الحدائق الندية
في
شرح الصمدية

للسيد علي خان الكبير

من منشورات دار الهجرة
ايران - قم



PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

This book is due on the latest date stamped below. Please return or renew by this date.

KabTr
۱۰۰

الحدائق الندية
في
شرح الصمدية

للسيد علي خان الكبير



انتشارات هجرت
قم - صندوق پستی ٥٤

2264
.112
.751

وبه ثقتي

هذا الكتاب المسمى بالحدائق الندية
في شرح قواعد الصمدية المشتهر بالسيد علي
خان الكبير على الله مقامه ورفع اعلامه
بعالي شامخ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الصمد بآله من الحامد الابدية والشكر له على امثال ما وجهت نحوه فصرفها بالفوائد الصمدية
نحمده حمد من زينة شانه العلي عن الاشياء والنظائر ففاز بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد جميع الموارد
المصادر واشكره شكر من ايقن بانه الغالب بما له الصمد والقاهر فحاز بذلك من الالطاف الكافية الشافية
ما اشرف به الباطن والظاهر واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له المتقدس بذاته بمتكلما نصدقا
وعدلا لا عبد للكلام سبحانه والفاعل لما يشاء لا مضاد له في فعله عم الانام كرما وجودا فكلت حمل الكلام
عن ان تقوم بوصف مفرد فضله تنزهت ذاته العلية عن سمات الحدوث في اوان فجلت ان يحوطها ظرف زمان
او ظرف مكان واشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله المبعوث من خلاصة العرب الممدود بيعسا الكرم المعصور
عليه لباب الظفر بمحج الارب المنعوت باجل الاسماء واشرف الالقاب الموصوف في كتاب الهيته الباطل من بين يديه
ولا من خلفه بفصل الخطاب اصلى واسلم عليه وعلى اله الذين اشرق بضوء انوارهم ثبا الدين واشتهب بفهم
وخفض عذاتهم اعلام الحق واليقين الهادين باعرهم وتهيهم الى اوضح المسالك المالكين ازمة الفضل فما
منهم الا مالك لها وابن مالك منبع الفتوة والحلية وبيت النبوة والولاية وعلى اصحابه الاكرمين ابناء الفتوة
والفتوة المقتفين اثاره الناجين بنحوه صلوة وسلاما ارجو بهما الشفاعة الوافرة وانال بهما جميل الذكرى الدنيا
وجزيل الاجر في الاخرة اما بعد فيقول الفقير الى ربه الغني المغني علي صدر الدين المدني ابن احمد نظام الدين
الحسيني الحسني انالهما الله بكرمه من فضله الغني غرفا ان علم العربية من اهم ما تصرف اليه الهمم العلية وهو

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY PAIR
32101 018017218

المرقات الى فهم كتاب الله العظيم والوسيلة الى معرفة حديث نبيه الكريم وهما الذريعة الى السعادة الأبدية و
والتخلص من الشقاوة السرمدية لا جرم انه لا يحصى ما فيه للسلف والخلف من مصنف ومؤلف وان من احسن
ما صنف فيه المختصر المسمى بالفوايد الصمدية صنفه شيخنا الامام العلامة والهمام القدوة الفهامة سيد
العلماء المحققين سند العظماء المدققين نادرة دهره وزمانه باقعة عصره واوانه ملاذ المجتهدين وشرفهم
بحر اولي اليقين ومعترفهم شيخنا بهاء الدين محمد العاملي سقى الله ثراه وجعل بحبوحة الفردوس مثواه فانه
كتاب منفرد في بابه قد انطوى من هذا العلم على لب لبابه اشتمل على جمله ومفرداته وقواعده وضوابطه و
مثله ما دخل اليه احد من باب الاشتغال رائدا الا وكان عليه بفرائد الفوائد عائد لكنه ربما احتاج في بعض
المباحث الى توضيح العبارة وتصريح ما اومى اليه ببديع الاشارة ولم يقع له مع ذلك شيخ يبذل مصونه ويبرز
من خباياه مكنونه فاستخرت الله تعالى وشرحته شرحا يكشف رموزه ويظهر من مطاويه كنوزه ويرفع حجابه
ويعقل شوارده ومعابه مع فوائد الحقتها وفرائد في سلك الافادة نظمتها فجاء بحمد الله سبحانه وافيا
بالمراد منها صافيا للرواد والزواد ومنطويا على درر الفوايد محتويا على غرر الفرايد وسميته بالحدائق الندية
في شرح الفوائد الصمدية ومزجت عباراتي بعبارته وقرنت صريح كلامي بخفي اشارته فاعتدل بتوفيق الله
مزاجهما واستبان بنور التأييد منهاجهما وعمدتي في النقل فيه على الكتب المعتبرة كما يصدق ان شاء الله تعالى خبره
خبره والله الهادي الى الصواب واليه سبحانه المرجع والمآب ولنقدم امام المقصود كلاما مختصرا يتعلق بترجمة المصنف
فنقول والامام الفاضل المحقق النحرير المحدث الفقيه المجتهد النحوي الكبير مالك ازمة الفضائل والعلوم
محرز قصبات السبق في حلبتي المنطوق والمفهوم شيخ العلم وحامل لوائه بدر الفضل وكوكب سمائه ابو الفضائل
بهاء الدين محمد بن شيخ عز الدين حسين بن الشيخ عبد الصمد ابن الشيخ الامام شمس الدين محمد بن علي بن حسن
ابن محمد بن صالح الجبعي العاملي الحارثي الهمداني رحمه الله تعالى مولده عند غروب الشمس يوم الاربعاء سابع
عشر ذي الحجة الحرام سنة ثلث وخمسين وتسعمائة كذا نقل من خط والده رحمه الله تعالى كان ذا فضل ظاهر و
ادب باهر ملك للعلوم قيادا واعمل فيها رواسم وجيادا خب في المعاني ووضع ورفع ما شاء ووضع فاصبح
وهو المختلف اليه والمتفق عليه حجته قاطعة وبهجته ساطعة به يهتدي المتأرون ومنه يحتذي الممتارون
لم يكن في زمانه من يجاريه ولا يباريه بل لا يقاربه ولا يدانيه اليه ترجع الاقوال اذا تصعبت وعليه تجتمع الاراء
اذا تشعبت فلله هو من امام البست كتابي بذكره تاجا واوضحت له من سيل اليمن منهاجا فاصبح باكليل
البهاء مكللا وبسماء الفخار مظللا وناهيك ببهاء الدين من بهاء منه مبدأ الفضل واليه المنتهى وكان قد

ومولانا

نقلته

سلك

سلك في اوائل عمره منهج السياحة واتخذ الفقر ذعره وسلاحه فطوى الارض وذرع منها الطول والعرض فكان مدة سياحته ثلثين سنة لا يلذ نوم ولا يطيب له سنة الى ان اقام ببلاد العجم تابعا لسلطانها اذ ليس من المكانة ارفع مكانها فغالت تلك الدولة في قيمته وغالبت في نشر طيمته ورسائلها رسو بشير وانذر حم عليه الصغير والكبير فانبعث رياض اصبهان بغواديه فضله وروائحه وطاب بلاد فارس بغوالي ادبه وروائحه هناك ظهرت فضائله وتحققت لراجيه مخائله فاض بحرا وصنف التصانيف لظاهره والف التاليف الباهرة فاحيا بها من الفضل عافيا وابدى بها من العلم خافيا ولم يزل مع ذلك مشوش البال كثير الهم والبلبال انفا من الانحياش الى السلطان موتر اللغرب على الاستيطان يؤمل العود على السياحة ويرجو الاقلاع عن تلك الساحة وغبته عن دار الفناء في دار البقاء فيتقدر له حتى حوادث قصرت طواه عن غايته امسه فعطلت له المدارس واصبحت ربوع الفضل وهي دوارس فانا لله وانا اليه راجعون وحكى لي بعض اجلاء الاصحاب ان الشيخ رحمه الله قصد زيارة المقابر قبل وفاته باياما قلائل في جمع من اصحابه فلما استقر بهم الجلوس حتى قال لهم الشيخ اسمعتم ما سمعته قالوا ما سمعنا شيئا وسئلوه عما سمعه فلم يجبهم ورجع الى داره فاغلق بابه فلم يلبث ان اهاب داعي الردى فاجابه وانتقل من دار الفناء الى دار البقاء ومن محل الحجة الى محل اللقاء ولم يخبر احدا ما سمعه وكانت وفاته ثاني عشر شوال سنة احدى وثلثين والف باصبهان ونقل قبل دفنه الى طوس فدفن بها في داره وترب من الحضرة الرضوية على صاحبها افضل الصلوة والسلام والتحية والجبعي بضم الجيم وفتح الباء الموحدة وغين معجمة مكسورة نسبة الى جبع وهي قرية من قرى جبل عاملة والعاملي بفتح العين المهملة وبعدها الف فميم مكسورة نسبة الى جبل عاملة قطر بارض الشام الى جهة الجنوب من اعمال مدينة صفد بعيدا اقامته بها مدة والا فمولده بعلبك على ما سمع منها وعاملة احد ولاد سبا اقام بهذا القطر برهة فنسب اليه والحارثي نسبة الى ابي زهير الحرث بن عبد الله الاعور الهمداني لكون نسبة المصنف ينتهي اليه كان من اصحاب امير المؤمنين علي عليه السلام قال ابن ابي داود كان هو من افقه الناس وافرضهم تعلم الفرايض من علي عليه السلام سنة خمس وستين من الهجرة والهمداني نسبة الى همدان بسكون الميم قبيلة من اليمن ومن تصانيفه التفسير المسمى بالعروة الوثقى والتفسير المسمى بعين الحيوة والحبل المتين وعشر والثمين وشرح الاربعين والجامع العباسي الفارسي ومفتاح الفلاح والزبدة في الاصول والرسالة الهلالية والاثنى عشرية الخمس واجود هن الصلوتية ثم الصومية وخلاصة الحساب والخلاة والكشكول وتشريح الافلاك والدرايتية

بسم الله

الاسطر لابية وحواشي الكشاف وحاشيته على البيضاوي وحاشيته على خلاصة الرجال وتيسير الحديث
والفوائد الصمدية في علوم العربية والمهذب في النحو وحاشية الفقيه وله غير ذلك من الرسائل المختصرة
والفوائد المحررة رحمه الله تعالى والله سبحانه اعلم وهذا اوان الشروع في المقصود واطلاع الشرع على حقائق
الوجود وشيما الصمود انشاء الله تعالى قال شيخنا ومولانا المعتمد روح الله روحه ونور ضريحه
تبسم الباء اما للاستعانة او المصاحبة وقد ترجح الاولى باشعارها بكون ذكر الاسم الكريم عند ابتداء الفعل
وسيلة الى وقوعه على الوجه الاكمل الاتم حتى كانه لا يتأتى ولا يوجد بدون التبرك بذكره والمصاحبة قد ترى عن
ذلك الاشعار واما متعلق الباء فقد يكون خاصا وعاما فعلا واسما مؤخرا ومقدما واولى هذه الثمانية اولها
اعني الخاص الفعلي المؤخر اذ العام كمطلق الابتداء ثم منها ظاهرها وقصر الاستعانة على ابتداء الفعل فيفوت
شمولها بجملته والخاص الاسمي كقرائني مثلا يوجب زيادة تقدير ايضا خبرا اذ تعلق الظرف به يمنع جعله
خبرا عنه والمقدم كما قدم بسم الله يفوت معه قصر الاستعانة على اسمه جل وعلا فالمعتمد المفتتح
وكسرت الباء لاختصاصها بلزوم الجر والحرفية والاسم لغة علامة الشيء وعينه عند اللغات وسيأتي معنا اصطلاحا
وهو عند البصريين من الاسماء العشرة التي حذفت اعجازها واسكنت اوائلها وادخل عليها مبتدأ بها همزة
وصل لان مزدا بهم ان يبتدؤا بمتحرك ويقفوا على ساكن واشتقاقه من السمو وهو الارتفاع ومن السمة
عند الكوفيين بمعنى العلامة واصله وسم حذفت الواو وعوضت عنها همزة الوصل ليقل اعلاله قال
الزجاج هذا غلط لانا لا نعرف شيئا دخلت عليه الف الوصل فيما حذف فاء فعله محذوفة وزنة ظلوكان
من الوسم كان تصغيره وسيما كما ان تصغير عدة وعيد وحذف الالف لكثرة الاستعمال وطوائف البصريين
عنها ولا تحذف في غير ذلك كبسم ربك ولاسم الله قال ابن درستويه لا يقاس خط المصحف الا مرفوضا لان
اصله الهمزة وعوض منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات المقدسة الجامعة لصفات الكمال
وزعم بعضهم انه اسم جنس موضوع لمفهوم الواجب لوجود لذاته والمستحق للعبودية وكل منهما كلي
المخصص فرد قال العلامة التفتازاني في شرح التلخيص ولو كان الامر على ما زعم لما افاد قولنا لا اله الا الله
التوحيد لان المفهوم من حيث هو محتمل للكثرة ولا نزاع في ان هذه الجملة كلمة توحيد ايضا فالمراد بالاله
في هذه الكلمة اما المعبود بحق فيلزم استثناء شيء من نفسه واما مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات
الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية في
الوجود الا موجود واجب الا الفرد الذي هو خالق العالم انتهى لكن قال بعضنا الذي يشير اليه التلخيص

شرح الشاه على شرح السيد على الرسالة

شرح السيد على الرسالة

وفيه بحث لان الله اذا كان علما للفرد الموجود منه لم يكن حاصلا في عقولنا الا بمفهوم الواجب لذاته
والمتصف به محتمل للتعدد كالاله بحق فلا يحصل باستثنائه اثبات ما هو المط بالاستثناء على وجه يوجب
التوحيد وايضا لما انحصر الاله بحق فيه كان استثناؤه اخراج جميع ما تحت المستثنى منه فمناط التوحيد على
نفي وجود ما يتوهم معبودا بالحق واثبات ما هو المستحق للعبودية في الواقع او الواجب لذاته وهو يكفي
لانحصاره في ذات واحدة فالمعنى لا اله يجوز العقل كونه معبودا بالحق الا الواجب لذاته في الواقع ولا
يتفاوت في ذلك كون الله بمعنى الواجب لذاته او بمعنى شخص معين ملحوظ بمفهوم الواجب لذاته نعم كونه بمعنى
الشخص انسب بمقام التوحيد كما لا يخفى انتهى وهو حسن الرحمن الرحيم صفتان مشبهتان من رحم بالكسر بعد
نقله الى رحم بالضم او بعد تنزيل المتعدي منزلة اللازم كما في قولهم فلان يعطي لان الصفة المشبهة لا
تصاغ من متعد والرحمة رقة وانعطاف تقتضي التفضل واسماؤه تعالى انما يطلق باعتبار الغايات دون
المبادي فالمراد ههنا التفضل او ارادته والرحمن ابلغ من الرحيم جريا على القاعدة المشهورة من ان زيادة
المبنى تدل على زيادة المعنى وذلك ان الاول يدل على جلائل النعم والثاني على دقايقها وهما مجروران على
الوصفية من باب تعدد الاوصاف على المشهور ويجوز على ذلك من حيث الصناعة قطعهما مرفوعين و
منصوبين وبالتفريق قال ابن جني في الخصايص وما احسنه ههنا وذلك ان الله تعالى اذا وصف فليس الغرض
من ذلك تعريفه بما يتبعه من صفته لان هذا الاسم لا يعترض شك فيه فيحتاج الى وصف لتلخيصه لانه
الاسم الذي لا يشارك فيه على وجه بقية اسمائه جل وعلا كالاوصاف التابعة للاسم واذا لم يعترض
شك فيه لم تجئ صفته للتلخيص بل للثناء للسناء على الله تعالى واذا كان ثناء فالعدول عن اعراب الاول
اولى به وذلك ان اتباعه اعرابه جار في اللفظ مجرى ما يتبع للتلخيص والتخصيص فاذا هو عدل عن اعرابه
علم انه للمدح او للذم في غير هذا عن الله تعالى فلم يبق هنا الا المدح فلذلك قوي عندنا اختلاف الاعراب
بتلك الاوجه التي ذكرناها انتهى وذهب الاعلم وابن مالك وابن هشام الى انهما مجروران اما الرحمن
فعلى البدلية من لفظ الجلالة ولا يجوز كونه وصفا لانه صار علما بالغلبة واما الرحيم فلكونه وصفا
للرحمن فلا يجوز كونه وصفا للجلالة لان البدل لا يتقدم على الوصف قال في المغني فالسؤال الذي
سئله الزمخشري وغيره لم قدم الرحمن مع ان عادتهم تقديم غير الابلغ كقولهم عالم نحرير وجواد
فياض غير متجه ومما يوضح ان الرحمن غير صفة مجيئه كثيرا غير تابع نحو الرحمن علم القران قل ادعوا
الله او ادعوا الرحمن واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن انتهى وابتدأ المصنف ره كتابه بالبسملة

اقتداء

احسن كلمة يبتدأ بها الكلام وخير خبر يختتم بها المرام حمدك اللهم

٧

اقتداء بالكتاب العزيز وما عليه الاجماع ولانه امر ذو بال فينبغي افتتاحه لها لما ورد به الخبر كل امر
ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو ابتر ثم اتبعها بالحمد لما روي ايضا كل امر ذي بال اذا لم يبدأ فيه بالحمد
وفي رواية بحمد الله فهو اقطع والتوفيق بينهما بحمل الاول في الاول على الحقيقي وفي الثاني على الاضافي
او العرفي او كلاهما على العرفي احسن اسم تفضيل من حسن ككرم ونصر كلمة بفتح الكاف وكسر اللام افصح
من فتحها وكسرها مع سكون اللام الاولى لغة الحجازيين وبها جاء التنزيل والاخريان لغتا تميم ومثلها في جواز
اللغات الثلث كلما كان على نحو كتف وعلم فان كان الوسط حرف حلق جاز فيه لغة رابعة وهي اتباع
الاول للثاني في الكسر نحو فخذ وشهد والمراد بالكلمة ههنا الكلمة التي تطلق على الجمل المفيدة ليصح كون
الخبر وقوله هو حمدك اللهم كلمة ولا يصح حملها على الكلمة الاصطلاحية كما كابر فيه بعض العلماء
المعاصرين يبتدأ بها الكلام اي يشرع بها في الكلام الذي يهتم به حملا للكلام على الكامل منه وفي التعبير
بالابتداء اشارة الى الحديث الوارد في الحمد المقدم ذكره وخير خبر اصله اخير خبر حذفت الهمزة لكثرة
الاستعمال كما حذفت في شر وقد يستعملان على الاصل بقلة وفي خير وخبر جناس التصحيف يختتم به
المرام اي يجعل خاتمة له والمرام مصدر ميمي من رام يروم اي طلب وهو هنا بمعنى المفعول انسب من كونه
بمعنى المصدر وفي يبتدأ ويختتم صناعة الطباق حمدك اللهم اي حمدك يا الله وايثار الخطاب بالكاف
على اسمه تعالى للدلالة على انه قوي عنده محرك الاقبال وداعي التوجه الى جنابه على الكمال حتى خاطبه و
حرف النداء من اللهم محذوف عوض منه الميم في اخره على الاصح كما سنبينه في موضعه ان شاء الله تعالى
والنداء بالياء مع كونها للبعيد وهو تعالى اقرب من حبل الوريد للاشارة الى هضم نفسه والاستبعاد
لها عن مظان القرب وذكر اسمه تعالى بعد الكاف الوافية بالدلالة على ذاته من غير احتياج الى امر اخر
ارشاد الى التبرك به وتوصل الى ندائه بيا المفيدة لهضم نفسه كما ذكرنا ودفع للتفخيم المستفاد من الخطاب
فان قلت قصده من قوله احسن كلمة الى آه بداية كتابه بالحمد ليحصل له الفضل الوارد في ذلك وهذا ليس
بحمد فضلا عن ان يكون حمدا مبدوا به بل هو اخبار عن حكم من احكام الحمد قلت حمد الله تعالى هو الثناء عليه
بصيغة الحمد او غيره فالثناء على حمده ثناء عليه وسلوكه هذه الطريقة دون غيرها مما اشتهر في المؤلفات
اشارة الى ان طرق التعبير في مثل هذا المقام غير منحصرة وعمل بمقتضى لكل جديد لذة قال النيشابوري في
تفسيره اول ما بلغت الروح على سرة آدم عطس فقال الحمد لله رب العالمين واخر دعوى اهل الجنة ان الحمد
لله رب العالمين ففاتحة العالم مبنية على الحمد وخاتمته مبنية على الحمد فاجهد ان يكون اول اعمالك واخرها

مقرونا

على جزيل الانعام والصلوة والسلام على سيد الانام وآله البررة الكرام سيما عمه

معرفنا بكلمة الحمد فكان المصنف ره لاحظ هذا المعنى حيث عبر بالابتداء والاختتام على جزيل متعلق بالحمد
اى على عظيم الانعام وهو ايصال النعمة وعرفت النعمة بانها المنفعة المفعولة على جهة الاحسان الى الغير
وانما لم يتعرض للمنعم به اشعارا بقصور العبارة عن الاحاطة به ولا لا يتوهم اختصاصه ببعض دون اخر و
لتذهب نفس السامع كل مذهب والصلوة بمعنى الرحمة على ما هو المشهور من انها من الله مجاز اذ هى حقيقة
بمعنى الدعاء من الله وغيره وقيل هى منه تعالى الرحمة ومن الملئكة الاستغفار ومن الادميين التضرع والاول
اقوى للزوم الثانى الاشتراك والمجاز خير منه والسلام اسم من التسليم وهو التحية وجمع بينهما عملا بظ
قوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وغاية السؤال بهما عائدة على السائل لان الله تعالى
قد انعم على رسوله ص من المنزلة والزلفى ما لا يؤثر فيه صلوة مصل ولا سلام مسلم كما نطقت به الاخبار و
صرحت به العلماء الاخيار وهما اما معطوفان على الحمد فيكونان موصوفين بالاحسنية والاخيرية واما
مبتدان فهما وخبرهما جملة مستانفة على سيد الانام متعلق بالسلم وهو مطلوب للاول معنى ولا يجوز تعلقه
به ان جعلناه عطفا على الحمد وان جعلناه مبتدا فهو خبر المبتدا والمعطوف عليه فيتعلق بكائنان ونحوه والسيد
من ساد قومه يسودهم فهو سيد ووزنه فيعل فاصله سيود قلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء وفيه استعماله
فى غير الله تعالى عز وجل ويشهد له من الكتاب قوله تعالى وسيدا وحصورا ومن السنة قوله انا سيد ولد ادم و
فى المقتفى لابن منير حكاية ثلثة اقوال فى المسئلة جواز اطلاقه على الله وغيره وامتناع اطلاقه على الله حكاه
عن مالك وامتناع اطلاقه الا على الله تمسكا بما روى من انه ع قيل له يا سيدنا فقال انما السيد الله وقد
عرفت ان فى الكتاب والسنة ما يدل على خلاف ذلك والانام كسحاب والانام بالمد والانيم كامير وهو الخلق او الجن
والانس او جميع ما على وجه الارض كذا فى ق وآله آل الرجل اهله وعياله وآله ايضا اتباعه كذا فى ص و
آله ص بنو هاشم وبنو المطلب المؤمنون وقيل قرابته الادنون وقيل اتقياء المؤمنين واصله اهل
بدليل تصغيره على اهيل ابدلت الهاء همزة توصلا الى الالف ثم ابدلت الهمزة الفا لان قلب الهاء الفا لم
يجئ فى موضع حتى يقاس عليه اما قلب الهمزة الفا فشايع وقيل اصله اول واختار هذا غير واحد من
المحققين ولا يضاف الا لمن له شرف من العقلاء المذكرين فلا يقال آل الاسكاف ولا آل مكة ولا آل
فاطمة وعن الاخفش انهم قالوا آل المدينة وآل البصرة ولا يجوز اضافته الى المضمر عند الكسائى وابى جعفر
النحاس والزبيدى واجازها غيرهم وهو الصحيح البررة جمع بار وهو من الجموع المطردة فى كل فاعل صحيح العين
كسافر وسفرة وفاجر وفجرة والبر الصلة والخير الكرام جمع كريم والكرم ايثار الغير بالخير سيما ابن عمه اى

لاسيما

لا سيما ابن عمه حذفت لا تخفيفا مع انها مرادة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ وهو
تصرف فى لا سيما حكاه نجم الائمة وغيره ليكن ذكر البلبانى فى شرح تلخيص الجامع الكبير ان استعمال سيما
بلا لا نظير له فى كلام العرب والصواب انه لم يسمع فى كلام العرب ولعل مراده نفى حذف لا فى غير القسم واما
فى القسم فشايع كما فى الاية وقول امرئ القيس فقلت يمين الله ابرح قاعدا ولو قطعوا راسى لديك واوصالى
اى لا ابرح قال بعض المحققين وهو يعنى استعمال سيما بدون لا كثيرا ما يوجد فى كلام المتاخرين من علماء العجم فينبغى
تحريره وقال العلامة اثير الدين ابو حيان فى شرح التسهيل لا يجوز حذف لا من لا سيما لان حذف الحرف
خارج عن القياس فلا يقال بشئ منه الا حيث سمع وسبب ذلك انهم يقولون ان حروف المعانى انما وضعت بدلا
من الافعال طلبا للاختصار ولذلك اصل وضعها ان يكون على حرف او حرفين وما وضع مأديا معنى الفعل و
اختصر فى حروف وضعه لا يناسبه الحذف انتهى وهى اعنى لا لنفى الجنس وسى كمثل وزنا ومعنى وعينه فى الاصل
واو وهو اسم لا عند الجمهور وما بعد لا سيما اذا كان مفردا اما مجرور على انه مضاف اليه وما زايدة واما
مرفوع خبر مبتدا محذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة او صفة ان جعلت نكرة موصوفة والجر
اولى من هذا الوجه لقلة حذف صدر الجملة الواقعة صلة وصفة كما صرح به الرضى وعلى انه يقدح فى
اطراده لزوم اطلاق ما على من يعقل وهو مم وعلى الوجهين ففتحة سى اعراب لانه مضاف واما منصوب على
تقدير اعنى او على انه تمييز ان كان نكرة كما يقع التمييز بعد مثل فى نحو ولو جئنا بمثله مددا وما كافة عن الاضافة
والفتحة بنائية مثلها فى لا رجل وقيل على الاستثناء فى الوجهين فمنع جواز نصبه اذا كان معرفة وهم ورد
بان المستثنى مخرج وما بعدها داخل من باب الاولى واجيب بانه مخرج مما افهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها
وعلى هذا فيكون استثناء منقطعا قيل ويقدح فى الاستثناء اقترانها بالواو ولا يقال جاء القوم والا زيدا
اذ القول بزيادتها ضعيف بل قيل اقترانها بها واجب قال ثعلب من استعملها على خلاف ما جاء فى قوله ولا سيما
يوم بدارة جلجل فهو مخطئ واجيب ان مراد القائل بالاستثناء ان لا سيما مع واو وبدونها نزلت منزلة اداة
الاستثناء وعلى التقادير الاول خبر لا محذوف عند غير الاخفش اى لا مثل ابن عمه موجود والجملة حالية
اذ هى اعنى لا سيما مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة كما قاله الرضى فينبغى ان يكون الصلوة والسلام
عليه ابلغ من الصلوة والسلم على غيره من الال وعند الاخفش ما خبر لا ويلزم قطع سى عن الاضافة من
غير عوض قيل ويلزم كون خبر لا معرفة واجيب بانه قد يقدر ما نكرة موصوفة او يكون قد رجع الى قول
سيبويه فى لا رجل قائم ان ارتفاع الخبر بما كان مرتفعا به لا بلا النافية قاله ابن هشام فى المغنى ولا يخفى

واجيب

ان

ان الجواب الثاني لا يجدي نفعا فيما نحن فيه كما اشار اليه بعض المحققين وفي الهيئيات لابي علي الفارسي
اذا قيل قاموا لا سيما زيد فلا مهملة وسي حال اي قاموا غير مماثلين لزيد في القيام قال ابن هشام و
يرده صحة دخول الواو وهي لا تدخل على الحال المفرد وعدم تكرر لا وذلك واجب مع الحال المفرد كما
تقول رايت زيدا لا مثل عمرو ولا مثل خالد واجاب الدماميني عن شقي الاعتراض اما عن الاول
فبالتزام دخول الواو عند اعتقاد انه منصوب على الحال ودخولها في قولك قاموا ولا سيما زيد لا يرد
لان سيا ح لا يكون حالا بل هو اسم لا التبرئة فلم يلزم دخول واو الحال ح على اسم مفرد واما على الثاني
فبالتزام وجوب التكرار وقد وجد معنى وان انتفى لفظا والتكرير اللفظي ليس بشرط على ما ذهب اليه الزمخشري
في قوله تعالى فلا اقتحم العقبة انه في المعنى فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا ووجه ذلك هنا ان قولك قام القوم
لا مماثلين زيدا في معنى قولك لا مماثلين لزيد في حكم القيام ولا اولى منه به على ما تقرر في ان المذكور بعد لا
سيما اولى بالحكم انتهى وقد نوقش في كلا الجوابين بما لا نطول بذكره وقد بقي فضل كلام في لا سيما طويناه
هنا على عزة ولعلنا نلم به في بحث الاستثناء علي ع بدل من قوله ابن عمه او عطف بيان ويحتمل الاوجه
الثلثة المذكورة في الاعراب وان لم يساعد رسم الخط النصب وهو امير المؤمنين ابو الحسن علي بن ابي طالب بن
عبد مناف بن عبد المطلب واسمه شيبة الحمد وعنده يجتمع نسبه بنسب النبي ص فهو ابن عمه لان ابا طالب اخو عبد
الله بن عبد المطلب وهو ابن هاشم واسمه عمرو بن عبد مناف واسمه المغيرة بن قصي واسمه زيد بن كلاب بن مر
كعب بن لوي بن غالب بن فهر بن كنانة وامه فاطمة بنت اسد بن هاشم بن عبد مناف وهي اول هاشمية ولدت
هاشميا قال ابن الصباغ المالكي ولد علي عليه السلام بمكة المشرفة داخل البيت الحرام في يوم الجمعة الثالث
عشر من شهر الله الاصم رجب الفرد الحرام سنة ثلثين من عام الفيل قبل الهجرة بثلث وعشرين سنة و
قيل بخمس وعشرين وقبل المبعث باثنتي عشرة سنة وقيل بعشر سنين ولم يولد في البيت الحرام قبله
احد سواه وهي فضيلة خصه الله تعالى بها اجلالا له واعلاما لمرتبته واظهارا لتكرمه وكان عليه
السلام هاشميا من هاشميين واول من ولده هاشم مرتين انتهى وحكى ابو عمر والزاهد في كتاب اليواقيت قال
قال ابن الاعرابي كانت فاطمة بنت اسد ام علي ع حاملة بعلي وابو طالب غائب فوضعته فسمته اسد التحيي
به ذكر ابيها فلما قدم ابو طالب سماه عليا انتهى وفي ذلك يقول ابو طالب سميته بعلي كي يدوم له عز
العلو وفخر الغر ادومه وهو اول من امن بالله تعالى ورسوله ص قال ابن عباس وانس وزيد بن ارقم و
سلمان الفارسي وجماعة ونقل بعضهم الاجماع على ذلك ولم يعبد الاصنام قط وهو اخو رسول

زمان ولادة علي ع

الله ص بالمواخاة وصهره على فاطمة سيدة نساء العالمين وابو السبطين وسيد العلماء الربانيين و
الشجعان المشهورين والزهاد المذكورين اخرج الطبراني وابن حاتم عن ابن عباس قال ما انزل الله
يا ايها الذين امنوا وعلي اميرها وشريفها واخرج ابن عساكر عن ابن عباس قال ما نزل في احد من كتاب الله ما
نزل في علي ع هذا وانا لو ذهبت ذكر يسير من مناقبه الجليلة واوصافه الجميلة لخرجت عن المقصود وكنت
كمن قال لذكا ما انورك ولخضارة ما اغزرك وفي الكتب المفردة لذلك ما فيه الكفاية وقد صح النقل
انه ع ضربه عبد الرحمن بن ملجم ليلة الجمعة الحادي والعشرين من شهر رمضان المعظم سنة اربعين من
الهجرة ومات من ضربته ليلة الاحد وهي الليلة الثالثة من ليلة ضرب واختلف في موضع دفنه و
المشهور انه بالغرية موضع معروف وهو الذي يزار الان وما كان المقصود من التعرض لهذا الطرف
من ذكره الا التبرك به ولان المصنف ره نوه باسمه الشريف فكان علينا ذكر شيء من ترجمته الشريفة
وانما خصه بالذكر لما فيه من براعة الاستهلال لانه الواضع لعلم النحو كما سيأتي ان شاء الله تعالى الذي نصبه
اي رفعه واقامه علما للاسلام العلم بالتحريك ما ينصب في الطريق ليهتدى به وفيه استعارة مرشحة
شبهه عليه السلام بالعلم وقرنها بما يلائم المستعار منه وهو النصب والاسلام عبارة عن الاقرار باللسان
وقيل الاقرار باللسان والتصديق بالجنان والعمل بالاركان فيكون مرادفا للايمان وهو في الاصل
الانقياد والاتباع ولا يطلق على غيرها هذا الدين الشريف ورفعه لكسر الاصنام جمع صنم بالتحريك و
هو ما اتخذ الها من دون الله كالوثن ويقال انه معرب شمس يشير الى كسره الصنم الذي كان على
البيت بما رفعه النبي ص على منكبيه وانما عبر عنه بالجمع اشارة الى عظمه لانه كان اكبر اصنامهم فكانه
كان عندهم بمنزلة اصنام كثيرة وحكاية كثرة الصنم المذكور ما ذكره في الرياض النضرة قال روي
عن علي ع انه قال حين اتينا الكعبة قال لي رسول الله اجلس فجلست الى جنب الكعبة فصعد على منكبي فذهب
لانهض به فرأى مني ضعفا تحته فقال لي اجلس فجلست فنزل عني وجلس لي رسول الله ص وقال اصعد على
منكبي فصعدت على منكبه فنهض بي فانه يخيل لي اني لو شئت لنلت افق السماء حتى صعدت البيت وفي
شواهد النبوة سئل رسول الله عليا عليهما السلام حين صعد على منكبه كيف تراك قال علي ع اراني كان
الحجب قد ارتفعت ويخيل لي اني لو شئت لنلت افق السماء فقال رسول الله ص طوبى لك تعمل للحق وطوبى
لي ان احمل للحق انتهى قال فصعدت البيت وكان عليه تمثال من صفر او نحاس وهو اكبر اصنامهم وتنحى رسول
الله ص وقال لي الق صنمهم الاكبر وكان مؤتدا على البيت باوتاد حديد الى الارض فقال رسول الله ايه ايه

ابي ص

عن قريب

جاء

جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا فجعل زاوله او قال غالجه عن يمينه وشماله ومن بين يديه ومن خلفه حتى سكت منه قال له رسول الله ﷺ اقذف به فقذف به فتكسرت الفواريز وذاد الحائط فما صعقت حتى الساعة وما كانه كان من فواريز رواه الطبراني وقال اخرجه احمد ورواه الرافعي ثم ان عليا اراد ان يبني فالقى نفسه من سوء ليزباب فاتبا وشقه على البنيه ولما وقع على الارض تبسم فسئله النبي ﷺ عن تبسمه قال انى القيت نفسي من هذا المكان الرفيع وما اصابني الم قال كيف يصيبك الم لقد رفعك محمد ﷺ وانزلك جبرئيل انتهى قلت وفي كتاب مناقب للموبد الخوارزمي ما يشعر بان هذه الحكاية كانت قبل الهجرة وصرح في المواهب اللدنية بان ذلك كان يوم الفتح وهو ظاهر والله اعلم اعناق اى قاطع من الجزم وهو لغة القطع لعناق النواصب اللئام الاعناق جمع لعنق وهو الجيد والنواصب والناصبية اهل النصب بفتح النون وسكون الصاد المهملة المبغضون ببغض علي لانهم نصبوا له اى عادوه ويقال نصبت لفلان اذا عاديته واللؤم ضد الكرم في الاخلاق والحب بغض على فوق اللؤم لما ورد في ذلك من الآثار الكثيرة والاخبار الشهيرة منها ما رواه عبد الله بن مسعود قال سمعت رسول الله ﷺ يقول من لم تمنعه ايمانه من بغضي ما حبني به وهو يبغض عليا فهو كاذب ليس بمؤمن وواضع علم النحو لحفظ الكلام اتفق العلماء على ان اول من وضع علم النحو وابتدعه وانشاه على ما قال ابو القاسم الزجاجي واما اليه حدثنا ابو جعفر محمد بن مسلم الطبري حدثنا ابو حاتم السجستاني حدثني يعقوب بن اسحق الحضرمي حدثنا سعيد بن مسلم الباهلي حدثنا ابي عن جدك عن ابي الاسود الدئلي قال قال دخلت على علي بن ابي طالب فرايته متفكرا فقلت له فيم تفكر يا امير المؤمنين قال انى سمعت ببلدكم هذا لحنا فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية فقلت ان فعلت هذا احييتنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلث فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبا عن المسمى والفعل ما انبا عن حركة المسمى والحرف ما انبا عن معنى ليس باسم ولا فعل ثم قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان الاشياء ثلثة ظاهر ومضمر وشئ ليس بظاهر ولا مضمر وانما تفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر قال ابو الاسود فجمعت منه اشياء وعرضتها عليه كان من ذلك الحروف النصب فذكرت منها ان وليت ولعل وكان ولم اذكر لكن فقال لم تركتها فقلت احسبها منها فقال بلى هي منها ففرد بها انتهى ثم من عناية الله سبحانه بهذه اللغة عن فيض لها في كل زمان قوما يحفظون عن حقايق هذا العلم ودقايقه حتى صنفوا فيه الكتب المعتبرة والرسائل المحررة وانشروا بطلوع بحبته هذا العلم على انه

يتعلموا من العرب ولا له غرض من اصلاح لغتهم لطفا من الله تعالى بهذه اللغة الشريفة لئلا تضيع او
تختل قواعدها فبقيت على مر الزمان وهي مشيدة الاركان وما احسن ما انشده العلامة اثير الدين
ابو حيان لنفسه من قصيدة طويلة يمدح فيها النحو وسيبويه والخليل ثم ختمها بمدح ابن الاحمر هو العلم
لا كالعلم شئ تراوده لقد فاز باعينه وانجح قاصده وما فضل الانسان الا لعلمه وما امتاز الا ثاقب
الذهن واقده وقد قصرت اعمارنا وعلومنا يطول علينا حصرها ونكابده وفي كلها خير ولكن اصلها
هو النحو فاحذر من جهول يعانده وناهيك من علم على مشيد مبانيه اكرم بالذي هو شايده وما زال
هذا العلم تنميه سادة جهابذة تختاره وتقاصده ولقد ابدع المصنف في براعة الاستهلال من ذكر
الكلمة والكلام والابتدا والخبر والعلم والرفع والنصب والكسر والجزم وهو من محاسن البديع المرغوب فيها
وبعد بالبناء على الضم لقطعه عن الاضافة لفظا وهو ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا وهنا صالح للاول
باعتبار اللفظ وللثاني باعتبار الرقم والواو للاستيناف والعامل في الظرف ما يفهم من السياق من
مثل اقول واعلم فهذه الفاء زايدة دخلت على توهم اما اشعارا بلزوم ما بعدها لما قبلها وقيل
الاصل اما بعد فحذفت اما وعوض عنها الواو تخفيفا لدلالة الفاء عليها والاشارة مجازية لان
الحقيقة انما يكون للمشاهد المحسوس الحاضر فاذا اشير بها الى المعدومات او الموجودات المجردة او المادية
الغايبة عن الحس كان ذلك مجازا تنزيلا لحضوره عند العقل منزلة المحسوس الحاضر ثم الاشارة هنا الى
المتن المعبر عنه بالفوائد الصمدية والمراد منه اما الالفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على المعاني
المخصوصة واما المعاني المخصوصة من حيث عبر عنها بالالفاظ المخصوصة واما عن النقوش المخصوصة
من حيث دلالتها على الالفاظ المخصوصة اولا والمعاني ثانيا واما المركب من الثلثة او الاثنين منها
ليس بشئ منها حضور في الخارج سوى النقوش اما الالفاظ فلعدم حضورها في الخارج مجتمعة واما المعاني
فظاهر واما المركبات فلاشتمالها لا اقل على جزء معدوم في الخارج ثم مجموع النقوش الحاضرة ليس الا
شخصا ما هو معنى المتن وهو مطلق النقوش الدالة على تلك الالفاظ فان الفاظ الكتب ليست من الاعلام
الشخصية والا كان اطلاقها على غير شخص واحد مما يسمى مجازا بل من الاعلام الجنسية الموضوعة لاشارة
الى الحقايق الكلية وليس لها حضور في الخارج فعلى تقدير الاشارة الى النقوش تكون الاشارة الى الحاضر
في الذهن هكذا حرره غير واحد من المحققين وهو التحقيق فما وقع في كثير من كتب المؤلفين من ان الاشارة
في مثل هذا تارة تكون حقيقية وتارة تكون مجازية بحسب وضع الخطبة ليس بشئ الفوائد الصمدية ال

للعهد الحضوري نحو هذا الرجل والفوائد جمع فايدة وسيأتي معناها لغة وعرفا والصمدية نسبة الى عبد
الصمد على ما تقرر من ان المركب الاضافي المعروف صدره بعجزه تكون النسبة الى عجزه ويحذف لها
الصدر لان العجز هو المقصود بمدلوله كالزبيري نسبة الى ابن الزبير وكذا اذا كان كنية ككلثومي
نسبة الى ام كلثوم والحق بها ما خيف فيه من اللبس كاشهلي نسبة الى عبد الاشهل ومنافي نسبة الى عبد
مناف وشيء هنا كذلك واما بناء فعلل من جزئي المضاف منسوبا اليه كعبشمي نسبة الى عبد شمس فشاذ
والمحفوظ منه الفاظ يسيرة فلا يقاس عليه في علم العربية اي كائنة فيه على تشبيه ملابسة ما بين اللفظ
والمعنى بملابسة الظرفية فتارة يجعل المعنى ظرفا للفظ كما فعل المص من جهة كونه حاضرا له اخذا
بجوانبه بحيث لا يخرج ظرف عن اللفظ عن ظرف من المعنى وهو امر شايع يقال هذه الاية في حكم كذا وهذا
الكتاب في علم كذا وتارة يجعل اللفظ ظرفا للمعنى يقال كما هذه المسئلة في كتاب كذا وهو ظاهر حتى شاع
ان الالفاظ اوعية للمعاني وقوالب لها وبمنزلة الكسوة واللباس والمراد بعلم العربية هنا علم النحو
فقط اذ لم يشتمل الكتاب على غيره وكثيرا ما يطلق عليه على الخصوص وقد يطلق على ما هو اعم منه
كما صرح به بعضهم حيث قال علم العربية وعلم الادب مترادفان وهو اعني علم الادب علم يحترز به عن
الخلل في كلام العرب لفظا او كتابة وقد صرح الزمخشري وغيره بانقسامه الى اثني عشر قسما فمنها
اصول والبحث فيها اما عن المفردات فان كان من حيث جواهرها وموادها فهو علم اللغة وان كان من
حيث صورها وهيئاتها فهو علم التصريف وان كان من حيث انتساب بعضها ببعض بالاصالة والفرعية فهو
علم الاشتقاق واما عن المركبات على الاطلاق او موزونة او غير موزونة فان كان باعتبار هيئاتها
التركيبية وتاديتها لمعانيها الاصلية فهو علم النحو وان كان باعتبار افادتها لمعان مغايرة لاصل المعنى
فهو علم المعاني وان كان باعتبار تلك الافادة في مراتب الوضوح فهو علم البيان واما عن المركبات
الموزونة فان كان من حيث وزنها فهو علم العروض وان كان من حيث اواخر ابياتها فهو علم القافية
ومنها فروع والبحث فيها اما ان يتعلق بنقوش الكتابة فهو علم الخط او يختص بالمنظوم باعتبار
النظر في محاسنه ومعايبه من حيث هو منظوم وهذا هو العلم المسمى بقرض الشعر او يختص المنثور
وهو علم انشاء النثر من الرسائل والخطب ونحوهما او لا يختص بشيء منهما بل يكون شاملا لهما
وهو علم المحاضرات ومنه التواريخ واما البديع فقد جعلوه ذيلا لعلمي المعاني والبيان وبعضهم
يجعله قسما برأسه هو الاولى فيكون الاقسام ح ثلثة عشر قسما حوت اي جمعت او احرزت يقال

اقسام العلم العربية

الوضوح

من هذا الفن ما نفعه اعم ومعرفته للمبتدئ اهم وتضمنت على فوائد جليلة في قواعد الاعراب وفرائد لم يطلع عليها الا اولوا الالباب وضعتها للاخ الاعز

حواه اى جمعه واحوزه من هذا الفن اى فن العربية والاشارة هنا الى المجازية ومن للتبعيض ما نكرة موصوفة اى شيئا نفعه اعم من نفع ما لم تحوه فيجوز ان يكون الجار والمجرور حالا منها او موصولة بمعنى الذى فلا يجوز الحال بل الجار والمجرور متعلق بمحذوف لا غير ومعرفته للمبتدئين في هذا العلم وهو الذى ابتدء فيه ولم يصل منه الى الحالة ليستقل منها بتصوير المسائل فان بلغ الى حالة ليستقل منها بتصوير المسائل فهو المتوسط واذا استقل بالتصوير واستحفظ حالة الحكم ذلك العلم وامكنه اقامة الادلة عليه فهو المنتهى اعم من معرفة ما لم تحوه تضمنت اى اشتملت على فوائد جمع فائدة وهى لغة ما حصلته وما حصلت من علم او مال وعرفا ما يترتب من المصلحة على فعل من حيث ترتبه عليه وهو من حيث انه على طرف الفعل ونهايته يسمى غاية فيختلفان اعتبارا وتيمان الافعال الاختيارية وغيرها واما الغرض فقد يفسر بما لاجله اقدام الفاعل على فعله ويسمى علة غائية له باعتبارين فان العلة بالقياس الى الفعل والغرض بالقياس الى الفاعل وعلى هذا لا يلزم فيه الترتب فيكون اعم من الفائدة والغاية ومن وجه ولذلك قيل قد يخالف الغرض فائدة الفعل كما اذا اخطأ في اعتقادها وقد يفسر بفائدة مترتبة على الشئ من حيث سعى مطلوبة بالاقدام عليه وعلى هذا يجيء فيه الترتب فيكون اخص من الفائدة والغاية صدفا جليلة اى عظيمة من جل الشئ اذا عظم ومنه الجلى للامر العظيم في قواعد الاعراب اى النحو وانما سمى به مع انه باحث عن الاعراب والبناء معا لكون اشرفه اذ هو الاصل الاشمل على الاصح ويطلق الاعراب ايضا على اجراء الالفاظ المركبة على ما يقتضيه الاحكام النحوية كما يقال اعرب هذه القصيدة اذا تتبع الفاظها وبين كيفية جرها على قواعد النحو فلو اريد هذا المعنى ايضا هنا لصح وفرائد جمع فريدة وهى الدرة الكبيرة او الفريدة من الدر والكنانة التى نظمت ونصلت بغيرها والمراد بها هنا النكت الرشيقة والفوائد المرغوب فيها لم يطلع كيفتعل اى لم يظفر عليها الا اولوا اى ذوو او هو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معنا كما سيأتي بيانه الالباب اى العقول جمع لب فان لب كل شئ خالصه ولب الانسان عقله اذ هو سبب فوزه بالسعا كلها فاذا قالوا لا يعقل الا اللب فمعناه لا يعقل الا العقل بقيد معنوى او على قولهم لاولى الالباب قال ولم يرد لفظ اللب مفردا الا مضافا كقوله صما وابيت من امضا العقل والدين اذهب للب الرجل الحازم من احد لكن او مضافا اليه كقوله نظم جرير يصر عن ذا اللب حتى لا حول له ومن اضعف خلق الله انسانا انتهى قيل هذا البيت والذى قبله اغزل شعر قالته العرب وقبله ان العيون التى في طرفها حور قتلننا ثم لا يحيين قتلانا وضعتها اى صنفتها وانشأتها للاخ الاعز اى لاجله وفي القاموس

١ الاعز الغير ابى تراب عبد الصمد بن حسين بن عبد الصمد العاملى وهو اخوه الاصغر كان شيخا فاضلا نبيلا الا
انه لم يكن فى رتبة اخيه وله خلف الى زماننا هذا مستوطنون ببلاد العجم والصمد السيد المصمود اليه فى
الحوائج من صمد اذا قصد والدائم الرقيع وعن عباس الصمد السيد الذى كمل فى سودده وفتره المشبهة
لعنهم الله بالصمت الذى لا جوف له وردّ بان ذلك لا يكون الا من صفة الجسم تعالى الله عن ذلك علوا
كبيرا جعله الله اى صيره وهى جملة خبرية لفظا انشائية معنى من العلماء العاملين يعلمهم والدعاء له بذلك
نهاية فى ارادة الخير لهما ورد فى ذلك من الاخبار وصحيح الآثار ونفعه بها وجميع المؤمنين الايمان اخص من
الاسلام اذ هو اقراره باللسان ومعرفة بالجنان وعمل بالاركان والاسلام هو الاول فقط او بمامر فيهما
كما مر فيه اربعة اقوال الخ والكلام فى ذلك يطول وليس هذا محله وتشتمل اى هذه الفوائد العتيدة على
خمس حدائق جمع حديقة وهى الروضة ذات الشجر والبستان من النخل وكل ما احاط به البناء او القطعة
من النخل كما فى القاموس وهو استعارة مطلقة فان قلت هذه الحدائق هى نفس الفوائد ولا معنى لاشتمال
الشئ على نفسه قلت شبهها لها عليها من قبيل اشتمال الكل على اجزائه باعتبار ان المشتمل مجموع الاجزاء او
المشتمل عليه كل واحد منها او ان الاول مجموعها معا والثانى مجموعها لا معا اعنى احاد الاجزاء بالاسر
يحتمل ان يراد بالفوائد الالفاظ والمنقوش وبالحدائق المعانى او بالعكس ويصح ان يقال الالفاظ قوالب
المعانى كما يصح ان يقال ان المعانى قوالب الالفاظ باعتبارين كما مر ووجه الحصر فى هذه الخمسة ان المذكور
فيها اما مقصود بالذات لا غير او ما يتوصل به اليه مع شئ مقصود بالذات الثانى الحديقة الاولى والاولى
اما ان يبحث فيه عما يتعلق بالاسماء او لا الاولى الحديقة الثانية والثانى اما ان يبحث فيه عما يتعلق بالافعال
او لا الاولى الحديقة الثالثة والثانى اما ان يبحث فيه عن الجمل او عن المفردات الاول الحديقة الرابعة
والثانى الحديقة الخامسة ولا يضر خروج الديباجة لان المراد حصر المقصود بالذات او ما يتوصل به اليه
الحديقة الاولى فيما اوردت تقديمه من بيان تعريف العلم الذى هو بصدده وفائدته وموضوعه وتعريف
موضوعه واشيئا اخى ممر عليك بالتفصيل انشاء الله تعالى وانما قدم ذلك لما قد تقرر من انه من آداب الخوض
بعلم من العلوم على الوجه الاكمل ينبغى له ان يتصور اولا حقيقة ذلك العلم بحده ليحصل له الاحاطة
بجهة الوحدة التى باعتبارها جعلت المسائل الكثيرة علما واحدا فيما من فوائد ما يعنيه والاشتغال بما
لا يعنيه ولان يعرف فائدته وغايته ليصون سعيه عن العبث وان يعرف موضوعه الذى به يعد علما ليكون
على زيادة بصيرة فى طلبه فبين ذلك كله مقدما له فقال غرة اى هذه غرة بضم العين المعجمة وتشديد

الحديقة الاولى فى تعريف علم النحو وفضله وموضوعه وغايته وحكم شارعه وواضعه وفيها مقدمة وفصول

الراء

النحو بقوانين الفاظ العرب من حيث الاعراب والبناء وفايدته حفظ اللسان عن الخطاء في المقال

الراء المهملة وهي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم والغرة من الشهر ليلة استهلال القمر وفي الصحاح
غرة كل شيء اوله واكرمه فعلى التفسيرين الاولين يكون فيه استعارة مطلقة النحو قال ابو الفتح بن جني في
الخصايص هو في الاصل مصدر شايع اي نحوت نحوا كقصدت قصدا ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم
كما ان الفقه في الاصل مصدر فقهت الشيء اي عرفته ثم خص به علم الشريعة من التحليل والتحريم وذكر له
نظائر في قصر ما كان شايعا في جنسه على حد انواعه قال وقد استعملته العرب ظرفا انشد ابو الحسن يحدو بها
كل فتى هنات وهن نحو البيت عامدات انتهى قيل وانما سمي هذا العلم به لان امير المؤمنين لما املى اصوله
على ابي الاسود كما تقدم قال له انح هذا النحو يا ابا الاسود فسمي به تبركا بذكره بلفظه الشريف واصطلاحا
علم وهو كالجنس يدخل فيه جميع العلوم على تفاوت معانيها بقوانين الفاظ العرب القوانين جمع قانون وهو
في الاصل لفظ يوناني او سرياني موضوع لمسطر الكتاب وفي الاصطلاح قضية كلية يتعرف منها احكام
جزئيات موضوعها كقولنا كل فاعل يجب رفعه وكل مفعول يجب نصبه وكل مضاف اليه يجب جره و
ترادفه القاعدة والاصل والضابط وهذا فصل اخرج به ما ليس بقوانين الفاظ العرب وعلم اللغة فانه ليس
بقواعد كلية بل بجزئيات وقوله من حيث الاعراب والبناء اخرج به ما عدا العلم المقصود فانطبق التعريف
عليه جامعا مانعا واعلم ان هذا الحد جار على عرف الناس الان من جعل علم التصريف قسما برأسه غير داخل
في علم النحو والمتعارف قديما شمول علم النحو له وكثيرا ما ينجر مسائل من احد الفنين الى الاخر لما بينهما من
شدة الارتباط ولم يكن السلف كسيبويه فمن بعده يفردون احدهما عن الاخر بالتصنيف الا ما كان عن ابي
عثمان المازني وتلاه ابو الفتح ابن جني والزمخشري وابن الحاجب وابن هشام وغيرهم كالمصنف هنا وفي التهذيب
وممن سلك عرف المتقدمين من المتاخرين جمال الدين ابن مالك وناظر الجيش وابو حيان وعليه فيقال
عوضا من قولهم من حيث الاعراب والبناء من حيث الافراد والتركيب وفايدته حفظ اللسان عن الخطاء
في المقال اي في الكلام والاستعانة على فهم كتاب الله تعالى والسنة ومسائل الفقه ومخاطبة العرب بعضهم
بعضا قيل ومن ثم كانت معرفته واجبة لان تعلم الشرايع الواردة بلغة العرب لا يتم الا به وكل ما لا يتم
الواجب المطلق الا به فهو واجب ثم اللحن من اقبح الاشياء في الانسان قال بعضهم لان اقرء فاسقط احب
الي من ان اقرء فالحن وكتب كاتب لابي موسى الاشعري الى عمر من ابو موسى الاشعري فكتب اليه عمر عزمت عليك
لما قنعت كاتبك سوطا وذكر ابو عبيدة ان هذا الكاتب هو حصين بن ابي الحر العنبري واولاده ينكرون ذلك
اشد الانكار وقال رجل لبنيه يا بني اصلحوا من السنتكم فان الرجل تنوبه النائبة فيجب ان يتحمل فيها فيستعير من

وموضوعه الكلمة والكلام فالكلمة لفظ

١٨

لجنه ذاتيه وثوبه ولا يجد من يعيره لسانه ولله در من قال النحو يبسط من لسان الالكن والمرء يكرمه
اذا لم يلحن فاذا طلبت من العلوم اجلها فاجلها منه مقيم الالسن وموضوعه موضوع كل علم
ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية وهي اللاحقة له او لجزئه او لعرض يساوي ذاته كالتعجب اللاحق للذات
لا بواسطة وكالحركة الارادية اللاحقة للانسان بواسطة انه حيوان ولا شك انه جزء الانسان وكالضحك
العارض للانسان بواسطة التعجب الكلمة والكلام هذا احد الاقوال الثلثة في موضوع علم النحو فقد
قيل ان موضوعه الكلمة فقط لانه انما يبحث فيه عن الاعراب والبناء وما يتعلق بهما ولا ريب ان ذلك من الاحوال
اللاحقة بالكلمة واما الحكم على بعض الجمل بالاعراب المحلي فلتنزيلها منزلة المفرد ووقوعها موقعه وقيل
ان موضوعه الكلام فقط لان الكلمة لعدم استقلالها وحدها وعدم حسن السكوت عليها لا تقع في المحاورات
الا في ضمن الكلام بل لا يظهر اثر الاعراب والبناء في اخرها الا في ضمنه لا سيما عند من ذهب الى انه قبل التركيب لا معربة
ولا مبنية وقيل موضوعه كلاهما نظرا الى كلا الوجهين وقيل بناء على تعارف القدماء من ادراج علم الصرف
تحت النحو وعليه فكان على المصنف ان لا يذكر الا موضوع علم النحو مجردا عن غيره لان كتابه لم يشتمل الا عليه
لا غيره واستمداده من الكلام العربي ومسائله المطالب التي يبرهن عليها فيه كعلمنا بان الفاعل مرفوع و
المفعول منصوب والى غير ذلك وال في الكلمة والكلام للعهد الذهني اي المصطلح عليهما عند النحاة
فالكلمة شرع في الكلام على حقيقة الكلمة والكلام لانه انما يبحث عنها والفاء فصيحة اي اذا عرفت ان
موضوعه الكلمة والكلام فالكلمة وال فيها للعهد الذكري فان المعرفة اذا كان اعيدت معرفة كانت عين
الاولى كما اذا اعيدت النكرة معرفة وهذا اغلبي لا كلي وفيه كلام طويل ليس هذا محله وهي لغة يقال
للجمل المفيدة والقصيدة كقوله تعالى وكلمة الله هي العليا اي لا اله الا الله وقولهم كلمة الحويدرة اي قصيدته
والحويدرة لقب شاعر تصغير حادرة واسمه قطبة بن محصن روي ان حسانا اذا قيل له انشدنا قال انشدكم
كلمة الحويدرة يعني قصيدته التي مستهلها بكرت سمية غدوة فتمتع وغدت غدو مفارق لم يربع
وهو اما من باب الاطلاق الجزء مرادا به الكل او من باب الاستعارة المصرحة من حيث ان الكلام لارتباط
اجزائه بعضها ببعض كالكلمة الواحدة واصطلاحا عند المنطقي الفعل اذا على ما قيل وعند النحوي
لفظ اي ملفوظ وهو في الاصل مصدر بمعنى الرمي مطلقا ثم خص بالرمي من الفم ثم اطلق عليه من باب
اطلاق المصدر على اسم المفعول كالخلق بمعنى المخلوق الا ان هذه الاطلاق صار حقيقة عرفية و
الخلق بمعنى المخلوق مجاز لغوي واشتهر تعريف اللفظ بانه صوت مشتمل على بعض الحروف الهجائية

ح في موضوع الاقوال في موضوع النحو

تعريف الكلمة

اطلاق

١٨

لكن

لكن انتقد بانه لا يشتمل اللفظ البسيط فمن ثم اختير في تعريفه ما قيل صوت معتمد على مقطع الفم
حقيقة او حكما فالاول كزيد والثاني كالمنوي في قم المقدر بانت بناء على جواز استعمال المشترك
في معنيين الحقيقيين ان كان حقيقة فيهما او الحقيقي والمجازي ان كان حقيقة في احدهما مجازا في الاخر و
لا مخلص عند مانعي المسئلة وهم الاكثر الا بدعوى انه موضوع لامر يعمها كما قاله ابن هشام في شرح اللمحة
وانما لم يقل لفظة لكونه في الاصل مصدرا ومن حقه ان لا يؤنث ولا يجمع لانه موضوع للحقيقة التي
من شانها ذلك مع ان اللفظ اخصر ولو عبر بالقول بدلا عن اللفظ لكان اولى لان القول اخص منه لاختصاصه
بالموضوع على الاشهر فكل قول لفظ ولا عكس بالمعنى اللغوي ولم يكن يحتاج الى التقييد بقوله موضوع
والوضع لغة جعل الشيء في حيز معين واصطلاحا قيل تخصيص شيء بشيء متى اطلق المخصص فهم المخصص
وقيل تعيين شيء لشيء بحيث اذا علم الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني ويسمى الاول دالا والثاني مدلولا مفرد
وهو ما لا يقصد بجزئه الدلالة على جزء المعنى المقصود حين الجزئية كزيد فان اجزائه وهي حروفه الثلاثة
التي هي زي د كل منها لا يدل على معنى ووقع في عبارة كثير من المؤلفين ان المفرد ما لا يدل جزء لفظه على جزء
معناه فان اجزاء زيد وهي الزاء والياء والدال لا تدل على معنى في الزيد وهو غلط لان الزاء والياء والدال
ليست اجزاؤه بل هذه اسماء مسمياتها اجزاؤه ومسمياتها لا تدل على معنى انما يقال لها حروف المباني ويطلق بازاء
الحروف المعاني التي هي قسيمة الاسماء والافعال نبه عليه بعض المحققين واندرج في المفرد ما لا جزء له كهمزة
الاستفهام وما له جزء غير دال على معنى كما مر وما له جزء يدل على معنى ليس جزء المعنى المقصود كعبد الله علما
وما له جزء دال على معنى هو جزء المعنى المقصود لكن لم تقصد دلالته حين الجزئية كالحيوان الناطق علما
للانسان فالمعنى غير مقصود في عبد الله والدلالة غير مقصودة في الحيوان الناطق فافترقا قال بعضهم واعلم
ان الافراد للفظ بالذات وللمعنى بالعرض يظهر ذلك بالتامل الصادق في حقيقتهما فجعله صفة للفظ كما
وقع في عبارته اولى من جعله صفة للمعنى كما وقع في عبارة ابن الحاجب انتهى هذا مفهوم حد الكلمة واما احترازاته
فاللفظ وان كان في التعريف بمثابة الجنس وهو انما يؤتى به لبيان اصل الذات لا لاخراج شيء اذ ليس قبله غير
المعرف الا انه يؤذن بمباينة ما عداه للمعرف وهذا معنى الاحتراز بالجنس كما افاده ابن هشام في شرح اللمحة
فلذلك لا يقال يخرج عنه او يقال ان الجنس هنا وهو اللفظ لما كان اخص من الفصل من وجه صح الاحتراز به من
جهة خصوصه واما تعيينه للجنسية دون الفصلية فلكونه اظهر اوصاف الكلمة فقدم وجعل جنسا واحترز به عما
ليس بلفظ كالدوال الاربع وهي الاشارات والنصب والعقود والخطوط فانها موضوعة وليست بكلمات وخرج

بالموضوع غير الموضوع كالمهملات والمحرفات والالفاظ الدالة بالطبع والعقل وبالمفرد المركب وهو ما يدل
جزؤه على جزء معناه فان حسن السكوت عليه فهو التام والا فهو الناقص كزيد قائم وعبد الله غير علم و
اورد ان النحو ضرب مفرد مع انه لا يصدق عليه تعريفه ويصدق عليه تعريف المركب لان جزئه وهو المادة
يدل على الحدث وجزئه الاخر وهو الهيئة يدل على الزمان وعلى نسبة ذلك الحدث الى الفاعل المعين او المبهم على
الخلاف في ذلك والتحقيق هو الاول فانتقض التعريف جمعا ومنعا واجيب بان المراد بالجزء المعتبر في التركيب ما
يكون مرتبا في السمع والهيئة مع المادة ليست كذلك بل يوجدان مسموعين معا فلا انتقاض هذا وانما يخرج
المركب بقيد المفرد على القول بانه موضوع والا فقد خرج بقيد الوضع كما هو مذهب جمع من المحققين منهم
الرازي وابن الحاجب وابن مالك قالوا ليس المركب بموضوع ودلالته على معنى عقلية لا وضعية واحتج له ابن
مالك في كتاب الفيصل على المفصل بوجهين احدهما ان من لا يعرف من كلام العرب الا لفظين مفردين صالحين
لاسناد احدهما الى الاخر فانه لا يفتقر عند سماعهما مع الاسناد الى معرفة معنى الاسناد بل يدركه ضرورة وثانيهما
ان الدال بالوضع لا بد من احصائه ومنع الاستيناف وفيه كما كان في المفردات والمركبات القائمة مقامها فلو كان
الكلام دالا بالوضع وجب ذلك فيه ولم يكن لنا ان نتكلم بكلام لم نسبق اليه كما لا يستعمل في المفردات الا ما سبق
استعماله وفي عدم ذلك برهان على ان الكلام ليس دالا بالوضع انتهى والاصح كما قال القرافي ويعزى الى الجمهور
ان المركب موضوع اي بالنوع لا بالشخص فيكون خارجا بقيد المفرد كما قررناه وبيانه ان الوضع اما شخصي
ان تعلق بالفاظ معينة سماعية يحتاج في معرفتها الى علم اللغة ونوعي ان تعلق بالفاظ معينة يعرف به مفردات
قياسية يحتاج في معرفتها الى علم الصرف كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على زنة فاعل وكل اسم مفعول
منه على زنة مفعول الى غير ذلك من القوانين الصرفية او يعرف به مركبات قياسية يحتاج في معرفتها الى
علم النحو كما بين ان كل مضاف مقدم على المضاف اليه والفعل على الفاعل الى غير ذلك من القوانين النحوية
فالوضع جار في المفردات والمركبات معا تنبيهان الاول زاد ابن مالك في التسهيل في تعريف الكلمة قيد
الاستقلال لاخراج ابعاض الكلمات كحروف المضارعة والف المفاعلة وتاء قائمة وياء النسب فانها ليست
بكلمات لعدم استقلالها ومن اسقط هذا القيد كالمصنف راى ما جنح اليه الرضي من انها وما هي فيه كلمتان صارتا
لشدة الامتزاج كالكلمة الواحدة على انه اورد على ابن مالك ان مقتضى هذه الزيادة مخرج ضمير الفاعل كقمت
مثلا فانه غير مستقل مع انه كلمة واجيب بانه المراد بالاستقلال ما يشتمل المستقل بمرادفه وبان الاصل
في الضمير ان يكون مستقلا نحو انا وانت وهو فلا يضر عروض اتصاله لمعنى الثاني للمفرد ستة معان فانه

كما يطلق على ما يقابل المركب كما هنا يطلق على ما يقابل المثنى والمجموع على احد كما في باب الاعراب والبناء وعلى مقابل المضاف وشبهه كما في باب النداء ولا النافية للجنس وعلى ما يقابل الجملة كما في قولهم الاصل الخبر ان يكون مفردا وعلى ما يقابل العلم المركب والاضافي والاسنادي كما في باب العلم وعلى معنى الواحد كما في باب اسماء العدد لا يقال فاستعماله حينئذ في التعريف محل لانا نقول انما يكون استعمال الالفاظ المشتركة في الحدود محلا اذا لم تقم قرينة معينة للمقصود اما اذا قامت قرينة معينة فلا وقدم تعريف الكلمة على الكلام لانها جزؤه والجزء مقدم على الكل طبعا فقدمها وضعا ليوافق الوضع والطبع وقدم الكلام فلانه المقصود بالذات وعنى بالكلمة باعتبار مفهومها اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الانواع منحصرة فيها كما يفيده السكوت في مقام البيان والتقسيم ايضا اذ الاصل فيه ان يكون حاصرا والادلة على هذا الانحصار ثلثة احدها الاثر وهو ما روي عن امير المؤمنين عليه السلام وقدم الثاني الاستقراء التام من ائمة العربية فانهم تتبعوا كلمات العرب فلم يظفروا بغير هذه الثلثة ولو كان ثم نوع اخر لعثروا عليه الثالث الدليل العقلي وهم في ذلك عبارات منها ان الكلمة موضوعة كما مر فتكون دالة لا محالة لان الوضع من اسباب الدلالة وح فنقول اما ان تدل على معنى غير مستقل بالمفهومية او لا الاول الحرف والثاني اما ان يدل على اقترانها باحد الازمنة الثلثة او لا الاول الفعل والثاني الاسم ومنها ان الكلمة اما ان يصح اسنادها الى غيرها او لا فان لم يصح فهو الحرف وان صح فاما ان تقترن باحد الازمنة الثلثة او لا فان اقترنت فهي الفعل والا فهي الاسم ومنها ان العبارات بحسب المعبر عنه والمعبر عنه من المعاني ثلث ذات وحدث عن ذات وواسطة بين الذات والحدث يدل على اثباتها او نفيه عنها فالذات الاسم والحدث الفعل والواسطة الحرف وزاد ابو جعفر ابن صابر رابعا سماه الخالفة وهو اسم الفعل لانه خلف عن الفعل ولم يقل بذلك احد غيره ولم يلتفت اليه احد واعلم ان تقسيم الكلمة الى هذه الثلثة من تقسيم الكل الى اجزئياته كانقسام الحيوان الى انسان وفرس وغيرهما فيصح اطلاق المقسم على كل من اقسامه وبهذا يندفع ما قد يقال ان العطف بأو والجمع يقتضي ان يكون الكلمة مجموع هذه الثلثة ومن جعلها اقساما للكلام فهو من تقسيم الكل الى اجزائه كانقسام السكنجبين الى خل وعسل فلا يصح اطلاق المقسم على كل من اقسامه فائدة قال بعض المحققين جرت عادة ارباب التاليف بتعقيب الحدود بالتقسيمات وفايدته اما تكميل معرفة المحدود او تحصيل مفهوم الالقاب ببيان ما يختص بكل من الاحكام انتهى وسمي الاسم اسما اخذا من السمة او من السمو على ما تقدم لانه علامة على مسماه او لسموه على اخويه باستغنائه عنهما للاخبار به وعنه ولهذا قدم عليهما في الذكر والفعل فعلا للدلالة

صحة الحصر في الثلثة

الفعل اخص من الكلمة

الفعل اخص من الاسم والحرف

للدلالة بالتضمن على الفعل اللغوي الذي هو الحدث واتبع به الاسم للاخبار به لا عنه والحرف لكونه
على حرف في طرف من الكلام من حيث انه لا يدل على معنى في نفسه وانه لا يقع عمدة في الكلام بخلاف فيهما و
لهذا اخر عنهما والكلام لغة يطلق على ستة معان الخط وشرط ان يكون معتبرا عنه باللفظ المقيد و
منه تسميتهم ما يبرد في الصحف كلام التصدق والاشارة المفهمة ومنه قوله اذا كلمتني بالعيون الفواتر
رددت عليها بالدموع البوادر واللفظ الذي لا يفيد وبل ومنه الحديث هذه الصلوة لا يصح فيها
شيء من كلام الناس فانها تبطل ولو كان بالكلمة الواحدة وما يفهم من خال الشيء وهو المسمى بلسان الحال
ومنه قوله شكى الي جملي طول السرى ومعلوم ان الجمل لا يتكلم وانما فهمت الشكوى من لسان حاله واسم
الحديث الذي هو التكليم ومنه قوله قالوا كلامك هندا وبنى مصيغته اي بكليمك هندا وما في
النفس من المعنى ويعبر عنه باللفظ المفيد وذلك كان يقوم بنفسك معنى قام زيد وقعد عمرو فيسمى ذلك
الذي يخالجك كلاما وهو المسمى بحديث النفس ومنه قول الاخطل ان الكلام لفي الفؤاد وانما جعل
اللسان على الفؤاد دليلا قال ابو حيان وهو الارتضاء والذي يصح ان ذلك كله على سبيل المجاز لا على
سبيل الحقيقة لاشتراك خلافا للزاعبي في ذلك واصطلاحا لفظ اي ملفوظ ولو عبر عنه بالقول لكان
اولى لما مر واحترز به عما ليس بلفظ وان كان جنسا مفيدا اي دال على معنى يحسن السكوت عليه لان الفائدة
في الاصطلاح حيث وقعت قيدا للفظ او القول فالمراد بها الفائدة التامة اي التركيبية لا التامة
التي هي الافرادية اذ شيء غير معتد بها في نظرهم والمراد بحسن السكوت عليه ان لا يكون المتكلم مفتقرا الى شيء
كافتقار المحكوم عليه بالمحكوم به عكسه فلا اثر لافتقاده الى المتعلقات من المفاعيل ونحوها وهل المراد
سكوت المتكلم والسامع او هما اقوال ارجحها الاول للنحاة خلافا للمتكلم فكما ان التكلم صفة المتكلم كذلك
السكوت صفة له وخرج به ما لا فائدة له كالمركب الاضافي والمزجي والاسناد المسمى بكناب قرناها
ودخل فيه ما لا يجهل معناه كالسماء فوقنا والارض تحتنا والنار حارة ان اريد بالمفيد المفيد
بالفعل فلا شيء كلاما وعليه بحر جمع وصرح به ابن مالك في شرح التسهيل ونقله عن سيبويه وغيره
والمحققون بل الاكثرون على خلافه والا لم يكن شيء من القضايا البديهية مع كثرتها كلاما مع انها
خبر بلا شك وكل خبر كلام ونازع ابو حيان في شرحه على التسهيل فيما نقل ابن مالك عن سيبويه وقال ما
اعلم احدا منع قال زيد النار حارة ولا قال الكل اعظم من الجزء قال وكان بعض اهل عصرنا يقول
العجب من هؤلاء النحاة يجيبون ولا نصدق القضايا فيجعلونها ليست بكلام كقولنا النقيضان لا يجتمعان و

لا بين نفعان والضدان لا يجتمعان وقد بين نفعان وبلزمهم بانهم لما شرطوا الكلام بانه الذي يفيد
السامع علما لم يكن يعلم ان الكلام اذا طرق سمع الانسان فاستفاد منه شيئا ثم طرقه ثانيا وقد علم
مضمونه اولا انه لا يكون كلاما باعتبار مرة ثانية لانه لم يفده علما لم يكن يعلم فيكون الشيء الواحد
كلاما وغير كلام بحسب افادته السامع هف انتهى قوله بالاسناد وهو ضم احد الكلمتين الى الاخرى
لتفيد المخاطب فائدة تامة والباء للتبعية او الاستعانة او الالصاق والمصاحبة متعلق بالمبتدا الذي صفته
مصدر اي افادة منه ملتبسة به وذكره من قبيل التصريح بما علم التزاما لان المفيد بالمعنى المذكور مسند
للاسناد لكن لما كانت دلالة الالتزام مما يجوز فقد في المعرف صح تعريف المقصود من الحد بان المهية متى
تعرف الا بذكر جميع اجزائها نصر بها وقد يقال انه احتراز به عن مثل غلام زيد عمرو على سبيل التعداد لانه
وان افاد لكن لما كانت دلالة الالتزام مما يجوز فقد في المعرف صح تعريف المقصود من الحد بان المهية متى
لا

المسئلة وصحح عدم اشتراط ذلك في الكلام ومن فروعها ما اذا كان له وكيلان باعتاق عبد او وقفه او غير
ذلك واتفقا على ان يقول احدهما مثلا هذا ويقول الثاني حر ولا استحضر فيها الا ان نقلا انتهى كلامه في
الكوكب الدري بنصه ومنه نقلت فاين ما نقله عن بناء الحكم الشرعي على المسئلة وهل هذا الا تشنيع بحت
ولا يتأتى اي لا يحصل الكلام الا في ضمن اسمين ولهما اربع صور مبتداء وخبر كزيد قائم ومبتداء وفاعل او
نائب سدا مسد الخبر نحو اقائم الزيدان وما مضروب العمران واسم وفعل وفاعل نحو هيهات العقيق ملفوظين
كان الاسمان كما ذكر او مقدرين كنعم في جواب ازيد قائم او احدهما مقدرا كزيد في جواب من ذا او في ضمن فعل واسم
هو فاعله او نائب عنه كقام زيد وضرب عمرو ملفوظين كانا كما ذكر او مقدرين كنعم في جواب اقام زيد او
احدهما مقدرا نحو بلى زيد في جواب لم يقم احد اي لا يتحقق هذا العام الا في ضمن هذين الخاصين قال بعض
المحققين والانسب جعل في بمعنى عن ووجه عدم تأتي الكلام الا فيما ذكر ان التركيب العقلي الثنائي بين الثلثة
لا يعدو اقساما ستة اسمان وفعلان وحرفان واسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف والكلام لا بد له من الاسناد
وهو لا بد له من المسند والمسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين ليكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه او في
فعل واسم ليكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه واما الاقسام الباقية ففي الفعلين المسند اليه مفقود وكذا في
الفعل والحرف وفي الحرفين المسند والمسند اليه كلاهما مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود اذ لو جعلت
الاسم مسندا فلا مسند اليه وان جعلته مسندا اليه فلا مسند واما نحو يا زيد فلسد يا مسد ادعو خلافا لابي
علي حيث جعل ذلك كلاما وذهب ابن طلحة الى ان اللفظة الواحدة وجودا وتقديرا قد تكون كلاما اذا قامت
مقام الكلام وجعل من ذلك نعم ولا في الجواب وهو خلاف المشهور والصحيح ما مر فعلم ان مدار الكلام على المسند
والمسند اليه وان تأتى من اكثر منهما وله اربع صور جملتان اما شرط وجزاء نحو ان قام زيد قمت او قسم وجوابه
نحو احلف بالله لزيد قائم وفعل واسمان نحو كان زيد قائما او ثلثة نحو علمت زيدا فاضلا او اربعة
نحو اعلمت زيدا عمروا فاضلا فصور تأليف الكلام ستة تنبيهان الاول ينقسم الكلام الى خبر وانشاء لانه
ان احتمل التصديق والتكذيب كان خبرا والا فانشاء والاصح انحصاره فيهما كما عليه الحذاق من النحاة وغيرهم
واهل البيان قاطبة وذهب كثير الى انقسامه الى خبر وطلب وانشاء قالوا لان الكلام اما ان يحتمل التصديق
والتكذيب او لا الاول الخبر الثاني ان اقترن معناه بلفظه فهو الانشاء وان لم يقترن بل تأخر عنه فهو الطلب
والمحققون على دخول الطلب في الانشاء وان معنى اضرب مثلا وهو طلب الضرب مقترن بلفظه واما الضرب
الذي يوجد بعد ذلك فهو متعلق الطلب لا نفسه قال بعض المحققين ونعم ما قال لك ان تجعل الخلاف بين من

انقسام الكلام الى الخبر والانشاء

ثنى الخلاف القسمة وثلثها لفظيا فمن ثنّاها جعل لفظ الطلب ان قال ان الكلام خبر وطلب كابن مالك في الكف
او لفظ الانشاء ان قال انه خبر وانشاء لمعنى واحد وهو ما لا يحتمل التصديق والتكذيب غير ان له قسمين
متخالفين ما يتاخر وجود معناه عن وجود لفظه وما يقارن وجود معناه وجود لفظه ومن ثلثها جعل
لفظ الطلب اسما للقسم الاول من ذلك المعنى ولفظ الانشاء للقسم الثاني منه انتهى الثاني الخلاف
المشهور عند النظار في كون الخبر والطلب بديهيين فلا يحتاجان الى التعريف او لا يحتاجان اليه جار في
الكلام لان بداهة الاخص تستلزم بداهة الاعم وقد نقل الخلاف في الكلام بجدام لا بعض كبار الائمة
حكاه بعض المتاخرين هذا ايضاح لكل واحد من الكلم الثلث بحده وبعض خواص الاسم والفعل وما
يعرف به الحرف الاسم كلمة معناها مستقل بالمفهومية اي لا يحتاج في تعقله والدلالة عليه الى ضم
ضميمة فقوله كلمة شامل للكلم الثلث وقوله معناها مستقل مخرج للحرف فان معناه غير مستقل كما
سياتي في حده عن قريب انشاء الله وقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال والمستقبل مخرج
للفعل فانه مقترن باحدها كما سياتي والمراد بعدم الاقتران كونه بحسب الوضع الاول لتدخل اسماء الافعال
نحو رويد وهيهات لانها دوال على المعنى المستقل هو الحدث غير مقترن في الوضع الاول لها لان الوضع
الاول لها لنفس الحدث فهذا المعنى المستقل موجود في الوضع الاول غير مقترن ودخل نحو يزيد ويشكر
علمين لان معناهما العلمي غير مقترن بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة نحو عسى وكاد لان
معانيها مستقلة مقترنة في الوضع الاول وهو الوضع الفعلي لها فانها فيه موضوعة لهذا الحدث و
الزمان ويخرج عنه المضارع المشترك بين الحال والاستقبال على راي ايضا لانه في الوضع الاول لاحد
الزمانين معينا واللبس انما حصل عند السامع بالاشتراك وكذا يخرج اسماء الفاعل والمفعول لانهما وان
كانا لا يعملان الا مع اشتراط الحال او الاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول عملهما العارض لا مدلولهما
بحسب الوضع الاول وكذا نحو القتل والضرب فانه وان وجب وقوعه في احد الازمنة الثلثة معينا في
نفس الامر لكن ذلك الزمان المعين لا يدل عليه المصدر بحسب الوضع واما نحو الصبوح والغبوق فلم يقترن
بزمان معين من الازمنة المذكورة وان اقترن بالزمان لان معناهما يصلح لان يقع ماضيا او حالا او
مستقبلا وبهذا يحتاج الى تجديد صيغة لافادة احدهما كاصطبح ويصطبح ولا ينتقض الحد بلفظ
الماضي والمستقبل لانهما يدلان على نفس الزمان والزمان غير مقترن بزمان فاذا اريد بهما الفعل الذي
انقضى والذي لم يات فالمعنى ماض زمانه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فيوهم انه له ولو سلم

ايضاح

انه

ومستقبل زمانه

٢٤ انه له فالماضي حدث له العدم بعد الوجود والمستقبل حدث معدوم له انتظار الوجود وليس في مدلول شيء منهما زمان معين بل الزمان المعين من لوازم تحققهما كالمصدر ولما حد الاسم اخذ يذكر بعض خواصه ليزداد الطالب معرفة به فقال ويختص الاسم بالجر اي يدخوله عليه لانه من خواصه هو الكسرة التي يجلبها العامل في آخره سواء كان عامله حرفا او مضافا وخاصة الشيء ما يوجد في الشيء ولا يوجد في غيره فان وجد في جميع افراده فهي خاصة شاملة ثم ان لم توجد في شيء من اغياره فهي خاصة حقيقية والا فاضافية هذا هو المشهور وقال البعض المحققين من شراح الكافية خاصة الشيء عند النحاة ما لا توجد بدون ذلك الشيء بدونها صرح به المصنف في شرح المنظومة وغيره وما اشتمل من جواز شمولها لجميع افراد الشيء فهو عند المنطقي انهي واما الحد فهو المعرف الجامع المانع سواء دل على تجرد الماهية كالحيوان الناطق في تعريف الانسان ويختص عند المنطقي باسم الحد دام لا كالحيوان الضاحك في تعريفه ويسمى عنده رسما فان قلت الذي يسبق الى الفهم من خصائص شيء باخر هو كونه مقصورا على الاخر لان معناه كونه بحيث يختص الاخر ولا يعمه وغيره وكان عليه ان يقول ويختص الجر بالاسم قلت الاصل لفظ الخصوص وما يتفرع منه انما يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه عن ماله الخاصة فيقال اختص المال بزيد اي المال له دون غيره وذلك كما لو قلنا ويختص الجر بالاسم وهذا له هو لاستعمال العربي الذي يسبق الى الفهم لكن شاع في العرف ادخال الباء على المقصور عنه الخاصة كما استعمله المصنف وذلك بناء على جعل التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا في العرف او على تضمين معنى التميز والاقتران فيلاحظ المعنيان معا وحاصله يرجع الى ملاحظة معنى التميز لان تخصيص شيء بشيء في قوة تميز الاخر به وهو لا يضر بمثل هذا المقام كما لا يخفى والى بعضهم الاهذا الاستعمال وشدد النكير على من خالفه قيل وانما اختص الاسم بالجر لكونه اثر حرف الجر وهو من خواص الاسم فكذا الجر والا لزم تخلف الاثر عن المؤثر قال الفاضل الهندي وفيه نظر ووجهه انه لا يلزم من اختصاص المؤثر اختصاص الاثر فان الاثر قد يثبت بمؤثرات شتى الا ترى ان من خواص الفعل اثرها وهو النصب لا يختص الفعل به بل يدخل في الاسم بمؤثر اخر واجيب بان ذلك فيما اذا كان للاثر مؤثرات شتى كالنصب اما اذا كان للاثر مؤثرات شتى له مؤثر خاص فلا وهو ههنا كذلك اذ ليس للجر مؤثر سوى حرف الجر وهو بناء على ان العامل في المضاف اليه حرف الجر مقدرا والاصح خلافه كما سيأتي والحق ما قيل في تعليل ذلك ان الاسم اصل الاعراب والمضاف فرع فحط الاعراب الفرع عن

الفهم

اعراب الاصل بجعل ما هو اصل البناء اعرابا فيه وهو الجزم ومنع الجر عنه لئلا يزيد اعراب الفرع
على الثلثة ويختص بدخول اللام الساكنة المسبوقة بهمزة الوصل ويعبر عنها بال فخرج نحو
لام الابتداء وجواب القسم وجواب لو ولولا لدخولهن على الفعل والمراد باللام المذكورة اللام
المعرفة اذ هي المتبادرة عند الاطلاق حتى اذا اريد غيرها قيدت فيقال ال الموصولة او الزائدة
قيل وانما اختص بها لانها موضوعة لتعريف الذات والموضوع للذات هو الاسم وفيه نظر ويجوز
ان يراد باللام ما هو اعم من المعرفة ليدخل الموصولة والزائدة ويحمل دخولها على المضارع
كاليجدع في قوله الى ربه صوت الحمار اليجدع على انه ضرورة خلافا للاخفش وبعض الكوفيين وابن مالك
فتدبر وفي تعبيره باللام اشارة الى اختياره مذهب سيبويه فيما اشتهر عنه ان اداة التعريف هي اللام
وحدها وسيأتي تفصيل الاقوال فيها ان شاء الله تعالى ويختص بدخول التنوين عليه وهو في الاصل مصدر
نونت الكلمة اذا الحقتها نونا ثم غلب على نون تثبت لفظا لا خطا استغناء عنها بتكرار الحركة فخرج
بقولنا لا خطا سائر النونات الزائدة ساكنة كانت او غيرها لثبوتها خطا وهذا الحد احسن الحدود و
اخصرها كما قيل وانواعه ستة على المشهور والمختص بالاسم منها اربعة الاول تنوين التمكين وهو اللاحق
للاسم المعرب المنصرف ما عدا الجمع بالف وتاء والجمع غير المنصرف اعلاما ببقائه على اصالته بحيث لم يشبه
الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف ويسمى تنوين الامكنية ايضا وتنوين الصرف وذلك كزيد ورجل و
رجال الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع
سماعا في باب اسم الفعل كصه ومه وايه وقياسا في العلم المختوم بويه كسيبويه وسيبويه اخر وزعم بعضهم
ان تنوين رجل للتنكير ورده ابن الحاجب ببقائه بعد جعله علما قال الرضي وانا لا ارى منعا عن ان يكون
تنوين واحد للتمكين والتنكير معا فرب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول
التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا سميت بالاسم تمحضت للتمكين انتهى وعلى هذا يكون تنوين
التنكير المختص بالصوت واسم الفعل هو المتمحض للدلالة على التنكير كما قاله بعضهم الثالث تنوين
المقابلة وهو اللاحق للجمع بالف وتاء نحو مسلمات جعل في مقابلة النون في جمع المذكر السالم اذ ليس للتمكين
والا لم يثبت به كعرفات وتنوين التمكين لا يجامع العلتين ولا للتنكير لانه انما يلحق المبنيات كما مر ولا عوضا
عن المضاف اليه اذ لا اضافة ولا عن الفتحة نصبا كما قيل والا لم يوجد في الرفع والجر على ان الفتحة قد
عوضت عنها الكسرة فما هذا العوض الثاني فتعين كونه للمقابلة وهو معنى مناسب يمكن اعتباره الرابع

اقسام التنوين

مع التسمية

تنوين العوض وهو اللاحق للاسم عوضا عن حرف اصلي او زايد او مضاف اليه مفردا او جملة فالاول كجوار
وغواش فالتنوين فيهما عوض عن الياء المحذوف على الصحيح وهو مذهب سيبويه والجمهور لا عن ضمة الياء
وفتحتها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد ولا هو تنوين صرف لصيرورته بعد الحذف مثل سلام وكلام عند
قطع النظر عن المحذوف خلافا للاخفش والثاني كجندل فان تنوينه عوض عن الالف في جنادل قاله ابن مالك
قال ابن هشام والذي يظهر انه للصرف ولهذا يجر بالكسرة الثالث تنوين كل وبعض واي اذا حذف المضاف اليها
نحو وكل في فلك فضلنا بعضهم على بعض ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى والمحققون على ان التنوين في ذلك
للتمكين رجع لزوال الاضافة التي كانت تعارضه الرابع اللاحق لاذ في نحو وانتم حينئذ تنظرون اي حين اذ
بلغت الروح الحلقوم فحذفت الجملة المضاف اليها تخفيفا وعوض عنها التنوين وكسرت الذال للساكنين و
قال الاخفش هو للتمكين والكسرة اعراب المضاف اليه وانما اختص الاسم بهذه الاقسام الاربعة من التنوين
لانها لمعان لا توجد الا فيه واما النوعان الاخران فاحدهما تنوين الترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة
بدلا من حروف الاطلاق وهو الالف والواو والياء في انشاد كثير من تميم كقوله وقولي ان اصبت لقد
اصابا وكذا الاعاريض المصرعة والمقفات كقوله قفا نبك عن ذكرى حبيب وعرفان وقوله قفا
نبك من ذكرى حبيب ومنزل والفرق بين التقفية والتصريع ان التقفية على المشهور جعل العروض
الموافق للضرب في الزنة موافقا له في الروي والتصريع جعل العروض الذي حقه ان يخالف الضرب
في الوزن موافقا له فيه والعروض اسم لاخر جزء في النصف الاول من البيت والضرب اسم لاخر جزء
من البيت والروي هو الحرف الذي تعزى اليه القصيدة واما القافية فالمختار عندهم من اقوال سبعة
انها عبارة عن المتحرك قبل الساكنين الى اخر البيت وعما بينهما ايضا ان كان كما قرر في محله وظ كلام جماعة
ان هذا التنوين محصل للترنم وبه صرح ابن يعيش زاعما ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف
اغن وتبعه السيد في شرح اللباب فقال هذا التنوين يستعمل في القوافي للتطريب وذلك لان حرف العلة
مدة في الحلق فاذا ابدل منها التنوين حصل الترنم لان الترنم غنة في الخيشوم انتهى وعلى هذا
يكون تسميته بتنوين الترنم حقيقة والمحققون على انه جيء به لقطع الترنم الحاصل من حروف الاطلاق
لقبوله لمد الصوت بها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاؤا بالنون بدلا منه لقطعه فعلى هذا يكون تسميته
اما مجازا من باب الحذف اي تنوين ترك الترنم او من باب التضاد كقولهم داود القياسي وفي الحديث
القدرية مجوس هذه الامة وداود ينفي القياس والقدرية ينفون القدرة ويقولون الامر انف قاله ابن

معنى العروض والضرب

عقيل

عقيل وهو مبني على ان القدرية طايفة ينكرون ان الله تعالى قدر الاشياء في القدم وقد انقرضوا
وصار القدرية لقبا للمعتزلة لاسنادهم افعال العباد الى انفسهم واثباتهم القدرة فيها لهم فقول
ابن هشام في حواشي التسهيل ان قول ابن عقيل ليس بشيء لان القدرية اثبتوا القدر لانفسهم مبني على
الثاني وكلام ابن عقيل على الاول نبه عليه النقي الشمني في حاشية المغني الثاني تنوين الغالي وهو
اللاحق للقوافي المقيدة اي التي اخرها ساكن ليس حرف مد كقوله كان فقيرا معدما قال وانن
وكذا الاعاريض المصرعة كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقن وسمي غاليا من الغلو اما لقلة وقوعه
في الكلام او لتجاوزه حد الوزن وفايدته الفرق بين الوقف والوصل فاذا جيء به اذن بالوقف وجعله
ابن يعيش عن نوع الترنم والذي يصح ان تسمية هذين القسمين تنوينا مجاز لعدم اختصاصها بالاسم
ومجامعتهما ال وثبوتهما خطا ووقفا وحذفهما في الوصل نص عليه ابن مالك في التحفة وزاد بعضهم
تنوين الضرورة وهو اللاحق بما لا ينصرف كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة وللمنادى المضموم
كقوله سلام الله يا مطر عليها وتنوين الشذوذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه ابو زيد وتنوين
الحكاية مثل ان تسمي رجلا بعاقلة لبيته فتحكيه بتنوينه وجعل ابن الخباز كلا من تنوين ما لا ينصرف
وتنوين المنادى قسما براسه فيكون الاقسام على هذا عشرة ونظمها بعضهم فقال اقسام تنوينهم
عشر عليك بها فان تقسيمها من خير ما حرزا مكن وعوض وقابل والمنكر زد رنم واحدد اضطر
غال وما همزا ويختص بالنداء بالمد مع كسر النون وضمها وهو دعاء مسمى الكلمة بحرف نائب عن
ادعو كيا زيد ويا فل بمعنى يا رجل قيل وانما اختص به لان المنادى مفعول به والمفعول به لا يكون الا
اسما فكان الاولى ان يختص بمطلق المفعول به لا بخصوص النداء واجيب بان تلك خاصة خفية لا
يدركها المبتدي بخلاف النداء والمقصود من ذكر الخواص تقريب الفهم من المبتدي والا فالحد مغن عنها
تنبيه اذا ولي يا ما ليس بمنادى كالفعل في الا يا اسجدوا وقوله الا يا اسقياني قبل غارة سنجال
والحرف في يا ليتني كنت معهم يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيمة والجملة الاسمية كقوله يا
لعنة الله والاقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار وقيل هي للنداء والمنادى محذوف و
قيل هي لمجرد التنبيه لئلا يلزم الاجحاف بحذف الجملة كلها وقال ابن مالك ان وليها دعاء كهذا
البيت او امر كتلك الاية فهي للنداء لكثرة وقوع النداء قبلهما نحو يا ادم اسكن يا نوح اهبط ونحو
يا مالك ليقض علينا والا فهي للتنبيه قاله ابن هشام في المغني ويختص بالتثنية والجمع لان فيهما

تنوينات غير مشهورة

التنوين عشرة

معنى

معنى النعت والنعت من خواص الاسم لان المراد منه اختصاص المنعوت ليفيد الاخبار عنه
الفعل والحرف لا يخبر عنهما فلا يصح نعتهما وهذا التعليل احسن من غيره واما نحو ضربا ويضربن
فالتثنية والجمع انما ورد على الضمير الذي هو الاسم لا الفعل وقول الحجاج يا جرموز اضربا عنقه اي اضرب
اضرب وقوله تعالى ربنا ارجعون على تاويل ارجعني ارجعني فليس الاول تثنية ولا الثاني جمعا
اذ التثنية ضم مفرد الى مثله في اللفظ غير في المعنى والجمع ضم مثليه او اكثر في اللفظ غير في المعنى و
الجمع ضم مثليه او اكثر في اللفظ غير في المعنى واضربا وارجعون بمعنى التكرير كما ذكرنا والتكرير ضم شيء
الى مثله في اللفظ وهو التاكيد والتغاير والغالب في التاكيد ان يذكر بلفظين فصاعدا لكنهم
اختصروا في بعض المواضع باجرائه مجرى المثنى والمجموع لشابهته لهما من حيث ان التاكيد اللفظي
ضم شيء الى مثله في اللفظ وان كان اياه في المعنى ايضا فقوله اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك و
قوله فارجع البصر كرتين في كون اللفظ في صورة المثنى وليس به قال الرضي تبعا لصاحب المفصل في الهامش
وجعل بعضهم التصغير ايضا من خواصه واورد عليه ما احيسه ودفع بانه شاذ انتهى قلت مثله قول
الشاعر ياما اميلح غزلانا شدن لنا من هولياكن الضال والسمر قال ابن هشام في المغني لم يسمع
تصغير افعل في التعجب الا في احسن واملح وذكره الجوهري ولكن النحويين منعوه هذا قاسوه حملا له على افعل
التفضيل لشبهه به وزنا واصلا ومبالغة افاده للمبالغة ولم يجز ابن مالك قياسه لا عن ابن
كيسان وليس كذلك قال ابو بكر بن الانباري ولا يقال الا لمن صغر سنه انتهى قيل وهو مما اتيم فيه
الفعل مقام المصدر للدلالة عليه بلفظه وقيل ان التصغير راجع الى المتعجب منه اي هن مليحات
على معنى الشفقة نحو يا بنيّ فهو مما وضع في غير موضعه كناء قامت هند وقيل انه راجع الى ما لابسها
واقعة على السبب الخفي والتصغير يناسب الخفاء لكن لما لم يمكن تصغيرها جعلوا علامة التصغير
في فعل التعجب الذي هو خبر عنها والفعل كلمة معناها مستقل بالمفهومية اي لا يحتاج تعقله
الدلالة عليه بها الى ضم ضميمة كما قلنا في الاسم واعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان الحدث
الذي هو المصدر والزمان والنسبة الى الفاعل وهي نسبة حكمية ملحوظة من حيث انها حالة بين
بين طرفيها والة لتعرف حالها مرتبطا احدهما بالاخر ولا خفاء في ان هذه النسبة معنى حرفي لا
يستقل بالمفهومية والمراد بالاستقلال معنى الفعل ليس تلك النسبة ووصف المعنى بالاقتران
بالزمان يعين كون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معنا المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن

التضمني فقوله كلمة شامل للكلمات الثلث وقوله معناها مستقل مخرج للحرف وقوله مقترن باحدها
اي باحد الازمنة الثلثة مقدم ذكرها مخرج للاسم لانه مخرج للاسم لانه غير مقترن كما مر والمراد باقترانه
باحدها اقترانه بحسب الوضع الاول ليخرج الاسما الافعال وتدخل الافعال المنسلخة لاقتران معناها
بالزمان بحسب الوضع الاول كما مر بيانه ويختص الفعل بقد الحرفية اذا كان متصرفا خبريا مثبتا
مجردا عن ناصب وجازم وحرف تنفيس نحو قد يقوم وهي معه كالجزء فلا يفصل منه شيء بالقسم كقوله
فقد والله بين لي عناني وسمع قد لعمري بت ساحرا وقد يحذف ما بعدها لدليل كقول النابغة اذف
الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا او كان قد اي وكان قد زالت وانما اختص بها لانها لمعان لا تصلح
الا له وهي ستة احدها تقريب الماضي من الحال نحو قد قامت الصلوة الثاني التحقيق نحو قد يعلم الله الثالث
التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وسيأتي مزيد كلام على هذه المعاني في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى الرابع النفي
حكى ابن سيدة قد كنت في خبر فنعرفه بنصب نعرف واليه اشار في التسهيل بقوله وربما نفي بقد فنصب الجواب
بعدها قال ابن هشام وهو غريب وحمله على خلاف ذلك الخامس التكثير كقوله قد اترك القرن مصفرا
انامله كان اثوابه مجن بفرصاد والاحسن الاستشهاد على ذلك ببيت العروض قد اشهد الغارة الشعواء
تحملني جرداء معروقة اللحيين سرحوب السادس التوقع نحو قد يقدم المسافر وهو مع المضارع واضح واما
مع الماضي فاثبته الاكثرون قال الخليل يقال قد فعل القوم ينتظرون الخبر ويختص بلم لانها لنفي الفعل
وهو معنى لا يتصور الا فيه وهي مختصة بالمضارع كما سيأتي والحرف كلمة معناها غير مستقل بالمفهومية
اي يحتاج في تعقله والدلالة عليه بها الى ضم ضميمة لانه انما يكون ملحوظا باعتبار انه آلة للغير فيحتاج
الى ملاحظة الغير من حيث انه متبوع له فلا يكون مستقلا كالابتداء الذي هو مدلول من في قولك سرت
من البصرة فانه لا يتصور ولا يتميز الا بذكر السير والبصرة ولا يتعقل الا بتعقلهما وقس على ذلك سائر معاني الحروف
واما الابتداء الذي هو مدلول لفظ الابتداء فهو معنى مستقل ملحوظ للعقل بالذات يمكنه ان يحكم عليه
وبه ولا يرد الاسما الموضوعة للنسب لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية هذا وتحقيق المقام
يتوقف على تمهيد مقدمات احديها ان وضع الحروف كلها من وضع لموضوع له خاص وان وضع الاسما
الموضوعة للنسب انما هو من قبيل وضع العام لموضوع له عام الثانية ان النسبة بين الامرين انما يتعقل
بتعقلهما ان عاما فعاما وان خاصا فخاصا غايته ان افراد النسب ليست الا حصصها لها لا لافراد
حقيقية اذ مفهوم الكلية والجزئية مخصوص بالمعاني المستقلة الثالثة ان مدار كون مدلول اللفظ

ولا مقترن باحدها يعرف بعدم قبول شيء من خواص اخويه تقسيم الاسم ان وضع لذات فاسم عين كزيد او لحدث

مستقلا بالمفهومية منه على احد امرين اما ان يكون ملحوظا بالذات لتعرف احواله لا بالتبع بان يكون
آلة لملاحظة ما هو حالة من احواله او بان يكون اللفظ الدال عليه كافيا في احضاره في الذهن بحيث لا
يتوقف على ذكر ضميمة وان لوحظ بالتبع اذا تمهد هذا فنقول انما كانت مدلولات الحروف غير مستقلة
بالمفهومية لانها لما كانت بموجب المقدمة الاولى موضوعة لنسب جزئية توقف تعقلها بمقتضى المقدمة
الثانية على تعقل متعلقاتها المعينة ثم لما كان تعقلها آلة لملاحظة تلك المتعلقات ولم تكف الفاظ
الحروف في احضارها في الذهن بل لا بد معها من الضمائم وهي الالفاظ الدالة عليها لم يكن مدلولاتها بمقتضى
مدلولات الاسماء الموضوعة للنسب فانها لما كانت موضوعة لنسب كلية يكفي في تعقلها تعقل متعلقاتها
اجمالا وكانت هي كافية في احضارها تلك المتعلقات كانت مدلولاتها مستقلة بالمفهومية لكن لما كانت لا
تستعمل في مفهوماتها الا مضافة الى متعلقات مخصوصة لانه الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات
فاندفع ما يتوهم من اختلال حد الاسم بها جمعا وحد الحرف منعا فقوله كلمة شامل للكلمات الثلث وما بعده
مخرج للاسم والفعل وقوله ولا مقترن باحدها قيد لتحقيق ماهية الحرف لا للاحتراز به عن شيء ولا يجب في
القيد ان يكون للاحتراز بل قد يكون لتحقيق الماهية او للايضاح قال ابن الخباز في شرح الدرة الالفية
لابن معط وادى انه لا يحتاج في الحقيقة الى حد الحرف لانه كلمة محصورة ويعرف اي يتميز الحرف بعدم
قبول شيء من خواص اخويه الاسم والفعل المذكورة او غيرها وانما ميزه بذلك مع ان الحد مغن عنه تسهيلا
على المبتدي وتفهيما له لان حد الحرف مما اطال فيه المحققون الكلام واضطربت فيه آراء الائمة الاعلام و
نحن بحمد الله قد اتينا بلباب التحقيق فعليك بالتمسك به فانه بذلك حقيق تنبيه قال ابن الخباز في شرح
الدرة ما معناه ان تميز الحرف بعدم قبوله شيئا من خواص اخويه ردي لانه ح يتوقف معرفة الحرف على
معرفة تلك الخواص ومنها ما هو حرف فيلزم الدور واجيب بان توقف معرفة الحرف على تلك الخواص انما
هو من حيث انها علامات واما توقفها عليه فمن حيث انها حرف فاختلف الجهة فلا دور هذا تقسيم
للاسم من تقسيم الكلي الى جزئياته وهو ان يضم اليه قيود متباينة او متغايرة فقط ليحصل من انضمام كل
قيد اليه قسم منه الاسم ان وضع لذات اي معنى قائم بنفسه بقرينة مقابله فاسم عين وقد يقال اسم شخص
وهما بمعنى والاول اشهر كزيد ورجل او وضع لحدث اي معنى قائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او
لم يصدر كالطول والعز القصر فاسم معنى كضرب وقول بعضهم ان العين يطلق على المعنى نحو عين اليقين و
عين الرياء فكيف يجعل قسيما للمعنى ليس بشيء لان العين مشترك بين الشخص والحقيقة تنبيه المراد بالقيام

المقدمة الثالثة مستقلة بالمفهومية منها بخلاف

بيان اسم العين واسم المعنى

بالغير

فاسم معنى كضرب او لمنسوب اليه حدث فمشتق كضارب وايضا ان وضع لشيء بعينه فمعرفة

بالغير كونه فاعتاله اى بحيث يصح ان يشتق منه اسم محمول عليه كالضارب من الضرب او كونه حاصلا
فى الغير ومختصا به بحيث تكون الاشارة الى احدهما اشارة الى الاخر تحقيقا كالضرب فى الضارب او تقديرا
كالاصوات القائمة بالاجسام والعلوم والمعارف القائمة بالمجردات والصفات القائمة بذاته تعالى فان
شيئا من هذه الامور سوى الاجسام غير مشار اليه بحسب الحس لكن كل واحد منها بحالة لو امكن الاشارة
اليه حسا لكانت الاشارة اليه عين الاشارة الى ما حل فيه ان كان محلا لشيء وعين الاشارة الى محله ان كان
حالا فى محله واما تفسيره بالتبعية فى التحيز فينتقض بصفات البارى تعالى وصفات المجردات بل بالصفات
الاعتبارية للمتحيزات كذا قرره بعض المحققين فتامله او وضع لمنسوب اليه حدث نسبة تقييدية
فمشتق وهو اعنى المنسوب اليه الحدث اما ان يكون ذاتا ما اى مبهمة لا تعين لها اصلا ويسمونه صفة
وهو اما ان ينسب اليه الحدث على الوجه الحدوث وهو اسم الفاعل كضارب او على وجه الثبوت وهو الصفة
المشبهة كحسن او وقوعه عليه وهو اسم المفعول كمضروب او موصوفة على غيره فيه وهو اسم التفضيل
كافضل واما ان يكون ذاتا متعينة باعتبار فاما ان يعتبر كونه زمانا للحدث وهو اسم الزمان او كونه
مكانا له وهو اسم المكان او كونه آلة لحصوله وهو اسم الآلة وانما قلنا انه متعين فى هذه الثلثة
باعتبار دون الصفات لان معنى مقام مثلا مكان فيه القيام لا شيء آخر او ذات فيه القيام بخلاف القائم
فان معناه ذات ما له القيام كذا قرره غير واحد من المحققين فتدبر والمراد بالذات هنا ما يستقل
بالمفهومية لا ما يقوم بنفسه ليدخل نحو مفهوم ومضمر مما يقوم بغيره من المشتقات وايضا مصدر
اض اذا رجع وهى كلمة لا تستعمل الا مع شيئين بينهما توافق ويمكن استغناء كل منهما عن الاخر فخرج بالشيئين
نحو جاء زيد ايضا مقتصرا عليه لفظا وتقديرا وبالتوافق نحو جاء ومات ايضا وبامكان الاستغناء نحو
اختصم زيد وعمرو ايضا فلا يقال فى شيء من ذلك وهو مفعول مطلق حذف عامله سماعا كما نقل
او حال حذف عاملها وصاحبها اى وارجع الى تقسيم الاسم رجوعا او اقول راجعا الاسم ان وضع
لشيء بعينه فمعرفة والمراد ليستعمل فى شيء بعينه وليس المراد التعيين الشخصى بل التعيين بوجه ما وقيد
الحيثية مراد اى ليستعمل فى شيء بعينه من حيث انه بعينه وحاصله الاشارة الى معين عند السامع من
حيث هو معين بوجه ما وبهذا يخرج النكرات عن التعريف لان معانيها وان وجب تعيينها عند السامع
لكن ليس فى اللفظ اشارة اليه بخلاف الضماير الراجعة اليها فان فيها اشارة الى ذلك التعين
وكذا المعرف بلام العهد اذا كان المعهود منكرا كما فى قوله تعالى ارسلنا الى فرعون فعصى رسولا فرعون

بالمجردات والصفات القائمة

زيادة

المعرفة والنكرة

الرسول

الرسول فان الاول نكرة والثاني معرفة ولا فرق بينهما الا بما ذكرنا من الاشارة وعدمها ثم الشيء
المذكور في التعريف اعم مما وضع له اللفظ كما في الاعلام ومما وضع لما يصدق عليه كساير المعارف
وهذا مبني على ما اشتهر من ان المعتبر في المعرفة هو التعيين عند الاستعمال دون الوضع سواء كان
معينا في الوضع ام لا ليندرج فيه الاعلام الشخصية وغيرها من المضمرات والمبهمات وساير المعارف فان
لفظ انا مثلا لا يستعمل الا في اشخاص اذ لا يصح ان يقال انا ويراد به متكلم لا بعينه وليست موضوعة
لواحد منها والا لكانت في غيره مجازا ولا لكل واحد منها والا لكانت مشتركة موضوعة اوضاعا بعدد
افراد المتكلم وهو بط اتفاقا اذ لا يمكن ان يتصور واضع اللغة اصطلاحا كل واحدة من المخصوصات التي
يطلق عليها لفظة انا فوجب ان يكون موضوعة لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد ويكون الغرض عن وضعها
له استعمالها له في افراده المعينة دونه وقس عليه ساير المعارف سوى العلم ولهذا صرح العلامة التفتازاني
ان ما سوى العلم انما وضع لمعان كلية لتستعمل في افرادها المعينة هذا هو المشهور عن اهل العربية ونسب الى
الجمهور ولكن انتقده بعض المتاخرين باستلزامه كون هذه الالفاظ الشايعة الاستعمال مجازات لا حقايق
لها اذ لم تستعمل فيما وضعت هي لها من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصلا وهذا مستبعد جدا
كيف لا ولو كانت كذلك لما اختلف ائمة اللغة في عدم استلزام المجاز الحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام
الى ان يتمسك في ذلك بامثلة نادرة قال والحق ما افاده بعض المحققين من انها موضوعة لكل واحد
من جزئيات تلك المفهومات الكلية وضعا واحدا عاما وتلك المفهومات جعلها الواضع آلة لملاحظتها
عند الوضع فلا تستلزم الاشتراك ولا كونها مجازا في شيء منها ولا وجود المجاز بدون الحقيقة وتعريف
المعرفة محمول على ظاهره فتفهم والمعارف على المشهور كلها سبعة بادخال المعرف بالنداء كما ذهب اليه ابن
مالك واختاره المص ووجه الانحصار فيها ان التعين المشار اليه في لفظ المعرفة اما ان يفيده جوهر اللفظ
وهو العلم وهو اما جنسي ان كان الحاضر المعهود جنسا ومهية كاسامة او شخصي ان كان فردا منها
كزيد او يفيده حرف وهو قسمان ما لا يحتاج الى القصد وهو معرف باللام وما يحتاج اليه وهو المعرف بالنداء
او يفيده القرينة في الكلام وهو المضمر او يفيده الاشارة الحسية الى نفسه وهو اسم الاشارة العقلية الى
نسبة معلومة للسامع اما خبرية وهو الموصول او لا وهو الاضافة الى غير معين لا يفيده تعيينا فهو
المضاف الى احد الخمسة الاول من المعارف العلم وهو ما وضع لمعين لا يتناول غيره فخرج بالمعين النكرة وبما
بعده بقية المعارف وهو نوعان كما عرفت شخصي وجنسي فالشخصي مسماه نوعان اولوا العلم كزيد وخرنق

او يفيد الاشارة

العلم

وما يؤلف كالقبائل كقرن والبلاد كعدن والخيل كلاحق والابل كشدق والبقر كعارد والغنم كهيلة
والكلاب كواشق وينقسم الى مرتجل وما استعمل مرة والامر علما كاسعاد ونقل منقول ومنقول وهو
الغالب وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها ونقله اما من اسم عين كاسد وثور او اسم معنى كفضل وزياد او من
مشتق اما وصف لفاعل كحارث وحاتم وحسن لمفعول كمنصور ومحمد وكعزيز ذلك وما وقع لابن معط
في الفيته من ان محمدا مرتجل حيث قال ثم الذي في الناس منه مفرد مرتجل مثاله محمد منها هو ظاهر
اما من فعل اما ماض كشمر وكعب او مضارع كيشكر وتغلب او امر كاصمت بقطع الهمزة ليدل على النقل علم
لبرة معينة وقيل هو علم جنس لكل مكان قفر كاساقة وكسرة ميمه والمسموع في الامر الضم لان الاعلا
كثيرا ما يغير لفظها عند النقل كما قيل في شمس بن مالك شمس بضم الشين واما من جملة اما فعلية كشاب قرناها
او اسمية كزيد منطلق وليس بمسموع ولكنهم قاسوا عليه التقسيم الى مرتجل ومنقول هو راي الاكثرين
وقيل الاعلام كلها منقولة ولا يضر جهل اصلها وقيل هو ظاهر مذهب سيبويه وقيل كلها مرتجلة و
هو راي الزجاج والمرتجل عنده ما لم يقصد وضعه لنقل من محل اخر الى هذا وموافقها للنكرات
بالعرض لا بالقصد قالوا والتقسيم انما هو بالنسبة الى الاعم الاغلب والا فما هو علم بالغلبة لا منقول
لامر مرتجل وينقسم ايضا الى مفرد كزيد وهند والى مركب وهو ثلثة انواع مركب اسنادي كبرق نحره و
شاب قرناه وجملة الحكاية كقوله كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بنى شاب قرناها قصر تحلب ومزجي
وهو كل اسمين جعلا اسما واحدا ونزل ثانيهما منزلة تاء التانيث فيبنيان الاول على الفتح ما لم يكن اخرهما
مبنيا على السكون كبعلبك ومعدكرب واما الثاني فتعرب ما لم يكن اسم صوت كويه من سيبويه فيبنيان على الكسر
واضافي وهو الغالب وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله كعبد الله وابي سعيد وحكمه حكم المجزي
الاول بحسب العوامل ويجر الثاني بالاضافة والعلم الخمسة ستمائة انواع اعيان الاتؤلف كالسباع و
الحشرات نحو سامة وام عريط للاسد العقرب واعيان تؤلف كهيان بن بيان للمجهول العير والذئب وابي المضاء
للفرس وامو دمعنونة كسحاب للثلج وديا للتيس وبرة للبرة وفجار للفجرة ثم العلم باعتبار ذاته اشخصيا
كان او جنسيا اما اسم وهو الذي لا يقصد به مدح ولا ذم كزيد وعمرو او لقب وهو ما يقصد احدهما
كالمصطفى والمرتضى وتاج الدين في المدح وقفة وبطة وعايد الكلب في الذم او كنية وهو ما صدر بابه
وام كابي الحسن وام كلثوم وابي مضاء للفرس وام عريط للعقرب وزاد الرضي او بنت كابن اوى وبنت وردان
قال والفرق بينهما وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا

والكنية في اللقب

يعظم

يعظم المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تانف بان تخاطب باسمها ورده بعضهم
بقول الشاعر قصدت ابا المحاسن كي اراه بشوق كاد يجذبني اليه فلما ان رايت رايت فردا ولم ار من بنيه
ابنا لديه قال فلاحظ في الكنية ما دلت عليه من المعنى الاصلي وسلبه عن المكنى به واجيب بانه لعل مراد
الرضي ره ان الكنية من حيث انها كنية لا يعظم المكنى بها لا مطلقا وافادتها للتعظيم فيما ذكر ليس من حيث
انها كنية بل لخصوص المادة فلا اعتراض فليتامل وقال شعبان في الفيته بكنية عظم وخير في اللقب و
قيل في تبت يدا ابي لهب تهكم او لاحمرار يعرى في وجهه او لاسم عبد العزى وقد يكنى الشخص بالاولاد الذين
له كابي الحسن لامير المؤمنين علي ع وقد يكنى في الصغر تفالا لان يعيش حتى يصير له ولد اسمه ذاك كابي
القاسم واذا اجتمع الاسم واللقب اخر اللقب عن الاسم غالبا لكون اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شيء من
معنى النعت فلو اتى به اولا لاغنى عن الاسم فلم يجتمعا ومن غير الغالب قوله انا ابن مزيقيا عمرو وجدي
ابوه منذ زماء السماء ولا ترتيب بين الكنية وغيرها ثم ان كان اللقب وما قبله مفردين اضيف
الاسم الى اللقب نحو هذا زيد بطة وسعيد كرز على تاويل الاول بالمسمى والثاني بالاسم كانك قلت
هذا صاحب هذا الاسم ولم يجز عند البصريين او جمهورهم في ذلك الا الاضافة واجاز الكوفيون فيه
الاتباع والقطع بالرفع والنصب وهو اولى لقولهم هذا يحيى عينان واما اذا لم يكونا مفردين فلا
بد من الاتباع سواء كانا مركبين نحو هذا عبد الله انف الناقة او احدهما مركبا نحو هذا يزيد عايد الكلب
وهذا عبد الله بطة وصرح بعض المحققين المتاخرين بجواز الاضافة اذا كان مجرد الاسم مفردا تنبيه
محل الاضافة في المفردين حيث لا مانع كان لم يكون الاسم مقرونا بال كالحارث قفة او كان اللقب وصفا
في الاصل مقرونا بال كهرون الرشيد ومحمد المهدي فلا يضاف الاول الى الثاني نص على ذلك ابن خروف
قاله في التصريح تتمة ومن العلم ما كني به عنه كفلان وفلانة فيجري مجرى المكنى عنه واسماء
الايام عند الجمهور اعلام توهمت فيه الصفة فدخلت عليها ال للمح كالحارث والعباس ثم غلبت
فصارت كالدبران فالسبت مشتق من معنى القطع والجمعة بمعنى الاجتماع وباقيها من الواحد والثاني و
الثالث والرابع والخامس وذهب المبرد الى انها غير اعلام ولاماتها للتعريف فاذا زالت صارت نكرات
والاول اصح واعلم انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناه كقولك اين كلمة استفهام وضرب فعل ماض
فهي علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول
هو المعنى الى مدلول اخر هو اللفظ قاله الرضي ولا يبطل التصغير العلمية سواء كان تصغير ترخيم او غيره

المستعملة في نفس الكلمة لفظها علم

فيها

وما قيل

وما قيل ان تصغير الترخيم يبطلها مردود بقول الشاعر وكان حريث في عطائي مجاهدا يريد الحرث بن
وعلة ولو كان منكرا لادخل عليه اللام قاله ابن جني قالوا وقد ينكر العلم وصوروا ذلك بوجهين احدهما
ان يريدوا به مسمى بكذا وجعل منه قولهم لا زيد كزيد بن ثابت والثاني ان يريدوا به الصفة كقولهم لكل
فرعون موسى اي لكل جبار قهار ولكل مبطل محق قال بعض المحققين ولا يخفى ان مدار التعريف هو
الوضع فباستعمال العلم في احد هذين المعنيين وهو مجاز قطعا لم يخرج عن كونه معرفة فالقول بتنكيره
مبني على المسامحة وهو حسن وقدم المصنف التمثيل للعلم بناء على انه اعرف المعارف وهو قول الضميري
وينسب الى سيبويه والكوفيين وفي ترتيبها اختلاف سيأتي ذكره في اخر البحث ان شاء الله تعالى والثاني من المعارف
المعرف بالاداة نحو الرجل وكونها ال كهل مذهب الخليل والهمزة عنده اصلية قطعية حذفت في الوصل
لكثرة الاستعمال وصححه ابن مالك ونقل عن سيبويه ما يوافقه في كونها ال ايضا لكن يخالفه في اصالة الهمزة
فهي عنده زايدة معتد بها في الوضع والمشهور عنها انها اللام وحدها والهمزة وصلية جلبت قبلها
لتعذر الابتداء بالساكن وفتحت مع ان الاصل في همزات الوصل الكسر لكثرة الاستعمال ونقل ابو حيان هذا
القول عن جميع النحويين الا ابن كيسان وعزاه صاحب البسيط الى المحققين وتظهر فائدة الخلاف في نحو قام
القوم فعلى الاول حذف الهمزة لتحرك ما قبلها وعلى الثاني لم تكن ثم همزة حتى يقال حذفت بل لم يؤت بها
لعدم الحاجة لتحرك ما قبل اللام وذهب المبرد الى ان اداة التعريف هي الهمزة وجلبت اللام للفرق بينها و
بين همزة الاستفهام فايدة قال المرادي في الجنى اعلم ان من جعل حرف التعريف ثنائيا وهمزة اصلية عبر
عنه بال ولا يحسن ان يقول الالف واللام كما لا يقال في قد القاف والدال وكذلك ذكر عن الخليل قال
ابن جني كان يقول ال ولا يقول الالف واللام ومن جعله اللام وحدها عبر عنه باللام كما فعل
المتاخرون ومن جعله ثنائيا وهمزته همزة وصل زايدة فله ان يقول ال وان يقول الالف واللام
فله التعبير بالامرين والاول اقيس انتهى وهي على كل قول اما جنسية او عهدية او زايدة فالجنسية
ان خلفها كل من دون تجوز نحو ان الانسان لفي خسر فهي لشمول الافراد وان خلفها بتجوز نحو انت
الرجل ادبا فهي لشمول خصايص الجنس مبالغة وان لم يخلفها كل نحو جعلنا من الماء كل شيء حي فهي
الحقيقة والعهدية اما ان يكون مصحوبها معهودا ذكريا نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى
فرعون الرسول ونحو فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة او معهودا حضوريا نحو اليوم
اكملت لكم دينكم او معهودا ذهنيا نحو اذ يبايعونك تحت الشجرة والزايدة نوعان لازمة وغير لازمة

المعرف باللام

عنه ظ

بينهما

بيان اقسام ال

فالاولى

فالاولى كالتى فى الاسماء الموصولة على القول بان تعريفها بالصلة وكالواقعة فى الاعلام
بشرط مفارقتها لفظها كالنضر والنعمان واللات والعزى لا بمجاورتها كالسموأل او لغلبتها
على بعض من يحل له فى الاصل كالبيت للكعبة والمدينة للطيبة والنجم للثريا وهذه فى الاصل للعهد
الذهنى تنبيه الى فى البتة غير لازمة كما يشعر به ما فى الصحاح حيث قال لا افعله بتة ولا افعله
البتة لكل امر راجعة فيه نصبه على المصدر وكذا فى العباب للصغانى والقاموس لمحمد بن يعقوب
نقل عن سيبويه انها لا زمة مع كونها للتعريف وقطع الهمزة بهما اعنى الاولى والثانية اعنى غير اللازمة نوعان
واقعة فى الفصيح بكثرة اولا فالاولى التى الداخلة على علم منقول من مجرد صالح لها كالخرب والعباس نقول
فيهما الخرب والعباس وهو يتوقف على السماع فلا يقال فى محمد واحمد المحمد والاحمد والثانية ضربان واقعة فى
شعر او شذوذ من النثر فالاولى الداخلة على علم لا للمح الاصل كعمر ويزيد فى قوله فاعدام العمر وغير سيرها
حراس ابواب على قصورها وقوله رايت الوليد اليزيدين بها كما اما الداخلة على الوليد فللمح الاصل والثانية
كالداخلة على ما هو واجب التنكير كالحال فى نحو ادخلوا الاول فالاول وجاؤا الجماء الغفير
ارسلها العراك وليخرجن الاعز منها الاذل على قراءة من فتح الياء ولم يعتبر الاذل مفعولا مطلقا
على حذف مضاف اى خروج الاذل ومن اعتبر ذلك لم يحتج الى دعوى الزيادة مسئلة اجاز الكوفيون وبعض
البصريين وكثير من المتاخرين نيابة ال عن الضمير المضاف اليه وخرجوا على ذلك فان الجنة هى المأوى وعرت
برجل حسن الوجه ضربت بيد الظهر والبطن اذا رفع الوجه الظهر والبطن المانعون يقدرون له فى الآية
ومنه فى الامثلة وقيد ابن مالك جوازه بغير الصلة قال الزمخشرى فى وعلم ادم الاسماء كلها ان الاصل
اسما المسميات وقال ابو شامة فى قوله بدات بسم الله فى النظم اولا ان الاصل نظمى فجوابنا بانها عن
الظاهر عن ضمير الخاصة المعروف عن كلامهم انما هو المتصل بضمير الغائب قاله فى المغنى والناظر فى المعانى
اسم الاشارة نحو ذا بالف ساكنة للمفرد المذكر ويقال ذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بهاء
مكسورة بعد الهمزة المكسورة وذاءه بها مضمومة بعد همزة مضمومة قال الشيخ هذاوه الدفر حين
دفر فى كفة قم فاجد مصوتيرى بكسر الهاء وضمها وفى كتاب ابى الحسن الهيثم انما حركت الهاء فيهما
للضرورة والاصل فيها ذا والفه اصلية عند البصريين لا زائدة خلافا للكوفيين وهو ثلاثى الاصل احدب
لامه على الاصح لا عينه وعينه مفتوحة لا ساكنة على الاصح قاله فى التصريح وفى الدر المصون اختلف
البصريون هل عينه واو او ياء فيكون من باب طويت ثم حذفت لامه تخفيفا او قلبت العين الفا لتحركها وانفتاح

ما قبلها وهذا كله على سبيل التمرين والا فهذا مبني والمبني لا يدخله التصريف وقال ابو حيان لو قيل بان ذا
ثنائي الوضع نحو ما وان والالف اصل بنفسها غير منقلبة عن شيء واصل الاسماء المبنية ان يوضع على حرف او
حرفين لكان مذهبا جيدا سهلا قليل الدعوى قال ثم رايت هذا المذهب للسيرافي وللخنثى ونقله عن قوم
انتهى والرابع من المعارف الموصول الاسمي نحو الذي للمفرد المذكر العالم وغيره والتي للمفرد المؤنث كذلك
والخامس من المعارف المضمر نحو هو وسيأتي الكلام على هذه الثلاثة مستوفى في المبنيات ان شاء الله تعالى
فلينتظر تنبيه في الضمير العائد الى النكرة اربعة مذاهب احدها انه نكرة مطلقا الثالث ان رجع الى
واجب التنكير كما في ربه رجلا فهو نكرة والا فمعرفة وانما قلنا ان رجلا في المثال واجب التنكير لانه تمييز و
التمييز واجب التنكير الرابع ان رجع الى نكرة مخصوصة بصفة او حكم نحو مررت برجل كريم واخيه وجاءني رجل فضربته
فهو معرفة والا فنكرة والحق ان الضمير العائد الى نكرة معرفة مطلقا لان التعريف هو التعيين اي الاشارة
الى معلوم حاضر في ذهن السامع من حيث هو معلوم وان كان مبهما في نفسه وهذا المعنى موجود في الضمير
العائد الى النكرة ولهذا يجري عليه احكام المعارف اتفاقا والسادس من المعارف المضاف الى احدها اي احد
الخمسة ولو بواسطة نحو غلام ابيك معنى مفعول مطلق اي اضافة مفيدة معنى واحترز به عن المضاف الى
احدها اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا وانما يتعرف بالاضافة ما ليس من الاسماء المتوغلة في الابهام
كغير ومثل على ما سيأتي بيانه في باب الاضافة ان شاء الله تعالى والسابع من المعارف المعرف بالنداء نحو يا رجل لا
نحو يا رجلا فانه نكرة ولا نحو يا زيد فانه معرفة بغير النداء على الصحيح المختار عند ابن مالك وازداد بالنداء
وضوحا واغفل اكثرهم هذا النوع لكونه داخلا في المعرف بال بناء على ان تعريفه بها مقدرة وهو مذهب
المتقدمين قال ابو حيان انه الذي صححه اصحابنا او لكونه فرع الضمير لان تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب
واستظهره بعضهم والمفهوم من ظاهر قول سيبويه ان تعريفه بالاشارة والمواجهة قال ابن مالك واذا
كانت الاشارة دون مواجهة معرفة لاسم الاشارة فلان تكون معرفة ومعها المواجهة اولى واحرى قال
وهو اظهر وابعد من التكلف فجعله قسما سابعا برأسه اولى تنبيهات الاول كتب المصنف في الهامش انما
اخر ذكره يعني المعرف بالنداء عن المضاف الى احدها لئلا يرد عليه ما ورد على ابن الحاجب انتهى يريد ان
ابن الحاجب اخر ذكر المضاف الى احدها عن جميع المعارف فاوردوا عليه انه يلزم من ذلك صحة الاضافة الى
المنادى ايضا والمنادى لا يضاف اليه اصلا فاخر المصنف ذكره فسلم من ذلك ورام صاحب الفوائد الضيائية التفصي
عن ذلك فقال لا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد ما اورده انتهى

الموصول

المضاف الى المعارف

المعرف بالنداء

قال

قال عصام الدين لا يخفى انه تكلف جدا والمتبادر صحة الاضافة الى كل واحد من الخمسة الثاني هذا
الترتيب الذي استعمله المصنف في المعارف لم او من ذكره والذي عليه الجمهور ان الاعرف المضمر ثم العلم
ثم اسم الاشارة ثم الموصول والمعرف باللام او النداء والمضاف في رتبة المضاف الا المضاف الى المضمر
فهو في رتبة العلم ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو الاداة وعند ابن كيسان ان
الاعرف المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة وذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج ان اعرفها اسم الاشارة
ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم ضمير الغائب ثم
العلم السالم عن ابهام ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب ما يضاف اليه وقد
يعرض للمعرف ما يجعله مساويا او فايقا كقول من لا شركة في اسمه لمن قال له من انت انا فلان ومنه انا
يوسف فالبيان لم تستفد بانا بل بالعلم كالموصول في قولك لمن قال لك من انت انا الذي فعل كذا ومن
هذا القبيل سلام الله على من انزل عليه القران وعلى من سجدت له الملئكة ومن حفر بئر زمزما وقد اختلف
في اعرفها اختلافا كثيرا حتى قال ابن هشام سمعت من يقول انه قد قيل في كل واحد من المعارف انه اعرفها
وقال ابو حيان لم يذهب احد الى ان المضاف اعرف المعارف الثالث قال غير واحد يستثنى مما تقرر اسم الله
تعالى فهو اعرف المعارف بالاجماع انتهى قال بعض المحققين وقد يقال لا حاجة الى هذا الاستثناء لان
الكلام في التفاصيل بين الانواع والا يكن الاسم وضع لشيء بعينه بل لشيء لا بعينه فنكرة كرجل وفرس وليست
الا هنا للاستثناء كما قد يتوهم وانما هي ان قرنت بلاء النافية نحو قوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله
تنبيه قال بعض المحققين تقسيم الاسم الى المعرفة والنكرة المراد به منع الخلو لا منع الجمع ايضا لثبوتهما
في المقرون بال الجنسية كاللئيم في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني ومن ثمة جوزوا في الجملة بعده ان
تكون حالا وصفة انتهى قال بعضهم وفيه نظر فان المتبادر من التقسيم منع الجمع والخلو معا والاستدلال
على الاجتماع بالمقرون بال الجنسية انما يتم لو كان يعد في اصطلاح القوم نكرة حقيقة كما انه عندهم
معرفة حقيقة وكلامهم كالصريح او صريح في خلافه انتهى وايضا تقسيم اخر للاسم باعتبار التذكير
والتانيث ان وجد فيه اي في الاسم علامة التانيث وهي التاء المبدلة هاء في الوقف خلافا لمن زعم ان
التانيث بالهاء وانها تبدل تاء في الوصل والالف المقصورة والهمزة التي قبلها مدة وهي عند
البصريين بدل من الالف المقصورة ومذهب الكوفيين والزجاجي ان الهمزة ليست مبدلة من الالف وانما
هي علامة التانيث ومذهب ان الالف والهمزة معا علامة التانيث وزاد الكوفيون في علامة التانيث

تاء بنت واخت والالف والتاء في نحو مسلمات ونحوه من الالف وانما هي علامة التانيث قاله في
الارتشاف وذهب الزمخشري الى ان الياء في نحو ذي ايضا علامة التانيث والاخفش والمازني في نحو
قومي وتقومين فالفاعل مستتر قال الرضي والاولى ان يقال في ذي هذه الصيغة بكمالها موضوعة للمؤنث
كالتاء وليس في اسم الاشارة ما هو على حرف واحد واما الياء في تفعلين فالاولى انه اسم لا حرف تانيث
انتهى ولو كان وجودها تقديرا اي مقدرا فما وجد فيه علامة التانيث لفظا كناقة وتقديرا كنار
فمؤنث والا توجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا فمذكر وهو الاصل لدليلين احدهما انه ما
من مذكر ولا مؤنث الا ويطلق عليه شيء وشيء مذكر والثاني انه لا يفتقر الى زيادة والتانيث لا يحصل
الا بزيادة وعلى هذا فكان الانسب تقديم المذكر الا انه اخره لان تعريفه يشتمل على سلب تعريف المؤنث
والسلب مسبوق بالايجاب بالتعقل فجعل في الذكر كذلك تنبيهات الاول لا يتحقق التذكير والتانيث
في الاسماء الا اذا قصد مدلولها فان قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار
الكلمة وكذا الفعل والحرف وحروف الهجاء يجوز فيها الوجهان بالاعتبارين وزعم الفراء ان تذكير حروف
الهجاء لا يجوز الا في الشعر قاله المرادي في شرح التسهيل الثاني لا يقدر من علامات التانيث الا التاء
لان وضعها على العروض والانفكاك فيجوز ان تحذف لفظا وتقدر بخلاف الالف وهي تقدر قياسا
في الصفات المختصة بالمؤنث على وزن فاعل او مفعل كحائض ومرضع ان اريد الثبوت بتاويل شخص
حائض وانسان مرضع عند سيبويه وبمعنى النسبة اي ذات حيض وذات رضاع عند الخليل لا لاختصاصها
بالمؤنث كما ذهب اليه الكوفيون لورود الضامر بلا اختصاص والمرضعة مع الاختصاص وسماعا في
نحو العين والاذن قال الرضي ودليل كون التاء مقدرا دون الالف رجوعها في التصغير في نحو
هنيدة في هند وقديرة في قدر واما الزائد على الثلاثي فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي
اذ هو الاصل وقد ترجع التاء فيه ايضا شاذا نحو قديدية وزرئية انتهى الثالث يعرف تانيث ما لم
يظهر العلامة فيه بتصغيره ان كان المكبر ثلاثيا ويقع في غيره شذوذا كما ذكر وبوصفه ونعني به المعنوي
لا الصناعي ليشمل النعت نحو وتعيها اذن واعية فيها عين جارية بكاس من معين بيضاء والخبر
نحو دارك واسعة والحال نحو ولسليمان الريح عاصفة وبضميره نحو والشمس وضحيها وبالاشارة اليه
نحو تلك الدار وبتجرد عدده عن الثلثة الى العشرة نحو ثلث ارزع وعشر ارجل وبجمعه على مثال
خاص بالمؤنث كفواعل من الصفات كطوالق وحوائض او على مثال غالب فيه وذلك فيما هو على وزن عناق

المذكر والمؤنث

وذراع

والمؤنث ان كان ذا فرج فحقيقي والا فلفظي تقسيم اخر الفعل اما ان يقترن بزمان سابق وضعا فماض

وذراع وكراع ويمين فجمعها في المؤنث غالبا على افعل وقد جاء في المذكر قليلا كمكان وامكن ويعلم
ايضا بالحاق علامة التانيث بفعله المسند اليه نحو طلعت الشمس والتفت الساق بالساق والمؤنث
ينقسم الى حقيقي التانيث ولفظيه فهو ان كان ذا فرج سواء كان ظاهر العلامة كضاربة وحبلى ونفساء
او مقدرها كزينب وسعاد فحقيقي التانيث ولا يكون الا حيوانا والا يكن ذا فرج سواء كان ظاهر العلامة
كغرفة وصحراء وبشرى او مقدرها كما تقدم فلفظي التانيث وهو قد يكون حيوانا ايضا كدجاجة و
حمامة ذكر فائدتان الاولى قد يذكر المؤنث وبالعكس حملا على المعنى فالاول كقوله ترى رجلا منهم
اسيفا كانما يضم الى كشحيه كفا مخضبا ذكره على معنى العضو والثاني كقول بعضهم جائته كتابي فاحتقر
فيما حكاه الاصمعي عن ابي عمرو قال سمعت رجلا من اهل اليمن يقول فلان لغوب جائته كتابي فاحتقرها فقلت
له اتقول جائته كتابي فقال نعم اليس بصحيفة قلت فما اللغوب قال الاحمق ومن تانيث المذكر حملا على المعنى
تانيث المخبر عنه لتانيث الخبر نحو قوله تعالى ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا انث المصدر المنسبك من ان و
الفعل هو المخبر عنه لتانيث الخبر وهو فتنتهم الثانية اذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر وبذلك
استدل على انه الاصل وهذا التغليب يكون في التثنية وفي الجمع وفي عود الضمير وفي الوصف وفي العدد قاله
في الاشباه والنظاير هذا تقسيم اخر للفعل الفعل اما ان يقترن بزمان سابق وضعا فماض كتب المصنف في الهامش
كثيرا ما يقولون الفعل مقترن ويريدون الحدث اعني فعل اللغوي وهو المراد ههنا وقوله فماض خبر مبتدا
محذوف اي فهو ماض ويمكن ان يرد عليه ان الضمير ح راجع الى الحدث وليس هو المراد ههنا وقد يدفع
بمراعاة الاستخدام انتهى كلامه والاستخدام هو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما ثم يراد بضميره الاخر وبيانه
ههنا ان الفعل له معنيان اصطلاحي ولغوي فاراد به اولا اللغوي ثم اعاد عليه الضمير مريدا به المعنى الاخر
وهو الاصطلاحي وينبغي ان يراد بالحدث ح اعم مما هو مدلول مادة الكلمة او صيغتها لئلا يختل المقسم بحدث
الامر فانه جعله مقترنا بالحال كما ستراه وليس حدثه المقترن بالحال مدلول مادته بل مدلول صيغته
كما سنبينه بخلاف الماضي والمضارع فان حدثهما المقترن بالزمان السابق او المستقبل او الحال انما هو مدلول
مادتهما فيكون حدث الامر غير مندرج في الحدث الذي هو المقسم ويصح ان يراد بالفعل الذي هو المقسم
الفعل الاصطلاحي ويراد باقترانه اقتران حدثه تضمينا على التعميم المذكور فتكون الاقسام داخلة فيه وقوله
وضعا اي باصل الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب ولما يضرب ونحو ذلك من المضارع الذي انصرف الى المعنى
المضي باداة كما سياتي ولا جمعه بان ضربت ضربت واشتريت مريدا للانشاء ونحو ذلك مما الماضي فيه مصروف

الفعل الماضي

الاستخدام

الى الحال

ويختص بلحوق احدى التاءات الاربع او بزمان مستقبل او حال وضعا فمضارع

الى الحال او الاستقبال نحو غفر الله لك فان دلالته على ذلك ليس من حيث اصل الوضع وانما هي
لعارض وسمي هذا الفعل ماضيا باعتبار زمانه المستفاد منه وقدمه في التقسيم لانه جاء على الاصل اذ
هو متفق على بنائه ويختص اي الماضي بلحوق احدى التاءات الاربع وهي راجعة الى تائين تاء التانيث
الساكنة وهي تلحقه متصرفا كان او جامدا الا في فعل التعجب وحبذا في المدح وما عدا وما خلا وحاشا
في الاستثناء وكفى في قولهم كفى بهند ولا يقدح في كونها افعالا ماضية لان العرب التزمت تذكير فاعلها
واختصت الساكنة به لانها انما سكنت للفرق بين تاء الافعال وتاء الاسماء وكانت اولى بالسكون لخفته
لتجبر ثقل الفعل بتركب معناه ابدا من الحدث والزمان والنسبة بخلاف غيره فانه خفيف لبساطة معناه
غالبا والمراد بالساكنة بالذات فلا يضر تحركها العارض كالتقاء الساكنين نحو قالت امراة العزيز وقالت
اخرج بكسر الاولى وضم الثانية في قراءة ابي عمرو والتقييد بالساكنة للاحتراز عن المتحركة فانها تلحق الاسماء
كقائمة والحروف كربة وثمة الا ان حركتها في الاسم حركة اعراب وفي الحرف حركة بناء وقد تكون في الاسم
حركة بناء كلا حول ولا قوة والثانية تاء الفاعل قال ابن مالك وتقييد هذه التاء باضافتها الى الفاعل
اولى من تقييدها بالاضافة الى المتكلم او المخاطب لان الفاعل يعمهما وذكره مانع من دخول تاء الخطاب
اللاحقة في انت فانها حرف وقد اتصل باسم فلو قيل بدل تاء الفاعل تاء الخطاب او المخاطب لدخلت تاء
انت فيلزم كون ما اتصلت به فعلا انتهى وانما اختصت هذه التاء بالفعل لانها فاعل فلا بد لها من
فعل وهو ما اتصلت به وهي تنقسم الى ثلثة انواع تاء المتكلم نحو ضربت بضمها وتاء المخاطب نحو ضربت
بفتحها وتاء المخاطبة نحو ضربت بكسرها فالتاءات اربع وهذا تفنن من المصنف ره في العبارة وقد
انفردت تاء التانيث بلحاقها بنعم كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها بتبارك كذا قيل وقال الشهاب البخاري
ان تبارك تقبل التائين تقول تباركت يا الله وتباركت اسماء الله وهو حسن ان ساعفه السماع والا
فلا عبرة به اذ اللغة لا تثبت بالقياس او يقترن الفعل بزمان مستقبل وهو بكسر الباء وفتحها والاول
ارجح والثاني اشهر وهو الزمان الممتد من بعد زمان التكلم الى اخر زمان الامكان او بزمان حال و
هو زمان التكلم وليس هو قسما ثالثا من الزمان خارجا عن الماضي والمستقبل بل هو اجزاء ملفقة من اواخر
الماضي واوايل المستقبل وضعا فمضارع وهو حقيقة في المستقبل والحال معا هذا قوله وفيه اربعة اقوال
اخر احدها انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال الثاني عكسه الثالث انه حقيقة في الحال ولا يستعمل
في الاستقبال اصلا لا حقيقة ولا مجازا الرابع عكسه وما ذهب اليه المصنف ره هو المشهور وهو ظ كلام سيبويه على

الفعل المضارع

ما ذكره

٤٤ فاذكره ابو حيان في الارتشاف قال ابن الحاجب في شرحه على المفصل وهو الصحيح لانه يطلق عليهما اطلاقا واحدا
كاطلاق المشترك فوجب القول به كسائر المشتركات واختار الرضي القول الاول من الاقوال الاربعة وهو
كونه حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال قال لانه اذا خلا من القرائن لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى
الاستقبال الا لقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز وقوله وضعا اي باصل الوضع فلا ينتقض منعه
بالماضي المنصرف الى الحال والاستقبال لعارض كقائم ولا بجعلهما انصرف منه الى المضي بادة نحو لم ولما
الجازمة ولو الشرطية غالبا واذ وربما وقد القليلة دائما والتحقيقية في بعض المواضع فانه ينصرف بذلك
الى المضي لكن ليس ذلك باصل الوضع فلا ينقض وسيجيء هذا الفعل مضارعا من المضارعة وهي المشابهة لشابهته
الاسم لان كلا منهما تطرأ عليه بعد التركيب ان يختلف تعاقب على صيغة واحدة فيفتقر بالتمييز بينهما الى
الاعراب فالاسم كما في نحو ما احسن بدا ان رفع بدا اذا قصد النفي وتنصبه اذا قصد التعجب وتخفضه مع
رفع احسن اذا قصد الاستفهام عما هو الاحسن منه والفعل كما في نحو لا تاكل سمكا وتشرب لبنا ان رفع فشرب اذا
اريد النفي عن الاول واباحة الثاني وتنصبه اذا اريد النهي عن الجمع بينهما اي لا تكن منك اكل سمك مع شرب
لبن وتجزمهما اذا اريد النهي عن كل منهما وقضيته ذلك الاشتراك في الاعراب لكن لما كانت المعاقبة
على الاسم لا يميزها الا الاعراب لان الرافع والناصب والخافض انما هو حسن المعاقبة على المضارع يميزها
غيره ايضا كاظهار العوامل المقدرة من ان في النصب ولاء الناهية في الجزم والقطع في الرفع كان الاسم اشد
احتياجا الى الاعراب من المضارع فكان اصلا في الاعراب ذلك فرعا فيه هذا قول ابن مالك قال وهو اولى من الجمع
بينهما بالابهام والتخصيص دخول لام الابتداء ومحاذات اسم الفاعل لان المشابهة بهذه الامور تعرا عما
يجتلى بالاعراب لا يجعله مخالفا التي اعتبرتها قال ابن هشام وهذا مركب من البصريين والكوفيين فان البصريين لا
يسلمون قبوله ويرون اعرابه اصالة كالاسم وابن مالك يسلم ادعى الاعراب بالشبه والكوفيون يسلمون و
يرون اعرابه اصالة كالاسم وابن مالك يسلم ادعى اثر الاعراب بالشبه ويختص المضارع بالسين اي سين الاستقبال
فاللام للعهد وسمي بمنزلة الجزء منه ولذا لم يقبل فيه مع اختصاصها وكذا كل حرف اختص به شيء وتنزل منزلة
الجزء فانه لا يعمل مخالفا لما لم تنزل وليست السين مقطعة من سوف خلافا للكوفيين ولا مدة الاستقبال منها
اضيق منها مع سوف خلافا للبصريين ومعنى قول المعربين فيها حرف تنفيس حرف توسيع ذلك انها نقلت
المضارع من الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو الاستقبال او اوضح من عبارتهم قول الزمخشري
وغيره حرف استقبال قال في المغني وانما اختص المضارع بها لانها تخلصه للاستقبال وهو معنى يختص به

مذهب

قال

وبلم وباحدى زوايد انيت او بالحال فقط وضعا فامر

قال ابن هشام وزعم الزمخشري انها اذا دخلت على فعل محبوب او مكروه افادت انه واقع لا محالة ولم ار من
فهم وجه ذلك ووجهه انها تفيد الوعد بحصول الفعل فدخولها على ما يفيد الوعد والوعيد مقتض
لتوكيده وتثبيت معناه وقد اومى الى ذلك في سورة البقرة فقال في فسيكفيكهم الله معنى السين ان ذلك
كاين لا محالة وان كان الى حين وصرح به في سورة برائة فقال في اولئك سيرحمهم الله السين مفيدة وجود
الرحمة فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد اذا قلت سانتقم منك انتهى ويختص بلم وكذا كل الجوازم
وانما اختص بلم لانها المعنى لا يصلح الا له وهو قلبه ماضيا وذهب قوم الى انها تدخل على لفظ الماضي فتصرفه
الى لفظ المضارع ومعنى المضي باق فيه ووجهوه بان المحافظة على المعنى اولى من المحافظة على اللفظ قال
المرادي في الجنى الداني والاول هو الصحيح لان له نظيرا وهو المضارع بعد لولا والقول الثاني لا نظير له قال
ابن مالك في شرح الكافية وتميز المضارع بلم مغن عن علاماته الاخر وان تساوت في الاختصاص به ويختص
بافتتاحه باحدى زوايد انيت اي الزوايد التي جمعتها كلمة انيت اي ادركت وانها سميت زوايد لانها ليست
اصلية في الفعل وتسمى حروف المضارعة واذا اريد تميز المضارعة بها اشترط في الهمزة ان تكون للمتكلم
وحده مذكرا كان او مؤنثا وفي النون ان تكون للمتكلم ومعه غيره مذكرا كان او مؤنثا او مختلطا للمعظم
نفسه ولو ادعاء وفي الياء ان يكون للغايب المذكر واحدا كان او اثنين او جماعة او لجمع الغايبات وفي التاء ان
تكون للمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة مذكرا كان او مؤنثا او للغايبة او للغايبتين وبهذا يظهر ان
تعبير المص بانيت انسب بالنسبة التضعيفية من تعبير غيره بنايت واتين وانتي وغير ذلك وانما اشترطنا هذا
الشرط لان هذه الحروف بعدمه توجد في الماضي نحو اكرمت زيدا ونصبت العلم ويممت عمروا وانممت الكتاب
فلا يصح حينئذ ان تميز به المضارع ولا يكون مختصا بها او تقترن بالحال وقد عرفت معناه فقط بفتح القاف
وسكون الطاء اي فحسب وضعا فامر فخرج بقيد الوضع المضارع فانه وان دل في بعض الاحيان على الحال فقط
الا انه في اصل الوضع مشترك بين الحال والاستقبال قاله المص في الحاشية قلت وهذا مخالف لما عليه
جميع النحويين من ان الامر مقترن بالاستقبال فقط والا لزم تحصيل الحاصل قال شيخ شيوخنا العلامة
محمد الحرفوشي في شرحه على تهذيب المص والحق ان يقال ان فسر الامر بطلب الفعل على جهة الاستعلاء كما
هو عند ارباب الاصول فهو للحال كما ذكر وان فسر بانه حدث واقع في زمن الاستقبال فهو للمستقبل انتهى
ولشيخنا الامام العلامة محمد بن علي الشامي كلام في تحقيق المقام به يتبين معنى كلام المص بما لا مزيد عليه
هو غاية ما يقال فيه ونصه الحق عند النحاة ان الامر بالصيغة قسم من الفعل برأسه لا مندرج تحت المضارع وانه

تأخر

الفعل الامر

موضوع

ويعرف بفهم الأمر منه مع قبوله احدى نوني التاكيد

موضوع في اصل اللغة بالوضع النوعي على وجه القانون الكلي لطلب ادخال حقيقة الفعل او فرد منها
منتشر في الجنس في الوجود على النحو الذي لذلك الفعل من الوجود من فاعل معين بالخطاب وان معنى الطلب
مستفاد من نفس الصيغة بسبب وضعها له او من لام الامر المقدرة والطلب لكونه نسبة تقتضي بطبعه التعلق
بمطلوب فينحل معنى هذه الصيغة الى حدثين احدهما مسند المعنى الى المتكلم وهو الطلب في الحال والاخر مسند
في اللفظ الى المخاطب وهو ما تعلق بايقاعه في المستقبل والاول مدلول لهيئة الكلمة والثاني مدلول لمادتها
والمقصود باللفظ انما هو افهام الحدث الاول والثاني انما وقع قيدا له وان كان الغرض من افهام الاول هو
التوصل به الى وقوع الثاني فمن نظر الى جانب اللفظ حكم بان الامر للاستقبال ومن نظر الى جانب المعنى حكم
بانه للحال لكن الاول انسب بمصطلحات الفنون الباحثة عن الاحوال اللفظية والثاني اليق بتعارف العلوم
المتكفلة بالمباحث المعنوية فالجري على خلاف ذلك خلط بين الاصطلاحين فان احتج على كونه للاستقبال
على كل حال بانه انما يدل عليه بالتضمن لان دلالته عليه من جهة كونه فعلا وعلى الحال بالالتزام لان دلالته
عليه انما هي لضرورة وقوعه انشاء لكن كلامنا انما هو في الزمان الذي يقترن به الحدث في الفهم عن لفظ
الفعل عارضنا بالمثل بان نقول هو انما يدل على الحال بالتضمن لان دلالته عليه من حيث كونه فعلا و
المعتبر في فعليته انما هو الحدث الذي وضع له لا الحدث الذي وضع له اوقع عليه ما وضع له وعلى الاستقبال
بالالتزام لان دلالته عليه لضرورة امتناع تحصيل الحاصل غاية ما في الباب ان رعاية جانب اللفظ اوجبت
ان نقول انه يتضمن كلا الزمانين لتضمنه كلا الحدثين فتدبر هذا الكلام كلامه وسمي هذا الفعل امرا اما
عند المص فظاهر لكونه موضوعا لطلب الفعل على جهة الاستعلاء واستعماله عنده في ذلك مجازا كما
صرح به في الزبدة واما عند النحويين فلاستعماله غالبا في طلب الفعل على جهة الاستعلاء ويعرف اي يميز
عن قسيميه بفهم الامر منه اي من نفسه لا بانضمام غيره اليه ليخرج نحو لتقم فانه وان فهم الامر منه لكن ليس
من الصيغة نفسها بل نشأ من اللام والمراد بالامر المفهوم الامر اللغوي فلا يقال اخذ الامر فيما يعرف به
الامر يستلزم الدور ولا بد مع فهم الامر منه من قبوله احدى نوني التاكيد الثقيلة او الخفيفة نحو قومن وقومن
فلو فهم الامر من كلمة ولم يقبل احدى نوني التاكيد فهي اسم فعل كنزال بمعنى انزل ودراك بمعنى ادرك او
مصدر كضربا زيدا او حرف نحو كلا بمعنى انته او قبلتها ولم يفهم منها الامر فهي مضارع نحو ليستجنن و
ليكونا او فعل تعجب نحو احسن بزيد فانه ليس بامر على الاصح بل على صورته تنبيه كل من نوني التاكيد
اصل براسه عند سيبويه والبصريين وقال الكوفيون الثقيلة اصل والخفيفة فرع ومعناهما التاكيد قال

الخليل

التحليل والتوكيد بالثقيلة ابلغ قال في المفصّل ويدلّ له قوله تعالى لنسجنّن وليكونا من الصاغرين فان اخراة الغير كانت اشدّ حرصا على سجنه من كينونته صاغرا وانما من خصايص الفعل واما قوله افائن احضر والشهود افصر من سوغها شبه الفعل بالوصف وتوكيدها صيغ الامر مطلقا ولو كان دعائيا كقوله فانزل سكينة علينا ولا يؤكدهما الماضي مطلقا وشذ قوله دامن سعدك ان رحمتي متتابعا لولا ان يريد للصّابة جانحا والذي سهّله انه بمعنى فعل واما المضارع فله حالان ذكرهما في الايضاح احديهما ان يكون توكيدهما واجبا وذلك اذا كان مثبتا مستقبلا جوابا للقسم غير مفصول من لامه بفاصل نحو والله لاكيدنّ اصنامكم ولا يجوز توكيدهما ان كان منفيا نحو والله تفتؤ تذكر يوسف اذ التقدير لا تفتؤ او كان حالا كقراءة ابن كثير لاقسم بيوم القيمة وقول الشاعر يمينا لابغض كل امرئ او كان مفصولا عن اللام نحو ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون الثانية ان يكون غير واجب وذلك اذا كان شرطا لان الشرطية المؤكدة بما نحو واما تخافن فاما تذهبن فاما تاتين ومن ترك توكيده قوله ياصاح اما تجدني غير مجدة فما التخلي عن الخلان من شيمي وهو قليل وقيل يختص بالضرورة الثالثة ان يكون كثيرا وذلك اذا وقع بعد اداة الطلب كقوله تعم ولا تحسبن الله غافلا الرابع ان يكون قليلا وذلك بعد لاء النافية وما الزايدة التي لم تسبق بان الشرطية كقوله تعم وانقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة وقوله ومن عضة ما ينبتن شكيرها وقوله قليلا به ما يحمدنك فارث الخامس ان يكون الفعل بعد لم وبعد اداة جزاء غير ما كقوله يحسبه الجاهل ما لم يعلما احره شيخا على كرسيه معمما وكقوله من يتّقفن منهم فليس بآئب هذه تبصرة تتعلق باحكام اقسام الفعل واذ قد تحققت هذا فلكل من الافعال فاعلم ان لكل افعال تختصّ فالفعل الماضي مبنيّ وهو على وفق الاصل اذ الاصل في الافعال البناء لاستغنائها عن الاعراب بالخلاف صيغها لاختلاف المعاني المعنوية عليها وبناؤه على الفتح ثالثا كان ام رابعا او خماسيا او سداسيا والمزيد على ذلك وبني على الحركة لمشابهته المضارع في الجملة لوقوعه صفة نحو مررت برجل ضرب وصلة نحو جاءني الذي قام وشرطا وجزاء نحو ان ضربتني ضربتك وحالا نحو جئتني رجل قد ضرب وخصّ بالفتح طلبا للخفة الّا اذا كان آخره الفا سواء كان منقلبة عن واو نحو غزا او ياء نحو رمى فان اصلها غزو ورمي قلبت الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيكون مبنيا على السكون للاعلال المذكور وهذا مفهوم كلامه وهو خلاف ما صرح به النحاة من ان المعتلّ الآخر مبنيّ على الفتح تقديرا والسكون عارض ولهذا اذا قدر سكون الآخر وجبت الواو والياء فيقال غزوت ورميت نعم وقع

فتشبح

أو اتصل به ضمير رفع متحرك أو واو الفعل المضارع اذا اتصل به نون اناث كيضربن بني على السكون أو نون تأكيد مباشرة

في شرح الزنجاني للعلامة التفتازاني ما يوافق كلام المص ولعل المص منه اخذ فانه قال يبنى الماضي على
الفتح الا اذا اعتل آخره نحو غزا ورمى لكن تعقبه المحقق اللقاني في حاشيته عليه فقال في كون الفعل المعتل
آخره الف مستثنى من قوله على الفتح نظر لان وجود الالف فرع عن فتح ما انقلب عنه فان قلت هو مستثنى
باعتبار الالف فانها الان آخر قلت قد استوفى البناء مقتضاه في الحرف الاصلي فلا يكون السكون في الالف
بناء انتهى وهو في محله او اتصل به ضمير رفع متحرك فيكون مبنيا على السكون ايضا نحو ضربت بتثليث
التاء كراهة توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بالفعل وخرج بقيد
الرفع ضمير النصب نحو ضربك فانه مفعول وليس كالفاعل في شدة الاتصال وبالمتحرك الساكن غير
الواو فهو في هاتين الحالتين مبني على الفتح كما اذا تجرد وقد شمل ذلك كله عموم المستثنى منه او اتصل
به واو الجماعة فيكون مبنيا على الضم لمجانسة الواو نحو ضربوا واما نحو دعوا واشتروا فالاصل دعووا
بواوين اولاهما مضمومة واشتريوا بياء مضمومة فقلبت الواو والياء الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما
ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين هي والواو وكذا قال غير واحد وظ انه لا يتعين ذلك بل يجوز ان يقال
استثقلت الضمة على الواو والياء فحذفت ثم حذف الواو والياء لالتقاء الساكنين هي وواو الجماعة و
ذهب بعضهم الى ان الماضي مبني على الفتح مطلقا واما نحو ضربت وضربوا فالسكون والضم عارضان
اوجبهما ما مر قال بعضهم وهو التحقيق ولا ينافي ذلك قولهم الاصل في المبني ان يسكن لان ذلك في المبني
من حيث هو وهذا في الماضي فقط قال بعض المحققين ويعارض القول بان نحو ضربوا مبني على الضم
تصريحهم عند الكلام على القاب البناء ان الضم لا يدخل البناء الفعل وكذا الكسر فليتامل والفعل المضارع
اذا اتصل به نون اناث سواء كان ضميرا ام حرفا ولم يقيدها بالمباشرة لانها لا تكون الا كذلك كيضربن
من نحو الهندات يضربن ويضربن النساء بني على السكون ردا الى الاصل من بناء الفعل لفوات شبهه
بالاسم المقتضي لاعرابه باتصاله بالنون التي لا تتصل الا بالفعل وبني على السكون لانه الاصل في البناء
ولك تعليل الحكمين معا بالحمل على الماضي المتصل بضمير رفع متحرك وتعليلهما فيما اذا كانت النون ضميرا
بان الضمير يرد الاشياء الى اصلها اصولها وفيما اذا كانت حرفا بالحمل عليه طردا للباب وقال بعضهم
هو معرب لضعف علة البناء مقدر الاعراب لالزامهم محله السكون ولم تعوض النون من الاعراب
خوفا من اجتماع النونين وعزاه ابو حيان في شرح التسهيل الى السهيلي وابن طلحة وطائفة من النحويين
رادا به على ابن مالك في دعواه الاتفاق على بنائه او اتصلت به نون تأكيد خفيفة كانت او ثقيلة مباشرة

بناء الفعل واعرابه

اي متصلة

فعلى الفتح كيضربن والا فمرفوع ان تجرد عن ناصب وجازم

اي متصلة به من غير حاجز لفظا او تقديرا فيبنى على الفتح كيضربن من نحو زيد ليضربن او لنسفعا هذا
مذهب الجمهور وعلة البناء تركيبه وصيرورته معها كالكلمة الواحدة فلو دخل الاعراب قبلها لزم
دخوله في وسط الكلمة ولا اعراب في الوسط ولو دخل عليها لزم دخوله على الحرف ولا حظ للحرف في الاعراب
وقيل هو معرب مطلقا وان ما اتصل به نون التاكيد منه باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب
لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتلبة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدرا كما
في غلامي على ما ذهب اليه بعضهم وتقييده بقوله مباشرة احتراز عن المفصول بينهما وبين الفعل بالف الاثنين
او واو الجماعة او ياء المخاطبة فان الفعل باق على اعرابه معها نحو قوله تعالى ولا تتبعان فان الالف
حاجز لفظا ونحو لتبلون ولا يصدنك فان الواو في الاول حاجز لفظا وفي الثاني تقديرا ونحو فاما
ترين فان الياء حاجز لفظا وذهب قوم الى البناء مطلقا لانه اتصل به ما يختص بالفعل اما قوله
قائلن احضروا الشهودا فضرورة كما تقدم واما ما حكي عن الامام ابي الفتح بن جني من قوله دل هذا
على ان نون التاكيد لا يختص بالفعل فغريب ورد ابن مالك هذا المذهب ودليله بانه كان يلزم بناء
المجزوم والمقرون بحرف التنفيس والمسند الى ياء المخاطبة لانها تختص بالفعل بل هي اليق من جهة
انها ناسبت لفظا ومعنى والنون ناسبت لفظا لا معنى لان معناها يصلح للاسم وهو التاكيد قاله
المرادي في شرح التسهيل والا يتصل به نون اناث ولا نون تاكيد مباشرة فمرفوع ان تجرد عن ناصب
وجازم اي عن كل ناصب وجازم والنكرة في الاثبات قد تكون للعموم واما قول علي بن ابي طالب يخاطب
النبي صلى الله عليهما وآلهما محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالي فعلى تقدير الجازم
وهو لام الطلب اي لتفد والتبال الوبال ابدلت الواو تاء كما قالوا في وراث ووجاه تراث وتجاه واما قول
امرئ القيس اليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل فليس قوله اشرب مجزوما وانما هو
مرفوع ولكن حذفت الضمة للضرورة او على تنزيل ربع من قوله اشرب غير منزلة عضد فانهم قد يجرون
المنفصل مجرى المتصل فكما يقال في عضد بالضم عضد بالسكون كذلك قيل في ربع بالضم ربع بالاسكان
قاله ابن هشام في شرح الشذور وفيه امران احدهما حذف لام الطلب في الاول والثاني حذف حركة الاعراب
في الثاني وكلاهما مما اختلف في جوازه اما حذف لام الطلب فالذي حققه في المغني وصححه غيره انه مختص
بالشعر وقيل باطراده في نحو قل له ليفعل وعليه الكسائي وقيل بجوازه بعد القول مطلقا وعليه ابن مالك
وقيل بالمنع مطلقا وعليه المبرد وقال في البيت انه لا يعرف قائله مع احتماله لان يكون دعاء بلفظ الخبر

٥٠

مثل يغفر الله ويرحمك وحذف الياء تخفيفا والاجزاء عنها بالكسرة ولقاحذف حركة الاعراب
قيل بجوازه مطلقا وعليه ابن مالك وقال ابن عمرو حكاه عن لغة تميم وخرج عليه ايات من القرآن
منها قوله وبعولتهن فيمن قرأ بسكون التاء وقول الشاعر وقد بدا هنك من المئزر وقوله فاليوم اشرب
غير مستحقب وقيل بالمنع مطلقا وعليه المبرد وقال الرماني في البيتين وقد بدا ذاك فاليوم اسقى وقيل
بالجواز في الشعر والمنع في الاختيار وعليه الجمهور قال ابو حيان واذا ثبت نقل ابي عمرو كان حجة على المبرد
قاله في الهمع وسيأتي بيان الخلاف في رافع المضارع في الحديقة الرابعة انشاء الله تعالى فلينظر والا يتجرد عن
ناصب وجازم فمنصوب بحرف واحد من اربعة سيأتي ذكرها في حديقة الافعال او يجزم بحروف سيأتي
عدها ثمة وفعل الامر يبنى على وفق الاصل كما مر وبناؤه على ما يجزم به مضارعه المبدوء بتا الخطاب
فيبنى على السكون اذا كان صحيحا لم يتصل باخره الف الاثنين ونون او واو الجماعة وياء الواحدة المخاطبة نحو
اضرب وانطلق واستخرج فان مضارعه يجزم بالسكون الا اذا كان مضعفا مخوردّ فيجوز تحريكه بالحركة
الثالث وبها روى قول جرير ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام وعلى حذف
النون اذا اتصل به احد المذكورات سواء كان صحيحا او معتلا نحو اضربا واغزوا واخشيا وادميا او
اغزوا واخشوا وادموا واضربي واغزي واخشي وادمي فان مضارعه يجزم بحذفها وعلى حذف حرف علة
اذا كان معتلا ولم يتصل به نون الاناث ولا نون التاكيد المباشرة نحو اغز واخش وادم فان مضارعه يجزم
بحذفه فان اتصلت به نون الاناث بني على السكون نحو اغزون واخشين وادمن يا هندات او نون التاكيد
بني على الفتح نحو اغزون واخشين وادمنّ يا زيدكما الصحيح في الموضعين هذا هو الاصح عند جمهور البصريين
وذهب الكوفيون والاخفش من البصريين الى انه مقتطع من المضارع فهو معرب مجزوم بلام الامر الا
انها حذفت حذفا مستمرا في نحو قم واقعد والاصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها
حرف المضارعة واختاره ابن هشام في المغني قال وبقولهم اقول لان الامر معنى فحقه ان يؤدى
بالحرف ولانه ناب النهي ولم يدل عليه الا بالحرف ولان الفعل انما وضع ليفيد احداث الزمان المحتمل
وكونه امرا او خبرا خارج من مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله لتقم انت يا بن خير
قريش كي ليقضي حوائج المسلمينا وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتاخذوا مصافكم
ولانك تقول اغز واخش وادم واضربا واضربوا واضربي كما في الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف
ولان المحققين على ان الافعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت واشتريت وقبلت فاجابوا عن كونها مع ذلك

افعالا بان تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو قم لانه ليس له حالة
وح فيشكل فعليته فاذا ادعى ان اصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل انتهى بنصه وقال الدماميني
في شرحه لا اشكال فان افعال الانشاء انما قلنا بتجردها عن الزمان من حيث هي انشاء والامر لا دلالة له
على الزمان بحسب الوضع من حيث انشائيته وليست هذه الحيثية هي جهة كونه فعلا بل فعليته باعتبار
دلالته على الحدث المطلوب من المخاطب وعلى زمان ذلك الحدث وهو المستقبل فقد ثبت كونه فعلا لدلالته
بحسب الوضع على الحدث وزمانه وان كان لا دلالة له على الزمان من حيث كونه انشاء قال وكذا اذا قلنا بان
الانشاء لا بد له من زمان حالي كما ذهب اليه بعضهم في ساير الانشاءات لم يشكل الامر لانا نقول له زمنان زمن ايقاعه
من المتكلم وهذا زمنه من حيث هو انشاء وهو الحال وزمن حدثه المسند الى المخاطب وهذا زمنه من حيث هو
فعل وح فالانشاء نوعان انشاء حدثه مسند الى غير المخاطب كبعت وهذا حالي فقط وليست الحال من دلالته بل
من ضرورة وقوعه وانشاء حدثه مسند الى المخاطب وهو الامر المدلول عليه بالصيغة وهذا واقع في الحال من حيث
هو انشاء واما من حيث اسناد حدثه الى المخاطب المامور فهو مستقبل ولا شك انه فعل بهذا الاعتبار انتهى وفيه
بحث يظهر من مراجعة كلام شيخنا الذي اسلفناه عند ذكر الامر في تقسيم الفعل فليرجع اليه هذا فصل في حد
الاعراب والبناء وانواعهما الاعراب لغة يطلق على معان كثيرة قال ابن فلاح في المغني وفي نقله من اللغة الى اصطلاح
النحويين خمسة اوجه احدها انه منقول من الاعراب الذي هو البيان ومنه قوله صلعم الثيب تعرب عنها لسانها
اي تبين والمعنى على هذا ان الاعراب يبين معنى الكلمة كما يبين الانسان عما في نفسها الثاني انه مشتق من قولهم
عربت معدة البعير اذا فسدت واعربتها اي اصلحتها والهمزة للسلب كما تقول اشكيت الرجل اذا ازلت شكايته
والمعنى على هذا ان الاعراب ازال عن الكلام التباس معانيه والثالث انه مشتق من ذلك والهمزة للتعدية لا للسلب
والمعنى على هذا ان الكلام كان فاسدا لالتباس المعاني فلما اعرب فسد بالتغيير الذي لحقه وظاهر التغيير فساد
وان كان صلاحا في المعنى الرابع انه منقول من التحبب ومنه امرءة عروب اذا كانت متحببة الى زوجها والمعنى على هذا
ان المتكلم بالاعراب يتحبب الى السامع الخامس انه منقول من اعرب الرجل اذا تكلم بالعربية لان اللغة الفاسدة
ليست من العربية والمعنى على هذا ان المتكلم بالاعراب موافق للغة العربية انتهى ويجوز كونه من الوجه الثالث
بعلاقة التضاد واصطلاحا على القول بانه لفظي اثر من حركة او حرف او سكون او حذف يجلبه بضم اللام و
كسرها اي يحدثه العامل وهو ما اثر في اخر الكلمة اثرا له تعلق بالمعنى التركيبي بخلاف ما لا يجلبه عامل كحركة
النقل والاتباع والحكاية والتقاء الساكنين فليس اعرابا في اخر الكلمة من اسم متمكن وفعل مضارع مجرد عن نوني

معاني الاعراب اللغوي

لان المتكلم بغير الاعراب غير متكلم بالعربية

الاناث

الاناث والتوكيد اذ لا يعرب من الكلمات سواهما والتقييد بالاخر بيان لمحل الاعراب لا للاحتراز به عن
شيء اذ العامل لا يجلب اثرا في غير الاخر خلافا للكوفيين والمراد به ما كان حقيقة كدال زيد او منزلا منزلته
كدال يد وكذا الافعال الخمسة فان علامات الاعراب فيها النون وحذفها وليست اخر الكلمة ولا متصلة
بالاخر بل بالضمير الذي هو فاعل لكن الفاعل بمنزلة الجزء عن الفعل وكذا اثنا عشر واثنتا عشر فان الاعراب
فيهما في جزء اول الكلمة واما الجزء الثاني فقال ابن هشام الذي يظهر لي في الجواب انه حال محل النون وهو
بمنزلة التنوين وهو لا يخرج ما قبله عن ان يكون اخرا كما ان النون في نحو مسلمان ومسلمون كذلك ولا يخفى
ان ادخال ذلك كله انما هو بالعناية والا فالحد غير شامل له فالاحسن ان يقال في الاخر او ما ينزل منزلته او
في الاخر حقيقة او مجازا وانما كان الاعراب في الاخر لانه صفة المعرب وهي لا تكون الا بعد تمام الموصوف لفظا
اي ملفوظا به ويعبر عنه بالظ كزيد يقوم وان زيدا لن يقوم ومررت بزيد ولم يقم او تقديرا اي مقدرا وجوده
لمانع كالفتى ويخشى وان الفتى ولن يخشى ومررت بالفتى ولم يقم الفتى وهما حالان من الاثر ويقسمه اليهما
هو المعروف وقسمه بعضهم الى ظاهر ومقدر ومنوي وخص المقدر بما الفه منقلبة عن ياء مقدرة نحو
الملهى والمنوي بما الفه غير منقلبة عن شيء نحو حبلى وارطى وبغير الالف كغلامي قاله في الهمع ثم القول بان
الاعراب لفظي هو اختيار ابن خروف والشلوبين والاستاذ ابي علي وابن الحاجب وذهب اليه ابن مالك وقال انه
مذهب المحققين وعلى القول بانه معنوي هو تغيير اخر الكلمة او ما نزل منزلته لاختلاف العوامل الداخلة
عليها لفظا او تقديرا قيل ويدل عليه انه يقال حركات الاعراب فلو كانت الحركات وما يجري مجريها
اعرابا لم يضف الى الاعراب لان الشيء لا يضاف الى نفسه قال ابن مالك وهذا قول صادر عمن لا تامل له
لان اضافة احد الاسمين الى الاخر مع توافقهما معنى او تقاربهما واقعة في كلامهم باجماع واكثر ذلك فيما يقدر
اولهما بعضا او نوعا والثاني كلا او جنسا وكلا التقديرين في حركات الاعراب صالح فلم يلزم من استعماله
خلاف ما ذكرنا هذا والقول به مذهب كثير من المتاخرين بل جعله ابن ابان قول اكثر اهل العربية ويقسمه
الى اللفظي والتقديري هو المعروف ايضا كما مر في اللفظي وقسمه بعضهم الى لفظي وتقديري ومحلي وفسر المحلي
بموضع الاسم المبني بمعنى انه لو كان فيه كلمة معربة لظهر فيه الاعراب تنبيهان الاول ما فسرنا به العامل
هو معناه الاعم وهو الذي ينبغي ارادته هنا لينطبق على عامل الاسم والفعل وله معنى اخص وهو ما
يتقوم به المعنى المقتضي للاعراب وهذا انما ينطبق على عامل الاسم فيكون من نوع المعمول كاسم الفاعل العامل
ولا يؤثر العامل اثرين في محل واحد فلا يجتمع فلا تصح ارادته في هذا الباب اذ المقصود تعريف الاعراب مط

الاعراب الاصطلاحي

سواء كان في الاسم او في الفعل وبهذا يندفع ما توهمه بعضهم من استلزام الدور في تعريف الاعراب الثاني
الاصل في العامل ان يكون من الفعل ثم من الحرف ثم من الاسم والاصل مخالفته مع المعمول في النوع فان كانا
من نوع واحد فلمشابهته ما لا يكون من نوع المعمول كاسم الفاعل العامل ولا يؤثر العامل اثرين في محل
واحد فلا يجتمع عاملان على معمول واحد الا في التقدير نحو ليس زيد بجبان خلافا للفراء في نحو قام و
قعد زيد ولا يمتنع ان يكون للعامل معمولات قاله في الارتشاف فائدة الصحيح في الاعراب انه زائدة على
ماهية الكلمة كما جزم به ابو حيان خلافا لابن مالك في انه جزء منها وبعضها وذكر الزجاجي في اسرار النحو ان
الكلام سابق على الاعراب في المرتبة وهل تلفظت العرب به زمانا غير معرب ثم رات اشتباه المعاني فاعربت و
انطقت به معربا في اول تبلبل السنتها به ولا يقدح ذلك في سبق رتبة الكلام كتقدم الجسم الاسود وان لم يزايله
خلافا للنحاة وفي اللباب لابي البقاء ان المحققين على الثاني لان واضع اللغة حكيم يعلم ان الكلام عند التركيب
لا بد ان يعرض فيه لبس فحكمته تقتضي ان يضع الاعراب مقارنا للكلام قاله في الهمع وهو عند البصريين اصل
في الاسماء وفرع في الافعال كما مر وعند الكوفيين اصل فيهما وعند بعض ان الفعل المتاخرين احق بالاعراب
من الاسم قال ابو حيان وهو من الخلاف الذي لا يكون فيه كثير منفعة والاعراب جنس تحته انواع وانواعه
عند النحاة اربعة بالاستقراء رفع بحركة او حرف ونصب بذلك او بحذف وخفض بحركة او حرف ويقال
جر وجزم بسكون او حذف وانما كانت اربعة لانه اما سكون وهو واحد او حركة وهي ثلثة وعن المازني ان الجزم
ليس باعراب وانما هو عدم الاعراب قال في الهمع وهو مذهب الكوفيين وفيه نظر تنبيهان الاول التعبير بالانواع
كما فعل اولى من تعبير بعضهم بالالقاب لان حق الالقاب مساواة كل منها النقيصة والملقب ان يطلق كل منها
على البقية كان يقال الرفع النصب وعلى الملقب كان يقال الاعراب الرفع وكل منها ممتنع لاستلزام الاول
حمل الشيء على مباينه والثاني حمل الاخص على الاعم فثبت ان هذه الامور انواع داخلة تحت الاعراب وهو
جنس لها لا انها القاب له وهو ملقب بها قاله القاضي في شرح الشذور وغيره وانما قال اولى لامكان ان
يقال ان من عبر بالالقاب فمراده القاب الانواع فيصح التعبير بها ايضا الثاني خبر قوله انواعه مجموع قوله
رفع ونصب وجر وجزم لا مجرد الرفع والبواقي معطوفة عليه والا لزم ان يكون كل من الاربعة انواعه وتحقيق
ذلك ان العطف في الشايع يتاخر من ربط الشيء بالمعطوف عليه بشيء وربما يتقدم فيفيد ربط المجموع او الربط
بالمجموع وما نحن فيه من قبيل الثاني لكن جعل هذا داخلا في المعطوف لان مشكل المعطوف تابع مقصود
بالنسبة ولا نسبة هنا ولا تبعية في الاعراب لان المعنى المقتضي للاعراب قائم بالمجموع لا بكل واحد فالمجموع يستحق

مهما

تحقيق عطف الجزم على الجزم

اعرابا

فالاولان يوجدان في الاسم والفعل والثالث يختص بالاسم والرابع بالفعل والبناء كيفية لا يجلبها عامل

اعرابا واحدا الا انه لما تعدد ذلك المستحق مع صلاحية كل واحد للاعراب اجرى اعراب الكل على الكل
دفعا للتحكم ونظير ذلك قولهم جائني القوم ثلثة ثلاثة فان الحال هو المجموع المفصل بهذا التفصيل
فالمستحق للمجموع اعراب واحد الا انه اجرى على الاسمين دفعا للتحكم فليس هنا عطف بل صورته وما قيل من
ان العطف مقدم على الربط مسامحة كذا قال عصام الدين في شرح الكافية وقدم الرفع كما فعله كثيرون
اذ هو اشرف لانه اعراب العمدة ولا يخ منه كلام ثم النصب لاشتراك الاسم والفعل فيه ولان عامله قد
يكون فعلا والعمل له بالاصالة فيكون معموله اصلا بالنسبة الى المجرور ثم الجر لاختصاصه بالاشرف و
سيبويه قدم النصب لانه اوسع مجالا فان انواعه اكثر قال ابو حيان ولو قدم الجر لانه مختص بالاسم الذي
الاعراب فيه اصل لاتجه ايضا فالاولان من انواع الاعراب وهما الرفع والنصب يوجدان في كل واحد من
الاسم والفعل نحو زيد يقوم وان زيدا لن يقوم اما وجودهما في الاسم فبالاصالة لان الرفع علم الفاعلية
والنصب علم المفعولية والفاعل والمفعول لا يكونان الا اسمين واما وجودهما في الفعل فبطريق الحمل و
التفريع على الاسم وذلك لقوة عامليهما بالاستقلال والثالث من الانواع وهو الخفض يختص بالاسم لان
عامله لا يستقل لافتقاره لما يتعلق به فلا يمكن حمل غيره عليه لضعفه والرابع وهو الجزم يختص بالفعل
لكونه كالعوض من الجر فيه لما فاته من المشاركة فجعل لكل واحد من صنفي المعرب ثلاثة اوجه من الاعراب
وقيل انما اختص به لانه لو دخل الاسم لادى وجوده الى عدمه كان باطلا وذلك ان المنون من الاسماء ان جزم
التقى ساكنان الحرف المجزوم والتنوين فيحرك الساكن الاول فيؤدي وجود الجزم الى عدمه وغير المنون محمول عليه
قال ابو حيان والصواب في ذلك ما حرره بعض اصحابنا ان التعرض لامتناع الجر من الفعل والجزم من
الاسم ولحوق تاء الساكنة للماضي واشباه ذلك من تعليل الوضعيات والسؤال عن مبادي اللغات و
ذلك ممنوع لانه يؤدي الى تسلسل السؤالات اذ ما من شيء الا ويقال فيه لم كان كذلك وانما يسئل عما
كان يجب قياسا فامتنع والذي كان يجب قياسا هنا جر الفعل المضارع اذا اضيف اليه اسماء الزمان نحو
هذا يوم ينفع وجزم الاسماء التي لا ينصرف لشبهها بالفعل وعلة امتناع الاول ان الاضافة في المعنى للمصدر
المفهوم من الفعل لا للفعل وعلة امتناع الثاني ما يلزم من الاجحاف لو حذفت الحركة بعد حذف التنوين
اذ ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة ولا اعلالان من جهة واحدة انتهى والبناء لغة وضع
شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت واصطلاحا على القول بانه لفظي كيفية وهي في الاصل الهيئة
التي يكون عليها الشيء حال وجوده والمراد بها هنا هيئة من شبه الاعراب لا يجلبها عامل ولا يختلف باختلاف

العوامل

العوامل وليست حكاية او اتباعا او نقلا او تخلصا من سكونين فقولنا من شبه الاعراب بيان للهيئة
اى من الحالة المشابهة للاعراب في كونها حركة ضم او فتح او كسر او سكون وفي كونها في اخر الكلمة لا في اولها
ولا في حشوها وعلى الثاني لزوم اخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل ولا اعتلال وحد المص هذا قابل لحمله
على القولين لكن الاولى حمله على الاول كما جعلنا ليطابق حده للاعراب اذ هو لفظي كما عرفت ولا يخفى
انه مختل على ايهما حملناه لاحتياجه الى زيادة فيه ليتم بها والا فهو ناقص اما اذا حملناه على الاول
فلاحتياجه الى ما زدناه فيه من بيان الكيفية والا انتقض بكل كيفية لا يجلبها عامل في الكلمة سواء
كانت في اول الكلمة او في حشوها والى تقييدها بكونها ليست حكاية نحو من زيدا في جواب من قال رايت
زيدا فان الصحيح انها ليست حركة اعراب خلافا للكوفيين او اتباعا لما بعده كقراءة بعضهم الحمد لله
بكسر الدال او نقلا كقراءة ورش الم تعلم ان الله او تخلصا من سكونين نحو من يشاء الله يضلله كما ذكرنا
والا انتقض بذلك كله ايضا واما اذا حملناه على الثاني فلاحتياجه الى تقييد الكيفية بكونها في الاخر
والا انتقض بما علمت والى تقييدها بكونها لغير اعلال والا انتقض بمثل لزوم رمي الفتح للاعلال بقلب
ياءه الفا فان قلت كيف خفي على المص اختلال هذا الحد قلت الظ انه قصد تعريفه تعريف اللفظ وهو
قد اجيز فيه ان يكون اعم من المعرف كما قرر في محله تنبيهان الاول قال في الهمع محل البناء اخر الكلمة و
لا يكون فيما نزل منزلته فيما اعلم انتهى قال بعض المحققين وفيه نظر وقد صرحوا بان نحو يا حار ويا منص
مرخما على لغة من لا ينتظر مبني على هذه الضمة التي على العين دون اللام التي هي الاخر وكذا نحو يا رجلين ولا
مسلمين ويا زيدان ويا زيدون واحد عشرة وبعلبك وبين بين ويوم يوم وبيت بيت وقوما وقوموا وقومي
وامثالها فالبناء في هذه كلها واقع فيما نزل منزلة الاخر فتدبر انتهى الثاني ليس المراد بقولهم الاعراب والبناء
محلهما الاخر ان يكونا على الحرف الاخير من الكلمة لان الحرف على ما قرر في محله صفة والحركات والسكون
من صفات الاجسام فلا تحل الصفات بل المراد انه لما كان ياتي عقيب الاخير بلا فصل بعض حروف المد
سمي الحرف متحركا كانك حركت الحرف الى مخرج حرف المد وبضد ذلك سكون الحرف بالحركة اذن بعد
الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه بلا فصل فاذا اشبعت الحركة وهي بعض حروف المد
صارت حرف مد تاما فاعلمه انتهى ملخصا من اللآلي الدرية لشيخ شيوخنا الحرفوشي ره وفيه كلام
طويل اضربنا عن ذكره طلبا للايجاز والبناء ايضا جنس تحته انواع وانواعه اربعة بالاستقراء
ضم وكسر وفتح وسكون ويقال فيه وقف وهو الاصل لخفته واستصحابا للاصل وهو عدم الحركة فلا

يا ظ

يبنى

فالاولان يوجدان في الاسم والحرف نحو حيث

يبنى عليها الا بسبب كالتقاء الساكنين في نحو امس وكون الكلمة على حرف واحد كتاء قمت وكونها
عرضة للابتداء بها الكلام الابتداء وكونها لها اصلا في التمكين كاول وكشبهها بالمعرب كضرب
قاله في التصريح تنبيهات الاول لم يفرق المص في التعبير في جانبي الاعراب والبناء فعبر في الموضعين بالانواع
وابن الحاجب فرق بينهما فعبر في جانب الاعراب بالانواع وفي جانب البناء بالالقاب ووجهه بعض شراح
كلامه بانه انما لم يقل بحركات البناء والوقف انواعا لفقد ما يكون جنسا شاملا لها بالنظر الى الاصل اذ
الاصل ان يكون جنس البناء منحصرا في نوع واحد وهو السكون بالفعل فانهم قالوا الاصل في البناء السكون
فلما كان من حق البناء ان لا يشتمل هذه الاشياء نظرا الى الاصل لم يطلق عليها اسم الانواع رعاية لجانب
الاصل انتهى الثاني انما سمي الاول ضما لانه ينشأ من ضم الشفتين اولا ثم رفعهما ثانيا والثاني كسرا لانه ينشأ
من انجرار اللحي الاسفل الى الاسفل انجرارا قويا والثالث فتحا لانه يتولد من مجرد فتح الفم قاله في التصريح الثالث
اختلفوا في حركات الاعراب هل هي سابقة على حركات البناء او بالعكس او هما متطابقان من غير ترتيب والاول
هو الاقوى قاله في التبيين وهو خلاف لا ثمرة له الرابع اختلفوا في القاب المعربات والمبنيات هل يطلق
كل منها على الاخر فيقال مثلا للمعرب مضموم وللمبني مرفوع ام لا على ثلثة مذاهب فمنهم من قال لا يجوز
اطلاق واحد منهما على الاخر لان المراد الفرق وذلك يعدمه ومنهم من قال يجوز مجازا والمجاز لا بد
له من قرينة وتلك القرينة تبينه ومنهم من قال يجوز اطلاق اسم البناء على الاعراب ولا ينعكس قاله
الشيخ بهاء الدين النحاس في تعليقته على المغرب وفي شرح الكافية للرضي اذا اطلق الضم والكسر و
الفتح في عبارات البصرية فهي لا يقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او لا كضمة
قاف قفل ومع القرينة يطلق على حركات الاعراب ايضا والكوفيون يطلقون على القاب احد النوعين
على الاخر مطلقا انتهى فالاولان من انواع البناء وهو الضم والكسر يوجدان في كل واحد من
الاسم والحرف لخفتهما بدلالتهما على شيء واحد وانما لم يوجد في الفعل لكونهما ثقيلين لاحتياجهما الى
احدى العضلتين او كليهما والفعل ثقيل كما عرفت فلم يجمعوا بين ثقيلين اما وجود الضم في الاسم فهو
نحو حيث وبنيت عند غير ففعس لافتقارها الى جملة افتقارا لازميا وكان البناء على حركة فرقا
بين ما اصله البناء وبين ما طرئ عليه للاشعار بان لها اصلا في الاعراب وكانت الحركة ضمة لشبهها
بالغايات ووجه الشبه انها كانت مستحقة للاضافة الى المفرد كسائر اخواتها فمنعت من ذلك كما منعت
قبل وبعد الاضافة وذهب الزجاج الى ان حيث موصولة وليست مضافة فهي بمنزلة الذي كذا قيل

الاقوال في القاب المعرب والمبني

وهي قسمة

وفيه

وفيه نظر وقد تفتح للخفة وتكسر على اصل التقاء الساكنين ويقال حوث وحاث بتثليث الثاء ايضا
فيهما ففيها عشر لغات وقرائة بعضهم سنستدرجهم من حيث لا يعلمون بالكسر تحتمل لغة فقعس ولغة
البناء على الكسر وهي ظرف مكان اتفاقا قال الاخفش وترد للزمان ووافقه ابن هشام في المغني والغالب كونها
في محل نصب بالظرفية او خفض بمن وقد تخفض بغيرها كقوله لدى حيث القت رحلها ابن قشعم و
جوز قوم وقوعها مفعولا به في قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته قالوا ولا تكون ظرفا لانه تعالى
لا يكون في مكان اعلم منه في مكان ولان المعنى انه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئا
في المكان وعلى هذا فالناصب لها يعلم محذوفا مدلولا عليه باعلم لا به لان افعل التفضيل لا ينصب
المفعول به الا ان اولته بعالم في راي بعضهم وقال ابو حيان الظ اقرارها على الظرفية المجازية وتضمين
اعلم معنى ما يتعدى الى الظرف فالتقدير الله انفذ علما حيث يجعل اي هو نافذ العلم في هذا الموضع قال
ابن هشام ولم تقع اسما لان خلافا لابن مالك ولا دليل في قوله ان حيث استقر من انت راعيه حمى فيه عزة
وامان لجواز تقدير حيث خبرا وحمى اسما فان قيل يؤدي الى جعل المكان حالا في المكان قلنا هو نظير
قولك ان في مكة دار زيد ونظيره في الزمان ان في يوم الجمعة ساعة الاجابة انتهى قال ابو حيان والصحيح
انها لا تتصرف لكنها جرت بمن كثيرا وبفي شاذا وبعلى والباء والى ولدى ولم تجئ فاعلا ولا مفعولا
به ولا مبتدا انتهى وسياتي الكلام على لزوم اضافتها الى الجملة في بحث الاضافة ان شاء الله تعالى واما وجود
الكسر في الاسم فنحو امس عند اهل الحجاز مطلقا ان اريد به معين ولم يضف ولم يعرف بال ولم يصغر
وبني لتضمنها معنى لام التعريف وكان البناء على حركة اشعارا بان له اصلا في الاعراب وكانت كسرة لانها
الاصل في التخلص من التقاء الساكنين واكثر بني تميم يوافقهم الا في حالة الرفع فيعربه اعرابا لا ينصرف
للعلمية والعدل عن الامس ومنهم من اعربه كذلك مطلقا فان فقد شرط من الشروط المتقدمة فلا خلاف
في اعرابه وصرفه وان استعملت المجرد المراد به معين ظرفا كان مبنيا على الكسر بالاجماع لتضمنه معنى
الحرف وقد نظم العلامة شرف المدرسين الشيخ عبد الرحمن بن عيسى المرشدي شروط بنا امس فقال جرد
عن ال امسا اذا شئت بنا ولا تضف ولا تقل اميسنا مصغرا وافردن وعين ظرفا فجامع لهذه بين
بالاتفاق عند كل العرب وان فقدت واحدا فاعرب بلا خلاف في سوى الاخير ومع خلاف بينهم شهير
في فقدك الاخير منها وحده كامس خير من غد فعده فساكنوا الحجاز قالوا بالبنا ايضا كما لو كان
ظرفا بينا اما التميميون قالوا يعرب ممنوع صرف ذا لبعض مذهب وبعضهم اعربه منصرفا فاشكر لنظم

بالشروط

بالشروط قد وفي وقد علمت ان اكثر التميميين يوافقون الحجازيين الا في حالة الرفع وغير الاكثر يمنعه
الصرف مطلقا هذا هو المشهور عنهم فالاولى ان يقال بدل البيت الاخير وجلهم يخص ذا الاعرابا
بحال رفع فافهم الصوابا واما وجود الرفع الضم في الحرف فنحو منذ وتصلح للتمثيل لوجود الضم
في الاسم فانها في لغة من جر بها حرف وفي لغة من رفع بها اسم وبنيت الاسمية لقطعها عن اضافة مرادة
في المعنى لان معنى قولك في منذ يوم الجمعة اول المدة يوم الجمعة فقد تضمنت المضاف اليه كتضمن قبل و
بعد عند الحذف وكانت البناء على حركة لما مر وكانت ضمة لشبهها بالغايات تنبيه قال ابن الدهان
في الغرة لم يبن من الحروف على الضم الا منذ قال بعض المحققين وهو منقوض بنحو رب بالضم في لغة و
الكاف في ذلكم وذا لكما وذا لكن والتاء في انتما وانتم وانتن والهاء في اياه واياهما واياهم واياهن و
اما وجود الكسر فيه فنحو لام الجر الداخلة على ظاهر غير مستغاث نحو لزيد قال الرضي ونقل فتحها مع
جميع المظهرات والاخيران وهما الفتح والسكون يوجدان في الكلم الثلث الاسم والفعل والحرف اما
السكون فلخفته واما الفتح فلانه اقرب الحركات الى السكون لحصوله بادنى فتح الفم بخلاف الضم والكسر
فان الاول انما يحصل باعمال العضلتين معا الواصلتين الى طرفي الشفة والثاني انما يحصل بالعضلة
الواحدة الجاذبة الى اسفل تنبيه الكلم ليس جمعا للكلمة خلافا للجرجاني وجماعة لانه يجوز تذكير
ضميره والغالب على الجمع التانيث ولا اسم جمع خلافا لبعضهم لان له واحدا من لفظه والغالب على
اسم الجمع خلاف ذلك بل هو اسم جنس لدلالته على المهية من حيث هي وهل هو افرادي او جمعي خلاف
ذهب الى الاول جماعة تمسكا بقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب والمختار عند المحققين الثاني فهو
ما لا يقع الا على ما فوق كلمتين وعند الاكثرين لا يطلق الا على ما فوق العشرة فوجود الفتح في الاسم
نحو اين استفهامية كانت او شرطية وبنيت لتضمنها حرف الاستفهام او الشرط وكان البناء على
حركة لما مر وكانت فتحة لاستثقال الضم والكسر بعد الياء ووجوده في الفعل نحو قام وضرب و
كان بناؤه على الفتح لما مر ووجوده في الحرف نحو سوف وبنيت على الحركة وكانت فتحة لما قلنا في اين
وهي مرادفة للسين كما مر وقال البصريون هي اوسع زمانا منها لان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى
ويقال فيه سف بحذف الوسط وسو بحذف الاخير وسي بحذفه وقلب الوسط ياء مبالغة في التخفيف
حكاه صاحب المحكم وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو ولسوف يعطيك ربك قال ابو حيان وانما
امتنع دخول اللام على السين كراهة توالي الحركات في لسيد حرج ثم طرد الباقي قال ابن بابشاذ والغالب على

الاسم المفرد

علامة الرفع اضافي له اربعة مواضع

وكم وقم وهل فصل علائم الرفع اربع الضمة والالف و وقد يستعمل سوف في الوعد

سوف استعمالها في الوعيد والتهديد وعلى السين استعمالها في الوعد وقد تستعمل سوف في الوعد والسين
في الوعيد انتهى ووجود السكون في الاسم نحو كم سواء كانت استفهامية بمعنى اي عدد او خبرية بمعنى
عدد كثير وبنيت في الموضعين لشبهها بالحرف وضعا ولتضمن الاستفهامية همزة الاستفهام والخبرية
حرف تكثير اما محققا وضعه نحو رب ومن الجنسية واما مقدرا وسنستوفي الكلام عليها في حديقة
المفردات ان شاء الله تعالى ووجوده في الفعل نحو قم على الاصح عند جمهور البصريين كما مر ووجوده في الحرف نحو
هل وقد تكون حركات البناء مقدرة كتقدير الضم في باء سيبويه والفتح في نحو لا فتى الا علي فائدة
اذا جاء شيء مما الاصل فيه البناء مبنيا فلا يسئل عن سبب بنائه لمجيئه على اصله ثم ان جاء مبنيا على السكون
فلا يسئل ايضا عن سبب بنائه عليه لذلك على ذلك او على حركة يسئل عنه سؤالان لم عدل الى الحركة
ولم كانت الحركة كذا وان جاء شيء مما الاصل فيه الاعراب مبنيا على السكون سئل عنه سؤال واحد لم
بني او على حركة سئل عنه ثلثة اسؤلة لم بني ولم عدل الى الحركة ولم كانت الحركة كذا ذكرنا ذلك
كله فيما مر من الامثلة هذا فصل علائم الرفع وهو ما يحدثه عامله سواء كان لفظيا او معنويا و
هذا هو النوع الاول من انواع الاعراب وهي اربع بالاستقراء لا زايد عليها فان قلت ما وجه جمع المصنف
العلامة جمع كثرة والعلامات كلها اربع وجمع الكثرة اقله باتفاق النحاة احد عشر قلت قد يعتذر
عنه بانه من وضع جمع الكثرة موضع جمع القلة كقوله تعالى ثلثة قروء وانه اراد التنبيه على مسئلة غريبة
ذكره السعد التفتازاني في التلويح والمشهور خلافها وهي ان جمعي الكثرة والقلة متفقان باعتبار
المبدء مفترقان باعتبار المنتهى فمبدء كل منهما الثلثة ومنتهى جمع القلة العشرة ولا نهاية لجمع الكثرة
قال وهذا اوفق بالاستعمالات وان صرح بخلافه كثير من الثقات فيصح على هذا تعبير المصنف من غير
تجوز وبه ينحل استشكال اتفاق الفقهاء على من اقر بدراهم يقبل منه تفسيرها بثلثة ولا حاجة
الى دعوى المجاز واستشكالها بعدم قبول التفسير من الناطق بحقايق الالفاظ في الاقارير بالمجاز
والعلائم الاربع احديها الضمة وهي الاصل لان الاعراب بالحركات اصل الاعراب بالحروف ومن ثم
لا يقوم مقامها غيرها الا عند تعذرها ولذلك قدمها والثانية الالف وهي فرع نائب عن الضمة
عند تعذرها لكونها اخت الواو المتولدة عنها عند اشباعها اذ هما من حروف المد واللين فكان الاولى
ان يقدم الواو عليها كما فعل صاحب الاجرومية وغيره لكنه اراد ان يرتب على تقديمها تقديم المثنى على
المجموع في المواضع التي تنوب فيها هذه الفروع كما سيأتي فقدمها فما خلا ذلك عن فايدة والثالثة

علائم الرفع

في علامات الرفع

الواو

الواو وسمي ايضا فرع نائب عن الضمة عند بعضهم لكونها متولدة منها عند اشباعها كما قلنا في
بنتها والرابعة النون وسمي ايضا كذلك لكونها مقارنة للواو في الخرج ولهذا تدغم فيها ولكل من هذه
العلائم مواضع تخصها فاما الضمة فتكون علامة للرفع اصالة في اربعة مواضع احدها الاسم المفرد
والمراد به ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا من الاسماء الستة منصرفا كان نحو جاء زيد او غير منصرف نحو قال
ابن هشام لونث نحو جائت هند او مذكرا ظاهرة فيه الضمة او مقدرة كقام عمرو وقال موسى تنبيه
قال بعضهم استشكل هذا الاطلاق بان من المفرد ما لا يرفع بالضمة كملحقات المثنى والمجموع ويمكن
الجواب بان هذه القاعدة واما لها غالبية وبان الالف واللام في المفرد للجنس ولان المراد بالمثنى ما
لا يشتمل المثنى حقيقة او حكما وكذا المجموع وثانيها الجمع المكسر وهو ما تغير فيه بناء مفرده اما بزيادة
ليست هو ضما كصنو وصنوان او نقص كتخمة وتخم او بتغير شكل من غير زيادة ولا نقص كاسد واسد
او مع زيادة كرجل ورجال او مع نقص كرسول ورسل او معهما كغلام وغلمان تحقيقا كما مر او تقديرا
كفلك مما الجمع والواحد فيها يتحدان فيه الصورة نحو في الفلك المشحون وترى الفلك فيه مواخر
فالضمة فيه اذا كان مفرد اضمة وقفل واذا كان جمعا فضمة اسد واما جنب وان كان يطلق على الواحد
الجمع بلفظ واحد نحو زيد جنب والزيدان جنب والزيدون جنب فانهم لم يعدوه من هذا الباب وان
امكن التقدير بجعل جنب المفرد كعنق والجمع ككتب وذلك لانه لم تسمع له تثنية تقوم دليلا
على انهم قصدوا تغيير اللفظ عند اختلاف مدلوله بل استعمل بلفظ واحد في الحالة الثلث بخلاف
فلك فانه سمع تثنيته حيث قيل فلكان فدل ذلك على انهم قصدوا تغيير اللفظ عند اختلاف المدلول
فسلك بالجمع سبيل المثنى تقديرا فكان الفرق ظاهرا واضحا واما من ثنى جنبا فقد جمعه نصا قال
ابن مالك في باب مثلة الجمع من التسهيل الاصح كونه بمعنى باب فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير
التغيير انتهى تنبيهان الاول ما ذكرناه من التقسيم هو تقسيم ابن مالك واعترض عليه بانه لا تحرير فيه
لان صنوان من باب زيادة وتبديل شكل وتخمة من باب نقص وتبديل شكل لان الحركات التي في الجمع
غير الحركات التي في المفرد قاله المرادي ويجاب عنه بانه نظر الى ظاهر اللفظ او انه لا يرى تقدير
التغيير كما يؤخذ من كلامه قاله في التصريح وفي الجواب الثاني نظر الثاني يرد على اطلاق ان من جمع
التكسير ما لا يرفع بالضمة كملحقات جمع المذكر السالم نحو سنين وارضين ويجاب بانه هذه القاعدة
واما لها غالبية كما تقدم وبان المراد بجمع التكسير جنسه فائدة ان الاولى يفارق جمع التكسير جمع السلامة

في اربعة

في اربعة اشياء احدها ان جمع السلامة يختص بالعقلاء والتكسير لا يختص والثاني انه يسلم فيه بناء
المفرد ولا يسلم في التكثير والثالث انه يعرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات والرابع ان المسند الى
جمع السلامة لا يؤنث ويؤنث مع المكسر قاله ابو البقاء ذكره في التصريح الثانية مطلق الجمع على ضربين
قلة وكثرة والقلة افعال وافعل وافعلة وفعلة ومطلق الصحيح وما عدا ذلك جمع كثرة والمراد
بالقليل من الثلثة الى العشرة وغير ذلك كثير وقد نظم بعضهم جموع القلة فقال الا ان افعالا مثالا و
افعلا وفعلة للجمع القليل وافعله كحمل واحمال وفلس وافلس وفتية صدق والقذال واقذلة و
من جمعه جمع المصحح كله كزيدون والهندات نحو كمقبلة وثالثها الجمع المؤنث السالم وهو ما
سلم فيه بناء مفرده سواء كان اسما او وصفا وعبر بعضهم بما جمع بالف وتاء مزيدتين وهو اولى ليشمل
ما كان مفرده مذكرا كاصطبلات والحمامات وما سلم فيه بناء الواحد وما تغير فيه ذلك كسجدات
لا يقال يرد على تعبير المصنف لانا نقول التعبير به جرى على الغالب وان في الكلام حذف مضاف اي بصيغة جمع
المؤنث السالم او حذف معطوف اي الجمع المؤنث السالم وما على صيغته فلا يخرج ما جمع بالف وتاء من
جمع المذكر ولا ما تغير فيه بناء مفرده لان صيغته صيغة جمع المؤنث السالم في عرف النحاة وان كان
في الحقيقة جمع مذكر او مكسر وانه لم يلتفت لما جمع بالالف والتاء من جمع المذكر او المكسر لقلته
ودابهم المالوف ذكر ما هو الاغلب والاكثر لا ما هو الاقل والاندر وان المراد بجمع المؤنث السالم
ما جمع بالف وتاء مزيدتين مجازا بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم لان جمع المؤنث السالم في
عرف النحاة واقع على الجمع بالالف والتاء والملازمة العرفية يكفي في صحة المجاز فان قلت فيلزم
ان يكون الجمع المؤنث السالم مستعملا اما في حقيقته ومجازه ان استعمل فيهما جميعا او في مجازه فقط
ان استعمل في معنى شامل لهما وعلى التقديرين يلزم المجاز على الخلاف في جواز الاول قلت هو مجاز
مشهور على انه يمكن ان يدعى ان نحو اصطبلات وحبليات جمع مؤنث سالم حقيقة عرفية لا مجازا
تنبيهان الاول قوله السالم صفة للجمع كما قال بعضهم وجوز بعض المحققين كونه صفة للمؤنث
فانه موصوف بالسلامة حقيقة لانه واقع على المفرد الثاني اورد على قولهم ما جمع بالف وتاء مزيدتين
ان الذي جمع بهما هو المفرد وليس هو المراد في مقام الجمع المذكور واجيب بان الذي جمع بهما معناه الذي
وقع عليه ما يجمع بهما وهو المجموع بهما فهو المفرد بوصف ضم غيره اليه لا المفرد قبل ضم غيره ضابطه
الذي يجمع بالف وتاء قياسا مطردا خمسة انواع احدها ذو التاء مطلقا الا نحو شاة وشفة ومرأة و

الجمع القلة والكثرة

الجمع المؤنث السالم

امرأة

والمضارع والألف في المثنى وهو ما دل على اثنين واغنى عن المتعاطفين

امرأة وفلانة وفلة ونقل في امة اميات واموات ويحتاج الى نقل من العرب الثاني علم المؤنث مطلقا
الا نحو قطام على لغة من بنى واشترط ابن ابي الربيع العقل الثالث صفة مذكر لا يعقل بخلاف صفة
المؤنث والعاقل الرابع مصغرة بخلاف مصغر المؤنث الخامس اسم الجنس المؤنث بالالف الا فعلاء
فعلان او افعل غير منقولين الى الاسمية وتجمع حروف المعجم فما كان فيه الف جاز قصره ومده بالاجماع
فيقال فيه على القصر بيات بقلب الالف المقصورة ياء وعلى المد باءات بالاقرار بالهمزة ورابعها الفعل
المضارع الذي لم يتصل به ما يوجب بنائه كما مر او ينقل اعرابه كما اذا اتصل به ضمير تثنية او ضمير جمع او ضمير
المؤنث المخاطبة فيكون علامة رفعه ما ستعرفه ولا فرق بين ان يكون الفعل المضارع المذكور صحيح الاخر
او معتلة فاذا كان معتلا كانت الضمة فيه مقدرة نحو يدعو ويخشى كما سيأتي واما الالف فتكون علامة
نيابة عن الضمة في موضع واحد وهو المثنى وحده المصنف تبعا لابن هشام في الاوضح بقوله وهو ما
دل على اثنين واغنى عن المتعاطفين قال شارحه وقوله ما وضع جنس وقوله لاثنين فصل اول مخرج لما
وضع لاقل كرجل او لاكثر كصنوان وقوله اغنى عن المتعاطفين فصل ثان مخرج لنحو كلا وكلتا واثنين واثنتين
وشفع وزوج وزكا بالتنوين اسم للشيئين ودخل فيه نحو القمران للشمس والقمر انتهى واعترض بعضهم على
هذا التعريف بانه صادق على الضمير في انتما وعلى اثنين واثنتين اذ هي مغنية عن انت وانت ورجل ورجل
وامرء وامرء وفي صدقه على الاخيرين بحث اذ ما صدق على كل من الاثنين والاثنتين ذات متصفة بالاثنينية
مطلقا دون تعرض لكونه رجلا او امرأة فتدبر وزاد بعضهم في الحد قوله من لفظه احترازا عن القمرين و
العمرين من الفاظ التغليب فليس مثنى بل ملحق به وسكوت المص عن ذلك وعدم عده في الملحقات دال على
ادخاله في حد المثنى والمسئلة موضع خلاف فمن اخرجه من باب المثنى وادخله في ملحقاته ابن مالك في تسهيله
حيث قال وما اعرب اعراب المثنى مخالفا لمعناه او غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه فملحق به وقال ابن
هشام والذي اراه ان النحويين يسمون هذا النوع مثنى لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى واوضح ذلك في
بعض تعاليقه بزيادة فقال اخراج هذا النوع من باب المثنى لا يعرف لغير ابن مالك ولا نجد احدا يذكره فيما
حمل على المثنى سواه لعلمهم بشمول اسم المثنى له وذلك انما جاز بعد ان قدر تسمية الشمس قمرا ونحوه انتهى
فان قلت هذا انما يصح عند من لم يشترط اتفاق المعنى في التثنية كابن مالك تبعا لابن الانباري واما عند
من اشترطه فلا يصح وقد ذهب الى اشتراطه اكثر المتاخرين فلا يقال العينين للشمس والذهب ولحنوا الحريري في
قوله جاذبا لعين حين اعمى هواه عينه فانثنى بلا عينين قلت قال العلامة التفتازاني في شرح التلخيص بناء

المضارع

معتلا

المثنى

على هذا

على هذا القول يكون مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له و
قال في شرح المفتاح واما بيان التغليب والعلاقة فيه وانه من اي نوع منه فلم ار احدا حام حوله
انتهى وقال الدماميني في المنهل اقول يمكن ان يجعل ما نحن فيه من قبيل المشاكلة فعبر عن مدلول
ابي بكر مثلا بلفظ وعن مدلول الشمس بلفظ القمر لوقوعه في صحبته تخفيفا وظاهر كلامهم في
المشاكلة ان جهة التجوز هي وقوع مدلول هذا اللفظ في صحبة الاخر تحقيقا او تقديرا فهو من قبيل
ما العلاقة فيه المجاورة انتهى وكون ما ذكره هو ظاهر كلامهم في جهة التجوز ليس على اطلاقه قال
المحقق الشريف في شرح المفتاح المشاكلة هي ان يذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته فان كان بين
ذلك الشيء والغير علاقة مجوزة للتجوز من العلاقات المشهورة فلا اشكال وتكون المشاكلة موجبة
لمزيد الحسن كما بين السيئة وجزائها وان لم تكن فلا بد ان يجعل الوقوع في الصحبة علاقة مصححة للمجاز
في الجملة والا فلا وجه للتعبير عنه انتهى وفي فصول البدايع والتحقيق ان عد الصحبة علاقة باعتبار
انها دليل المجاورة في الخيال فهي العلاقة في الحقيقة والا فالمصاحبة في الذكر بعد الاستعمال والعلاقة
يصحح الاستعمال فتكون قبله انتهى تنبيهات الاول قال بعض المحققين هيهنا اشكال وهو ان التغليب
مطلقا من باب المجاز كما صرح به ولا يخفى ان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز لا يقال الكل معنى مجازي
اذ اللفظ لم يوضع له لانا نقول فيلزم ان لا يوجد الجمع اصلا لجريان هذه العلة في كل جمع والجواب
ما اشار اليه المحقق الشريف في حاشية الكشاف وهو ان الجمع انما يلزم اذا كان كل واحد منهما مرادا
باللفظ وهيهنا اريد معنى واحد مركب من المعنى الحقيقي والمجازي ولم يستعمل اللفظ في واحد منهما
بل في المجموع مجازا ولا يلزم جريان ذلك في جميع المعاني الحقيقية والمجازية لجواز ان لا يكون هناك
ارتباط يجعلهما معنى واحدا عرفا يقصد اليه بارادة واحدة في استعمالات الالفاظ انتهى الثاني هذا
النوع من نحو القمرين والعمرين مسموع يحفظ ولا يقاس عليه تارة يغلب الاشرف كالابوين وتارة الاخف
كالعمرين وتارة الاعظم نحو مرج البحرين قال في الهمع وانما كان هذا من قبيل التغليب لان المراد بالبحرين
الملح والعذب والبحر خاص بالملح كذا قيل ودعوى اختصاصه به مبنية على المشهور والا فقد صرح جماعة من
اهل اللغة ان البحر هو الماء الكثير ملحا كان او عذبا فعلى هذا لا يكون من باب التغليب الثالث يشترط
في كل ما يثنى عند الاكثرين سبعة امور الافراد والاعراب وعدم التركيب والتنكير فالعلم ينكر ثم يثنى
واتفاق اللفظ واتفاق المعنى وقد علمت ما فيهما وان لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته فلا يثنى سواء استغنا

وملحقاته وهي كلا وكلتا مضافين الى مضمر

بسيان وهذه الشروط تعتبر في الجمع ايضا كما صرح به في الهمع وغيره الرابع الاسم اذا ثني وكان صحيحا
غير مهموز او منزلا منزلته لحقته العلامة من غير تغيير كرجلان وامرأتان ودلوان وظبيان وشذ اليان
وخصيان او مهموزا فان كان ما قبل الهمزة الف زائدة والهمزة اصل اقرت كقراءان في قراء بضم القاف
وتشديد الراء المهملة وهو الناسك او مبدلة من اصل فاقرارها اولى ككساءان في كساء اصله كساو و
شذ كسايان او ملحقة باصل فقلبها واوا اولى كعلياوان في عليا اصلها علياي بياء لتلحقها بقرطاس
ثم ابدلت الياء همزة او بدلا من الف التانيث كحمراوان في حمراء او كان معتلا منقوصا لحقته العلامة من
غير تغيير ايضا سواء رد ياؤه كقاضيان في قاض او مقصورا فالفه ان كانت زائدة على ثلاثة او بدلا عن ياء
او مجهولة الاصل اميلت قلبت ياء كحبليان في حبلى وفتيان في فتى ومتيان في متى مسمى به والا فواو
كعصوان في عصى وكذاوان في كذا مسمى به وملحقاته اي ملحقات المثنى والمراد بها الفاظ شابهته في الدلالة
على معناه وليست منه لفقد ما اعتبر فيه من الشروط وهي خمسة الفاظ كلا للمذكرين وكلتا للمؤنثين ولا
ينفكان عن الاضافة الى ظاهر او مضمر ويكونان ملحقين للمثنى حال كونهما مضافين التذكير مبني على
التغليب او التاويل الى مضمر وهو ثلاثة الفاظ كما وهما ونا نحو كلاكما وكلاهما وكلانا فلا يكون
الالف فيهما علامة للرفع ما لم يكونا كذلك واما اذا اضيفا الى الظاهر فالفهما لازمة واعرابهما بحركات
مقدرة عليهما لانها لا تقبل الحركات وذلك لانهما باعتبار لفظهما مفردان وباعتبار معناهما مثنيان
فلفظهما يقتضي الاعراب بالحركات ومعناهما يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيهما كلا الاعتبارين
فاذا اضيفا الى الظاهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظهما الذي هو الاصل واعربا بالحركات التي
هي الاصل نحو جاءني كلا اخويك رايت كلا اخويك ومررت بكلا اخويك واذا اضيفا الى المضمر الذي
هو الفرع روعي جانب معناهما الذي هو الفرع واعربا بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت
كليهما ومررت بكليهما او وراء هذه التفرقة اطلاقان احدهما الاعراب بالحروف مطلقا وهي لغة كنانة
والثاني الاعراب بالحركات مطلقا وهي لغة بلحارث حكاها الفراء وغيره قال الرضي ولا ادري ما
صحته انتهى وزعم بعضهم انهما في لغة الجمهور معربان بحركات مقدرة وان انقلاب الفهما جرا ونصبا
للتشبيه بالفي على ولدى قال ابن مالك وفي لغة كنانة دليل على ضعف هذا القول تتمة ولكون كلا
وكلتا مفردان لفظا مثنيان معنى جاز في الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى وقد اجتمع الامران في قوله
كلاهما حين جد الجري بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما رابي وقال الله تعالى كلتا الجنتين اتت ثم قال وفجرنا

ملحقات المثنى

خلالهما

واثنان وفرعاه والواو في الجمع المذكر السالم

٥٥

خلالهما قال ابن طاهر وقوم لا يجيزون كلاهما قام لانهم جعلوهما مثنى حقيقة والثلث الملحقات الاخر
اثنان للمذكرين وفرعاه وهما اثنتان في لغة الحجاز وثنتان في لغة تميم وكلاهما للمؤنثين و
لم يقيدهما بما مر في الملحقين السابقين لانها ملحقة بالمثنى مطلقا سواء اضيف الى مضمر ام لا لان
وضعها وضع المثنى وان لم تكن مثنيات حقيقة اذ لم يثبت لها مفرد لا يقال اثن ولا اثنت و
لا ثنت تنبيهات الاول قيل هذا الاطلاق يوهم جواز اضافة الثلثة الى كل ضمير وليس كذلك
فانها لا تضاف الى ضمير مثنى فلا يقال جاء الرجلان اثناهما والمرئتان اثنتاهما او ثنتاهما قياسا على جاءني
ثلاثتهم لان ضمير التثنية نص في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشيء الى نفسه وقد اجبت عن
ذلك في شرح الارشاد واوردت ما ذكره الحريري في درة الغواص في هذا البحث وتكلمت عليه فليرجع
اليه الثاني الحق بالمثنى ما سمي به كزيدان علما فيرفع بالالف كهو وينصب ويجر بالياء مثله ايضا
كما سيأتي ويجوز فيه ان يجري مجرى سلمان فيعرب اعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون
واذا دخل عليه الالف واللام جر بالكسرة الثالث نون المثنى لا يجوز الا كسرها مطلقا عند البصريين
واجاز الكسائي والفراء فتحها مع الياء لا مع الالف واجاز بعضهم وضمها مع الالف لغة واما مع الياء
فلا يجوز حكاه الشيباني وقيل من العرب من يجعلها معتقب الاعراب فعلى هذا تفتح مع الياء نصبا وتكسر
جرا وحذفها للاضافة كثير ولشبه الاضافة في اثني عشر واثنتي عشرة والتقدير الاضافة نحو رايت يدي
ورجلي زيد ولتقصير الصلة مطلقا عند سيبويه والفراء خلافا للمبرد اذ قصر ذلك على قولك اللذا
واللتا قاله في الارتشاف واما الواو فتكون علامة للرفع نيابة عن الضمة في موضعين احدهما الجمع
المذكر السالم وهو ما دل على اكثر من اثنين بزيادة في اخره مع سلامة بناء مفرده ومن ثم سمي سالما ويسمى
بالجمع الذي على حد المثنى لشبهه له في كونه اعرب بحرفين وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون تحذف للاضافة
وقد يقال له الجمع بالواو والنون تسمية له باشرف حاليه والجمع على هجائين لكونها ياتي على وجهين تارة
بالواو وتارة بالياء قال السخاوي في شرح المفصل وقد عد بعضهم لهذا الواو ثمانية معان فقال هي
علامة الجمع والسلامة والعقل والعلمية والقلة والرفع وحرف الاعراب والتذكير انتهى وفيه من المسامحة
ما لا يخفى ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع ثلاثة شروط احدها الخلو من تاء التانيث فلا يجمع نحو طلحة
وعلامة الثاني ان يكون لمذكر فلا يجمع نحو زينب ولا حائض الثالث ان يكون العاقل فلا يجمع نحو واشق
علما لكلب وسابق صفة لفرس ثم يشترط ان يكون اما علما غير مركب تركيبا اسناديا ولا مزجيا فلا يجمع

الجمع المذكر السالم

نحو

نحو برق نحره ومعدي كرب واما صفة تقبل التاء او تدل على التفضيل نحو قائم ومذنب والافضل فلا
يجمع هذا الجمع نحو جريح وصبور وسكران واحمر قاله ابن هشام في الاوضح تنبيهات الاول ينبغي تقييد
تاء التانيث بكونها غير عوض فلو كانت عوضا عن فاء الكلمة نحو عدة او لامها نحو ثبة وجعل ما هي فيه
علما جاز جمعه بالواو والنون كعدون وثبون ما لم يكسر قبل العلمية كشفة فيلزم تكسيره كشفاة او
يعتل لامه كدية فيلزم جمعه بالالف والتاء كديات هذا مذهب سيبويه وخالف المبرد فقال لا يجوز
في عدة الا عداة ولا يجوز عدون الثاني قال ابن مالك المراد بالمذكر المسمى لا اللفظ فان تذكير الاسما
ليس شرطا في هذا الباب بل الشرط خلوه من تاء التانيث فلو سميت رجلا بزينب وسعدى جاز ان يقال
في جمعه زينبون كما لو سمي بزيد مؤنث جمع بالف وتاء كزيدات الثالث التصغير قائم مقام الوصف فلذلك
لو صغر رجل وغلام جمع بالواو والنون مع انه ليس بعلم ولا صفة وذلك لان التصغير وصف في المعنى
قاله المرادي وكذا المنسوب نحو بصري وبصريون الرابع ما وقع في الاوضح من التعبير بلفظ العاقل هو
المشهور وقال غير واحد الاولى التعبير بالعالم ليشتمل فنعم الماهدون اذ لا يطلق عليه تعالى انه عاقل
لايهام العقل المنع من القبايح الجايزة على صاحبه تعالى الله عنها علوا كبيرا قيل وفيه انه ليس قياسا بل
مقصورا على السماع صرح به في التسهيل وانه جمع مجازي لجعل الواحد بمنزلة متعدد فتامل الخامس
اشترط المازني في العلم ان لا يكون معدولا ولا يجوز في نحو عمر ان يجمع هذا الجمع بل ان لا يثنى ولا
يجمع مطلقا والجمهور على خلافه فان قلت الاسم العلم اذا جمع زالت العلمية منه ضرورة ان تثنية العلم و
جمعه يقتضي اخراجه عن حقيقة كونه علما اذ تصير نكرة لان العلم انما يكون معرفة على تقدير افراده
لموضوعه لكونه لم يوضع علما الا مفردا فهو دال على الوحدة والتثنية والجمع يدلان على التعدد
والوحدة والتعدد متضادان قلت اجيب بان معنى كلامهم ان الاسم اذا كان علما بشروطه صح ايراد
الجمع عليه وذلك بعد ان تنكره وليس المراد انه يبقى علما ويجمع على تلك الحال فيئول الامر الى ما يشترط
وجوده شرط للاقدام على الحكم وعدمه شرط لثبوت ذلك الحكم وقد نظم الدماميني في ذلك لغزا
فقال ايا علماء الهند لا زال فضلكم مدى الدهر يبدو في منازل سعده الم بكم شخص غريب لتحسنوا
بارشاده عند السؤال لقصده وها هو يبدي ما تعسر فهمه عليه لتهدوه الى سبل رشده فيسئل ما
امر شرطتم وجوده لحكم فلم تقض النحاة برده فلما وجدنا ذلك الامر حاصلا منعتم ثبوت الحكم الا
بفقده وهذا لعمري في العذاية غاية فهل من جواب تنعمون بسرده السادس قال بعضهم ان اريد بجمع المذكور

ما هو جمع في الاصل او في الحال ورد عليه جمع جعلت نونه لتعقيب الاعراب نحو قنسرين فانه يعرب بالحركات
والياء ملتزمة كالالف في المثنى كذلك وان اريد الجمع في الحال خرج الجمع العلم المعرب بالواو والياء
انتهى واجاب بعض المحققين باختيار الاخير ولا يضر خروج جمع العلم لانه شاذ السابع حكم الاسم اذا جمع
هذا الجمع كما اذا ثني من لحوق العلامة من غير تغيير ولا يستثنى الا المنقوص والمقصور فان اخرهما يحذف
لالتقاء الساكنين ثم يضم ما قبل اخر المنقوص في الرفع ويكسر في غيره مناسبة للحرف نحو جاء القاضون
ورايت القاضين ومررت بالقاضين ويفتح ما قبل اخر المقصور دلالة على ما حذف نحو وانهم عندنا لمن
المصطفين وملحقاته وقد مر معناها وهي اربعة انواع اسماء جموع وهي اولو بمعنى صاحب اسم جمع لا واحد
له من لفظه بل من معناه وهي ذو كقوله ولا يأتل اولوا الفضل منكم وتكتب بواو بعد الالف حملا على اولى
وكتبت اولو بالواو فرقا لئلا تشتبه بالى وعشرون وبابه وهو ساير العقود الى تسعين بادخال الغاية فكلها
اسماء جموع وليس عشرون جمعا لعشرة ولا ثلثون جمعا لثلاثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين وثلثين
على تسعة لوجوب اطلاق الجمع على ثلثة مقادير الواحد وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الكلمات
تدل على معان معينة ولا تعيين في معاني الجموع كذا قيل قال بعض المحققين وفي كلا التعليلين نظر اما
الاول فان اريد الاطلاق على سبيل الحقيقة فالصحة على ثلثين ممنوعة لجواز كون عشرين منقولا عرفيا
من معنى الجمع الى هذا العدد المعين واطلاق المنقول على المعنى الاصلي مجاز وان اريد به الاطلاق على
سبيل الحقيقة وعلى سبيل المجاز فمسلم لكن بطلان التالي ممنوع لجواز ان يكون استعمال عشرين في ثلثين
على سبيل المجاز وقس على ذلك اخواتها واما الثاني فان اريد انه لا تعيين في الجموع اصلا فهو مم لجواز
وضع الجمع لشيء معين وان اريد انه لا تعيين في الجموع من حيث انها جموع فمسلم لكن لا يلزم منه عدم كون
عشرين جمعا انتهى والاولى ان يقال هذه الاعداد ملتئمة من الاحاد حاصلة من تكرار الاحاد لا من
تكرار مراتب الاعداد فهذه الاعداد كاولى في انها لا واحد لها من لفظها ومن اسماء الجموع المذكور عالمون
بفتح اللام اسم جمع لعالم وهو ما سوى الله تعالى من الاجناس فزيد ليس بعالم بل من العالم وانما لم يكن جمعا
لعالم لاختصاصه بمن يعقل والعالم عام فيه وفي غيره والجمع لا يكون اخص من مفرده ولذلك ابى سيبويه
ان يجعل الاعراب جمع عرب لان العرب يعم الحاضرين والبادين والاعراب خاص بالبادين وهذا قول ابن
مالك ومن تبعه وذهب كثير الى انه جمع لعالم فيكون جمع تصحيح لم يستوف الشروط من حيث ان عالما
اسم جنس وليس بعلم ولا صفة وبالجملة فهو من ملحقات الجمع المذكور الثاني جموع تصحيح لم يستوف

٨٨

الشرقطعنها أهلون وأبلون جمع أهل وأبل لأنهما ليسا علمين ولا صفتين ولأن وابلا غير عاقل
الثالث جموع تكسير منها أرضون بفتح الراء جمع أرض وسنون بكسر السين جمع سنة بفتحها وأبابيو
كل ما كان جمعا لثلاثي حذف لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم تكسر كعزة وعضين وعضة عرض
بخلاف نحو ثمرة لعدم الحذف ونحو عدة وزنة لأن المحذوف الفاء ونحو يد ودم لعدم التعويض
شذ بون وأخون وبخوسهم وبنت لأن العوض غير الهاء وشذ بنون وبخوشاة وشفة لتكسيرهما على
شياة وشفاة الرابع ما سمي به منذ أو مما الحق بكرنيدون علما وعليون اسما لأعلى الجنة وهو في
الأصل جمع على بكسر العين واللام والياء ووزنه فعيل من العلو تبين أن الأول يجوز في هذا النوع
المسمى به أن يجري مجرى عشرين في لزوم البناء والإعراب بالحركات ظاهرة على النون منونة إن لم يكن
أعجميا فإن كان كمفتين امتنع التنوين وأعرب إعراب لا ينصرف ودون هذا أن يجري مجرى هرمزون في
لزوم الواو والإعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة كحمدون أو مجرى هربون في لزوم
الواو والإعراب بالحركات الثلث على النون منونة ودون هذا لزوم الواو وفتح النون مطلقا ذكره
السيرافي وبعضهم مجرى بنين وباب سنين وإن لم يكن علما مجرى عشرين بالنون على لغة علم وبدونه على
لغة تميم قال وكان لنا أبو حسن علي أبابرا ونخزله بنين وقال دعاني فلم تجدني فاذهب فابن لعبن
بنا شيبا وشيبنا مردا وبعضهم يطرد هذه اللغة أعني لزوم الواو والإعراب على النون منونة في جمع
المذكر السالم وكل ما حمل عليه الثاني نون الجمع المذكور والحقانه مفتوحة وقد تكسر ضرورة وقيل
من العرب من يكسرها على الأصل لتسقط للأضافة وفي صلة كقراءة الحسن والمقيمي الصلوة بنصب التاء
وفي الذي كقوله وإن الذي جاءت بفلج دماويم أي وإن الذين وقيل لام ساكنة كقراءة من قرأ غير مغير
الله بفتح الهاء وفي شذوذ كقراءة الأعمش وما هم بضاري به من أحد ضرورة كقوله لو كنتم متجدجين
استغشكم قاله في الارتشاف والثاني الأسماء الستة وهي أبوه وأخوه وحموها وأنث الضمير لأن الحم
قريب المرأة من زوجها كابنه وقد يطلق قريبا لرجل من زوجته كابيها وصرح في القاموس بإطلاقه
عليهما بالتفضيل وفوه وهنوه وذو مال أي صاحبه لكن ذو يقتضي تعظيم ما أضيف إليه والموصوف
بها بخلاف صاحبيهما والأسماء الستة علم بالغلبة على هذه الأمثلة كلفظ العبالة في عرف
الصرفيين والمحدثين ومنهم من عدها خمسة بنقص الحمو منكرا جواز إتمامه والحق الجواز في لغة قليلة
ولقلتها وعدم شهرتها أنكرها من أنكرها وكان على المصنف التنبيه على قلته لئلا يتوهم مساواته لهن قال

الأسماء الستة

ابن مالك

ابن مالك ومن لم ينبه على قلته فليس بمصيب لو حظي بالفضل بارز فريضة قال عز واحد
الافصح فيه النقص اي حذف الاخر وجعل ما قبله اخرا فيعرب بالحركات الثلث ظاهرة عليه قال
ابن هشام وهذه اللغة مع كونها اكثر استعمالا من الاولى افصح قياسا لان ما كان ناقصا في الافراد فحقه ان
يبقى على نقصه في الاضافة كما في يد لما حذف لانها في الافراد وجعل الاعراب على ما قبل اللام استصحبوا
ذلك حال الاضافة فاعربت بالحركات قبل وهو اسم يكنى به عن اسماء الاجناس كرجل وفرس وغيرك
وقيل عما يستقبح التصريح به وقيل عن الفرج خاصة واحترز باضافة ذو الى المال عن ذو الموصولة فانها
الواو مبنية على السكون لا على الواو خلافا لمن وهم وتسمى ذو الطائية لانها انما تكون في لغة طي و
قد تعرب كهذه نحو قوله محسبي من ذي عندهم ما كفانيا في رواية ذي بالياء فكان الاحسن تقييدها
بالمعرفة كما في الكافية والعمدة لابن مالك لان الاحتراز انما هو عن ذو بمعنى الذي واما على لغة اعرابها
فانها تجري مجرى ذو بمعنى صاحب فينبغي ادخالها وانما تكون الواو علامة للرفع نيابة عن الضمة في
هذه الاسماء وكذا الالف والياء عن الفتحة والكسرة فيها كما سيأتي في حالة كونها مفردة فلو كانت
مثناة او مجموعة اعربت اعراب المثنى وذلك المجموع مكبرة فلو كانت مصغرة اعربت بحركات ظاهرة
وذلك في غير ذو اذ هي لا يصغر مضافة الى غير الياء وعدل عن قول الكبرى باء المتكلم لان التقييد بذلك
كما قاله ابن هشام حشو اذ ليس لنا ما يضاف اليها سواها سواء كان الاضافة لفظا كما مر او تقديرا كقوله
خالط من سلمى خياشيم وفا اذ التقدير خياشيمها وفاها فلو كانت مضافة الى الياء اعربت على الاصح
بحركات مقدرة كما سيأتي وكلها مضافا الى الياء الا ذو فانها لا تستعمل الا مضافة لغير الياء بل لاضافا
الى ضمير صلاحا وامّا قوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه فشاذ او لحن زاد بعضهم قيدا اي
وهو ان يكون غير منسوب اليها فلو نسب اليها كانت معربة بالحركات وهو مستغنى عنه بقيد الاضافا
قبل وقد يستغنى عن ذكر هذه القيود بالنطق بالاسماء المذكورة كذلك واعتذر عمن لم يذكرها بذلك
وهو غير سديد اذ لا استغناء عن ذكرها لان النطق بها كذلك يوهم ان الشرط اضافتها الى ضمير الغائ
خاصة فلذلك لم يكتف المصنف ببيانه بالمثال وكذا ابن الحاجب مع اكتفائه به في غير نعم لاكتفاء بنطق
فوه كذلك عن تقييده بالخلو من الميم صحيح فان لم يخل منها اعرب بحركات ظاهرة مع تضعيف ميمه ونو
منقوصا او بحركات مقدرة مقصورا كعصى وذلك ثلثيت فائه تضعيفا وقصرا ونقصا اتباعا لميمه عند
عشرة لغات كاملة ذكرها ابو حيان في الارتشاف وغيره واقتصر في التسهيل على تسع تنيتها الاولى اذكر

٩ ء

انكاتا

من اعرب

والنون في المضارع المتصل به ضمير رفع لمثنى او جمع او مخاطبة نحو يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين فصل علائم النصب خمس الفتحة والالف والياء والكسرة

من اعراب هذه الاسماء بحركات مقدرة حال اضافتها للياء قال بعض المحققين لا يظهر في في اذا الفرق بينه وبين مسلمي تحكم الا ان يق لو قيل في حال النصب فاي لوجب الحكم لان الياء في في اعراب او بدل عنه فلما قيل في مطلقا علم ان الياء المدغمة في في في الاحوال الثلث على نحو واحد وان اعرابه على ما كان عليه في حال افراده دون حال اضافته انتهى وقد يقال في الفرق ان الياء في في اعيدت حال الاضافة لئلا يبقى الاسم المتمكن على حرف واحد بخلافها في مسلمي فتدبر الثاني لا يختص النقص بالهن بل يجوز في الاب والاخ والحم بقلة ومنه قول رؤبة بابه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه ابه فما ظلم وحكى ابو زيد جائني اخك والفراء هذا حمك وقصرهن اولى من نقصهن كقوله ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وقول بعضهم مكره اخاك لا بطل وقولهم للمرئة حماه حكاه الاصمعي واما النون فتكون علامة للرفع نيابة عن الضمة في الفعل المضارع المتصل به ضمير رفع لمثنى وهو الالف سواء كان ذو الضمير حاضرا او غائبا والنون بعده مكسورة غالبا وقرأ تعدانني بفتحها وترزقانه بضمها او لجمع وهو الواو كذلك او لمؤنثة مخاطبة وهو الياء والنون بعدهما مفتوحة نحو يفعلان بالياء المثناة التحتية للاثنين الغائبين وتفعلان بالتاء المثناة الفوقية للاثنين المخاطبين والتثنيتين المخاطبتين والغائبتين ويفعلون بالياء التحتية المثناة للجماعة الذكور الغائبين وتفعلون بالتاء المثناة الفوقية لجماعة الذكور المخاطبين وتفعلين للواحدة المخاطبة وتسمى هذه الافعال الامثلة الخمسة لانها ليست افعالا باعيانها كما ان الاسماء الستة اسماء باعيانها وانما هي امثلة تكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها فان يفعلان كناية عن يذهبان ويستخرجان ونحوهما وكذلك الباقي وانما حسبوها نظرا الى لفظها كما هو الانسب بنظر الفن ولو عبر المص هنا بذلك ولم يصرح بالضمير لكان اولى ليكون الالف والواو اعم من ان يكونا ضميرين نحو الزيدان يفعلان والزيدون يفعلون او علامتين نحو يفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون واما ياء المخاطبة فلا تكون الا ضميرا فصل في علامات النصب علائم النصب وهو ما يحدثه عامله سواء كان العامل اسما او فعلا او حرفا خمس لا زايد عليها بالاستقراء اصالة ونيابة احديها الفتحة وهي الاصل لما مر ولهذا لا يقوم غيرها مقامها الا عند تعذرها ومن ثم قدمها والثانية الالف وهي فرع نائب عن الفتحة عند تعذرها لكونها ناشية عنها عند اشباعها فهي بنتها والثالثة الياء وهي ايضا فرع نائب عند تعذرها لكونها اخت الالف فنائب كاختها والرابعة الكسرة وهي ايضا

لنصب علائم

كذلك

وحذف النون والفتحة في الاسم المفرد والجمع المكسر والمضارع والالف في الاسماء الستة والياء في المثنى والجمع وملحقاتهما والكسرة في جمع المؤنث السالم وحذف النون في الافعال الخمسة

كذلك لكونها اصل الياء التي هي علامة النصب في بعض المواضع فنابت حملا على فرعها والخامسة حذف النون وهو ايضا فرع نائب عن الفتحة عند تعذرها لانه لما كان ثبوتها علامة للرفع لم يبق الا ان يكون حذفها علامة للنصب ولكل من هذه العلامات مواضع تخصها فاما الفتحة التي هي الاصل فتكون علامة للنصب ولكل من هذه العلامات في ثلثة مواضع احدها الاسم المفرد المقدم ذكره سواء كان منصرفا كرايت زيدا او غير منصرف كرايت احمد ظاهرة فيه الفتحة كما مر او مقدرة كرايت موسى والثاني الجمع المكسر المقدم بيانه منصرفا كان كرايت رجالا او غير منصرف كدخلت مساجد ظاهرة فيه الفتحة كما مر او مقدرة كقوله تعالى وانكحوا الايامى منكم والثالث الفعل المضارع اذا دخل عليه ناصب من نواصبه الاتي ذكرها ولم يتصل مع ذلك باخره شيء يوجب بنائه او ينقل اعرابه كما مر صحيحا كان اخره نحو لن يضرب او معتلا نحو لن يخشى فالفتحة في هذا مقدرة كما سياتي بيانه واما الالف فيكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في موضع واحد وهو الاسماء الستة المقدم ذكرها نحو رايت اباك الى اخرها واما الياء فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في موضعين وهما المثنى والجمع المذكر السالم المقدم ذكرها وملحقاتهما وقد مر ذكرها نحو رايت الزيدين والزيدين بفتح ما قبل الياء في الاول وكسرها في الثاني ورايت الرجلين كليهما والمرئتين كليتهما وعددت عشرين من الدراهم وقس على هذا واما الكسرة فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في موضع واحد وهو الجمع المؤنث السالم المقدم بيانه نحو رايت الهندات وحمل عليه اولات وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذات بمعنى صاحبة نحو وان كن اولات حمل وكتبت الواو بعد الفه حملا على مذكره او لغوا وما سمي به منه كعرفات وانما نصب هذا الجمع بالكسرة حملا للنصب على الجر كما في نصبه وهو الجمع المذكر السالم وقضية اطلاقه ان الكسرة علامة للنصب فيه وان كان محذوف اللام كثبة ولغة وهو ما ذهب اليه البصريون وذهب بعضهم الى ان المحذوف لامه اذا لم ترد اليه اللام في حال الجمع يكون نصبه بالفتح وابن مالك في التسهيل على ان ذلك لغة والكسرة فيه اعراب خلافا للاخفش والمبرد في انها بناء واما حذف النون فيكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة عند تعذرها في موضع واحد وهو الافعال الخمسة المقدم ذكرها نحو الزيدان لن يفعلا وقس على هذا واما قوله تعالى الا ان يعفون فالواو فيه لام الكلمة والنون ضمير النسوة عائدا الى المطلقات ووزنه يفعلن فلهذا لم يحذف عند دخول الناصب بخلاف قولك الرجال يعفون فالواو فيه ضمير الجماعة المذكرين والنون علامة الرفع فتحذف عند دخول الناصب

فقوله

فصل علائم الجر ثلث الكسرة والياء والفتحة فالكسرة في الاسم المفرد والجمع المكسر المنصرفين والجمع المؤنث السالم

فتقول لن يعفو قال تعالى وان تعفوا اقرب واصله تعفوون بواوين اولاهما لام الكلمة والثانية
واو الجماعة فاستثقلت الضمة على واو قبلها ضمة وبعدها واو ساكنة فحذفت الضمة فالتقى
ساكنان وهما واوان فحذفت الاولى ثم دخل الناصب فحذفت النون ووزنه يعفوا وانما خصت
الاولى حذفا دون الثانية لانها جزؤ الكلمة والثانية كلمة وحذف جزؤ اسهل من حذف كل ولانها
اخر الفعل والحذف بالاخر اولى ولانها لا تدل على معنى بخلاف الثانية وحذف ما لا يدل اولى
من حذف ما يدل ولهذه الاوجه الثلاثة حذفوا لام الكلمة في غاز وقاض ونحوهما دون
التنوين لانه جيء به لمعنى وهو كلمة مستقلة ولا يوصف بانه اخر ويزيد وجها رابعا وهو
انه صحيح والياء معتلة قاله ابن هشام في شرح الشذور تنبيه قال ابن هشام في شرح اللمحة
سميت الافعال المذكورة خمسة على ادراج المخاطبتين تحت المخاطبين والاحسن ان تعد ستة
انتهى قال بعض المحققين وفيه بحث من وجهين احدهما ما قدمناه من عدها خمسة نظرا الى
اللفظ هو الانسب بنظر الفن والثاني ان تسميتها خمسة ليس مبنيا على ادراج المخاطبتين
تحت المخاطبين بل على ادراج الغائبتين ايضا تحت المخاطبين كما علم مما مر في علامات الرفع
ومن هنا توجه القدح في قوله والاحسن ان تعد ستة اذ الاحسن على رايه بناء على ما بينا ان
تعد سبعة تامل فصل في علامات الجر وعلائم الجر وهو ما يحدثه عامله سواء كان العامل حرفا
ام اسما ثلث لا زايد عليها بالاستقراء اصالة ونيابة احديها الكسرة وهي الاصل في بابها لما مر ولذا
قدمها والثانية الياء وهي فرع نائب عن الكسرة عند تعذرها لانها تنشأ عنها عند اشباعها
فهي بنتها فقامت مقامها والثالثة الفتحة وهي ايضا فرع نائب عن الكسرة عند تعذرها لان
الكسرة نابت عنها في جمع المؤنث السالم فكافئتها هنا فاما الكسرة فتكون علامة للجر اصالة في
ثلثة مواضع احديها الاسم المفرد والثاني الجمع المكسر المقدم ذكرهما المنصرفين بفتح ما قبل الياء
صفة للمفرد والجمع واما غير المنصرفين فجرهما بالفتحة كما سيأتي والمراد بالمنصرف ما دخله
الصرف الذي هو التنوين الدال على الامكنية وجر بالكسرة وقد تلخص مما مر لي هنا ان الاسم
المفرد والجمع المكسر المنصرفين يرفعان بالضمة وينصبان بالفتحة ويجران بالكسرة هذا هو
الاصل نحو جاء زيد ورجال ورايت زيدا ورجالا ومررت بزيد ورجال وما عدا ذلك فرع
كما اتضح ويتضح والثالث الجمع المؤنث السالم فهو يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة نحو جاءت

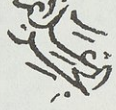

الهندات

الهندات ورايت الهندات ومررت بالهندات وكذا ما حمل عليه واما الياء فتكون علامة للجر
نيابة عن الكسرة في ثلثة مواضع احدها الاسماء الستة المقدم ذكرها فتلخص انها ترفع بالواو
وتنصب بالالف وتجر بالياء نيابة عن الحركات هذا هو المشهور من اقوال عشرة ذكرها ابو
حيان في الارتشاف وشرحه على التسهيل وهو مذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين
وهشام من الكوفيين ورد بان الاعراب زايد على الكلمة فيؤدي الى بقا فيك وذي مال على
حرف واحد ولا نظير لذلك واجاب الرضي ره بانه لا محذور في جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض
التخفيف فيقصر على ما يصلح للاعراب من سنخها كما اقتصر في المثنى والمجموع على ما يصلح للاعراب من
سنخها اعني علامة التثنية والجمع اذ هي من سنخ المثنى والمجموع انتهى قالوا وانما اعربت هذه الاسماء
بالحروف لانهم لما اعربوا المثنى والمجموع بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك
لئلا يكون بينهما وبين الاحاد منافرة تامة ولان الحروف وان كانت فروعا للحركات الا انها اقوى
منها لان كل حرف علة كحركتين فكرهوا استبداد المثنى والمجموع الفرعين عن المفرد بالاعراب بالاقوى
فاختاروا هذه الاسماء وجعلوها معربة بالحروف ليكون في المفردات الاعراب بالاصل وهو
الحركة وبالاقوى وهو الحرف وانما اختاروا اسماء ستة لان اعراب كل المثنى والمجموع ثلثة
فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها لهما في ان معانيها
منبئة عن التعدد كالاخ للاخ والاب للابن مع وجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب
سماعا بخلاف ساير الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحرف
خصوا ما ذكر بحالة اضافتها لتقوى المشابهة بظهور التعدد وقال ابو حيان والصحيح انها معربة
بحركات مقدرة في الحروف وانما اتبع فيها ما قبل الاخر للاخر فاذا قلت قام ابوك فاصله ابوك
بوزن فرسك ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار ابوك فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت
واذا قلت رايت اباك فاصله ابوك بوزن فرسك قيل فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا
وقيل ذهبت حركة الباء لتتبع حركة الواو ثم انقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا
قلت مررت بابيك فاصله مررت بابوك على وزن بفرسك ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو
فصارت بابوك فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت وسكنت وقبلها كسرة فانقلبت ياء كما انقلبت
في ميزن قال وهذا الاتباع وجد نظيره في امرء وابنم على اجود اللغتين فيهما فتقول هذا ابنم وامرء ورايت

امرء وابنما ومررت بامرء وابنم وهذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان امرء وابنما معربان
من مكانين فالحركة في الراء والنون ليست اتباعا لحركة الهمزة والميم واللغة الاخرى فيهما
فتح الراء والنون في الاحوال الثلثة ولم يسمع بتانيث ابنم ولا بجمعه بالواو والنون ولا بتكسيره
قال وهذا المذهب من اتباع ما قبل الاخر للاخر هو مذهب سيبويه والفارسي والجمهور من
البصريين واصحابنا انتهى قال الدماميني ولا خفاء بما في هذه التقدير من التكلف للاتيان بما
يوجب زيادة الثقل من غير داع اليه تنبيه لا يرد على ما تقرر ما وجد بيد اليهود بخط امير المؤمنين
علي بن ابي طالب عليه السلم كتبه علي بن ابي طالب قيل لان خطه ع ذلك بالكوفي والياء فيه قريبة من الواو
في الشكل فتشتبه على من قرء خطه ع الياء بالواو فظنها واوا وانما هي ياء وهذا الخط المعروف
الان انما هو حادث قال ابن خلكان اول من نقل هذه الطريقة من الخط الكوفي وابرزها في هذه
الصورة علي ابن مقلة الوزير انتهى وقيل بل هي واو وهو محمول على الحكاية وعليه حديث قابل بن
حجر من محمد رسول الله ص الى شيخ المهاجرين ابي امية قال ابن الوردي في شرح النفحة الوردية وعندي
ان الواو في ابو هنا انما هي تنبيه على الاصل في الخط ولا ينطق بها في اللفظ كالواو في الصلوة و
الزكوة فاعرفه فهو حسن انتهى وفي شرح الكافية لابن مالك يمكن ان يكون من الحكاية ما كتب بواو
في خط الصحابة فلان ابن ابو فلان بالواو كانه قال فلان ابن المقول فيه ابو فلان والمختار عند
المحققين ان يقرء بالياء وان كان مكتوبا بالواو كما تقرء الصلوة والزكوة بالالف وان كانتا
مكتوبتين بالواو تنبيها على ان المنطوق منقلب عن واو انتهى وقال الشيخ خالد الازهري في التصريح
وعندي ان تقرء بالواو لوجهين احدهما ان الفرض انه محكي وقراءته بالياء تفوت ذلك بخلاف
الصلوة والزكوة فانهما غير محكيتين والثاني انه يحتمل ان يكون وضع بالواو فيكون من استعمال الاسم
على اول احواله وذلك لا يغير انتهى والثاني والثالث المثنى والجمع المذكر السالم وملحقاتهما
فتلخص ان المثنى يرفع بالالف والجمع بالواو وكلاهما يجران وينصبان بالياء نيابة عن الحركات
الثلث وكذا ملحقاتهما وانما اعربا بذلك اعني بالحروف لانهما فرعا الواحد وفي اخرهما حرف
يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحروف اعرابهما ليكون اعرابهما
فرعا لاعرابه كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات واختص المثنى
في الرفع بالالف والمجموع فيه بالواو لان المثنى اكثر دورانا في الكلام من الجمع والالف خفيفة و

الواو ثقيلة بالنسبة اليه فجعلوا الخفيف في الكثير والثقيل في القليل ليكثر في كلامهم ما يخفون
ويقل ما يستثقلون قاله ابن باذش في شرح الفصول وفيه نظر اذ لقائل ان يقول لم لم يجعلوا
الالف علامة للنصب والجر في المثنى والواو كذلك في الجمع مع بقاء هذا التعليل فيحتاج الى تعليل
اخر نعم هذا يصلح تعليلا لجعل الالف علامة للتثنية والواو علامة للجمع والصواب ان يقال انما
اعرب المثنى والمجموع هذا الاعراب المعين اى بالالف في المثنى والواو في المجموع رفعا والياء فيهما
جرا ونصبا لان الالف كان قد جلب بقلب الاعراب في المثنى علامة للتثنية والواو في الجمع علامة
للجمع وهما صالحان للاعراب كما مر واسبق الاعراب للرفع لانه علامة العمدة فجعلوا الف المثنى وواو
المجموع علامة للرفع فيهما فلم يبق الا الياء للجر والنصب فيهما والجر اولى بها اذ علامة الاصلية
الكسرة وبنى بعض الياء وحمل عليه النصب لكونهما علامتى الفضلات وفرق ما بين المثنى والمجموع
بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة المثنى وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة
المجموع وكسرت النون المزيدة لرفع توهم اضافة او افراد في المثنى لانها ساكنة في الاصل الا
في تحريك الساكن ان يكون بالكسرة وفتحت النون المزيدة ايضا لرفع توهم اضافة او افراد في الجمع
للفرق في نحو المصطفين وطرد الباب في الباقي واما الفتحة فيكون علامة للجر نيابة عن الكسرة
عند تعذرها في موضع واحد وهو غير المنصرف ويقال ما لا ينصرف وهو ما فيه علتان فرعيتان
من علل تسع او واحدة تقوم مقام العلتين وسيأتي بيانها انشاء الله تعالى في اخر الحد بقيد الثانية
سواء كان مفردا او جمع تكسير كقوله نعم واوحينا الى ابرهيم واسمعيل ويعلون له ما يشاء
من محاريب وتماثيل واذا دخلت عليه ال او اضيف جر بالكسرة كما سيأتي نحو وانتم عاكفون في
المساجد وخلقنا الانسان في احسن تقويم تنبيهات الاول قيل يرد عليه نحو عرفات من قوله تعالى
فاذا افضتم من عرفات لكونه غير منصرف وجر بالكسرة وقد يجاب بانا لا نسلم ان عرفات غير
منصرف بل هو منصرف كما صرح به الزمخشري وغيره او لا يوصف بالانصراف وعدمه كما ذهب
اليه بعضهم قاله الدماميني في شرح التسهيل قال بعض المحققين والاوجه ان يجاب بان الغرض
كما هو ظاهر بيان غير المنصرف من حيث انه غير منصرف وجر مثل عرفات بالكسرة على القول بانه
غير منصرف كما ذهب اليه الجمهور واختاره ابن الحاجب وابن مالك وغيرهما ليس من هذه الحيثية
بل هو من حيث انه كان في الاصل مجرا بالكسرة فقصد استصحاب ذلك الحكم انتهى الثاني قال بعضهم

وعلامتا الجزم السكون والحذف فالسكون في المضارع صحيحا والحذف فيه معتلا

الذي لا يندفع مثل جوار من نحو مررت فان الفتحة ليست علامة للجر نيابة عن الكسرة لا لفظا
ولا تقديرا والا كان مفتوحا لفظا لخفة انتهى واجيب بان الفتحة مقدرة وان كانت في نفسها
خفيفة لكنها لما كانت هنا نائبة عن الكسرة التي حق هذه الكلمة ان تعرب بها والكسرة على اليا
ثقيلة بلا شك اعطى نائبها وهو الفتحة حكمها في الاستثقال فقدرت على ان المفهوم من كلام
المص فيما سيأتي ان المقدر هنا في حالة الجر هي الكسرة لا الفتحة كما ستراه وعلامتا الجزم هو
حذف الحركة المفهوم من كلام المص فيما سيأتي ان المقدر هنا والحرف للجازم اصالة ونيابة
احديهما السكون وهو حذف الحركة وهو الاصل لذا قدمه والثانية الحذف وهو اسقاط حرف
العلة والنون للجازم وهو فرع نائب عن السكون اذ الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات او بالسكون
ومتى كان بالحروف او بالحذف كان على خلاف ذلك فاما السكون فيكون علامة للجزم اصالة لفظا
او تقديرا في موضع واحد وهو الفعل المضارع حال كونه صحيحا وهو في اصطلاح النحويين ما ليس لامه
حرف علة اي واو او الف او يا ولذلك لم يحتج الى ذكر الاخر بل لا يصح ذكره نعم يتجه ذلك على اصطلاح
الصرفيين فان الصحيح عندهم ما ليس احد اصوله حرف علة سواء كانت فاء او عينا او لاما وسميت
هذه الاحرف احرف علة لان من شانها ان ينقلب بعضها الى بعض وحقيقة العلة تغير الشيء عن حاله
وقيده بذلك لاخراج المعتل فان حكمه سيأتي وينبغي تقييده ايضا بكونه غير متصل به شيء مما مر
نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن الدين واما الحذف فيكون علامة للجزم نيابة عن السكون في موضعين
احدهما فيه اي في الفعل المضارع حال كونه معتلا وهو في اصطلاح النحويين ما لامه حرف علة
ولذلك لم يحتج الى ذكر الاخر كما مر بخلافه في اصطلاح الصرفيين فانه ما احد اصوله حرف علة
وانما جزم بحذف الاخر نيابة عن السكون لان احرف العلة لضعفها بسكونها صارت كالحركات
في الخفة فتسلط عليها العامل تسلطه على الحركات وذلك نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم بحذف
اخرهن والحركات ادلة عليهن واما قوله تعالى لا تخف دركا ولا تخشى باثبات الالف التي
هي لام الفعل وهذه الالف الف اخرى جيء بها للفواصل كما في الظنونا والسبيلا قاله السيرافي
وقال ابن هشام ان لاء الثانية نافية فالواو للاستيناف اي وانت لا تخشى واما قوله هجوت
زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع وقوله الم ياتيك والانباء تنمي
بما لاقت لبون بني زياد وقوله اذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضيها ولا تملق فضرورة

قدر لاجلها الجزم في الجميع على حرف العلة لانه اخر الكلمة وهو محل الاعراب ظاهرا او مقدرا
قاله ابن مالك وقيل هذه الاحرف اشباع والحروف الاصلية محذوفة للجازم تنبيهان
الاول ما ذكره من ان علامة الجزم في الافعال المذكورة حذف حرف العلة انما يتمشى على قول
ابن السراج ومتابعيه من ان هذه الافعال لا تقدر فيه الاعراب بالضمة في حالة الرفع و
الفتحة في حالة النصب وعلل ذلك بان الاعراب انما قدرناه في الاسم لانه فيه اصل فيجب
المحافظة عليه واما الفعل فهو فيه فرع فلا حاجة في تقديره فيه وجعل الجازم كالدواء
المسهل ان وجد فضلة ازالها والا اخذ من قوى البدن وذهب سيبويه الى تقدير الاعراب
فيها فعلية لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت صورة المجزوم
والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به
وعلى قول ابن السراج الجازم حذف حرف العلة نفسه فظهر ان من يقول بعدم التقدير يقول
ان الجزم بحذف حرف العلة من يقول بالتقدير يقول ان الجزم ليس بحذف الاخر بل بحذف
الحركة وحذف الاخر للفرق نبه عليه ابن هشام وغيره فقول المص هنا ان الحذف علامة
الجزم اي الجزم به لا يناسب ما ذهب اليه فيما سيأتي عن قريب ان شاء الله تعالى من ان الفعل المضارع
مقدر فيه الاعراب فتدبر الثاني اذا كان حرف العلة بدلا من همزة كيقرء مضارع قرء ويقرئ
مضارع اقرء ويوضؤ مضارع وضؤ بضم الضاد المعجمة بمعنى حسن وجمل جاز فيه وجهان
حذف حرف العلة مع الجازم وبقاؤه وهذان الوجهان مبنيان على ان ابدال حرف العلة هل
هو بدل قياسي او غير قياسي فان قلنا انه بدل قياسي ثبت حرف العلة مع الجازم لانه همزة
كما كان قبل البدل وان قلنا انه بدل غير قياسي صار حرف العلة متمحضا وليس همزة فيحذف كما
يحذف حرف العلة المحض في يغزو ويخشى ويرمي قاله ابن النحاس وقال ابن هشام في الاوضح ان
كان الابدال بعد دخول الجازم فهو قياسي ويمتنع ح الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه وان كان
قبله فهو ابدال شاذ ويجوز مع الجازم الاثبات والحذف بناء على عدم الاعتداد بالعارض وهو
الاكثر والاعتداد به انتهى وما ذكره من جواز الامرين فهو قول ابن عصفور والصحيح القول بوجوب
الاثبات وهو ما عليه الاكثرون فلا ينافي ذلك ما اقتضاه كلام المص هنا لاحتمال بنائه على
هذا القول وفي الافعال الخمسة يعني الامثلة الخمسة المقدم ذكرها فتلخص انها ترفع بثبوت النون

وتنصب

فصل تقدير الاعراب في سبعة اشيا كما هو المش فمطلقا في الاسم المقصور كموسى وفي المضاف الى اليا كغلامي

وتنصب وتجزم بحذفها نحو يفعلون ولم يفعلوا ولن تفعلوا حملوا النصب على الجزم كما حملوا على
الجر في المثنى وجمع المذكر السالم لان الجزم نظير الجر في الاختصاص ويفعلان كالزيدان ويفعلون
كالزيدون وقد استعمل المص في تعداد هذه العلامات وذكر مواضعها ما فعله صاحب الاجرومية
قيل وهي من ارذل العبارات لما فيها من تشويش الخاطر على المبتدئ بكثرة التكرار وكان الاولى
ان يبين ما جاء على غير الاصل ويترك ما جاء على الاصل اذ امره بين كما فعله اكثر المؤلفين في
مختصراتهم ومطولاتهم هذا فصل في الاعراب التقديري تعرض لتعيين المقدر اعرابه لامكان ضبطه
فيبقى ما عداه ظاهر الاعراب تقدير الاعراب حركة كان او حرفا في سبعة اشياء من اسم او فعل كما هو
المشهور اي على ما هو المشهور عند النحويين واما غير المشهور ففوق السبعة كما سنبينه فمطلقا
اي فيقدر تقديرا مطلقا او حال كونه مطلقا او زمانا مطلقا اي في الحالات الثلثة الرفع و
النصب والجر او الرفع والنصب والجزم فالثلث الاول في الاسم المقصور وهو كل اسم معرب
بالحركات اخره الف لازمة قبلها فتحة كموسى لتعذر تحريك الالف مع بقاء كونها الفا وسمي
مقصورا من القصر لامتناع مده او لانه مقصور عن الحركة والقصر الحبس قال الرضي والاولى اولى
لما يلزم على هذا من اطلاق المقصور على المضاف الى اليا انتهى وظ ان المراد من قوله يلزم اللزوم
بحسب الظاهر دون التحقيق لان ما ذكر وجه مناسبة للتسمية ووجه المناسبة لا يوجب التسمية
كما هو مشهور قال صاحب المفتاح واعتبار التناسب في التسمية مزلة اقدام ربما شاهدت فيهما
من الزلل ما تعجبت فاياك التسوية بين تسمية انسان له حمرة باحمر وبين وصفه باحمر ان تزل
فان اعتبار المعنى في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال تخصيصه بالمسمى واعتبار المعنى في الوصف
لصحة اطلاقه عليه فاين احدهما عن الاخر انتهى وقال بعضهم لك ان تجعل المقصور من القصر كعنب
كالعنب خلاف الطول فان الممدود طويل بالنسبة الى المقصور تنبيه في تمثيله بموسى
اشارة الى اختياره قول ابن فلاح اليمني من ان المقصور الغير المنصرف يعرب بالحركات الثلث
تقديرا قال لان الكسرة انما امتنعت فيما لا ينصرف كاحسن للثقل ولا ثقل مع التقدير والذي
عليه الجمهور ان اعرابه بالحركات الثلث مقدرة مخصوص بالمنصرف منه كموسى اما غير المنصرف
منه فالمقدر فيه الضمة والفتحة فقط دون الكسرة لعدم دخولها فيه وفي الاسم المعرب بالحركات
المضاف الى الياء كغلامي لالتزامهم الاتيان بحركة قبل الياء تجانسها هي الكسرة فاذا استحق

الاسم

الاسم الاعراب بالتركيب ثم يكن المجتنى بحركات الاعراب اذ لا يقبل المحل الواحد في الآن الواحد حركتين
متماثلتين او مختلفتين وهذا يرد على ابن مالك في دعواه ان الكسرة لم تقدر في حالة الجر بل هي
اعراب لانها استحقته قبل التركيب كذا قال غير واحد قال بعض محققي المتاخرين وفي الحكم بتقدم
كسرة المناسبة مع تقدم عامل الجر حائط قال الدماميني في شرح التسهيل وينبغي لابن مالك ان
يزعم في نحو غلامي ان الجر فيه ظاهر ان يقول في نحو مسلمات ان تاء جمع بالف وتاء مزيدتين انه
في حال النصب كذلك انتهى وذهب الجرجاني وابن الخشاب والمعافري ونقله الرضي عن النحاة
ان نحو غلامي مبني لاضافته الى المبني والحق انه معرب مقدر الاعراب كما ذهب اليه المصنف وخلافا
للمحققين بدليل اعراب نحو غلامه وغلامك وغلامي والاضافة الى المبني مطلقا ليست من
اسباب البناء وقال ابو البقاء في اللباب ذهب قوم الى انه غير مبني اذ لا علة فيه توجب البناء وغير
معرب اذ لا يمكن ظهور الاعراب فيه مع صحة اعرابه وسموه خصيا والذي ذهبوا اليه فاسد
لانه معرب عند قوم ومبني عند اخرين على ان تسميتهم اياه خصيا خطاء لان الخصي ذكر حقيقي
واحكام الذكور ثابتة له وكان الاشبه بما ذهبوا اليه ان يسموه خنثى مشكلا انتهى وتقدم الثلث
الاخر ونحو الرفع والنصب والجزم في المضارع المتصل به نون تاكيد غير مباشرة كيضربان من نحو
قولك هل تضربان وان لا تضربان ولا تضربان زيدان مقدر في كل ذلك الاعراب هذا
مفهوم كلامه وهو سهو فقد رحمه الله فان الاعراب انما يقدر في الصورة الاولى فقط وهي
قولنا هل تضربان فانه المقدر فيه ثبوت النون والاصل هل تضربانن بثلاث نونات الاولى
نون الرفع والثانية نون التاكيد الثقيلة حذف نون الرفع لثقل اجتماع النونات فحيث
حذف قدر ثبوتها لانها علامة الرفع بخلاف نحو ان لا تضربان من قولك امرنكما ان زيدان
لا تضربان عمرا فان اصله قبل دخول الناصب لا تضربان بتخفيف نون الرفع ولا نافية فدخل
الناصب فحذف نون الرفع علامة للنصب ثم اكد بالنون الثقيلة وجاز تاكيدها لكون
لا النافية فانه يجوز تاكيده بها بعدها بفعلة كما مر وكذا نحو لا تضربان وحركت نون
التاكيد في الصور الثلث لالتقاء الساكنين الالف والنون المدغمة ولم يحذف الالف لئلا
يلتبس بفعل الواحد ولا النون لفوات المقصود منها وحركت بالكسر تشبيها بنون التثنية
الواقعة بعد الالف وقد ظهر ان المضارع المتصل به نون تاكيد غير مباشرة لا تقدر فيه الا الرفع

فقط بخلاف النصب والجزم فانهما فيه لفظيتان واحتز بقيد غير المباشرة عن المباشرة فان الفعل صبني معها كما مر واظن ان المصنف رحمه الله تبع في هذا التهو ابن هشام في الايضاح لكن ابن هشام لم يذكر التقدير الا في صورة الجزم والمصنف اس النصب عليه على ان تاكيد المضارع بالنون بعد الناصب غير مسموع ولا يجوز الا في نحو المثال الذي ذكرناه على تقدير ان يكون لا نافية وان مصدرية والا فيجوز تقديرها ناهية فتكون مفسرة لا مصدرية ويجب الجزم ويجوز الرفع ايضا على تقدير لا نافية وان مفسرة تمت ويقدر الاعراب بالحركات فقط ايضا اعني الرفع والنصب والجر في الاسم الذي يكن اخره للادغام كجاء قاضي ورايت قاضي ومررت بقاضي بكسر الضاد وتشديد الياء المفتوحة في الثلث والاصل قاضيي بياءين محركة وساكنة ادغمت احديهما في الاخرى فالمانع من ظهور الحركة استحالة ظهورها لوجوب ادغامها عرف الاعراب فسكونه واجب اذ المدغم لا يكون الا ساكنا ومثل ابو حيان للمدغم في حالة الرفع بنحو وقتل داود جالوت بادغام ذال داود في جيم جالوت فداود مرفوع بضمة مقدرة وفي حالة النصب بنحو وترى الناس سكارى بادغام التاء في السين فالناس منصوب بفتحة مقدرة وفي حالة الجر بنحو والعاديات ضبحا بادغام التاء في الضاد فالعاديات مجرور بكسرة مقدرة ويقدر ايضا في الحكايات على قول البصريين نحو من زيد لمن قال جاء زيد ومن زيدا لمن قال رايت زيدا ومن زيد لمن قال مررت بزيد ويقدر مطلقا في الحروف نحو جائني ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم بانه لما اسقطت حروف الاعراب عن اللفظ بالبقاء الساكنين لم يبق الاعراب عن اللفظ بالبقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظيا بل صار تقديريا وهذه الصور الثلث زيادة على السبعة التي ذكرها المصنف وظاهر كلام المصنف انها غير مشهورة وليس كذلك وفي تقدير الاعراب رفعا وجرا في حالة الرفع والجر لا غير كائن في الاسم المنقوص وهو كل اسم معرب بالحركات اخره ياء لازمة بعد كسرة كقاض تقول جاء قاض ومررت بقاض مقدرة الضمة والكسرة لاستثقالها على الياء واما الفتحة فتظهر لخفتها عليها نحو فليدع ناديه وينبغي على راي ابن فلاح ومختار المصنف كما افهمه سلم من تمثيله بموسى ان لا يكون هنا فرق بين ما كان على صيغة منتهى الجموع وغيره في ان الكسرة ثم مقدرة كما تقدم في المقصور فتامل واما على مذهب الجمهور فلا يقدر فيما كان على صيغة منتهى الجموع لا الضمة والفتحة واما الكسرة فلا لعدم

ورفعا ونصبا في المضارع المعتل بالالف كيحيى ورفعا في المضارع المعتل بالواو والياء كيدعو ويرمي

دخولها فيه قالوا وانما لم تظهر الفتحة فيه لنيابتها عن حركة ثقيلة كما تقدم وقد جاء ظهورها
عن بعض العرب قال الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا
وهي لغة قليلة واختارها يونس والكسائي وسمي هذا الاسم منقوصا لكونه نقص بعض
الحركات منه وقيل لحذف لامه بسبب التنوين تنبيه قال ابن هشام في بعض كتبه
يستثنى من هذه القاعدة منقوص هو اول جزئين جعل مجموعهما اسما واحدا على لغة من
جعلها اسمين متضايفين نص عليه من النحاة ابو علي وعبد القاهر وغيرهما لثقل التركيب وقال
ابو حيان ما اعرب من مركب اعراب متضايفين واخر اولهما ياء نحو رايت معدي كرب ونزلت قالي
قلا فانه يقدر في اخر الاول منهما الفتحة في حالة النصب بلا خلاف استصحابا لحكمه في حالتي
البناء ومنع الصرف انتهى فان قلت في هذه الصورة واردة على كلام المصنف قلت لا ورود اذ
لا منقوص في ذلك على التحقيق كما يظهر بتامل تعريفه السابق واما استثناء ابن هشام فبناء
على الظاهر دون نفس الامر قاله بعض المحققين ورفعا ونصبا اي في حالتي الرفع والنصب
لا غير كائن في الفعل المضارع المعتل بالالف لتعذر تحريكها كيحيى ويخشى واما الجزم فقد مر بيانه
تنبيه كل الف رابعة فصاعدا سبقت بياء كتب بالالف سواء كانت منقلبة عن ياء او واو
كيحيى واحيا والدنيا كراهة اجتماع اليائين الا في يحيى علما فانها تكتب بالياء للعلمية ولا يقاس
عليه مثله وقيل للفرق بينه فعلا وبينه اسما وانما لم يعكسوا لان الاسم اخف من الفعل فكان
احمل لاجتماع المثلين قيل ويبتنى على هذا الخلاف الخلاف في كتابته بعد التنكير فان عللناه
كتبناه بالالف لانه قد زالت علميته وان عللناه بالفرق كتبناه بالياء لان الاسمية موجودة
فيه انتهى وفيه بحث فقد مر عن بعض المحققين ان العلم المنكر باق على تعريفه وعلميته فراجعه
ورفعا اي في حالة الرفع فقط كائن في الفعل المضارع المعتل بالواو والياء لثقل الضمة عليهما
كيدعو ويرمي واما في حالة النصب فلا يقدر لخفة الفتحة فتظهر وقد تظهر الضمة في الضرورة
كقوله اذا قلت عل القلب يسلو قيضت هو احسن لا تنفك تعزيه بالوجد وقوله فعوضني عنها غنائي
ولم تكن تساوي غزي غير خمس دراهم وقد تقدر ايضا الفتحة كقوله وما سودتني عامر عن
وراثة ابى الله ان اسمو بام ولا اب تنبيه قد مر ان من يقول بتقدير الحركات في المعتل
يقول ان جزمه بحذف الحركة ومن يقول بعدم تقديرها فيه يقول ان جزمه بحذف اخره والمصنف

والجمع المذكر السالم المضاف الى الياء كمسلمي الحديقة الثانية فيما يتعلق بالاسماء الاسم
ان اشبه الحرف

جمع بين تقدير الحركة وحذف الحرف للجازم وهو في ذلك مخالف للقولين جميعا وقد تبع في ذلك
ابن هشام في اكثر مؤلفاته وفي الجمع المذكر السالم المضاف الى الياء كمسلمي لان علامة الرفع فيه
الواو وقد ابدلت في حالة الرفع بالياء وذلك لان اصله مسلموي اجتمعت الواو والياء سبقت
احديهما بالسكون فقلبت ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء اتماما للتخفيف فلما
لم تبق الواو لفظا قدرت ضرورة ولا يجوز الحكم بان هذه الياء المنقلبة عن الواو علامة الرفع
كما كانت علامة الجمع لان كون الواو علامة الجمع من حيث هي حرف لين وهو باق وعلامة الرفع
من حيث خصوصية الواو وهو زايل بالابدال واما في حالتي النصب والجر فاعرابه لفظي نحو رايت
مسلمي ومررت بمسلمي لان الياء التي بها اعرابه في هاتين الحالتين ثابتة لفظا غاية ما هناك انها
مدغمة فيما بعدها والادغام لا يخرج الحرف عن حقيقته بخلاف الابدال فان قيل خصوصية الواو
وان لم تبق لكن بقي بدلها وهو خصوصية الياء فلم لا يجوز ان يكون معربا بالاعراب اللفظي في
حالة الرفع لوجود بدل خصوصية الواو كما انهم حكموا على غير المنصرف وعلى جمع المؤنث السالم
في النصب بالاعراب اللفظي لوجود البدل فيهما وهو الفتحة في الاول والكسرة في الثاني فالجواب
عن ذلك اما اولا فبان ذلك من قبيل الحمل والحمل في باب الاعراب انما يكون بين النصب والجر لا بينهما
والرفع واما ثانيا فبان الواو في حكم الموجود اما لان المقدر الاصلي يعتبر قطعا واما لان الزائل
بالاعلال في حكم الباقي واذا كان في حكم الموجود يكون الرفع بالواو التقديري لانا لا نعني بالاعراب
التقديري الا الاعراب بما هو في حكم الموجود فلو كان خصوصية الياء اعرابا لكان لكلمة واحدة
اعرابان تقديري ولفظي ولم يعهد مثله بخلاف الكسرة في غير المنصرف والفتحة في الجمع المؤنث
السالم فانهما ليس في حكم الموجود قاله نجم الدين سعيد في شرح الكافية ثم القول بان الاعراب في
هذه الحالة مقدر كما ذكره المص هو مذهب ابن الحاجب وابن مالك وزعم ابو حيان انه لا تحقيق
فيه لان المقدر ما لم يوجد والواو فيها موجودة الا انها انقلبت ياء كما في ميزان فكذلك هنا وبما
مر يعلم ان هذا هو الذي لا تحقيق فيه تنبيه من ذهب الى ان الاعراب في الاسماء الستة والمثنى
والمجموع على حده بحركات مقدرة فيحتاج الى حدها في قسم التقدير كما لا يخفى الحديقة
الثانية فيما يتعلق بالاسماء وذكر غيرها من الافعال والحروف استطرادا وضرورة تعلق
الاسماء بها كما ستراه ان شاء الله تعالى الاسم ضربان معرب ومبني لانه ان اشبه الحرف شبها قويا يدنيه منه في وضعه

فيه

او معناه

او معناه او استعماله او افتقاره او اهماله او لفظه فمبني والا تشبه الحرف بان سلم من شبهه
فمعرب هذا مذهب ابن مالك وتعقبه ابو حيان بان الناس ذكروا للبناء اسبابا غير ذلك و
اجيب بانه لم ينفرد به فقد نقله جماعة عن ظاهر كلام سيبويه ونقله ابن القواس عن ابي
علي الفارسي وغيره وصرح به ابن جني في الخصايص وابو البقاء في التعليقين وابن السراج في
الاصول والزجاجي في الجمل وذكر بعض شراحيه انه مذهب الحذاق من النحويين وذهب الزمخشري
والجزولي وابن معط وجماعة اخرون الى ان سبب البناء ليس الشبه المذكور وحده بل والوقوع
موقع المبني والمناسبة المبني والاضافة الى المبني وزاد بعضهم غير ذلك ثم على كلا القولين هل
السبب مجوز للبناء او موجبه قولان ذهب الشيخ عبد القاهر الى الاول مستدلا باي الموصولة
والجمهور الى الثاني واعتذروا عن اعراب اي ويحتاجون الى الاعتذار عن اعراب قد الاسمية
فانهم قالوا ببنائها مع جواز الاعراب ونعني بالشبه الوضعي ان يكون الاسم موضوعا في
الاصل على حرف او حرفين كتاء قمت ونا من قمنا والشبه المعنوي ان يتضمن الاسم معنى من
معاني الحروف سواء وضع لذلك المعنى حرف ام لا فالاول كمتى والثاني كهنا والشبه الاستعمالي
ان يكون الاسم نائبا عن الفعل ولا يتاثر بالعامل كهيهات والشبه الافتقاري ان يكون الاسم
لازم الافتقار الى جملة يتم بها معناه كالذي والشبه الاهمالي ان يكون الاسم مشبها للحرف في كونه
لا عاملا ولا معمولا كاوائل السور والاسماء قبل التركيب وادخل بعضهم هذا القسم تحت
الشبه الاستعمال والشبه اللفظي ان يكون الاسم مشبها للحرف في صورة لفظه كحاشا الاسمية
بنيت لشبهها بحاشا الحرفية ذكره ابن مالك واورد عليه ان مجرد الشبه لفظا غير كاف بدليل
الى الاسمية التي بمعنى النعمة اذ هي معربة قطعا مع مشابهتهما لفظا الى التي هي حرف جر تنبيهات
الاول قد يجتمع في مبني شبهان فاكثر ومنه المضمرات فان فيها الشبه المعنوي اذ التكلم والخطاب
والغيبة من معاني الحروف والافتقاري لان كل ضمير يفتقر الى ما يفسره والوضعي اذ غالب
الضمائر على حرف او حرفين وحمل الباقي عليه طردا للباب الثاني ما ذكرناه من ان اوائل السور
مبنية للشبه الاهمالي انما هو على القول بانها لا محل لها من الاعراب لانها من المشابهة التي لا
يدرك معناه وقيل انها في محل رفع على الابتداء او الخبر او نصب باقرء او جر بالقسم والله
اعلم الثالث الاصح انحصار الاسم في المعرب والمبني خلافا لمن اثبت واسطة بينهما لا توصف بالاعراب

الواسطة بين المعرب والمبني

الذي

ولا بالبناء

٨٤ ولا بالبناء وذلك في اشياء منها الاسماء قبل التركيب ذهب قوم الى انها واسطة لا
معربة ولا مبنية لفقد موجب الاعراب والبناء والسكون ناجزها وصلا بعد ساكن نحو
قاف سين وليس في المبنيات ما يكون كذلك وهو مختار ابي حيان وتبعه جماعة من المحققين
واختار ابن مالك انها مبنية كما مر والزمخشري انها معربة ومنها المنادى المفرد نحو يا زيد
ذهب قوم الى انه واسطة بين المعرب والمبني حكاه ابن يعيش في المفصل والصحيح انه مبني ومنها
المضاف الى ياء المتكلم وقد مر الكلام عليه الرابع اذا عارض الشبه للحرف معارض يقتضي
الاعراب اعتبر فيقدح في تاثير الشبه وذلك كاضافة اي الشرطية والموصولة والاستفهامية
وتثنية فين وتين واللذين واللتين وسيأتي الكلام على كل منها في محلها انتهى الخامس
المعرب يسمى متمكنا وامكن ان لم يمنع من الصرف والا فغير امكن والمعربات من الاسماء بقرينة
السياق انواع منها ما يرد مرفوعا ومنها ما يرد منصوبا لا غير ومنها ما يرد مجرورا لا غير و
منها ما يرد منصوبا وغير منصوب النوع الاول ما يرد مرفوعا لا غير بضم الراء بناء لقطعها
عما اضيف اليه لفظا ونية معنى كقبل وبعد اي لا غير له ومنع ابن هشام في شرح الشذور قطعها
بعد لا قال لا يجوز حذف ما اضيفت اليه غير الا بعد ليس واما ما يقطع في عبارة العلماء
من قولهم لا غير فلم يتكلم به العرب فاما انهم قاسوا لا على ليس او قالوا ذلك سهوا عن شرط
المسئلة فقال في المغني قولهم لا غير لحن انتهى وقد استعمل في مواضع من كتابه المذكور فيكون
قوله هنا شاهدا عليه بارتكاب اللحن والصحيح جوازه من غير توقف وقد ذكره جماعة من ائمة
العربية منهم ابن السراج في الاصول والسيرافي في شرح الكتاب وابن مالك في شرح الكافية وابو
حيان وابن الحاجب في الكافية والزمخشري في المفصل وتبعهما شادحوا كلا منهما ومنهم
محققون قال الرضي ولا يحذف منها المضاف اليه الا مع لاء التبرئة وليس نحو افعل هذا لا
غير وجائني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد لا وليس انتهى وقال الاندلسي وهو علم الدين
القاسم ابن احمد اللورقي في شرح المفصل اما لا غير فابو العباس كان يقول انه مبني على الضم مثل
قبل وبعد واما ليس غير فكذلك الا ان غيرا في موضع نصب على خبر ليس واسم ليس مضمر لا
يظهر لانها هنا للاستثناء انتهى وقال محمد بن يعقوب في القاموس قولهم لا غير لحن غير
جيد لان لا غير كذا مسموع في قول الشاعر جوابا به تنجو عتمد فورتبنا لعن عمل اسلفت لا غير

انتهى وقد احتج به ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل وكان قولهم لحن ما حوذ من قول السيرافي في الحذف انما يستعمل اذا كانت الا وغير بعد ليس ولو كان مكان ليس غيرها من الفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يجاز وبذلك مورد السماع انتهى كلامه وقد سمع انتهى ولا هذه للتبرئة كما صرح به الرضي والظاهر من كلام المفتاح والتلخيص انها عاطفة هو اي ما يراد مرفوعا لا غير ما بعد الاول الفاعل وبعده به لكونه الاصل في استحقاق الرفع عند الاكثر وقيل الاصل هو المبتدأ قال ابن يعيش ذهب سيبويه وابن السراج الى ان المبتدأ هو الاصل في استحقاق الرفع وغيره من المرفوعات محمول عليه وذلك لان المبتدأ يكون معرى من العوامل اللفظية وتعرى الاسم في التقدير قبل ان يقترن به غيره قال والذي عليه حذاق اصحابنا ان الفاعل هو الاصل لانه مذ يظهر يرفعه فائدة دخول الاعراب للكلام من حيث كان تكلف زيادة الاعراب انما احتمل للفرق بين المعاني لولا الوقوع له فالرفع انما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز ان يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لامر يختص المباشرة بل لضرب من الاستحقاق وتشبيه بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخبرا عنه وافتقار المبتدأ الى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل الى الفعل الذي قبله ولذلك رفع المبتدأ والخبر انتهى وقيل كل منهما اصل هو مرتضى الرضي قال ابن هشام في شرح اللمحة وبالجملة فان هذا الخلاف طويل الذيل عديم النيل قال الدماميني في شرح التسهيل بل تظهر جدوى الخلاف في اولوية القدر عند الاحتمال كما اذا وجدنا محلا اداره الامر فيه بين ان يكون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وان يكون المحذوف خبرا والباقي مبتدأ كما اذا قيل من قام فقيل في جوابه زيد فانه يحتمل كون زيد فاعلا والتقدير قام زيد ويحتمل كون زيد مبتدأ والتقدير زيد قام فان قلنا الفاعل اصل ترجح الاول وان قلنا المبتدأ اصل يرجح الثاني انتهى وان قلنا كلاهما اصل استوى التقديران لفقد المرجح فقد ظهر جدوى الخلاف كما رأيت وهو اي الفاعل لغة من اوجد الفعل واصطلاحا ما اي اسم او ما اول به اسند اليه اي نسب اليه والمراد بالاسناد هذا التنبية سواء تعلق بها ادراك الوقوع او ادراك عدم الوقوع او الطلب او لا نشاء فالحاصل مما قام زيد سبب الوقوع لاسبب الاسناد وفي ان قام زيد فرض الوقوع لا فرض الاسناد

الاول الفاعل

فلا حاجة

٤٨

فلا حاجة في شمول التعريف لفاعل النفي والشرط الى ما اشتهر من تكلف ان المراد بالاسناد
اعم من الاسناد ايجابا او سلبا او تحققا او مفروضا كذا قال بعضهم العامل فيه المجرور
متعلق بالعامل اي في ذلك الاسم او الماوّل به سواء كان العامل فعلا او ما يشبهه في العمل من
المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل فخرج المبتدا نحو زيد قائم
وزيد قائم فان زيدا فيهما مسند اليه لكن المسند غير عامل فيه نعم على قول بعض ان المبتدا يرتفع
بالخبر هو عامل فيه فيبقى داخلا وهو قول ضعيف قائما به حال من العامل اي حال كونه قائما
بالاسم او الماوّل به لا يقال يخرج عن هذا التعريف الفاعل في نحو ضرب زيد وما ان عمرو فان القرب والموت
لا يقومان بزيد وعمرو وما اسند اليه العامل على طريق القيام فكان عليه ان يقول على جهة القيام
به كما قال غيره ليدخل نحو ذلك لانا نقول معنى القيام الاختصاص الناعت كما تقدم بيانه وصحة
جعل القرب والموت نعتا لزيد واضحة ولولا القيام لكان الدال على القيام كاذبا قال بعضهم بقي
ان اسناد القائم وامثاله الى فاعلها ليس قائما به بل متحدا الا ان يقال المراد قيام المسند كما في الفعل
انتهى وخرج بهذا القيد نائب الفاعل بناء على انه لا يسمى فاعلا اصطلاحا نحو ضرب عمرو فانه
وان صدق عليه انه اسم اسند اليه العامل فيه لكن ليس العامل فيه قائما به بل واقعا عليه واورد
عليه ان ضرب عمرو يدل على قيام الفعل المبني للمفعول وهو المضروبية بالمسند اليه اعني عمرو
وكذا مضروب ابوه فكيف يخرج نائب الفاعل بهذا القيد ثم اجاب هذا المعترض بان هذا الكلام
مبني على ان الداخل في مفهوم المشتق المصدر المبني للفاعل دون المبني للمفعول انتهى وللبعض
المحققين ههنا تحقيق نفيس لا بأس لايراده بما له من العلاقة قال الفاعل اذا صدر منه الفعل تعدى
لا بد هناك من حصول اثر حسا او معنويا ناشئ من الفاعل بلا واسطة واقع على المفعول بتاثير
من الفاعل او غيره من حيث الصدور بالفاعل ومن حيث الوقوع بالمفعول فاذا نظرت الى قيام ذلك
الاثر بذات الفاعل ولاحظت كون الذات بحيث قام به الفعل كان ذلك الكون ما يعبر عنه بالمصدر
المبني للفاعل واذا نظرت الى وقوعه على المفعول ولاحظت كون الذات بحيث وقع عليه الفعل كان
ذلك الكون ما يعبر عنه بالمصدر المبني للمفعول واذا نظرت الى عين ذلك الاثر كان ذلك الحاصل
بالمصدر وصيغة المصدر مشتركة بين هذه الثلثة وقد يستعمل مجازا في الفاعل والمفعول
معنى قولهم ان المصدر المبني للفاعل جزء من الفعل المعلوم والمصدر المبني للمفعول جزء من الفعل

وهو ظاهر ومضمر فالظاهر ظاهر والمضمر بارز ومستتر والاستتار يجب في الفعل في ستة
مواضع فعل الامر للواحد المذكر والمضارع المبدوء بناء خطاب الواحد

المجهول اعتبار الكونين في مفهوميهما فمعنى ضرب زيد كونه بحيث قام به الضرب ومعنى ضرب عمرو
كونه بحيث وقع عليه الضرب لا كونه بحيث قام به الكون الاول في المعلوم وكونه بحيث قام
به الكون الثاني في المجهول كما لا يخفى على من له ادنى تامل صاف وانصافا باهل العلم لا يتوقف فلا يتجه
ان المصدر المبني للمفعول اذا كان جزء من المجهول كان على طريقة القيام لانه مبني على زعم عبارة
وقيام الكونين في مفهومي المعلوم والمجهول وقد تبين ان الملحوظ فيهما الاثر من حيث القيام في الاول
ومن حيث الوقوع في الثاني فالثاني يتحقق طريقة القيام فيه واما الفعل اللازم فلا يتحقق فيه الا
المصدر المبني للفاعل والحاصل بالمصدر الذي هو الاثر لانه لم يتعد الى المفعول ويستعمل
مجازا في الفاعل انتهى تنبيهات الاول اختلف في العامل في الفاعل الرفع فقيل هو المسند حقيقة
ان خلا من من والباء الزائدتين وحكما ان جرا باحدهما نحو ما قام من رجل وكفى بالله شهيدا او باضافة
المسند نحو ولولا دفع الله الناس وهو مذهب الجمهور وعليه المصنف وقيل مرادفه الاسناد وهو مذهب
خلف وابن جني وذهب بعض الكوفيين الى انه احداث الفعل واجابوا عن تحرك الشجر واهلكهم الدهر
وعرض زيد بانه لما صدر من الشجر ما هو كحركة المتحرك بالارادة وجعل الدهر قائما مقام المهلك
وتعاطي زيد اسباب المرض جعل كل واحد كانه فاعل الثاني قد ينصب الفاعل شذوذا اذا فهم المعنى
كقولهم حرق الثوب المسمار برفع الثوب ونصب المسمار وجعله ابن الطراوة قياسا مطردا واما
قراءة بعضهم فتلقى آدم من ربه كلمات بنصب آدم ورفع كلمات فيمكن حمله على الاصل لان من
تلقى شيئا فقد تلقاه الاخر وهو اي الفاعل قسمان قسم ظاهر وقسم مضمر وسيأتي حده انه ما
وضع لمتكلم او مخاطب او غائب والظاهر ما عداه فالظاهر ظاهر اي لا يحتاج الى بيانه لظهوره
كجاء زيد وقام الزيدان والمضمر قسمان بارز وهو ما له صورة في اللفظ كقمت وستر وهو
ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوى والاستتار اي استتار الضمير يجب في الفعل في ستة مواضع
احدها فعل الامر للواحد المذكر كقم بخلاف فعل الامر للمثنى او المجموع او الواحدة فانه يبرز في
الجميع نحو قوما وقوموا وقومي وقومي وذهب الاخفش والمازني الى ان التاء في قومي حرف تانيث
والفاعل مستتر كقم قيل ويلزمهما الجمع بين علامتي التانيث في نحو تقومين قال ابن هشام في شرح اللمحة
وليس بشيء لان التاء للخطاب مثلها في انت تقوم والياء وحدها للتانيث والثاني والثالث
الرابع الفعل المضارع المبدوء بناء خطاب الواحد كتقوم بخلاف المبدوء بتاء الغائبة نحو هند تقوم

او بالهمزة او بالنون والفعل الاستثنائي وفعل التعجب والحق بذلك نحو زيد قام او يقوم

فان الاستتار جايز فيه لا واجب وبخلاف المبدو بتاء خطاب الواحدة والتثنية والجمع فانه يبرز
في الجميع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتقمن او المبدو بالهمزة للمتكلم وحده مذكرا
كان او مؤنثا كاقوم واضرب او المبدو بالنون للمتكلم ومن معه مذكرا كان او مؤنثا كنقوم ونضرب
والخامس الفعل الاستثنائي كخلا وعدا وليس ولا يكون نحو ما خلا زيدا وما عدا عمرا وليس
بكرا ولا يكون زيدا خالدا ففي خلا وعدا ولا يكون وليس ضمير مستتر وجوبا عايد على البعض المفهوم
من كلية السابق او على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق او على المصدر المفهوم من الفعل ايضا على
الخلاف الاتي بيانه في باب الاستثناء ان شاء الله تعالى والسادس فعل التعجب كما احسن الزيدين ففي
احسن ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية واهمل موضعين اخرين في غير الفعل يجب فيهما
الاستتار احدهما اسم الفعل غير الماضي كاوه ونزال والثاني المصدر النائب عن فعله نحو فضرب الرقاب
ففيهما ايضا ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية فالمواضع مطلقا ثمانية وعد ابن هشام في الاوضح
مما يجب فيه الاستتار افعل التفضيل وهو غير ظاهر فهو لانه قد يرفع الظاهر في مسئلة الكحل
عند جميع العرب ويرفع الضمير البارز على لغة نحو مررت برجل افضل منه انت اذا لم يعرب انت مبتدأ
ولقد احسن المصنف ره في عدم ذكره له والحق بذلك اي بالمذكور من المواضع التي يجب فيها الاستتار
نحو زيد قام او زيد يقوم ففي كل منهما ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية والملحق لذلك
جماعة منهم ابن هشام في الاوضح خلافا لابن يعيش وابن مالك وذلك انهما قسما المستتر الى المستتر
وجوبا والمستتر جوازا فالاول ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وهو المستتر في المواضع المذكورة
اولا والثاني ما يخلفه ذلك وهو المرفوع بفعل الغائب نحو زيد قام او يقوم او الغائبة نحو
هند قامت او تقوم او الصفات المحضة نحو زيد قائم او مضروب او حسن او اسم الفعل الماضي
نحو زيد هيهات قالا فالضمير في هذه الامثلة وما شابهها مستتر جوازا بدليل انه يخلفه
الظاهر او الضمير المنفصل فيقال قام ابوه وما قام الا هو وتعقبهما ابن هشام بان استتار
الضمير في نحو زيد قام واجب لا جايز اذ لا يصح ان يقال زيد قام هو مثلا على ان يكون هو فاعلا
لقام وكون الظاهر او الضمير المنفصل قد يقع في موقع هذا الضمير المستتر لا يوجب اثبات
جواز الاستتار له وذلك لان التركيب زيد قام ابوه او ما قام الا هو غير تركيب زيد قام وليس
الكلام فيه اما زيد قام فضميره واجب الاستتار دائما ولا يظهر في حين من الاحيان ولو قلت

وما يظهر من الضماير في بعض هذه المواضع كاقوم انا فتاكيد كقمت انا تبصرة وتلازم الفعل
علامة التانيث ان كان فاعله ظاهرا حقيقي التانيث كقامت هند

زيد قام هو فهو توكيد للضمير المستتر لا فاعل وكذا قال الرضي بوجوب الاستتار في ذلك و
في جميع الصفات وما نفاه من ان يكون هو في نحو قام هو فاعل فيه بحث قال في التصريح
والمنقول عن سيبويه انه اجاز في هو في من نحو قوله تعالى ان يمل هو ان يكون فاعلا وان
يكون توكيدا ونقل المرادي عنه ايضا في شرح التسهيل انه اجاز في هو من نحو مررت برجل
مكرمك هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا وكذلك اذا جرى الوصف على غير من هو له و
ابرز الضمير يكون فاعلا باتفاق البصريين والكوفيين قال والنظر الجيد ان يقال ما ذهب
اليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل لانه لا يخلو اما ان يريدوا بجواز الاستتار انه
يجوز ابراز الضمير متصلا او منفصلا والاول متعذر والثاني مخالف لما اصلوه من القواعد
وهو انه اذا امكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه انتهى
وقال المحقق اللقاني في حاشيته على الاوضح قول ابن مالك ومن وافقه ما يخلفه ذلك ليس معناه
ان ذلك يخلفه في تادية معناه بل في رفع عامله اياه فمعنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم
وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرا مستترا وجوازه لا وجوب كون الاستتار في الضمير المستتر واجبا
وجايزا اذ ليس لنا ضمير متصف بالاستتار يجوزه ظهوره انتهى ولما كان ههنا مظنة
سؤال وهو ان يقال ان نحو قم انت واقوم انا قد ظهر فيه الضمير وقد ذكرت انه من المواضع
التي يجب فيها استتاره اشار الى الجواب عن ذلك بقوله وما يظهر من الضماير في بعض
هذه المواضع كاقوم انا فتاكيد للضمير المستتر لا فاعل بدليل انك لا تقول لا افعل الا انا
ولا تفعل الا انت وهو كقمت انا في كون انا تاكيدا للفاعل الذي هو ضمير بارز متصل فلا
نقض به وسياتي تتمة ذكر المضمرات في المبنيات ان شاء الله تعالى فلينتظر هذه تبصرة
في لحوق علامة التانيث بعامل الفاعل وجوبا او جوازا او رجحان الاول او الثاني وتلازم
الفعل المسند الى الفاعل اي تلحقه وجوبا من لازم الشيء اذا لم يفارقه جامدا كان او متصرفا
تاما او ناقصا علامة التانيث وهي التاء في اخره ان كان ماضيا وفي اوله ان كان مضارعا
ان كان فاعله اي فاعل الفعل المسند الى الفاعل ظاهرا حقيقي التانيث وهو ما له فرج
كما مر اذا لم يفصل بينهما في غير باب نعم وبئس كما سياتي بيانه ايذانا من اول الامر بتانيث
الفاعل مفردا كان كقامت هند وتقوم هند او مثنى كقامت الهندان وتقوم الهندان او

او ضميرا متصلا مطلقا كهند قامت والشمس طلعت

مجموعا بالالف والتاء كقامت الهندات وتقوم الهندات واجاز الكوفيون قام الهندات
واختاره ابو علي واستدلوا بالاية اذا جائكم المؤمنات وبقوله عشية قامت النائحات
وشققت جيوب بايدي مأتم وخدود والجواب عن الاية ان حذف التاء فيها للفصل بالمفعول
وعن البيت بانه على تقدير موصوف اي النسوة النائحات فروعي حال محذوف وحكى
سيبويه عن بعض العرب قال فلانة استغناء بالمؤنث الظاهر عن علامته فقيل هو شاذ
لا يقاس عليه وقيل يقاس على قلة واجازه الاخفش والرماني وانكره المبرد قال الرضي و
لا وجه لانكار ما حكاه سيبويه مع امانته وثقته قال الشاعر اذا قالت حذام فصدقوها
فان القول ما قالت حذام واما قول الاخر تمنى ابنتاي ان يعيش ابوهما فهل انا الا من ربيعة
او مضر فضرورة ان قدر الفعل ماضيا فان قدر مضارعا واصله تتمنى فحذف احدى التائين
كما قال تعالى فانذرتكم نارا تلظى فلا ضرورة قال ابن هشام في شرح الشذور وفي هذا المحذوف
ثلثة اقوال اصحها انه الثانية تنبيه قال بعضهم علم من تعبيرهم بالهندان والهندات
من امثلة القاعدة المذكورة عدم الاعتداد بال فاصلا وعد الفصل بها كلا فصل
لتنزيلها من مصحوبها منزلة الجزء وهذا مما يلغز به فيقال اي صورة يجب فيها تانيث الفعل
مع كون فاعله المؤنث مفصولا عنه وان شئت نظم ذلك فقل اين عد التانيث للفعل
لديهم حتما مع الفصل انتهى او كان فاعل الفعل ضميرا متصلا لغائبة مطلقا اي سواء كان
حقيقي التانيث او لفظيه كهند قامت وتقوم والشمس طلعت وتطلع وانما وجب هنا
مطلقا لئلا يتوهم ان ثم فاعلا مذكرا منتظرا اذ يجوز ان يقال هند قام ابوها والشمس
طلع قرنها وقد يجوز تركها في الشعر ان كان التانيث مجازيا كقوله فلا غرته ودقت
ودقها ولا ارض ابقل ابقالها واجازه ابن كيسان في النثر ايضا فيقال الشمس طلع كما
يقال طلع الشمس لان التانيث مجازي ولا فرق بين المضمر والظاهر واستدل على ذلك
بان الشاعر كان يمكنه ان يقول ابقلت ابقالها بالنقل فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه علم انه
مختار لا مضطر واجيب بانه انما يثبت ما ذكره بعد ثبوت ان هذا الشاعر ممن يخفف الهمزة
بالنقل وغيره فان من العرب من لا يجيز في الهمزة الا التحقيق وقد يعارض بالمثل فيقال
انما تثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف الهمزة بالنقل ويؤيد ما قاله ابن

ولك الخيار مع الظاهر اللفظي كطلعت الشمس وطلع الشمس ويرجح ذكرها مع الفصل بغير الا
نحو دخلت الدار هند او دخل الدار هند

91

كيسان ان الاعلم حكى في شرح ابيات كتاب سيبويه انه روى ابقلت ابقالها بتخفيف
الهمزة قال ولا ضرورة فيه على هذا فهو دليل على ان قائله يجيز النقل قال وعلى
رواية تخفيف الهمزة انما هو لتاويل الارض بالمكان فلا ضرورة وفي هذا التاويل
نظر لان الهاء في ابقالها تاء تانيث قاله في التصريح واحترز بالمتصل عن المنفصل نحو هند
ما قام الا ابوها او يقوم الا ابوها والشمس ما طلع الا ابوها او يطلع الا ابوها فالتذكير واجب لعدم
التوهم الذي يحصل هنا لان الفعل لا يكون له فاعلان والتقييد بالغيبة احتراز عن
الحاضرة نحو قمت وقام فانه لا يمكن تانيثه وان كان ضميرا متصلا المؤنث وانما نحو طلحة
علما لرجل فلا يجوز في ضميره المتصل الحاق التاء فلا يقال طلحة قامت واجازه بعض الكوفيين
نظرا الى اللفظ وهو بعيد اذ يلزم منه اشتباه المذكر بالمؤنث فيحصل اللبس مع انتفاء القرينة
وهو محذور ولك الخيار في الحاق علامة التانيث الفعل وتركها مع ظاهر اللفظي في السعة المؤنث
كطلعت الشمس وتطلع الشمس او طلع الشمس ويطلع الشمس ما لم يكن علما للمذكر الحقيقي نحو طلحة
فليس فيه خيار بل يجب التذكير خلافا لبعض الكوفيين وانما جاز هنا الوجهان لانه مؤنث
لفظا غير مؤنث معنى فجاز الامران باعتبار الوجهين ومثله جمع التكسير لمذكر نحو قالت
الزيود وقال الزيود او لمؤنث كقامت الهنود وقام الهنود واسم الجمع لمذكر كقامت قومك كاورقت
وقام قومك او لمؤنث كقامت النساء وقام النساء واسم الجنس كما ورقت الشجر واورق الشجر
فالتانيث في ذلك كله على التاويل بالجمع واما جمع تصحيح المذكر فكمفرده لان سلامة نظم
مفرده يدل على التذكير وكذا جمع تصحيح المؤنث كما مر كذا قيل وقضية هذا التعليل جواز
الوجهين في نحو جاء البنون والبنات لتغير نظم المفرد فيهما وبه صرح ابن مالك في التسهيل
بل نقل الرضي والشاطبي الاجماع على ذلك ولك الخيار ايضا مع المؤنث الحقيقي المنفصل فان
شئت ذكرت العلامة وان شئت تركتها لكن يرجح ذكرها مع الفصل بغير الا الاستثنائية
الايجابية نحو دخلت الدار هند لان المسند اليه في الحقيقة هو المؤنث سواء كان ثم فصل او
لم يكن وانما اختير اثباتها مع الفصل لطول الكلام ولان الفعل بعد عن الفاعل المؤنث فضعفت
العناية بربط الفعل كالعوض عن تاء التانيث فاجازوا التزك واليه اشار ممثلا بقوله او
دخل الدار هند قال الشاعر ان امرءا غره منكن واحدة بعدي وبعدك في الدنيا المغرور فقال

وترکها مع الفصل بها نحو ما قام الا امرئة وکذا فی باب نعم وبئس نحو نعم المرئة هند

٩٢ وقال المبرد لا یجوز مع الفصل بغیر الا غیر التاء ومذکره المصر هو الصحیح المشهور و التقیید بالحقیقی هو المفهوم من تمثیله فلو کان المؤنث غیر حقیقی وفصل ترجح ترکها اظهارا للفصل الحقیقی علی غیره سواء کان بالا او بغیرها کذا قالوا قال الدمامینی والذی یظهر لی عکس ذلک وهو ان یکون الاتیان بالعلامة فی الصور المذکوره ارجح بدلیل کثرته فی الکلام الغیر وفشوه فیه جدا فوقع فیه من ذلک ما یزید علی ما فی موضع والوارد فیه بترک العلامة مسموع موضعا او نحوها واکثریة احد الاستعمالین دلیل او حجیته فینبغی المصیر الی القول بان الاتیان بالعلامة فی ذلک احسن وافصح وترکها حسن فصیح ویرجح ترکها مع الفصل بها الا بالا نحو ما قام الا امرئة مع جواز ما قامت الا امرئة علی المرجوحیة والبصریون الا الاخفش اوجبوا الترک قالوا لان الفاعل فی الحقیقة مذکر محذوف والتقدیر ما قام احد الا امرئة واما المذکور بعد الا فهو بدل منه وخصص بعضهم جواز التانیث بالشعر کقوله ما برات مریرته وذمم فی حوبنا الابنات العم والصحیح جوازه فی النثر ایضا نظرا الی ظاهر اللفظ ومنه قراءة بعضهم ان کانت الا صیحة واحدة بالرفع فاصبحوا لا یری الا مساکنهم بضم التاء من یری ورفع مساکنهم ویرجح الترک ایضا فی باب نعم وبئس نحو نعم او بئست المرئة هند مع جواز نعمت وبئست المرئة هند فالتذکیر علی ارادة الجنس اذ لیس المراد امرئة واحدة بل المراد الجنس فمدحوه او ذموه عموما ثم خصوا من ارادوا مدحه او ذمه مبالغة بذکره مرتین والتانیث علی مقتضی اللفظ تنبیه حکم الوصف حکم الفعل المذکور فلا تاتی العلامة ان کان الفاعل مؤنثا حقیقیا نحو زید قائمة امه ویجوز الوجهان فی اللفظی نحو الیوم طالعة او طالع الشمس تتمة اللغة المشهورة ان لا یلحق عامل الفاعل اذا کان مثنی او مجموعا علامة تدل علی تثنیته او جمعه کما دلت التاء علی تانیثه لانهما یعلمان من لفظه دائما بخلاف تانیثه فانه قد لا یعلم من لفظه بان یکون مقدر التانیث مع ان فی الالحاق هنا زیادة ثقل بخلاف تثنیة ومن العرب من یلحق ظاهرا او ضمیرا منفصلا الف التثنیة وواو الجمع ونون الاناث فیقول قاما اخواک وقاموا اخوتک وقمن الهندات وما قاما الا هما وما قاموا الا هم وما قمن الا هن ومنه قوله ع او مخرجی هم قال ابو حیان فی الارتشاف وذکر بعضهم انها من لغة ازد شنوءة وابهم سیبویه فقال واعلم ان من العرب من یقول ضربانی

قومك وضربا بني اخواك وبيتها بعضهم لغة اكلوني البراغيث وابن مالك يقول لغة
يتعاقبون فيكم ملائكة قال والمختار اتيانها علامات تدل على التثنية والجمع وذهب
بعض النحاة الى انها ضمائر واختلفوا فقال قوم ما بعدها بدل منها وقال قوم مبتدء
والجملة السابقة خبر وهذه اللغة عند جمهور النحويين ضعيفة وكثرة ورود ذلك يدل
على انها غير ضعيفة انتهى تم الصحيح انها لا تمتنع مع المفردين او المفردات المتعاطفة خلافا
للخضراوي مسئلة تتعلق بالفاعل والاصل اي الراجح في الفاعل الذي ينبغي ان يكون عليه
ان لم يمنع مانع تقدمه على المفعول بان يلي العامل لانه كالجزء منه ولذا يسكن لاخر الفعل
اذا كان ضمير الرفع المتحرك واتما يكرهون ذلك في كلمة واحدة فدل ذلك
على انها كالكلمة الواحدة بخلاف المفعول والاصل فيه تاخره عن الفاعل لانه فضلة فقد
يجوز خلاف الاصل فيقدم المفعول ويتاخر الفاعل كما في قوله تعالى ولقد ارسلنا موسى
النذر وقول الشاعر جاء الخلافة او كانت له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر ويجب
ذلك الاصل اذا خيف اللبس في الفاعل لعدم ظهور الاعراب وعدم قرينة تميز الفاعل من
المفعول سواء كانا مقصورين او اسم اشارة او موصولين او مضافين الى الياء نحو ضرب موسى
عيسى وهذا ذاك او من في الدار من على الباب او غلامي فينعين في مثل هذه ان يكون الاول
فاعلا والثاني مفعولا خلافا لابن الحاج في نقده على المقرب لابن عصفور محتجا بان العرب تجيز
مضيغ عمرو وعمرا على عير مع وجود اللبس وبان الاجمال من مقاصد العقلاء وبانه يجوز ان
يقال زيد وعمرو ضرب احدهما الاخر وبان تاخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا بالاتفاق
وشرعا على الاصح وبان الزجاج نقل في معانيه انه لا خلاف بين النحويين في انه يجوز في نحو
ضرب ذا ذاك تلك دعويهم كون تلك اسمها ودعويهم الخبر وبالعكس هل الكلام قال المرادي ولا
يلزم من اجازة الزجاج الوجهين في الاية جوازهما مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لان اللبس
الفاعل بالمفعول ليس كاللبس اسم زال بخبرها انتهى ولو كان ثم ما يؤمن معه اللبس من
قرينة لفظية كالاعراب الظاهر في تابع احدهما او كليهما نحو ضرب موسى عيسى الظريف او
اتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى سعدى او اتصال ضمير الثاني في الاول نحو
ضرب فتاه موسى او معنوية نحو اردت ضعت الصغرى الكبرى لا يجب ذلك الاصل بل يجوز تقدم

جاء الخلافة

المفعول

او كان الفاعل ضميرا متصلا والمفعول متاخرا عن الفعل اذا اتصل به ضمير المفعول او اتصل المفعول وهو غير متصل

المفعول تنبيه معنى وجوب تقديم الفاعل في الصورة المذكورة انه لا يجوز ان يتقدم
المفعول على مجرد الفاعل لكنه يجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا فيجوز موسى
ضرب عيسى على ان يكون عيسى فاعلا لانه لا يلتبس المفعول ح بالفاعل لعدم جواز تقديم
الفاعل على الفعل صرح به الفاضل الهندي قال بعضهم ويمكن ان يقال لم تنتف ههنا القرينة
لان تقدم موسى قرينة على ان الفاعل هو عيسى او كان الفاعل ضميرا متصلا او كان المفعول
متاخرا عن الفعل والفاعل معا فيجب ذلك الاصل ايضا سواء كان الضمير بارزا كضربت زيدا او
مستترا كزيد ضرب غلامه وسواء كان اسما ظاهرا كما مر او مضمرا منفصلا كما ضربت الا اياك
او متصلا كضربتك وقيده بكونه متاخرا لئلا ينتقض بنحو زيدا ضربت وانما وجب الاصل
هنا لتعذر التاخير من حيث ان الفاعل متصل وتاخيره مع كونه كذلك لا يمكن ويمتنع الاصل
المذكور اي يجب تاخير الفاعل وتقديم المفعول عليه اذا اتصل به اي بالفاعل ضمير المفعول نحو
قوله تعالى واذ ابتلى ابرهيم ربه وقوله يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم اذ لو قدم الفاعل واخر
المفعول في ذلك للزم عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز الا في الضرورة ومواضع
مخصوصة سياتي ذكرها في بحث الضماير انشاء الله تعالى واجازه الاخفش وابن جني من البصريين وابو
عبد الله من الكوفيين في غير ضرورة بقلة وتبعهم ابن مالك نظرا الى ان استلزام الفعل للمفعول
يقوم مقام تقديمه والشواهد على وروده كثيرة جدا منها قوله ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من
الناس ابقى مجده الدهر مطعما وقوله كساحلمه ذا الحلم اثواب سودد ورقى نداه ذا الندى في ذرى
المجد وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب وقوله لما عصى
اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع وقوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل
كما يجزى سنمار وقوله لما راى طالبوه مصعبا ذعروا وكاد لو ساعد المقدور ينتصر وقوله تغني
حلاها هند عن حلي قال الدماميني ورام بعضهم تاويل هذه الشواهد الدالة عليه وهو بعيد
اذا تاملت قال ابن هشام في الاوضح والصحيح جوازه في الشعر فقط وهو الانصاف لان ذلك انما ورد
في الشعر فلا يقاس عليه او اتصل المفعول اي ويجب تاخير الفاعل اذا كان المفعول ضميرا متصلا
هو اي والحال ان الفاعل غير ضمير متصل وغيره اما ضمير منفصل نحو ما ضربك الا انا او ظاهر
نحو ضربك زيد فلو قدم الفاعل والحال كذلك لانفصل الضمير مع تاتي اتصاله وقد تقدم انه

المفعول

لا يعدل

لا يعدل عن الاتصال مع امكانه وانما قيده بقوله وهو غير متصل لانه لو كان متصلا لوجب
التقديم نحو اكرمت كما مر وما وقع منهما اى من الفاعل والمفعول بعد الا او بعد معناها وهو
انما فانها بمعنى الا في افادة الحصر على ما هو المشهور عند النحاة والاصوليين والمراد انها بمعنى ما
والا لا بمعنى الا فقط ففي العبارة تسامح وهل هي بمعنى ما والا حتى كانها لفظان مترادفان او
متضمنة معنى ذلك الصحيح الثاني وانما لم يقل وانما لان الواقع في انما ضرب عمرا زيد وانما
ضرب زيد عمرا بعد انما هو الفعل لا الفاعل والمفعول وبما انما وقع بعد معنى الا لان انما
تضمن معنى ما والا ومعنى النفي ملحوظ في صدر الكلام ومعنى الا قبل اخر جزء من الكلام
فالفاعل والمفعول وافعان بعد معنى الا بعد انما وجب تاخره فيجب تاخر الفاعل في نحو ما ضرب
عمرا الا زيد وانما ضرب عمرا وزيدا ان المقصد حصر مضربية عمرو في زيد اى ليس لعمرو ضارب
الا زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لغير عمرو فلو قدم والحال هذه وقيل ما ضرب زيدا الا
عمرا وانما ضرب زيد عمرا كان معناه الحضار ضاربية زيد في عمرو اى ليس لزيد مضروب الا
عمرو مع جواز كونه مضروبا لغير زيد وهذا عكس الاول فينقلب المعنى ويجب تاخر المفعول
في نحو ما ضرب زيدا الا عمرو وانما ضرب زيد عمرا كما وجب تاخر الفاعل فيما تقدم لئلا
ينقلب الحصر المطلوب اذا قدم وخالف الكسائي في المحصور بالا واجاز تقديمه مطلقا واستدل
عليه فاعلا بقوله ما عاب الا لئيم فعل ذي كرم ولا جفا قط الا جبن بطلا ومفعولا بقوله
تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد الا ضعف ما بي كلامها ووافقه ابن الانباري والفراء
وجماعة على جوازه في هذه المسئلة دون الاولى فارقين بان الفاعل اذا تاخر وكان المفعول
المقصور عليه متقدما كان تاخيره في اللفظ فقط لانه من المعلوم انه متقدم في النية فحصل
للمقصور عليه تاخير من وجه وهو النية بخلاف ما اذا كان المقصور عليه الفاعل متقدما
فانه عند تقدمه وقع كل من الفاعل والمفعول في مرتبته فلم يحصل ما يقتضيه الحال من
تقديم غير المحصور المقصور عليه لفظا ورتبة وانما اجاز ذلك في الادون انما لان المقصور عليه
بالا معلوم تقدم او تاخر فان اقتران الاسم بالا دليل على القصر عليه بخلاف انما فانه لا دليل
معها على القصر الا تاخير المقصور عليه وذهب الزجاج الى عدم وجوب تاخيره مع انما
ايضا قال بل قد يكون المتاخر غير مقصور ايضا ويفهم بالقرينة حكاه شيخ بهاء الدين السبكي

وغيره

وغيره فنقل بعضهم الاجماع على وجوب التأخير معها غير مرضي بكيل قد يحذف الفعل لقيام قرينة تدل عليه جوازا اذا اجيب به نفي كقولك بلى زيد لمن قال ما قام احد او استفهام محقق كقولك زيد لمن قال من قام او مقدر كقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح على رواية ليبك بالبناء للمفعول كانه قيل من يبكيه فقال ضارع وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف جزئها والتقليل في الحذف اولى قال بعض المحققين وفيه بحث فان في حذف الخبر حفظ المناسبة بين السؤال والجواب وفي حذف الفعل تقليل الحذف والثاني لا يعارض الاول فضلا عن ان يرجح عليه الا ترى انهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة في باب الاضمار على شريطة التفسير انتهى ويحذف وجوبا اذا حذف ثم فسر لرفع الابهام الناشئ عن الحذف نحو قوله نعم وان احد من المشركين استجارك فاحد فاعل فعل محذوف وجوبا يفسره المذكور فلو ذكر معه كان ضايعا بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جائني رجل اي زيد وقد يحذف الفعل والفاعل معا جوازا للقرينة نحو نعم لمن قال اقام زيد

نائب الفاعل

الثاني مما يرد مرفوعا لا غير نائب الفاعل ويترجم عنه الجمهور بمفعول لم يسم فاعله وهذه العبارة لابن مالك قال ابو حيان ولم ارها لغيره قال ابن هشام وسمي اولى من عبارة الجمهور لما في عبارتهم من الطول والخفاء وصدقها على نحو دينارا من قولك اعطي زيد دينارا فهو مفعول لاعطي واعطي ما لم يسم فاعله ولان نائب الفاعل قد يكون مفعولا وغيره انتهى قال بعضهم ولانها تصدق على الفعل الذي لا فاعل له اصلا وهو المكفوف من الفعل بماء الزائدة نحو قلما وطالما واجيب بان عبارتهم صانت عما بالغلبة في عرفهم على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول او غيره بحيث لو اطلق فهم منه ذلك فلا يخرج عنه شيء ولا يدخل فيه غيره وقد يجاب بان المراد بالصدق الصدق عليه بادي النظر وذلك كاف في الاولوية وانما جعل نائب الفاعل تلو الفاعل لشدة اتصاله به حتى ذهب اكثر البصريين والجرجاني والزمخشري والمتنازع الى انه فاعل وهو اي نائب الفاعل المفعول صريحا او مؤولا في حكم المحذوف فاعله لغرض ما قال ابو حيان وذكر المتاخرون البواعث على حذف الفاعل وقد نظمت لك في اربعة عشر في قولي وحذفه للخوف والابهام والوزن والتحقير والاعظام والعلم والجهل والاختصار والتعجب

الوفاء والايثار القائم مقامه بضم الميم اسم مكان من اقام اى مقام الفاعل في اسناد العامل
اليه ووجوب تاخيره عنه واستحقاقه للاتصال به ولامتناع حذفه وتانيث عامله لتانيثه
كذا قيل وفيه انه ان اريد قيامه مقامه في اصل الاسناد اليه فهذا المعنى ثابت له قبل
صيرورته نائب فاعل وان اريد قيامه مقامه في الاسناد اليه على جهة قيامه به و
وقوعه عليه فظاهر انه لا مجال لهذا المعنى اصلا مع خفاء المراد اذ لم يعلم جميع هذه الاحكام
والمراد بالفاعل الفاعل النحوى فلا اشكال بنحو انبت الربيع البقل وصيغته فعله المسند
اليه فعل بضم اوله وكسر ما قبل اخره ان كان ماضيا او يفعل بضم اوله وفتح ما قبل اخره
ان كان مضارعا والمراد بهما التمثيل اى فعل ويفعل ونحوهما ليعم نحو فعل واستفعل و
وفيعل ويستفعل وغيرها من الافعال المجهولة المزيد فيها واقتصر على الثلاثي لكونه اصلا
وما قيل من ان المراد بهما الماضي المجهول او المصاغ المجهول فهو تاويل لعلم الوزن بصفته
المشتهرة كما في لكل فرعون موسى اى لكل ظالم عادل وفيه ان الصفة المشتهرة بها فعل او
يفعل فهو الماضي المجهول او المصاغ المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول المصاغ
المجهول مطلقا كذا قيل تنبيهات الاول اذا اعتلت عين الماضي وهو ثلاثي كقام وباع ففيه
لغات ثلث الاولى الكسر مخلصا كقيل وبيع وهي اللغة العليا الثانية الكسر مشتما ضما تنبيها
على ان الضم هو الاصل ومعنى الاشمام الاشارة الى الضم مع التلفظ بالكسر وهي اللغة الوسطى
الثالثة الضم مخلصا نحو قول وبوع وهي اضعفها ويجري اللغات الثلاث في نحو خاف
وانقاد مما اعل عينه واوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف نحو شد ومد قال ابن هشام
والحق قول بعض الكوفيين ان الكسر جايز وهي لغة بني قيس وبعض تميم وقرء علقمة ردت
الينا ولو ردوا بالكسر وجوز ابن مالك الاشمام ايضا وقال المهايني من اشتم في قيل وبيع
اشتم هنا انتهى قال في التصريح وعلى الكسر يلغز ويقال ما وجب رفع الماء في قولهم ان الماء
بكسر الهمزة ورفع الماء وجوابه ان اصله ان زيدا الماء في الحوض اذا صبه فحذف الفاعل و
اقيم عنه المفعول وكسرت الهمزة على حد ردت الينا بكسر الراء انتهى الثاني لا يحلو الفعل
في هذا الباب من ان يكون فعلا او اسم مفعول او مصدرا فالفعل نحو ضرب او نصر عمرو
واسم مفعول نحو زيد مضروب غلامه والمصدر نحو عجبت من اكل الطعام بتنوين اكل ورفع

٩٨ الطعام بمعنى من اكل الطعام ويجوز ان تضيف فتقول من اكل الطعام ويكون فى موضع رفع
كما يجوز ان تقدره فى موضع نصب على ان الفاعل حذف ولم ينب عنه شئ كما فى واطعام
يوم ذى مسغبة يتيما قاله ابن هشام فى شرح اللمحة واختلف فى نحو عجبت من ضرب عمر وبرفع عمرو
هل يجوز ان يكون نائبا كما يجوز بالاجماع ان يكون فاعلا اجازه الجمهور ومنعه الاخفش للالباس
واختاره الشلوبين واجازه ابن خروف حيث لا لبس نحو عجبت من جنون يا لعلم زيد ومن اكل الطعا
فى الايضاح اجاز جماعة ان يذكر مرفوع بعد المصدر وتقدير المصدر بان والفعل الذى لم يسم فاعله
ويكون ما بعده مرفوعا بالنيابة ومن الناس من منعه وهو الاصح لان ما يرفع الفاعل من الفعل و
الصفة لا يكون على صيغة فما يرفع المفعول والمصدر لا يخالف صيغها فلا يصلح فيها ذلك انتهى
الثالث ظاهر كلامه حيث قال وصيغة فعله فعل ويفعل ولم يعبر بالتغير او التحويل كما فعله
كثيرون ان صيغته اصل برأسه وهو مذهب الكوفيين والمبرد وابن الطراوة ونقله فى شرح الكافية
عن سيبويه والمازنى وذهب جمهور البصريين الى انه فرع عن الفعل الفاعل ونقل عن سيبويه قال ابو حيا
وهذه الخلاف لا يجدى كثير فائدة الرابع فعله لا يبنى الا من متصرف واما الجامد فلا يبنى منه
افعال فى كان وكاد واخواتها خلاف والجمهور على جواز البنا منها وعليه فالاصح ان لا يقاس
خبرها بل ان قلنا ان نحو فى الظرف قائم والا تعين ضمير المصدر ولا يقع ثانى باب الفاعل ثانى مفعولى
باب علمت فلا يقال علم قائم زيدا ولا ثالث مفاعيل باب اعلمت فلا يقال اعلم قائم زيد عمرا او
علل ذلك بان كلا من هذين المفعولين مسند الى المفعول الاول فى باب علمت والى الثانى
فى باب اعلمت فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار فى حالة واحدة مسندا ومسندا
اليه فامتنع قال الرضى وفيما قالوا نظر لان كون الشئ مسندا ومسندا اليه شئ اخر فى حالة واحدة
لا يضر كما فى قولنا اعجبنى ضرب زيد عمرا فانه يجب مسند الى ضرب مسند الى زيد واجيب بالفرق
فان كلا من المفعولين مسند ومسند اليه باسناد تام بخلاف المثال فان المصدر وان كان مسند
اليه باسناد تام الا انه لم يكن مسندا باسناد تام ورد بان كون الاسناد تاما لا يعقل تاثيره فى
المنع بتوقيد عدم قيام المفعول الثانى مقام الفاعل فى نحو زيد معلوم ابوه قائما مع عدل الاسناد
التام فلو كان تمام الاسناد مانعا لما قيم لارتفاع المانع وانما المؤثر فى امتناع كون الشئ مسندا
ومسندا اليه هو قيام احد الشيئين بالاخر وذلك فيما يكون بالنسبة الى شئ واحد هذا والمنع

اومن يجز بعد ما لم يسم فاعله من كل الطعام

فعل

مطلقا

مطلقا هو مذهب المتقدمين وأما المتأخرون فاجازوه في الامن من اللبس وذلك كما اذا كان
الثاني في باب علمت والثالث في باب اعلمت نكرة والاخر فيهما معرفة نحو علم زيدا قائما وأعلم
زيدا عمرا قائما لان المنكر يرشد الى انه الخبر في الاصل واما اذا حصل الالتباس فلا قال الرضي
والذي يرى ان النيابة عن الفاعل في الثاني والثالث يجوز قياسا معرفة كان النائب او نكرة و
اللبس مرتفع مع التزام كل من المفعولين مرتبة وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعدها
كان مبتدءا فتقول في علمت ابتدا ابانا علم زيدا ابوك ولا في اعلمت زيدا ابانا اعلمت زيدا
ابوك وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع
الفاعل فالمرفوع في المثال الاول الثاني المفعولين وفي المثال الاخر الثالث المفاعيل لا البتة
لزوم المركز كما قالوا في ضرب موسى عيسى قال هذا من حيث القياس ولا شك ان السماع لم يات
الا بقيام اول مفعولي علمت لكونه مرتبته بعد الفاعل بلا فصل والجار احق بصفته وكذا
لم يسمع الا قيام اول مفاعيل اعلمت كقوله نبئت عمرا واغير شاكر نعمتي والكفر مخبثة لنفس
المنعم ولا يقع نائب الفاعل مفعولا له شيء كان باللام او بدونها كما يقتضيه الاطلاق فلا يقال
ضرب تاديب والضرب للتاديب وهو مذهب الجمهور واجاز بعضهم وقوعه اذا كان باللام
معللا بان المنصوب انما امتنع لانه لو اقيم مقام الفاعل صار مرفوعا فيفوت الاشعار بالعلية
بخلاف ما اذا كان باللام فان المفيد بالعلية هو اللام وهي موجودة فيه ورد بانه يلزم منه
جواز قيامه لو قامت قرينة تشعر بالعلية وليس كذلك بل المنع مطلقا حاصل بان النصب
في الظرف مشعر بالظرفية مع جواز قيامه نحو سير يوم الجمعة والجواب عن الاول بان وجود
القرينة محمول على فقدانها طردا للباب وعن الثاني بالفرق فان ذات الظرف تقتضي الظرفية
والنصب يدل على قصدها بخلاف المفعول له فان ذاته لا تقتضي العلية وانما تعلم علته
بالنصب لقصدها فافترقا وعلل الرضي المنع مطلقا بان النائب مبنا الفاعل ينبغي ان يكون
مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى وليس المفعول له كذلك اذ ضرب فعل
يفعل بلا غرض لكونه عبثا ولهذا كان كل مجرور وليس من ضروريات الفعل لا يقام مقام الفاعل
كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للتمر فلا يقال جيء للتمر انتهى ولا مفعولا معه لان الواو
فيه تدل على المصاحبة فلو حذفت فاتت ويخرج عن كونه مفعولا معه وجوبا ما امتنع من النيابة

للرفع

ويتعين المفعول به فان لم يكن فالجميع سوا

للزوم الانفصال اذ اصلها العطف فهي دليل الانفصال ونائب الفاعل كالفاعل في الاتصال
ولانه ليس من ضروريات الفعل ولهذا امتنع نيابة التميز والمستثنى ايضا واجاز الكسائي
نيابة التميز لكونه في الاصل فاعلا فقال في طاب زيد نفسا طيب نفس واما الحال فانها وان كانت
من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها في الكلام منعتها من النيابة عن الفاعل الذي لابد
لكل فعل منه ويتعين المفعول به له اي لوقوعه موقع الفاعل اذا وجد في الكلام بلا واسطة
مع غيره من ساير المفاعيل التي يقع موقع الفاعل وهي المفعول المطلق الذي ليس للتاكيد فظرف
الزمان والمكان والمجرور بحرف تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره
فتعين زيد تعين وجوب عند البصريين وذلك لان غيره انما ينوب بعد ان يقدر مفعولا به مجازا
فاوجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره لان تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الاصل
من غير موجب قال ابن هشام ولان المفعول به قد يكون فاعلا في المعنى كقولك اعطيت عمرا
دينارا الا ترى انه اخذ واوضح من هذا ضارب زيد عمرو لان الفعل صادر عن زيد وعمرو حتى
ان بعضهم جوز في هذا المفعول ان يرفع وصفه نحو ضارب زيد عمرو الجاهل برفع الجاهل
لانه نعت لمرفوع في المعنى انتهى وخالف الكوفيون والاخفش من البصريين فقالوا انما هو
تعيين اولوية لكن الكوفيون اجازوا وقوع غيره مطلقا لقراءة ابي جعفر ليجزي قوما
بما كانوا يكسبون والاخفش يشترط تقدم النائب على المفعول تمسكا بقراءة شاذة لولا
نزل عليه القران بالنصب وبقوله ما دام معينا بذكر قلبه وبابيات اخر والكل متاول عند
المانعين قال بعض المحققين وحمل التعيين على الاولوية اشد مناسبة بقوله فيما ياتي
فالجميع سوا فان لم يكن اي فان لم يوجد المفعول به بلا واسطة في الكلام فالجميع اي جميع ما
سواه من المفاعيل سواء اي مستوية في الوقوع موقع الفاعل لا يفضل بعضها بعضا فان حذفت
زيدا من قولك ضربت زيدا يوم الجمعة ضربا شديدا في داره واردت اقامة غيره اقمت ما شئت
نص عليه غير واحد منهم الجزولي وابن الحاجب ورجح بعضهم المجرور لانه مفعول به وان كان
بواسطة ورجح بعضهم المصدر والظرفين لانها مفاعيل بلا واسطة ورجح بعضهم المصدر
لذلك ولان دلالة الفعل عليه اقوى ورجح ابو حيان ظرف المكان لانه اقرب الى المفعول به
لان دلالة الفعل عليه بالالتزام بخلاف المصدر والزمان قال الرضي والاولى ان يقال كل ما

كل ما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه يذكره ويخصه بالفعل به فهو اولى بالنيابة
وذلك اذا مفوض الى اختياره انتهى تنبيهات الاول يشترط في المصدر والظرف الاختصاص
والتصرف فلا يجوز ضرب ضرب ولا صيم زمن ولا اعتكف مكان لعدم اختصاصها فان
قيل ضرب ضرب شديد وصيم زمن طويل واعتكف مكان حسن جاز لحصول الاختصاص
بالوصف ولا يجوز سبحان الله على ان يكون نائبا عن فاعل فعله المقدر اى ليسبح سبحان
الله ولا جلس عندك او معك لعدم التصرف والبصريون اقامة وصف المصدر والظرف
مقام موصوفيهما فلا يقال في ضرب ضرب شديد ضرب ولا صيم في زمن طويل صيم طويل و
اجازه الكوفيون ويشترط في المجرور ان لا يلزم الجار وجوبها او حذفا في الاستعمال كمذ ومنذ
ورب والكاف وما حصر بعتم او استثناء الثاني المجرور ان جر بحرف زائد فلا خلاف في
كونه هو النائب وحده وهو في محل رفع من النيابة كاحد في ما ضرب من احد وان جر بغيره
ففيه اقوال احدها وعليه الجمهور ان النائب هو المجرور وحده كما لو كان الجار زائدا
الثاني انه حرف الجر وحده وهو مذهب الفراء قال ابن هشام ولقد تبعد في ذلك لان الحروف
لا حظ لها في الاعراب لا لفظا ولا محلا الثالث انه الجار والمجرور معا وهو قول ابن مالك قال
ابو حيان ولم يقل بذلك احد غيره وقال ابن هشام انه غير ظاهر اى لان نائب الفاعل مسند اليه
والاسناد الى مجموع الجار والمجرور الرابع ان النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل وجعل مبهما ليحتمل
ما يدل عليه الفعل من مصدر او ظرف مكان او زمان اذ لا دليل على تعيين احدها الخامس ان
النائب ضمير عائد الى المصدر المفهوم من الفعل وهو قول ابن درستويه السادس ان ذا بنى فعل لازم
للمفعول ففي النائب اقوال احدها ضمير المصدر نحو جلس اى الجلوس وعليه الزجاج وابن السيد
وجعل ابو حيان فيه اختصاصا الى الجلوس المعهود لانه لما حذف الفاعل اسند الفعل الى احد ما يعمل فيه المصدر او الوقت او المكان فلم يعلم بها
المقصود فاضمر ضمير مجهول السادس انه فاعل لا ضمير فيه وعليه الفراء قاله في الهمع السابع
والرابع تمامه مرفوعا لا غير المبتدء والخبر وسمي الاول مبتدأ تنبيها على ان حقه التقديم و
الثاني خبرا تنبيها على انه مناط الفائدة حتى كان الخبر الذي هو كلام احتمل الصدق والكذب
او انه نفس الاخبار والاعلام فالمبتدأ هو الاسم حقيقة او حكما وهذا كالجنس شامل للمحدود

وغيره

المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد نفي او استفهام لظاهر رافعة او ما في حكمه

وغيره من الاسماء المجرد عن العوامل جمع عامل وقد عرفت له معنيين والمقام صالح لكل
منهما اللفظية المنسوبة الى اللفظ نسبة الفرد الى كليته او المفعول الى المصدر والمراد بها
غير الزائدة اذ وجود الزائدة كالعدم وخرج به بقية المرفوعات فان قيل التجريد عن العوامل
يقتضي سبق وجودها ولم يوجد في المبتدأ عامل قط قيل قد ينزل الامكان منزلة الوجود كقولك
للحفار ضيق فم الركية وقولهم سبحان من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل وهو هنا من هذا
القبيل لا يقال التجريد سلب الوجود من حيث المعنى فاللام في العوامل للاستغراق فيكون المعنى
المبتدأ هو الاسم الذي لم يوجد فيه كل عامل لفظي وسلب الكل يوجب سلب العموم لا عموم السلب
فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لان التجريد عن شمول الوجود كما يكون بشمول
العدم يكون بالافتراق ايضا لانا نقول اللام في العوامل ليست للاستغراق بل للماهية وسلب
ماهية العوامل يستلزم سلب كل فرد من افرادها سلمنا انها للاستغراق فالتجريد وان كان سلبا
من حيث المعنى لكنه ليس سلبا بسيطا بل على وجه العدول اذ النسبة ايجابية واثبات التجريد عن
جميع العوامل بان لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم السلب لا سلب العموم فيكون المعنى هو الاسم
الذي لم يوجد فيه عامل لفظي سلمنا انه بسيط فيفيد سلب العموم وسلب العموم يحتمل شمول
العدم والافتراق الا ان الاول متعين هنا بالقرينة وهو الاصطلاح على ان المبتدأ هو الاسم
الذي لم يوجد فيه عامل لفظي قاله الفاضل الهندي مسندا اليه حال من الضمير المستكن
في قوله المجرد وخرج به الاسماء المعدودة واسماء العدد والافعال واسماء الحروف التهجي والاصوات
او الصفة عطف على قوله الاسم واو لمنع الخلو دون الجمع وليست للشك والتشكيك ولا تنافي
التعريف والمراد بالصفة المشتق الذي له عمل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
واسم التفضيل او الجاري مجرى المشتق كالمنسوب حال كونها الواقعة بعد نفي بحرف او اسم كما سيأتي
او استفهام كذلك رافعة حال ثانية من الصفة اي حال كونها رافعة لظاهر نحو اقائم الزيدان او
ما في حكمه وهو الضمير المنفصل فانه في حكم الظاهر من حيث الاستقلال نحو اراغب انت عن
الهتي هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون رفع الصفة للضمير المنفصل فاوجبوا في نحو اقائم
انت كون الاسمين مبتدأ وخبرا على التقديم والتاخير وتبعهم الزمخشري والسهيلي ونقل ابن الحاجب
الاجماع على ذلك في اماليه وهو وهم منه كما قال ابن هشام فظهر بطلان قول كثير من شراح كافية من

ان المراد بالظاهر في قوله فيها رافعه لظاهر المنوي ليتناول الضمير المنفصل فعدوا الى
اخراج الظاهر عن الظاهر وحكموا بانه اراد ما لم يرده وكيف وهو يصح بالاجماع على ان
الصفة لا ترفع ضميرا منفصلا احتجاج الكوفيين ان الضمير المرتفع بالفعل لا يجاوزه منفصلا
عنه لا يقال قام انت فكذا الوصف واجيب بالفرق وذلك انه انما انفصل مع الوصف لئلا
يجهل معناه لانه تكون معه مستقرا بخلافه مع الفعل فانه تكون بارزا كنت ولان طلب
الوصف لمعموله دون طلب الفعل فلذلك احتمل معه الوصف ولان المرفوع بالوصف
سد في اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل قال ابن هشام ومما يقطع
به على بطلان مذهبهم قوله تعالى ان اغبانت عن الحتى وقول الشاعر خليلي ما واف
بعهدي انتما اذا لم تكونا لي على من اقاطع فان القول بان الضمير في الاية مبتدا كما زعم الزمخشري
مؤد الى فصل العامل عن معموله بالاجنبي والقول بذلك في البيت مؤد الى الاخبار عن
الاثنين بالواحد واجاب الامام الحديثي عن الاية بمنع تعلق الجار بزاغب المذكور ليلزم المحذور
بل يجعل متعلقا بمقدر بعد انت مدلولا عليه بالمتقدم اي انت ترغب عن الحتى وعن البيت
باحتمال ان يكون انتما مبتدا خبره الجملة الشرطية بعده مع الجواب المحذوف المدلول عليه
بقوله ما واف بعهدي والتقدير ما انتما خليلي اذا لم تكونا لي على من اقاطعه فما احد واف
بعهدي اي ان عدم فيا مكما معي على من اقاطعه سبب لان لا يكون احد في بعهدي لان من سواكما
ليس عندي في مرتبتكما من خلوص المودة وصدق الاخاء فاذا لم تساعداني وتكونا لي على من
اقاطعه لم يف احد بعهدي لانشائه بكما واد غائه انه احق بعدم الوفاء تنبيهان الاول قيل
هذا الحد منقوض بالمجرور بلعل ولولا ورب في نحو لعل زيدا قائم ولولاك لكان كذا ورب رجل
صالح لقيته فان المجرور في هذه المواضع مرفوع محلا على انه مبتدا كما قاله ابن هشام في المغني
وغيره مع انه ليس مجردا عن العوامل اللفظية غير الزائدة واجيب بانها في حكم الزائدة لشبهها
بها في كونها لا يتعلق بشيء الثاني قيل هذا الحد منقوض ايضا بقولهم لا تقل كذا
فان القول هنا مبتدا وان تفعل فاعل به مغن عن الخبر مع انه غير صفة انتهى وقد يجاب بمنع ان
تفعل فاعلا به وانما هو خبر للقول كما قال ابو حيان الثالث وقوع الصفة بعد نفي او استفهام
شرط لا دم عند جمهور البصريين وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير شرط مع قبح واختاره

فان طابقته مفردا فوجهان فيه نحو زيد قائم وما قائم الزيدان او قائما الزيدان او زيد وقد ذكر المبتدأ بعد والخبر

١٠٣ ابن مالك وذهب الاخفش والكوفيون الى جوازه دون قبح فان طابقت الصفة الواقعة بعد نفي او استفهام اسما مرفوعا بها مفردا واقعا بعدها ففيه وجهان كون الصفة مبتدأ وما بعدها مرفوعا سد مسد الخبر وكونها خبرا وما بعدها مبتدأ وقدم الخبر للاستفهام الذي حقه الصدر وبخلاف ما اذا لم تطابق مفردا وعدم مطابقتها للمفرد اما بان لا تطابق المذكور بعدها اصلا او تطابقه ولكن لا مفردا فالاول مثل قائم الزيدان وقائمان زيد ففي الصورة الاولى تتعين ان تكون الصفة مبتدأ وما بعدها مرفوعا بها اذ لو كانت خبر المبتدأ بعدها لوجب المطابقة في التثنية والجمع فان المطابقة واجبة في هذا النوع بين المبتدأ والخبر وفي الصورة الثانية ممتنعة لانها تركيب فاسد اذ لو قلت قائمان الزيدان او قائمون الزيدون فتعين الصفة ان تكون خبرا مقدما اذ لو كان رافعة للظاهر هنا لما ثنيت ولا جمعت على اللغة الفصحى ويجوز ذلك على غيرها ولما فرغ من حد المبتدأ اراد ان يمثل له ليزداد وضوحا فقال نحو زيد قائم مثال للاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه مثله ان تصوموا خير لكم فان المؤول كالصريح وهل من خالق غير الله وبجبل درتم ولعل ابا المغوار منك قريب وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف نفي ومثله ان قائم الزيدان وغير مضروب العمران او قائم الزيدان مثال للصفة بعد حرف استفهام ومثله هل قائم الزيدان ومتى قائم الزيدان واين قاعد الزيدان وكيف مقيم العمران وكم مالك البكران وايان قادم الخالدان اذا النفي والاستفهام بالاسم مثلهما بالحرف فلا وجه لتخصيص الحرف كما صنع غير واحد او قائم زيد مثال للصفة المطابقة للمفرد فقائم يجوز ان يكون مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر وزيد يجوز ان يكون مبتدأ محذوفا وما قبله خبره مقدما كما تقدم فان رجح الاول بان الاصل المقدم الابتداء عورض بان الاصل في الصفة الخبرية فلما تعارض الاصلان تساقطا وبما تقرر علم ان المبتدأ نوعان مبتدأ له الخبر وهو الاسم المسندا اليه ومبتدأ لا خبر له وهو الصفة واستغنت عن الخبر لانها في معنى الفعل والفعل لا يخبر عنه لكن لها مرفوع يغني عن الخبر وقد يجيء النوع الاول من المبتدأ محذوف الخبر وجوبا وذلك في اربعة مسائل احديها بعد واو صريحة في المعية نحو كل رجل وضيعته بفتح الضاد المعجمة اي حرفته وسميت بها لانها تضيع بالترك او لان صاحبها يضيع بتركها فكل

١٠٥

مبتدأ ورجل مضاف اليه وضيعته معطوف على المبتدأ والخبر محذوف وجوبا اى مقرونان وانما
حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصحوبية ووجب الحذف لقيام الواو مقام مع
لو جئ بمع مكان الواو وكان كلاما تاما هذا مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون و
الاخفش الى انه مبتدأ لا يحتاج الى خبر لتمامه وصحة معناه اى مع ضيعته واخاه ابن
حروف والتقييد بالصريحة في المعية احتراز عن المحتملة لها وللعطف نحو زيد وعمرو فلك
ان تاتي بالخبر وتقول مقرونان وان تحذفه اعتمادا على فهم السامع من الاقتصار عليهما مع
المصاحبة والاقتران ومن ذكره قوله وكل امرئ والموت يلتقيان تنبيه ذكر بعضهم
في نحو المثال المذكور اشكالا وهو ان الضمير في ضيعته لا يجوز ان يعود الى كل ولا الى رجل
اما الاول فلان التقدير عليه كل رجل وضيعته كل وهذا ليس المراد لانه مطلق وذاك
مقيد بالنسبة الاصحاب واما الثاني فلان كل رجل وضيعته رجل وهذا لا يصح ايضا لان المراد
ذكر شامل لجميع الافراد بقرينة اداة العموم ورجل وحده لا يفيد ذلك والجواب ان الضمير يرجع
الى كل رجل وكما انه نائب عن افراد متكثرة فضميره نائب عن ضمائر كثيرة يعود بكل واحد
الى رجل فكانه قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته وهكذا لان الضمير عين مرجعه فاذا كان
مرجعه عاما كان هو عاما كذلك ولذلك حكم بعضهم ان الضمير اذا عاد الى نكرة او فسر
كانت نكرة والثانية قبل الحال المنع كون الخبر عن المبتدأ المذكور قبلها بان يكون المبتدأ
مصدرا عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبرا عن المبتدأ المذكور نحو ضربي زيدا
قائما او مضافا الى المذكور نحو اكثر شربي السويق ملتوتا والى مثاله بنحو خطبتي ايكون
الامير قائما فقائما في الصورة الاولى والثالثة وملتوتا في الثانية احوال لا تصح اخبارا
عن المبتدآت المذكورة لانها لا توصف بالقيام ونحوه والاولى محتملة لان تكون من الفاعل
ومن المفعول كما قال الزمخشري وزعم ابو حيان انه لا يجوز كونها من المفعول لان البدل ان
التقييدات بالاحوال والصفات وعود الضمائر لا تكون الا لاقرب مذكور والثانية تعينت
لان تكون من المفعول والثالثة من الفاعل وكل من ضربي وشربي وما يكون المأول بالكون
مصادر عاملة في مفسر ذي الحال وهو الضمير المستتر فيما يقدر من الخبر المحذوف وجوبا و
اختلف فيه فذهب سيبويه وجمهور البصريين الى انه ظرف زمان مضاف الى فعله والتقدير

ضربي زيدا اذا كان قائما في المعنى واذا كان في الاستقبال والخبر في الحقيقة متعلق
هذا الظرف من وصف او فعل وكان المقدرة تامة لا ناقصة والحال من الضمير
المستتر فيها وهي العامل في الحال ومفسر هذا الضمير هو معمول المصدر كزيد والسويق
والامير في الامثلة وانما لم تقدر كان ناقصة والمنصوب خبرا لها لامرين احدهما التزامهم
تنكيره فلا يقال ضربي زيدا القائم والثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه
كالحديث اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قال ابن هشام وهو اقوى دلالة على
انه حال لان الخبر لا يقترن بالواو والدال على تعيين الخبر الذي هو حاصل او نحوه الاخبار
عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام مثلا اذ لا يمكن تقييد الا بعد حصوله ممكنا واللفظ
السادّ مسد الخبر هو الحال فقد وجد شرط وجوب الحذف وذهب الاخفش وتبعه عضد
الدولة الى انه مصدر مضاف الى ذي الحال والتقدير ضربي زيدا ضربه اذا كان قائما و
شربي السويق شربه واخطب كون الامير كونه فضربه خبر ضربي وهو مضاف الى ذي الحال و
هو الهاء وكذا شربه وكونه خبر ان لاكثر واخطب واختاره ابن مالك في التسهيل قال ابن هشام
انه اولى لانه قدر اثنين وقدر واخمسة ولان التقدير في اللفظ اولى انتهى قيل ولان حذف
اذا مع الجملة المضاف اليها لم يثبت في غير هذا الموضع والمعدول عن ظاهر معنى كان الناقصة
الى التامة الا انه يرد عليه حذف المصدر مع بقاء معموله وهو ممتنع عند الاكثر الا ان
يقال القرينة الدالة على حذفه قوية فلا باس بالحذف كما قال سيبويه ان تقدر مالك وزيدا
مالك وملابستك زيدا ولا يجوز تقدير الخبر بعد الحال كما نقله ابن السيد عن الكوفيين
لانه تقدير ليس في اللفظ ما يدل عليه فكما يجوز ان تقدره ثابت مثلا يجوز ان تقدره منفي
ولانه ح يكون من الحذف الجائز لا الواجب لان قائما اذ ذاك يكون حالا من زيد والعامل فيه مصدر
فيعمل في الحال فلا يسد مسد خبره لانها عن صلته وقيل الخبر نفس الحال كما قيل به في الظرف و
قيل الحال اغنت عنه كما اغنى مرفوع الوصف عن الخبر والصحيح ما قدمناه من ان الخبر محذوف
وجوبا لسد الحال مسده قال ابن عصفور وانما صح للحال ان تسد مسد الخبر لانها بمنزلة الظرف في
المعنى الا ترى انه لا فرق بين ضربي زيدا قائما وضربي زيدا وقت قيامه فكل منها سد مسد الخبر وكل
منهما على معنى في والظرف يسد مسد الخبر فكذا الحال انتهى تنبيهان الاول تقييد المبتدأ بكونه

مصدرا

مصدرا او مضافا اليه وهو لا يوخذ منه ان المبتدا نفسه لا يكون اولا بالمصدر ولا يجوز ان يضرب
زيدا قائما خلافا لبعض الكوفيين وتقييد المصدر بالعمل في اسم مفسر لضمير ذي الحال احتراز
من ان يكون المصدر عاملا في صاحب الحال نفسه فان الحال لا يسد مسد الخبر نحو ضربي زيدا
قائما شديد فان قائما حال من زيد والعامل فيها هو العامل في زيد وهو ضربي فلا تغني عن الخبر لانها
ح من صلته وتقييد الحال بكونها غير صالحة للخبرية احتراز من نحو ضربي زيدا شديد فالرفع واجب
لصلاحيتها للخبرية وشذ قولهم لرجل حكموه عليهم واجاز واحكمهم حكمك مستمطا بتشديد الميم
وطاء مهملة اي حكمك لك متعينا الثاني يجوز عند الاخفش والمبرد والفارسي رفع الحال في الصور
الثالث وهي افعل المضاف الى ماء المصدرية نحو اخطب ما يكون الامير قائما ومنعه سيبويه قال الرضي
والاولى جوازه لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجازا فاجز جعله قائما ايضا بخلاف المصدر
الصريح كما في ضربي زيدا قائما اذ لا مجاز في اول الكلام ولا شك ان المجاز يوسس بالمجاز انتهى الثالث
بعد لولا الامتناعية ان كان كونا مطلقا نحو لولا على لهلك عمر اي لولا على موجود ونحو فجاز
حذفه للعلم به من لولا الدالة على امتناع الشيء لوجود غيره ووجب لسد الجواب مسده وسيأتي
الكلام على هذه المسئلة مستوفى في حديقة المفردات ان شاء الله والرابعة بعد مبتدا صريح في
القسم نحو لعمرك او ليمين الله لاقومن اي لعمرك او ليمين الله قسمي فحذف الخبر للعلم به اذ تعين
ذلك للقسم دال على تعيين المحذوف ووجب الحذف لسد جوابه مسده ووجب تعيينها للقسم لان اللام
لا تستعمل معها الا في الخبر ولا يجوز كونها خبرين والحذف فيها المبتدا كما قال في الارتشاف وهي لا
تكون الا في الخبر قال ابو حيان وليست جواب قسم محذوف قيل لان القسم لا يدخل على القسم وفيه
نظر فقد ورد ليحلفن ان اردنا الا الحسنى والله يشهد انتهى وجوز ابن عصفور ان يكون المحذوف
في ذلك هو المبتدا والتقدير لقسمي عمرك والاول اولى لان الحذف بالاعجاز اولى عند بالاول
الاحتراز بالصريح من غير الصريح في القسم وهو ما فصل له ولغيره نحو عهد الله لافعلن اي على
فيجوز حذف على واثباتها لانه لا تشعر بالقسم حتى يذكر المقسم عليه بخلاف نحو لعمرك وايمن
الله وامانة الله مما هو صريح في القسم والعمر بضم العين وفتحها ويلزمه الفتح مع اللام لانها القسم
موضع التخفيف لكثرة استعماله وهو مصدر محذوف الزوائد اصله تعمير لنا ومعناه البقاء
والحياة فمعنى لعمرك لاقومن وحياتك لاقومن ويلزم الاضافة الى الظاهر والمضمر مع اللام ودون

وللنحاة فيه كلام منتشر لا نطول ذكره ويجوز ادخال الباء عليه كقوله رقى بعمركم لا تهجرينا
ومنينا المنى ثم اصطلينا واعلم ان المصنف لو اخر ذكر هذه المسائل بعد الخبر لكان اولى كما فعله
المصنفون واذ قد تعرض لذلك هنا فلنتمم الفائدة بذكر حذف الخبر جوازا ووجوبا اما حذف
الخبر جوازا فعند قيام القرينة نحو قولك بعد الاستفهام عن المخبر عنه زيد لمن قال من عندك اى عندى
زيد والعطف عليه نحو زيد قائم وعمرو وقال الله تعالى اكلها دائم وظلها اى دائم وفى غير
ذلك نحو وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم والمحصنات اى حل لكم قال ابن مالك وبعد
اذا الفجائية نحو خرجت فاذا السبع اى حاضر وهو قليل وتبعه ابن هشام فى الاوضح وهو بناء
على ان اذا حرف اما القائل بانها للمكان فلا يقدر محذوفا بل يجعلها هى الخبر كما سيأتى
تحقيقه فى حديقة المفردات انشاء الله واما حذف المبتدا جوازا فعند قيام القرينة ايضا نحو قولك
زيد لمن قال من هذا اى هذا زيد وهو كثير بعد الاستفهام قال الله تعالى وما ادريك ما
الحطمة نار الله اى هى نار الله وما ادريك ما هيه نار حامية ما اصحاب اليمين فى سدر
مخضود هل انبئكم بشر من ذلكم النار وبعد فاء الجواب نحو من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء
فعليها اى فعمله لنفسه واساءته عليها وان تخالطوهم فاخوانكم اى فهم وان لم يصبها وابل
فطل وان مسه الضر فيؤس وبعد القول نحو وقالوا اساطير الاولين قالوا ساحر او مجنون
سيقولون ثلثة رابعهم كلبهم الايات وفى غير ذلك نحو قوله تعالى لم يلبثوا الا ساعة من نهار
بلاغ اى هذا بلاغ بدليل هذا بلاغ للناس سورة انزلناها اى هذه سورة وقد اجتمع حذف
كل من المبتدا والخبر جوازا فى قوله تعالى سلام قوم منكرون اى سلام عليكم انتم قوم منكرون
فحذف خبر الاول ومبتداء الثانى وقد يحتمل المحذوف الامرين ويكثر بعد الفاء نحو فتحرير رقبة
فعدة من ايام اخر فما استيسر من الهدى فنظرة الى ميسرة اى فالواجب كذا او فعليه او فعليكم
كذا ويأتى فى غيره نحو فصبر جميل اى امرى او امثل ومثله طاعة وقول معروف اى امرنا او امثل
واذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدا وكونه خبرا كما ذكر وقال الواسطى الاولى كونه مبتدء
لان الخبر محط الفايدة وقال العبدى الاولى كونه الخبر لان الحذف بالاعجاز والاواخر اليق
منه بالصدور والاوائل حكاه ابن اياز واما حذف المبتدا وجوبا فحيث كان مخبرا عنه نعت
مقطوع الى الرفع لمجرد مدح نحو الحمد لله الحميد اى هو الحميد او لمجرد ذم نحو اعوذ بالله من ابليس

وحذف المبتدا جوازا

عبدك المذنبين وان كانت النعت لغير ذلك كالتخصيص
نحو مررت بزيد الخياط جاز الاظهار والحذف واخبر عنه بمصدر جئ بعده لا من اللفظ بفعله
نحو سمع وطاعة قال وقالك خانعا اى ائتني بك هينا الى آخره سمع وطاعة واخبر خانعا او
بمخصوص نعم وبئس مؤخرا عنهما نحو نعم او بئس الرجل زيد اذا قدر خبرا فان تقدم نحو زيد
نعم الرجل فهو مبتداء لا غير او بصريح القسم نحو في ذمتي ميثاق ولافعلن اى في ذمتي ميثاق
او عهد عكس قولهم لافعلن واعلم ان الاصل في المبتدأ المسند اليه ان يكون معرفة لان الغرض
من الاخبار انما افادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلة من علم ذلك الخبر والاخبار عن
النكرة لا فايدة فيه فترك ولا يكون المبتدأ نكرة الا مع حصول الفائدة فاذا حصلت الفايدة
فاخبر عن اى نكرة شئت وجد شئ من الشرائط او لم يوجد فيجوز ان يقول لكوكب انقض الساعة
ولا يقال لرجل قائم هذا ما عول عليه المتقدمون في ضابطة الابتداء بالنكرة وراى المتاخرين
انه ليس كل احد يهتدي الى مواطن الفائدة فتتبعوها وانهاها بعضهم الى نيف واربعين موضعا
اورده السيوطي في الاشباه والنظائر وقال بعضهم ان الضابط في ذلك قرب النكرة من
المعرفة لاغير وفسروها من المعرفة باحد شيئين اما باختصاصها كالنكرة الموصوفة او بكونها
في غاية العموم كقولنا ثمرة خير من جرادة فعلى هذا الضابط لا حاجة لنا بتعداد الامكن
بل نعتبر كل ما يرد فان كان جاريا على الضابط اجزناه والا امتنعناه والخبر هو الاسم حقيقة او
حكما المجرد عن العوامل اللفظية والمراد بها غير الزائدة ليشمل نحو ما زيد بقائم عند من يقتضي
وان عمرو يذاهب عندهم وعند الجازيين ودخل فيه فتما المبتدا والاسماء المعدودة المسند
فخرج القسم الاول من المبتداء والاسماء المعدودة به الى المبتدا ويجوز الباء بمعنى الى والضمير
العايد الى المبتداء وعلى التقديرين يخرج القسم الثاني من المبتداء فلا حاجة الى اخراجه بزيادة
المغاير للصفة كما فعل ابن الحاجب كافيته اذ هي بهذا المعنى هنا لك تاكيد تبينها فان الاولى
شمل قولنا الاسم حقيقة او حكما نحو زيد قائم وبعض الفعل الماضي ضرب واما الخبر الجملة
فان قلنا انها ما قولة بالمفرد كما قاله ابن الحاجب دخلت وهو المناسب لقول المصنف فيما مر ولا
يتاتى الكلام الا في اسمين او فعل واسم وان قلنا انها على صرافتها خبر من غير تاويل لم تدخل
هو مذهب المحققين من النحاة الثاني اختلفوا في عامل المبتدا والخبر فذهب البصريون الى ان

العامل

وهو مشتق وجامد فالمشتق غير الرافع لظاهر يتحمل ضميره فيطابقه دائما بخلاف غيره نحو الكلمة
لفظ وهند قائم ابوها

العامل في المبتدأ هو الابتداء وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد اليه او لاسناده وفسره
الجزولي بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او لاسناده ثم قال المتأخرون
كالزمخشري والجزولي وابن الحاجب هذا للابتداء هو العامل في الخبر ايضا لطلبه لهما على
السواء وهو قضية كلام المص حيث حد المبتدأ والخبر كليهما بالمجرد ونقل الاندلسي عن
سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتدأ ويحكى عن ابي علي وتلميذه ابي الفتح وهو مذهب جمهور
المتأخرين وقال الكسائي والفراء يترافعان وقيل غير ذلك وهو اي الخبر قسمان قسم مشتق
وهو الاصل ولذلك قدمه والمراد به هنا الدال على ذات مبهمة وهو المسمى صفة كضارب و
مضروب وحسن واحسن وفي حكمه المنسوب لا مطلق المشتق فان اسم الزمان والمكان والالة حكما
حكم الجامد المحض وهذا اصطلاح غير ما تقدم وقسم جامد وهو ما عدا المشتق بالمعنى المذكور
فالمشتق اما رافع لظاهر او لا غير الرافع لظاهر لفظا كما سيأتي او محلا نحو الكافر مغضوب
عليه يتحمل ضميره اي ضمير المبتدأ وذلك لان المشتق بالمعنى المذكور في معنى الفعل فلا بد له من
فاعل ظاهر او مضمر فيطابقه اي يطابق المبتدأ دائما افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا تقول
زيد والزيدان قائمان والزيدون قائمون وهند قائمة والهندان قائمتان والهندات
قائمات فالخبر في ذلك كله متحمل للضمير مستتر وجوبا عائد على المبتدأ وهو مطابق للمبتدأ كما ترى
والالف في قائمان والواو في قائمون حرفان دالان على التثنية والجمع كما في الرجلان والزيدون
وهذا الضمير يجب استتاره الا اذا جرى الخبر على غير من هو له في المعنى فيبرز عند البصريين
وجوبا سواء خيف اللبس ام امن فالاول نحو غلام زيد ضاربه هو اذا كانت الهاء للغلام او لم يبرز
الضمير لتوهم السامع ان الغلام هو الضارب والثاني نحو غلام هند ضاربته هي وذهب الكوفيون
الى عدم وجوب الابراز الا مع اللبس تمسكا بقوله قوم ذرى المجد بانوها وقد علمت بكنه
ذلك عدنان وقحطان واختاره ابن مالك فقال في منظومته الكبرى في المذهب الكوفي شرط
ذاك ان لا يؤمن اللبس ورأيهم حسن وصرح في غيرها من كتبه بوفاقهم ورد تمسكهم بالبيت باحتمال
ان يكون ذرى المجد منصوبا بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير بانو ذرى المجد
بانوها بخلاف غيره اي المشتق غير الرافع لظاهر هو الجامد نحو الكلمة لفظ وهذا اسد مشيرا
الى السبع المفترس والمشتق الرافع لظاهر نحو هند قائم ابوها فلا يتحملان ضمير المبتدأ ولا يطابقانه

اما

اما الجامد فلأن تحمل الضمير فرع على ان يكون المتحمل صالحا للرفع ظاهرا على الفاعلية وذلك
مقصور على الفعل وما في معناه ولا ظن في الجامد في ذلك واما المشتق الرافع لظ فلانه لا
يرفع فاعلين واما عدم مطابقتهما للمبتدأ فلعدم تحملهما للضمير بتنبيهان الاول قضيته اطلاقه
تمثيله بالكلمة لفظا ان الجامد لا يتحمل الضمير والواقع بالمشتق وهو خلاف فاصح جواز ان
المؤول بالمشتق بمنزلته في تحمل الضمير ورفعه الظاهر بل في كلام ابي حيان ما يشير الى انه لا خلاف
في ذلك واما لم يطابق في نحو الكلمة لفظ مع تحمله للضمير لان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى
ولا يجمع ولا يؤنث فاجروه على اصله لان المصدر اذا تحمل الضمير كما اقتضى كلام المرتضى بعض فضلا
العجم كيف وهو ما اول هنا بالملفوظ من غير خلف نعم المصدر لا يتحمل ضميرا اذا لم يؤول بالصفة
وذلك اذا اخبر به عن عين وجعل العين نفس المعنى مجازا على قول سيبويه في نحو زيد عدل وهذا
لا يتصور في نحو الكلمة لفظ واما على قول الكوفيين من ان المصدر يؤول بالصفة دائما فزيد عدل
ما اول بعادل فهو متحمل للضمير اجماعا بدليل رفعه للظاهر نحو زيد عدل ابوه واما على قول
البصريين من انه على حذف مضاف اي ذو عدل فالخبر هو ذو وهو المتحمل لانه الما اول بالمشتق
لا المصدر وهو يطابق المبتدأ دائما فاذا قلت هند عدل والزيدان عدل كان التقدير ذات
عدل وذوا عدل وقس على ذلك واعلم ان نحو هذا التفصيل يجري في الجامد المؤول بالمشتق
غير المصدر وان لم يات فيه الخلاف المذكور قال ابن مالك في شرح الكافي اذا اشرت الى رجل و
قلت هذا اسد كان لك فيه ثلثة اوجه احدها ان تنزيله منزلة الاسد مبالغة دون التفات
الى تشبيه كقول الشنفرى لسان الفتى سبع عليه سدانه اذا لم يزع من غيه فهو اكله والثاني ان
يقصد التشبيه فيقدر مثلا مضافا اليه ففي هذين الوجهين لا ضمير في اسد والوجه الثالث
ان ما اول لفظ اسد بصفة وافية بمعنى الاسدية وتجريه مجرى ما اولته فتحمله ضميرا وترفع به
ظاهرا اذا جرى على غير ما هو له كقولك هذا اسد ابناه وهذا ايضا شايع في النعت والحال
ومن النعت قول العرب مررت بقاع عرفج كله وكله تاكيد للضمير المرتفع بعرفج لان عرفجا
ضمن معنى خشن ومثله مررت بقوم عرب اجمعون فضمن عربا معنى فصحا ورفع به ضميرا واجمعون
توكيد انتهى الثاني ذهب الكوفيون الى ان الجامد يتحمل الضمير مطلقا اول بمشتق ولم يؤول
وعزى هذا القول الى الكسائي من الكوفيين وحده والى الرماني من البصريين لكن نقله بدر الدين

ابن مالك

قاعدة المجهول ثبوته للشئ عند السامع في اعتقاد المتكلم يجعل خبرا ويؤخر وذلك الشئ المعلوم
يجعل مبتدأ ويقدم ولا يعدل عن ذلك في الغالب فيقال لمن عرف زيدا باسمه وشخصه ولم يعرف انه
اخوه زيد اخوك ولمن عرف ان له اخا ولم يعرف اسمه اخوك زيد فالمبتدأ هو المقدم في الصورتين

مالك في شرح الخلاصة عن الكوفيين كافة وسبقه الى هذا النقل صاحب البسيط هذه قاعدة
في تقديم المبتدأ وتاخير الخبر اذا كانا معرفتين وهي اذا كان الاسمان المعرفان بحيث يستفيد
السامع النسبة بينهما وكل منهما يصلح ان يكون محكوما عليه فالمجهول ثبوته منهما للشئ الاخر
عند السامع وهو كالطالب في اعتقاد المتكلم ان يحكم به عليه يجعل خبرا له ويؤخر عنه لانه
محكوم به وذلك الشئ الاخر المعلوم عند السامع الذي جهل ثبوت الاخر له يجعل مبتدأ ويقدم
لانه محكوم عليه والحاصل ان ايهما تحقق المتكلم او توهم ان السامع كالطالب للحكم عليه يجعل
مبتدأ والاخر خبرا ولا يعدل عن ذلك في الاستعمال الغالب فيقال على القاعدة لمن عرف زيدا
باسمه وشخصه ولم يعرف انه اخوه واريد ان يعرف انه اخوه زيد اخوك سواء عرف ان له اخا ولم يعرف
ان زيدا اخوه او لم يعرف ان له اخا اصلا ويقال لمن عرف ان له اخا في الجملة ولم يعرف اسمه على
التعيين واريد ان يعرف اسمه زيد اخوك زيد فالمبتدأ هو المقدم في الصورتين وهو زيد في الصورة
الاولى واخوك في الصورة الثانية وقد يعدل عن ذلك في غير الغالب فيجعل المطلوب بالحكم
عليه خبرا والاخر مبتدأ كقول ابي تمام في صفة القلم لعاب الافاعي القاتلات لعابه واري
الجنى اشتارته ايد عواسل وكان على مقتضى القاعدة ان يقال لعابه لعاب الافاعي اذ المقصود
تشبيه مداد قلم الممدوح بالسم في حق الاعداء وبالعسل في حق الاولياء وهذا مما اجاب عنه
البيانيون بانه من التشبيه المعكوس فيكون المقدم مبتدأ فلا نقض به على القاعدة قال ابن هشام
وهو ضعيف لانه نادر الوقوع مخالف للاصول اللهم الا اذا اقتضى المقام المبالغة الى ندوره
اشار المص بان العدول اليه من غير الغالب لمخالفته القاعدة واما النحويون فيجعلونه من باب
تقديم الخبر على المبتدأ جوازا لحصول القرينة المميزة بين المبتدأ والخبر فنحو ذلك عندهم
جائز كثير الاستعمال ومثله قول الاخر بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال
الاباعد فبنونا خبر مقدم وبنو ابنائنا مبتدأ مؤخر لان المراد الحكم على بني ابنائهم بانهم
مثل بنيهم لا عكسه كان الاولى بالمص ان يقتضي اثر النحويين لان كتابه في النحو لا في البيان
تنبيه ما ذكره من القاعدة طريقة اهل البيان وهو المشهور عند النحويين عند انتفاء القرينة
وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا لحصول الفائدة للسامع قدم الخبر او اخر وقيل
ان كان احدهما مشتقا والاخر اسما نحو الفاضل زيد تعين المشتق للخبرية وان تقدم والاسم

صف هذا الفرد في القلم

يقتفي ظ

للابتدائية

للابتدائية وان تاخر لان معنى المبتدا المنسوب اليه ومعنى الخبر المنسوب والذات هي المنسوب
اليه والصفة هي المنسوب وهو قول الفخر الرازي واجيب بان المعنى الشخص الذي له الصفة
صاحب هذا الاسم فتصير الصفة دالة على الذات ومسندا اليها والاسم دال على الصفة
ومسندا وقيل ان كان احدهما اعرف فهو المبتدا نحو هذا زيد وان استويا في الرتبة وجب
الحكم لابتدائية المقدم نحو الله ربنا تكميل ويجب الحكم بابتدائية المقدم في صورتين اخريين
احديهما كون الاسمين نكرتين صالحتين للابتداء بهما نحو افضل منى اذ لو جوز تقديم الخبر
هنا لالتبس بالمبتدا فيفسد المعنى اذ كثير هو افضل منك لا من مخاطبك وبالعكس الثانية
كونهما مختلفين تعريفا وتنكيرا والاول هو المعرفة كزيد قائم واما ان كان هو النكرة فان لم
يكن له ما يسوغ الابتدائية فهو خبر اتفاقا نحو خز ثوبك وذهب خاتمك وان كان له
مسوغ فكذلك عند الجمهور واما سيبويه فيجعله المبتدا نحو كم مالك وخير منك زيد و
حسبنا الله تعالى قاله ابن هشام في المغني وظاهر كلام ابن مالك ان ذلك عند سيبويه مخصوص
بما اذا كان اسم استفهام او اسم تفضيل يجب تقديم المبتدا اذا خيف التباسه بالفاعل نحو زيد
قام اذ لو قيل قام زيد لالتبس المبتدا بالفاعل لان اعتباره اقرب فامتنع وجوزه الاخفش
والمبرد او كان الخبر محصورا فيه بالا لفظا نحو وما محمد الا رسول او معنى نحو انما انت نذير
اذ لو اخر لالتبس المحصور بالمحصور فيه او كان المبتدا له صدر الكلام اما بنفسه كالاستفهام
والشرط والتعجب نحو من ابوك ومن يقم اقم وما احسن زيدا اذ لو اخر لخرج ما له صدر الكلام
عن صدريته او بغيره نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك فان لام الابتداء لها الصدر او كان ضمير
شان نحو هو زيد منطلق قيل لانه لو اخر لالتبس بالتوكيد وفيه نظر وقد يؤخر المبتدا ويقدم
الخبر جوازا توسعا في الكلام اذ ربما احتيج في وزن او قافية او سجع الى تقديم بعض اجزاء الكلام
على بعض ووجوبا بان يكون للخبر صدر الكلام اما بنفسه نحو من زيد او بغيره نحو صبيحة او يوم
السفر او يوقع تاخيره في لبس ظاهر نحو عندي درهم ولي وطر اذ لو اخر لالتبس بكونه صفة
للمبتدا لانه نكرة وطلبها للوصف اشد من طلبها للخبر فالتزم تقديمه دفعا للالتباس او يكون
المبتدا محصورا فيه بالا لفظا نحو وما لنا الا اتباع احمد او معنى نحو انما في الدار زيد
اذ لو اخر لاوهم الانحصار في الخبر كما مر في عكسه او يعود ضمير متصل بالمبتدا على بعض متعلق

منك افضل

الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا وعلى مضاف اليه الخبر كقوله اهانك اخلالا وما بك قدرة
على ولكن ملاء عين حبيبها تتمة لا يخبر بالزمان عن الذات فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة
فان حصلت جاز كان يكون المبتدأ عاما والزمان خاصا نحو نحن في شهر كذا ويوم طيب وقد يتعدد
الخبر لفظا ومعنى لا لتعدد المخبر عنه وذلك اذا صح الاقتصار على كل واحد من الخبرين او الاخبار
نحو زيد فقيه شاعر كاتب ولك استعماله بالعطف اتفاقا ولفظا فقط المتعدد لقيام فيه مقام خبر
واحد نحو الرمان حلو حامض ولا يجوز فيه العطف لان المجموع بمنزلة الواحد اذ المعنى مز واجازه
ابو علي نظرا الى اللفظ وقد يتعدد لتعدد صاحبه اما حقيقة نحو بنوك فقيه ونحوي ومنجم او
حكما بان يكون المبتدأ مفردا ذا اجزاء ينقسم الاخبار عليها نحو قوله تعالى انما الحيوة الدنيا
لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر وهذا يجب فيه العطف تنبيهان الاول التمثيل لكون
المبتدأ عاما والزمان خاصا كنحن في شهر كذا ذكره ابن مالك في شرح التسهيل وتبعه شراح
كلامه وتعقب ذلك العلامة ناظر الجيش بان العموم في نحن لا يعقل قال المالكي في حاشية
الاوضح ووجهه بعضهم بانه وان كان ضميرا منفصلا للمتكلم معظم نفسه والمشارك غيره
فهو عام لصلاحيته لكل متكلم لا يختص بمتكلم دون اخر انتهى ووجهه اخر بشموله للمتكلم
وجميع من سواه في ذلك الزمان والزمان خاص لانه عينه انتهى وهو اولى من التوجيه الاول الثاني
قال الاخفش قولهم هذا حلو حامض انما ارادوا هذا حلو فيه حموضة فينبغي ان يكون الثاني
صفة للاول وليس قولهم انهما جميعا خبر واحد بشيء والجمهور على انهما خبران في معنى خبر واحد
ونقل عن ابي علي الفارسي ان نحو حلو حامض فيه ضمير واحد تحمله الثاني لان الاول تنزل من الثاني
منزلة الجزء وصار الخبر انما هو بتمامها وقال بعضهم الضمير يعود من معنى الكلام كانك قلت
هذا مز لانه لا يجوز خلو الجزئين من الضمير ولا انفراد احدهما به لانه ليس اولى من الاخر ولا يكون
فيهما واحد لان عاملين لا يعملان في معمول واحد ولا ان يكون فيهما ضميران لانه يصير التقدير كله
حلو وكله حامض وليس هذا الغرض منه وقيل كل منهما تحمل ضميرا واختاره ابو حيان وشيخي
العلامة محمد ابن علي الشامي قال ولهذا ارتفعا على الخبرية ولا يلزم من فرض صدقه الجمع بين الضدين
على الوجه المحال لانا لا نحكم على المبتدأ بكل منهما وهو على صرافته اذ لا يجوز الحكم الا بعد
تمام الكلام وبعد سماع الخبرين فالعقل يحكم حكما ضروريا بامتناع الضدين بما هما ضدان على

مض ظ

المالكي ظ

الموضوع

فصل تدخل على المبتدأ والخبر افعال وحروف فتجعل المبتدأ اسما لها والخبر خبرا لها وتسمى النواسخ وهي خمسة انواع الاول الافعال الناقصة

الموضوع الواحد الشخصي فلا تعتبر نسبة واحد منهما الى المبتدأ الا حيث يعتبر تاثير كل منهما في الاخر وتاثره عنه وانحطاطه عن صرفي النوعين ثم يحكم على المبتدأ بكيفية متوسطة بين الكيفيتين فاذا قيل الرمان حلو حامض فكانه قيل الرمان فيه شوب من الحلاوة وشوب من الحموضة ولا تضاد بينهما كما لا تضاد بين البياض الضعيف والسواد الضعيف بل ربما كان احدهما عين الاخر لوجوب الحدود المشتركة بين الانواع هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام انتهى كلام شيخنا و تظهر ثمرة الخلاف في تحملهما او تحمل احدهما في نحو هذا البستان حلو حامض رمانة فان قلنا لا يتحمل الاول ضميرا تعين رفع الرمان بالثاني وان قلنا انه يتحمل فيجوز ان يكون من باب التنازع في السببي المرفوع وذكر ابو الفتح ابن جني انه راجع شيخه ابا علي نيفا وعشرين سنة في عود الضمير في هذا الفصل حتى تبين له وذكر في البديع انه لا يجوز الفصل بين هذين الخبرين بالمبتدأ ولا تقديمها عليه عند الاكثرين واجازه بعضهم انتهى هذا فصل في ذكر ما ينسخ المبتدأ والخبر تدخل على المبتدأ والخبر افعال وحروف وتعمل فيهما بدليل انك متى حذفتها انعقد الكلام مبتدأ وخبرا فتجعل المبتدأ اسما لها والخبر خبرا لها فتسمى الاول اسمها والثاني خبرها وقد يسمى مرفوع كان فاعلا تشبيها له بالفاعل ومنصوبها مفعولا تشبيها له بالمفعول وهو مجاز قال ابن هشام وهو اصطلاح غير معروف وتسمى هذه الافعال والحروف النواسخ لازالتها حكم المبتدأ والخبر الثابت لهما قبل دخولها اخذا من النسخ ولغة هو الازالة وهي من حيث هي نوعان لانها اما افعال او حروف كما ذكره ومن حيث عملها واختلاف احكام بعضها مع بعض خمسة انواع لم يذكر فيها افعال القلوب مع اعترافه بان اصل مفعوليها المبتدأ والخبر كما عليه الجمهور وقد ذكرها في حديقة الافعال وسيأتي الكلام هنالك وكان الاولى ان يذكرها في جملة النواسخ فتكون الانواع ستة النوع الاول الافعال الناقصة وسميت بذلك لانها لا تتم بمرفوعها كلاما وقيل لانها لا تدل على الحدث وليس بصحيح لما سيأتي وقد تسمى بالنواسخ من باب اطلاق اسم الاعم على الاخص وعرفها ابن الحاجب وتبعه المص في التهذيب بما وضع لتقدير الفاعل على صفة اي لجعله وتثبيته عليها قال الرضي وغيره كان ينبغي ان يقيد الصفة فيقول على صفة هي صفة غير مصدره والا انتقض بجميع الافعال التامة فان ضرب مثلا من قولنا ضرب زيد يقدر الفاعل على صفة لكن تلك الصفة هي الضرب المستفاد من الفعل العامل فيه واما الفعل الناقص يقرر الفاعل على

في ذكر النواسخ

الاول الافعال الناقصة

صفة

والمشهور منها كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وليس

صفة مصيدره فان كان في قولك كان زيد قائما لا يقرر زيدا على صفة الكون بل على صفة القيام المستفاد من الخبر المتصف بصفة الكون اى الحصول والوجود وكذا سائرها قال بعضهم والتحقيق انه لا حاجة الى ما ذكر من التقييد لان المتبادر من قولك هذا اللفظ موضوع لذلك المعنى هو الموضوع له لا غير والافعال التامة موضوعة لصفة وتقرر الفاعل عليها معا والافعال الناقصة موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فتكون الصفة عن مدلولها انتهى وفيه نظر فتامل ولم يذكر سيبويه من هذه الافعال سوى صار وما دام وزاد الفراء وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وبه جزم المصنف في التهذيب قال ابن مالك كل فعل لا يستغنى مرفوعه عن خبر غير صالح للتعريف والتنكير او جملة تقوم مقامه فهو من باب كان وميزها عن غيرها وقوع اللام الفارقة بعدها نحو وان كانت وان وجدنا اكثرهم لفاسقين قال الرضى وقد يجوز تضمين كثير من الافعال الناقصة كما تقول لم تستعبد هذا عشرة قال الله تعالى فتمثل لها بشرا سويا اى صار مثل بشر ونحو ذلك وظاهر عبارة المصنف انها غير محصورة حيث قال والمشهور منها كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وليس فكان لثبوت خبرها لاسمها وفيها معنى مع لانقطاع عند الاكثر كما قال ابو حيان ومع الكون عن الانقطاع وعدمه عند اخرين وجزم به ابن مالك نحو كان زيد قائما وقد تكون للاستمرار والدوام ومنه الواردة في صفاته تعالى وصار لانتقال اسمها الى خبرها واصبح واضحى لثبوت خبرها لاسمها في جميع النهار والليل قال ابن الخباز ورد بيت كثير بثبوتهما دون دلالة بات على النوم وبطله قوله تعالى والذين يبيتون لربهم سجدا وقياما وقد تكون كاد واصبح وامسى واضحى وظل وبات بمعنى صار كقوله تعالى فكانت هباء فاصبحتم بنعمته اخوانا فظل وجهه مسودا وقول الشاعر امست خلاء وامست اهلها ارتحلوا اخنى عليها الذي اخنى على لبد وقوله ثم اضحوا كانهم ورق جف فالوت به الصبا والدبور وقوله ابيت كانني اطوى بجبل وليس لنفي خبرها عند الجمهور وقال سيبويه وابن السراج مطلقا قال الاندلسي لانه لا فرق بين قولنا ليس زيد قائما وبين قولنا ما زيد قائما في المعنى وهو ظاهر كلام الرضى حيث قال ليس لنفي ما قيد به خبر كان نحو كان زيد قائما وليس زيد قائما فالمنفي بليس هو القيام المقيد بالزمان الماضي وهو ظاهر كلام سيبويه وابن السراج ايضا وقال ابن مالك ليس لنفي مضمون الجملة في الحال غالبا كقوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وقد ترد لنفي الماضي كقوله ما كان ربك نسيا وليس ربك بظلام للعبيد وقد ترد لنفي الاستقبال كقوله تعالى ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة اليس في جهنم مثوى للمتكبرين وقد ترد لنفي الدوام كقوله تعالى ليس طعام الا من ضريع وقد ترد لنفي الحال والاستقبال معا كقوله تعالى ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من امن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب واقام الصلوة وآتى الزكوة والموفون بعهدهم اذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس اولئك الذين صدقوا واولئك هم المتقون وقد ترد لنفي الماضي والاستقبال معا كقوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وقد ترد لنفي الماضي والحال معا كقوله تعالى ما كان ربك نسيا وليس ربك بظلام للعبيد وقد ترد لنفي الحال والاستقبال معا كقوله تعالى ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من امن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب واقام الصلوة وآتى الزكوة والموفون بعهدهم اذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس اولئك الذين صدقوا واولئك هم المتقون وقد ترد لنفي الماضي والاستقبال معا كقوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وقد ترد لنفي الماضي والحال معا كقوله تعالى ما كان ربك نسيا وليس ربك بظلام للعبيد وقد ترد لنفي الحال والاستقبال معا كقوله تعالى ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من امن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب واقام الصلوة وآتى الزكوة والموفون بعهدهم اذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس اولئك الذين صدقوا واولئك هم المتقون

انتهى

انتهى فتامل وتعمل هذه الافعال الثمانية عمل الاتى مطلقا سواء كانت موجبة او منفية
صلة لما الظرفية او غير صلة والحق به المص في التهذيب اض وعاد وغدا وراح وعدها
من المشهور وما زال وهو لثبوت خبرها لاسمها على الاستمرار مذ قبله ويشترط فيه ان يكون
ماضيا ليزال ماضي يزال لا ماضي يزيل فانه فعل متعد الى واحد ومعناه ما زيقال زال ضانه من
معزه اى ميزه ومصدره الزيل ولا ماضي يزول فانه قاصر ومعناه الانتقال ومنه قوله تعالى ان
الله يمسك السموات والارض ان تزولا ولئن زالتا ومصدره الزوال وما برح وما انفك
وما فتئ مثلث التاء ويقال افتا ذكره الصغاني وهي تميمية وهذه الاربعة تعمل بشرط تقدم
نفي او نهي او دعاء مثال النفي كما نطق به قوله تعالى ولا يزالون مختلفين لن نبرح عليه عاكفين
ومنه تالله تفتا اى تفتا ومثال النهي قوله صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال
مبين ومثال الدعاء قوله الا يا اسلمي يا دار مي على البلا ولا زال منهلا بجرعائك القطر
قيد في الارتشاف بلا خاصة قال ابو حيان في شرح التسهيل ولا خلاف بين النحويين في ان
معاني هذه الافعال الاربعة متفقة وما دام وهي لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها ويعمل بشرط
تقدم ما المصدرية الظرفية كما نطق به كاعط ما دمت مصيبا درهما فلو لم تقدمها ما لم يكن من
هذا الباب نحو دمت مصيبا وكذا لو كانت مصدرية غير ظرفية نحو عجبت مما كنت محسنا لان المعنى
من دوام احسانك تنبيه قال بعضهم اتفقوا النحاة على ان كان واخواتها افعال الا ليس فان
الفارسي ومن تبعه ذهب الى حرفيتها والصحيح فعليتها لاتصال ضماير الرفع البارزة وتاء التانيث
الساكنة بها انتهى قلت ودعوى الاتفاق ممنوعة فقد ذهب الزجاج ومن تبعه الى انها حروف
لكونها دالة على معنى في غيرها حيث جاءت لتقرير الخبر للمبتداء على صفة وعملها كلها رفع الاسم و
هو المبتداء الذي تدخل عليه اى تجدد عليه رفعا غير الاول لكونها عوامل لفظية وهو مذهب
البصريين وذهب الكوفيون الى انه باق على رفعه لانه لم يتعين عما كان عليه والصحيح الاول
بدليل اتصال الاسم بها اذا كان ضميرا نحو كنت قائما والضمير بالاستقراء لا يتصل الا بعامله
ويشترط في المبتداء الذي يدخل عليه ان لا يخبر عنه بجملة طلبية ولا انشائية وان لا يلزم التصدير
ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية سواء كان لنفسه ام لمصحوب لفظي ام معنوي ونصب الخبر
اى خبر المبتداء خلافا للكوفيين في انه انتصب على الحال واكثر النحاة لا يجوز رفع الخبر بعدها

اى مدة دوامك مصيبا

لا من مدة دوام احسانك

على اضمار

على اضمار مبتداء محذوف فلا يقال كنت قائم اى انا وقد ورد فى الشعر ما ظاهره الجواز فان كان
تفصيلا جاز الوجهان نحو كان الزيدان قائما وقاعدا ورفع اسمين بعدهما انكره الفراء وقال الجمهور
فيها ضمير شان والكسائى وابن الطراوة ملغاة ذكره فى الارتشاف تنبيهان الاول اذا انتقض خبر ليس
بالا لم يخرج عن هذا العمل فى لغة الحجاز وبنو تميم يرفعون الخبر حملا لها على ما فى الاهمال عند
انتقاض النفى كما حمل اهل الحجاز ما على ليس فى الاعمال عند استيفاء شروطها حكى ذلك عنهم
ابو عمرو بن العلى فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفى فجاء فقال يا ابا عمرو وما شئ بلغنى عنك انك تجيزه
قال وما هو قال بلغنى انك تجيز ليس الطيب الا المسك بالرفع فقال له ابو عمرو نمت وادلج الناس
ليس فى الارض تميمى الا وهو يرفع ولا حجازى الا وهو ينصب ثم قال لليزيدى تعال انت يا يحيى
وقال لخلف الاحمر تعال انت يا خلف امضيا الى ابى مهدية فلقناه الرفع فانه يابى وامضيا الى
المنتجع من تيهان التميمى فلقناه النصب فانه يابى قال ابو محمد اليزيدى فمضينا الى ابى مهدية
فوجدناه قائما يصلى فلما قضى صلوته اقبل علينا فقال ما خطبكما فقلت جئناك لنسئلك عن
شئ من كلام العرب قال هاتياه فقلنا كيف تقول ليس الطيب الا المسك فقال اتامرنى بالكذب على
كبر السن فاين الزعفران واين الحادى واين بنة الابل الصادرة فقال له خلف الاحمر ليس الشراب
الا العسل قال فما تصنع سودان هجر ما لهم غير هذا الثمر فلما رايت ذلك قلت كيف تقول
ليس ملاك الامر الا طاعة الله تعم فقال هذا كلام لا دخل فيه ليس ملاك الامر الا طاعة الله
تعالى والعمل بها ونصب فلقناه الرفع فابى وكتبنا ما سمعته منه ثم جئنا الى المنتجع فقلنا له
كيف تقول ليس الطيب الا المسك فقال ليس الطيب الا المسك فرفع وجهدنا به ان ينصب فلم ينصب
فرجعنا الى ابى عمرو وعنده عيسى ابن عمرو ولم يبرح بعد فاخبرناه بما سمعنا فاخرج عيسى خاتمه من يده
فدفعه الى ابى عمرو فقال بهذا سدت الناس يا ابا عمرو والثانى للخبر مع الاسم حالات فان كانا
معرفتين فالاسم هو المعلوم للمخاطب مطلقا فان علمهما وجهل انتساب احدهما الى الاخر فالاسم
هو الاعرف على المختار ما لم يكن الاخر اسم اشارة اتصل بها هاء التنبيه فيتعين للاسمية فان لم
يكن احدهما اعرف فالتخيير هذا هو المشهور وقيل المتكلم بالخيار فى جعل اى المعرفتين شاء
الاسم والاخر الخبر وهى طريقة المتقدمين وذهب الى ذلك من المتاخرين ابن مضاء وابن طاهر و
الاستاد ابو على وابن خروف وابن عصفور وقيل وهو ظاهر كلام سيبويه وان كانا نكرتين ولكل منهما

سمعناه

علمهما

فيتعين

ويجوز في الكل توسط الخبر وفي ما سوى الخمسة الأواخر تقدمه عليها

مسوغ فالتخيير أيضا وان كان المسوغ لاحدهما فقط فهو لاسم وان كانا مختلفين فالمعرفة هو الاسم والنكرة هو الخبر ولا يعكس الا في الضرورة وجوزه ابن مالك اختيار اشترط الفائدة وكون النكرة غير ممتحضة للوصفية ومن وروده قوله فقضى قبل التفرق ياضباع ولا يبك موقف منك الوداعا وقوله كان سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء ويجوز في الكل اني كل افعال الناقصة المشهور منها وغيره وادخال على كل وكذا بعض منعه بعضهم وسيأتي الكلام عليه انت توسط الخبر بينها وبين الاسم خلافا لابن درستويه في ليس ولابن معط في دام وذلك حيث لا مانع ولا موجب للتوسط فالاول كان يكون الخبر واجب التقديم عليها لصدريته نحو اين كان زيد او واجب التاخير كما اذا دخلت اداة الحصر نحو ما كان زيدا الا في الدار او خيف لبس نحو كان صاحبي عدوي والثاني كما اذا دخلت الاسم اداة حصر كان مع الفعل مما يقتضي التصدير وعدم الفصل منه نحو هل كان قائما الا زيد اذ لا يفصل بين الفعل واداة الاستفهام او كان الخبر ضميرا متصلا نحو كان زيد فجواز التوسط بمعنى سلب ضرورة الطرفين من التوسط وعدمه محله ما عدا ذلك كما في نحو كان زيد قائما قال تعم وكان حقا علينا نصر المؤمنين وقراءة حمزة وحفص ليس البر ان تولوا وجوهكم بنصب البر وقال الشاعر ما دام حافظ سري من وثقت فهو الذي ليت عنه وانبا ابدا هذا ان حمل الجواني في كلا على معناه المشهور من سلب ضرورة الطرفين فان حمل على ما يقابل الامتناع كان اعم مما توسط واجب وجائز بتلك التفاصيل الاول ذكر ابن مالك انه يمتنع التوسط في نحو كان غلام هند منطلقة لعود الضمير من الخبر الى ملابس الاسم ويجب في نحو كان في الدار ساكنها لاتصال الاسم بضمير الخبر في نحو كان في الدار رجل لكون الخبر ظرفا مسوغا للابتداء ونوزع في الاول بان عود الضمير هنا على الاسم ورتبته التقديم فلا يمتنع وفي الاخيرين بانهما لا يقتضيا وجوب التوسط بل عدم التاخر ولا يمتنعان تقديم الخبر نحو في الدار كان صاحبها ساكنها وفي الدار كان رجل الثاني قضيته اطلاقه جواز توسط الخبر ولو كان فعلا نحو كان يقول زيد على حد جعل زيد اسم كان وهو ما صححه ابن عصفور وابن مالك ومنعه بعضهم قياسا على المبتدا المخبر عنه بفعل فانه لا يتقدم خبره كزيد قال والاول هو الاصح كما في المغني قال اذ لا يلتبس الجملة الاسمية بالفعلية انتهى ويجوز في سوى الخمسة الاواخر وهي التي في اولها ما تقدمه اي الخبر عليها

يمتنعان

ولو كان

ولو كان جملة على الاصح وذلك حيث لا موجب له كان يكون من ادوات الصدر نحو
اين كان زيد ولا مانع منه كما اذا دخلته اداة الحصر نحو ما كان زيد الا قائما او خيف
اللبس نحو كان صاحبي عدوي فجواز التقدم بمعنى سلب ضرورة الطرفين محله ما عدا ذلك
نحو قائما كان زيد وان حمل على الجواز بمعنى مقابل الامتناع كان اعم مما تقديمه واجب
او جائز كما قلناه في جواز التوسط وجاز تقدمه بدليل قوله تعالى اهؤلاء اياكم كانوا
يعبدون وانفسهم كانوا يظلمون فاياكم وانفسهم معمولان لخبر كان وقد تقدما عليها
وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل قاله ابن مالك في شرح التسهيل وسبقه الى
ذلك الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وهو غير لازم فقد يتقدم المعمول حيث لا يتقدم
العامل بدليل تجويزهم زيدا لم اضرب وعمروا لم اضرب مع امتناع تقدم اضرب على لم ولن قال
بعضهم واحسن ما يستشهد به على ذلك بيت العروض اعلموا اني لكم حافظ شاهدا ما
كنت او غائبا وانما امتنع في الخمسة الاواخر لاقترانها بما وهي مانعة لانها اما نافية وهي من
ادوات الصدر او مصدرية ومعمول المصدر لا يتقدم عليه ومنع ذلك في دام متفق عليه واما
الاربعة الاخر وغيرها مما نفي بما من هذه الافعال وان لم يكن النفي شرطا فعمله مختلف فيه
فالمنع مذهب البصريين والفراء واجازه بقية الكوفيين لان ما عندهم لا يلزم تصديرها وخص
ابن كيسان المنع بغير ما النفي شرط في عمله لان نفيه ايجاب فان كان النفي بغير ما جاز التقديم مطلقا
خلافا للفراء في اطلاقه المنع مع كل ناف ويرده قوله ورج الفتى للخير ما ان رايته على
السن خيرا لا يزال يزيد واما توسطه بين النافي والمنفي فجائز مطلقا نحو ما قائما كان زيد
وما قائما زال زيد قاله غير واحد وحكى الرضي الاتفاق على منعه فيما النفي فيه شرط في العمل
وليس كذلك ولا يجوز توسطه بين ما ودام كما جزم به صاحب الايضاح والبدر بن مالك والرضي
بل ظاهر كلام الالفية انه مجمع عليه قال المرادي فيه نظر لان المنع معلل اما بعدم تصرفها
وهو لا ينهض مانعا بدليل اختلافهم في ليس مع اتفاقهم على عدم تصرفها اما كون ما موصولا
حرفيا لا يفصل بينه وبين صلته وفيه خلاف فقد اجازه كثير اذا لم يكن عاملا واختلف في تقديم
خبر ليس فاجازه قدماء البصريين ومنعه الكوفيون والمبرد وابن السراج والجرجاني واكثر المتاخرين
قال ابن مالك في شرح الكافية والمنع احب الي لشبه ليس بما في النفي وعدم التصرف ولان عسى لا

يتقدم

يتقدم خبرها اجماعا لعدم تصرفها مع الاتفاق على فعليتها فليس اولى بذلك لتساويهما في عدم
التصرف مع الاختلاف في فعليتها وفرق بينه وبين عسى وليس بان عسى متضمنة معنى ما له
صدر الكلام وهو لعل بخلاف ليس قال بعض الائمة ومنع هذا الفرق بان ليس ايضا متضمنة
معنى ما له صدر الكلام وهو ما النافية انتهى وقد يجاب بمنع تضمن ليس معنى ما لان ليس
عنده لنفي الحال كما صرح به وما انما هو لعام فلم يتضمن معناها والنفي وان لزم صدر الكلام
ما لم يلزمه فيما عداها تنبيه قال المرادي ينبغي ان يكون الخلاف في غير ليس المستثنى فانه يمتنع
التقديم فيها قولا واحدا وسبقه في ذلك شيخه ابو حيان فقال في باب الاستثناء من الارتشاف
من اجاز من النحويين تقديم خبر ليس عليها ينبغي ان لا يجيز ذلك هنا لانها يجري مجرى الا فكما
لا يجوز قام القوم زيدا الا لا يجوز قام القوم زيد الليس ويجوز في ما عدا فتى وليس وزال ان
تكون تامة اي مستغنية عن الخبر كما ان معنى كونها ناقصة عدم الاستغناء عنه هذا هو الصحيح الذي
عليه المحققون وصححه نجم الائمة وفاضل الائمة وذهب الاكثرون الى ان معنى تمامها دلالتها
على الحدث والزمان زعما منهم ان معنى نقصانها عدم دلالتها على الحدث كما مر قال نجم الائمة و
ليس بشيء لان كان في كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون
المخصوص وهو كون القيام اي حصوله فجيء اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين الخبر ذلك
الحاصل فكانك قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم
تخصيصه كالفائدة في ضمير الشان وقبل تعيين الشان مع فائدة لخبري ههنا ومتى دلالته على
تعيين زمان ذلك الحصول المقيد ولو قلنا قام زيد لم يحصل هناك ان فائدتان معا فكان يدل على
حصول حدث مطلق بقيده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق بقيده في
كان لكرر دلالته كان على الحدث المطلق اي الكون وضعيته ودلالته الخبر على الزمان المطلق عقلية
واما سائر الافعال الناقصة مخصوصا الدال على الانتقال واصبح الدال على الكون في الصبح والافتقار
ومثله اخواته وما دام الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على
حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه انتهى
واستدل ابن مالك على بطلان قولهم ايضا بعشرة اوجه ذكرها في شرح التسهيل الا انه استدل
ليس فواقع الاكثرين على عدم دلالتها على الحدث واذا استعملت هذه الافعال تامة كان بمعنى فعل

لازم فكان بمعنى حصل نحو وان كان ذو عسرة اى وان حصل وصار بمعنى انتقل نحو صار الامر اليك
اى انتقل وبمعنى رجع نحو الى الله تصير الامور اى ترجع واصبح وامسى بمعنى دخل فى الصباح والمسا
نحو فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون اى حين تدخلون فى المسا وحين تدخلون فى الصباح
واضحى بمعنى دخل فى الضحى كقوله ومن فعلاتى اننى احسن القرى اذا الليلة الشهبا اضحى جليدها
اى دخل فى الضحى وظل بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم اى دام ظله وبات بمعنى عرس كقوله وبات
وباتت له ليلة كليلة ذى العائر الارمد اى وعرس وبرح بمعنى ذهب نحو واذ قال موسى لفتاه
لا ابرح اى لا اذهب وانفك بمعنى انفصل نحو فككت الخاتم فانفك اى انفصل ودام بمعنى بقى نحو
خالدين فيها ما دامت السموات والارض اى بقيت وقد تكون لمعان اخر وعملها ح عمل ما زاد فيه ان
لازما فلازما او متعديا بحرف فيه او بنفسه فكذلك هى واما فتى وليس وزال وما تصرف من متصرفها
فلا تستعمل الا نواقص وفى التسهيل فتى تستعمل تامة بمعنى سكن وطفا وحكى فى شرحه عن الفراء
فتأته عن الامر كسرته وفتأت النار اطفأتها قال فى القاموس وهو صحيح وغلط ابو حيان وغيره فى تغليطه
انتهى وحكى ابو على فى الحلبيات وقوع زال تامة نحو ما زال زيد عن مكانه اى لم ينتقل وذهب
الكوفيون الى ان ليس تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو انما يجزى الفتى ليس الجمل واعلم ان هذه
الافعال تنصرف الا ليس باتفاق ودام عند الفراء واكثر المتاخرين وما عداهما على قسمين ما يتصرف
تصرفا ناقصا وهو زال واخواتها فلا يستعمل منها امر ولا مصدر وما يتصرف تصرفا تاما وهو
البواقى فيستعمل منها مضارع وامر واسم فاعل ومصدر وما تصرف منها تصرفا تاما او ناقصا
يعمل عملها فيثبت لغير الماضى ما يثبت للماضى من العمل فالمضارع نحو ولم اك بغيا والامر نحو كونوا
حجارة واسم الفاعل كقوله وما كل من يبدى البشاشة كائنا اخاك اذا لم تلفه لك منجدا وقوله
قضى الله يا اسما ان لست زائلا احبك حتى يغمض العين مغمض والمصدر كقوله ببذل وحلم
ساد فى قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير وكلها لا يستعمل منها اسم مفعول واما قول سيبويه
وهو مكون لله فيقال به ان ابن جنى سئل شيخه ابا على الفارسى فقال ما كل داء يعالجه الطبيب
تنبيه كل من التصرف وعدمه يكون فى الافعال وفى الاسما والتصرف فى الافعال اختلاف ابنية
الفعل باختلاف المعانى كضرب يضرب اضرب وعدمه ان يلزم صيغة واحدة منها كليس ودام فى
هذا الباب وعسى فى افعال المقاربة وهب وتعلم فى باب ظن وخلا وعدا وحاشا فى باب الاستثنا

مسئلتان تختص كان بجواز حذف نون مضارعها المجزوم بالسكون نحو لم اك بغيا بشرط عدم اتصالها
بضمير نصب او الساكن ومن ثم لم يجز في نحو لم يكنه ولم يكن الله ليغفر لهم

وصيغ التعجب الثلث ومنها نعم وبئس وحبذا وسيأتي ابوابها ومنها فعل النافية وتبارك و
سقط في يده وهذا من جعل وينبغي في الاشهر وهلم على القول بانه امر وعم صباحا وارجح
التصرف في الاسماء ان تستعمل بوجوه الاعراب فتكون مبتدأ وفاعلا ومفعولا ومضافا ومضافا
اليه ونحوه وعدم ان تقتصر به على بعض ذلك كقيام في ايمن على الرفع بالابتداء وسبحان
الله على النصب بالمصدرية وبعض الظروف على النصب بالظرفية او الجر بمن كما ياتي في باب
الاشارة انتهى تتمة هاتان مسئلتان الاولى تختص كان دون اخواتها بجواز حذف نون مضارع
مضارعها المجزوم بالسكون تخفيفا لكثرة الاستعمال وشبه النون بحرف العلة نحو قوله تعالى
قالت انى يكون لي ولد ولم يمسسني بشر ولم اك بغيا اصله اكون حذفت الضمة للجازم والواو
لالتقاء الساكنين ثم النون للتخفيف والحذف فان الاولان واجبان والثالث جائز بخلاف نحو من
تكون له عاقبة الدار ونحو ونكون لكما الكبرياء لانتفاء الجزم ونحو وتكونوا من بعده قوما
صالحين لان جزمه بحذف النون فلم تحذف لانها متحركة في الاولين بحركة الاعراب وفي الثالث
بحركة المناسبة فتعاطيت عن الحذف بخلاف ما اذا كان ساكنة فانها شبيهة باحرف المد و
اللين في سكونها وامتداد الصوت بها فتحذف كما يحذفن بجامع انها يكون اعرابا مثلهن ويحذف
للجازم كما يحذفن واختصاص كان بذلك بشرط عدم اتصاله اى اتصال نون مضارعها
المجزوم بضمير نصب او الجر ساكن ومن ثم بفتح التاء المثلثة وتشديد الميم اشارة الى المكان
الاعتبارى اى ومن اجل اعتبار الشرط المذكور لم يجز حذف نون مضارع كان المجزوم فلا تكون
في نحو قوله ص لعمر لما طلب ان يقتل ابن الصياد حين اخبر بانه الدجال ان يكنه فلن تسلط عليه و
ان لا يكنه فلا خير لك في قتله لاتصاله بالضمير المنصوب والضمائر ترد الاشياء الى اصولها
فلا يحذف معها بعض الاصول ولا في نحو قوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم لاتصاله بالساكن
وهو لام التعريف فالنون مكسورة لاجله فهي متعاصية لفوتها بالحركة وخالف يونس في هذا
فاجاز الحذف تمسكا بقوله اذا لم تك الحاجات من همة الفتى فليس بمغن عنه عقد الرتائم
وقوله فان لم تك المرات بدت وساءه فقد ابدت المرات جبهة ضيغم ووافقه ابن مالك وحمله
الجماعة على الضرورة كقوله ولست بآتيه فلا استطيعه والى اسقني اذ كان ماؤك ذا فضل
تنبيهان الاول زاد ابن هشام في الجامع الصغير والقطر اشتراط كون المضارع المذكور مستعملا في

ولكن في الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر اربعة اوجه نصب الاول ورفع
الثاني ورفعهما ونصبهما وعكس الاول فالاول اقوى

الوصل دون الوقف وقال في شرح القطر نص عليه ابن خروف وهو حسن لان الفعل الموقوف
عليه اذا دخله الحذف حتى بقي على حرف واحد او حرفين وجب الوقف عليه بهاء السكت
كقولك عه ولم يعه فلم يك بمنزلة لم يع فالوقف عليه باعادة الحرف الذي كان فيه اولى من
اجتلاب حرف لم يكن فيه لا يقال يلزم مثله في لم يع لان اعادة الياء يؤدي الى الغاء الجازم
بخلاف لم يكن فان الجازم انما اقتضى حذف الضمة لا حذف النون كما بينا انتهى وكان المص
رح لم يذكر هذا الشرط لعدم اعتباره عنده قال ابن هشام في الاوضح قال ابن مالك تجب هاء
السكت في الفعل اذا بقي على حرفين احدهما زايد نحو لم يعه وهذا مردود باجماع المسلمين على وجوب
الوقف على نحو ولم اك ومن يق بترك التاء انتهى وقد رايت موافقته لابن مالك في شرح
القطر فهو مشترك الالزام الثاني لا يختص هذا الحكم بمضارع كان الناقصة بل يكون في مضارع
التامة ايضا كقوله تع وان تك حسنة يضاعفها بالرفع لكنه قليل والمسئلة الثانية لك في
كل موضع ذكر فيه بعد ان الشرطية وكان المحذوفة اسم مفرد يذكر بعده فاء الجزاء متلوة باسم
مفرد مع صحة تقدير فيه او معه ونحوهما مما يصلح خبرا قبل فاء الجزاء نحو قولهم وفي بعض الكتب
مرفوع الى النبي صلى الله عليه واله وسلم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر
وقولهم المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر اربعة اوجه من الاعراب احدها
نصب الاول على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها ورفع الثاني على الخبرية لمبتدا محذوف بعد
فاء الجزاء اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر وان كان ما قتل به سيفا
فما يقتل به سيف وان كان ما قتل به خنجرا فما يقتل به خنجر الثاني رفعهما معا فالاول على انه اسم
لكان المحذوفة والثاني على تقدير مبتدا محذوف اي ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير وان كان
معه او في يده او عنك سيف فما يقتل به سيف الثالث نصبهما معا الاول على الخبرية لكان محذوفة
ايضا اي ان كان عملهم خيرا فيجزون خيرا او فيكون جزاؤهم خيرا وان كان ما قتل به سيفا فيكون
ما يقتل به سيفا الرابع عكس وجه الاول اي رفع الاول على انه اسم لكان محذوفة مع خبرها ونصب
الثاني بفعل لا يقال تقديره فيجزون اي خبرا لكان محذوفة اي ان كان في عملهم خير فيجزون خيرا
او فيكون الجزاء او جزاؤهم خيرا وان كان معه سيف فيكون ما يقتل به سيفا والوجه الاول
اقوى الوجوه الاربعة لان فيه اضمار كان واسمها بعد ان واضمار المبتدا بعد فاء الجزاء وكلاهما

والاخير اضعف والمتوسطان متوسطان

كثير مطرد والوجه الاخير اضعف الوجوه لان فيه حذف كان وخبرها بعد ان وحذف الناصب
او كان مع اسمها بعد الفاء وكله قليل غير مطرد ولذلك لم يذكره سيبويه وذكر الثلثة و
الوجهان المتوسطان بين الاقوى والاضعف اعني الاول والاخير متوسطان بين القوة و
الضعف لاشتمال كل منهما على احد الكثيرين واحد القليلين وظاهر كلامه ان هذين الوجهين
متكافئان وهو كذلك عند الشلوبين وقال ابن عصفور ورفعهما اولى تنبيهات الاول
تعبيره باقوى واضعف يقتضي قوة الثلثة وضعفها لاقتضاء افعل التفضيل المشاركة
والزيادة فيلزم التناقض وهو كثير في عباراتهم فينبغي تشريك افعل في ذلك بما لا مشاركة فيه
فيكون الاقوى والاضعف بمعنى القوي والضعيف كما قيل في قوله تعالى وهو اهون عليه ونحوه
وقال بعضهم ان افعل قد يقصد به تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير في الفعل لا بمعنى تفضيله بعد
المشاركة في اصل الفعل فيفيد عدم وجود اصل الفعل في الغير فيحصل كمال التفضيل وهو
المعنى الاوضح في افعل وصفاته تعالى وبهذا المعنى ورد قوله تعالى حكاية عن يوسف الصديق
رب السجن احب الي وقول علي عليه السلم لان اصوم يوما من شعبان احب الي ان افطر من رمضان
انتهى الثاني اذا لم يصح تقدير فيه او معه ونحوهما في المسئلة تعين نصب الاول خبرا لكان نحو
اسير كما تسير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اي ان كنت راكبا فانا راكب وان كنت راجلا فانا راجل
وربما جر مقرونا بالا او بان وحدها ان عاد اسم كان الى مصدر متعد مجرور بحرف نحو المرء مقتول
بما قتل ان سيف فسيف اي ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وحكى يونس مررت
برجل صالح اي لا صالح فطالح اي لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح ومررت برجل صالح ان زيد
وان عمرو وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره الثالث علم من ذلك ان كان يجوز حذفها
مع اسمها بعد ان الشرطية بكثرة ويجوز ايضا بعد لو الشرطية بكثرة ~~ويجوز ايضا بعد لو~~
~~الشرطية~~ وذلك فيها بكثرة ايضا كقوله ع التمس ولو خاتما من حديد اي التمس شيئا ولو كان
ما تلتمسه خاتما من حديد وقول الشاعر لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنه
السهل والجبل اي ولو كان الباغي ملكا وقد يحذف مع اسمها بعد غيرهما كقوله من لد شولا
فالى اتلائها اي من لد كانت شولا تكميل والتزم حذف كان معوضا عنها ما بعد ان كثيرا
كقوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم ياكلهم الضبع اي لان كنت ذا نفر فخرت ثم

حذف متعلق الجار لدلالة ما بعده عليه ثم حذف الجار وكان للاختصار فانفصل الضمير
فصارت ان انت ثم زيدت ما عوضا عن كان المحذوف فصار ان ما انت ثم ادغمت النون في
الميم لما بينهما من التقارب في المخرج فصار اما انت ذا نفر وقد تحذف مع معموليها بعد ان
الشرطية كقولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره فما عوض عن كان واسمها و
ادغمت نون ان فيها لتقارب مخرجهما ولا نافية للخبر المحذوف وهي عوض منه وقد تزاد بلفظ
الماضي متوسطة بين الشيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا واطرد بين ما وفعل التعجب نحو ما
كان احسن زيدا وشذ قوله انت تكون سيد نبيل اذا تهب شمال بليل وقوله سراة بني ابي بكر
تسامى على كان المسومة العراب النوع الثاني من انواع النواسخ الاحرف المشبهة بالفعل ووجه شبهها
به اما لفظا فمن حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا وليست على حرفين كهل وبل ولا حرف واحد
كالواو والى هذا اشار ابن الخشاب بقوله ليست مهلهلة النسج ولا سخيفة التاليف ولبنائها
على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت و
تمنيت وترجيت وتسمى ايضا بالنواسخ اطلاقا لاسم الاعم على الاخص وهي ستة وعدها سيبويه خمسة
باسقاط ان المفتوحة لانها فرع المكسورة وتبعه ابن مالك في التسهيل واورد ان قضية هذا ان لا
تعد كان فان اصل كان زيدا الاسد فقدمت الكاف فصار ان زيدا الاسد فقدمت الكاف فصار
كان واجاب بان اصل كان منسوخ لاستغناء الكاف عن متعلق ان بكسر الهمزة وفتح النون مشددة
او بنو تميم تقول عن وتسمى عنعنة تميم وهما لتاكيد الحكم ونفي الشك عنه والانكار له ومن ثم
لا يؤتى بهما الا عند تردد السامع في الحكم وانكاره لا اذا كان خالي الذهن عن الحكم والتردد فيه
وان يفترقان من حيث ان ان المكسورة لا تغير مدخولها اذا كان جملة وان المفتوحة تصيرها
في تاويل المفرد ولهذا تقع الجملة المقرونة بها في موقع الفاعل والمفعول والمجرور فتاول بمفرد
ولكن بتشديد النون وهي بسيطة خلافا للكوفيين ومعناها الاستدراك وفسر بان تنسب
لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها ولذلك لا بد ان يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو ما
هذا ساكنا ولكنه متحرك او ضد نحو ما هذا ابيض ولكنه اسود او خلاف له على الاصح نحو ما
زيد قائما لكنه شارب ويمتنع ان يكون موافقا له باتفاق قاله ابو حيان في النكت الحسان وقيل
يكون للتوكيد تارة وللاستدراك اخرى قاله ابن العلج وجماعة وفسروا الاستدراك برفع ما توهم

جياد

الثاني الاحرف المشبهة بالفعل

وان بفتح الهمزة والنون مشددة

بثبوته او نفيه من الكلام السابق تقول زيد شجاع فتوهم اثبات الشجاعة لزيد فاثبات الكرم له لان الشجاعة والكرم لا يكاد ان يفترقان فاذا اردت دفع هذا التوهم اتيت بلكن فتقول لكنه بخيل وقس على ذلك النفي والتوكيد تقول ما جاءني اكرمته لكنه لم يجئ اكدت ما افادته لو من الامتناع وقد يجيء للتوكيد دائما وقد تعطى مع ذلك الاستدراك وكان بتشديد النون وهي حرف مركب عند اكثرهم حتى ادعى ابن هشام الخضراوي وابن الخباز الاجماع عليه وليس كذلك بل ذهب بعضهم الى انها بسيطة وادعى صاحب وصف المباني انه قول اكثرهم واطلق الجمهور انها للتشبيه وهو معناها المتفق عليه وذهب جماعة منهم ابن السيد انها لا تكون لذلك الا اذا كان خبرها اسما جامدا نحو كان زيدا اسد بخلاف كان زيدا قائم او في الدار او عندك او يقوم فانها في ذلك كله للظن لان الخبر هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه قال الرضي والاولى ان يقال هي في ذلك للتشبيه ايضا والمعنى كان زيدا شخص قائم حتى يغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح التشبيه الا انه لما قام الوصف مقام الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير من الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلذلك تقول كانني امشي وكانك تمشي والاصل كاني رجل امشي وكانك رجل تمشي انتهى ثم القائل بانها مركبة يقول بانها للتشبيه المؤكد لتركيبها من الكاف المفيدة للتشبيه وان المفيدة للتاكيد فكان زيدا اسد اصله ان زيدا كاسد قدمت الكاف على ان ليدل اول الكلام على التشبيه من اول وهلة وفتحت همزة ان للجار فصار احرفا واحدا مدلولا بهما على التشبيه والتاكيد والقائل بانها بسيطة يلزمه ان يكون لمطلق التشبيه لانها موضوعة له كالكاف فان قلت على القول بتركيبها ثم يتعلق الجار قلت قال ابن جني هو حرف لا يتعلق بشيء لفاد وقته الموضع الذي يتعلق فيه بالاستقرار ولا يقدر له عامل غيره لتمام الكلام بدونه ولا هو زايد لافادته التشبيه قال ابن هشام وليس قوله ابعد من قول ابي الحسن ان كاف التشبيه لا يتعلق ابدا قال ولما راى الزجاج ان الجار غير الزايد حقه التعلق قدر الكاف هيهنا اسما بمنزلة مثل فلزم ان يقدر له موضعا فقدره مبتدا فاضطر الى ان قدر له خبرا لم ينطق به قط ولا المعنى مفتقر اليه فقال معنى كان زيدا اخوك مثل اخوة زيد اياك كائن وقال الاكثرون لا موضع لان وما بعدها لان الكاف ان صارت بالتركيب كلمة واحدة قال ابن هشام وفيه نظر لان ذلك في التركيب الوضعي لا في التركيب الطارئ انتهى وردّه الدماميني بان هذا تركيب وضعي لان واضع اللغة في معتقد هؤلاء هو الذي وضعه كذلك وليس من

الامور التي طرأت في الاستعمال من غير ان يكون للوضع فيها مدخل انتهى ولا تجيء للتحقيق خلافا
للكوفيين ولا حجة لهم في قوله فاصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض ليس بها هشام لانه محمول
على التشبيه فان الارض بها هشام حقيقة بل هو مدفون فيها ولا للتقريب نحو كانك بالدنيا
لم تكن وبالاخرة لم تزل خلافا لهم ولابي الحسين الانصاري ولا للنفي نحو كانك دال عليها اي
ما انت دال عليها خلافا للفارسي وليت وقد يقال لت بابدال الياء تاء وادغامها في التاء و
لوت وهي للتمني وهو طلب حصول شيء مستحيل او ممكن غير متوقع على سبيل المحبة كذا قيل والاولى
ان يقال اظهار محبة شيء مستحيل او ممكن غير متوقع لان التمني ليس بطلب لا سيما مع العلم باستحالته
ثم تعلقه بالاول اكثر كقوله فيا ليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب وما الطف
قول الدماميني مضمنا لبعض صدر هذا البيت مع التورية المرشحة رماني زماني بما ساءني
فجاءت نحوس وغابت سعود واصبحت بين الورى بالمشيب عليلا فليت الشباب يعود وبالثاني
قليل نحو ليت زيدا يحسن الى من اساء اليه ولكن يجب في التمني اذا كان متعلقه ممكنا كهذا ان لا
يكون لك توقعا وطماعية في وقوعه والا صار ترجيا ولا يكون في الواجب فلا يقال ليت غدا يجيء فائدة
قال ابن جني في الخاطريات لانه يليه حقه اي انتقضه اياه يجوز ان يكون من قولهم ليت لي كذا وذلك
ان المتمني لشيء معترف لنقصه عنه وحاجته اليه فان قلت كيف يجوز الاشتقاق من الحروف قيل
وما في ذلك من الانكار وقد قالوا انعم له بكذا اي قال له نعم وسوفت الرجل اذا قلت له سوف
افعل وسألتك حاجة فلو ليت لي اي قلت لي لولا ولا ليت لي اي قلت لي لا لا فان قيل فكان يجب
على هذا ان يكون في قولهم لا له يليته معنى التمني كما ان في انعمت معنى الاجابة وفي لو ليت معنى
التعذر وفي لا ليت معنى الرد قيل قد يكون في المشتق اقتصار على بعض ما في المشتق منه كما سموا
الحرم النالة وذلك انه لا ينال من حله فهذه فعله من ناله وهو نقيض لا ينال وجاز الاشتقاق
من الحروف لانه ضارعت اصول كلامهم الاول اذا كانت جامدة غير مشتقة كما ان الاوايل كذلك
انتهى ملخصا ولعل وليس اصلها عل واللام لام الابتداء خلافا للمبرد كما حكاه عنه صاحب
المفتاح بل عل لغة فيها كما سيأتي وهي لتوقع مرجو او مخوف نحو لعل الحبيب واصل ولعل الرقيب
حاصل قال ابن هشام وغيره وتختص بالممكن وقول فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات
انما قاله جهلا او مخرقة وافكا انتهى قال جماعة منهم الاخفش والكسائي وتكون للتعليل كاللام و

حملوا عليه وقوله تعالى لعله يتذكر او يخشى ومن لم يتبته يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين
اى اذهبا على رجائكما وحكى الاخفش افرغ عملك لعلنا نتغدى اى لنتغدى قالوا ولهذا جزم
بها جعيل كقوله ورواه السيرافى عن ابن دريد فى شرح الكتاب وداع دعانا من يجيب الى النداء
فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابى المغوار منك قريب وقال الكوفيون وتكون للاستفهام وتبعهم ابن مالك وجعل منه قوله تعم وما يدريك لعله
يزكى وقوله لبعض الانصار وقد خرج اليه مستعجلا لعلنا اعجلناك والاية عند غيرهم محمولة على
الترجى والحديث على الاشفاق تنبيهات الاول اضطربت اقوالهم فى لعل الواقعة فى كلام تعم
لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه فقال قطرب وابو على معناها التعليل فمعنى
افعلوا الخير لعلكم ترحمون اى لترحموا ولاستقيم ذلك فى لعل الشاعر قريب اذ لا معنى للتعليل
هنا وقيل هى لتحقيق الجملة التى بعدها ولا يطرد فى لعله يتذكر او يخشى اذ لم يحصل من فرعون
التذكر والخشية واما قوله آمنت بالذى امنت به بنو اسرائيل الاية فتوبة يائس لا معنى تحتها
ولو كان تذكر احقيقيا لقبل منه والحق ما قاله سيبويه ان الرجاء والاشفاق متعلقان بالمخاطبين
والاصل فى الكلمة ان لا يخرج عن معناها بالكلية فلعل منه تعم حمل للمخاطبين على ان يرجوا او
يشفقوا كما ان الشك فى او كذلك ولا يجب ان يكون الرجاء او الاشفاق من المتكلم بلعل بل قد
يكون منه وقد يكون من المخاطب قد يكون من غيرهما كما تشهد به موارد الاستعمال الثانى مجرور لعل
فى موضع رفع بالابتدائية لعل عند المجاز الزائد نحو بحسبك درهم بجامع ما بينهما من عدم التعلق
بعامل وقوله فى البيت قريب هو خبر ذلك المبتدأ ومثله لولا اى لكان كذا على قول سيبويه ان لولا
حادة وقولك لرب رجل يقول ذلك ونحوه الثالث فى لعل ست عشرة لغة ذكرها فى المغنى
فتح اللام الثانية وكسرها وعل بالوجهين ولعن بابدال اللام نونا وعن بحذف اللام من هذه ولأن
بابدال العين همزة واللام نونا وان بحذف اللام من هذه وعن بابدال اللام لامه وعن ولعن بالغين
المعجمة فيهما وعل بالمهملة وغل بالمعجمة ولعاو لون ولعلت انتهى وعملها اى عمل الاحرف المذكورة
عكس عمل كان وهو نصب المبتدأ ورفع الخبر بخلاف الشاعرية ويشترط فى اسمهن ما انتفى
اسمهن ما انتفى فى اسم كان واخواتها ونسبة العمل فى الخبر الى هذه الاحرف كما كسناها وهو مذهب
البصريين وذهب الكوفيون والسهيلى الى انه باق على رفعه الاصلى وعملها فيه الرفع وهو المشهور

والجار

واجاز جماعة نصبه على انه لغة وممن قال بذلك ابن سلام وابن الطراوة وابن السيد الطليوسي وذكره
المص في حديقة المفردات كالحديث ان في قعر جهنم سبعين خريفا وقوله اذا اسود جنح الليل
الليل فلتات ولتكن خطاك خفافا ان حراسنا اسدا وقوله كان اذنيه اذا تشوفا قادمة او قلما
محرفا وقوله يا ليت ايام الصبى رواجعا وحكى يونس لعل اباك منطلقا ولا يرد ذلك على قضية
كلام المص لانه قليل والجمهور على انكار ذلك وتاويل الشواهد فالقعر في الحديث مصدر قعرت
الشيء اي بلغت قعره وسبعين ظرف اي ان مدة بلوغ قعرها في سبعين عاما وباقي المنصوبات حال
ومفعول اي تلقاهم اسدا ويحكيان قادمة واقبلن رواجعا ويوجد منطلقا قال ابن هشام ولا يقدر
في هذين تكون ويكون كما ذهب اليه الكسائي لعدم تقدم ان ولو شرطيتين وفيه نظر تنبيه عد
بعضهم من اخوات ان عسى لعملها عمل ان في لغية فهي بمعنى لعل وشرط اسمها ح ان يكون ضميرا كقوله
فقلت عساها نار كاس وعلها تشكى فاتى نحوها فازورها وهي ح حرف وفاقا للسيرافي ونقله عن
سيبويه خلافا للجمهور في اطلاق القول بفعليتها ولابن السراج في اطلاق القول بحرفيتها قاله
في الاوضح ولا يرد ذلك على قضية كلام المص لشذوذه او لذهابه الى ما ذهب اليه المبرد والفارسي
من انها باقية على اعمالها عمل كاد ولكن قلب الكلام فجعل المخبر عنه خبرا وبالعكس فان قلت قد رد
قولهما باستلزامه في قوله يا ابتا علك او عساكا الاقتصار على فعل ومنصوبه دون مرفوعه ولا نظير
لذلك قلت قال ابن هشام لهما ان يجيبا بان المنصوب هنا مرفوع في المعنى اذ مدعاهما ان الاعراب قلب
والمعنى بحاله انتهى ولا يتقدم احد معموليها من الاسم والخبر عليها مطلقا اي ظرفا او جارا ومجرورا
كان الخبر او غيره فلا يقال زيد ان قائم ولا قائم او عندك او في الدار ان زيدا وذلك لان لها صدر
الكلام لكنها كالموصول اذ هي مع معموليها في تاويل المفرد فلا يتقدم عليها شيء منهما قال الرضي
كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفا فمرتبته الصدر كحروف النفي والتنبيه و
الاستفهام والتشبيه والتخصيص والعرض وغيرها لينبئ السامع ذلك الكلام من اول الامر على ما
قصد المتكلم وكل واحد من هذه الحروف يدل على قسم من اقسام الكلام بخلاف ان المكسورة
فانها لا يدل على قسم من اقسامه بل هي لتوكيد معنى الجملة فقط والتوكيد تقوية الثابت لا تغيير
المعنى الا انها مع ذلك وقعت موقع حرف ابتداء كاللام فوجب تصدرها واما المفتوحة فلكونها
مع جزئيها في تاويل المفرد وجب وقوعها مواقع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتدا والمضاف

فلو قدم ذلك الصدرية فاما ان المفتوحة فانه وان لم يكن لها صدر الكلام

ولا خبرها على اسمها الا اذا كان ظرفا او جارا او مجرورا نحو ان في ذلك لعبرة

اليه فلا تتصدر وان كانت في مقام المبتدأ الذي حقه الصدر انتهى ولا يتقدم خبرها على
اسمها لضعفها في العمل لانها انما اعملت بالحمل على الفعل لمشابهتها له فيما مر الا اذا كان الخبر
ظرفا او جارا او مجرورا فانه يجوز تقدمه على اسمها ح من الجواز بمعنى مقابلة الامتناع فيشمل
ما تقدمه واجب وجائز نحو قوله تعالى ان في ذلك لعبرة ان لدينا انكالا فتقدم الخبر على
الاسم في الاية الاولى واجب لانه لو اخر لزم ايلائه لام الابتداء لان وهو ممتنع وفي الثانية جائز
على ما نص عليه الجرجاني واعتمده غيره من جواز كون اسم ان نكرة محضة وانما جاز ذلك مع الظرف
والمجرور لانهم يتوسعون فيهما ما لا يتوسعون في غيرهما وما الطف قول ابن عتيبة يشكو تأخره كاني
من اخبار ان ولم يجر له احد في النحو ان يتقدما عسى حرف جر من نداك يجرني اليك فاضحى
في ذراك مقدما فائدة انما جرت عادتهم بالتوسع في الظرف والمجرور لان كل شيء من
المحدثات فلا بد ان يكون في زمان او مكان الا نادرا فصار مع كل شيء كقريبه ولم يكن اجنبيا
منه فدخل حيث لا تدخل غيره كالمحارم تدخل حيث لا تدخل الاجنبي واجرى الجار مع المجرور
مجراه لكثرته في الكلام مثله واحتياجه الى الفعل او معناه تنبيهات الاول ظاهر كلامه ان
الخبر هو الظرف والمجرور نفسهما وفي ذلك اقوال احدها وهو قول ابن كيسان ان الخبر في الحقيقة
هو العامل المحذوف وان تسميته الظرف والمجرور خبرا مجاز وعليه جمع من المحققين منهم ابن
مالك وابن هشام الثاني هو قول ابي علي وتلميذه ابي الفتح انه الظرف والمجرور نفسهما وان العامل
صار نسيا منسيا الثالث وهو مرتضى الرضي ره والسيد عبد الله انه هما ومتعلقهما والاول
هو التحقيق الثاني استثنى ابن هشام في الاوضح عسى بمعنى لعل فلا يجوز تقديم خبرها على
اسمها مطلقا سواء كان ظرفا او غيره الثالث لا يجوز تقديم معمول خبر هذه الاحرف عليهن
مطلقا ولا على اسمهن الا اذا كان ظرفا او مجرورا واطلق المنع بعضهم ويجوز توسطه بين
الاسم والخبر مطلقا نحو ان زيدا طعامك اكل تكميل قد يحذف كل من اسمهن وخبرهن فيحذف
الاسم عند الجمهور في فصيح الكلام ويكثر اذا كان ضمير شان كقوله ان من لام في بني بنت حسان
المه واعصه في الخطوب وقوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء وخرج عليه
قوله ع ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون اي ان الشان وانما لم يجعل من في البيتين
اسما لانها شرطية بدليل جزمها الفعلين فيهما والشرط له الصدر فلم يعمل فيه ما قبله ومن حذفه

غير شان

غير شان ما حكاه الاخفش ان يك ماخوذ اخواك اى انك وقوله فليت دفعت الهم عنى ساعة
وقوله ولو كنت ضبيا عرفت مقالى ولكن زنجى عظيم المشافر ويروى زنجيا وقيل لا يجوز
حذفه فى الكلام الا اذا كان ضمير شان فلا يحسن حذفه الا فى الضرورة وقيل هو خاص
بالشعر مطلقا وصححه ابن عصفور والسخاوى فى شرح المفصل ويحذف الخبر اذا علم مطلقا خلافا
لمن اشترط تنكير الاسم فمن حذفه والاسم معرفة قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل
الله والمسجد الحرام وقوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وقوله سوى ان حيا من قريش
تفضل على الناس او ان الاكارم نهشلا اى تفضلوا ومن حذفه والاسم نكرة قوله ان محلا وان
مرتحلا وان فى السفر اذ مضوا مهلا وقولهم ان مالا وان ولدا اى ان لنا وقد عقد سيبويه
لهذا بابا فقال ان باب ان مالا وان ولدا والتزم الحذف فى ليت شعرى مردفا باستفهام
كقوله الا ليت شعرى هل ابيتن ليلة بواد وحولى اذخر وجليل قيل لان الاستفهام فى
موضع نصب بشعرى واستشكل الرضى القول بسد الاستفهام مسد الخبر بان محل شعرى الذى
هو مصدر بعد جميع ذيوله من فاعله ومفعوله فمحله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام
فى مقام الخبر ومقامه بعده بل هو خبر وجب حذفه بلا سادّ مسده لكثرة الاستعمال انتهى والشعر
بمعنى الفطنة مصدر من شعرت اشعر كنصرت انصر قال سيبويه اصله ليت شعرى حذفوا الهاء
فى الاضافة كما فى قولهم هو ابو عذرها فلعله لم تثبت عنده مصدرا بالهاء كالنشدة والا
فلا موجب لجعله المصدر من باب الهيئة كالجلسة والركبة قاله الرضى وتلحقها اى الحروف
المذكورة ما الزائدة فتكفها عن العمل لزوال اختصاصها بالجمل الاسمية الذى هو سبب عملها
وصيرورتها حروف الابتداء تدخل على الجملتين نحو انما زيد قائم وقوله تعالى كانما يساقون
الى الموت ولذلك سميت ما هذه كافة والى هذا لمح بعضهم حيث قال وتلطف غزلوك لما
قلت ما اعطى وولوا من بذل او ما علمت بان ما حرف يكف عن العمل واذا تلاها الفعل
سميت ما هيئة لانها هيئت هذه الحروف للدخول على الفعل بعد ان لم تكن له صالحة وقد
تعمل ليت مع لحوق ما قيل بل هو الارجح لعدم زوال اختصاصها بالاسماء فلا يقال ليتما قام زيد
خلافا لابن ابى الربيع وذهب الفراء الى وجوب الاعمال وروى قول النابغة قالت الا ليتما
هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد بالوجهين فالرفع على ان ما كافة وذا مبتدأ والحمام

بسد الخبر وجملة الاستفهام

بيان ولنا الخبر والنصب على ان ما زائدة وذا اسم ليت والحمام بيان ولنا الخبر قال ابن هشام
ويحتمل ان الرفع على ان ما موصولة وان الاشارة خبر لهو محذوفا اى ليت الذى هو هذا الحمام
لنا ولكنه احتمال مرجوح لان حذف العايد المرفوع بالابتداء فى صلة غير اى مع عدم طول الصلة
قليل انتهى وعدم طول الصلة ممنوع فى ذلك بل هى طويلة بالصفة وقد صرح هو بمثل ذلك فى
المغنى وذهب ابن السراج والزجاج والزمخشرى وتبعهم ابن مالك الى جواز اعمال الجميع قياسا على
ليتما ومنعه سيبويه فى غيرهما للسماع المشهور فيها دون ما عداها وخرج بقولنا الزايدة ما
المصدرية والموصولة فلا تكفان عن العمل نحو اعجبنى ان ما قمت اى قيامك ونحو اتحسبون انما
نمدهم به من مال وبنين واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسه اى ان الذى بدليل عود الضمير من به
وخمسه اليها اذ لا يعود الضمير الا على الاسماء وكان عليه التقييد بها كما فعلنا وكانه اعتمد على الثانى
فانه لا يصح ان يكون ما فيه الا زايدة فتدبر تنبيه ههنا بحث لا باس بالتعرض له وهو ان جماعة
من الاصوليين منهم الفخر الرازى فى المحصول ذكروا ان ما الكافة التى مع ان نافية وان ذلك سبب
افادتهما للحصر فى نحو انما الله اله واحد قالوا لان ان للاثبات وما للنفى فلا يجوز ان يتوجها معا
الى شئ واحد لانه تناقض وان لا يوجه النفى للمذكور بعدها لانه خلاف الواقع باتفاق فتعين صرفه
لغير المذكور وصرف الاثبات للمذكور فجاء الحصر وقد اعترض عليهم جماعة من اهل البيان كالسكاكى
واتباعه ومن النحويين كابى حيان وابن هشام قال فى المغنى ان ما ذكروه مبنى على مقدمتين
باطلتين باجماع النحويين اذ ليست ان للاثبات وانما هى لتوكيد الكلام اثباتا كان مثل ان زيدا
قائم او نفيا مثل ان زيدا ليس بقائم ومنه ان الله لا يظلم الناس شيئا وليست ما للنفى بل هى
بمنزلتها فى اخواتها اى ليتما ولعلما ولكنما وكانما وبعضهم ينسب القول بانها نافية للفارسى
فى كتاب الشيرازيات ولم يقل ذلك الفارسى فى الشيرازيات ولا غيرها ولا قاله نحوى غيره وانما
قال الفارسى فى الشيرازيات ان العرب عاملوا انما معاملة النفى والا فى فصل الضمير كقوله
وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلى انتهى ويدفع هذا التهويل ما اجاب به العلامة التفتازانى
فى شرح المفتاح عن الاصوليين فقال المراد ان كلمتى ان وما فى الاصل كذلك فناسب ان يعتبر فيهما
هذا المعنى انتهى وتوضيحه ان الاصوليين لم يريدوا ان كل واحد من الحرفين اعنى ان وما باق
على التركيب على معناه الاصلى ليتجه عليهم ما ذكرتموه بل هو بيان مناسبة لتضمن انما معنى

طول

النفى

والمصدر ان حل محل ان فتحت همزتها والا كسرت وان جاز الامران نحو اولم يكفهم انا
انزلنا وقال اني عبد الله

النفي والاثبات فان المفرد اين لما كان احدهما حال الانفراد بمعنى الاثبات والاخر بمعنى النفي
فاسب لك ان يضمن المركب منهما معنى النفي والاثبات معا قال المحقق الشريف وهذا المناسبة
اقوى من التي ذكرها علي ابن عيسى الربعي وعول عليه السكاكي في توجيه افادتها الحصر والمصدر ان حل
محل ان ومعمولها بان وجب ذلك فتحت همزتها وجوبا للفرق بينها وبين المكسورة ولا يحل
المصدر محل ان ومعمولها بان لا يجوز ذلك كسرت همزتها وجوبا وان جاز الامران وبها الحلو
وعدمه جاز الامران اي فتح الهمزة وكسرها وسلم تعبيره بالمصدر عما انعقد به على سيبويه حيث عبر
بالمفرد من انه منقوض بنحو ظننت زيدا انه قائم حيث يجب فيه كسر ان مع جواز حلول المفرد
محلها وفي محل معمولها كذا ذكر ابن مالك اذا علمت ذلك فيجب الفتح في ثمانية مواضع يجب فيها ان
يحل المصدر محل ان ومعمولها احدها ان يقع فاعلا نحو قوله تعالى اولم يكفهم انا انزلنا اي انزالنا
الثاني ان يقع نائبا عن الفاعل نحو قل اوحي الي انه استمع نفر اي استماع نفر الثالث ان يقع مفعولا
لغير القول نحو ولا تخافون انكم اشركتم اي اشراكم الرابع ان يقع في موضع رفع لابتداء نحو ومن
آياته انك ترى الارض خاشعة اي رؤيتك الخامس ان يقع في موضع خبر اسم معنى غير قول ولا
صادق عليه خبرها نحو اعتقادي انه فاضل اي فضله بخلاف قولي انه فاضل واعتقاد زيد انه
فاضل حق السادس ان تقع مجرورة بالحرف نحو ذلك بان الله هو الحق السابع ان تقع مجرورة بالاضافة
الى غير ظرف نحو انه لحق مثل ما انكم تنطقون اي مثل نطقكم الثامن ان تقع معطوفة على شيء مما
ذكر نحو واذكروا نعمتي التي انعمت عليكم وانى فضلتكم اي نعمتي وتفضيلي او مبدلة منه نحو واذ
يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم اي كونها لكم ويجب الكسر في تسعة مواضع لا يجوز ان
يحل المصدر فيها محل ان ومعمولها احدها ان تقع محكية بالقول نحو قوله تعالى قال اني عبد
الله الثاني ان تقع في ابتداء الكلام نحو انا انزلناه الا ان اولياء الله الثالث ان تقع في اول
الصلة نحو واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء الرابع ان تقع في اول الصفة كمررت برجل
انه فاضل الخامس ان تقع في اول الجملة الحالية كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا
من المؤمنين لكارهون السادس ان تقع في اول الجملة المضاف اليها ما يختص بالجملة وهو اذ واذا
وحيث نحو جلست اذ انا او اذا او حيث ان زيدا جالس السابع ان تقع قبل اللام المعلقة نحو والله يعلم
انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون الثامن ان تكون جوابا للقسم نحو والكتاب

موضع ان المفتوحة

المبين

المبين انا انزلناه التاسع ان تقع خبرا عن اسم عين نحو زيد انه فاضل تنبيهات الاول قال الدماميني
في المنهل قد يجب الفتح مع الحكاية بالقول نحو قال زيد انك فاضل اكرمتك فتفتحها لانها في اول
المحكي مفتوحة لوقوعها بعد لام التعليل المحذوفة اي لانك فاضل اكرمتك فان قلت فالموجب
اذا للفتح انما هو وقوعها بعد الجار لا يكون محكية بالقول قلت والموجب بالكسر في الواقعة
بعد القول المقصود به الحكاية وقوعها في الابتداء نظرا الى الكلام المحكي وقد عدوا قسما برأسه
فلنعد تلك ايضا قسما برأسه ولا فرق فتامله الثاني قال ابن هشام قد اولع الفقهاء وغيرهم بفتح
ان بعد حيث وهو لحن فاحش لانها لا تضاف الا الى الجملة وان المفتوحة ومعمولاها في تاويل
المفرد انتهى وقد اوجب جماعة منهم الرضي وصاحب اللباب والسيد ركن الدين فتحها نظرا لاصالة
الافراد في المضاف اليه واجاز بعضهم الفتح والكسر نظرا الى كلا الوجهين وفي شرح التسهيل للدماميني
الفتح صحيح لان حيث تضاف الى الجملة والى المفرد كقوله ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم ببيض
المواضي حيث لي العمائم بجر لي فيجوز اذن في ان الواقعة بعد الوجهان فان قلت اضافة
حيث الى المفرد نادر فلا يحمل عليه قلت يجوز الفتح وان قلنا انها مضافة الى الجملة بناء على ان ان
ومعموليها بتاويل مصدر وقع في موضع مبتدأ محذوف الخبر على حد قوله اما ترى حيث سهيل
طالع برفع سهيل اي حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدأ بعد حيث غير قليل انتهى وفي هذا
بحث اذ يلزم عليه جواز الفتح في جميع صور وجوب الكسر فتامل ويجوز الفتح والكسر في تسعة مواضع
يجوز فيها حلول المصدر محل ان ومعموليها وعدمه احدها ان تقع ان خبرا عن قول ومخبرا عنه بقول
وفاعل القولين واحد نحو اول قولي اني احمد الله فالفتح على ان القول على حقيقته من المصدرية
اي قولي حمد الله والكسر على انه بمعنى المقول اي مقولي اني احمد الله فلو انتفى القول الاول وجب
الفتح او الثاني او اختلف القائل وجب الكسر الثاني ان تقع بعد اذا الفجائية كقوله وكنت ارى
زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم فالفتح على معنى فاذا العبودية اي حاصلة كما
تقول خرجت فاذا الاسد والكسر على معنى فاذا هو عبد القفا الثالث ان تقع بعد فاء الجزاء
نحو من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه غفور رحيم فالفتح على معنى فالغفران
والرحمة اي حاصلان او فالحاصل الغفران والرحمة والكسر على معنى فهو غفور رحيم
الرابع ان تقع في موضع التعليل نحو انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم قرأ نافع والكسائي

بالفتح

والمعطوف على اسماء هذه الاحرف منصوب ويختص ان وان ولكن بجواز رفعه

بالفتح على تقديم لام العلة اى لانه والباقون بالكسر على انه تعليل مستانف مثل وصل عليهم
ان صلوتك سكن لهم ومثله لبيك ان الحمد والنعمة الخامس ان تقع بعد فعل قسم ولا لا بعدها
كقوله او تحلفى بربك العلى انى ابو ذيالك الصبى فالفتح بتقدير على والكسر على الجواب والبصريون
يوجبونه ولو اضمر الفعل او ذكرت اللام تعين الكسر اجماعا نحو والله ان زيدا لقائم وحلفت ان
زيدا قائم السادس ان تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالحة للعطف عليه نحو ان لك ان لا تجوع
فيها ولا تعرى وانك لا تظمؤ فيها ولا تضحى قرء نافع وابو بكر بالكسر اما على الاستيناف او بالعطف
على جملة ان الاولى والباقون بالفتح بالعطف على ان لا تجوع السابع ان تقع بعد حتى ويختص الفتح
بالجارة والعاطفة نحو عرفت امورك حتى انك فاضل والكسر بالابتدائية نحو مرض زيد حتى انه لا
يرجونه الثامن ان تقع بعد اما نحو اما انك فاضل بالفتح على انها بمعنى احق وهو قليل والكسر
على انها حرف استفتاح بمنزلة الاستفتاحية التاسع ان تقع بعد لا جرم والغالب الفتح نحو لا جرم
~~والغالب الفتح نحو لا جرم~~ ان الله يعلم فالفتح عند سيبويه على ان جرم فعل ماض وان وصلتها
فاعل اى وجب ان الله يعلم ولا صلة وعند الفراء على ان لا جرم بمنزلة لا رجل ومعناهما لا بد و
من بعدهما مقدرة والكسر على ما حكاه الفراء من ان بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لا جرم
لاتينك ولا جرم انك ذاهب ولا جرم لقد احسنت والاسم المعطوف على اسماء هذه الاحرف
منصوب سواء كان قبل مضى الخبر او بعده كقوله ان الربيع الجود والخريفا يدا ابى العباس و
الصيوفا فعطف الخريف بالنصب على الربيع قبل مضى الخبر وهو يدا ابى العباس وعطف الصيوف
جمع صيف على الربيع بالنصب بعد مضى الخبر ويختص ان المكسورة وان المفتوحة لفظا المكسورة
حكما ولكن دون الثلث الاخر برفعه اى رفع المعطوف على اسمائهن وذلك لانهن لما لم يغيرن
معنى الجملة كن كالعدم فيعطف على اسمائهن بالرفع حملا على محلها ويكون من عطف الجمل لا
المفردات لان القائم مثلا فى ان زيدا قائم وعمرو لا يكون خبرا عن الاسمين فان قلت دعوى ان ان
ان المفتوحة لا تغير معنى الجملة ممنوعة بل هى خلاف الاجماع قلت قد اشرنا الى الجواب بتقييدها
بالمكسورة حكما قال ابن الحاجب ان المفتوحة اذا كانت مكسورة حكما جاز معاملتها فى العطف
معاملة ان المكسورة لفظا قال وهذا موضع لم ينبه عليه النحويون فانهم اذا قالوا يعطف على
اسم ان المكسورة دون غيرها اوهموا انه لا يجوز العطف مع المفتوحة والمفتوحة تنقسم قسمين

قسم

فتم يجوز العطف على اسمها بالرفع وقتم لا يجوز فالقسم الذي يجوز هو ان تكون في حكم
المكسورة كقولك علمت ان زيدا قائم لانه موضع الجملة المستقلة لاشتمال المفعول في باب
علمت على المحكوم عليه والمحكوم به دليل وجوب الكسر اذا دخلت اللام نحو علمت ان زيدا القائم
ولولا انها في حكم الجملة المستقلة لم يجز كسر ان الا ترى انك لا تقول اعجبني ان زيدا القائم
بكسر ان لانه لما لم يكن هنا في معنى الجملة المستقلة لكونه فاعلا والفاعل يجب ان يكون مفردا لم
يجز كسر ان فثبت ان المفعولين في باب علمت في معنى الجملة المستقلة وانما انتصبا بعدها توهما لما
تقتضيه علمت من معنى المفعولية واذا كان المفعولان في حكم الجملة المستقلة تكون هذه
المفتوحة بعدها في حكم المكسورة فيجوز العطف بالرفع فيها وان كانت مفتوحة لفظا لانها
مكسورة معنى باعتبار ما ذكرناه وان كانت المفتوحة على غير هذه الصفة لم يجز العطف على
اسمها بالرفع نحو قولك اعجبني ان زيدا قائم وعمرو فلا يجوز الا النصب ولا يستقيم الرفع
عطفا على اسم ان لانها ليست مكسورة ولا في حكم المكسورة لانها موضع مفرد من كل وجه
انتهى وعلى هذا التحقيق جرى ابن مالك وغيره قال في شرح الكافية وتلحق ان بان اذا كان موضعها
موضع جملة نحو علمت ان زيدا منطلق وعمرو لكن قال الرضي وفيما قاله ابن الحاجب مع هذا
التحقيق البالغ نظر وذلك لانا بعد تسليم ان المفتوحة وما في حيزها بتقدير اسمين لا يخرجها
عن كونها بتقدير المفرد اذ ذاك الاسمان بتقدير المفرد وهذا مع ان الجواب ان وما في حيزها
ليست بتقدير اسمين بل هي من اول الامر بتقدير اسم مفرد اعني المصدر الذي ذانك الاسمان
مؤولان به قال واتما دعاه الى هذه التكلفات انه رأى سيبويه مستشهدا على العطف على
محل المكسورة بقوله واذان من الله ورسوله الآية وكذا مستشهدا بقوله ولا قاعلوا
انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق على العطف على محل اسم المكسورة بتقدير حذف الخبر من
الاول والتقدير انا بغاة وانتم بغاة فلولا ان المفتوحة بعد فعل القلب في حكم المكسورة
لما صح منه الاستدلال المذكور وبعض النحاة لما رأى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة
قال ان المفتوحة حكمها مطلقا حكم المكسورة في جواز العطف على محل اسمها لانهما حرفان
مؤكدان اصلهما واحد فيجوز العطف بالرفع نحو بلغني ان زيدا قائم وعمرو والسيرافي ومن
تابعه لم يلتفتوا الى استدلال سيبويه فقالوا لا يجوز العطف على محل المفتوحة مطلقا اذ لم

يبق معها الابتداء بل هي مع ما في حيزها في تاويل اسم مفرد مرفوع او منصوب او مجرور فاسمها
كبعض حروف الكلمة انتهى وليس رفع المعطوف على هذه الاحرف المذكورة مطلقا بل بشرط
مضي الخبر كقوله تعالى واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله بريء من
المشركين ورسوله وقول الشاعر فمن يك لم ينجب ابوه وامه فان لنا الام النجيبة والاب و
قول الاخر وما قصرت بي في التسامي خئوله ولكن عمي الطيب الاصل والخال وانما لم يصح
قبل مضي الخبر نحو ان زيدا وعمروا قائمان لئلا يتوارد عاملان مستقلان هما الابتداء
وان على معمول واحد هو الخبر فيعملان رفعا واحدا فيه وذلك لا يجوز لان عوامل النحو عندهم
كالمؤثر الحقيقي والاثر الواحد لا يصح عن مؤثرين مستقلين كما برهن عليه في محله وخالف الكسائي
والفراء فلم يشترطا هذا الشرط تمسكا بنحو قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون
وخرج على انه مبتدا حذف خبره والكلام على التقديم والتاخير او دل بخبره على خبر ان ولا
يلزمهما حديث التوارد لان ان واخواتها لا تعمل في الخبر شيئا عند الكوفيين كما مر لكن اشترط
الفراء خفاء الاعراب نحو انك وان الفتى وزيد ذاهبان ولم يخصص ذلك بالثلثة بل
عممه في الستة تمسكا بقوله يا ليتني وانت يا لميس في بلد ليس بها انيس وخرج على ان الاصل
وانت معي والجملة حالية تنبيهات الاول في محل الخلاف في رفع الاسم قبل مضي الخبر انما هو
حيث يتعين كون الخبر للاسمين نحو انك وزيد ذاهبان واما نحو ان زيدا وعمروا في الدار
فجائز باتفاق نبه عليه ابن هشام في شرح بانت سعاد قال وهذا موضع يكثر فيه الوهم الثاني
جواز رفع تالي العاطف فيما مر ونحوه متفق عليه واختلف في تخريجه فقيل هو معطوف على محل
اسم ان كما ذكره المص وهو قول نقله ابن هشام عن بعض البصريين وابو حيان في الارتشاف
عن الكوفيين والجرمي والزجاج وجرى عليه ابن حاجب وابن مالك وشراح كلامهما وقيل هو
معطوف على ضمير الخبر مبتدا محذوف الخبر وقيل معطوف على ضمير الخبر وهذا الوجهان لا خلاف
في تخريجه عليهما واما الاول فادعى ابن مالك انه لا خلاف فيه ايضا ونوزع في ذلك قال ابو
حيان اتفقوا على جواز الرفع بعد مضي الخبر واختلفوا على ماذا يرفع وذهب سيبويه والجرمي
واجازه اصحابنا انه على المبتدا والخبر محذوف لدلالة ما قبله عليه ويتعين ذلك فيه وذهب ابو
الحسن والمبرد والفارسي الى انه معطوف على الموضع فقيل موضع اسم ان وقيل موضعها مع اسمها

قوله

شروط العطف على المحل

ونقل النحاس عن الفراء والطوال انه انما يرتفع بالعطف على الضمير المستتر في خبر الاول ومن
قال بشيء من هذه الاقوال لم يمنع القول بالابتداء قال فدعوى ابن مالك الاجماع على جواز رفع
المعطوف على اسم ان ولكن باطلة لما ذكرنا من مذهب سيبويه واصحابنا انتهى والحق الذي عليه
المحققون المنع من رفع المعطوف على محل الاسم مطلقا سواء كان مضى الخبر ام لم يمض خفي
الاعراب ام لم يخف وذلك لان للعطف على المحل عندهم ثلثة شروط احدها امكان ظهور
ذلك المحل في الفصيح ولذلك لما جاز في نحو ليس زيد بقائم وما جائني من امرئة ان تسقط الباء
فتنصب ومن فترفع جاز ان يعطف على الاول منصوبا وعلى الثاني مرفوعا بخلاف مررت
بزيد وعمرو ولما لم يجز مررت زيدا باسقاط الباء لم يجز ان ينصب عمرو بالعطف على محل زيد
المجرور خلافا لابن جني وجاز في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم نصب المعطوف
على محل المجرور لجواز مسحت الراس في الفصيح الثاني ان يكون الموضع يحق الاصالة فلا يجوز
هذا ضارب زيدا واخيه لان الوصف المستوفي لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لالتحاقه
بالفعل خلافا للبغداديين الثالث وجود المحرز اي الطالب للمحل فلذلك لم يجز عطف المرفوع
على المحل في هذا الباب لان موضع الاسم بعد ان لا محرز له لان الطالب لرفعه هو الابتداء الذي
هو التجرد والتجرد قد زال بدخول ان فامتنع العطف عليه بالرفع بعد مضي الخبر وقبله نحو
ان زيدا قائم وعمرو وان زيدا وعمرو قائمان قال ابن هشام واجاز بعض البصريين الاولى لانهم
لم يشترطوا المحرز ومنعوا الثانية بمانع اخر هو توارد العاملين واجازهما الكوفيون لانهم
لم يشترطوا وان لا تعمل في الخبر عندهم شيئا انتهى الثالث حكم التوابع ما عدا البدل حكم النسق
عند الجرمي والزجاج فيجوز الاتباع في مذهبهما في الثلثة بعد مضي الخبر لا قبله نحو ان زيدا
قائم العاقل او بطة او نفسه مطلقا عند الكسائي والفراء لكن بشرط خفاء الاعراب عند الفراء
وحكى سيبويه انهم اجمعون ذاهبون وحملوا عليه قوله تعالى ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب
قال الزجاج علام الغيوب صفة لربي قال ابن عصفور والمحققون من البصريين لا يجيزون في غير
المنون من التوابع الا النصب فقط الا ان يسمع شيء فيحفظ ولا يقاس عليه وقدر سيبويه علام
الغيوب مبتدأ او بدلا من الفاعل فاعل يقذف وقال ابن مالك في شرح الكافية ونسب سيبويه
قائل انهم اجمعون ذاهبون الى الغلط مع انه من العرب الموثوق بعربيتهم وليس ذلك من سيبويه بمرضي

بل الاولى

بل الاولى ان يخرج على ان قائل ذلك اراد انهم مجموعون ذاهبون على ان يكون هم مبتدأ موكدا
باجمعون مخبرا عنه بذاهبون ثم حذف المبتدأ وبقي توكيده كما يحذف الموصوف ويبقى صفته
انتهى النوع الثالث من انواع النواسخ ما ولاء النافيتان المشبهتان بليس في معنى النفي والجحود
والدخول على الجملة الاسمية ولذلك يعملان عملها عند الحجازيين فيرفعان المبتدأ وينصبان
الخبر وعلى لغتهم جا التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وقال الشاعر يعز فلا شيء على الارض
باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا فائدة وجدت بخط الصلاح الصفدي ما صورته سئل الشيخ
اثير الدين ابا حيان ادام الله فوائدكم ورد في القرآن العظيم اعمال ما اعمال ليس فقال ثلثة
مواطن احدها قالوا ما هذا بشرا والثاني ما هن امهاتهم والثالث فما منكم من احد عنه حاجزين
قال وزعم بعضهم ان حاجزين صفة لاحد وليس بشيء اذ الصفة مستغنى عنه والخبر محط الفائدة
انتهى وفيه نظر وبنو تميم يعملونها قال ابن الحاجب في شرح المفصل والنحويون ان لغة بني تميم في
ذلك على القياس ويقولون ان الحرف اذا لم يكن له اختصاص بالاسم او بالفعل له عمل في احدهما
وما يدخل على القسمين فالقياس ان لا يعمل في احدهما قلت لا اختلاف في اعمال لا التي لنفي الجنس
واذا صح اعمال لا باتفاق فلا بعد في اعمال ما فان زعم زاعم ان لا الناصبة غير لا الداخلة على
الفعل قيل له فما المانع ان يكون ما الرافعة غير ما الداخلة على الفعل انتهى وفيه بحث ظاهر قال
ابن هشام ووقع على لغة تميم ما هذا بشر وما هن امهاتهم بالرفع ووقع ايضا ما هن بامهاتهم
بالجر بزيادة ويحتمل الحجازية والتميمية خلافا لابي علي والزمخشري زعما ان ليس تختص
بلغة النصب انتهى لطيفة مما يسئل الناس عنه اهل الادب قول الشاعر ومهفهف الاعطاف
قلت له انتصب فاجاب ما قال المحجوج ما يقولون ما الذي اجاب به والجواب انه اشار الى انه تميمي
لا همله ما فاستغنى بوقوع الاسمين بعدها مرفوعين عن ان يصرح بنسبته ويقول انا تميمي تنبيهان
الاول قال ابن هشام في شرح اللمحة رفع المبتدأ ونصب الخبر بلاء النافية لغة اهل الحجاز على ما
نص عليه الزمخشري وابن الحاجب والمطرزي وغيرهم وكثير يظن اتفاق العرب على اعمالها ويخص
الخلاف بما وليس كذلك واذا اختلفوا في القوي الشبه فكيف يجمعون على الضعيف وانما ضعف
شبه لا بليس لان ليس لنفي الحال وقد حققوا انهم لا يعملونها الا في الشعر انتهى فاما ليس فقد عرفت
تمام امرها واما ما فقال في المغني اذا نفت المضارع تخلص عند الجمهور للحال ورد عليهم ابن مالك

بنحو قوله تعالى قل ما يكون لي ان ابدله واجيب بان شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه واما لا
فالمنقول عن سيبويه ان المضارع يتخلص بها للاستقبال ونقله في المغني عن الاكثرين قال الدماميني
في شرح التسهيل ولم يزل الفضلاء يستشكلون قول سيبويه هذا مع قوله ان المضارع المنفي
بلا يقع حالا وقول غيره ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال قال المرادي في الجنى ومذهب
الاخفش والمبرد وابن مالك عدم لزوم ذلك وانها قد تكون للحال انتهى الثاني قضية اطلاق المصنف
ان لا تعمل في الشعر وغيره وعليه كثير من النحويين وخصص بعضهم عملها بالشعر بل ظاهر عبارة
الرضي انه راى جمع النحاة وليس كذلك ولكون عمل هذين الحرفين على خلاف الاصل قال الجمهور
لم يعملها الحجازيون مطلقا بل بشرط اجتماع ثلثة امور فيهما معا سوى ما ينفرد به كل منهما
كما سياتي احدها بقاء النفي اي بقي خبرهما لان عملهما انما كان لاجل النفي الذي شابها ليس به
فكيف يعملان مع زوال المشابهة بانتقاض النفي ولذلك وجب الرفع في نحو وما امرنا الا
واحدة وما محمد الا رسول ولا رجل الا قاعد ولا زيد لما فعله حسن واما قوله وما الدهر
الا منجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا فمن باب ما زيد الا سيرا والتقدير الا
يدور دوران منجنون ويعذب معذبا اي تعذيبا وقال ابن مالك انه تكلف على ان سيبويه لا
يرى ان صيغة المفعول يكون بمعنى المصدر قال والاولى ان يجعل منجنونا ومعذبا خبرين منصوبين
بما الحاقا لها بليس قال واقوى من هذا قول الاخر وما حق الذي بعثوا نهارا ويسرق ليله
الا نكالا ولاجل هذا الشرط وجب الرفع في المعطوف ببل ولكن على الخبر نحو ما زيد قائما بل
او لكن قاعد على انه خبر مبتدا محذوف ولم يجز نصبه بالعطف لانه موجب تنبيهات الاول
تعبيره ببقاء النفي وان كان اولى من تعبير بعضهم بعدم انتقاض النفي بالنسبة الى معمول الخبر
دون نفس الخبر نحو ما زيد قائما الا في الدار فان النفي في ذلك بالا لشموله الانتقاض بلما
الاستثنائية ايضا كما رايت الا انه يرد عليه انتقاض النفي بالنسبة الى معمول الخبر دون نفس
الخبر نحو ما زيد قائما الا في الدار فان النفي في ذلك يصدق عليه انه قد انتقض مع ان النصب واجب
باجماع فتدبر الثاني اذا انتقض النفي بكلمة غير نحو ما زيد غير قائم فالفراء يجيز النصب والبصريون
يوجبون الرفع الثالث ما ذكر من وجوب الرفع مطلقا في الخبر المنتقض نفيه هو قول الجمهور
والثاني جواز النصب مطلقا وهو قول يونس والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا

هو

وهو قول الفراء والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول بقية الكوفيين
قاله في التصريح والثاني تاخر الخبر الفعل عن اسمها فلو تقدم بطل العمل كقولهم ما مسيء من اعتب
ولا قاعد رجل ويروى مسيئا على الاعمال وهو شاذ واما قول الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله
نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر ففي انتصابه اربعة اقوال قيل ان الفرزدق تميمي و
سمع ان الحجاز ينصبون الخبر ولم يعلم ان ذلك يختص بالتاخير دون التقديم فغلط على لغة
غيره لا على لغته فان لك فلذلك لم يسقط الاحتجاج بلغته وقيل ان اعمال ما في الخبر لغة
للعرب اذا تقدم وهذه دعوى وقيل ان مثلهم ينتصب على الحال وان الخبر العامل في الحال محذوف
كانه قال واذ ما في الدنيا مماثلا لهم بشر وهذا ضعيف لان المعاني لا تعمل في الاحوال وتحذف
وقيل ان مثلهم ينتصب على الظرف كما تقول ما احد مثل زيد وانت تريد ما احد فوقه في المنزلة
ولا مكانه في الشرف قال ابن بابشاذ في شرح الجمل وقيل مثلهم مبتدا بني لابهامه مع اضافته للمبني
الثالث تاخر معمول الخبر عن الاسم فلو قدمه بطل العمل كقوله وقالوا تعرفها المنازل من
منى وما كل من وافى منى انا عارف فيمن نصب كلا لضعفهما في العمل فلا يتصرف في خبرهما
ولا مفعوله الا اذا كان المعمول ظرفا او مجرورا فيجوز التقديم ولا يبطل العمل نحو ما عندك
زيد مقيما وبابي انت مستغنيا لتوسعهم فيهما ما لا يتوسع في غيرهما كما وقضية كلامه كغيره
ان تقدم الخبر يمتنع العمل وان كان ظرفا او مجرورا وصرح به ابن مالك وقيل لا يمتنع ح قال
بعضهم وهو المختار قياسا على معمول الخبر وعلى خبر ان واخواتها وقال غيره ما صححه ابن مالك
من منع تقدم الخبر الظرفي لا يكاد يعقل فان تقديم المعمول فرع تقديم العامل بل لو عكس
فصحح الجواز في الخبر والمنع في معموله لكان اشبه بالصواب فان المعمول قد يمنع تقدمه حيث
يجوز تقدم العامل الا ترى ان معمول خبر كان لا يتقدم على اسمها مع جواز تقدم الخبر و
يشترط فيما خاصة عدم زيادة ان الزايدة معها فلو زيدت بطل العمل كقوله بني غدانة
ما ان انتم ذهب ولا صريف ولكن انتم خزف لعدم زيادتها مع ليس المحمولة عليها فاذا
زيدت مع ما تباينا في الاستعمال والقول بان ان هذه زايدة وانها تبطل العمل هو قول البصريين
وذهب الكوفيون الى جواز النصب معها وانها نافية مؤكدة وعليه خرج رواية ابن السكيت
في البيت ذهبا وصريفا بالنصب قال بعضهم وعندي ان الخلاف في اعمالها ينبغي ان يكون مرتبا

على هذا

على هذا الخلاف قال الرضي ورد على الكوفيين بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى
الا مفصولا بينهما كما في ان زيدا لقائم واما الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع مع ان في
كليهما معنى التحقيق وفي الا ان مع ان في الا معنى التحقيق فلان قد يشوبها معنيان اخران
وهما التقريب والتوقع فلم يكن لبحت التحقيق وكذا في الا معنى التنبيه ايضا انتهى وانما اختصت
ما بهذا الشرط لانه لا يتاتى مع لا فلا تزاد معها قيل وفي كتاب الازهنة للهروي انها تزاد
معها ايضا وانشد عليه يا طائر البين لا ان زلت ذا زجل قال اراد لا زلت وهو غريب و
يشترط في لا تنكير معموليها اي اسمها وخبرها فلا تعمل في معرفة لا يقال لا زيد قائما قالوا وذلك
لضعف مشابهتها لليس في خصوص النفي لان ليس لنفي الحال وهذه لمطلق النفي ومن ثم شذ
عملها حتى ذهب الاخفش والمبرد الى منعه وخالف ابن جني وابن الشجري في هذا الشرط فاجاز
اعمالها في المعارف وانشد للنابغة الجعدي وحلت سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا
عن حبها متراخيا وتاوله المانعون وقال ابن مالك ويتمكن عندي ان يجعل انا مرفوع فعل
مضمر ناصب باغيا فلما اضمر الفعل برز الضمير وانفصل ويجوز ان يجعل انا مبتدا والفعل
المقدر بعده خبرا ناصبا باغيا على الحال ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل
لدلالته عليه انتهى مع انه اجاز في شرح التسهيل القياس عليه واعترف في التسهيل بالندور
فكلامه مختلف ومثله قول الاخر انكرتها بعد اعوام مضين لها لا الدار دارا ولا الجيران
جيرانا وعليه بنى ابو الطيب قوله اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذى فلا الحمد مكسوبا
ولا المال باقيا وقيل هو لحن منه تنبيه يشترط في لا ايضا ان يكون لنفي الوحدة فقط نحو
لا رجل في الدار قائما بل رجلان او رجال او لنفي الوحدة احتمالا مرجوحا ولنفي الجنس احتمالا
ظاهرا نحو لا رجل قائما ويقال في توكيده على الاول كما مر وعلى الثاني بل امرئة قال ابن هشام
وغلط كثير من النحويين فزعموا ان لا العاملة عمل ليس لا يكون الا نافية للوحدة ويرد عليهم
نحو قوله تعز فلا شيء على الارض باقيا انتهى فان كانت لنفي الجنس نصا كان عمله عمل ان
كما سياتي قريبا ان شاء الله تعالى فان لحقتها اي لحقت لا التاء لتانيث الكلمة او للمبالغة للنفي
كما في علامة او لهما معا فصارت لات وحركت التاء لالتقاء الساكنين بالفتح على المشهور
لانها اخف الحركات وبالكسر على اصل التقاء الساكنين وبالضم جبرا لما لحقها من الوهن بحذف

خاصة

على الحال تقديره لا انا باغيا

احد

احد معموليها لزوما كما سياتي فلات كلمتان لا النافية وتاء التانيث هذا هو المشهور الذي
عليه الجمهور وقال ابو عبيدة وابن الطراوة هي كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية والتاء زايدة
في اول الحين كما جاء العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون تحين ما من مطعم قال الرضي وهو
ضعيف لعدم شهرة تحين في اللغات واشتهار لات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا
ولا تاوان ولا تهنا وقيل كلمة واحدة وهي فعل ماض وعلى هذا فهل هي ماضي ليت بمعنى ينقض واستعملت
للنفي او هي ليس بكسر اليا قلبت الياء الفا وابدلت السين تاء كما في ست قولان حكاهما في المغني ثم اختلف
في عملها كما اختلف في حقيقتها فمنهم من ذهب الى انها لا تعمل شيئا وان وليها مرفوع فمبتداء حذف
خبره او منصوب فمعمول لفعل محذوف وهذا احد قولي الاخفش وعنه ايضا انها تعمل عمل ان فينصب
الاسم وترفع الخبر ومذهب الجمهور انه تعمل عمل اصلها الا انها اقوى منها ومن ما ايضا في استحقاق العمل
لاختصاصها بالاسم واختلف في معمولها ايضا فمذهب الفراء الى انها الا في الحين خاصة قيل وهو ظ
قول سيبويه وعليه الجمهور وذهب الفارسي وجماعة الى انها تعمل في الحين وما رادفه كالساعة والاوان
والوقت وهو مختار ابن مالك والمص كما اشعر به قوله اختصت بالاحيان قال تع ولات حين مناص
بالفتح اي لات الحين حين مناص وقال الشاعر ندم البغاث ولات ساعة مندم وقال الاخر وذلك لات
حين هوان ولكن قبلها اجتنبوا اذاي وخصه بعضهم بما ورد به السماع لا غير وهو كالتوسط بين المذهبين
وزعم جماعة منهم ابن عصفور انها عملت في هنا من قول الشاعر حنت نوار ولات هنا حنت وبدا
الذي كانت نوار اجنت فقالوا ان هنا اسم لات وحنت خبرها على حذف مضاف والتقدير وليس ذلك
الوقت وقت حنين قال ابن مالك وهو ضعيف لان فيه اخراج هنا عن الظرفية وهو من الظروف التي
لا تتصرف وفيه ايضا اعمال لات في معرفة ظاهرة وانما تعمل في نكرة والاصح انها لم تعمل شيئا بل هي
مهملة لا اسم لها ولا خبر وهنا في موضع نصب على الظرفية لانه اشارة الى مكان وحنت مع ان مقدرة
قبلها في موضع رفع بالابتداء والخبر هنا والتقدير حنت نوار ولا هنالك حين كذا قال الفارسي وشذ
مجيء غير الظرف بعدها مرفوعا كقوله لهفي عليك للهفة من خائف يبقى جوارك حيث لات مجير
وارتفاع مجير على الابتداء او على الفاعلية والتقدير حين لات له مجير ولات مهملة وزعم الفراء ان
لات تستعمل حرفا جارا لاسماء الزمان خاصة كما ان مذ ومنذ كذلك وانشد طلبوا صلحنا ولات
اوان فاجبنا ان ليس حين بقاء واجيب بان الاصل ليس الاوان اوان صلح فحذف اسمها وما اضيف اليه خبرها

اوان

وكثر حذف اسمها نحو ولات حين مناص الرابع لا النافية للجنس

الثبوت مقدر فيبنى كما فعل بقبل وبعد الا ان الاوان لشبهه بنزال وزنا بنى على الكسر ونون
اضطرارا ووجب حذف احد جزئيها من الاسم والخبر وكثر حذف اسمها وبقاء الخبر لكونه محط
الفائدة نحو قوله تعالى ولات حين مناص في القراءة المشهورة بنصب حين على انه خبرها واسمها
محذوف اي ليس الحين حين مناص وقرء في الشواذ برفع الحين على انه اسمها وخبرها محذوف اي ليس
حين فرار حينا لهم قال بعضهم وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي ان حذف المرفوع
اي لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع تصرفوا فيه ما
لم يتصرفوا في اصله تتمة لم يتعرض المص لذكر ان النافية لان اعمالها نادر كما ذهب ابن مالك
بل ذهب الفراء واكثر البصريين الى المنع واجازه الكسائي واكثر الكوفيين وابو بكر وابو علي وابو
الفتح واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلي الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس
ذلك النحاس ونقل ابن مالك عنهما الاجازة والاعمال لغة اهل العالية وهي ما فوق نجد الى ارض
تهامة والى ما وراء مكة ويعتبر فيها من الشروط ما اعتبر في ما الا عدم زيادة ان فانها لا على اضعف
تزاد معها كلا نحو قول بعضهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية وان ذلك نافعك ولا ضارك وانشد
الكسائي ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين وخرج ابن جني وغيره على ذلك قراءة
سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عباد امثالكم بتخفيف ان وكسرها لالتقاء الساكنين
ونصب عبادا على الخبر وامثالكم على انه نعت لعباد والمعنى ليس الاصنام الذين تدعون من دون الله
عبادا امثالكم في الاتصاف بالعقل فلو كانوا امثالكم فعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالين
فكيف حالكم في العبادة من هو دونكم بعدم الحيوة والادراك النوع الرابع من انواع النواسخ
لا النافية للجنس اي جنس اسمها ان مفردا فمفردا او مثنى فمثنى او جمعا فجمعا ومعنى نفي الجنس في
المثنى والجمع نفي كل مثنى وكل جمع وخرج بالنافية لا الناهية فانها تختص بالمضارع والزائدة
فلا تعمل شيئا وبقوله للجنس النافية للوحدة والمراد نصا بقرينة المقام وذلك بحيث لا يشذ
عنه فرد من افراده فخرجت النافية له احتمالا فانهما يعملان عمل ليس كما مر تنبيه قال صاحب
الفوائد الضيائية وغيره هذه العبارة محمولة على تقدير مضاف اي نافية لصفة الجنس اذ لا رجل
قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه وتعقبه عصام الدين في حاشيته فقال فيه
ان لا رجل بتقدير لا رجل موجود لنفي نفس الرجل لا لنفي صفته والوجود وان كان صفته لكن اذا

الرابع لا النافية للجنس

نفي عن الشئ يقال نفي الشئ ولا يقال نفي صفة الشئ اذ نفي الشئ ليس الا نفي وجوده فنفي الصفة صار بمعنى نفي غير الوجود فلا كما يكون لنفي صفة الشئ يكون لنفي الجنس فلو حمل قولهم لا لنفي الجنس على نفي صفة الجنس لوجب التتميم بما هو لنفي الوجود ولو حمل على نفي الجنس لوجب تتميم بما هو لنفي صفة الجنس فلا تبدو التتميم من ملاحظة بعض الافراد وح يصح حمل العباب على ظاهرها فلا حاجة الحصرها عنه انتهى وقال في شرح الكافية سميت بذلك لانها للنفي عن الجنس فالاضافة لادنى ملابسة والنفي عن الجنس يعم نفي الوجود ونفي الصفة انتهى والاولى ما جرى عليه في شرح الفريد من حمل العباب على ظاهرها لا على تقدير المضاف ولا على جعل الاضافة لادنى ملابسة موجبها الترجيح اعتبار قسم نفي الوجود يكون كلمة الشهادة من افراده فائدة وتسميتها هذه لا التبرئة لانها تنفي الجنس وكانها تدل على البراءة منه قاله الاندلسي وقضية ذلك اطلاقها على النافية فقط لا شمالها على التبري بل على كل ادوات النفي ولكنهم خصوصها بهذه لانه فيها امكن من غيرها لما فيها من تاكيد النفي قال الدماميني وجعلت نفس التبرئة مبالغة كما في زيد عدل وعليه فالتبرئة صفة للاباء التاويل المذكور ولا يقال انه على ان مضاف اي ذات التبرئة لفوات المبالغة ويحتمل ان تكون مضافة للتبرئة على حد قوله علا زيد يا يوم النقا راس زيد كم انتهى وفيه نظر وتعلم الا المذكورة عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر لمناسبتها لها في افادة المبالغة فانها للمبالغة في النفي كما ان للمبالغة في الاثبات فيكون من باب حمل النظير على النظير او النقيض على النقيض كذا قال غير واحد وانتقد بان اختصاص ان بالاثبات غير صحيح لصحة مثل قولنا ان زيدا ليس بقائم قطعا انتهى وفيه بحث لان ان لتوكيد النسبة بين اسمها وخبرها وهي لا يكون الا ثبوتا وان كان نفس خبرها نفيا بشرط عدم دخول الجار عليها فان دخل عليها كان العمل له ووجب الجر عليها لقوة الجار ولان لا لا تحول بين العامل وعمله نحو جئت بلا زاد وغضب من لا شئ قال ابن هشام وعن الكوفيين ان لا هنا اسم بمعنى غير فان الخافض دخل عليها نفسها وانما بعدها خفض بالاضافة وغيرهم يراها حرفا ويتمها زائدة كما يتمون كان في نحو زيد كان فاضل زائدة وان كان مفيدة لنفي وهو المضي والانقطاع فعلم انهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين مطالبين وان لم يصح اصلا للمعنى بسقاطه كما في مسئلة غضب من لا شئ وكذا اذا كان يفوت بسقاطه معنى كما في مسئلة كان انتهى وشذ جئت بلا شئ بالفتح على الاعمال والتركيب ووجهه ان الجار دخل بعد

فان كان اسمها مضافا او شبيها به نصب والا بنى على ما ينصب به نحو لا رجل في الدار ولا رجلين
في الدار

١٣٧ التركيب نحو لا خمسة عشر ويدخل حرف الجر معلقا بلا وما ركب معها في موضع جر لانهما جريا مجرى
الاسم الواحد قاله ابن جني وقال في الخاطريات ان لا نصبت شيئا او لا خبرها لانها صارت فضلة
نقله عن ابي علي واقره فان كان اسمها اي اسم لا مضافا الى نكرة او شبيها به اي بالمضاف وهو ما
اتصل به شئ من تمام معناه سواء كان ذلك الشئ مرفوعا نحو لا حسنا فعله مذموم او منصوبا
نحو لا طالعا جبلا احاضر او مجرورا نحو لا خيرا من زيد موجود وسمي مشبها به لعمله فيما بعده
المطول كالمضاف ويتبع المطول والمطول من مطلت الحديد اذا مددتها نصب اي ظهر نصبه وكان معربا
بالاتفاق كما مر وان لا يكن مضافا او شبيها به كان مفردا او مجموعا او مثنى بنى واختلف في علة بنائها
فقيل لتضمنه معنى لا الاستغراقية بدليل ظهوره في قوله الا من سبيل الى هند قال الرضي وهو الحق
لان قولك لا رجل نصر في نفي الجنس بمنزلة الا من رجل بخلاف لا رجل في الدار بالرفع كما ان ما جاءني من
رجل نصر بالاستغراق بخلاف ما جاءني رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان فما
جاءني رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان ولاصح فما جاءني من رجل بل
رجلان فلما ارادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا الاسم النكرة معنى من فبنوها انتهى وفيه
بحث اورده ابن الضايع بان المتضمن بمعنى من انما هو لا نفسها لا الاسم النكرة بعدها وقيل لتركبها
مع لا تركيب خمسة عشر وهو راي سيبويه والجمهور ويؤيده انهم اذا فصلوا اعربوا وقالوا لا فيها
رجل ولا امرأة وقد جاء تركيب حرف الموجز كقوله اثورما اصيدكم ام ثورين ودليل التركيب
البناء ترك تنوينه وهو مفعول مقدم لاصيدا ماكم فعلى التوسع باسقاط اللام والمعنى اصيدكم
ثورا ام ثورين قاله في التصريح قيل وفي الدليل بحث لجواز ان يكون تم احذف فيه التنوين للضرورة
فتامل وبناؤه على ما كان ينصب به لو كان معربا فان كان ينصب بالفتحة بني عليها وذلك اذا كان
مفردا لفظا او معنى او لفظا فقط او جمع تكسير لمذكر او مؤنث نحو لا رجل ولا قوم ولا نساء ولا اهتوا
في الدار ومنه لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت وان كان ينصب بالياء بني عليها وذلك اذا
كان مثنى او مجموعا عليحدة نحو لا رجلين في الدار ولا مسلمين قائمين عندك وعن المبرد ان هذا معرب
لبعده بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف ولو صح للزم ذلك في نحو يا زيدان ويا زيدون ولا قائل
به وان كان ينصب بالكسرة بني عليها من غير تنوين وذلك اذا كان تما مجموعا بالف وتاء نحو لا مسلمات
هذا قضية كلامه وهو قول الاكثرين وفيه ثلثة اقوال اخر احدها كهذا الا انه ينون لان تنوينه
للمقابلة

للمقابلة لا للتمكين فلا ينافي البناء جزم به ابن مالك في سبك المنظوم ونقله ابن الدهان عن
قوم وتابعه ابن خروف الثاني انه يفتح لان الحركة ليست له بل لمجموع المركب وهو لا والاسم قاله
المازني والفارسي وهو حسن في القياس ورجحه الرضي وابن هشام الثالث انه يجوز الفتح والكسر
بغير تنوين وهو الحق لثبوته عن العرب وقد رووا بهما قوله ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه تلذ ولا
لذات للشيب فلا وجه بعد هذا للاختلاف ولذلك قيل لو وافقوا على السماع لما اختلفوا قال الرضي
وانما بني هذا النوع على ما ينصب به ليكون البناء على حركة استحقتها النكرة في الاصل قبل البناء
ولم يبن المضاف ولا شبيهه لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها ما يستحقه في
الاصل اعني الاعراب ولا يكون المضاف مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشرك تنبيه نحو ولا تزان في
ليلة قيل الالف فيه نائبة عن الفتحة على لغة بلحارث فينبغي على الالف قال بعض المحققين وفيه
نظر فان المنقول ان المثنى في هذا اللغة معرب بحركات مقدرة على الالف فقضية ذلك
ان يكون بناؤه فيها على الفتح تقديرا لا على الالف ويشترط لعمل لا تنكيره اي تنكير اسمها ليدل
بوقوعه في سياق النفي على العموم وكذا خبرها اذ لا يخبر بمعرفة عن نكرة فلا تعمل في معرفة الا
بتاويله بالنكرة كقوله م اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده
وقول عمر قضية ولا ابا حسن لها وقوله لا هيثم الليلة للمطي قيل التقدير لا مثل كسرى وكذا
البواقي واليه جنح ابن الحاجب وقيل ولا مسمى هذا الاسم او ولا واحد من مسميات هذا الاسم و
قال ابن مالك لا يأول بتاويل واحد بل يأول كل بما يليق وحكى الرضي عن الفراء انه اجاز اجراء
المعرفة مجرى النكرة باحد التاويلين في الضمير واسم الاشارة ايضا نحو لا اباه ههنا ولا هذا
قال وهو بعيد غير مسموع ويشترط ايضا مباشرته اي مباشرة اسمها لها بان لا يفصل بينها وبينه
فاصل لضعفها في العمل فلو فصل بينهما بينها وبينه بعد عنها فلا تقدر على العمل فيه لانها عامل
ضعيف اذ هي فرع وان فرع الفعل فهي فرع الفرع فتلخص مما مر الى هنا ان شروط لا في العمل اربعة
الاول ان يقصد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص الثاني ان لا يدخل عليها جار الثالث ان يكون
اسمها وخبرها نكرتين الرابع ان لا تفصل بينها وبين اسمها فاصل فاذا توفرت هذه الشروط عملت
وجوبا ان افردت وجوازا ان كررت واختلف في عملها في الخبر مع التركيب فذهب قوم الى انه لا عمل
لها فيه معه لضعفها به عن العمل فيما تباعد عنها بل النكرة مع لا في موضع رفع بالابتداء والخبر خبر

فان عرف او فصل اهملت وكررت نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرئة

المبتداء فهو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها بدليل حمل جميع توابعها على الموضع قبل
الخبر ولولا انها في موضع رفع بالابتداء لم يجز ذلك وقيل بل هي عاملة في الاسم والخبر معا و
هو مذهب الجمهور وصححه ابن مالك وقال لان كلما استحقت به العمل من المناسبات باق فليبق
ما ثبت بسببه ولا يضر التركيب كما يضر ان صيرورتها بفتح الهمزة مع معموليها كشيء واحد ولو
كان جعل لا مع اسمها كشيء واحد مانعا من العمل في الخبر لمنعها من العمل في الاسم فلا يمنع عملها في
الخبر وايضا ان عمل لا في الخبر اولى من عملها في الاسم كان تاثيرها في معناه اشد من تاثيرها في معنى
الاسم انتهى ونسب الى ظاهر مذهب سيبويه وصرح ابن هشام في حواشيه على التسهيل ان سيبويه
يرى في لا رجل ان كلمة لا لا عمل لها في الاسم ولا في الخبر لانها صارت جزء كلمة ولهذا جعل النصب
في لا رجل ظريفا كالرفع في يا زيد الفاضل لا على محل الاسم بعد لا وبه صرح في المغني ايضا فتلخص
في المسئلة ثلثة اقوال احدها عملها في الاسم دون الخبر الثاني عملها فيهما جميعا الثالث منعه
فيهما جميعا وتظهر جدوى الخلاف في نحو قوله لا لغو ولا تاثيم فيها فعلى القول الاول والثالث
تكون فيها خبرا عن المبتدئين وعلى القول الثاني يمتنع لاستلزامه توارد عاملين على معمول واحد
فيكون فيها خبرا عن احد المبتدائين وخبر الاخر محذوفا دل عليه المذكور فان عرف اسمها او فصل
بينه وبينها بفاصل اهملت وجوبا لما مر فيرجع ما بعدها الى الاصل ويرفع على انه مبتدا وخبر و
خالف الكوفيون في التعريف فاجازوا بناء العلم وابو عثمان في الفصل فاجاز معه العمل ولكنه لا
يبنى وقد جاء في السعة لا منها بد بالبناء مع الفصل وليس مما يأول عليه قاله ابن هشام في حواشي
التسهيل وكررت وجوبا عند سيبويه والجمهور في غير الضرورة اما مع المعرفة فليكون التكرار خبرا
لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن حصوله مع المعرفة لان نفي الجنس هي تكرار النفي في الحقيقة واما
مع الفصل فليكون تنبيها على انها لنفي الجنس في النكرة بخلاف ما اذا كانت عاملة على ان فعلها
كاف في هذه التنبيه وتكرارها مع المعرفة نحو لا زيد في الدار ولا عمرو وقوله تعالى لا الشمس ينبغي
لها ان تدرك القمر ولا الليل سابق النهار ومع الفصل نحو لا في الدار رجل ولا امرئة وقوله تعالى
لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون واجاز ابن كيسان والمبرد عدم التكرار محتجين بقوله لا نولك
ان تفعل ورد بانه واقع موقع لا ينبغي فلا هذه في المعنى هي الداخلة على المضارع وتلك لا يلزم
تكرارها والنول مصدر بمعنى التناول وهو ههنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك وماخوذ لهذا

تبصرة لك في نحو لا حول ولا قوة الا بالله ستة اوجه فتحهما على الاصل ورفعهما بالابتدا او على
على الاهمال كليس وفتح الاول ورفع الثاني بالعطف على المحل

الفعل اى لا ينبغي ان تاخذه وتناوله قاله الرضي ومن عدم تكرارها ضرورة قوله بكت جزعا
واستر جعت ثم اذنت ركابها ان لا الينا وجوعها هذه تبصرة لك في كل موضع كررت فيه
لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منها نكرة مفردة بلا فصل نحو لا حول اى عن المعصية ولا
قوة اى على الطاعة الا بالله ستة اوجه من الاعراب بالنسبة الى المجموع احدها فتحهما اى فتح
ما بعد لاء الاولى وما بعد لاء الثانية على الاصل من جعل لا في الموضعين لنفي الجنس فتبني
اسميها كما لو انفردت كل منها عن صاحبتها وتقدر لكل منها خبرا اى لا حول موجود لنا ولا قوة
موجودة لنا فالكلام حينئذ جملتان قال ابن الحاجب في شرح المفصل يبقى الاشكال في الاستثنا
الواقع بعده وهو في المعنى راجع الى الجملتين والاستثناء اذا استعقب الجملتين انما يكون للثانية
قال واشبه ما يقال ان الحول والقوة لما كانا بمعنى كان كانه تكرار فصح رجوع الاستثنا اليهما
لتنزلهما منزلة شيء واحد انتهى ويجوز ان تقدر لهما خبرا واحدا اى لا حول ولا قوة موجود لنا
اما عند سيبويه على ما نقله عنه ابن مالك فلان لا تعمل في الخبر مع التركيب فهي مع اسمها في موضع
رفع ولا قوة مبتدا معطوف على مبتدا والمقدر مرفوع بانه خبر المبتدا الاولى فيكون الكلام جملة
واحدة نحو زيد وعمر وصاحبان واما عند الجمهور فانهما وان كانتا عاملتين في الخبر الا انهما انما
جاز ان تعملا فيه عملا واحدا كما انك في ان زيدا وان عمرا لقائمان وانما الممتنع ان يعمل عاملان مختلفان
في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد قياسا على امتناع حصول اثر من مؤثرين والثاني
وقعها على جواز الالغاء عند التكرار فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية اما زائدة
او ملغاة كالاولى ومذهب سيبويه وغيره في هذا الوجه احد واذ لا عامل هنا الا الابتدا فقط
فلك ان تقدر لكل واحد خبرا فالكلام جملتان ولهما معا خبرا واحدا والكلام جملة واحدة او على
الاهمال اى اهمال لا كليس فيكون الاسمان مرفوعين بها في الموضعين او تجعلها معا عاملتين
عملها فلك ايضا ان تقدر خبرا واحدا او خبرين ووحدة الجملة وتعددها بحسب ذلك وان جعلت
الاولى كليس فقط والثانية ملغاة او زائدة او بالعكس وجب تقدير خبرين ولا يجوز تقدير خبر
واحد لئلا يلزم محذوف ان كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا وتوارد عاملين مختلفين على معمول
واحد والثالث فتح الاول على جعل لاء الاولى عاملة عمل ان ورفع الثاني على ان لا الثانية زائدة
لتاكيد النفي وملغاة ورفعه بالعطف على المحل او محل لاء الاولى مع اسمها فعند سيبويه يجوز

او على اعمال الثانية كليس وعكس الثالث على اعمال الاولى كليس والغائها وفتح الاول
الاول ونصب الثاني بالعطف على لفظه لشابهة الفتح النصب

ان تقدر لهما خبرا واحدا لكونه خبر المبتدا وما عطف عليه وعند غيره لابد لكل واحد من خبر منفرد
لئلا يجتمع لا والابتداء في رفع الخبر وهذا التقدير جائز في جعلها زائدة او ملغاة على حد
سواء وعند غيره على اعمال الثانية كليس فيكون مرفوعا بها ويلزم تقديم خبرها على حبالها ولا
يجعل الخبر لهما جميعا والا لزم محذوران كما سبق في وجه الثاني ويكون الكلام على هذا جملتين و
الرابع عكس الثالث وهو رفع الاول وفتح الثاني فرفع الاول على اعمال الاول كليس فيكون مرفوعا
بها او على الغائها فيكون مرفوعا بالابتداء وفتح الثاني على اعمال عمل ان وتقدير الخبر في هذا الوجه
كالذي قبله سواء على المذهبين والخامس فتح الاول على ان الاولى عاملة عمل ان ونصب الثاني
على انه لا الثانية زائدة لتاكيد النفي ونصبه بالعطف على محل اسم لا الاولى عند ان مالك ولفظه
عند غيره لانه لما اطرد في لا بنا اسمها معها على الفتح تنزلت منزلة العامل المحدث للفتحة الاعرابية
فعطف عليه لفظ المشابهة الفتح فيه النصب واما الخبر فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما
خبرا واحدا بعدهما لان خبرها بعد لا الاولى مرفوع عندهما كان مرفوعا به قبل دخول لا وخبرها
بعد لا الثانية مرفوع بلا الاولى لان الناصبة لاسمها عاملة عندهما في الخبر وفاقا لغيره فيلزم
ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز فيجب ان تقدر لكل منهما خبرا على حياله فيكون الكلام عندهما
عندهما جملتين كذا قرره الرضي وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل عندهم لا
وحدها فيكون الكلام جملة واحدة ويجوز ان تقدر عندهم لكل خبرا فيكون الكلام عندهم
جملتين ايضا وهذا الوجه ضعيف الوجود حتى خصه يونس بجماعة بالضرورة لان نصب الاسم
المفرد مع وجود لا ضعيف والقياس فتحه بلا تنوين فهو عندهم كتنوين المنادى المفرد المعرفة وجعله
الزمخشري منصوبا على انهما فعل اي ولا ادري قوة تبنيهما ان الاول هذه الخمسة الاوجه جائزة
من اثني عشر وجها وذلك لان ما بعد لا الاولى يجوز فيه البناء على الفتح والرفع على الالغاء والرفع
على اعمالها عمل ليس فهذه ثلثة وما بعد لا الثانية يجوز فيه ذلك ووجه رابع وهو النصب
واذا ضربت هذه الاربعة في الثلثة الاول بلغت اثني عشر وكلها جائز الا اثنين فيهما رفع الاول
على الالغاء او على الاعمال عمل ليس ونصب الثاني وانهاها ابن الفخار في شرح الجمل الى ستة وثلثين وجها قاله في التصريح الثاني اذا لم تتكرر لا مع المعطوف ووجب فتح الاول وجاز في الثاني
الرفع والنصب كقوله فلا ابا مثل حرقان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا وروي وابن

بالرفع عطفا على محل لا مع اسمها وبالنصب عطفا على محل اسمها باعتبار عملها وربما فتح منويا
معه لا حكى الاخفش لا رجل وامرئة بالفتح وهو شاذ تتمة يكثر حذف خبر لا اذا علم عند الحجازيين
ويجب عند التميميين والطائيين نحو قالوا لا ضير اي علينا ولا اله الا الله اي لنا او في الوجود او
نحو ذلك فان جهل وجب ذكره عند جميع العرب نحو لا احد اغير من الله قال ابن مالك ومن نسب الى
تميم الحذف مطلقا فقد غلط وربما ابقي الخبر وحذف الاسم نحو لا عليك اي لا باس او لا جناح ولا يحذفان
معا لئلا يكون اجحافا وقيل يحذفان لان كل واحد ثبت له جواز الحذف فلا ضير اذا جمع جائز الى
جائز وخرج بعضهم على ذلك قوله فخير نحن عند الناس منكم اذا الداعي المثوب قال يالا اي يا قوم
لا قرار النوع الخامس من انواع النواسخ افعال المقاربة مصدر قارب وصيغة فاعل بفتح ثالثه قد
تاتي بمعنى الاصل وهو المراد هنا فالمقاربة بمعنى القرب وقد تسمى النواسخ ونواقص ايضا على نحو ما
مر وتسميتها بما قاله مجاز مرسل من باب تسمية الكل باسم جزئه كتسميتهم الكلام بالكلمة وربيئة القوم
عينا لانها باعتبار معانيها ثلثة اقسام ما يدل على قرب خبرها وما يدل على ترجيه وما يدل على الشروع
فيه كما يعلم من كلامه الاتي وانما خصوا المقاربة لكونها مرتبة وسطى بين افعال الرجاء وافعال الشروع
والوسط له حظ في كلا الطرفين فكان احق بالترجمة جيئة منهما كذا قيل قال بعض المحققين والصواب
ان تسميتها بذلك من باب التغليب وذلك لان تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن اطلاق اسم الجزء على ما
تركب منه ومن غيره كتسمية المركب كلمة وتسمية الاشياء مجتمعة من غير تركيب باسم بعض منها يسمى تغليبا
كالقمرين والعمرين اذا تقرر ذلك ظهر لك ان تسمية جميع افعال المقاربة بافعال المقاربة من التغليب لا
من تسمية الكل باسم الجزء فتامله انتهى وهي على ما عده ستة والا فهي اكثر من ذلك كما سنذكره ان شاء الله
كاد وكرب بفتح الراء وكسرها والفتح افصح واوشك والثلثة لدنو الخبر اي لقرب ثبوت خبرها
لاسمها وعسى واخلولق وحرى بفتح الراء والحاء المهملتين كذا في التصريح وقال الرضي وقد يستعمل
حرى زيد ان يفعل كذا بكسر الراء واخلولق عمرو ان يقوم استعمال عسى بلفظ الماضي فقط ومعناهما
صار حريا وحري اي جديرا وصار خليقا واصلهما حري بان يفعل واخلولق بان يقوم فحذف حرف الجر
كما هو القياس مع ان وان ويقال ايضا وهو حرى اي ان يفعل بفتح الراء والتنوين على انه مصدر بمعنى
الوصف فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث تقول هن حرى ان يفعلن واذا قلت هو حري على فعيل او حر بكسر
الراء كعم ان يكون ثنيت وجمعت وانثت انتهى وقال ابن هشام في شرح الشذور لا اعرف من ذكر حرى

الخامس افعال المقاربة

من النحويين غير ابن مالك وتوهم ابو حيان انه وهم فيها وانها حرى بالتنوين اسم لافعل وابو حيان هو
الواهم بل ذكرها اصحاب كتب الافعال من اللغويين كالسرقسطي وابن ظريف وانشدوا عليها شعرا
انتهى وممن نص عليها ايضا القاضي عياض في مشارق الانوار وكان ابو حيان رجع عن انكارها
فذكرها في لمحته لاطلاعه بعد ذلك على ثبوتها وبهذا يدفع ما اشار اليه في التصريح من تناقض كلاميه
والثلثة لرجائه اي رجاء المتكلم ثبوت الخبر للاسم في الاستقبال فهو من اضافة المصدر الى مفعوله
وحذف فاعله والرجا الطمع في المحبوب ووقع ابن مالك في سبك المنظوم ان اخلولق من افعال المقاربة
ككاد قال بعض الائمة وهو غريب مخالف لما في ساير كتبه تنبيهان الاول قد تاتي عسى للاشفاق
كالترجي قال ابن هشام في شرح اللمحة عسى طمع فيما تهواه واشفاق فيما تخشاه وقد اجتمعا في قوله تعالى عسى
ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم قال ابن بري ويحتمل ان يقال انها
تلازم المعنيين لان المترجي للشيء طامع فيه مشفق ان لا يناله والاجود ان يقال انها للتوقع كما في
لعل فان كان لمحبوب فهو الترجي او لمكروه فهو الاشفاق الثاني القول بفعلية عسى مطلقا هو ما
عليه الجمهور وذهب ثعلب وابن السراج الى انها حرف مطلقا وسيبويه فيما حكاه عنه السيرافي حين
تتصل بالضمير المنصوب كقوله يا ابتا علك او عساكا والصحيح الاول لاتصاله ضماير الرفع البارزة
وتاء التانيث الساكنة بها وذلك من ايات الفعل وانشأ وطفق بفتح الطاء طفوقا وبكسرها طفقا
ويقال طبق بكسر الباء الموحدة وجعل واخذ وعلق وهب والسنة للشروع فيه اي شروع اسمها في
خبرها وافعاله كثيرة انهاها بعضهم الى نيف وعشرين فعلا وافعال هذا الباب جميعا تعمل عمل
كان فترفع الاسم وترفع تنصب الخبر فكاد كقوله تعالى كادوا يكونون عليهم لبدا وكرب كقوله كرب
القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب واوشك كقوله يوشك من فر من منيته في
بعض غراته يوافقها وعسى كما مر في الاية واخلولق كما مثل سيبويه اخلولقت السماء ان تمطر وانشأ كقوله
انشأت تنطق في الامور كناطق الرخم الدوائر وطفق كقوله تعالى وطفق يخصفان عليهما من ورق
الجنة وجعل كقوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض الشارب الثمل واخذ كقوله واخذت
اسئل والرسوم تجيبني وفي الاعتبار اجابة وسؤال وعلق كقوله اراك علقت تظلم من اجرنا
وظلم الجار اذلال المجير وهب كقوله هببت الوم القلب في طاعة الهوى فلج كاني كنت باللوم
مغربا وحق الاسم في هذا الباب ان يكون معرفة او مقاربا بها وقد ورد نكرة محضة كقوله عسى فرج

يأتي به الله انه له كل يوم من خليقة امرا تنبيه حكى تغلب مجيء الخبر بعد عسى مرفوعا نحو عسى
زيد قائم قال ابن هشام ويتخرج على انها ناقصة واسمها ضمير الشان والجملة الاسمية الخبر وهذه
الافعال وان كانت تعمل عمل كان الا انها تخالفها في بعض الاحكام فمن ذلك ان خبر كان قد يكون مفردا
وقد يكون جملة اسمية او فعلية وهذه الافعال اخبارها جمل فعلية مبدوة بمضارع دائما كما مر في
الامثلة المذكورة كلها وشذ مجيء خبري كاد وعسى مفردا منصوبا كقوله فابت الى فهم وما كدت
ابيا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر وقول الاخر اكثرت في العذل ملحا دائما لا تكثرن اني عسيت
صائما وقولهم في المثل عسى الغوير ابؤسا قال ابن هشام كذا قالوا والصواب انه مما حذف فيه الخبر اي
يكون ابؤسا واكون صائما لان في ذلك ابقاء لهما على الاستعمال الاصلي ولان المرجو كونه صائما لا
نفس الصائم انتهى وما قاله من التقدير يأتي في البيت الاول ايضا كما هو ظاهر وعليه فلا شذوذ
واما فطفق مسحا فالخبر محذوف اي يمسح مسحا وليس هو مسحا كما توهمه بعضهم وربما جاء خبر
جعل جملة اسمية كقوله وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب او فعلية غير
مبدوة بمضارع كقول ابن عباس فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل رسولا قال ابن هشام في
شرح الشواهد وهذا لم ار يحسن تقريره ووجه ان اذا منصوبة بجوابها على الصحيح والمعمول مؤخر
في التقدير عن عامله فاول الجملة في الحقيقة ارسل فافهموه انتهى وفيه رد على ابن مالك حيث قال
في التسهيل او فعلية مصدرة باذا قال ابن هشام في الحواشي الصواب ان يقال او جملة فعلية فعلها
ماض فان هذا هو محط الشذوذ واما نفس اذا فلا وجه لكونها مرجعا للشذوذ ولهذا لم يقل
احد فيما علمنا ان قوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي شاذ من جهة التصدير باذا وانما جعلوا
شذوذه من جهة دفع السببي خاصة انتهى قال ابن مالك او مصدرة بكلما كما في حديث البخاري فجعل
كلما جاء ليخرج رمى في فيه بحجر قال في التوضيح وهذا منبه على الاصل متروك وذلك ان سائر افعال المقاربة
مثل كان في الدخول على مبتداء وخبره الاصل ان يكون خبرها كخبر كان في وقوعه مفردا وجملة
اسمية وفعلية وظرفا فترك الاصل والتزم كون الخبر مضارعا ثم نبه على الاصل في مواضع انتهى و
على هذا فلا يحسن ان يقال في البيتين والمثل على انه مما حذف فيه الخبر كما قاله ابن هشام والا انتفى
الغرض المذكور مع ان التقدير خلاف الظاهر تنبيه يشترط في الفعل المشتمل عليه جملة الخبر ان
يكون رافعا لضمير الاسم وهو من الاحكام التي اختصت به اخبار هذه الافعال وذلك لانها انما جائت

ويغلب في الاولين تجرده عن ان نحو وما كادوا يفعلون وفي الاوسطين اقترانه بها

لتدل على قرب الخبر من الاسم او ترجي حصوله او شروع اسمها في خبرها كما مر فلا بد من ضمير يعود
عليه واما قوله وابكيه حتى كاد مما ابثه يكلمني احجاره وملاعبه فشاذ او مأول بان احجاره
بدل من الاسم ويجوز في خبر عسى خاصة ان يرفع الاسم الظاهر المضاف الى ضمير يعود على اسمها كقول
الفرزدق وما عسى الحجاج يبلغ جهده اذا نحن جاوزنا حفير زياد ويغلب في خبر الفعلين الاولين
وهما كاد وكرب تجرده عن ان المصدرية نحو قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقول الشاعر سقاني جزاه
الله خير جزائه وقد كربت اسباب قلبي تقطع وذلك لانهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداومته
وذلك يقرب من الشروع في الفعل والاخذ فيه فلم يناسب خبرهما ان يقترن غالبا بان الموضوعة
للاستقبال ويقل اقترانه بها نظرا الى الاصل كقوله ابيتم قبول السلم منا فكدتم لدى الحرب ان تغنوا
السيوف عن السل وقوله سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما وقد كربت عناقها ان تقطعا
وخص المقاربة اقتران خبر كاد بالضرورة قال البدر الدماميني في شرح التسهيل ولم يذكر سيبويه
في خبرهما الا التجريد انتهى قلت وليس كذلك بل هو قائل باقتران خبر كاد وذلك انه قال في قوله و
نهنهت نفسي بعد ما كدت افعله ان الاصل ان افعله فاضمرت ان فاذا كان يقول باقترانه تقديرا
فلان يقول باقترانه صريحا اولى والذي ذكر ابن هشام وغيره ان الذي لم يذكر سيبويه في خبره الا
التجرد وهو كرب قال وهو مردود بالسماع وقال المبرد في افعله في المصراع المذكور الاصل افعلها
فحذفت الالف ونقلت حركة الهاء الى ما قبلها قال ابن هشام وهو اولى من قول سيبويه لانه اضمر ان في
موضع حقها ان لا يدخل فيه صريحا وهو خبر كاد واعتد بها مع ذلك بابقاء عملها انتهى ويغلب في خبر
فعلين الاوسطين وهما عسى واوشك اقترانه بها اي بان نحو قوله تعالى عسى ربكم ان يرحمكم وقول الشاعر
ولو سئل الناس التراب لاوشكوا اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا وذلك لان عسى من افعال الترجي
وهو مختص بالاستقبال فناسب اقتران خبرها بان الموضوعة له وكان القياس وجوب ذلك حتى
ذهب البصريون والجمهور الى ان التجريد ضرورة واما اوشك فانما يغلب معها الاقتران حيث
جعلت للترجي اخت العسى قال الشاطبي والصحيح ما ذكر الشلوبين وتلامذته ابن الضايع والابدي
وابن ابي الربيع ان اوشك من قسم عسى الذي هو للرجا قال ابن الضايع والدليل على ذلك انك تقول
زيد عسى ان يحج ويوشك زيد ان يحج ولم يخرج من بلده ولا تقول كاد زيد يحج الا وقد اشرف عليه
ولا يقال ذلك وهو في بلده انتهى كلام الشاطبي واما اذا جعلت للمقاربة كما ذهب اليه المصنف تبعا

لجماعة منهم ابن مالك وابنه فيشكل كون الغالب معها لاقتران الغالب في عسى قاله في التصريح ومن
تجردها عنه قوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب والمروي في امسيت فتح
التاء على الخطاب قاله ابن هشام تبعا لليمني وهو المشهور قال الدماميني في التحفة الذي سمعناه
غير مرة من مشايخنا بالديار المصرية ضمها وقول الاخر يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها
وقد يقوم السين مقام ان لكونها للاستقبال كقوله عسى طيئ من طيئ بعد هذه ستطفي غلات
الكلى والجوانح وهي اي ان واجبة في خبر اخلولق وحرى لما مر في عسى ولذلك قيل كان القياس وجوبه
هنالك ايضا نحو اخلولقت السماء ان تمطر وحرى زيد ان يقوم في خبر الفعلين الاخيرين وهما انشا وطفق
ونحوهما من افعال الشروع ممتنعة لانها في الاخذ في الفعل والشروع فيه وذلك ينافي الاستقبال نحو
انشا عمرو يقرء وطفق زيد يكتب وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة وقضية كلامه ان المقرون
بها كالمجرد عنها في كونه منصوبا على الخبرية وهو قول الجمهور بدليل انه لما اتى مفردا لم يظهر مصدرا بل
اسما كقوله اني عسيت صائما ولم يقل عسيت الصوم واستشكل بان ان وما بعدها بتاويل المصدر
فيلزم في نحو عسى زيد الاخبار بالحدث عن الذات ولذلك ذهب سيبويه فيما حكاه عنه ابن مالك الى
ان المقرون بها ليس خبرا بل مفعول به منصوب على نزع الخافض والفعل بمعنى قرب والتقدير في المثال
المذكور قرب زيد من ان يقوم ثم حذف الجار توسعا او يجعل الفعل بمعنى قارب فلا حذف والمعنى
قارب زيد القيام والكوفيون يرون ان عسى في ذلك فعل قاصر بمعنى قرب وان والفعل بدل اشتمال
من فاعلها ورد بانه ح يكون بدلا لازما يتوقف عليه فايدة الكلام وليس هذا شان البدل واجيب
بانه لا مانع من ان يكون البدل لازما لكونه هو المقصود بالحكم وكونه تابعا لا يقدح في اللزوم فقد
راينا بعض التوابع يلزم كوصف مجرور رب اذا كان ظاهرا واجيب عن الاشكال من قبل الجمهور بامور
احدها انه من باب زيد صوم وعدل الثاني انه على تقدير مضاف اما في الاسم نحو عسى حال زيد ان
يخرج او في الخبر اي عسى زيد صاحب ان يخرج قال الرضي وفيه تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف الى اللفظ ابدا
لا في الاسم ولا في الحرف الثالث ان زايدة لا مصدرية وليس بشيء لانها قد نصبت ولانها لا تسقط الا
قليلا الرابع ان المصدر الحاصل في تاويل الوصف اي عسى زيد قائما ويرجحه ما جاء في كلامهم عسيت
صائما وهو يرجع الى الجواب الاول عند الكوفيين لان المصدر المخبر به عندهم بمعنى اسم الفاعل كما مر
الخامس الفرق بين المصدر وما يأول به ذكره صاحب العباب وارتضاه الشريف الجرجاني قال ابن هشام في

وعسى وانشا وكرب ملازمة للمضي وجاء يكاد ويوشك ويطفق ويجعل

في شرح اللمحة والطف ما يقال في الجواب ما رايته بخط بعض طلبة ابن مالك ونقله عنه وهو ان يقدر
الاخبار بالفعل مجردا عن ان ثم لما صح الاخبار به جيء بان لتفيد التراخي لا لتفيد السبك انتهى وافعال
هذا الباب عسى وانشا وكرب من المذكور وغيرها مما لم يذكر جامدة لا تتصرف ملازمة للمضي اي لصيغة
الماضي فلا يستعمل لها مضارع ولا امر ولا اسم فاعل ولا مصدر واستثني منها اربعة وهي كاد واوشك
وطفق وجعل فقد جاء يكاد ويوشك ويطفق ويجعل اما كاد فكقوله تعالى يكاد زيتها يضيء وحكى
ابن هشام استعمال مصدر لها قالوا كاد كودا ومكادا ومكادة وحكى غيره كيدا بقلب الواو ياء وحكى
ابن مالك لها اسم فاعل وانشد اموت اسا يوم الرجاء وانني يقينا لرهن بالذي انا كائده اي بالموت
الذي انا كدت اتيه قال ابن هشام في الاوضح والصواب ان كابده بالباء الموحدة والعمل من المكابدة و
هو اسم غير جار على الفعل وبهذا جزم يعقوب في شرح ديوان كثير عنه انتهى وقال قريبه حكى ولك انه
رجع عن ذلك وقال الصواب ما انشده ابن مالك الا انه لم يغير ما وقع في الاوضح لانه كان قد
شاء وبذلك صرح في شرح الشواهد الكبرى فقال والظاهر ما انشده الناظم وقد كنت اقمت
مدة على مخالفته وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة ثم اتضح لي ان الحق معه انتهى واما اوشك فالمضارع
فيها اظهر من الماضي حتى ان الاصمعي وابا علي انكرا مجيء ماضيها وليس كذلك بل قد ورد زمر الشاهد
عليه وسمع لها اسم فاعل قال فانك موشك ان لا تراها وقال فموشكة ارضنا ان تعود خلاف
الانيس وحوشا يبابا قال ابن هشام وفي حواشي سنين ابي داود للمنذري حكاية ايشاك مصدر اوشك
وحكى ابو حيان منها الامر وفعل التفضيل واما طفق فقد حكى الاخفش طفق يطفق بفتح العين في الماضي
وكسرها في المضارع وطفق يطفق بالعكس وحكى مصدر طفق بالفتح طفوقا ومصدر طفق بالكسر طفقا
واما جعل فحكى الكسائي ان البعير ليهرم حتى يجعل اذا شرب الماء مجه وفيه شاهد ثان وهو ورود
الخبر جملة فعلية غير مبدوة بمضارع وحكى الجرجاني استعمال مضارع واسم فاعل من عسى وحكى قوم
استعمال اسم فاعل من كرب وحكى ابن افلح منه مضارعا وانه يقال كرب يكرب كنصر ينصر تنبيه اشتهر
القول بين المعربين ان كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات فاذا قيل كاد يفعل فمعناه انه لم يفعله واذا قيل لم يكد
يفعل فمعناه انه فعله دليل الاول وان كادوا ليفتنونك وقوله كادت النفس ان تفيض عليه مذ
ثوى حشو ريطة وبرود ودليل الثاني وما كادوا يفعلون وقد جعل المعري ذلك لغزا فقال انحوي
هذا العصر ما هي لفظة جرت في لساني جرهم وثمود اذا استعملت في صورة الجحد اثبتت وان اثبتت قامت

مقام جحود والصحيح ان حكمها حكم سائر الافعال في ان نفيها نفي واثباتها اثبات وبيانه ان معناها
المقاربة ولا شك ان معنى كاد يفعل قارب الفعل واذ معنى ما كاد يفعل ما قارب الفعل فخبرها
منفي دائما اما اذا كانت منفية فواضح لانه اذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلا حصوله وذلك
الفعل ودليله اذا اخرج يده لم يكد يراها وبهذا كان ابلغ من ان يقال لم يرها لان من لم يرد قد يقارب
الرؤية واما اذا كانت المقاربة مثبتة فلان الاخبار بقرب الشيء يقتضي عرفا عدم حصوله والا
لكان الاخبار بحصوله لا بمقاربة حصوله اذ لا يحسن في العرف ان يقال لمن صلى قارب الصلوة وان
كان ما صلى حتى قارب الصلوة ولا فرق فيما ذكرناه بين كاد ويكاد فان اورد على ذلك وما كادوا
يفعلون مع انهم قد فعلوا اذ المراد بالفعل الذبح وقد قال تعالى فذبحوها فالجواب انه اخبار عن
حالهم في اول الامر فانهم كانوا اول بعداء من ذبحها بدليل ما قالوا علينا من تعنتهم وتكررشوالهم
ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل اولا ثم فعله بعد ذلك توهم ان
هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول الفعل وليس كذلك وانما فهم حصول الفعل من دليل اخر
كما فهم في الآية من قوله تعالى فذبحوها هذا تقرير ابن هشام في المغني وهو حاصل ما ذكره الرضي
عليه من الله الرضى هذه تتمة لما ذكره من مسائل هذا الباب (تختص عسى واوشك دون
سائر اخواتهما باستغنائهما عن الخبر ومثلهما اخلولق ولم يذكره لانه لم يذكره مع الخلف فيفقد
ذهب الخضراوي الى منع ذلك فيه وانما يستغنيان عن الخبر فيما اذا وليهما ان والفعل نحو عسى
ان يقوم زيد واوشك ان يذهب عمرو فان وصلهما في موضع رفع بهما على الفاعلية ولا يحتاجان
الى خبر وظاهر كلام الجماعة ان الفعل في ذلك تام وذهب ابن مالك الى انه ناقص وان وصلها
مسد جزئيه كما في احب الناس ان يقوموا قال اذ لم يقل احد ان حسب خرج في ذلك عن صلتها و
هو ظاهر عبارة المصنف بقيتها الاولى انما تتعين استغناء الفعلين المذكورين عن الخبر في الحالة
المذكورة اذا لم يل الفعل الذي بعد ان ظاهر بظهر يصح رفعه بعسى نحو عسى ان يقوم واوشك ان
تقعد فان ولية ظاهر بالصفة المذكورة كمثال المصنف تعين ذلك بل جاز فيه ثلثة اوجه خرجهما
والثاني الوجهان الآتيان فيما اذا قدمت الاسم وقلت زيد عسى ان يقوم وسيأتي بيانهما وعلى هذا
يكون الاسم مبتدأ مؤخرا لاغير والثالث ان يكون ما بعد الفعل الذي بعد ان مرفوعا بعسى اسما
لها وان والفعل في موضع نصب على الخبر به لعسى مقدما على اسمها فيكون ناقصة والفعل الذي

واذا قلت زيد عسى ان يقوم فلك وجهان اعمالها في ضمير زيد فما بعدها خبرها وتفريغها عنه فما بعدها
اسم مغن عن الخبر ويظهر اثر ذلك في التانيث والتثنية والجمع فعلى الاول تقول هند عست ان
تقوم والزيدان عسيا ان يقوما والزيدون عسوا ان يقوموا وعلى الثاني عسى في الجميع
بعد ان فاعله ضمير يعود على فاعل عسى وجاز عوده عليه وان تاخر لتقدمه نية ومنع الشلوبين
هذا الوجه لضعف هذه الافعال عن توسط الخبر واجازه المبرد والسيرافي والفارسي ويظهر اثر
الخلاف في التانيث والتثنية والجمع فتقول على مذهب غير الشلوبين عسى ان يقوما الزيدان و
عسى ان يقوموا الزيدون وعسى ان يقمن الهندات وتاتي بضمير في الفعل لان الظاهر ليس مرفوعا به
بل هو مرفوع بعسى وعلى راي الشلوبين يجب ان تقول عسى ان يقوم الزيدان وعسى ان يقوم
الزيدون وعسى ان تقوم الهندات فلا تاتي في الفعل بضمير لانه رفع الظاهر الذي بعده الثاني
يجوز ان تقدر العاملين تنازعا زيدا في المثال المذكور فيحتمل الاضمار في عسى على اعمال الثاني
فتكون ناقصة قاله ابن هشام في المغني وفيه نظر لان احد الفعلين جامد وسياتي ان التنازع لا
يكون بين الجامدين ولا جامد وغيره الثالث اذا قلت عسى ان يضرب زيد عمرا امتنع كون زيد
اسم عسى اجماعا لئلا يلزم الفصل بين صلة ان ومعمولها وهو عمرا بالاجنبي وهو زيد ونظيره
قوله عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا قاله في المغني واذا قدمت على احد الفعلين اسما وقلت
في عسى مثلا زيد عسى ان يقوم فلك وجهان احدهما اعمالها اي عسى في ضمير زيد فتكون مسندة اليه
وهو اسمها فما بعدها وهو ان والفعل في موضع نصب على انه خبرها فتكون ناقصة وهذه لغة تميم
والثاني تفريغها عنه اي تجريدها عن ضمير زيد في المثال المذكور فما بعدها وهو ان والفعل اسم
ماول مغن عن الخبر فتكون مسندة اليه وهي ح تامة ويظهر اثر ذلك اي المذكور من الوجهين في
حال التانيث والتثنية والجمع المذكر والمؤنث فعلى الوجه الاول وهو وجه الاضمار تقول
هند عست ان تقوم فهند مبتدا وعسى فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيها يعود الى هند وان
يقوم في موضع نصب على انه خبر عسى وعسى ومعمولاها في موضع رفع على انه خبر المبتدا والزيدان
عسيا ان يقوما فالزيدان مبتدا وعسى فعل ماض ناقص والالف المتصلة بها اسمها وان يقوما خبرها
وجملة عسى ومعموليها خبر المبتدا والزيدون عسوا ان يقوموا كذلك والهندات عسين ان يقمن
كذلك وعلى الوجه الثاني وهو التفريغ عن الضمير تقول هند عسى ان تقوم والزيدان عسى ان يقوما
والزيدون عسى ان يقوموا والهندات عسى ان يقمن فتقدر عسى مفرغة عن الضمير في امثلة الجميع و
هي تامة وان والفعل بعدها في موضع رفع على الفاعلية بها وهي ومرفوعها في موضع رفع على
الخبرية للمبتدا قبلها وهو الافصح وبه جاء التنزيل قال عز من قائل لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكون

النوع الثاني ما يرد منصوبا لا غير وهو ثمانية الاول المفعول به وهو الفضلة الواقع عليه الفعل

خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن فايدة يجوز في عسى اذا اسندت الى ضمير كسر
سينها نحو فهل عسيتم ان توليتم قرء نافع بالكسر وغيره بالفتح وغيره هو المختار وهنا انقضى كلام
المص في النوع الاول من انواع المعربات من الاسماء وهو ما يرد مرفوعا لا غير ثم في النوع شرع الثاني
منها وهو ما يرد منصوبا لا غير فقال النوع الثاني من انواع المعربات من الاسماء ما يرد منصوبا
لا غير وهو ثمانية بدليل الاستقراء ولما كان الاصل منها هو المفاعيل الخمسة وكان المفعول به اكثرها استعمالا
واشهرها ذكرا وامكنها في النصب لشدة احتياجه اليه لانه الذي يلتبس لولا النصب بالفاعل قدمها باداء
به فقال الاول المفعول به ويقال له المفعول على حذف الصلة قال ابن هشام جرى اصطلاحهم على انه
اذا قيل واطلق لم يرد الا المفعول به ولما كان اكثر المفاعيل دورا خفضوا اسمه وانما كان حق ذلك ان لا
يصدق الا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا بقيد الاطلاق انتهى والضمير
في به يرجع الى ال الموصولة اي الذي فعل به الفعل وكذا في المفعول له ومعه وفيه وهو الاسم الفضلة و
هي عبارة عما يسوغ حذفه من اجزاء الكلام مطلقا الا لعارض وقال ابن مالك في شرح العمدة هي عبارة
عما زاد على ركني الاسناد كالمفعول والحال والتمييز فخرج بها العمدة وهي ما لا يسوغ حذفه من اجزاء الكلام
الا بدليل وشملت جميع المنصوبات الاصل منها والمحمول عليه وقوله الواقع عليه الفعل اخرج ساير
ساير المنصوبات اما بقية المفاعيل فلانه لا يقال في شيء منها ان الفعل واقع عليه بل يقال في المفعول المطلق
انه واقع وفي غيره ان الفعل واقع له او معه او فيه واما غيرها فظاهر والمراد بوقوع الفعل عليه تعلقه به
بلا واسطة بحيث لا يعقل الا به نفيا كان او اثباتا فسقط ما قيل انه غير جامع لخروج نحو ما ضربت زيدا
ولا تضرب عمرا واوجدت ضربا وخلق الله العالم وقيل ذكر الوقوع وارادة التعلق حقيقة ام مجاز له لا
سبيل الى الاول لعدم الوضع ولا الى الثاني لعدم الاتصال بينهما قيل وقوع الفعل على الشيء في عرف النحاة
عبارة عن التعلق المذكور فيكون ارادة التعلق من الوقوع حقيقة عرفية فلا يلزم دعوى الوضع وبيان
الاتصال ان يقال الوقوع لا ينفك عن التعلق فكان التعلق لازما للوقوع فذكر الملزوم واريد اللازم
هذا وانما استغنى عن اضافة الفعل الى الفاعل كما فعل ابن الحاجب بجعله الفضلة هي الجنس فان
فايدة اضافته اليه على ما ذكره ره اخراج مثل زيد في ضرب زيد بالبناء للمفعول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله
ومثل ذلك خارج بالفضلة فانه عمدة ولو فعله ايضا لكان يسيل فيكون فايدته صرف الفعل عن المعنى
الاصطلاحي فيصفو اسناد الوقوع اليه عن التجوز وشمول التعريف لمفعول عين الفعل عن التكلف فبطل

النوع الثاني ما يرد منصوبا لا غير

الاول المفعول به

قول بعضهم انه لا فائدة فيه والاصل اى الراجح فى المفعول الذى ينبغى ان يكون عليه ان لم يمنع مانع تاخره
عنه اى عن الفعل وعن الفاعل ايضا بدليل ما مر فى كلامه ان الاصل فى الفاعل تقدمه على المفعول نحو
وورث سليمن داود لان طلب الفعل للمسند اليه الذى لا يتم الا به اشد من طلبه للفضلات ولان الفاعل
منشأ الفعل والمفعول مورده ومتعلقه فالفعل ينشأ عن الفاعل ثم يصل الى المفعول وقد يجب هذا
الاصل فى مسائل احدها ان يكون الفعل مؤكدا بالنون الثقيلة او الخفيفة فلا يقال زيدا اضربن قال
الرضى ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا فى ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم والا لم يؤخر
عن مرتبته اى الصدر وتوكيد الفعل مؤذنا بكونه مهما فيتنافران فى الظاهر انتهى فان قلت فقد قال ابن
مالك فى الفيته والرفع والنصب اجعلن اعرابا فقدم مفعول الفعل المؤكد بالنون عليه قلت اجيب
باحتمال ان يكون الحكم المذكور مفروضا فى الاختيار وانه يجوز التقديم فى الضرورة الثانى ان يحصل
بتقديمه التباس بالمبتدأ نحو موسى ضرب عيسى الثالثة ان يكون الفعل تعجبا نحو ما احسن فلا يجوز
زيدا ما احسن اذ لا يتصرف فى معموله الرابعة ان يكون الفعل لحرف مصدرى عامل نحو كرهت ان تضرب
زيدا فلا يجوز ان تضرب زيدا كرهت ولا ان زيدا تضرب كرهت اذ لا يفصل بين الموصول الحرفى وصلته
الخامسة ان يكون الفعل مقرونا بلام الابتداء نحو ليحب الله المحسنين فلا يجوز المحسنين ليحب الله هذا
ان لم توجد ان فان وجدت جاز التقديم نحو ان زيدا عمرا ليضرب او بلام القسم نحو والله لاقولن
الحق فلا يجوز والله الحق لاقولن السادسة ان يكون المفعول ان وصلتها نحو عرفت انك فاضل واختلف
فى علة ذلك فقيل كراهة الابتداء بان المفتوحة لئلا يلتبس بان التى بمعنى لعل وقيل لئلا تلتبس بان
المكسورة ولا تدفع الفتحة الخفية هذا اللبس فان قلت هلا اجتنبوا هذا اللبس عند وقوع ان وصلتها
مجرورة باللام المقدرة بل اجازوا مثل قولك انك فاضل اكرمت قلت اجيب بان ذلك لا يوقع فى محذور
اذ المقصود التعليل وهو حاصل على كل تقدير سواء ظن السامع ان مفتوحة واللام مقدرة او ظنها
مكسورة وذلك لان التعليل مستفاد من اللام المقدرة ومع الكسر مستفاد من كون الجملة المصدرة
بان المكسورة تقع مثل ذلك جوابا لسؤال عن العلة مقدر تقول اكرم زيدا انه فاضل ولا تكرم عمرا
انه جاهل كانه قيل لم اكرمه او لم لا اكرمه فقيل انه فاضل او انه جاهل فاغتفروا هذا اللبس من الفتح
والكسر لكونه لا يوقع فى خلاف الغرض المطلوب ولا يلزم من ذلك اغتفاره حيث يكون موقعا فى خلاف
الغرض وقد يتقدم اى المفعول به على الفعل لقوته فى العمل وليس ذلك خاصا بالمفعول به بل المفاعيل

كلها الا المفعول معه سواء فى ذلك ولذلك غير عنه فى التسهيل بمنصوب الفعل فيتقدم جوازا
حيث لا موجب لتقدمه لا مانع منه لافادة الحصر اى حصر فعل الفاعل فى المفعول نحو زيدا ضربت
اى لا غيره او وحده بحيث يقتضيه المقام هذا قول الجمهور وكاد اهل البيان يطبقون عليه وخالف فى
ذلك ابن الحاجب فى شرح المفصل الاختصاص الذى يتوهمه كثير من الناس وهم واستدل على ذلك بقوله تع
فاعبد الله مخلصا له الدين اغنى عن افادة الحصر الآية الاولى ولو لم يكن فما المانع من ذكر المحصور
فى محل غير صيغة الحصر كما قال تع واعبدوا ربكم وقال امر الا تعبدوا الا اياه بل قوله تعالى
بل الله فاعبد من اقوى ادلة الاختصاص فان قيل انما لئن اشركت ليحبطن عملك ولو لم يكن للاختصاص
وكان معناها اعبد الله لما حصل الاضراب الذى هو معنى بل واعترض ابو حيان على مدعى الاختصاص
بنحو افغير الله تأمرونى اعبد واجيب بانه لما كان من اشرك بالله غيره كانه لم يعبد الله كان امرهم
بالشرك كانه امر بتخصيص غير الله بالعبادة وردد صاحب الفلك الدائر الاختصاص بقوله تع كلا
هدينا ونوحا هدينا من قبل وهو من اقوى ما ورد به واجيب بانه لا يدعى فيه اللزوم بل الغلبة وقد
يخرج الشئ عن الغالب قال الشيخ بهاء الدين السبكى وقد اجتمع الاختصاص وعدمه فى اية واحدة وهى
اغير الله تدعون ان كنتم صادقين بل اياه تدعون فان المقدم فى الاولى قطعا اليس للاختصاص المتوهم
وعلى قول الجمهور فشرطه ان لا يكون المقدم مستحقا تنبيه المشهور ان الحصر والاختصاص
مترادفان واختار تقى الدين السبكى التفرقة بينهما فقال اشهر كلام الناس فى تقديم ان المعمول يفيد
الاختصاص وقد يفهم كثير من الناس من الاختصاص الحصر وليس كذلك وانما الاختصاص شئ و
الحصر شئ اخر والفضلاء لم يذكروا فى ذلك لفظة الحصر وانما عبروا بالاختصاص والفرق بينهما
ان الحصر نفى غير المذكور واثبات المذكور والاختصاص قصد الخاص من جهة خصوص من غير تعرض
لنفى غيره انتهى وقوله ان الفضلاء يذكرون فى ذلك لفظ الحصر ممنوع فقد ذكرها غير واحد
هذه مسئلة ثبانية تطفلنا بها تبعا للمصنف والا فالتقديم والتاخير اللذان يلزم النحوى النظر
فيهما انما افتضته صناعته من الجواز والوجوب فقط لا ذكر فوائدهما ووجوبا فى مسئلتين
اشار الى الاولى للزومه القصد اى قصد الكلام وذلك اذا تضمن معنى الاستفهام نحو من ضربت او
الشرط نحو ايا ما تدعوا او اضيف الى ما تضمن معنى احدهما نحو غلام ايهم ضربت وغلام من
تضرب ضربت الثانية ان يقع عامله بعد فاء الجزاء فى جواب اما وليس للعامل منصوب غير مقدم عليها

نحو

نحو فاما اليتيم فلا تقهر وقد تقدر اما نحو وربك فكبر بخلاف اما اليوم فاضرب زيدا تنبيهان
الاول منع الكوفيون تقديم المفعول في نحو زيدا غلامه ضربت لانه متاخر في التقدير من وجوه
احدها بالنظر الى غلامه لانه من تمام خبره والثاني بالنظر الى ضرب لانه عامله والثالث بالنظر
الى مفعول ضرب لانه معموله فيبقى الضمير المتصل بغلامه كانه لا مفسر له قبله بخلاف قوله تعالى
واذ ابتلى ابرهيم ربه لان المنصوب متاخر من جهة المفعولية فقط بخلاف زيدا ضرب غلامه لانه
متاخر من جهة المعمولية والمفعولية ومنعوا ايضا غلامه او غلام اخيه ضرب زيدا وما اراد اخذ
زيد على ان في اراد ضمير زيد لان المفسر فيها هو الفاعل ولا يجوز ان تقدره قبل المفعول المقدم على
الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف نفس ما هو متقدم لفظا وليس بمتقدم تقديرا بخلاف
ضرب غلامه زيد فان مرتبة المفسر قبل الضمير ويجوز تقديمه عليه ومنعوا ما طعامك اكل الا زيد لانك
حذفت الفاعل الذي هو الاصل والعمدة واعتنيت بالمفعول الذي هو الفضلة وذلك بان قدمته
على الفعل واجاز ذلك البصريون في المسائل الخمس قال الرضي وهو الحق اكتفاء بالتقدم اللفظي في الاول
ولان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفسر وحده اي الفاعل اخرنا ما اتصل به ضمير
المفسر فنقول ان تقدير غلامه ضرب زيد ضرب غلامه فغلامه واقع في التقدير بعد زيد الواقع بعد
عامله ولان المستثنى قد سد في الاخيرة مسد الفاعل ولورود السماع بما منعوه فنظير الاولى قوله
كعيا اخوه نهاوا نقاد منتهيا ولو ابى بات بالتخليد في سقر ونظير الثانية قوله رايه يالف الذي الف
الحمد ويشقى بسعيه المغرور ونظير الثالثة قوله شر يوميها واخزاه لها ركبت عنزا بحدج جملا
ونظير الرابعة قوله ما شاء ان شاء ربي والذي هو لم يشا فلست تراه ناشيا ابدا ونظير الخامسة
قوله ما المرء ينفع الا ربه فعلا م يستمال لغير الله امال وعنز بالعين المهملة وسكون النون ثم
زاء معجمة في البيت الثالث اسم امرئة من طسم سبيت فحملوها في هودج والطفوها بالقول والفعل
فقالت هذا شر يومي اي حين صرت اكرم للسبا وشر منصوب على الظرفية بركبت اي ركبت في شر
يوميها والحدج بكسر الحاء المهملة وسكون الدال المهملة ثم جيم مركب للنساء كالمحفة فان قلت المقدم
في المسئلة مفعول به وهذا ظرف زمان فهما مفترقان قلت المسئلة مفروض في اعم من المفعول به
لان التقديم ليس مختصا به كما تقدم الثاني الناصب للمفعول به اما فعل متعد نحو ورث سليمن داود
او اسم فاعل نحو ان الله بالغ امره او اسم مفعول نحو زيد معطى غلامه درهما او اسم فعل نحو عليكم انفسكم

او مصدر

او مصدر نحو ولولا دفع الله الناس واما اسم تفضيل فلا ينصب المفعول به وان كان متعديا
وكذا الصفة المشبهة لانها لا تشتق الا من لازم والاصل كون الناصب مذكورا كما في هذه الامثلة
وقد يضمر جوازا اذا دل عليه دليل قالي او حالي فالاول كقوله تعالى قالوا خيرا اي انزل ربنا
خيرا بدليل ماذا انزل ربكم والثاني نحو قولك لمن تاهب لسفر مكة باضمار اتريد او وجوبا
وذلك فيما نصب على الاشتغال نحو ازيدا ضربته او على النداء نحو يا عبد الله وسياتي الكلام
عليهما او على الاختصاص نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف باضمار اخص او على التحذير باياك
نحو اياك والاسد اي اياك باعد واحذر الاسد او بغيرها بشرط عطف وتكرار نحو راسك و
السيف اي باعد واحذر الاسد او على الاغراء بشرط احدهما نحو المروة والنجاة وقوله اخاك اخاك
ان من لا اخا له كساع الى الهيجاء بغير سلاح باضمار الزم الثاني مما يرد منصوبا لا غير المفعول
المطلق سمي بذلك لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه لغة من غير تقييد ومن ثم قدمه الزمخشري
وابن الحاجب على المفعول به بخلاف بقية المفاعيل فلا يقال فيها المفعول به او له او فيه او معه
اما اصطلاحا فيصح الاطلاق على كل واحد من الخمسة وهو ما قرن بفعل لفايدة ولم يسند اليه
ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا فان قلت هذا منتقض بمفعول ما لم يسم فاعله فانه
مفعول ولم يشمله التعريف قلت اجيب بان اطلاق المفعول عليه باعتبار انه كان في الاصل مفعولا
اصطلاحيا قال ابن هشام وهذه التسمية للبصريين واما غيرهم فلا يسمى بالمفعول الا المفعول
به خاصة وتقول في غيره مشبه للمفعول وهو مصدر يؤكد عامله الناصب له وان لم يكن مشتقا
منه وتوكيده له باعتبار حدثه المفهوم منه مطابقة ان كان مصدرا وتضمنا ان كان غيره ويسمى
هذا النوع مبهما او المبين لنوعه او عدده اي نوع عامله او عدده وذلك باعتبار الحدث المفهوم
منه على حد ما تقرر ويسمى كل من هذين النوعين مختصا وموقتا ويدخل في قوله عدد الواحد لانه
عدد باجماع وخرج بقوله يؤكد عامله الى آه المصدر في نحو قمت اجلالا لك وكرهت ضربك لانتفاء
التوكيد وبيان العدد ونحو الفجور الثاني في كرهت الفجور الفجور فانه وان كان مؤكدا لكن لا لعامله
ولا يرد على الحد المفعول به في نحو كرهت كراهتي لان المراد بكون المصدر مؤكدا لعامله او مبينا لنوعه
او عدده كونه كذلك بحسب دلالة اللفظ كما نبه عليه ابن الحاجب في مكشله وكراهتي على تقدير كونه
مفعولا به ليس بهذه المثابة نعم يرد عليه الخبر في نحو ضربك ضربتان وضربك ضرب اليم فانه مبين للعدد

الثاني المفعول المطلق

في الاول

في الاول والمنوع في الثاني او صفة بالهم فهو المفوض به وكذا الحال المؤكدة لعاملها اذا كان مصدرا
فلو قال وليس خبرا ولا حالا كما فعله ابن هشام فالاوضح لسلم من ذلك تنبيه قيل يرد على
هذا الحد نحو خلق الله السموات فان السموات مفعول مطلق على الصواب وليس بمصدر انتهى
وقد يمنع الورود باحتمال ذهابه الى ما عليه الجمهور من انها مفعول به لا مطلق مفعول والقائل
بانها مفعول مطلق جماعة من الائمة منهم الشيخ عبد القاهر الجرجاني وفخر الدين الرازي وجار الله
الزمخشري وابو عمرو بن الحاجب وجمال الدين بن هشام قالوا لان المفعول به ما كان موجودا قبل
الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا كضربت زيدا فزيد كان موجودا قبل الضرب وانما
فعلت به الضرب والمطلق المفعول ما كان فعل الفاعل فيه هو فعل ايجاده كالسموات في خلق السموات
فانها لم تكن موجودة بل عدما محضا والله اوجدها وخلصها من العدم فكانت مفعولا مطلقا لا
مفعولا به قال ابن هشام والذي عرا اكثر النحويين في هذه المسئلة انهم يمثلون المفعول المطلق
بافعال العباد وهم انما تجري على ايديهم انشاء الافعال لا الذوات فتوهموا ان المفعول المطلق ليكون
الا حدثا ولو مثلوا بافعال الله تعالى لظهر لهم انها لا تختص بذلك لان الله تعالى موجد للافعال
والذوات جميعا قال وكذا البحث في انشائت كتابا وعلمت خيرا انتهى واجاب الجمهور بان المفعول به بالنسبة
الى فعل غير الايجاد يقتضي ان يكون موجودا ثم وجد الفاعل فيه شيئا اخر فان اثبات صفة غير لان
الوجود تستدعي ثبوت الموصوف له لا واما المفعول بالنسبة الى الايجاد فلا يقتضي ان يكون
موجودا ثم وجد الفاعل فيه الوجود بل يقتضي ان لا يكون موجودا والا لزم تحصيل الحاصل و
اما التزام كونه موجودا قبل الفعل على كل حال فدعوى لا دليل عليها نحو ضربت ضربا مثال
للمفعول المطلق المؤكد لعامله ومثله نحو قعدت جلوسا والله انبتكم من الارض نباتا وهل
العامل فيهما الفعل المذكور او مقدر بمعناه وقولان لفظه الاول قضيته كلام سيبويه على ما
قيل كما في التسهيل وهو مذهب المازني والمبرد والسيرافي وهو المرتضى الرضي عليه من الله الرضا
ونسبه ابن يعيش الى الاكثرين لانه لما كان في معناه وصل اليه كما وصل الى ما هو من لفظه ولان
الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجاة اليه والثاني هو مذهب الجمهور وكما قال ابن عقيل لان
الكثير كون المصدر من اللفظ للفعل وكونه بغير لفظه قليل فحمل القليل على الكثير اولى ضربت
ضرب الامير مثال للمفعول المطلق المبين لنوعه وهو عطف على ضربت ضربا بتقدير او ضربت

او ضربتين والمؤكد مفرد دائما وفي النوع خلاف

ضرب الامير ليكون عطف مثال على مثال لا على ضربا فافهم والاصل ضربا مثل ضرب الامير فحذف
الموصوف ثم المضاف ومثله ضربته ضربا شديدا او ضربته الضرب اي الضرب المعهود فلو اردت
بالضرب الجنس كان من قبيل المؤكد على ما ذكره بعض المتاخرين او ضربت ضربتين مثال للمفعول
المطلق المبين لعدده ومثله فدكتا دكة واحدة وضربته ضربات وقد ينوب عن المصدر غيره
من صفته نحو اشتمل الصماء او ضميره نحو عبد الله اظنه جالسا بنصب عبد الله او اشارة اليه
كضربته ذلك الضرب ولا يشترط كونها متبعة بالمصدر وقول ابن مالك باشتراطه مردود بقول العرب
ظننت ذلك يشيرون به الى الظن او مرادف له نحو شنئته بغضا واحببته مقتة او مشارك له في
مادته وهو ثلثة اسم مصدر نحو اغتسل غسلا واسم عين نحو والله انبتكم من الارض نباتا ومصدر
لفعل اخر نحو وتبتل اليه تبتيلا الاصل اغتسالا وانباتا وتبتلا او دال على نوع منه كقعد القرفصا
ورجع القهقرى والاصل قعد القعد القرفصا ورجع الرجع القهقرى او دال على عدده كضربته
عشر ضربات فاجلدوهم مائة جلدة ثمانين جلدة او على آلته كضربته سوطا او سوطين واسواطا
والاصل ضربته ضربة بسوط وضربتين بسوط وضربات بسوط او كل نحو فلا تميلوا كل الميل او بعض
نحو ولو تقول علينا بعض الاقاويل او ما الاستفهامية نحو ما تضرب زيدا اي اي ضرب تضرب زيدا
او ما الشرطية ما شئت فنم اي اي نوم شئت فنم والمصدر المؤكد لعامله لا يثنى ولا يجمع بل هو مفرد
دائما باتفاق قال الرضي اذ المراد بالتاكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الا
المهية من حيث هي هي والقصد الى المهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها
والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر الى كثرتها فتناقضا انتهى واما العددي فيثنى ويجمع باتفاق
لان العدد قد يكون اثنين فصاعدا وفي المصدر النوعي خلاف بين النحويين فمنهم من ذهب الى جواز
تثنيته وجمعه قياسا لحصول ما يكون معه التثنية والجمع اذ النوع المتميز اذا انضم اليه نوع اخر
ثبت الامر الذي يكون به التثنية واذا انضم اليه نوعان فصاعدا حصل ما يكون به الجمع فيجوز
ان تقول قمت قيامي زيد وعمرو وقتلت قتولا كثيرة ومنهم من منع في غير المسموع وهو ظاهر
مذهب سيبويه واختيار الشلوبين والاول هو الاشهر تنبيه عامل المفعول المطلق اما
مصدر نحو سيرك سير الحثيث متعب او ما اشتق منه من فعل نحو وكلم الله موسى تكليما
او وصف نحو والصافات صفا او اسم مفعول نحو الخبز ماكول اكلا وشرط الفعل التصرف والتمام

وعدم

وعدم الالغاء ولا يقال ما احسن زيدا حسنا ولا احسن بزيد احسانا خلافا للجرمي لعدم التصرف فيهما
فكانا كجامد لا مصدر له ولا يقال كان زيد قائما كونا على خلاف فيه ولا زيد قائم ظننت ظنا
جزم به في التصريح وشرط الوصف ان يكون دالا على الحدوث فلا يجوز زيد حسن وجهه حسنا
ولا اقوم منك قياما واما قوله اما الملوك فانت اليوم لائمهم لوما وابيضهم سربال طباخ
فلوما منصوب بمحذوف قاله صاحب البديع ولا ينتصب بغير الثلثة لا تقول نزال نزولا و
لا صه سكوتا وزعم ثعلب في نحو انت الرجل علما ان علما مفعول مطلق منصوب بالرجل على تاويله
بالعالم قال ابو حيان وغيره هو تمييز محول عن الفاعل بتاويل الرجل بالكامل اي انت الكامل علمه
وليس مفعول مطلقا ثم هو اعني المطلق يجوز حذف عامله لدليل قالي او حالي كقولك للقادم
او لمن قال ساقدم عليك خير مقدم اي قدمت ومنعه ابن مالك في عامل المؤكدة قال لانه انما
جيء به لتقويته وتقرير معناه والحذف مناف لهما ورده ابنه بانه قد حذف جوازا في نحو ما انت الا سيرا
ووجوبا في نحو سيرا سيرا وفي سقيا ورعيا وتعقبه ابن عقيل بان ما ذكره ليس من التاكيد في شيء لان
المصدر فيه نائب مناب العامل دال على ما يدل عليه وهو عوض منه بدليل امتناع الجمع بينهما ولا شيء
من المؤكدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد انتهى قال ابن هشام في بعض حواشيه على الخلاصة و
الحق ان المصدر النائب عن عامله من قسم المصدر المؤكد ويجب حذف عامله اي المفعول المط
سماعا ولا يقاس عليه لانه لا ضابط له يعرف به وذلك في مصادر كثرت في استعمالهم فخففوها
بحذف افعالها مع كثرتها واحتياجهم اليها فدل على وجوب حذفها فنصبها يدل على عاملها و
جعل المصدر عوضا منها من حيث انه بمعناها فهي في المعنى معللة بالكثرة الا انه لما لم يقدر على
ضابط يعرف به ما كثر مما لم يكثر احتيج الى السماع فلذلك اسند الحذف اليه نحو سقيا اي سقاك
الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وجدعا اي جدعه
الله جدعا قال الرضي ره ان هذه المصادر وامثالها ان لم يات بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت
به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز
نحو سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وجدعه الله جدعا وشكرت الله شكرا وفي نهج البلاغة
في الخطبة البكالية نحمده على عظيم احسانه ونير برهانه ونوامي فضله وامتنانه حمدا يكون لحقه
قضاء وبشكره اداء واما ما بين بالاضافة او بحرف الجر فاعله نحو كتاب الله وصنعة الله ونحو سحقا له

ولم تستعمل افعالها

١٨٠ وبعدا او مفعوله نحو ضربا الرقاب وسبحان الله ونحو شكرا له وعجبا منك ولم يكن من قبيل
النوع نحو مكرا مكرهم وسعى لها سعيها فيجب حذف العامل في جميع هذه قياسا اذ قد عرفت
له ضابطا كليا كما ذكرناه وقال انما وجب حذفه مع الضابط لان حق الفاعل والمفعول ان يتصلا
بالفعل واستحسن حذف الفعل في بعض المواضع اما ابانة لقصد الدوام واللزوم بحذفه نحو انما هو
موضوع للحدوث والتجدد اي الفعل كما في نحو حمدا لك وشكرا لك وعجبا منك ومعاذ الله و
سبحان الله واما التقدم ما يدل عليه نحو كتاب الله وصبغة الله او لكون الكلام مما يستحسن
الفراغ منه بسرعة كالبيتين فبقي المصدر بها لا يدري ما تعلق به من فاعل او مفعول فذكرها هو مقتضى
المتكلم من احدهما بعد المصدر ليختص به فلما بتين بعد المصدر بالاضافة او بحرف الجر قبح اظهار الفعل
بل لم يجز فلا يقال كتبت كتاب الله ووعدت وعد الله واسبح سبحان الله واحمد حمدا لك انتهى ملخصا
وصرح بعضهم بانه اذا قلنا سقاك الله سقيا وحمدت الله حمدا مع التلفظ يكون خبرا لا انشاء
واذا كان انشاء كان المصدر والفعل متعاقبين بريد انهما لا يجتمعان ولكن اذا اتيت بالمصدر و
تركت الفعل وجوبا واذا اتيت بالفعل لم يجز ان تذكر المصدر انتهى وليس بشئ اذ قد وقع في الخطبة
المذكورة من كلام امير المؤمنين عليه السلام مرادا به الخبر وهو من الفصاحة بحيث لا يخفى تنبيه
من جملة المصادر المذكورة مصادر لم توضع افعالها اصلا فيقدر لها عامل من معناها على حد قعدت
جلوسا وهي ثلثة انواع احدها ما يستعمل مفردا فقط نحو افة وتفة لك اي قدرا لا ألاقت وسحقا لا بن
والتقدير سحقا لا ظفر وذفرا اي نتنا وبهرا له اي تعسا اما بهرا بمعنى غلبة فله فعل مستعمل حكى
ابن الاعرابي في الدعاء على القوم بهرهم الله غلبهم الثاني ما يستعمل مضافا فقط نحو ويله ويدا بالاضافة
الى المفعول اي تركه ويستعمل اسم فعل فتقول ويله زيدا بالنصب اي دع زيدا واسما مرفوعا كيف
فتقول ويله زيد بالرفع اي كيف زيدا الثالث ما يستعمل مفردا تارة ومضافا اخرى نحو ويحا لزيد
وويحة وويلا له وويله اي حزنا له وحزنه وكيفية التقدير ظاهر من السبق وقيل يقدر لويح رحم
لانها كلمة ترحم والويل عذب لانها كلمة عذاب ويجب حذفه قياسا فيما علم له من استقراء كلامهم
ضابط كلي مدل على حذف الفعل معه لفرط ما لما فيه من القرينة الدالة على خصوص الفعل ووقوع
ما يسد مسده ويجري عليه ما لم يسمع ذلك في مواضع منها ما وقع تفصيلا لعاقبة مضمون جملة تقدمتها
طلبية كان نحو قوله تعم فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فجملة قوله فشدوا الوثاق

اي فيكون منا او يفادون فداء

متضمنة لشد الوثاق وعاقبته اما قتل واما استرقاق او من او فداء فيفصل هذا المطلوب بقوله فاما
منا بعد واما فداء او خبرية كقولك زيد يكتب فقرائة بعد او بيعا وعمرو يشتري فاما بيعا واما
اكلا ومنه قوله لاجهدن فاما درا واقعة تخشى واما وقوع السؤل والامل فدرء ووقوع تفصيل
لعاقبة الجهد اي اما درء واما ابلغ وانما وجب الحذف في هذه الصورة لوجود القرينة وهي نصب
المفعول المطلق لاشعاره بالعامل المحذوف وسد الجملة المتقدمة مسده لمناسبتها له من جهة
انه تفصيل لعاقبة مضمونها بخلاف ما لو وقع غير تفصيل كمننت منا او تفصيلا لا لعاقبة مضمون
جملة كزيد يسافر سفرا قريبا او بعيدا ومنها ما وقع مؤكدا لنفسه او لغيره فالاول هو الواقع بعد جملة
هي نص في معناه لا يحتمل من المصادر غيره نحو له علي الف اعترافا فجملة له علي الف نص في الاعتراف
لا يتطرق عليه احتمال غيره فالمصدر الظاهر بعدها وهو اعترافا يؤكد الاعتراف الذي تضمنته الجملة
كما ان المصدر مؤكد لنفسه في نحو ضربت ضربا الا ان المؤكد هيهنا مضمون المفرد اي الفعل
من دون الفاعل لان الفعل وحده دال بطريق النص على الضرب واما في مسئلتنا فالاعتراف
مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد جزئيها لا يقال مضمون الجملة ثبوت الالف عليه
ومفهوم الاعتراف مطلق لانا نقول هذا المطلق مندرج في ذلك المقيد فهو ايضا مضمون
الجملة وسمي مؤكدا لنفسه لانه بمنزلة تكرار ما قبله فكان الذي قبله نفسه وقد جوز فيه الرفع خبرا
لمبتدأ محذوف اي هذا الكلام اعتراف والثاني هو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره فتصير
به نصا نحو زيد قائم حقا فجملة زيد قائم قبل دخول المصدر كانت محتملة لان يكون مضمونا ثابتا
بحسب الواقع فيكون حقا ولان يكون مضمونها غير ثابت في الواقع فيكون غير حق فلما جاءت المصدر
المذكور صارت به نصا في الحقيقة وسمي مؤكدا لغيره لانه يجعل ما قبله نصا بعد ان كان محتملا
فهو مؤثر والمؤكد متأثر والمؤثر غير المتأثر وانما وجب الحذف في هاتين الصورتين لوجود القرينة
وهو نصب المصدر فيهما لاشعاره بالمحذوف وسد الجملتين فيهما مسده والمناسبة ظاهرة تنبيه
الاصح كما في التسهيل منع تقديم هذين المصدرين فلا يقال اعترافا له علي الف ولا حقا زيد قائم
لان العامل فيهما فعل مقدر يفسره مضمون الجملة اي اعترفت بذلك اعترافا واحقه حقا ولا يتأتى
ذلك الا بعد تمام الجملة قال الرضي وانا لا ارى باسا بارتكاب كون الجملتين بانفسهما عاملتين
في المصدرين لافادتهما معنى الفعل فلا يتقدم المصدران لضعف العامل ولا يكونان اذا من هذا الباب

وما انت الا سيرا وانما انت سيرا وزيد سير سيرا ومررت به فاذا له صوت صوت حمار

ومنها ما وقع محصورا فيه بالا او بانما مكررا بعد اسم لا يصلح خبرا عنه فالاول نحو ما انت الا سيرا وانما انت سيرا والثاني نحو زيد سير سيرا والتقدير ما انت الا تسير سيرا وانما انت تسير سيرا وزيد يسير سيرا وقد يجيء ذلك معرفا نحو ما انت الا سير البريد وزيد السير السير فالاسم الذي جاء بعده المصدر في هذه الامثلة اسم عين والمصدر لا يصلح ان يكون خبرا عنه فوجب الحذف في ذلك كله للقرينة التي هي نصب المصدر لاشعاره بالحذف كما مر مع عدم صلاحيته للخبرية لو رفع وقيام الا وانما في الاول وطرح التكرير في الثاني مقام المحذوف بشهادة ان الاول لو اقيم لم يكن ثم داع الى التكرير في الاقامة وانما قامت الا مقامه لما في الحصر من التاكيد القائم مقام التكرير فان لم يكن المصدر محصورا ولا مكررا لم يجب الحذف نحو انت تسير سيرا وان شئت حذفت قلت انت سير ولو كان العامل خبرا عن اسم معنى لم يحتج الى اضمار فعل بل يتعين رفع المصدر على الخبرية نحو انما سيرك سير البريد بخلاف كونه خبرا عن اسم عين كما تقدم وعلل الرضي وجوب الحذف في هذه الصورة بان المقصود من مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه وهو وضع الفعل على الحدوث والتجدد وان كان المضارع يستعمل في بعض المواضع للدوام ايضا نحو قولك الله يقبض ويبسط وذلك ايضا لمشابهته لاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وضعا على الزمان فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد واسم فاعل وهو مع العمل كالفعل لمشابهته فضلا العامل لا نم الحذف وقد وقع له في باب المبتدا ما ينافي هذا وذلك انه قال الاصل في سلام عليك سلمك الله سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والفعل يدل على الحدوث هذا هو الحق والاول غير مرضي ومنها ما وقع علاجيا للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار فصوت حمار وقع علاجا للتشبيه بعد جملة هي قوله فاذا له صوت وهي مشتملة على الاسم الذي بمعنى المصدر وهي صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له والجمهور على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين الجملة السابقة وبين المصدر تدل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه فلهذا وجب حذفه والاصل له صوت يصوت صوت حمار اي يصوت تصويت حمار واقيم مقام المصدر كما في انبت نباتا وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب بقوله له صوت لا بفعل مقدر ويجب الرفع في نحو قوله

لعلم

له علم علم الفقهاء لان العلم ليس علاجيا اذ العلاجي ما كان من افعال الجوارح في نحو صوت صوت حمار لعدم تقدم الجملة وفي نحو فاذا في الدار صوت صوت حمار ونحو عليه نوح نوح حمام لعدم تقدم صاحبه فيهما ويجوز النصب فيهما على الحال من الضمير المستتر في الخبر بشرط ان كان نكرة جاز فيه الرفع على البدلية والصفة او ان يكون خبر المحذوف وان كان معرفة امتنعت الصفة الا في الضرورة وجاز الخليل على تقدير مثل وهل الرفع والنصب متكافئان او الاخلاف ذهب ابن عصفور الى ان الرفع مرجوح لان الثاني ليس هو الاول والنصب سالم من هذا المجاز وابن عصفور الى انهما متكافئان لان في النصب التقدير والاصل عدمه وفيها ما وقع شيء دال على التكرير والتكثير نحو لبيك وهو مثنى مصدر لب بالمكان اذا اقام به وجوز ان يكون مصدر لب بمعنى لب فيكون محذوف الزوائد والوجه الاول لان الاصل عدم الحذف فالاصل اذا لب لك لبين اي اقيم على طاعتك لبا كثيرا متتاليا متكررا وليس المراد خصوص الاثنين وجعلت التثنية دالة على التكثير لانها اول تضعيف للعدد وزعم يونس ان لبيك مفرد كلديك والاصل لبب كجعفر قلبت الباء الاخيرة ياء لثقل التضعيف ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم صلت يا بالاضافة الى الضمير كلديك وعليك وسعديك وهي تابعة لبيك اي اسعدك اسعادين ولا تستعمل بدونها مثل ذلك دواليك اي تداولا الامر والين وحنانيك اي يحنن تحننين وهذاذيك اي اسرع اسراعين وهجاجيك اي كف كفين وعامل هذين فعامل لبيك من معناها وعامل البواقي من لفظها وانما وجب الحذف في ذلك لوجود القرينة وهي النصب المشعر بالحذف وقيام التكرير مقام المحذوف كذا قيل ورد بان التكرير لا يصلح لذلك لكونه امرا معنويا فلا ينوب عن اللفظ المحذوف ثم يرد نحو فارجع البصر كرتين لان المصدر مثنى فيه معنى التكرير ولم يجب حذف عامله قال الرضي ليس وقوع المصدر مثنى من الضوابط التي يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير نحو ارجع البصر كرتين اي مرجعا كثيرا مكررا او كان لغير التكرير نحو ضربته ضربتين اي مختلفين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وامثاله اضافته الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا قبل انتهى وجميع هذه المصادر لا يتصرف فلا يستعمل لها افعال واما التي يلبى فهو مشتق من لبيك نحو سبحل من سبحان الله وبسمل من بسم الله تمتة وتما يجب حذف العامل فيه وقتا ما كان توبيخا شوكان معه استفهام او لا كقوله ارضي وذوبان الخطوب بنوشنبي واكثر ما وقع ذلك في

الثالث المفعول له وهو المنصوب بفعل فعل لتحصيله او لحصوله نحو ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا

الحديد وقوله خمولا واهمالا وغيرك مولع بتثبت اسباب السيادة والمجد قال الدماميني ولا مانع
من ان يقال همزة التوبيخ هنا محذوفة كما تحذف همزة الاستفهام الحقيقي انتهى قلت نعم لا مانع
ولكن المراد من عدم الاستفهام عدمه لفظا فقط وانما وجب الحذف فيه لقيام القرينة وهي النصب
وسد الحال التي هي سبب التوبيخ مسد المحذوف الثالث مما يرد منصوبا لا غير المفعول له و
يقال له المفعول لاجله والمفعول من اجله وهو الاسم المنصوب بفعل اصطلاحي او شبهه من
مصدر او وصف كما سياتي فعل ذلك الفعل مرادا به اللغوي اي الحدث على طريقة الاستخدام
اي لتحصيل المفعول له او حصوله اي وجوده فقوله المنصوب كالجنس يشمل جميع المنصوبات
وما بعده مخرج لما عدا المحدود فالاول وهو ما فعل الفاعل لتحصيله نحو ضربته تاديبا فتاديبا
مفعول له لانه منصوب بفعل وهو ضربت ويفعل اي الحدث وهو الضرب لتحصيله فان قيل التاديب عين
الضرب فكيف يحصل به قيل انه يحصل به ما تضمنه التاديب وهو التادب وانما نصب التاديب
لتضمنه التادب قال بعض المحققين ويكذبه امتناع ضربته تادبا كما صرح به الرضي ناقلا عن النحاة
فالجواب منع ان التاديب عين الضرب بل هو احداث التادب والضرب سبب الاحداث ووسيلته انتهى
والثاني وهو ما فعل الفعل لحصوله نحو قعدت عن الحرب جبنا فجبنا مفعول له منصوب بقعد وفعل
الفعل وهو القعود لحصوله فالمفعول له هو السبب الحامل للفاعل على الفعل سواء كان علة غائية
للفعل متاخرة عنه في الوجود كالتاديب للضرب او علة مؤثرة له موجودة قبله كالجبن للقعود
والاول يكون علة للفعل بحسب الوجود الذهني ومعلولا له بحسب الوجود الخارجي اما بحسب الوجود
الذهني فلا تاثير له فبين التاديب والضرب مرابطة ذهنا وخارجا وبين الجبن والقعود مرابطة خارجية
فقط تنبيه قيل في الحد المذكور نظر لان النصب حكم والحكم فرع التصور والتصور موقوف على الحد
الماخوذ فيه الحكم المذكور واجيب بمنع تسليم ان تصور النصب الذي هو الحكم فرع تصور المحدود
لان النصب لا ينحصر فيه فلا يتصور ولا يتوقف فهمه على تصور المحدود الا ان الماخوذ في التعريف
ليس نصب المحدود بل مطلق النصب ولو سلم فيكفي في الحكم التصور بوجه اخر غير الحد فليتامل ثم
لا يخفى ما في هذا الحد ايضا من ارتكاب الاستخدام المنافي للحد في الايضاح والتبيين فقد قيل لا
ينبغي ان يخترع في الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور منها فيها ويشترط في نصبه عند
الجمهور كونه مصدرا لانه علة للفعل والعلل انما تكون بالمصادر لا بالذوات وزعم يونس ان قوما من العرب

الثالث المفعول له

فعل الفعل

والثاني يكون علة بحسب الوجود الخارجي

ليكون موقوفا على الحد نعم نصب المحدود يتوقف تصوره على تصور المحدود

يقولون

متحد العامله وقتا وفاعلا ومن ثم جيء باللام في نحو والارض وضعها للانام

يقولون اما العبيد فذو عبيد بنصب العبيد الاول لكونه مفعولا له والمعنى مهما يذكر شخص لاجل
العبيد فزيد ذو عبيد لا غير فالعبيد علة للذكر وقبح ذلك سيبويه وتاوله على الحال كما في الجماء
الغفير واما اجازه على ضعفه اذا لم يرد به عبيدا باعيانهم قال فلو قلت اما البصرة فلا بصرة لك و
اما الحرث فلا حرث لك لم يجز لاختصاصهما واوله الزجاج على تقدير اما تملك العبيد اي مهما
يذكر شخص من اجله تملك العبيد فذو عبيد وهذا كله مراعاة للمصدر وجعله بعضهم مفعولا
به اي مهما يذكر العبيد متحد العامله وقتا بان يكون وقوع الحدث في بعض زمان المصدر كجئتك طمعا
وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو
جئتك اصلاحا لك وهذا الشرط اشترطه الاعلم وجماعة من المتاخرين ولم يشترطه سيبويه ولا احد من
المتقدمين وفاعلا بان يكون فاعله وفاعل عامله واحدا كقوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم من
الصواعق حذر الموت فالحذر مفعول له وفاعله وفاعل الجعل واحد وهم الكفار وهذا الشرط راى
المتاخرين ولم يشترطه سيبويه ولا احد من المتقدمين ايضا كما قاله في الهمع وهو مرتضى الرضي قال و
هو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب المشاركة وعليه فيكون انتصاب خوفا وطمعا من قوله تعالى
يريكم البرق خوفا وطمعا على المفعول له من غير حاجة الى تكلف تقدير ارادة خوفكم وطمعكم او
الى جعل الخوف والطمع بمعنى الاخافة والاطماع او جعل انتصابهما على الحالية لا على المفعول له واستدل
الرضي على عدم اشتراط ذلك بقول امير المؤمنين عليه السلم في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة
استحقاقا للنظرة للسخطة واستتماما للبلية والمستحق للسخطة ابليس والمعطي للنظرة هو الله تعالى
ومشترط الاتحاد يتاول هذا ايضا كما تاول الاية وحاصل ما ذكره المص من الشروط ثلثة كونه
مصدرا واتحاد زمانه وزمان عامله واتحاد فاعلهما وزاد بعضهم رابعا وهو ان يكون مصدرا
قلبيا كالرغبة في نحو جئتك رغبة في اكرامك فلا يجوز جئتك قراءة للعلم لان القراءة من افعال
اللسان قال الشاطبي وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لان افعال الجوارح لا تجتمع في
الزمان مع الفعل المعلل انتهى ولم يشترط ذلك الفارسي فاجاز جئتك ضرب زيد اي لتضرب زيدا
وفاقد احد الشروط المذكورة يجر بحرف التعليل وهو اللام ونحوها مما يفهم معناها من من والباء و
في والكاف وكي وحتى وعلى ومن ثم اشارة الى المكان الاعتباري كما تقدم اي ومن اجل اعتبار الشروط
المذكورة جيء باللام قوله تعالى في نحو والارض وضعها للانام لفقد المصدرية فان الانام علم للناس وليس

مصدرا

مصدرا فلذلك جر باللام ومثله قوله عليه السلام ان امرئة دخلت النار فى هرة حبستها اى لاجل هرة
وفى نحو تهيأت اليوم للسفر غدا لفقدان اتحاد الوقت فان وقت التهيئة غير وقت السفر ومثله
قوله تعالى كلما اراد وا ان يخرجوا منها من غم اى لاجل الغم وقوله فجئت وقد نضت لنوم ثيابها
لدى الستر الا لبسة المتفضل وفى نحو جئتك لمجيئك اياى لفقدان اتحاد الفاعل فان فاعل المجئ
المتكلم وفاعل المجيئة المخاطب ومثله قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات
احلت لهم واذكروه كما هداكم ولتكبروا الله على ما هداكم اى لهدايته اياكم وقوله وانى لتغرنى
لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر تبنيهات الاول اشترط المذكورة معتبرة لجواز
النصب لا لوجوبه وتعينه حتى ان المستوفى لجميعها يجوز جره بحرف التعليل سواء كان مجردا من ال والاضافة
ام مضافا ام محلى بال لكن الارجح فى الاول النصب وفى الثانى الجر ويستويان فى الثالث ونقل عن ابى
موسى الجزولى منعه والاول قال الشلوبين ولا اعرف له فى ذلك سلفا الثانى ناصب المفعول له
مفهم الحدث الذى نصب المفعول به المصاحب لا اصل حرف جر لانه جواب له والجواب بدا بحسب السؤال
فاذا قلت قمت فكان المخاطب قال مستفهما لم قمت فقلت اجلا لا لاجلك الا انه اسقط اللام ونصب
ولهذا تعاد اليه مثل ابتغاء الثواب تصدقت له لان الضمائر ترد الاشياء الى اصولها هذا مذهب
سيبويه والفارسى وجمهور البصريين واكثر المتاخرين وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا انه
مفعول مطلق ولذلك لم يترجموا له استغناء بباب المصدر عنه ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه
فعل مقدر من لفظه واجب الاضمار لسد المصدر مسده وقال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه
لانه موافق له فى المعنى وان خالفه فى الاشتقاق مثل قعدت جلوسا اذا عرفت هذا فكان على المصنف
لا يعد المفعول له قسما برأسه بل ان قال بمذهب جمهور البصريين وهو الصحيح كان عليه ادخاله فى
المنصوب بنزع الخافض كما سيأتى وان قال بمذهب الزجاج والكوفيين كان عليه ادراجه تحت المفعول
المفعول المطلق كما فعله الكوفيون الثالث شرح حده للمفعول له نحو قمت لاجلا لك ليس
مفعولا له لانه ليس بمنصوب وقد اخذ فى الحد المنصوب ولم ياخذه لما اقتضاه كلامه ايضا لانه عد
المفعول له من نوع المنصوب لا غير فلا يكون هذا مفعولا له وهو راى القوم بل هو عندهم
مفعول به بواسطة الحرف حرف الجر وذهب ابن الحاجب الى انه مفعول له ولا مشاحة فى الاصطلاح
الرابع مما يرد منصوبا لا غير المفعول معه وهو الذى فعل بمصاحبه بان يكون الفاعل صاحبا له فى

للاصله

المفعول معه

ضدد

صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه نائب الفاعل اسند اليه المفعول
كما اسند اليه المجرور في المفعول به والمفعول له والمفعول فيه والضمير المجرور عايد على ال واعتذر
عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه
في الاكثر واليه ذهب بعضهم في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وقيل الوجه ان يجعل
من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان نائب الفاعل فيه ضمير راجع الى مصدره اي حيل الحيلولة
لان بين للزومه الظرفية لا ينوب عن الفاعل فعلى هذا يكون معناه الذي فعل الفعل بمصاحبته على
ان يكون نائب الفاعل راجعا ضميرا الى مصدره والضمير المجرور عايد على الموصول كذا في الفوائد
الضيائية وغيرها وقال بعض المحققين ان ذلك ظاهر كله باعتبار الاصل لان المفعول معه في
الاصطلاح اسم لهذا النوع كالحيوان الناطق علما للانسان وسماه سيبويه بهذا وبالمفعول به
على ان الباء بمعنى مع وهو المذكور بعد واو المعية اي التي بمعنى مع لمصاحبته معمول فعل الظرف
لغو متعلق بالمذكور اي الذي ذكر بعد الواو لاجل المصاحبة سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو
استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان الفعل ملفوظا به كالمثالين او
معنويا نحو مالك وزيدا اي ما تصنع فقوله المذكور بمنزلة الجنس وقوله بعد واو المعية مخرج
لما ذكر بعد واو العطف نحو جاء زيد وعمرو وقوله لمصاحبته معمول فعل مخرج لنحو كل رجل وضيعته فلا
يجوز نصب ضيعته خلافا للضميري فانه وان كان مذكورا بعد واو المعية لكن لا لاجل مصاحبته
معمول فعل قال الرضي ونعني بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد فزيدا
في سرت وزيدا مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد اي وقع سيرهما معا وفي قولك سرت انا وزيد
بالعطف مشارك في السير لكن لا يلزم السيرين في وقت واحد انتهى واورد عليه في نحو سر والطريق
فانه من صور المفعول معه قطعا وليست الطريق مشاركة للمخاطب في السير المامور به وقد صرح به
نجم الدين سعيد في شرح الحاجبية بان المراد بالمصاحبة هنا المصاحبة المطلقة سواء لم يكن ثم
تشريك في الحكم نحو سر والطريق او كان ثم تشريك في الحكم نحو سر والطريق او كان ثم تشريك
لكن لا يكون مقصودا بل القصد الى مطلق المصاحبة نحو جئت وزيدا انتهى والقول بالمشاركة
هو اشتراط الاخفش ولم يشترطها غيره بل اعتبروا مطلق المصاحبة وهو الصحيح تنبيهات
الاول قال بعض المحققين في نحو الحد المذكور لعله لم يقل الاسم المذكور اختيارا لما ذهب اليه صدر

الافاضل

الافاضل نقلا عن الزمخشري من ان المفعول معه يجيء جملة كما في قولك جاء زيد والشمس طالعة افادنا
غما ان تكون من التاويل في هذا المثال حيث ادعوا الحالية فان ابن جني قال جاء زيد طالعة الشمس عند
مجيئه فجعلها كالحال المفردة السببية كمررت بالدار قاعما سكانها وقال ابن عمرون شيء ماوله بقولك
مبكرا ونحوه انتهى وسياتي في ذلك مزيد كلام ان شاء الله تعالى الثاني اختلف في عامل مفعول معه على خمسة
اقوال احدها ما ذهب اليه الجمهور من ان العامل ما تقدمه من فعل او ما فيه معنى الفعل وحروفه وهو
المصدر كعرفت استواء الماء والخشبة واسم الفاعل كانا سايرو النيل واسم المفعول نحو النافة مزمرة
وفصيلها والايضر فصل الواو وبينهما كما لا تضر الا في الاستثناء الثاني ما ذهب اليه الزجاج من انه فعل
محذوف بعد الواو فاذا قلت جاء البرد والطيالسة فكانك قلت جاء البرد ولابس الطيالسة ورد بان
الاضمار خلاف الاصل الثالث ما ذهب اليه الكوفيون من انه الخلاف اي مخالفة الاول في اعرابه فيكون ما
معنوبا ورد بان الاحالة على العامل المعنوي انما يضطر اليه عند عدم اللفظي الرابع ما ذهب اليه الشيخ عبد
القاهر في جملة من انه نفس الواو ورد بانه لو كان كذلك لاتصل الضمير بها كما يتصل بسائر الحروف الناصبة
مع انه لا يقال سرت انت الخامس ما ذهب اليه الاخفش من ان انتصابه على الظرفية وذلك لان الواو انما
اقيمت مقام مع المنصوب على الظرفية والواو في الاصل حرف فلم يحتمل النصب لعطي ما بعد غاية اعرابه
كما اعطي ما بعد الا اذا كان تجنى غير اعراب نفس غير كما مثل في جملة عندك عنزة الا واحدان الاصل غير واحد
ثم انيب الامر عنه ونقل الاعراب لما بعدها ورد بانه لو كان كذلك لجاز النصب في كل رجل وضيعته مقرونا
وليس كذلك الثالث انه لا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره فلا يقال قام زيد والي
عمرو لما ان جاز الفصل بالظرف بين الواو والعاطفة ومعطوفها لان الواو هنا نزلت منزلة الجار والمجرور من
الجار فمنعوا الفصل بينهما قالوا لانه في الاصل منع ولا يتقدم المفعول معه على عامله كما يتقدم سائر المفاعيل
فلا يقال ابن زيدا وعمرا مررت لان الواو في الاصل للعطف والمعطوف تابع فحقه التاخير واجازه الرضي
قال وانا لا ارى منعا من تقديم المفعول معه على عامله اذا اخر عن المصاحب لان ذلك مع واو العطف
الذي هو الاصل جايز نحو زيدا وعمرا مررت انتهى ولا يتقدم على المصاحب ايضا فلا يقال مررت وعمرا
بزيد واجازه ابن جني محتجا بقوله جمعت محتا عنيبة وميمة ثلث خصال لست عنها بمرعوي وقوله
اكيشة حين ناديتها لاكرمه ولا الفيبة والسوءة اللقبا على رواية من نصب السوءة واللقب اراد ولا
الفيبة اللقب والسوءة اي مع السوءة لان من اللقب ما يكون لغير السوءة قال ابن مالك في شرح الكافية

لا حجة له في البيتين لاحتمال جعل الواو فيهما عاطفة قدمت هي ومعطوفها وذلك في الاول ظاهر واما
في الثاني فعلى ان يكون اصله ولا القبه اللقب واسوءه السوءة كما حذف ناصب العيون من قوله وزججن
الحواجب والعيونا ثم قدم العطف ومعمول الفعل المحذوف انتهى ولا يتقدم على العامل والمصاحب
معا فلا يقال وعمرو امررت بزيد اجماعا ومثل لقسمي المفعول معه مما فيه العامل لفظيا بقوله نحو
سرت وزيدا ومما فيه العامل معنويا بقوله مالك وزيدا اي ما تصنع وزيدا ومثله كيف انت وزيدا و
قدره سيبويه بلفظ الكون المثالين وقدره بالماضي مع ما وبالمضارع مع كيف فقال الاصل ما كنت و
زيدا واختلف في تقديره ذلك هل هو مقصود له ام غير مقصود ولو عكس لجاز وزعم ابن ولاد انه لا يجوز
الا ما قدره سيبويه قال وذلك ان ما دخلها معنى التحقير والانكار وليست سؤالا عن مسئلة مجهولة
ولو كانت لمجرد الاستفهام لجاز فيها الماضي والمضارع واختلف في كان المقدرة فنص السيرافي وغيره الى انها
تامة فعلى هذا يكون كيف في موضع نصب على الحال واما ما فلا تكون حالا وزعم بعضهم انها مخرجة عن
اصلها للسؤال عن الحال والصحيح ان كان ناقصة وكيف وما في موضع نصب خبرها والتقدير على اي
حال كنت او تكون مع زيد وهو مذهب ابن خروف قاله في التصريح تنبيه نحو هذا لك واياك ممنوع من
جهة ان الكلام لم يذكر فيه فعل ولا عامل عمله واسم الاشارة وحرف الجر المتعلق بالاستقراء لا يعملان فيه
فلا يتكلم به خلافا لابي علي قال ابن هشام واما قول سيبويه واما هذا لك واياك فقبيح لانك لم تذكر
فعلا ولا ما في معناه فقالوا ان مراده بالقبيح الممتنع انتهى قال ابن مالك وقد كشف في كلامه التعبير بالقبيح
عن الامتناع قال الدماميني في شرح التسهيل وانظر لم لم يقدر الناصب في ذلك فعلا محذوفا كما في مالك و
زيدا فان تلك جائزة باتفاق وهذه نظيرتها وجواز تلك على اعمال المقدر انتهى واجيب بان التقدير
في مالك وزيدا له داعيان تقدم ما الاستفهام التي هي بالافعال اولى وتاخر الجار والمجرور لاقتضائه
ما يتعلق به وجوبا بخلاف هذا لك واياك فانه ليس فيه الا داع واحد انتهى وجئت انا وزيدا هذا
المثال من قسم المثال الاول مما فيه الفعل لفظيا وانما ذكره تمهيدا للحكم الذي بعده وهو قوله و
العطف في المثالين الاولين وهما سرت وزيدا ومالك وزيدا ونحوهما من كل جملة اسمية او فعلية بعدها
واو بمعنى مع وقيل الواو ضمير متصل مرفوع او مجرور غير مؤكد بضمير منفصل او بفاصل ما قبيح اما
في الاول فلان العطف على الضمير المرفوع المتصل لا يحسن الا بعد توكيده بضمير منفصل او بفاصل ما
واما في الثاني فلان العطف على الضمير المجرور لا يجوز الا بعد اعادة الجار الا في الضرورة وهو مذهب

ثم حذف ناصب السوءة

فزعم السيرافي انه غير مقصود

البصريين

البصريين وظاهر كلام المصنف في باب العطف واما الكوفيون فيجوزون في السعة وجوزه البصريون
في السعة ايضا لكن باضمار الجار لتقدم ذكره مع انه لا يعمل مضمر الضعيف ومنع العطف في المثالين
جماعة منهم ابن الحاجب وابن هشام في القطر والعطف في المثال الاخير وهو جئت انا وزيدا ونحوه من كل
جملة اسمية او فعلية بعدها واو مع وقبل الواو ضمير متصل مرفوع مؤكد بضمير منفصل سائغ فيجوز
نصبه على المفعول معه وعطفه على العطف وفصل الرضي بين ان يقصد النص على المصاحبة ويجب
النصب وبين ان لا يقصد النص عليها فلا يجب وهو الصحيح والعطف في نحو ضربت زيدا وعمرا واجب
اتفاقا لان اصل الواو الذي قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل عما بعده عن العطف الى النصب
نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في نحو جاءني زيد وعمرو يحتمل مصاحبة الرجلين في المجيء
يحتمل احدهما قبل الاخر والنصب نص في المصاحبة وفي المثال المذكور لا يمكن التنصيص بالنصب على
المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر قاله الرضي وعليه من الله الرضى وتبعه المصنف
في الحاشية ونقل الاتفاق غير مرضي فقد صرح في الارتشاف ان بعضهم حمل عمرا في المثال على العطف و
جوز بعضهم فيه الامرين وقال ابن هشام في المغني نحو اكرمك وزيدا يجوز كونه عطفا على المفعول به
وكونه مفعولا معه انتهى تنبيهات الاول بقي هنا للاسم المذكور بعد الواو حالات لم يذكرها المصنف احدها
ما يمتنع فيه العطف من جهة المعنى نحو مات زيد وطلوع الشمس لان العطف يقتضي الاشتراك في المعنى
وطلوع الشمس لا يقوم به الموت الثانية ما يقتضي رجحان فيه العطف من جهة المعنى كقوله وكونوا
انتم وبني ابيكم مكان الكليتين من الطحال الاتم المراد كونوا لبني ابيكم فالمخاطبون هم المامور وبذلك
واذا عطفت كان التقدير كونوا انتم ولبيكونوا لكم وذلك خلاف المقصود قاله ابن مالك ومقتضى هذا
التعليل امتناع العطف لا فتجه الثالثة ما يترجح فيه العطف مع جواز النصب على مرجوحية نحو جاء
زيد وعمرو لان العطف هو الاصل قد امكن بلا ضعف كذا قيل والاولى ان يقال ان قصد التنصيص
على المصاحبة وجب النصب لان العطف وان كان اصلا فيجوز فيه العدول عنه لداع هو التنصيص
على المصاحبة والا فلا الرابعة ما يمتنع فيه العطف والمفعول معه كقوله علفتها تبنا وماء باردا
وقوله ورجحن الحواجب والعيونا اما امتناع العطف فلانتفاء المشاركة لان الماء لا يشارك التبن
في العلف والعيون لا تشارك الحواجب في الترجيح لان ترجيح الحواجب تدقيقها وتطويلها واما امتناع
المفعول معه فلانتفاء المعية في البيت الاول وانتفاء فائدة الاعلام بها في الثاني اذ المال لا يحصا

التبن في العلف ومن المعلوم ان العيون مصاحبة للحواجب فلا فائدة في الاعلام بذلك ويجب في
ذلك اضمار فعل ناصب للاسم على انه مفعول به اي وسقيتها ماء وكحلن العيون الثاني اختلف
في المفعول معه فذهب قوم الى انه قياسي مطلقا وهو المختار وذهب اخرون الى انه سماعي لا
يتجاوز به حد السماع ونقل ابن هشام الخضراوي عن بعضهم التفصيل بين ما يجوز فيه العطف
مجازا نحو سرت انا والنيل فيكون مقيسا وبين ما جاز فيه العطف حقيقة نحو جئت انا وزيدا فيكون
سماعيا وقيل في المسئلة غير ذلك الثالث اذا وقع بعد المفعول معه خبر لما قبله او حال طابق ما قبله نحو
كنت وزيدا قائما وجاء البرد والطيالسة شديدا ويجوز عدم المطابقة فيعلى حكم ما بعد المعطوف
نحو كنت وزيدا قائمين وجاء البرد والطيالسة شديدين نظرا الى المعنى والى اصل الواو ومنع ذلك ابن
كيسان ووافقه ابو حيان وابن هشام قال والسماع والقياس يرتضيانه فايدة لم تات واو المعية في
التنزيل بيقين فاما قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركائكم في قراءة السبعة فاجمعوا بقطع الهمزة
وشركائكم بالنصب فيحتمل الواو فيه ذلك وان تكون عاطفة مفردا على مفرد بتقدير مضاف اي وامر
شركائكم او جملة على جملة بتقدير فعل اي واجمعوا شركائكم بوصل الهمزة وموجب التقدير في الوجهين
ان اجمع لا تعلق بالذوات بل بالمعاني كقولك اجمعوا على كذا بخلاف جمع فانه مشترك بدليل فجمع كيده
ثم اتى الذي جمع مالا وعدده قاله ابن هشام في المغني قال الرضي والاولى انه مفعول معه وهو الحق
للسلامة من الاضمار لانه خلاف الاصل الخامس مما يرد منصوبا لا غير المفعول فيه وسمي بذلك
لانه بتقدير معنى في وهو اصطلاح كوفي ويسميه البصريون ظرفا لانه محل للافعال ووعاء لها و
لذلك سماه الفراء محلا ويسميه الكسائي واصحابه صفة وهو اسم زمان او اسم مكان مبهم وهو
ما افتقر الى غيره في بيان صورة مسماه وهو اسماء الجهات الستة وهو امام وخلف ويمين وشمال
وفوق وتحت ونحوها في الابهام والافتقار كناحية وجهة واسماء المقادير كميل وفرسخ وبريد واطلق
اسم الزمان اشارة الى ان المبهم والمختص فيه سواء ويعني بالمبهم ما دل على قدر من الزمان غير معين
كوقت وحين وساعة على جهة التاكيد المعنوي لانه لا يزيد على دلالة الفعل والمختص بخلافه كاسماء
الايام واما المعدود فمن قبيل المختص لا قسما ثالثا خلافا لبعضهم او ما كان بمنزلة احدهما اي
اسم الزمان او المكان المبهم مما عرضت دلالته على احدهما وهو اربعة كما سياتي منصوب صفة اسم
بفعل اصطلاحي او شبهه فعل ذلك الفعل مرادا به اللغوي اي الحدث على طريقة الاستخدام كما مر في

المفعول فيه

المفعول

فيه نحو جئت يوم الجمعة وصليت خلف زيد ونحو سرت عشرين يوما او عشرين فرسخا

المفعول له فيه اى فى ذلك الاسم والمراد بفعله فيه بحسب دلالة اللفظ وقد يناقش فى هذه للفظ
من حيث التصريح بمتعلق الظرف الذى هو صفته مع كونه عاما وقد نصوا على وجوب حذفه
تامل فقوله اسم زمان او مكان كالجنس يصدق على اسم الزمان من قولنا يوم طيب واسم المكان من
قولنا مكاننا حسن وقوله منصوب بفعل يخرج نحو ذلك ويصدق على نحو شهدت يوم الجمعة
فيخرج بما بعده فان الشهود وان كان لا يكون الا فى يوم الجمعة لكن الذى يدل عليه اللفظ شهود المتكلم
اياه لا فعله فيه وفى هذا الحد ما مر فى المفعول له فالمفعول فيه من اسم الزمان المبهم نحو سرت وقتا و
من المختص نحو جئت يوم الجمعة وهو اسم من الاجتماع كما مر سمى بذلك لاجتماع الناس فيه وهذا
المشهور فى اللغة وجاء فى الحديث عن النبى ص انه سمى بذلك لان ادم ع جمع فيه خلقه وقيل لان ساير المخلوقات
اجتمع فيه خلقها وفرغ منه يوم الجمعة وقيل لان اسعد بن زرارة لما جمع بالانصار فصلى بهم وذكرهم
سموه الجمعة حين اجتمعوا اليه فعليه فالاسم اسلامى وقيل غير ذلك ومن اسم المكان نحو صليت خلف
زيد ومثله جلست امامك ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك وسميت هذه الجهات الستة
باعتبار الكائن فى المكان فان له ست جهات ومما هو نحوها فى الابهام والافتقار نحو جلست ناحية واما
ما نزل منزلة احدهما مما عرضت دلالته عليه فاربعة كما ذكرنا احدها اسماء العدد المميزة بهما نحو سرت
عشرين يوما مثال لما عرضت له اسمية الزمان او سرت عشرين فرسخا مثال لما عرضت له اسمية المكان
الثانى ما افيد به كلية او جزئية كسرت جميع اليوم جميع الفرسخ او كل اليوم كل الفرسخ او بعض اليوم
بعض الفرسخ او نصف اليوم نصف الفرسخ الثالث ما كان صفة للزمان او المكان كجلست طويلا
من الدهر شرقى الدار الرابع ما كان مخفوضا باضافة احدها ثم حذف المضاف واينب عنه المضاف اليه
بعد حذفه والغالب فى هذا النائب ان يكون مصدرا وفى المنوب عنه ان يكون زمانا ولا بد من كونه
معينا لوقت او لمقدار نحو جئتك صلوة او قدوم الحاج وانتظرتك حلب الناقة وقد يكون النائب
اسم عين نحو لا اكلمه القارظين والاصل مدة غيبة القارظين وهو تثنية قارظ بالقاف والظاء
المشالة وهو الذى يجنى القرظ بفتح القاف والراء وهو شئ يدبغ به قال الجوهرى لا اتيك او يؤب
القارظ العنزى وهما قارظان كلاهما من عنزة خرجا فى طلب القرظ ولم يرجعا وطالت غيبتهما قاله
فى التصريح تنبيهات الاول عد بعضهم مما اشبه الجهات الست فى الابهام والافتقار جانب ومكان
واعترض جانب بانه مما يتعين معه التصريح بفى ومكان بانه ليس على اطلاقه لان المتعدى اليه لا بد ان

يكون

يكون مشتقا من الحدث الواقع فيه نحو قاتلت مكان القتال او مشتقا من مصدر بمعنى الاستقرار نحو
قعدت مكانه قاله الرضي في الثاني واعترضه الدماميني بان ذلك يحتاج الى ثبت الثاني الصالح
للانتصاب على الظرفية من اسماء المكان نوعان احدهما المبهم وقد مر تفصيله الثاني ما اتحدت
مادته ومادة عامله ونعني بالمادة الحروف الاصلية ولا بد مع ذلك من موافقته في المعنى كقوله تعالى
وانا كنا نقعد منها مقاعد للقتال للسمع وشذ قولهم هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط
الثريا ان قدر عامله مستقرا او نحوه فان قدر قعد في المقعد وزجر في المزجر وناط في المناط لم يكن
ثم شذوذ الثالث جائت ظروف من غير اسماء الزمان والمكان كقولهم احقا انك ذاهب وجهد رايي
انك ذاهب والاصل افي حق وفي جهد رايي وقد نطقوا بهذا الاصل قال ابي حق مواساتي اخاكم وذلك
شاذ لا يقاس عليه واما نحو دخلت الدار مما هو وقع فيه اسم المكان غير المبهم منصوبا بعد دخلت
فمفعول به على القول الاصح لا مفعول فيه فلا نقض به وكونه مفعولا به اما على الاتساع باجراء
القاصر مجرى المتعدي بنفسه من حيث اسقاط الواسطة ونصبه وهو مذهب الفارسي وطائفة واختاره
ابن مالك وعزاه لسيبويه او على الاصل لا على الاتساع نظرا الى ان دخل متعد وهو مذهب الاخفش
وعزاه الرضي الى الجرمي وعليه ينبغي حمل كلام المص لانه يسمي المنصوب على الاتساع باسقاط الجار المنصوب
بنزع الخافض ويجعله قسيما للمفعول به لا قسما منه كما يدل عليه تقسيمه وفي المسئلة قول ثالث وهو ان
النصب في نحو ذلك على الظرفية تشبيها له بالمبهم وهو مذهب الشلوبين وعزاه لسيبويه وبعضهم
للجمهور وبعضهم للمحققين تنبيه قال الرضي الذي ارى ان اجمع الظروف متوسع فيها فقولك
خرجت يوم الجمعة كان في الاصل خرجت في يوم الجمعة كان مع الجار مفعولا به بسبب حرف الجر ثم صار
مفعولا به من غير واسطة حرف في اللفظ والمعنى على ما كان وكذا المفعول له فهما مثل ذنبا في قولك
استغفرت الله ذنبا الا ان حذف حرف الجر اعني في واللام صار قياسيا في البابين كما كان حذف
حرف الجر قياسيا مع ان وان وليس بقياس في ساير المواضع الثلثة انتهى فعلى هذا كان على المصنف
جعل المفعول فيه داخلا تحت المنصوب بنزع الخافض كما قلناه في المفعول له فتامل وههنا
انتهى الكلام على المفاعيل بتمامها فائدة حصر النحاة المفاعيل في هذه الخمسة وقال الرضي عليه من
الله الرضى يجوز ان يجعل الحال والمستثنى داخلين في المفاعيل فيقال للحال مفعول مع قيد مضمونه
اذا المجي في جائني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال للمستثنى هو المفعول

السادس المنصوب بنزع الخافض وهو الاسم الصريح او المؤول المنصوب بفعل لازم بتقدير حرف جر وهو
قياسي مع ان وان نحو او عجبتم ان جائكم ذكر من ربكم وعجبت ان زيدا قائم

بشرط اخراجه وكانهم اثروا التخفيف في التسمية انتهى قال بعض المحققين ولا يبعد ان يقال ان المفعول
ما يتعلق به الفعل اولا وبالذات والحال ليست كذلك لانه تعلقه بها بواسطة انها مبينة لهيئة
فاعله او مفعوله وكذا المستثنى لان تعلقه به بواسطة انه مخرج عن امر يقع معموله على سبيل الاتفاق
الاتفاق ومن ههنا يظهر توجيه جعل النصب في المفاعيل اصلا وفي غيرها تبعا انتهى السادس مما
يرد منصوبا لا غير المنصوب بنزع الخافض ونصبه على المفعول به في الحقيقة لان سقوط الخافض
لا يقتضي النصب من حيث هو سقوط خافض بل من حيث ان العامل الذي كان الجار متعلقا به لما
زال الجار من اللفظ ظهر اثره لزوال ما كان يعارضه واذا لم يكن في الكلام ما يقتضي النصب من فعل او
شبهه لم يجز النصب واكثرهم لم يفرد له بابا لانه داخل تحت المفعول به بل اكثرهم يسميه مفعولا به
على الاتساع ولا مشاحة في الاصطلاح وهو الاسم الصريح او المؤول وهذا كالجنس يشتمل جميع
الاسماء الصريحة والمؤولة وقوله المنصوب اخرج ما عدا المنصوبات وشملها جميعا وقوله بفعل لازم
او شبهه اذ كثيرا ما يكتفى عن ذكره بذكر الفعل بتقدير حرف جر اخرج جميع المنصوبات ما عدا المحدود
وبعض افراد المفعول له مما عامله فعل لازم على قول الجمهور كما مر وفي هذا الحد ما مر في المفعول له
وفيه ايضا انه لا مطرد ولا منعكس اما عدم اطراده فلدخول بعض افراد المفعول له على قول الجمهور
كما رايت مع عده له قسما براسه وقد مر التنبيه على ذلك واما عدم انعكاسه فلعدم دخول المنصوب بفعل
متعد الى اثنين احدهما بنفسه والاخر بواسطة حرف جر مقدر وهو جار في القياسي والسماعي معا
او الى احدهما باحد الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر والى الاخر بواسطة حرف جر مقدر وذا في
القياسي فقط لفظا وقد يكون تقديرا كما سياتي بيانه فتامل وهو اي المنصوب بنزع الخافض قياسي
مع ان وان المصدريتين بفتح الهمزة فيهما وتشديد النون في الثانية وانما كان معهما قياسيا
لاستطالتهما بصلتهما نحو قوله تع او عجبتم ان جائكم ذكر من ربكم مثال لما هو مع ان المخففة
النون اي من ان جائكم ومثله قوله تع يمنون عليك ان اسلموا اي بان والذي اطمع ان يغفر لي
خطيئتي اي في ان بل الله يمن عليكم ان هديكم ونطمع ان يدخلنا ربنا ونحو عجبت ان زيدا قائم مثال
لما هو مع ان المشددة النون اي من ان زيدا قائم ومثله قوله تع وان المساجد لله اي لان وهذه
الامثلة للمنصوب بفعل لازم واما المنصوب بالمتعدي الى اثنين احدهما بنفسه والاخر بحرف جر مقدر
فالاول نحو وعدت زيدا ان اكرمه والثاني نحو يعدكم انكم اذا متم هذا في القياسي واما السماعي فسياتي

السادس المنصوب بنزع الخافض

واما المنصوب بالمتعدي الى اثنين احدهما باحد الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر والثاني بحرف
جر مقدر فلفظا نحو اكرمت زيدا ان يكرمني واكرمته انه صالح وبعدت زيدا ان يضرب وساعدت عمرا انه
مظلوم وقس على ذلك وتقديرا نحو اياك ان تحذف اي بعد نفسك من ان تحذف تنبيهات الاول اشترط
ابن مالك في حذف الجار مع ان وان تعيين الجار ليؤمن اللبس فلا يقال رغبت ان تفعل اذ لا يدرى هل
التقدير في ان تفعل او عن تفعل واستشكله ابن هشام في الاوضح بقوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن
بحذف الجار مع ان المفسرين اختلفوا في المراد واجاب في المغني بانه انما حذف الجار للقرينة المعينة
وانما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الاية لاختلافهم في سبب نزولها فالاختلاف في الحقيقة
في القرينة انتهى واجاب المرادي بذلك وبانه اراد الابهام ليرتدع من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ومن
يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن واستحسنه بعضهم قال لان من شرط امن اللبس يقول اذا خيف اللبس
لم يجز الحذف وعند ارادة الابهام لا يخاف اللبس فيجوز الحذف لاجلها انتهى ومما يحتملهما قول الشاعر
ويرغب بني المعالي خالد ويرغب ان يرضى صنيع اللائم انشده ابن السيد فان قدر في اولا وعن ثانيا
فمدح وان عكس فذم ولا يجوز ان يقدر فيهما معا في او عن للتناقض الثاني ما ذهب اليه المصنف
من كون محل ان وان وصلتهما بعد نزع الخافض نصب هو مذهب الخليل واكثر النحويين حملا على
الغالب فيما ظهر فيه الاعراب مما نزع منه الخافض وجوز سيبويه ان يكون المحل جرا فقال بعد ما حكى
قول الخليل ولو قال انسان انه جر لكان قولا قويا وله نظاير نحو قولهم لاه ابوك ومن صنع سيبويه
هذا نشأ قول ثالث وهو انه محتمل للامرين واما نقل جماعة منهم ابن مالك وصاحب البسيط ان
الخليل يرى ان الموضع جر وان سيبويه يرى انه نصب فسهو كما قاله ابن هشام في المغني ورجح الرضي كونه
نصبا بضعف حرف الجر عن ان يعمل مضمرا ولهذا شذ نحو الله لافعلن ونحو قول رؤبة خير عافاك الله
وقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع وقال ابن هشام ومما يشهد لمدعي الجر قوله وان المساجد لله
فلا تدعوا مع الله احدا وان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاتقون اصله لا تدعوا مع الله احدا لان المساجد لله
وفاتقون لان هذه امتكم امة واحدة ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه اذا كان ان وصلتها
لا تقول انك فاضل عرفت وقوله وما زرت ليلى ان تكون حبيبة الي ولا دين بها انا طالبه رووه
بخفض دين عطفا على محل ان تكون اذ اصله لان تكون وقد يجاب بانه عطف على توهم دخول اللام
وقد يعترض بان الحمل على العطف على المحل اظهر من الحمل على العطف على التوهم ويجاب بان القواعد
لا تثبت بالمحتملات انتهى الثالث قال ابن هشام اهمل النحويون ذكر كي هنا مع تجويزهم في نحو جئت

واستحسنه

كي تكرمني

كي تكرمني ان تكون كي مصدرية واللام مقدرة قبلها والمعنى لكي تكرمني واجازوا كونها تعليلية
وان مضمرة بعدها ولا يحذف معها الا لام العلة لانه لا يدخل عليها جار غيرها انتهى وقد اثبتها
هو في الاوضح والجامع وسماعي في غير ذلك اي في غير ان وان وان لا يتجاوز به حد السماع وهو اما
شذوذ كقوله تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم علي اذن حرام اي بالديار او على
الديار والاول اولى لكثرته وقوله تحن فتبدي ما بها من صبابة واخفي الذي لولا الاسى
لقضاني اي لقضى علي وقوله تعالى لاقعدن لهم صراطك المستقيم ولا تعزموا عقدة النكاح وان
تسترضعوا اولادكم قال الرضي والاولى في مثله ان يقال ضمن اللازم معنى المتعدي اي يجوزون
الديار واخفي الذي لولا الاسى لاهلكني ولالزمن صراطك ولا تنووا عقدة النكاح وترضعوا
اولادكم حتى لا يحمل على الشذوذ كما يضمن الفعل معنى غيره فيعدى تعدية ما ضمن معناه نحو قوله تعالى
يخالفون عن امره اي يعدلون عن امره انتهى وقال المص في شرح الاربعين التضمين اولى من الحمل على النصب
بنزع الخافض فان التضمين اكثر ورودا في اللغة وادق مسلكا انتهى او لكثرة الاستعمال نحو ذهبت
الشام اي الى الشام لانهم كانوا ينتجعونها كثيرا فيحتاجون الى الاخبار عن ذهابهم اليها غالبا فحذفوا
الجار تخفيفا وذهب سيبويه وجماعة الى انه منصوب على الظرفية تشبيها لها بغير المختص من اسماء
المكان ودعوى الرضي الاتفاق على ذلك باطلة تنبيهات الاول من السماعي المنصوب الثاني من باب اختار
بتقدير حرف الجر والحد غير شامل له كما قدمنا ونعني بباب اختار كل فعل متعد الى اثنين احدهما بنفسه
والاخر بالجار كاختار نحو قوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا اي من قومه وامر نحو قوله
امرتك الخير فافعل ما امرت به وقد جمع فيه بين الاستعمالين ونهى عن نهيت زيدا القبيح اي عن القبيح و
استغفر كقوله استغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد اليه القول والعمل وقال ابن الطراوة و
السهيلي ان الوجه في استغفر ان يتعدى الى الثاني بنفسه وتعديته عن انما هو لتضمنه معنى استتبت ووافقهما
ابن هشام في المغني وكنى نحو كنيته ابي عبد الله اي بابي عبد الله وسمى كقوله وسميته يحيى ليحيى فلم يكن
لامر قضاه الله في الناس من يد اي بيحيى ودعا بمعنى سمى كقوله دعتني اخاها ام عمرو فلم يكن اخاها
ولم ارضع لها بلبان اي باخيها وصدق بالتخفيف كقوله تعالى صدقكم الله وعده وزوج كقوله
تعالى وزوجناكها اي بها وزوجناهم بحور عين وقد جمع بعض المغاربة هذه الافعال فقال اشع
حذف حرف الجر وانصب محله لدى اختار الاستغفار صدق اذ دعا وسم وكن مره زوجه زينبا

اي في وعده

حكاه

حكاه ابو حيان للخير قد دعا وزاد بعضهم كال ووزن تقول كلت زيدا طعامه وكلت لزيد طعامه و
وزنت زيدا ماله ووزنت لزيد ماله ويزيد غير ذلك وفي كلام بعضهم ما يوهم ان هذه الافعال
كلها تتعدى الى الثاني تارة بانفسها وتارة بحرف الجر فلا يكون ح من المنصوب بنزع الخافض والاول
هو المشهور الذي عليه الجمهور بل ينبغي حمل ما اوهم خلافه عليه كما فعله بعض المحققين الثاني
اختلف في المنصوب بنضجت وشكرت في قولنا نضجته وشكرته هل هو منصوب بنزع الخافض
او على المفعول به على الاصل وهذا الخلاف مبني على الخلاف في لن هذين الفعلين هل الاصل فيهما
التعدي بالحرف وكثر فيه الاصل والفرع كما في باب اختار ام هما من المتعدي تارة بنفسه وتارة بالحرف و
ليس احد الاستعمالين مستندا فيه فهو قسم برأسه يقال له متعد بوجهين ومتعد ولازم فعلى الاول من
ان الاصل فيهما التقدير بالحرف يكون من المنصوب بنزع الخافض وعلى الثاني يكون مفعولا به على
الاصل لان الفعل ليس لازما وذهب الرضي والسعد التفتازاني الى ان الاصل في هذا القسم ان يكون
متعديا بنفسه وحرف الجر زايد قالا لان الحرف مع الكلمة كهو مع عدمه والتعدي واللزوم بحسب المعنى
لكن لقايل ان يقول اذا كان اتحاد المعنى مع تساوي الاستعمالين يوجب اتحاد الوصف من التعدي واللزوم
فليس كونه متعديا والحرف زايدا باولى من كونه لازما والحرف زايدا توسعا بل قد يترجح هذا بان دعوى
الحذف اولى من دعوى الزيادة ومن هنا يظهر ترجيح قول الجمهور في التنبيه الاول الثالث ذهب
الاخفش الاصغر الى ان حذف الجار مع غير ان وان قياسي ايضا اذا تعين الجار تقول بريت القلم
السكين اي بالسكين فحذف الجار لتعينه كذا نقل عنه ابن مالك في التسهيل والرضي في شرح الحاجبية
وغيرهما وقال ابو حيان والذي اورده اصحابنا عن الاخفش انما هو في المتعدي لاثنين احدهما بحرف
الجر فاجاز بريت القلم السكين اي بالسكين قياسا على ما سمع من قولهم امرتك الخير اي بالخير انتهى فان لم
يتعين الحرف لم يجز نحو رغبت الامر وكذا ان لم يتعين موضع الحرف فلا يق اخترت اخوتك الزيدين اذ لا
يدري هل المختار من الزيدين او من الاخوة وفي شرح المقرب لابن العصفور ان ابا الحسن بن الطراوة
ذهب الى مثل ذلك السابع مما يرد منصوبا لا غير الحال تذكر وتؤنث وهو الافصح يقال حال احسن وحال
حسنة وقد يؤنث لفظها فيقال حالة قال على حالة لو ان في القوم حاتما على جوده لضن بالمال حاتم
وقال ابن هشام في شرح بانت سعاد ولم يجعل الجوهري الحال والحالة بمعنى واحد بل جعلهما من باب تمر
وتمرة وهو غريب انتهى وهي لغة التغيير وسمي به هذا النوع لتغييره غالبا واصطلاحا الصفة المبينة

السابع من المنصوبات الحال

للهيئة

للهيئة حال كون الصفة غير نعت والهيئة وتكسر حال الشئ وكيفيته كذا في القاموس والمراد به
به هنا الحالة اعم من ان يكون محققة او مقدرة وتسمى الاولى حالا محققة والثانية حالا مقدرة
وهي ايضا اعم من ان يكون حال نفس صاحبها او حال متعلقه نحو جاء زيد قائما ابوه لكنه يشكل بجاء
زيد والشمس طالعة الا ان يقال الجملة الحالية تتضمن بيان هيئة لصاحبها اي مقارنا لطلوع الشمس
وايضا هي اعم من ان تدوم لصاحبها او تكون كالدائم لكونه موصوفا بها غالبا وتسمى دائمة بخلاف
تلك ومن الاول المؤكدة واعم من ان تكون محققة او مقدرة فلا يشكل بنحو ادخلوها خالدين
فان دخول الجنة ليس في حال خلودهم بل حال تقدير الخلود لهم وتسمى حالا مقدرة قاله بعض المحققين
وفي حاشية التسهيل لابن هشام المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر
وح يخرج مثل تكلم زيد صادقا ومات مسلما وعاش كافرا وان ارادوا الصفة فالتعبير بها اوضح لكن
يخرج عنه مثل جاء زيد والشمس طالعة وجاء زيد وعمرو جالس انتهى وقد ظهر من النقل
المتقدم ان المراد هذا المعنى وانه لا خروج لما ذكره والمراد بالصفة الصفة حقيقة او حكما
فيشكل الحال التي هي جملة لتاولها بالصفة وكذا الجامدة المؤولة بها واما غير المؤولة ففي
ثبوتها خلاف ولعله لم يلتفت اليها لشذوذها وبتصدير الحد بها لم يدخل نحو القهقرى
في رجع القهقرى وقوله المبينة للهيئة مخرج للتميز في نحو لله دره فارسا فانه مبين للذات
وقوله غير نعت مخرج للنعت في نحو رايت رجلا ضاحكا فان ضاحكا صفة مبينة للهيئة
غير نعت وليس حالا لكنه نعت ويتجه على هذا الحد النقض بالخبر في نحو زيد ضاحك فان ضاحك
صفة مبينة للهيئة غير نعت وليس حالا تنبيهان الاول الهيئة المذكورة قد تكون للفاعل
لفظا نحو جئت راكبا ومعنى كما في قوله كانه خارجا من جنب صفحته اي بشبهه لا اشبهه لان
الشابهة مقيدة بحال الخروج وللمفعول لفظا نحو ركبت الفرس مسرجا ومعنى كقوله تعالى
هذا بعلي شيخا فان بعلي خبر المبتداء وهو في المعنى مفعول به لمدلول هذا اي انبه او اشير ولهما
معا نحو لقيته راكبين وقد قيد في الكافية المفعول بقوله ولم يقيده بعضهم قيل ليدخل فيه
ضربت زيدا الضرب شديدا حال من الضرب وهو مفعول مطلق لا مفعول به قال الدماميني في
المنهل وقد يقال انما جائت الحال منه نظرا الى كونه مفعولا به في المعنى اذ ضربت زيدا الضرب بمعنى
اوقعت بزيد الضرب قال هذا وانا لا ارى وجها لتخصيص المفعول به من بين ساير المفاعيل لجواز

وقوع الحال منها اذ لا يمتنع ان يقال يستوى الماء والخشبة طويلة ولا سرت والنيل اخذا فى زيادة
الفيض ولا جئت يوم الجمعة حارا شديد الحر والموقوف على ما فى الكافية جمود لا طائل تحته
انتهى وقال بعض المحققين من شراح الكافية هل يجب ان يكون ذو الحال من المفاعيل مفعولا
به حتى يحوج الى جعل ضربت الضرب شديدا فى تاويل احدثت الضرب شديدا وجئت وزيدا راكبين
فى معنى جاء زيد راكبا او يعم كل مفعول هو مقتضى اطلاقه فى عبارة جار الله وصاحب اللباب
الى كل ذهبت طائفة والاعم هو الاتم انتهى وقد يقال فى شمول التعبير بالمفعول من غير قيد لكل
من المفاعيل بما اسلفناه فى بحث المفعول به وذهب سيبويه الى ان الهيئة قد تكون للمبتدا ايضا و
صححه ابن مالك ومنعه الجمهور وهو الاصح الثانى قال ابن هشام فى المغنى مما يشكل قولهم فى نحو
جاء زيد والشمس طالعة ان الجملة الاسمية حال مع انها لا ينحل الى مفرد ولا تبين هيئة فاعل او
مفعول ولا هى مؤكدة فقال ابن جنى تاويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه يعنى فهى كالحال
والنعت السببيين نحو مررت بالدار قائما سكانها وبرجل قائم غلمانه وقال ابن عمرون هى مؤولة
بقولك مبكرا او نحوه وقال صدر الافاضل الجملة مفعول معه واثبت وقوع المفعول معه جملة
انتهى ويشترط تنكيرها اى الحال لئلا تلتبس بالصفة فى النصب او عند عدم ظهور اعرابها و
طردا للباب فى غير ذلك ولان النكرة اصل والمقصود يحصل بها والتعريف زائد على المقصود
وما ورد منها بلفظ المعرفة اول بنكرة نحو اجتهد وحدك اى منفردا وادخلوا الاول فالاول اى
مرتبين وارسلها العراك اى معتركة وجاؤا الجماء الغفير اى جميعا هذا مذهب الجمهور واجاز يونس
والبغداديون تعريفها قياسا على الخبر على ما سمع منها معرفة الكوفيون ان كان فيها معنى الشرط
نحو عبد الله المحسن افضل منه المسيء فالمحسن والمسيء حالان اذا التقدير عبد الله اذا احسن فضل
منه اذا اساء فان لم يتقدر بالشرط لم يصح فلا يقال عندهم جاء عبد الله المحسن اذ لا يصح جاء عبد
الله ان احسن والاغلب كونها منتقلة اى غير لازمة لانها ماخوذة من التحول وهو التنقل كجاء
زيد راكبا فالركوب غير لازم لزيد مشتقة اى مصوغة من مصدر للدلالة على متصف بها لانها
لا بد ان تدل على حدث وصاحبه والا لم تفد بيان هيئة ما هى له والاكثر فيما يدل على ذلك
ان يكون مشتقا كما مر مقارنة فى الزمن لعاملها بان يكون حصول مضمونها فى وقت حصول
مضمونه من الحدث الذى جئ بها لتقييده فان كان مضمون العامل ماضيا كان الحال اى مضمونها

ماضيا

ماضيا كان او حالا او مستقبلا فكذلك نحو قوله تعالى هذا بعلي شيخا فان الاشارة
المقيدة بالوقت مضمون الحال لم تقع الى البعل الا في حال شيخوخته فالحال المذكور
بمعنى الحال اى حصولها في حال حصول عاملها وهو المراد بالمقارنة وقد تكون اى تكون بقلة فان
قد اذا دخلت على الفعل المضارع في كلام المصنفين لم تكن الا للتقليل قاله ابن هشام في التوضيح لكن
وقع للمصنف في غير موضع من هذا الكتاب استعمالها لمجرد التحقيق فليثبته له ثابتة اى لازمة غير
منتقلة وذلك في ثلث مسائل احديها ان تكون مؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا ويوم ابعث حيا
لامن من في الارض كلهم جميعا فان الابوة من شانها العطف والبعث من لازم الحيوة والعموم
من مقتضيات الجمعية الثانية ان يدل عاملها على تجدد ذات صاحبها نحو خلق الله الزرافة يديها
اطول من رجليها فالزرافة مفعول خلق ويديها بدل بعض من كل واطول حال من يديها ملازمة
من رجليها متعلق باطول والزرافة بفتح الزاء وضمها ذكره الجوهري وفي القاموس الزرافة كسحابة وقد
تشدد فانها الجماعة من الناس والعشرة منهم ودابة فارسيتها اشتركا وبلنك لان فيها شبها بالبعير والبقر
والنمر من فروف في الكلام زاد لطول عنقها زيادة على المعتاد ويضم اولها في اللغتين جميعا زاد انه
قال ابو البقاء وبعضهم يقول يداها اطول بالرفع فيديها مبتداء واطول خبره والجملة حالية انتهى قال
في التصريح ولا تتعين الحالية لجواز الوصفية لان الزرافة بال الجنسية انتهى وفيه انه يشترط لوصف
المعرف بال الجنسية بالجملة ان يكون مبدوة بفعل نصح عليه الرضي وغيره الثالثة ان يكون مرجعها
الى الاستمرار نحو انزل اليكم الكتاب مفصلا وقال ابن هشام في الاوضح ووسم ابن الناظم فمثل بمفصلا
في الاية للحال التي تجدد صاحبها وقال في المغني هذا سهو لان القرآن قديم وقال الدماميني وشرشه
السهو من المصنف فان الانزال يقتضي الانتقال والقديم لا يقبله انتهى وجامدة وهي على ضربين مؤولة
بالمشتق وغير مؤولة فالاولى في ثلثة مسائل احديها ان يقصد فيها التشبيه كقول ابي طيب بدت
قمرا ومالت خوط بان وفاحت عنبرا ورنت غزالا اى مضيئة ومعتدلة ونحو ذلك لانهم يجعلون
ما اشتهر بمعنى كالوصف المفيد لذلك المعنى كقولهم لكل فرعون موسى اى كل جبار قهار ولك ان
تجعله على حذف مضاف اى مثل قمر ومثل خوط بان كما يرشد اليه قول المفيقة وكررته اسدا اى
كاسدا اى مثل اسد وبه صرح في التسهيل فقال او بتقدير مضاف قبله قال في التصريح وهو اصح
في الدلالة على التشبيه لانها اذا اولت بالمشتق خفي فيها الدلالة على التشبيه الثانية ان تدل على

مفاعلة

على مفاعلة نحو بعته يدا بيد اى متقابضين ومعناه الحقيقى غير مراد وكلمته فاه الى فى اى
متشافهين وذهب الكوفيون الى ان اصله جاعلا فاه الى فى فهو مفعول به ورده السيرافى
بامتناع كلمته وجهه الى وجهى وعينه الى عينى ولو كان على الاضمار لم يمتنع وذهب الاخفش الى
ان اصله كلمته من فيه الى فى فحذف حرف الجر فانتصب ما كان مجرورا به على نزع الخافض ورده
المبرد بان تقديره لا يعقل اذ الانسان لا يتكلم من فى غيره واجاب ابو على بانه انما يقال ذلك فى
معنى كلمنى وكلمته فهو من المفاعلة والاول هو مذهب سيبويه وجرى عليه ابن مالك فى التسهيل
قال وجعل فاه حالا من كلمته فاه الى فى اولى من ان يكون اصله جاعلا فاه الى فى او من فيه
الى فى انتهى قال شيخ شيوخنا الخرفوشى برد الله مضجعه وتحريره ان الاصل فى هذه الامثلة ان يكون
المنصوب منها مرفوعا على الابتداء اما على اعتبار مضاف كما فى بعته يدا بيد اى ذو يد بيد او بدونه
كما فى غيره ثم لما كان فوه الى فى وقضهم بقضيضهم وذو يد بيد ونحوها فى معنى متشافهين
وكافة ومتقابضين انمحى عنها معنى الكلام والجملة حين قامت مقام المفردات وادت معانيها
اعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذى قامت مقامه فافهم انتهى قال
فى التصريح وهذا المثال لا يقاس عليه فيه ايقاع جامد موقع مشتق ومعرفة موقع نكرة ومركب
موقع مفرد والوارد منه قليل انتهى الثالث ان تدل على ترتيب نحو ادخلوا رجلا رجلا اى مرتبين
على هذا النمط وعلمته النحو بابا بابا اى مفصلا قال الرضى وضابط فى هذا ان ياتى التفصيل
بعد ذكر المجموع بجزئيه مكررا انتهى واختلف فى نصب الجزء الثانى فذهب الزجاج الى انه
توكيد والحال هو الاول ورد بانه لو كان كذلك لادى ما ادى الاول وذهب ابن جنى الى انه صفة
للاول يريد انه على حذف مضاف فقدره بعضهم بقبل اى بابا قبل باب وهذا لا يشمل الباب الاخر و
هذا لا يشمل قدره بعضهم ببعد اى بابا بعد باب وهذا لا يشمل الباب الاول والمقصود دخول
الابواب كلها قال الدمامينى وقد يقدر بمفارق اى بابا مفارق باب بمعنى انه منفصل عنه غير
مختلط به بل كل باب على حده وعلى هذا لا يخرج شئ من الابواب وذهب الفارسى الى انه منصوب
بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل قال ابو حيان والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل
الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره فى الخبر هذا حلو حامض قال ولو ذهب ذاهب الى ان النصب
انما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء اى رجلا فرجلا لكان وجها حسنا عاريا عن التكلف لان

المعنى ادخلوا رجلا بعد رجل قال في الهمع وهذا هو المختار عندي لظهورها في بعض التراكيب كحديث
لتتبعن سنن الذين من قبلكم باعا فباعا وجزم بما قاله اولا بعض المحققين ويراد ان المجموع يستحق
اعرابا واحدا الا انه لما تعدد ذلك المستحق مع صلاحية كل واحد للاعراب اجري عليهما اعراب
الكل دفعا للتوهم للتحكم انتهى قال ابن ام قاسم في شرح التسهيل ونص ابو الحسن على انه لا يجوز
ان يدخل حرف العطف في شيء من هذه المكررات الا الفاء قال الرضي او ثم نحو مصلوا كبكبة
ثم كبكبة قال ابو حيان والتكرار في مثل هذا لا يدل على انه اريد به شفع الواحد بل الاستغراق
لجميع الرجال والابواب ونحو ذلك انتهى قلت ومنه قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا وجاء
ربك والملك صفا صفا وليس المكرر فيهما توكيدا خلافا لكثير من النحويين ومن المكرر لقصد
الاستغراق قول العلماء كل فرد فرد وكل واحد واحد والمختار في الجزء الثاني ما اختاره ابو حيان
في النصب والثانية في سبع مسائل وهي ان تكون موصوفة بمبين الهيئة نحو انا انزلناه قرانا
عربيا فتمثل لها بشرا سويا وتسمى حالا موطئة بكسر الطاء قال الدماميني واكثر الجماعة يقولون
موطئة بكسر الطاء على انه اسم فاعل لان الحال وهي الاسم الجامد وطات اي مهدت الطريق لما هو
حال في الحقيقة من الوصف الواقع بعدها وفي الباب مواطاة بصيغة اسم المفعول قال شارحه
صاحب العباب سميت موطاة لان الجامد هو الحال وقد جعل موطاء لطريق حالية الوصف
الواقع بعده انتهى وفي شرح اللباب للزوزني ما نصه وفي بعض الحواشي معنى الموطئة ان تاتي
الحال المشتقة بعد اسم جامد ينتصب ذلك الاسم انتصابها وتجري عليه صفته وهي المقصود
قال فقوله ان تاتي الحال المشتقة بعد اسم جامد يقتضي ان يقال المواطاة على لفظ اسم المفعول انتهى
قال بعض المحققين والقول بالحال الموطاة انما يحسن اذا اشترط الاشتقاق واما اذا لم يشترط
فينبغي ان يقال في نحو جاءني زيد رجلا بهيا انهما حالان مترادفان انتهى او دالة على سعر نحو
بعت الشاة شاة بدرهم واشتريت البر قفيزين بدرهم اي مقسطا هذا التقسيط او عدد نحو فتم
ميقات ربه اربعين ليلة فما لكم في المنافقين فئتين او طور بفتح الطاء المهملة وسكون الواو
اي حال واقع فيه تفصيل بالضاد المعجمة نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا او يكون نوعا لصاحبها
نحو هذا مالك ذهبا وهذا تمرك شهريزا بشين مضمومة او مكسورة مع الاعجام ضرب من التمر
وان شئت اضفت او اتبعت مثل ثوب خز او ثوب خز او فرعا له نحو هذا حديدك خاتما وتنحتون

الجبال

الجبال بيوتا وما وقع في غالب نسخ الايضاح لابن هشام من التمثيل بنحتون من الجبال بيوتا منهو
فان بيوتا على هذا مفعول الاحال نبه عليه المالكي في حاشيته او لصلة له نحو هذا خاتما حديدا
وهذا جبتك خزا واسجد لما خلقت طينا قال ابن هشام في الايضاح وانما قلنا بالتاويل في الثلث
الاول لان اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي فالتاويل فيها واجب قال وزعم بدر الدين ابن
مالك ان الجميع ياول بالمشتق وهذا تكلف وقال الرضي تبعا لابن الحاجب والحق انه لا داعي لهذا التكلف
لان الحال هو المبين للهيئة وكل ما قام بهذه الفايدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يكلف
تاويله بالمشتق انتهى ومقدرة وهي التي تكون بمعنى الاستقبال بان يكون زمان عاملها قبل زمانها
كقوله تعالى ادخلوها خالدين اي مقدرا خلودكم لان زمن الخلود لا يتصف مقارنته للدخول
فلم يبق الا تقديره وقوله تعم لتدخلن المسجد الحرام انشاء الله امنين محلقين رؤوسكم ومقصرين اي
مقدرين الحلق والتقصير لان زمنهما متاخر عن زمان الدخول الذي تضمنه العامل في الحال فلا
تكون مقارنة له فلا حاجة الى جعل الحال الاولى في الاية وهي امنين مقدرة لان الامن وان كان
مستقبلا فهو قيد للدخول المستقبل فيكون من الحال المقارنة لعاملها وتوهم الدماميني في التحفة
ان ابن هشام جعلها من الحال المقدرة فعقبه بما ذكرنا وليس في كلامه ما يدل عليه وقد منع بعض
المتاخرين كون محلقين ومقصرين في الاية من الحال المقدرة ايضا قال لانها ليست في معنى
الاستقبال فنكونا مقدرين فانهما في معنى الحال وذلك ان الحال الله وعدهم دخول
المسجد الحرام في حال تحليق وتقصير وامن في الدخول وان كان بمعنى الاستقبال فانما هو
واقع في حال الركوب فالحال هنا بمعنى الحال والحال انما تعتبر بالعامل فيها فان حدوثه كان
في حال حدوثها فهي بمعنى الحال او كان قبل حدوثها فهي بمعنى الاستقبال او بعده فهي بمعنى
الماضي وايضا فان الحال بمعنى الاستقبال هي ما يصح تقديره بالفعل ولام العلة اعني لام
كي كقولك مررت برجل معه صقر صائد ابرغدا اي ليصيد برغدا وكذا تقول هذه ناقة فارض مبرا
خاطبا اي ليخطب فيه ومنه قوله تعم كان الناس امة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين
فهما حالان بمعنى الاستقبال اي ليبشروا وليندروا ولو قدرت اللام في الاية الاولى كان
خطا لان الله تعالى لم يعدهم دخول البيت ليحلقوا وليقصروا بل وعدهم انهم يدخلونه في حال
تحليق وتقصير وامن وغير خوف فهي حال بمعنى الحال وليست كهي في قولك مررت برجل معه صقر

صائد

صائدا به غدا اى استقر معه صقر ليصيد به غدا فاستقرار الصقر معه انما هو ليصيد به انتهى
فتامل وسميت هذه الحال مقدرة لان النحويين يقدرون لها تقديرا يرجع فيه الى معنى الحال فاذا
قلت هذا زيد صائدا غدا كانت الحال على هذا اللفظ بمعنى الاستقبال يدل عليه اقترانه بقد ولما
كان هذا عندهم لا يجوز قالوا هذا حال مقدرة وتقديرها ان تقول هذا زيد مقدرا الان له
الصيد غدا فقوله مقدرا حال بمعنى الحال اى يقدر له الان الصيد غدا وعليه مسئلة الكتاب
مررت برجل معه صقر صائدا به غدا قال ابن هشام كذا يقدرون واوضح منه ان يقال مريدا به
الصيد غدا كما فسروا قمتم فى اذا قمتم الى الصلوة باردتم انتهى وتعقبه ابن الصائغ واجاب عنه الشمنى
بما يطول ايراده تنبيهان الاول قال ابن هشام الذى يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها كالممرور
به فى المثال المذكور اى مقدرا حال الممرور به ان يصيد به غدا وبنى على ذلك عدم صحة كون جملة لا
يسمعون من قوله تع وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون قال لان الشياطين لا يقدرون عدم
السماع ولا يريدونه انتهى وتعقبه الدمامينى بانا لا نسلم ذلك ولم لا يجوز ان يقدرها غير صاحبها
لو قيل معنى المثال مررت برجل معه صقر مقدرا به الصيد غدا على ان يكون مقدرا اسم مفعول لصح
سواء كان المقدر هو او غيره انتهى واجاب الشمنى بان الدليل على ان الذى يقدر وجود معنى الحال
هو صاحبها ان فى الحال ضميرا يعود على صاحبها فيجب ان يكون فى مقدر كذلك لانه بمعناها فيجب ان
يكون مقدر الحال صاحبها انتهى الثانى المشهور تقسيم الحال بحسب الزمان الى هذين القسمين وهى المقارنة
لعاملها وتسمى المستصحبة ايضا والمقدرة واثبت جماعة منهم ابن هشام والمرادى قسما ثالثا وهو الحال
المحكية اى الماضية التى يتقدم وجودها على وجود العامل نحو جاء زيد امس راكبا قال الدمامينى و
نعم ما قال اى داع الى ارتكاب كونها محكية مع امكان جعلها مقارنة بان يكون راكبا اريد به المضى
المقارن لزمن عامله الماضى انتهى والاصل اى الكثير الغالب فى الحال تاخرها عن صاحبها لانها بمنزلة
الخبر والاصل تاخره كما مر ويجب هذا الاصل ان كان صاحبها مجرورا سواء كان جره بالاضافة نحو اعجبنى
وجه هند مسفرة وهذا شارب السويق ملتوتا فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها واقعة بعد المضاف
لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا قبله لان نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من
الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه على
المضاف قاله بدر الدين بن مالك وحكى والده الاتفاق على ذلك فى شرح الكف الا انه فصل فى شرح

التسهيل فقال ان كانت الاضافة غير محضة جاز التقديم على المضاف اليه نحو هذا شارب ملتوتا السويق
بالخفض لان الاضافة فيه في نية الانفصال فلا يعتد بها وان كانت محضة لم يجز باجماع ونوزع في ذلك
بما يطول ايراده لو كان جره بالحرف ويشترط فيه كونه غير زايد ظاهرا صاحبها او مضمرا اسما كانت
الحال او فعلا كمررت بهند ضاحكة ومررت بهند تضحك ومررت بك ضاحكة فلا يجوز تقديم
الحال في شيء من ذلك حملا على حال المجرور بالاضافة هذا قول الجمهور وقضية اطلاق المص وخالف
الفارسي وابن جني وابن كيسان فاجازوا التقديم مطلقا قال ابن مالك وهو الصحيح لوروده في الفصيح قال
تع وما ارسلناك الا كافة للناس وقول الشاعر اذا المرء عيته المروة ناشيا فمطلبها كهلا علي شديد وقال
الاخر تسليت طرا عنكم بعد بينكم بذكراكم حتى كانكم عندي واجيب بان الشعر ضرورة وكافة في الاية
حال من الكاف والهاء فيه للمبالغة لا للتانيث مع انه يلزم على القول بحاليتها من الناس تقديم الحال المحصورة
بالا وتعدي ارسل باللام والاول ممتنع والثاني خلاف الاكثر ودفع الاول بان تقديم المحصور بالا
ليس ممتنعا عند الجميع كما تقدم والثاني بان مخالفة الاكثر لا تضر فان تعدي ارسل باللام كثير فصيح
وارد في التنزيل كقوله تع وارسلناك للناس رسولا وفصل الكوفيون فاجازوا التقديم فيما اذا
كان صاحب الحال المجرور مضمرا كمررت ضاحكة بك او كان الحال فعلا نحو مررت تضحك بهند
منعوه اذا لم يكن كذلك واما اذا كان الحرف زايدا فلا يجب معه التاخر اتفاقا بل يجوز نحو ما جاءني
راكبا من احد حكاية قال التقي الشمني في حاشية المغني ههنا حكاية اخبرنا بها اجازة وان لم يكن سماعا
شيخنا العلامة ابو الفضل محمد بن الشيخ ابي اسحق ابرهيم بن الامام الشلساني قال اخبرنا شيخنا
القاضي ابو سعيد العقباني قال اجتمعت بمدينة مراكش بيهودي يشتغل بالعلوم فقال لي ما دليلكم
على عموم رسالة نبيكم قلت له قوله ص بعثت الى الاحمر والاسود فقال لي هذا خبر احاد فلا
يفيد الا الظن والمطلوب في المسئلة القطع فقلت له تع قوله وما ارسلناك الا كافة للناس
قال هذا لا يكون حجة الا على من يقول بصحة تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف وانا لا اقول
بصحته انتهى واقول الجواب عن اعتراض اليهودي على هذا الخبر الحق انه وان كان احادا في نفسه فهو
متواتر معنى لانه نقل عنه ص من الاحاديث الدالة على عموم رسالته ما بلغ قدر المشترك منه حد
التواتر وافاد القطع بنسبة معناه اليه وان كانت تفاصيله احادا كجود حاتم وشجاعة علي ع واذا
حصل القطع بنسبة معناه اليه حصل القطع بحقيته لان الرسول معصوم وكل ما هو خبر المعصوم

السيادة

حق

حق وعن اعتراضه على الاية هو الاستدلال على صحة تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف تنبيهان
الاول يجب تاخر الحال ايضا اذا كانت نكرة محصورة نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين
وكانه انما اهمل ذكره نظرا الى ان شرطية عدم الحصر لما جوز تقديمه من الابواب مما الاصل تاخيره
غير مختص بالحال قال في التصريح ويمكن ان يجيء هنا خلاف الكسائي السابق فيما اذا تقدم المحصور
مع الا اذ لا فرق بين الحال والمفعول الثاني افهم كلامه ان الحال اذا لم يكن صاحبها مجرورا لم يجب
تاخرها عنه بل يجوز التقديم وهو كذلك بان كان مرفوعا او منصوبا سواء كان ظاهرا او مضمرا
كجاء ضاحكا زيد وضربت مجردة هند هذا مذهب البصريين ومنعه الكوفيون في المنصوب
الظاهر مطلقا سواء كانت الحال اسما كما ذكر او فعلا كرايت تركب هندا وفي المرفوع الظاهر الى
المؤخر برافعه عن الحال فيمنعون مسرعا جاء زيد ويجيزون جاء راكبا زيد قيل والاجماع على الجواز
اذا كان المرفوع مضمرا نحو خشعا ابصارهم يخرجون ويمتنع الاصل المذكور اي يجب تقدمها
ان كان نكرة صاحبها محضة غير مخصصة بشيء من المخصصات لان النكرة تتخصص بالتقديم
لانها في المعنى مبتدا وهو وخبر ولئلا تلتبس بالصفة في النصب في نحو ضربت رجلا راكبا ثم
حمل غيره عليه وان لم يلتبس طردا للباب وهو اي كون صاحب الحال نكرة محضة قليل في الكلام
قال سيبويه اكثر ما يكون في الشعر واقل ما يكون في الكلام انتهى ومنه الحديث صلى وراءه رجال
قياما والاغلب كونه معرفة او مخصصا اما بتقديم الحال كما مر او بوصف كمررت برجل قرشي
ماشيا وكقراءة بعضهم ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا ويكفي وصف واحد خلافا
لبعض المغاربة في اشتراط وصفين وقد حكى سيبويه هذا غلام لك راكبا او باضافة نحو في
اربعة ايام سواء او بمعمول نحو عجبت من ضرب اخوك شديدا او بعطف نحو هو الاناس و
عبد الله منطلقين قاله ابن مالك في شرح العمدة او عاما لكونه في سياق النفي نحو ما اهلكنا
من قرية الا ولها منذرون او نهي كقوله لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغا متخوفا لحمام او
استفهام كقوله يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في ابعادها الاملا تتمة و
يمتنع التاخير اذا ايضا اضيف الى صاحبها ضمير عايد على ملابس الحال نحو لقيني شاتم زيد اخوه
وجاء زائر هند اخوها فيمتنع تقدمها على صاحبها كما لو كان محصورا ايضا نحو ما جاء راكبا
الا زيد وفيه البحث السابق والاصل في الحال تاخرها عن عاملها ايضا ويجوز تقديمها عليه ان كان

فعلا متصرفا كقوله تعالى خشعا ابصارهم يخرجون وصفة تشبهه سواء كانت اسم فاعل نحو زيد
مسرعا مقبلا او اسم مفعول نحو اللص مجردا مضروبا او صفة مشبهة نحو زيد غنيا وفقيرا سمح و
يجب تقدمها على العامل ان كان لها الصدر اي صدر الكلام نحو كيف جاء زيد فكيف في موضع الحال
من زيد وهل هي ظرف او اسم قولان وعلى القولين يستفهم بها عن الاحوال فعلى القول بالظرفية
يكون معناه في المثال في اي حال جاء زيد وعلى القول بالاسمية على اي حال جاء زيد وعلى الاول لا
يفتقر الى الاستقرار بخلاف اين ومتى ويجب تاخرها اعني الحال عن العامل في مسائل احديها ان يكون
العامل نعتا نحو مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها قاله ابن مالك ووجهه ان التقديم يؤدي
الى الفصل بين المنعوت ونعته وليس بشيء لان الممتنع هو التقديم على المنعوت لان النعت لا
يتقدمه فلا يتقدمه معموله ونصوص النحاة طافحة بذلك فما قاله متعقب الثانية ان يكون
فعلا جامدا نحو ما احسنه مقبلا لان الجامد لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه
الثالثة ان يكون اسم فعل نحو نزال مسرعا لان معمول اسم الفعل لا يتقدم عليه الرابعة ان يكون
مصدرا مقدرا بحرف مصدري نحو اعجبني ركوب الفرس مسرجا لان معمول المصدر المقدر من
ان والفعل لا يتقدم عليه الخامسة ان يكون صلة لال او لحرف مصدري نحو المقبل ضاحكا زيد
لان معمول صلة ال والحرف المصدري لا يتقدم عليهما السادسة ان يكون مقرونا بلام الابتداء
في غير باب ان ولام القسم نحو لاصبر محتسبا او لاقومن طائعا لان ما في حيز لامي الابتداء والقسم
لا يتقدم عليهما واحترزت بغير باب ان من نحو ان زيدا مخلصا ليعبد ربه السابعة ان يكون لفظا
متضمنا معنى الفعل دون حروفه كحرف التشبيه والتمني والترجي والتنبيه واسم الاشارة والاستفهام
التعظيمي نحو كان قلوب الطير رطبا ويابسا ليت زيدا صائما عندكم لعل عمروا قائما في الدار وهذا
بعلي شيخا يا جارتا ما انت جارة فلا يجوز تقديم الحال في شيء من ذلك لضعف العامل الثامنة
ان يكون صفة تشبه الفعل الجامد وهو اسم التفضيل نحو هذا افصح الناس خطيبا لجعله موافقا
للجوامد لانحطاطه عن درجة اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة بعدم قبوله علامة التانيث
والتثنية والجمع ويستثنى من المضمن معنى الفعل دون حرفه ان يكون ظرفا او مجرورا مسبوقا بمخبر
عنه به فيجوز توسيط الحال بين المخبر عنه والمخبر به المتاخر من الظرف والمجرور تقول في نحو زيد
في الدار جالسا زيد جالسا في الدار هذا قول الاخفش وعليه قراءة بعضهم وقالوا ما في بطون

ويعجبني ان يجيء زيد ضاحكا

ولا يجيء من المضاف اليه الا اذا صح قيامه مقام المضاف نحو اتبع ملة ابرهيم حنيفا او كان المضاف
بعضه نحو اعجبني وجه هند او اكبة

هذه الانعام خالصة لذكورنا وحرام على ازواجنا وان يكن ميتة فهم فيه شركاء سيجزيهم وصفهم انه حكيم عليم
قد خسر الذين قتلوا اولادهم سفها بغير علم وحرموا ما رزقهم الله افترآء على الله قد ضلوا وما كانوا مهتدين
وهو الذي انشأ جنات معروشات وغير معروشات والنخل والزرع مختلفا اكله والزيتون والرمان متشابها وغير متشابه
كلوا من ثمره اذا اثمر وآتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا انه لا يحب المسرفين ومن الانعام حمولة وفرشا
كلوا مما رزقكم الله ولا تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين ثمانية ازواج من الضان اثنين ومن المعز اثنين
قل آلذكرين حرم ام الانثيين امّا اشتملت عليه ارحام الانثيين نبئوني بعلم ان كنتم صادقين ومن الابل اثنين
ومن البقر اثنين قل آلذكرين حرم ام الانثيين امّا اشتملت عليه ارحام الانثيين ام كنتم شهداء اذ وصاكم الله بهذا
فمن اظلم ممن افترى على الله كذبا ليضل الناس بغير علم ان الله لا يهدي القوم الظالمين قل لا اجد في ما اوحي
الي محرما على طاعم يطعمه الا ان يكون ميتة او دما مسفوحا او لحم خنزير فانه رجس او فسقا اهل لغير الله به
فمن اضطر غير باغ ولا عاد فان ربك غفور رحيم وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر ومن البقر والغنم
حرمنا عليهم شحومهما الا ما حملت ظهورهما او الحوايا او ما اختلط بعظم ذلك جزيناهم ببغيهم وانا لصادقون
فان كذبوك فقل ربكم ذو رحمة واسعة ولا يرد بأسه عن القوم المجرمين سيقول الذين اشركوا لو شاء الله ما اشركنا
ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء كذلك كذب الذين من قبلهم حتى ذاقوا بأسنا قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا
ان تتبعون الا الظن وان انتم الا تخرصون قل فلله الحجة البالغة فلو شاء لهداكم اجمعين قل هلم شهداءكم
الذين يشهدون ان الله حرم هذا فان شهدوا فلا تشهد معهم ولا تتبع اهواء الذين كذبوا بآياتنا والذين لا يؤمنون
بالآخرة وهم بربهم يعدلون قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم ألا تشركوا به شيئا وبالوالدين احسانا ولا تقتلوا
اولادكم من املاق نحن نرزقكم واياهم ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن ولا تقتلوا النفس التي حرم الله
الا بالحق ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن حتى يبلغ اشده واوفوا الكيل
والميزان بالقسط لا نكلف نفسا الا وسعها واذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى وبعهد الله اوفوا ذلكم وصاكم به
لعلكم تذكرون وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون
ثم آتينا موسى الكتاب تماما على الذي احسن وتفصيلا لكل شيء وهدى ورحمة لعلهم بلقاء ربهم يؤمنون
وهذا كتاب انزلناه مبارك فاتبعوه واتقوا لعلكم ترحمون ان تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا
وان كنا عن دراستهم لغافلين او تقولوا لو انا انزل علينا الكتاب لكنا اهدى منهم فقد جاءكم بينة من ربكم
وهدى ورحمة فمن اظلم ممن كذب بآيات الله وصدف عنها سنجزي الذين يصدفون عن آياتنا سوء العذاب بما كانوا يصدفون
هل ينظرون الا ان تأتيهم الملائكة او يأتي ربك او يأتي بعض آيات ربك يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفسا
ايمانها لم تكن آمنت من قبل او كسبت في ايمانها خيرا قل انتظروا انا منتظرون ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا
لست منهم في شيء انما امرهم الى الله ثم ينبئهم بما كانوا يفعلون من جاء بالحسنة فله عشر امثالها ومن جاء بالسيئة
فلا يجزى الا مثلها وهم لا يظلمون قل انني هداني ربي الى صراط مستقيم دينا قيما ملة ابرهيم حنيفا وما كان من المشركين
قل ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا اول المسلمين قل اغير الله
ابغي ربا وهو رب كل شيء ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر اخرى ثم الى ربكم مرجعكم فينبئكم
بما كنتم فيه تختلفون وهو الذي جعلكم خلائف الارض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم في ما آتاكم
ان ربك سريع العقاب وانه لغفور رحيم

١٩ ء

احديها

نحو طبت بالنفس

اليه مقام المضاف يغني عن هذا الشرط فانه لو قيل اعجبني هند راكبة وفي غير القرآن ياكل الجاه ونزعنا ما فيهم من غل اخوانا لكان صحيحا فلو اقتصر عليه لكفاه او كان المضاف عاملا في الحال كان يكون مصدرا او وصفا نحو اعجبني ذهابك مسرعا فمسرعا حال من الكاف المضاف اليها ذهاب مصدر عامل في الحال ونحو هذا شاربا السويق ملتوتا اليوم او غدا فملتوتا حال من السويق المضاف اليه شاربا وشاربا اسم فاعل عامل في الحال لانه بمعنى الحال او الاستقبال واعتماده على المخبر عنه وانما اشترطوا لمجيء الحال من المضاف اليه احد هذه الشروط محافظة على ما قرروه من ان العامل في الحال يجب ان يكون هو العامل في صاحبها وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف والمضاف لا يعمل في الحال اذا لم يشبه الفعل فاذا كان المضاف مصدرا او صفة فالقاعدة موفاة لان الحال وصاحبها معمولان لشيء واحد واذا كان المضاف صالحا للسقوط وقيام المضاف اليه مقامه كان المضاف اليه كانه معمول العامل المضاف الذي هو عامل الحال وعلى هذا فلو جاز اتحاد العامل والمضاف اليه كانه معمول العامل المضاف الذي هو عامل الحال وعلى هذا فلو وجب اتحاد العامل تحقيقا او تقديرا كما يستفاد من المغني بخلافه اذا لم يكن كذلك فانه لا سبيل الى جعله صاحب حال اذ لو قلت جاء غلام هند ضاحكة او نحوه لم يجز قال ابن مالك وابنه بلا خلاف وانتقد بان مذهب الفارسي جواز ذلك نقله عنه غير واحد من الائمة وقال العلامة اثير الدين ابو حيان والذي نختاره ان المجرور بالاضافة اذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء صح قيام المضاف اليه مقامه او لم يصح لما تقرر من انه لا بد من اتحاد الحال وصاحبها في العامل واما مثالا من قوله تعم ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فيحتمل ان يكون حالا من لحم ولحوانا من قوله تعم ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا يحتمل ان يكون منصوبا على المدح وحنيفا يحتمل ان يكون حالا من الملة وذكر بان الملة والدين بمعنى او من الضمير في اتبع قال ومثل هذه القاعدة لا يثبت بمثال او بمثالين مع الاحتمال انما يثبت هذا باستقراء جزئيات كثيرة حتى تحصيل من ذلك الاستقراء قانون كلي يغلب على الظن ان الحكم منوط به هذا معنى ما قاله تنبيه قد يراد بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة فلا يضاف قال الرضي وقع كافة في كلام المتاخرين ومن لا يوثق بعربيته مضافة غير حال فقد خطا وفي ذلك انتهى ومنهم الزمخشري في خطبة المفصل قال المحيط بكافة الابواب قال ابن هشام في المغني بجواز الزمخشري الحالية من الفاعل ومن المفعول في قوله تعالى ادخلوا في السلم كافة وهم لان كافة مختصة بمن يعقل وهم في قوله تعالى وما ارسلناك

الا كافة للناس اذ قدر كافة نعتا لمصدر محذوف اي رسالة كافة لانه اضاف الى استعماله فيما لا يعقل
اخراجه عما التزم فيه من الحالية ووهمه في خطبة المفصل اذ قال محيطا بكافة الابواب اشد لاخراجه
اياه عن النصب البتة ووقع للحريري في المقامات ايراد قاطبة مضافة غير حال قال بقاطبة الكتاب
قال ابن الخشاب استعمال قاطبة مضافة الى ما بعدها وتعريفها به وادخاله حرف الجر عليها يدل
على جهله بعلم النحو وانه كان مقصرا فيه جدا الثامن مما يرد منصوبا لا غير التمييز ويقال له
التفسير والتبيين والمميز والمفسر والمبين وهو لغة فصل شيء عن شيء قال تعالى وامتازوا اليوم
ايها المجرمون اي انفصلوا واصطلاحا هو النكرة اي اسم النكرة ولا ترد الجملة وان اشتهر انها
نكرة فقد قال الرضي الجملة ليست لا نكرة ولا معرفة لان التعريف والتنكير من عوارض الذات اذ
التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير ان لا يشار بها الى خارج في
الوضع واذا لم تكن الجملة ذاتا فكيف يعرضان لها انتهى فالنكرة كالجنس يدخل فيها الحال وغيرها
ويخرج عنها المعرفة المنصوبة على التشبيه بالمفعول نحو حسن زيد وجهه فان فيه ما في حسن
وجها الا التنكير واما نحو قولهم ما فعلت الخمسة عشر الدرهم وقوله رايتك لما ان عرفت
وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو وقوله له داع بمكة مشمعل واخر فوق
دارته ينادي الى روح من الشيزى ملاء لباب البر يلبك بالشهاد فمحمول على زيادة ال كما
زادها من قال باعدام العمرو من اسيرها هذا مذهب البصريين وخالف الكوفيون وابن الطراوة
فاجازوا تعريف التمييز تمسكا بما اوله غيرهم الرافعة للابهام المستقر اي الثابت في المعنى الموضوع
له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق
منصرف الى الكامل وهو الوضعي قاله صاحب الفوائد الضيائية ورام دفع ما اورده الرضي على
ابن الحاجب حيث فسر المستقر بالوضعي من ان لفظ المستقر لا يدل الا على الثابت المطلق لكن قال
بعضهم هذا لا ينفعه في التفصي عن الايراد اذ الكامل هو الثابت في الوضع والاستعمال معا انتهى و
الاحتراز بهذا القيد عن نحو رايت عينا جارية فان جارية رافعة للابهام عن العين لكن الابهام
الحاصل في العين ليس مستقرا بحسب الوضع بل نشأ من الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له قال
بعض المحققين ولو فسر المستقر بما هو الثابت في قصد المتكلم فان التمييز للتفسير بعدم الابهام
ليتمكن في النفس فالابهام ثابت في قصد المتكلم في صورة التمييز بخلاف رايت عينا جارية فان المقصود

الثامن التمييز

بالعين

بالعين المعين الا انه لزمه الابهام من غير قصده فازاله لكان حسنا انتهى عن ذات مذكورة لا وصف
واحترز به عن النعت والحال فانهما وان رفعا الابهام المستقر لكن لا عن ذات بل عن وصف او نسبة
واقعة في جملة او ما ضاهاها كما سيأتي بيانه تنبيهان الاول قال شيخ شيوخنا الخرفوشي في شرح
التهذيب للمص وعبارته كعبارته هنا صنعه اولى من صنع الكافية حيث قال من ذات مذكورة او
مقدرة انتهى وفي الاولوية نظر بل الاولى ما في الكافية وجهه انك اذا قلت طاب زيد نفسا لم يكن
في طاب ابهام ولا في ذات زيد ولا في اصل النسبة فانها معلومة محققة وانما المبهم ذات مقدرة والمعنى
طاب امر من امور زيد ثم يفسر ذلك الامر بقولك نفسا فالمبهم في الحقيقة هو الشيء المنسوب اليه لا
النسبة وقولك نفسا تمييز للمنسوب اليه المجهول لا لنفس النسبة ومن قاله تمييز عن النسبة كالمص فقد
تجوز نظرا الى ان الابهام ناش عن جهة النسبة وكذا الكلام في زيد طيب نفسا ويعجبني طيبه نفسا
الثاني هذا الحد منقوض بنحو رايت شيئا اي حسن رجل والبدل في الضمير المبهم وصفات اسماء الاشارة
ومن وما واي ووصف العدد في نحو قبضت عشرة دراهم ولا مخلص عن هذه الاشياء الا باخراجها
بما يخرج التوابع عن الحدود وذكره عصام الدين في شرح الكافية ويفترق التمييز عن الحال باوجه
سبعة كما في المغني احدها اغلبية جموده اي جمود التمييز بخلاف الحال فان الاغلب اشتقاقها كما
تقدم وقد يتعاكسان فيقع الحال جامدة نحو هذا مالك ذهبا والتمييز مشتقا نحو ذره لله فارسا
وتصحف على بعض المعاصرين من طلبة العجم الجمود بالوجود فقال ما معناه شارحا التمييز اكثر وجودا
بالنسبة الى الحال وهو غلط فاحش فاحذره والثاني عدم جواز مجيئه جملة بخلاف الحال فانها
تجيء جملة بكثرة نحو جاء زيد يضحك وظرفا نحو رايت الهلال بين السحاب ومجرورا نحو فخرج على
قومه في زينته والتمييز لا يكون الا اسما غير ظرف وهذا يستفاد من قوله في التعريف تعريف النكرة
فان النكرة ضرب من الاسم وان اطلق على الجملة انها نكرة فليس حقيقة ولو سلم فالتنكير من
اوصاف المفردات بالاصالة والثالث عدم جواز تقدمه على عامله مطلقا بخلاف الحال كما
مر سواء كان اسما نحو عندي رطل زيتا او فعلا جامدا نحو ما احسنه رجلا او متصرفا تمييزه غير
منقول نحو كفى زيد رجلا باجماع في هذه الثلثة كما نقله ابن مالك فلا يقال عندي زيتا رطل و
نحوه او متصرفا تمييزه منقول نحو طاب زيد نفسا فلا يجوز نفسا طاب زيد على الاصح وفاقا لسيبويه
والفراء واكثر البصريين ومتاخري المغاربة وذلك لان التمييز في هذه الصورة فاعل في الاصل

قد نقل الاستناء عنه الى غيره لقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التاخير لما فيه
من الاخلال بالاصل وقيل لان التمييز كالنعت في الايضاح والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك
ما اشبهه قاله الفارسي واستحسنه ابن خروف وصحح ابن مالك وابو حيان جوازه قياسا على غيره من
الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ولكثرة السماع فيه قال الهجيمي يا بفراء حبيها وما كافنا
بالفراء ان تطيب وقال اخر ضيعت عرسي في ابعادي الاملا وما ارعوين شيبا راسي اشعلا وقال
الاخر ولست اذا دعا اضيق بضاع ولا يائس عند التعسر من يسر وقال الاخر انفسا تطيب نخيل الخ
وداعي المنون ينادي جهارا وللبحر من الشواهد غير ذلك والحوان تاوبل كل ذلك تكلف كيف وهم
يبنون الحكم على اقل من ذلك لكن لو قيل بجوازه في الشعر فقط لورود فيه حسبما رايته انتهى
الاولى اذا كان العامل وصفا فقياس من اجاز التقديم في الفعل ان يجيزه مع الوصف الا مع اسم التفضيل
الثاني اتفق على تقديم جواز التمييز على المميز اذا كان العامل متصرفا نحو طاب نفسا زيد قاله ابن
الصائغ وهذا يرد قول الفارسي السابق التمييز كالنعت لان النعت لا يتقدم على المنعوت قاله ابن عصفور
الرابع عدم توقف معنى الكلام عليه بخلاف الحال فانه قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى
لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى وقوله انما الميت من يعيش كئيبا كاسفا باله
قليل الرجاء الخامس عدم جواز تعدده بخلاف الحال فانها تتعدد كقوله على اذا ما زرت ليلى مخيفة
في بيت يحصر جلدان خافيا واما قوله تبارك رحمانا رحيما موئلا فالصواب ان رحمانا منصوب
باضمار اختص او امدح ورحيما حال منه لا نعت والقول بانهما تمييزان خطاء الناشئ كونه مبنيا للذات
والحال مبينة للهيئة كما عرفت السابع عدم توكيده لعامله بخلاف الحال فانها تكون مؤكدة لعاملها
نحو ولى مدبرا فتبسم ضاحكا واما قوله لتعلم ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فشهرا مؤكد
لما فهم من ان عدة الشهور واما بالنسبة الى عامله فهو اثنا عشر جنيبا واما الجاذه المبرد ومن وافقه
نعم الرجل رجلا زيد فمردود بان الابهام قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة الى التمييز ولما قوله تزود
منها لما غلبك فنعم الزاد زادا بلغ فالصحيح ان زادا معمول لتزود واما مفعول مطلق
ان اريد به التزود او مفعول به ان اريد به الشيء الذي يتزوده من افعال البر وعليهما فمثل بغت له
تقدم فصاحا لا واما قوله فنعم الفتاة فتاة الهند لو بذلت رد التحية تنطق او باسما ففتاة
حال مؤكدة هذا ما ذكره ابن هشام في المغني من وجوه الافتراق بينهما وقد زاد بعضهم وجوها اخر

احدها

فان كان مشتقا احتمل الحال فالاول عن مقدار غالبا

في ما يحتمل الحال والتمييز

احدها ان التمييز قد لا يكون عامله فعلا او شبهه نحو عشرون في قولك عشرون درهما الثاني ان
التمييز بمعنى من والحال بمعنى في حال كذا الثالث ان التمييز قد يجر في بعض المواضع بخلاف الحال فانها
واجب النصب فان كان التمييز مشتقا احتمل المشتق الحال نحو لله دره فارسا اي من حيث انه فارس
او حال كونه فارسا وذهب قوم الى ان انتصابه في مثل هذا التركيب على الحال فقط وضعفه ابن
الحاجب في امالي المفصل بانه لا يخلو من ان يكون حالا مقيدة او مؤكدة وكلاهما غير مستقيم اما المقيدة
قولك فلان قولك لله دره فارسا لم يرد به المدح في حال الفروسية وانما يريد مدحه مطلقا بدليل
انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكتب بل تريد الاطلاق وكذلك لله دره عالما والحال المؤكدة
ايضا غير مستقيم لان الحال المؤكدة شرطها ان يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التي قبلها وانت
ههنا لو قلت لله دره لكان محتملا للفروسية وغيرها ولكان قولك لله دره عالما او رجلا او
كاتبا لا يفيد الا ما افاده الاول فدل والحالة هذه على انتفاء الحال المقيدة والحال المؤكدة واذا
بطلتا ثبت التمييز انتهى قال الرضي وانا لا ارى بينهما فرقا معنى لان التمييز عنده ما احسن فروسيته فلا
تمدحه في غير حال فروسيته الابهام وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ما احسنه في حال فروسيته
وتصريحهم بمن في لله درك من فارس دليل على انه تمييز وكذا قولهم عز من قائل انتهى تنبيه مما يحتمل
الحالية والتمييز ايضا قولك كرم زيد ضيفا ان قدرت زيدا هو الضيف اما الحالية فدلالته على الهيئة
واما التمييز فلدخول من عليه والاجود عند قصد التمييز ادخالها عليه عند قصد دفعا لتوهم
الحالية وان قدرت زيدا غير الضيف تعين التمييز وامتنعت ح من لانه تمييز منقول عن الفاعل والاصل
كرم ضيف زيد فالاول اي التمييز الرافع للابهام المستقر عن ذات يصدر عن مقدار صدورا غالبا لا
دائما فانه قد يصدر عن غير مقدار كما سيأتي ويجوز ان يكون عن بمعنى بعد نحو قوله تعالى لتركبن
طبقا عن طبق والمراد بالمقدار ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين والمقادير اما مقاييس
مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر الكيل كالقفيز والاوب
والكر وما يعرف به قدر الموزون كصنجات الوزن كالطسوج والدانق والدينار والمن والرطل
وغير ذلك وما يعرف به قدر المذروع والممسوح كالذراع وقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك او
مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقوله تعالى ملؤ الارض ذهبا وقولك عندي مثل زيد رجلا
واما غيرك رجلا وسواك انسانا فمحمول على مثلك بالضدية وقولك بطولك رجلا وبعرضه ارضا

وبغلظه

والخفض قليل وعن غيره قليلا والخفض كثير

خبثا ونحو ذلك من المقاييس ايضا فهذه المقادير اذا نصبت عنها التمييز اردت بها المقدرات لا
المقادير لان قولك عندي عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد بعشرون هو الدراهم لا مجرد
العدد وبذراع المذروع وبرطل الموزون الا ما يوزن به وكذا في غيرها قاله الرضي والخفض اي
خفض اضافة تمييز المقدار باضافة التمييز اليه كثير ارض قفيز بر ومنوي عسل وتمر قليل لما سيأتي في هذا
اذ لم يكن المميز عددا او مضافا فان كان عددا نحو عشرين درهما او مضافا نحو بمثله مددا و
ملاء الارض ذهبا تعين النصب ويصدر عن غيره اي غير المقدار صدورا قليلا وضابطه كل فرع
حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله يكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل على ذلك الفرع نحو
خاتم حديدا وباب ساجا وجبة خزا واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه
على التمييز نحو قطعة ذهب وقليل فضة قال بعض المحققين فيشكل تعريف التمييز بقطعة ذهب لان ذهبا
يرفع الابهام المستقر عن قطعة الا ان يقال انه تمييز لكن لا يجوز نصبه كما في ثلثة رجال والخفض اي
خفض تمييز غير المقدار باضافة المميز اليه كخاتم حديد وباب ساج وجبة خز كثير لان ابهامه اخف من
ابهام المقدار والمقدار لكونه اكثر ابهاما يحتاج الى مميز ونصب المميز نص على كونه مميزا وهو الاصل في
التمييز بخلاف الخفض فانه علم الاضافة فهو في غير المقدار اولى مع ان الخفة معه اكثر لسقوط التنوين
والتنوين بالاضافة ويجوز جر النوعين بمن ايضا سواء كان المميز مضافا نحو ملاء الارض من ذهب
او لم يكن نحو رطل من زيت وخاتم من حديد ويمتنع في ثلاث مسائل احديها مميز العدد نحو عشرين درهما
ولا يرد على جواز عشرين من الدراهم لخروجه من التمييز بتعريفه الثانية التمييز المحول عن المفعول كغرست
الارض شجرا الثالثة ما كان فاعلا في المعنى كطاب زيد نفسا وزيد اكثر مالا واختلف في من هذه فقيل
زائدة وقيل للتبعيض وقيل للتبيين وهو الصحيح تنبيه تمييز الذات اما ان يكون من عدد او عن غيره
والاول اما ان يكون جنسا او لا والجنس اما ان يقصد به الانواع او لا وعلى كلا الوجهين يجب افراد التمييز
والاول يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرون ضربا او تمرا والثاني يجب كونه مع تاء الوحدة نحو
عشرون ضربة او تمرة فالاول لبيان عدد الانواع والثاني لبيان عدد الاحاد وان كان عن عدد وليس بجنس
نحو عشرون درهما وجب افراده والذي عن غير العدد ان كان جنسا ثني اذا اريد تثنيته وجمع اذا اريد
جمعه والا افرد تقول عندي مثله تمرا او تمرين او تمورا وان لم يقصد من الجنس الانواع وجب افراده
نحو مثله تمرا وان لم يكن جنسا طوبق ما يقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا نحو مثله رجلا او رجلين

او رجالا

والثانى عن نسبة فى جملة او نحوها او اضافة نحو رطل زيتا واشتعل الرأس شيبا ولله دره فارسا

اورجالا ويحصل التفهيم ان التمييز عن الذات اما ان يكون عن عدد او لا والعدد اما جنس او لا و
الجنس اما ان يقصد به الانواع او لا وغير العدد اما جنس او لا والجنس اما ان يقصد به العدد او لا
هذا تقسيم الرضى عليه من الله الرضى والثانى اى التمييز الرافع للابهام المستقر عن نسبة يصدر عن
نسبة كائنة فى جملة او نحوها وهو اما اسم الفاعل مع مرفوعه كزيد منفقى شحما او اسم المفعول معه نحو
الارض مفجرة عيونا او افعل التفضيل معه نحو انا اكثر منك مالا او خير مستقرا او الصفة المشبهة معه نحو
زيد طيب ابا او المصدر نحو اعجبنى طيبه اباه وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسن بزيد رجلا وسرنى
ذا اهالة وويلمه اياه الشاب معيشة وبالزيد فارسا او فى اضافة نحو اعجبنى طيبه اباه وهو داخل
فى شبه الجملة فلا حاجة الى افراده بالذكر نحو عندى رطل زيتا مثال للتمييز عن المقدار والرطل بالفتح
والكسر وهو فصح اثنتا عشرة اوقية والاوقية استار وثلثاه والاستار اربعة مثاقيل ونصف
المثقال درهم وثلثة اسباع درهم والدرهم ستة دوانيق والدانق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج
حبتان كذا فى القاموس وجعله الفاضل الهندى مثالا للمكيل وتبعه بعضهم وليس بتبعه وقد قال
فى المغرب الرطل بالفتح والكسر الذى يوزن به ويكال به انتهى وخاتم فضة مثال للتمييز عن غير المقدار
واشتعل الرأس شيبا مثال للتمييز عن النسبة فى جملة ولله دره فارسا مثال للتمييز عن نسبة فى نحو جملة
لان فيه معنى الفعل اى عجبا منه فارسا وفى الاضافة ايضا كما هو ظاهر ولذلك لم يات بها بمثال لهذا
وانما يصلح مثالا لذلك ان كان مرجع الضمير معينا معلوما اما اذا كان مجهولا كان من تمييز الذات لا
من تمييز النسبة لان الضمير مبهم فيحتاج الى مميز والدر بفتح الدال وتشديد الراء المهملتين الكثرة
فى الاصل مصدر قولهم در اللبن يدر بالكسر والضم درا ويسمى اللبن نفسه درا ايضا وقيل المراد فى مثله
الخير لاعتقادهم ان اللبن مصدر لكل خير يقرونه الضيف ويسقونه الخيل وقال ابن السيد اصله ان
رجلا راى اخر يحلب ناقة ليلا فتعجب من كثرة لبنها فقال لله درك وقيل معناه لله در اللبن الذى
رضعته من امك واكثرها يمثل به النحاة مضافا لضمير الغائب وقد يضاف للمخاطب والضمير المتكلم
للظاهر ايضا كما صرح به الرضى وانما اضافوه الى الله تعالى لقصد التعجب منه لان العرب اذا عظموا شيئا
غاية الاعظام اضافوه الى الله تعالى ايذانا بان هذا الشئ لا يقدر على ايجاده الا الله تعم وبان هذا
جدير بان يتعجب منه لانه صادر عن فاعل قادر وهو مصدر للاشياء العجيبة سبحانه وتعالى تنبيها على الاول وقضية
اطلاقهم ان تمييز النسبة لا يختص بما وقع بعد جملة فعلية وهو المشهور والذى ذكره المغاربة خلافا لما فى

التسهيل من اختصاصه بذلك وما عداه فهو عنده من تمييز المفرد الذي التمييز عن النسبة اربعة
اقسام تحول عن الفاعل نحو اشتعل الرأس شيبا اصله اشتعل شيب الرأس ونصبت شيبه على التمييز
مبالغة وتوكيدا لان ذكر الشيء مبهما ثم مفسرا اوقع في النفس من ذكره من اول الامر مفسرا وتحول
عن المفعول نحو فجرنا الارض عيونا اصله وفجرنا عيون الارض ثم اوقع الفعل على الارض ونصب
عيون على التمييز هذا مذهب الجرمي وابن مالك واكثر المتاخرين وانكره الشلوبين وتليذه الابدي
وابن ابي الربيع وقالوا هذا القسم لم يذكره النحويون وقال الشلوبين عيونا في الآية على انها حال
مقدرة لانها حال التفجير لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك واوّلها ابن ابي الربيع على وجهين
احدهما ان يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير اي عيونها مثل اكلت الرغيف ثلثا اي ثلثه
او على نزع الخافض اي بعيون ورده ابن هشام في شرح اللمحة بانه لو كان كما زعم لم يلتزم في مثله التنكير
والتاخير عن الفعل واصرحوا بالخافض في وقت وايضا فليس العيون فجرت بها بل هي نفس المفجر انتهى
ومحول عن غير نحو انا اكثر منك مالا اصله مالي اكثر من مالك فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
وهو الضمير فارتفع وانفصل صار انا اكثر منك ثم جيء بالمحذوف تمييزا وغير محول نحو ملء الاناء ما
لانه مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غير محول واكثر وقوعه بعد ما يفيد التعجب نحو لله دره
فارسا وحسبك بزيد ناصرا وما احسن رجلا واكرم بها بابا الثالث اذا اتحد تمييز المنسبة بما قبله معنى طابقه
في الافراد وضديه فتقول اكرم بزيد رجلا والزيدان رجلين والزيدون رجالا وكذا في المؤنث كما تقول
مررت بزيد رجل والزيدان رجلان والزيدون رجال ونحوه واما قوله نعم وحسن اولئك رفيقا فيجوز
احدهما ان يكون ترك الجمع فيه لفظا لان رفيقا مما يستوي فيه المفرد وغيره كالصديق والعدو والثاني
ان يكون الاصل وحسن رفيقا اولئك فحذف المضاف وجاء التمييز على وفقه وكذا ان لم يتحد فيطابق
نحو حسن بزيد وجها والزيدون وجوها ان لم يلزم افراد لفظ التمييز لافراده معنى او لكونه مصدرا لم
يقصد اختلاف انواعه فان كان معنى التمييز مفردا تعين افراد لفظه كقولك في ابناء رجل واحد طابا
الزيدون صلاحا وكرموا اباء وكذا ان لم يختلف انواع المصدر نحو وكما الانبياء سخيا وخالد الاسخيا
واياه فلو قصد اختلاف المصدر لاختلاف محاله جازت المطابقة نحو تخالف الناس اراء وقفا ونوا
اذها فاوتي بالاخيرين جمعا لاختلاف انواعهما وافراد الباقين بعد جمع ان لم يوقع في محذور او لفظ باب الزيدون نفسا
وقرة عينا اولى من انفسا واعينا لافادة المقصد اخصا قال تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فان وقع

في محذور

والناصب لمبين الذات هي ولمبين النسبة هو المسند من فعل وشبهه النوع الثالث ما يرد مجرورا لا غير و
هو اثنان الاول المضاف اليه وهو ما نسب اليه شيء بواسطة حرف جر مقدر مرادا

في محذور تعين جمعه وان كان بعد مفرد فتقول كرم الزيدون اباء بمعنى ما اكرمهم من اباء ولو افردت
لاوهم ان المقصود كون ابيهم واحدا موصوفا بالكرم وكذا تقول نظف زيد ثيابا لانك لو قلت ثوبا
لاوهمت انه ثوب واحد والناصب لمبين الذات المبهمة هو هي اي تلك الذات واختلفوا في صحة اعمالها
مع انها جامدة فقيل لشبهها باسم الفاعل لانها طالبة له في المعنى فعشرين درهما شبيه بضاربين زيدا
ورطل زيتا شبيه بضارب عمروا في الاسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون
وقيل لشبهها بافعل من وذلك في خامس مرتبة فان الفعل اصل لاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير معتمد
واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو اصل للصفة المشبهة لانه يعمل في السببي والاجنبي وهي الاصل
لافعل لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفعه الا في مسئلة واحدة وهو اصل للمقادير لانه يتحمل الضمير وهي
لا يتحمله وصحح هذا القول لان حمل الشيء على ما هو به اشبه اولى كما في التصريح والناصب لمبين النسبة
عند سيبويه والمازني والمبرد والزجاج والفارسي هو المسند من فعل كطاب زيد نفسا وشبهه المراد
به ههنا ما تضمن معناه وحروفه من المصدر والوصف او تضمن معناه فقط كاسم الفاعل ونحو لله
دره فارسا وعبر في العمدة عن هذا بشبه شبهه وذهب قوم الى انه العامل في مبين النسبة وهو الجملة التي
انتصب عن تمامها لا الفعل ولا ما اشبهه واختاره ابن عصفور وعزاه الى المحققين وهنا انقضى
كلام المصنف ره في النوع الثاني من المعربات من الاسماء وهو ما يرد منصوبا لا غير فشرع في النوع الثالث
منها وهو ما يرد مجرورا لا غير فقال النوع الثالث من المعربات من الاسماء ما يرد مجرورا لا غير وهو
اثنان لا ثالث لهما الاول المضاف اليه والاضافة لغة الامالة والاسناد ومنها ضافت الشمس للغروب
اي مالت واضفت ظهري الى الحائط اي املته واسندته اليه واصطلاحا نسبة تقييدية بين اسمين توجب
لثانيهما الجر فخرج بالتقييدية الاسنادية وبما بعده زيد قائم وقام زيد ولا ترد الاضافة الى الجمل لانها
في تاويل الاسم وبالاخير الوصف كزيد الخياط وما جرى عليه المص من كون المضاف اليه هو الثاني فيكون
المضاف هو الاول هو مصطلح سيبويه وابن مالك واكثر المتاخرين وهو المشهور وقيل عكسه وقيل
يجوز في كل كل وهو اي المضاف اليه اصطلاحا ما اي اسم حقيقة او حكما ليشمل الجملة المضاف اليها نحو
يوم ينفخ في الصور نسب اليه شيء ولا يكون الا اسما بواسطة حرف جر مقدر حال كون هذا المقدر مرادا
احتراز عن المفعول فيه والمفعول له فان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد كذا قال ابن الحاجب واعترضه
الرضي بانه ان اريد انه غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وايضا فلا معنى لتقدير

النوع الثالث ما يرد مجرورا لا غير

الاول المضاف اليه

الحرف

الحرف الا انه مراد معنى وان اريد انه غير مراد لفظا كان المعنى المضاف اليه كل اسم صفته كذا
مجرور بحرف جر مقدر فيفضي الى الدور لان معرفة حقيقته متوقفة على معرفة ما اخذ في التعريف
وهو كونه مجرورا بحرف جر مقدر وكونه مجرورا بذلك متوقف على معرفة كونه مضافا اليه انتهى
تنبيهات الاول المتبادر من هذا الحد انه لا يشمل المضاف اليه بالاضافة اللفظية على المشهور من انها
ليست على معنى الحرف فينتقض به الا ان يحمل على ما ذهب اليه بعضهم من انها على معنى الحرف لكنه
لم يبين فيما سياتي تقدير الحرف كما سينبه في المعنوية وسياتي تحقيق ذلك الثاني استشكل حكمهم
بان كل مضاف اليه مجرور بنحو واسئل القرية واجاب بعض المحققين بالتزام ان المضاف اليه في ذلك
مجرور تقديرا معترفا بانه تكلف امرا بالتامل وقال بعضهم وقد يجاب بانه عام مخصوص قال ولعل
هذا اقرب انتهى ولا يخفى سقوط هذا الاشكال راسا الثالث في عامل الجر في المضاف اليه قولان اخران
احدهما انه الاضافة الثاني انه المضاف وهو الصحيح ولا ينافيه قولنا في تعريف الاضافة انها توجب
لثاني الاسمين الجر لان كونها سببا للجر لا يستلزم كونها عاملة له واعلم ان الغالب في الاسما ان تكون
صالحة للاضافة والافراد كغلام وثوب ويمتنع اضافة المضمرات خلافا للخليل والاخفش والمازني و
من وافقهم في نحو اياي واياك حيث ذهبوا الى ان ايا اسم مضمر وما بعدها مضمر مضاف اليه وحجتهم
انها اذا جائت اضافتها الى الظاهر في قول العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه الشواب واذا اثبت اضافته
الى الظاهر الذي يظهر فيه الاعراب وجب الحكم باضافته الى الضمير الذي لا يظهر فيه الاعراب واما كون
الضماير لا تضاف فغير مانع من اضافة هذا النوع لان الاحكام العامة قد تتخلف في بعض الصور بدليل
تخلف لدن عن جر غدوة وتخلف لولا عن ضم المرفوع بها وتخلف عسى عن اتصال ضمير المرفوع بها
بعدها فكذلك هذا النوع من المضمرات في منع الاضافة واختاره ابن مالك والاصح ما ذهب اليه
سيبويه والاخفش في احد قوليه وجمهور البصريين وابو علي من المتاخرين من ان الضماير لا تضاف مطلقا
ولا يثبت اضافة ايا بما رواه الخليل لشذوذه وما اتصل بها انما هو حرف يدل على احوال المرجوع
اليه من التكلم والخطاب والغيبة وسياتي ذكر المضمرات مستوفيا في المبنيات واضافة اسما الاشارة
وسياتي ايضا ذكرها ثمة واما ذلك ونحوه فالكاف فيه حرف خطاب باجماع النحاة واضافة اسما
الاستفهام وهي عشرة كم وكيف ومن وما ومهما واي واين وايان ومتى واني وسياتي شرح بعضها
في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى واضافة اسما الشرط وياتي ذكرها في حديقة الافعال والموصولات و

باتى ذكرها فى المبنيات وانما امتنعت اضافة هذه المذكورات لشبهها بالحرف والحرف لا يضاف
سوى اى فى الثلثة اى فى اسما الاستفهام والشرط الموصولات فانها لا تمتنع اضافتها لضعف
الشبه بما عارضه من شدة افتقارها الى مفرد مضاف اليه وسيأتى شرحها مستوفى فى حديقة المفردات
انشاء الله تعم وبعض الاسماء يجب اضافتها اعاد الضمير مؤنثا على بعض مع كونها مذكرا لاكتساب المؤنث
من المضاف اليه كما يجئ بيان ذلك فى هذا الباب عن قريب انشاء الله تعم واضافتها اما الى الجمل
هو نوعان مضاف الى الجمل قط اسمية كانت او فعلية ومختص بالجمل الفعلية فالاول اذ من اسما
الزمان نحو قوله تعم واذكروا اذ انتم قليل واذكروا اذ انتم قليلا وشرط الاسمية ان لا يكون خبر المبتدا
فيها فعلا ماضيا نحو زيد قائم نصر عليه سيبويه والاكثرون على فتحه ووجهوه بان اذ لما كانت للماضى
وكان الفعل الماضى مناسبا لها فى الزمان وكانا فى جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما اذا كان
مضارعا نحو اذ زيد يقوم فانه حسن وفصل نحو اذا زيد يقوم واجاب ابن الحاجب بانه لحكاية الحال
الغير الرضى وتجب ايضا وشرط الفعلية ان يكون فعلها ماضيا لفظا ومعنى كما مر او معنى لا لفظا
نحو اذ يرفع ابرهيم القواعد وقد يحذف جزء هذه الجملة فيظن من لا خبرة له انها اضيفت الى
المفرد كقوله هل ترجعن ليال قد مضين لنا والعيش منقلب فى ذاك افنانا والتقدير اذ ذاك
كذلك وقد تحذف الجملة باسرها ويعوض عنها التنوين قال ابو حيان والذى يظهر لى من قواعد
العربية ان هذا المحذف جائز لا واجب بكسر الحاء لالتقاء الساكنين على الاصل كقوله تعم وانتم
حينئذ تنظرون اى حين اذ بلغت الروح الحلقوم ورغم الاخفش ان اذ حينئذ معربة والكسر
اعراب بالاضافة لا بناء وحمله على ذلك انه جعل بنائها ناشيا عن اضافتها الى الجملة فلما زالت
من الملفوظات معربة وهو مردود بانه قد سبق باذ حكم البناء والاصل استصحابه حتى يقوم دليل
على اعرابه وبان العرب قد بنت الظرف المضاف اذ ولا علة لبنائه الا كونه مضافا المبنى فلو كانت
الكسرة اعرابا لم يجز بناء الظرف وبانهم قالوا يومئذ بفتح الذال منونا ولو كان معربا لم يجز
فتحه لانه مضاف اليه فدل هذا على انه مبنى مرة على الكسر لالتقاء الساكنين وهو الغالب ومرة على
الفتح طلبا للتخفيف وسيأتى تمام الكلام على اذ فى حديقة المفردات انشاء الله تعم وحيث نحو جلست
حيث جلس زيد وحيث زيد جالس وشرط الاسمية ان لا يكون الخبر فعلا فعلا فعلا ماضيا وتضاف
الى الفعلية اكثر قال ابن النحاس لتعين ظرفى المكان ما يضاف الى الجملة غيرها حيث لهمت لوقوعها

على كل جهة احتاجت في زوال ابهامها الى اضافتها لجملة كاذ واذا في الزمان انتهى وربما اضيفت
الى المفرد كقوله حيث لي العمائم ولا يقاس عليه خلافا للكسائي ولا يشترط في اضافتها الى الجمل ظرفيتها
وزعم المهدوي وشارح الدريدية ان حيث في قوله ثمت راح في الملبين الى حيث يجيء المازمان ومتى
انها لما خرجت عن الظرفية بدخول الى عليها خرجت عن الاضافة الى الجمل وصارت الجملة بعدها
صفة لها وتكلف لها تقدير رابطة قال ابن هشام وليس يشتمل بشيء واذا دخلت عليها الماء الكافة
تضمنت معنى الشرط كقوله حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان قال ابن هشام و
هذا البيت عندي دليل على مجيئها للزمان والنوع الثاني وهو المختص بالجمل الفعلية اذا عند غير
الاخفش والكوفيين ويقع شرطها وجوابها ماضيين نحو واذا انعمنا على الانسان اعرض ومضارعين نحو
واذا يتلى عليهم يخرون ومختلفين نحو واذا سمعوا ما انزل الى الرسول الاية اذا يتلى عليهم ايات الرحمن
خروا سجدا وبكيا وماضيا وامرا نحو واذا طلقتم النساء فطلقوهن وسياتي تتمة الكلام عليها في حديقة
المفردات او الى مفرد والمراد به ما يقابل الجملة وهو ايضا نوعان ما يجوز قطعه عن الاضافة عن الاضافة
فينون نحو كل اذا لم يقع نعتا ولا توكيدا وبعض واي كقوله تعالى وكل في فلك يسبحون فضلنا بعضهم على
بعض ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وما يلزم الاضافة لفظا وهو ما يضاف للمفرد حال كونه ظاهرا مرة
ومضمرا اخرى وهو كلا وكلتا نحو كلا الرجلين وكلاهما وكلتا المرئتين وكلتاهما ولا يضافان الا لما استكمل
ثلثة شروط احدها التعريف فلا يجوز كلا الرجلين ولا كلتا امرأتين خلافا للكوفيين وذلك ان وضعهما
للتاكيد ولا يؤكد التاكيد المعنوي الا المعارف الثاني الدلالة على اثنين اما بالنص نحو كلاهما وكلتاهما
او بالاشتراك نحو قوله كلانا غني عن اخيه حياته ونحن اذا متنا اشد تغانيا فان كلمة نا مشتركة بين
الاثنين والجماعة وانما صح قوله ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل لان ذا مثناة في المعنى
مثلها في قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك اي وكلا ما ذكر الثالث ان يكون المضاف اليه كلمة واحدة
وقد يفرق بالعطف بالواو في الشعر نحو كلا زيد وعمرو وقال كلا اخي وخليلي واجدي عضدا وساعدا عند
المام الملمات قال بعضهم ولا ينون كلا وان ذكرت من غير اضافة لانهم يستنكرون تنوين ما غلبت عليه
التجريد منه لاجل الاضافة وعند وهو ظرف مكان يستعمل في الحضور والقرب سواء كانا حسيين نحو فلما
راه مستقرا عنده عند سدرة المنتهى عندها جنة الماوى او معنويين نحو وقال الذي عنده علم الكتاب
انا اتيك وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار قال المرادي في شرح التسهيل واذا كان مظروفها معنى كانت

للزمان

للزمان نحو انما الصبر عند الصدمة الاولى وربما فتحت عينها او ضمت ولا يقع الا ظرفا او مجرورة
بمن وبها ينبغي ان يحل ما الغز به الحريري حيث قال وما منصوب ابدا على الظرف لا يخفضه سوى
حرف واما قول العامة ذهبت الى عنده فلحن واما قول بعض المولدين كل عند لك عندي لا يساوي
نصف عند فقال الحريري لحن قال ابن هشام وليس كذلك بل كل كلمة ذكرت واريد بها لفظها فسائغ
ان تتصرف تصرف الاسماء وان تعرب ويحكى اصلها انتهى ومثله قول الاخر يقولون هذا عندنا ليس
ثابتا ومن انتم حتى يكون لكم عند ولدى نحو لدى الباب ولدينا مزيد وهي بمعنى عند لكن عند امكن
منها من وجهين احدهما انها ان يكون ظرفا للاعيان والمعاني نحو عندي مال وهذا القول عندي صحيح و
يمتنع الثاني في لدى ذكره ابن الشجري في اماليه ومبرمان في حواشيه والثاني انك تقول عندي مال وان كان
غائبا ولا تقول لدي مال الا اذا كان حاضرا قاله الحريري وابو هلال العسكري وابن الشجري قال
ابن هشام وزعم المعري انه لا فرق بين لدى وعند وقول غيره اولى انتهى وتعامل الفها معاملة الف الى
وعلى فتسلم مع الظاهر وتقلب ياء مع المضمر غالبا وقد يقال لداكم وسوى نحو سوى زيد وسواك و
سياتي الكلام عليها في بحث المستثنى انشاء الله تعالى تنبيه استعمل بعضهم سوى مقطوعة عن الاضافة
وممن استعملها كذلك الخزرجي في منظومة العروضية فقال تؤلف من جزئين فرعين لا سوى وعند
النحويين لها فيما يلزم الاضافة يقتضي منعه فتدبر او حال كونه ظاهرا فقط اي فحسب وهو اولو
بمعنى اصحاب اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذو قال تعالى نحن اولو قوة واولو باس
شديد وذو الدال على صحبة لا ذو الموصولة نحو وذا النون وفروعهما نحو واولات الاحمال وان كن
اولات حمل واستشهدوا ذوي عدل واصلحوا ذات بينكم ذواتا افنان ذواتي اكل خمط ولا يضافان
الا الى ظاهر اسم الجنس ونعني به ما يقابل الصفة فلا يقال جاءني رجال اولو عاقل ولا رجل ذو
عاقل وذلك لان ذا واولو فرع عنها في الحقيقة انما وضعت وصلة الى جعل اسماء الاجناس صفة
وذلك لانهم لما ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يتات لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب
فجاؤا بذو واضافوه اليه فقالوا ذو ذهب واما اذا جاز كون تاليها صفة لم يكن للمجيء بها فائدة قيل
وهذه هي الحكمة التي اقتضت اشتراط الظاهر لان الضمير بوضعه لا يدل على حقيقة معينة
ليقصد الوصف بها وان كان المراد معينا باعتبار مرجعه لكنه ليس معينا باعتبار لفظه واما
قول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه فشاذ وقيل لحن قال الزجاجي في شرح ادب الكاتب

انشدنا ابو بكر بن دريد قال انشدنا عبد الرحمن ابن اخي الاصمعي عن عمه قال انشدنا اعرابي من بني
غنم ثم من بني حنظلة لنفسه من تصدى لاخيه الغني فهو اخوه تلغه المثري فان املق اقصاه بنوه
لو راى الناس بيننا سائلا ما وصلوه وهموا لو طمعوا في زاد كلب اكلوه لا تراني اخر الدهر بتسال افوه
ان من يسئل سوى الرحمن يكرم حارموه والذي قام بارزاق الورى اطرا سلوه وعن الناس بحمد الله
فاغنوا واحمدوه تلبسوا اثواب عز فاسمعوا قولي وعوه انت ما استغنيت عن صاحبك الدهر اخوه
واذا احتجت اليه ساعة مجك فوه اهنا المعروف ما لم تبتذل فيه الوجوه انما يمنع المعروف في الناس
ذووه وشذ ايضا قطعها عن الاضافة وادخال ال عليها في قول الاخر فلا اعني بذلك اسفليكم
ولكني اريد به الذوينا او حال كونه مضمرا فقط وهو نوعان ما يضاف لكل مضمر متكلم او مخاطب
او غائب مفردا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وهو وحده نحو واذا دعي الله وحده وقوله
وكنت اذ كنت الهي وحدكا وقوله والذئب اخشاه ان مررت به وحدي واخشى الرياح والمطرا وهو ملازم
للتذكير والافراد والنصب وللنحويين فيه اقوال احدها مذهب سيبويه انه اسم موضوع موضع المصدر
الموضوع موضع الحال فوحد في موضع اتحاد واتحاد في موضع موحد وهو الحال قال ابن بابشاذ في
شرح الجمل وكان بعض اصحابنا يزيد على ذلك فيقول وحد ناب مناب ايحاد وايحاد ناب مناب موحد
وموحد ناب مناب انفراد وانفراد ناب مناب منفرد ومنفرد هو في الحقيقة حال انتهى وهو تطويل مسافة
من غير ضرورة الثاني انه مصدر اوحده وهو محذوف الزوايد وذهب اليه ابن جني الثالث انه مصدر
لم يلفظ له بفعل وعلى هذين القولين فهو مصدر في موضع الحال الرابع مذهب يونس انه نصب على
الظرف فقول العرب زيد وحده التقدير زيد موضع التفرد واجاز هشام فيها وجهين احدهما ما قاله
يونس والثاني ان يكون مصدرا بفعل مقدر هو الخبر كما قالوا زيد اقبالا اي اقبل اقبالا وحكى
الاصمعي وحد يحد وعليه هو مصدر لفعل مستعمل وقد يجر بعلى حكى ابو زيد قبضت كل درهم على وحده
اي حدته وحكى ابن سيدة جلسا على وحدهما وباضافة يسيح وجحيش تصغير جحش وهو ولد الحمار وعيير
تصغير عير وهو الحمار يقال يسيح وحده وجحيش وحده وعيير وحده ومعنى الاول المدح والثاني الذم
وربما ثني مضافا الى ضمير مثنى حكى ابن سيدة جلسا على وحديهما تنبيه اختلف القائلون بانه نصب
على الحال فيما اذا قيل رايت زيدا وحده فالاكثرون يقدرون في حال ايحادي له بالرؤية ويعبرون عن
هذا بانه حال من الفاعل والمبرد يقدره في حال انه مفرد بالرؤية ويعبر عن هذا بانه حال من المفعول

ومنع ابو بكر بن طلحة كونه حالا من الفاعل وقال انه حال من المفعول ليس الا لانهم اذا ارادوا الفاعل
قالوا مررت به وحدي كما قال الشاعر والذئب اخشاه ان مررت به وحدي البيت وهذا الذي قاله ابن
طلحة في البيت صحيح ولا يمتنع من اجله ان ياتي الوجهان المتقدمان في رايت زيدا وحده فان المعنى يصح
معهما وما يضاف لضمير المخاطب فقط وهو لبيك واخواته وهي سعديك وحنانيك ودواليك
بفتح الدال المهملة وهجاجيك وهذاذيك بذالين معجمتين قال ضربا هذاذيك وطعنا وخضا وقد مر
معنى ذلك كله وقول الاعلم ان الكاف فيها لمجرد الخطاب مثلها في ذلك مردود لقولهم حنانيه ولبي
زيد ولحذفهم النون لاجلها ولم يحذفوها في ذلك وبابها لا تلحق الاسماء التي تشبه الحرف وشذت اضافة
لبي لضمير الغائب في نحو قوله لقلت لبيه لمن يدعوني والى الظاهر في قوله دعوت لما نابني مسورا
فلبى فلبي يدي مسور وقال اني في الارتشاف ودعوى الشذوذ فيهما باطلة قال سيبويه وفي هذا البيت
رد على يونس في زعمه ان لبي مفرد فاصله لبي بالف بعد الموحدة على زنة فعلى بسكون العين فقلبت الالف
ياء لاجل الضمير كما قلبت في علي وعليك وقول البدر بن مالك ان خلاف يونس جائز في لبيك و
اخواته وهم وانما هو خاص بلبيك تكميل لاحكام الاضافة يجب تجريد المضاف من التنوين نحو جاءني
غلام زيد وبعضهم يقول اذا لم يكن في الاسم تنوين يقدر وجوده ثم حذفه نحو كم رجل وهن حواج
بيت الله قال البدر الدماميني اخذا من كلام ابي حيان وهذا عجيب فانه لا يمكن في مثل هذا القدر
شيء من التنوينات اما تنوين العوض والمقابلة فواضح واما تنوين التنكير فلاختصاصه ببعض المبنيات
فرقا بين معرفتها ونكرتها ولا يتحقق ههنا واما تنوين التمكين فلانه علامة على كون الاسم لم يشبه الحرف
فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف فكيف يتصور تقدير هذا فيما ينافيه من المبني المشابه للحرف وغير
المنصرف المشابه بالفعل والصواب ما قاله الرضي عليه من الله الرضا انه يقدر انه لو كان فيه تنوين
يحذف لاجل الاضافة وهذا لا يرد على ما ورد على تلك العبارة انتهى وظرف بعضهم حيث يقول و
كنا خمس عشرة في التيام على رغم الحسود بغير افة وقد اصبحت تنوينا واضحى حبيبي لا تفارقه الاضافة
ويجب تجريده ايضا من نوني المثنى والجمع المذكر السالم وملحقاتهما كقوله تعالى تبت يدا ابي لهب والمقيمي
الصلوة ونحو اقبض اثنيك وعشريك وانما وجب تجريده من ذلك لانه يدل على كمال الاسم والاضافة
تدل على نقصانه فلا يجمع بينهما واما قوله هم الفاعلون الخير والامرونه فضرورة وقيل الهاء للسكت
ولا تحذف نون المفرد وجمع التكسير نحو لسان زيد وشياطين الانس وفهم من اقتصاره على تجريده مما ذكر

فان كانت اضافة صفة الى معمولها فلفظية

انه لا يجرد من غير ذلك كتاء التانيث وقد يجرد منها عند امن اللبس يقال هذه عذرتها وهو ابو
عذرها اذا اضافوا اليها حذفوا التاء ونظيره قولهم شعرت به شعرة فاذا اضافوا قالوا ليت شعري
ومنه واقام الصلوة ونظم ذلك بعضهم فقال ثلثة تحذف تاءاتها مضافة عند جميع النحاة منها
اذا قيل ابو عذرها وليت شعري واقام الصلوة وقد يفعل ذلك بعده وقول الشاعر واخلفوك
عد الامر الذي وعدوا اي عدة الامر واشتراط امن اللبس احتراز من نحو تمرة وخمسة وبقرة فان حذف
التاء فيهما موقع في الالباس وقد خرج جماعة على حذف التاء عند الاضافة قوله تعالى فنظرة الى ميسرة
بضم السين وكسر الراء وقالوا الاصل الى ميسرته زاعمين ان مفعل بغير الهاء مفقود وان مكرما ومعونا
جمع مكرمة ومعونة فان كانت الاضافة اضافة صفة والمراد بها اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة الى معمولها اي معمول الصفة قبل الاضافة والا فكل اضافة المضاف اليه فيها معمول للمضاف
حال الاضافة على الاصح ومعمولها اما مرفوع او منصوب فلفظية نسبة الى اللفظ لعود فائدتها
من التخفيف الى لفظ المضاف دون معناه او لافادتها صفة التخفيف للفظ من غير جعلها معنى له قاله
بعض المحققين وتسمى غير محضة ايضا ومجازية ومنفصلة فيكون الاضافة لفظية مبني على كون الصفة
عاملة اما رفعا او نصبا لانها اذا كانت كذلك فالمجرور بها في الظاهر ليس مجرورا في الحقيقة والتنوين
المحذوف في اللفظ مقدر منوي فتكون الاضافة كلا اضافة والصفة المشبهة ابدا جايزة العمل
فاضافتها الى ما هو فاعلها معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا كما سياتي في بابها ان شاء الله تعالى
لفظية ابدا وكذا عمل اسمي الفاعل والمفعول في مرفوع هو سببهما جايز مطلقا نحو زيد ضامر بطنه
مسود وجهه ومؤدب خدامه فاضافتها الى ذلك السببي نحو زيد ضامر البطن ومسود الوجه ومؤدب
الخدام ولفظية ابدا وكذا عملها في غير سببهما كمررت برجل قائم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر لكن
لا يضافان الى مثل هذا المرفوع اذ لا ضمير فيه يصح انتقاله الى الصفة وارتفاعه بها فيبقى بلا مرفوع
في الظاهر وذلك لا يجوز لقوة شبهها بالفعل واما عمل اسم الفاعل في المفعول به واسم المفعول في المفعول
الذي لم يسم فاعله او في المفعول المنصوب في باب اعطى او عملهما في غير المفعول به من المفعولات الاجنبية
فمحتاج الى شرط وهو الاعتماد وكونه بمعنى الحال او الاستقبال كما سياتي فاذا اضيفا والحالة هذه لذلك
المعمول كزيد ضارب عمروا الان او غدا وزيد مضروب العبد او معطي الدراهم فاضافتهما لفظية لكن لا
يضافان من مطلوباتهما الا الى الفاعل والمفعول به لشدة طلبهما او مثلهما في ذلك ابنية المبالغة هذا

ملخص

ملخص ما قرره الرضي ولا تفيد الاضافة اللفظية الا تخفيفا لفظيا فقط وذلك بحذف التنوين او نون المثنى والجمع على حده وهو في اسماء الفاعل والمفعول المضافين الى اجنبي لا يكون الا في المضاف وذلك بحذف التنوين او النونين نحو ضارب زيد ومعطي درهم وضاربا عمرو ومعطيا درهم وضاربوا بكر ومعطوا درهم واما في المضافين الى السببي والصفة المشبهة فقد يكون في المتضايفين معا نحو زيد قائم الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة وقد يكون في المضاف وحده كقائم ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جوز ذلك وقد يكون في المضاف اليه وحده كالقائم الغلام والمؤدب الخدام والحسن الوجه وافاد المص بحصر مفاد اللفظية في التخفيف انها لا تفيد غيره وظاهر كلام بعضهم انها انما تفيد في الحسن الوجه رفع القبح لا التخفيف وذلك ان في رفع الوجه خلو الصفة لفظا من ضمير يعود الى الموصوف لانها اذا رفعت الوجه لم ترفع ضميره او ملابس ضميره اذ المرفوع لا يتعدد وليس مع الوجه ضمير يربط الصفة بالموصوف وفي نصبه على التشبيه قبح اجراء الوصف القاصر مجرى المتعدي وفي الجر مخلص منهما ومن ثم امتنع الحسن وجهه بالجر لانتفاء قبح الرفع لحصول الربط بالضمير المضاف اليه ونحو الحسن وجهه بالجر ايضا لانتفاء قبح النصب لان النكرة ينصب على التمييز هكذا قرره ابن هشام في كتبه وقال في المغني وفي التحفة لابن مالك ردا على ابن الحاجب في قوله الا تخفيفا فقال بل يفيد التخصيص ايضا لان ضارب زيد اخص من ضارب وهو سهو فان ضارب زيد اصله ضارب زيدا بالنصب وليس اصله ضارب فقط فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل ان تاتي الاضافة انتهى وقد سبقه الى هذا الرضي ره والا يكن الاضافة اضافة صفة الى معمولها فمعنوية نسبة الى معنى اللفظ اي المضاف لعود اثرها اليه من التعريف او التخصيص او لافادتها معنى لم يكن له قبل الاضافة مما ذكر كذا قرره بعض المحققين قال بعضهم ولا يخفى انه اولى من قول كثير لانها افادت امرا معنويا وهو التعريف او التخصيص وتسمى محضة ومتصلة لانها خالصة من شائبة الانفصال ويصدق كون الاضافة غير اضافة صفة الى معمولها على صور احدها ما ليس المضاف صفة ولا المضاف اليها معمولا للمضاف اي قبل الاضافة كغلام زيد ونحوه مما اضافته الى معنى الحرف كما سياتي ومنه اضافة المسمى الى الاسم نحو سعيد كرز وشهر ربيع الاول وذو وذات مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذو صباح وذات يوم وهذا النوع قال الرضي متفق على جواز اضافته ويجب فيه التاويل بالمسمى اي مسمى كرز وكذا الباقي واضافة الاسم الى الصفة كمسجد الجامع وصلوة الاولى وجانب الغربي وبقلة الحمقاء ان قلنا ان الحمقاء صفة للبقلة لانها تنبت في مجاري السيل ورايت في بعض الكتب الطبية

وجه تسمية بقلة الحمقاء

انها

انها انما اضيفت الى الحمقاء لان سيدتنا فاطمة الزهراء عليها السلام كانت تستطبها فسمتها بنو امية
لعنهم الله ابد الابدين بقلة الحمقاء ثم وقفت على ذلك في بعض كتب الحديث وعكسه وهو اضافة
الصفة للاسم نحو سحق عمامة وجرد قطيفة واخلاق ثياب اذ الاصل مسجد جامع وقطيفة جرد وكذا
الباقي وهذان القسمان اختلف في جواز الاضافة فيهما فجوزها الكوفيون مستندين الى ما سمع من
ذلك مما ذكرناه من غير تاويل ومنعها البصريون واولوا ما ورد منهما لان الصفة هي الموصوف ولا يضاف
الشيء الى نفسه ثم قال الاكثرون منهم في تاويل الاول منهما هو على حذف موصوف اي مسجد المكان
الجامع وصلوة الساعة الاولى وفي الثاني كجرد قطيفة انه من باب خاتم فضة لان المعنى شيء جرد اي بال
ثم حذف الموصوف واقيمت صفته الى جنسها للتبيين اي شيء جرد من جنس قطيفة وشيء سحق من جنس
عمامة ولا يقاس ذلك بل هو مقصور على السماع واضافة الموصوف الى القائم مقام وصفه كزيد اليعملات
اي صاحب اليعملات واضافة المؤكد بفتح الكاف الى المؤكد بكسر الكاف كحينئذ ويومئذ قال الشاعر
فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه سيرضيكما منها سنام وغاربه النجا بالقصر الجلد من قولك نجوت
جلد البعير عنه وانجيته اذا سلخته فكانه قال جلد الجلد فاضاف المؤكد الى المؤكد قال الفراء النجا
اضاف الى الجلد لان العرب تضيف الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان نحو حق اليقين وحب الحصيد
وحبل الوريد اكثر البصريين ان هذا في غاية الندور فلا يقاس عليه ولا يتعدى به مورد السماع و
اضافة الملغى المعتبر كقول لبيد الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومنهم قولهم هذا حي زيد اي زيد
زيد وسمع الاخفش اعرابيا يقول عائب الابيات قالهن شاعر يسمى رياح قالهن حي رياح واضافة
المعتبر الى الملغى الذي لا يعتد به الا كالاعتداد بالحرف الزائد للتاكيد كقول الحطيئة ولو بلغت
عوى السماء قبيلة لزادت عليها نهشل وتعلت وقول الاخر اقام ببغداد العراق وشوقه
لاهل دمشق الشام سوق مبرح الصورة الثانية ما المضاف فيها صفة لكن المضاف اليه ليس معمولا
لها وذلك كاسم التفضيل نحو افضل اليوم على الاصح والوصف الذي لم يرد به الحال والاستقبال
كما في خالق السموات ومصارع مصر لانه لا يعمل فالمضاف اليه في ذلك ليس معمولا له فاضافته
معنوية الصورة الثالثة ان يكون المضاف اليه معمولا للمضاف قبل الاضافة لكن ليس المضاف
صفة وذلك كالمصدر المضاف لمرفوعه ومنصوبه كضرب الامير واكل الخبز على الاصح تنبيه
المشهور تقسيم الاضافة الى هذين القسمين اللفظية وتسمى غير محضة والمعنوية وتسمى المحضة كما

ومذهب

وتفيد تخصيصا مع النكرة

تعريفا مع المعرفة

مر واثبت ابن مالك في التسهيل قسما ثالثا سماه شبيها بالمحضة وواسطة وهو اضافة المسمى
الى الاسم والاسم الى الصفة وعكسه والموصوف الى القائم مقام وصفه والمؤكد الى المؤكد والملغى
الى المعتبر وعكسه وقد مر انفا ان الاضافة في ذلك كله داخلة في المحضة وذهب قوم الى انها
غير محضة لانها في تقدير الانفصال من حيث ان المعنى لا يصح الا بتكلف خروجه عن الظاهر وابن
مالك جعلها واسطة بينهما لان لها اعتبارين احدهما من جهة الانفصال المذكور والثاني من جهة
الاتصال من حيث انه لا ضمير فاصل بين المضاف والمضاف اليه كما كان في نحو ضارب زيد قال ابو حيان
ولا اعلم له سلفا في ذلك وتفيد الاضافة المعنوية تعريفا للمضاف مع المضاف اليه المعرفة كغلام
زيد وعبد هذا وضارب زيد امس وزيد افضل الناس وتفيد تخصيصا للمضاف مع المضاف اليه النكرة
نحو غلام رجل والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف كام رجل فان غلام رجل اخص من
غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز زيد قاله في المغني وقال البدر الدماميني في شرحه فيه نظر فان مقتضاه
انه لو اطلق التخصيص ولم يرد به ما ذكره لدخل فيه التعريف وليس كذلك فان التخصيص في عرفهم
تقليل الاشتراك العارض في النكرة نحو رجل صالح فهذا فيه تخصيص بخلاف زيد فانه في اصطلاحهم
معرفة ولا يقال له مخصص انتهى وبهذا يدفع كلام ابي حيان حيث قال تقسيم النحويين الاضافة الى
التخصيص والتعريف ليس بصحيح لانه من جعل القسم قسيما لان التعريف تخصيص وهو قسم منه لا قسيم
له والاضافة انما تفيد التخصيص لكن اقوى مراتبه التعريف فان اضيف الى معرفة اكتسب التخصيص
التام انتهى تنبيهات الاول استفيد من كلام المص هنا شيئان احدهما ان الاضافة المعنوية
لا تجامع التعريف بل شرطها تجرد المضاف منه غالبا لان الاهم من الاضافة للمعرفة تعريف المضاف
وهو حاصل للمعرفة فيكون تحصيلا للحاصل بل متى اريد اضافة المعرف فان كان بال حذفت منه او
بالعلمية نكر بان يجعل واحدا من الجملة فلا يقال الغلام زيد ولا زيدكم الا حذفت ال من الاول و
قدر الشياع في الثاني ولذلك امتنعت اضافة المضمرات والمبهمات لتعذر تقدير تنكيرها الثاني
ان المقصود لذاته هو المضاف فالصفة في قولك جاء غلام زيد الظريف له لا للمضاف اليه
الا بدليل لان المضاف اليه انما جيء به لغرض التعريف او التخصيص ولم يؤت به لذاته وقد يكون الامر
بالعكس نحو كل فتى يتقي فائز فالصفة في ذلك للمضاف اليه لان المضاف انما جيء به لقصد
التعميم لا للحكم عليه ولذلك ضعف قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان ذكره

في المغني

في المغني التنبيه الثاني تستثنى من افادة الاضافة التعريف للمضاف مع المعرفة مضافان فانهما
يتخصصان ولا يتعرفان احدهما ما لا يقبل التعريف كغير ومثل وحسب اذا اريد بها مطلق المغايرة
والمماثلة والكفاية كمررت برجل غيرك او مثلك او حسبك من رجل ولذلك صح وصف النكرة بها
واختلف في سبب ذلك اعني عدم قبول التعريف فقيل لشدة الابهام وهو راي ابن السراج والسيرافي
وارتضاه الشلوبين وذهب سيبويه والمبرد الى ان السبب في ذلك ان الاضافة اضافة تخفيف فينوى
فيه التنوين لا اضافة تعريف كما في اسم الفاعل الا انهم التزموا التخفيف في ذلك ولم يلتزموه في اسم الفاعل
اما اذا اريد المماثلة والمغايرة في شيء مخصوص كما اذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الاشياء كالعلم
والشجاعة ونحوهما فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني وكذا غيرك
قال ابن مالك في شرح التسهيل وقد يعني بغير ومثل مغايرة خاصة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما اكثر
ما يكون ذلك في غير اذا وقعت بين الضدين نحو فليكن المغلوب غير الغالب والمسلوب غير السالب واجاز
بعض العلماء منهم السيرافي ان يحمل على هذا غير المغضوب عليهم لوقوع غير فيه بين متضادين وليس ذلك
بلازم لقوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل فنعت به النكرة مع وقوعه بين متضادين انتهى واجاب
الرضي عن هذا بانه على البدل لا الصفة وكغير ومثل وحسب كل ما كان في معناه من شبهك ونظيرك و
سواك ونحوك وضربك وتربك وندك وحسبك وناهيك وشرعك وبجلك وقدك قال في
الارتشاف ومأخذه السماع الثاني ما كان واقعا موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو رب رجل واخيه وكم
ناقة وفصيلها وفعل ذلك جهده وطاقته ونحو لا اباله لان رب وكم لا يجران المعارف والحال لا
تكون معرفة ولا لا تعمل في المعرفة فائدة في نحو لا اباله ثلثة مذاهب احدها ان ابا مضاف الى ما
بعد اللام والخبر محذوف واللام زايدة بين المتضايفين تحسينا للفظ ورفعا لوقوع اسم لا معرفة
في الظاهر والدليل على زيادتها انها قد جائت في قوله ابالموت الذي لا بد اني ملاق لا اباك
تخوفيني وهذا مذهب سيبويه والجمهور الثاني ان اللام غير زايدة وانها وما بعدها صفة لما
قبلها فتتعلق بكون محذوف وانهم نزلوا الموصوفة منزلة المضاف لطوله بصفته ومشاركته للمضاف
في اصل معناه اذ معنى ابوك واب لك واحد وهذا مذهب هشام وابن كيسان وابن الحاجب وابن مالك
الثالث ان الاسم مفرد وجاء على لغة القصر كقولهم مكره اخاك لا بطل واللام وما بعدها الخبر وهو
مذهب الفارسي وابن يسعون وابن الطراوة قال في الهمع وهو المختار عندي لسلامته مما في قولين اخرين

من تاويل

والمضاف اليه فيها ان كان جنسا للمضاف فهي بمعنى من او ظرفا له فبمعنى في او غيرهما فبمعنى اللام

من تاويل وزيادة وحذف وكل خلاف الاصل قال ابن هشام ويشكل على الاول قولهم لا ابالي ولا يجوز ان
تعرب الاسماء الستة بالاحرف اذا كانت مضافة للياء وعلى الثاني ان الاسماء الستة لا تعرب بالحروف
الا اذا كانت مضافة وانهم يقولون لا غلامي له فيحذفون النون ويجاب عنهما بان تشبيه الشيء جار
مجراه وعلى القولين فيحتاج الى تقدير الخبر قال ويرد الثالث امران احدهما ان الذي يقول جائني اباك
بعض العرب والذي يقول لا ابا الزيد جميع والثاني قولهم لا غلامي له بحذف النون انتهى الثالث هل
اضافة الجمل للتعريف لانها في تاويل المصدر المضاف الى فاعله او التخصيص لان الجمل نكرات احتمالان
لصاحب البسيط وميل ابي حيان للثاني واستظهر المرادي الاول والمضاف اليه فيها اي في الاضافة المعنوية
ان كان جنسا للمضاف اي صادقا عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه
فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه قال معناه الفاضل الهندي في حواشي الحاجبية فهي اي الاضافة المعنوية
بمعنى من التبيينية كخاتم فضة فان الفضة قد تكون خاتما وقد لا تكون وكذا الخاتم قد يكون فضة
وقد لا يكون او كان المضاف اليه ظرفا له اي للمضاف سواء كان ظرف زمان او ظرف مكان فبمعنى في الظرفية
فظرف الزمان نحو مكر الليل وتربص اربعة اشهر وظرف المكان حقيقيا نحو قتيل كربلاء وشهيد الدار
ومجازيا نحو الد الخصام وهذه الاضافة اعني التي بمعنى في اثبتها المصنف ره تبعا لابن الحاجب وابن مالك
قال ابن مالك وقد اغفلها اكثر النحويين وهي ثابتة في الفصيح بالنقل الصحيح ولا يصح تقدير غير في في
شواهدها الا بتكلف قال ابو حيان لا اعلم احدا ذهب الى هذه الاضافة غيره وما استدل به مأول
انتهى وما قاله اولا مردود فقد قال بها عبد القاهر والزمخشري حكاه عنهما ابن اياز وصرح بها ابن
الحاجب في كيفيته كافيته ولم يذكر المص قلتها وذكرها ابن الحاجب وابن مالك وعلله بعضهم بانه
لم تكثر اضافة الشيء الى الظرف قال بعض المحققين وفيه بحث لان هذا انما يتم لو اريد بالظرف الظرف
الحقيقي اما لو اريد مدخول في فلا اضافة الالوان الى محالها اكثر من ان تحصى فبياض زيد بمعنى
بياض في زيد والظاهر ان المراد بالظرف مدخول في اذ نظر الكتاب ينبغي ان يكون بمعنى النظر في الكتاب
والفرق بينه وبين ضرب اليوم تحكم انتهى قال بعضهم وقد يجاب بحمل القلة على الاضافية فان تقدير
الاضافة بفي قليل بالنسبة الى تقديرها باللام ومن كما صرح به ابن مالك وغيره او كان المضاف اليه
غيرهما اي غير جنس المضاف وظرفه بان كان مباينا للمضاف او اخص منه مطلقا فبمعنى اللام كغلام زيد
ويوم الاحد وشجر الاراك وعلم الفقه فان بين الغلام وزيد تباينا وبين اليوم والاحد عموما وخصوصا

اذ ح

مطلقا

وقد يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث تانيثه وبالعكس بشرط الاستغناء عنه بالمضاف اليه
كقوله كما شرقت صدر القناة من الدم

مطلقا فان اليوم قد يكون احدا وقد لا يكون والاحد لا يكون الا يوما وكذا بين العلم والفقه فان العلم
قد يكون فقها وقد لا يكون والفقه لا يكون الا علما فاما اذا كان المضاف اخص من المضاف اليه مط
كاحد اليوم او مساويا له كليث اسد فالاضافة ممتنعة تنبيهان الاول كون الاضافة في نحو يوم الاحد
وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام هو ما صرح ائمة العربية قال بعض المحققين ولا يظهر ما
دعاهم اليه والانسب بالمعنى ان الاضافة في ذلك بيانية واظهار من فيها خال عن التكلف قال
بعضهم ويمكن ان يقال الحامل ان لهم على ذلك انهم اشترطوا في الاضافة بمعنى من كون المضاف اليه
من جنس المضاف وجايز الحمل عليه وهنا ليس كذلك اذ ليس كل واحد من الاحد والفقه والاراك جنسا
لما اضيف اليه ولا يحمل عليه اذ لا يقال اليوم الاحد والعلم الفقه والشجر الاراك وانما يقال الاحد يوم
والفقه علم والاراك شجر انتهى الثاني لم يبين المص تقدير الحرف في الاضافة اللفظية مع اقتضاء
حده للمضاف اليه التقدير فيها ايضا والمشهور ان التقدير انما هو في الاضافة المعنوية خاصة وذهب
بعضهم الى ان الاضافة اللفظية تقدر بمعنى اللام لظهورها في نحو فعال لما يريد مصدقا لما
مصدقا لما معهم ورد بعدم اطرادها اذ لا يسوغ في الصفة المشبهة ونقل الشاطبي القول بالتقدير
فيها عن ابن جني وعن الشلوبين وانه لا بد منه وان ظاهر كلام النحاة متاول وقد يكتسب المضاف
المذكر من المضاف اليه المؤنث تانيثه وبالعكس اي يكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر
تذكيره وليس ذلك في الصورتين مطلقا بل بشرط الاستغناء عنه اي عن المضاف عند سقوطه
بالمضاف اليه مع صحة المعنى في الجملة فالاول كقوله وهو الاعشى وتشرق بالقول الذي قد اذعته
كما شرقت صدر القناة من الدم فانث شرقت مع انه مسند الى مذكر وهو صدر لانه اكتسب التانيث
من القناة وقبل هذا البيت فلو كنت في جب ثمانين قامة ورقيت اسباب السماء بسلم ليستدرجنك
القول حتى تهره وتعلم اني عنك غير مقحم الجب البئر التي لم تطو واسباب السماء ابوابها والسلم
المرقاة قيل سمي سلما لانه يسلمك الى المرتقى اليه وتهره يكرهه ويبغضه واقحمت فلا اي لم يطق
ان يجيبني بقول لو كنت في جب بعيد القعر مثلا او صعدت الى السماء لم تتخلص مني واستصعدك
من الجب واستنزلك من السماء بالقول الذي يستدرجك حتى تكرهه وتعلم اني لست مقحما عن جوابك
ولا عاجزا عن وصولي الى الغرض منك قال الجار البردي والواو من قوله ورقيت بمعنى او لانه على وزن
قوله فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض او سلما في السماء ويقال شرق بريقه اي غص به كما يقال

غصصت

وقوله انارة العقل مكسوف بطوع هوى ومن ثم امتنع نحو قامت غلام هند

غصصت باللقمة واذعته افشيته يخاطب رجلا مذياعا لا يكتم ما يسمعه والمعنى انك تشرق بالقول
الذي افشيته واظهرته للناس كما ان القناة تشرق بالدم ولا تشربه فاستعمال الشرق في صدر القناة
استعارة من جمود الدم عليه بحيث يكون بين الظهور ويصير سمة بادية عليه قاله الدماميني
في التحفة والى هذا البيت اشار ابن حزم الظاهري في قوله تجنب صديقا مثل ما واحذر الذي
يكون كعمرو بين عرب واعجم فان صديق السوء يدني وشاهدي كما شرقت صدر القناة من الدم
ومراده بما الكناية عن الرجل الناقص كنقص ما الموصولة وبعمرو عن الرجل المتزيد الاخذ ما ليس له
كاخذ عمرو الواو في الخط قاله في المغني وغيره وظاهر مما ذكره جوازا ان يكون المراد بما الموصوفة
وكان ايثاره الموصولة بالذكر لكونها اشهر والنقص فيها اظهر قال بعض المتاخرين ويمكن ان يكون
مرادهم بما ما النافية لان السلب نقص كما ان الايجاب شرف على ما تقرر في علم المنطق قال الصلاح
الصفدي ويحتمل ان يكون مراد بعمرو عمرو المذكور في قول الشاعر المستجير بعمرو عند كربته كالمستجير
من الرمضاء بالنار ومثل البيت المستشهد به قول الاخر طول الليالي اسرعت في نقضي نقضن
كلي ونقضن بعضي وقوله وما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديار قال ابن هشام
في المغني ويحتمل ان يكون من ذلك فله عشر امثالها وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها اي
من الشفاء ويحتمل ان الضمير فيها للنار ان الاصل فله عشر حسنات امثالها فالمعدود في الحقيقة
الموصوف المحذوف انتهى وعبارة المص شاملة لما كان المؤنث فيه ظاهرا او مضمرا وزعم الفراء انه
لا يجوز مع المضمر فلا يجوز الاصابع قطعت بعضها ولا القناة اشرقت صدرها وان العرب منعت
من استجازته ذكره في الارتشاف واجازه بعضهم مستشهدا بقوله تمنيت شمسا استضيئ بنورها
فلما اضائت اجرقتني ضياؤها والثاني نحو قوله انارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى
يزداد تنويرا فذكر مكسوف والقياس مكسوفة لانه خبر عن مؤنث وهو انارة لانها اكتسبت التذكير
من اضافتها الى العقل قال ابن هشام ويحتمل ان يكون منه قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين و
تبعده لعل الساعة قريب فذكر قريب حيث لا اضافة ولكن ذكر الفراء انهم التزموا التذكير في قريب
اذا لم يرد قرب النسب قصدا للفرق انتهى واشترط جواز الاستغناء عن المضاف بالمضاف اليه في
الصورتين لانه لو لم يجز ذلك لم يكتسب المضاف الحكم المذكور في المسئلتين ومن ثم امتنع قامت
غلام هند وجاء امة زيد اذ لا يقال قامت هند وانت تريد غلامها ولا جاء زيد وانت تريد امته و

زاد ابن مالك في التسهيل شرطا اخر لم يذكره المص وهو كون المضاف بعضا من المضاف اليه كمثال المتن او
كبعضه نحو اجتمعت اهل اليمامة قال البدر الدماميني في شرحه فان قلت ما الذي استفيد من هذا
القيد بعد اعتبار القيد الاول وهو صحة الاستغناء بالمضاف اليه عن المضاف فان هذا ملزوم لكون
المضاف بعضا او كبعض قلت لا نسلم هذه الملازمة الا ترى انه لا يصح ان تقول اعجبتني يوم عروبة
وان صح الاستغناء مع كون المضاف ليس بعضا للمضاف اليه ولا كبعضه لان اليوم نفس عروبة فقد
ظهرت فايدة الاتيان بهذا القيد انتهى وعروبة وباللام يوم الجمعة وزاد الفارسي قسما اخر يجوز فيه
التانيث وهو ان يكون المضاف الى المؤنث كل كقول عنيزة جادت عليه كل عين ثرة فتركن كل
حديقة كالدرهم ومنه يوم تجد كل نفس ما عملت ووفيت كل نفس قال المرادي في شرح التسهيل و
الافصح في هذا القسم التانيث بخلاف ما سبق انتهى واشار المصنف ره بقد التقليلية الى ان ذلك وان جاز
وصح لكن الاصل والافصح التذكير في الصورة الاولى والتانيث في الصورة الثانية تكميل وقد يكتسب
المضاف من المضاف اليه امورا غير ذلك احدها وجوب التصدير اذا اضيف لمصدر ولهذا وجب تقديم
المبتدا في نحو غلام من عندك والخبر في نحو صبيحة اي يوم والمفعول في نحو غلام ايهم انت افضل ووجب
الرفع في نحو غلام ايهم اكرمت ومن مجرورها في نحو من غلام ايهم انت افضل ووجب الرفع في نحو علمت ابو من
زيد والى هذا اشار الشيخ امين الدين العروضي المحلي بقوله عليك بارباب الصدور فمن غدا مضافا لارباب
الصدر تصدرا واياك ان ترضى بصحبة ناقص فتنحط قدرا من علاك وتحقرا فرفع ابو من ثم خفض
مزمل يبين قولي مغربا ومحذرا والاشارة بقوله ثم خفض مزمل الى قول امرئ القيس كان ابانا في عرانين
وبله كبير اناس في بجاد مزمل وذلك لان مزملا صفة لكبير فكان حقه الرفع ولكنه خفض لمجاورته للمخفوض
الثاني المصدرية نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي مفعول مطلق ناصبه ينقلبون
ويعلم معلقة عن العمل بالاستفهام الثالث الظرفية نحو تؤتي اكلها كل حين وقوله انا ابو المنهال بعض
الاحيان الرابع البناء قال ابن هشام في المغني وذلك في ثلثة ابواب احدها ان يكون المضاف مبهما كغير و
مثل ودون واستدلوا بقوله تعالى وحيل بينهم وبين ما يشتهون انه لحق مثل ما انكم تنطقون في من
فتح مثلا وهو صفة لحق وقرء بعض السلف او يصيبكم مثل ما اصاب بالفتح وقول الفرزدق واذ ما
مثلهم بشر وقول الاخر لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال فغير فاعل لم يمنع
وقد جاء مفتوحا وقد يؤول جميع ذلك وزعم ابن مالك ان ذلك لا يكون في مثل لمخالفتها المبهمات بانها تثنى و

مجمع كقوله تقدم الامم امثالكم وقول الشاعر والشر بالشر عند الله مثلان وقول الآخر ولما بدت
الفرزدق فضة اجوبة مشهورة ولا يأتي بحثه هذا في غير لان قولهم غيران واغياران ليس بعرف ولو
كان المضاف غيرهما لم يبن الثاني ان يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اليه ذا نحو ومن حينئذ يومئذ
ومن عذاب يومئذ يقرأن بجر يوم وفتحه الثالث ان يكون زمانا مبهما والمضاف اليه فعل مبني كقوله
على حين عاتبت المشيب على الصبى وقلت المما اصح والشيب وازع وقوله لاحبذا من هن من قلبي
محلا على حين تنتصبين كل حليم دويا بالفتح وهو رجح من الاعراب عند ابن مالك ومرجوح عند ابن
عصفور فان كان المضاف اليه فعلا معربا او جملة اسمية فقال البصريون يجب الاعراب والتصحيح جوز
البناء ومنه قراءة نافع هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بالفتح بناء وقراءة غير ابي عمرو يوم التلاق
بفتح وقال اذا قلت هذا حين اسلو ويعجبني نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر وقال اخر لم اعلمك والله
عمرك الله انني كريم على حين الكرام قليل والآخر اذا قيل ملق سخي واخر ان يقال بخيل
دويا بالفتح قال البدر الدماميني وشرح التسهيل قال ابن هشام سئلني سائل من اين تعرب الصبا
فانشدته الم تعلم البيتين ولم يزد على ذلك فتبينته انتهى وقال في شرح المغني بعد حكاية ذلك وجه
صلاحية هذا للجواب انه اشتمل على بناء حين المضافة الى الجملة ولا يخفى ان هذا الجملة البيت الثاني
اليه بانشاد ذينك البيتين صريح في ذكر محل الصبا اذ قال اوفينه نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر
فظهر المقصود ولله الحمد الثاني مما يرد مجرورا لا غير المجرور بالحرف وهو ما اي اسم نسبة شئ
دخل نسبة الفعل الى الفاعل والمفعول نحو ضرب يد عمرا وغير ذلك مما ليس من المعرف كما مر وخرج
بقوله بواسطة حرف جر ملفوظ واعلم انه ليس في كلامه ما يقتضي ان الفعل يضاف حيث يكون حرف
الجر ملفوظا كما مر بل فلا ينبغي حمله على ذلك وان كان محتملا لانه اذا تحقق ان المضاف لا يكون الا
اسما كما صرح به الزمخشري وغيره فاذا قلت مررت بزيد فمررت من حيث ان زيدا مفعوله ليس ما ولا
باسم ومن حيث هو مضاف الى زيد ما ولا بر اي بمرور مضافا فالمضاف هو المرور لا الفعل الاصطلاحي
والذي دعا شراح كلام ابن الحاجب في كافيته الى حمل عبارته على ان المضاف يكون فعلا تعريفه الحروف
الجر بانها ما وضع لاضافة الفعل ومعناه الى ما يليه وهو صريح في ذلك والمشهور من حروف الجر
اربعة عشر حرفا باسقاط عدا وخلا وحاشا ولعل ومتى وكي فجملتها مطلقا عشرون وقد عكوا الثلثة
الاول غير مشهورة وغيرهم لم فانها اليت ذا الاشتهار دون ذاكره وان نصبت فعلا لكن الجر بها ثابت

بالنقل

بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح وسيأتي الكلام عليها في باب الاستثناء انشاء الله تعالى واما الثلثة
الاخيرة فشاذة اما لعل فلا يجر بها الا عقيل قال شاعرهم لعل الله فضلكم علينا بجر لفظ الجلالة
ولهم في لامها الاولى الاثبات والحذف وفي الثانية الفتح والكسر واما متى فلا يجر بها الا هذيل وهي
عندهم بمعنى من الابتدائية سمع من بعضهم اخرج متى كمه وقال ابو ذؤيب الهذلي يصف السحاب شربن
بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج واما كي فعدها من حروف الجر مذهب البصريين قالوا ولا
يجر بها الا ما الاستفهامية كقولهم في السؤال عن علة الشيء كيمه بمعنى لمه وما وان المصدريتان مع
صلتهما كقوله اذا انت لم تنفع فضر فانما يرجى الفتى كيما يضر وينفع ونحو جئتك كي تكرمني اذا
قدرت ان بعدها واما الكوفيون فعندهم عندها انها ناصبة دائما واختاره المص كما سيأتي بيانه في حديقة
الافعال وسميت هذه الحروف حروف الجر قال ابن الحاجب لانها تجر معنى الفعل الى الاسم وقال الرضي بل
لانها تعمل عمل الجر كما قيل حروف النصب وحروف الجزم ويسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف
الفعل الى الاسم اي توصله اليه وتربطه وحروف الصفات لانها تحدث صفة في الاسم ففي قولك جلست
في الدار دلت في على ان الدار وعاء للجلوس وقيل لانها تقع صفاتا لما قبلها من النكرات كذا في همع الهوامع
وهذه الاربعة عشر المشهورة من حروف الجر سبعة منها تجر الظاهر والمضمر وهي من وقد يقال منا على
زنة الى وزعم الكسائي والفراء انها الاصل خففت لكثرة الاستعمال وقال ابن هشام هي لغة لبعض
العرب وقال ابو حيان ضرورة وقدمها لانها ام حروف الجر كما قاله الحريري وغيره وقال ابن الدهان في
في الغرة من اقوى حروف الجر ولهذا المعنى اختصت بالدخول على عند انتهى ولها ثلثة عشر معنى احدها
ابتداء الغاية وليس المراد هنا نهاية المسافة وكذا في قولهم الى لانتهاء الغاية اذ لا معنى لابتداء النهاية
وانما المراد بالغاية جميع المسافة قاله الرضي ويلزم عليه ان يكون استعمال من في الزمان مجازا الا
ان يراد بالمسافة المسافة الحقيقية والتنزيلية وقال اكثر كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها
الغرض والمقصود والمراد ههنا الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده انتهى ويلزم عليه ان تخص
من الابتدائية بالافعال الاختيارية التي لها غرض ولا يصح ان يقال غلا القدر من اول النهار الى اخره
فالاحسن ان المراد بالغاية النهاية اي لابتداء له نهاية ولا يستعمل في ابتداء لا نهاية له كالامور
الابدية قاله عصام الدين ثم الابتداء يكون في المكان باتفاق نحو من المسجد الحرام وفي الزمان
خلافا لاكثر البصريين نحو من اول يوم وفي الحديث مطرنا من الجمعة الى الجمعة والشواهد عليه كثيرة

اعراب

بالغاية ولانتهاء النهاية

وتاويلها

وتاويلها تعسف وفي غيرهما نحو من محمد رسول الله ص انه من سليمان وعلامتها صحة ايراد الى او
ما يفيد فايدتها قبالتها نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه الثاني
التبعيض وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض نحو اخذت من الدراهم اي ببعض الدراهم والمفعول
الصريح في هذا المثال محذوف اي اخذت من الدراهم شيئا فان اعتبرت المفعول مقدما جاز في المجرور
وجهان ان يكون متعلقا بالفعل وان يكون متعلقا بمحذوف صفة للمفعول وان اعتبرته مؤخرا تعين
تعلق الجار بالفعل الثالث بيان الجنس اي اظهار المقصود منه نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان
وعلامتها ان يحسن جعل الذي في مكانها لا يقال لا يصح ذلك في نحو قد كان من مطر اي شيء مع ان من
بيانية لانه يلزم وصف النكرة بالمعرفة ويلزم جعل المفرد اي مطر صلة لانا نقول المراد جعل الذي
في مكانها مع ايراد مقتضيات الموصول الرابع البدل نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة لجعلنا
منكم ملائكة ولا ينفع ذا الجد منك الجد وانكره قوم فقالوا التقدير ارضيتم بالحيوة الدنيا بدلا
من الاخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف ومن للابتداء وكذا الباقي الخامس التنصيص على العموم
او توكيد التنصيص عليه وهي الزايدة فالاول نحو ما جائني من رجل والثاني نحو ما جائني من احد ولها
ثلثة شروط ان يسبقها نفي او نهي او استفهام وان يكون مجرورها نكرة وان يكون اما فاعلا نحو ما
ياتيهم من ذكر او مفعولا نحو هل تحس منهم من احد او مبتدأ نحو هل من خالق غير الله قاله ابن هشام
في الاوضح واجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو قد كان من مطر واجازها الاخفش
والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم ابن مالك في التسهيل السادس التعليل نحو مما خطيئاتهم اغرقوا
السابع الظرفية نحو ماذا خلقوا من الارض الثامن الفصل بالمهملة وهي الداخلة على ثاني المتضادين نحو
يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب قاله ابن مالك قال ابن هشام وفيه نظر لان الفصل
مستفاد من العامل فان ماز وميز بمعنى فصل والعلم صفة توجب التميز والظاهر ان من في الايتين
للابتداء او بمعنى عن التاسع انتهاء الغاية وهو قول الكوفيين واختاره ابن مالك واستدل له
بصحة قولك تقربت منه وهو بمعنى تقربت اليه العاشر مرادفة عن نحو فويل للقاسية قلوبهم عن ذكر
الله يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا الحادي عشر مرادفة الباء نحو ينظرون من طرف خفي قاله يونس
قاله ابن هشام والظاهر انها للابتداء وتعقبه الدماميني بانه ان اريد كون الظرف آلة للنظر
فمن بمعنى الباء كما قاله يونس وليس الظاهر كونه ح للابتداء وان اريد ان الظرف وقع ابتداء النظر فيه فمن

لابتداء الغاية لا بمعنى الباء فهما معنيان متغايران ان موكولان الى ارادة المستعمل فتامله انتهى الثالث
عشر موافقة عند نحو لن تغني اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا قاله ابو عبيدة والصحيح انها في ذلك
للبدل الثالث عشر المرادفة تارة اذا اتصلت بما كقوله وانا لما نضرب الكبش ضربة على راسه تلقى اللسان
من الفم قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والاعلم وخرجوا عليه قول سيبويه واعلم انهم مما يحذفون
كذا قاله ابن هشام والظاهر ان من فيهما ابتدائية وما مصدرية وانهم جعلوا كانهم خلقوا من الضجر والحذف
مثل خلق الانسان من عجل انتهى قال التقي الشتني هذا ليس بظاهر في قول سيبويه على ما يختفي الرابع عشر
الاستعلاء نحو ونصرناه من القوم وقيل على التضمين اي منعناه منهم بالنصر الخامس عشر التجريد نحو
لي من فلان صديق وجهم قيل والظاهر ان من التجريدية ابتدائية او ظرفية السادس عشر التبيين نحو قوله
انت مني بمنزلة هرون من موسى قيل والظاهر ان من في الحديث للابتداء اذ التقدير وقربك مني بمنزلة
قرب هرون من موسى وحذف المضاف لظهور المعنى والى ولها ثمانية معان احدها انتهاء الغاية
المكانية او الزمانية نحو الى المسجد الاقصى ثم اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو عطيته من مائة الى
الالف الثاني المعية كمع وذلك اذا ضممت شيئا الى شيء في الحكم بما عليه او التعلق نحو من انصاري الى
الله وايديكم الى المرافق ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم قال الرضي والتحقيق انها للانتهاء
لان انتهاء اي مضافة الى المرافق والى اموالكم وما ورد من ذلك يؤول على تضمين العامل وابقاء الى على
اصلها والمعنى في الاية الاولى من يضيف نصرته الى نصرة الله تعالى او من ينضم في حالكونه ذاهبا الى الله
تعالى الثالث التبيين وهي المتعلقة في تعجب او تفضيل بحب او بغض مبنيتين لفاعليه مصوغهما نحو ما احب
زيدا الى وقوله تعالى نحن ربك اشد بتحن اجبالي واثبات هذا المعنى لالى مخصوص لابن مالك الرابع مرادفة اللام
نحو والامر اليك وقيل لانتهاء الغاية اي منتهى اليك الخامس الظرفية كفي وذكره جماعة في قوله ولا تركنوا
بالوعيد كاتنى الى الناس مطلي بالقار اجرب اي في الناس وزاد له بعضهم على تعلق الى بمحذوف اي مطلي
بالقار مضافا الى الناس فحذف وقلب الكلام وقال ابن عصفور وهو على تضمين معنى مغض قال ولو
صح بحمى الى بمعنى في لجاز زيد الى الكوفة السادس الابتداء كقوله تقول وقد غالت بالكوز فوقها
اليقى فلا يروى الى ابن احمر اي مني السابع موافقة عند كقوله ام لا سبيل الى الشباب وذكره اشهل الى
من الرحيق السلسل الثامن التوكيد وهي الزايدة اثبت ذلك الفراء مستدلا بقراءة بعضهم افئدة من
الناس تهوي اليهم بفتح الواو اي تهويهم وخرجه غيره على تضمين هوى معنى تميل وعن وفيها سبعة معان احدها

المجاوزة وهو الاكثر فيها ولم يذكر البصريون غيره والمراد بالمجاوزة بعد شيء عن المجرور بها بسبب ايجاد
مصدر الفعل المعدى بها نحو سرت عن البلد اى بعدت عنها بسبب السير الثاني البدل نحو لا تجزي
نفس عن نفس وفي الحديث صومي عن امك اى بدل نفس وبدل امك الثالث الاستعلاء نحو فانما يبخل
عن نفسه اى عليها الرابع التعليل نحو وما نحن بتاركي الهتنا عن قولك اى لاجله الخامس مرادفة بعد نحو
لتركبن طبقا عن طبق اى حالة بعد حالة السادس مرادفة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده اى
منهم بدليل فتقبل من احدهما ولم يتقبل من الاخر السابع الاستعانة قاله ابن مالك ومثله برميت السهم
عن القوس لانهم يقولون ايضا رميت بالقوس حكاهما الفراء وفيه رد على الحريري في انكاره ان يقال ذلك
اذا كانت القوس هي المرمية وحكى المرمية ايضا رميت على القوس وعلى والقول بحرفيتها هو مذهب البصريين
والكوفيين وزعم ابن الطراوة وابن طاهر وابن خروف وابو الحجاج ابن معروف والاستاذ ابو علي في احد قوليه
انها اسم دائما ولا يكون حرفا ونسبوه لسيبويه ولها تسعة معان احدها الاستعلاء حسا نحو وعليها
وعلى الفلك تحملون او معنا نحو فضلنا بعضهم على بعض ولهم على ذنب ثم انه قد يكون على مجرورها كما
مثل به وهو الغالب وقد يكون على ما يقرب منه نحو واجد على النار هدى قال الزمخشري معنى الاستعلاء على
النار ان اهل النار يستعلون المكان القريب منها وههنا بحث نفيس اثرت ايراده لما فيه من الفوائد وهو
منقول من كتاب مطلع السعدين ومجمع البحرين وهو تاريخ الفه عبد الرزاق بن اسحق السمرقندي وكان في
حدود سبع وثمانين وثمان مائة وسبب ايراده له انه ذكر ان الامير شريف الدين علي الجرجاني ورد الى
سمرقند في سنة تسعين وسبعمائة فاكرمه الامير تيمور غاية الاكرام ثم ان السيد ذكر في بعض مجالس درسه
كلام صاحب الكشاف على قوله تعالى على هدى ونقل كلام العلامة التفتازاني عليه وابطله ولم يكن
احد يتجرى على العلامة بالاعتراض فشاع ذلك الى ان بلغ الامير تيمور فجمع بين العلامة والسيد للمناظرة
واشترط السيد ان لا يتكلم احد من تلامذة العلامة في اثناء البحث فلم يتمالك مولانا جلال الدين
يوسف الاوبهي وتكلم في اثناء البحث وكان ارشد تلامذة العلامة حتى انه كان قد اذن له في ان يصلح
ما يراه من الخلل في تصانيفه فغضب الامير تيمور من تكلمه حيث كان الشرط على خلاف ذلك فامر باخراجه
ثم ان التاريخ المذكور ان لاخيه مولانا جلال الدين عبد الغفار كلاما في هذا البحث ثم قال لا باس
بايراد الكلام الجميع باللغة العربية فسرد كلام كل منهم على هذه الصورة قال صاحب الكشاف معنى الاستعلاء
في قوله تعالى على النار هدى مثل لتمكنهم واستقرارهم عليه وتمسكهم به شبهت حالهم بحال من اعتلى الشيء

فرد ظ

وركبه

ومركبه قال المحقق التفتازاني يعني هذه الاستعارة تبعية تمثيلا اما التبعية فلجريانها اولا في متعلق
الحرف وتبعيتها في الحرف واما التمثيل فلكون كل من طرفي التشبيه حالة منتزعة من عدة امور و
اعترض عليه المحقق الجرجاني بان كون على استعارة تبعية يستلزم كون الاستعلاء شبيها به والتمثيل
المستلزم لتركيب الطرفين يستلزم ان لا يكون الاستعلاء شبيها به لانه معنى مفرد فلا يجتمعان واجاب
التفتازاني بان معنى التمثيل على تشبيه صورة منتزعة من عدة امور بصورة اخرى لذلك وهذا انما
يوجب اعتبار التعدد في الماخذ لا فيه نفسه ولا ينافي كونه متعلق معنى الحرف ورد الجرجاني هذا
الجواب في كتبه بان تلك الصورة المنتزعة من عدة امور لا تنتزع بتمامها من كل واحد من تلك الامور
بل ينتزع من كل واحد من تلك الامور بعض منها فيكون كل من الطرفين مركبا بالضرورة ومعنى الاستعلاء
مفرد فلا يكون مشبها به وقال استادي واخي اقول ويمكن الجواب عنه بان معنى انتزاعها من تلك الامور
هو ان يكون منتزعة من مجموع تلك الامور وتقارنها وتضامها كالاستعلاء فانه هيئة حاصلة من
تقارب الراكب والمركوب على الكيفية المخصوصة فيكون واحدا منتزعا من عدة امور ولهذا صح ان
يستعار العنقود للثريا مثل ان يقول لاح في الصبح عنقود ملاحية في السماء وقد استعاروا النطاق
والحمائل للكواكب التي حول الجوزاء والظاهر ان ليس في هذه الاستعارات الا تشبيه الهيئة بالهيئة
انتهى الثاني المصاحبة كمع نحو اتى المال على حبه اي مع حبه الثالث المجاوزة كقوله اذا رضيت علي بنو قشير
لعمر الله اعجبني رضاها وهو لغة بني كعب بن ربيعة حكى ذلك المبرد في الكامل قاله ابن هشام في شرح اللمحة
وقال في المغني ويحتمل ان رضي ضمن معنى عطف وعن الكسائي حمل على نقيضه وهو سخط انتهى قال ابن
جني في الخصائص كان ابو علي يستحسن قول الكسائي في ذلك انتهى لكن قال بعض المحققين انه لا يعرف
له محصل لانه ان لم يجعل على بمعنى عن فكيف يصح المعنى وان جعلت بمعنى عن لم يكن رضي محمولا على ضده
لان ضده لا يطلب حقيقة عن نعم لو قيل رضيت ماول بلم تسخط لكان له وجه انتهى وقال ابو عبيدة
انما ساغ ذلك لان معناه اقبلت علي الرابع الظرفية نحو على غفلة حين اي في حين غفلة الخامس
التعليل نحو ولتكبروا الله على ما هديكم اي لاجل هدايته اياكم وقوله علام تقول الرمح اثقل عاتقي
اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت السادس موافقة من نحو اذا اكتالوا على الناس يستوفون اي من الناس
السابع مرادفة الباء نحو حقيق على ان لا اقول وقرء ابي بان لا اقول وقالوا اركب على اسم الله الثامن
الاستدراك والاضراب نحو فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لا ييأس من رحمة الله فقوله فوالله

لا انسى

لا انسى قتيلا رزيته بجانب قوسى ما حييت على الارض على انها تعفو الكلوم وانها توكل بالادنى
وان جل ما يمضى اى على ان العادة نسيان البعيدة المصائب البعيدة العهد وقوله بكل تداوينا
ولم يشف ما بنا على ان قرب الدار خير من البعد ثم قال على ان قرب الدار ليس بنافع اذا كان من
تهويه ليس بذى ود ابطل بعلى الاولى عموم قوله لم يشف ما بنا فقال بلى ان فيها شفاء ما ثم ابطل
بالثانية قوله على ان قرب الدار خير من البعد وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند
من قال به الا انها اوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج او هى خبر لمبتدا محذوف اى
والتحقيق على كذا وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب قال ودل ذلك على ان الجملة الاولى وقعت على غير التحقيق
ثم جيء بما هو التحقيق فيها قاله ابن هشام التاسع ان يكون زائدة للتعويض او غيره فالاول كقوله ان
الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل اى من يتكل عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول
تعويضا قاله ابن جنى وقيل المراد ان لم يجد شيئا ثم ابتدء مستفهما فقال على من يتكل والثانى كقوله
ابا الله الا ان سرحة مالك على كل افنان العضاه تروق قاله ابن مالك قال ابن هشام وفيه نظر لان
راقه الشيء بمعنى اعجبه ولا معنى له ههنا وانما المعنى تعلو وترفع انتهى وفى القاموس الروق مصدر راق
عليه اى زاد عليه فضلا فلا حاجة الى التضمين وفى ولها عشرة معان احدها الظرفية حقيقة مكانية
او زمانية وقد اجتمعتا فى قوله تعالى الم غلبت الروم فى ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون فى بضع
سنين او مجازا اما ان يكون الظرف والمظروف معنيان نحو ولكم فى القصاص حيوة او الظرف معنى و
المظروف ذاتا نحو اصحاب الجنة فى رحمة او بالعكس نحو لقد كان لكم فى رسول الله اسوة حسنة الثانى
السببية نحو لمسكم فيما افضتم وفى الحديث ان امرأة دخلت النار فى هرة حبستها الثالث المصاحبة نحو
حق عليهم القول فى امم الرابع الاستعلاء نحو ولاصلبنكم فى جذوع النخل والاولى ان يقال انها بمعناها
لتمكن المصلوب فى الجذع تمكن المظروف فى الظرف فهى من باب الاستعارة التبعية الخامس مرادفة الباء كقوله
وتركبن يوم الروع منا فوارس بصيرون فى طعن الاباهر والكلا السادس مرادفة الى نحو فردوا ايديهم فى
السابع مرادفة من نحو ويوم نبعث فى كل امة شهيدا اى منهم بدليل الاية الاخرى الثامن مرادفة عن نحو
وهو فى الاخرة اعمى اى عنها وعن محاسنها التاسع المقايسة وهى الداخلة بين مفضول سابق وفاضل
لاحق نحو وما متاع الحيوة الدنيا فى الاخرة الا قليل العاشر التوكيد وهى الزائدة نحو اركبوا فيها اى اركبوها
والباء وحركتها الكسر وقد تفتح مع الظاهر فيقال بزيد حكاه ابو الفتح عن بعضهم قالها ابو حيان ولها

اربعة عشر معنا احدها الالصاق قيل وهو معنى لا يفارقها فلهذا اقتصر عليه سيبويه قال في
شرح اللب وهو تعلق احد المعنيين بالاخر حقيقيا نحو امسكت بالحبل ومجازيا نحو مررت بزيد اي
الصقت مروري بمكان يقرب منه الثاني التعدية وهي تغيير معنى الفعل وجعله متضمنا لمعنى التصيير كما
في الهمزة والتضعيف وهذه المعنى مما انفردت به عن ساير حروف الجر وتطلق التعدية على معنى اخر
وهو ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر وهي بهذا المعنى متحققة في جميع موارد حروف
الجر وذهب ذلك على بعض من عاصرنا ففسر التعدية فيهذا المقام بهذا المعنى الثاني وهو وهم منه قال
ابن هشام وتسمى باء النقل ايضا وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا واكثر ما تعدى الفعل
القاصر تقول في ذهب زيد ذهبت بزيد واذهبته ومنه ذهب الله بنورهم وقرء اذهب الله بنورهم
وقال المبرد والسهيلي ان بين التعديتين فرقا مردود بالاية ومن ورودها مع المتعدي دفع الله الناس
بعضهم ببعض وصككت الحجر بالحجر والاصل دفع بعض الناس بعضا وصك الحجر الحجر انتهى الثالث
الاستعانة وهي الداخلة على الة الفعل حقيقة نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم او مجازا قيل ومنه باء
البسملة لان الفعل لا يتاتى على الوجه الاكمل الا بها الرابع السببية نحو انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل
فكلا اخذنا بذنبه ومنه لقيت بزيد الاسد اي بسبب لقائي اياه الخامس المصاحبة وهي التي تصلح في موضعها
مع او يغني عنها وعن مصحوبها الحال نحو دخلوا بالكفر اي معه او كافرين قال ابن هشام في المغني وقد
اختلف في الباء من قوله تعالى فسبح بحمد ربك فقيل للمصاحبة والحمد مضاف الى المفعول اي حامدا
له اي نزهه عما لا يليق به واثبت له ما يليق به وقيل للاستعانة والحمد مضاف الى الفاعل اي سبحه بما
حمد به نفسه اذ ليس كل تنزيه بمحمود الا ترى ان تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات انتهى قال
شيخ شيوخنا الحرفوشي ره في اللئالي الدرية بعد نقله ذلك لا يخفى عليك ان المعتزلة ومن وافقهم
لم ينفوا الصفات راسا حتى يلزم التعطيل بل نفوا زيادتها فقالوا سمعه عين ذاته قدرته عين ذاته وكذا
البواقي وهذا لا يستلزم ذلك بل هو ادل على التنزيه لان القول بالزيادة يؤدي الى محذور ان تقتضي
عكس ما ارادوا من التنزيه كما هو المقرر في علم الكلام فليراجع ثمة انتهى السادس الظرفية نحو ولقد نصركم
الله ببدر نجيناهم بسحر السابع البدل وهي التي يحسن في مكانها بدل كقول الحماسي فليت لي بهم قوما
اذا ركبوا شنوا الاغارة فرسانا وركبانا اي بدلهم وانتصاب الاغارة على المفعول لاجله الثامن المقابلة
وهي الداخلة على الاعواض والاثمان نحو كافات الاحسان بضعف واشتريت الفرس بالف التاسع المجاوزة

مسئلة كلامية

فقيل

فقيل يختص بالسؤال قال في الهمع وظاهر كلام ابي حيان ان الكوفيين كلهم عليه نحو فاسئل به خبيرا
بدليل يسئلون عن انبائكم وقيل لا يختص به بدليل ويوم تشقق السماء بالغمام وجعل الزمخشري
هذا الباء بمنزلتها في شققت السنام بالشفرة على ان الغمام جعل كالالة التي تشقق بها العاشر
الاستعلاء نحو من ان تامنه بقنطار بدليل هل امنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه الحادي عشر التبعيض
اثبت ذلك الاصمعي والفارسي والقتبي وابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا منه عينا يشرب بها
عباد الله اي منها قال بعضهم ويمكن ان يكون الباء سببية اي ان العين في اللطافة بحيث تدعو
الناظر بها ان يشرب منها انتهى الثاني عشر القسم وهي اصل حروفه ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل
معها نحو اقسم بالله لتفعلن ودخولها على الضمير نحو بك لافعلن واستعمالها في القسم الاستعطافي وهو
المؤكد لجملة طلبية نحو بالله هل قام زيد اي اسالك مستحلفا بالله الثالث عشر الغاية نحو وقد
احسن بي اي الي وقيل ضمن احسن معنى عطف الرابع عشر التوكيد وهي الزائدة وزيادتها في ستة مواضع
على ما في المغني احدها الفاعل وزيادتها فيه واجبة وغالبة وضرورة فالواجبة نحو احسن بزيد على قول
الجمهور والغالبة في فاعل كفى نحو كفى بالله شهيدا والجزم بزيادتها هو الاصح كما في الارتشاف وقال
الزجاج دخلت الباء لتضمين كفى معنى اكتف اي فهي للتعدية قال ابن هشام في المغني وهو من الحسن
بمكان ويصححه قولهم اتقى الله امرء فعل خيرا يثبت اي ليتق وليفعل بدليل جزم يثبت ويوجبه قولهم
كفى بهند بترك التاء فان احتج بالفاصل فهو يجوز لا موجب بدليل وما تسقط من ورقة وما تخرج
من ثمرة فان عورض بقولك احسن بهند فالتاء لا تلحق صيغ الامر وان كان معناها الخبر انتهى ويشكل
عليه اسناد الفعل الماضي الى ضمير المخاطب وهو غير جائز قالوا ومن مجيء كفى هذه مجردا عن الباء قول
الشاعر ويخبرني عن غائب المرء هديه كفى الهدى عما غيب المرء مخبرا ولا تزاد الباء في فاعل كفى
التي بمعنى اجزا واغنى ولا التي بمعنى وفي والاولى متعدية لواحد كقوله قليل منك يكفيني ولكن قليلك
لا يقال لها قليل والثانية متعدية لاثنين كقوله تعالى وكفى الله المؤمنين القتال والضرورة كقوله مهما
لي الليلة مهما ليه اودى بنعلي وسربالية الثاني مما تزاد فيه الباء المفعول نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة
وهزي اليك بجذع النخلة قال ابن هشام وكثرت زيادتها في مفعول عرفت ونحوه وقلت في مفعول ما
يتعدى لاثنين كقوله تبلت فؤادك في المنام خريدة تسقي الضجيع ببارد بسام وقد زيدت في مفعول
كفى المتعدية لواحد ومنه الحديث كفى بالمرء كذبا ان يحدث بكل ما سمع قال المرادي في الجنى وزيادة الباء في

المفعول

المفعول غير مقيسة مع كثرتها لكن خرم الرضي بانها تزاد قياسا في مفعول عرفت وعلمت وجهلت و
سمعت وتيقنت واحسنت الثالث المبتداء وذلك في قولك بحسبك درهم وحرجف اذا بزيد و
كيف بك اذا كان كذا ومن الغريب انها زيدت في ما اصله المبتداء وهو اسم ليس بشرط ان يتاخر الموضع
الخبر كقراءة بعضهم ليس البر بان تولوا بنصب البر وقوله الليس عجيبا بان الفتى يصابعض
الذي في بداء الرابع الخبر قال ابن هشام في تذكرته زيادة الباء في الخبر على ثلثة اقسام كثيرة وقليلة
واقل والكثيرة في ثلثة مواضع وذلك بعد ليس وما نحو ليس الله بكاف عبده وما ربك بغافل
عما تعملون وبعد ولم نحو ولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر
وذلك لانه في معنى اليس الله بقادر وفهو راجع الى المسئلة الاولى في المعنى والقليلة في ثلثة مواضع
بعد كان واخواتها منفية كقوله وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل
وبعد ظن واخواتها منفية كقوله دعاني اخي والخيل بيني وبينه فلما دعاني لم يجدني بقعدد وبعد
لا العاملة عمل ليس كقوله فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب والاقل
في ثلثة مواضع بعد ان ولكن وهل فالاول كقوله فان تنا عنه حقبة لا تلاقها فانك مما
احدثت بالحرب والثاني كقوله ولكن اجرا لو علمت بهين والثالث كقوله الا هل اخو عيش
لذيذ بدائم انتهى وقال في المغني زيادتها في الخبر ضربان غير موجب فيقاس وقد مر مثاله وموجب
فينبغي وقف على السماع وهو قول الاخفش ومن تابعه وجعلوا منه جزاء سيئة بمثلها والاولى تعليق
بمثلها باستقر ر محذوف هو الخبر انتهى الخامس الحال المنفي عاملها كقوله كانك لم ترعيت الى باساء
داهية فما انبعثت بمزود ولا وكل ذكره ابن مالك السادس التوكيد بالنفس والعين نحو جاءني زيد
بنفسه وبعينه واللام وهي مكسورة مع غير المضمر ومفتوحة معه في غير لغة خزاعة نحو لكم ولنا و
تكسر في لغتهم مطلقا وهذا في غير ياء المتكلم فانها تكسر معها وفي غير المستغاث المباشر للام فانها
تفتح معه نحو يا لله ويا لعمر بفتح الداخلة على الفعل نحو لزيد من الجبال قال الرضي ونقل فتحها
مع جميع المظهرات وانها مكسورة مع معنا لحدها الاستحقاق وهي الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد
لله الثاني الاختصاص نحو الجمل للفرس الثالث الملك نحو له ما في السموات وما في الارض وبعضهم
يستغني بذكره عن ذكر المعنيين قبله تقليلا للاشتراك الرابع التعليل نحو وهبت لزيد دينارا
الخامس شبه التعليل نحو جعل لكم من انفسكم ازواجا السادس التعليل نحو ليحكم بين الناس وهي اللام

الثانية في نحو يا لزيد للعمرو وتعلقها بمحذوف وهل هو فعل من جملة مستقلة اي ادعوك لعمرو
او اسم هو حال من المنادى اي مدعوا لعمرو قولان لم يطلع ابن عصفور على ثانيهما فنقل الاجماع
على الاول السابع موافقة على نحو ويخرون للاذقان سجدا التاسع موافقة في نحو ونضع
الموازين القسط ليوم القيمة العاشر موافقة من نحو سمعت له صراخا وقول جرير لنا الفضل في
الدنيا وانفك راغم ونحن لكم يوم القيمة افضل الحادي عشر موافقة عند كقولهم كتبته
لخمس خلون الثاني عشر موافقة بعد نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس الثالث عشر موافقة عن
نحو وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه قاله ابن الحاجب وقال ابن مالك
وغيره هي لام التعليل وقيل غير ذلك الرابع عشر التبليغ وهي الجارة لاسم السامع لقول او ما في
معناه نحو قلت له واذنت له وفسرت له الخامس عشر الصيرورة وتسمى لام العاقبة ولام المثال
نحو فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وانكرها البصريون ومن تبعا وردوها الى
التعليل بحذف السبب واقامة المسبب مقامه وسيأتي عليها مزيد الكلام في حديقة الافعال ان شاء
تعالى السادس عشر القسم والتعجب معا وتختص باسم الله تعالى كقوله لله لا يبقى على الايام ذو حيد
السابع عشر التعجب المجرد عن القسم وتستعمل في النداء كقولهم يا للماء وللعشب اذا تعجبوا من كثرتهما
وفي غيره كقوله لله دره فارسا ولله انت الثامن عشر التعدية نحو ما اضرب زيدا لعمرو وقال في
التصريح لان الضرب متعد في الاصل لكن لما بني منه فعل التعجب نقل الى فعل بضم العين فصار قاصرا
فعدي بالهمزة الى زيد وباللام الى عمرو وهذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الفعل
باق على تعديته ولم ينقل وان اللام ليست للتعدية وانما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في
التعجب وهذا الخلاف مبني على ان فعل التعجب اذا صيغ من متعد هل يبقى على تعديته او لا ذهب الكوفيون
الى الاول والبصريون الى الثاني انتهى التاسع عشر التوكيد وهي اللام الزائدة وهي انواع فمنها
المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله كقوله وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا اجار لمسلم و
معاهد ومنها اللام المسماة بالمقحمة وهي المعترضة بين المتضايفين كقولهم يا بؤس للحرب والاصل
يا بؤس الحرب فاقحمت اللام تقوية للاختصاص وهل انجرار ما بعدها بها او بالمضاف قولان ارجحهما
الثاني لان من شان المضاف ان يجر المضاف اليه والا فلا اضافة ومنها اللام المسماة بلام التقوية
وهي المزيدة لتقوية عامل ضعيف اما بتاخر نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون او لكونه فرعا في العمل نحو فعال

الى نحو بان ربك لرحمها الثامن موافقة

لما يريد نزاعة للشوى ونحو ضربي لزيد حسن وانا ضارب لعمرو وقد اجتمع التاخير والفرعية في
نحو وكنا لحكمهم شاهدين ومنها اللام المستغاث عند المبرد واختاره ابن خروف وسياتي
الكلام عليها وهي على ثلثة اقسام كما في المغني احدها ما يبين المفعول من الفاعل وهذه تتعلق بمذكور
وضابطها ان تقع بعد فعل تعجب او اسم تفضيل مفهمين حبا او بغضا تقول ما احبني وما ابغضني فان
قلت لفلان فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما وان قلت الى فلان فالامر بالعكس قال ابن بابشاذ
في شرح الجمع ولم اعلم ان احدا من اصحابنا شرح هذا وبين العلة فيه التي لاجلها اختصت اللام
بالفاعل والى بالمفعول والقول عندي في ذلك ان اللام لما كانت في باب الاستخبار والاخبار تختص بالفاعل
في المعنى من نحو قولك لمن هذا الفعل فتقول مجيبا هو لفلان فتاتي باللام وليس كذلك الى لانها
تدخل في باب الاستخبار والاخبار لمعنى ايضا نحو قولك الى من يصل هذا الفعل فتقول هذا الى فلان فان
قيل ولم كانت اللام في اصلها للفاعل والى في اصلها للمفعول قيل ان اللام معناها في الاصل الملك والاصل
والاستحقاق والملك والاستحقاق للفاعلين الذين ملكوا واستحقوا الاشياء والى معناها انتهاء الغاية
والغاية منتهى لفعلك فلذلك اختص بما ذكرناه انتهى الثالث ما يبين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية وما يبين
فاعلية غير ملتبسة بمفعولية ومصحوب كل منهما اما غير معلوم مما قبلها او معلوم ولكن استونف بيانه تقوية
للبيان وتوكيدا له واللام في ذلك كله متعلقة بمحذوف مثال المبينة للمفعول سقيا لزيد وجدعا له
التقدير ارادتي لزيد ومثال المبينة للفاعلية تبا لزيد وسحقا له فانه في معنى خر وهلك تنبيه ومما
يجر الظاهر والمضمر من حروف الجر الثلاثة الاتية ذكرها في باب الاستثناء وهي عدا وخلا وحاشا وسبعة
منها تجر الظاهر فقط وهي مذ ومنذ بضم الميم فيهما وثبوت النون ساكنة بعد الميم في الثانية وكسرها
لغة بني سليم وقال ابو حيان حكى اللحياني في نوادره كسر منذ عن بني سليم وكسر مذ عن عكل انتهى قالوا
ومنذ بثبات النون اصل لمذ بدليل رجوعهم الى ضم ذال مذ عند ملاقات ساكن نحو مذ اليوم ولولا
ان الاصل الضم لكسر ولان بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن وقال ابن ملكون هما اصلان لانه
لا يتصرف في الحرف ولا شبهه ويرده تخفيفهم ان وكان ولكن ورب وقط وقال المالقي اذا كان مذ اسما
فاصلها منذ او حرفا فهي اصل قاله في المغني وفي النهاية قالوا مذ ومنذ حرفان وفي هذا نظر اذا قالوا اصل
مذ منذ ويلزم على قولهم ان المخففة من ان وان حرفان وان رب باعتبار لغاتها عشرة احرف حكاه
المرادي في الجنى الداني ثم قال قلت الذي يظهر ان مرادهم ان مذ كان اصلها منذ كاختها فحذفت نونها

وتركت اختها على اصلها الا ترى انهم قالوا الاغلب على مذ الاسمية والاغلب على منذ الحرفية فلو كانت
مذ فرع منذ هذه لساوتها في الحكم انتهى ويختصان بالزمان غير المستقبل من الماضي والحال وكان
عليه التقييد بذلك لئلا يتوهم انهما لمطلق الزمان وليس كذلك فانهما لا يستعملان في الزمان المستقبل
اتفاقا كما قال الرضي ره ومعناهما ابتداء الغاية ان كان الزمان ماضيا كقوله اقوين مذ حجج ومذ دهر
وقوله وربع عفت آثاره منذ ازمان اي من حجج ومن ازمان والظرفية ان كان حاضرا نحو ما رايته
مذ او منذ يومنا اي في يومنا ومعنى والى من ان كان معدودا نحو ما رايته مذ ثلثة ايام اي من ابتدائها
الى انتهائها ورب والقول بحرفيتها كما مشى عليه في اطلاقه السابق هو مذهب البصريين ومذهب
الكوفيين والاخفش في احد قوليه وابن الطراوة ذهب الى انه اسم وهو مرتضى الرضي وفيها ثمانية عشر لغة ضم
الراء وفتحها مع تشديد الباء وتخفيفها والاوجه الاربعة مع التاء مفتوحة وساكنة او مع ما او معهما
فهذه ست عشرة وضمها مع اسكان الباء وضمها وفي معناها ثمانية اقوال احدها انها للتقليل دائما
الثاني انها للتكثير دائما الثالث انها لهما على السواء الرابع انها لم توضع لواحد منهما بل هي حرف اثبات لا
يدل على تكثير ولا تقليل وانما يفهم ذلك من خارج الخامس للتكثير في مواضع المباهات والافتخار و
للتقليل فيما عداه السادس لمبهم العدد يكون تقليلا وتكثيرا السابع للتقليل كثيرا وللتكثير قليلا
الثامن عكسه اي للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا وهو الذي جزم به ابن مالك في التسهيل واختاره ابن
هشام في المغني قال فمن الاول ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين وقوله ع يا رب كاسية في الدنيا عارية
يوم القيمة وسمع الكسائي اعرابيا يقول بعد انقضاء شهر رمضان يا رب صائمة لن تصومه ويا رب
قائمة لن تقومه وقال الشاعر ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات وجه الدليل ان الاية
والحديث والمثال مسوقة للتخويف والبيت مسوق للافتخار ولا يناسب واحدا منهما التقليل ومن الثاني
قول الشاعر الا رب مولود وليس له اب وذي ولد لم يلده ابوان وذي شامة غراء في حر وجهه مجللة
لا تنقضي لاوان ويكمل في خمس وتسع شبابه ويهرم في سبع معا وثمان اراد آدم ع وعيسى والقمر
انتهى ملخصا وقوله لم يلده باسكان اللام واصله لم يلده بكسرها واسكان الدال ثم سكنت اللام لشبهها
لها بتاء كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال اتباعا لفتحة الياء وبالضم اتباعا لضمة الهاء قاله الدماميني
وتختص رب بالظاهر النكرة لفظا او معنى نحو رجل واخيه ويغلب وصف هذه النكرة ولا يلزم
خلافا للمبرد وابن السراج والفارسي واكثر المتاخرين منهم الشلوبين وفي البسيط انه راي البصريين لان عاملها

وعليه الاكثرون

وجهه

يحذف

يحذف غالبا فجعل التزام الوصف كالعوض والاول هو ظاهر نص سيبويه وعليه نص الاخفش
وقاله الفراء والزجاج وابن طاهر وغيرهم واختاره ابن عصفور لان ما فيها من معنى القلة والكثرة
مغن عن الوصف كما في كم الخبرية واحتج عليه بقوله ام معاوية يا رب قائلة غدا يا لهف ام معاوية
وقوله الا رب مولود البيت ويغلب حذف متعلقها ومضيه وقد تحذف هي فيجب ابقاء عملها وذلك
بعد الفاء كثيرا كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع وبعد الواو كقوله وليل كموج البحر ارخى سدوله
وبعد بل قليلا كقوله بل مهمه قطعت بعد مهمه ومع التجرد اقل كقوله رسم دار وقفت في طلله كدت
اقضي الحيوة من جلله تنبيهات الاول قد يجر رب ضمير الغيبة فيلزم افراده وتذكيره وتفسيره بتمييز مطابق
للمعنى نحو ربه رجلا وربه رجلين وربه رجال وربه امرءة وربه امرئتين وربه نساء ولقلة ذلك وشذوذه
لم يذكره المص فجعلها مما يجر الظاهر فقط وقد صرح بضعف ذلك في بحث المضمرات وتبع فيه ابن مالك
ومنعه ابو حيان فقال ما ذكره ابن مالك في بعض كتبه من القلة وفي بعضها من الشذوذ ليس ذلك و
النحويون اوردوا ذلك على سبيل الجواز انه فصيح لا شاذ ولا قليل الا ان عنى بالشذوذ شذوذ القياس
وبالقلة قلته بالنسبة الى جرها المظهر لانه اكثر من جرها المضمر انتهى وقد تقدم الكلام على
تعريف هذا الضمير وتنكيره في صدر الكتاب الثاني يتفرد رب من بين حروف الجر بوجوب التصدير كما
كذا قال غير واحد فقيل لانها للانشاء مثل كم وقيل لانها للقلة التي بمنزلة النفي والنفي له صدر
الكلام قال الدماميني واستشكل ابو حيان وجوب التصدير بوقوعها خبرا لان في قوله اماوي اني
رب واحد امه قتلت فلا اسرى لها ولا قتل وهذا كما ترى غلط ظاهر فان ما في البيت لا ينافي الصدرية
بدليل ان زيدا ما قام وزيد انه لقائم وزيد لابوه قائم وقد تابعه بعض شراح التسهيل على هذا الغلط
انتهى وهذا البعض هو ابن ام قاسم المرادي والتاء وتختص باسم الله تعالى نحو تالله لاكيدن اصنامكم
واما حكاية الاخفش ترب الكعبة فشاذ واشذ منه حكاية ابن خالويه تا الرحمن وتحياتك ويلزمها
التعجب قال الزمخشري في تالله لاكيدن اصنامكم الباء اصل حروف القسم والواو بدل منها والتاء بدل
من الواو وفيها زيادة معنى التعجب كانه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتاتيه مع عتو نمرود وقهره قال
التفتازاني في اعرابه بعد نقل هذا الكلام ما قاله من البدل قاله كثير من النحاة ولا يقوم عليه دليل وقد
رده السهيلي ومقتضى النظر انه ليس شيء منها اصلا للاخر وقوله فيها معنى التعجب نصوصهم على ان ذلك
لازم في لام القسم واما التاء فقد يكون معها التعجب وقد لا يكون انتهى قلت وقد نص غير واحد من النحاة

على ان ذلك لازم في التاء ايضا وحتى وهي لانتهاء الغاية مكانية نحو اكلت السمك حتى راسها او زمانية
نحو سلام هي حتى مطلع الفجر ويجب في مجرورها اذا كان مسبوقا بذي اجزاء ان يكون اخرا او متصلا باخر
فلا يقال سرت البارحة حتى نصفها ثم ان كان ما بعدها اسما غير داخل فيما قبلها اما لكونه غير جزء له نحو
سلام هي حتى مطلع الفجر او لكونه جزء لم يقع الفعل عليه نحو صمت الايام حتى يوم العيد فالجر بها متعين
وان كان جزء مما قبلها ولم يتعذر دخوله نحو صمت الايام حتى يوم الثلثاء فالجر بها جائز ويجوز العطف
تنبيه متى دلت قرينة على دخول الغاية في حكم ما قبلها او على عدمه عمل بها والاقوال اصحها الحكم
بالدخول مع حتى دون الى حملا على الغالب لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول في الى والدخول في حتى
قال ابن هشام في المغني وزعم شيخ شهاب الدين القرافي انه لا خلاف في دخول ما بعد حتى وليس كذلك بل
الخلاف مشهور وانما الاتفاق في حتى العاطفة والفرق ان العاطفة بمعنى الواو انتهى وجعل الرضي دخول
ما بعد حتى في حكم ما قبلها منشأ لتوهم ابن الحاجب ما ذكره في الكافية في مجيئها بمعنى مع كثيرا والا فهي لا
يكون بمعنى مع قال بعض المحققين والقياس ان يكون حكمه بان الى تاتي بمعنى مع قليلا ايضا متوهما من
دخول ما بعدها في حكم ما قبلها الا ان الرضي لم يذكره والكاف ولها خمسة معان احدها التشبيه نحو
زيد كالاسد الثاني التعليل اثبته قوم ونفاه الاكثرون وقيد بعضهم جوازه بان تكون الكاف مكفوفة
كحكاية سيبويه كما انه لا يعلم فتجاوز الله عنه والحق جوازه في المجرد عن ما نحو ويكانه لا يفلح الكافرون
اي اعجب لعدم فلاحهم وفي المقرونة بما الكافة كما في مثال وبما المصدرية نحو فاذكروه كما هديكم اي لاجل
هدايته اياكم الثالث الاستعلاء ذكره الاخفش والكوفيون قيل لبعضهم كيف اصبحت فقال كخير وقيل في
كن كما انت عليه ان المعنى على ما انت عليه وفي هذا المثال اعاريب ذكرها في المغني الرابع المبادرة وذلك
اذا اتصلت بما نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز في النهاية وابو سعيد السيرافي
وغيرهما وهو غريب قاله ابن هشام الخامس التوكيد وهي الزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ لا بد من الحكم
بزيادة احدى اداتي التشبيه والا صار المعنى ليس شيء مثل مثله فيلزم اثبات المثل لله تعالى ونفي المثلية
عن ذلك المثل وهو محال ولا سبيل الى الحكم بزيادة مثل لان زيادة ما هو على حرف واحد اولى ولا
سيما اذا كان من قسم الحرف لانه اولى بالزيادة من الاسم بل قيل ان زيادة الاسم لم تثبت فكانت الكاف
هي الزائدة قال ابن جني وانما زيدت لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف كاعادة الجملة ثانيا هذا قول
الجمهور وقيل الكاف غير زائدة والزائد مثل وليس بشيء لما مر وقيل لا زائد منهما ثم اختلف فقيل مثل

بيان الكاف في ليس كمثله شيء

بمعنى

بمعنى الذات وقيل بمعنى الصفة وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال فصير وامثل كعصف
ماكول ولا ينقاس زيادة الكاف كما جزم به ابو حيان في الارتشاف وان تردد فيه بعضهم تنبيه لا يرد
على كلام المصنف رح جر حتى والكاف للضمير في قوله اتت حتى ك تقصد كل فج وقوله وام ارعال
كها او اقربا لانها ضرورة خلافا للمبرد والكوفيين والواو وهو للقسم ولا تتعلق الا بمحذوف نحو و
القران الحكيم فان تلتها بواو اخرى نحو والتين والزيتون وطور سينين وهذا فالتالية واو العطف والا
لا احتاج كل من الاسمين الى جواب واما واو رب فالصحيح انه واو العطف وان الجر فيها بعدها برب مقدرة
خلافا للمبرد والكوفيين ولا تختص هذه الثلثة اي حتى والكاف والواو بظاهر معين كما اختص ما
قبلهما بما مر فائدة من الحروف ما لفظه مشترك بين الاسمية والحرفية وهو ستة احدها وثانيها عن وعلى
فتقعان اسمين بمعنى جانب وفوق وذلك اذا دخلت عليهما من كقوله من عن يميني تارة وامامي وقوله غدت
من عليه بعد ما تم ظمؤها قال ابن هشام في المغني ومن الداخلة على عن زائدة عند ابن مالك ولابتداء
الغاية عند غيره قالوا قعدت عن يمينه فالمعنى في جانب يمينه وذلك يحتمل للملاصقة ولخلافها فاذا
جئت بمن تعين كون القعود ملاصقا لاول الناحية انتهى ولا يجر عن في المشهور الا بمن وقد يجر بعلى وهو
نادر والمحفوظ بيت واحد وهو عن يميني مرت الطير سنحا قال البدر الدماميني في شرح التسهيل ولا
اعرف من انشده تماما ولا تتقيد اسمية عن وعلى بحالة دخول من عليهما كما يغلط فيه كثير فاذا قلت زيد على
السطح وسرت عن البلد احتمل الاسمية الثالث الى حكاه ابن عصفور في شرح ابيات الايضاح عن ابن
الانباري فقال ان الى تستعمل اسما فيقال انصرفت من اليك كما يقال غدوت من عليه وهو غريب الرابع و
الخامس مذ ومنذ فيكونان اسمين وذلك في موضعين احدهما ان يليهما اسم مرفوع نحو ما رايته مذ يومان
او منذ يوم الجمعة وفيهما ح اقوال احدها انهما مبتدآن وما بعدهما خبر عنهما واجب التاخير اجراء
للرفع مجرى الجر وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي من البصريين وطائفة من الكوفيين واختاره
ابن الحاجب ومعناهما الامد ان كان الزمن حاضرا او معدودا واول المدة ان كان ماضيا الثاني انهما ظرفان
مخبر بهما عن ما بعدهما وهو مذهب الاخفش والزجاج حي ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ
يومان بيني وبين لقائه يومان وقال في المغني ولا خفاء بما فيه من التعسف الثالث انهما ظرفان وما
بعدهما فاعل لكان تامة محذوفة والتقدير مذ كان يومان او منذ كان يوم الجمعة وهذا مذهب
جمهور الكوفيين واختاره ابن مالك وابن مضا والسهيلي الرابع انهما ظرفان وما بعدهما خبر لمبتدا محذوف

فتقعان

والتقدير من الزمان الذي هو يومان بناء على ان منذ مركبة من كلمتين من وذو الطائية وهذا
قول لبعض الكوفيين الثاني ان يدخلا على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقوله ما زال من مذ عقدت
يداه ازاره او اسمية كقوله وما زلت ابغي المال مذ انا يافع وفيهما ح قولان احدهما وهو المشهور انهما
ظرفان مضافان فقيل الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة السادس الكاف فيقع اسما مرادفا
لمثل ولا يكون كذلك عند سيبويه والمحققين كما قال في المغني الا في ضرورة الشعر كقوله يضحكن عن
كالبرد المنهم وقال كثير منهم الاخفش والفارسي يجوز في الاختيار فجوزوا في نحو زيد كالاسد ان يكون
الكاف في موضع رفع والا مخفوضا بالاضافة ويقع مثل هذا كتب المعربين كثيرا قال الزمخشري في قوله
تعالى كهيئة الطير فانفخ فيه ان الضمير فيه راجع الى الكاف من كهيئة الطير اي فانفخ في ذلك الشيء
المماثل فيصير كساير الطيور انتهى ووقع مثل ذلك في كلام غيره ولو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل
مررت بكالاسد ونقل في شرح بانت سعاد عن ابن مضا انها اسم ابدا لانها بمعنى مثل وهو غريب و
تتعين الحرفية حيث كانت زايدة خلافا لمن اجاز زيادة الاسماء وحيث وقعت هي ومخفوضها صلة
كقوله ما يرتجى وما يخاف جمعا فهو الذي كالليث والغيث معا خلافا لابن مالك في اجازته ان
يكون مضافا ومضافا اليه على اضمار مبتداء كما في قراءة بعضهم تماما على الذي احسن وهذا تخريج
للفصيح على الشاذ تتمة اثبت الجمهور من البصريين والكوفيين الجر بالمجاورة لمجرور في النعت كقولهم
هذا جحر ضب خرب والتوكيد كقوله يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم بجر كلهم بالمجاورة لانه توكيد
لذوي المنصوب لا الزوجات والا لقيل كلهن وفي عطف النسق ايضا نحو وامسحوا برؤسكم وارجلكم
فانه معطوف على ايديكم لانه مفعول قال ابو حيان وذلك ضعيف جدا ولم يحفظ من كلامهم قال
والفرق بينه وبين النعت والتوكيد انهما تابعان بلا واسطة فهما اشد مجاورة من العطف المفصول
بحرف العطف انتهى قال الدماميني في التحفة اخبرني صاحبنا الشيخ شمس الدين الخثعمي المعروف بابن
النشار انه كان بيده كراسة من تفسير الثعلبي او غيره وفيها ان ارجلكم في اية الوضوء مخفوض بالمجاورة
قال فجئت الى الشيخ جمال الدين ابن هشام وهو جالس بمصر بجامع عمرو بن العاص فاريته الكلام المذكور
في الاية طالبا ان يتكلم عليه فنظر في تلك الكراسة ثم القاها الي وقال لي بحدة خذ فاسا واكشط
به هذا الكلام وارم به في وجه صاحبه فتركته ومضيت انتهى وقال زاد ابن هشام في شرح الشذور في
عطف البيان قال لا يمنع في القياس لانه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع قال وينبغي امتناعه في

الثاني انهما مبتدان فيجب تقدير زمن مضاف الى الجملة

النوع الرابع ما يرد منصوبا وغير منصوب وهو رابعة الاول المستثنى وهو المذكور بعد الاولى اخواتها
للدلالة على عدم انتصابها بما نسب الى سابقه ولو حكما فان كان مخرجا من متعدد متصل الا فمنقطع

البدل لانه في التقدير من جملة اخرى فهو يجوز بتقدير انتهى وكذا قال ابو حيان وزاد لا نعلم
احدا من الجزائريين ولا تحفظه من كلامهم انتهى قال في المغني وانكر السيرافي وابن جني الجر بالمجاورة
مطلقا وقالا قوله خرب بالجر على انه صفة لضب ثم قال السيرافي في الاصل هذا جحر ضب خرب
الجحر منه بتنوين خرب ورفع الجحر ثم حذف الضمير للعلم به ثم اتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره وقال
قال ابن جني الاصل خرب جحره ثم انيب المضاف اليه عن المضاف فارتفع واستتر بارزا
استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له وذلك لا يجوز عند البصريين وان امن اللبس انتهى
وقصر القراء على السماع ومنع القياس على ما جاء منه فلا يجوز هذا جحر خرب ضب وخصه قوم
بالنكرة وهو مردود فقد سمع في المعرفة وهل يختص النعت بالمفرد قال الخليل نعم وسيبويه لا بل يجري في
المثنى قال ابو حيان وقياس الجريان في الجمع المانع يقول لم يرد الا في الافراد وهو قريب من رأي الفراء
تنبيه حركة الجر على الجوار من جملة صور الاتباع وفي قولهم على الجوار ما يشير اليه فبهذا يندفع
استشكال خضوع العامل في المجرور به فان العامل في مجاوره لا يصح ان يكون عاملا فيه من حيث انه
ليس له في المعنى وانما هو لغيره وعامل غيره لا يقتضي جره اذ هو غير مجرور وههنا انقضى كلام المصنف
على النوع الثالث من انواع المعربات وهو ما يرد مجرورا لا غير فشرع في النوع الرابع وهو ما يرد منصوبا
وغير منصوب فقال النوع الرابع من المعربات من الاسماء ما يرد منصوبا وغير منصوب وهو رابعة الاولى
المستثنى وهو المذكور بعد الا غير الصفة واحدى اخواتها وهو غير وسوى بلغاتها وعدا وخلا وحاشا
وليس ولا يكون للدلالة متعلق بالمذكور على عدم انتصابه اي المذكور بما نسب الى سابقه ولو كان سابقه
حكما نحو قام القوم الا زيدا وما قام الا زيد فزيد في المثال الاول مذكور بعد الا للدلالة على عدم انتصابه
بالقيام الذي نسب الى سابقه وهو القوم وفي الثاني مذكور بعد الا للدلالة على عدم انتصابه بعد النفي
الذي نسب الى سابقه حكما وهو هذا في التقدير ما قام احد الا زيد وشمل الحد المستثنى المتصل والمنقطع
فلذلك بينهما مفصلا بقوله فان كان المستثنى مخرجا حقيقة من متعدد لفظا ولا تقديرا فمتصل
نحو جاء القوم الا زيدا وما جاء الا زيد والا يكن مخرجا من متعدد لا لفظا ولا تقديرا فمنقطع نحو جاء
القوم الا حمارا بقيتهم الاول قال ابن الحاجب لا يمكن جمع المستثنى المتصل والمنقطع في حد واحد لان
ماهيتهما مختلفان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد ذلك لان الحد معتبر للماهية تذكر
جميع جزئياتها مطابقة اما مفصلة او مصرحا بالمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع الاجزاء حتى

يجتمعا في حد واحد باعتبار اللفظ والدليل على اختلاف ماهيتهما ان احدهما مخرج من متعدد والآخر
غير مخرج بلى يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ
فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها انتهى قال الرضي ولقائل ان يمنع اختلافهما في الماهية
قوله لان احدهما مخرج من متعدد والآخر غير مخرج قلنا لا نسلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من
اجزاء ماهيته بل حقيقته المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما
قبلها نفيا واثباتا ثم نقول كون المتصل داخلا في متعدد لفظا او تقديرا من شرطه لا من تمام ماهيته فعلى
هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في جاءني القوم الا حمارا لمخالفة القوم الحمار في المجيء انتهى وعلى هذا
جرى المص في تعريفه المذكور الثاني يرد على الاستثناء المتصل اشكال مشهور وهو لزوم التناقض في المستثنى
وذلك انك اذا قلت مثلا قام القوم الا زيدا فقد اثبت القيام للقوم الذين من جملتهم زيد وقولك
الا زيدا فقد نفيت القيام عن زيد فنفى عنه القيام الذي ثبت له في ضمن القوم فيلزم التناقض وكذا
قولك اضرب القوم الا زيدا يلزم ان يكون زيد مطلوبا ضربه وغير مطلوب وهذا لا يتصور في كلام
العقلاء وقد ورد في الكتاب العزيز من الاستثناء شيء كثير كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما
فيكون المعنى لبث الخمسين في جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا واختلفوا
في التفصي عن هذا الاشكال فقال بعضهم يختار ان المستثنى غير داخل في المستثنى منه فالقوم في قولك
جاء القوم عام مخصوص اي ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس منهم زيد وقوله الا زيدا قرينة تدل السامع
على مراد المتكلم وانه اراد بالقوم غير زيد انتهى وكان المص ارتضى هذا الجواب حيث قال في الحد هو
المذكور بعد الا واخواتها للدلالة على عدم اتصافه بما نسب الى سابقه لكن قال الرضي انه ليس بشيء لاجماع
اهل اللغة على ان الاستثناء مخرج ولا اخراج الا مع الدخول وايضا يتعذر دعوى عدم الدخول في قصد
المتكلم في نحو له علي عشرة الا واحدا لان الواحد يدخل في العشرة بقصده ثم اخرج والا لكان مريدا بلفظ
العشرة تسعة وهو محال وقال ابو بكر الباقلاني وعبد الجبار المستثنى والمستثنى منه واداة الاستثناء بمنزلة
اسم واحد لما بقي فقولك له عشرة الا واحدا بمعنى له علي تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا
اخراج ورد عليهما بانه ليس في لغتهم اسم مركب من اكثر من لفظين وقيل وليس بشيء لانه يسمى بالجملة وان طالت
نعم يرد عليه انه لا يفصل بين اجزاء الكلمة بكلمة اخرى ولا اباء عن قولنا جاءني القوم يوم الجمعة امام
الامير في ساحة البلد الا زيدا انتهى وقال آخرون واستحسنه الرضي ان المستثنى داخل في المستثنى منه والتناقض

الاشكال المشهور في المستثنى ورفعه

جواب اول

غير

غير لانه انما يلزم لو كان في النسبة الى مجرد المستثنى وليس كذلك بل النسبة الى المستثنى منه والمستثنى معا وانما اجرى الاعراب على المستثنى منه وان كان المنسوب اليه الجميع لان العادة اجراء الاعراب على اواخر المنسوب اليه غير المفرد والاعراب على الجزء الاخير بكونه مضافا اليه واتابعا من التوابع او شبه المفعول كالمستثنى فالمستثنى يخرج قبل الاسناد الى المستثنى منه قال الرضي وهذا الجواب هو الصحيح المندفع عنه الاشكالات كلها انتهى قال بعض المتاخرين وفيه ان المستثنى لم يخرج عن كونه مدلول المستثنى منه لانه غير ممكن ولا عن النسبة لانه لا نسبة فكيف يتصور اخراج الخ نعم يقال نسب المسند الى المستثنى منه فاخرج من النسبة المستثنى ثم حكم او طلب فلا تناقض فتامل انتهى وقد سبقه الى هذا صاحب غاية التحقيق حيث قال انه داخل من حيث الافراد واللفظ فاخرج عنه في التركيب والحكم انتهى والتامل منتف هنا الثالث انما يتاتى المتصل متصلا لانه داخل في دلالة منطوق المستثنى منه والمنقطع منقطعا لدخوله في دلالة مفهوم ودلالة المنطوق اقوى فمتى اخرج منها متصلا بخلاف دلالة المفهوم فانها ضعيفة الرابع لا يشترط في المنقطع ان يكون من غير جنس المستثنى منه بل ان لا يكون داخلا في المتعدد الاول قبل الاستثناء او كان من جنس المتعدد كقولك جائني القوم الا زيدا فانه يشير بالقوم الى جماعة خالية عن زيد ولم يكن بحوجائني القوم الا حمارا فتبين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم الخامس حرك بعض المتاخرين ههنا فقال هل كان الاستثناء متصلا لكن باره يكون المخرج منه مذكورا واخرى يكون مقدرا فيكون الاصل في نحو ما فيها احد الا الحمار اما فيها احد ولا ما يتبعه الا الحمار وما يتبعه فيشمل الابل والبقر والغنم وغير ذلك فاستثنى الحمار منه ودل على هذا المحذوف استثناء الحمار كما دل على تقدير احد في الاستثناء المفرغ نحو ما جائني الا زيد اخرج زيد على تقدير على حال من الاحوال فيما جائني زيد الا راكبا وكذا القول في البواقي ويكون الفرق بين هذا الذي يسمونه منقطعا والاستثناء المفرغ اشتغال العامل بمطلوبه في نحو ما جائني احد الا الحمار وعدم اشتغاله في ما جائني الا زيد واجاب هذا الباحث بان ذلك اذا سلم لم يخرج عن الانقطاع بحسب الظاهر وان كان متصلا باعتبار التقدير فاذا صح الاسنان بالاعتبارين المختلفين فلا باس بقصره على احدهما لقصد التمييز بينه وبين نوع اخر يخالفه في طريقه وهو المتصل لفظا انتهى والمستثنى بالا ان لم يذكر معه المستثنى منه لفظا بل نوى ويسمى الكلام ح ناقصا اعرب بحسب اقتضاء العوامل من رفع ونصب وجر لقيامه مقام المستثنى منه لكن لا اصالة بل اذ العوامل في التحقيق عاملة في ذلك المقدر ولكن لما حذف وقام المستثنى مقامه عمل فيه لا بطريق الاصالة

الجواب الثاني

الجواب الثالث

لصحة ما قام الا هند وقيل بطريق الاصالة والصحة للفصل بالا وفيه نظر اذ الفصل انما
يكون مسوغا لترك التاء في الجملة لا مقتضيا لتركها وجوبا او اختيارا وما قام الا هند يجب
فيه ترك التاء عند قوم ويختار عند اخرين وهو الحق بدليل قوله ما برئت من ريبة وذم في
حزبنا الا بنات العم وسمي المستثنى مفرغا اي مستثنى مفرغا لانه الاسم لا مفرغ وحده وانما سمي
بذلك تسمية له باسم عامله لانه هو المفرغ في الحقيقة او لم يشتغل بمستثنى منه يعمل فيه لفظا ففرغ
عنه للعمل في المستثنى فلا حاجة الى ما قاله بعضهم بان المراد بالمفرغ المفرغ له على الحذف والايصال
كما يراد بالمشترك المشترك فيه لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه على ان لك ان تفسر المفرغ بالمفرغ عن
اعرابه لاعراب المستثنى منه وذلك ان تجعله اسم مكان لوقوع التفريغ فيه تنبيهان الاول التفريغ
لا يكون في المصدر المؤكد لعدم الفائدة ونحو ان نظن الا ظنا محمول على انه مصدر نوعي اي الا ظنا
ضعيفا ويكون فيما عدا ذلك من جميع المعمولات كالخبر نحو ان هي الا اسماء سميتموها والفاعل
نحو لا يعلمهم الا الله والنائب عن الفاعل نحو هل يهلك الا القوم الظالمون والمفعول به نحو لا
يكلف الله نفسا الا وسعها والمفعول فيه نحو لم يلبثوا الا عشية او ضحيها والمفعول له نحو وما
ينفقون الا ابتغاء وجه الله ولا يكون في المفعول معه فلا يقال لا تسر الا والنيل قال الرضي ولعل
ذلك ان ما بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيا واثباتا والواو ايضا مؤذنة
بنوع من الانفصال فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالانفصال واما وقوع واو الحال بعدها
نحو ما جاءني زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا في ما بعد الواو انتهى ويكون في
الملحقات بالمفعول كالحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا ولا ينفقون نفقة الا وهم كارهون والتمييز
نحو ما امتلاء الاناء الا ماء واما التوابع فانما يقع التفريغ منها في البدل نحو ما سلب زيد الا ثوبه
واما عطف النسق فلا يكون فيه لما تقدم وعطف البيان والتاكيد ينافيهما التفريغ ضرورة انه
لا يكون الا في متعدد مماثل والتعدد ينافي عطف البيان لانه اما علم او مختص مثله فلا يمكن ان يقدر
عطف بيان متعدد شامل للمذكور وغيره وكذا التاكيد لانه ليس لنا الفاظ تاكيدية عامة تشمل
المستثنى وغيره حتى تقدرها ويخرج منها التاكيد المستثنى واما الوصف فجوز الرضي وصاحب اللباب
وقوع التفريغ فيه نحو ما جاءني الا ظريف وما لقيت احدا الا انت خير منه وفي المغني لابن هشام ان
التفريغ لا يجوز في الصفات ولم يحك جوازه الا عن الزمخشري وابي البقاء قال وكلام النحويين بخلاف

ذلك وظن الفناري انه اتى المسئلة اجماعية فقال في شرح المفتاح لا خلاف في جواز الاستثناء
المفرغ في الصفة الثانية كل استثناء مفرغ لا يكون الا متصلا لا يغير على حسب العوامل فيكون من
من تمام الكلام والمراد التنبيه وذلك لم يجز نصبه على الاستثناء الثالث يفيد المستثنى منه والمفرغ
بفيد الضرورة وما بينا وان المستثنى دينا سبب جنسه وصفه ففرغ نحو ما ضربت الا زيدا اى احدا ما
جنسا الا راكبا اى على حال من الاحوال وما ضربت الا تاديبا اى لغرض من على ذلك المرابع من العرب
العرب من شغل العامل في المفرغ بمحذوف فينصب ما بعد الا على الاستثناء نحو ما ضربت الا زيدا
وما مررت الا زيدا فزيدا في المثالين منصوب على الاستثناء ومعمول الفعل محذوف وهذا انما يكون
فيما يمكن حذفه فلو قلت ما قام الا زيد لم يجز النصب لان الفاعل لا يحذف واجاز الكسائي على قبح
في جواز حذف الفاعل قاله المرادي في شرح التسهيل والكلام معراى مع المستثنى المفرغ غير موجب
بفتح الجيم وهو ما يفيد نفيا او شبهه من نهي واستفهام انكاري غالبا لا دائما لاستبعاد اشتراك
افراد الجنس في وقوع الفعل منها او عليها ومخالفته واحدا تاها ولكن ذلك ممكن وهو قليل جدا
فكافئ غير الغالب نحو كل حيوان تحرك الفك الاسفل في الاكل الا التمساح وقرات الا يوم كذا اذ
لا يبعد ان يقرء جميع الايام الا اليوم المستثنى وظابطه استقامة المعنى كما قال ابن الحاجب في قول بعضهم
استقامة المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم كالمثال الاول وتكون هناك قرينة
دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا كالمثال الثاني فظهر ان المتكلم
لا يريد جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر ومثل ذلك انتهى وقال ابن مالك في شرح التسهيل
اذا كان في الايجاب معنى النفي عومل معاملته نحو عدمت الا زيدا وصمت الا يوم الجمعة فانه بمعنى
لم اجد ولم افطر انتهى تنبيهان الاول لا يقال ما قام الا زيد الا عالما وان كان ظاهر الكلام غير موجب
لان معنى ما النفي واذا دخل على النفي افاد الايجاب الدائم فيكون المعنى دائم زيد على جميع الصفات
الا على صفة العلم وهو محال الثاني اذا كان الموجب لانه اله النفي كما قلنا ولو فهب البتة الى جواز
التفريغ معه نحو ما قام القوم الا زيد لاكرمتك ولو كان معنا الا زيد لغلبنا قال قال ابو حيان في
الارتشاف والصحيح انه لا يجوز ان ذكر مع المستثنى المستثنى منه وسيتى الكلام على ذلك اما مفيد فيفصل فان
كان الكلام موجبا وهو ما لم يتقدمه شيء مما تقدم نصب المستثنى وجوبا سواء كان متصلا نحو قوله
تعالى فشربوا منه الا قليلا او منقطعا نحو ما قام القوم الا حمارا تاخر المستثنى على المستثنى منه كما مر وقد

نحو قام الا زيدا القوم واختلف في عامل النصب فقيل هو الا لاختصاصها بالاسم وليست كالجزء منه فعملت
كساير الحروف التي هي كذلك وهذا مذهب سيبويه والمبرد والزجاج والجرجاني واختاره ابن مالك وابن هشام
وقيل العامل ما قبل الا بوساطتها وهو راي السيرافي وقال ابن عصفور وغيره هو مذهب سيبويه والفارسي
وجماعة من البصريين وقال الشلوبين هو مذهب المحققين وقيل هو ما قبلها مستقلا واليه ذهب ابن خروف
وعزاه الى سيبويه فعلى هذا كان كل من هذه المذاهب قد نسب الى سيبويه وكل يدعون وصال ليلى وليلى
لا تقر لهم بذاكا وقيل هو استثنى مضمر احكاه السيرافي عن المبرد والزجاج وفي التاريخ ان عضد الدولة قال
للفارسي وهو مسائله في ميدان شيراز لم انتصب المستثنى في قولك جاء القوم الا زيدا فقال لانه بتقدير
استثنى زيدا فقال لم لا تقدره امتنع زيدا فانقطع الفارسي وقال هذا جواب ميداني ثم كتب فيه شيئا و
قيل العامل ان بفتح الهمزة وتشديد النون مقدرة بعد الا حكاه الفارسي عن الكسائي فالتقدير في نحو قام
القوم الا زيدا الا ان زيدا لم يقم وقيل غير ذلك وهو خلاف لا ثمرة له تنبيهان الاول ظاهر كلام المصنف
تعيين النصب في الكلام التام الموجب عند جميع العرب وليس كذلك بل الابدال فيه لغة حكاها ابو حيان
وخرج عليها قراءة فشربوا منه الا قليل بالرفع وقال ابن مالك في توضيح البخاري لا يعرف اكثر المتاخرين
في هذا النوع الا النصب وقد اغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه فمن الاول قول ابي قتادة
احرموا كلهم الا ابو قتادة لم يحرم والا بمعنى لكن وابو قتادة مبتداء ولم يحرم خبره ومن محذوف الخبر قوله
عليه السلم كل امتي معافى الا المجاهرون بالمعاصي وقراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل اي الا قليل منهم لم
يشرب وجزم بذلك في مختصر العمدة وقال ابو حيان في النهر اذا تقدم موجب جاز فيما بعد الا وجهان النصب
على الاستثناء وهو الافصح وان يكون ما بعد الا تابعا لاعراب المستثنى منه ان رفعا فرفع او نصبا فنصب
او جرا فجر سواء كان ما قبل الا ظاهرا او مضمرا قال واختلفوا في اعرابه وقيل هو نعت وانه ينعت بما بعد
الا الا الظاهر والمضمر يعني ان المضمر ينعت في هذا الباب وقيل لا ينعت بما بعدها الا النكرة او المعرف
بلام الجنس فان كان معرفا بلام العهد او الاضافة لزم النصب على الاستثناء وزعم ان من الاتباع قوله
وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان الثاني اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه تحتم نصبه ايضا
سواء كان متصلا او منقطعا وسواء كان في سياق الايجاب كقام الا زيدا القوم او في غيره كقول
الكميت ره وما لي الا آل احمد شيعة وما لي الا مشعب الحق مشعب ولا يصح الابدال لان التابع لا
يتقدم على المتبوع هذا مذهب البصريين واجاز الكوفيون والبغداديون غير النصب في المسبوق بالنفي نحو ما

قام الا زيد احد قال سيبويه سمع يونس بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقول ما لي الا ابوك ناصر وقال
حسان اذا لم يكن الا النبيون شافع قال ابن هشام ووجهه ان العامل فرغ لما بعد الا وان المؤخر عام
اريد به خاص فصح ابداله من المستثنى لكنه بدل كل ونظيره في ان المتبوع اخر وصار تابعا ما مررت بمثلك
احد انتهى وقال ابن الصائغ الوجه ان يقال هو بدل من الاسم مع الا مجموعين فيكون بدل شيء من شيء
لعين واحدة انتهى والا يكن الكلام موجبا بل كان غير موجب ففيه تفصيل فان كان المستثنى متصلا
فالاحسن والارجح اتباعه اي اتباع المستثنى للمستثنى منه على اللفظ بدلا منه بدل بعض من كل عند البصريين
وعطف نسق عليه عند الكوفيين لان الا عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة وهي عندهم بمنزلة
لا العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها لكن ذلك منفي بعد ايجاب وهذا موجب بعد نفي قاله ابن هشام
في المغني واعترض مذهب البصريين بان بدل البعض لا بد له من رابط ولا ضمير يعود الى المبدل منه وانه مخالف
للمبدل منه فان المبدل موجب والمبدل منه منفي واجيب عن الاول بان الربط بالاستثناء اغنى عن الربط
بالضمير لظهور افادة البعضية وعن الثاني بانه لا منع من التخالف مع الحرف المقتضي لذلك كما
جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة الرجل
والاعراب على الاسم كذلك تجعل في نحو ما جاء القوم الا زيد قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم قاله
الرضي ره واعترض مذهب الكوفيين باطراد قولهم ما قام الا زيد وليس شيء من حروف العطف يلي العوامل
قال ابن هشام في المغني وقد يجاب بانه ليس طالبا في التقدير اذ الاصل ما قام احد الا زيد انتهى قال الدماميني
لكن يلزم عليه جواز حذف المعطوف عليه مطردا والفرض انه قليل انتهى فائدة قال ابن الدهان في الغرة ليس
في الابدال ما يخالف المبدل منه الا في الاستثناء وحده وذلك انك اذا قلت ما قام احد الا زيد فقد
نفيت القيام عن احد واثبته لزيد وهو المبدل منه نحو قوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم قرء الستة
بالرفع على انه تابع للضمير المرفوع المتصل بالفعل وابن عامر بالنصب على الاستثناء تنبيهات الاول زاد جماعة
منهم ابن مالك في التسهيل وابن هشام في الجامع في هذه المسئلة اعني ترجيح الاتباع على النصب قيدين اخرين
احدهما ان يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه نحو ما جائني احد حين كنت جالسا هنا الا زيدا و
ثانيهما ان لا يكون مردودا به كلام تضمن معنى الاستثناء نحو ما قام القوم الا زيدا ردا على من قال اقام القوم
الا زيدا فانه في هاتين الصورتين يترجح النصب على الاتباع اما في الاولى فلان البدل انما كان مختارا
للطلب المشاكلة بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يتبين ذلك واما في الثانية فلانه غير مستقل و

المبدل في حكم الاستقلال قال ابو حيان وهذان القيدان لا يعرفهما اصحابنا الا ابن عصفور فانه
حكى نحو القيد الثاني عن ابن سراج ورده انتهى فلا يرد ح على قضية اطلاق المص ره الثاني قد يقال لا
يستفاد من كلام المص ره دقيقة هذه الاتباع فينبغي التصريح باحد القولين وقد يجاب بانه انما فعل
ذلك اشارة الى عدم ترجيح احد المذهبين لتكافؤ الادلة الثالث علل كثير ترجيح الاتباع على
النصب بما فيه من حصول المشاكلة بين المستثنى والمستثنى منه في الاعراب قال البدر الدماميني في المنهل
وقضية ذلك ان لا يكون البدل في قولنا ما ضربت احدا الا زيدا مختارا على النصب ضرورة ان المشاكلة
حاصلة على كلا التقديرين فيستويان انتهى قلت وقد صرح بذلك الشيخ محب الدين ناصر الجيش في
شرح التسهيل قال لو حصلت المشاكلة في تركيب استويا والاحسن في تعليل ذلك ما علل به بعضهم منهم
صاحب الفوائد الضيائية من ان النصب على الاستثناء انما هو على التشبيه بالمفعول به لا بالاصالة و
بواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة فان تعذر اتباع المستثنى للمستثنى منه على اللفظ
لمانع فعلى المحل عملا بالمختار على قدر الامكان وذلك في ثلثة مواضع احدها في المجرور بمن الزائدة
الاستغراقية نحو ما جائني من رجل الا زيد فزيد مرفوع على البدلية من محل احد لانه في موضع رفع بالفاعلية
لتعذر الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة لانها وضعت لتفيد ان النفي شامل لجميع افراد المجرور بها
سواء باشرت المجرور نحو ما جائني من رجل او كان المجرور تابعا لمباشرها نحو ما جائني من رجل و
امرئة والا ناقضة لما يقع بعدها من النفي ومع بطلان النفي لا يتاتى ان يكون شاملا لافراد ما بعدها
ولا يجوز الابدال على اللفظ ايضا على مذهب الاخفش وان جوز زيادة من في الموجب مطلقا معرفا كان
او غيره لان الكلام في من الاستغراقية ولا يمكنه ارتكاب ذلك هنا الثاني المجرور بالباء الزائدة نحو ليس
زيد بشيء الا شيئا لا يعبأ به فشيئا منصوب على البدلية من محل شيء لانه في موضع نصب لتعذر الابدال من
من لفظ المجرور بها ايضا لانها وضعت لتدل على تاكيد نفي المجرور بها سواء كان المجرور مباشرا كما
مر او تابعا او للمباشر لها نحو ما زيد بقائم ولا قاعد وقد تقرر ان الا مبطلة لما لا يتقدمها من نفي و
اذا بطل فلا يؤكد الثالث اسم لا التبرئة نحو لا اله الا الله فاسم الجلالة مرفوع على البدلية من
المحل كما سياتي لتعذر الابدال من لفظ اسم لا ضرورة ان لا تقدر عاملة بعد الا لانها لا تعمل في
معرفة ولمناقضتها لا لا في المعنى لانها انما عملت للنفي وقد انتقض بالا ولا يرد نحو ليس
زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به مع انتقاض النفي فيه ايضا بالا لان لا انما عملت للنفي فلا تقدر عاملة الا

مع وجود

مع وجوده وهو مع الامفقود كما عرفت فبطل تقديرها بعده وليس انما عملت للفعلية لانها
هي بمنزلة ما وكان جميعا ويجوز ما كان زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به على البدل لان العمل كان لا
للنفي ولا لكان والنفي جميعا وكان بمجردها يصح تقديرها بعد الا ولما كانت ليس في معناه النفي
توهم انها بمنزلته بمثابة لا في العمل وليس كذلك بل عملها للفعلية والفعلية اذا قدرت مجردة عن النفي
لم يتعذر العمل ولكن لما كان انفكاكها عن النفي متعذرا توهم ان النفي متعذر قال ابن الحاجب واختلف
في المبدل منه اسم الجلالة ما هو فقيل هو لا مع اسمها لانهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه وقيل
هو اسم لا باعتبار محل الاسم قبل دخول لا لانه في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه وقيل هو اسم لا
باعتبار محل الاسم قبل دخول لا لانه في موضع رفع بالابتداء وهو قول الاكثرين ويشكل عليه ان
احدهما ان اعتبار محل اسم لا على انه مبتدأ قبل دخول لا فقد زال بدخول الناسخ كما قال الرضي في باب
ان والثاني ان المراعى في البدل صحة حلوله محل اسم لا منه وهو هنا متعذر واجاب عن هذا ابن هشام
بانه بدل من الاسم مع لا فانهما كالشيء الواحد ويصح ان يخالفهما ولكن يذكر الحرج فيقال الله موجود
انتهى وتعقبه الدماميني بان هذا خروج عن فرض المسئلة لان الاشكال انما ورد على القائلين بان
الاسم المرفوع بدل من اسم لا باعتبار محله ولم يقولوا بدل من مجموع الاسم ولا فكيف يكون هذا
رافعا للاشكال انتهى قلت وايضا فما اجاب به ابن هشام قول مستقل كما عرفت قال ابن جماعة وهكذا
في الجمع فيكون هذا منه كالخلط بين القولين واجاب الشلوبين عن هذا بان ذلك الكلام على توهم
كلام اخر فانك اذا قلت لا اسد فيها الا زيد صح ابدال الا زيد على توهم كلام الحق فاذا قلت لا احد فيها الا
زيد صح ابدال الا زيد على توهم ما فيها الا زيد وكذا يقال في كلمة الشهادة وهو في معنى لا في الوجود
الا الا الله فيصح فيه الابدال وهذا الجواب رافع للاشكالين كما لا يخفى وقيل المبدل منه هو
الضمير المستتر في الخبر المقدر العايد على اسم لا فيكون الاتباع حملا على اللفظ لا على المحل قال ناظر الجيش
في شرح التسهيل وهو اولى لان فيه ابدا لا من لا وهو اقرب ولانه لا داعي الى الاتباع على المحل مع امكانه
على اللفظ انتهى فان قيل ان قدرت بالتحريج كلمة التوحيد موجود لم يلزم منه الا نفي وجود ما سوى
الله تعم من الالهة لانفي امكان وجوده وان قدرت ممكن لم يلزم منه الا اثبات امكان الوجود لله تعم
لا اثبات وجوده وعلى التقديرين لا يتم التوحيد لانه انما يتم بنفي امكان الوجود تعم وعلى الثاني
لم يلزم اثبات الوجود له تعم قلت اجاب الرضي في بعض تاليفه عن هذا بان المرفوع بعد الا مبتدا

والا لغو لفظا والاصل في كلمة الشهادة الله اله فالمعرفة مبتداء والنكرة خبر على القاعدة ثم
قدم الخبر ثم ادخل النفي على الخبر والايجاب على المبتداء وتركبت لا مع الخبر انتهى قال ابن هشام
فيقال له ما تقول نحو لا طالعا جبلا الا زيد لم انتصب خبر المبتدا فان قال ان لا عاملة عمل ليس
فذلك ممتنع لتقدم الخبر ولانتقاض النفي ولتعريف احد الجزئين انتهى واجاب بعضهم بان كلمة
الشهادة غير تامة في التوحيد بالنظر الى المعنى اللغوي لان التقدير لا يخلو عن احد الامرين وقد عرفت
انه لا يتم وانما تعد كلمة الشهادة تامة في اداء معنى التوحيد لانها قد صارت عليه علما شرعا ومنهم من
اجاب بتقدير كل من موجود وممكن وقيل وهو بعيد قال بعض المحققين وتحقيق الجواب على التقديرين
ان المراد بالاله في هذه الكلمة هو المعبود بالحق والمعبود بالحق لا يكون الا واجب الوجود فمحال
ان يبقى واجب الوجود في عالم الامكان فان قلنا لا اله موجود الا الله لزم نفي امكان اله غيره وان قلنا
لا اله ممكن الا الله لزم وجود الله تعالى لاستحالة بقاء واجب الوجود في رتبة الامكان وهذا
دقيق لطيف جدا انتهى فان قلت مقتضى قول المص فالاحسن اتباعه ان نصبه على الاستثناء جائز
في المواضع المذكورة الا انه مرجوح قلت اما في صورتي المجرور بمن والباء الزائدتين فواضح ذلك
فيهما ويجوز فيهما الجر على الصفة انشد الكسائي ابني لبيني لستما بيد الا يد ليست لها عضد بالخفض اما
في صورة اسم لا التبرئة فقال في الهمع اذا وقعت الا بعد لا جاز في المذكور بعدها الرفع والنصب نحو
لا سيف الا ذو الفقار ولا اله الا الله والا الله فالنصب على الاستثناء ومنعه الجرمي قال لانه لم
يتم الكلام ورد بانه تم بالاضمار والرفع على ما ذكر وقيل على الخبر للا مع اسمها لانهما في محل رفع على
الابتداء انتهى وقيل على الخبر للا نفسها ولم يتعرض له لفساده قال ابن هشام يرده ان لا لا تعمل الا
في النكرة منفية واسم الله تعالى معرفة موجبة وان كان المستثنى منقطعا فان لم يكن تسليط العامل على
المستثنى وجب النصب اتفاقا نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص فما مصدرية ونقص صلتها وموضعها
نصب على الاستثناء ولا يجوز تقديرها في موضع الرفع على الابدال من الفاعل اذ لا يمكن تسليط العامل
عليه لا يصح ان يقال ما زاد النقص والتقدير في ذلك ما زاد هذا المال لكن نقص وكذا كل استثناء
منقطع يقدر بلكن كما قال البصريون والكوفيون يقدرونه بسوى قال بعضهم ويرده انها لا تفيد
الاستدراك والمستثنى المنقطع للاستدراك ودفع توهم دخوله في حكم السابق انتهى وان امكن تسليط
العامل فالحجازيون يوجبون النصب لامتناع احتمال البدلية فيقولون ما فيها احد الا حمارا وبلغتهم

جواب ثالث

وذا الفقار

جاء

والتميميون يجيزون الاتباع نحو ما جاء القوم الا حمارا او حمار تتمة المستثنى بخلا وعدا وحاشا ينصب مع فعليتها

جاء التنزيل قال تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن والتميميون يجيزون مع اختيارهم النصب على الاستثناء
الاتباع اى جعله تابعا للمستثنى منه على ما مر نحو ما جاء القوم الا حمارا بالنصب على الاستثناء او ما
جاء القوم الا حمارا بالرفع على الاتباع قال الشاعر وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس ولسيبويه
فى مثل هذا وجهان احدهما جعل المنقطع كالمتصل لصحة دخول المبدل فى المبدل منه قلت يعنى على سبيل
المجاز وذلك اما على جعل الحمار مثلا فى نحو ما فى الدار الا حمار انسان الدار اى الذى يقوم مقامه فى
الانس كقوله تحية بينهم ضرب وجيع جعلوا الضرب تحيتهم لانه الذى يقوم مقام التحية عندهم او
على تخييل العموم فيه بحيث يكون شاملا فاذا قلت ما جاء القوم الا حمارا فقد نفيت مجيئ القوم
وما يتبعهم ثم استثنيت الحمار مما دخل فى كم المتبع والثانى انهم حملوا ذلك على المعنى لان المقصود هو
المستثنى فالقائل ما فى الدار الا حمار وصار ذكره احدا توكيدا ليعلم انه ليس ثم ادمى ثم ابدل من احد
ما كان مقصوده من ذكر الحمار وذكر المازنى وابن بابشاذ فى شرح الجمل وجها ثالثا وهو ان يكون من
تغليب العاقل على غيره فاقتصر على ذكر العاقل لحكم التغليب ثم ابدل من جملة ما تضمنه التغليب قال
الرضى وهذا لا يطرد فى جميع الباب نحو قوله تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن وقولهم ليس لهم
سلطان الا التكلف ونحوه تنبيه ما نقلته عن تميم من اختيار النصب هو ما افهمه كلامه ونقله
غير واحد لكن ذكر ابن عقيل والمرادى والدمامينى فى شروح التسهيل ان ابن مالك ذكر ان لغة بنى تميم
فى المنقطع فى الاتباع كلغة الجميع فى المتصل فيقولون ما فيها احد الا حمار ويقرؤن الا اتباع الظن
بالرفع الا من اقن النصب قال الدمامينى فى شرح التسهيل وغير المص يقول انهم يجيزون الاتباع
ويختارون ما يوجبه غيرهم من النصب انتهى فافهم ان هذا النقل لم يذكره غير ابن مالك هذه تتمة
لما ذكره من مسائل هذا الباب والمستثنى بخلا وعدا وحاشا ينصب تارة مع فعليتها اى على انها
افعال متعدية اليها وفاعلها ضمير مستتر وجوبا وفى مرجعه الخلاف الاتى بيانه فى حديقة المفردات
ان شاء الله تعالى نحو قام الناس خلا وعدا وحاشا زيدا واختلف فى جملة الاستثناء فقال السيرافى هى
حال اذ المعنى قام القوم خالين عن زيد وجوز الاستيناف وقيل بل هى مستانفة وصححه ابن عصفور
فان قلت دعوى الاستيناف تخل بالمقصود قلت لا يعنون بالاستيناف عدم تعلقها بما قبلها
فى المعنى بل فى الاعراب فقط وذلك لان هذه الجملة وقعت موقع الا فكما يقال الا زيدا لا موضع له
من الاعراب مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه الجمل قاله فى التصريح قال ابن هشام والقول بالاستيناف

احد الاحمار للمعنى ما فى الدار

ويجر مع حرفيتها وبليس ولا يكون منصوب بالخبرية واسمهما مستتر وجوبا وبما خلا وما عدا منصوب

النصب

مذهب الجمهور في جميع افعال الاستثناء ويجر تارة مع حرفيتها اي على انها حروف جر تنبيهات
الاول ليس النصب والجر في الثلثة سواء كما توهم عبارة المفصل النصب في الاولين والجر في الاخيرين
اغلب حتى ان سيبويه لم يحفظ غير ذلك فاوجب النصب في خلا وعدا والجر في حاشا لكن ثبت بصحيح
النقل الجر بخلا وعدا والنصب بحاشا نقل الاول الاخفش ومنه قوله خلا الله لا ارجو سواك
وانما اعد عيالي شعبة من عيالكا وقوله ابحنا حيهم اسرا وقتلا عدا الشمطاء والطفل الصغير
الرواية في الموضعين بالجر فوجب القول بحرفيتها في هذه الحالة ونقل الثاني ابو عمرو والاخفش والجرمي
والمازني والمبرد والزجاج وابو زيد والفراء بل ذهبوا الى ان الجر بها حرفا هو الكثير وان النصب بها
فعلا قليل لتضمنها معنى الا وسمع اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا الاصبع وقال الش
حاشا ابا ثوبان ان ابا ثوبان ليس ببكمة فدم عمرو بن عبد الله ان به ضنا عن الملحاة والشتم
وكثير من النحويين اخذ صدر البيت الاول من هذين البيتين وركبه مع عجز الثاني وانشدهما بيتا
واحدا والصواب ما انشدناه به نبه عليه ابن مالك في بعض مصنفاته الثاني قال ابن الحاجب حاشا المستعملة
في الاستثناء معناها التنزيه الاسم الذي بعدها من سوء ذكر في غيره او فيه فلا يستثنى بها الا فيهذا
المعنى ولذلك لا يقال صلى الناس حاشا زيد لفوات معنى التنزيه انتهى مثل الرضي وربما ارادوا تنزيه
شخص من سوء فيبتدؤن بتنزيه الله سبحانه عن السوء ثم يمرون من ارادوا تبرئته على معنى ان
الله تعالى منزه عن ان لا يظهر ذلك الشخص بما يصمه فيكون اكد وابلغ انتهى الثالث في حاشا الا
الاستثنائية لغتان حاشا باثبات الالفين وحشا بحذف الالف الاولى كقوله حشا رهط
النبي فان منهم بجورا لا يكدرها الدلاء قاله المرادي في الجنى الداني وسيأتي عليه مزيد كلام في
حديقة المفردات ان شاء الله تعالى والمستثنى بليس ولا يكون منصوب بالخبرية اي على انه خبرهما نحو قام
الناس ليس او لا يكون زيدا واسمهما ضمير مستتر وجوبا بالاجماع لجريانهما مجرى الا وهي انما يظهر بعدها
اسم واحد ومن ثم وجب انفصال الضمير المستثنى بهما تقول قام القوم ليس اياك او لا يكون اياك
كما تقول الا اياك واما قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي فضرورة كقوله الا يجاورنا الاك ديار
وفي مرجع الضمير الخلاف الاتي في فاعل حاشا وسيأتي بيانه في حديقة المفردات ان شاء الله وجملة
الاستثناء حال او مستانفة كما مر قال في التصريح فان قلت كيف يحكم على جملة ليس بانها حال و
الفعل الماضي لا يقع حالا الا مع قد ظاهرة او مقدرة قلت هذه مستثناء كما قاله ابو حيان في النكت

كما وجب في المستثنى بها

الحسان

الحسان بحثا انتهى ووجه الاستثناء ان قد لا تدخل الا على فعل متصرف وهذا الاستثناء جار
في جمل الافعال الثلثة المذكورة انفا اذا اعربت حالا ثم هذا الاستثناء انما يحتاج اليه
على رأي جمهور البصريين دون ما عليه الكوفيون والاخفش من جواز مجيء الحال المذكورة بدون
قد راسا كما سيأتي فائدة هذه المسئلة كانت سبب قراءة سيبويه النحو وذلك انه جاء الى حماد بن
سلمة لكتابة الحديث فاستملى منه قوله صلعم ما من احد من اصحابي الا ولو شئت لاخذت عليه ليس ابا
الدرداء فقال سيبويه ليس ابا الدرداء فصاح به حماد لحنت يا سيبويه انما هذا استثناء فقال والله
لاطلبن علما لا يلحنني معه احد فلزم الاخفش وغيره والمراد بالاخفش الاكبر وهو ابو الخطاب عبد
الحميد بن عبد المجيد اذا اطلق النقل في كتب النحو فالمراد به الاوسط وهو ابو الحسن سعيد بن مسعدة
اكبر تلامذة سيبويه واما الاصغر فهو ابو الحسن علي بن سليمان من تلامذة المبرد وثعلب والاخافشة
احد عشر نحويا عدهم في المزهر والمستثنى بما خلا او بما عدا منصوب وجوبا على المفعولية لان ما
المصدرية تعينهما للفعلية اذ لا تدخل على الحرف وهما متعديان فتعين النصب كقول لبيد الا
كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل وقوله تمل الندامى ما عداني فانني بكل الذي
يهوى نديمي مولع ولهذا دخلتها نون الوقاية قال في التصريح والقول بان ما هنا مصدرية مع
جمود خلا وعدا مشكل لانها لا تدخل على فعل جامد نص عليه في التسهيل وموضعهما مع ما نصب بلا
خلاف فقيل على الحالية قال ابن مالك فوقع الحال معرفة لتأولها بنكرة قال ابن هشام والتأويل
خالين عن زيد ومتجاوزين زيدا فان قلت خلا يتعدى اذا كان بمعنى جاوز قالوا افعل هذا و
خلاك ذم فينبغي التأويل بخالين زيدا قلت قال الرضي ره خلا في الاصل لازم يتعدى الى
المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا و
خلاك ذم والزموا هذا التضمين في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي
هي ام الباب انتهى فتدبر وقيل على الظرفية الزمانية على تقدير المضاف اي وقت خلوهم او وقت
عدائهم زيدا وقال ابن خروف والشلوبين على الاستثناء ومعنى قاموا ما خلا او ما عدا زيدا
غير زيد قال ابن هشام وهو غلط لان معنى الاستثناء قائم بما بعدهما والمنصوب على معنى لا يليق
ذلك المعنى بغيره انتهى وما تقرر من وجوب النصب بعدهما هو الجمهور وزعم الكسائي والجرمي
والربعي والفارسي وابن جني انه قد يجوز معهما الجر على تقديرهما حرفي جر وتقدير ما زائدة قال في

سبب قراءة سيبويه علم النحو

عدد الاخافشة

في المغني فان قالوا ذلك قياسا ففاسد لازما لا تزاد قبل الجار بل بعده نحو عما قليل وان قالوا ذلك
سماعا فهو من شذوذ بحيث لا يقاس عليه انتهى وقد حكاه الجرمي عن العرب تنبيهان الاول اقتصاره
على ذكر ما مع عدا وخلافهم انه لا يجوز دخولها على حاشا الاستثنائية وهو الذي نص عليه
سيبويه خلافا لبعضهم واما قوله رايت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا فنادر
قال به ابن مالك لمكان السماع واستدل عليه ايضا بما وقع في مسند ابي امية الطرسوسي عن ابي عمر
قال قال رسول الله ص اسامة احب الناس الي ما حاشا فاطمة ورده ابن هشام بان هذا مبني على ما توهمه
من ان ما حاشا فاطمة من كلامه ص وهو غلط بل هو من كلام الراوي والمعنى انه ص لم يستثن فاطمة و
يدل عليه انه في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها انتهى ووجه الاستدلال بهذا ان لا زائدة بعد الواو
لتوكيد النفي فتعين ح ان تكون ما نافية لا مصدرية كما توهم ابن مالك ويكون هذا من كلام الراوي و
مقوله ص هو احب الناس الي قال الدماميني وهذا ليس بقاطع اذ يحتمل ان يكون لا نافية وغيرها
منصوبا بمحذوف لا معطوفا على فاطمة والمعنى ولا استثني غيرها فيكون من كلامه ص ولا تعارض ح
بين رواية الطبراني وتلك الرواية المتقدمة الثاني قال ابو حيان وغيره الافعال التي يستثنى بها لا
تقع في المنقطع والمستثنى بغير وهو اسم ملازم للاضافة في المعنى ويجوز ان تقطع عنها لفظا ان فهم
معناها وتقدمت عليها كلمة ليس او لا خلافا لابن هشام في منع وقوعها بعد لا وقد تقدم الرد عليه
فليراجع ويقال قبضت عشرة ليس غيرها برفع غير على حذف الخبر اي مقبوضا وبنصبها على اضمار الاسم
ايضا اي ليس المقبوض غيرها وليس غير بالفتح من غير تنوين وقال المبرد والمتاخرون انها ضمة بناء لا
اعراب وان غير اشبهت بالغايات كقبل وبعد فعلى هذا يحتمل ان يكون اسما وان يكون خبرا وقال
الاخفش ضمة اعراب لا بناء لانه ليس باسم زمان كقبل وبعد ولا مكان كفوق وتحت وعلى هذا فهو
الاسم وحذف الخبر وقال ابن خروف يحتمل الوجهين وليس غيرا بالفتح والتنوين وليس غير بالضم و
التنوين وعليهما فالحركة اعرابية لان التنوين اما للتمكن ولا تلحق الا المعربات واما للتعويض فكان
المضاف اليه مذكورة قاله ابن هشام في المغني والاصل في غير المضافة لفظا ان يوصف بها النكرة
نحو نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل او معرفة كالنكرة نحو صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب
عليهم فان موصوفها وهو الذين جنس لا قوم باعيانهم وقد تخرج عن الصفة وتضمن معنى الا فيستثنى
بها حملا عليها كما تخرج الا عن الاستثناء وتضمن معنى غير فيوصف بها وبتاليها جمع منكر نحو لو كان فيهما

حديث ما حاشا فاطمة وغيرها

الهة الا الله لفسدتا اى غير الله او معرف بال الجنسية كقوله انيخت فالقت بلدة فوق بلدة
قليل بها الاصوات الا بغامها اى غير بغامها او شبه الجمع المنكر كقوله لو كان غيرى سليمى الدهر غيره
وقع الحوادث الا الصارم الذكر اى لو كان غيرى غير الصارم الذكر غير موقع الحوادث وتفارق الا هذه غيرا
بانه لا يجوز حذف موصوفها لا يقال جائنى الا زيد ويقال جائنى غير زيد وبانه لا يوصف بها الا حيث
يصح الاستثناء بها فلا يصح عندى درهم الا جيد وسوى بلغاتها فانه يقال سوى كرضى وهى اشهرها وسوى
كسما وسوى كهدى وسوا ككسا وهى اغربها وقل من ذكرها وممن نص عليها ابن العلج وابن الخباز وابن
عطية والفارسى قال ابن هشام فى شرح اللمحة والذى يظهر من كلام النحويين ان الاستثناء بهذه اللغات
مسموع وزعم ابن عصفور فى شرح الجمل الصغير انه لم يشرب من هذه اللغات معنى الاستثناء الا سوى المكسورة
السين يعنى المقصورة فانه هو واكثرهم لم يذكروا الكسر مع المد قال فان استثنى بما سواها فبالقياس
عليها انتهى قلت فهى دعوى لم يقم عليها دليل وممن نص على التسوية بينهما الزجاج فى الجمل وابن بابشاذ
فى شرحه قال الزجاج واما سوى وسوى وسواء فانها تخفض على كل حال وقال ابن بابشاذ فى الشرح
وسوى وسوى وسوا يستثنى بها كما يستثنى بغير انتهى مجرور وجوبا بالاضافة اى باضافة المستثنى
اليهما وتعرب غير بالاجماع اعراب المستثنى بالا اى مثل اعرابه على التفصيل السابق فيه فتقول قام
القوم غير زيد وما قام غير زيد احد بالنصب فى الموضعين كما تقول قام القوم الا زيدا احد وتقول
ما قام غير زيد بالرفع كما تقول ما قام الا زيد وتقول ما فى الدار احد غير حمار بالنصب وجوبا على
لغة الحجازيين وبه او بالرفع على لغة التميميين كما تقول ما فى الدار احد الا حمارا بالنصب وجوبا على
لغة اولئك وبه او بالرفع على لغة هؤلاء وتقول ما زاد هذا المال غير النقص بالنصب وجوبا فى لغة
الجميع كما تقول ما زاد هذا المال الا النقص كذلك واختلف فى ناصبها اذا وقعت منصوبة فى غير
تفريغ فقال ابن خروف هو ما قبلها كما فى الاسم الذى بعد الا وجعل ذلك دليلا على انه الناصب لما
بعد الا لا بالا لان الا قد عدمت مع غير ووجد النصب واختاره ابن عصفور وقال الفارسى على
الحال من المستثنى منه وفيها معنى الاستثناء وصح ذلك لان غير الا تتعرف بالاضافة واختاره ابن
مالك وقيل على التشبيه بظرف المكان بجامع الابهام واختاره ابن الباذش وسوى كغير معنى واعرابا عند
قوم وهم الزجاجى وابن مالك ومن تبعهما وصحح ابن مالك فى اكثر كتبه هذا القول وبالغ فى نصرته فى شرح
التسهيل مستدلا عليه بشواهد من الحديث وغيره نظما او نثرا قال ابو حيان ولا سلف له فى ذلك الا الزجاجى

ويجوز درهم غير جيد

او ما قام الا زيدا

القول فى الاستشهاد بالاحاديث

ولا حجة

ولا حجة له في الشواهد التي استشهد بها اما الحديث فلما تقرر غير مرة انه لا يصح الاستشهاد به على
القواعد النحوية لاحتمال كونه مرويا بالمعنى او لحن من الراوي واما الشعر فضرورة قال واقوى
ما استدل به ما حكاه الفراء من قول بعض العرب ما في سواك وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس
عليه انتهى قال بعضهم والاشكال بما حكاه الفراء ليس مما نحن فيه فاما ان يقصد ان الخلاف
لا يختص بحالة الاستثناء او يقال انه استثناء مفرغ بالتاويل ويكون المعنى لم تتخلف سواك
فيكون مما نحن فيه انتهى لابي حيان مع ابن مالك في الاستشهاد بالاحاديث مناقشة طويلة فانها بقي
في شرح التسهيل لمنهج المصنف يعني ابن مالك في تضانيفه كثيرا بالاستدلال بما وقع في الحديث في اثبات
القواعد الكلية في لسان العرب ما رايت احدا من المتقدمين والمتاخرين سلك هذه الطريقة غير معلم
ان الواضعين لعلم النحو الاولين كابي عمرو وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من البصريين ومعاذ والكسائي
والفراء وعلي بن المبارك الاحمر وهشام الضرير من الكوفيين لم يفعلوا ذلك وشنعهم على ذلك المتاخرون
من الفريقين وغيرهم من نحاة الاقاليم كنحاة البغداد والاندلس وجرى الكلام في ذلك مع بعض الا
الاذكياء فقال انما انكبت العلماء ذلك لعدم وثوقهم بان ذلك لفظ النبي ﷺ لاجل احدهما
ان الرواة جوزوا النقل بالمعنى فلهذا نجد القصة قال فيها لفظا واحدا فنقل بالفاظ بحيث
نجزم بانه ﷺ لم يقل جميعها بخوف ما روي من قوله ﷺ زوجتكها بما معك من القران امكنها بما معك
خذها بما معك وغير ذلك مما ورد من ذلك فيعلم قطعا انه ﷺ لم يلفظ بالجميع بل لا يجزم بالبعض
بل يجوز انه قال لفظا غير هذا مرادفا لها لا سيما مع تقادم الزمان والاتكال على الحفظ فالضابط
منهم من ضبط المعنى واما من ضبط اللفظ فبعيد لا سيما في الاحاديث الطوال التي لم يسمعها الرواة
الا مرة الثاني انه وقع اللحن كثيرا في الحديث لان كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع لا يعملون
لسانهم بصناعة النحو ورسول الله ﷺ كان افصح الناس واذا تكلم بلغة غير لغة اهله فانما ذلك
مع اهل تلك اللغة على طريق الاعجاز ويعلم الله ذلك ثم قال والمصنف اكثر من الاستدلال بما في الاثر
متعقبا بن عمه على النحاة وما امعن النظر في ذلك ولا صحب من له التميز في هذا الفن وبذلك يضعف
استنباطه من كلام سيبويه انتهى واجاب بعضهم بالمعارضة بان تطرق الاحتمال الذي يوجب سقوط
الاستدلال بالحديث ثابت في اشعار العرب وكلامهم فيجب ان لا يستدل بها ايضا وهو خلاف الاجماع
قال والاستدلال بالحديث انما يسقط اذا ثبت لنا ان الحديث المستدل به ليس لفظه وان لفظه كان

كذا وان الراوي غيره انتهى واجاب الشيخ سراج الدين البلقيني بان ابن مالك لا يذكر ما يذكره
من الاحاديث للاثبات بل للاعتضاد بانه يجد الشواهد من كلام العرب لما يقوله فيأتي
بالحديث للاعتضاد لا للاثبات قاعدة النحوية بمجرد ذلك واجاب ابن خلدون باجوبة احسنها
ان تدوين الاحاديث كان في الصدر الاول قبل فساد العربية فالتبديل على تقدير ثبوته انما
كان ممن يسوغ الاحتجاج بكلامه وغايته تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ كذلك انتهى وبقي
للبحث مع ابي حيان مجال لا يتسع له المقام وظرف للمكان بمعنى وسط غير متصرف عند قوم آخرين
وهم سيبويه والجمهور واستدلوا بوصل الموصول بها نحو جاء الذي سواك فليست سوى ههنا
بمعنى غير لان غير لا تدخل ههنا الا والضمير قبلها يقولون جاء الذي هو غيرك فلما وصلوا
سوى بغير ضمير ادعى انها ظرف والتقدير جاء الذي استقر مكانك قالوا ولا تخرج من النصب
على الظرفية الا في الشعر كقوله ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وصحح هذا القول ابن
الحاجب وابن مالك في سبك المنظوم مصرحا بتضعيف القول بانها كغير وذهب الرماني وابو البقاء
العكبري الى انها تستعمل ظرفا كثيرا وغير ظرف قليلا وقال ابن هشام في الاوضح والى هذا اذهب
وقال المبرد انه اقرب الاقوال نفي المسئلة ثلثة اقوال تنبيه تلخص ان ادوات الاستثناء
اربعة انواع حرف دائما وهو الا واسم دائما وهو غير وسوى وفعل دائما وهو ليس ولا يكون و
متردد بين الفعلية والحرفية وهو خلا وعدا وحاشا وقد ذكروا ايضا من ادواته بيد
بفتح الباء الموحدة وميد بابدالها ميما وهي بمعنى غير في الاستثناء المنقطع مضافا الى ان وصلتها
ومنه الحديث نحن الآخرون السابقون بيد انهم اوتوا الكتاب من قبلنا وفي مسند الشافعي بايد انهم
وفي الصحاح بيد بمعنى غير يقال انه كثير المال بيد انه بخيل وفي المحكم ان هذا المثال حكاه ابن السكيت
وان بعضهم فسرها بمعنى على وان تفسيرها بمعنى غير اعلى انتهى وقد تستعمل بمعنى من اجل ومنه
الحديث انا افصح من النطق بالضاد بيد اني من قريش واسترضعت في بني سعد بن بكر قال ابن مالك
وغيره انها هنا بمعنى غير ايضا على حد قوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع
الكتائب وانشد ابو عبيدة على مجيئها بمعنى من اجل قوله عمدا فعلت ذاك بيد اني اخاف ان
هلكت ان ترني والمشهور انها اسم مطلقا وقال ابن مالك في التوضيح والمختار عندي في بيد ان تجعل
حرف استثناء انتهى وقال الدماميني ولم يقم دليل ظاهر على الاسمية انتهى وعدوا من ادواته ايضا سيما

بعد لا فنا بعدها مستثنى عند الكوفيين والنحاس والزجاج والفارسي ومنع بعضهم كونه مستثنى وكونه مرادفا للاستثناء وقد تقدم الكلام على ذلك في شرح الديباجة مستوفى وقد يليها ظرف كقولك بعجبني الاعتكاف لا سيما عند الكعبة ولا سيما اذا قرب الصبح ومنه قوله لله الكريم الحمد لا سيما الذي شهادة من فيه يتقبل او جملة فعلية كقوله فوق الناس في الخير لا سيما بنبل من ذي الجلال الرضا او جملة شرطية كقوله اوى النيك يحلو لهم والغنم والعسى ولا سيما ان نكت بالمرس الضخم وقد يحذف ما بعدها وينقل من معناها الاصلي الى معنى خصوصا فتكون منصوبة المحل على انه مفعول مطلق مع بقاء النصب الذي كان لها في الاصل حيث كانت اسما لا للتنزيه فاذا قلت احب بيدا ولا سيما اكبا او على الفرس فهي بمعنى وخصوصا اكبا فركبا حال من مفعول الفعل المقدر التي واخصه بزيادة المحبة خصوصا اكبا والواو للحال ومنع بعضهم من هذا التركيب قال انه غير عربي بل من كلام المولدين وقد تخفف الياء من لا سيما كقوله منه ما بالعقود وبالايمان لا سيما عقد وفاء به من اعظم القرب وهل الحذف في الياء الاولى وهي العين او الثانية وهي اللام خلاف اخاره ابن جني الثاني وابو حيان الاول وقد يقال لا سواء فما لا سيما الثاني مما يرد منصوبا وغير منصوب المشتغل عنه العامل وهو اسم بعد عامل متصرف ناصب لضميره او متعلقه بواسطة او غيرها ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول سلط على الاسم لنصبه اذا تقرر هذا فنقول اذا اشتغل عامل فعلا كان او ما يعمل عمله قال ابن الصايغ ولا يدخل في هذا الباب الا اسم الفاعل والمفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف لانه لا يعمل شيء منها فيما قبله عن نصب اسم متقدم عليه بنصب ضميره اي ضمير ذلك الاسم بمعنى ان العامل لم ينصب الاسم المقدم عليه بنصبه لضميره او متعلقه اي متعلق الاسم ومتعلق ضميره فلولا ذلك لعمل فيه فيفهم منه انه ليس هناك مانع لفظي او معنوي بل هو بحيث لو سلط عليه ولم يشتغل بما ذكر لنصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع لانتفى ظهر انه لا حاجة الى ما زاده ابن الحاجب في الكافية من قوله بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه والتعلق يكون بوجوه كثيرة كون الاسم مضافا اليه نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت عمرا غلامه لان الفعل مشتغل بالمضاف لكن بواسطة العطف وموصوفا لعامل ذلك الضمير وموصولا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذي يحبه ومعطوفا عليه موصوف عامل الضمير وموصوله نحو زيدا لقيت عمرا وجاء بضربه وزيدا لقيت عمرا والذي يضربه او غير ذلك من المتعلقات فضابط التعلق ان يكون ضمير المضاف

من تتمة

ومن تتمة

الثاني في ما يضمر فيه ما يفسره

باب الاشتغال

كان لذلك الاسم خمس حالات فيجب نصبه بعامل مقدر يفسره المشتغل اذا تلاه ما لا يتلوه الا فعل كاداة التخصيص نحو هلا زيدا اكرمته

من تتمة المنصوب بالمفسر قاله الرضي كان لذلك الاسم المشتغل عنه العامل خمس حالات وجوب نصبه ووجوب رفعه وجوازهما وتساوي الامرين ورجحان رفعه على نصبه فيجب نصبه بعامل مقدر وجوبا يفسره العامل المشتغل عنه بنصب ضميره او متعلقه ولذلك وجب تقديره لان المفسر المتأخر عوض عنه ولا يجمع بين العوض والمعوض ويجب ان يكون مقدما على الاسم لئلا يلزم مخالفة الاصل من وجهين وضع الشيء في غير محله الا ان يمنع مانع فيقدر موخرا نحو اياك رايته اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله ولكون المفسر المذكور دليلا على المقدر كان الاصل ان يكون المقدر من لفظ المفسر ومعناه كزيدا ضربته اي ضربت زيدا الا اذا حصل مانع ضابطي كما في زيدا مررت به او زيدا جلست عليه ومعنوي كما في زيدا ضربت غلامه فيقدر مناسبا بالتزاوف او باللزوم اذ تقدير المذكور يقتضي في الاولين تعدي الفاصر بنفسه وفي الثالث خلاف الواقع اذ الضرب لم يقع بزيد فوجب ان يقدر في الاول جاوزت لان مررت بعد تعديته بالباء بمعنى جاوزت وفي الثاني لابست لان جلس الشيء يستلزم ملابسته للمجلوس عليه وفي الثالث اهنت فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده بحسب العادة قال ابن هشام وليس المانع مع كل متعد بالحرف ولا كل سببي لانك ترى انه لا مانع في نحو شكرت زيدا له لان شكر يتعدى بالجار وبنفسه ونحو يوم الجمعة صمت فيه لان العامل لا يتعدى الى الضمير الظرف بنفسه مع انه يتعدى الى الظاهر بنفسه وكذلك لا مانع في زيدا هشاخاه لان اهانة اخيه اهانة له بخلاف اضرب انتهى فتبين بما ذهب اليه من ان الناصب عامل مقدر هو مذهب البصريين والجمهور وقيل هو العامل المذكور وهو مذهب الكسائي وتلميذه الفراء ثم اختلفا فقال الكسائي هو عامل في الظاهر والضمير ملغى وقال الفراء عامل فيهما لانهما في المعنى كشيء واحد ويرد عليهما ان زيدا مررت به وانما يجب نصبه اذا تلاه ما لا يتلوه الا فعل كاداة التخصيص بحاء مهملة وصادين معجمتين وهي اربعة هلا بتشديد اللام ومعناها ولذلك مثل بها فقال نحو هلا زيدا اكرمته والا بتشديد اللام ايضا لولا ولوما وانما قال كاداة التخصيص لعدم انحصاره مما لا يتلوه الا فعل فيها اذ مثلها ادوات الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا رايته ومتى عمرا لقيته واداة الشرط غيرها نحو ان زيدا لقيته فاكرمه الا ان هذين النوعين اعني اداة الاستفهام والشرط لا يقع الاشتغال بعدهما الا في الشعر واما في النثر فلا يليهما الا صريح الفعل فلا يجوز متى عمرا لقيته ولا حيثما خالدا لقيته فاكرمه الا اذا كانت اداة الشرط اذما مطلقا او ما

ورفعه بالابتداء اذا تلى ما لا يتلوه الا اسم كاذا الفجائية نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو

والفعل ماض فيقع في نثر الكلام ان زيدا لقيته فاكرمه ويجوز في الشعر قاله في الاوضح تنبيهات
الاول قيل عبارة المصنف اولى من عبارة ابن الحاجب في الكافية حيث قال ويجب النصب بعد
حرف الشرط وحرف التحضيض لوجهين الاول لشمولها ظرف الزمان المستقبل نحو اتيك يوم الجمعة
ان زيدا تلقاه والثاني لخروج اما عنها وهي من حروف الشرط ولا يجب النصب بعدها الثاني انما
استثنيت لهمزة مرادوات الاستفهام لانها قد تلي الفعل ما سيأتي واما مرادوات الشرط لانها
فعل لازم واجب الحذف غير مفسر بشيء فلا يكون من هذا الباب وتقديره اما يكن من شيء قاله الرضي
الثالث قد يضمر مطاوع الظاهر فيرفع الاسم كقوله لا تجزعي ان نفسا اهلكته فاذا هلكت فعند
ذلك فاجزعي التقدير ان هلك نفسا اهلكته لان هلك مطاوع اهلكته يقال اهلكته فهلك
ويروى ان نفسا اهلكته بالنصب على تقدير اهلكت نفسا اهلكته الرابع ذهب الكوفيون الى جواز
دخول اذا في الجملتين الفعلية والاسمية اذا كان الخبر فعلا كاذا زيد عن الاخفش والكسائي موافقتهم
فيها وفي ان ايضا بالشرط المذكور وفي الارتشاف ان تبعويه يجيزان يرتفع الاسم بالابتداء بعد
اذا الشرطية واداوات الشرط اذا كان الخبر فعلا وفي شرح الكافية للرضي ان الخلاف المذكور يطرد
في كل حرف لا يليه الا الفعل كلو ونحو لو ذات سوار لطمتني وهلا ونحو هلا زيد قام فعلى هذا يجوز
الرفع في المسائل المذكورة كلها ويجب رفعه بالابتداء اذا تلى ما لا يتلوه الا اسم كاذا الفجائية
على الاصح نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو هذا ما ذكره ابن مالك والرضي وصحح ابن هشام بناء
على ان اذا لا يليه الا الجملة الاسمية وبه صرح المصنف في حديقة المفردات ويقابل الاصح قولان
احدهما جواز النصب مطلقا قيل وهو ظاهر كلام سيبويه وعليه مشى ابن الحاجب في كافيته قال
ابن هشام ومن العجائب انه اجاز ذلك فيها مع قوله فيها في بحث الظروف وقد تكون للمفاجأة فتلزم
المبتدأ بعدها انتهى الثاني التفصيل وهو جواز النصب ان اقترن الفعل بقد ومنعه ان لم تقترن
بها وهو مذهب الاخفش وتبعه ابن عصفور وذلك ان الاخفش نقل عن العرب ان الفعل اذا كان
مقرونا بقد جاز ان يقع بعد اذا الفجائية لان العرب اجرت المقرون بقد مجرى الجملة الاسمية في دخول
الواو الحالية عليه ووجهه في المغني بان التزام الاسمية مع اذا هذه انما كان للفرق بينها وبين
اذا الشرطية المختصة بالفعلية فاذا اقترنت بقد حصل الفرق بذلك فلا تفرق الشرطية
بها وبنقل الاخفش المذكور خطأ ابو حيان في ابن مالك في لحظه سيبويه في تجويزه الاشتغال في

او فصل بينه وبين المشتغل ما له الصدر نحو زيد هل رايته

نحو خرجت فاذا زيد ضربه عمرو قال بل يحمل كلامه على هذه الصورة الخاصة وهي ما اذا اقترن
الفعل بعدها بقد قال بعضهم وعلى ذلك يحمل كلام ابن الحاجب ايضا في تجويزه الاشتغال
بعدها وعلى هذا فيكون المراد في قوله في باب الظروف فيلزم المبتداء بعدها اللازم فيما اذا
لم يكن بعدها قد وبذلك يندفع تعجب ابن هشام وتغليط بعض شراح الكافية من العجم له كما
يندفع على تقدير حمل اللزوم ثمة على الغلبة كما وقع لبعض الشراح او على تقدير حمله على غير
صورة الاشتغال كما وقع لبعض اخر ولقد تمثلت على لسان ابن الحاجب عند وقوفي على تغليط
هذا العجمي له بقول الشاعر فلو اني بليت بهاشمي خيولية بنو عبد المداق لهان علي ما القى و
لكن تعالوا فانظروا بمن ابتلاني وانما قال المص كاذا لعدم انحصار ما لا يتلوه الا اسم فيها
قال ابن هشام في الجامع الصغير ويجب الرفع في نحو ليتما زيدا ضربه لامتناع الفعل قال شارحه
وذلك بناء على ان ليت اذا دخلت عليها ما الحرفية لا يزيلها عن الاختصاص بالجمل الاسمية فلو نصبت
زيدا بفعل مضمر على الاشتغال لكنت قد ازلتها عن الاختصاص ولو نصبته على اعمالها وجعلت
جملة اضربه خبرها جاز واجاز ابن ابي الربيع انتصابه على الاشتغال كما في انما زيدا ضربه بناء على
زوال الاختصاص في المعنى والصواب انتصابه بليت لانه لم يسمع ليتما قام زيد كما سمع انما قام زيد
انتهى او فصل بينه اي الاسم وبين العامل المشتغل عنه ما له الصدر اي صدر الكلام لانه يمنع ان
يعمل ما بعده فيما قبله لمنافات ذلك الصدارة وذلك كالاستفهام والشرط والعرض والتحضيض
وان واخواتها سوى ان المفتوحة فلا صدارة لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا
وكالا للتمني ولام الابتداء وكم وما وان النافيتين نحو زيد هل رايته وزيد كم تضربه وزيد ان ضربته
ضربك وزيد من يضربه اضربه وزيد الا تضربه وزيد هلا ضربته وزيد اني ضربته وزيد الا رجل
يضربه وزيد لعمرو يضربه وزيد كم ضربته وزيد ما ضربته او ان ضربته قال ابن مالك واجرا التحضيض
والعرض والتمني بالا مجرى الاستفهام في منع تاثير ما بعدها في ما قبلها هو مذهب المحققين من
العارفين بكتاب سيبويه وقد عكس قوم الامر فجعلوا توسط التحضيض واخويه قرينة يرجح بها نصب
الاسم السابق وممن ذهب الى هذا ابو موسى الجزولي وهو ضد مذهب سيبويه تنبيهات الاول
يجب رفع الاسم في مسائل اخر احديها ان يكون العامل صلة او مشبها بها فالاول نحو زيد الذي
ضربته لان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول والثاني نحو وكل شيء فعلوه وزيد يوم تراه يفرح فان

في الزبر

العامل

ويترجح نصبه ان تلا مظان الفعل نحو ازيدا ضربته

العامل في الاول صفة وفي الثاني مضاف اليه وكل منهما شبيه بالصلة في تتميم ما قبله فالصفة
لا تعمل في موصوفها ولا فيما اضيفت اليه والمضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف وما لا يعمل لا يفسر
عاملا الثانية ان يكون العامل مسندا الى ضمير الاسم المتقدم المتصل نحو زيد ظنه ناجيا بمعنى
ظن نفسه فلا يجوز نصب الاسم بمقدر يفسره العامل المشتغل لعدم صحة عمله فيه اذ لا
يوقع فعل فاعل مضمر متصل على مفسره الظاهر لانه يلزم منه تفسير المفعول الفاعل وهو ممتنع
في جميع الابواب اما لو رفع فالتركيب صحيح اذ ليس فيه الا ايقاع فعل المضمر المتصل وذلك جائز في باب
ظن الثالثة ان يكون العامل تالي استثناء نحو ما زيدا الا يضربه عمرو قال الرضي وذلك ان ما
بعد الا من حيث الحقيقة من جملة مستانفة لكن صيرت الجملتان في صورة جملة قصدا للاختصار
فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجوز عمله في ما بعد ذلك على الاصح فكيف يصح ان
يعمل ما بعدها فيما قبلها ومثلها ذا العمل فيما هو جملة واحدة خلاف الاصل لان الاصل في
العامل ان يتقدم على معموله انتهى الرابعة ان يكون العامل جامدا نحو زيد ما احسنه لان الجامد
لا يعمل فيما قبله الثاني قال ابن هشام وغيره ليس من مسائل الباب ما يجب رفعه لعدم صدق حد
المشتغل عنه العامل عليه لانه يعتبر فيه كما تقدم ان يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ العامل من
الضمير وسلط عليه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية وانما ذكره من ذكره لتمام القسمة
لا يقال فيشكل ح عد المص المشتغل عنه العامل فيما يرد منصوبا وغير منصوب لانا نقول جواز
رفعه في بعض الصور يكفي في ادخاله في هذا النوع ويترجح نصبه بعامل مقدر يفسره العامل
المشتغل على رفعه بالابتداء ان تلا مظان الفعل جمع مظنة بكسر الظاء وهي موضع ظن الشيء
ومعدنه مفعلة من الظن وكان القياس فتح الظاء وانما كسرت لاجل الهاء قاله في النهاية والمراد
مواقع الفعل التي لها مزيد اختصاص به وذلك بعد الهمزة الاستفهامية نحو ازيدا ضربته
فترجح نصب زيدا بفعل محذوف يفسره المذكور ولان الغالب في الهمزة ان تدخل على الافعال و
انما لم يجب دخولها عليها كباقي اخواتها لانها ام الباب وهم يتوسعون في امهات الابواب ما لم يتوسعوا
في غيرها او بعد ما او لا او ان النافية نحو ما زيدا او لا زيدا او ان زيدا رايته فترجح النصب
لانهم شبهوا حرف النفي باحرف الاستفهام في ان الكلام معها غير موجب وبعد حيث مجردة
عن ما نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه لانها تشبه ادوات الشرط فلا تليها في الغالب الا فعل تنبيهات

على ضميره المتصل

مظان

الاول

او حصل بنصبه تناسب جملتين في العطف نحو قام زيد وعمرا اكرمته

الاول اذا فصلت الهمزة من الاسم فالمختار الرفع نحو زيدا انت تضربه الا في نحو اكل يوم زيدا
تضربه لان الفصل بالظرف كلا فصل قال ابن الطراوة ان كان الاستفهام عن الاسم فالرفع نحو
ازيد ضربته ام عمرو وحكم لشذوذ النصب في قوله اثعلبة الفوارس ام رياحا عدلت بهم طهية
والخشابا وقال الاخفش اخوات الهمزة كالهمزة في ترجيح النصب نحو ايهم زيدا ضربه ومن
امة الله ضربها قاله في الاوضح الثاني ما ذكرناه من ترجح النصب بعد حروف النفي المذكورة هو ما
ذكره ابن مالك وابن عصفور وزعما انه مذهب الجمهور وقيل وظاهر قول سيبويه اختيار الرفع لانه
قال بعد ان ذكر النصب فيه وان شئت رفعت والرفع فيه اقوى وقال الرضي جعل سيبويه الرفع
بعد حروف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع الهمزة تصير طلبية وكون الطلبية
فعلية اولى ان امكن ولا تصير مع حرف النفي طلبية انتهى الثالث غير حروف النفي الثلثة كلم و
لما ولن وليست مثلها اذ لا يقدر معمولها وهو الفعل لضعفها عن العمل فلا يقال لم زيدا
تضربه ولا لن بكرا تقتله الا في الضرورة كقوله ظننت فقيرا ذا غنى ثم نلته فلم ذا رجا القه
غير واهب اراد فلم الق ذا رجا القه او حصل بنصبه تناسب جملتين في العطف نحو قام زيد و
عمرا اكرمته فيترجح نصب عمرا على رفعه لحصول تناسب الجملتين به لان تناسب الجملتين المعطوف
احديهما على الاخرى احسن من تخالفهما كذا قالوا قال الدماميني وهذا مما يدل صريحا على
جواز التخالف بالاسمية والفعلية وقد حكي قولان في المسئلة بخلاف ذلك الاول المنع مط
حكي عن ابن جني والاخر انه يجوز في الواو فقط نقل ذلك ابو الفتح عن شيخه ابي علي الفارسي في
سر الصناعة انتهى وقال ابن هشام في شرح اللمحة وقضية القول بالمنع مطلقا ايجاب النصب
هنا لكني لم اره منقولا عن احد تنبيهات الاول جرت عادة النحاة بان يذكروا العطف على
الفعلية من مرجحات النصب بالنسبة الى المعطوفة في باب الاشتغال كما ذكر ولم يذكروا مثل هذا
بالنسبة الى المعطوف عليها في نحو زيدا اكرمته وضربت عمرا ولا فرق نبه عليه ابن هشام في
المغني الثاني اذا فصل العاطف من الاسم باما نحو ضربت زيدا واما عمرا فاهنته ترجح الرفع
بالابتداء لان اما تقطع ما بعدها عما قبلها لكونها من الحروف التي يبتدأ بها الكلام الثالث
حتى ولكن وبل كالعاطف فيما تقرر نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربته وما رايت زيدا ولكن عمرا
رايت اباه وما اكرمت زيدا بل عمرا اكرمته وانما لم يكن للعطف لان الاسم المنصوب في باب الاشتغال

وذلك اذا كانت الجملة المعطوف عليها فعلية فنصب الاسم بفعل مقدر يفسره المذكور فيكون الجملة فعلية ويحصل تناسب الجملتين المتعاطفتين

لابد

او كان المشتغل فعل طلب نحو زيدا اضربه ويتساوى الامران اذا لم تفت المناسبة في العطف على التقديرين

لا بد وان يكون بعض جملة وهي انما يعطف بها المفرد لا الجملة وهي هنا حروف ابتداء منزلة العاطف
في اعطاف حكمه او كان العامل المشتغل فعل طلب اي فعل يفهم معنى الطلب فاضافة الفعل الى الطلب
بهذا الاعتبار والمراد به هنا الامر والنهي والدعاء نحو زيدا اضربه وعمرا ليضربه بكر وخالدا لا
تهنه وبكرا رحمه الله ومنه الاولاد ترضعهن الوالدات مما صورته صورة الخبر ومعناه الامر و
انما ترجح النصب في ذلك لان رفعه بالابتداء يستلزم الاخبار عنه بالجملة الطلبية والاخبار بها
قليل في الاستعمال واعترض جواز الاشتغال قبل اللام ولا الطلبيتين بان ما بعدهما لا يعمل فيما
قبلهما قياسا فكيف جاز ذلك واجاب ابن عصفور بانهم اجروا الامر باللام مجرى الامر بغيرها واجروا
النهي بلا مجرى النفي بها تنبيه يترجح نصب الاسم على رفعه في مسائل اخر احديها ان يكون الاسم
جوابا لاستفهام منصوب بما يليه كما اذا قيل ارايت احدا او ايهم او غلام ايهم رايت فتقول زيدا او
غلام زيد رايت وذلك ليطابق الجواب السؤال في الجملة الفعلية الثانية ان يوهم رفع الاسم
وصفا مخلا وذلك كما اذا اردت ان تخبر ان كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين وانك لم تملك
واحدا منهم الا بشرائك هذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكي اشتريت بعشرين فنصب كل نص في
المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد واما اذا رفعت فيحتمل ان يكون اشتريته خبرا له و
بعشرين متعلقا به اي كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته
صفة لكل واحد وبعشرين هو الخبر اي كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فلا يقع الا على من
اشتريته دون ما حصل منهم بغير الشراء من وجوه التملكات كالارث والهبة ونحوهما فرفعه
موهم لاحتمال غير المقصود فيترجح النصب لكونه نصا في المعنى المقصود الثالثة ان يكون الاسم
نكرة صرفة نحو رجلا ضربته فانه لا يجوز فيه الرفع لامتناع التنكير الصرف للمبتدا ذكره بعضهم
وفيه انه ينبغي ان يعد مما يجب فيه النصب لا مما يترجح وايضا فالاشتغال في مثل ذلك لعدم شرطه
قال ابن هشام في المغني وشرط المنصوب على الاشتغال ان يكون قابلا للابتداء انتهى وبذلك
رد في موضع اخر من المغني قول بدر الدين بن مالك في قول الحماسي فارسا ما غادروه ملحما انه
من الاشتغال قال والظاهر انه نصب على المدح وما في البيت زائدة ولهذا امكن ان يدعى انه من الاشتغال
ومنع بعضهم الشرط المذكور مستدلا بقراءة سورة انزلناها بالنصب على الاشتغال

فتم ويتساوى الامران اي الرفع والنصب اذا لم تفت المناسبة اي تناسب الجملتين في العطف على التقديرين

وضابط ذلك ان يتقدم على الاسم عاطف مسبوق بجملة فعلية مخبر بها عن اسم قبلها نحو زيد قام و
عمر اكرمته او عنده لو في داره او لاجله وذلك لان زيد قام جملة كبرى ذات وجهين لانها اسمية
الصدر فعلية الخبر ومعنى قولنا كبرى انها جملة تضمنها جملة فان رفعت كنت قد راعيت صدرها
فالعطف على الجملة الاسمية او نصبت كنت قد راعيت عجزها فالعطف على الجملة الفعلية فالمناسبة
حاصلة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان تبينهما ان الاول لامثال المصدر المذكور كمثال سيبويه هذه
المسئلة وهو زيد قام وعمر وكلمته واعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدا
والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه فالواجب في الجملة التي هي خبر المبتدا رجوع
ضميرها الى المبتدا وليس في عمر وكلمته ضمير راجع الى زيد واعتذر له الشيرازي بان عرضه لم يكن تصحيح المثال
بل بيان جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوف عليها او على الخبر منها فيصح المثال البتة بزيادة ضمير
فيه نحو عمر وكلمته في داره او نحو ذلك وانما سكت سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لابد
للخبر اذا كان جملة من ضمير فيصح المثال اذا اراد قاله الرضي وما رجحناه وبذلك يوجه مثال المصنف ايضا
لكن المنقول عن سيبويه وتبعه الفارسي وابن مالك انه لا يشترط في ذلك وجود الرابط بدليل قوله
تعالى والقمر قدرناه منازل قراءة ابي عمرو الحرميان بالرفع وباقي السبعة بالنصب على العطف على الصغرى
من قوله والشمس تجري فعلى هذا لا يحتاج الى الاعتذار لسيبويه في مثاله بما اعتذر به الشيرازي
فالاولى ان يجاب عنه بانهم يغتفرون في التوابع ما لا يغتفرون في غيرها والشيرازي اعتذر له على مذهبه
من اشتراط الرابط في المسئلة تبعا للاخفش فمنعا النصب بناء على العطف على الصغرى لما تقدم فالرفع
عندنا واجب وان ورد النصب فهو على حذف في زيد اضربته ابتداء ويكون من عطف جملة فعلية
على جملة اسمية وهو جائز عند بعضهم كما تقدم وقد نقل بعضهم عن ظاهر كلام سيبويه موافقة
للاخفش والشيرازي فالنقل عنه مختلف والاول هو المشهور ثم الرابط عند مشترطه اما الضمير
كما تقدم او الفاء السببية نحو زيد قام فعمر اكرمته وقال هشام الواو كالفاء في حصول الرابط لان
فيها معنى الجمعية كما ان الفاء فيها معنى السببية بدليل هذان زيد وعمر وورد بانها انما يكون للجمع
في المفردات ولهذا لا يجوز هذان يقوم ويقعد وقال ابن خروف تبعا لطائفة من المتقدمين
جميع حروف العطف يحصل بها الربط واحتجوا ببيت انشده ثعلب عن ذي الجول في البلاد
لعلني استرصد بها او ابتاع حسودا وخرج على ان التقدير او ابتاع بي حسودا والثالث اسم الفاعل الناسي

ويترجح الرفع فيما عدا ذلك لاولوية عدم التقدير نحو زيد ضربته الثالث المنادى وهو المدعو بايا
او هيا او اى او آ مع البعد وبالهمزة مع القرب وبيا مطلقا

للمفعول به كالفعل فزيد ضارب عمرا وبكرا اكرمته مثل زيد قائم وعمرا اكرمته فيستوى فى بكر الوجهان
اما اذا لم ينصب المفعول به نحو زيد قائم وبكرا اكرمته فالرفع اولى لان اسمى الفاعل والمفعول اذا
لم تنصبا المفعول به لم تتم مشابهتهما للفعل اذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل نحو زيد زنجى
غلامه ويترجح الرفع اى رفع الاسم المشتغل عنه العامل بالابتداء على نصبه بعامل مقدر يفسره
العامل المشتغل فيما عدا ذلك اى المذكور من موجب النصب ومرجحه وموجب الرفع وتساوى الامرين
لاولوية عدم التقدير بلا مقتض نحو زيد ضربته ومن ثم اوجبه بعض النحويين ومنع النصب وليس
بشئ فقد نقله سيبويه وغيره من ائمة العربية عن العرب قال سيبويه والنصب عربى كثير والرفع
اجود انتهى وعليه قراءة بعضهم جنات عدن بكسر التاء ثم النصب مع كونه مرجوحا مراتبه مختلفة
فالنصب فى نحو زيدا ضربته اقوى منه فى نحو زيدا ضربت اخاه والنصب فى زيدا ضربت اخاه احسن منه فى
زيدا مررت به والنصب فى زيدا مررت به احسن منه فى زيدا مررت باخيه قاله المرادى الثالث مما يرد
منصوبا وغير منصوب المنادى وهو الاسم المدعو حقيقة نحو يا زيد او حكما نحو يا ارض ابلعى ماءك
فانها نزلت منزلة من له صلاحية النداء ثم نوديت بايا قال الشاعر ايا جبلى نعمان بالله خليا
نسيم الصبا يخلص الى نسيمها او هيا قال فاصاخ يرجو ان يكون حيا ويقول من فرح هيا ريا وها
وها اصل وقيل بدل من همزة ايا وعليه ابن السكيت وجزم به ابن هشام فى المغنى ومحمد بن يعقوب فى
القاموس او اى بالفتح والقصر والسكون قال الم تسمعى اى عبد فى رونق الضحى بكاء حمامات
لهن هدير قال ابن هشام وقد تمد الفها وقيل بل الممدودة حرف مستقل حكاه الكوفيون عن العرب
الذين يثقون بعربيتهم او آ بالمد نحو آ زيد حكاه الاخفش فى كتابه الكبير وزعم ابن مالك انه لم يذكرها
الا الكوفيون والمراد بالمد فيها الاتيان بعد الهمزة بالف لا غيرها وما وقع فى كلام بعضهم من ضبطها
بهمزة فالف وهمزة اخرى ساكنة سهو فهذه كلها مع البعد اى لنداء البعيد على خلاف فى اكثرها
ففى الصحاح ان ايا لنداء البعيد والقريب قال فى المغنى وليس كذلك وفى اى اقوال قيل هى للبعيد كما ذكره
وعليه ابن مالك وقيل للقريب وعليه المبرد والجزولى وقيل للمتوسط وجعل ابن عصفور آ فى المقرب للقريب
وبالهمزة مع القرب اى لنداء القريب قال افاطم مهلا بعض هذا التدلل فان كنت قد ازمعت صرما
فاجملى ونقل ابن الخباز عن شيخه انها للمتوسط قال ابن هشام وهو خرق لاجماعهم وسيأتى عليها مزيد
كلام ان شاء الله وبيا وهى ام الباب وهى تستعمل مع البعد والقرب مطلقا قال ابو حيان وهو الذى يظهر من استقراء

الثالث المنادى

كلام

ويشترط كونه مظهرا يا انت ضعيف وخلوه من اللام الا في لفظ الجلالة

كلام العرب قال ابن مالك وهي للبعد حقيقة او حكما وقد ينادى بها القريب توكيدا وقيل هي مشتركة
بين القريب والبعيد والمتوسط وزعم ابن الخباز انها للقريب وهي خرق لاجماعهم تنبيهات الاول قال
بعضهم حد المص للمنادى بقوله المدعو بايا الى اخره اولى من قول ابن الحاجب المط اقباله لخروج نداء
الله تعالى في نحو يا الله لانه لا يطلب اقباله وحمل ندائه على المجاز والمراد بالمطلوب الاقبال
المسئول الاجابة بعيد فتأمل انتهى الثاني لا يدخل في هذا الحد المندوب على راي ابن الحاجب لانه
متفجع عليه لا مدعو ويدخل على راي غيره ولم يذكر المص احكامه في هذا الباب اما اهمالا او ذهابا
الى راي ابن الحاجب قال الرضي والظ من كلام سيبويه انها منادى قال الجزولي المندوب منادى على وجه
التفجع فاذا قلت يا محمدا فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك ومنه قولهم في
المراثي لا تبعد اي لا تهلك كانهم من ظنهم بالميت تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اي
لا بعدت ولا هلكت وكذا المندوب المتوجع به نحو واويلاه وواثبوراه وواحزناه اي احضر حتى
يتعجب من فظاعتك والدليل على انه مدعو قوله تعالى لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا
كثيرا امرهم بقوله واثبورا انتهى والثالث اجمعوا على ان نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدا
وعلى منع العكس ويشترط كونه اي المنادى مظهرا فلا يجوز نداء المضمر مط لا يقال يا
انا ولا يا اياي ولا يا هو ولا يا اياه اجماعا ولا يا انت ولا يا اياك على الاصح وقول الاحوص يا
ابجر ابن ابجر يا انت انت الذي طلقت عام جعتا ضعيف فلا يقاس عليه وما سمع من قول بعضهم يا
اياك قد كفيتك فيا للتنبيه لا للنداء واياك منصوب بفعل محذوف يفسره
المذكور كانه قال قد كفيت اياك قد كفيتك وقيل ان في يا البيت ايضا للتنبيه وانت
الاول مبتداء والثاني كذلك او توكيدا او بدلا او فصل الموصول خبر واجاز ابن عصفور
نداء المضمر المخاطب في الشعر خاصة مستدلا بالبيت والمثل ولا حجة في ذلك كما عرفت وظ
كلام ابن مالك في الالفية ان نداء المضمر مط مطرد وهو خلاف الاجماع قال المرادي في
شرح التسهيل وقول بعض الصوفية يا هو ليس جاريا على كلام العرب قال شعبان في الفيته
ولا تقل عند النداء يا هو وليس في النحاة من رواه ويشترط خلوه من اللام للتعريف فلا
يقال يا الرجل كراهة اجتماع آلتي التعريف صورة وان كان في احدهما من الفائدة ما ليس في الاخرى
الا في لفظ الجلالة وهو الله علم للذات المقدس الواجب الوجود الموصوف بجميع الكمالات فلا يشترط

خلوه

خلوه عنها بل يجب اثباتها اجماعا فيقول يا الله باثبات الالفين ويا لله بحذفهما ويا الله بحذف
الثانية فقط لان اللام لازمة له لا تفارقه اذ اصله اله فحذفت الهمزة تخفيفا لكثرة استعماله
فادخلت عليه اللام لدفع شياع ما ذهب اليه الكفار من تسمية الهة اصنامهم وادغمت لام التعريف
فيما بعدها ولزمت كالعوض من الهمزة ومن ثم تقطع في النداء وقيل ال في اسم الله للتعظيم لا
التعريف ونسب لسيبويه فايدة هذا الاسم الشريف يختص باشياء لا توجد في غيره من الاسماء
منها ما ذكر ومنها زيادة ميم في اخره عوضا من حرف النداء كما سياتي ومنها انه يفخم اذا كان قبله
فتح او ضم مثل قال الله تعالى ويقول الله تعالى ولا تقول مثل هذا في الليل واللبن فان قبله كسرة
لم يفخم مثل بسم الله لانك لو فخمت هذا لكنت متسفلا بالكسرة متصعدا بتفخيم الفتحة وهذا
ثقيل على اللسان وليس كذلك مع الضمة والفتحة لاستعلائهما في الحنك ومنها اختصاصه في
القسم بالتاء بالله نحو قولهم تالله ومنها قطعهم لهمزته في القسم من قولهم افالله لافعلن كذا
بمنزلة افوالله ذكره ابن بابشاذ في شرح الجمل وقول الشاعر من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت
بخيلة بالوصل عني شاذ فلا يقاس خلافا عليه للبغداديين والكوفيين في اجازتهم في السعة
ذلك محتجين بالسماع كالبيت وبالقياس قالوا لانا لم نر موضعا يدخله التنوين ولا يدخله الالف
واللام واجاب المانعون عن السماع بالشذوذ وعن القياس بانه ان ارادوا بذلك في غير النداء
فممنوع لدخول التنوين في نحو زيد وسيبويه منكرا مع عدم دخول الالف واللام فيهما او في النداء
المعين فكذلك لعدم دخول التنوين في غير السعة عليه او لغير معين فكذلك فائدة المراد
بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر الى قلة وجوده وكثرته والنادر ما
وجوده وان لم يكن بخلاف القياس والضعيف ما يكون في ثبوته كلام قاله الجاربردي في شرح الشافية
تنبيهان الاول زاد ابن مالك في التسهيل وابن هشام في الاوضح وغيرهما اسمين اخرين لا يشترط
فيهما خلوهما عن اللام احدهما ما سمي به من جملة نحو يا الرجل قائم لمن سمي بذلك نص على ذلك
سيبويه قال لان معناه يا مقولا له ذلك وقايس عليه المبرد ما سمي به من موصول ذي لام نحو يا
الذي قام وصوبه ابن مالك قال المرادي وقد نص سيبويه على منعه قال الازهري والفرق
بينهما ان الذي قام محكي بحالته التي ثبتت له قبل التسمية وهو قبلها لا ينادى لوجود
وذلك المانع باق ونحو الرجل قائم ليس المانع من ندائه قبل التسمية وجود اللام بل كونه جملة

خصائص اسم الجلالة

معنى الشاذ

ذلك المانع قد ازال بالتسمية انتهى ثانيهما اسم الجنس المشبهة كقولك بالخليقة هيبة وبالاسد
شجاعة نص عليه ابن سعدان قال ابن مالك وهو قياس صحيح لان تقديره يا مثل الخليقة ويا
مثل الاسد فحسن لتقدير دخول اليا على غير الالف واللام انتهى الثاني اذا اريد نداء اسم معرف باللام
في غير الصورة المذكورة توصل الى ندائه باي مقطوعة عن الاضافة مبنية على الضم متلوة بها
التنبيه او اسم الاشارة ويجب وصفها ولا توصف اي الا بما فيه اللام لتعريف الجنس نحو يا ايها
الرجل واما نحو الصعق والحارث مما هي فيه للغلبة او للمح الصفة فلا توصف به ولا بما فيه اللام
من مثنى او مجموع علما قبل دخولها فلا يقال يا ايها الزيدان والزيدون نص عليه الاعلم او بموصول
مصدر بالالف واللام حال من خطاب نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر ولا يجوز نحو يا ايها الذي رايت
كما لا يجوز ان ينادى او باسم اشارة عارية من كاف الخطاب نحو يا ايهذا الرجل ولا يقال يا ايهذاك
الرجل كما لا يجوز ندائه واجازه ابن كيسان ونقل عن سيبويه وكاي اسم الاشارة في الوصف بذي اللام
والموصول واما اسم الاشارة فلا يوصف به لان الشيء لا يوصف بمثله وسياتي على اي هذه مزيد
كلام في حديقة المفردات وقد يحذف حرف النداء وهو يا خاصة لان المطلق ينصرف الى الفرد الكامل
ووقع في عبارة بعض المتقدمين ما يوهم جواز حذفه مطلقا قال ابن بابشاذ في شرح الجمل بعد ان عد حروف
النداء وهذه الحروف يجوز اثباتها مع المنادى وحذفها الا فيما استثني انتهى لكن نص غير واحد من
الائمة على انه لا يحذف منها الا يا دون غيرها لانها اعم واغلب في الاستعمال والحذف نوع من التصرف
فينبغي ان يكون فيما كثر دوره لا فيما قل فتحذف يا مع القرينة ويبقى المنادى نحو يوسف اعرض عن
هذا سنفرغ لكم ايها الثقلان ان ادوا الى عباد الله الا مع اسم الجنس والمراد به هنا ما يكون نكرة
قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف كيا رجلا وسواء كان مفردا او مضافا او
مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا قصدت بهذه الثلاثة واحدا بعينه او
لا وانما لا يحذف مع النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما
تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة قصدها وانما لا يحذف مع المعرفة المتعرفة بحرف
النداء اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا تحذف مما تعرف بها حتى لا يظن بقاؤه على اصل
التنكير الا ترى ان لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هي
مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب قاله الرضي واجاز بعضهم الحذف مع النكرة والكوفيون مع المعرفة

مواضع حذف حرف النداء

مجتمعين بقولهم اطرق كرى وافتد مخنوق واصبح ليل وهو فند البصريين شاذ قال المرادي والانصاف
القياس عليه لكثرته نظما ونثرا والا مع المندوب وهو المفتجع عليه كقول جرير يندب عمر بن
عبد العزيز وقمت فيها بامر الله يا عمرا او حكما كقول عمر بن الخطاب وقد اخبر بجدب شديد اصاب
قوما من العرب واعمراه واعمرا والتوجع منه لكونه محل الم كقوله فواكبدا من حب من لا يحبني و
من عبرات ما لهن فناء او لكونه سبب الم كقول الاخر تبكيهم الدهماء معولة وتقول سلمى وارزيتيه
لان الرزية سبب الالم الذي حصل ومثله قول القائل وامصيبتاه والندبة من كلام النساء في الغالب
والغرض منها الاعلام بعظمة المصاب ومن ثم لا يندب الا المعروف واما قولهم وامن حفر بئر زمزماه فهو
في قوة قولهم واعبد المطلباه اذ من المعلوم ان من حفر بئر زمزم هو عبد المطلب ولا يستعمل مع
المندوب من احرف النداء الا حرفان احدهما واو هي الغالبة فيه والمختصة به والثانية يا اذا لم يلتبس
بالمنادى المحض وحكمه في الاعراب حكم المنادى الا في تفصيله فيضم ان كان مفردا نحو وازيد ويغلب
ان كان مضافا او مشبها به نحو واعبد الله واصاحبا زيدا والغالب فيه ان يختم بالالف اطالة للصوت
سواء كان مفردا نحو وازيدا او مضافا لظاهر نحو وامير المؤمنيناه او لمضمر نحو وامراساه او شبيها
بالمضاف نحو واطالعا جبلا او مركبا نحو وامعدي كربا ويحذف لهذه الالف ما قبلها من الف نحو
واموساه او تنوين في صلة او غيرها نحو وامن نصر محمداه ونحو واابا حسناه او ضمة اعرابية او بنائية
نحو وامنذاه فيمن اسمه منذ او كسرة كذلك نحو واعبد الملكاه واحذاماه فان وقع حذف الضمة
او الكسرة في ليس ابقيا وقلبت الالف ياء بعد الكسرة نحو واغلامكي او واوا بعد الضمة نحو وا
غلامكموا واغلامهمو لانك لو ابقيت الالف لاوهم الاضافة الى كاف الخطاب وهاء الغائبة والمثنى
ولك في الوقف زيادة هاء السكت بعد احرف المد توصلا الى زيادة المد نحو وازيداه واغلامكيه
واغلامكيه واغلامكموه فان وصلت حذفت هاء الا في الضرورة فيجوز اثباتها كقول المتنبي
واحر قلباه ممن قلبه شبم ولك ح ضمها تشبيها بهاء الضمير وكسرها على اصل التقاء الساكنين واجاز
الفراء اثباتها في الوصل بالوجهين وانما لا يحذف حرف النداء مع المندوب لانه منادى مجازا و
لا يقصد فيه حقيقة التنبيه والاقبال كما في النداء المحض فلما نقل عن النداء الى معنى اخر مع بقاء
معنى النداء فيه مجازا الزم لفظ علم النداء تنبيها على الحقيقة المنقول هو منها ومثله المتعجب
منه والا مع المستغاث وكل اسم نودي ليخلص من شدة او يعين على مشقة ولا يستعمل معه الا يا خاصة وسيأتي

بيان واحكامه مستوفى وانما لا يحذف مع حرف النداء للمبالغة وتنبيهه باظهار حرف التنبيه
لكون المستغاث له امرا مهما والامع اسم الاشارة لانه موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب دون
كون الاسم المشار اليه دون كونه منادى اى مخاطبا شائعا فاطرد حذفه فلما خرج في النداء عن ذلك الاصل
وجعل مخاطبا احتيج الى علامة تدل على تغييره وجعل مخاطبا وهو حرف النداء هذا مذهب
البصريين واجاز الكوفيون حذفه اعتبارا بكونه اسم الاشارة معرفة قبل النداء واستشهاد
بقوله نعم ثم اسم هؤلاء اى يا هؤلاء وبقول الرجز اذا هلك عني لها قال صبا بمثلك هذا لوعة وخرام
ورده البصريون بان هؤلاء في الآية خبر المبتدا فاستعرضوا عنه ولحن بعضهم المتنبي في قوله هذا برزت لنا
فهجن رسيسا واجيب بان هذا مفعول مطلق لاسم اى برزت هذا البروز ورده ابن مالك بانه
لاشارة الى المصدر الا منعوتا بالمصدر المشار اليه كغيره بذلك الضرب قال ابن هشام ويرده بتداء
هو وهو قوله يا عمر واتك قد ملكت صحابتي وصحابتي اخال ذاك قليل والامع لفظ الجلالة
وهو الله مع عدم الميم المشددة في آخره عوضا عن حرف النداء وذلك لان حق ما في اللام ان يتوصل
الى الاتيان باي او باسم الاشارة كما تقدم فلما حذف الوصلة في هذه اللفظة الشريفة لكثرة نداها
لم يحذف الحرف في الاغلب لئلا يكون اجحافا وقد يحذف في غير الاغلب كقول امينة بنت الصلت رضيت
بك اللهم ربا فلا ازال ادين ايها عزك الله راضيا اى يا الله وافهم كلامه جواز الحذف في غير
الاغلب وهو مذهب بعض النحويين والجمهور على المنع مطلقا وحملوا البيت على الشذوذ فان وجدت
الميم المشددة في آخره لزم الحذف اى حذف حرف النداء لان الميم عوض عنه فلا يجمع بينهما الا في الضرورة
كقوله اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما وانما اخرت الميم تبركا باسم نعم وحصت بذلك
دون غيرها لان الميم عمدة زيادتها اخر اكميم وزعم هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون
الى ان الميم ليست عوضا بل ما خوذة من فعل والاصل يا الله امنا بخير فحذفوا الجمع بينها وبين يا
في السعة قال ابو علي وليس هذا شيء لقوله نعم واذ قالوا اللهم ان كان هذا هو الحق من عندك
لانه لو كانت الميم ما خوذة من فعل لما احتيج الى الجواب فان ولكان سادة مسد جواب الشرط و
قوله نعم فامطر علينا حجارة من السماء دليل على انها ليست ما خوذة من فعل ولا دالة عليه لانه لا يحسن
في الكلام يا الله امنا منك بعد ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا ويصح بلا ذكر الجواب
ولانه لو كان كما ذكر لما حسن اللهم امنا بخير في حسنه دليل على ان الميم ليست ما خوذة منادى

لو كان كذلك لكان تكريرا قال ابن بابشاذ في شرح الجمل وقد تزاد في اخره ما كقوله وما عليك ان
تقولي كلما سبحت او صليت يا اللهم ما اردد علينا شيخنا مسلما وذهب الخليل وتبعه
سيبويه الى ان هذا الاسم لا يوصف لان الميم كلمة مستقلة فيكون فاصلة بين الموصوف والصفة
وقيل لانه صار عندهم بمنزلة الصوت قال سيبويه في قوله تعالى اللهم فاطر السموات والارض لانه على
نداء اخر اي يا فاطر السموات وذهب المبرد والزجاج بمرفوع على اللفظ وبمنصوب على الصفة و
جعلا فاطر السموات صفة له قال ابو حيان والصحيح مذهب سيبويه لانه لم يسمع مثل اللهم الرحمن
الرحيم والاية ونحوها محتملة للنداء فايدة قد يخرج لفظة اللهم عن النداء فتستعمل على وجهين
اخرين احدهما ان يذكرها المجيب تمكينا للجواب في نفس السامع يقول لك القائل اقام زيد فتقول
انت اللهم لا والثاني ان تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك انا لا ازورك
اللهم اذا لم تدعني الا ترى ان وقوع الزيارة مقرونة بعدم الدعاء قال في النهاية قال بعضهم
وقد جرت عادة العلماء باستعمال اللهم فيما ثبوته ضعف وكانه يستعان في اثباته بالله تعالى
تنبيه استثنى بعضهم المنادى البعيد ايضا قال فلا يجوز معه حذف حرف النداء لان المراد فيه
اطالة الصوت والحذف ينافيه هذا تفصيل لاحكام المنادى في الاعراب المفرد وهو ما ليس
مضافا ولا شبيها بالمضاف كما مر فيدخل فيه المثنى والمجموع والمركب المزجي المعرفة وهي ما كان
تعريفه سابقا على النداء والنكرة المقصودة وهي ما عرض تعريفها بالنداء بان قصد بها معين
يبنيان لفظا او تقديرا لوقوعهما موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى بكاف الخطاب الحرفية
وكونهما مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد مثلا بمعنى ادعوك وهذه الكاف ككاف
ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم يبنى لمشابهة الحرف ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني
ولذلك كان هذا التعليل احسن من التعليل بشبههما انت في التعريف والافراد وتضمن معنى
الخطاب وبناؤهما على ما يرفعان به قبل النداء اي حال الاعراب لا على السكون وان كان هو الاصل
في البناء تنبيها على ان لهما قدما في الاعراب فدخل في ذلك ما يرفع بالضمة اما ظاهرة نحو يا
زيد ويا رجل او مقدرة نحو يا فتى ويا خدام ويا سيبويه ويا برق نحره وما يرفع بالالف نحو يا
زيدان ويا رجلان وما يرفع بالواو نحو يا زيدون تنبيه المنقوص المعين بالنداء يحذف تنوينه
ويثبت ياؤه عند الخليل نحو يا غازي ويا قاضي وخالفه يونس فاجاز حذف الياء لا التنوين فيقول

وقوع اللهم في غير النداء

قليل

هنا

يا قاض

يا قاض ويا غاز والمضاف سواء كانت الاضافة محضة او غير محضة وشبهه اي المضاف وهو ما اتصل
به شيء من تمام معناه وهذا الذي به التمام اما ان يكون مرفوعا بالمنادى كقوله يا محمود افعله و
يا حسنا وجهه ويا جميلا فعله ويا كثيرا بره او منصوبا كقولك يا طالعا جبلا او مخفوضا
بخافض متعلق به كقولك يا رفيقا بالعباد ويا خيرا من زيد او معطوفا عليه قبل النداء كقولك
يا ثلثة وثلثين في رجل سميته بذلك قاله ابن هشام في شرح القطر والنكرة غير المقصودة
بالنداء جامدة كانت او مشتقة في نثر او نظم تنصب وجوبا واختلف في الناصب فقيل
فعل مقدر وهو ادعو فحذف لكثرة الاستعمال ودلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وهو قول
سيبويه وقيل حرف النداء لسده مسد الفعل وهو قول المبرد وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها
اسما افعال فيكون هي العاملة ومثل المصنف للثلثة نشرا على ترتيب اللف بقوله نحو يا عبد
الله مركبا اضافيا او علما وعن ثعلب اجازة الضم في غير المحضة نحو يا حسن الوجه بضم الصفة لان
اضافتها بتقدير الانفصال ويا طالعا جبلا وقول الاعمى طالبا لمن يهديه السبيل يا رجلا خذ بيدي
وقول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه وقول الشاعر فيا راكبا اما عرضت فبلغن ندامای من
نجران ان لا تلاقيا عرضت اي اتيت العروض وهو مكة والمدينة شرفهما الله تعالى ونجران بلد من اليمن
وهذا مبني على مذهب البصريين من جواز نداء النكرة غير الموصوفة مقبلا عليها وغير مقبل وقيل
بالمنع مطلقا وهو مذهب الاصمعي وقيل ان كانت خلفا عن موصوف جاز نحو يا ذاهبا ومنه فيا راكبا
البيت والا فلا وهو قول الكسائي وعامة الكوفيين ولا يجوز عندهم يا رجلا وزعموا انه ليس بمسموع و
قيل ان كانت مقبلا عليها جاز والا فلا وهو قول الفارسي قال ولا يتصور نداء نكرة غير مقبل عليها
وما جاء منونا كالبيت محمول على الضرورة هكذا نقله ابن عقيل والذي في الاوضح والارتشاف
نقل انكار وجود النكرة غير مقبل عليها في النداء عن المازني قاله في السراج تنبيهات الاول قال
بعضهم التعبير بالمضاف في قوله والمضاف وشبهه لا يصدق الا على نحو يا غلام زيد دون نحو يا عبد
الله علما لان المنادى مجموع المضاف والمضاف اليه لا مجرد المضاف كما لا يخفى ولو قال او ذا اضافة لسلم
لشموله لما وقع مضافا ولما اشتمل على الاضافة انتهى وهذا انما يرد اذا جعلنا المضاف في عبارة
المصنف وصفا للمنادى ولنا ان نجعله وصفا لمطلق الاسم فيكون المعنى والاسم المضاف في النداء يثبت
له الحكم المذكور فيشمل نحو يا غلام زيد مما المنادى فيه المضاف ويا عبد الله مما المنادى فيه مجموع

المضاف والمضاف اليه فتدبر الثاني في قولهم يا طالعا جبلا اشكال مشهور حتى قيل انه من المدالق
النحوية وذلك انه لم يوجد فيه معتمد لطالعا حتى يعمل واسم الفاعل لا يعمل بدون اعتماد على ما
سيأتي ذكره وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف يكون موصوفه منادى مفردا فلا يكون هناك
شبه مضاف وقال الرضي في بحث الموصول ان عمل اسم الفاعل والمفعول من غير اعتماد على احد الامور
الخمسة اي الموصوف وذي الحال والمبتدا وحرف النفي وحرف الاستفهام مذهب الاخفش والكوفيين
دون البصريين واما قول النحاة يا صاحبا غلامه ويا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر
فمثال لهم غير مسند الى شاهد من كلام موثوق به ولا يقال جائني حسن وجهه في الاختيار بل قد يجيء
مثله في الشعر نحو قوله يسود نواصيها وحمر اكفها وصفر تراقيها وبيض خدودها هذا كلامه
وقد عرفت منه لتقدير الموصوف محذورا اخر وقال الفاضل الهندي اصله يا ايها الطالع جبلا
فحذف اي للاختصار ثم حذف اللام لئلا تجتمع اداتي التعريف ثم نصب طالعا لكونه مضارعا للمضاف
على انه يحتمل ان يكون هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين والثالث يمتنع ادخال يا على ثلثين
من نحو يا ثلثة وثلثين فيمن سميته سمته بذلك لانه من العلم خلافا لبعضهم وان ناديت جماعة هذه
عدتها فان كانت غير معينة نصبتهما وان كانت معينة ضممت الاول وعرفت الثاني بال ونصبته
او رفعته بالعطف على المحل او اللفظ الا ان اعدت معه يا فيجب ضمه لانه نكرة مقصودة ويجب حينئذ
تجريده من ال ومنع ابن خروف اعادة يا وتخييره في الحاق ال مردود قاله في الاوضح ووجه رده ان
الثاني ليس بجزء علم وانما هو اسم جنس اريد به معين الرابع من شبه المضاف نحو يا لطيفا لم يزل ويا
حليما لا يعجل قال ابن هشام الجملة في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو للمخاطب بالنداء و
عامل الحال هو عامل صاحبها والمنادى منصوب كما في يا طالعا جبلا ولك في حرف المضارعة الياء والتاء
على حد يا تميم كلهم او كلكم انتهى وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا الخامس اذا كان المنادى نكرة
مقصودة موصوفة بمفرد جاز ظهور نصبه نحو يا رجلا كريما حكى ذلك الفراء عن العرب وجزم به ابن مالك
في التسهيل والمنادى المستغاث يخفض اي يجر بلامها اي لام الاستغاثة لدلالة المستغاث عليها وهي لام
الاختصاص ادخلت علامة للاستغاثة والتعجب وانما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناهما لمعناها اذ
كل منها مخصوص بالدعاء وبالاستحضار لغرابته واختلف فيها فقيل هي زائدة فلا تتعلق بشيء واختاره
ابن خروف بدليل صحة اسقاطها حيث يقال يا زيد او قيل ليست بزائدة وهو الصحيح وعليه فيما ذا تتعلق قال ابن

الاشكال في يا طالعا جبلا

جني

ويفتح لالفها ولا لام نحو يا لزيدا

جنى هي متعلقة بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل ورد بان معنى الفعل لا يعمل في المجرور واجيب بانه
قد عمل في الحال في نحو قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا فيعمل في المجرور لان العامل في الحال اقوى
من العامل في المجرور لانه عامل في صاحبها وقال الاكثرون متعلقة بفعل النداء المحذوف واختاره ابن
الضايع وابن عصفور ونسباه الى سيبويه واعترض بانه متعد بنفسه واجاب ابن ابي الربيع بانه ضمن معنى
الالتجاء في نحو يا لزيد والتعجب في نحو يا للدواهي واجاب ابن عصفور بانه ضعف بالتزام الحذف فقوي
تعديته باللام واقتصر الرضي وابو حيان على ايراد هذا الجواب قال ابن هشام وفيه نظر لان اللام المقوية
زايدة وهؤلاء لا يقولون بالزيادة انتهى ويرد هذا الاعتراض بما ذكره هو في موضع اخر من مغنيه بان
التحقيق في لام التقوية انها ليست زايدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة القاصر
ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين انتهى ونقل ابن مالك عن الكوفيين غير
الفراء ان هذا اللام بقية اسم وهو ال والاصل في يا لزيد يا ال زيد ثم حذفت همزة ال للتخفيف و
احدى الالفين لالتقاء الساكنين وضعف بانه يقال فيما ال له يا للدواهي ويا لله وانما خفض بها ليكون
اعون على مد الصوت المعين على المقصود من الاستغاثة ولو قال يجر لكان اولى لان الخفض من القاب
البناء ويفتح اي يبنى على الفتح وجوبا لالفها اي الاستغاثة اذا لحقت به ولا لام فيه ح تحرزا عن الجمع
بين العوض والمعوض عنه لان اللام عوض عن الالف كما نقل عن الخليل ولان اللام تقتضي الجر والالف
تقتضي الفتح فبين اثريهما تناف كذا قيل قال بعضهم وفيه انه لا تنافي بينهما في نحو يا لاحمداه لان جر
غير المنصرف بالفتحة الا ان يعتبر طردا للباب لا يقال التنافي موجود لان مقتضى احدهما فتحة بنائية و
الاخرى اعرابية لانا نقول لا تقتضي الا فتح ما قبلها اعرابية كانت الفتحة او بنائية الا ترى انه يقال في
الوقف على زيدا زيدا بالالف وفتحة ما قبلها نصب وما قيل من ان التنافي موجود لان هذا الفتح موجود
لان هذا الفتح في حكم الكسر فليس بشيء ويخفض المستغاث بما كان يخفض به قبل النداء اما بكسرة
ظاهرة نحو يا لزيدا او بفتحة نايبة عنها ظاهرة نحو يا لاحمدا او مقدرة نحو يا لموسى او بالياء نحو يا
للزيدين بفتح الدال او كسرها او بكسرة مقدرة لفظا نحو يا للقاضي او محلا نحو يا لهذا ويا لرقاش
كل ذلك بفتح اللام على خلاف الاصل في حركة اللام الجارة كما تقدم وانما فتحت لوقوع المنادى
موقع كاف الخطاب واللام تفتح مع الضمير نحو لك وله فكذا ما وقع موقعه ولقصد التفرقة بين المستغاث
والمستغاث من اجله نحو يا لله للمسلمين بفتح الاولى وكسر الثانية الا ان كان المستغاث ياء المتكلم نحو يا لي

او معطوفا

او معطوفا ولم تعد معه يا نحو قوله يا للكهول وللشبان للعجب فتكسر فان اعيدت معه يا فتحت كقوله
يا لقومي ويا لامثال قومي لاناس عتوهم في ازدياد والمستغاث المفتوح لالف الاستغاثة نحو يا
زيدا وقول الشاعر يا يزيد الامل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان وقد يخلو المستغاث من الالف واللام
معا فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث كقوله الا يا قوم للعجب العجيب تنبيهات الاول
حكم المتعجب منه حكم المستغاث وهو على قسمين احدهما ان يرى امرا عظيما فينادي جنسه كقولهم يا للماء
ويا للدواهي اذا تعجبوا من كثرتهما والثاني ان يرى امرا عظيما فينادي من له نسبة اليه ومكنة فيه نحو يا
للعلماء فيجر باللام ويفتح لالحاق الالف كقوله يا عجبا لهذه الفليقة هل تذهبن القوباء الريقة
ويجوز كسر لامه على تقديره مستغاثا له وحذف المستغاث والمقصود انك دعوته لذلك الشيء الثاني
انما كان المستغاث والمتعجب منه معربين عند دخول اللام عليهما وان كانا مفردين معرفتين لان علة
البناء في المنادى ضعيفة لمشابهته للاسم المبني المشابه للحرف فغلبت اللام المقتضية للجر حرف
النداء المقتضية للبناء لضعفها في اقتضاء البناء مع كونها ابعد من مقتضى الجر قاله الرضي ره
الثالث قد يجر المستغاث من اجله بمن كقول الشاعر يا للرجال ذوي الالباب من نفر لا يبرح السفه
المردي لهم دينا والمستغاث من اجله هو المنتصر عليه في الاصطلاح فلا ينصرف الا اليه عند
الاطلاق وان صح اطلاقه على المستنصر له لغة لان كلا منهما وقعت الاستغاثة لاجله اي بسببه
فافهم الرابع قد يستغنى عن المستغاث من اجله ان علم سبب الاستغاثة كقوله فهل من خالد اما
هلكنا وهل بالموت يا للناس عار اي للناس لمن يشمت بنا تتميم المنادى المضاف الى الياء ان
كان معتلا وجب ثبوت يائه وفتحها نحو يا فتاي ويا قاضي وان كان وصفا مشبها للمضارع في
كونه بمعنى الحال او الاستقبال وجب ثبوت يائه مفتوحة وساكنة نحو يا مكرمي ويا ضاربي وهل
الاصل الفتح او السكون قولان وما عدا ذلك وليس ابا واما فالاكثر فيه حذف الياء اكتفاء
بالكسرة نحو يا عباد فاتقون ثم اثباتها ساكنة نحو يا عبادي لا خوف عليكم او مفتوحة نحو يا
عبادي الذين اسرفوا ثم قلبها الفا نحو يا حسرتا ثم حذف الالف اكتفاء بالفتحة كقوله ولست
براجع ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لواني ثم ضم الاسم اكتفاء بنية الاضافة وانما يفعل
ذلك فيما يكثر ان لا ينادى الا مضافا كقراءة بعضهم رب السجن احب الي بضم رب فهذه ست
لغات وان كان ابا واما جاز فيه اللغات الستة على الترتيب المذكور وابدال الياء تاء مكسورة و

تتميم لغات المنادى المضاف الى الياء

تتميم والعلم المفرد الموصوف بابن او ابنة مضافا الى علم اخر يختار فتحه نحو يا زيد بن عمرو

هو الاكثر او مفتوحة وهو الاقيس وقرئ بهما في السبعة او مضمومة وهو شاذ وقرا بها في الشواذ و
الجمع بين التاء والالف والياء وهو قبيح وسبيله الشعر كقوله يا ابتا علك او عساكا وقوله يا ابتا
ابصرني راكب وقوله يا ابتي لا زلت فينا فانما فهذه عشرة كاملة والمضاف الى المضاف الى الياء يجب ثبوت
الياء فيه لا غير نحو يا ابن اخي ويا ابن خالي الا ان كان ابن عم او ابن ام فالاكثر حذف الياء اكتفاء بالكسرة
وجاز فتح اخر كل منهما وقرا يا ابن ام بالوجهين ولا يكادون يثبتون الياء ولا الالف الا في الضرورة كقوله
يا ابنة عمي لا تلومي واهجعي لا يخرق النوم حجاب مسمعي وقوله يا ابن امي ويا شقيق نفسي انت خلفتني لدهر
شديد والعلم المفرد الموصوف بابن اتفاقا او ابنة على خلاف حكاه ابن كيسان حال كون ابن او ابنة
متصلا بالعلم مضافا الى علم اخر يختار مع جواز الضم فتحه عند البصريين غير المبرد لخفته واوجبه بعضهم
نحو يا زيد بن عمرو ويا هند ابنة زيد بفتح زيد وهند اما على الاتباع لفتحة ابن اذ الحاجز بينهما ساكن
فهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل فهو نظير امرؤ وابنم او على تركيب الصفة مع الموصوف و
جعلهما شيئا واحدا كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازي تبعا للشيخ عبد القاهر فهو نظير لا رجل ظريف
فيمن فتحهما واما على اقحام الابن واضافة زيد الى عمرو ولان ابن الشخص يجوز اضافته اليه لانه يلابسه حكاه
في البسيط مع الوجهين فهو نظير يا زيد زيد اليعملات اذا فتحت الاول على قول سيبويه فعلى الوجه الاول
فتحة زيد فتحة اتباع وعلى الثاني فتحة بناء وعلى الثالث فتحة اعراب وفتحة ابن على الاول فتحة اعراب و
على الثاني بناء وعلى الثالث غيرهما وذهب المبرد الى ان الضم اجود وهو القياس وذهب ابن كيسان الى
ان الفتح اكثر ومنه قوله يا حكم ابن المنذر بن الجارود سرادق المجد عليك ممدود ويتعين الضم
اذا كان المنادى غير علم او كان الابن غير صفة بان كان بدلا او بيانا او منادى سقط منه حرف النداء او
مفعولا بفعل محذوف تقديره اعني ونحوه او فصل بين العلم والابن بفاصل نحو يا زيد الفاضل بن
عمرو او كان العلم موصوفا بغير ابن نحو يا زيد الفاضل ولم يشترط ذلك الكوفيون وانشدوا عليه فما
كعب بن مامة وابن سعدى باجود عنك يا عمر الجواد بفتح عمر وحمله البصريون على ان اصله يا عمرا
بالالف فحذف لالتقاء الساكنين على مذهب من يجيز الحاق الالف في غير الندبة والاستغاثة والتعجب
او ان اصله يا عمرا بالتنوين للضرورة ثم حذف لالتقاء الساكنين على حد قوله ولا ذاكر الله الا قليلا
تنبيهات الاول لا اثر للوصف ببنت عند جمهور العرب فتعين الضم في نحو يا هند بنت زيد لتعذر
الاتباع لان بينهما حاجزا حصينا وهو تحريك الباء الموحدة وجوز ابو عمرو بن العلاء الفتح سماعا بناء على انه

مضافا لغير علم نحو يا زيد بن عمرو ويا زيد بن اخينا او كان الابن

للتركيب

للتركيب الثاني شمل قوله العلم المفرد المثنى والمجموع مسمى بهما فقول الرضي لا حاجة للتقييد بالافراد لان
المثنى والمجموع لا يكونان علمين اذ لا يثنى ولا يجمع العلم الا بعد التنكير ليس بشيء قال في النهاية اذا سميت
بمسلمات وبزيدين وبزيدين حاكيا اعرابه قلت فيمن قال يا زيد بن عمرو بالفتح يا مسلمات بن عمرو بالكسر و
يا زيد بن عمرو ويا زيدون بن عمرو ومن اجرى الاعراب في النون اجرى مجرى الدال فيفتحها او يضمها انتهى
قال في التصريح وهذا مبني على القول بالاتباع فلا اذ لا اتباع في مسلمات اذا كسرت ولا في المثنى و
المجموع على حده ولذلك قال في التسهيل يجوز فتح ذي الضمة الظاهرة اتباعا فنحو يا عيسى بن مريم
لا يقدر فيه الا الضم خلافا للفراء والزمخشري انتهى قلت وكذا نحو رقاش ابنة بكر وقال ابو حيان
يكون فتح الاتباع تقديرا الثالث قال ابن مالك التقدير الحق بالعلم فيما ذكر نحو يا فلان بن فلان ويا سيد
ابن سيد ويا فاضل بن فاضل كناية بهما عن المجهول النسب لكثرة استعمالها كالعلم قال ابو حيان الذي ذكره
اصحابنا ان المسئلة مفروضة فيما اذا كان المنادى والمضاف اليه ابن غير علم لكنه مما اتفق فيه لفظ
المنادى ولفظ ما اضيف اليه ابن نحو يا كريم بن الكريم او ابن الكريم ويا شريف بن الشريف او ابن الشريف
ويا كلب بن الكلب او ابن انتهى ونقل غير ابن مالك ان مذهب البصريين في ذلك كله بناء المنادى
على الضم ومذهب الكوفيين وابن كيسان جواز فتحه وضمه الرابع حكى الاخفش ان بعض العرب يضم
ابن اتباعا لضم المنادى قيل وكان قائله راعى ان التابع ينبغي ان يتاخر عن المتبوع ولم ير ان اصل الحامل
على الاتباع قصد التخفيف الخامس اذا وقع ابن في غير النداء صفة بين العلمين اسمين او كنيتين او لقبين
متفقين كانا او مختلفين ولم يكن ابن مثنى ولا مجموعا ولا مصغرا كان الحكم فيه ان يحذف التنوين
من الموصوف اذا كان منونا والالف من ابن خطا كما في النداء ما لم يقع ابتداء سطر قال ابن بابشاذ وعلة
التنوين عند سيبويه التقاء الساكنين ولكثرة الاستعمال وكون ابن صفة لان الصفة والموصوف
كالشيء الواحد فاثر في الحذف فيقول هذا زيد بن عمرو وابو علي بن ابي وزين العابدين جمال الدين وكذلك
مع المؤنث المنصرف نحو يا هند بنت دعد فيمن صرف وزيد بن هند ونص عليه ابن بابشاذ في شرح الجمل
خلافا لمن اشترط تذكير العلمين وعلله بانهم لا ينسبون الرجل الى امه وقد يثبت التنوين في الضرورة
كقوله جارية من قيس بن ثعلبة ولو وقع ابن في جميع ذلك خبر المبتدا او لان او لكان او لظننت اثبت
التنوين لفظا فالالف خطا لان الخبر لم ينزل منزلة الصفة بدليل جواز تقديمه وحذفه وكذا لو كان
مثنى او مجموعا او مصغرا نحو هذا زيد وعمرو ابنا خالد وزيد وعمرو وبكر ابنا خالد او هذا زيد

الكلب

الحسن

بني خالد

والمنون ضرورة يجوز ضمه ونصبه نحو سلام الله يا مطر عليها والمضاف المكرر يجوز ضمه ونصبه كتيم الاول في نحو يا

بني خالد لان استعمال الواحد في هذا النوع اكثر من استعمال التثنية والجمع ولان التقاء الساكنين
يزول بالتصغير واما اشتراط ان لا يكون اول سطر فلانه اذا كان في اول سطر كان في محل يبتدئ به غالبا
لان القارئ ينتهي الى اخر السطر ثم يبتدئ باول السطر الذي بعده فكرهوا على خلاف ما لا يوجبه
النطق غالبا والمنادى المنون ضرورة سواء كان علما او نكرة مقصودة يجوز ضمه ونصبه نحو قول
الاحوص سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وردت الرواية بالوجهين وقول كثير
حييتك غرة بعد الهجر وانصرفت فحي وحيك من حياك يا جمل ليت التحية كانت لي فاشكرها
مكان يا جملا حييت يا رجلا واختار الخليل وسيبويه الضم لان الضم دعت الى التنوين فاقرت الكلمة
على حالها حتى قال سيبويه في النصب لم يسمع عربيا يقوله لكن حفظه واختار ابو عمرو وعيسى النصب لان
اصل المنادى ان يكون معربا فلما دخله التنوين عاد الى اعرابه ولما عاد الى اعرابه عاد الى النصب و
يظهر كما قال في الارتشاف من قول سيبويه لم يسمع عربيا يقوله ان الخلاف لا على سبيل الاختيار
بل على التحتم وقال ابن عصفور بعد ذكر المذهبين ومن نفى الضم لم يجز الا النصب ووافق الاعلم
وابن مالك الخليل في العلم وابا عمرو في النكرة قال ابن مالك ان بقاء الضم راجح في العلم لشدة شبهه
بالضمير مرجوح في اسم الجنس لضعف شبهه بالضمير ويظهر فائدة ذلك في التابع فتابع المنون
المضموم يجوز فيه الضم والنصب وتابع المنون المنصوب يجب نصبه واختلف في تنوين المضموم
فقيل تنوين تمكين لان هذا المبني يشبه المعرب وقيل تنوين ضرورة واليه ذهب ابن الخباز قال ابن
هشام وبقوله اقول لان الاسم مبني على الضم والمنادى المضاف المكرر قبل المضاف اليه يجوز
ضمه ونصبه كتيم الاول في نحو قول جرير يهجو عمر بن النجار وقومه يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم
في سوءة عمر واما الثاني فيجب نصبه فالضم في الاول على كونه منادى مفردا وهو الاكثر فيكون
تيم الثاني بيانا له او بدلا منه او منادى ثان باضمار اعني قال ابن مالك او توكيدا ويمنعه اختلاف
وجهي التعريف واتصال الثاني بما لم يتصل به الاول والنصب على كونه مضافا لما بعد الثاني عند
سيبويه فيكون الثاني مقحما بينهما والاصل يا تيم عدي يا تيمه فحذف ضميره واقحم للتاكيد وهو
توكيد لفظي للاول والتاكيد اللفظي ياتي ولا يغير ما قبله ولا ما بعده عما كان عليه فلذلك بقي
منصوبا وعلى نية الاضافة لمثل ما اضيف اليه الثاني عند المبرد والاصل يا تيم عدي تيم عدي و
لم يعوض التنوين عن المضاف اليه كما عوض في قوله تعالى كلا هدينا لان القرينة الدالة على المحذوف

يا مفعول لا باضمار

موجودة بعد مثل المضاف اعني عدي الظاهر الذي اضيف اليه تيم الثاني فكان المضاف اليه الاول
لم يحذف وعليه فيكون الثاني توكيدا او بيانا او بدلا او منادى ثان على اضمار يا وضعف قول
سيبويه بانه مبني على جواز اقحام الاسماء واكثرهم يأباه وعلى جوازه ففيه فصل بين المضاف والمضاف
اليه وهما كالشيء الواحد وقول المبرد بانه من باب الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه وهو قليل في كلامهم
والاكثر عكسه وقال الفراء الاسمان مضافان للمذكور ولا حذف ولا اقحام وهو ضعيف لما فيه من
توارد عاملين على معمول واحد وقال الاعلم ركبا تركيب خمسة عشر ثم اضيف الى عدي كما قيل ما
فعلت خمسة عشرك بفتحهما وفيه تكلف تركيب ثلاثة اشياء وقال السيرافي الاصل يا تيم بالضم
تيم عدي ففتح اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو فهذه خمسة اقوال ولا تختص المسئلة
بالعلمين عند البصريين بل اسماء الجنس والوصفان كذلك نحو يا رجل رجل القوم ويا صاحبا
صاحب عمرو وخالف الكوفيون فاوجبوا ضم الاول من اسمي الجنس وضمه ونصبه منونا من الوصفين
نحو يا صاحبا صاحب زيد تنبيه انما اضاف الشاعر تيم الى عدي ليفرق بينهم وبين تيم مرة في
قريش وتيم غالب بن فهر في قريش ايضا وتيم قيس بن ثعلبة وتيم شيبان وتيم ضبة وقوله لا ابا لكم
للغلظ في الخطاب لا يلقينكم من الفي اذا وجد والسوءة بالفتح الفعلة القبيحة قاله العيني تبصرة
في احكام توابع المنادى تعرض لها هنا كغيره لما فيها من الخصوصية الزائدة على مطلق التابع الاتي
ذكره وتوابعه اي المنادى المضافة اضافة معنوية لان المطلق ينصرف الى الفرد الكامل تنصب
وجوبا مطلقا سواء كان المنادى مبنيا او معربا نحو يا زيدا ويا عبد الله صاحب عمرو في النعت
ويا زيدا ويا عبد الله نفسه في التوكيد ويا زيدا ويا عبد الله عائد الكلب في البيان وكذا البدل
ويا زيدا ويا عبد الله وغلام بشر في عطف النسق كل ذلك بالنصب على محل المتبوع ان كان مبنيا
وعلى لفظه ان كان معربا وحكي عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفراء والطوال جواز رفع
المضاف من نعت وتوكيد ووجههما ابن الانباري واذا كان مع تابع المنادى ضمير جيء به دالا على
الغيبة باعتبار الاصل وعلى الحضور باعتبار الحال نحو يا تميم كلهم وكلكم ويا زيد نفسه و
نفسك ومنع الاخفش هذا الوجه الثاني وتأول نحو ذلك على انه منصوب بفعل مقدر كانه
دعوت كلكم واما التوابع المضافة اضافة لفظية نحو يا زيد الحسن الوجه فحكمها حكم المفردات
لان اضافتها كلا اضافة فتكون مع المنصوب منصوبة وجوبا ومع المبني جائزة الوجهين اما توابع

تبصرة في انواع المنادى

المفردة فتوابع المعرب تعرب باعرابه وتوابع المبني على ما يرفع به من التاكيد والصفة وعطف البيان

المنادى المفردة ويدخل فيها شبه المضاف لان المراد بالمفردة ما يقابل المضاف ولولا ذكر المضاف
في المنصوب وجعله في حكم المستثنى المفرد المذكور سابقا لكان داخلا فيه فلا حاجة لادخال شبه
المضاف في المفردة الى ما تكلفه بعضهم من جعل المفردة اعم من المفردة حقيقة فتوابع المنادى
المعرب وهو المضاف وشبهه والنكرة غير المقصودة والمستغاث المجرور باللام والمنون بالنصب
ضرورة تعرب باعرابه نحو يا عبد الله الظريف والحسن الوجه في النعت ويا بني تميم اجمعين في التاكيد
ويا عبد الله كرزا في البيان ويا عبد الله والحارث في النسق المقرون بال وقس على هذا ذلك واجاز
الاخفش في النسق المقرون بال والبيان التابعين للمعرب الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث ويا عبد الله
والحارث وعلل الاول بكونه في حكم المستانف معنى فكانه باشره حرف النداء كما تقول في يا ايها الرجل و
الثاني بان هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع قال الرضي وهو غريب لم يذكره غيره انتهى واما البدل والنسق
المجرد من ال فسياتي حكمها وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به فخرج المستغاث المبني على الفتح لالحاق
الف الاستغاثة فلا يجوز في توابعه الا النصب لان المتبوع مبني على الفتح فلا يتصور الحمل على اللفظ من
التاكيد صفة لتوابع اي التوابع الكائنة من التاكيد والمراد به المعنوي اذ اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا
وبناء قال الرضي وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا قول الشاعر اني واسطار سطرن سطرا القائل يا نصر نصر
نصرا انتهى فيحتمل ان يكون هذا مختار المص ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي وليس التاكيد في البيت
بمتعين بل يجوز ان يكون كل من نصر الاول والثاني عطف بيان على المنادى الاول جاريا على لفظه والثاني
على محله واستشكال ابن الطراوة لذلك بان الشيء لا يبين نفسه مردود بجواز قولك يا زيد زيد اذا قلته
وبحضرتك اثنان اسم كل منهما زيد فانك اذا ذكرت الاول توهم كل منهما انه المقصود فاذا كررته تكرر
خطابك لاحدهما واقبالك عليه فظهر المراد واما قول بعضهم ان نصر الثاني عطف بيان على الاول على
اللفظ والثالث عطف بيان على الثاني على المحل ففيه ان قضية ذلك ان يكون لتابع المنادى المبني
على الضم اذا رفع اعرابان لفظي هو الرفع وتقديري هو النصب والظاهر من كلامهم خلافه وانه ليس
له الا اعراب واحد اما الرفع فقط او النصب فقط والظاهر ما ذكرناه اولا والصفة خلافا للاصمعي
في منعه وصف المنادى المبني لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه قال وارتفاع نحو الظريف في قولك
يا زيد الظريف على تقدير انت الظريف وانتصابه على تقدير اعني الظريف وليس بشيء اذ لا يلزم من
مشابهته له كونه مثله في جميع احكامه وعطف البيان في قولك يا زيد الظريف على تقدير انت الظريف

احكاما لان شبه المضاف مفرد حقيقة

وانتصابه

ترفع على لفظه وتنصب على محله والبدل كالمستقل مطلقا اما المعطوف فان كان مع ال فالخليل

وانتصابه على تقدير اعني التظريف وليس شيء اذ لا يلزم من رفع حملا على لفظ اي المنادى قبل لان الضم لاطراده هنا بمعنى انه يصح ان يقال كل منادى مفرد معرفة فهو مبني على ما يرفع به اشبه الرفع في الفاعل فكما ان الرفع في الفاعل مطرد كذلك هذا الضم في المنادى مطرد ويرده ان الاطراد ليس سببا للحمل التابع على لفظ المتبوع فان نحو يا قتال ويا اسبوبه يطرد فيه الكسر فيقال كل فعال لسب المؤنث النداء وكل علم ختم بويه مبني على الكسر ومع هذا فلا يجوز حمل التابع على لفظ ما وقيل العروض الضمة لانها عرضت بدخول يا على المنادى عروضها في الفاعل بدخول العامل فان شبهت الرفع فيه فيكون من رفع التابع على هذا حمل على لفظ حرف النداء بناء على ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع في غير البدل والا فاين الرافع وبه صرح الفاضل الهندي في شرح الكافية ولا يخفى ضعف ذلك قال في التصريح والقول بان الرافع التبعية قول ضعيف فلا يحسن التخريج عليه والمخلص من ورطة هذا الاشكال ان يحاول في المنادى المضموم بان يكون نائب فاعل في المعنى والتقدير مدعوا زيد فرفع تابعه بالحمل على ذلك انتهى وفيه ان معنى المنادى انشائي وما قدره اخباري حبرني وقال عصام الدين ان المنادى مع كونه مفعولا به صار كالعمدة في انه لا يتم الجملة الندائية بدونه وذلك لانه في معنى اقبل فذلك المفعول فاعل في المقصد لذلك بني على ما يرفع به فرفع تابعه بالحمل عليه فيه من التكلف ما لا يخفى كما لا يخفى هو وما بالجملة فالمسئلة من غوامض هذا العلم الجليل وكل بعليل فيها عليل وتنصب حملا على محله لان حق التابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو هنا منصوب المحل على المفعولية فتقول في التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين وفي الصفة يا زيد الحسن والحسن وفي البيان يا غلام بشر وبشر والبدل كالمنادى المستقل مطلقا اي سواء كان المنادى مبنيا او معربا فيضم ان كان مفردا معرفة والا نصب كما لو كان المنادى فتقول يا زيد بشر ويا عبد الله بشر ويا ابا عبد الله ويا عبد الله اخا زيد كما تقول يا بشر ويا ابا عبد الله ويا اخا زيد وذلك لانه في نية تكرار العامل وقال ابن مالك يجوز عندي ان يعتبر في البدل الا حال الجعل فيها كالمستقل وهو كثير وحال يعطى فيها الرفع والنصب لشبهه فيها بالتوكيد ولغة وعطف البيان وعطف النسق المقرون بال في عدم الصلاحية لتقدير حرف النداء قبله نحو يا تيم الرجال والنساء وصحة هذه المسئلة مبنية على ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه والمعطوف عطف نسق فان كان مع ال سواء كان علما نحو يا زيد والحارث ولم يكن نحو يا زيد والرجل فالخليل ابن احمد الفراهيدي منسوب الى فراهيد بطن من الازد وهو فرهد بن مالك بن نصر بن ربيع الدهر واسمه اهل

فرع الخليل

الفظ

يختار رفعه ويونس نصبه والمبرد ان كان كالخليل فكالخليل والا فكيونس والا فكالبدل

الفطنة الذي لم ير نظيره ولا عرف في الدنيا عديله حتى قال بعض اهل العلم انه لا يجوز على الصراط
بعد الانبياء احد ادق ذهنا من الخليل ره يختار مع تجويز النصب رفعه لما فيه من مشاكلته
للمنادى في حركته ونظرا الى المعنى لانه منادى مستقل معنى وان لم يصح مباشرة الحرف له ولكونه
الاكثر في استعمالهم كما حكاه سيبويه ووافق الخليل تلميذه سيبويه والمازني ويونس بن حبيب الضبي
استاد سيبويه يختار نصبه لانه لا يجوز ان يلي حرف النداء فينبغي ان لا يجعل لفظه كلفظ ما
وليه ولذلك قرء جميع القراء ما عدا الاعرج قوله تعالى يا جبال اوبي معه والطير بالنصب ووافق
يونس ابو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والثقفي والجرمي وعزي في غالب المتون هذا الاختيار الى ابي
عمرو دون غيره فالتبس الامر على بعض الناس فتوهم ان ذكر يونس في هذا المقام سهو من قلم الناسخ
وسببه انه لم يكن فيه هذا العلم بالراسخ وابو العباس محمد بن يزيد المبرد بضم الميم وفتح الباء الموحدة و
فتح الراء المشددة عرف بذلك لما حكى السيرافي من انه لما صنف المازني كتابه الالف واللام سئل المبرد
عن دقيقه وعويصه فاجاب باحسن جواب فقال قم فانت المبرد بكسر الراء المثبت للحق فغيره الكوفيون
وفتحوا الراء وجعلوه نبزا ان كان المعطوف مع ال علما كالخليل واليسع والصعق فهو كالخليل في
اختيار الرفع او فيختار الرفع كالخليل لان ال لم تفد فيه تعريفا فهي كالعدم فاشبه عطف النسق المجرد
من ال والا يكن المعطوف مع ال علما بل كان جنسا كالرجل والطير فهو كيونس في اختيار النصب لانه
يكون ح باحداث ال فيه تعريفا وتركيبا ما مشابها للمضاف هذا هو المنقول الصحيح من المبرد وما وقع في
الكافية من قول ابن الحاجب والخليل في المعطوف يختار الرفع وابو عمرو النصب وابو العباس ان كان
كالحسن فكالخليل والا فكابي عمرو فمقتضاه كما حله المص وغيره من الشراح ان المبرد يوافق الخليل في
اختيار الرفع اذا كان المعطوف مع ال من الحسن في عروض ال وجواز حذفها فكانه اذن مجرد عن ال و
يوافق ابا عمرو في اختيار النصب مع لزوم ال كما في الصعق لامتناع مباشرة حرف النداء له مط فكيف
يضم وهو سهو من ابن الحاجب كما نبه عليه الرضي ره قال شيخنا العلامة محمد بن علي الشامي اعلى الله
مقامه وهذا الحل لعبارة ابن الحاجب في الكافية انما علم من شرحه والا فعبارته لا تابى التنزيل على ما
هو الصحيح وبعد ففي كلامه مع السهو في النقل انه لم يعلم منه مذهب المبرد في عطف ما فيه اللام
الاصلية انتهى فتامل وتبع ابن الحاجب على هذا النقل عن المبرد صاحب اللباب وابن هاشم في الجامع الصغير
والا يكن المعطوف مع ال بل كان مجردا عنها فهو كالبدل في كونه كالمنادى المستقل مط فيضم ان كان

وتوابع ما يقدر ضمه كالمعتل والمبني قبل النداء كتوابع المضموم لفظا فترفع للبناء المقدر حملا
على اللفظ وتنصب للنصب المقدر على المحل

مفردا معرفة والا نصب فتقول يا زيد وبشر ويا عبد الله وبشر ويا زيد وابا عبد الله ويا عبد
الرحمن وعبد الله كما تقول يا بشر ويا عبد الله لان العاطف كالنائب عن العامل واجاز الكوفيون
نحو يا زيد وعمرا قياسا على المعطوف مع ال قال ابن مالك وما رواه غير بعيد من الصحة اذا لم ينو
اعادة يا فان المتكلم قد يقصد ايقاع نداء واحد على اسمين كما يقصد ان يشتركا في عامل واحد
انتهى وتوابع ما يقدر ضمه من المنادى المبني كالمنادى المعتل اي المقصور نحو يا موسى ويا فتى ومثله
المنقوص نحو يا غازي ويا قاضي والمنادى المبني قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء ويا تابط شرا
ويا معدي كرب كتوابع المنادى المبني المضموم لفظا نحو يا زيد فترفع اي توابع ما يقدر ضمه للبناء
المقدر حملا على اللفظ المقدر كما ترفع توابع المنادى المضموم لفظا حملا على اللفظ الظ لان
المقدر كالظ وتنصب للنصب المقدر حملا على المحل كما تنصب توابع المضموم لفظا حملا عليه فتقول يا
موسى الفاضل والفاضل ويا فتى نفسه ونفسه ويا قاضي كرز وكرزا ويا موسى الحارث والحارث
ويا هذا الكريم والكريم ويا هؤلاء اجمعون واجمعين ويا تابط شرا اخو زيد واخا زيد ويا معدي
كرب والعباس والعباس وقس على ذلك لا يقال المنادى المبني قبل النداء ليس بمضموم المحل بل منصوبه
لانه مفعول به لانا نقول المراد بمضموم المحل انه لو وقع موقعه مفرد معرفة معرب في الاصل لفظا لكان
مضموما وجاز ان يكون مضموم المحل مع كونه منصوب المحل باعتبارين كهذا في نحو عجبت من ضرب
هذا الرجل فان محل الجر باعتبار كونه مضافا اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر من حيث
المعنى ولهذا جاز في تابعه الرفع والجر وكذلك المنادى ههنا مضموم المحل باعتبار وقوعه موقع
المنادى المفرد المعرب لفظا ومنصوب المحل باعتبار كونه مفعولا به تنبيهان الاول تابع اي واسم
الاشارة يجب رفعه عند غير المازني لانه هو المقصود بالنداء فجعلوا اعرابه بالحركة التي كان يستحقها
لو باشره حرف النداء تنبيها على انه المنادى نحو يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ان كان المراد اولا
نداء الرجل وانما اتى باسم الاشارة وصلة لنداء الرجل وان المراد نداء اسم الاشارة دونه جاز
فيه الرفع والنصب الثاني قال ابو حيان التابع لاي في النداء وصف وقيل عطف بيان قال ابن السيد
وهو الظ انتهى وفصل بدر الدين مالك في شرح الخلاصة فقال ان كان مشتقا فهو نعت نحو يا
ايها الفاضل وان كان جامدا فهو عطف بيان نحو يا ايها الغلام انتهى واما تابع اسم الاشارة في
النداء فان كان مشتقا فلا خلاف في كونه وصفا وان كان جامدا فمن اشترط الاشتقاق في الوصف

قال

وغيره

قال انه عطف بيان ومن لم يشترطه قال انه وصف وسماه سيبويه وصفا ايضا وقال ابن عصفور
اجاز النحويون في مررت بمثل بهذا الرجل الصفة وعطف البيان واستشكل باشتراطهم في البيان
ان يكون اعرف من المبين وفي النعت ان لا يكون اعرف من المنعوت فكيف يكون الشيء اعرف وغير اعرف
واجاب بانه اذا قدر عطف بيان قدرت ال فيه لتعريف الحضور فهو يفيد الجنس بذاته والحضور
بدخول ال عليه والاشارة انما تدل على الحضور دون الجنس واذا قدر نعتا قال للعهد والمعنى مررت
بهذا وهو الرجل المعهود فلا دلالة فيه على الحضور والاشارة تدل عليه فكان اعرف قال وهذا
معنى كلام سيبويه قال السهيلي سيبويه وان سماه صفة فمذهبه التسامح في هذه التوابع كلها وقد
سمى التوكيد وعطف البيان صفة في غير موضع وقد عرفت مذهبه في ذلك انتهى الرابع مما يرد منصوبا
وغير منصوب مميز اسماء العدد بفتحتين والعدد قيل كمية تطلق على الواحد وما تألف منه فيدخل
فيه الواحد وقيل نصف مجموع حاشيته فيخرج وقد يتكلف لادراجه بشمول الحاشية الكسر والحق انه ليس
بعدد وان تألف منه الاعداد كما ان الجوهر الفرد عند مثبتيه ليس بجسم وان تألف منه الاجسام قاله المص
في الخلاصة وقال في الكشكول اجمع ارباب الحساب على ان تعريف العدد بانه ما ساوى نصف مجموع
حاشيته لا يصدق على الواحد اذ ليس له حاشية تحتانية وفيه نظر اذ حاشية الفوقانية لكل عدد
تزيد عليه بمقدار نقصان الحاشية التحتانية عنه ومن ثم كان مجموعهما ضعفه وقد اجمعوا على ان
العدد اما صحيح او كسر فنقول الحاشية التحتانية للواحد هي النصف فالفوقانية واحد ونصف
لانها تزيد على الواحد بقدر نقصان النصف عنه كما هو شان حواشي الاعداد فالواحد نصف مجموعهما
فالتعريف المذكور صادق على الواحد انتهى قال الرضي ومنع بعضهم ان يكون الاثنان من العدد قالوا لان
الفرد الاول وهو الواحد ليس بعدد فكذا ينبغي ان يكون الزوج الاول وهذا كله مبني على اصلاح الحاشية
واما النحاة فعلى ان كلا من الواحد والاثنين عدد لا خلاف بينهم في ذلك ولهم في تعريفه عبارات
من احسنها قول البلخي في الوافي العدد ما يقع جوابا لكم مميز الثلثة الى العشرة بدخول الغاية في حكم
ما قبلها مجرور باضافتها اليه لابهام العدد واضافة المبهم الى مميزه ككل وغير كما تقول كل رجل و
اما نحو احد عشر رجلا فسيأتي وجهه مجموع وحقه ان يكون مكسرا من ابنية القلة نحو ثلثة افلس و
اربعة اعبد وسبعة ابحر واما كونه مجموعا فلقصد التطابق في المعنى واما كونه من ابنية القلة فلان
الاحاد من العشرة فما دونها للقلة فناسب ان يكون مميزها قليلا وقد يكون سالما ان اهمل تكسيره نحو سبع

الرابع مما يرد منصوبا وغير منصوب مميز اسماء العدد

سموات وسبع بقرات وخمس صلوات وجاور ما اهمل تكسيره نحو سبع سنبلات فانه في التنزيل مجاور
لسبع بقرات ولذا جاء في غير الاية سبع سنابل وقد يكون من ابنية الكسرة ان اهمل بناء القلة نحو ثلثة
جوار واربعة رجال ودراهم او كان له بناء قلة لكنه شاذ قياسا نحو ثلثة قروء فانه جمع قرء بفتح
القاف وسكون الراء وجمعه على اقراء شاذا وسماعا نحو ثلثة شسوع فان اشساعا قليل في الاحتمال
تنبيهان الاول قال بعضهم ربما يخرج قوله مجموع ما اذا كان المميز اسم جنس كشجر وتمر او اسم جمع
كقوم ورهط فان كلا منهما يقع مميزا فيخفض بمن كقولك ثلث من التمر وعشرة من القوم وقد
يخفض بالاضافة نحو وكان في المدينة تسعة رهط وفي الحديث ليس فيما دون ثلثة ذو صدقة و
وكقوله ظرف عجوز فيه ثنتان حنظل ويجوز ان يجاب بان المراد بقوله مجموع ما يفيد الجمعية سواء
كان جمعا او اسم جنس فعلى هذا فالمراد بقوله مجرور اعم من المجرور بالاضافة او بالحرف وقد اجمعوا على
جر اسمي الجنس والجمع بمن واما بالاضافة ففيه مذاهب احدها الجواز على قلة وهو مذهب ابن عصفور
والثاني الاقتصار على ما سمع وهو ما سمع مذهب الاكثرين والثالث التفصيل في اسم الجنس فان كان
مما يستعمل للقليل فقط نحو نفر ورهط وذود جاز وان كان مما يستعمل للقليل والكثير كقولهم و
نسوة لم يجز وهو مذهب المازني الثاني لم يستثن المص المائة اذا وقعت مميزا فانها تفرد غالبا نحو
ثلثمائة واربعمائة اعتمادا على ما سيأتي في كلامه قريبا من انهم رفضوا جمعها وسيجيء الكلام على ذلك
ومميز ما بين العشرة والمائة وهو احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب اما في المركب نحو احد عشر وبابه
فلتعذر الاضافة اذ هي ملزومة لجعل ثلثة كالاسم الواحد فكرهوا ذلك ولا يرد قولهم خمسة عشر
زيد لان المضاف اليه ثم هو المقصود بالاول وانما جيء به لبيان المضاف فكان الجميع كالشيء الواحد
اما في العقود فلا يتصور اضافته لا مع حذف النون ولا مع ابقائها اما مع حذفها فلما يلزم من حذف
نون اصلية وضعت مع الكلمة واما مع ابقائها فلانه يلزم ابقاء نون تشبه نون الجمع المحقق وكل منهما
مستكره مفرد نحو احد عشر كوكبا هذا اخي له تسعون تسع نعجة وانما افرد لكون المفرد هو الاصل و
هو اخف من الجمع والغرض من التفسير به حاصل فلا يسوغ العدول عنه من غير داع واما قوله تعالى
وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا فليس اسباطا فيه بتمييز بل بدل من اثنتي عشرة والتمييز محذوف اي
اثنتي عشرة فرقة ولو كان تمييزا لذكر العددان لان السبط مذكر وذهب بعضهم الى انه تمييز واجاب
ابن مالك في شرح الكافية عن التانيث بانه مما رجح فيه اعتبار المعنى فذكر انما يرجح حكم التانيث كما

بيان اسباطا اما

رجحه

رجحه ذكر كاعبان ومعصر وهذا منه مخالف لما في شرح التسهيل من انه بدل لا تمييز ويبقى الاشكال
في ان اسباطا جمع ومميز المركب مفرد وفي الكشاف ان المراد وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة وان كل
قبيلة اسباط لا سبط فاوقع اسباطا موقع قبيلة قال ابن مالك ومقتضى ما ذهب اليه ان يقال رايت
احدى عشرة انعاما اذا اريد احدى عشرة جماعة كل واحدة منها انعام ولا باس برايه ولو ساعده
استعمال لكن قوله كل قبيلة اسباط لا سبط مخالف لما يقوله اهل اللغة لان السبط في بني اسرائيل
بمنزلة قبيلة من العرب فعلى هذا يكون معنى قطعناهم اثنتي عشرة قبائل فاسباط واقع موقع قبائل
لا موقع قبيلة فلا يصح كونه تمييزا فالتمييز محذوف انتهى وقول الحديثي الظاهر ان الزمخشري اعرف
باللغة دفع للنقل بمجرد دعوى لم يقل عليها دليل قال الدماميني وما اخالها الا عصبية عجمية
اوجبت التحامل على ابناء العرب انتهى وفي التصريح ان القول بالبدلية من اثنتي عشرة مشكل
على قولهم ان المبدل منه نية الطرح غالبا ولو قيل قطعناهم اسباطا لفاتت كمية العدد وحمله
غير الغالب لا يمكن تخريج القران عليه انتهى وفي سلبه الحسن عن غير الغالب نظر انتهى تنبيه حكى الكسائي
ان من العرب من يضيف العشرين واخواته الى مميزه منكرا او معرفا فيقول عشر ودرهم واربعون نوبة
وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يرد على قضيته كلام المص ومميز المائة والالف وتثنيتهما وجمعه اي
جمع الالف مجرور باضافتها اليه مفرد نحو مائة رجل ومائتي رجل والف رجل والفي رجل وثلثة
الاف رجل وانما كان مجرورا مفردا لان المائة والالف لما اشبها الثلثة في اللفظ من حيث
انهما من اصول العدد مثلها ولا تركيب فيها ولا زيادة ولا عطف واشبها احد عشر الى تسعة عشر و
تسعة وتسعين في الكثرة مع انهما يقترنان بهذا القسم اعطي مميزهما احد حكمي الثلثة الى العشرة و
هو الجر واحد حكمي احد عشر الى تسعة وتسعين وهو الافراد توفيقا بين الشبهين فلم يعكس لان
المفرد هو الاصل مع حصول الغرض به وقد يجيء مميز المائة جمعا كقراءة الاخوين حمزة والكسائي
ولبثوا في كهفهم ثلثمائة سنين بحذف التنوين للاضافة ومن نون جعلها عطف بيان وجعلها
بدلا ورد بان البدل على نية طرح الاول ولو قيل ولبثوا في كهفهم سنين لفات التنصيص على كمية
الاعداد ويجاب بان الطرح غالبة لا لازمة قال الزجاج ولا يكون سنين تمييزا لما يلزم عليه ان
يكون قد لبثوا تسعمائة سنة قال ابن الحاجب ووجهه انه فهم من لغة العرب ان مميز المائة واحد من
مائة كقولك مائة رجل فرجل واحد من مائة فلو كان تمييزا لكان واحدا من ثلثمائة واقل سنين

ورفضوا جمع المائة واصول العدد اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف للواحد
والاثنان يذكران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث

ثلثة فكانه قيل ثلثمائة ثلث سنين فيكون تسعمائة وهذا بعينه جار في قراءة حمزة والكسائي
بالاضافة فان سنين فيها تمييز لا غير وان لم يكن منصوبا قال الطيبي وهذا يطرد في اثنتي عشرة
اسنادا على القول بانه تمييز فيلزم ان يكون ستة وثلثين سبطا ثم قال ابن الحاجب ذكره الزجاج
غير لازم لان ذلك انما يلزم اذا كان المميز مفردا واما اذا كان جمعا فالقصد فيه كالقصد في التمر
التمر جمعا انتهى ويجيء تمييزها منصوبا بمفرد كقوله اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب المسرة
والفناء ولا يرد شيء من الامرين على قضية كلام المصنف لانه شاذ ورفضوا اي تركوا العرب جمع المائة
مضافا اليها ثلاث واخواتها ولم يقولوا ثلث مأة او مائتين وهو من حيث القياس لان تمييز الثلثة
الثلثة الى العشرة يكون جمعا كما تركوه هو الجمع هنا لما في الاتيان به من تكرر معنى التانيث
لان الجمع مؤنث معنا والمائة ايضا مؤنث فعومل بالحقه لذلك ولان المائة وان افردت
لفظا فهي جمع معنا لانها عشر عشرات وهو عدد قليل وقد جاء في الشعر ثلثمئين للملوك وفيها
ردائي وجلت عن وجوه الاهاتم فالواقل في معركة ثلثة ملوك من العرب وكانت بانهم
ثلثمائة بعير فرهن دائه بالديات الثلث وهو دليل يشرفه ووجوه الاهاتم اعيانهم وهم بنو
الاهتم سنان بن سمي سمي بذلك لانه كسر ثنية يوم الكلاب والهتم كسر الثنايا من اصلها ولا
يرد ذلك على قضية كلام المصنف لانه شاذ قال الرضي وان لم يضف الى المائة ثلث واخواتها
جمعت واضيف ذلك الجمع الى المفرد مخوما ثلث رجال انتهى واصول العدد التي يرجع اليها اثنتا
عشرة كلمة واشار بترك تعيين الفروع الى ان لا يضبطها عدد وهي واحد الى عشرة والغاية
داخلة فهي عشر كلمات ومائة والف كلسان اخريان مع العشر المذكورة فالمجموع اثنتي عشرة كلمة
وما عداها فهو متفرع عليها اما بتثنية نحو مائتين والفين واما بجمع نحو مئات والوف واما
بالحاق علامة الجمع نحو عشرين واخواته واما بعطف نحو ثلثة وعشرين واخواته واما
بالتركيب المتضمن نحو خمسة عشر واما بالتركيب الاضافي نحو ثلثمائة فالواحد اسم فاعل من
وحده يحده اي افرده فهو بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد والاثنان لفظ موضوع لواحدين
من المثنى فاللام محذوفة يذكران مع المذكر العدد فيقال رجل واحد ورجلان اثنان
ويؤنثان مع العدد المؤنث فيقال امرأة واحدة وامرأتان اثنتان او ثنتان على الاصل
والقياس يتذكير المذكر وتانيث المؤنث ويتاركهما في ذلك فاوزن فاعلا مطلقا والعشرة

ولا يجامعهما المعدود بل يقال رجل ورجلان والثلاثة الى العشرة بالعكس نحو سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام

اذا ركبت فتقول الجزء الثالث والثالث عشر والمقامة الثالثة والثالثة عشر ولا يجامعهما
اى الواحد والاثنين المعدود فلا يقال واحد رجل ولا اثنان رجلان بل يقال رجل ورجلان
لان رجل يفيد الجنس والوحدة ورجلين يفيد الجنس والاثنينية فلا فايدة فى الجمع بينهما بخلاف البواقى
فانه لا تستفاد العدد والمعدود كليهما فاذا قلت ثلثة افاد العدة دون الجنس واذا قلت رجال
افاد الجنس دون العدة فاذا قصدت الافادتين جمعت بين العدد والمعدود فقلت ثلثة رجال مثلا
قال ابن هشام وغيره واما قوله كان حصيته من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل فشاذ لا يرد على ما
تقرر ولا يخفى ان التعليل المذكور لا يتاتى فى مثل هذا ضرورة ان جنس المعدود وهو حنظل لا يستفاد
من العدد كما فى رجلان قال عصام الدين فى شرح الكافية وتنقيح التعليل ان العرب استغنوا بتوحيد ما
يجعل تميزا عن الواحد وبتثنيته عن الاثنين بخلاف ساير الاعداد فانه لا يمكن تصرف فى تميزها بوجه يغنى عن
ذكر العدد انتهى والثلاثة الى العشرة بدخول الغاية بالعكس اى تؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث
سواء كان كل منهما حقيقيا نحو ثلث نسوة وثلثة رجال او مجازيا نحو قوله تعالى سخرها عليهم سبع
ليال وثمانية ايام حسوما فذكر سبع مع ليال وهى مؤنثة وانث ثمانية مع الايام وهى مذكر قال فى البسيط و
ذلك للفرق وعدم الالباس وهذا من غريب لغتهم لان التاء علامة التانيث وقد جعلت هنا علامة التانيث
التذكير قال وهذا الذى قصد الحريرى بقوله فى مقامات الموطن الذى يلبس فيه الذكران براقع النسوان
وتبرز ربات الحجال فى عمائم الرجال انتهى وقال ابن مالك وغيره انما حذفت التاء من عدد المؤنث واثبتت
فى عدد المذكر فى هذا القسم لان الثلاثة واخواتها اسماء جماعات كزمرة وامة وفرقة فالاصل ان يكون
بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب مع المذكر لتقدم رتبته قال بعضهم ولان المؤنث ثقيل فناسبه
حذف التاء والمذكر خفيف فناسبه دخولها ليعتدلا حكاه فى البسيط تنبيهات الاول محل ما ذكر اذا لم
يحذف المعدود فان حذف جاز فى الفصيح حذف التاء مع المذكر نحو اربعة اشهر وعشرا اى عشرة ايام
وفى الحديث من صام رمضان واتبعه بست من شوال وحكى الكسائى عن ابن ابى الجراح صمنا من الشهر خمسا
والافصح اثباتها واما نحو من جاء بالحسنة فله عشر امثالها فعلى حذف مضاف اى عشر حسنات امثالها
ولولاه لقيل عشرة لان المثل مذكر والمعتبر مع الجمع حال مفرده فى التذكير والتانيث الثانى اذا كان
معنى المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا وبالعكس جاز الوجهان تقول ثلاثة اشهر وثلث اشهر وثلث
اشخص وثلثة اشخص اى نساء وثلاث انفس وثلثة انفس اى رجال والاول هو الغالب وكذا فى ما جاء تذكيره

لغة حريرى

وحذفت مع المؤنث لتاخر رتبته

وتانيثه

تتمة تقول احد عشر اثنا عشر في المذكر احدى عشرة اثنتا عشرة في المؤنث ثلثة عشر رجلا الى
تسعة عشر رجلا في المذكر ثلث عشرة الى تسع عشرة امرأة في المؤنث

وتانيثه كساق ولسان نحو خمسة السنة وخمس السنة وخمسة سوق وخمس سوق الثالث قد يذكر
العدد من غير ارادة معدوده وهو العدد المطلق فيؤتى فيه بالتاء لا غير نحو ثلثة نصف ستة ولا
ينصرف لانه علم كذا قال بعضهم وما ذكره من منع الصرف هو راى الزمخشري وابن جني وابن حبان وابن
مالك قال الرضي قال ابن جني وكذا في بعض نسخ المفصل ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق
العدد لا المعدود كانت اعلاما فلا ينصرف ان انضم الى العلمية سبب اخر كقولك ستة ضعف ثلثة
غير منصرفين ومائة ضعف خمسين قال المص يعني ابن الحاجب ان جار الله كان اثبته ثم اسقطه
لضعفه قال ووجه اثباته ان ستة مبتدأ فلولا انه علم لكنت مبتدأ بالنكرة من غير تخصيص قال
ونعم ما قال ووجه ضعفه انه يؤدي الى ان يكون اسماء الاجناس كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا و
يصح استعمالها كذلك نحو رجل خير من امرأة وذلك جائز في كل نكرة قامت قرينة على ان الحكم غير
مختص ببعض من جنسها فيجوز الابتداء بالنكرة هنا كونها للعموم وقد جاءت النكرة غير المبتداء
ايضا في الايجاب للاستغراق لكن قليلا نحو علمت نفس ما قدمت الى هنا كلام الرضي هذه تتمة
الاحكام العدد في التذكير والتانيث تقول انت يا مخاطبا في الاعداد المركبة عندي احد عشر
عبدا اثنا عشر رجلا بتذكير الجزئين في العدد المذكر احدى عشرة امة اثنتي عشرة امرأة على لغة الحجازيين
وثنتا عشرة امرأة على لغة التميميين بتانيث الجزئين في العدد المؤنث على الاصل والقياس في المذكر
والمؤنث تنبيهات الاول ان الهمزة في احد واحدى منقلبة عن الواو الا ان الاول شاذ لازم غالبا
عند الجميع والثاني مطرد عند المازني وهو الاصح كاشاح واكاف شاذ عند غيره وقد اختاروها
في الاعداد المنيفة على واحد وواحدة تخفيفا وقيل خوف الالتباس بالصفة وقد يستعملونها فيها
ايضا لكن قليلا فيقال واحد عشر وواحدة عشرة وواحد وعشرون وربما قيل وحد عشر قال الرضي
ويستعمل احد واحدى في غير التنييف مضافين مطردا نحو احدهم واحديهن ولا تستعمل احدى الا في التنييف
او مضافة واما احد فيستعمل مطردا لعموم العقلاء بعد نفي او نهي او استفهام نحو ما جاءني احد ويلزمه
الافراد والتذكير قال تعالى لستن كاحد من النساء وتعريفه ح نادر ولا يقع في ايجاب يراد به العموم فلا يق
لقيت احدا الا زيدا خلافا للمبرد قال ابو علي وحمزة في غير الموجب للاستغراق اصلية لا بدلية من
الواو انتهى ملخصا وما ذهب اليه ابو علي ذهب اليه جماعة ايضا منهم ابن بابشاذ في شرح الجمل ونصه
واما احد من قولك ما في الدار احد ونحوها اذا استعملت في غير الواجب فهمزتها اصلية غير مبدلة انتهى

وكان الحامل لهم على ذلك كما قال الرضي انهم لما راوا في ذلك معنى الوحدة ارتكبوا كون الهمزة اصلية
والاولى ان يقال همزته في كل موضع منقلبة عن الواو ومعنى ما بالدار احد ما فيها واحد فكيف ما فوقه
وفي يستعمل في الموجب بلا تنيف ولا اضافة استعمال واحد كما في قل هو الله احد الثاني ما ذكرناه من
ان الالف في احدى للتانيث هو الاصح الذي عليه الجمهور قال ابن بابشاذ في شرح الجمل ومحال ان
يكون للالحاق بمنزلة الف معزى كما قال بعضهم لانها لو كانت للالحاق لسمعت منونة في قولك
احدى وعشرون جارية لان الف الالحاق منونة ما لم يكن الاسم الذي هي فيه علما فاذا بطل ان تكون
للالحاق وبطل ان تكون اصلية لعدمها في احد وبطل ان تكون لتكثير الكلمة لعدم كونها على اكثر من
اربعة احرف ثبت انها للتانيث انتهى الثالث انما جمعوا بين تانيثين في احدى عشرة لاختلاف لفظي
العلامتين في اثنتي عشرة اما لان التاء بدل عن الياء وليست للتانيث او لانها زايدة للالحاق باصبهان
او لان احدى الكلمتين معربة والاخرى مبنية فكانهما قد تباينا او لانهما متضايفان بدليل حذف
النون او لان اثنتين بمنزلة ثنتين وتاء ثنتين للالحاق بمنزلة التانيث لسكون ما قبلها فكانما
الحقا بمثال جذع كما الحقت اخت بمثال قفل فالتاء زايدة قال ابن هشام كل ذلك قد قيل والسؤال
عندي من اصله ليس بالقوي لانهم قالوا في اسم الفاعل خامس عشر في المذكر وخامسة عشر في المؤنث
فاثنوا الكلمتين جميعا وبنوهما على الفتح وذلك مجمع عليه وكذا في الباقي فدل على انهم اعتبروا حالة
الكلمتين قبل التركيب انتهى الرابع الحجازيون يسكنون ثنتين عشرة في التركيب اذا كانت مختومة بالتاء
كراهة توالي اربع متحركات في ما هو كالكلمة الواحدة وبنو تميم تكسرها تشبيها بتاء كتف قال ابن
بابشاذ وهذا الموضع من اعجب الاشياء وذلك ان مذهب بني تميم في مثل كتف وفخذ التخفيف و
مذهب اهل الحجاز في مثل هذا الثقيل وقد انعكس المذهبان في هذا الباب وليس له علة سوى انه
حدث مع التركيب احكام لم تكن قبل التركيب لمعنى يختص به انتهى وبعض بني تميم بفتحها ابقاء لها
على اصلها وبذلك قرء الاعمش فانفجرت منه اثنتي عشرة عينا وبعضهم يسكن عين عشرة بمتحرك
الاخر لاجتماع اربع فتحات بخلاف اثني عشر ويقول ثلثة عشر رجلا بتانيث الجزء الاول وتذكير
الجزء الثاني وكذا في ما زاد الى تسعة عشر رجلا بدخول الغاية في عدد المذكر ثلث عشرة امرأة بتذكير الجزء
الجزء الاول وتانيث الجزء الثاني وكذا في ما زاد الى تسع عشرة امرأة بدخول الغاية ايضا في عدد المؤنث
برجوع العشرة بعد التركيب الى الاصل دون النيف تقليلا لخلاف الاصل تنبيه اذا قلت عندي

ثماني

ويستويان في عشرين واخواتها ثم تعطف فتقول احد وعشرون رجلا احدى وعشرون امرئة اثنان وعشرون رجلا اثنتان وعشرون امرئة ثلثة وعشرون رجلا ثلث وعشرون امرئة وهكذا الى تسع وتسعين امرئة المبنيات منها المضمر

ثماني عشرة امرئة فلك فتح الياء من ثماني لانها مفتوحة في ثمانية ولك اسكانها كما في معديكرب وجاز حذفها قليلا مع بقاء كسر النون دليلا عليها وفتحها وهو اولى من الكسر لتوافق اخواتها لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة وقد تحذف الياء منها في غير التركيب ايضا ويجعل الاعراب على النون قال لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان وفي الحديث صلى ثمان ركعات بفتح النون ويستويان اي المذكر والمؤنث في عشرين واخواتها من العقود فتقول عندي عشرون عبدا وعشرون امة وثلثون رجلا وثلثون امرئة الى التسعين الى الله ثم تعطف اثنا العقود على النيف فتقول عندي احد وعشرون رجلا في المذكر احدى وعشرون امرءة في المؤنث اثنان وعشرون رجلا في المذكر اثنتا او ثنتا وعشرون امرئة في المؤنث بتذكير احد واثنان مع المذكر وتانيثهما مع المؤنث كما تقدم ثلثة وعشرون رجلا في المذكر ثلاث وعشرون امرئة في المؤنث بتانيث ثلثة مع المذكر وتذكيرها مع المؤنث كما مر وهكذا مع ساير العقود تقول ثلثة وتسعون رجلا الى تسعة وتسعين رجلا وثلث وتسعون امرئة الى تسع وتسعين امرئة ويستوي المذكر والمؤنث في المائة والالف وتثنيتهما وجمعهما واذا جاوزتهما عطف النيف عليهما على ما عرفتهما نحو مائة وثلثة رجال والف وثلث نسوة بعطف الاقل على الاكثر الا في التواريخ فيقدم الاقل لكون الاكثر معلوما نحو ستة خمس وسبعين وتسعمائة وهو تاريخ اتمام هذا المتن وسنة تسع وسبعين والف وهو تاريخ اتمام هذا الشرح وهنا انتهى كلام المصنف على انواع المعربات فاخذ في الكلام على بعض المبنيات من الاسماء ولم يستوفها احالة على المطولات كما هو شان المختصرات ولذلك قال المبنيات وهو مبتدا خبرها قوله منها المضمر ويسمى الضمير وتسميته بالاول اجرى على قاعدة التصريف لانه من اضمرت الشيء اذا اخفيته فهو مضمر ويجوز ان يكون من اضمرته بمعنى اهزلته لانه في الغالب قليل الحروف واما تسميته ضميرا فهو على حد قولهم عقدت العسل فهو عقيد وتسميته بهما اصطلاح البصريين وتسمية الكوفيين الكناية والمكنى لانه ليس بالصريح والكناية تقابل الصريح قال ابن هاني فصرح بمن اهوى ودعني من الكنى فلا خير في اللذات من دونها ستر وبني لشبهه بالحرف في الوضع لان اكثر المضمرات على حرف او حرفين كباء الجر ولامه وواو العطف وفائه وقد وبل وهل وام وما كان وضعه منها على اكثر من ذلك فمحول عليه طردا للباب وقيل لشبهه في المعنى لان كل مضمر مضمر معنى التكلم او الخطاب او الغيبة وهي من معاني الحروف وقيل

في عدد التواريخ

المبنيات منها المضمر

في الافتقار

وهو ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب سبق ذكره ولو حكما فان استقل فمنفصل والا فمتصل

في الافتقار الى شيء اذ لا بد له من مفسر اعني الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب
وقيل في الجمود اي عدم التصرف في لفظه بوجه حتى بالتصغير وبان يوصف به كاسم الاشارة وقيل
لعدم موجب الاعراب فيه للاستغناء عن اعرابه باختلاف صيغته الدالة على المعاني وهو اي المضمر
ما اي اسم وضع لمتكلم بعينه او مخاطب بعينه كما مر تحقيقه في حد المعرفة فلا ينتقض بلفظ المتكلم او غائب
بعينه فخرج به الاسماء الظاهرة النكرات وبقيت الاسماء الظاهرة المعرفة اذ الاسماء الظاهرة كلها
غائب فاخرجها بقوله سبق ذكره اي تقدم وان كانت موضوعة لغائب بعينه لكن ليس سبق ذكر الغائب
شرطا فيها وقد علم مما مر في حد المعرفة ان المضمرات موضوعة لجزئيات معينة لهذه المفهومات على
ما هو الحق فيكون المراد بقوله لمتكلم او مخاطب او غائب والنكرة قد تكون في الاثبات للعموم كما تقدم
والمراد بقوله سبق ذكره اعم من ان يكون مذكورا لفظا سواء كان سابقا لفظا ورتبة نحو ضرب زيد غلامه
او سابقا رتبة متاخرا لفظا نحو ضرب غلامه زيد او سابقا لفظا متاخرا رتبة نحو واذ ابتلى ابرهيم ربه او مذكورا
معنى يدل عليه لفظ الفعل نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى فالضمير عائد الى العدل الذي يدل عليه لفظ
الفعل تضمنا او سياق الكلام نحو ولابويه فالضمير عائد الى الموروث الذي دل عليه ذكر الميراث دلالة
التزامية ولو كان سبق ذكره حكما اي محكوما به بان يكون الغائب الذي وضع له الضمير مذكورا لفظا
لكن ليس سابقا لا لفظا ولا رتبة بل يكون متاخرا فيحكم بسبقه حكما نظرا الى وضع ضمير الغائب وذلك
واقع في خمسة مواضع وهي ما اذا كان الضمير مرفوعا باول المتنازعين بنعم وبئس وما جرى مجريهما او
مبدلا منه الظاهر او مجرورا برب او كان للشان وسيأتي ذكر هذه المواضع في كلام المص مفصلا
فنستوفي الكلام عليها هناك ان شاء الله تعالى وانما خولف مقتضى وضع ضمير الغائب في هذه المواضع
بتاخير مفسره لقصد التفخيم والتعظيم بان يذكروا اولا شيئا مبهما حتى يتشوق نفس السامع الى العثور
على المراد به ثم يفسروه فيكون اوقع في النفس لكن هذا يتخلف في التنازع المذكور فانه لمجرد الاختصار
والاحتراز عن التكرار عند غير الكسائي القائل بان الفاعل محذوف كما سيأتي بيانه فان
استقل المضمر بنفسه بان لم يحتج الى كلمة اخرى قبله يكون هو كالتتمة لها بل كان كالاسم الظاهر فهو
منفصل وهو سبعة انا والفه زائدة لبيان الحركة ونحن وان وهو وهي والهاء وايا فحروف دالة على
المراد منها والا يستقل بنفسه بل احتاج الى كلمة اخرى قبله يكون هو كالتتمة لها فهو متصل وهو
تسعة التاء والنون والالف والواو وياء المخاطبة وياء المتكلم والكاف والهاء وتا واما لواحق الكاف

واما لواحق ان والهاء وايا

والهاء

والمتصل مرفوع ومنصوب ومجرور والمنفصل غير مجرور فهذه خمسة ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل

والهاء فحروف دالة على المراد منها نظيرها ما مر فجملة الضمائر على هذا وهو الصحيح ستة عشر ضميرا
لا غير تنبيه ظ صنعه ان كلا من المنفصل والمتصل قسم براسه وذهب بعضهم الى ان المتصل اصل
للمنفصل محتجا بان مبنى الضماير على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل قاله في التصريح والمضمر
المتصل مرفوع ومنصوب ومجرور لا بمعنى المتصف بالرفع والنصب والجر فان انت مثلا مرفوع وان
لم يتصف بالرفع بل بمعنى ضمير لا يستعمل في التركيب الا في موضع مرفوع او منصوب او مجرور والضمير
المنفصل مرفوع ومنصوب غير مجرور لان المجرور بمنزلة الجزء الاخير من العامل بحيث لا يجوز فصله
فهو لا يكون الا متصلا فهذه خمسة انواع وكل منها اما مفرد او مثنى او مجموع فهذه خمسة عشر
وكل منها اما مذكر او مؤنث فهذه ثلثون لكن اكتفى في المثنى بلفظ واحد لقلة استعماله فسقط
خمسة فهي خمسة وعشرون وكل منها اما متكلم او مخاطب او غائب فهذه خمسة وسبعون لكن
اكتفى في المتكلم بضميرين لان المتكلم يعلم غالبا كونه مذكرا او مؤنثا او برؤيته او صوته فيسقط
خمسة عشرة من ضرب ثلثة من في خمسة فيبقى ستون ويضم اليها ياء الواحدة المخاطبة كما زادها
سيبويه خلافا للاخفش والمازني في قولهما انها حرف تانيث والفاعل مستتر كما تقدم فجملة الضمائر
احد وستون ضميرا امثلة الضمائر المرفوعة المتصلة ضربت بضم التاء ضربنا وضربت بفتحها و
ضربت بكسرها وضربتما وضربتم وضربن وضرب اي هو وضربت اي هي وضربا وضربتا وضربوا و
ضربن والمنفصلة انا ونحن وانت بالفتح وانت بالكسر وانتما وانتم وانتن وهو وهي وهما وهم و
هن والمنصوبة المتصلة ضربني وضربنا وضربك وضربك بالفتح والكسر وضربكما وضربكم وضربكن
وضربه وضربها وضربهما وضربهم وضربهن والمنفصلة اياي وايانا واياك بالفتح واياك بالكسر
واياكما واياكم واياكن واياه واياها واياهما واياهم واياهن والمجرورة مر بي وبنا وبك بالفتح
وبك بالكسر وبكما وبكم وبكن وبه وبها وبهما وبهم وبهن ولا يسوغ اي لا يجوز المضمر المنفصل الا
لتعذر المضمر المتصل لان وضع المضمر على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل فمتى امكن لا يجوز
العدول عنه فنحو قمت واكرمتك لا يقال فيهما قام انا ولا اكرمتك اياك واما قوله وما اصاحب من
قوم فاذكرهم الا يزيدهم حبا الي هم وقوله اتيك وهي تقطع الاراكا اليك حتى بلغت اياكا وقوله
بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهارير فضرورة ويتعذر المتصل
في مواضع احدها ان يتقدم المضمر على عامله نحو اياك نعبد الثاني ان يتاخر عن عامله ويلي الا نحو

امر الا تعبدوا الا اياه او انما نحو انما قام انا ومنه قول الفرزدق انا الذايد الحامي الذمار وانما
يدافع عن احسابهم انا او مثلي واما قوله وما نبالي اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار
فضرورة الثالث ان يكون العامل محذوفا اما لكونه مفسرا بمذكور نحو ان اياه ضربته فاكرمه اخاه او
بقرينة السؤال نحو اياه جوابا لمن قال من اضرب ولكون الضمير جعل بدلا من اللفظ بالفعل فلا يجوز
اظهاره وذلك في باب التحذير وهو تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز عنه نحو اياك والاسد
اي ق نفسك واحذر الاسد الرابع ان يكون تابعا اما توكيدا نحو اسكن انت وزوجك الجنة او بدلا
كقولك بعد ذكر اخيك لقيت زيدا اياه او عطف نسق كجائني زيد وانت الخامس ان يقع بعد اما
انت او زيد السادس ان يقع بعد واو المصاحبة كقوله فاليتك لا انفك احد وقصيدة تكون واياها بها
مثلا بعدي السابع ان تقع بعد اللام الفارقة بين ان النافية والمخففة من الثقيلة كقوله ان وجدت
الصديق حقا لاياك فمرني فلن ازال مطيعا الثامن ان يكون منادى نحو يا اياك ويا انت التاسع
ان تكون ثاني مفعولي علمت او اعطيت ويورث اتصال الضمير التباسه بالمفعول الاول كما اذا اخبرت
عن المفعول الثاني في علمت زيدا اياك واعطيت زيدا عمرا قلت الذي علمت زيدا اياه ابوك والذي
اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان تقول الذي علمته زيدا ولا الذي اعطيته زيدا لانه يلتبس المفعول
الثاني بالاول العاشر ان يكون عامله معنويا نحو انا قائم الحادي عشر ان يرفع بمصدر مضاف الى
المنصوب كقوله بنصركم نحن ظافرين فقد اغرى العدى بكم استسلامكم فشلا والثاني عشر ان
ينصب بمصدر مضاف الى المرفوع نحو عجبت من ضرب الامير اياك فان قالوا يجوز من ضربك الامير
قلنا يجوز بنصرنا اياكم فما هو جوابكم فهو جوابنا الثالث عشر ان يكون عامله حرف النفي نحو
ما هن امهاتهم الرابع عشر ان يرفع بصفة على غير من هي له نحو زيد هند ضاربته هي الخامس عشر
ان يجتمع ضميران ويقدم غير الاخص نحو اعجبني اكرامك اياي واكرامه اياك السادس عشر ان يجتمع
ضميران في مرتبة واحدة بان يكون بالمتكلم او مخاطب او غائب نحو ظننتني اياي وجئتك انك و
علمت اياه واما قوله وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمهما يقرع العظم نابها وانما سهله
اختلاف لفظي الضمير وهو مع ذلك شاذ وانت في هاء سلنيه وشبهه وشبهها من كل ثاني ضميرين
اولهما اخص وغير مرفوع نحو اعطيتكه بالخيار فان شئت وصلت نظرا الى الاصل فقلت سلنيه
واعطيتكه وان شئت فصلت هربا من توالي اتصالين في فضلتين فقلت سلني اياه واعطيتك اياه

نحو جائني اما

لضغمهما

وظاهر كلامه أن الانفصال والانفصال على السواء وهو خلاف كلام ابن مالك في الألفية بل قال ابن عقيل
انه ظاهر اكثر النحويين واختار في التسهيل الانفصال لكونه الاصل ولا مرجح لغيره وافقر سيبويه عليه
قال ابن مالك فظاهر كلامه لزوم الانفصال واختار غير سيبويه الانفصال ويدل عليه قوله ﷺ ان الله
ملككم اياهم ولو شاء ملكهم اياكم انتهى وذهب الكسائي والفراء الى رجحان الانفصال وقاول كلام
سيبويه قال المرادي وهو بعيد فان كان الاول من الضميرين مجرورا ورجح الفصل اتفاقا فالاختلاف في
محل الضمير نحو عجبت من حبي اياه ومن الوصل قوله لئن كان حبيبك لي كاذبا لقد كان
حبيبك حقا يصيبنا وان كان غير اخص وجب الفصل كما تقدم او مرفوعا وجب الوصل نحو ظننتهم
الا اذا كان مرفوعا بكان او احدى اخواتها نحو الصديق كنته فيرجح الوصل عند ابن مالك لكونه
الاصل وورود ما افصح لئلا تترك كقوله ﷺ لعمرك في ابن صيتا ان يكنه فلن تسلط عليه وان لا يكنه فلا
خير لك في قتله والوصل عند الجمهور لان حق الخبر الفصل قبل دخول الناسخ فيرجح بعده
كقوله لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير وهذا الخلاف جار في المنصوب
بفعل ناسخ ايضا نحو خلتنيه وتوجيه كل من الترجيحين ما سبق فمن ورود الوصل قوله بلغت
صنع امرئ اخا لك اذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا ومن ورود الفصل قول الاخر خبك
اياه وقد هلك وجهلا صنك بالاضغان والاحن تبين ما ذكرته من جواز الانفصال في
اخوات كان كان هو مذهب البصريين ابن مالك وصرح به في شرح الكافية وابن هشام صرح به في
الاوضح ونص عليه شراح الكتاب ونقل عن صاحب المستوفى ان خبر عسى كان لا يكون متصلا الجزم
به ابو حيان في شرح التسهيل قال وهو قولهم ليسني وليسك شاذ وخص بعضهم هذا الحكم بليس
ولا يكون في الاستثناء وحمل قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي على الضرورة مثل الا كدناي
فعي ليس على هذا ضرورتان احديهما اتصال الضمير والثانية عدم نون الوقاية هذه مسئلة في
بيان الضمير المسمى بالشان وضمير القصة وضمير الامر وضمير الحديث عند البصريين وضمير المجهول
عند الكوفيين لانه لا قدمى عندهم على ما ذا يعود وتسميته البصريون بذلك لانهم سموه بمعناه
والكوفيون انما سموه باعتبار وصفه وقد للتقليل فان هذا الضمير قليل الوقوع في الكلام قليل الفائدة
الى غير ذلك الضمائر يتقدم على الجملة الخبرية ضمير غائب باضافة الضمير الى الغائب مفسرا بها
اي بالجملة الخبرية لغرض التعظيم والتفخيم اذ ذكر الشيء مبهما ثم مفسرا اوقع في النفوس من ذكره

مفسرا

٢٩٠

مفسرا اولا من اول الامر فعلى هذا الابد ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال مثلا
هو الذباب يطير قال الرضى وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقة الى المسئول عنه بسؤال مقدر يقول
مثلا هو الامير مقبل كانه سمع ضوضاء وجلبة فاستفهم الامر فقيل ما الشان والقصة فقلت هو الامير
مقبل اى الشان هذا فلما كان العود اليه الذى تضمنه السؤال غير طويل اكتفى بالتفسير مخبرهذا الضمير
الذى يتعقبه بلا فصل لانه معين للمسئول عنه ومبين له فبان لك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يؤت
بها لمجرد التفسير بل هى كسائر اخبار المبتدا لكن سميت بتفسيرا بانتهى وتكون اسمية اذا كان الضمير
مبتدا واذا دخله الناسخ اسميته وفعليته كما سياتى تسمى ذلك الضمير ضمير الشان ان كان مذكرا نحو
قل هو الله احد وضمير القصة ان كان مؤنثا نحو فاذا هى شاخصة ابصار الذين كفروا كذا قال غير واحد
وقال بعض المحققين قد يتوهم كثير من الناس ان المذكر باعتبار لفظ الشان والتانيث باعتبار لفظ القصة
وهذا غلط فاحش لانه انما يكون كذلك لو رجع هذا الضمير الى هذين اللفظين وليس كذلك بل هو
راجع الى المعقول ذهنا انتهى قلت المراد باعتبار الشان والقصة المذكر والتانيث ان الضمير اذا كان
مذكرا فانه يناسب ان يرجع الى الشان المعقول واذا كان مؤنثا فانه يناسب ان يرجع الى القصة المعقولة رعاية
للمطابقة فهو راجع فيهما الى المعقول ذهنا فان اراد بكثير من الناس من قال بهذا فلا وهم ولا غلط وان
اراد به من يقول بانه راجع الى الشان الملفوظ به او القصة الملفوظ بها فليس من الناس ويحسن تانيثه
اى تانيث الضمير المذكور مع المؤنث كما يحسن تذكيره مع المذكر ان كان المؤنث فيها اى في الجملة المفسرة
له عمدة نحو هى هند المليحة بخلاف ما اذا كان فضلة فلا يحسن انتهى بنيت عرقة او كالفضلة فلا
يحسن انتهى كان القران مخبرة وذلك لان الضمير مقصود منهم فلا يراعى مطابقته للفضلة لكنه مع
ذلك جاز تانيثا وبل القصة قياسا ولم يسمع وانما قال يحسن تانيثه لانه وان كان في الظاهر راجعا الى
المؤنث المذكور في الجملة لكنه في الحقيقة راجع الى المعقول في الذهن كما مر فحسن تانيثه مراعاة للاظ
هذا مذهب البصريين واوجب الكوفيون تذكيره مع المذكر وتانيثه مع المؤنث ويدفعه قوله تعالى
انها لا تعمى الابصار ولكن تعمى القلوب التى في الصدور فانه لا يمكن ان يعلم بالقوة فان الاسم ان يعلم وهو مذكر كذا قال وقع
للدماميني في شرح التسهيل ان ضمير الشان لا يفسر بان وصلتها فينبغي تحقيق ذلك تنبيه يجرى
مجرى المؤنث في الحكم المذكور مذكر شبه به نحو انها قم جاريتك وفعل بعلامة تانيث نحو فانها
لا تعمى الابصار او غيره بمؤنث شبه به مذكر فلا يحسن انها شمس وجهك ولا تانيث فاعل فعل بلا علامة

وقد تستتر ولا يعمل فيه الا الابتداء او نواسخه ولا يفسر بمفرد ولا يتبع نحو هو الامير راكب وهي هند
كريمة وانه الامير راكب

تانيث فلا يحسن انها قام جاريتك ويبرز الضمير المذكور مبتداء واسم ما ومنصوبا في باب ان و
ظن وقد تستتر في باب كان وكاد ولا يعمل فيه الا الابتداء على خلاف فيه فمنعه الفراء وابو الحسن و
جوزه النحويون قال ابو حيان ومنعه غريب مع كثرته في كلام الله او احد نواسخه كان وظن
واخواتهما ومنع بعضهم عمل ما المشبهة بليس فيه وبعضهم عمل كاد والاصح عملها كقوله وما هو
من ياسي الكلوم ويتقي به نائبات الدهر كالدائم البخل وكقراءة حمزة وحفص من بعد ما كاد يزيغ
قلوب فريق منهم بالمثناة من تحت وح يتعين ان يكون في كاد ضمير الشان وقلوب فاعل ولا يجوز
ان يكون فاعلا لكاد لما يلزم من جواز القلوب يزيغ وبابه الشعر ولا يثنى ولا يجمع وان فسر بجملتين او
جمل بل لا يكون الا مفردا لان مرجعه الذي هو الشان او القصة المتعقلان في الذهن لا يكون الا مفردا
واما من قال لانه ضمير يفسره مضمون جملة ومضمون الجملة مفرد فيلزمه ان يثنى ويجمع اذا فسر
بجملتين او جمل لتعدد مضمون الجمل ح فتدبر ولا يفسر بمفرد لانه كناية عن الشان والقصة وهما
بمعنى الجملة فلا يفسر الا بجملة مصرح بجزئيها لا بمفرد واجاز الكوفيون والاخفش تفسيره بمفرد
له مرفوع نحو كان قائما زيد وظننته قائما عمرو وهذا ان سمع خرج على ان المرفوع مبتدا واسم كان
وضمير ظننته راجعان اليه لانه في نية التقديم ويجوز كون المرفوع بعد كان اسما واجاز الكوفيون
انه قام وانه ضرب على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل او المفعول وفيه فسادان
التفسير بالمفرد وحذف مرفوع الفعل قاله ابن هشام قلت هذان الفسادان لا يلزم شيء منهما الكوفيين لان
كلا منهما عندهم جائز فتخطئتهم على مذهب غيرهم ليس بصواب كما وهو قال ابو عثمان المازني دخلت
بغداد فالقيت على مسائل فكنت اجبت فيها على مذهبي ويخطئوني فيها على مذهبهم انتهى نعم الذي يدفع
قول الكوفيين انه ليس لهم شاهد على ما ذهبوا اليه كما قاله الرضي ولا يتبع بشيء من التوابع فلا يؤكد و
لا يعطف عليه عطف بيان ولا يبدل منه لانه اشد ابهاما من النكرة وهي لا تؤكد ولئلا يزول الابهام
المقصود منه بالبدل وعطف البيان قال الدماميني وانظر ما وجه كونه لا يعطف عليه عطف نسق
انتهى ووجهه الشمني بان الجملة التي هي خبر ضمير الشان لا تحتاج الى رابط لكونه نفسه فلو عطف
عليه عطف نسق لشاركه المعطوف في الاخبار عنه بالجملة ولزم خلو خبر المعطوف عليه من رابط
وهو ممنوع انتهى فتم ومثل المص للاحكام المذكورة بقوله نحو هو الامير راكب وهي هند كريمة مثالان
لما عمل فيه الابتداء والضمير في الاول مذكر وفي الثاني مؤنث وانه الامير راكب مثال لما عمل فيه الناسخ و

هو

هو ان ومثله قوله علمته الحق لا يخفى على احد وهو في هذه الامثلة بارز ونحو قول الشاعر
وبنو العجير بن عبد الله السلولي اذا مت وكان الناس صنفان شامت واخر مثن بالذي كنت
اصنع مثال للمستتر الذي عمل فيه الناسخ ففي كان ضمير الشان وهو اسمها والناس مبتدا وصنفان
خبره وشامت خبر مبتداء محذوف اي احد الصنفين شامت وقيل يجوز ان يكون بدلا من صنفان
وقوله مثن يجوز ان يكون بدلا من صنفان وقوله مثن اي علي واصنع اي اصنعه لانه عايد الموصول
والمعنى اذا مت وكان الناس ورائي نوعين نوع منهم يشمت بي ونوع يثني علي بالذي كنت اصنعه
في حياتي تنبيهات الاول لا يجوز للجملة المفسرة لهذا الضمير ان تتقدم هي او شيء منها عليه خلافا ليوسف
ابن سعيد السيرافي فانه اجاز في قوله اسكران كان ابن المراغة اذ هجا تميما بجو الشام ام متساكر
فيمن رفع سكران وابن المراغة وسكران مبتدا وخبر والجملة مفسرة والصواب ان كان زائدة والاشهر
في انشاده نصب سكران ونصب ابن المراغة فارتفاع متساكر على انه خبر لهو محذوفا ويروى بالعكس
واسم كان مستتر فيها الثاني لا يجوز حذف هذا الضمير قال جماعة من المحققين لعدم الدليل عليه اذ
الخبر مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتداء ولا غيره الا مع القرينة وايضا فان المقصود
من الكلام المصدرية والتفخيم والتعظيم فلا يلائمه الاختصار والذي سوغ حذفه منصوبا وصيرورته
بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق
فيها جاذرا وظباء وذلك الدليل هو ان نواسخ المبتداء لا تدخل على كلم المجازات كما مر والتزم حذفه
في باب ان المفتوحة اذا خففت تبعا لحذف النون نحو واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وانما
لم تلغ لان المكسورة قد عملت مخففة في الظ نحو ان كلا لما مع ان المفتوحة اقوى منها لمشابهة فتح
اولها فتح اول الماضي فلو الغيت لزم اعمال الادنى واهمال الاقوى وانما اعملت تلك في الظ وهذه
في المضمر لان هذه فرع عن تلك والمضمر فرع الظ الذي يفسره فاعمل الاصل في الاصل الفرع في الفرع
وهذا مذهب الجمهور وذهب جماعة الى ان الملتزم حذفه لا يجب ان يكون ضمير شان واختاره ابن مالك
وسياتي لذلك مزيد كلام في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى الثالث الجمهور على ان هذا الضمير اسم و
زعم الطراوة انه حرف فمثل كان زيد قائم فالغاء لكان وليس واخواتهما واما انه امة الله ذاهبة
فحرف كف ان عن العمل وفي ان من يدخل الكنيسة يوما ان ملغاة واما قل هو الله احد فهو هنا
فسره المعنى اي المعبود الله احد قاله في الارتشاف هذه فائدة في بيان مواضع عود الضمير الى

سيبويه

وليس زيد قائم

متاخر

ذكر بعض المحققين عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة في خمسة مواضع اذا كان مرفوعا باول المتنازعين
نحو اكرمني واكرمت زيدا او كان الضمير فاعلا في باب نعم مفسرا بتمييز نحو نعم رجلا زيد او مبدلا منه ظا

ورتبة

متاخر لفظا ورتبة ذكر بعض المحققين وهو الرضي رضه عنه والمحققون جمع محقق اسم فاعل
من حقق الشيء تحقيقا اي رجعه الى حقيقته بحيث لا يشوبه شبهة عود الضمير الى المفسر المتاخر
لفظا ورتبة في خمسة مواضع وانما اسندنا ذكر هذه الفائدة الى الرضي مع انه ذكرها ابن بابشاذ
في شرح الجمل وابن مالك في التسهيل وابن هشام في المغني وغيرهم لان الرضي هو الذي عد المواضع خمسة
وابن بابشاذ عدها اربعة وابن هشام عداها سبعة والمرتضى صنع الرضي كما سياتي بيانه والمواضع
الخمسة هي اذا كان الضمير مرفوعا باول العاملين المتنازعين المعمول بعدهما واعملنا العامل الثاني
فيه على مذهب البصريين نحو اكرمني واكرمت زيدا ففي اكرمني ضمير مرفوع به على الفاعلية عايد
الى المتنازع فيه وهو زيد المنصوب على المفعولية والمفعول رتبته التاخير فعاد الضمير الى
متاخر لفظا ورتبة او كان الضمير فاعلا في باب نعم وبئس وما جرى مجريهما مفسرا بتمييز ولا يفسر
الا به وعبارته توهم خلاف ذلك نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو ففي كل من نعم وبئس ضمير
فاعل يفسره التمييز ورتبة التمييز التاخير فقد عاد الضمير الى التمييز وهو متاخر لفظا ورتبة
ويلتحق بهما فعل الذي يراد به المدح او الذم نحو ساء مثلا القوم وكبرت كلمة تخرج من افواههم
وظرف رجلا زيد وذهب الفراء والكسائي الى انه لا ضمير في الفعل بل المرفوع بعد المنصوب
هو الفاعل وياتي الكلام على ذلك في باب افعال المدح والذم ان شاء الله تعالى او كان الضمير مبدلا
منه ظاهر مفسر له نحو ضربته زيدا فالضمير في ضربته عايد الى المبدل منه او هو زيد
المنصوب على البدلية والبدل رتبته التاخير عن المبدل منه فعاد الضمير الى المتاخر لفظا
ورتبة وهذه المسئلة قال ابن عصفور اجازها الاخفش ومنعها سيبويه وقال ابن كيسان
هي جايزة باجماع نقله عنه ابن مالك كذا قال ابن هشام في المغني وفي الهمع صحح الجواز ابن مالك
وابو حيان ومنعه قوم ورده ابو حيان بالورود انتهى ومما خرجوا على ذلك قولهم اللهم صل
عليه الرؤف الرحيم وقال الكسائي هو نعت وهم يابون نعت الضمير وقوله ولا تلمه ان ينام
البائساء وقال سيبويه هو باضمار اذم او كان الضمير مجرورا برب على ضعف تقدم
الكلام فيه في بحث المجرورات فليراجع نحو ربه رجلا فالضمير المجرور برب عايد الى التمييز
وهو رجلا ورتبة التمييز التاخير كما مر فقد عاد الضمير الى متاخر لفظا ورتبة تنبيه
ذهب الزمخشري الى ان التمييز يفسر بالتمييز في بابي نعم ورب وذلك انه قال في قوله تعالى فقضيهن

وابن مالك

سبع

سبع سموات يجوز ان يرجع الضمير فيه الى السماء على المعنى كما قال طائعين ونحوه اعجاز نخل
خاوية ويجوز ان يكون ضميرا مبهما مفسرا بسبع سموات والفرق بين النصبين ان احدهما على الحال
والثاني على التمييز وصرح بمثل ذلك في قوله تعالى فسويهن سبع سموات فقال الضمير في سويهن ضمير
مبهم وسبع سموات تفسيره كقولهم ربه رجلا انتهى وضعف كلامه بوجهين احدهما ان الباب ليس
بقياس وانما حمل الضمير في ربه رجلا على انه مبهم لان رب لا تدخل الا على النكرات وهذا لا يوجد في
سويهن وفيه نظر يعلم مما مر من الكلام على تعريف هذا الضمير وتنكيره الثاني ان هذا التقدير
يجعل الكلام غير مرتبط بما قبله ارتباطا كليا اذ يكون الكلام قد تضمن انه تعالى استوى الى السماء
وانه سوى سبع سموات عقب استوائه الى السماء فيكون قد اخبر باخبارين احدهما استوائه الى السماء
والاخر تسويته سبع سموات وظاهر الكلام ان الذي استوى اليه هو بعينه المسوى سبع سموات وفيه
نظر ظ اوكان الضمير للشان والقصة كما مر عن قريب فليراجع اليه تنبيه زاد ابن مالك في التسهيل
موضعين اخرين يعود فيهما الضمير على متاخر لفظا ورتبة احدهما ان يكون الضمير مخبرا عنه فيفسره
خبره نحو ان هي الا حياتنا الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعني به الا بما يتلوه واصله ان
الحيوة الا حيوتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحيوة لان الخبر يدل عليها ويبينها قال ابن مالك وهذا
من جيد كلامه ونازعه في ذلك ابو حيان قال لان الخبر اذا كان مضافا لشيء او موصوفا بشيء و
جعل مفسرا كان المبتدا الذي هو ضمير عايد عليه باعتباره ما قيد به من اضافة او صفة وح يصير
التقدير ان حيوتنا الدنيا الا حيوتنا الدنيا قال وليس في كلام الزمخشري دليل على ما ذهب اليه لانه
وضع هي موضع الحيوة ولم يقل موضع حياتنا الدنيا الذي هو الخبر وقوله لان الخبر يدل عليها
ويبينها يعني سياق هذا الكلام دل على ان المفسر هو الحيوة فيكون المفسر اذن هو السياق لا الخبر انتهى
الثاني ان يكون الضمير متصلا بفاعل مقدم مفسره مفعول مؤخر نحو ضرب غلامه زيدا ومن شواهده
قول حسان ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما وقد تقدم ان هذا
ضرورة فلا يقاس عليه فظهر وجه ذكر الرضي لهذين الوضعين واتباع المص له في ذلك تتمة يتوسط
بين المبتدا والخبر قبل دخول العوامل وبعدها ضمير بلفظ المرفوع المنفصل مطابق للمبتدا
يفيد التوكيد والاختصاص وكون ما بعده خبرا لا نعتا ويسميه البصريون فصلا لفصله بين كون
ما بعده خبرا وبين كونه نعتا والكوفيون عمادا لانه اعتمد عليه في هذا المعنى وشرطه ان يكون ما قبله

بحث ضمير الفصل

معرفة

ومنها اسما الاشارة وهي ما وضع لمشار اليه المحسوس فللمفرد المذكر ذا ولمثناه ذان مرفوع المحل وذين منصوبه ومجروره

معرفة وما بعده معرفة او كالمعرفة في انه لا يقبل ال نحو اولئك هم المفلحون وانا لنحن الصافون
كنت انت الرقيب عليهم ان ترن انا اقل منك مالا وولدا تجدوه عند الله هو خير ولا موضع
له من الاعراب عند البصريين فقال بعضهم حرف هو وقال بعضهم هو اسم لكن لما كان الغرض به
الاعلام من اول الامر يكون ما يليه خبرا لا نعتا اشتد شبهه بالحرف في انه لم يؤت به الا لمعنى في غيره
فلم يجعل له موضع من الاعراب وقال الكوفيون بل له موضع فقال الكسائي موضعه بحسب ما
بعده وقال الفراء بحسب ما قبله فمحله بين المبتداء والخبر رفع وبين معمولي ظن نصب وبين معمولي
كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وبين معمولي ان بالعكس وكثير من العرب يجعله مبتدا
مخبرا عنه بما بعده وحكى الجرمي انها لغة بني تميم وحكى عن ابي زيد انه سمع منهم يقرؤن تجدوه تجدوه
عند الله هو خير واعظم بالرفع وقال قيس ابن الذريح اتبكي على لبنى وانت تركتها وكنت عليها بالملا
انت اقدر ومنها اي ومن المبنيات اسما الاشارة وهي ما وضع لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة
حقيقة فيها دون الذهنية حسية اذ مطلق الاشارة حقيقة فيها دون الذهنية فلا نقض بما عدا
المحدود من المعارف فانها وان كانت موضوعة لمشار اليه الا ان الاشارة فيها ذهنية وقضية
هذا ان يكون الاصل في اسما الاشارة ان لا يشار بها الا الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير
بها الى غير محسوس نحو ذلكم الله ربي وذلكما مما علمني ربي والى محسوس غير مشاهد نحو تلك الجنة
فلتصييره كالمشاهد وانما بنيت اسماء الاشارة لشبهها بالحرف في الافتقار الى مشار اليه كذا قال غير
واحد وقال ابن مالك لتضمنها معنى الحرف وبيانه ان الاشارة كان حقها ان يوضع لها حرف كما
وضع لساير المعاني من الاستفهام والنفي والتمني والتشبيه لكن العرب لم تضع للاشارة حرفا
فتضمن اسم الاشارة معنى ذلك الحرف الذي كان ينبغي ان يوضع لمعنى الاشارة لا يقال ان اللام العهدية
يشار بها الى معهود ذهنا وهي حرف فقد وضعوا للاشارة حرفا لانا نقول المراد بالاشارة الاشارة
الحسية لانها التي وضع لها اسم الاشارة فللمفرد المذكر من اسما الاشارة ذا وليس له غيرها وقد
مر الكلام على بينة ولغاته ولمثناه ذان حال كونه مرفوع المحل وذين حال كونه منصوبه اي المحل
ومجروره وليست الالف فيه علامة الرفع والياء علامة النصب والجر لانهما ليسا مثنيين حقيقة
بل هما مبنيان جيء بهما على صورة المثنى لان من شرط التثنية قبول التنكير كما مر واسما الاشارة
ملازمة للتعريف ففي حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفي حالة النصب والجر وضعا

في الاصطلاح من المبنيات اسما الاشارة

على صيغة المثنى المرفوع وفي حالة النصب والجر وضعا على صيغة المثنى المنصوب والمجرور وهذا
مذهب ابن الحاجب وصححه جماعة من المحققين وذهب بعضهم الى انهما معربان ومثنيان حقيقة
وهو الظ كما سيأتي في الموصولات وكلام ابن هشام في الاوضح يقتضي ان ثم قولا ثالثا وهو اعرابهما
مع عدم تثنيتهما ولا قائل به كما نبه عليه شارحه وقوله تعالى ان هذان لساحران بالالف في اسم الاشارة
وتشديد نون ان في قراءة غير ابي عمرو وابن كثير وحفص متاول وتاويله باوجه احدها ان اسم ان ضمير
الشان محذوف والاصل انه هذان لهما ساحران فحذف المبتدا وهو كثير وحذف ضمير الشان كما حذف
من قوله ع ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون وهو ضعيف لما مر الثاني ان ان بمعنى
نعم مثلها في قول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة احملتني اليك ان وراكبها اي نعم ولعن راكبها وهي
لا تعمل شيئا لانها حرف تصديق فلا اسم لها ولا خبر وهذان مبتدا وساحران خبر لمبتدا محذوف
اي لهما ساحران ويضعفه ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدا كالجمع بين متنافيين الثالث
انه جاء على لغة خثعم وبلحارث بن كعب وزبيد وكنانة واخرين فانهم يستعملون المثنى بالالف
دائما تزود منا بين اذناه طعنة وقال ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها واختار
هذا الوجه ابن مالك الرابع انه لما ثني هذا اجتمع الفان الف هذا والف التثنية فوجب حذف
احديهما لانتفاء الساكنين فمن قدر المحذوفة الف هذا والباقية الف التثنية قلبها في النصب
والجر ياء ومن قدر العكس لم يغير الالف عن لفظها الخامس انه جيء به على اول اعرابه وهو الرفع
كما في اثنان قبل التركيب السادس انه مبني كما مر قال ابن هشام وعلى هذا فقراءة هذان اقيس اذ
الاصل في المبني ان لا يختلف صيغته مع انها مناسبة لالف ساحران وعكسه الياء في احدى ابنتي
هاتين فهي هنا ارجح لمناسبة ياء ابنتي وحكى السقاء في تاريخه انباء الرواة ان القاضي اسمعيل بن اسحق
سئل ابا الحسن محمد بن احمد بن كيسان ما وجه قراءة من قرء ان هذان لساحران على ما جرت به عادتك
من الاعراب في الاعراب فاطرق ابن كيسان مليا ثم قال نجعلها مبنية لا معربة وقد استقام الامر قال
وما علة بنائها قال لان المفرد منها هذا وهو مبني فيحمل التثنية على الوجهين فاعجب القاضي
ذلك وقال ما احسنه لو قال به احد فقال ابن كيسان ليقل به القاضي وقد حسن وللمفرد المؤنث
ذي بذال معجمة مكسورة فياء ساكنة مبدلة من الف ذا فرقا بين المذكر والمؤنث بالياء التي هي علامة
التانيث في نحو تقومين وذه باختلاس حركة الهاء اي اختطافها والاسراع وذه باسكان الهاء و

تركيب ان هذان لساحران

ولمثناه تان رفعا وتين نصبا وجرا ولجمعهما اولاء مدا وقصرا ويدخلها هاء التنبيه

٣٠٣

الظ انه بناء وقال بعضهم السكون في الوقف لاجله وفي الوصل لاجرائه مجرى الوقف وذهى
باشباع كسرة الهاء قال بعض المحققين الياء الحاصلة بالاشباع لا تكتب كالواو الحاصلة
به فكتب مر به وضربه بلا ياء وواو وكانه خص اسم الاشارة هنا بكتابته تقليلا للاشتراك
بكتابة ذه وته انتهى وذات بضم التاء قال ابن هشام الاشارة ذا والتاء للتانيث وهي التاء في
امراة ونحوه مما فيه تاء الفرق وليس بصفة وتي بابدال الذال المعجمة تاء مبالغة في الفرق
بين المذكر والمؤنث وته بالاختلاس وته بالاسكان وتهي بالاشباع نظير ما مر وتا بقلب ذال ذا تا
للفرق بين المذكر والمؤنث وهذه العشرة كلها للواحد ولمثناه تان رفعا وتين نصبا وجرا
على حد ما مر في المثنى المفرد المذكر واما تذكير الاشارة في قوله تع فذانك برهانان من ربك
مع ان المشار اليه اليد والعصا وهما مؤنثان فلكون المبتداء عين الخبر في المعنى والبرهان مذكر
ذكره في المغني تنبيه قد تقع الاشارة للمؤنث بلفظ المذكر كما في قوله تع فلما راى الشمس
بازغة قال هذا ربي قال ابو حيان اشار بلفظ المذكر لانه حكى قول ابرهيم ولا فرق في لسانه
بين المذكر والمؤنث والفرق بينهما في الاخبار لا يكون في اكثر الالسن فلا يوجد في لسان الترك
ولا الفرس بل المذكر والمؤنث فيه سواء قال وهذا احسن مما يعتذر به عن التذكير في الاية
انتهى ولجمعهما اي المذكر والمؤنث عاقلا كان او غيره اولاء مدا في لغة الحجاز وبه جاء التنزيل
والهمزة الاولى مضمومة والاخيرة مكسورة وقصرا في لغة اهل نجد من بني تميم وقيس وربيعة
واسد وذكر ذلك الفراء في لغة القران تقول اولاء واولى ذهبوا في المذكر واولاء واولى ذهبن
في المؤنث وتقول في غير العاقل اولاء او اولى الايام انقرضت قال ذم المنازل بعد منزلة
اللوى والعيش بعد اولئك الايام واذا قصر كتب بالياء لان الفه مجهولة الاصل فتلتبس
الى حرف جر فتكتب بواو بعد الهمزة للفرق وحملوا اولاء عليها وقد تبدل همزته هاء ويقال
هلا وقد تضم الهمزة الاخيرة نحو اولاء وربما اشبعت الضمة قبل اللام نحو اولاء على
وزن طومار واما قولهم اولاء على وزن تورية كما قال تجلد لا تقل هؤلاء هذا بكى لما بكى
اسفا وغيظا فليس بلغة بل هو تخفيف هولاء بحذف الف وقلب الهمزة همزة اولاء واوا
ويدخلها اي اسماء الاشارة المذكورة والمراد منه ما ذكر خاصة لا مطلقا لان منها ما لا يدخله
هاء ولا يلحقه كاف ولا لام كثمة هاء التنبيه اي الهاء والالف الدال مجموعهما على التنبيه على

مثنى ظ

ما

وتلحقها كاف الخطاب بلا لام للمتوسط ومعه للبعيد

ما يذكر بعدهما من مشار اليه او غيره نحو هذا يوم ينفع الصادقين لزيد هذان لساحران احدى
ابنتي هاتين هؤلاء بناتي وقد يفصل بينهما بانا واخواته كثيرا قال نعم ها انتم هؤلاء وبعضها
قليلا كقوله فقلن ها لعمر الله ذا فعلي ففصل بين ها وذا بقوله لعمر الله وقد تعاد بعد الفصل
للتوكيد نحو ها انتم هؤلاء تنبيه ها المذكورة ليس بعد الفها همزة وانما هي علم على الكلمة
المركبة من ها فالف ثم نكر واضيف الى التنبيه لينضح المراد به كقوله علا زيدا يوم النقا رأس
زيد كم ولا يصح ان تضبط بهمزة بعد الالف ذ ليس لنا هاء يكون اصلا قاله الدماميني في شرح
التسهيل وظاهره ليس للالف نفسها هنا وجود لحذفها لالتقاء الساكنين هي والياء الاولى من التنبيه
وما جزم به من انه ليس بعد الفها همزة ليس بجيد فقد قال بعض المحققين ان امثالها اذا اريد بها
نفسها فقد تزاد في اخرها همزة كما تزاد اذا جعلت اسما فقد لا تزاد وتلحقها اي انتما الاشارة المذكورة
كاف يدل على الخطاب وهي حرف بالاتفاق لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك
كما في كاف ضربتك كذا قيل فتامل ولانها انما تفيد معنى في غيرها وهو كونه اسم الاشارة الذي لحقته
مخاطبا به واحدا او اثنين او مجموعا من قبل المذكر او المؤنث ولانها لا محل لها من الاعراب لانها لا رفع
ولا نصب ولا خفض بحرف ولا اضافة اما الثلثة الاول فواضح واما الرابع فلان اسما الاشارة لا
تضاف لانه لا يضاف الى النكرة وهي معرفة لا تقبل التنكير فتعين ان تكون حرفا واذا كانت تشترك
الكاف الاسمية غالبا فتبين حال المخاطب من افراد وتذكير وضديهما تبينا اذا كانت اسما فيفتح مع
المذكر وتكسر مع المؤنث وتوصل ميم والف والمثنى وميم في الجمع المذكر وشون في الجمع المؤنث نحو
ذاك وذاكما ذاكم ذاكن وانما قلنا غالبا لانها قد لا يلحقها دليل تثنية ولا جمع بل يكون مفتوحة
في التذكير مكسورة في التانيث وقد تفتح مجردة من الزوايد في جميع الاحوال قال نعم ذلك لم تخشى
العنت منكم ذلك ادنى الا تعولوا فما جزاء من يفعل ذلك منكم ذلك خيركم فاوقع ذلك موقع لكم
وهذا لا يجوز في الاسمية لا يقال يا زيد دون عرفك عمرو اي عرفكم تنبيه قضية اطلاقه ان الكاف
تلحق جميع ما يشار به للمؤنث وذكر المرادي اختصاصها بذي وفاق وقال تغلب لا تلحق ذيل وفي
الصحاح انه خطاء بلا لام حال من الكاف اي تلحق اسما الاشارة كاف الخطاب حال كونها مجردة
من اللام للمشار اليه المتوسط بين القريب والبعيد نحو ذاك ومعه اي حال كونها مع اللام وهو
حرف موضوع للدلالة على البعد او على توكيده على خلاف فيه سيأتي بيانه واصله السكون

كما في ذلك وانما كسرت في ذلك لالتقاء الساكنين او فرقا بينها وبين لام الجر في نحو ذلك بفتح
اللام للمشار اليه البعيد نحو ذلك الا في المثنى مطلقا والا في الجمع عند من مده والا فيما
دخله حرف التنبيه فلا يلحقهن كاف الخطاب مع اللام لا يقال ذانك ولا اولئك ولا هذا
لك فان اريد الاشارة الى المثنى البعيد قيل ذانك بتشديد النون او الجمع البعيد قيل اولالك
باللام مع القصر تنبيها ان الاول فهم كلا ان تما لا يلحقه كاف الخطاب من اسماء الاشارة فهو
للقريب واما اللام فلا تقع بدون الكاف فعلم ان الاسما الاشارة ثلث مراتب فذي وهي المجردة
عن الكاف واللام ووسطى وهي التي بالكاف وحدها وبعدى وهي المقرونة بهما في غير المثنى وبالنون
المشددة في المثنى كما ذكرنا فعلى هذا للواحد المذكر القريب ذا وللمتوسط ذاك وللبعيد ذلك
وللمثنى القريب ذان رفعا وذين نصبا جرا وللمتوسط ذانك وذينك بتخفيف النون وما بتشديدها
فللبعيد لجمعه القريب اولى وللمتوسط اولئك وللبعيد اولالك بالقصر وقس على ذلك المؤنثة
هذا مذهب الجمهور وقضيته ان القصر في اولا يتعين في البعيد ليدخل اللام ويبطله فاقر
من اثر القصر لغة تميم والمد لغة الحجازيين فتامل وذهب جماعة الى ان ليس لها الا مرتبتان فذي
وبعدى قال ابن مالك وهو الصحيح والناظر من كلام المتقدمين وغرا عزيه الى سيبويه المحققين
واستدل له في شرح التسهيل باوجه اقواها ان الفراء روى ان الحجازيين ليس من لغتهم
استعمال الكاف بلا لام وان التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام وان تميما
يقولون ذاك ذيك حيث يقول الحجازيون ذلك وتلك فلزم من هذا ان اسم الاشارة على
اللغتين ليس له الا مرتبتان احديهما للقريب والاخرى للبعيد ادنا واقصا قال الدماميني وهذا
ايضاح لا مزيد عليه وعلى هذا فتشديد النون في ذان وتان عوض عما حذف من المفرد الثاني قد
يشار الى القريب بما للبعيد لعظم المشير نحو وما تلك بيمينك يا موسى او المشار اليه نحو ذلك
الكتاب وتحقيره نحو ذلك اللعير وقد يشار الى البعيد بها للقريب لحكاية الحال نحو بل هؤلاء
هؤلاء من عطاء ربك وهذا من شيعته وهذا من عدوه وقد يتعاقبان بان مشار بها الى واحد
كقوله تعالى متصلا بقصة عيسى ذلك نتلوه عليك ثم ان هذا الهو القصص الحق تتمة ووضعوا
للاشارة الى الامكنة الفاظا خاصة بها بخلاف ما تقدم فانها تقع لكل مشار اليه مما او مكانا
او غيرها فوضعوا للمكان القريب هنا وهيهنا وللمتوسط هناك وهيهناك وللبعيد هنالك

وهنا

ومنها الموصول وهو حرفي واسمي فالحرفي كل حرف اول مع صلته بالمصدر نحو ان وان فما

وهنا بتشديد النون مع فتح الهاء وكسر الهاء وقد تلحق بها التاء ساكنة فيقال هنت و
ثم بفتح الثاء المثلثة وتشديد الميم وبنيت على الفتح للتخفيف ولم تكسر على اصل التقاء
الساكنين لاستثقال الكسرة مع التضعيف قال الدماميني وانظر في قول العلماء ومن ثم كان
كذا هل معناها معنى هنالك او هنا التي للقريب والظ الثاني انتهى ومن لم يثبت المرتبة
الوسطى في الاشارة سوى بين هناك وهنالك والتزم في هذه الالفاظ الظرفية او الجر بمن
او الى او في كافهن الفتح والافراد وقد يستعار غير ثم للزمان كقوله تعالى هنالك ابتلى المؤمنون
وقول الشاعر واذا الامور تعاظمت وتشابهت فهناك يعترفون ابن المفزع وقوله حنت
نوار ولات هنا حنت ويحتمل في الاية والبيت ارادة المكان ومنها اي ومن المبنيات الموصول
وهو في اللغة اسم مفعول من وصل الشيء بغيره اذا جعله من تمامه وفي الاصطلاح ضربان موصول
حرفي وموصول اسمي وهو المقصود بالذكر هنا اذ الكلام في المبنيات من الاسماء وذكر الحرفي
معه ايثارا للفايدة وقد سبقه الى ذلك غير واحد وانما بني الموصول الاسمي لشبهه بالحرف في
الاستعمال لافتقاره المتاصل الى جملة فالموصول الحرفي كل حرف اول مع صلته اي ما يتصل
به بالمصدر ولم يحتج الى عايد ولفظة كل ههنا ليست في محلها لان التعريف انما يكون للجنس
بالجنس لا للافراد ولا بالافراد فالمحدود في الحقيقة الموصول الحرفي والحد هو مدخول كل من
وهو حرف اول مع صلته بالمصدر وايضا لا يصدق على فرد من افراد الموصول الحرفي انه كل حرف
فايراد لفظ كل يمنع من صحة الحمل وصحح الاتيان بها بانها مقحمة زايدة والغرض في ذلك الاشارة
الى ان المحدود صادق على كل افراد الحد فيكون مانعا والظ انحصار المحدود فيها لعدم ذكر
غيرها فيحصل حد جامع مانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه وهو مبني على جواز زيادة الاسم
والبصريون يمنعونه وهو التحقيق والمراد بالتاويل السبك وسياتي كيفيته في كلامه في حديقة
المفردات وان حمل التفسير فيخرج بالمعية الفعل المضاف اليه نحو هذا جائني حين قمت فانه
مؤول بالمصدر اي حين قيامك لكن لا مع شيء اخر وكذا نحو هو من قوله تعالى اعدلوا هو اقرب
للتقوى والمش من الموصول الحرفي خمسة احدها ان المفتوحة الهمزة المشددة النون وتوصل
بجملة اسمية وتؤول مع معموليها بمصدر والثاني ان بفتح الهمزة وسكون النون وهي الناصبة
للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا كان او مضارعا او امرا على الاصح والثالث ما المصدرية

من المبنيات الموصولات وهي حرفي واسمي

في بيان الموصول الحرفي

حرف

وتوصل

وكي ولو نحو اولم يكفهم انا انزلنا وان تصوموا خير لكم وبما نسوا يوم الحساب ولكيلا يكون على المؤمنين حرج وايود احدهم لو

وتوصل بفعل متصرف غير امر وبجملة اسمية لم تصدر بحرف على الاصح والرابع كي توصل بمضارع
مقرونة بلام التعليل وغير مقرونة به والخامس لو المصدرية على راي ذهب اليه الفراء وابو علي وابو
البقاء والتبريزي وابن مالك وتوصل بفعل متصرف غير امر واكثرهم لم يثبت ورودها مصدرة
فمثال ان المشددة اذا كان الخبر مشتقا نحو اولم يكفهم انا انزلنا ومنه بلغني انك في الدار
اي استقرارك لان الخبر في الحقيقة هو المحذوف واذا كان جامدا نحو بلغني ان هذا زيد اي كونه
زيدا لان خبر كل جامد يصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت قلت
هذا كائن زيدا ومعناهما واحد وقال الرضي اي زيديته فان ياء النسب اذا لحقت بالاسم وبعدها
التاء افادت معنى المصدر نحو الفروسية والمضروبية والضاربية ومثال ان المخففة وان تصوموا
خير لكم اي صومكم خير لكم لولا ان ثبتناك اي تثبيتا لك كتبت اليه بان قم اي بالقيام هذا هو
الصحيح واختلف في امرين من ذلك احدهما كون الموصولة بالماضي هي الموصولة بالمضارع والمخالف
في ذلك ابن طاهر محتجا بان الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال فلا تدخل على غيره كالسين
وسوف ونقض بان الشرطية فانها تدخل على المضارع وتخلصه للاستقبال وتدخل على الماضي
اتفاقا الثاني كونها توصل بالامر والمخالف في ذلك الرضي وابو حيان محتجين بانها لو وصلت
به لفات معنى الامر قالا وكل شيء سمع من ذلك فان فيه تفسيرية ونقض بفوات معنى المضي والاستقبال
في الموصولة بالماضي والمضارع عند التاويل المذكور على انه قد يمنع فوات معنى الامر بجواز
التاويل بالمصدر الطلبي كما فعله صاحب الكشاف قال في قوله تعالى انا ارسلنا نوحا الى قومه ان
انذر قومك اي انا ارسلناه بان انذر قومك بان قلنا له انذر اي بالامر بالانذار انتهى فعلى هذا
اذا قلت كتبت اليه بان قم فالمعنى كتبت اليه بالامر بالقيام وهو نظير تاويلهم بالمصدر العدمي اذا
كانت الصلة منفية نحو وان لا تصوموا شر لكم اي عدم صومكم شر لكم ومثال ما بما نسوا يوم
الحساب اي بنسيانهم اياه وسياتي تتمة الكلام عليها في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى ومثال كي لكيلا
يكون على المؤمنين حرج اي لعدم كون على المؤمنين حرج وجئت كي تكرمني اي لكرامتي ولا حاجة
الى تقدير اللام قبلها لان معناها السببية دائما عند المص تبعا للكوفيين كما سياتي بيانه في نواصب
المضارع واما البصريون فيقولون ان قدرت اللام قبلها فهي المصدرية وان لم تقدر اللام فهي
تعليلية جارة ويجب ح اضمار ان بعدها ومثال لو ايود احدهم لو يعمر اي التعمير ويقول المانعون

لو ودوها

والموصول الاسمي هو ما افتقر الى صلة وعايد

لو ورودها مصدرية انها شرطية وان مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير يود احدهم
التعمير لو يعمر لسره ولا خفاء بما فيه من التكلف تنبيهان الاول يغلب وقوع لو هذه بعد ود
او يود ونحوهما من مفهم تمن كاحب وتمنى ولهذا ينصب الفعل بعدها كما ينصب في جواب ليت قال
سرينا اليهم في جموع كانها جبال شروري لو نعان فنهمدا اي وردنا لو نعان فحذف الفعل
لدلالة لو عليه ومن وقوعها في غير الغالب بدون ما ذكر قول قبيلة بالتصغير بنت النضر بن الحارث
وقد قتل النبي اخاها صبرا فانشدتها امحمد لانت نجل نجيبة في قومها والفحل فحل معرق ما كان
ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق فقال ع لو سمعته ما قتلته ومنه قول الاعشى
وربما فات قوما جل امرهم من التاني وكان الحزم لو عجلوا الثاني اشار المص بقوله والمشهور
خمسة الى ان الموصول الحرفي في غير المشهور اكثر من خمسة فمنهم من عده ستة بادخال الذي على
ما قاله يونس والفراء والفارسي وارتضاه ابن خروف وابن مالك وابن هشام فقد ذهبوا الى انها تقع
مصدرية وتوصل بالماضي والمضارع وجعلوا منه قوله ذلك الذي يبشر الله به عباده وخضتم
كالذي خاضوا اي تبشير الله وكخوضهم ونقله ابن مالك عن الفراء في قوله تع تماما على الذي احسن
اي على احسانه قال ابن هشام ومن اوضح الدلالة على ذلك قول ابي دهبل الجمحي يا ليت من يمنع المعروف
يمنعه حتى يذوق رجال مر ما صنعوا وليت رزق رجال مثل نائلهم قوت كقوت ووسع كالذي
وسعوا وقضية كلامه في التوضيح انها حرف وقال الرضي ره لا خلاف على القول بان الذي مصدرية
في انها اسم قال بعضهم ويشكل على القول بانها حرف دخول ال عليها لانها بجميع اقسامها من خواص
الاسم انتهى وهذا انما يرد لو كان ال على هذا حرفا مستقلا ليس جزء من الكلمة وليس كذلك بل
هي جزء منها كما جزم به ابن هشام والموصول الاسمي هو ما اي اسم هو كالجنس يشمل المحدود وغيره
من الاسماء وقوله افتقر اي احتاج الى صلة اخرج ما عدا المحدود اذ المراد بالصلة الاصطلاحية
ولا يفتقر اليها غيره ولا يق يلزم الدور لتوقف معرفتها على معرفة الموصول لانها عبارة عن جملة مذكورة
بعد الموصول مشتملة على ضمير يعود اليه لانا نقول انما يلزم ذلك ان لو فسرنا الصلة بما ذكر اما اذا
فسرناها بانها جملة خبرية متصلة باسم لا يتم جزء الا بها مشتملة على ضمير عايد اليه فلا دور وقوله
وعايد والمراد به ضمير يعود على الموصول اربط الصلة به تصريح بما علم ضمنا لانه ماخوذ من مفهوم
الصلة والنكتة في التصريح بذكره موافقة ما جرى على السنة المعربين من ان الموصول يحتاج الى صلة

دخل

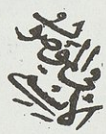

وعايد

وعايد واما حمل الصلة في التعريف على معناها اللغوي كما فعله جماعة ففيه امور احدها
ان الفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا خفاء في ان المتبادر معناها الاصطلاحي
لا اللغوي الثاني لزوم الاجمال اذ ليس المراد بها ما يقع اسم الصلة وهو ما يتصل به الشيء والا
لما يصح تفسيرها بالجملة الخبرية والمطلق اذا لم يرد به الاطلاق كان مجملا الثالث انتقاض
بمن الشرطية فانها مفتقرة الى صلة وعائد نحو من تكرمه اكرمه وحمل التعريف على اللفظي
كما فعله شارح التهذيب للمص ضيق عطن كما لا يخفى تنبيه الصلة لا يكون الا جملة لان
وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه او كون متعلقه محكوما
عليه او به فالاول نحو الذي ضربني او الذي ضربني غلامه والثاني نحو الذي اخوك هو والذي اخوك
غلامه والحكم على شيء بشيء من مضمونات الجمل او ما اشبهها من الصفات مع فاعلها والمصدر مع فاعله
لكن لما كان اقتضاء الموصول للحكم وضعيا اصليا لم يستعمل معه من جميع ما يتضمن الحكم الا ما يكون
تضمنه له اصليا لا بالشبه وهو الجملة وهي اما ظاهرة كما مر او مقدرة نحو الذي عندك والذي
في الدار لان التقدير الذي استقر او مأولة نحو الضارب والمضروب فان اصله الجملة مأولة بمفرد
كما قال الرضي وغيره والاصل الضرب وليضرب فكرهوا دخول المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة
الفعل اما لفظا فظ واما معنى فلصيرورتها مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما تدخل عليه
فصيروا الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول ولذلك عملا
بمعنى الماضي ولو كانا اسمي فاعل ومفعول حقيقة لم يعملا بمعنى الماضي كالمجردين عن ال وسيأتي
الكلام على جملة الصلة الظاهرة في حديقة الجمل انشاء الله تعالى لطيفة يحكى ان ابن عنين الشاعر الى الملك
كتب الملك المعظم وقد اعتل ولم يأته وانقطعت عنه صلاته قوله انظر الى بعين مولى لم يزل يولي
الندا وتلاف قبل تلافي انا كالذي احتاج ما يحتاجه فاغنم دعائي والثناء الوافي فعاده
وصله بالف دينار وقال له انت الذي وهذه الصلة وانا العائد وهو اي الموصول الاسمي
نوعان نص وهو ما مدخوله واحد اما مفرد مذكر او مؤنث او مثنى كذلك او مجموع كذلك و
مشترك وهو ما يصلح للواحد وغيره فالنص الذي للمفرد المذكر عالما نحو وابرهيم الذي وفى او
غيره نحو افرايتم الماء الذي تشربون وقال الاخفش يكون للجمع ايضا وحمل عليه قوله تعالى والذي
جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون وتبعه ابن مالك لكن قيده بما اذا لم يقصد به مخصوص كما

حكاية لطيفة

في الاية

والتي للمؤنث ولمثناهما اللذان واللتان بالالف كانا مرفوعي المحل وبالياء ان كانا منصوبين او مجرورين

في الآية فانه لو لم يرد به جمع لما اخبر عنه بجمع ولا اعيد عليه ضمير قال فان قصد به مخصوص فلا ريب في تثنيته وجمعه باللذين واللذين الا في ضرورة كقول الشهاب بن رهيلة وان الذى جاءت بفلج دمائهم من القوم كل القوم يا ام خالد قال ابو حيان ولا يعرف اصحابنا هذا التفصيل بل انه اتى البيت على الجواز في فصيح الكلام لا على الضرورة وسيأتي في الآية والبيت غير ذلك تنبيه حمل ابن مالك البيت على الضرورة مبنيا في تقريره للضرورة بانها ما لا يقع الا في الشعر ولم يكن للشاعر عنه مندوحة والحال انه كان للشاعر عن ذلك مندوحة فان الاولى جاءت بفلج دمائهم فلا يكون على هذا في البيت ضرورة واصل الذى عند البصريين لذ على وزن عم وشج فلما ارادوا الوصف بها من بين الاسماء الموصولة لكونها على وزن الصفات بخلاف ما ومن ادخلوا عليها اللام الزائدة تحسينا للفظ حتى لا يكون موصوفها كمعرفة توصف بالنكرة وانما قلنا بزيادة اللام لما مر ان الموصولات معارف وضعا بدليل كون ما ومن معرفتين بغير اللام وانما الزموها اللام الزائدة لانها لو نزعت فارة وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف كما في نحو الرجل ورجل وقال الكوفيون اصلها الذال الساكنة ثم لما ارادوا ادخال اللام عليها زادوا قبلها الا ما متحركة لئلا يجمعوا بين الذال ولام التعريف الساكنة ثم حركوا الذال بالكسر واشبعوا الكسرة فتولدت الف وكل ذا فرب من دعوى العيب قاله الرضي والتي بقلب الذال تاء للمفرد المؤنث من ذوي العلم وغيرهم نحو قد سمع الله قول التي تجادلك فما وليهم عن قبلتهم التي كانوا عليها ولك في ياء الذى والتي وجهان الاثبات والحذف فعلى الاثبات تكون اما حقيقة فتكون ساكنة واما شديدة فتكون اما مكسورة او جارية بوجوه الاعراب وعلى الحذف فتكون الحرف الذى قبلها اما مكسورا كما كان قبل الحذف واما ساكنا فهذه خمس لغات ولمثناهما اى مثنى المفرد المذكر والمؤنث اللذان واللتا بالالف ان كانا مرفوعي المحل واللذين واللتين بالياء المفتوح ما قبلها ان كانا منصوبين او مجرورين وليست الالف فيهن علامة الرفع والياء علامة النصب والجر لانهن لسن مثنيات حقيقة بل مبنيات جئ بهن على صورة المثنى كما مر فخذان وتمان وذين وتين قال بعضهم والصحيح انهن جميعا معربات مثنيات حقيقة ودعوى ان كل واحدة منها صيغة مستقلة خلاف الزجاج وليس شئ من المثنى لانه تم قصد وان يجرى اصناف المثنى على نهج واحد اذ كانت التثنية لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا يختلف المثنيان اعرابا وبناء بخلاف الجمع فانه يخالف بعضه

بعضا

بعضا انتهى وكان القياس في تثنية الذي والتي وتثنية ذا وتا ان يق اللذيان واللتيان وذيان وتيان
كما يقال في القاضي من المعرب المنقوص القاضيان باثبات الياء وكما يقال في تثنية فتى من المعرب
المقصور فتيان بقلب الالف ياء ولكنهم حذفوا الاخر وهو الياء من الذي والتي والالف من ذا وتا و
ابقوه في القاضي وفتى فرقا بين المتمكن وغيره وتميم وقيس تشدد النون فيهن تعويضا من المحذوف
او تاكيدا للفرق ولا يختص ذلك بحالة الرفع خلافا للبصريين لانه قرء به في السبع في غير الرفع
في قوله تعـ ربنا ارنا الذين واحدى ابنتي هاتين كما قرء به فيهما في الرفع في قوله تعـ فذانك برهانان
برهانان واللذان ياتيانها وببلحارث وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان في حالة
الرفع تقصيرا للموصول بطوله للصلة لكونهما كالشئ الواحد قال ابني كليب ان عمي اللذا قتلا
الملوك وفككا الاغلالا وقال الاخر هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم ولا يجوز
ذلك في ذان وتان للالتباس فيلخص ان في نون الموصول ثلث لغات وفي نون الاشارة لغتان والاولى
على وزن العلى بالقصر وهو اشهر من المد ويكتب بلا واو كما قاله ابن هشام في شرح اللمحة وقد تجرد
من ال قال بعضهم فتقيد ح بالتي بمعنى الذين للاحتراز عن الاشارية اذ النطق بهما واحد قلت
والظ انه لا حاجة الى ذلك فان الاشارية تكتب بواو وهذه تكتب بلا واو كما عرفت وذلك كاف في
الفرق والذين بالياء مطلقا في الاحوال الثلث اي سواء كان مرفوع المحل او منصوبه او مجروره
ويرسم بلام واحدة فرقا بينه وبين المثنى في حال النصب او الجر لئلا يشتبها خطا ولم يعكس لان المثنى
سابق فيبقى على اصله من اجتماع اللامين لجمع المذكر العاقل كثيرا فيهما ولغيره قليلا فمن الكثير في
الالى قوله رايت بني عمي الالى يخذلونني على حدثان الدهر اذ يتقلب وقوله ابى الله للشتم
الالاء كاسمهم سيوف اجاد القين يوما صقالها وقوله نحن اولى ضربنا راس حجر باسياف
مهندة صقال ومن القليل فيها قول الاخر بهجني للوصل ايامنا الاولى مرورا علينا والزمان
ذريق ومن الكثير في الذين قوله تعـ قال الذين امنوا ومن القليل قوله تعـ ان الذين تدعون من
دون الله عباد امثالكم وهذيل وعقيل كما في الهمع يعرفونه كالزيدين كقوله نحن الذين صبحوا
الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا قال بعضهم واذا اعرب كان رسمه بلامين وقد تحذف نونه
ح مرفوعا كقوله قومي اللذو يعكاظ طيروا شررا من روس قومك ضربا بالمصاقيل ومنصوبا كقول
الاخر وان الذي حانت بفلج دماؤهم ويجوز في هذا ان يكون مفردا وصف به مقدر مفردا للفظ مجموع

المعنى اي وان الجمع الذي او الجيش الذي كقوله تعالى كمثل الذي استوقد نارا اي كمثل الجمع الذي استوقد
فحمل على اللفظ ثم قال بنورهم فحمل على المعنى فلو كان في الاية مخففة من الذين لم يجز افراد الضمير الراجع اليه و
كذا قوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون اما حذف النون من الذين نحو جائني
الرجال الذي قالوا كذا فهو قليل كقلة اللذا في المثنى قاله الرضي وقد يقال في جمع المذكر اللائين ايضا
مطلقا وبعض هذيل يعربه ومنه قول بعضهم هم اللاؤن فكوا الغل عني واللائي بهمزة بعدها
ياء ساكنة كالقاضي واللاتي بتاء فوقانية مكان الهمزة واللواتي على وزن الهوادي وقد تحذف تائها
اجتزاء بالكسرة لجمع المؤنث وقد يتعارض الالى واللائي فيقع كل منهما مكان الاخر قال محي حبها حب
الاولى كن قبلها وحلت محلا لم يكن حل من قبل وقال فما اباؤنا بامن منه علينا اللاء قد مهدوا الحجورا
اي الذين والمشترك من الموصول هو من بفتح الميم للعالم نحو جائني من قام ومن قاما ومن قاموا ومن قامت
ومن قامتا ومن قمن وتاتي لغير العالم في ثلث مسائل احدها ان ينزل منزلته نحو ومن اضل ممن يدعو من
دون الله من لا يستجيب له وقوله اسرب القطا هل يعير جناحه لعلي الى من قد هويت اطير وقوله الا
عم صباحا ايها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي فدعاء الاصنام ونداء القطا والطلل
سوغ ذلك الثانية ان يجتمع مع العاقل فيمن وقعت عليه من نحو ومنهم من يمشي على بطنه رجلين لشموله
الانسان والطائر الثالثة ان يقترن مع العاقل في عموم فصل بمن الموصول نحو فمنهم من يمشي على
بطنه ومنهم من يمشي على اربع لاقترانهما بالعاقل في كل دابة في قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء لان الدابة
لغة ما يدب على الارض عاقلا كان او غيره قاله ابن هشام في الاوضح وما لما لا يعقل وروي ذلك عن النبي
كما في كثير من كتب الاصول وغيرها ان ابن الزبعرى لما سمع قوله تعالى انكم وما تعبدون من دون الله حصب
جهنم قال لاخصمن محمدا فجاء الى النبي ص فقال اليس قد عبدت الملئكة اليس قد عبد المسيح فيكون هؤلاء
حصب جهنم فقال له ص ما اجهلك بلغة قومك ما لما لا يعقل وتاتي لمن يعقل مع غيره نحو سبح لله ما
في السماوات وما في الارض وللمبهم امره كقولك وقد رايت شبحا من بعيد لا تدري ابشر هو ام مدر انظر الى
ما ظهر وزاد بعضهم لانواع من يعقل نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء ورد ابن الحاجب بان النوع لا يعقل
فهذا مستغنى عنه بقوله ما لما لا يعقل وحكي عن الزمخشري انه قال كنت في حضرة بعض الوزراء والمجلس
غاص بالعلماء فسئلهم الوزير عن قوله تعالى او ما ملكت ايمانهم فتكلموا فلم يقنع الوزير فسئلني فقلت
الاصل في ما ان يكون لغير العقلاء فاذا اطلق على العقلاء وامكن مراعات الاصل فيه بوجه يجب ذلك والاناث

مخاصمة ابن الزبعرى مع النبي

اقرب الى غير العقلاء من الذكور فتحمل على الاناث انتهى وقد اشار اليه في الكشاف على ما سنريه وذهب
بعضهم الى انه تستعمل لما لا يعقل ولغيره نحو ما سمع من قولهم سبحان ما سخركن لنا وسبحان ما
سبح الرعد بحمده والسماء وما بينها الايات والذي عليه جماعة من المحققين ان التفرقة بين من وما
في اختصاص من بذوي العلم واختصاص ما او غلبتها في غيرهم انما هي اذا اريد الوصف كما تقول في الاستفهام
ما زيد اي فاضل ام كريم وفي الموصولة اكرم ما شئت من هؤلاء الرجال اي القاعد او القائم او نحو ذلك
فهو بكلمة ما دون من بحكم الوضع على ما ذكره الزمخشري وصاحب المفتاح وغيرهما وان انكره قوم ومن ثم
قال في الكشاف في تفسير قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وقيل ما ذهابا الى الصفة ولان الاناث
من العقلاء يجرين مجرى غير العقلاء ومنه قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم فاشار بقوله ذهابا الى الصفة
ان المراد فانكحوا الموصوفة باي وصف شئتم من البكر والثيب والشابة والجميلة والنسيبة واضداد
ذلك الى غير ذلك من وال الداخلة على الصفة المحضة من اسم فاعل او مفعول بخلاف غير المحضة كالتي
كالذي يوصف به وهو غير مشتق كاسد وكصفة غلبت عليها الاسمية كالابطح والاجرع والصاحب
او دلت على التفضيل كالاعلم والافضل قال في جميع ذلك التعريف اتفاقا واختلف في الداخلة على
الصفة المشبهة كالحسن فذهب بعضهم الى انها فيه موصولة والاصح ان الصفة المشبهة لا تكون صلة
لال كما سيأتي وتكون ال بمعنى الذي والتي والمثنى والجمع بحسب ما يبينه الضمير الراجع اليها وللعاقل
وغيره نحو الضارب والضاربة والضاربان والضاربتان والضاربون والضاربات اي الذي ضرب والتي
ضربت الى اخره ونحو السقف المرفوع والبحر المسجور اي الذي رفع والذي سجر وقد توصل بظرف و
بجملة اسمية او فعلية فعلها مضارع فالاول كقوله من لا يزال شاكرا على المعة فهو حر بعيشة ذات
سعة والثاني كقوله من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد والثالث كقوله
ما كالبروج ويغدو لاهيا مرحا مشمر مستديم الجزم ذو رشد والجميع خاص بالشعر خلافا للاخفش
وابن مالك في الاخير تنبيهات الاول قال السيوطي في نكته لم ار من حكى خلافا هل ال بجملتها الموصول
او اللام فقط كما قيل بذلك في ال المعرفة ولجريانه هنا اتجاه لكن المفهوم من عباراتهم الجزم بانها
بجملتها الموصول خصوصا قول ابن الحاجب وصلة الالف واللام وعبر في المعرفة بال فقط انتهى واستظهر
بال فقط بعض المحققين عدم الفرق بينهما قال وتخصيص الخلاف بحرف التعريف تحكم انتهى فتامل
الثاني ما تقرر من ان ال المذكورة موصول اسمي هو الاصح وليست موصولا حرفيا خلافا للمازني لعود

ال الموصولة

الضمير

الضمير عليها في نحو قد افلح المتقي ربه ولانها لا تاول مع صلتها بالمصدر ولا حرف تعريف خلافا
للاخفش لانه يجوز عطف الفعل على مدخولها نحو فالمغيرات صبحا فاثرن به نقعا اي فاللاتي
اغرن فاثرن ولانه لا يتقدم عليها معمول مدخولها لا يقال جاء الزيد الضارب ومحل الخلاف اذا
كان الوصف الداخلة عليه للحدوث ولم تكن هي للعهد اما اذا كان للثبوت كالمؤمن والصانع
فال فيه حرف تعريف اتفاقا قاله التفتازاني في شرح التلخيص واما اذا كانت للعهد كما في قولك جاءني
ضارب فاكرمت الضارب فلا خلاف في حرفيتها ايضا قاله الرضي قال بعض المحققين وفيه نظر لان
هذا انما يتم لو لم يات الموصول لتعريف العهد والتحقيق ان الاقسام الاربعة للتعريف يجري في الموصول
الثالث على القول بان ال اسم فالمشهور انها اسم موضوع براسه غير مقتطع من شيء وزعم الزمخشري
انها بعض الذي وانهم لكثرة استعمالهم متوصلا به الى وصف المعارف نهكوه بالوصف الحذف فحذفوا
تارة الياء وحدها وتارة الياء والكسرة وتارة اقتصروا على ال وصريح كلامه في المفصل ان ال
في الذي حرف تعريف وان ال التي تعد من الموصولات هي تلك التي في الذي لكونه تخفيفا وهي دعوى
لا دليل عليها وفيها ما رايت من جعل الاسم عين الحرف وهو باطل واي بفتح الهمزة وتشديد الياء وينبغي
اذا عدت في المبنيات ان تقيد بما اذا اضيف وكان صلتها ضميرا محذوفا نحو قوله تعالى ثم لننزعن من
كل شيعة ايهم اشد اي الذي هو اشد فان لم تضف ولو مع حذف صدر صلتها او اضيفت وذكر
صدر صلتها كانت معربة البتة نحو جاءني اي قام او اي هو قائم وايهم هو قائم هذا مذهب سيبويه
والجمهور واختلفوا في علة بنائها فقيل لشدة افتقارها اي صدر صلتها المحذوف وهذا يستلزم
بنائها اذا حذف صدر صلتها ولم تضف وقيل لان قياسها البناء واعرابها مخالف له فلما نقص من صلته
التي هي موضحة ومبينة رجعت الى ما عليه اخواتها وبنيت على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف
من كل ما يبينه والكوفيون وطايفة من البصريين منهم الاخفش يعربونها مطلقا قال الزجاج ما
ظهر لي ان سيبويه غلط الا في موضعين هذا احدهما فانه يقول باعرابها اذا افردت فكيف يقول ببنائها
اذا اضيفت واولوا الاية على الحكاية او التعليق وجعل سيبويه ذلك اعني اعرابها مطلقا لغة لبعض
العرب قال وهي لغة جيدة وقال الجرمي خرجت من الخندق يعني خندق البصرة حتى صرت الى مكة فلم
اسمع احدا يقول اضرب ايهم افضل اي كل ينصب ولا يضم وقرا هارون ومعاذ ويعقوب ايهم اشد
بالنصب على هذه اللغة وانما لم تبن عند عدم الاضافة مطلقا حذرا من اجتماع تغييرين البناء

اي الموصولة

وحذف المضاف اليه ويلزم الاضافة الى معرفة لفظا نحو قوله فسلم على ايهم افضل او تقديرا
نحو اكرم منهم ايا تلقاه واجاز بعضهم اضافتها الى النكرة نحو يعجبني اي رجل واي رجلين
واي رجال واي امراة واي امراتين واي نساء عندك والجمهور على منعه لانها ح نكرة والموصولات
معارف وقد يلحقها علامة الفروع في لغة حكاها ابن كيسان فيقال اية وايان وايتان وايون
وايات ويلزم استقبال عاملها وتقديمه عند الكوفيين واختاره ابن هشام في الاوضح وخالفهم
البصريون وتبعهم ابن مالك قال ولا حجة للكوفيين الا كون ما ورد على وفق ما قالوه انتهى ووجه
وجوب تقديم العامل بقصد الفرق بينها وبين الشرطية والاستفهامية وسئل الكسائي في حلقة
لم لا يجوز اعجبني ايهم قام فلم يكن له مستند الى ان قال اي كذا خلقت فقال له السائل استحييت
لك يا شيخ يعني ان مراده بذلك كذلك وجدتها وليس في وجودها كذلك ما يوجب ان يكون مع المستقبل
اذ لا امر هنا يتخيل به الفرق بين المستقبل والماضي فاذا لم يكن هناك فلا فرق بينهما قال الرضي
وعلل ابن باذش بان قال اي موضوعة على الابهام والابهام لا يتحقق الا في المستقبل الذي
لا يدرى مقطعه ولا مبدئه بخلاف الماضي والحال فانهما محصوران فلما كان الابهام في المستقبل
اكثر منه في غيره استعملت معه اي الموضوعة على الابهام وليس بشيء لان الابهامين مختلفان ولا تعلق
لاحدهما بالاخر انتهى وانكر ثعلب موصولية اي وزعم انه لا يستعمل الا استفهاما او شرطا وقال
ولم اسمع ايهم هو فاضل جائني بتقدير الذي هو فاضل جائني ورد بالسماع قال فسلم على ايهم افضل
في رواية الضم اذ لو كانت شرطا او استفهاما لاعربت ولفساد المعنى عليهما وليست صفة ولا
حالا للزوم اضافتها فيهما الى النكرة ولا صلة للنداء اذ ليس في البيت نداء فاذا انتفى غير الموصولة
تعينت الموصولة وذو عند طي خاصة وهي للعالم وغيره سمع من كلامهم لا وذو في السماء عرشه
وقال سنان بن فحل الطائي فان الماء ماء ابي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرت
والتي طويت والمشهور عنهم افرادها وتذكيرها وبنائها على سكون الواو ومنهم من يعربها اعراب
ذو بمعنى صاحب كما مر وخص ابن الصائغ ذلك بحالة الجر لانه المسموع كقوله فحسبي من ذي عندهم
ما كفانيا واستشكل اعرابها بان سبب البناء موجود مع عدم العارض وفيها اربع لغات اشهرها
ما مر اعني عدم تصريفها مع بنائها والثانية ذو لمفرد المذكر ولمثناه ومجموعه وذات مضمومة بعد
لمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه الثالثة كالثانية الا ان يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة الرابعة

تصريفها

تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب معربة اعرابها فيقال ذو زيد وذا ذوى زيد وذوى زيد ذانا
ذوانا ذوات وذا حالكونها بعدما اجماعا ومن على الاصح الاستفهاميتين ويشترط فيهما مع ذلك ان
لا تكون للاشارة نحو ماذا التوانى ومن ذا الذاهب ان لا تكون ملغاة ولا مركبة كما سيأتى نحو قوله
تعم ماذا انزل ربكم اى ما الذى انزل وقوله

وقصيدة قالى الملوك عرضتها قد قلتها ليقال من ذا قالها

وقوله

الا ترقبان لدى الظاعنين حزينين من ذا يعزى الحزينا اى من ذا الذى يعزى الحزينين تنبيها الاول لم يشترط الكوفيون كون ذا بعدما او من المذكورتين حجتا بقولهم عدس
ما لعباد عليك امارة امنت نوما فهذا المجلين طليق اى والذى يجلين طليق واجيب بان هذا طليق جملة
اسمية ويجلين حال اى وهذا طليق محمولا لك ورد بالحال امامضمر طليق بطليق هو الناصب للحال
واما طليق مفسر على ان الجملة كانت صفة له فحذفت فانتصابها بمعنى التنبيه والاشارة وقال الشيخ
سراج الدين البلقينى يجوز ان يكون ما حذف منه الموصول من غير ان يجعل هذا موصولا والتقدير ما
الذى يجلين على حد قوله فوالله ما نلتم ومانيل منكم بمعتدل وفوق ولا منقاب قال ولم ار احدا
اخرجه على هذا انتهى وهو حسن الثانى مقابل الاصح فى ذا بعد من ما نقل عن بعضهم من منع كونه موصولا
بعدها قال لان الاصل فى ذا ان يكون للاشارة لمعين لكن لما دخل عليها ما الاستفهامية ومعنى فى غاية
الابهام جردها عن معنى الاشارة وجذبها الى الابهام فجعلت موصولة ولا كذلك من لتخصيصها بمن يعقل
فلم يسر فيها الابهام الذى فيما واستدل المجوزون بالتسماع وهو ما ترى وهذه الموصولات استقل المذكر
والمؤنث وفروعهما فيكون بلفظ واحد للجميع ولا يرد ما ترى فاى وذو من اللغات لانه شاذ هذه مسئلة
تعلق بذا الموصولة اذا قلت انا لخاطب ماذا صنعت ومن ذا رايت فحثت بعد ذا بفعل متعد
مفرغ عن ضمير فذا موصولة فى المثالين لاستجماعها الشروط المقدمة وما ومن الاستفهاميتان مبتدآن
فى محل رفع وذا مع صلتها خبرهما والعائد محذوف اى فما ذا صنعته ومن ذا رايته فالجواب عن كل منهما رفع
اى مرفوع او ذو رفع على المختار ليطابق السؤال الجواب فى كون كل منهما جملة اسمية فتقول الاحسان
والذى رايته زيد وهو اوجه الوجهين فى قوله تعم ويسئلونك ماذا ينفقون قل العفو فيمن رفع العفو
اى الذى ينفقونه العفو والبدل كالجواب بقولك اذا صنعت خيرا ام شرا ومن ذا رايت ازيدا ام عمرا والا
السئلان المرء ما ذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل ويجوز النصب بتقدير الفعل المذكور
فى السؤال والاول اولى ولذلك لم يعتبر المصنف غيره تنبيه قوله وما ومن مبتدآن مبنى على مذهب

ولك الغائها فيهما مفعولان وتركيبهما معها بمعنى اى شئ واى شخص فالكل مفعول والجواب على التقديرين
نصب وقس عليهما اذا عرض ومن ذا قام الآن الجواب رفع مطلقا

سيبويه من جواز الاخبار بمعرفة عن نكرة متضمنة معنى الاستفهام وعند غيره ان ذا في المثالين
مبتداء وما ومن خبران مقدمان لان لزومهما الصدر ولا يكونان مبتدئين لكونهما نكرتين ويجوز لك
الغاؤها اى جعل ذا زائدة بين ما ومن ومدخولها فكانك قلت ما صنعت وما رايت فهما اى ما ومن
حينئذ مفعولان مقدمان في محل النصب بصنعت ورايت وهذا انما يصح على مذهب الكوفيين
وابن مالك من جواز زيادة الاسماء والبصريون على خلافه وهو الحق ولك تركيبهما اى ما ومن معها
اى مع ذا فيصيران اسما واحدا من ايما الاستفهام فما ذا صنعت بمعنى اى شئ صنعت ومن ذا رايت
بمعنى اى شخص رايت وعلى ذلك قول بعضهم عما ذا تسئل فاثبت الالف لتوسطها في اسم الاستفهام
بالتركيب ولولا ذلك لحذفها كما سياتي فالكل اى مجموع ما ذا ومن ذا في المثالين مفعول مقدم في محل نصب
بصنعت ورايت والجواب عن كل منهما على التقديرين اى على تقدير ها زايدة وتقديرها مركبة مع ما
الاستفهام نصب لانه منصوب اودع ونصب على المختار ليطابق السؤال فيكون كل منهما جملة فعلية فتقول
الاحسان او زيدا بالنصب اى صنعت الاحسان ورايت زيدا وهو وجه الوجهين في الاية في قراءة نصب
ابي عمرو وقل العفو بالنصب في البدل كالجواب بقولك ما ذا صنعت اخيرا ام شرا ومن ذا رايت زيدا ام عمرا
ويجوز الرفع بتقدير مبتدا محذوف والاولى ولذلك لم يعتبر المصنف غيره وقس عليه اى على ما
ذكر من المثالين ما اذا كان بعد ذا فعل لازم نحو ما ذا عرض ومن ذا قام فذا يجوز ان يكون موصولا اى ما
الذي عرض ومن الذي قام ولك الغاؤها فكانك قلت ما عرض ومن قام وتركيبها ومن معها بمعنى اى
شئ عرض واى شخص قام واسما الاستفهام على الوجوه الثلثة مبتدان وخبرهما على الاول ذا مع
صلته وهو مبني على مذهب سيبويه كما تقدم وعلى الثاني والثالث الجملة الفعلية الا ان الجواب
عن كل من السؤالين رفع مطلقا اى سواء كانت ذا موصولة او ملغاة او مركبة لان جملة السؤال
اسمية على كل تقدير فيطابقها كذلك ولا يجوز النصب بحجة انه يجوز ان يكون الجواب مرفوعا مع عدم
المطابقة وذلك فيما اذا قدرت ذا موصولا في احد المثالين ورفع الجواب بتقدير الفعل المذكور في السؤال
فلا يحصل المطابقة فينبغي ان يختار رفع الجواب على انه خبر مبتداء محذوف فيحصل المطابقة وحكم
البدل حكم الجواب تنبيهات الاول اجازة المصدة من تركيب من وذا هو ظاهر كلام جماعة ومنع
ذلك ابو البقاء في مواضع من اعرابه وتغلب في ما ليه وغيرها وخصوا جواز ذلك بما ذا لانها اكثر بها
نحو ان تجعل مع غيرها كشئ واحد لتكون ذلك اظهر لمعناها ولان التركيب خلاف الاصل وانما دل عليه

الدليل

الدليل مع ما وهو قولهم لما اذا جئت باثبات الالف الثاني اذا قدر في ماذا صنعت ومن ذا رايت ضميرا
وذكر لفظا فقيل ماذا صنعته ومن ذا رايته جاز في ذلك الاوجه الثلثة ايضا الا انه على تقدير ما
تقديرها ملغاة او مركبة لا يتعين كون اسمي الاستفهام مفعولين بل يحتمل ان يكونا مبتدئين وخبر كل
منهما الجملة الاسمية والعايد الضمير المقدر او الملفوظ وان يكونا مفعولين لفعل محذوف على
شريطة التفسير والاول اولى لسلامته من الاضمار والحذف فيكون الجواب رفعا على المختار ليطابق
السؤال الثالث وقع لكثير من المحققين في تعليل كون ماذا ومن ذا اذا ركبا مفعولين مقدمين انه انما
قدما للزومهما الصدر وبتضمنهما معنى الاستفهام وهذا بالنسبة الى من ذا صحيح واما بالنسبة الى ماذا
ففيه نظر فقد ذهب بعضهم الى ان ماذا من بين ادوات الاستفهام لا يلزم صدريتها وانها كذلك عند
العرب ونقل عن ابن المرحل المغربي انه صنف في ذلك مختصرا ذكر فيه شواهد لمجيئها غير صدر وقال ابن
مالك في التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح ما نصه فاقول ماذا شاهد على ان ما الاستفهامية اذا
ركبت مع ذا تفارق وجوبها التصدير فيعمل فيها ما قبلها رفعا ونصبا فالرفع كقولهم كان ماذا والنصب
كقول عائشة اقول ماذا واجاز بعض العلماء وقوعها تمييزا كقولك لمن قال لك عندي عشرون عشرون ماذا
انتهى ويبتني على ذلك انه لا يجب ان يقدر الفعل المحذوف على شريطة التفسير في نحو ماذا صنعته
بعد ماذا بل قبلها اي صنعت ماذا صنعته بخلاف من ذا رايته الرابع قال ابن هشام من اوجه ماذا ان
يكون كله اسم جنس بمعنى شيء او موصولا بمعنى الذي على خلاف في تخريج قول الشاعر دعي ماذا علمت
سأتقيه ولكن بالمغيب تنبئيني فالجمهور على ان ماذا كله مفعول دعي ثم اختلف فقال السيرافي
وابن خروف موصول بمعنى الذي وقال الفارسي نكرة بمعنى شيء قال لان التركيب ثبت في الاجناس
دون الموصولات انتهى فتلخص ان ماذا تاتي على خمسة اوجه وتكون ذا اشارية او موصولة او زايدة
وما في الثلثة استفهامية الرابع ان يكون مجموعها اسم استفهام الخامس ان يكون مجموعها اسم جنس
او موصولا على القولين وهذه الاوجه ما عدا الخامس جارية في من ذا ايضا السادس ما تقرر من
حصر الموصولات فيما ذكر هو مذهب البصريين وزعم الكوفيون ان جميع اسماء الاشارة تقع موصولة
كقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون اي انتم الذين وقوله وما تلك بيمينك ان الاسم المحلى بال يكون
موصولا كقوله لعمري لانت البيت اكرم اهله واقعد في افنائه بالاصائل اي لانت الذي اكرم
اهله وان النكرة الواقعة بعدها جملة توصل بما بعدها نحو هذا رجل ضربته فضربته عندهم صلة

لماذا خمسة احتمالات

لرجل وان النكرة اذا اضيفت الى المعرفة جاز وصلها كقوله يا دار مية بالعلياء فالسند
فبالعلياء صلة لدار وكل هذا محمول عند البصريين على غير ذلك تكميل لا باس بذكر بعض ما اهمله
المص من احكام الموصول مما تشتد الحاجة اليه وتتوفر الرغبة عليه وذلك في مسائل احديها لا يتقدم
الصلة على الموصول فلا يقال الذي زيد اكرمته ولا عما استثني منه فلا يق جاء الذين الا زيدا
اكرمتهم ولا يتعلق بما قبله بان يكون مصدرة ببل او لكن او علامة جواب القسم ونحو ذلك مما له
تعلق بما قبل الموصول ولا يفصل بينهما باجنبي كتابع وغيره فلا يق جاء الذين كلهم ضربوا زيدا و
واغتفرت جملة الاعتراض والنداء اذا وليه مخاطب نحو قوله ماذا ولا عبت في المقدور مت اما
يخطبك بالنجح ام خسر وتضليل وقوله ذاك الذي وابيك يعرف مالكا والحق يدفع ترهات الباطل
وقول الاخر وانت الذي يا سعد تؤت بمشهد كريم وابواب المكارم والحمد وشذ قوله تعش
فان عاهدتني لا تخونني يكن مثل من يا ذئب يصطحبان الثانية قد يحذف ما علم من موصول اسمي
غير ال اختيارا عند الكوفيين وتبعهم ابن مالك وشرط في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول اخر
ومن حجتهم قوله تع امنا بالذي انزل الينا وانزل اليكم اي والذي انزل اليكم لان الذي انزل
الينا ليس هو الذي انزل الى من قبلنا ولهذا اعيدت ما في قوله تع قولوا امنا بالله وما انزل
الينا وما انزل الى ابرهيم وقول حسان امن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سوا وقول
اخر ما الذي دابه احتياط وحزم وهواه اطاع يستويان اي ومن يمدحه والذي اطاع هواه ومنع ذلك
البصريون وخصوه بالشعر قال الرضي ولا وجه لمنعهم من ذلك من حيث القياس اذ قد يحذف بعض
حروف الكلمة وان كانت فاء او عينا نحو شية وسه وليس الموصول بالرق منها ولا يحذف من الموصولات
الحرفية ان الا في المواضع المخصوصة كما يجيء في الافعال المنصوبة وذلك لقوة الدلالة عليها وكون
الحروف التي قبلها كالنائبة عنها الثالثة يجوز حذف الصلة قليلا لدلالة صلة اخرى كقوله و
عند الذي واللات عدنك احنه عليك فلا يغررك كيد العوائد اي الذي عادك او دلالة غيرها
كقوله نحن الالى فاجمع جموعك ثم جهزهم الينا اي نحن الالى عرفوا والتزم حذفها بعد اللتيا معطوفا
عليها التي اذا قصد بهما الدواهي ليفيد حذفها ان الداهيتين الصغيرة والكبيرة وصلتا الى حد من
العظم تقصير العبارة عن الاحاطة به فلذلك تركتا على ابهامهما بغير صلة مبنية ويجوز ان يكون
تصغير اللتيا للتعظيم كقوله دويهية تصفر منها الانامل وهي تصغير التي على خلاف القياس لان

تكميل

بيان اللتيا

قياس

ومنها المركب وهو ما ركب من لفظين ليس بينهما نسبة فان تضمن الثاني حرفا بنيا كخمسة عشر وحادي عشر

قياس التصغير ان يضم اول المصغر وهذا ابقى على الفتحة الاصلية فرقا بين تصغير المعرب والمبني
وعوضوا عن ضم اوله زيادة الالف في اخره كما فعلوا في نظايره من اللذيا وذيا ومن المعرب
من يقول اللذيا واللتيا بضم الاول على القياس فيجمع في التصغير بين الضمة والالف وسيأتي الكلام
على حذف العايد عند الكلام على جملة الصلة في حديقة الجمل انتهى ومنها اي من المبنيات المركب
وهو ما اي اسم وهو كالجنس يشمل المحدود وغيره من الاسماء ركب من لفظين مستعملين اسمين
او فعلين او حرفين او مهملتين او مختلفين وهو اولى من قول ابن الحاجب من كلمتين وهو كفصل
اخرج ما ليس بمركب وشمل نحو عبد الله وتابط شرا مما ليس من افراد المحدود فاخرج بقوله ليس
بينهما نسبة اي قبل التركيب واورد نحو خمسة عشر فانه يخرج بهذا القيد ايضا مع انه من افراد المحدود
لان بين لفظيه قبل التركيب نسبة العطف اذ اصله خمسة وعشر ولذلك حكم بتضمنه حرف العطف
وتعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة دونها خرط القتاد قال بعضهم وقد يجاب بان
القول بتضمن هذا المركب معنى حرف العطف وكذا نحو بيت بيت مما تضمن معنى حرف الجر حكمي لتوجيه البنا
كالعدل في عمر لتوجيه منع الصرف كما سيأتي فخمسة عشر بمعنى العقد المخصوص وبيت بيت ملاصقة البيتين
فما اشتهر من تقسيم تضمن الحرف الى حقيقي كخمسة عشر وحكمي كخاز باز ليس بشيء بل التضمن في كليهما حكمي
انتهى فتأمل فان تضمن اللفظ الثاني حرفا بنيا اي اللفظان كخمسة عشر اصله خمسة وعشر حذفت واو العطف قصدا
لتركيب الاسمين وخرجهما للتخفيف وبني الاول لافتقاره الى الثاني فاشبه الحرف والثاني لتضمنه معنى الحرف
وهو الواو وكان البناء على حركة اشعارا بان لهما اصلا في الاعراب وكانت فتحة لتجبر خفتهما ثقل التركيب و
حادي عشر بفتح الياء بناء وهو الافصح وجاز سكونها تخفيفا كثماني عشر واشار بايراد هذا المثال الى ان
اسم الفاعل المشتق من العدد المركب مبني كالعدد المركب واستشكل بنائه لعدم تضمن الثاني حرفا لعدم
تضمن الثاني حرفا لعدم استقامة المبني بتقدير حادي عشر لان معناه واحد من احد عشر لا حادي وعشر كما
ان معنى ثالث عشر واحد من ثلثة عشر اي من الثلثة والعشرة لا واحد من الثلاثة وعشرة واجيب
بان معنى العطف موجود في حادي عشر وبيانه انهم لما راوا بناء اسم فاعل من العدد المركب كما بنوا ذلك
من الفاظ الاحاد التي تحت عشرة ولم يكن بناؤه من مجموع المركب مع بقاء حرفهما لان لفظ الفاعل اسم
ثلاثي تزيد فيه الف بعد الفاء وحروف الاسمين اكثر من ثلاثة ولا مع حذف بعض حروف كل واحد منهما
وابقاء الاخر لمحل الالتباس ولا من كل واحد منهما نحو حادي عشر من احد عشر لكونهما ح اسمي فاعلين دالين

من المبنيات المركبات

بمعنى

على مفردين

على مفردين وهو ضد المقصود اضطروا الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل التي حقها سبكها من
مجموعهما على احدهما لفظا ويكون المراد من حيث المعنى كونها من المجموع العددين فاختاروا الاول
ليؤذن من اول الامر ان المراد المفرد من المتعدد لا العدد وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة وهو
معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد
على متعدد ولا عدد على متعدد فالمعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا فظهر ان حادي
عشر وكذا اخواته متضمن لمعنى حرف العطف ويستوي فيما ذكرنا المعطوف بحرف ظاهر كما في الحادي و
العشرين او بحرف مقدر كما في حادي عشر وقيل انما بني حملا على احد عشر واخواتهما اي اخوات خمسة عشر
وهي احدى عشر الى تسعة عشر واخوات حادي عشر وهي ثاني عشر ثالث عشر الى تاسع عشر الا اثنى عشر
وفرعيه وهما اثنتا عشرة وثنتا عشرة مستثنيات من اخوات خمسة عشرة اذ الجزء الاول من الجزئين
منها معرب على المذهب المختار وان كانت العلة المقتضية للبناء بابه قائمة لانه شبه المضاف في حذف
النون منه لان الاصل اثنان وعشر فلما حذفت الواو صار اثنان عشر فكرهوا وجود النون الذي يؤذن
بالانفصال مع حذف الواو الذي يؤذن بالاتصال فحذفوا النون تشبيها له بالمضاف فوجب اجراؤه
مجراه في اعطائه حكم الكلمة لا حكم الجزء فوجب البقاء على الاعراب وبقي عشر على بنائه لتضمنه معنى الحرف
وقيل انما اعرب لان علامة الاعراب هو حرف التثنية ومع وجودها لم يمكن البناء ومع حذفها يبطل
دليل التثنية وليس بشيء لان نحو يا زيدان ويا زيدون مبني اتفاقا مع قيام هذه العلة بل اذا قصد
بناء المثنى والمجموع جرد علامتا التثنية والجمع عن كونهما اعرابا ويقابل المختار ما ذهب اليه ابن
كيسان وابن درستويه من انه مبني مركب مع العقد كسائر اخواته واختلافه في الاحوال الثلثة كاختلاف
ذان وذين واللذان واللذين ورد بانه لو كان مبنيا لزم الياء لانها نظير الفتحة في الواحد ولهذا قالوا
لا يدين لها لك تنبيهان الاول استعمل جوازا كخمسة عشر مبنية الجزئين ظروف نحو ويأتينا يوم يوم صباح
مساء وحين حين اي يوما فيوما وصباحا فمساء وحينا فحينا واحوال نحو هو جاري بيت بيت ولقيته
كفة كفة واخبرته صحرة بحرة اي ملاصقا بيتي لبيته ولقيته متواجهين ذوي كفة منه وكفة مني كان
كلا منهما كان يكف صاحبه عن التوالي واخبرته كاشفا للخبر ذا صحرة اي انكشاف وبحرة اي اتساع اي في
غير مضيق والصحرة من الصحراء والبحرة من البحر وقد تضاف صدور هذه الظروف والاحوال الى اعجازها
فيكون المعنى فيها هو يأتينا يوما بعد يوم وصباحا بعد مساء وحينا بعد حين وهو جاري ذا بيت مع بيت

من المجموع لان المعنى احد

او عند بيت ولقيته ذا كفة مع كفة او بعد كفة واخبرته صخرة مع بحرة فان خرجت من الظرفية و
والحالية وجبت الاضافة وامتنع التركيب قال ولولا يوم يوما اردنا جزاك والقروض لك الجزا واستكمل
استعمل كخمسة عشر احوال لازمة للحالية كتفرقوا شغر بغر وشذر مذر بفتح فاء الكلمات وكسرها وخذع
مذع بكسر الفائين كلها بمعنى منتشرين وسقط بين بين اى بين الحى والميت وبين الثانية زايدة لان
بين يقتضى شيئين وعلة البناء فى ذلك كله تضمن معنى حرف العطف قال الرضى ولم يسمع فى هذه
المركبات الاضافة كما سمعت فى المذكورة قبل مع انه يمكن ان لا يقدر فيها ايضا حرف العطف كما فى الاولى
انتهى ويمكن ان يتمحل الوجه لك ان تلك لما لم تكن لازمة للظرفية والحالية بل قد تخرج عنهما كما تقدم
حملت على حالة خروجها عنهما فاضيفت مع كونها احوالا وظروفا واما هذه فلازمة للحالية ليس لها
حالة غيرها فتحمل عليها واما اشتقاق هذه الاحوال فشغر من اشتغرت عليه صيغته اى انتشرت و
لم تنضبط وبغر من بغر النجم اى هيج المطر ونشره وشذر من التشذر اى التفرق ومذر من التبذير و
هو الاسراف والميم بدل من الباء ويق شذر بذر بالباء او من مذرت البيضة اى فسدت وخذع من الخذع
وهو القطع ومذع من قولهم فلان مذياع اى كذاب يغشى يفشى الاخبار وينشرها وبذر مثل
هذا التركيب فى غير الظروف والاحوال كقولهم وقع فى حيص بيص بفتح الفائين وكسرهما اى فى شدة
يعسر التخلص منها والحيص الحرب والبؤس البوص السبق والتقديم اى وقعوا فى حرب وسبق بعضهم
بعضا لعظيم الشدة فقلبوا الواو ياء للازدواج ولم يعكسوا لكون الياء اخف الثانى قد يضاف خمسة
خمسة عشر واخواته الا اثنى عشر وفرعيه الى مستحق المعدود نحو هذه خمسة عشر زيد فيجب عند البصريين
بقاء البناء فى الجزئين وحكى سيبويه الاعراب فى اخر الثانى وابقاء الاول على بنائه قال وهى لغة ردية
وحكى الكوفيون وجها ثالثا وهو اضافة الاول الى الثانى نحو ما فعلت خمسة عشرك واجازوا ايضا
هذا الوجه دون اضافته الى مستحق المعدود نحو هذه خمسة عشر ورايت خمسة عشر ومررت بخمسة
عشر بالاضافة فى الاحوال الثلثة واعراب خمسة عشر بحسب العوامل واستدلوا على ذلك بقوله
كلف من عنائه وشقوته بنت ثمانى عشرة من حجته قال ابن بابشاذ فى شرح الجمل ولا دليل فيه لان
الشعر موضع ضرورة وليس هو ايضا بمشهور الثالث اذا سمى بخمسة عشر ونحوه مما تضمن الثانى فيه
حرفا ففيه ثلاث لغات احديها وهى الفصحا ابقاء الجزئين على البناء مراعاة للاصل الثانية اعراب
الثانى غير منصرف مع التركيب كبعلبك الثالثة اضافة الاول الى الثانى مع صرف الثانى ومنعه وانما جاز اعراب

الثاني مع قيام سبب البناء فيه وهو تضمنه الحرف في الاصل الا ان ذلك الاصل انمحى بالعلمية
في بابه قاله الرضي والا يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني اعراب ما لا ينصرف في الاصح كما سيجيء لانتفاء سبب
البناء فيه وهو تضمن الحرف كبعلبك علم لبلد بالشام والبعل الزوج وبك اسم صنم ودقوا العنق
وسميت مكة بكة لدقها اعناق الجبابرة ان لم يكن الثاني قبل التركيب مبنيا فان كان قبل التركيب
مبنيا كسيبويه امتنع اعرابه وكان مبنيا على اصله فويه من سيبويه مبني على الكسر قبل التركيب لانه
صوت لا حظ له في الاعراب وبني على حركة فرارا من التقاء الساكنين وكانت كسرة لانها الاصل في
التخلص منه واما الجزء الاول فيكون مبنيا مطلقا لقيام سبب البناء فيه وهو ما مر من افتقاره
الى الثاني كالحرف ويكون بناؤه على الفتح ان لم يختم بيا كما مر فان ختم بها كمعدكرب فقيل يبنى
على السكون وقيل على الفتح تقديرا والاول اوجه فائدة غلب اسم سيبويه على امرأ النحو في بشر
عمرو بن عثمان بن قنبر بضم القاف البشراني وقال الشيخ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي في
كتابه المسمى بالبلغة في تاريخ ائمة اللغة عن احمد بن عبد الرحمن البشراني في كتاب الالقاب ان اسم سيبويه
بشر بن سعيد هو عزيب والمشهور الاول وقد كنى بابي الحسن لقب سيبويه جماعة الا انه لا ينصرف
كانت عند الاطلاق الا اليه وهو فارسي قال في المزهر معناه رائحة التفاح فسمي بذلك وقيل ان امه
ترقصه بذلك في صغره وقيل كان من بلغاء ليثم منه رائحة الطيب وقيل كان يعتاد شم التفاح وقيل
لقب بذلك للطافته لان التفاح من لطيف الفواكه انتهى وقيل كان ابيض مشربا بحمرة كان خده
لون التفاح وقال ابن السيد البطليوسي في شرح الفصيح الاضافة في لغة العجم مقلوبة كما قالوا بيوتي
والتيه التفاح وويه رائحته والتقدير رائحة التفاح وفيه يقول جار الله الزمخشري الا
صلى الاله صلوة صلى على عمرو بن عثمان بن قنبر فان كتابه لم يقرع عنه بنو قلم ولا ابن غامض
تبينهان الاول اجاز الجر في نحو سيبويه اجراءه مجرى بعلبك في بنا الاول ومنع صرف الثاني قال
ابو حيان وهو مشكل الا ان يستند الى سماع والا لم يقبل لان القياس البناء لا خلاط الاسم بالصوت
وصيرورتهما اسما واحدا وقضيته كلام التسهيل وغيره سماعه بل صرح بعضهم بذلك ولا يرد على
قضيته كلام المصنف لانه خلاف المثل الثاني في نحو بعلبك لغتان اجر يان احديهما بناء الجزءين اما الاول
فلما مر واما الثاني فشبهها له بما تضمن الحرف كخمسة عشر لكونهما ايضا كلمتين احديهما عقيب
الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه كذلك الثاني انما ضم الاول الذي هو في الاصل اعراب
بالواو

ما لم يعتل فان اعتل كان ساكنا للثقل بالتركيب والاعلال والثاني ح ماله مفردا من الصرف ومنعه
فموت من حضر موت مصروف وهرمز من رام هرمز ممنوع قال الرضي وبعضهم لا يصرف المضاف
اليه وان كان منصرفا قبل التركيب اعتدادا بالتركيب الصوري كما اعتد به في اسكان ياء معدي كرب و
هو ضعيف مبني على وجه ضعيف اعني الاضافة اما ضعفه فلان التركيب الاضافي غير معتد به في منع
الصرف واما الاضافة فلانها ليست حقيقة بل شبيهة بالاضافة من حيث اللفظ ولو كانت الاضافة
حقيقية لانتصب ياء معدي كرب في النصب انتهى وقد ذهب بعضهم الى فتحها في النصب واسكانها
في الرفع والجر كقاضي القوم ولا يرد شيء من ذلك على قضية كلام المصنف لما علمت والثالث عدوا من المركب
المبني قولهم افعل هذا بادي بدا وبادي بدي وذهبوا ايدي سبا وهو مشكل فان اصل بادي بدا بادئ
بديئي بوزن بديع فخفف بان طرحت همزة بديئي بان قلبت همزة بادئ ياء مفتوحة واسكنت الياء
فوزن بدي بعد الحذف فعي واصل بادي بدي بادي بداء كصباح فصنع بهمزة بادئ ما تقدم وحذفت
همزة بداء ومعناهما اول مبتدء من بدئ يبدئ بمعنى الابتداء وقيل من بدا يبدو اذا ظهر فهما في الاصل
مضاف ومضاف اليه والمضاف منهما منصوب على الحال وليس فيهما الا تخفيف الهمزة من اخرهما و
الاسكان في اخر الاسم وتخفيف الهمزة واسكان الاخر لا يوجبان البناء الا ترى انك لو خففت
وقلت في مبتدا مبتدي وفي بداء بدي لم يختلف في انه باق على اعرابه وانما غايته ان كان معربا لفظا فصار
معربا تقديرا وكذلك ايدي سبا المعنى ذهبوا مثل ايدي سبا اين تسحب في تفرقهم وتبددهم في البلاد
حين ارسل الله عليهم العرم والايدي كناية عن الابناء والاسرة لانهم في القوة والبطش بمنزلة
الايدي فحذف المضاف واعرب المضاف اليه وهو ايدي اعرابه ثم خففت الهمزة من سبا وسكنت الياء
في ايدي للتخفيف وذلك لا يوجب البناء قال ابن الحاجب في شرح المفصل ولو قيل انه معرب على اصله
منصوب على الحال الا انهم سكنوا الياء من ايدي وبادي تخفيفا لما جرى في كلامهم كثيرا فصار
كالامثال كما كان ذلك في قولهم اعط القوس باريها لكان اقرب الى الصواب الا انهم لما راوا السكان
الاول وهو في موضع نصب وراوا صورة التركيب حكموا بالبناء والذي يمكن ان يق من حجتهم في تمشيته
انه كثر استعمالهم ايدي سبا في التفرق الكثير وبادي بدا في الاول حتى صار معنى المضاف المضاف اليه
نسيا منسيا فلا يفهم من ايدي سبا الا متشتتين ولا من بادي بدي الا اول فكان بمنزلة بعلبك في
الدلالة على مدلوله من غير نظر الى تفصيل اللفظين فشبه ببعلبك في ان الاول كالجزء فوجب بنائه

بيان لفظ بادي بدا و ايدي سبا ومعناهما

سيل

انتهى

انتهى وما حكم به من كونه بمنزلة بعلبك هو ما قاله الزمخشري وجعل سيبويه بمنزلة خمسة عشر
قاله الرضي وهو الاولى وان كان على جهة التشبيه لا لتضمن الثاني حرفا مثله ولو كان الامر على
ما قال الزمخشري لوجب ادخال التنوين في بدى وبدا لان فيهما تركيبا بلا علمية ولم يسمعا منونين
ولوجب تنوين سبا لانه اسم رجل وليس اسم قبيلة انتهى وصرح ابن الحاجب في شرح المفصل بان من
عد بادي بدا وايدي سبا من المركب المبني وجعل الجزء الثاني منه معربا والاول مبنيا كمعد يكرب و
بعلبك ولم يتعرض لاسقاط التنوين قال بعضهم ويمكن ان يكون اسقاطه للتخفيف لطوله ولما جرى
في كلامهم كثيرا وقد ثبت حذفه في غير هذا الباب لهذه العلة نحو قولهم جائني زيد بن عمرو لانه مبني

التوابع خمسة

باب التوابع التوابع جمع تابع باعتبار غلبة الاسمية عليه والا ففاعل صفة لا يجمع على فواعل كل
فرع متلبس باعراب سابقه الذي هو فرع عليه في الاعراب اي بجنس اعرابه بحيث يكون اعرابه من جنس
اعراب سابقه المذكور فقوله كل فرع يشمل المحدود وغيره مما هو فرع عن غيره في الاعراب وفي العمل
او غيرهما وما بعده يخرج ما عدا المحدود وقد مر بيان ما يترتب على ادخال كل في الحد من الفساد واحسن
حد التوابع قول ابن الحاجب في شرح منظومته التوابع ما ثبت له الاعراب فرعا عن غيرها وهو احسن
من حده في الكافية كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة وقال ابو حيان التوابع محصورة بالعد
فلا تحتاج الى رسم ولا حد ولذلك لم يحدها جمهور النحويين تنبيهات الاول المراد بالتوابع توابع
الاسماء اذ الكلام فيما يتعلق بها فلا نقض بنحو قوله فاين الى اين النجاة ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون
احبس احبس وقوله لا لا ابوح بحب بنته انها اخذت علي مواثقا وعهودا الثاني المراد بالاعراب
في اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جائني
هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا الثالث افهم قوله سابقه وجوب تقديم المتبوع على
التابع وجوز الكوفيون تقديم عطف النسق بشروط احدها ان يكون بالواو وزاد هشام او
الفاء او ثم او او او لا الثاني ذلك الى وقوع العاطف صدرا فلا يجوز ان وزيدا وعمرو زيد
قائمان الثالث ان لا يؤدي الى مباشرة العاطف عاملا غير متصرف فلا يجوز ان وزيدا عمرا ذاهبان
ولا ما احسن عمرا وزيدا الرابع ان لا يكون المعطوف مجرورا فلا يجوز مررت وعمرو بزيد الخامس ان
لا يكون العامل مما لا يكتفي بفاعل واحد فلا يجوز اختصم وعمرو زيد وخالف ثعلب في هذا الاخير
فلم يشترطه والبصريون يقصرون ذلك مع استيفاء هذه الشروط على الضرورة كقوله الا يا نخلة من

٣٢٥ ذات عرف عليك ورحمة الله السلم التابع قيل قد يفهم من ذلك ايضا وجوب تقديمه على معموله
التابع لا يتقدم معمول التابع على المتبوع لان المعمول لا يحل الا في موضع يحل فيه العامل الثاني
لا يتقدم على المتبوع وجوزه الكوفيون نحو هذا طعامك جلد اكل وافهم الزمخشري في احد
الوجوه التي ذكرها في قوله تعز ومثل لهم في انفسهم قولا بليغا انما يجوز ان تعلق في انفسهم بليغا
والمعنى قل لهم قولا مؤثرا في قلوبهم اي عدهم بالقتل والاستيصال ونحو ذلك انتهى وهذا انما
يتأتى على راي الكوفيين وسمي التوابع خمسة بالاستقراء ويمكن ان يقال لان التابع ان كان مقصودا
بالذات فيدل ان لم يتخلل بينهما عاطف وعطف نسق ان تخلل وان لم يكن مقصودا بالذات فان دل على
معنى في متبوعه وتأكيدا ان كان اعادة للاول لفظا او معنى والا فعطف بيان بان تنبيه اختلف
في عامل التابع فاما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور العامل فيها هو العامل في المتبوع
نسب الى سيبويه وقال الخليل والاخفش العامل فيها معنوي وهو كونها تابعة وقال قوم العامل
فيها مقدر من جنس عامل المتبوع واما البدل فقال سيبويه والمحققون عامله هو عامل مبدل
منه اذ المبدل منه في حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثاني وقال اكثر المتاخرين عامله
مقدر من جنس عامل المبدل منه قال ابو حيان وهو المشهور واما عطف النسق فقال الجمهور
عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف وهو الصحيح وقيل الحرف وقيل مقدر بعد العاطف قال
بعضهم ولو قيل العامل في الكل هو المتبوع لكان له شواهد الاول من التوابع النعت وقدمه على
سائرها لان استعماله اكثر ولكونها اشد متابعة واوفر فائدة وكان الاولى ان يتبعه بالبيان ثم التوكيد
ثم البدل ثم عطف النسق لانها اذا اجتمعت في التبعية رتبت كذلك والتعبير بالنعت اصطلاح الكوفيين
وربما قاله البصريون والاكثر عندهم الوصف والصفة وهو ما اي تابع وهو كالجنس يشمل جميع
التوابع دل على معنى في متبوعه فصل اخرج ما عدا النعت واورد نحو اعجبني زيد علمه وجاءني القوم
كلهم قال بعضهم بل كل التوابع يدل على معنى في متبوعها فان المعطوف يدل على كون المرفوع غير
يشاركه العين في كونه غير مقصود بالنسبة والتأكيد يدل على كون المتبوع ليس متجوزا فيه ولا ما
ذكرهما والبدل يدل على ان المتبوع غير مقصود وعطف البيان يدل على ان المتبوع هذا الامر
المعين واجيب بان المراد بالدلالة الدلالة المقصودة ولا شيء من هذه الدلالات بمقصودة مطلقا
قيد للظرف اي كائن في متبوعه كونا مطلقا غير مقيد بزمان لنسبة حصول المنعوتية في الكلام قبل

فصد به اخراج الحال اذ الحال يدل على معنى كائن في ذي الحال في زمان نسبة حصول ذي الحال
ويرد عليه ان الحال خارجة من مبحث التوابع وايضا فتقدم ذكر التابع والمتبوع يمنع اخراجها
به قال البعضهم يصح ان يقال ذكر لبيان مدلول الصفة بحيث يميز عن مدلول الحال اذ هذا
تعريف للصفة بتعيين مدلولها فقوله مطلقا وان كان مستغنى عنه في اتمام التعريف لكنه
يحتاج اليه في تعيين مدلولها الذي قصد ضمن التعريف ولا خفاء في انه يخرج به سائر التوابع عن
التعريف اذ دلالتها على معنى كائن في متبوعها كونا مقيدا بزمان نسبة حصول المتبوع لها وفي
بعض شروح الكافية ان مطلقا قيد للدلالة اي دلالة مطلقة غير مختصة بمادة فخرج به نحو القوم
كلهم واعجبني زيد علمه واعجبني زيد وعلمه فان دلالة هذه التوابع على معنى في متبوعها مختصة
بالمادة حتى لو قيل اعجبني زيد غلامه واعجبني زيد غلامه وجاء زيد نفسه انتفت الدلالة وفيه
ما عرفت من ان كل تابع يدل على معنى في متبوعه وانه لا يتأتى هذه اللفظ مطلقا اذ مقتضى
هذا التوجيه ان يقيد مطلقا وانه يخالف ما حمله المصنف عليه وان ذلك في اعجبني القوم كلهم
باطل لان تركيب التأكيد مع المتبوع يفيد تقرير الشمول فلو لا دلالته على حصول الشمول في
متبوعه لم يتقرر الشمول الذي يدل عليه المتبوع بتنبيهات الاول يرد على التعريف هذا الجسم
الطويل العريض العميق كذا فان المقصود فيه ان معنى الجسم لا الدلالة على معنى فيه وسيأتي فيه
كلام وكذا نحو نفخة واحدة فان المقصود فيه تأكيد معنى في المتبوع لا الدلالة على معنى فيه فلا
تشملها التعريف مع انهما من افراد المعرف الثاني يرد على هذا التعريف ايضا الوصف بحال
المتعلق نحو رجل حسن غلامه فان الوصف فيه يدل على معنى في الغلام لا في الرجل فكان ينبغي ان
يزاد فيه او متعلقه واعتذر مع الاعتراف بالولوية هذه الزيادة بان المراد بالمعنى في المتبوع اعم من
معنى فيه تحقيقا او تنزيلا والوصف بحال المتعلق لتنزل حاله منزلة حال المتبوع قال الرضي
قد يجعل حال متعلق الشيء وصفا لذلك الشيء بتنزيله منزلة حاله نحو مررت برجل مصر حالها
لحصول الفايدة بذلك وان المراد الدلالة على معنى في متبوعه اعم من دلالة الوصف وحده او
مع ضمنه المتعلق ولا خفاء في دلالته مع المتعلق على حال المتعلق وانما يميز عن الوصف بحال الموصوف
مع ان كليهما للدلالة على معنى في المتبوع لاختلاف احكامها الثالث فائدة النعت التخصيص
هو تقليل الاشتراك في النكرات كجاءني رجل فاجراوا التوضيح وهو رفع الاحتمال في المعارف كجاءني

بيان ٢

فوائد النعت

الرجل

الرجل الناجر او المدح او الذم نحو اعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم او الترحم نحو انا
عبد المسكين او التعميم نحو ان الله يرزق عباده الطائعين والعاصين او التفصيل نحو
مررت برجلين عربي وعجمي او الابهام نحو يتصدق بصدقة قليلة او كثيرة او التاكيد نحو نفخة
واحدة او الكشف عن الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق كذا قال بعض المحققين والفرق
بين النعت الكاشف والنعت المؤكد ان الاول مقرر والثاني مقرر والفرق بين التفسير والتقرير
وقيل الفرق بينهما ان المؤكد يؤكد بعض مفهوم المنعوت والكاشف يكشف عن تمام ماهية المنعوت
وهنا بحث وهو ان كلا من الطويل والعريض والعميق نعت وليس كاشفا والجموع كاشف وليس نعتا
ان قلت كل من الامور تلك الثلثة صالح لكونه كاشفا لانه مساو للجسم عند جمهور الاشاعرة قلنا لا
شبهة لاحد في ان المتكلم لم يقصد الا كشف المجموع لان المجموع معرف على ان هذا الجواب لا يجدي في نحو
الانسان الحيوان الناطق فالاظهر في الجواب ان يقال ان المجموع نعت واحد الا ان غايرها جرى على اجزائه
كما في قولك الكتاب جزء جزء والبيت سقف وجدران والاغلب في النعت اشتقاقه اي كونه مشتقا وليس
شرطا فيه وفاقا لابن الحاجب وخلافا للجمهور في اشتراطهم ذلك وتاويلهم ما ليس بمشتق بالمشتق قال
ابن الحاجب ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت الدلالة كذلك صح وقوعه
نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على ان المعنى في المتبوع هو المشتق توهم
كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق قال والاسماء التي وقعت صفات وهي غير
مشتقة منها لما وقع صفة مطلقا كالمنسوب وذي المضاف الى اسم الجنس نحو مررت برجل تميمي وذي مال و
منها ما وقع صفة في بعض احواله كاي في مثل مررت برجل اي رجل ومنها اسم الجنس التابع لاسم الاشارة
نحو مررت بهذا الرجل فانه هنا استعمل وصفا ان كان وضعه للذات في غير هذا الموضع لان متبوع هذا
وهو اسم الاشارة دال على الذات المبهمة فتعين دلالة اسم الجنس التابع له على المعنى وهو حقيقة الذات وبيان
ماهيته المشار اليه ومنها اسم الاشارة في نحو مررت بزيد هذا فانه يدل على معنى في ذات زيد وهو كونه مشارا
اليه فثبت ان الاشتقاق ليس بشرط في النعت لما ثبت من وقوع هذه الالفاظ المذكورة نعوتا مع انها غير
مشتقة انتهى والذين يشترطون الاشتقاق ياولون ذلك كله فيقولون تميمي ماول بمنسوب وذي مال
بصاحب اي رجل بكامل في الرجولية وهذا الرجل بهذا المعين وزيد هذا بزيد المشار اليه بتنزيل الوصف
الجامد على ضرب من قلة سعة في الفيء ابتغى فاذكر ومنه الوصف بالمقادير نحو عندي رجال ثلثة قال ص

وهو اما بحال موصوفه ويتبعه اعرابا وتعريفا وتنكيرا وافرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا او بحال متعلقه

كابل مائة لا تجد فيها راحلة واحدة وتقول عندي بر قفيزان وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع و
غير ذلك من المقادير والسماعي على ضربين اما غير شايع نحو مررت برجل اسد او حمار قال المبرد وهو
بتقدير مثل اي مثل اسد او مثل حمار وقال غيره هو ماول بجزئي او بليد واما شايع كثير وهو الوصف
بالمصدر نحو جائني رجل عدل ورضى وهو عند الكوفيين على التاويل بعادل ومرضي وعند البصريين
على تقدير مضاف اي ذو عدل وذو رضى قال ابن هشام في رسائله والمشهور ان الخلاف مطلق وقال
ابن عصفور وهو الظاهر انما الخلاف حيث لم يقصد المبالغة فان قصدت فالاتفاق على انه لا تاويل ولا
تقدير انتهى ومحل الوصف بالمصدر ما اذا لم يكن في اوله ميم فان كان كذلك كمسير لم ينعت به لا باطراد
ولا بغيره نبه عليه بعضهم وهو اي النعت اما بحال موصوفه اي بحال قائمة بموصوفه نحو مررت برجل
حسن فالحسن حال قائمة بالرجل ويسمى نعتا حقيقيا ويتبعه اي يتبع النعت الذي هو بحال موصوفه
موصوفه اعرابا رفعا ونصبا وجرا وتعريفا وتنكيرا وافرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لاتحادهما
فيما صدق عليه وقيام النعت بالموصوف وليس المراد اجتماع هذه العشرة كيف وهي انواع متضادة الافراد
وانما المراد انه لا بد من كل نوع من واحد فمن الرفع والنصب والجر احدهما ومن التعريف والتنكير احدهما ومن الافراد
والتثنية والجمع احدهما ومن التذكير والتانيث احدهما فلا بد في النعت الذي هو بحال موصوفه من اربعة
من هذه العشرة تنبيهان الاول قال بعضهم ذكر الاعراب لا حاجة اليه لظهور العلم به من كونه تابعا الا
ان يقال اراد جمع الامور التي تعتبر التبعية فيها لتنضبط معا الثاني محل ما تقرر حيث لم يمنع مانع من التبعية
كما في الملتزم افراده وتذكيره كافعل او تذكيره كفعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول
كامرئة صبور وجريح او تانيثه كرجل ربعة وهمزة وامرئة ربعة وهمزة ولا يشكل شيء من ذلك على
قضية اطلاق المص لانه من شاذ واما قولهم برمة اعشار واكسار وثوب اسمال ونطفة امشاج فلان
البرمة مجتمعة من الاكسار والاعشار وهي قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمل اي خلق والنطفة
مركبة من اشياء كل واحد منها مشج فلما كان مجموع الاجزاء ذلك الشيء المركب منها جاز وصفه بها واجراهم
على ذلك كون افعال جمع قلة فحكمه حكم الواحد قال تعالى نسقيكم مما في بطونه والضمير للانعام وقال
سيبويه افعال واحد لا جمع او بحال متعلقه اي بحال قائمة بمتعلق موصوفه وهو ما بينه وبين الموصوف
علاقة نحو مررت برجل حسن غلامه فالحسن حال قائمة بالغلام وهو متعلق الموصوف تنبيه المراد
بحال الموصوف وحال المتعلق ما جعل حالا للموصوف ولو تجوز الاول وما جعل حالا لغير الموصوف بحسب

الوصف بالجوامد

دلالة

يتبعه في الثلثة الاول واما في البواقي فان رفع ضمير الموصوف ايضا توافق نحو جائني امرئة كريمة الاب ورجال اكريما الاب
حال اكرام الاب الا انه كالفعل نحو جائني رجل حسن جاريته او غلامه او قعد اداره ولقيت امرئتين حسنا عبدا هما وقائما او قائمة في الدار وجاريتها

٣٢٨

دلالة التركيب ان زيدا قائما بنعت في الثاني فنحو مررت بزيد الحسن من قبيل الوصف بحال الموصوف
وان كان ليس المراد بالحسن الا وجهه ونحو رايت زيدا الحسن وجهه نصب اوذاته من قبيل الوصف
بحال المتعلق واذا كان الحسن قائما بزيد ويتبعه اي يتبع النعت الذي هو بحال متعلق موصوفه
موصوفه في الثلثة الاول جمع اولى وهي الاعراب باوجه الثلثة والتعريف والتنكير في الحقيقة انما
يتبعه في اثنين من خمسة واحدة من اوجه الاعراب واحد من التعريف والتنكير واما في الخمسة البواقي وهي
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ففيه تفصيل فان رفع اي النعت الذي هو بحال متعلق
موصوفه ضمير الموصوف بان حول الاسناد عن المتعلق الى الضمير الموصوف وجر المتعلق بالاضافة ان كان
معرفة ونصب على التمييز ان كان نكرة وسيمي مجازا بانعتا لانه جار على الموصوف لفظا وهو قائم حقيقة
بمتعلقه فهو موافق فيه ايضا كما انه موافق في الثلثة الاول فهو كالنعت بحال موصوفه لانه رافع ضمير
الموصوف كهو الا ان ذلك اصالة وهذا تحويلا نحو جائني امرئة كريمة الاب بالاضافة او كريمة ابا
بالتمييز وجائني رجلا فكريما الاب بالاضافة او كريما ابا بالتمييز وجائني رجال كرام الاب بالاضافة او
كرام ابا بالتمييز والا يرفع ضمير الموصوف بل رفع المتعلق وهو كالفعل الحال عنه فيجب ان يرفع ذلك المتعلق ما يطابق
في التذكير والتانيث المرفوع لا المنصوب نحو جائني رجل حسنة جاريته كما تقول حسنت جاريته وجائني
امرئة قائم ابوها كما تقول قام ابوها او جائني رجل عالية او فاضل اداره كما تقول علت اداره وفضل اداره
لان الدار مونث لفظي وقد تقدم ان الفاعل اذا كان مونثا لفظيا ظاهرا جاز في فعله التذكير والتانيث
والتانيث ارجح ولقيت امرئتين حسنا عبداهما كما تقول حسن عبداهما ولقيت امرئتين قائما او قائمة في
الدار وجاريتها كما تقول قام في الدار وجاريتها او قامت في الدار وجاريتها لما مر ان الفاعل اذا كان
مونثا حقيقيا ظاهرا مفصولا عن الفعل بغير الا جاز في فعله التذكير والتانيث والتانيث ارجح ونحو
مررت برجلين ابواهما قائم كما تقول قام ابواهما ورجال قائم اباؤهم كما تقول قام اباؤهم ولا تقول
قائمين ابواهما ولا قائمين اباؤهم الا على لغة اكلوني البراغيث لكن يرجح قيام اباؤهم على قائم اباؤهم
واذا وقع النعت الضمير البارز كان حكمه حكم الرافع للمتعلق فتقول جائني غلام امرئة ضاربته هي او امة
رجل ضاربها هو كما تقول ضربته هي وضربها هو وجائني غلام رجلين ضاربهما وغلام رجال ضاربهم
كما تقول ضربهما وضربهم ولا تقول ضاربا هما ولا ضاربوهم الا على تلك اللغة ويرجح ههنا
ايضا ضاربوهم على ضاربهم هذا مذهب سيبويه والمبرد وابي موسى ذهب الاخفش والكوفيون وطائفة

الى ان الارجح هو الافراد وفضل اخرون فقالوا ان كان النعت تابعا لجمع كمررت برجال قيام اباؤهم
وجائني غلمان رجال ضواربهم فالتكسير ارجح وان كان لمفرد او مثنى كمررت برجل قاعد غلمانه
وبرجلين قاعد غلمانهما وجائني غلام رجال ضاربهم او غلام رجال ضاربهما فالافراد ارجح و
اتفقوا الجميع على ان الافراد افصح من جمع السلامة تنبيهات تشتمل على فوائد الاولى قال في البسيط
الاسماء في الوصف على اربعة اقسام ما يوصف به وهو اسم الاشارة والمعرف بال والمضاف
الى واحد من المعارف اذا كان مشتقا بالحدث وما لا يوصف ولا يوصف به وهو توابع الكنى واللقب
عند سيبويه وما ارغل من الاسماء في شبه الحرف كاين وكم وكيف والمضمرات وما احسن قول الشاعر
اضمرت في القلب هوى شاذن مشغل بالنحو لا ينصف وصف ما اضمرت يوما له فقال لي
المضمر لا يوصف وما يوصف لا يوصف به وهو الاعلام وما يوصف به ولا يوصف وهو الجامد
وقال ابن هشام في تذكرته المعارف اقسام وقسم لا ينعت بشيء وهو المضمر وقسم ينعت بشيء واحد
هو اسم الاشارة خاصة ينعت بما فيه ال الخاصة وقسم ينعت بشيئين وهو ما فيه ال ومضاف الى ما فيه
ال وقسم ينعت بثلاثة اشياء وهو تسعة احدها العلم ينعت بما فيه ال ومضاف وبالاشارة والثاني
المضاف ينعت بمضاف مثله وبما فيه ال وبالاشارة انتهى وبقي ان اسم الاشارة وما فيه ال ينعتان
بالموصول ايضا والعلم ينعت بالموصول وبالمضاف اليه ولعله ادخله تحت ما فيه ال الثانية
اذا تعددت النعوت لمفرد واحد فان اختلف معنى النعت ولفظه وجب التفريق بالعطف بالواو ونحو
مررت برجلين كريم وبخيل وبرجال شاعر وكاتب وفقيه وان اتحد استغنى بالتثنية والجمع عن
التفريق نحو مررت برجلين كريمين وبرجال كرماء وغلب بالتذكير والعقل وجوبا عند الاجمال كمررت
بزيد وهند الصالحين وبرجل وامرأتين صالحين والتغليب بالعقل خاص بجمع المذكر تقول مررت
برجال وافراس سابقين وامتنع سابقات واختيارا عند التفصيل فتقول في التغليب مررت بعبيد
افراس سابقين وعلى عدمه سابقين وسابقات الثالثة اذا تعدد العامل فان اتحد عمله ومعنى
ولفظا وجنسا جاز الاتباع مطلقا فتقول فيما اتحد عمله ومعنى ولفظ ذهبت بزيد وذهب بعمرو
العاقلان وهذا زيد وهذا عمرو الفاضلان ورايت زيدا ورايت عمرا الفاضلين ومررت بزيد و
عمرو الكريمين وفيما اتحد معنى وعمله وجنسا جاءني زيد واخو عمرو الظريفان وهذا زيد
واذا عمرو العاقلان ورايت زيدا وابصرت خالدا التاجرين وفي سفك الخالدين ويوبر لزيد الكاتبين

بعضهم ذلك بنعت فاعلى وفعلين وخبرهما مبتدأين لم يكن شيئا وان عدم الاتحاد في المعنى والعمل واللفظ كجاء زيد ورايت زيدا وفي المعنى والعمل والجنس كهذا ناصر زيد ويخذل عمرا وفي المعنى واللفظ كجاء زيد ومضى عمرو وفي العمل واللفظ كهذا مولى زيد ورجع عمرو وجب القطع اما بالرفع على اضمار مبتداء او بالنصب على اضمار فعل لايقع ويمنع الاتباع لانه يؤدي الى تسليط عاملين مختلفي المعنى على معمول واحد من جهة واحدة بناء على ان العامل في المنعوت هو العامل في النعت وهو الصحيح اما اذا اتحد العامل اذ معنى وعملا فلا يجوز فيه الا الاتباع لان العاملين من جهة المعنى شيء واحد فهو لاضافة العامل الواحد عند الجمهور وقال ابن السراج اذا اتفقا لفظا كان الثاني توكيدا للاول وان كان العامل واحدا جاز الاتباع والقطع ان لم يختلف العمل نحو قام زيد وبكر العاقلان وان اختلف تعين القطع نحو الخلق الذين الى المتوعين من حيث المعنى نحو ضربت زيدا عمرا العاقلان ام اتحد نحو خاصم بديعا عمرا الظريفان هذا مذهب البصريين وقال الفراء يتبع الاخير عند الاتحاد والكسائي الاول وابن سعدان ايهما شئت الرابعة يجوز الاتباع والقطع في نعت غيرهما ان لم يكن ملتزما ولا مؤكدا قال ابو حيان ولا نرجحها نحو الحمد لله الحميد او لعمرك حالة الحطب ذي ذم والمقيمين الصلوة اي امدح واللهم الطف بعبدك المسكين اي ارحم على راي الجمهور بخلاف نعت المبهم كررت بهذا العالم او النعت الملتزم ومثلوا له بالشعري العبور والاولى ان يمثل بالحمراء الغفير والمؤكد نحو الهمين اثنين فلا يجوز فيهما القطع فان كان النكرة اشترط في جواز القطع تاخره عن نعت آخر خيار الكهول الذين نزلنا على حاتم فاما ان تاخر عن نعت آخر لم يجز القطع الا في الشعر وان تعددت المنعوت لواحد فان تعين ضمائره بدونها اتبعت كلها او قطعت اتبع بعض وقطع بعض بشرط تقديم المتبع كقولها لا يقبلون قولي الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلين بكل معترك والطيبون معاقد الازر يروى برفع النعتين ونصبهما ورفع الاول ونصب الثاني وبالعكس تنبيه اذا قطع النعت خرج عن كونه نعتا قاله ابن هشام واطلاق النعت عليه مجاز فرع باب اطلاق الشيء على ما كان عليه الخامسة يجوز تقاطف المنعوت متبعة كانت او متبوعة مقطوعة قال ابو حيان ويخص بالواو نحو سبح اسم ربك الاعلى الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى الى آخره ولا يجوز بالفاء الا اذا دلت على الحالة واقع بعضها اثر بعض كقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم اي الذي صبح فغنم فآب وقال ابن عصفور اذا كانت النعوت مجتمعة على المنعوت في حالة واحدة لم يكن العطف الا بالواو والاخبار بجميع جموع العطف الا حتى ولم الناسة قد تلي النعت اما اذا لافادة شك او تنويع او نحوهما فيجب تكرارها مقرونا

حذف المنعوت واقامة النعت

بالواو ونحو لابد من حساب تاجر وبحر وكقوله تعالى من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية بل لا يجب التكرار والتابعة يجوز حذفها المغوث بكسر الغين ان علم وكان النعت اما مفردا صالحا للمباشرة والعامل نحو والتالله لاكيدن اصلها يغاث الملهوف ويعاش يغاث او بعض ما قبله من مجرور ومن نحو منا ظعن ومنا قوم اقام اي منا فريق ظعن ومنا فريق اقام او نفي نحو ما في الناس الا شكور وكفر اي الا رجل شكور او رجل كفر فان لم يصلح لمباشرة العامل امتنع الحذف غالبا الا في الضرورة ومن غير الغالب قوله تعالى ولقد جائك من نبأ المرسلين بناء على ان من لا تزاد في الايجاب ولا تدخل على معرفة واذا لم يكن بعض ما قبله من مجرور ومجرور امتنع الحذف الا في الضرورة كقوله ترمي بكفي كان من اذى البشر اي بكفي رجل كان ويجوز حذف النعت بقلة من العلم بيكفي كقوله تعالى ياخذ كل سفينة غصبا اي صالحة بدليل انه قرئ كذلك الا ان يعيبها لا يخرجها عن كونها سفينة الا ان جئت بالنحاة الى الواضح والا لكفر ايهام ذلك فلا يقيم ايهام الفهم وزنا اي نافعا الثاني من التوابع المعطوف بالحروف ويسمى عطف النسق بفتح السين اي العطف الواقع في الكلام الوارد على نظام واحد وهو من قولهم ثغر نسق اذا كانت الاسنان مستوية ووجه المناسبة ان في الحرف يجعل التابع والمتبوع مستويين باعتبار الاعراب وقصد النسبة واما النسق باسكان السين فهو وصف النعت الكلام اذا عطف بعضه على بعض كما في الصحاح قال بعض الائمة والتعبير بعطف النسق اصطلاح الكوفي وهو المتداول والبصريون يعبرون عنه بالنسق انتهى وهو تابع وهو كالجنس يشمل جميع التوابع وقوله بواسطة الواو والفاء وثم وحتى واما واو بل ولا واو لكن اخرج ما عدا المحدود ولا يرد التوكيد والنعت المفرد فان بحرف العطف لان التبعية ليست بواسطة الحرف بل هي حاصلة فيهما وان لم يوجد حرف ولهذا قال بعضهم اطلاق العطف في هاتين الصورتين اطلاق مجازي تنبيه عد المصنف حروف العطف عشرة اما على المختار مبنيا على انها غير عاطفة كما سيأتي بيانه في حد بقية المفردات انت واليس منها ليس خلافا للكوفيين ولا الا خلافا للاخفش والفراء ولا اي خلافا لصاحب المسوف فالواو اطلق الجمع بين المعاطفين من غير دلالة على ترتيب ولا عدمه خلافا للفراء وهشام وتغلب من الكوفيين وقطرب من البصريين في زعمهم انها بمعنى الترتيب فالفعل في نحو جاء زيد وعمر ويحتمل ان يكون حصل من كل منهما في زمان واحد وان يكون حصل من زيد اولا وان يكون حصل من عمر اولا فهذه ثلاثة احتمالات عقلية لا دليل في الواو على واحد منها وانما دل على مطلق الاجتماع في الحكم ومن ثم يعطف بها الشيء على مصاحبه نحو فانجيناه وصحابة السفينة وعلى سابقه نحو يا بني اركب معنا ولا تكن مع الكافرين ونوحا وابراهيم وعلى لاحقه جمعنا كم والاولين فهذه ثلاث مراتب وهي

مختلفة والكثرة والقلة فيجيء اللمصاحبة اكثر وللترتيب كثير ولعكس الترتيب قليل فيكون عند الامام
او التجرد من القرائن للمعية بارجحية والتاخر برجحان والمتقدم بمرجوحية هذا مراد التسهيل وهو
تحقيق للواقع لا قول ثالث قاله في التصريح وفيه رد لقول ابي حيان من ان قول ابن مالك كون الواو للمعية
راجح وللترتيب كثير ولعكسه قليل ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين بل هو ثالث خارج عن القولين
مجهض طراحه تنبيه انفرد الواو عن سائر احرف العطف بتسعة عشر حكما احدها احتمال معطوفها للمعاني
الثلثة السابقة الثاني افرادها بالمتخواتمات شاكر او اما كفور الثالث افرادها بالا ان يسبقت نفي او شبهه المقصد
المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو ولا ما اختصم زيد ولا عمرو وانما جاز ولا الصالحين لان في غير معنى النفي
وانما وما يستوي الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوي الاحياء ولا الاموات
فلا الثانية والرابعة والخامسة وايد لا من اللبس الرابع افرادها بلكن نحو ولكن رسول الله الخامس عطف
المفرد المتبوع على الاجنبي عند الاحتياج الى الربط كمررت برجل قائم زيد واخوه وزيد قام عمرو وغلامه و
زيد ضرب عمرا وليلى السادس عطفا لمعقد على المنفي الشايع عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها
كقوله بكيت وما بكى رجل حزين على ربعين مسلوب وبال الثامن عطف ما حقه التثنية والجمع كقول الفرزدق
ان الزبير لا وزيرة مثلها فقدان مثل محمد ومحمد وقول ابي نواس فتنا بها يوما ويوما وثالثا ويوما
له يوم الرجل خامس قال ابن هشام في المغني وهذا البيت يسئل اهل الادب عنه فيقولون كم اقاموا و
الجواب ثمانية لان يوما الاخير رابع وقد وصف بان يوم الرجل خامس له وحينئذ يكون يوم الرجل هو ثامن
له بالنسبة الى اول يوم انتهى ونقل الدماميني عن بعضهم لذلك قصته على ان الاناة كانت خمسة التاسع عطف
ما لا يستغني عنه كاختصم زيد وعمرو من ذلك جلست بين زيد ومن ثم وعمرو قال الاصمعي سمعت اعرابيا يقول
بسقط اللوى بين الدخول فحومل وليس بان على حذف مضاف والتقدير بين اهل الدخول فحومل وبان
الدخول مشتمل على اماكن والتقدير بين اماكن الدخول واماكن حومل فهو بمنزلة اختصم الزيدان والعمران
قال ابن هشام ويشارك الواو في هذا الحكم ام المتصلة في نحو سواء علي اقمت ام قعدت فانها عاطفة ما
لا يستغني عنه انتهى واجاز الكوفيون العطف في ذلك بالفاء وثم واو قالوا وهو مسموع من القراء رايت رجلا
يعقل اختصم عبد الله فرجل العاشر والحادي عشر عطف العام على الخاص وبالعكس الاول نحو رب اغفر
لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات والثاني نحو واذ اخذنا من النبيين ميثاقهم و
منك ومن نوح ويشاركها في هذا الحكم الا خير كما مر حتى الناس حتى الحاج حتى المشاة فانها

عاطفة خاصا على عام الثاني عشر عطف عام محذوف وبقي معموله على عامل اخر يجمعهما معنى واحد كقوله
اذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا اى وكحلن العيونا والجامع بينهما التحسين
وقوله تعالى والذين تبوؤا الدار والايمان اى واعتقدوا الايمان والجامع بينهما الملازمة والالفة
لولا هذا التقييد لورد اشتريته بدرهم فصاعدا اذ التقدير فذهب الثمن فصاعدا الثالث عشر
عطف الشئ على مرادفه نحو انما اشكو بثي وحزني الى الله اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة
لا ترى فيها عوجا ولا امتا وقوله والفى قولها كذبا ومينا وزعم ابن مالك ان ذلك يأتي واوا
وان منه ومن يكسب خطيئة او اثما قال ابن هشام في شرح بانت سعاد وفيه نظر لامكان ان يراد
بالخطيئة ما وقع خطأ وبالاثم ما وقع عمدا الرابع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله
عليك ورحمة الله السلم الخامس عشر عطف ما اقتضمنه الاول اذا كان المعطوف ذا غيرة نحو حافظوا
على الصلوات والصلوة الوسطى السادس عشر جواز حذفها من معطوفها نظرا وعديله نحو ومن
خلفهم سدا السابع عشر جواز حذفها ان امن اللبس كقوله كيف اصبحت كيف امسيت كذا قيل وفي الافراد
الواو بذلك نظر وفي المغني حكى ابو الحسن بعطه درهما درهمين ثلثة وخرج على اضمار او ويحتمل ابدال
الاضراب والفاء للجمع والتعقيب والترتيب سيأتي الكلام عليها في المفردات وثم ويقال فثم
بابدال الثاء فاء كقولهم في جدث جدف وثمة بالحاقها تاء ساكنة ومفتوحة فتختص حينئذ بعطف
الجمل للجمع والترتيب والمهلة وفي كل خلاف اما الجمع فزعم الاخفش والكوفيون انه قد يتخلف بان تقع
زايدة فلا تكون عاطفة البتة وحملوا على ذلك قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت
وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم وقول ذهير اراني اذا اصبحت
اصبحت ذا هوى فثم اذا امسيت امسيت غاديا وخرجت الاية على حذف الجواب اى رجعوا الى الله و
استغفروه ثم تاب عليهم والبيت على زيادة الفاء وتعينت للزيادة دون ثم لانه قد عهد زيادتها
بخلاف ثم واما الترتيب والمهلة فخالف فيهما قوم في اقتضائها اياهما تمسكا بقوله تعالى خلقكم من نفس
واحدة ثم جعل منها زوجها وبدء خلق الانسان من طين ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين ثم
سواه ونفخ فيه من روحه والى الغفار لمن تاب وامن وعمل صالحا ثم اهتدى والاهتداء سابق على ذلك
وبقوله تعالى ذلكم وصيكم به لعلكم تتقون ثم اتينا موسى الكتاب وقول الشاعر ان من ساد ثم ساد ابو
ثم قد ساد قبل ذلك جد واجيب عن الكل بان ثم فيها للترتيب الاخباري لا الترتيب الحكمي قال ابن هشام وفيه

هذا الجواب انفع منه لانه يصحح الترتيب فقط لا المهلة اذ لا تراخي بين الاخبارين والجواب الصحيح لهما
ما قيل في الاية الاولى ان العطف على مقدر من نفس واحدة انشاها ثم جعل منها زوجها وفي الثانية ان
سواه عطف على الجملة الاولى لا الثانية وفي الثالثة ان المراد ثم قام على الهداية لان الغفران موقوف
على العاقبة وفي الرابعة ان اتينا على عطف على ما تقدم قبل شطر السورة من قوله ووهبنا له اسحق و
يعقوب وفي البيت ان المراد ان الجد اتاه السودد من قبل الاب والاب من قبل الابن كما قال ابن الرومي
قالوا ابو الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان وكم اب قد علا بابن ذرى حسب كما علت
برسول الله عدنان تنبيه قد تقع ثم موقع الفاء فتكون للجمع والترتيب بلا مهلة كقوله كهز الرديني
تحت العجاج جرى في الانابيب ثم اضطرب اذ الهز متى جرى في انابيب الرمح تعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه
قاله غير واحد قال بعضهم وانه لا ترتيب فيها ايضا لان الاضطراب والجري يقعان في زمان واحد واجيب بان
الترتيب يحصل في خطاب لطيفة وحتى للجمع مع الغاية بان يكون ما بعدها غاية لما قبلها في زيادة او نقصان
ينقطع الحكم عنده والتدريج هنا بان ينقضي ما قبلها شيئا فشيئا الى ان يبلغ الغاية ولهذا وجب ان يكون
بها جزء من المعطوف عليه ولو تقديرا كما سيأتي بيانه في حديقة المفردات انشاء الله تنبيهان الاول لا تعطف حتى
الجمل لان شرط معطوفها ان يكون جزءا مما قبلها او كجزء منه ولا يتأتى ذلك الا في المفردات هذا هو الصحيح و
زعم ابن السيد في قول امرئ القيس سريت بهم حتى تكل مطيهم فيمن رفع تكل ان جملة تكل مطيهم معطوفة
بحتى على سريت بهم قاله ابن هشام في المغني الثاني اذا عطف بحتى على مجرور وقال ابن عصفور ترجح اعادة الجار
فرقا بينها وبين الجارة نحو مررت بالقوم حتى بزيد وقال ابن الخباز بوجوب ذلك وفصل ابن مالك فقال ان
لم تتعين للعطف وجبت الاعادة نحو اعتكفت في الشهر حتى في اخره وان تعينت له فلا لحصول الفرق نحو
عجبت من القوم حتى بينهم وقوله جود يمناك فاض في الخلق حتى بائس دان بالاساءة دينا قال ابن هشام و
هو حسن وجزم به في الجامع ورده ابو حيان وقال في المثال هي جائزة وفي البيت محتملة الثالث العطف
بحتى قليل واهل الكوفة ينكرونه البتة ويحملون نحو جاء القوم حتى ابوك ورأيت القوم حتى اباك ومررت
بالقوم حتى ابيك على ان حتى فيه ابتدائية وما بعدها على اضمار عامل وام نوعان متصلة ومنفصلة و
سيأتي بيانهما والجمهور على ان العاطفة انما هي متصلة واما المنقطعة فهي حرف ابتداء كبل وتختص بالجمل فلا
تعطف المفردات واما قولهم انها لابل ام شاء فتقديره انها لابل ام هي شاء وخرق ابن مالك اجماع النحويين
فقال انها تعطف المفردات وحمل قولهم انها لابل ام شاء على ظاهره واستدل بقول بعضهم ان هنا لابلا ام

حتى

ام

شاء

شاء بالنصب قال ابن هشام فان صحت روايته فالاولى ان تقدر لشاء فاصبر اى ام اردى شاء وذهب ابن خروف
الى ان المنقطعة للعطف ايضا وهو ظاهر كلام المصنف حقيقة المفردات كما سنبينه انتهى تقع اول ما يقع
احدها الشك من المتكلم نحو قالوا البثنا يوما او بعض يوم الثانى للابهام على السامع نحو انا او اياكم
لعلى هدى او فى ضلال مبين وقول الشاعر نحن او انتم الاولى الفوا الحق فبعد للظالمين وسحقا
الثالث التخيير بين المتعاطفين بان يمتنع الجمع بينهما نحو تزوج هندا او اختها الرابع الاباحة بان لا يمتنع الجمع
نحو جالس العلماء او الزهاد الخامس الجمع المطلق كالواو نحو قوله جاء الخلافة او كانت له قدرا
اى وبقدر موسى على قدر السادس الاضراب بكل نحو وارسلناه الى مائة الف او يزيدون قال الرضى وانما
جاز الاضراب فى كلامه تعالى لانه اخبر عنهم بانهم مائة الف بناء على ما يحزر الناس مع كونه تعالى عالما بانهم
يزيدون ثم انه تعالى اخذ فى التحقيق مضربا عما يغلط فيه غيره اى ارسلنا الى الجماعة يحزرهم الناس مائة الف
وهم كانوا يزيدون زايدين على ذلك السابع التقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف ذكره ابن مالك فى بعض
كتبه وعدل عنه فى بعضها فقال التقسيم قد يقع فى المجرد من الشك والابهام والتخيير واما هذه الثلاثة
فان مع كل منها تفريقا مصحوبا بغيره ومثل بنحو ان يكن غنيا او فقيرا وقالوا كونوا هودا او نصارى
قال وهذا اولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو فى التقسيم اجود نحو الكلمة اسم وفعل وحرف
قوله كما الناس مجروم عليه وجارم ومن يجيء با وقوله فما لوا له ثنتان لا بد منهما صدور رماح
اشرعت وسلاسل انتهى وغيره عدل عن العبارتين فعبر بالتفصيل ومثل بقوله تعالى وقالوا كونوا هودا
او نصارى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى وقالت اليهود كونوا هودا او نصارى تكونوا
وقال بعضهم بجوز فيها التفصيل الاجمال فى قالوا اينبغى ان لا قال لم يذكر المقدمون لا هذا المعنى
بل قالوا اما لاحد الشيئين او الاشياء وقال ابن هشام وهو التحقيق وقد تخرج الى معنى بل والى معنى الواو
واما بقية المعانى فمستفادة من القرائن الثانى قال ابو البقاء او النهى بمنزلته او الاباحة فيجب اجتناب
الامرين كقوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا فلا يجوز فعل احدهما فلو جمع بينهما كان فعلا للمنهى عنه
مرتين لان كل واحد منهما احدهما وقال غيره او فى مثل هذا بمعنى الواو وتفيد الجمع وقال ابن الحاجب بل هى
بمعناها وهو احد الشيئين وانما جاء التعميم من النهى الذى فيه معنى النفى والنكرة فى سياق النفى للعموم
لان المعنى قبل وجود النهى تطع اثما او كفورا اى واحدا منهما فاذا جاء النهى ورد على ما كان ثابتا انتهى
فيصير المعنى لا تطع واحدا منهما فالتعميم فيهما من جهة النهى الداخل ومبنى على ما قاله هو معنى قول

بل

للاضراب

للاضراب وسيأتي الكلام فيها في حديقة المفردات ولا لنفي حكم متلوها عن تاليها وللعطف بها ثلثة شروط
احدها ان يتقدمها اثبات نحو جائني زيد لا عمرو او نداء نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وزعم ابن سعدان هذا ليس
من كلامهم قال ابو حيان وهذا شهادة على نفي وقد ذكر ذلك سيبويه في كتابه وظن به انه لم يذكره الا و
هو مسموع انتهى وهذا الشرط يعلم من معنى لا الثاني ان لا تقترن بعاطف فاذا قيل جاء زيد لا بل عمرو
فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة واذا قلت ما جائني زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا توكيد
للنفي الثالث ان يتعاند متعاطفاها فلا يجوز جائني رجل لا زيد لانه يصدق على زيد اسم الرجل بخلاف
جائني رجل لا امرأة نص عليه على هذا الشرط السهيلي في نتائج الفكر والابدي في شرح الجزولية وتبعهما
الشيخ ابو حيان وقال ابن هشام وهو حق فلا يمتنع العطف بها على معمول الفعل الماضي خلافا للزجاج
اجاز يقوم زيد لا عمرو ومنع قام زيد لا عمرو ويرد منعه قولهم نفعك جدك لا كدك وقول امرئ القيس
كان دثارا حلقت بلونه عقاب تنوفي لا عقاب القواعل دثار اسم راعي وتنوفي ثنيته والقواعد جبال
صغار ولا لتعليق حكم متلوها واثبات نقيضه لتاليها نحو ما جاء زيد لكن عمرو لا تهن زيدا لكن عمرا
فيستفاد من ذلك تقرير عدم مجيء زيد والنهي عن الاهانة واثبات المجيء والامر بالاهانة لعمرو وللعطف
ثلثة شروط ايضا احدها ان يتقدمها نفي او نهي كما مر فان قلت قام زيد ثم جئت بلكن حرف ابتداء
فجئت بالجملة فقلت لكن عمرو لم يقم الثاني ان لا تقترن بالواو قاله الفارسي واكثر النحويين فان اقترنت
بها نحو ما قام زيد ولكن عمرو ففيه اربعة اقوال احدها ليونس ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة
جملة حذف بعضها على جملة صريح بجميعها قال فالتقدير في نحو ما قام زيد ولكن عمرو ولكن قام عمرو وفي ولكن
رسول الله ولكن رسول الله كان وعلة ذلك ان الواو لا تعطف مفردا على مفرد مخالف له في الايجاب
والسلب بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه نحو قام زيد ولم يقم عمرو والثالث لابن عصفور
ان لكن عاطفة والواو زائدة لازمة قال وعليه ينبغي ان يحمل مذهب سيبويه الرابع لابن كيسان ان
لكن عاطفة والواو زائدة وغير لازمة الثالث ان يليها مفرد فان وليها جملة فهي حرف ابتداء لمجرد افادة
الاستدراك وليست عاطفة ويجوز ان تستعمل بالواو نحو ولكن كانوا هم الظالمين ويكون بدونها
كقول زهير انا ابن ورقاء لا يخشى بوادره لكن وقايعه في الحرب تنتظر وزعم ابن ابي الربيع انها حين
اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول سيبويه تنبيه ذهب يونس الى ان لكن لا
تستعمل قبل المفرد الا بالواو وانها هي العاطفة كما مر قال وما يوجد في كتب النحويين من نحو ما قام

لا

لكن مع لكن

والواو عاطفة مفردا على مفرد الثاني لابن مالك ان لكن غير عاطفة

سعد

سعد لكن سعيد فمن كلامهم لا من كلام العرب ولذلك لم تمثل سيبويه في امثلة العطف الا بلكن
وهذا من شواهد عدالته وكمال امانته لانه يخبر العطف بها غير مسبوقة بواو وترك التمثيل بها لئلا
يعتقد انه تما استعملته العرب انتهى وتبعه ابن مالك على ذلك الا انه جعل العطف من قبيل عطف الجمل
كما تقدم بيانه وعلته وفي قوله ان سيبويه يخبر العطف بها غير مسبوقة بواو نظر فقد تقدم ما حمل عليه
ابن عصفور كلام سيبويه وقد يعطف الفعل الماضي والمضارع على اسم مشابه له في المعنى كقوله
تقم فالمغيرات صبحا فاثرن وقوله صافات ويقبضن فعطف في الاولى اثرن وهو فعل ماض الى المغيرات
وهو اسم فاعل مشبه للفعل في المعنى لانه في تاويل والاولى اثرن وعطف في الثانية يقبضن وهو مضارع
لانه في المعنى يصففن وقيل والذي حسن ذلك تاويل اثرن بمغيرات ويقبضن بقابضات او بالعكس
يعطف الاسم المشابه للفعل في المعنى على الفعل الماضي والمضارع كقوله يا رب بيضا من العواهج ام صبي
قد حبني ودارج فعطف دارج على حبي وهو ماض لتاول دارج بمدرج او حبي بحابي والعواهج بعين مهملة
جمع عوهج وبني في الاصل الطويلة العنق من الظبي والنوق والمراد بها هنا المرئة الناعمة الخلق
وقول الاخر يابات يعيشها بطرب بات يقصد في اسوتها وجائر فعطف جابر على يقصد وهو مضارع
لبات وجائر بجور ويقصد بقاصد وجعل من ذلك ابن مالك قوله تعالى يخرج الحي من الميت ومخرج
الميت من الحي وقد ورد مختلفين عطف يخرج على فالق في قراءة التشديد ولكل منهما مرجحان فيرجح
قول ابن مالك لسلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة وذكر الشيء ومقابله ويرجح قول الزمخشري
عدم التاويل والتوافق بين نوعي المتعاطفين قيد بعضهم في تطبيق هذا الموضع اقتضى
اقتضاره في جواز لمخالف المعطوف والمعطوف عليه على ما ذكر ان غير ذلك من مخالفهما لا يجوز
كعطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس انتهى وفي اقتضاء ذلك نظر هذا وعطف الاسمية على
الفعلية وعكسه فيه ثلثة اقوال وتقدم الكلام عليها في باب الاشتغال واما عطف الخبر على الانشاء
وعكسه فقال في المغني منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه وكتاب التسهيل وابن
عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة انتهى قال البدر الدماميني
في التحفة وحاول الشيخ بها الدين السبكي في شرح التلخيص التوفيق بين التحاة والبيانيين فقال ما
حاصله ان البيانيين متفقون على منعه وقد نظر كلام كثير من التحاة جوازه ولا خلاف بين الفريقين
لانه عند من جوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة انتهى ومما اختلف في جوازه من تخالف المتعاطفين عطف

ولا يحسن العطف على المرفوع المتصل بارزا او مستترا الا مع الفصل بالمنفصل او فاصل ما او توسط لا بين العاطف
والمعطوف نحو جئت انا وزيد ويدخلونها ومن صلح وما اشركنا ولا اباؤنا

الماضي على المضارع وبالعكس فمنعه الجمهور الا اذا اتفقا زمانا كقوله تعالى يقدم قومه يوم القيمة
فاوردهم النار وقوله تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل
لك قصورا واجازه الرضي مطلقا قال يجوز لم يقعد زيد ولا يقعد غدا وبالعكس وهو ظاهر عبارة
ابن مالك في الخلاصة وهو الحق فان قلت الامثلة المذكورة ليست من عطف الفعل على الفعل بل من
عطف جملة على جملة قلت اجيب بانه لما كان الغرض انما هو عطف الفعل لاتحاد فاعل الفعلين صح
كونها من عطف الفعل ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا لانه لما كان
كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل وهو كالجزء من الفعل
فلو عطف عليه كان كالعطف على بعض حروف الكلمة كرهوا العطف عليه فلم يستحسنوه الا مع الفصل
بينه وبين فاعله تابعه بتوكيده بالضمير المنفصل ليكون كانه معطوف عليه في الصورة وان كان العطف في
الحقيقة على المتصل او مع فاصل ما اي فاصل كان او مع توسط لا النافية بين العاطف وهو الواو و
المعطوف فيكتفى بذلك عن الفصل بين المتعاطفين ولم يلتزموا التاكيد مع ذلك للطول الذي يكسر من
صورة العطف ومثل للثلثة نشرا على ترتيب اللف فقال نحو جئت انا وزيد فزيد معطوف على التاء و
هو ضمير مرفوع متصل بارز وحسن العطف للفصل بينهما بالضمير المنفصل ونحو اسكن انت وزوجك
الجنة ومثله الفصل بتوكيد معنوي كقوله ذعرتم اجمعون ومن يليكم برؤيتنا وكنا الظافرينا و
نحو قوله تعالى يدخلونها ومن صلح فمن صلح معطوف على الواو في يدخلونها وحسن لوجود الفاصل بينهما و
هو الهاء وقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فاباؤنا معطوف على نا وهو حسن لتوسط لا بين العاطف و
هو الواو والمعطوف وهو اباؤنا ومما لا يحسن ما رواه البخاري في صحيحه من قوله ص كنت وابو بكر وعمر و
لذلك قيل هو مروي بالمعنى وقول بعضهم سواء والعدم فسواء صفة لرجل هو بمعنى مستو وفيه ضمير مستتر
يعود على رجل والعدم معطوف على ضميره ولا يقاس على هذا خلافا للكوفيين وافهم تقييد المسئلة
بالضمير ان العطف على الظاهر بظاهر او ضمير جائز بدون فاصل وبالمتصل ان المنفصل مرفوعا كان او
منصوبا كالظاهر في جواز العطف عليه كما ذكر نحو اياك والاسد وبالمرفوع ان المتصل المنصوب يحسن
العطف عليه وان لم يفصل لانه لا ينزل منزلة الجزء كالمرفوع فيعطف عليه الظاهر نحو جمعناكم والاولين
والمضمر نحو رايته واياك كما يعطف على الظاهر كذلك نحو رايت زيدا وعمروا ورايت زيدا واياك و
منع الابدي في الاخيرة لامكان الاتصال نحو رايتك وزيدا مردود بقوله تعالى ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من

قبلكم

قبلكم وايا كم هذه نكتة مما ذكره من احكام العطف ويعاد الخافض وجوبا جوفاكان واسما على
المعطوف على ضمير مجرور نحو مررت بك وبزيد وقوله تعم نعبد الهك واله ابائك وانما وجب ذلك لان
اتصال الضمير المجرور بجارة اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا اجاز
انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره سواكان ضميرا وظاهرا فكره العطف عليه اذ يكون العطف
على بعض حروف الكلمة فمن ثم لم يجز اذا عطف الضمير على المجرور الا اعادة الجار ايضا نحو مررت بزيد
وبك والمال بين زيد وبينك وليس المجرور ضميرا منفصلا حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما علم في المرفوع
المتصل فلم يبق الا اعادة الخافض ولا يعاد الخافض الا متى الا اذا لم يمكن انه لم يجب الا لهذا الغرض وانه
لا معنى له كما في قولنا بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون هنا بينان بين بالنسبة الى زيد وحده وبين اخر
بالنسبة الى المخاطب وحده لان البينة امر تقتضي طرفين فصرفنا ان تكرير الثاني لهذا الغرض فقط فان الدليل
نحو جائني غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا شركا بينهما لم يجز على المجوز لو قامت قرينة الا
على المقصود قاله الرضي رحمه الله ووجوب اعادة الخافض في ذلك مذهب البصريين وذهب الجرمي والزجاج
الى عدم وجوبه بل اكد الضمير المنفصل نحو مررت بك انت وزيد والفراء ان اكد الظاهر نحو بك نفسك و
زيد بل هو مع مخالفة القياس وليس بسموع وذهب الكوفيون ويونس والاخفش الى عدم وجوبه في ذلك
مطلقا ووافقهم ابو علي الشلوبين وصححه ابن مالك وابو حيان وجرى عليه ابن هشام في بعض كتبه لثبوت
ذلك في فصيح الكلام قال ابن مالك في الخلاصة وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا
وليس عندي لازما اذ قد اتى في النظم والنثر الفصيح مثبتا وقال في شرح الكافية من مؤيدات الجواز
قوله تعم وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام فجر المسجد بالعطف على الهاء لا بالعطف على سبيل
لاستلزامه الفصل بالاجنبي بين جزئي الصلة وقوة هذا الحمل ورجحه ابو علي الشلوبين على موافقة
الكوفيين في هذه المسئلة وقد نقل الزمخشري وغيره عن هذا ومن مؤيدات الجواز ايضا قراءة حمزة
واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام بخفض الارحام وسيأتي ايضا قراءة ابن عباس والحسن البصري ومجاهد
وقتادة والنخعي والاعمش ويحيى بن وثاب وابي رزين ومثل هذه القراءة قول بعض العرب ما فيها غيره
وفرسه واره قطرب بجر فرسه ومثله ما انشده سيبويه من قول الشاعر فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا
فاذهب فما بك والايام من عجب انتهى وقال ابنه في شرح الخلاصة لا يبعد ان يؤتى في هذه المسئلة ان
ان العطف على الضمير المجرور بدون اعادة الخافض غير جائز في القياس وما ورد منه في السماع محمول على شذوذ

ولا يعطف على معمولي عاملين مختلفين على المش الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو

اضمار الجار كما اضمر في مواضع اخر نحو ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة وكقولهم امرر ببني فلان
الا صالح فطالح وقولهم بكم درهم اشتريت ثوبك على ما يراه سيبويه من ان الجر فيه بعد كم باضمار
من لا بالاضافة انتهى تنبيهات الاول محل الخلاف اذا كان المعطوف على الضمير المجرور ظاهرا فان كان
ضميرا نحو مررت بك وبه وجب اعادة الخافض اتفاقا الثاني يستثنى من القاعدة المذكورة مسئلة
لا يجب فيها اعادة الخافض قال البدر الدماميني في المنهل لنا ما يمكن ان يجعل لغزا فيقال اي صورة
يجوز العطف فيها على الضمير المخفوض من غير اعادة الخافض لفظا حال السعة باجماع ومثالها قولك
شجاعة زيد عجبت منها وانه يبخل اذ حذف الجار من ان وان مطرد بلا خلاف كما مر الثالث قيل ينبغي
ان يقيد العطف على الضمير المجرور بان يكون الحرف غير مختص بالضمير احترازا من لولا على مذهب سيبويه
فانه لا يجوز عطف ظاهر على مجرورها نحو لولاك وزيد فلو رفعت على توهم انك نطقت بضمير الرفع
ففي جوازه نظر قاله المرادي في شرح التسهيل وفي المغني لابن هشام عند الكلام على اشتراط الاضمار
في بعض المعمولات من الوهم فيه قول بعضهم في لولاي وموسى ان موسى محتمل الجر وهذا خطأ لانه لا
يعطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار ولان لولا لا تجر الظ فلو اعيدت لم تعمل الجر فكيف ولم تعد
وهذه مسئلة يحاجي ح بها فيقال ضمير مجرور لا يصح ان يعطف عليه اسم مرفوع لان لولا محكوم لها
بحكم الحروف الزائدة والزائد لا يقدح في كون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية فكذا ما اشبه الزائد و
لا يعطف على معمولي عاملين مختلفين على القول المش من سبعة اقوال في جميع الصور الا في نحو في الدار
زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا اي في صورة تقديم المجرور في المعطوف عليه وتاخير المرفوع
او المنصوب والاتيان بالمعطوف على ذلك الترتيب فان العطف على معمولي عاملين مختلفين جائز في
هذه الصورة فقط وهو راي الاعلم وابن الحاجب وعزي الى الاكثرين وعلل اعلم الجواز باستواء اخر
الكلام واوله في تقديم الخبرين عن المخبر عنهما حتى لو استوا اخر الكلام واوله نحو زيد في الدار والحجرة عمرو
لم يجز قال الرضي ويلزمه تجويز مثل قولنا زيد خرج غلامه وعمرو اخوه وان زيدا خرج وبكر اخوه لاستواء
اول الكلام واخره وهو لا يجيزه وعلله ابن الحاجب بان الذي ثبت في كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف
على معمولي عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره اذ العطف
على معمولي عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان اطرد في صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها
انتهى ولم يلزمه ما لزم الاعلم من تجويز الصورتين المذكورتين لكنه يبقى الاشكال عليه في علة تخصيصهم

للضرورة

للصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على معمولي عاملين مختلفين مخالفا للاصل
فهلا تاولوها المانعون مطلقا حتى لا يكون تحكما القول الثاني الجواز مطلقا حكاه الفارسي عن جماعة
وابن الحاجب عن الفراء وتمسكوا بقوله تعالى ان في السموات والارض لايات للموقنين وفي خلقكم وما يبث
من دابة ايات للموقنين لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما انزل الله من السماء من رزق
فاحيا به الارض بعد موتها وتصريف الرياح ايات لقوم يعقلون الاولى منصوبة اجماعا لانها اسم ان و
الثانية والثالثة قراهما حمزة والكسائي بالنصب والباقون بالرفع والتمسك بالقراءتين في ايات
الثلثة اما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء وفي واما النصب فعلى نيابتها مناب ان وفي وبقول
الشاعر اكل امرئ تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا اقام الواو مقام كل وتحسبين وبقولهم ما كل
بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة بنيابتها مناب كل وما وهذا كما تراه لا يدل على المطلوب بتمامه فانهم لم
يفرقوا بين تقدم المجرور وتاخره والاية والبيت والمثل المجرور فيها متقدم الثالث المنع مطلقا
وهو قول سيبويه والمبرد وابن السراج وهشام وجماعة من متقدمي البصريين وصححه ابن مالك وعللوه
بان العاطف نايب عن العامل وهو ضعيف من جهة حرفيته ومن جهة نيابته فلم يقو ان يقوم مقام
عاملين وتاولوا ما اوهم الجواز فتاولوا الاية بتقدير في فالعمل لها وانما نابت مناب عامل واحد
هو الابتداء او ان وبانتصاب ايات على التوكيد للاولى ورفعها على تقدير مبتدا اي ايات وعليهما
فليست في مقدرة فتاولوا البيت والمثل باضمار جار اي وكل نار توقد في الليل نارا ولا كل سوداء
تمرة وكذا يضمرون الجار في كل صورة توهم الجواز قال ابن هشام ومما يشكل على مذهب سيبويه ومن
قال بقوله قوله يهون عليك فان الامور بكف الاله مقاديرها فليس ياتيك منهيها ولا قاصر
عنك مامورها لان قاصر عطف على مجرور الباء فان كان مامورها عطفا على مرفوع ليس لزم العطف
على معمولي عاملين وان كان فاعلا بقاصر لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه اذ التقدير ح فليس منهيها بقاصر
عنك مامورها وقد اجيب بالثاني وانه لما كان الضمير في مامورها عايدا الى المنهيات لدخولها
في الامور الرابع الجواز ان كان احد العاملين جارا حرفا او اسما سواء تقدم المجرور المعطوف نحو في الدار
زيد والحجرة عمرو ام تاخر نحو في الدار زيد وعمرو الحجرة الخامس الجواز ان تقدم المجرور المعطوف عليه
نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ام لا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو بخلاف ما اذا تاخر نحو في الدار زيد
وعمرو الحجرة وهو قول الاخفش والكسائي والفراء والزجاج السادس في غير العوامل اللفظية والمنع

فيها

فيها وغير اللفظية نحو الابتدائية فيجوز نحو زيد في الدار والقصر بكر لان الابتدائي رفع لزيد وبكر فكان العطف على معمول واحد ويمتنع ان في الدار زيدا والحجرة عمرا وهو قول ابن طلحة الثاني الجواز في غير اللفظية وفي اللفظية الزائدة لانه عارض والحكم للاول نحو ليس زيد بعالم ولا خارج اخوه وما شرب من عسل زيدا لا لبن بكرا وانما يمتنع في اللفظية المؤثرة لفظا ومعنى وهذا قول ابن الطراوة ورجح بتقييد المسئلة بمعمولي عاملين العطف على معمول عامل واحد وعلى معمول اكثر من عاملين قال ابن هشام وغيره اجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس وعلى معمولي عامل نحو اعلم ان زيدا عمرا بكرا جالسا وابا بكر خالد سعيدا منطلقا وعلى منع العطف على معمولي اكثر من عاملين نحو ان زيدا ضارب ابوه لعمرو وخالد غلامه بكرا الثالث من التوابع التأكيد بالهمزة وبابدالها الفاء على القياس في نحو راس ويقال التوكيد ايضا وهو الافصح وهو تابع وهذا الجنس يشمل جميع التوابع يفيد تقرير متبوعه اي تقرير مفهومه وهذا قوله او تقرير شمول الحكم لافراده اي افراد المتبوع ومعنى التقرير هيهنا ان يكون مفهوم التأكيد مؤديا اثباتا في المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا في زيد في قولك جاءني زيد نفسه اذ يفهم من زيد نفس زيد وكذا كان معنى الشمول الذي في كلهم مفهوما من القوم في جاءني القوم كلهم اذ لابد ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة حقيقة في مجموعهم ثم ان التأكيد تقرير ما ثبت في المتبوع ودل عليه اي يجعله مستقرا محققا بحيث لا يظن به غيره وبهذا خرج ما عدا المحدود من التوابع اما النعت غير التوكيد واما العطف بالحرف فظاهر واما النعت التوكيد نحو نفخة واحدة فان واحدة تقرر مفهوم المتبوع وهو الوحدة لكن هذه الافادة ليست بالوضع فان النعت انما وضع للدلالة على معنى في متبوعه واما عطف البيان فليس جميعه مدلولا عليه بلفظ المتبوع فزيد من نحو جاءني العالم زيد لا دلالة للعالم عليه بل بمجاورة بعض متبوعاته عليه وذلك مع قلة الاشتراك نحو اقسم بالله ابو حفص عمرا فرضنا انه ليس هناك ممن يسمى بابي حفص الا اثنان او ثلثة كذا قيل وفي دلالة المتبوع عليه في هذا ايضا نظر فان دلالته عليه انما استفيدت من خارج وهو علم المخاطب او السامع بوضع هذه الكنية لمسمى هذا الاسم والا فابو حفص مثلا لا يدل على عمر من حيث هو متبوع واما البدل فمتبوع غير مقصود فلا يكون تقريره مقصودا وقولهم ان الابدال للتقرير معناه انه ليقرر ما قصد البدل عليه لا لتقرير المتبوع من حيث هو متبوع تنبه قوله او شمول الحكم لافراده ليس للاحتراز عن شئ بل للبيان فايدة التوكيد في تقرير المتبوع جعله مقررا في ذهن السامع بازالة غفلته عن سماع اللفظ او

الثالث التأكيد

بازالة توهمه كون ذكر المتبوع غلطا او كونه بمعناه المجازي سواء كان منسوبا او منسوبا اليه وتقرير
شمول الحكم لافراده جعله مقررا في ذهن السامع بازالة توهمه ان الحكم انما هو على بعض افراد
المتبوع وحكم على الكل تجوزا لعدم الاعتداد بمن لم يجئ منهم فاذا اكد زال توهم المجاز وثبت الحقيقة
وسيأتي تبيان ما يرفع به كل من هذه التوهمات من الفاظ التوكيد ولا يخفى ان قوله يفيد تقرير المتبوع
يغني عن ذكر الشمول لظهور ان جاء القوم كلهم يفيد تقرير المتبوع بازالة توهم كون المراد بالقوم بعضهم
فذكره انما هو زيادة توضيح وهو اي التوكيد اما لفظي وهو اي التوكيد اللفظي اللفظ المكرر بعينه
نحو جاءني زيد زيد او بموافقة في المعنى نحو حقيق جدير واسكن انت وزوجك الجنة او في الزنة وان لم يكن
له في حال الافراد معنى بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى نحو حسن بسن وشيطان ليطان
ويجب التاكيد اللفظي عند ارادة المتكلم دفع ضرر غفلة السامع وظنه به الغلط ولا يجدي ههنا التاكيد
المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور
عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد ويجب ايضا عند ارادته دفع ظن السامع به تجوز في
المنسوب نحو زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان المراد بالقتل الضرب الشديد واما عند ارادته دفع
ظنه به التجوز في المنسوب اليه فيجوز اللفظي نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هؤلاء من يقوم مقامه والمعنوي
كما سيأتي تنبيهان الاول التاكيد اللفظي يجري في الاسم ظاهرا كما مر ومضمرا كما قام الا انت وفي الفعل
باعادة لفظه نحو قام قام زيد او بمرادفه نحو صمت سكت زيد وفي الحرف كذلك نحو نعم نعم وقوله اجل
جير ان كانت ابيحت دعائره وفي الجملة كقوله ايا من لست اقلاه ولا في البعد انساه لك الله على ذلك
لك الله على ذلك الله فان كان المؤكد ضميرا متصلا او حرفا غير جواب لم يعد اختيارا الا مع ما دخل
عليه نحو قمت قمت اكرمتك اكرمتك مررت به مررت به ان زيدا ان زيدا قائم او ان زيدا انه قائم او مفصولا
بفاصل ولو حرف عطف او وقف كقوله ليت شعري هل ثم هل اتينهم وقوله لا ينسك الاسى
تاسيا فما مامن حمام احد معتصما ولا يجوز اعادته وحده دون فصل الا ضرورة كقوله فلا والله لا
يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء واجاز الزمخشري وابن هشام والرضي نحو ان ان زيدا قائم قال ابن مالك
هو مردود لعدم امام يستند اليه او سماع يعتمد عليه ولا حجة في قوله ان ان الكريم يحلم ما لم يرين من
اجاره قد اضيما فانه من الضرورات اما احرف الجواب فيعاد وحدها نحو لا لا نعم نعم والاجود اعادة
الجار مع الظاهر او ضميره نحو مررت بزيد بزيد وقوله تعالى ففي الجنة خالدين فيها ففي رحمة الله هم فيها خالدون

التاكيد

والاكثر

والاكثر اقتران الجملة المؤكدة بعاطف وهو تم خاصة كما في الارتشاف نحو كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون وما في تبدونه نحو قوله ص والله لاغزون قريشا والله لاغزون قريشا والله لاغزون قريشا ويجب ترك العاطف عند ايهام العدد نحو ضربت زيدا اذا قيل اضربت زيدا فقلت ضربت زيدا لتوهم ان الضرب وجد مرتين وتراخى احدهما عن الاخرى والغرض انه لم يقع الا مرة واحدة فان قلت اذا كون المؤكد بالعاطف فهل يكون توكيدا او عطف نسق قلت النحويون على انه عطف نسق وان افاد التوكيد وزعم ابن مالك انه توكيد لفظي لغفر فيه الفصل بالعاطف كذا قال ابن عادل في تفسيره اقول والصواب ما ذهب اليه ابن مالك فان العطف في ذلك نظير العطف في الاوصاف المتعددة وقد جاز اطلاق العطف عليها مجازا فيكون هنا كذلك وان كان المؤكد هنا اسما ظاهرا او ضميرا منصوبا منفصلا فينكر بحب الافادة بلا شرط نحو قوله ص ايما امرئة نكحت نفسها بغير ولي فنكاحها باطل باطل وقوله واتاك اتاك اللواء فانه الى الثرى دعاء وللشرجاب وان كان ضميرا منفصلا مرفوعا جاز ان يؤكد به كل ضمير متصل مرفوعا جاز ان يؤكد به كل ضمير متصل مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا مع طبقه في التكلم والافراد والتذكير واضدادها كقمت انا واكرمتني انا وضربتك انت وضربته هو ومررت بك انت وبه هو وهكذا واجاز بعضهم توكيد المنفصل بالاشارة وجعل منه ثم انتم هؤلاء تدعون لا يريد تكرار اللفظ في التوكيد على ثلث مرات قال الشيخ عز الدين ابن عبد السلام اتفق الادباء على ان الكلمة في لسان العرب اذا وقع بالتكرار لا يريد على ثلث مرات قال واما قوله تعالى في سورة المرسلات ويل يومئذ للمكذبين في جميع السورة فذلك ليس بتوكيد بل كل اية قيل فيها ويل يومئذ للمكذبين في هذه السورة فالمراد المكذبون بما تقدم ذكره قبل هذه الاشارة ثم يذكر الله معنى اخر ويقول ويل يومئذ للمكذبين اي بهذا فلا يجتمعان وكذلك فبأي الاء ربكما تكذبان في سورة الرحمن او معنوي هذا تتميم قوله اما لفظي وانما اخره وان كان هو المعتد به في التوابع كما قال ابن عقيل لطول الكلام فيه والفاظه محصورة وهي النفس والعين يكونان لدفع المتكلم ظن المجاز مع تجوز في المنسوب اليه فانه اذا قيل قطع الامير اللص احتمل ان يكون باشر قطعه وهو المعنى الحقيقي وان يكون لم يقطعه وانما امر بقطعه فاذا قيل قطعه نفسه او عينه ارتفع ظن التجوز وثبت الحقيقة بتنزيله محل كون النفس والعين من الفاظ التوكيد اذا اريد بهما الحقيقة فلو اريد بالنفس الدم وبالعين الجارحة المخصوصة نحو ارعت زيدا نفسه وطرفت زيدا عينه لم يكونا من التوكيد بل بدل بعض من كل وهو ظاهر

ويطابقان المؤكد في غير التثنية وهما فيها كالجمع تقول جاء زيد نفسه والزيدان انفسهما

يطابقان المؤكد في غير التثنية وهو الافراد والجمع وهما اي النفس والعين فيها اي في التثنية
كالجمع فيجمعان في توكيد الاثنين كما يجمعان في توكيد الجماعة تقول جاء زيد نفسه او عينه
وجائت هند نفسها او عينها والزيدان انفسهما او اعينهما والزيدون انفسهم او اعينهم والهندات
انفسهن او اعينهن تنبيهات الاول ما جزم به من وجوب جمع النفس والعين في توكيد الاثنين هو ما
صرح به ابن مالك في التسهيل وجزم به ابن هشام في القطر وصرح به بعضهم بجواز الاوجه الثلثة
وجزم به ابن هشام في شرح الشذور قال اذا اكد المثنى بالنفس والعين ففيهما ثلث لغات افصحها الجمع
ودونه الافراد ودون الافراد التثنية وهي الاوجه الجائزة في قطعت رؤس الكبشين انتهى وانما اخرت
التثنية لكراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالكلمة الواحدة واختير الجمع على الافراد لان التثنية جمع في
المعنى وفي الجمع وشرحه جوز ابن مالك وولده تثنية النفس والعين في توكيد الاثنين نحو قام الزيدان
نفساهما وعيناهما ومنع ذلك ابو حيان وقال انه غلط لم يقل به احد من النحويين انتهى وفي شرح الكافية
للرضي وقد يقال نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب الثاني مثل النفس والعين
في جواز الاضافة ما اضيف الى متضمنه وهو مثنى لفظا نحو قطعت رؤس الكبشين اي راساهما او معنى
كقوله كفاغري الافواه عند عرين اي كاسدين فاغرين افواههما عند عرينهما فان مثل ذلك ورد
فيه الجمع والافراد والتثنية فمن الاول نحو فقد صغت قلوبكما وقراءة ابن مسعود والسارق والسارقة
فاقطعوا ايديهما ومن الافراد بدت لهما سوآتهما ومن التثنية قراءة الجمهور سوءاتاهما وترد ابن
مالك قياس الجمع والافراد ايضا لمفهم المعنى وخصوا الجمهور القياس بالجمع وقصروا الافراد على ما
ورد وانما وافق الجمهور على قياس الجمع كراهة اجتماع التثنيتين مع فهم المعنى ولذلك شرط ان لا يكون
لكل واحد من المضاف اليه الا شيء واحد لانه اذا كان له اكثر التبس فلا يجوز في قطعت اذني الزيدين
الاتيان بالجمع ولا الافراد للالباس الثالث لا تجمع النفس والعين في التاكيد الا جمع قلة فلا يؤكد
بنفوس ولا بعيون قال المرادي في شرح التسهيل وينبغي ان يقيد جمع القلة بافعل فان عينا جمع
على اعيان ولا يؤكد به واعترضه الدماميني بان في شرح العمدة لابن مالك وفي شرح المفصل ونهاية
ابن الخباز جواز اعيان في هذا الباب الرابع يجوز الجمع بين النفس والعين ويجب تقديم النفس على
الاصح كجاء زيد نفسه عينه بخلاف عكسه فان النفس هي الذات حقيقة والعين مستعارة لها عن
الجارحة المخصوصة قال بعض المتاخرين وفي استعارة العين للنفس نظر فتامل الخامس يجوز ان تزاد

الباء

الباء بينهما فيهما كجاء زيد بنفسه وبعينه ولا يجوز ذلك في غيرهما من الفاظ التوكيد فاما جاؤا
بأجمعهم فليس من التوكيد لان الباء لازمة ولانه بالضمير ولو كان توكيدا لكان الباء زايدة وكان
يصح اسقاطها وكان وروده بدونها غالبا وبدون الضمير واجبا وانما هو بضم الميم لا بفتحهما وهو
جمع على حد قولهم فلس وفلس والمعنى جاؤا بمجامعتهم وحرج بعضهم على زيادة الباء قوله تعالى و
المطلقات يتربصن بانفسهن وفيه نظر سيأتي تبيانه وكلا وكلتا للمثنى مذكورا ومؤنثا ويكونان لفيد
شمول الحكم عند ارادة المتكلم دفع ظن السامع يجوز ان الحكم على مدلول المثنوع المتعدد وانما المراد بعضه
نحو جاء الرجلان كلاهما والزيدان كلتاهما قال الفناري في كون نحو ذلك لدفع توهم عدم الشمول
نظر لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يوهم عدم الشمول اللهم الا ان يقال ان الفعل
الصادر عن احد المتصاحبين قد ينسب اليهما كما في قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وانما يخرج من
احدهما الاجاج دون العذب الفرات فالتاكيد بكلا يدفع مثل هذا انتهى ومنعه طلاق المثنى على الواحد
ممنوع فان العرب كثيرا ما تطلق عليه مجازا الا ترى الى قول الشاعر فجعل فرد غافلين امامها وجعل
مخرجا مرتين ثمالا فاطلق غافلين ومرتين على جمل غافل ودامة مجازا كما كذا قيل قلت وفيه نظر فانه
لم يطلق غافلين على غافل ودامتين على دامة من غير اعتبار شئ اخر مع كل منهما بل الظاهر انه سمى ما
حول غافل ودامة ثم اطلق عليهما غافلين ومرتين من باب التغليب كالعمرين والقمرين كما قالوه في
قول الفرزدق عشية سال المربدان كلاهما قالوا انما هو مربد واحد لكنه جعله ومأحوله مربدين
مجازا فلا حجة في البيت على اطلاق المثنى على الواحد فتدبر تنبيهات الاول كما تؤكد كلا وكلتا المثنى
تؤكد بهما ما في معناه نحو جاء زيد وعمرو كلاهما وزينب وهند كلتاهما فلو قال وكلا وكلتا للاثنين
بدل قوله للمثنى لكان ولى الثاني ذهب الفراء والفارسي وهشام الى ان كلا وكلتا لا تؤكدان ما لا
يصلح في محله واحد فلا يجوز ان يقال اختصم الزيدان كلاهما لانه لا يحتمل ان يكون المراد اختصم
احد الزيدين فلا فائدة في التوكيد وذهب الجمهور الى الجواز وتبعهم ابن مالك في التسهيل واختلف النقل
عن الاخفش واحتج المجيز بان العرب قد اتى بالتوكيد حيث لا احتمال نحو جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون
فالتاكيد اجمع واكتع بعد كل لا يرفع بهما احتمال الرفع بكل قال ابو حيان والجواب ان المعنى فكان
يفيده اللفظ حقيقة فلا حاجة للفظ اخر يؤكده الا اذا قرئ برواية عن العرب ولم يسمع عن العرب توكيد
بهما اتحاد معنى المسند فلا يجوز مات زيد وعاش عمرو كلاهما وهل يجوز اختلاف لفظه مع اتحاد معناه نحو

وكل وجميع وعامة لغيره من ذي اجزاء يصح افتراقها ولو حكما نحو اشتريت العبد كله وتتصل بضمير مطابق للمؤكد

ذهب زيد وانطلق عمرو وكلاهما جزم بجواز ذلك ابن مالك تبعا للاخفش وقال ابو حيان انه يحتاج
الى صريح سماع من كلامهم حتى يصير قانونا يبنى عليه والذي تقتضيه القواعد المنع لانه لا يجتمع
عاملان على معمول واحد فلا يجتمعان على تابعه الرابع قال ابن هشام الظ ان التوكيد يبعد ارادة المجاز
ولا يرفعها البتة ولهذا يتاتى الاتيان بالفاظ متعددة ولو صار بالاول نصا لم يؤكد كما لا يق اختصم
الزيدان كلاهما الا ترى الى قول الفرزدق عشية سال المريدان كلاهما وانما هو مريد واحد وجعله
ما حوله مريدين مجازا فعلم ان التوكيد لا يمنع ان يكون في المؤكد مجازا اما انتهى قلت وفيه نظر اما نحو اختصم
الزيدان كلاهما فقد علمت ان الجمهور على جوازه واما قول الفرزدق فليس المراد بالتوكيد فيه رفع ارادة
المجاز في نحو المؤكد بل رفع ارادته في نسبة الفعل الى مدلول المؤكد المتعدد فان التاكيد بكلاهما فيه افادة
شمول الحكم بالسيلان للمريد وما حوله البتة فاندفع توهم ان السائل انما هو المريد وحده لكنه حكم بالسيلان
عليه وعلى ما حوله مجازا وهذا نظير قولك جاء العمران كلاهما وكسف القمران كلاهما واما ارادة المجاز في
المؤكد نفسه فهي مقصودة للمتكلم فكيف يرفعها وكل وجميع وعامة لغيره اي لغير المثنى من ذي اجزاء مفردا
كان او جمعا قال بعضهم اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلي ما
لم يلحظ افراده مجتمعة ولم تصر اجزاء لا يصح تاكيده بكل وجميع انتهى يصح افتراقها اي الاجزاء نحو جاء
القوم كلهم او جميعهم او عامتهم فالقوم ذو اجزاء يصح افتراقها وهي زيد وعمرو وبكر وغيرهم ولا يجب صحة
افتراقها حسا كهذا المثال بل صحته ولو كان حكما نحو اشتريت العبد كله او جميعه او عامته فالعبد ذو
اجزاء يصح افتراقها باعتبار الشراء مثلا وان لم يصح افتراقها باعتبار ذاته بخلاف جاء زيد كله فانه لا
يصح افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما وانما يؤكد بهذه الالفاظ ذو اجزاء كذلك لانها انما تكون لتقرير
الشمول الحكم فما لم يكن المؤكد كذلك لم يمكن توهم ان المراد الحكم على البعض وانما حكم على الكل تجوزا
وتتصل اي الفاظ التوكيد المعنوي بضمير عائد الى المؤكد لفظا ليحصل الربط بين التابع والمتبوع
مطابق للمؤكد في تذكيره وتانيثه وافراده وضديه نحو زيد جاء نفسه وهند نفسها والزيدان كلاهما و
الهندان كلتاهما والزيدون كلهم والهندات كلهن وكذا الباقي فليس من التوكيد بجميع قوله تعالى
خلق لكم ما في الارض جميعا خلافا لمن وهم ولا من التوكيد بكل قراءة بعضهم انا كلا فيها خلافا للفراء
والزمخشري لعدم الضمير فيهما بل الصواب ان جميعا حال من ما الموصولة وكلا بدل من اسم ان وابدال
الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا كان مفيدا للاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج

الى ضمير

الى ضمير ويجوز في كل ان تلي العوامل اذا لم تتصل بضمير بالضمير نحو جائني كل القوم ويجوز مجيئها بدلا
بخلاف جائني كلهم فلا يجوز الا في الضرورة وخرجها ابن مالك على ان كلا حال من ضمير الظرف
وفيه ضعفان تنكير كل بقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وهو نادر كقول بعضهم مررت بهم كلا اي
جميعا وتقديم الحال على عاملها الظرفي قاله ابن هشام في المغني تنبيه التوكيد بجميع وعامة غريب ولذلك
اهملهما اكثر المصنفين ومن التوكيد بجميع قول امرئة من العرب ترقص ولدها فداك حي خولان جميعهم
وهمدان والتاء في عامة لازمة بمنزلتها في النافلة فيصح مع المؤنث والمذكر تقول اشتريت الامة
عامتها والعبد عامته كما قال تعالى ويعقوب نافلة وفي الافصاح ان المبرد يفسر عامة باكثر لا بجميع فعلى
هذا يكون بدل بعض من كل لا توكيدا كقوله نهيتك عن هذا وانت جميع وقد يتبع عند ارادة تقوية
التوكيد كل باجمع واخواته وهي اكتع وابصع حال كونها مطابقة للمؤكد في التذكير والتانيث والافراد و
الجمع فيقال اشتريت العبد كله اجمع اكتع ابصع ابتع والامة كلها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء وجاء القوم
كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون والنساء كلهم جمع كتع بصع بتع واما التثنية فقضية اطلاقه
انها تطابقه فيها ايضا وهو مذهب الاخفش والكوفيين قال ابن خروف ومن منع التثنية فقد تكلف و
ادعى ما لا دليل عليه والمنع مذهب جميع البصريين قال ابن هشام وهو الصحيح لانه لم يسمع وفي الهمع
مما لا يثنى لتعريفه اجمع وجمعاء في التوكيد واخوته خلافا للكوفيين تنبيهات الاول الجمهور على انه
لا يؤكد باجمع دون كل اختيارا كما قال ابو حيان جوازه لكثرة وروده في القران والكلام الفصيح
كقوله تعالى لاغوينهم اجمعين وان جهنم لموعدهم اجمعين لاملئن جهنم من الجنة والناس اجمعين وفي
الحديث فله سلبه اجمع فصلوا جلوسا اجمعين قال ابو حيان ولا يقال دليل المنع وجوب تقديم كل
عند الاجتماع لان النفس يجب تقديمها على العين اذا اجتمعا ويجوز التاكيد بالعين على الانفراد
قاله في الهمع الثاني لا يؤكد باخوات اجمع دونه عند الجمهور وجوزه الكوفيون وابن كيسان محتجين
بقول الشاعر وساتره بادا الى الشمس اكتع وقول الراجز تحملني الزلفاء حولا اكتعا وقول اعشى ربيعة
تولوا بالدوائر واتقونا بنعمان ابن زرعة اكتعينا وحمله المانعون على الضرورة الثالث اختلف
في هذه الكلمات عند اجتماعها هل كل منها توكيد لما قبله ام جميعها توكيد للمؤكد الاول قال الرضي
قال ابن برهان اذا قلت جائني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون كلهم تاكيد للقوم واجمعون
تاكيد لكلهم وكذا البواقي كل واحد منها توكيد لما قبله وقال غيره بل كلها تاكيد للمؤكد الاول كالصفات

جمهور

المتتالية انتهى قلت ويفهم من كلام بعض النحاة قول ثالث هو من ان اجمعين توكيد لما قبله ومما بعده
جميعه توكيد له الرابع قال ابن هشام في شرح اللمحة يجوز ان يجمع بين جميع الفاظ التوكيد في تركيب
واحد وذلك للمبالغة في التاكيد وما اظن العرب فاهت بجميع الجميع وانما هذا قياس من النحويين
انتهى وقال في تذكرته نقلا عن ابن عصفور اذا اجتمعت الفاظ التوكيد بدات بالنفس فالعين
فاجمع فاكتع فابصع فابتع وانت مخير بين ابصع وابتع فايهما شئت قدمته فان حذفت النفس
اتيت بما بعدها مرتبا او العين فكذلك او اجمع لم تات باكتع وما بعده لان ذلك توكيد لاجمع فلا
يؤتى به دونها انتهى وقال الرضي المشهور انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب الابتداء باجمع ثم
يجيء باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع ابصع ابتع ولا خلاف انه لا يجوز تاخير اجمع عن اخواته
وقال ابن كيسان تبدء بايهن شئت بعد اجمع انتهى الخامس قال بعضهم اخوات اجمع تابعة لها على
معنى انها اذا افردت دونها لم يكن لها معنى نحو حسن بسن وشيطان ليطان والاكثرون على ان
اكتع ماخوذ من حول كتبع اي تام وابصع من تبصع العرق اي سال قال الرضي والمشهور ابصع بالصاد
المهملة وقيل ابضع بالضاد المعجمة انتهى وفي القاموس تبضع العرق وتبصع وبالمعجمة اصح وابتع
من التبع بالتحريك وتقديم الباء الموحدة على التاء المثناة من فوق وهو طول العنق مع شدة
مغرزها قال بعضهم ويمكن استنباطات مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناها التوكيدي
بالتامل الصادق السادس الجمهور على انه لا تعرض في اجمعين الى اتحاد وقت الفعل بل معناه ومعنى
كل سواء وذهب الفراء والزجاج والمازني والمبرد الى انه يفيد مع التوكيد الاجتماع في وقت
الفعل فاذا قيل قام القوم كلهم احتمل قيامهم مجتمعين ومتفرقين واذا قيل اجمعون افاد ان قيامهم
في وقت واحد وان هذا هو السبب في ذكر اجمعين بعد كل في الاية ورد بقوله تعالى لاغوينهم
اجمعين فان اغواء الشيطان لهم ليس في وقت واحد قال بعض المحققين ومن قال بافادته الاجتماع
لاحظ انه بحسب اصل الاشتقاق يدل على الاجتماع فلا يبعد قصد ذلك المعنى مع ذلك قصد
المبالغة تكثيرا للفائدة انتهى وهذا التوجيه لا يسمن ولا يغني من جوع ومن توهمه جوابا عن الرد
عليهم بنحو اية الاغواء فقد اغرب السابع الفاظ التوكيد معارف اما ما اضيف الى الضمير
فظ واما اجمع وتوابعه ففي تعريفه قولان احدهما انه بنية الاضافة ونسب الى سيبويه والثاني
انه بالعلمية علق على معنى الاحاطة قال محمد بن مسعود الغزلي في البديع وتعريفها كتعريف اسامة انتهى

مسئلتان لا تؤكد النكرة الا مع الفايدة ومن ثم امتنع رايت رجلا نفسه وجاز شريت زيدا كله واذا اكد
المرفوع المتصل بارزا او مستترا بالنفس او بالعين فبعد توكيده بالمنفصل نحو

ولكون هذه الالفاظ معارف منع البصريون نصبها على الحال قاله المرادي في شرح الالفية هاتان
مسئلتان الاولى لا تؤكد النكرة بالتوكيد المعنوي الا مع الفايدة هذا ما ذهب اليه الكوفيون و
الاخفش واختاره ابن مالك في كتبه جميع لصحة السماع به ولان فيه فايدة لان من قال صمت شهرا قد يريد
جميع الشهر وقد يريد اكثره ففي قوله احتمال يرفعه التوكيد قال ابن هشام في الاوضح وهذا المذهب
هو الصحيح ومن ثم اي من اجل اشتراط الفايدة وتوكيد النكرة امتنع رايت رجلا نفسه لعدم الفايدة و
جاز شريت زيدا كله وصرت حولا كله لحصول الفايدة فان الشراء قد يتعلق ببعض العبد والصوم قد
يتعلق ببعض الحول فالتوكيد يرفع احتمال ذلك قال الرضي فعلى هذا لا يشترط تطابق التاكيد والمؤكد
تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين انتهى والمنع مطلقا مذهب جمهور البصريين قالوا لان الفاظ
التوكيد معارف فلا تجري على النكرات واحتج المجيزون بالسماع كقول الراجز يا ليتني كنت صبيا مرضعا
تحملني الذلفاء حولا اكتعا وقول الاخر قد صرت البكرة يوما اجمعا وقول الاخر نبئت حولا كاملا
كله وقوله لكنه شاقه ان قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب قال ابن مالك لو لم ينقل استعماله
عن العرب لكان جديرا بان يستعمل قياسا فكيف به واستعماله ثابت انتهى قال في الهمع والمانعون مطلقا
يجيبون عما ورد من ذلك بانه محمول على البدل او النعت او الضرورة انتهى وينبغي ان يق او الشذوذ ليشمل
ما جاء ذلك في الاختيار كقول عايشة ما رايت رسول الله صلعم صام شهرا كله الا رمضان تنبيهان
الاول قال غير واحد تحصل الفايدة في توكيد النكرة بان يكون المنكر المؤكد محدودا والتوكيد من الفاظ
الاحاطة كالشواهد المذكورة وفسر المحدود بما كان موضوعا لمدة لها ابتداء وانتهاء كيوم واسبوع و
شهر وحول وقيل المراد به المعلوم المقدار كدينار ودرهم ويوم وليلة وشهر وسنة والحق ان الفايدة
قد تحصل مع غير ذلك ايضا كمثال المص فلا ينبغي الجمود على ما قالوه فتامل الثاني نقل غير واحد ايضا
الاتفاق على امتناع توكيد النكرة اذا لم يفد واعترض بما حكاه ابن مالك في شرح التسهيل ان بعض
الكوفيين اجاز توكيد النكرة مطلقا افاد او لم يفد لكن قال ابن هشام في حاشية التسهيل هذا
النقل من ابن مالك لم اقف عليه من غير جهته وفهمت انه استنتجه من اعراب بعض الكوفيين كلمة كل
توكيدا للعجايا في قوله عجايا كلها الا قليل ولا نسلم ان توكيد عجايا لا يفيد ثم كيف يجيز عاقل التكلم
بشيء مع اعترافه انه لا يفيد ثم انه قد نقل في شرح العمدة الاتفاق على المنع اذا لم يفد انتهى والمسئلة الثانية
اذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا بالنفس او العين فبعد توكيده بالضمير المنفصل نحو

قوموا

قوموا انتم انفسكم وقاموا انتم انفسهم وقمن هن انفسهن وقمتن انتن انفسكن وقمت انت نفسك وقوما انتما انفسكما وقاما هما انفسهما وذلك كراهة ايهام الفاعلية عند استناد الضمير المؤنث اذ لو قيل خرجت عنها ثوهمت الجارحة او نفسها توهمت نفس الحيوة واجروا المالبس فيه على ما البس وبهذا يبطل قول من قال ان العطف كالتاكيد وانما ذلك في العطف خاصة اذ الفصل لا يرفع الابهام المذكور الا ترى انه لو قيل خرجت اليوم نفسها لكان الابهام باقيا وخرج بعقيد الضمير بالمرفوع الضمير المنصوب والمجرور فيؤكدان بالنفس والعين بدون المنفصل نحو ضربتهما انفسهم ومررت بهما انفسهم وبالمنفصل المنفصل فيؤكدبهما بدونه ايضا نحو انت نفسك قائم وبقيد النفس والعين غيرهما فيؤكدبهما المرفوع المتصل بغير شرط نحو قاموا كلهم او اجمعون لعدم اللبس في ذلك كله الرابع من التوابع البدل والمتبعين اصطلاح البصريين والكوفيون يعبرون عنه بالترجمة والتبيين في نقل الاخفش وقال ابن كيسان يعبر عنه بالتكرير والغرض منه ان يذكر المقصود بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله لافادة تقوية الحكم وتقريره لانه بمنزلة اسناد الحكم الى المحكوم عليه تارة وهو في اللغة العوض وفي الاصطلاح التابع هو التابع كالجنس يشمل جميع التوابع وقوله المقصود بالاضافة بفتح الهمزة بما نسب الى متبوعه اخرج ما عدا المحدود من التوابع اما النعت والتوكيد فظاهر واما البيان والمعطوف بالحرف فانهما وان كانا مقصودين بما نسب الى متبوعهما الا انهما مقصودان تبعا لا اصالة لكن هذا لا يفي باخراج جميع اقسام المعطوف بالحرف لصدق التعريف على المعطوف ببل في مثل قولنا جاءني زيد بل عمرو لانه مقصود اصالة بما نسب الى متبوعه وذكر الاولى انما هو غلط او سهو لسانا كما قيده كلهم بل في الجواب عنه بان المتبوع كان مقصودا اصالة لكن لما بدا له وعرض عنه خرج عن تلك الحالة وصار المقصود هو التابع لا يخفى ما فيه ولئن تم فانما يتم فيما اذا كان ذكر المتبوع غلطا واما اذا كان سهوا لسانا فليس المتبوع مقصودا اصلا فضلا عن ان يكون اصالة فبقي هذا القسم داخلا في التعريف وايضا فهذا الجواب يخرج التعريف عن عدم الاطراد الى عدم الانعكاس فان بدل البداء وبدل الغلط يسيران وكان المعطوف ببل في كون المتبوع كان مقصودا اصالة لكن لما بدا له منها اخرجا عن تلك الحالة وصار المقصود هو التابع وافهم تنبيها ان الاولى ورد على هذا الحد انه لا يتناول البدل الذي بعد الاضراب ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبة من نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد واجب بان ما نسب الى المتبوع هنا القيام فانه نسب اليه فيا

نسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصودة نسبته بنسبة
ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان تكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان
يقصد بنسبته الى شيء اثباتا فيكون الاول توطئة للثاني قال بعض المتاخرين عد البدل
تابعا ظاهر على القول بان عامله عامل المبدل منه اما على القول بان عامله مقدر من جنس عامل المبدل
منه فلا اذ لا يصدق عليه حقيقة التابع لصطلاحا كما لا يخفى فينبغي ان يحمل جعله تابعا على المسامحة
لكان النسبة الصورية انتهى قلت والى هذا اشار شارح المصباح حيث قال ان البدل لكونه مقصودا في
الكلام ومستقلا بنفسه كانه ليس من التوابع لا من جهة اللفظ دون المعنى وهو اربعة اقسام الاول
بدل الكل من الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوما منه مغايرا ان نحو قوله
تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم وقوله ان للمتقين مفازا حدائق واعنابا والبغيض
بدل الكل من الكل للجمهور وعبر عنه ابن مالك في منظومته بالبدل المطابق وقال في شرح الكبرى وهو
اولى لانها عبارة تصلح لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى بخلاف العبارة الاخرى فانها لا تصدق
الا على ذي اجزاء وذلك غير مشترط للاجماع على صحة البدل في اسماء الله كقراءة عبد الله وابن عامر الصراط
العزيز الحميد الله وعبر عنه في شرح التسهيل ببدل الموافق من الموافق وبعض المعاربة يقول بدل الشيء من
الشيء نفسه قال الرضي وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وعطف البيان بل لا
ادري عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه وما قالوه من ان الفرق بينهما ان البدل هو
المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود
هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصد بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا
الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصد بها دون الاول انتهى قال المحقق الجرجاني الظاهر انهم لم يريدوا انه
ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك
زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت
الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة مبالغة له في الاسناد فالثاني بدل وح يكون التوضيح الحاصل
به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر كما حققه المتاخرون
انتهى وقال شارح التهذيب للمعاني الرضي لما فهم من تعريف ابن الحاجب ان المتبوع في البدل لا يكون مقصودا
اصلا اعترض عليهم بما اعترض وحكم بعدم الفرق بالجملة ولله در المصنف حيث سلم مما وقع فيه ابن الحاجب و

والبعض من الكل والاشتمال وهو الذي اشتمل عليه المبدل منه بحيث يتشوق السامع الى ذكره نحو

اوقع غيرها وجز عبارة انتهى يعني ان المصنف اشار الى الفرق الذي ذكره المحقق المذكور في تعريفه للبدل المفصل اضرابه فلم يدخل القسم الذي اعترض به الرضي لكنه قال في المثال الذي ذكره ان هذا الفرق لا يجدي نفعا في بعض الامثلة كما اذا كان الثاني لمجرد التفسير بعد الابهام مع ان في الاول فائدة مقصودة ليست في الثاني وهي الابهام نحو مررت برجل فيد فان زيدا ذكر مفسر الرجل اذ هو دال على ما دل عليه رجل مع زيادة التعريف فليس الاول منهما توطئة للثاني بل كل منهما مقصود لذاته والمفسر كذلك فعدم ظهور الفرق الجلي بين عطف البيان وبدل الكل ثابت كما ذكره الرضي انتهى فتامل والثاني بدل البعض من الكل وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه سواء كان ذلك البعض نصفا ام اقل ام اكثر على الصحيح وذهب الكسائي وهشام الى ان بدل البعض لا يقع الا على ما دون النصف ولا يتمشى كلامهما في نحو اكلت الرغيف نصفه او ثلثاه او اكثره بدل بعض عند هما ولا بد في هذا البدل من اتصاله بضمير يعود الى المبدل منه مذكور كبعت العبد نصفه او مقدر كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا اى منهم فمن بدل بعض من الناس لان المستطيع بعض الناس لا كلهم وقال ابن برهان بدل الكل والمراد بالناس المستطيع فهو عام اريد به خاص لان الله لا يكلف الحج من لا يستطيع بتنبيه التعبير بلفظ البعض والكل بادخال الى عليهما وقع في كلام كثير وقد استعملها الزجاجي في جمله كذلك واعتذر عنه بانه تسامح فيه موافقة للناس قال بعض الائمة لا يجوز ادخال الى عليهما عند الجمهور قال ابن خالويه في كتاب ليس بغلط كثير من الخواص ادخال الى على كل وبعض وليس من لغة العرب لانهما معرفتان في نية الاضافة وبذلك نزل القرآن وعن الاصمعي انه قال قرأت اذا بين المقفع فلم ار فيه الا لحنا الا قوله العلم اكثر من ان يحاط بالكل منه فاحفظ للبعض وذلك خطاء لانهما معرفتان لا تدخلهما الى ومثل ذلك قبل وبعد انتهى والجواز مذهب الاخفش والفارسي ومن العرب ما وقع في الكتاب الهادي للشاذي نقلا عن الازهري ان النحويين اجازوا ادخال الالف واللام في بعض وكل وانما ابا الاصمعي لان مذهب العرب عدم جواز دخول الالف واللام عليهما لانهما مضافان البتة اما ظاهرا واما مضمرا انتهى والثالث بدل الاشتمال ولا خلاف بينهم فيه بينه المصنف بقوله وهو الذي اشتمل عليه المبدل منه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومقتضيا له بوجه ما بحيث يتشوق السامع عند ذكر المبدل منه الى ذكره اى ذكر البدل ويكون منتظرا له مجيئي هو مبتنا وملخصا لما اجملا والا نحو قوله

تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه فقتال بدل اشتمال من الشهر لاشتماله عليه بالمعنى
المذكور فالمشتمل هو الاول وهو مذهب الفارسي والرماني وخطاب وابن مالك واختلف في تعليله
فقال ابن جعفر لانه تشتمل على الثاني بالمعنى المذكور وورده بعض المتاخرين بان قولك سلب زيد ثوبه
ليس زيد فيه مشتملا على الثوب لانه لا يدل عليه ولا يتقاضاه كما ذكر في تعريفه انتهى قلت ليس المراد
بكونه يدل عليه ويتقاضاه دلالة تصريحية بل المراد انا اذا قلنا سلب زيد دل على انه سلب شيء فهو يتضح
ببيان ذلك المسلوب فيشوق السامع الى ذكره الى ان يجيء مبينا له وملخصا فافهم وقال الجرجاني لان
الثاني اما صفة للاول كاعجبني الجارية حسنها او مكتسب منه صفة نحو سلب زيد ماله فان الاول
اكتسب من الثاني كونه مالكا ورد بانه يلزم منه ان يجر ضربت زيدا عبده على الاشتمال وهم قد منعوا
ذلك قال ابو حيان في التذكرة وقال طائفة ووقع لابي علي في الحجة ان المشتمل هو الثاني قال بدليل
سرق زيد ثوبه ورد بسرق زيد فرسه وقيل لاشتمال لاحدهما على الاخر وانما المشتمل الاسناد على
الاول على معنى ان الاسناد الى الاول لا يكتفي به من جهة المعنى وانما اسند اليه على قصد غيره تما يتعلق
به ويكون المعنى مختصا بغير الاول ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على الاشتمال لاكتفاء المسند
بالاول وهو مذهب المبرد وقال ابن جني واورد عليه نحو زيد ماله كثيرا ذا العرب بدلا من زيد
الا ان يقال الابتداء مشتمل على زيد مجازا وعلى ماله حقيقة وقيل لا يتعين اشتمال احدهما على الاخر بل
قد يكون المشتمل هو الاول نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه وقد يكون المشتمل هو الثاني
نحو سلب زيد ثوبه ويشكل عليه نحو زيد ماله كثيرا ذا العرب ماله بدلا كما قلنا فانه لا اشتمال فيه
لاحدهما على الاخر وامر هذا البدل في الضمير كما مر في بدل البعض فمثال الضمير المذكور مر
ومثال المقدر قوله تعالى اصحاب الاخدود النار ذات الوقود فالنار بدل اشتمال عن الضمير بتقدير
الاول ويشكل على قول المصنف وهو بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل والاشتمال لزوم عطف جزء
الاسم على جزء الاسم لان الاسم هو المركب الاضافي وهو بدل البعض وبدل الاشتمال ودفعا ذلك تقدير
الكلام وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال فحذف جزء الاسم لانسباق الذهن اليه بقي انه هل يجوز
حذف جزء الاسم ام هو امر مستحدث فيما بين المصنفين لا اصل له في كلام العرب والاظهر هو الثاني
قاله بعض المحققين من شراح الكافية الثاني رد الشهلي بدل البعض والاشتمال الى بدل الكل فقال
العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص فتحذف المضاف وتنوبه فاذا قلت اكلت الرغيف فلثته انما تريد اكلت

والبدل المباين وهو ان ذكر المبالغة سمي بدل بداء كقولك جيبي قمر شمس ويقع من الفصحا او التدارك
الغلط فبدل الغلط نحو جاءني زيد الفرس ولا يقع من فصيح

بعض الرغيف ثم تبين ذلك البعض بقولك ثلثه واذا قلت اعجبني زيد علمه انما تريد اعجبني صفة زيد
فبنيت بقولك علمه تلك الصفة المحذوفة والرابع البدل المباين للمبدل منه وهو ثلثة اقسام ذكر المبدل
منها فتميز فقال ان ذكر للمبالغة سمي بدل بداء بالدال المهملة والمد وبدا ضار بيض وذلك بان تذكر المبدل
منه غرضا وتعمد ثم تروم انك غالطت غالط لكون الثاني مبانيا للاول اجنبيا عنه وهذا معتمد
الشعر كثير المبالغة والتفنن في الفصحا وشرطه ان يرتقي الادنى الى الاعلى كقولك جيبي قمر شمس كانك
وان كنت متعمدا الذكر الاقمر تروم من نفسك الغلط وترى انك لم تقصد الاول الا تشبيها بالشمس كذا قال
الرضي وقال غيره انما سمي بدل بداء لان المتكلم اذا بدا له ان يخبر باخر من غير ابطال للاول ويقع بدل
البداء من الفصحاء بل هو من التفنن في الفصاحة كما علمت ولا عبرة بمن انكره فقد ذكره سيبويه وتبعه الصحة
قوله عم ان الرجل ليصلي الصلوة وما كتب له نصفها ثلثها الى عشرها وما قيل من انه محمول على اضمار بدل
ليس بشيء فان بدل لم يثبت حذفها او ذكر لتدارك الغلط فاسمه بدل الغلط او فيتمي بدل الغلط نحو جاءني
زيد الفرس ردت ان تقول جاءني الفرس فسبق لسانك الى زيد ثم تداركت الغلط فقلت الفرس فمعنى قولنا
بدل غلط انه تبدل عن اللفظ الذي هو غلط الا ان البدل نفسه هو الغلط كما مر ويوهم من ظاهر اللفظ
ولا يقع بدل الغلط من فصيح ولا فيما يصدر عن رويته فلا يكون في شعر صلا وقد اهمل المصنف القسم الثالث
من اقسام البدل المباين وهو بدل النسيان وهو ان يعتمد ذكر ما هو الغلط ولا يسبق لسانك الى ذكره
لكن ينسى المقصد ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصد فمعنى قولنا بدل النسيان انك تبدل من شيء ذكرته نسيانا
وقد تبين بذلك ان الغلط من جهة اللسان والنسيان من جهة الجنان ولا يقع بدل النسيان ايضا من فصيح
ولا فيما يصدر عن رويته وابن مالك وكثير من النحاة لم يفرقوا بين بدل الغلط والنسيان فسموا النوعين
بدل غلط وانما حكمنا باهمال المصنف لبدل النسيان مع امكان ادخاله تحت بدل الغلط كما فعل الاكثرون
لان المصنف اعتذر في حاشية هذا المتن عن عدم ذكره بانه غير مشهور ولا يقع من الفصحا فقرر كلامه
وانما لم يقع بدل الغلط من الفصحا لانه غير فصيح قال البدر الدماميني ولا ادري لاي معنى حرموا ان
بدل الغلط غير فصيح مع ان النسيان لا ينافي الفصاحة اللهم الا ان يكون المراد انهم تتبعوا كلام الفصحا
الفصحا فلم يجدوا بدل الغلط ناشيا فيه فحكموا بانه غير فصيح نظرا الى هذا المعنى وليس المراد الا ان
اذا سبق لسانه الى ذكر ما لم يقصد فتنبه فذكر المقصد يحكم ان لفظ المذكور على سبيل السهو وغير فصيح
انتهى وقال بعضهم الظاهر ان المراد بالفصاحة البلاغة فان الغلط ينافي البلاغة ظاهرا دون الفصاحة

بالغيبة وانتفاء المطابقة لمقتضى الحال انتهى وحكم بتغيير ذلك بعض المحققين وهو حسن تنبيهان الاول قضية اطلاق المصنف ان بدل الغلط يقع في النثر وهو قول سيبويه والاكثرين وقال غيره انه وجد في الشعر دون النثر وجوزه بعضهم في النثر دون الشعر لان الشعر في الغالب انما يقع عن روية وفكر وهذا نوع غريب لم يجوز شيء في النثر ولا يجوز في الشعر وانما المعروف عكس ذلك وقال ابن بابشاذ في شرح الجمل لا يقاس على بدل الغلط لانه يقع على غير قصد انتهى وهو حسن ط وقال خطاب ان بدل الغلط لم يقع في نثر ولا نظم وانه يطلبه فلم يجده وانه طالب بمن يأتيه فلم يعرفه واستدل المثبتون له بقوله ذي الرمة لماء في شفيتها حوة لعس وفي اللثات وفي انيابها شنب فان الحوة السواد واللعس سواد مشوب بحمرة وقال بعضهم انه محمول على التقديم والتاخير اي في شفيتها حوة وفي لثاتها لعس واورده بعضهم بان ذا الرمة يوجد في شعره التقديم والتاخير اي كثيرا وبطله انه يلزم عليه تقدم ما في حيز الواو العاطفة وهو باطل الثاني الاحسن في التعبير عطف تام بدل المباين بل يكون من عطف النسق لئلا يتوهم كون البدل في ذلك صفة لما قبله كما في قولك ابيت رجلا حمارا اذ يحتمل ان يكون زنة بقولك حمارا لجاهلا او بليدا كذا قاله غير واحد وفي كلام بعض المحققين ان ادعاء الغلط واظهاره في بدل البداء ابلغ في المعنى من التصريح بكلمة بل وهو ظ الثالث قال بعض الائمة المختار خلافا للجمهور اثبات بدل الكل من البعض لوروده نحو يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن فجنات اعربت بدلا من الجنة وهو بدل كل من بعض وفائدته تقريرانها جنات كثيرة لا جنات واحدة وقوله رحم الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات فطلحة بدل من اعظم وهي بعضه وقوله كانت غدات البين يوم ترحلوا فيوم بدل من الغداة وهي بعضه انتهى والجمهور يأولون ذلك كله هذا هذا باب الى مسئلة مهمة من مسائل البدل لا يبدل الظاهر من المضمر بدل الكل من الكل الا من ضمير الغائب نحو ضربته زيدا وقوله على حالة لون في القوم خاتما على جوده لضن بالماء حاتم وانما لم يبدل من ضمير المتكلم والمخاطب لانهما اقوى واخص من الظاهر فلو ابدل منهما لزم ان يكون المفسر بالبنية وهو البدل اقل دلالة منه من غير المفسر فلم يقولوا بل المسكين مررت ولا عليك الكريم المعول واما ضمير الغائب فلم يكن في القوة والوضوح كذلك لوجود الاشتباه فجوز واضربته زيدا لذلك وافهم بتقييد المسئلة بالمضمر ان ابدال الظاهر من الظاهر جائز كما مر وبدل الكل ان ابداله بدل بعض واشتماله جائز من المضمر مطلقا كقوله اوعدني بالسجن والاداهم رجلي فرجلي شثنة المناسم فرجلي الاول بدل

وقال بعض المحققين لا يبدل المضمر من مثله ولا من الظ وما مثل به لذلك مصنوع على العرب وقمت انت واحببت زيدا اياه تاكيد

من ياء المتكلم بدل بعض من كل وقوله بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا
فمجدنا وسناؤنا بدل اشتمال من ضمير المتكلم وهو نا وانما جاز ذلك لان مدلول الثاني فيه ليس
مدلول الاول فلم يبل بكون الاول اقوى واخص لان الثاني يفيد فائدة زائدة على المتبوع ويرد على
المصنف انهم جوزوا ابدال الظ من ضمير الحاضر بدل كل اذا كان مفيدا للاحاطة نحو قوله تعالى تكون
لنا عيدا لاولنا واخرنا واولنا واخرنا بدل كل من ضمير المتكلم المجرور باللام ولذلك اعيدت اللام
مع البدل ولم ار من حكى خلافا في جواز ذلك ولم يعتبر الاخفش قيد افادة الاحاطة فجوزه مطلقا
تمسكا بقوله بكم قريش حكينا كل معضلة وام نهج الهدى من كان ضليلا وقال بعض المحققين و
هو الامام جمال الدين محمد بن مالك في التسهيل تبعه الشيخ جمال الدين بن هشام في الاوضح والجامع
لا يبدل المضمر مطلقا من مثله اي من مضمر وقوفا مع السماع ولا من الظ قال في شرح التسهيل انه
لم يسمع وما مثل به لذلك في كلام النحاة مصنوع على العرب وما اوهم ذلك جعل توكيدا فنحو
قمت انت ورايتك انت ومررت بك انت ورايتك اياك واحببت زيدا اياه تاكيد لفظي اما نحو قمت
انت فكونه تاكيدا متفق عليه من الفريقين واما نحو رايتك اياك فالبصريون على انه بدل والكوفيون
على انه توكيد قال ابن مالك وقول الكوفيين عندي اصح من قول البصريين لان نسبة اياك المنصوب
المنفصل من المنصوب المتصل في نحو رايتك اياك كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل
في نحو فعلت انت والمرفوع تاكيد باجماع فليكن المنصوب تاكيدا ليجري المتناسبان مجرى واحد قال
المرادي وكانه يعني بقوله تاكيدا باجماع انه يجوز لا انه يتعين فانهم قد اعربوا قمت انت بدلا
انتهى فتامل وقال الرضي والشاطبي والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب انها اذا ارادت
التوكيد اتيت بالضمير المرفوع المتصل بالضمير المرفوع المنفصل فقال جئت انت ومررت بك
انت واذا ارادت البدل وافقت بين التابع والمتبوع فقال انت جئت ورايتك اياك ومررت به
فيتحد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره هكذا نقل سيبويه عن العرب وتلقاه منه
قوله غيره بالقبول وهم المؤتمنون على ما ينقلون لانهم شافهوا العرب وعرفوا مقاصدهم فلا
يعارض هذا بقياس انتهى واما نحو احببت زيدا اياه فقال ابن مالك الصحيح عندي انه لم يستعمل
في كلام العرب نثره ونظمه ولو استعمل لكان توكيدا لا بدلا وقال ابن هشام وفي ما قاله نظر لانه
لا يؤكد القوي بالضعيف وقد قالت العرب زيد هو الفاضل وجوز النحويون في هو ان يكون بدلا

اردت

توكيد القوي

وان يكون

الخامس عطف البيان وهو تابع يشبه الصفة في توضيح متبوعه نحو جاء زيد اخوك

وان يكون مثله

وان يكون فضلا انتهى وظ ايراد قوله وقد قالت العرب الى اخره في سياق الرد على ابن مالك ان فيه
ردا عليه وفيه بحث تكميل يوافق البدل متبوعه في واحد من التذكير والافراد وضدهما ان كان بدل
كل ما لم يمنع مانع ككون احدهما مصدرا نحو مفازا حدائق واعنابا او قصد به التفصيل كقوله وكنت كذي
رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت ويخالفه في التعريف والتنكير فتبدل المعرفة من المعرفة
والنكرة من النكرة ومن المعرفة لكن ان اتحد اللفظ في ابدال النكرة من مثلها اشترط ان لا يكون مع الثاني
زيادة بيان كقراءة يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية فانها قد
اتصل بها ذكر سبب الحيوة ولا يشترط في ابدال النكرة من المعرفة اتحاد اللفظ ولا ان تكون النكرة
موصوفة خلافا للكوفيين بشهادة السماع بخلافه كقوله فلا وابيك خير منك اني ليؤذيني التحرج
والصهيلي ويجوز قطع البدل نحو مررت بزيد اخوك ويحسن مع الفصل نحو بشر من ذلكم النار ويجب
ان تبع متعددا ولم تستوف العدة نحو اتقوا الموبقات الشرك والسحر الخامس من التوابع عطف البيان
سمي بذلك لانه تكرار الاول بمرادفه لزيادة البيان فكانك رددته على نفسه ولم تحتج الى حرف لانه عين
الاول قيل والكوفيون يسمونه الترجمة لانه مفسر لمتبوعه وقال الاعلم في شرح الجمل هذا الباب يترجم له
البصريون ولا يترجم له الكوفيون وهو تابع يشبه الصفة بمعنى النعت السابق بيانه في توضيح متبوعه
لكن الصفة توضح متبوعها بحسب معنى فيه وعطف البيان يوضح متبوعه بحسب الذات فقوله تابع
كالجنس يشمل جميع التوابع كلها وقوله يشبه الصفة مخرج للنعت لان المشبه للشيء غير ذلك الشيء فكانه
قال تابع غير صفة وقوله في توضيح متبوعه يخرج بقية التوابع لانها غير موضحة نحو جاء زيد اخوك
فاخوك عطف بيان لزيد ذكر لايضاحه تنبيهات الاول اجمعوا على مجيء عطف البيان لايضاح المعرفة وذهب
الكوفيون وجماعة الى انه يجيء لتخصيص النكرة ايضا ونفاه جمهور البصريين وخرجوا ما جاء من ذلك على البدل
فلذلك لم يثبت المص وحجتهم ان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بان
بعض النكرات قد يكون اخص من بعض والاخص يبين غير الاخص الثاني قال السعد التفتازاني في شرح
التلخيص فايدة عطف البيان لا تنحصر في الايضاح لما ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى
جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما تجيء الصفة لذلك
انتهى ورد ابو حيان قول الزمخشري بانهم شرطوا في عطف البيان الجمود والجامد ليس فيه اشعار بمدح
انما يشعر بالمدح المشتق الا ان يقال انه لما وصف عطف البيان هنا بقوله الحرام اقتضى المجموع المدح فيمكن

اي مهن الشرك والسحر

ذلك

ويتبعه في اربعة من عشرة كالنعت ويفترق عن البدل في نحو هند قام ابوها زيد لان المبدل منه مستغنى عنه وهنا لا بد له

فلك انتهى وقضية كلام بعضهم ان مجيء عطف البيان للمدح راي اهل المعاني دون النحويين فلا يرد على
من اقتصر في فايدته على ذكر الايضاح من النحويين ولو سلم انه راي الجميع امكن ان يقال ان ذلك مسكوت
عنه فلا يرد او انه باعتبار الاعم الاغلب الثالث اشترط الجرجاني والزمخشري كون البيان اخص من متبوعه
وهو مخالف لقول سيبويه في يا هذا ذا الجمة ان ذا الجمة عطف بيان مع ان الاشارة اخص من المضاف الى ذي
الاداة كما قاله ابن هشام وقال البدر بن مالك وهو مخالف للقياس ايضا لان عطف البيان في الجامد بمنزلة
النعت في المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان انتهى
وقصرهما نقل الاشتراط المذكور على الرجلين تبعا فيه ابن مالك في شرح الكافية والصواب ان قول اكثر
النحويين كما قاله في حاشية التسهيل لا يقال يلزم من كونه موضحا ان يكون اعرف لانا نقول جاز ان يوضح
متبوعه عند الاجتماع ولا يكون اوضح منه عند الانفراد قال السيد الشريف في شرح المفتاح ويتبعه اي
يتبع عطف البيان متبوعه وجوبا في اربعة من عشرة اوجه الاعراب الثلثة والافراد والتذكير والتنكير و
فروعهن كالنعت تقول جائني محمد ابو الفضل كما تقول جائني محمد الفاضل فابو الفضل والفاضل
مرفوعان والرفع واحد من ثلثة وهي الرفع والنصب والجر ومفردان والافراد والتثنية حد من ثلثة ايضا
وهي الافراد والتثنية والجمع ومذكران والتذكير واحد من اثنين وهما التذكير والتانيث ومعرفان و
التعريف واحد من اثنين ايضا وهو التعريف والتنكير ويصح في عطف البيان اعرابه بدل كل من كل لما فيه
من البيان ويفترق عطف البيان عن البدل في نحو هند قام اخوها زيد فزيد عطف بيان على اخوها
ولا يجوز ان يكون بدلا منه لانه لو كان بدلا منه لكان مستغنى عنه لان المبدل منه مستغنى عنه في الكلام
وهنا لا بد له لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبرا لا بد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه كما سياتي
والرابط هنا هو الضمير المضاف اليه الاخ الذي هو متبوع زيد ولو اسقط لم يصح فوجب ان يكون اخوها
عطف بيان لا بدلا تنبيه قضية قوله ان المبدل منه مستغنى عنه انه في حكم المطروح لفظا ومعنى وهو مذهب
المازني حكى المبرد عنه انه كان يقول اذا ابدلت من الشيء فقد طرحته من لفظي ولهذا جعل الزمخشري ان
اعبدوا الله عطف بيان قال في المغني وانما لم يجعله بدلا توهما منه انه يخل بعايد الموصول لانه
المبدل منه في قوة الساقط فتبقى الصلة بلا عايد والعايد موجود حسا فلا مانع انتهى والحق ان المبدل
منه ليس في حكم الطرح لا لفظا ولا معنى الا في بدل الغلط كما سنبينه من كلام الرضي فعلى هذا لا مانع
من جعل زيد في مثال المص بدلا من اخوها وقد هدى الزمخشري في المفصل الى الحق في المسئلة فقال و

لهند اذ الجملة الواقعة خبر

قولهم

وفي نحو يا زيد الحارث وجاء الضارب الرجل زيد لان البدل في نية تكرار العامل ويا الحارث والضارب
زيد ممتنعان

قولهم ان البدل في حكم منحية الاول منهم ايذان باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة في كونهما
تتمتين لما يتبعانه الا ان يعنون اهدا والاول واطراحه الا ترى تقول زيد رايت غلامه رجلا صالحا
فلو ذهبت تهدر الاول لم يسد كلامك انتهى كلامه ومثاله هذا نظير مثال المص وفي الارتشاف عن الفارسي
ان معنى قولهم ان البدل في نية الطرح انه يقدر له عامل من جنس الاول يعمل به لا ان الاول مطرح البتة لان
في كلام العرب ما يبطل ذلك كزيد ضربته اياه فلو طرح الضمير لم يبق ما يربط الجملة بالابتداء وقال الرضي
عليه من الله الرضا لا كلام في ان البدل ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض و
الاشتمال وفي بدل الكل ايضا اذا كان المبدل منه لا يستغنى عنه نحو ضربت الذي مررت به اخيك او متلبسا
بضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاه زيدا كريم وقد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني قال وكانه لحق السراة
كانه ما حاجبيه معين بسواد وقال ان السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الاعضب
ولو كان في حكم الطرح لفظا لم يعتبر هو دون الثاني وليس في حكم الطرح معنى الا في بدل الغلط وقولهم
ان المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه ممنوع الا في بدل الغلط لان المبدل منه في الابدال
الثلثة منسوب اليه في الظ ولا بد ان يكون في ذكره فايدة لم تحصل لو لم تذكره وفي الكلام الفصحاء عن
عن اللغو ولا سيما كلامه تع وكلام نبيه ص فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه
في الظ واشتماله على فايدة تصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظ وفي نحو يا زيد الحارث
وجاء الضارب الرجل زيد فالحارث في المثال الاول عطف بيان على زيد وزيد في المثال الثاني
عطف بيان على الرجل ولا يجوز ان يكونا بدلين لان البدل في نية تكرار العامل فلو جعلا بدلين كان
التقدير يا الحارث وجاء الضارب زيد والحال ان يا الحارث بالجمع بين ال وحرف النداء والضارب
زيد باضافة الصفة المحلاة بال الى المجرد منها ممتنعان لان ال وحرف النداء لا يجتمعان هنا و
الصفة المحلاة بال لا تضاف الا الى المعرف بها واجاز الفراء اضافة الصفة المذكورة الى جميع
المعارف فلا يمتنع عنده جعل زيد بدلا من الرجل فايدة قال الاعلم في شرح الجمل الدليل على ان
البدل في نية تكرار العامل ثلثة ادلة شرعي ولغوي وقياسي فالشرعي في قوله تع اتبعوا المرسلين
اتبعوا الاية وقال الملاء الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن امن منهم واللغوي قول الش اذا ما
مات ميت من تميم وسترك ان يعيش فجئ بزاد بخبز او بتمر او بسمن او الشئ الملفق في البجاد و
القياسي نحو يا اخانا زيد اذ لو كان في غير نية النداء لقال يا اخانا زيد تنبيهات الاول هذه العلة وهي

كون

كون البدل في نية تكرار العامل يجري في مسائل اخر فتمتنع البدلية وتعين عطف البيان ولذلك
قال المص في نحو يا زيد الحارث فمنها ان يتبع مجرور اي بمفصل نحو باي الرجلين زيد وعمرو مررت
فلو جعلت زيدا وما عطف عليه بدلا من الرجلين والبدل في نية تكرار العامل لزم اضافة اي الى المعرفة
المفردة وهي لا تضاف اليها الا اذا كان بينهما جمع مقدر نحو اي زيد احسن بمعنى اي اجزائه احسن او
عطف على اي مثلها ونحو ايي وايك فارس الاحزاب ومنها ان يتبع مجرور كلا نحو كلا اخويك زيد و
عمرو عندي فلو جعل زيد وما عطف عليه بدلا من اخويك لزم اضافة كلا الى مفرد وهي انما تضاف الى
مثنى غير مفرد وشذ قوله كلا اخي وخليلي واجدي عضدا في النائبات والمام الملمات ومنها ان يتبع
المنادى باللقب مرفوعا او منصوبا نحو يا سعيد كرز بالرفع او كرزا بالنصب فلو جعل كرز او كرزا بدلا
لزم ضمه بخلاف يا سعيد كرز بالضم فانه يمتنع ان يكون عطف بيان ويجب اعرابه بدلا الثاني امتناع
البدلية في جميع هذه المسائل مبني على ان البدل لا بد ان يكون في نية تكرار العامل وفيه نظر لانهم يغتفرون
في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل وقد جوزوا في انك انت كون انت تاكيدا وكونه بدلا مع انه لا يجوز
ان انت قاله ابن هشام في حواشي التسهيل وسبقه الى ذلك ابن القواس في شرح الدرة قال ابن النحاس في التعليقة
انما اغتفر في الثواني ما لم يغتفر في الاوائل من قبل انه اذا كان ثانيا يكون ما قبله قدر في الموضع ما
يقتضيه مجاز التوسع في ثاني الامر بخلاف لو ما اتينا بالتوسع من اول الامر فانا حينئذ لا نعطي
الموضع شيئا مما يستحقه انتهى وهذه قاعدة يبتني عليها كثير من المسائل فاحفظها الثالث انما قال
المص ره ويفترق عن البدل في نحو هند قام اخوها اه اشارة الى ان عطف البيان يفترق عن البدل في
غير ما ذكره من الصور فمنها ان عطف البيان لا تكون مضمرا ولا تابعا لمضمر لانه في الجوامد نظير النعت
في المشتقات قال في المغني ووهم الزمخشري واجاز في ان اعبدوا الله ان يكون بيانا للهاء من قوله تعالى الا
ما امرتني به ذهولا عن هذه النكتة وممن نص عليها من المتاخرين ابو محمد بن السيد وابن مالك والقياس
معهما واما البدل فيكون عند الجمهور تابعا لمضمر كرايته اياه ولظاهر كرايت زيدا وخالفهم ابن مالك
وقدم الكلام على ذلك ومنها انه لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره واما قول الزمخشري ان مقام
ابرهيم عطف على ايات بينات فقال ابن هشام انه سهو ثم اعتذر بقوله عنه قد يكون عبر عن البدل
بعطف البيان لتاخيهما ولا يختلفون في جواز التخالف في البدل كما مر قال الرضي والذي يقوى عندي
انه يجوز التخالف في عطف البيان ايضا ومنها انه لا يكون جملة بخلاف البدل نحو ما يقال لك الا ما

قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم ونحو واسروا النجوى الذين ظلموا
هل هذا الا بشر مثلكم وهو اصح الاقوال في عرفت زيدا ابو من هو ومنها انه لا تكون تابعا
لجملة بخلاف البدل نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسئلكم اجرا ونحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام
وبنين وقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما ومنها انه لا يكون فعلا
تابعا لفعل بخلاف البدل نحو ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف لها العذاب ومنها انه لا يكون
بلفظ الاول ويجوز ذلك في البدل بشرط ان يكون مع الثاني زيادة بيان كما مر وهذا الفرق ذهب اليه
ابن الطراوة وتبعه ابن مالك وولده وحجتهم ان الشيء لا يبين نفسه وقد مضى ابطالها على ان حجتهم هذه
تقتضي ان البدل ليس مبينا للمبدل منه وليس كذلك ولهذا منع سيبويه في المسكين وبك المسكين وانما
يفارق البدل عطف البيان في انه بمنزلة جملة استونفت للتبيين والعطف تبيين بالمفرد المحض قاله ابن
هشام في المغني هذه الاسماء العاملة عمل الفعل للشبه بالافعال اعلم ان العمل اصل في الافعال فرع في
غيرها وذلك ان الفعل وضع ليسند اليه شيء ما فلذلك وجب ذكر مرفوعه لانه مقتضاه والمقتضي مرتبته
التقديم على مقتضاه وكان حقه ان لا يطلب غير المسند اليه ولا يعمل الا فيه لانه لم يوضع لطلب غيره لكنه عمل
في غير المسند اليه من المفاعيل التي لم يقم مقام الفاعل بالتبعية الفاعل لاقتضائه لها فصار الفعل في
عمل المسند اليه اصلا وفي غيره تبعا وغير الفعل من الصفات والمصدر فروع عليه في العمل لانها لم توضع لما
وضع له الفعل لكنها شابهت الفعل من حيث دلالتها على معناه فاعملت عمله وهي ايضا خمسة المصدر
واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل وعدها بعضهم ستة بزيادة اسم الفعل و
اعتذر المص عن اهماله في الحاشية بعدم اشتداد الحاجة اليه وبعضهم سبعة بزيادة المثال ولم يتعرض له
لانه محول من اسم الفاعل كما سنبينه واصلها ابن هشام في الشذور الى عشرة السبعة المذكورة واسم
المصدر والظرف والمجرور المعتمدان واما اسم المصدر فانما لم يتعرض له لندور اعماله بل البصريون يمنعون
اعماله نظرا الى ان اصل وضعه لغير المصدر واما الظرف والمجرور المعتمدان فاكتفى عن ذكره هنا
بذكره في حديقة الجمل وسيأتي الكلام عليها هنالك ان شاء الله تعالى تنبيه انما اتى المص بايضا هنا لموافقة
هذه الاسماء ما ذكر قبلها من التوابع في العدد الاول من الاسماء العاملة عمل الفعل المصدر هذا التعبير
متفق عليه قال في شرح الضوء وانما سمي به لان الفعل يصدر عنه والمصدر في الاصل هو الموضع الذي
تصدر عنه الابل قال الرضي وسيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثانا قال ابن مالك وهو من تسمية الشيء بلفظ مدلوله

الاسماء العاملة

الى ظ

وبدء

وبدء به لانه اصل المشتق على الصحيح كما سيأتي ولانه يعمل في الازمنة كلها وهو اسم الحدث اي اسم
يدل على الحدث مطابقة كالضرب او تضمنا كالجلسة والجلسة وهذا كالجنس يشمل المحدود وغيره
من اسماء المصادر ونحوها وقوله الذي اشتق منه الفعل اخرج ما عدا المحدود وهذا الحد اولى من حده
في التهذيب تبعا للكافية بانه اسم الحدث الجاري على الفعل لما في لفظ الجريان من الابهام الذي ينبغي
صيانة الحد عن مثله وفسر بعضهم جريانه على الفعل باشتماله على جميع حروفه وهو منقوض بالصفات
كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فانها جارية على الفعل بالمعنى المذكور لاشتمالها على جميع
حروف افعالها فالاولى ان يفسر الجريان بما قاله غير واحد من انه ايراد اسم الحدث بعد ما اشتق منه منصوبا
به على انه مفعول مطلق وح تخرج المذكورات قطعا ثم حده هنا مبني على مذهب البصريين من ان المصدر
اصل الفعل وهو فرعه وذهب الكوفيون الى العكس وقال ابن طلحة كل منهما اصل فلا اشتقاق احتج
البصريون من ثلثة اوجه احدها ان المصدر اسم والاسم اولى بالاصالة من الفعل الثاني ان المصدر يدل
على معنى واحد وهو الحدث والفعل يدل على معنيين وهما الحدث والزمان والواحد قبل الاثنين الثالث
وهو العمدة ان كل فرع يؤخذ من اصل ويصاغ منه ينبغي ان يكون في الفرع ما في الاصل مع زيادة هي الغرض
من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد
ازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل في نحو قولك لزيد ضرب نسبة الضرب الى زيد
لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخص فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه
على الزمان واحتج الكوفيون من ثلثة اوجه ايضا الاول ان الفعل يعمل في المصدر كقولك نظرت نظرا
والعامل اولى بالاصالة ونقض بالحروف فانها يعمل في الاسماء والافعال وليست اصولا لها الثاني ان
المصدر يذكر توكيدا للفعل كقولك قمت قياما والمؤكد اولى بالاصالة بنحو قام القوم اجمعون مع ان
احدهما غير مشتق من الاخر الثالث ان المصدر يعتل باعتلال الفعل كقولك قام قياما وصام صياما و
يصح بصحته كقولك عاود عوادا والمتبوع اولى بالاصالة ونقض بالمضارع فانه يعتل باعتلال الماضي
نحو قام يقوم ويصح بصحته نحو عور يعور وليس احدهما مشتقا من الاخر تنبيهان الاول بنى بعض المتأخرين
تعين الفعل الذي يشتق منه المصدر على قول الكوفيين على الخلاف في الافعال ايما زمانه سبق فقيل
الماضي وقيل المستقبل وهو الحق لان الماضي كان قبل وجوده مستقبلا اذ هو مسبوق بعدمه الثاني
اختلف في الصفة فالجمهور على ان اصلها المصدر قال ابن مالك في شرح التسهيل وبعض ما استدللنا

على فرعية الفعل بالنسبة الى المصدر يستدل على فرعية الصفة بالنسبة اليه لان كل صفة تضمنت حروف
الفعل فيها ما في المصدر من الدلالة على الحدث وتزيد بالدلالة على ما هي له كما زاد الفعل بالدلالة على
الزمان المعين فيجب كون الصفة مشتقة من المصدر لا من الفعل اذ ليس فيها ما في الفعل من الدلالة
على زمان معين وذهب جماعة الى ان اصلها الفعل ونسب الرضي هذا القول الى السيرافي وقال الحسن
ابن المطهر الحلي ره في نهاية الاصول ذكر ابو علي في التكملة انها مشتقة من الافعال وكذا عبد القاهر
واستدل ابو علي بكونها جارية على سنن الافعال وطريقتها والافعال اصولها القريبة والمصادر التي هي
افعال اصولها البعيدة واذا ثبت هذا كان لنا ان نشتقها من الافعال لاصابتها القريبة ومن المصادر
لاصالتها البعيدة انتهى فائدة الاشتقاق ثلثة اقسام اصغر وهو اتفاق اللفظين في الحروف الاصلية
والترتيب نحو بصر وبصير وصغير ويسمى كبيرا واوسط وهو اتفاقهما في الحروف دون الترتيب نحو جبذ
وجذب واكبر وهو اتفاقهما في بعض الحروف دون بعض نحو تلم وتلب وحيث اطلق الاشتقاق فالمتبادر
الاول ويعمل المصدر عمل فعله المشتق منه في التعدي واللزوم فان كان لازما لزم المصدر او متعديا تعدى
على حسب تعديه فتقول عجبت من قيامك ومن ضربك زيدا ومن اعطائك زيدا درهما ومن ظنك عمرا
قائما ومن اعلامك عمرا قائما مطلقا اي سواء كان ماضيا او حالا او مستقبلا تقول اعجبني ضرب
زيد عمرا امس كما تقول الان او غدا تنبيهان الاول اختلف في سبب اعمال المصدر عمل فعله فقيل
لشبهه بالفعل معنى من حيث كونه بتقدير ان والفعل وهو قضية كلام المصنف حيث قال في ترجمة
الباب الاسماء العاملة للشبه بالافعال تامل قال الرضي وتقديرهم له بان والفعل لا يتم اذا كان بمعنى
الحال لان ان اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه
يبقى معها على معنى المضي لكنهم قدروه بان دون ما وكي وان كان في الحال ايضا لكونها اشهر واكثر
استعمالا منهما ولتقديرهم له بان والفعل وهم بعضهم فظن انه لا يعمل حالا لتعذر تقطيره اذن بان
انتهى وقال غير واحد منهم ابن هشام في الاوضح والقطر ما معناه انه اذا كان بمعنى المضي او الاستقبال
قدر بان واذا كان بمعنى الحال قدر بما قال الدماميني ولك تقدير المصدر في جميع الحالات بالفعل
مع ما لانها تدخل على الافعال الثلاثة نحو اعجبني ما صنعت امس وما تصنع الان وما تصنع غدا انتهى
وقال ابن مالك في شرح الكافية يعمل المصدر عمل فعله لا لشبهه بالفعل بل لانه اصل والفعل فرع و
لذلك يعمل مرادا به المضي او الحال او الاستقبال بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل لشبهه بالفعل المضارع

فاشترط

فاشترط كونه خلا او مستقبلا لانهما مدلولا المضارع وقال بعضهم انما عمل لنيابته عن الفعل الذي
عمل في الاوفق كلها لان الفعل لا يشترط فيه ذلك بخصوص الثاني فيشترط العمل المصدر امور الاول
ان لا يصغر فلا يقال اعجبني ضريبك زيدا لان التصغير من خصايص الاسماء فيبعد عن الفعل وهذا
الشرط مجمع عليه الثاني ان لا يحد بالتاء او التثنية او الجمع فلا يقال اعجبني ضربتك او ضربتاك
او ضربا بك زيدا لان الفعل يصدق على القليل والكثير والمصدر انما عمل لشابهته له او اضافته
او نيابته عنه فرعي فيه ان لا يبعد عنه بالتحديد بما ذكر وما ورد في كلامهم مما يخالف ذلك فشاذ لا
يقاس عليه قاله ابن مالك الثالث ان لا يتبع بنعت او غيره قبل العمل فلا يقال اعجبني ضرب الشديد
زيدا لانه مع معموله كموصول مع صلته فلا يفصل بينهما واما قول الحطيئة ان نعت ياسا مبينا
من نوالكم ولن تزى طاردا للخير كاليأس فمن متعلق ببيئست محذوفا لا ياسا كما توهمه بعضهم فان
اتبع بعد العمل جاز كقوله له ان وجدي بك الشديد اراني غاذرا فنن من عهدت عذرا الرابع
ان لا يكون مضمرا فلا يقال ضربي زيدا حسن وهو عمر قبيح لانه بالاضمار يبعد عن مشابهة الفعل الجار
ذلك الكوفيون واستدلوا بقول ذهير وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم
قالوا فعنها متعلق بالضمير العايد الى الحديث المفهوم من السياق وتاوله البصريون على تعليق عن
بمحذوف اي اعني عنها وفيه نظر ظاهر واجاز ابو علي في رواية الرماني وابن جني اعماله مضمرا في المجرور
وجماعة في الظرف واجاز الرضي اعماله فيهما قال ابن عقيل واطلق النحويون النقل عن الكوفيين
في اعمالهم ضمير المصدر مع خلاف النقل في اعمال صريحة الخامس ان لا يكون محذوفا لانه يكون كمحذوف
الموصول مع صلته قال ابن هشام في شرح القطر وبهذا ورد واعلى من قال في بسم الله ان التقدير ابتدائي
بسم الله ثابت فحذف المبتداء والخبر وابقي معمول المبتداء وجعلوا من الضرورة قوله هل انتم كرون
الى الديرين هجرتكم ومسحكم صلبكم رحمن فرهبانا انتهى والاولى ان يقال انه بتقدير قائلين يا رحمن
فرهبانا فاذا توفرت هذه الشروط للمصدر عمل عمل فعله فقط كما مر الا اذا كان مفعولا فقط لان
تقديره بان والفعل او ما والفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا او ضربة او ضربا شديدا
ضربت ان ضربت وانما قولك ضربت ضرب الامير اللص فالمصدر العامل ليس مفعولا مطلقا في
الحقيقة بل المفعول المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص فالعمل في نحو قولك ضربت
ضربا زيدا وقولك ضربته في جواب من قال لك كم ضربت ليس للمصدر بل للفعل الظاهر في المثال الاول و

للفائدة

الا اذا كان مفعولا مطلقا الا اذا كان بدلا عن الفعل ففيه وجهان والاكثر ان يضاف الى فاعله ولا يتقدم معموله عليه

للمقدر في الثاني الا اذا كان المطلق بدلا من الفعل اي سادا مساده بعد حذفه وجوبا ففيه وجهان
احدهما ان يكون العامل الفعل المحذوف بناء على ان الاصل في العمل له ولا ينعزل عنه بالحذف وهذا
راي المبرد والسيرافي وجماعة الثاني ان يكون العامل المصدر لا لكونه مصدرا بل لكونه بدلا عن الفعل
بدليل انه لا يجمع بينهما لفظا كما لا يجتمع بين البدل والمبدل منه فاذا قلت سقيا زيدا فزيدا منصوب
بسقيا من حيث انه قام مقام اسق لا من حيث كونه مصدرا هو مفعول مطلق والا لزم ان يعمل كل مصدر
هو مفعول مطلق وهذا الوجه ذهب اليه سيبويه والاخفش والفراء والزجاج والفارسي وذهب بعضهم
الى ان العامل فعل من غير لفظ المصدر كالزم ونحوه وهذا وجه ثالث تنبيه المفعول المطلق لا يكون بدلا
عن الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل قبله فلم ينتصب وانما يقال انه بدل عن الفعل مجازا اذا لم يجز
اظهار الفعل فكانه بدل منه قاله الرضي والاكثر في المصدر ان يضاف الى فاعله لانه محل الذي يقوم به فجعله
معه كلفظ واحد باضافته اليه اولى من رفعه له ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد نحو قوله تعالى ولولا دفع
الله الناس ويجوز ان يضاف الى مفعوله اذا قامت قرينة على كونه مفعولا اما بمجيء تابع له منصوب حملا
على المحل نحو اعجبني ضرب زيد الكريم بنصب الكريم او بمجيء الفاعل بعده صريحا كقوله انني تلادي وما جمعت
من نشب قرع القوافيز افواه الاباريق فيمن رواه برفع الافواه والقوافيز جمع قافوزة بالزاء وهو القدح و
يروى القواريز بالراء المهملة او بقرينة معنوية نحو اعجبني اكل الخبز تنبيه تابع ما اضيف اليه المصدر من فاعل
او مفعول يجر على اللفظ او يحمل على المحل فيرفع ان كان المضاف اليه فاعلا كقوله حتى تهجر في الرواح وهاجها
طلب المعقب حقه المظلوم برفع المظلوم نعتا للمعقب على محله اي كما يطلب المعقب المظلوم حقه وينصب ان كان
المضاف اليه مفعولا كقوله قد كنت داينت بها حسانا مخافة الافلاس والليانا فالليان عطف على محل
الافلاس هذا مذهب الكوفيين وبعض البصريين وذهب سيبويه والجمهور الى منع الاتباع على المحل وما
جاء من ذلك فمؤول قال المرادي والظاهر الجواز لكثرة الشواهد على ذلك والتاويل خلاف الظاهر انتهى
وعلى الجواز فقد اختلف في المختار من ذلك فقال طائفة المختار الاتباع على اللفظ وقال الكوفيون هو
كذلك الا ان يفصل بين التابع والمتبوع بشيء فيستويان نحو يعجبني ضرب زيد عمرا وبكر ويتعين الاتباع
على المحل بلا خلاف اذا كان المفعول المضاف اليه ضميرا نحو يعجبني زيد اكرامكه وعمرا ولا يجوز الاتباع
على اللفظ الا في ضرورة ذكره في الارتشاف ولا يتقدم معموله اي المصدر لانه عند العمل ماول بحرف
مصدري مع الفعل والحرف المصدري موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة

عليه

الحرف

الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول واما قوله وبعض الحلم عند الجهل للذلة اذعان فمأول
على اضمار فعل قال ابن هشام واجاز السهيلي تقديم الجار والمجرور واستدل بقوله تعالى لا يبغون عنها حولا
وقولهم اللهم اجعل لنا من امرنا فرجا ومخرجا انتهى وتبعه الرضي فقال وانا لا ارى منعا من تقديم معموله
عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البرائة واليك الفرار قال تعالى ولا تأخذكم
بهما رافة وقال بلغ معه السعي وفي نهج البلاغة قلت عنكم نبوته ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل في
تكلف وليس كل ما اول بشيء حكمه حكم ما اول به فلا منع من تاويله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع
انه لا يلزم احكامه بلى لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف واخوه يكفيهما رائحة
الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون
فقوله بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اي انتفى بنعمة الله وبحمده منك الجنون ولا معنى لتعلقه بمجنون
انتهى قال الدماميني وهنا نكتة ينبغي التنبيه لها وهي ان المصدر انما يتقدر بالحرف المصدري والفعل
حيث يكون فاعل المصدر او نائبه مذكورا اما بطريق الرفع كما في اعجبني قيام الزيدان وضرب السارقين
لامكان التاويل هنا لانك اذا جئت بالفعل وجدت في اللفظ ما تستنده اليه فيستقيم التاويل واما
حيث لا يكون للفاعل ولا نائبه ذكر في الترتيب اصلا فان التاويل بذلك يمتنع لما يلزم من بقاء الفعل
بلا فاعل او نائب عنه ففي القسم الاول يمتنع التقديم لانه من باب تقديم معمول الصلة فان تقدم ما
يتخيل انه معمول للمصدر قدر له عامل متقدم يفسره المتاخر كما اذا قلت اعجبني عن الشر بعدك
فالتقدير اعجبني بعدك عن الشر بعدك وحذف المصدر مدلولا عليه بالمذكور اخرا وفي القسم الثاني
يجوز تقديم معمول الذي هو ظرف او شبهه لانتفاء المانع نحو ولا تأخذكم بهما رافة اكان للناس
عجبا ومنه قول كعب في قصيدته المشهورة ضخم مقلدها فعم مقيدها في خلقها عن بنات الفحل تفضيل
قال ابن هشام في شرحه لهذه القصيدة عن بنات الفحل يتعلق بتفضيل وان كان مصدرا لانه ليس
بمنحل بان والفعل ومن ظن ان المصدر لا يتقدم معموله عليها مطلقا فهو واهم انتهى ثم المصدر يعمل
منونا ومضافا ومقرونا باللام لكن اعماله مضافا للفاعل مع ذكر المفعول او حذفه اكثر من اعماله
منونا او مضافا للمفعول او مقرونا باللام نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض واما اعماله
مضافا للمفعول مع ترك الفاعل فكثير نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير ومع ذكره قليل وليس
خاصا بالشعر كما زعم بعضهم بدليل قوله تعالى حج البيت من استطاع اليه سبيلا اي وان يحج البيت المستطيع

بنات ط

قال

واعماله مع اللام ضعيف كقوله ضعيف النكاية اعدائه

قال ابن هشام وغيره ولا يصح الاستدلال باية الحج لانها ليست من ذلك في شيء بل الموصول في موضع
جر بدل بعض من الناس او في موضع رفع بالابتداء على ان من موصولة ضمنت معنى الشرط او شرطية
وحذف الجزاء والجواب اي من استطاع فليحج ويؤيد الابتداء ومن كفر فان الله غني عن العالمين واما الحمل
على الفاعلية فمفسد للمعنى اذ التقدير ح ولله على الناس ان يحج المستطيع يأثم الناس كلهم انتهى قال
بعضهم وفي دعوى فساد المعنى نظر لان حج المستطيع فرض كفاية على جميع المكلفين ومعلوم ان المخاطبين
بفرض الكفاية اذا لم يأت به احد منهم فكلهم آثمون انتهى فتأمل واعماله منونا اقيس من اعماله مضافا وبال
لانه يشبه الفعل ح في التنكير نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ومنعه الكوفيون وقالوا العمل بعده
للفعل وقدروا يطعم يتيما واعماله مع اللام ضعيف في القياس لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه بال وهو
قليل في الاستعمال ايضا فلذلك لا يعمل عند بعضهم الا في الشعر كقوله اي الش يصف رجلا بضعف الرأي
ضعيف النكاية اعدائه يخال الفرار يراخي الاجل فالنكاية مصدر مقرون بال وفاعله محذوف واعدائه
مفعوله والمعنى ضعيف نكايته اعدائه يظن ان الفرار من الموت يباعد الاجل فلا يحارب اعدائه حبا
للسلامة وحذرا من العطب وفي التنزيل قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وما احسن قول العميد
فخر الكتاب مؤيد الدين الطغرائي حب السلامة يثني حب صاحبه عن المعالي ويغري المرء بالكسل وان
جنحت اليه فاتخذ نفقا في الارض او سلما في الجو فاعتزل ودع غمار العلى للمقدمين على ركوبها واقتنع
منهن بالبلل وحكى المرادي في شرح التسهيل في اعمال المصدر مع ال اربعة مذاهب احدها الجواز وهو مذهب
الخليل وسيبويه الثاني المنع وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين الثالث جوازه على قبح وهو مذهب
الفارسي وجماعة من البصريين الرابع التفصيل بين ان تكون ال معاقبة للضمير فيجوز نحو انك والضرب
خالدا المسيء اليه اي انك وضربك خالدا او لا تكون معاقبة له فلا يجوز نحو عجبت من الضرب عمرا و
هو مذهب ابن طلحة وابن طراوة قال الشيخ اثير الدين وهذا المذهب هو الصحيح واستدل بان ال في
الشواهد التي ذكروها معاقبة للضمير ومن منع اعماله مط قدر لما يقع بعده من منصوب ناصبا يدل
عليه المصدر فيقدر في قوله ضعيف النكاية اعدائه ينكي اعدائه ولم يسمع رفع الفاعل بعد المعرف
بال الا في بيت وهو قول الش عجبت من الرزق المسيء الهه وللترك بعض المحسنين فقيرا بنصب
المسيء ورفع الاله وهو مصدر رزق يرزق رزقا كذكر او انكر ابن الطراوة وغيره ان يكون بكسر الراء
مصدرا بل هو بمعنى المرزوق كالرعي والطحن فلا حجة في البيت على هذا بل يرتفع الهه بفعل مقدر

قاله

قاله المرادي في شرح التسهيل تكميل لا بأس بالتعرض لذكر اسم المصدر تتميما للفائدة وتعميما
للعائدة اذ لا يغني ذكر المصدر عن ذكره فنقول انه يطلق على ثلثة امور احدها ما لا يعمل اتفاقا
وهو ما كان من اسماء الاحداث علما كسبحان علما للتسبيح وفجار وحماد علمين للفجرة والمحمدة
الثاني ما اختلف في اعماله وهو ما كان اسما لغير الحدث فاستعمل له كالعطاء فانه في الاصل اسم
لما يعطى للملفوظ به من الكلمات ثم نقل الى معنى التكليم فهذا النوع ذهب الكوفيون والبغداديون
الى جواز اعماله واحتجوا عليه بما ورد من نحو قوله اكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك
المائة الرتاعا وقوله قالوا كلامك هذا وهي مصغية بشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا و
البصريون يمنعونه ويقدرون للمنصوب بعده فعلا يعمل فيه لانه لم يكثر كثرة تقتضي ان يقاس عليه
الثالث ما يعمل اتفاقا وهو ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة كمضرب ومقتل لانه مصدر في الحقيقة
ويسمى المصدر الميمي وانما سموه احيانا اسم مصدر تجوزا قال ابن هشام في شرح الشذور من اعماله
قول الشاعر اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام تحية ظلم فمصاب مصدر ميمي مضاف
الى فاعله ورجلا مفعوله وجملة اهدى السلام نعت رجلا وتحية مفعول مطلق على حد قعدت
جلوسا وظلم خبر ان وظلوم اسم امرأة منادى بالهمزة ولهذا البيت حكاية شهيرة بين اهل
الادب ذكرها ابو محمد الحريري في درة الغواص وهي ما رواه ابو العباس المبرد قال قصد بعض اهل
الذمة ابا عثمان المازني ليقرأ كتاب سيبويه عليه وبذل له مائة دينار على تدريسه اياه فامتنع
ابو عثمان من قبول بذله واصب على رده قال فقلت له جعلت فداك اترد هذه النفقة مع
فاقتك وشدة اضافتك فقال ان هذا الكتاب يشتمل على ثلثمائة وكذا آية من كتاب الله ولست
ارى ان امكن منها ذميا غيرة على كتاب الله تعالى وحمية له قال فاتفق ان عنت جارية بحضرة الواثق
بقول العرجي اظلوم ان مصابكم رجلا البيت فاختلف من بالحضرة في اعراب رجل فمنهم من نصبه
وجعله اسم ان ومنهم من رفعه على انه خبرها والجارية مصرة على ان شيخها ابا عثمان المازني لقنها
اياه بالنصب فامر الواثق باشخاصه قال ابو عثمان فلما مثلت بين يديه قال ممن الرجل قلت من
بني مازن قال اي الموازن امازن تميم ام مازن قيس ام مازن ربيعة قلت من مازن ربيعة فكلمني
بكلام قومي فقال لي باسبك لانهم يقلبون الميم باء والباء ميما قال فكرهت ان اجيبه على لغة قومي
لئلا اواجهه بالمكر فقلت بكر يا امير المؤمنين ففطن لما قصدته واعجب به ثم قال ما تقول في قول الشاعر

وكذا

اظلوم

٣٧٢ اظلوم ان مصابكم رجلا ام رفع رجلا ام تنصبه فقلت ان الوجه النصب يا امير المؤمنين قال ولم ذاك
فقلت لان مضابكم مصدر بمعنى اصابتكم ناخذ اليزيدي في معارضتي فقلت هو بمنزلة قولك ان
ضربك زيدا ظلم فالرجل مفعول مصابكم ومنصوبه والدليل عليه ان الكلام معلق الى ان
تقول ظلم فتم الكلام فاستحسنه الواثق ثم امر لي بالف دينار قال ابو العباس فلما عاد الى البصرة قال
لي كيف رايت يا ابا العباس رددنا الله مائة فعوضنا الفا انتهى ملخصا تنبيهات الاول قال العيني قائل
البيت المذكور الحارث بن خالد بن العاص بن هشام المخزومي وما قاله الجرجاوي انه للعرجي ليس بصحيح قال
الصواب ظلم بترجم ظليمة مصغير ظلمة وهو اسم امرأة عمران المذكورة في اول القصيدة الثاني فما حكاه ابن المعارض
للمازني هو الذي ذكره غيره ايضا وفيه نظر لان اليزيدي قال الامام ابا محمد كان يؤدب المامون الرشيد وتوفي
سنة اثنتين وماتين على ما ارخه ابن خلكان والسيوطي في المزهر والواثق تولى بعد ابيه المعتصم سنة سبع
وعشرين ومائتين قال الصلاح الصفدي ولعل اليزيدي المذكور في هذه القصة احد اولاده فانهم كانوا من
كلهم علماء ادباء شعراء رواة الاخبار انتهى وفي الشرائح والذي رايته في كتاب البصائر لابي حيان التوحيدي
ان المعارض للمازني في ذلك هو يعقوب بن السكيت وهذا هو الاقرب انتهى قلت والذي يؤيد ان المعارض يعقوب
ابن السكيت ما ذكره ابو الطيب اللغوي في مراتب النحويين انه شجر بين محمد بن عبد الملك الزيات واحمد بن داود
في هذا البيت فقال محمد ان مضابكم رجلا وقال احمد رجل فسئل عنه يعقوب بن السكيت فحكم لاحمد بن
داود وعصبته لاجملا الثالث قال الدماميني في التحفة يمكن ان يراد على تقدير رفع الرجل في البيت معنى
صحيحا ولا فساد البتة وذلك بان يجعل المصاب اسم مفعول لا مصدرا وهو اسم ان ويرفع رجل على انه خبرها هذا
التسليم تحية جملة في محل رفع على انها صفة رجل وقوله ظلم على انه خبر مبتدا محذوف اي هذا ظلم ويمكن ان
يجعل ظلم صفة اخرى لرجل على وجه المبالغة اي مظلوم كالذي مر ضرب الامير فيحصل للبيت فائدة زائدة
معنى يترقرق به الاشاريون وجهه من امور الصحة ولا يلم باحد طارق فساد الثاني والثالث من اسم الفاعل الاسماط
عمل الفعل اسم الفاعل واسم المفعول واوكانا مثنيين او مجموعين فاسم الفاعل قال ابن الحاجب وبه سمي
لكثرة الثلاثي وغلبة اسم الفاعل على هذا الوزن فلم يقولوا اسم المفعول لاسم المستفعل فجعل اسم الفاعل
بمعنى اسم له خرد بخصائص بهذه الهيئة قال بعض المحققين وفيه نظر لانه وان كان وجها مقبولا لكن ما
شاهد على ان قصدهم ليس الى ذلك بل قصدهم باسم الفاعل الى اسم موضوع لذات قام به الفعل ليس الا لفعل
والمستفعل وغيرهما بهذا المعنى والشاهد انهم سموا اخوات اسم الفاعل بالاسم المضاف الى المدلول الى الوزن

كاسم الآلة واسم الزمان واسم المكان واسم التفضيل ويمكن دفعه بانه لم يرد ان اسم الفاعل بمعنى اسم
هو على وزن الفاعل بل اراد به الاسم الموضوع لذات قام بها الفعل وانما اختير له هذا الاسم باعتبار
كونه فاعلا لا المفعل باعتبار انه جاعل شخص فاعلا كالمفعل لمفرح فانه جاعل شخص فرحا ولا
المستفعل باعتبار انه طالب الفعل كالمستخرج فانه طالب الخروج لان هذه الصيغة غالبة نعم يتجه ان
اختيار هذا الاسم وجها اظهر مما ذكروه وهو ان معنى لفظ الفاعل اكثر وجودا في افراد اسم الفاعل من
معاني المفعل والمستفعل ونحوهما وبناء التسمية باسم الفاعل على الاكثر هذا اذا قلنا ان لفظ اسم الفاعل
اسم فاعل مشتق من الفعل كما هو الاظهر والانسب بالتسمية باسم المفعول اما لو قيل بانه صيغة نسبة اي
ما له نسبة الى الفعل كان اسم الفاعل شاملا للجميع بلا كلفة ما اي اسم فلا يشمل الفعل لما مر دل على حدث
وفاعله على معنى الحدوث فالدال على حدث بمنزلة الجنس يشمل جميع الاوصاف وخرج بذكر فاعله اسم
المفعول فانه انما يدل على مفعوله لا على فاعله وبقوله على معنى الحدوث اسم التفضيل او الصفة
المشبهة فانهما يدلان على معنى الثبوت لا الحدوث كذا قال غير واحد والتحقيق انهما المطلق الحدث من غير
تقييد بثبوت او حدوث ولهذا يشتق اسم التفضيل من الحادث نحو اضرب ومن الثابت نحو احسن وهما خارجان
بهذا القيد على هذا التحقيق ايضا لانهما ليسا على معنى الحدوث فقط بل اعم تنبيهات الاول المراد عندهم
بالحدوث عدم استمرار الحدث للذات بعد ما حدث لها وبالثبوت ما يقابله لا ما يكون مسبوقا بالعدم
كما هو اصطلاح المتكلمين ويقابله القدم قاله بعض المحققين الثاني لا يرد على اعتبار الحدوث انه مخرج
لما كان من اسم الفاعل للثبوت كالرازق والعالم من اسماء الله تعالى لان الثبوت فيهما ليس مدلولا للفظ
بل مستفاد من العلم بان كلما هو صفة لله تعالى فهو مستمر الثالث قيل هذا الحد منقوض بنحو خالد ودائم
وثابت وراسخ ومستمر مما يدل على الدوام والثبوت مع ان كلا منها اسم فاعل وليس على معنى الحدوث و
اجاب عنه القاضي شهاب الدين في شرح الكافية بانها يدل على حدوث الخلود والدوام والثبوت والرسوخ
والاستمرار وفيه نظر يظهر من تفسير الحدوث المتقدم ذكره فانه ظ على معنى الحدوث باصطلاح المتكلمين
لا باصطلاح النحويين ولعل الاظهر في الجواب ان يقال ان الثبوت والدوام في نحو ذلك مدلول المادة لا
الصيغة فان كان اسم الفاعل صلة لال عمل عمل فعله مط اي سواء كان ماضيا ام حالا ام مستقبلا
وسواء اعتمد على ما سيأتي ام لا لوقوعه ح موقع الفعل وهو فعل ان اريد به المضي ويفعل ان اريد به
الحال او الاستقبال كجاء الضارب زيدا امس او الان او غدا تنبيهات الاول جعله اسم الفاعل صلة لال

كغيره

والا فيشترط كونه للحال او الاستقبال واعتماده على نفي او استفهام او مخبر عنه او موصوف او ذي حال

كغيره فيه تسامح لان الصلة انما هي الجملة التي هو منها لا هو وحده الثاني انما قال فان كان صلة ال ٣٧٤
ولم يقل فان كان بال مثلا فان لانه لو كان بال المعرفة لم يعمل قال ابن الخباز في شرح الدرة الالفية
عند قول الناظم وان ترد به المضي فاضف وان تعرفه بلام والف فالنصب لازم بكل حال في الحال
والماضي والاستقبال في جعله اللام معرفة نظر لان المعرفة بعيدة عن مذهب الفعل وقال ابن هشام في
شرح اللمحة انها متى قدرت للتعريف اقتضى القياس ان لا يعمل شيئا نص على ذلك اصحاب الاخفش سعيد
وهو الحق لمن تامله وقال في المغني لو صح ان ال في اسمي الفاعل والمفعول حرف تعريف لمنعت من اعمالها
كما منع منه التصغير والوصف انتهى ومن زعم انها فيهما حرف تعريف كالاخفش زعم ان انتصاب الاسم في نحو
الضارب زيدا على التشبيه بالمفعول ورد بان المشبه انما يكون سببا وهذا ينصب الاجنبي كما في المثال وقيل
انتصابه بفعل مضمر ولا عمل لاسم الفاعل مط فالتقدير في المثال ضرب زيدا او يضرب وهي دعوى بلا دليل
وبهذا ينتقد ما حكاه بدر بن مالك من ان عمل المقرون بال مط مرضي عند جميع النحاة الثالث قوله عمل
مط هو المشهور الذي عليه الجمهور وزعم الرماني وابو علي في كتاب الشعر انه اذا كان بال لا يعمل الا ماضيا
قال ابو علي في الكتاب المذكور في قول جرير فبت والهم تغشاني طوارقه من خوف رحلة بين الظاعنين غدا
ان غدا متعلق بخوف او رحلة او بين لا بالظاعنين قال الرضي ولعل ذلك لان المجرد من اللام لم يكن يعمل
بمعنى الماضي فتوسل الى اعماله بمعناه باللام وان لم يكن مع اللام اسم فاعل في الحقيقة بل هو فعل في صورة
الاسم ونقل ابن الدهان ذلك عن سيبويه ولم يصرح سيبويه بذلك بل قال الضارب زيدا بمعنى ضرب ويحتمل
تفسيره بذلك انه اذا عمل بمعنى الماضي فالاولى جواز عمله بمعنى الحال والاستقبال اذا كان مع التجريد يعمل
بمعناها والا يكن صلة لال فيشترط لعمله كونه للحال او الاستقبال لتتم مشابهته للفعل لفظا من
جهة مطابقته موافقته له في الحركات والسكنات ومعنى من جهة اقتران حدثه باحد الزمانين اما
اذا كان للماضي فانما يشابهه لفظا لا معنى لانه لا يوازنه مستمرا واعتماده على نفي بحرف او اسم او فعل
نحو ما او غير او ليس ضارب زيد عمرا الان او غدا او على استفهام بحرف او اسم نحو اضارب او كيف ضارب
زيد عمرا الان او غدا او على اسم مخبر عنه الظرف نائب الفاعل والمراد مخبر عنه باسم الفاعل نحو زيد
ضارب عمرا الان او غدا او كان زيد ضاربا عمرا او ان زيدا ضارب عمرا او ظننت زيدا ضاربا عمرا او اعلمت
عمرا ضاربا بكرا الان او غدا او على اسم موصوف به نحو مررت برجل ضارب عمرا الان او غدا او على اسم ذي حال زيدا
نحو جاء زيد راكبا فرسا والاعتماد على المقدر كالاعتماد على الملفوظ به نحو مهين زيد عمرا ام مكرمه اي امهين

ونحو

ونحو ضارب عمرا الان او غدا لمن قال اضارب زيد عمرا اي هو ضارب ونحو قوله كمناطح صخرة يوما
ليوهنها اي كوعل ناطح قيل ومنه يا طالعا جبلا اي يا رجلا طالعا وقد مر ما فيه في بحث المنادى
وقال ابن مالك انه اعتمد على حرف النداء ورد عليه ابنه بان المعتمد عليه ما يقرب الوصف من الفعل و
حرف النداء لا يصلح لذلك لانه من خواص الاسماء انتهى بالمعنى والاصل فيه ان يعتمد على صاحبه من
مخبر عنه او موصوف او ذي حال لانه وصف يقتضي ان يكون له موصوف فقياس ان لا يقع الا مع صاحبه
وذكره بدونه يخرجه عن اصل وضعه فيلتحق بالجوامد فلا يعمل وانما اشترط عند فقدان الاعتماد
على صاحبه اعتماده على النفي والاستفهام لانهم قصدوا به قصد الفعل نفسه فجرى مجريه وقد علم
بالاستقراء انهم لا يستعملون الوصف قائما مقام الفعل الا مع النفي او الاستفهام تنبيهات الاول
اشترط احد الزمانين والاعتماد انما هو للعمل في المنصوب بدليلين احدهما انه يصح زيد قائم ابوه
امس والثاني انهم لم يشترطوا الصحة نحو اقائم الزيدان وكون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال قال
ابن هشام في المغني الثالث اذا قصد باسم الفاعل الاستمرار لم يعمل كما اذا كان بمعنى المضي فتكون
اضافته حقيقية ووقع للزمخشري في الكشاف انه يعمل وان كان اضافته غير حقيقية قال في قوله تعالى
وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا قرئ بجر الشمس والقمر عطفا على الليل وبنصبهما باضمار
جعل او عطفا على محل الليل لان اسم الفاعل هنا ليس في معنى المضي فيكون اضافته حقيقية بل هو
على جعل مستمر في الازمنة المختلفة ومثله فالق الحب والنوى وفالق الاصباح كما تقول زيد قادر
عالم ولا تقصد زمانا دون زمان انتهى وناقض ذلك في محل اخر منه فقال اذا قصد باسم الفاعل معنى
الماضي كقولك هو مالك عبده امس او زمان مستمر كقولك زيد مالك العبيد كانت الاضافة حقيقية
كقولك مولى العبيد قال وهذا هو المعنى في مالك يوم الدين انتهى فالتناقض بين كلاميه ظ قال
السعد التفتازاني في حواشيه وذكر في وجه التوفيق ان الاستمرار لما تناول الماضي والحال والاستقبال
فبالنظر الى حال الماضي تجعل الاضافة حقيقية كما في مالك يوم الدين والى الاخرين غير حقيقية كما
في جاعل الليل سكنا انتهى وقال المحقق الجرجاني واجيب بانه ايضا لا منافاة بين ان يكون المستمر
عاملا ومضافا اضافة حقيقية لان المستمر لما احتوى على المضي ومقابليه روعي الجهتان معا
فجعلت الاضافة حقيقية نظرا الى الجهة الاولى واسم الفاعل عاملا نظرا الى الجهة الثانية وليس
بشيء لان مدار كون اضافته حقيقية او غيرها على كونه عاملا او غير عامل انتهى وقال بعض المحققين

ولا يعمل بمعنى الماضي خلافا للكسائي وكلبهم باسط ذراعيه حكاية حال

ونعم ما قال ان المستمر يصح عمله نظرا الى اشتماله على الحال او الاستقبال والغاؤه نظرا الى الماضي
فتحتمل اضافته فسمي الاضافة الثالث زاد بعضهم لعمل اسم الفاعل على شرطين آخرين احدهما ان لا يصغر
والثاني ان لا يوصف فلا يقال جاء رجل ضويرب زيدا ولا رايت ضاربا مسيئا زيدا المباينة ح للفعل
قال ابن مالك في سبك المنظوم لا خلاف في منع عمل المصغر ورد بان الكوفيين خلا الفراء اجازوه مط
قياسا على المثنى والمجموع واما اعمال الموصوف ففيه ثلاثة مذاهب المنع مط وعليه ابن مالك وابو
البقاء والجواز مط وعليه الكسائي وغير الفراء من الكوفيين والجواز بعد العمل لا قبله وعليه البصريون و
الفراء الرابع وجود الشرط ولا يوجب عمله بل يجوز اضافته الى مفعوله وقد قرء بالوجهين ان الله بالغ
امره هل هن كاشفات ضره وظ كلام سيبويه ان النصب اولى من الجر وجزم به ابن هشام في المغني وهو الصحيح
كما مر وقال الكسائي هما سواء وهو ظ كلام ابن مالك وقال ابو حيان والذي يظهر لي ان الجر اولى من النصب
لان الاصل في الاسمين اذا تعلق احدهما بالآخر الاضافة والعمل انما هو على التشبيه بالفعل فالحمل على الاصل
اولى الخامس لم يشترط الاخفش والكوفيون الاعتماد محتجين بقوله خبير بنو لهب فلا تك ملغيا
مقالة لهبي اذا الطير مرت وذلك ان بنو لهب فاعل بخبير مع انه لم يعتمد واجاب البصريون بانه على التقديم
والتاخير فبنو لهب مبتداء وخبير خبر ورد بانه يلزم منه الاخبار بالمفرد عن الجمع واجيب بانه فعيل قد
يستعمل للجماعة كقوله تع والملئكة بعد ذلك ظهير فائدة لك في تابع المفعول المجرور باسم الفاعل
كمبتغي جاه ومالا من نصب الجر على اللفظ والنصب على المحل عند الكوفيين وجماعة من البصريين والزمخشري
وابن مالك من المتاخرين وباضمار عامل عند سيبويه ومحققي البصريين ولا يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي
خلافا للكسائي وهو علي بن حمزة الكوفي الاسدي وانما قيل له الكسائي لانه احرم في كساء وقيل لانه دخل
الكوفة وجاء الى حمزة بن حبيب ملتفا بكساء فقال حمزة من يقرء فقيل له صاحب كساء فبقي عليه ووافقه
هشام وابن مضاء فاجازوا اعماله بمعنى الماضي مع كونه عاريا من ال وغير مقصود به الحكاية وحجتهم من القياس
انه في معنى الفعل مشتق منه ورد بان عمله لمشابهته له لا لكونه في معنى الفعل فقط والا لوجب ان يعمل لذلك
اسم التفضيل ونحوه مما هو في معنى الفعل ومن السماع قوله تع وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فباسط
بمعنى الماضي وعمل في ذراعيه النصب ولا حجة فيه لانه حكاية حال ماضية والمعنى يبسط ذراعيه بدليل ان
الواو في وكلبهم للحال ولهذا قال تع ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم قال الاندلسي معنى حكاية الحال ان تقدر
نفسك كانك موجود في ذلك الزمان محكي الآن على ما يلفظ به كما في قوله دعنا من تمرتان بل المقصود حكاية

الحال

الحال حكاية المعاني الكاينة حال لا الالفاظ قال الزمخشري ومعنى حكاية الحال ان يقدر ان ذلك الفعل الماضي
واقع وحال التكلم كما في قوله تعالى فتقتلون انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا في الفعل الماضي
المستغرب كانك محضر للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه تقول رايت الاسد فاخذ السيف فاقتله
قتلين الاول انما جعلت لواو من كلام المصنف لا من جملة الاية ليرتبط الكلام فيكون
للاستيناف والجملة مستانفة وجعلها بعضهم من جملة الاية وهي كما ترى فان قلت يلزم من صنعك
حذف الواو التي هي جزء من الاية قلت لا محذور في ذلك فقد وقع مثله في كلامه تبعه على ذلك النووي
وغيره الثاني محل الخلاف انما هو في رفعه الظاهر والمفعول به ونحوه من المعمولات الفعلية لكونها اجنبية
اما رفع الضمير المستتر فحكى ابن عصفور الاتفاق عليه وتعقبه ابو حيان بان ابن خروف وابن طاهر على انه لا
يرفعه ولا يتحمله قال والذي تلقيناه عن الشيوخ انه يتحمله لا اشتقاقه واما النصب للظرف فيجوز
لانه تبعيد رايحة الفعل والظاهر ان الحال والمفعول المطلق مثله لان الحال كالظرف والمفعول المطلق
ليس باجنبي واما رفعه الظاهر فقال ابو حيان ان ظاهر كلام سيبويه جوازه وهو اختيار ابن عصفور وبعض
النحويين وقال الرضي عمل اسم الفاعل والمفعول الرفع جايز مطلقا سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال
او لم يكونا لاحد الازمنة الثلاثة بل كانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضارب عمرا ومشتوم
وجهه لان ادنى مشابهته للفعل تكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان
سببيا وعمله في غير السببي ايضا بمعنى الاطلاق كانا او باحد الازمنة الثلاثة نحو مررت برجل قائم
في داره عمرو ومضروب على ابيه بكر انتهى تكميل تحويل صيغة فاعل للمبالغة والتكثير الى فعال بفتح الفا
وتشديد العين او فعول بفتح الفاء او مفعال بكسر الميم او فعيل بفتح الفاء وكسر العين وبعدها ياء
او فعل بفتح الفا وكسر العين بلا ياء فتعمل عمله بشروطه المتعلقة عند سيبويه واصحابه للسماع
والحمل على اصلها واكثرها استعمالا فعال وفعول كقوله اخا الحرب لباسا اليها جلالها ولبس
بولاج الخوالف اعقلا وقول الاخر ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر
ثم مفعال كقولهم انه لمخبار بواطن الامور اي سمانها حكاه سيبويه ثم فعيل كقولهم ان الله سميع عاذر دعاه
ثم فعل كقوله انا بني نهشل لا ندعي لاحد حجاتنا الكرملين لها فديد قال سيبويه وفعل اقل من فعيل
بكثير ولم يجز الكوفيون اعمال شيء منها لمخالفتها الاوزان المصاغ لمعناه ومتى وجدوا بعد شيئا
منها منصوبا قدروا له فعلا ومنعوا تعديه عليه ورد عليه قول العرب لقاحا اللبن فانا شارب ومنع كثر

واسم المفعول ما دل على حدث ومفعوله وهو في العمل وشرطه كاخيه الرابع الصفة المشبهة وهي ما دل على حدث وفاعله

البصريين اعمال فعيل وفعل كقلة لقلة استعمالها واجاز المازني اعمال فعل دون فعيل لانه على وزن الفعل كعلم وفهم وانكره الجرمي دون فعيل لانه اقل ورودا حتى انه لم يسمع اعماله في نثر وقال ابو حيان لا يتعدى فيهما السماع بخلاف الثلثة الاخر فيقاس عليها واسم المفعول قال بعضهم ولفظ مفعول هنا في تقدير المفعول به على الحذف والايصال لان المفعول هو الحدث وما وقع عليه الحدث مفعول به واما على ما ذكره ابن الحاجب في اسم الفاعل ان اضافة الاسم الى الصيغة التي هي الاكثر في باب اسم الفاعل فلا حاجة الى الحذف والايصال وكانه الذي جراه على ما قال ما اي اسم دل على حدث ومفعوله فخرج بقوله ومفعوله ما عدا المحدود من الصفات والمصادر ولم يقل هنا بمعنى الحدوث كما ذكره في حد اسم الفاعل وان كان كذلك لان ذكره هناك لاخراج الصفة المشبهة واسم التفضيل كما مر وهما هنا خارجان بقوله ومفعوله كما علم فلم يحتج الى ذكره وهو في العمل وشرطه كاخيه اسم الفاعل يعني كما يعمل اسم الفاعل على فعله يعمل هذا عمل فعله المبني للمفعول ويشترط لصحة عمله جميع ما اشترط في ذلك حتى عدم التصغير والوصف عند من اشترطه نحو جاء المعطى غلامه دينارا او نحو مررت برجل معطى غلامه دينارا الان او غدا تنبيه بناء اسم المفعول من الثلاثي المجرد على زنة مفعول كمضروب ومن غيره على زنة اسم الفاعل مفتوحا ما قبل اخره كمكرم ومستخرج ولا يعمل عمل الفعل المبني للمفعول من الصفات غير هاتين الصيغتين وان دل على معناهما كما صرح به في التسهيل وذلك نحو فعل بكسر الفاء وسكون العين كذبح وطرح وطحن بمعنى مذبوح ومطروح ومطحون وفعل بفتح الفاء والعين نحو عدد وخبط بمعنى معدود ومخبوط وفعلة بضم الفاء وسكون العين كغرفة ومضغة ولقمة بمعنى مغروف وممضوغ وملقوم وفعيل كجريح وقتيل وصريع وهو اكثرها استعمالا في معنى المفعول فلا يعمل شيء من هذه الصفات فلا يقال مررت برجل ذبح كبشه ولا طحن بره وفي المغرب لابن عصفور واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر الى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبني للمفعول فعليه يجوز مررت برجل جريح ابوه ويحتاج الى سماع كما قاله المرادي الرابع من الاسماء العاملة عمل الفعل الصفة المشبهة سميت بذلك لانها مشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد في انها تؤنث وتثنى وتجمع تقول في حسن حسنة وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات كما تقول في ضارب ضاربة وضاربتان وضاربان وضاربون وضاربات فلذلك عملت النصب كما يعمله اسم الفاعل وكان اصلها ان لا تعمل النصب لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ولكونها ماخوذة من فعل قاصر واقتصر في عملها على واحد لانه ادنى درجات المتعدي وهي ما اي اسم دل على حدث وفاعله

على معنى

على معنى الثبوت وتفترق عن اسم الفاعل بصوغها من اللازم دون المتعدي كحسن وصعب وبعدم جواز كونها صلة لال

على معنى الثبوت فخرج اسما الفاعل والمفعول فانهما يدلان على معنى الحدوث كما مر واما اسم التفضيل
فان قيل انه على معنى الثبوت وهو المشبهة وداخل في هذا الحد قطعا ولعل المصنف يرى انه لما طرق
الحدث من غير تقييد كما مر انه التحقيق فيخرج بهذا القيد ايضا بقيتها ان الاولى يرد على الطرد هنا ما
ورد في حد اسم الفاعل على العكس من نحو ثابت ولازم ودائم وجواب الجواب الثاني قال الرضي
عليه من الله الرضا الذي اراه ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست ايضا
موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيهما
عليهما فليس معنى حسن في الوضع الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميعها لا دليل في اللفظ على
احد القيدين فهي حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو اتصاف بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم
يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه
في زمان كان الظاهر بثبوته في جميع الازمنة الى ان تقوم قرينة على تخصيص بعضها كما تقول كان
هذا حسنا فقبح او سيصير حسنا او هو الان فقط حسن فظهر وجه في الاستمرار ليس وضعيا انتهى
تشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله وفي التذكير والتانيث والتثنية
والجمع وشرط الاعتماد اذا تجرد من ال وتفترق عن اسم الفاعل بصوغها من الفعل اللازم وضعا
او نقلا او قصدا دون الفعل المتعدي الذي لم يرد بالوصف عنه الثبوت فالمصوغة من اللازم
وضعا كحسن وصعب فانهما مصوغان من حسن وصعب وهما لازمان وضعا والمصوغة من اللازم
نقلا كاكرم وجهم فانهما مصوغان من وجم بكسر الجيم الى وجم بضم الجيم اي صار الوجم طبيعة له
ككرم بمعنى صار الكرم طبيعة له على احد القولين والمصوغة من اللازم قصدا كضراب الاب و
مضروب العبد فان اسمي الفاعل والمفعول اذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى صفة المشبهة كما قاله
في التسهيل اسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدي كقائم وضراب وبعدم جواز كونها صلة
لال على الاصح فانها للتعريف لا موصولة كما جزم به صاحب البسيط وابن العلج وحجار بهشا
في الجامع والمغني قال لان صفة المشبهة للثبوت فلا تناول بالفعل اي الدال على الحدوث ولهذا
كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة بالاتفاق انتهى وقال الرضي انما لم توصل اللا
بالصفة المشبهة مع مشابهتها للحكم لمقتضى مشابهتها للفعل ولذا لم توصل لانه لا يقدر بالفعل
الا مع ضميمة ان وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا يكون الا جملة انتهى وفيه بل الاصح ما ذهب

ومخالفة فعلها الفعل وبعدم جريانها على المضاف

اليه ابن عصفور في احد قوليه وابن مالك وتبعه ابن ام قاسم وابن الصائغ من جواز كونها صلة لال وان ال
بنفسها موصولة وبهذا الخلاف يتبين غلط من حكى الاجماع على القول الاول واسم الفاعل الاصح فيه كونه
صلة لال كما تقدم ويعملها من غير شرط زمان ماض او حال او استقبال لانها بمعنى الثبوت فلا وجه
لاشتراط الزمان فيها لان ما لم يدل على حدوث لا تعلق له بالزمان بخلاف اسم الفاعل فقد مر انه يشترط
لعمله زمان الحال او الاستقبال وانما شرط الاعتماد فلا بد منه وانما لم يذكره هنا لان ذكره ثمة كاف
لان الصفة فرع اسم الفاعل فمتى خرج الى الاعتماد منه وبمخالفة فعلها في العمل فانها تشبه مع قصور
فعلها كما سيأتي بخلاف اسم الفاعل فانه لا يخالف فعله وبعدم جريانها على الفعل المضاع بخلاف اسم
الفاعل فانه لا يكون الا مجاريا للمضاع في تحركه وسكونه والمراد بقابل حركة تحركه وسكون يسكون لا بقابل
حركة بعينها اذ لا يشترط التوافق في اعيان الحركات وبهذا قال ابن الخباب هو وزن عروضي لا يقبض ولا
الفعل بعدم جريانها عليه كما قال المصنف هو مذهب جماعة منهم الزمخشري في المفصل وابن الحاجب وابن العلج
وهو ظاهر كلام الفارسي في الايضاح والجمهور على انها تكون مجارية له كمنطلق اللسان ومطمئن النفس وظاهر
العرض وغير مجارية وهو الغالب في المبنية من الثلاثي نحو ظريف وجميل قالوا والقول بانها لا تكون الا غير
مجارية مردود باتفاقهم على ان منها قوله من صديق واخي ثقة او عدو شاحط دارا بالشين المعجمة والحاء
الظاء المهملتين بمعنى بعيد صفة مشبهة وشيء مجارية ليشحط قال المرادي والقائل ان تقول ان ظاهر او
منطلق او مطمئن ونحوها مما يجري على المضاع اسما فاعليا فصدقها الثبوت فعوملت معاملة الصفة
المشبهة وليت بصفة مشبهة والانفاق المذكور ان صح فهو محمول على ان حركب حكم الصفة المشبهة لانه
قصد به الثبوت فلذا الحق بها في عملها صفة مشبهة انتهى وتبين بهذا فرق الصفة عن اسم الفاعل ما مر وان منها
ان منصوبها لا يتقدم عليها بخلاف اسم الفاعل فانه يجوز تقديم منصوبه عليه نحو زيدا عمرا ضارب ولا يجوز
زيدا وجهه حسن بنصب وجهه ومنها ان معمولها لا يكون الا سببيا اي متصلا بضمير موصوفها اما لفظا نحو
زيد حسن وجهه ومعنى نحو زيد حسن الوجه اي منه وقيل ان ال خلف عن المضاف اليه بخلاف اسم الفاعل
فان معموله يكون اجنبيا نحو زيد ضارب عمرا وسببيا نحو زيد ضارب غلامه وقول ابن الناظم ان جواز
زيد بك فرح مبطل لعموم قولهم ان معمول الصفة لا يكون الا سببيا مردود لان المراد بالمعمول ما عملها
فيه يحق الشبه وعملها في الظرف بما بينها من معنى الفعل وكذا عملها في الحال والتمييز ونحو ذلك انتهى ومنها
انه لا يجوز ان يفصل بينها وبين معمولها بظرف او عديله عند الجمهور بخلاف اسم الفاعل فيجوز بالاتفاق

ومنها انها لا تحذف ويبقى معمولها بخلاف اسم الفاعل فانه يحذف كما في باب الاشتغال نحو زيدا انا
ضاربه كما في نحو هذا ضارب زيد وعمرا بخفض زيد ونصب عمرا على اضمار فعل او وصف منون ولا
يجوز مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه ونصب الفعل ولا مررت برجل وجهه حسنة بنصب
وجهه وخفض الصفة لانها لا تعمل محذوفة ولان معمولها لا يتقدمها وما لا يعمل لا يفسر عاملا ومنها انها
لا تتعرف بالاضافة مطلقا بخلاف اسم الفاعل فانه يتعرف بالاضافة اذا كان بمعنى الماضي او اريد به
الاستمرار ومنها ان معمولها لا يتبع بالصفة قاله الزجاج ومتاخروا المغاربة بخلاف اسم الفاعل فانه
يجوز اتباع معموله بجميع التوابع قاله ابن هشام ويشكل على قول الزجاج الحديث في صفة الدجال
الاعور عينه اليمنى قال الدماميني وخرجه بعضهم على ان اليمنى خبر لمبتدء محذوف لا صفة عينه كانه
قيل اي عينيه قيل اليمنى انتهى وخرجه بعض على انه منصوب بفعل محذوف اي اعني ومنها انها تؤنث بالالف
كحمراء الوجه بخلاف اسم الفاعل فانه لا يؤنث الا بالتاء ومنها ان منصوبها المعرفة مشبه بالمفعول به
ومنصوب اسم الفاعل مفعول به وقد ذكروا لهما فروقا غير هذه لا نطول بذكرها وفيما ذكرناه كفاية
هذه تبصرة في بيان احوال معمول الصفة المشبهة في الاعراب ولمعمولها ثلث حالات احدها الرفع
بالفاعلية بالاتفاق وح فالصفة خالية عن الضمير ضرورة اذ لا يكون للشيء فاعلان نحو زيد حسن
وجهه قال الفارسي او على الابدال من ضمير مستتر في الصفة يعود على موصوفها بدل بعض من كل ولم
يذكره المص لضعفه قال في التصريح ويرده حكاية الفراء مررت بامرأة حسن الوجه وحكاية الكوفيين بامرأة قويم
الانف وانه يجوز مررت برجل مضروب الانف بالرفع ولا يصح في هذا ان يكون بدل كل ولا بعض ولا اشتمال
وايضاح الرد بالاول انه لو كان الوجه بدلا من ضمير مستتر في حسن لوجب تانيثه لان المسند اذا رفع ضمير
مؤنث وجب تانيثه وقس عليه الثاني والحالة الثانية النصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة
اما بال نحو زيد حسن الوجه او بالاضافة نحو حسن وجهه بنصب الوجه وذلك لان هذه المعمول المعرفة
لا يصح ان يكون مفعولا لتلك الصفة لانها من فعل لازم ولا يصح ان يكون تمييزا لانه معرفة والتمييز لا يكون
الا نكرة على الاصح فلما لم يصح فيه المفعولية ولا التمييز حملوه على التشبيه بمفعول اسم الفاعل في نحو
الضارب الرجل بنصب الرجل فاعطوا الصفة المشبهة حكم اسم الفاعل في نصب المعمول كما اعطوه
حكمها في جر المضاف اليه حيث قالوا الضارب الرجل بالجر حملا على الحسن الوجه فحصل بينهما تعارض
وعلى التمييز ان كان نكرة نحو زيد حسن وجها هذا التفصيل هو مذهب البصريين وبه جزم ابن الحاجب وهو

الحق

والجر بالاضافة وهي مع كل من هذه الثلثة اما باللام اولا والمعمول مع كل من الستة اما مضافا او باللام
او مجردا صارت ثمانية عشر فالممتنع الحسن وجهه والحسن وجه

٣٨٢

النحو وفي المسئلة ثلثة اقوال احدها ان النصب على التمييز مطلقا وهو راي الكوفيين بناء على انهم
من جواز وقوع التمييز معرفة قال ابن ابي الربيع في شرح الجمل ويحكى هذا القول عن ابي علي قال لان التعريف
هنا لا يفيد شيئا فهو بمنزلة تعريف الاجناس كالعسل الماء الثاني انه على التشبيه بالمفعول به مطلقا وليس بشيء
لان التشبيه بالمفعول انما صير اليه مع المعرفة للضرورة واما مع النكرة فلا ضرورة تدعو اليه مع امكان
وجه جار على القياس وهو النصب على التمييز الثالث انه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعليه و
على التمييز ان كان نكرة وبه جزم ابن هشام في الجامع والقطر وشرحه وشرح الشذور وشرح اللمحة فالحالة
الثالثة الجر بالاضافة اي بسببها نحو زيد حسن الوجه وهي اي الصفة مع كل من هذه الحالات الثلثة
وهي الرفع والنصب والجر اما مقرونة باللام اولا والمعمول مع كل من هذه الستة الحاصلة من ضرب
وجوه الاعراب الثلثة في حالتي كون الصفة باللام اولا اما مضافا او مقرونا باللام او مجردا عنهما
صارت الاقسام ثمانية عشر قسما حاصله من ضرب ستة هي احوال المعمول من كونه مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا مضافة في حالتي الصفة من كونها باللام او مجردا عنها في ثلثة هي احوال المعمول من كونه
مضافا او باللام او مجردا عنهما وتفصيلها الحسن وجهه بالرفع الحسن وجهه بالنصب احسن وجهه بالجر
الحسن الوجه بالرفع الحسن الوجه بالنصب احسن الوجه بالجر الحسن وجه الحسن وجها بالنصب احسن
وجه بالجر حسن وجهه بالرفع حسن وجها بالنصب حسن وجه بالجر حسن الوجه بالرفع حسن الوجه
بالنصب حسن الوجه بالجر حسن وجه بالرفع حسن وجها بالنصب حسن وجه بالجر فهذه ثمانية عشر
قسما منها ممتنع ومختلف فيه وجايز فالممتنع منها اثنان احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة
الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف ولو بواسطة نحو الحسن وجهه والحسن وجها بيه والثاني ان
يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام او المضاف الى المجرد عنها نحو الحسن وجه
والحسن وجها بٍ وانما امتنعا لان الاضافة فيهما لم تفد تعريفا كما في نحو غلام زيد ولا تخصيصا
كما في نحو غلام رجل ولا تخفيفا كما في نحو حسن الوجه ولا اختصاصا من قبح حذف الرابط او التجوز
في العمل كما في الحسن الوجه وقال ابن الحاجب وانما امتنع الاول لعدم التخفيف والثاني لان فيه اضافة
المعرفة الى النكرة وهي عكس ما ينبغي في الاضافة فكره لذلك انتهى وتعليله امتناع الاول بالتخفيف
دون الثاني يفهم ان في اضافة الثاني تخفيفا وامتناعه لعلة اخرى وبه صرح الرضي فقال وانما
امتنع مع حصول التخفيف فيه بحذف الضمير من وجهه لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير

بالرفع

مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فاذا لم تكن مثلها لجواز تعريف المضاف و
المضاف اليه معا ههنا بخلاف المحضة فلا اقل من ان لا يكون على صدر ما هي عليه وهو تعريف
المضاف وتنكير المضاف اليه انتهى قلت وانما يكون في هذه الاضافة تخفيف بحذف الضمير من وجهه
ان لو كان الاصل الحسن وجهه واما اذا قلنا الاصل الحسن وجها فلا يخفف البتة وتعين الاول
دون الثاني غير ظ واختلف في حسن وجهه بتجريد الصفة مضافة الى معمولها المضاف الى الضمير الموصوف
فسيبويه والبصريون على جوازه على قبح في ضرورة الشعر فقط لان تخفيف هذه الاضافة يكون
بحذف التنوين وبحذف الضمير والتخفيف بحذف الضمير اعلى منه بحذف التنوين فلا وجه لترك
الاعلى مع امكانه واختيار الادنى وما هو الا ترجيح المرجوح والمبرد على منعه مطلقا في الشعر وغيره
ورد بقول الشماخ اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما انشده سيبويه
مستدلا به على مجيئه في الشعر وضمير ربعيهما يعود الى الدمنتين والمراد بالجارتين صخرتان تجعلان
تحت القدر وتشد القدر الى الجبل وهو المعنى هنا بالصفا فيقوم الجبل مقام حجر ثالث للقدر
والكميت الشديد الحمرة والجون هو الاسود والمصطلى مصدر ميمي على ان ثم مضافا محذوفا اي
موضع اصطلائهما او اسم مفعول واقع موقع المثنى كما في راس الكبشين والمعنى ان تينك الصخرتين
محمرة الاعالي بما يرتفع اليهما من النار مسودتا مكان الاصطلاء من كثرة ايقاد النار بينهما والشاهد في
البيت ظ ونازع فيها المبرد زاعما ان ضمير مصطلاهما عايد الى الاعالي اذ هي جمع في معنى المثنى
من حيث انه للجاريتين وليس لهما الا اعليان وانما جمعا بما حولهما كقوله روانف البيتك و
تستطار والالف في اراجع الى الروانف لانه بمعنى رانفتين وهما اسفلا الالية وطرفاها اللذان
يليان الارض من الانسان اذا كان قائما فكانه قال في جونتنا مصطلى الاعالي فليس فيه الا ضمير
واحد وهو المستكن في جونتنا فهو كقولك زيد حسن الغلام قبيح فعله اي فعل الغلام ولا خفاء
بما فيه من التكلف والظ مع سيبويه والكوفيون على جوازه مط في الكلام كله لحصول التخفيف
بالاضافة في الجملة وهو حذف التنوين قال ابن مالك وما ذهبوا اليه هو الصحيح لان مثله قد
ورد في الحديث كقوله عم في حديث ام زرع صفر وشاحها وفي حديث الدجال اعور عينه اليمنى
وفي وصف سيدنا النبي شثن اصابعه ومع جوازه ففيه ضعف انتهى قال ابنه لانه يشبه اضافة
الشيء الى نفسه وانما قال يشبه لان الاضافة ليست من رفع وان كان هو الاصل اذ لو كانت عن رفع

لكانت

اما البواقي فالاحسن ذو الضمير الواحد وهو تسعة والحسن ذو الضميرين وهو اثنان والقبيح الخالي وهو اربعة

لكانت من اضافة الصفة الى مرفوعها وهي هو في المعنى لكنهم لما استنكروا هذا حولوا الاسناد
فانتصب المعمول على التشبيه بالمفعول ثم اضيف فالاضافة ناشئة عن النصب والصفة ليست
نفس منصوبها اما الصور البواقي من الثمانية عشر وجها بعد اخراج الثلثة الممنوعين باتفاق والمم
الممنوع على خلاف وهي خمسة عشر وجها فجايزة لكن منها احسن وحسن وقبيح فالاحسن ذو الضمير الواحد لانه
جاء على وفق ما يقتضيه الكلام من الاتيان بالمحتاج اليه في الربط من غير زيادة ولا نقصان وخير الكلام ما قل
ودل وهو اي ذو الضمير الواحد تسعة اقسام سبعة منها تشتمل فيها الصفة على الضمير وهي حسن الوجه بنصب
المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وتنوين الصفة وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجه بجره
واثنان يشتمل فيهما المعمول على الضمير وهما الحسن وجهه برفع المعمول فيهما فالمجموع تسعة والحسن ذو الضميرين
لاشتماله على الضمير الذي يحصل به الربط وزيادة الضمير الاخر لا تخل بالمعنى فلم يعد قبيحا نعم حطته عن
مرتبة الاحسنية وهو اثنان وهما حسن وجهه والحسن وجهه بنصب المعمول فيهما ففي كل من المثالين ضميران
احدهما في الصفة والاخر في المعمول والقبيح هو الخالي عن الضمير لخلوه عن الضمير المحتاج اليه في الصفة
وبقائها كالاجنبي عن موصوفها وهو اربعة وهي الحسن الوجه وحسن الوجه والحسن وجه برفعه فيها وضابط
ما يعرف به الاحسن والحسن والقبيح بحسب الضمير كما ذكر انه متى كان المعمول مضافا مرفوعا او منصوبا
فالضمير واحد وان كان مضافا غير مرفوع سواء كان منصوبا او مجرورا فضميران وان كان مرفوعا غير مضاف
فلا ضمير تنبيهات الاول حكم المعمول اذا كان معرفا باللام حكمه اذا كان مضافا الى المعرف او الى المضاف
اليه بالغا ما بلغ نحو مررت برجل حسن الوجه وحسن الوجه الغلام وحسن وجه ابي الغلام وحكم المعمول المضاف
الى المضمر حكم المضاف الى المضمر وهلم جرا نحو مررت برجل حسن وجهه وحسن وجه غلامه وحسن وجه ابي غلامه
وكذا ان كان فيه ضمير ولم يكن مضافا اليه نحو مررت برجل حسن وجه يصونه وحكم المجرد عن اللام والاضافة
الى المضمر حكم المضاف الى المجرد عنهما بالغا ما بلغ نحو مررت برجل حسن غلام وحسن وجه ابي غلام الثاني
قال في التصريح اوصل بعض المتاخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها الى اربع عشرة الف صورة ومائتين
وست وخمسين صورة وذلك انه جعل الصفة اما بال او لا فهذه حالتان ومعمولها اما بال او مضاف او مجرد
والمقرون بال نوع واحد كالحسن الوجه والمضاف ثمانية انواع الاول مضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه
الثاني مضاف الى مضاف الى ضميره نحو حسن وجه ابيه والثالث مضاف الى المعرف بال نحو حسن وجه الاب و
الرابع مضاف الى مجرد نحو حسن وجه اب والخامس مضاف الى ضمير مضاف الى ضمير الموصوف نحو جميلة انفه من قولك

مررت

مررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة انفه والسادس مضاف الى ضمير معمول صفة اخرى نحو جميل خالها
من قولك مررت برجل حسن الوجه جميل خالها والسابع مضاف الى موصول نحو الطيبي كل ما التاثت به الازر
من قوله فعج بها قبل الاخيار منزله والطيبي آه والثامن مضاف الى موصوف بجملة نحو رايت رجلا حديد سنان
رمح يطعن به والمجرد من الاضافة وال يشمل ثلاث انواع الموصول نحو قوله اسيلات ابدان رقاق خصورها
وتيرات ما التفت عليه المآزر والموصوف نحو جما نوال اعده من قوله تزور امرء جما نوال اعده لمن امه
مستكفيا ازمة الدهر وغيرهما نحو مررت برجل حسن وجه هذه اثنتا عشرة صورة مضروبة في حالتي تنكير الصفة
وتعريفها اربعة وعشرين وكل من هذه الاربع والعشرين مضروبة في ثلثة احوال الاعراب تبلغ اثنتين وسبعين
صورة ويضم اليها صور ما اذا كان معمول الصفة ضميرا وهي ثلاث الاولى ان يكون مجرورا وذلك اذا باشرته
الصفة المجردة من ال نحو قولك مررت برجل حسن الوجه جميلة الثانية ان تفصل الصفة من الضمير وهي
مجردة من ال نحو قريش ذرية وكرامهموها الثالثة ان يتصل به ولكن يكون الصفة بال نحو زيد الحسن الوجه
الجميلة والضمير في هاتين الصورتين منصوب فصارت خمسا وسبعين والصفة اما ان يكون لمفرد مذكر
او لمثناه او لمجموعه جمع سلامة او جمع تكسير او لمفرد مؤنث او لمثناه او لمجموعه جمع سلامة او جمع تكسير
هذه ثمان في خمس وسبعين تصير ستمائة واذا نوعت نفس الصفة الى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة
وضربتها في الستة مائة تصير الفا وثمان مائة واذا نوعت الصفة من وجه اخر الى مفرد مذكر ومثناه
ومجموعه كانت ثمانيا فاذا ضربت فيها الالف والثمان مائة تصير اربع عشر الف واربعمائة قال ويستثنى
من هذه الصور الضمير فانه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا جمع سلامة وجملة صوره مائة واربع واربعون
فالباقي اربع عشرة الف ومائتان وستة وخمسون بعضها جائز وبعضها ممتنع فيخرج منها الممتنع
على ما تقدم انتهى الثالث تانيث الصفة وتثنيتها وجمعها بحسب الضمير المستكن فيها لا بحسب ما اسند
اليها فتؤنث ان كان موصوفها مؤنثا وتثنى وتجمع ان كان موصوفها كذلك كما في ساير الاوصاف
المشتقة تقول هذه امرأة حسنة الوجه ورجال حسان الوجه ولا تقول زيد حسنة عينه بنصب العين على
التشبيه بالمفعول وتانيث الصفة نظرا الى ان العين في الاصل فاعل وقد كانت تؤنث عند اسنادها
وانما تقول حسن عينه بالتذكير رعاية للضمير المستكن في الصفة عائدا الى زيد الرابع قد يضمن الجامد
معنى المشتق فيعطى حكم المشبهة وهو قليل كقول الشاعر فراشة الحلم فرعون العذاب وان يطلب نداه
فكلب دونه كلب وقول الاخر فلولا الله والمهر المفدى لانت وانت غربال الاهاب فضمن فراشة

الحلم

الخامس اسم التفضيل وهو ما دل على موصوف بزيادة على غيره ولا يبنى الا من ثلاثي تام متصرف
قابل للتفاضل غير مصوغ

المحلم معنى طائش وفرعون معنى اليم وغربال معنى مثقب فاجريت مجريها الى ما هو فاعل في المعنى ولو
رفع بها او نصب بها لم يمتنع والى هذه المسئلة اشار ابن مالك في الكافية بقوله وضمن الجامد
معنى الوصف فاستعمل استعماله بضعف كانت غربال الاهاب وكذا فراشة المحلم فراغ الماخذ
الخامس من الاسماء العاملة عمل الفعل اسم التفضيل وبعضهم يقول افعل التفضيل قيل وما عبر به
المص اولى ليشتمل خيرا وشرا ورد بانهما بزنة افعل في الاصل اذ اصلهما اخير واشر فحذفت الهمزة بدليل
ظهورها في قراءة ابي قلابة سيعلمون غدا من الكذاب الاشر بفتح الشين وتشديد الراء وقول الش بلال
خير الناس وابن الاخير واجيب بان المراد بالشمول على وجه الظهور وهو كاف في الاولوية واختلف في
سبب حذف الهمزة منهما فقيل لكثرة الاستعمال وهو المش وقال الاخفش لانهما لم يشتقا من فعل خولف
لفظهما فعلى هذا فيهما شذوذان حذف الهمزة وكونهما لافعل التفضيل اجراه مجرى قولهم اسم الفاعل
ومن قال افعل التفضيل احترز به عن نحو افكل واحمر قال ولو سموه بافعل الزيادة لكان عندي اولى لان
التفضيل وان كان في الاصل من الفضل الذي هو الزيادة الا انه يرد مستعملا كثيرا بمعنى ترجيح الشيء
على غيره في صفات المدح وان كان ذلك ليس مقتضى الاشتقاق بدليل والله فضلكم فضل بعضكم
على بعض في الرزق ولكنه في العرف متى لم يقبل برزق ونحوه لا يراد به الا ما قدمنا وح فلا يشمل نحو زيد
اجهل من عمرو واحمق منه واحمق منه ثم ان حقيقة فضله جعله فاضلا لا نسبته الى الفضل وانت اذا قلت
زيد اعلم انما نسبته الى الزيادة في العلم ولم تجعله انت زايدا فقد استعملت فضلت نسبته الى الفضل
هو مستعمل لكنه خلاف الوضع الاصلي لان معنى فضل بالتخفيف زاد ومعنى فضل بالتشديد جعله
زايدا كفرح زيد وفرحته فيكون فضله بمعنى عدله انتهى وسيبويه يسميه الصفة وهو ما اي اسم دل على
موصوف يشمل جميع الصفات بزيادة على غيره اخرج ما عدا المحدود اي وضع للموصوف بالزيادة فلا يرد
زايد لانه لم يوضع للموصوف بالزيادة بل لمن قام به الشيء الا انه جعله كون القائم به الزيادة زايدا ولا طائل
بمعنى الزايد في الطول لانه لم يوضع له بل لمن قام به الطول الا ان عدم وصف العرف بالمتصف بالطول
الا من له زيادة في الطول جعله بمعنى الزايد في الطول هكذا قال بعض المحققين من شراح الكافية و
المراد بالغير اعم من الغير بالذات او بالاعتبار كما في قولك هذا بسرا اطيب منه رطبا والمراد بالزيادة
على الغير اعم من الزيادة في قيام الفعل به او وقوع الفعل عليه ولا يبنى الا من فعل ثلاثي والمراد به ما كان
حروفه ثلثة كما هو اصطلاح الصرفيين ولهذا استغنى عن التقييد بالتجريد تام متصرف قابل للتفاضل

لما

في الصفات

في الصفات الاضافية التي يختلف بها احوال الثاني سواء كانت بالنسبة الى شخص واحد فخالبن كالعلم والجهل او شخصين كالحسن والقبح فتقول هو اعلم من زيد يوم الاربعاء واجهل منه يوم الخميس وزيد احسن من عمرو وعمرو اقبح من بكر غير مصوغ منه افعل لغير التفضيل ويعبر عن هذا بان لا يدل على لون ولا عيب وما عبر به المصنف اولى لانه لا يبنى مما يدل على حلية ايضا فعباراتهم تحتاج الى زيادة قيد ولا حلية كما نبه عليه بعضهم فلا يبنى من غير فعل وشذ هو احنك البعيرين وهو اقنى منه والقص شظاظ صاغوا الاول من الحنك وهو اسم عين والمعنى اكلانا اى اشدنا اكلا والثاني من القنن وهو الحبق والثالث من اللص بمعنى الشارق وشظاظ بكسر الشينين وظائين معجمات اسم لص من نبي ضبة قاله في التصريح ثم انتقد الحكم لشذوذ الاخير المجزوم به في التصريح كغيره بان ابن القطاع نقل الاقص فعلا فقال بقي اقص اذا خذ المال بخفية قال فعلى هذا الاشذوذ فيه وقال بعضهم وفي الحكم بشذوذ الاول ايضا نظر لانه يجوز ان يكون من احنك الجراد الارض اذا اكل ما عليها فيكون مثل احصر من احصر بحذف الزوايد انتهى قلت وهو كغسل الدم بالدم اذ هو على هذا التقدير شاذ ايضا لكن شذوذه من جهة بنائه من غير الثلاثي ولا من فعل رباعي اى فما كان حرفا رابعة سواء كان كلها اصولا ام بعضها زايدا كما هو مصطلح النحاة نحو دحرج وانطلق اذ لا يمكن بناؤه منه لانه لو نقص لاختل ولو لم يحذف لزاد بناء افعل وشذ هذا الكلام احصر من غيره بنوه من احصر بالبناء للمفعول وهو اعظام للدراهم من اعطى واولاهم للمعروف من اولى واكرمهم للضيف من اكرم وهذا المكان اقفر من غيره من اقفر هذا مذهب جمهور البصريين وجوز بعضهم بنائه من افعل مطلقا وعزى الى سيبويه وجزم ابن مالك في التسهيل فقاله وصححه ابن هشام الخضراوي وفصل ابن عصفور بين ان يكون الهمزة للنقل كاعطى فلا يجوز وبين ان لا يكون للنقل فيجوز هذه الليلة اظلم من تلك الليلة وهذا المكان اقفر من ذلك المكان قال ابن الحاج والرضي الشاطبي وهذا التفضيل لا يعرفه نحوي ولا من فعل ناقص نحو ضار وكان عند الجمهور فلا يقال صير ولا اكون واجازه ابن الانباري والرضي قال ولعل علة المنع كون مدلول الناقص الزمان دون الحدث كما توهم بعضهم وافعل موضوع للتفضيل في الحدث والحق انها دالة على الحدث ايضا فلا امنع ان لم يسمع ان يقال هو اكون منه وهو اصير منك غنيا اى اشد انتقالا الى الغنى انتهى ولا من فعل غير متصرف قال في التصريح وعدم التصرف على وجهين احدهما ان يكون بمجموع الفعل

طريقة

ونعم ومات ولا من نحو عور وخضر وحمق لمجئ اعور واخضر واحمق لغيره فان فقد شرط

طريقة الافعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس والثاني يكون لمجرد الاستثناء عن تصرفه
عن تصرفه بتصرف غيره وان كان باقيا على اصله من الدلالة على الحدث والزمان كيذر ويدع حيث استغنى
عن ماضيهما بماضي يترك وكلا القسمين مراد هنا فلا يبنى من نحو نعم وبئس ويذر ويدع لا يق زيد انعم من
عمرو ولا ابئس منه وهما باقيان على معناهما من انشاء المدح والذم ولا هو اوذر من بكر واودع منه ولا من
غير قابل للتفاضل نحو مات وفني لانه لا مزيد فيه لبعض فاعليه على بعض حتى يفضل لا يق زيد اموت من
عمرو ولا افنى منه ولا من مصوغ منه افعل لغير التفضيل نحو عور من العيوب الظاهرة وخضر من الالوان و
حمق من العيوب الباطنة ولمى وشهل من الحلى لمجئ اعور من عور واخضر من خضر واحمق من حمق والمى واشهل
من لمى وشهل لغيره اي لغير التفضيل فلو بني منه افعل التفضيل ايضا لالتبس قال بعضهم وهذا التعليل
انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة
مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع انتهى وقيل انما لم
يبن من ذلك لان حق افعل التفضيل ان يبنى من الثلاثي المحض كما تقدم واكثر افعال الالوان والخلق انما
يجئ على افعل بتسكين الفاء وبزيادة مثل اللام نحو اخضر فلم يبن افعل التفضيل في الغالب مما كان منها
ثلاثيا اجراء للاقل مجرى الاكثر وقيل لان الالوان والعيوب جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا
تنقص كاليد والرجل في عدم التفضيل منها واجاز الكوفيون بنائه من البياض والسواد اللذين هما اصلا
الالوان وقيل وقد يبنى من فعل افعل مفهم عسر او جهل نحو هو الدمنة واحمق منه واكثر المغاربة عدوا هذا
من الشواذ وعليه جرى المص فاطلق المنع من بنائه من نحو ذلك وسيصرح بشذوذ احمق منه تصريحا
تنبيه بقي على المص شرطان اخران احدهما انه لا يبنى الا من فعل مثبت فلا يبنى من منفي سواء كان ملازما للنفي
نحو ما عاج بالدواء اي ما انتفع به ومضارعه يعيج او غير ملازم نحو ما عاج ما مال ومضارعه يعوج فلا يق
زيد اعوج من عمرو لئلا يلتبس المنفي بالمثبت وما حكمت به من ان عاج الاولى ملازمة للنفي هو ما جزم به ابن
مالك في التسهيل وابن هشام في التوضيح واعترض بانه قد جاء في الاثبات قال ابو علي القالي في نوادره انشدنا
ثعلب عن ابن الاعرابي ولم شيئا بعد ليلى الذه ولا مشربا اروى به فاعيج الثاني انه لا يبنى من مبني للمفعول
سواء كان ملازما للبناء ام لا كضرب ومن الاول زهي علينا بمعنى تكبر وعني بحاجته وشد هو ازهى
من ذيك واعني بحاجتي قاله في الاوضح وانتقد شارحه الاول بان دريد حكى زهي يزهو اي تكبر و
الثاني بانه سمع فيه عني كرضي بالبناء للفاعل فان فقد شرط من الشروط المتقدمة لبناء افعل التفضيل

توصل الى التفضيل باشد او نحوه مما يدل على الشدة والضعف او النقص او الكثرة او القلة او الحسن
او القبح على حسب تفاوت المقاصد ويجاء بعد اشد او نحوه بمصدر الفعل الممتنع تمييزا عن نسبته الى المفضل
فيقال زيد اشد دحرجة من عمرو واحسن بياضا منه واقبح عورا منه قال الدماميني كذا قال الجماعة و
يظهر ان هذا يقتضي اشتراك زيد وعمرو في شدة الدحرجة وحسن البياض مثلا وان زيدا زاد عليه في
ذلك والغرض انما هو التفضيل عليه في مطلق الدحرجة والبياض لا في شدة الدحرجة وحسن البياض
فتامله انتهى قال بعض تاملت لما قاله في وجه عدم المساواة فوجدته انما يتم على تقدير ان يكون نحو
اشد في مثل زيد اشد دحرجة مسوقا لغرض افادة الاشتراك في اصل الدحرجة والتفضيل باعتبار
مجرد الشدة باقيا على معناه التفضيلي وذلك ممنوع لجواز ان يكون في هذه الحالة مستعملا في اصل
الفعل مجردا الشدة باقيا على معناه التفضيلي وذلك ممنوع لجواز ان يكون في هذه الحالة مستعملا في
اصل الفعل مجردا عن معنى الزيادة وح يكون الكلام مساويا للغرض من التفضيل قطعا فتدبر تنبيهان
الاول قال بعض المحققين الظ انه لا يختص التوصل الى التفضيل بما ذكر بصيغة افعل بل يصح التوصل
بغيره ايض نحو زيد زايد استخراجا بل هو اوفق بالمقصد اذ المقصد جعله زايدا في نفس الاستخراج لا زايدا
في زيادة الاستخراج انتهى الثاني لا يختص التوصل الى التفضيل بما فقد بعض الشروط بل يتاتى فيما
استوفى الشروط فتقول زيد اشد ضربا من عمرو وهو واضح وقولهم احمق من هبنقة شاذ فلا يقاس
عليه وهبنقة بفتح الهاء والباء الموحدة والنون المشددة والقاف لقب ذي الودعات يزيد بن ثروان
وانما قيل له ذو الودعات لانه جعل في عنقه قلادة من ودع وعظام وخزف مع طول لحيته فسئل فقال
لئلا اضل فسرقها اخوه في ليلة وتقلدها فاصبح هبنقة وراها في عنقه فقال اخي انت انا فمن انا
فضرب بحمقه المثل ومن حمقه انه كان في جماعة فهبت عليهم ريح سوداء مخوفة فجعل كل منهم يعتق
رقيقا وبعضهم يتصدق بضيعته فقال هبنقة اللهم انك تعلم اني لا املك شيئا اتصدق به ولكن
زوجتي طالق لوجهك الكريم فاخذ الضحك بالجماعة واشتغلوا عما هم من الخوف وقوله ع في وصف
ماء الكوثر ابيض من اللبن واحلى من العسل نادر ولا يقاس عليه ايض خلافا للكوفيين كما اقتضاه اطلاق
منعه فيما مر ومثله قول الزاجر جارية في ذرعها الفضفاض ابيض من اخت بني اباض هذا ان
حمل على الندرة والشذوذ دون التاويل قال ابن مالك في شرح الكافية وجايز ان يكون ابيض مبنيا
من قولهم باض الشيء يبوضا اذا فاقه في البياض فالمعنى على هذا ان غلبة ذلك الماء غيره من الاشياء المبيضة

لكن بسبب الغرض من التفضيل وذلك ان هذا

تتمة ويستعمل اما بمن او بال او مضافا فالاول مفرد مذكر دائما نحو هند او الزيدان افضل من عمرو

اكثر من غلبة بعضها بعضا وابيض بهذا الاعتبار ابلغ من اشد بياضا قال ويجوز ان يكون من
المذكورة بعد ان متعلقة بمحذوف دل عليه ابيض المذكور والتقدير ماؤه ابيض صفاء واخلص من
اللبن انتهى وسمع ايضا هو اسود من حنك الغراب واما قول المتنبي يخاطب ابعد بعدت بياضا لا
بياض له لانت اسود في عيني من الظلم فقال ابن هشام في المغني ان من الظلم صفة لاسود لا متعلق
به اي اسود كائن من الظلم جملة وكذا قوله يلقاك مرتديا باحمر من دم ذهبت بحضرته الطلى و
الاكبد من دم اما تعليل اي احمر من اجل التباسه بالدم او صفة كان السيف لكثرة التباسه بالدم
صار دما انتهى قال الدماميني في شرحه الظ ان المتنبي انما قصد التفضيل بناء على مذهب الكوفي و
الكوفيون يجوزون بنائه من السواد والبياض فلا حرج عليه في ارتكاب طريقته وطريقة اصحابه و
تخريج المص مفوات لغرضه من كون الشيب عنده اشد سوادا من الظلم انتهى هذه تتمة لباب اسم
التفضيل تشتمل على بيان كيفية استعماله في التركيب واحكامه واعماله ويستعمل اسم التفضيل وجوبا
التفضيل وجوبا على ثلثة اوجه اما مقرونا بمن جارة للمفضول وهي عند سيبويه وغيره لابتداء الارتفاع
في نحو زيد افضل من عمرو ولابتداء الانحطاط في نحو زيد شر من عمرو وعند ابن مالك للمجاوزة كانه
قيل جاوز زيد عمرا وهو اولى من قول سيبويه وغيره اذ لا يقع بعدها الى ان قال ابن هشام وقد يقال ولو
كانت للمجاوزة ليصح في موقعها عن ودفع بان صحة وقوع المرادف موقع مرادفه انما هو اذا لم يمنع من
ذلك مانع وههنا منع منه مانع وهو الاستعمال فان اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الا من خاصة
او معرفا بال او مضافا وانما وجب استعماله على احد هذه الاوجه لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره
فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذلك مع من والاضافة ظاهر واما مع ال فلانها للعهد
يشار بها الى معين متلبس بتعيين المفضل عليه مذكورا قبله لفظا او حكما كما اذا قلت عندي شخص
افضل من زيد ثم قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلت انه افضل من زيد هو عمرو وتنبيه محل
وجوب استعماله باحد الثلثة اذا لم يكن معدولا كما في اخر واسما كالدنيا والجلى للخطة العظيمة وخارجا
عن معناه كاخر بمعنى غير فالاول وهو المستعمل بمن مفرد مذكر دائما سواء كان لمفرد ام لغيره ولمذكر
ام لغيره نحو زيد او هند او الزيدان او الهندان او الزيدون او الهندات افضل من عمرو وذلك
لكراهتهم الحاق اداة التثنية والجمع المختصة بالاخر فيما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن
التفضيلية لانها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانت كتمام الكلمة وقيل لمشابهته لفظا ومعنى لافعل

التعجب

التعجب الذي هو فعل غير متصرف اما لفظا فظ واما معنى فلانه لا يتعجب من شئ الا وهو مفضل
ولهذا اشترطوا فيما يبنى منه افعل التفضيل ما يشترط في بناء افعل التعجب فلما اجروه مجراه لفظا و
معنى افردوه كما افردوا الفعل وقد تحذف من مع مجرورها اذا علم المفضول قوله نحو تعـ الله
اكبر اي من كل شئ وقوله وللاخرة اكبر درجات واحسن تفضيلا اي من الدنيا وقول الشـ ان
الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول وقد جاء الحذف والاثبات في قوله تعـ انا
اكثر منك مالا واعز نفرا اي منك واكثر ما يحذف اذا كان افعل خبرا في الحال كما مر او في الاصل نحو
كان زيد افضل ويقل اذا كان حالا كقوله دنوت وقد خلناك كالبدر اجملا اي دنوت اجمل
من بدر البدر او صفة كقوله تروحي اجدر ان تقتلي اي تروحي واتي مكانا اجدر من غيره بان تقتلي
فيه وزعم الرماني ان الحذف لا يجوز الا في الخبر واجازه البصريون اذا كان فاعلا نحو جائني افضل
او اسم ان نحو ان اكبر الله ومنعه الكوفيون تنبيهات الاول لا يتعين في نحو الله اكبر ودعائمه
اعز واطول ان يكون المحذوف من مع مجرورها بل يجوز ان يقال ان المحذوف هو المضاف اليه
اي اكبر كل شئ واعز دعامة ولم يعوض منه التنوين لكون افعل غير متصرف فاستتبع ذلك الثاني
يجب ان يكون المجرور بمن التفضيلية مشاركا للمفضل في المعنى اما تحقيقا نحو زيد احسن من
عمرو او تقديرا كقول علي عـ لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان لان افطار
يوم الشك الذي يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند المخالف فقدره محبوبا الى نفسه ايضا ثم
فضل صوم شعبان عليه فكانه قال هب انه محبوب عندي ايضا اليس صوم يوم من شعبان احب منه
وقال عـ ابدلني بهم خيرا منهم في اعتقادهم وابدلهم بي شرا مني اي في اعتقادهم ايضا والا فلم يكن فيهم
خيرا ولا فيه عـ شر ومثله قوله تعـ اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كانهم لما اختاروا موجبا
النار اختار النار ويق في التهكم انت اعلم من الحمار فكانك قلت ان امكن ان يكون للحمار علم فانت
مثله مع زيادة وليس المقصد بيان الزيادة بل الغرض التشريك بينهما في شئ معلوم انتفائه عن الحمار
واما نحو انا اكبر من الشعر وانت اعقل من ان تقول كذا فليس المراد تفضيل المتكلم على الشعر و
المخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من
المفضول وتجاوزه عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثل ما في قولك نبت من زيد تعلقت
بافعل المستعمل بمعنى متجاوز وبائن بلا تفضيل فمعنى قولك انت اعز علي من ان اضربك اي بائن من ان

اضربك

والثاني يطابق موصوفه ولا يجامع من نحو هند الفضلى والزيدان الافضلان والثالث ان قصد تفضيله
على من اضيف اليه وجب كونه منهم

اضربك من فرط عزتك علي وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل بقريب
من هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو فمعناه زيد متجاوز في الفضل عن مرتبة
عمرو فمن فيما نحن فيه كالتفضيلية قاله الرضي كالذي قبله الثالث يجب ان تلي من التفضيلية افعل
لانها من تمام معناه او تلي معموله كقوله فانا راينا العرض احوج ساعة الى الصوم من ريط يمان
مسهم وقد يفصل بينهما بلو وفعلها نحو قولك هي احسن لو انصفت من الشمس واكرم لو لم يمن من البحر
وقد يتقدم عليه ضرورة كقوله اذا سايرت اسماء يوم ظعينة فاسماء من تلك الظعينة املح ويجب
ذلك ان كان المفضول اسم استفهام او مضافا اليه نحو ممن انت اعلم ومن اي رجل انت اكرم وذلك لان
اسم الاستفهام له الصدر فله الصدر كما مر والثاني وهو المستعمل بال يطابق موصوفه وجوبا في الافراد
والتذكير وفروعهما للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم المانع ولا يجامع من لان من وال تغني احديهما
عن الاخرى في افادة ذكر المفضول فلو اجتمعتا كان ذكر احديهما لغوا نحو زيد الافضل وهند الفضلى
والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون والهندات الفضليات او الفضل ومن الوهم في ذلك قول
الجاحظ في قول الاعشى ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر انه يبطل قول النحويين لا يجتمع من
وال في اسم التفضيل فجعل كلا من ال ومن متعدى به جاريا على ظاهره والصواب ان تقدر ال زايدة او معرفة و
من متعلقة باكثر منكرا محذوفا مبدلا من المذكور او بالمذكور على انها بمنزلتها في قولك انت منهم الفارس
البطل اي انت من بينهم وقول بعضهم انها متعلقة بليس قد يرد بانها لا تدل على الحدث وبان فيه فصلا
بين افعل وتميزه بالاجنبي وقد يجاب بان الظرف يتعلق بالوهم وفي ليس رايحة قولك انتفى وبان الفصل بالتميز
قد جاء في الضرورة في قوله على انني بعد ما قد مضى ثلثون للهجر حولا كميلا وافعل اقوى من ثلثون في العمل
قاله ابن هشام في المغني تنبيه لا بد في المطابقة من ملاحظة السماع قال ابو سعيد علي بن سعد في كفاية
المستوفي ما ملخصه ولا يستغنى في الجمع والتانيث عن السماع فان الاشرف والاظرف لم يقل فيهما الاشارف
والشرفى والاظارف والظرفى كما قيل ذلك في الافضل والاطول وكذلك الاكرم والامجد قيل فيهما
الاكارم والاماجد ولم يسمع فيهما الكرمى والمجدى انتهى قاله في التصريح والثالث وهو المستعمل مضافا
ففيه تفصيل فانه ان قصد به تفضيله اي تفضيل موصوفه على من اضيف اسم التفضيل اليه والتعبير
بمن على سبيل التغليب فلا نقض بنحو اعدى الخيل واحسن الطير وهذا هو الاكثر استعمالا لان وضعه لتفضيل
الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضل عليه وجب كونه اي موصوفه منهم اي ممن اضيف اليهم قيل والاولى ان

وما اضيف الى ما له الصدر

وجازت المطابقة وعدمها نحو الزيدان اعلما الناس واعلمهم وعلى هذا يمتنع يوسف احسن اخوته وان قصد
تفضيله مط فالمطابقة نحو يوسف احسن اخوته والزيدان احسنا اخوتهما اى احسن الناس من بينهم فمفرد مذكر مطلقا

يؤ منه لئلا يوهم ضمير الجمع ان المضاف اليه يجب ان يكون جمعا فينتقض بنحو زيد افضل الرجلين وانما
وجب كونه منهم ليحصل المشاركة بين الجميع في المعنى لذكره معهم ليصح تفضيله عليهم واورد ان وجوب
كونه منهم يستلزم تفضيل الشئ على نفسه واجيب بانه داخل فيهم افرادا خارجا منهم تركيبا او داخل فيهم
لفظا خارج عنهم ارادة فلا يلزم ذلك وبهذا يندفع ايضا ما اورده الرضى على ابن الحاجب من ان قوله
على من اضيف اليه ليس بمرضى لانه مفضل على من سواه من جملة ما اضيف اليه وليس مفضلا على
كل ما اضيف اليه وكيف ذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل الشئ على نفسه وجازت المطابقة وعدمها
وهو الافراد والتذكير نحو الزيدان اعلما الناس واعلمهم والزيدون افضلوا الناس وافضلهم وهند
فضلى النساء وافضلهن اما المطابقة فلمشابهته للمعروف بال في التعريف واما عدمها فلمشابهته افعل
في كون المفضل عليه مذكورا وليس الوجهان متساويين كما توهمه كلامه بل عدم المطابقة اولى قال تع
ولتجدنهم احرص الناس على حيوة ولم يقل احرصى بالياء وعن ابن السراج انه اوجب عدم المطابقة ورد
بقوله تع الا الذين هم اراذلنا بادى الراى وكذلك وجعلنا في كل قرية اكابر مجرميها قال في الاوضح فان
قدر اكابر مفعولا ثانيا ومجرميها مفعولا اولا لزمه المطابقة في المجرد من ال والاضافة وعلى هذا
القصد يمتنع ان يقال يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم لفظا باضافتهم اليه لان اخوة يوسف غير يوسف
وان قصد تفضيله اى تفضيل موصوفه تفضيلا مطلقا اى غير مقيد بكونه على من اضيف اليه بل على
كل من سواه فالمطابقة لا غير لمشابهته باسم الفاعل في عدم المشاركة فجرى مجريه في وجوب المطابقة
واضافة اسم التفضيل ح للتوضيح كما تضيف ساير الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا
تفضيل فيه فلا يجب كونه من المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو
قولك نبينا افضل قريش بمعنى افضل الناس من قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم
نحو يوسف احسن اخوته والزيدان احسنا اخوتهما والزيدون احسن اخوتهم اى يوسف احسن الناس
من بينهم وكذا الباقى وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم ممن سواه وهو مختص
ببغداد لانه منشائه اى مسكنه وان قدرت المضاف اى اعلم اهل بغداد فهو مضاف الى جماعة يجوز
ان يدخل فيهم تنبيهات الاول وقع فيما وقفت عليه من نسخ هذا المتن ما نصه وان قصد تفضيله مط
فمفرد مذكر مط نحو يوسف احسن اخوته والزيدان احسن اخوتهما وهو غلط صريح بل المطابقة واجبة اجماعا
كما في ساير المتون حتى التهذيب للمص ولم يتنبه لذلك بعض من كتب على هذا الكتاب من طلبة العجم المعاصرين

فشرحه

بتصره ويرفع الضمير المستتر اجماعا ولا ينصب المفعول به اجماعا

فشرحه على هذه العبارة وهو غلط واضح ووهم فاضح فاحذره وحاشا المصنف ان يقع له مثل هذا الغلط
الذي لا يخفى على اذنى طلبة فضلا عن مثله فلذلك غيرت العبارة واصلحتها اذ لا يمكن حملها الا على
تغيير النساخ كما قيل فكم افسد الراوي كلاما بعقله وكم حرف المنقول قوم وصحفوا وكم ناسخ اضحى
لمعنى مغيرا وجاء بشئ لم يرده المصنف الثاني قد يقصد بافعل اصل الفعل فلا يفضل فيه ويجري حينئذ ما قصد
به التفضيل مطلقا من وجوب المطابقة كقولهم الناقص والاشج اعدلا بني مروان اي عادلا ابويهما لانهما لا يشاركان
احدا من بني مروان في العدل والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان لانه نقص رزق الجند
والاشج بالشين المعجمة والجيم هو عمر بن عبد العزيز لقب بذلك لانه كان بجبينه اثر شجة من دابة ضربته
الثالث التفضيل الذي ذكره المصنف في المستعمل مضافا انما يجري في المضاف المعرفة واما المضاف النكرة
فيلزمه الافراد والتذكير لموافقته المستعمل منه في النكرة نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون
افضل رجال وهند افضل امرأة والهندان افضل امرأتين والهندات افضل نساء اي زيد افضل من
كل رجلين قيس فضله بفضله والزيدان افضل من كل رجلين قيس فضلهما بفضلهما والزيدون افضل
من كل رجال قيس فضلهم بفضلهم وكذا الباقي تبصرة في بيان اعمال اسم التفضيل يرفع الضمير المستتر
اجماعا نحو زيد افضل ففي افضل ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود الى زيد وانما عمل فيه لضعفه
لان وجوده مخفي ولا يختلف لفظه بالتكلم والخطاب والغيبة والعمل فيه كلا عمل فلم يقو العامل
على العمل فيه ولا ينصب المفعول به اجماعا فلا يقول زيد اشرب الناس عسلا لانه التحق بالافعال الغير المتعدية
وما اوهم ذلك فهو منصوب بفعل مقدر دال هو عليه نحو قوله تعم هو علم من يضل عن سبيله فمن
ليست مفعولا بالعلم ولا مضافا اليه لان افعل بعض من يضاف اليه فيكون التقدير لعلم المضلين فهو
محال بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه علم اي يعلم من يضل وعلى هذا فمن موصولة او موصوفة
هذا هو الظاهر ويحتمل ان يكون استفهامية في محل رفع على انه مبتدأ ويضل خبره والجملة في محل نصب
على انها العامل والاستفهام للتعجب من شأن الضال المتبع للظن الكاذب ويجوز الكراشي كون من موصولة
او موصوفة في محل جر بالباء المحذوفة او باضافة اعلم اليه ليس بشئ لامتناع الثاني كما علم وضعف
الاول لشذوذ حذف حرف الجر مع بقاء عمله بتنبيهات الاول ادعاء المصنف الاجماع على انه لا
ينصب المفعول به تبع فيه ابن مالك في شرح الكافية وابن هشام في شرح القطر والرضي في شرح الحاجبية
وفيه نظر فقد نقل ابن هشام في حواشي التسهيل عن محمد بن مسعود بن الزكي جواز نصبه مطلقا وانه قال في

كتاب البديع غلط من قال ان التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى هو اهدى
سبيلا وليس تمييزا لانه ليس فاعلا كما في زيد احسن وجها وقول عباس بن مرداس واضرب منا بالسيوف
القوانسا ونقل في المغني عن بعضهم جوازه ان قصد به اصل الفعل قال الدماميني وهذا الراي حسن
فتنصب حين يقصد به ذلك كما انه يضاف الى ما ليس بعضه فيجري حكم النصب والجر على طريقة واحدة
انتهى وقد يجاب عن مدعي الاجماع بانهم نزلوا الخلاف في ذلك منزلة العدم الثاني انما قال المص ولا
ينصب المفعول به ولم يقل ولا يعمل في المفعول به لانه يعمل فيه بواسطة حرف الجر فيعمل فيه بلام التقوية
كزيد ادعى للعلم وابذل للمعروف او بالباء كخالد اعرف بالفقه واجهل بالنحو فان كان فعله يتعدى
الى اثنين نصبت الثاني بفعل مقدر كزيد اكسى للفقراء الثياب اي يكسوهم الثالث لا ينصب المفعول
المطلق ايض اجماعا فلا يق انا احسن الناس حسنا ولا المفعول له فلا يق انا اضرب الناس تاديبا ولا
المفعول معه فلا يق انا اسير والنيل ونقل ابن هشام في المغني عن سيبويه نصبه للشبه بالمفعول به
ورده بان اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل اذ لا يلحقه علامات الفروع الا بشروط لكن قال في موضع
اخر منه الهاء في قولهم لا عهد لي بالام فقا ولا اوضعه في محل نصب كالهاء في الضاربه الا ان ناد مفعول
وهذا مشبه بالمفعول لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول ~~المفعول~~ اجماعا وليست مضافا اليها و
الا لخفض الموضع بالكسرة انتهى وقال الرضي لا ينصب شبه المفعول كالحسن الوجه اما لانه لا ينصب
المفعول به فلا ينصب ايض شبهه واما لان نصب ذلك في الصفة فرع الرفع كما مر وهو توطئة للاضافة
الى ما كان مرتفعا به وبه لا يرفع الفاعل الظ الا بشروط وان رفع ذلك لا يضاف اليه انتهى ولا خلاف
في نصبه الظرف نحو زيد افضل الناس اليوم لان الظرف يتوسع فيه ويكفيه رايحة الفعل والحال نحو
زيد احسن الناس متبسما لانها بمثابة الظرف وفي معناه التمييز نحو انا اكثر منك مالا واعز نفرا لانه في
غاية الضعف اذ ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايض وما لا يشم رايحته نحو راقود خلا ورفعه للظ
اي الموجود الذي يسمع التلفظ به فيشمل الضمير المنفصل ايضا قليل مختص بلغة ضعيفة حكاها
سيبويه نحو رايت رجلا احسن منه ابوه او انت بنصب احسن على انه صفة لرجل وبرفع ابوه او انت على
الفاعلية باحسن على معنى فانه في احسن ابوه او انت واكثر العرب يوجب رفع احسن في ذلك على انه خبر
مقدم وابوه او انت مبتداء مؤخر وفاعل احسن ضمير مستتر فيه عايد على المبتدا والخبر في موضع نصب
صفة لرجل ورابطها الضمير المجرور بمن ولا يرفعون به الظ لضعفه عن العمل لانه ليس له فعل بمعناه في

والجملة من المبتدا

الزيادة

ويكثر ذلك في نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد لانه بمعنى الفعل خاتمة

في الزيادة حيث يعمل عمله ولا هو مشابه لاسم الفاعل ليحمل عليه في العمل في الظ كما حملت عليه الصفة
المشبهة في العمل فيه لان اسم الفاعل يثنى ويجمع واسم التفضيل لا يثنى ولا يجمع ما هو الاصل فيه
وهو المستعمل بمن بخلاف الصفة المشبهة فانها تثنى وتجمع كما ويكثر ذلك اي رفعه للظ في مسئلة الكحل
وضابطها ان يكون اسم التفضيل صفة في المعنى لاسم جنس مسبوق بنفي ومرفوعه اجنبيا مفضلا على
نفسه باعتبارين نحو قول العرب ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن صفة لرجل
وهو اسم جنس مسبوق بنفي والكحل مرفوع به على انه فاعله وهو اجنبي من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره
وفي عينه ظرف مستقر حال من الكحل قدمت عليه ومنه لغو متعلق باحسن زيد وفي عين زيد مستقر حال
من الضمير المجرور بمن والمعنى ما رايت رجلا احسن الكحل كائنا في عينه منه اي من الكحل كائنا في عين زيد و
قد ظهر ان الكحل الذي هو مرفوع اسم التفضيل مفضل على نفسه باعتبارين اما كونه مفضلا فباعتبار كونه
في عين الرجل واما كونه مفضلا على نفسه فباعتبار كونه في عين زيد قال في الهمع ولاشتهار هذا المثال فيما
بين النحاة بهذه المسئلة عرفت بمسئلة الكحل وانما ساغ لاسم التفضيل هنا ذلك العمل لانه بمعنى الفعل
اذ يصح ان يحل محله فعله مع استقامة المعنى فيقال ما رايت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد ولانه
لو لم يعرب المرفوع في ذلك فاعلا كان مبتدء واحسن خبره ولزم الفصل بين افعل ومعموله باجنبي وهو
الكحل تنبيهان الاول الاصل في هذه المسئلة ان يقع الاسم الظ بين ضميرين اولهما للموصوف وثانيهما للظ
كما مثلنا وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل من اما على الاسم الظ او على محله او على ذي المحل فتقول ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل من كحل عين زيد او من عين زيد او من زيد فيحذف مضافا او مضافين وقد لا يؤتى
بعد المرفوع بشيء فتقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل قالوا ما احد احسن به الجميل من زيد والاصل ما احد
احسن به الجميل من حسن الجميل بزيد ثم انهم اضافوا الجميل الى زيد لملابسته له في المعنى ثم حذفوا المضاف و
اقاموا المضاف اليه مقامه قاله في الاوضح الثاني قال ابن مالك لم يرد هذا الكلام المتضمن رفع الظ الا
بعد النفي ولا باس باستعماله بعد النهي والاستفهام الذي فيه معنى النفي نحو لا يكن احد احب اليه الخير منه اليك
وهل رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ومنع ذلك ابو حيان فقال يجب اتباع السماع
والاقتصار على ما قالته العرب على ان الحاقهما ظ في القياس لكن الاولى اتباع السماع هذه خاتمة لمباحث
الاسماء في موانع الصرف قال ابن يعيش في شرح المفصل اختلف النحويون في منع الصرف ما هو فقال
قوم هو عبارة عن منع اسم الجر والتنوين دفعة واحدة وليس احدهما تابعا للاخر اذ كان الفعل لا يدخله جر و

لا تنوين

لا تنوين وهو قول بظ الحال وقال قوم ينتمون الى التحقيق ان الجر في الاسماء نظير الجزم في الافعال فلا
يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره وانما المحذوف منه على الخفة وهو التنوين وحده لثقل ما لا
ينصرف لمشابهته الفعل ثم تبع الجر التنوين في الزوال لان التنوين خاصة للاسم والجر خاصة له فتبع
الخاصة ويدل على ذلك ان المرفوع والمنصوب مما لا مدخل للجر فيه انما يذهب منه التنوين لا غير فعلى
هذا القول اذا قلت نظرت الى الرجل الاسمر او اسمركم فالاسمر باق على منع صرفه وان انجر لان الشبه
قائم وعدمه الصرف الذي هو التنوين معدوم وعلى القول الاول يكون الاسم منصرفا لانه لما دخله الالف
واللام والاضافة وهما خاصة للاسم بعدا عن الافعال وغلبت الاسمية فانصرف انتهى ثم المعتبر في الاسم الذي
لا ينصرف من شبه الفعل ان يكون فيه فرعيتان عن تسع احديهما من جهة اللفظ والاخرى من جهة المعنى
وهي افتقاره الى الاسم الذي به يكون كلاما وحيث اشبه الاسم الفعل او كان فرعا له بالاعتبار المذكور كان
مثله في امتناع ما يمنع من الجر والتنوين او التنوين وحده على الخلاف اذا عرفت ذلك فنقول موانع الصرف
وتسمى عللا واسبابا بالاستقراء تسعة وهي العجمة وهي في لسان العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام
ان لا يخالطه لسان اخر والجمع وهو فرع الواحد والتانيث وهو فرع التذكير لانك تقول قائم ثم تقول
قائمة والعدل وهو فرع المعدول عنه لان الاصل في الاسم بقاء الاسم على حاله والتعريف وهو فرع التنكير
لانك تقول رجل ثم تقول الرجل ولا يخفى ان المعروض لال هو رجل المطلق لا رجل المجرد عن ال وهو النكرة
وكذا المعروض للتاء قائم المطلق لا قائم المجرد عن التاء وهو المذكر فالفرعية في التانيث والتعريف وهمية
والفرعية المعتبرة في منع الصرف اعم من الوهمية والحقيقية كذا قال بعض المحققين وزيادة الالف والنون وهي
فرع المزيد عليه والتركيب وهو فرع الافراد ووزن الفعل وهو فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان لا
يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه ذلك الوزن كان فرعا لوزنه والمراد بقولهم المختص
بنوع اخر المختص به حقيقة او حكما ووزن الفعل المبدو باحدى الزوايد الاربع في حكم المختص فلا يتجه
ان البيان قاصر والوصف هو فرع الموصوف قال الرضي كغيره وتسميتهم لكل واحد من الفروع المذكورة
مانعا وسببا وعلة مجاز لان كل واحد منها جزء العلة لا علة تامة اذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم
فالعلة التامة اذن مجموع علتين او واحدة منها تقوم مقامهما انتهى قال بعض المحققين وفيه ان اطلاق
العلة على الناقصة حقيقة بل التحقيق انها العلة واطلاق العلة على مجموع الاثنين هو التجوز انتهى
قيل ووجهه ان التاء في العلة للوحدة ولا وحدة في الاثنين فقد جمع المص هذه الموانع التسع بقوله

او فرعية واحدة تقوم مقامهما كما ان في الفعل فرعيتين عن الاسم احديهما من جهة اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر والاخرى من جهة المعنى

موانع

موانع صرف الاسم تسع فجمعه وجمع وتأنيث وعدل ومعرفة وزيدا فعلان ثم تركيب كذلك
وزن الفعل والتاسع الصفة

موانع صرف الاسم تسع فجمعه وجمع وتأنيث وعدل ومعرفة وزيدا فعلان ثم تركيب كذلك
وزن الفعل والتاسع الصفة وجمعها بعضهم ايضا فقال اذا اثنان من تسع الما بلفظة فدع صرفها وهي
الزيادة والصفة وجمع وتأنيث وعدل وعجمة واشبها فعل ثم تركيب معرفة وقال الشيخ تاج الدين
ابن مكتوم موانع الصرف وزن الفعل يتبعه عدل ووصف وتأنيث وتمنعه نون تلت الفا زيد ومعرفة
وعجمة ثم تركيب بجمعهن اي وجمعهن وقال اذا رمت احصا الموانع للصرف فعدل وتعريف مع الوزن والوصف
وجمع وتركيب تأنيث صيغة وزيدي فعلان والعجمة الصرف وقال ايضا موانع صرف الاسم تسع فهاكها
منظمة ان كنت في العلم ترغب عد العدل والتأنيث والوصف بعجمة وزيدتي فعلان جمع مركب وتأنيث
التعريف والوزن تاسع وفادسوبها باحث تطلب وقال احز موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان
منها فما للصرف تصويب عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدتان من بعد
الف وزن فعل وهذا القول تقريب وجمعها بعضهم في بيت واحد فقال اجمع وزن عادلا انث بمعرفة
ركب وزد عجمة والوصف قد كملا وانشد الشيخ بهاء الدين النحاس في ذلك لنفسه وزن المركب عجمة تعريفها
عدل ووصف الجمع ثم تأنيثا وقال الاخر جمع ووزن وعدل ووصف معرفة تركيب عجمة تأنيث زيادتها
وقال اخر ايضا زيادة ونون وصف تأنيث عجمة وعدل وتعريف وجمع تركيب وقال اخر موانع الصرف
تأنيث وتركيب وعجمة ثم عدل ثم تعريف ووزن فعل ونون قبلها الف حز هذين وعد ثم وصيف

تنبيه ما صرح به من انحصار الموانع في التسعة هو الذي عليه الجمهور وقيل المانع من الصرف اثنان
الحكاية والتركيب اما الحكاية ففي وزن الفعل مع الوصف نحو اعلم ولجهل او مع العلمية نحو يزيد
لتنكر فان امتناع الصرف فيهما بطريق الحكاية الفعلية يعني كما لا يدخل عليهما الكسر والتنوين وقبل
نقلهما من الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخل عليهما بعد النقل واما التركيب ففي الثواني كتركيب التأنيث
بالتاء الظاهرة او المقدرة او بالالف وهو اما تركيب التأنيث مع العلمية او تركيب حرفي التأنيث
وهو اما تركيب التأنيث مع العلمية او تركيب حرفي التأنيث مع الاسم وتركيب العدل وجهه انه بمنزلة
علمين تقدير الان الواضع قصد التسمية بعام فعدل عنه خوف اللبس بالصفة الى عمر وزحل ثلاث
فانه بمنزلة ثلثة ثلثة وتركيب الجمع فانه بمنزلة اجمعين وتركيب الاسمين في نحو بعلبك وتركيب الالف
النون اما مع العلمية مع الوصفية وتركيب العجمة وهي اما تكثر هنا في العربي والعجمي وتركيبها مع العلمية
وقال بعضهم انها عشرة والزايد شبه الف التأنيث كارطى اذا سمي به وقال بعضهم انها العدل والزيادة

الاصل

فالعجمة يمنع صرف العلم العجمي العلمية بشرط زيادته على الثلثة كابرهيم

الاصل في نحو احمر اذا نكر بعد العلمية وقال بعضهم انها ثلثة عشر والزايد لزوم التانيث ولزوم الجمع ورد
القول بان ما ذكره بانها اثنان بان ما ذكره من الحكاية لا يتناول نحو احمر وافكل لانهما ليسا بمنقولين
من الفعل وما ذكره من معنى التركيب ليس بتركيب لان التركيب المعتبر في منع الصرف تركيب الكلمتين وما
ذكره ليس كذلك نعم هو صحيح في بعلبك لكن يبطله جعله مجرد التركيب سببا لمنع الصرف وهو يقتضي
منع صرفه قال في حال التنكير ايضا لوجود السبب وهو باطل ورد باقي الاقوال بان شبه الشيء منجذب اليه
وداخل في عداده ومراعاة الاصل في نحو احمر مندرج في الوصف ولزوم التانيث داخل في التانيث صفة
له وصفة الشيء ملحقة باصلها وكذا لزوم الجمع فالحق انها تسعة كما ذكره المصنف فالعجمة والمراد بها
غير العربية فارسية كانت او غيرها يمنع صرف العلم العجمي العلمية باضافة العجمي الى العلمية وذلك بان
يكون قبل استعمال العرب له علما في لغة العجم بخلاف ما نقل عن لسانهم نكرة فلا اثر للعجمة فيها لانها
عجمية جنسية فالحقت بالامثلة العربية وذلك كلجام وديباج ونحوهما من اسماء الاجناس وكذا ما كان
نكرة في لسانهم ثم نقل في اول احواله علما كما اذا سمي بلجام لحدوث علميته فان كان فيه مع العلمية سبب
اخر غير العجمة منع الصرف كصنجة علما لمؤنث وما ذكره من اشتراط العلمية في العجمية هو مذهب ابي الحسن
ابن دباج ونقل عن ظاهر سيبويه قال ابو حيان والجمهور على خلافه انتهى ويظهر اثر الخلاف في نحو قالون
فيصرف على الاول لانهم لم يستعملوه علما وانما استعملوه صفة بمعنى جيد ويمنع الصرف على الثاني لانه
لم يكن في كلام العرب قبل ان يسمى به تنبيه قال ائمة العربية تعرف عجمة الاسم بوجوه احدها النقل بان
ينقل ذلك بعض ائمة اللغة الثاني خروجه عن اوزان الاسماء نحو ابريشم فان مثل هذا الوزن مفقود
في ابنية الاسماء في اللسان العربي الثالث ان يكون اوله نون ثم راء نحو نرجس فان ذلك لا يكون في كلمة
عربية الرابع ان يكون في اخره زاء نحو مهندز فان ذلك لا يكون في كلمة عربية الخامس ان يجتمع فيه الصاد
والجيم نحو الصولجان والجص السادس ان يكون فيه الجيم والقاف نحو المنجنيق السابع ان يكون خماسيا
او رباعيا عاريا من حروف الذلاقة وهي الياء والراء والفاء واللام والميم والنون فانه متى كان عربيا فلا
بد ان يكون فيه شيء منها نحو سفرجل وقذعمل وقرطعب وجحمرش هذا ما جمعه ابو حيان في شرح التسهيل
قاله في المزهر وانما تمنع العجمة صرف العلم العجمي العلمية بشرط زيادته على الثلثة كابرهيم واسمعيل
واسحق ويعقوب لانه اذا كان ثلثيا ضعف فيه فرعية اللفظ لمجيئه على اصل ما يبتني عليه الاحاد العربية
تنبيه قيل صاحب جمع الجوامع الزيادة بان لا يكون بناء التصغير قال في شرحه لو كان رباعيا واحد حروفه

لان لزوم التانيث

داخل في الجمع

باء التصغير لم يمنع الصرف الحاقا له بما قبل التصغير ولا اثر لتحرك الاوسط من الثلاثي كشتر
بفتح الشين المعجمة وفتح المثناة من فوق اسم حصن بديار بكر فهو منصرف عند الاكثر قال الرضي و
هو اولى وذلك ان تحرك الاوسط في المونث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام الثالث فما علاقة الثاني
واما العجمة فلا علاقة لها حتى يقال شيء مسدها بل الاعجمي مجرد كونه ثلاثيا ساكن الوسط او تحرك
يشابه كلام العرب وبصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان
الحقيقة بخلاف كلام العرب انتهى وذهب قوم منهم ابن الحاجب الى اعتبار تحرك الاوسط من الثلاثي فوق
تحتم منع صرفه بخلاف ساكنه فيتحتم صرفه قال المرادي في نقل عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجاني
جواز المنع والصرف في الساكن الوسط قلت وبه قال الزمخشري ايضا يتحصل في الثلاثي اقوال احدها
تحتم الصرف فقط الثاني تحتم المنع في محرك الوسط كلمك اسم ابي نوح وتحتم الصرف في ساكنه الثالث منع
صرف المتحرك الوسط والوجهان في ساكنه تنبيهان الاول قالوا ان جميع اسماء الانبياء لا ينصرف الا محمد
وصالح وشعيب وهود لعربيتها وبوتيده تقدمه على اسمعيل انه لاعرب قبل هذا وينبغي ان شيثا وغيره منصرفان
ايضا قاله بعض المحققين وفي البحر للزركشي قلت وروى عن ابن عباس ان اول من تكلم بالعربية المحضة اسمعيل
اراد به عربية قريش التي نزل بها القرآن واما عربية قحطان وحمير فكانت قبل اسمعيل انتهى وفي الكشاف
انه من لم ينون عمرو جعله غير منصرف للعلمية والعجمة ومن صرفه جعله عربيا وفي القاموس غير منصرف
لخفته وذكر بعضهم ان اسماء الملئكة ممتنعة من الصرف الاربعة منكر ونكير ومالك ورضوان الثاني
لا عبرة بانتفاء الالفاظ ولا بانتفاء الاوزان اما الاول فاسحق ويعقوب وموسى من اسماء الانبياء غير
منصرفة واسحق مصدر اسحق الضرع اذا ذهب لبنه ويعقوب لذكر الجدل وموسى لما يحلق به منصرفة و
من قال انما سمي يعقوب لانه خرج من بطن امه اخذا بعقب عيصر فهو من موافقة اللفظ وليس بمشتق لان
الاشتقاق من العربي يوجب الصرف وكذلك ابليس لا ينصرف للعرفة والعجمة ومن زعم انه مشتق من ابلس
فقد غلط لان الاشتقاق من العربي يوجب الصرف وانما هو من اتفاق اللفظ واما الثاني فان جالوت و
طالوت وهاروت غير منصرف وجاموس وطاوس وداود منصرفة لكونها نكرات ولا عبرة بانتفاء الوزن
قال في البسيط والجمع بمنع صرف وزن مفاعل ومفاعيل في كون اوله حرفا مفتوحا وثالثه الف و
بعد الالف حرفان اولهما مكسور تحقيقا كما سيأتي او تقديرا كدواب او ثلثة اوسطها ساكن والساكن
بالساكن دون الميت هي المعتبر فيه مقابلة الاصلي بالاصلي والزايد بالزايد ليشمل فعالل وفعاليل وفواعل

وفواعيل الى غير ذلك ولو اريد التقريب لخرج جميع موزونات هذه الموازين وقول بعضهم ان
المعتبر عندهم الوزن الصرفي دون العروضي ليس بشيء لان قرينة المقام ظاهرة فيما ذكرناه ولقد احسن
المصنف بالتعبير بالموزون في هذا الميزان بقوله كدراهم ودنانير دون المراد بالوزن العروضي لاغير ومنع هذا
الصرف بالنيابة عن علتين على الاشهر لكونه لا نظير له في الاحاد العربية كما سيأتي وقيل لكونه نهاية
جمع التكسير اي بجمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن فيرتدع فيمنع لكونه على صيغة منتهى الجموع منزلة
ثان وقال الجزولي منه لجمع وعدم النظير وقيل لما لم يكن له نظير في الاحاد اشبه الاعجمي ففيه الجمع وشبه
العجمة ويقال لهذا الجمع الجمع المتناهي والجمع الاقصى لما عرفت والجمع الذي لا نظير له في الاحاد اي مفرد
عربيا على وزنه اما نحو ثمانين وزمانين للذي لقي باعتبة وهو السن الذي بين الناب والثنية فشاذ فيما
نحو المرامي والمغازي فالاصل فيه الضم فما قبل الاخر لكنه كسر لاجل الياء واما نحو هوازن لقبيلة من
قيس وسراحيل علم الشخص فمنقولان عن الجمع واما نحو مائتين وسنة في المنسوب الى اليمن والشام فالالف
فيهما عوض من احدى يائي التثنية والالف التي هي بدل من الاخرى وياء التثنية عارضة لاعتدادهما في
الوزن قال سيبويه منهم من يقول مائي وسنة بتشديد الياء وهو قليل والحق به اي بهذا الجمع في منع
الصرف حضاجر للمضبع وهي الانثى كعلية اسامة للاسد وشيتم الذكر ضبعان للاصل اي لكونه في الاصل
جمعا لحضجر كمنطر ثم نقل منه الى العلمية فعلم بذلك ان المعتبر في منع الجمع المذكور ان يكون موضوعا في الاصل
كما ان المعتبر في الوصف كونه كذلك في الاصل فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لانه عارض كما لا يضر غلبة
الاسمية في الوصف الاصلي لعروضها اذ الاصل لا يعتد العارض وما الطف ما انشده الشيخ ابو حيان الفسه
مراض حبيبي عارض قد بدا ياحسنه من عارض مراضه فظن قوم ان قلبي سلا والاصل لا يعتد بالعارض

تنبيه قال في الهمع ولو سميت بهذا الجمع كما جد فالخلاف في منع صرفه فقد منعت العرب سراحيل
الصرف وهو جمع سمي به الرجل انتهى وفي دعوى عدم الخلاف نظر فقد قال الرضي وهو العمدة فيما يقل
وكان سعيد الاخفش يصرف نحو مساجد علما لزوال التركيب وهو الجمع وهو خلاف المستعمل انتهى ولعله
لم يعتد بهذا الخلاف فعده كالعدم والحق به سراويل على الاشهر مع انه مفرد للشبه عند سيبويه وابي
علي قالا انه اسم عجمي معرب لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا كقناديل فحمل عليه ما يناسبه في منع
الصرف قال الشمني فارسي فيه سراويل اي معفى هذا ليس فيه من الاسباب شيء لان العجمة شرطها العلمية
والتانيث المعنوي مشروطها ايضا واما صيغة الجمع فليست سببا بل هي شرط للجمعية فيلزم المنع بمجرد

موازنة

موازنة غير المنصرف فقط وهو مشكل وذهب المبرد الى انه منقول عن جمع سروالة سمي به المفرد الجنسي
قال في التصريح واختلف في سماع سروالة فقال ابو العباس انها مسموعة وانشد عليه من اللؤم سروالة
فليس برق المستعطف وقيل لم يسمع والبيت مصنوع فلا حجة فيه والصحيح ما قاله ابو العباس فقد ذكر
الاخفش انه سمع من العرب سروالة وقال ابو حاتم من العرب من يقول سروال وقيل سراويل جمع سروال
كشماليل جمع شملال حكاه الحريري في المقامات ونقل ابن الحاجب ان من العرب من يصرفه وانكر ابن مالك
ذلك عليه قلت ونقل ذلك قبل ابن الحاجب ابو الحسن الاخفش ورد ابن انكار مالك بان من ينقل حجة على
من لم ينقل والتانيث ان كان بالفي حبلى وحمراء اي المقصورة والممدودة وانما اضافهما الى حبلى وحمراء
للاختصار مع الفائدة للاستغناء عن التمثيل لهما على انه قد استشكل القول بان التانيث في مثل
حمراء بالف ممدودة بان علامة التانيث الهمزة لانها منقلبة عن الف التانيث وليست ممدودة والالف
الممدودة قبلها زايدة وليست للتانيث واجيب بان المراد بالالف الممدودة هو الهمزة سميت بذلك
لانها الممدود بها ففيه حذف وايصال ولا نزاع في صحة اطلاق الالف على الهمزة لان الالف اما اسم
للاعم او للمتحرك فقط واسم الساكن لا فلا حاجة في اطلاق الالف على الممدودة الى القول بانها في الاصل
الف انتهى قال بعض المتاخرين ولك ان تقول سميت الهمزة في ذلك بالممدودة لعلاقة المجاورة ناب
عن علتين للزوم الفية الكلمة وبناء الكلمة عليهما بخلافه بالتاء فنزل لزومهما منزلة تانيث ثان
تنبيهان الاول توهم بعضهم من قولهم الفا حبلى وحمراء ان المانع الصفة والف التانيث وهو غلط
صريح بل المانع التانيث بهما فقط كما صرح به المص سواء كان مصحوبهما نكرة كذكرى وصحراء ام معرفة
كرضوى وزكريا ام مفردا كما تقدم ام جمعا كجرحا واصدقاء ام اسما كما مر ام صفة كحبلى وحمراء لا خلاف
في شيء من ذلك الثاني تحمل الف الالحاق المقصورة على الف التانيث المقصورة فيمتنع بشرط العلمية
لشبهها بها من جهة انها زايدة ليست بدلا من حرف ولا يكون الا في مثال يصلح لالف التانيث كارطى فانه
على مثال سكرى واما الف الالحاق الممدودة فلا يشبه الف التانيث لان الهمزة مبدلة من حرف بخلاف
الف التانيث فانها غير مبدلة من شيء والمثال الذي يقع فيه الممدودة كعلباء لا يصلح لالف التانيث الممدودة
قال السيوطي في شرح الفيته وفي الهمع معنى الالحاق ان تبني مثلا من الثلاثي كلمة على بناء يكون رباعي الاصل
الاصول فيجعل كل حرف مقابل حرف فتغني اصول الثلاثي فتاتي بحرف زايد مقابل للحرف الرابع من
البناء الرباعي الاصول فيسمى ذلك الحرف حرف الالحاق انتهى قال ابو حيان وما فيه الف التكثير ايضا اذا

والا منع صرف العلم حتما ان كان بالتاء كطلحة او زايدا على الثلاثة كزينب او متحرك الوسط كسقر او اعجميا
كجور فلا يتحتم منع صرف هند خلافا للزجاج

سمي به امتنع كقبعثرى لشبهها بالف التانيث المقصورة من حيث انها زايدة في الاخر لم تنقلب ولا تدخل
عليها تاء تانيث كما ان الف التانيث كذلك ولم تجعل الف قبعثرى للالحاق لانه لا سداسي في الاسم
اصليا حتى يلحق به ووهم الجوهري في جعل الفها للالحاق والا يكن التانيث بالفي حبلى وحمرا بل كان بغيرهما
منع اي التانيث صرف العلم حتما اي وجوبا ان كان اي العلم مؤنثا بالتاء سواء كان علما مذكرا كطلحة
او مؤنثا كفاطمة وانما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التانيث في لفظه وهي ملازمة
له ومن ثم لم تؤثر في الصفة نحو قائمة لانها في حكم الانفصال فانها تارة تجرد منها وتارة تقترن بها
او كان العلم زايدا على الثلثة ولم يكن بالتاء كزينب وسعاد تنزيلا للحرف الرابع منزلة تاء التانيث
او كان ثلثيا متحرك الوسط لفظا كسقر اسم لجهنم اعاذنا الله تعالى منها تنزيلا للحركة منزلة الزايد خلافا
لابن الانباري حيث جعله ذا وجهين كهند واما متحرك الوسط تقديرا كدار علم امرأة فيلتحق بباب هند
وانما قلنا متحرك وسطه تقديرا لان اصلها دور بالفتح فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
او كان ثلثيا اعجميا كجور بضم الجيم اسم بلد من بلاد العجم لان العجمة لما انضمت الى التانيث والعلمية
تحتم المنع وان كانت العجمة لا يمنع صرف الثلاثي كما مر لانها لم تؤثر هنا منع الصرف وانما اثرت تحتمه
وقيل هود ذو وجهين كهند فلا يتحتم اي لا يجب منع صرفه نحو هند من الثلاثي الساكن الوسط
لعدم الشروط المذكورة بل يجوز المنع وعدمه فالمنع نظرا لوجود العلتين والصرف نظرا الى خفة الوسط
بالسكون وانها قد قاومت احد السببين خلافا للزجاج في ايجابه المنع وعلله بان السكون لا يغير حكما
اوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف والجمهور على ان المنع اجود تحاشيا عن الغاء العلتين قال ابن جني
وهو القياس والاكثر في كلامهم وقال شيخه الفارسي الصرف اجود قال الخضراوي لا اعلم احدا قال
هذا القول قبله وهو غلط انتهى قلت ولا قال به احد بعده وقد اجتمع الوجهان في قوله لم تنقلع بفضل
مئزرها دعد ولم تستو دعد في العلب تنبيهان الاول الجمهور على تحتم منع الثلاثي المنقول من المذكر
الى المؤنث كزيد اسم امرأة لانه بنقله الى المؤنث حصل له ثقل عادل خفة اللفظ وهو مذهب سيبويه
وقال عيسى والجرمي والمبرد انه كهند ولعله اختيار المص حيث لم يذكره الثاني صرف اسماء القبائل و
الارضين والكلم ومنعها مبنيان على المعنى فان كان اسم اب كمعد وتميم او اسم حي كقريش وثقيف او
اسم مكان كبدر ثبير او اسم لفظ نحو كئب زيدا فاجاده صرف الا اذا كان فيه مانع اخر فيمنع كتغلب
مرادا به الحي او القبيلة للعلمية والوزن فان كان اسم ام كباهلة وسدوس وسلول او اسم قبيلة

٢ ـ ٤

كيحموس وديهود او بقعة كفارس وعمان بتخفيف ميمها او اسم كلمة نحو كتب بن يدا فاجادها منع الصرف
والاسماء والافعال والحروف تذكر باعتبار اللفظ فتصرف وتؤنث باعتبار الكلمة فان انضم اليه
سبب يوجب المنع منع وكذا حروف المجاء تذكر وتؤنث وزعم الفراء ان تذكيرها لا يكون الا في
الشعر قاله في الارتشاف واما اسماء السور فاقسام احدها ما فيه ال وحكمه الصرف كالانعام و
الاعراف والانفال الثاني العاري منها فان لم تضف اليه سورة منع كهذه هود وقرات هود ون
اضيف اليه سورة لفظا او تقديرا صرف كقرات سورة هود عالم يمكن فيه مانع يمنعه كقرات سورة
يونس الثالث الجملة نحو قل اوحي واتى امر الله فيحكى وان كان اولها همزة وصل قطعت لانها لا تكون
الا في الاسماء والالفاظ معدة تحفظ ولا يقاس عليها او في اخره تاء التانيث قلبت هاء في الوقف
اذ هو شان التاء التي في الاسماء وتعرب لتصير اسما ولا موجب للبناء ويمنع الصرف العلمية والتانيث
نحو قرات اقربت بفتح الباء وفي الوقف اقربه الرابع حروف المجاء كصاد وقاف ونون فيجوز فيها
الحكاية لانها حروف فتحكى كما هي والاعراب لجعلها اسماء لحروف المجاء وعلى هذا يجوز فيها الصرف
والمنع بناء على تذكير الحرف وتانيثه وسواء فيه اضيف اليه سورة ام لا كقرات صاد او سورة صاد بالسكون
والفتح منونا وغيره الفاسر فاوارن الاعجمي كحاميم وطاسين وياسين فاوجب بعضهم فيه الحكاية
لانها حروف مقطعة وجوز التسوية بين فيه ذلك والاعراب غير منصرف لموازنتها بيل وقابيل وقد قرء
ياسين بنصب النون وسواء في جواز الامرين اضيفت اليه سورة ام لا السادس المركب نحو طسم فان لم
تضف اليه سورة ففيه ما في بعض صفور والتسوية بين فيما قبله وراى ثالث هو البناء للجزئين على الفتح
كخمسة عشر وان اضيفت اليه سورة لفظا او تقديرا ففيه الرايان ويجوز على الاعراب فتح النون واجراء
الاعراب على الميم كبعلبك واجراؤه على النون مضافا لما بعده وعلى هذا في ميم الصرف وعدمه بناء
على تذكير الحرف وتانيثه واما كهيعص وحمعسق فلا يجوز فيها الا الحكاية سواء اضيف اليها سورة
ام لا ولا يجوز فيها الاعراب لانه لا نظير لها في الاسماء المعربة ولا تركيب المزج لانه لا يتركب من اسماء
كثيرة واجاز يونس في كهيعص ان يكون كلمة مفتوحة والصاد مضمومة ووجهه انه جعله اسما اعجميا
واجراه وان لم يكن له نظير في الاسماء المعربة قاله في الهمع والعدل وهو تحويل الاسم عن صيغة الاصلية
الى اخرى مع اتحاد المعنى لا الحاق ولا لغلال ولا ترخيم ولا قلب فخرج نحو رجل لعدم اتحاد المعنى ونحو
كوثر لالحاقه بجعفر ونحو مقاعلة وتحو ياحارث لترخيمه ونحو اوام جمع يمة لانه مقلوب

عزاد لم

يمنع صرف الصفة المعدولة عن اصلها كرباع ومربع وكاخر في مررت بنسوة اخر اذ القياس مررت بنسوة
اخر لان اسم التفضيل المجرد عن اللام والاضافة مفرد مذكر دائما

ارام براء ساكنة يلي همزة فقلبت العين الى موضع الفاء يمنع صرف الصفة المعدولة عن اصلها اي عن
صيغتها الاصلية يقتضي الاصل ان تكون عليها الى صيغة اخرى كرباع ومربع فانهما معدولان عن اربعة
اربعة والدليل على ان اصلهما ذلك ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل فيما اذا كان المعنى مكررا ان
يكون اللفظ ايضا مكررا فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو اربعة اربعة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء
ومثنى وثلث ومثلث والجميع متفق عليه وفيما وراها الى عشار ومعشر خلاف قال ابو حيان والصحيح مجيئه
لسماع ذلك عن العرب فتقول موحد واحاد الى معشر وعشار وحكى البنائين ابو عمرو والشيباني انتهى قال ابن
هشام ولا يعارض بقول ابي عبيدة والبخاري في صحيحه ان العرب لا تتجاوز الاربعة لان غيرهما سمع ما لم يسمعا
ونقل السخاوي انه يعدل ايضا على فعلان بضم الفاء من الواحد الى العشرة كقوله طاروا اليه زرافات ووحدانا
ووجه اعتبار الصفة في المذكورات مع عدم اعتبارها في اصولها كونها متاصلة فيها لكونها معتبرة في موضوعها
بخلافها في تلك لعروضها في الاستعمال ومن ثم لم يستعمل الا صفة نحو اولي اجنحة مثنى وثلث ورباع او حالا
نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع او خبرا نحو صلوة الليل مثنى مثنى والحال والخبر صفة
في المعنى ومثنى الثاني في الحديث للتوكيد لا للتكرير تنبيه ما ذكره من ان منع الصرف في ذلك للعدل والصفة
هو مذهب سيبويه والخليل وهو المشهور وذهب ابن السراج الى ان مانع الصرف فيه عدلان لفظي ومعنوي
لان مثنى مثلا معدول عن لفظ اثنين وعن معناه اعني الاثنين مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين وقال الكوفيون
وابن كيسان ان فيه العدل والتعريف كما في عمر اذ لا تدخله اللام واذا جرى على النكرة فمحمول على البدل قال الرضي
ولا دليل على ما قالوا ولو كان معرفة ولا شك ان فيه معنى الوصف يجري على المعارف وكيف يكون معرفة
وقد يقع حالا انتهى وكاخر بضم الهمزة وفتح الخاء في نحو مررت بنسوة اخر اذ هي جمع لاخرى واخرى انثى
اخر بفتح الخاء بمعنى مغاير واخر من باب اسم التفضيل فكان القياس ان يقال مررت بنسوة اخر وبرجال
اخر وبامرئة اخر وبامرئتين اخر وبرجلين اخر لان اسم التفضيل المجرد عن اللام والاضافة مفرد
مذكر دائما كما مر في بابه لكنهم قالوا اخرى واخريين واخرين قال ابن هشام في الاوضح وانما خص النحويون
اخر بالذكر لان في اخرى الف التانيث وهي اوضح من العدل واما اخرون واخران فمعربان بالحروف
فلا مدخل لهما في هذا الباب واما اخر فلا عدل فيه وانما العدل في فروعه وانما امتنع من الصرف الوصف
والوزن انتهى تنبيهان الاول قال في التصريح في جعل اخر من باب التفضيل اشكال لانه لا يدل على
المشاركة والزيادة في المغايرة ومن ثم قال الموضح في الحواشي الصواب ان اخر مشابه لافضل من ثلاث

٣٠٣

جهات احديها الوصف والثانية الزيادة والثالثة انه لا يقوم معناه الا باثنين مغايرين ومغايرا
ان افضل انما يقوم معناه باثنين مفضل ومفضل عليه فلما اشبهه من هذه الجهات استحق
لحكامه في جميع تصاريفه وعلى هذا فكان ينبغي ان لا تستعمل تصاريفه مع التنكير بل مع ال والاضافة
لمعرفة فلما خولف بها عن ذلك كان ذلك عدلا عما استحقه بمقتضى المشابهة فعلى هذا اذا قلت
مررت بنسوة اخر كان معدولا عن اخر بالمد والفتح ولا تقول عن الاخر لانه نكرة لجريه على نكرة بعضا
لا عن اخر لما بينا من انتفاء حقيقة التفضيل من هذه الكلمة وكثير غلط في المسئلة انتهى الثاني اذا كان
بمعنى اخرة بكسر الخاء مقابلة الاولى جمعت على اخر مصروفا لانه غير معدول لان مذكرها اخر بالكسر
فليست من باب اسم التفضيل ويقدر العدل فيما ان في اسم سمع غير منصرف وليس فيه من اسباب منع
الصرف علة ظاهرة سوى العلمية كزحل وعمر بتقدير زاحل وعامر فهما معدولان لا القياس دل على ذلك
بل السماع وهما ممنوعان من الصرف وليس فيهما بحسب الظاهر الا سبب واحد وهو العلمية ولا تستقل
بالمنع اجماعا احتيج الى تقدير سبب اخر ولم يمكنهم غير العدل فقدروه وكيلا يخرم القاعدة المعلومة بالاستقراء
من كلامهم فما سمع منصرفا فليس بمعدول نحو لبد لو سمع غير منصرف وفيه مع العلمية مانع اخر فكذلك
نحو طوى ممن منعه فان فيه مع العلمية التانيث المعنوي باعتبار البقعة فلا وجه لتكلف العدل
تنبيه قال بعض المتاخرين ما اشتهر من عدم امكان غير العدل في نحو عمر ممنوع بل ثم شيء يمكن
تقديره مع وجود اصل مقيس عليه في الباب وهو لزوم العلمية فان نحو عمر وزفر من الاعلام التي على
فعل لازم للعلمية لا يجوز تجريدها عنها فلذلك لا تثنى ولا تجمع بل يقال جاءني كلاهما عمر في التثنية و
جاءني عمر كلهم في الجمع فاحدى الفرعيتين العلمية والاخرى لزومها ونظير ذلك الف التانيث كما
مر واذا كان كذلك فلا حاجة الى تقدير العدل انتهى وليس بشيء اذ لا يؤثر منع تثنيته المعدول و
جمعه الا عن السماع فقط ويرده قولهم سيرة العمرين الخطاب وابن عبد العزيز كما صرح به بعضهم قال
في القاموس والعمران ابو بكر وعمر او عمر وعمر بن عبد العزيز فكيف يجعل مثل هذا اصلا مقيسا عليه
هكذا كتبت رددت هذا الكلام ثم وقفت في همع الهوامع على ما نصه منع الماني من تثنية
العلم المعدول وجمعه جمع سلامة او تكسير قال اقول جاءني رجلان كلاهما عمر ورجال كلهم عمر قال
قال ابو حيان ولا اعلم احدا وافقه على المنع ويرده ما سمع من قول العرب العمران فاذا ثنى على سبيل
التغليب مع اتفاق اللفظ والمعنى الى انتهى والتعريف المعبر عنه في البيتين المتقدمين بلفظ المعرفة

شرط تاثيره في منع الصرف العلمية اي ان يكون اسم المعرفة علما شخصيا كما في احد او جنسيا كما في
اسامة وانما جعل السبب التعريف دون العلمية اشارة الى ان المؤثر هو التعريف لانه فرع التنكير
ووجه اشتراط العلمية ان ما سويها من التعاريف اما ان يستلزم البناء كما في المبهمات سوى اي واية
واما ان يستلزم المنافات لحكم منع الصرف كتعريف اللام والاضافة واما ان يكون غير لازم كتعريف
النداء فانه يدور مع قصد المتكلم فمن قال تعريف المضمر والموصول والاشارة يستلزم البناء واللام
والاضافة منافيان لحكم منع الصرف فتعينت العلمية فقد غفل اية غفلة مع نداء الفطنة على
فساده قال بعض شارحي الحاجبية والالف والنون المعبر عنهما في البيتين بزايدتا فعلان وتسميان
بالزايدتين لزيادتهما وقيل لكونهما من حروف الزيادة وهو بعيد وتسميان المضارعتين ايضا
لمضارعتهما اي مشابهتهما الفي التانيث في كونهما مزيدتين معا كذا قالوا قال بعضهم وهذا
ينافي قولهم ان الممدودة في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف فانقلبت همزة وتاثيرهما
في منع الصرف لمشابهتهما الفي التانيث في انهما في بناء يخص المؤنث وانهما لا تلحقهما التاء
بدليل سقوط التاثير بفوات هذه الجهة هذا مذهب البصريين فهو الحق وذهب الكوفيون
الى ان تاثيرهما لكونهما زايدتين قال ابن هشام ويلزمهم ان يمنعوا صرف عفريت علما فان اجابوا
بان المعتبر انما هو زايدتان باعيانهما سالناهم عن علة الاختصاص فلا يجدون مصرفا عن
التعليل بمشابهته الفي التانيث فيرجعون الى ما اعتبره البصريون تنبيهان الاول قال بعضهم
المراد بالالف والنون في الاصل او في الحال لان اصيلال علما غير منصرف لان اللام فيه بدل
من النون وهو في الاصل مصغر اصلان كعثمان جمع اصيل هو الوقت من بعد العصر الى المغرب لكنهم
لم ينظروا الى الاصل في التصغير فحكموا بان عمرين في تصغير عمران منصرف وان كان فيه الالف والنون
انتهى وفي الارتشاف قال الفارسي اصلان مفرد ليس بجمع ولذلك ساغ تحقيره الثاني علامة
زيادتهما ان يكون قبلهما اكثر من حرفين فان كان قبلهما حرفان وكان الثاني مضعفا ففيه اعتباران
ان قدر اصالة التضعيف فزايدتان او زيادته فالنون اصلية كحسان ان جعلته من الحس فوزنه
فعلال فلا ينصرف او من الحسن فوزنه فعلال فلا ينصرف او من الحسن فوزنه فعال فينصرف
وكذا حيان هل هو من الحيوة او من الحين وقال السخاوي في تنوير الدياجي سال سيبويه الخليل
عن الرمان فقال لا اصرفه في المعرفة واحمله على الاكثر اذا لم يكن معنى يعرف به قال السخاوي

المذكر كما ان الفي التانيث في بناء يخص

في الاصل لتغير الالف

اي اذا

يمنع صرف العلم كعمران والوصف غير القابل للتاء كسكران فعريان منصرف ورحمن ممتنع

اى اذا كان لا يعلم من اى شئ اشتقاقه حمل على الاكثر والاكثر زيادة الالف والنون وقال ابن
يعيش القياس يقتضى زيادة الالف والنون فى حسان وان لا ينصرف حملا على الاكثر لطيفة
لقى بعض الملوك حيان النحوى فقال الملك احيان منصرف ام لا فقال ان حياة الملك فغير منصرف
والا فينصرف ذكره الطيبى فى التبيان يمنع اى الالف والنون وافراد الضمير باعتبار انهما سبب
واحد صرف العلم كعمران وعثمان وغطفان قال بعض شارحى الكافية ولا يخفى ان هذا الشرط متحقق
فى سعدانة وبهرانى ولحيانى ورقبانى اعلاما مع انه لا اثر فيهن للزيادة وهى منصرف وينبغى اشتراط
ان لا يكون مع الهاء ولا ياء النسبة ويمنع الوصف الغير القابل لفظه للتاء اى الحاقها به اما لانه لا
مؤنث له اصلا كلحيان الكبير اللحية او لان مؤنثه فعلى بفتح الفاء والالف المقصورة كسكران فان
مؤنثه سكرى على لغة الجمهور ونقل عن بنى اسد يقولون سكرانة ونقل الزبيدى ذكر يعقوب ان ذلك
ردى وقال ابو حاتم لبنى اسد مناكير لا يوخل بها فعريان منصرف لان مؤنثه عريانة وقد جاء فى الشعر
ممنوعا تشبيها له بباب سكران قال كانه لامع عريان مسلوب ورحمن ممتنع من الصرف لامتناع رحمانة
هذا هو المشهور وقيل الالف والنون يمنع صرف الوصف الذى مؤنثه فعلى فعلى هذا رحمن
منصرف لانتفاء رحمى قال الرضى والاول اولى لان وجود فعلى ليس بمقصود بل المط منه انتفاء التاء لان
كلما يجئ منه فعلى لا يجئ منه فعلانة فى لغتهم الا عند بعض بنى اسد فانه يقولون فى كل فعلان جاء منه فعلى
فعلانة ايضا نحو غضبان وسكران فيصرفون اذن فعلان فعلى وهذا دليل قوى على ان المعتبر فى تاثير
الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود
فى رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالبارى تع فلم يضعوا منه مؤنثا لا من لفظه
بالتاء ولا من غيره اعنى فعلى فيجب ان يكون غير منصرف انتهى وهذا كله مبنى على ان الرحمن صفة كما ذهب اليه
الزمخشرى وابن الحاجب وجماعة وقد تقدم فى شرح الديباجة ان الاعلم وابن مالك وابن هشام ذهبوا الى انه
علم لا صفة قالوا لا نسلم انه موضوع بازاء المعنى لا الذات وكونه مشتقا من الرحمة لا ينافى علميته كعلى
وحسن وصالح وحارث قال ابن هشام واما قول الزمخشرى اذا قلت الله رحمن اتصرفه ام لا وقول ابن الحاجب
انه اختلف فى رحمن اى فى صرفه فخارج من كلام العرب من وجهين لانه لم يستعمل صفة ولا مجردا من ال الا فى
الضرورة انتهى وقد مر انهم يعربونه فى البسملة بدلا من اسم الجلالة لا صفة تنبيه جميع ابنية فعلان
مؤنثاتها على فعلى الا اربع عشرة جاءت مؤنثاتها على فعلانة فتصرف وقد جمع ابن مالك منها اثنى عشرة

فانهم صح

فى قوله

في قوله اذا استثنيت حبلانا ودجانا وسنخانا وسيفانا وضبخانا وصوحانا وعلانا وقشوانا ومصانا
وهوبانا وزدمانا واتبعهن قضرانا وذيل عليه المرادي الباقين فقال وزد فيهن خمصانا على لغة والبانا
الحبلان بحاء مهملة وموحدة العظيم البطن وقيل الممتلئ غيظا والدجان بدال مهملة وجيم البوم العظيم
والسنخان بسين مهملة وخاء معجمة البوم الخاد والسيفان بسين المهملة وبعده الياء المثناة من تحت غاء
الرجل الطويل كانه من السيف والضحيان بضاد معجمة وحاء مهملة وشناة تحتية الرجل الذي يأكل في
الضحى كذا في القاموس وقال بعضهم هو البوم الذي لا غيم فيه وضبط اخر بالصاد المهملة والصوحان بصاد
وحاء مهملتين للبعير الياس الظهر والعلان بغير مهملة وتشديد اللام الرجل الكثير النسيان وقيل الجفير و
القشوان بقاف وشين معجمة الرقيق الساقين والمصانا بميم وصاد مهملة اللئيم والهوبان البليد القلب
والندمان المنادم في الشراب والقضران واحد القضاء والخمصان بفتح الخاء المعجمة وبعد الميم وصاد مهملة
الضامر البطن وهي لغة في خمصان بضم الخاء وهذا قال على لغة والالبان الكبير الالية فهذه كلها مصروفة
لما مر والتركيب المعبر عنه في البيتين لضرورة الوزن بالتركيب المزجي وهو جعل اسمين اسما واحدا منزلا
ثانيهما منزلة هاء التانيث وخرج به الاضافي كامرئ القيس والاسنادي كتابط قرنا فالاول اضافة تجعل غير
المنصرف منصرفا فلا يلايم منع الصرف والاسنادي يلزم ثبوت المركب على المشهور لكونه واسطة لامعرب
ولا مبنى على ما نقله الرضي عن ابن الحاجب واما اذا قيل بانه معرب بحكي كما عن جماعة وقيل لا يبعد ان يجعل
غير منصرف وان لم يظهر اثر منع الصرف فيه ورد بانه لا فايدة للحكم بمنع الصرف مع عدم ظهور اثره
الاصل في الاسم الصرف يمنع صرف العلم كبعلبك وحضرموت ومعدكرب ويستثنى نحو سيبويه فانه لا اثر
للتركيب المزجي فيه في منع الصرف فانما لم يجز عند اكتفاء بالعلم بحاله مما ذكر في باب المركب من المبنيات وقد
تقدم الكلام عليه وان الجرمي اجاز فيه اجراءه مجرى بعلبك فليطلب ثمة ووزن الفعل وهو الذي يكون
للفعل سواء جعلت نسبته الى الفعل او ثبوت نسبته اليه نسبته الى الاسم بدليل اطلاقهم له على النوعين المشتركين
وما قيل من ان وزن الفعل عند النحاة ما يختص بالفعل او يغلب فيه اذ لو اشترك بينه والاسم والفعل على التوقيت
لما صح ان يضاف الى الفعل فيقال له وزن الفعل فليس شيء اذ قد تكون الوزن اغلب في الفعل اتفاقا
وهو لا يؤثر كفاعل فانه في الافعال اغلب لو سمي بها تجاهم لا يصرف اتفاقا هكذا يستفاد من
كلام بعضهم فتامل شرطه لمنع الصرف الاختصاص بالفعل اي يكون مختصا به بمعنى انه لا يوجد الا
العربي الا منقولا من الفعل ولا بنيا في اختصاصه بالفعل اذ وجوه فتح بطر تو الفعل والفاعل تاء وجوه في

او تصديره بواحدة من زوائده ويمنع صرف العلم كشمر وصرف والوصف غير القابل للتاء كاحمر فيعمل منصرف لوجود يعملة

الاسم العجمي فلا حكم له لان كلامنا في كلام العرب وتصديره اي وزن الفعل بواحدة من زوايده اي
زوايد الفعل وهي حروف نابت لتحقق الفرعية فان هذه الزوايد في الفعل يدل على معنى بخلافها في
الاسم نحو احمد فان الهمزة فيه لا يدل على معنى وهي في موازنة من الفعل نحو اذهب مضارع ذهب تدل
على المتكلم والدال اصل لغير الدال ويمنع وزن الفعل صرف العلم كشمر فان فعل بتضعيف العين
يختص بالفعل وهو علم لفرس جرجميل بن عبد الله بن معمر الشاعر كذا في القاموس ومن قال انه علم لفرس
حجاج فقد اخطأ والشاعر المذكور هو القائل ابوك حباب سارق الضيف برده ووجدي باحجاج فارس
شمرا هو منقول عن معنى مرجادا او مختالا ونحو ضرب علما بالبناء اذ هو بالبناء للفاعل غير مختص فلا
يؤثر في منع الصرف خلافا لعيسى بن عمر الفراء واما بقسم اسم لصبغ معروف وهو العندم وشلم لبيت المقدس
فهما من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدحان في الاختصاص ويمنع الوصف الغير القابل للتاء
اما لانه لا مؤنث له اصلا كاكمر لعظيم الكمرة محركة وهي راس الذكر ولان مؤنثه فعلاء بالالف الممدودة
او فعلى بضم الفاء والالف المقصورة كاحمر وافضل فان مؤنثيهما حمراء وفضلى وانما اشترط عدم
قبوله للتاء ليقوى شبهه بالفعل من حيث هو لا يقبلها فينتهض للسببية فيعمل وهو الجمل القوي على
العمل والسير منصرف لوجود يعملة لناقة كذلك قال بعضهم وانما يصح التمثيل به على التحقيق لو
كان وصفا وهو ممنوع اذ لم يستعمل يعمل في كلام العرب بمعنى القوي على العمل والسير مط وانما هو بمعنى
الجمل القوي عليهما وفي القاموس هما اسمان اذ لا يقال جمل يعملة انتهى ونصه اليعملة الناقة النجيبة
المعتملة والمطبوعة والجمل يعمل ولا يوصف بهما انما هما اسمان انتهى وعلى هذا فالتمثيل باومل لوجود
ارملة اولى تنبيهان الاول يشترط في وزن الفعل ايضا ان لا يكون لازما باقيا على حالته غير مخالف
لطريقة الفعل فباللازم خرج نحو امرؤ وابنم علمين فانهما على لغة الاتباع في الرفع نظير اكتب وفي النصب
نظيره اذهب وفي الخبر نظير اضرب فلم يبقيا على حالة واحدة فهما وان لم يخرجا بذلك عن وزن الفعل
مخالفان له في الاستعمال اذ الفعل لا اتباع فيه فلم يعتبر فيهما الموازنة فلم يجز فيهما الا الصرف وبقولنا
باقيا على حالته خرج نحو رد وقيل وبيع فان اصلهما فعل بضم الفاء وكسر العين ثم دخلها الادغام و
الاعلال فالادغام في ردوا الاعلال بالنقل والقلب في قيل وبالنقل في بيع وصار ورد بمنزلة قفل
بضم القاف وسكون الفاء وقيل وبيع بمنزلة ديك بكسر الدال وسكون الياء اخر الحروف والكاف فوجب
حرفها وبقولنا غير مخالف لطريقة الفعل نحو البب بضم الباء الموحدة جمع لب علما قد باين الفعل بالفك

فينصرف

والصفة يمنع صرف الموازن للفعل بشرط كونها الاصل فيه وعدم قبول التاء فاربع في مررت بنسوة اربع منصرف لوجهين

فينصرف قاله ابو الحسن الاخفش وخولف لانه بعد الفك موازن لاقتل وانصرف فالموازنة موجودة وهو
الصحيح الثاني مدار وزن الفعل المصدر بواحدة من زوايده على وجودها فلو تغيرت صورته مع وجودها
او وجود بدلها الذي لا يلزم ابدالها به فلم يقدح في وزن الفعل فالاول كاحيم والثاني والثاني كهراق وسرق
علمين فان الهاء وان كانت ليست من زوايد الفعل الا انها مبدلة من الهمزة ابدالا غير لازم فلم يضر لان
الاكثر في الاستعمال اراق وادق والصفة ويق الوصف ايضا وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة
مع بعض صفاتها يمنع صرف الاسم الموازن للفعل كما مر انفا بشرط كونها الاصل فيه اي بحسب الوضع
احترازا عن نحو ارنب بمعنى دليل لان وضعه للحيوان المعروف فلا اثر لما طرء عليه من الوصفية كما لا اثر
من الاسمية في ادهم للقيد من الحديد واسود للحية السوداء وارقم للحية التي فيها نقط سود وبيض و
ربما اعتد بعضهم باسميتها فصرفها واما اجدل للصقر واخيل لطائر ذي خيلان وافعى للحية فانها
اسماء في الاصل والحال فلهذا صرفت في لغة الاكثر وبعضهم منع صرفها للمح معنى الصفة وهي القوة
في اجدل والتلون في اخيل والايذاء في الافعى لكن المنع في افعى ابعد منه في الاولين لان الاخيل من الخيول
وهو الكثير الخيلان ومن الجدل وهو الشدة واما الافعى فلا مادة لها في الاشتقاق لكن ذكرها يقارن
تصوير ايذائها فاشبهت المشتق وجرت مجراه على هذه اللغة قاله البدر بن مالك وعدم قبول التاء
لما مر واعلم ان للمصنف في هذا الكلام انتقادا وذلك ان قوله يمنع صرف الموازن للفعل تكرار لا طائل
تحته لما قبله علم من ان وزن الفعل يمنع الوصف بل هو موهم لكون هذه الصفة غير ذلك الوصف
وبطلانه ظ فان اراد بذكر ذلك بيان الشرطين المذكورين فلا اختصاص لوزن الفعل بهما بل يشترطان
ايضا في منع الوصف الكائن بالالف والنون المزيدتين اما عدم قبول التاء فقد مر اشتراطه في كلامه
صريحا واما اشتراط اصلية الصفة فقد صرح به غير واحد للاحتراز عن نحو صفوان بمعنى فاس لان
وضعه للحجر الاملس فلا اثر لما طرء عليه من الوصفية فلو قال والصفة شرطها ان تكون في الاصل
كما قال ابن الحاجب لسلم من ذلك واما اشتراط عدم قبول التاء فقد علم سابقا في كل من الموضعين
فاربع في نحو مررت بنسوة اربع منصرف لوجهين احدهما عدم اصلية الوصف لانه وضع اسما
للعدد فلم يلتفت لما طرء عليه من الوصفية والثاني قبوله للتاء في نحو مررت برجال اربعة
تنبيه ما كان احد سببيه العلمية اذا نكر صرف فتزول العلمية ويبقى السبب الثاني غير مؤثر و
هو اما التانيث او الزيادة او العدل او الوزن او العجمة او التركيب او الحاق المقصور نحو رب فاطمة و

عمران وعمر واحمد وابرهيم ومعدكرب وارطى لفتهم ويستثنى من ذلك ما كان قبل العلمية صفة كاحمر
وسكران اذا كانا علمين فنكرا فسيبويه يبقيه غير منصرف وخالفه الاخفش اولا فقال بصرفه بناء على ان
الصفة اذا زالت لا تعود وردّ بان زوال الصفة كان لمانع وهو العلمية واذا زال المانع رجعت الصفة
ثم رجع الاخفش عن مخالفة سيبويه فوافقه في كتابه الاوسط قال ابن مالك في شرح الكافية وكثير المصنفين
لا يذكرون الا مخالفته وذكر موافقته اولى لانها اخر قوليه انتهى والتصغير المزيل لاحد السببين يخل بمنع
الصرف كحميد وعمير فينصرفان لزوال الوزن والعدل اما زوال الوزن فواضح واما زوال العدل فقال ابن
هشام في حواشي التسهيل ان نحو عمر قد حكوا بانه معدول الصيغة والتصغير لا يزيل شيئا مما ثبت اذ لم يكن
معتادا له فالحكم بصرفه بعيد انتهى قال الازهري وجواب ان ذلك في العدل التحقيقي اما العدل التقديري فلا لانهم
انما اوتكبوه حفظا لقاعدتهم لما رأوه غير منصرف اذا صرف فلا حاجة لتقديره وجميع الباب الذي باب ما لا ينصرف
يكسر اي يجر بالكسرة وجوبا على اصله مع اللام معرفة كانت نحو مررت بالمساجد او موصولة كالاعمى والاصم او
زائدة كقوله وبات الفرزدق الوليد بن اليزيد مباركا ومثلها ام في لغة طي كما ذكره ابن مالك في التسهيل وغيره و
الاضافة اي اضافة الى غير نحو مررت باحمدكم ومساجد الله والضرورة اي ما يضطر اليه الشاعر اذا اخر في
الجيش خلوف فوقهم عضاب طير تهتدي بعشش والقوافي مجرورة واما قال ابو حية لم يقل بنصرف لان المسئلة
خلافية فبين ما هو المتفق عليه واعرض عن بيان الخلاف لانه خلاف لا يثمر وهو على ثلاثة اقوال احدها
قولان في اول الباب والثالث وهو التحقيق انه ان زال احد علتيه باللام او الاضافة كما في العلم فينصرف
وان بقيت العلتان كما في احمر بقي على منع صرفه هذا بالنسبة الى ما اضيف او دخلته اللام واما بالنسبة الى
الضرورة فقيل ينصرف وهو المشهور لان الضرورة ترد الشيء الى اصله واصل الاسماء الصرف وقيل بل هو باق على
منع صرفه لوجود العلتين وانما جعل كالمنصرف في الصورة باعتبار ادخال الكسرة عليه او التنوين كما سيأتي
تنبيهات الاول قد ينون غير المنصرف للضرورة والشاعر للضرورة قد تكون غير موجبة نحو الا ارلكقوله ويوم
دخلت الخدر خدر عنيزة اذ لا محيص فيه عن التنوين لانه لا يستقيم الوزن الا به والثاني كقوله اعد ذكر
نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع اذ لو بقي نعمان هنا على منع صرفه لم ينكسر الوزن لان
يكون فيه الزحاف المسمى بالكف وهو قبيح عندهم فدعت الضرورة الى تنوينه ليحصل الترخص قاله الدماميني
في المنهل قال بعضهم والكف ليس قبيحا في الطويل متفق عليه فقد ذهب الاخفش الى انه احسن من القبض انتهى
واما الثالث فالمراد بشاذ كلمة معه مصروفة اما بوزن لم يكسر بناء او قربته منه كسلاسل اغلالا اولا و

لكن تعذرت الالفاظ المصروفة واقترنت اقترانا منسجما كودا ولا سواعا ولا يغوثا ويعوقا ونسرا واخر الفواصل
والاسجاع كقواريرا الثاني قال جماعة منهم ابن بابشاذ في شرح الجمل وابن عصفور والرضي في شرح الحاجبية
وابن هشام في الجامع الصغير لا ينون ما فيه الالف المقصورة لعدم الضرورة لان التنوين حرف ساكن كالالف و
لا داعي ان يحذف ساكن ويؤتى بدله بمثله ورد بان هذا انما يتم ان لو كان الساكنان متساويين وليس كذلك
فان الالف لا يقبل الحركة والنون الساكنة تقبلها وقد تدعو الضرورة الى نقل حركة متاخرة الى ساكن متقدم
لا يتاتى الوزن الا به فيحذف الالف ويؤتى بالتنوين ليتاتى النقل كما قال الشاعر علقتها غضبى استرضها نفرت
وبدلتني بالاقبال اعراضا الثالث قال السيوطي في شرح الالفية اذا اضطر الى تنوين مجرور بالفتحة فهل
ينون بالنصب والجر صرح الرضي بالثاني ولو قيل بالوجهين كالمنادى لم يبعد انتهى قلت والظاهر انه لم يرد بتنوينه
سماع والقياس لا يجدي الرابع قال الاخفش صرف ما لا ينصرف مط في الشعر وغيره لغة الشعراء وذلك انهم
كانوا يضطرون كثيرا لاقامة الوزن الى صرف ما لا ينصرف فمرنت على ذلك السنتهم فصار الامر الى ان صرفوه
في الاختيار ايض وعليه حمل قوله تعالى سلاسل واغلالا وقواريرا وقال الكسائي ان صرف ما لا ينصرف مط لغة
قوم الا افعل منك وانكره غيرها اذ ليس بمشهور عن احد في الاختيار جائني احمد وابرهيم ونحو ذلك واما
للضرورة فلا خلاف في جواز صرف افعل منك في الضرورة مذهب الكوفيين قالوا لان من مع مجرورها
كالمضاف والاصل الجواز لان الكلام في الضرورة وبين المضاف وما هو كالمضاف فرق قاله الرضي الخامس ذهب
الكوفيون والاخفش وجماعة الى جواز منع الصرف صرف المنصرف للضرورة كما جاز العكس لها واختاره ابن
مالك وابو حيان كقوله طلب الارزاق بالكتائب اذ هوت تسبيب غائلة النفوس عذور واباه سائر
البصريين واختاره ثعلب في الكلام مط وفصل بعضهم بين ما فيه العلمية وغيره فاجازه معها لوجود
احد السببين ومنعه مع غيرها ويؤيده انه لم يسمع الا في العلم فايدة قال ابن جني في الخصائص سالت ابا
علي هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب اولا فقال كما جاز ان نقيس منثورنا على منثورهم
فكذلك يجوز لنا ان نقيس شعرنا على شعرهم فما اجازته الضرورة لهم اجازته لنا وما حظرته عليهم حظرته
علينا واذا كان كذلك فما كان من احسن ضروراتهم فليكن من احسن ضروراتنا وما كان من اقبحها عندهم فليكن
من اقبحها عندنا وما بين ذلك بين ذلك انتهى فهنا انقضى كلام المص على ما يتعلق بالاسماء فشرع في الكلام
على ما يتعلق بالافعال فقال الحديقة الثالثة فيما يتعلق بالافعال مما لم يسبق له ذكر اذ قد مر في الحديقة
الاولى بيان حد الفعل وخواصه وتقسيمه واحكام اقسامه من الاعراب والبناء والكلام الان في ما عدا ذلك يختص

الحديقة الثالثة فيما يتعلق بالافعال

الفعل

المضارع بالاعراب فيرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم وينتصب باربعة احرف لن وهي لتاكيد نفي المستقبل

الفعل المضارع

الفعل المضارع من بين اقسام الفعل بالاعراب وذلك لمشابهته الاسم فيما مر فيرتفع بالتجرد عن الناصب و
الجازم هذا احد الاقوال في رافعه وهو قول الفراء وحذاق الكوفيين واورد عليه ان التجرد امر عدمي والرفع
وجودي والعدمي لا يكون عاملا في الوجودي ورد بمنع كونه عدميا بل هو الاتيان بالمضارع على اول احواله
وهذا ليس بعدمي ولو سلم فمن اين انه لا يعمل في الوجودي بل يعمل لانه هنا علة لا مؤثر كما في المبتداء وذهب
الكسائي الى ان رافعه حرف المضارع وتغلب الى انه مضارعة الاسم والبصريون الى انه وقوعه موقع الاسم
قالوا ولهذا اذا ادخل عليه نحو ان ولم ولما امتنع رفعه لان الاسم لا يقع بعدها فليس ح واقعا موقع الاسم قال
ابن هشام واصح الاقوال الاول وهو الذي يجري على السنة المعربين حيث يقولون مرفوع لتجرده عن الناصب
والجازم قال ويفسد قول الكسائي ان جزء الشيء لا يعمل فيه وقول تغلب ان المضارعة انما اقتضت اعرابه من
حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من انواع الاعراب الى عامل يقتضيه ثم يلزم على المذهبين ان يكون المضارع
مرفوعا دائما ولا قائل به ويرد قول البصريين ارتفاعه بعد هلا يقوم اذ الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض
وانما يرجح عامل النصب والجزم على عامل الرفع اذا دخل على الفعل لقوته اذ هو لفظي وعامل الرفع
معنوي انتهى وهو خلاف لا ثمرة له اذ لا ينشئ عنه حكم لفظي وينتصب بحرف من اربعة احرف على الاصح
احدها لن وبدء بها لملازمتها النصب نحو لن نبرح عليه عاكفين وهي حرف بالاجماع بسيطة على وضعها
الاصلي عند سيبويه والجمهور وادعى الفراء على انها لاء النافية فابدلت الالف نونا وحجته انهما حرفان
نافيان ثنائيان ولا اكثر استعمالا ويرده ان الابدال لا يغير حكم المهمل فيجعله معملا وان المعروف انما
هو ابدال النون الفا لا العكس نحو لنسفعا وليكونا وزعم الخليل والكسائي ان اصلها لا وان الناصبة
فحذفت الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال كما حذفت في قولهم ويلمه واصله ويل امه والالف لالتقاء
الساكنين هي والنون وحجتهما قرب لفظهما منهما وان معناهما من النفي والتخلص للاستقبال حاصل فيها و
قد جاءت على الاصل في الضرورة كقوله يرجي المرء ما لا ان يلاقي ويعرض دون ابعده الخطوب اي ما لن يلاقي
ورده سيبويه بجواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن اضرب وامتناع نحو زيدا يعجبني ان تضرب
قال الرضي وللخليل ان يقول لا منع ان تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع ستانف
انتهى والنفي بها ابلغ من النفي بلا نهي لتاكيد نفي الفعل المستقبل وفاقا للزمخشري في كشافه ومفصله
ووافقه ابن الخباز في شرح الايضاح فقال لن لنفي المضارع على جهة التاكيد ووافقه الرضي وصاحب التبيان
ايضا بل قال بعضهم ان منعه مكابرة فهي لنفي اني افعل ولا لنفي افعل كما في لم ولما ادعى الزمخشري في انموذجه ايضا

انها لتابيد النفي كقوله تعالى لن يخلقوا ذبابا ولن يخلف الله وعده قال ابن مالك والحامل له على ذلك اعتقاده انه لو لم يرد انه تعالى لا يرى ورد غيره بانه لو كانت للتابيد لم يفد نفيها ما اليوم في قولك اليوم لا اكلم اليوم انسانا ولكان ذكر الابد في ولن يتمنوه ابدا تكرارا والاصل عدمه انتهى وهو ضعيف اذ لا قائل بالتشا ان يجيب عن الاول بان قولنا بذلك عند اطلاقه نفيها وخلو المقام عن مفيداته وعن الثاني بان ذكر الابد ليس تكرارا للفظ وهو ظ ولا بالمراد لان ابدا لا يراد في لن لان الاسم لا يراد في الحرف كما تقرر في هذا الموضع ولان التابيد نفس معنى ابدا وجزء معنى لن وانما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما يفهم بالتضمن ولو سلم فله فايدة وهي رفع ما يتوهم من ان لن لمجرد النفي بناء على استبعاد نفي تمني الموت منهم على جهة التابيد قاله النفي الشمني في شرح المغني ومذهب سيبويه والجمهور انها لنفي المستقبل اعم من ان يكون مؤبدا كما في لن يبرحوا عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى ومؤبدا كما في لن يغنوا عنك من الله شيئا قال بعضهم وانكاره اقتضاها التابيد مناقض لقولهم هذا كما لا يخفى بقيته ذهب جماعة منهم ابن عصفور الى ان الفعل قد يخرج بعد لن الى الدعاء كحاله بعد لا وانكره الجمهور قالوا بل حاله بعدها كحاله سائر حروف النفي غيرها واختار الاول ابن هشام في المغني قال والحجة في قوله لن نبرح انوا كذلكم ثم لا زلتم كذا خلود الجبال واما قوله تعالى رب بما انعمت علي فلن اكون ظهيرا للمجرمين فقيل منه وقيل ليس منه لان فعل الدعاء لا يسند الى المتكلم بل الى المخاطب او الى الغائب نحو يا رب لا تعذب فلانا ونحو لا عذب الله عمرا انتهى ويرده قوله تعالى لن نبرح كذا قوله ثم لا زلت لكم خالدا الثاني ذا السابقة من ملازمة لان النصب هو المشهور وزعم بعضهم انها قد تجزم كقوله فلن يحل للعينين بعدك منظر ولا حجة له لان من رجاك ومن حركه من دون باب الحلقة قال ابن هشام والاول محتمل للاجزاء بالفتحة عن الالف للضرورة وسكت عن الثاني لانه الرواية فيه بكسر الباء كما صرح به في مواضع اخر من المغني وهذا البيت من جملة ابيات لها حكاية لطيفة لا باس بايرادها وهو ما رواه الحسن عن ابي اسمعيل موسى عن جعفر بن محمد قال بلغني ان اعرابيا دخل المدينة فبينما هو يجول في ازقتها اذ مر بباب الحسين بن علي بن ابي طالب فلما عرف الدار انشا يقول لن يحجب الان من رجاك ومن حركه من دون باب الحلقة انت جواد وانت معتمر ابوك من كان قاتل الفسقة لولا الذي كان في اوائلكم كانت علينا الجحيم منطبقة فسمعه الحسين وهو يصلي فاوجز في صلوته ثم خرج فاذا هو برجل في اسفل فقال رويدا يا اعرابي ثم نادى يا قنبر ما معك من النفقة فقال الف درهم فقال فاتنا بها فقد جا

عشى

من هو احق بها منا ثم اخذها من قنبر فصيرها في احدى بردتين كانتا عليه ثم دفعها للاعرابي من داخل الباب
وقال خذها فاني اليك معتذر واعلم باني عليك ذو شفقة لو كان في سيرنا الغداة عصى كانت
سمانا عليك مندفقة لكن ريب الزمان ذو غير والكف منا قليلة النفقة فاخذها الاعرابي و
قال مطهر من نقيات ثيابهم تجزي الصلوة عليهم اينما ذكروا فانتم انتم الاعلون ان لكم ام الكتاب
وما جاءت به السور من لم يكن علويا حين تنسبه فلن يكون له في الناس مفتخر قال البطليوسي و
جزم الاعرابي بلن وذكر اللحياني ان ذلك لغة لبعض العرب يجزمون بالنواصب وينصبون بالجوازم وسكن
اللغويون لام الحلقة وفتحها الاعرابي قال ابن الجني يقال حلقة حديد وحلقة من الناس بالسكون والجمع حلق
بفتح اللام وحكي عن يونس حلقة وحلق بفتح اللام فيهما وقال ابو عمرو الشيباني ليس في كلامهم حلقة بفتح اللام
الا في جمع حالق والثاني كي وجامبها بعد لن لمشاركتها لها في العمل من غير شرط نحو اسلمت كي ادخل الجنة و
معناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها وحينئذ المراد بسببيته الخارجية بان يكون تحقق ما قبلها
في الخارج سببا لما قبلها بعدها والمعنى سببية ما بعدها لما قبلها بمعنى ان ما بعدها باعتبار تصوره سبب لما
قبلها او المعنى سببية كل من ما بعدها وما قبلها للاخر الا ان سببية ما قبلها بحسب الخارج وسببية ما بعدها
بحسب الذهن ويقال لها التعليلية والقول بانها هي الناصبة كان دائما كما اختاره المص تبعا لابن حاجب
هو مذهب الكوفيين وجمهور البصريين على ان كي على قسمين مصدرية ناصبة بمنزلة ان معنا وعملا وتعليلية
جارة بمنزلة لام التعليل معنى وعملا والنصب بعدها بان مضمرة غير جائزة الاظهار قال ابن مالك في شرح
الكافية والذي احوج الى القول بذلك قول العرب في السؤال عن العلة كيمه كما يقولون لمه فسووا بينها وبين
اللام في المعنى فثبت بذلك انها حرف جر مرادف للام وتثبت بدخول اللام عليها في نحو قوله تعالى لكيلا يكون
على المؤمنين حرج انها مصدرية لان حرف الجر لا يدخل على حرف الجر الا ان يكون مصدرية فيلزم من ذلك جعل كي
على قسمين انتهى ويتعين المصدرية ان سبقتها اللام كما في الاية والتعليلية ان تاخرت عنها اللام او ان كقوله كي
لتقضيني رقية ما وعدتني غير مختلس والثاني كقوله فقالت لكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر و
تخدعا ويجوز الامران في نحو كيلا يكون دولة فان قدرت قبلها اللام فهي مصدرية والا فهي تعليلية والاول
اولى لكثرة ظهور اللام معها نحو لكيلا تاسوا وفي نحو قوله اردت لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شيئا
ببيداء بلقع فكي هنا يحتمل ان يكون مصدرية لدخول اللام عليها ويحتمل ان يكون تعليلية لتاخر ان
بعدها فان كانت مصدرية كانت ان مؤكدة لها لمعنى السبك وان كانت تعليلية فاللام مؤكدة لمعنى التعليل

وكونها تعليلية اولى لان توكيد الجار بالجار اسهل من توكيد الحرف المصدري بمثله قال ابن هشام في حواشي
التسهيل واجاب الكوفيون عن كيمه بان الفعل المنصوب بكي مقدر والاصل كي تفعل ماذا ويلزمهم كثرة
الحذف واخراج ما الاستفهامية عن المصدر وحذف الفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب
وكل ذلك لم يثبت قاله في المغني وفي عدم ثبوت اخراج ماذا عن الصدر بحث تقدم الكلام عليه واجابوا
عن نحو كيما ان تغر بان ان زائدة او بدل عن كي وعن كي ليقضيني بزيادة اللام كما في ردف لكم وذهب الاخفش
الى ان كي جارة دائما وان النصب بعدها بان ظاهرة او مقدرة ويرده نحو لكيلا تاسوا فان زعم ان كي تاكيد
للام كقولهم ولا للما بهم ابدا دوا رد بان الفصيح المقيس لا يخرج عن الشاذ تنبيه اثبت الكوفيون من
حروف النصب كما بمعنى كيما ووافقهم المبرد واستدلوا بقوله وطرفك اما جئتنا فاصرفنه كما يحسبوا
ان الهوى حيث ينظروا نكر ذلك البصريون وتاولوا ما ورد على ان الاصل كيما حذفت ياؤه ضرورة او
الكاف الجارة كفت بما وحذفت النون من الفعل ضرورة قاله في الهمع والثالث ان ويقال فيها عن بابدال
الهمزة عينا وهي حرف مصدري نسبة الى المصدر لانه يؤول مع صلته به كما تقدم نحو وان تصوموا خير لكم و
هي ام الباب قال ابو حيان بدليل الاتفاق عليها والاختلاف في لن واذن وكي وعن الخليل ان لا ناصب
سواها وبعضهم يهملها حملا على ما المصدرية كقراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة برفع يتم وكقوله
ان تقران على اسماء ويحكما مني السلم وان لا تخبرا احدا قال ابن الحاجب وذلك كما اعملت ما المصدرية حملا
عليها فيما روي عنه كما تكونوا يولى عليكم قال ابن هشام والمعروف في الرواية كما تكونون وقال ابو حيان
لا يحفظ ان غير ناصبة الا في القراءة المذكورة وفي البيت المذكور وما هذا سبيله لا يبنى عليه قاعدة وصرح
بشذوذه ابن مالك في الكافية حيث قال وشذ رفع بعد ان حيث استحق نصبا بها فاعرف شذوذه وثق
على ان القول بان هذه مصدرية مهملة هو قول البصريين وقال الكوفيون انها المخففة من الثقيلة
شذ اتصالها بالفعل المتصرف الخبري والقياس فصله منها بقد او احدى اخواتها وان التي بعد العلم الخالص
سواء دل عليه بمادة ع ل م ام لا غير ناصبة لانها ليست المصدرية بل هي المخففة من الثقيلة فتعمل عملها لان
ان الناصبة علم الاستقبال فما بعدها غير معلوم التحقق فلا يقع بعد العلم بخلاف المخففة لانها
للتحقيق فناسب العلم وتقييد العلم بالخالص احترازا من اجرائه مجرى الاشارة نحو قولهم ما علمت الا
ان يقوم قال سيبويه يجوز فيه النصب لانه كلام خرج مخرج الاشارة فجرى مجرى قولك اشير عليك ان
تقوم انتهى ومن اجرائه مجرى الظن كقراءة بعضهم فلا يرون الا يرجع بالنصب وقولنا سواء دل عليه بمادة ع ل م

وفي التي بعد الظن وجهان واذن وهي للجواب والجزاء

ام لا تعميم لنحو قوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى وقوله افلا يرون الا يرون ومثل ذلك كل ما يؤدي
معناه كالتبين والتيقن والانكشاف والظهور والنظر الفكري والايجاد ونحو ذلك وفي ان التي بعد
الظن وجهان اهمالها بناء على تاويله بالعلم واعمالها اجراء له على اصله وهو الارجح عقلا ونقلا لان
التاويل خلاف الاصل والاكثر في لسان العرب النصب بعده ولذا اجمع القراء عليه في احسب الناس ان
يتركوا واختلفوا في قوله وحسبوا ان لا تكون فتنة فقراه غير ابي عمرو وحمزة والكسائي بالنصب والثلثة
بالرفع قال ابو حيان وليس في الواقعة بعد الشك الا النصب واجراها سيبويه والاخفش بعد الخوف مجريها
بعد العلم لتيقن الخوف نحو خفت ان لا يفعل وخشيت ان تقوم ومنه قوله اخاف اذا ما مت الا اذوقها
ومنع ذلك الفراء وترد ان مفسرة وزايدة ايضا وسياتي الكلام عليهما في الحديقة الخامسة ان شاء الله تعالى تنبيه
جوز بعض الكوفيين الجزم بان وانكره الجمهور قال الرواسي من الكوفيين فصحاء العرب ينصبون بان واخواتها
الفعل ودونهم قوم يرفعون بها ودونهم قوم يجزمون بها وانشد على الجزم احاذر ان تعلم بها فتردها
وتتركها ثقلا على كما هيا وحكاه من البصريين ابو عبيدة واللحياني وقال انها لغة بني الضباح قاله في الهمع
قال ابن هشام وفي كونها في البيت جازمة نظر لان عطف المنصوب عليه يدل على انه سكن للضرورة لا مجزوم
انتهى وانشد غيره على ذلك قول امرئ القيس اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا تعالوا الى ان ياتنا الصيد
نحطب والرابع اذن وقد يحذفون الهمزة فيقولون ذن واخرها لطول الكلام عليها قال الجمهور هي
حرف وذهب بعض الكوفيين الى انها اسم والاصل اذن اكرمك اذا جئتني اكرمك ثم حذفت الجملة و
عوض عنها التنوين واضمرت ان وعلى الاول فالصحيح انها بسيطة لا مركبة من اذ وان وعلى البساطة
فالصحيح انها الناصبة لا ان مضمرة بعدها خلافا للزجاج والفارسي والرضي وهو احد قولي الخليل وهو
المشهور عنه وحكى سيبويه عنه سماعا الاول وهي للجواب والجزاء قال الدماميني المراد بكونها للجواب ان يقع في
كلام يجلب به كلام اخر ملفوظا او مقدرا سواء وقع في صدره او حشوه او اخره ولا يقع في كلام مقتضب
ابتداء ليس جوابا عن شيء فباعتبار ملابستها للجواب على هذا الوجه سميت حرف جواب والمراد بكونها
للجزاء ان يكون مضمون الكلام التي هي فيه جزاء لمضمون كلام اخر قال في المفصل واذن جواب وجزاء
يقول الرجل انا اتيك فتقول اذن اكرمك فهذا الكلام قد اجبته به وصيرت اكرامك جزاء له على اتيانه
انتهى وكونها للجواب والجزاء هو نص سيبويه واختلف فيه فحمله قوم منهم الشلوبين على ظاهره وقال انها
لهما في كل موضع وتكلف تخريج ما خفي فيه ذلك وذهب الفارسي الى انها قد ترد لهما وهو الاكثر وقد

تتمحض

وانما تنصبه مصدرة مباشرة مقصودا به الاستقبال نحو اذن اكرمك لمن قال ازورك ويجوز الفصل بالقسم

تتمحض للجواب وحده نحو ان يقول احبك فتقول اذن اظنك صادقا فلا يتصور هنا الجزاء قال
الرضي لان الشرط والجزاء اما في المستقبل او في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال وانما تنصبه اي
المضارع بثلثة شروط احدها ان تكون مصدرة في اول الجواب لانها ح في اشرف محالها فان وقعت حشوا بان
كان ما بعدها من تمام ما قبلها لم تنصبه وذلك في ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها
نحو انا اذن اكرمك واني اذن اكرمك واما قوله لا تجعل فيهم شطيرا اني اذا اهلك او اطير فضرورة
اذ الخبر محذوف اي اني لا استطيع ذلك ثم استونف ما بعده او الخبر مجموع اني اذا اهلك لا اهلك قاله الرضي
قال الدماميني وفيه نظر اذ مقتضاه جواز مثل قولك زيد اذن يقيم بالنصب على ان يجعل الخبر هو المجموع
من اذن وما دخلت عليه وظ كلامهم يأباه انتهى الثاني ان يكون جوابا لشرط ما قبلها نحو ان تأتني اكرمك
الثالث ان يكون جوابا لقسم قبلها نحو والله اذن لاخرجن وقوله لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها و
امكنني فيها اذن لا اقيلها التقدير والله لئن عاد وجواب الشرط محذوف الشرط الثاني ان تكون مباشرة
للمضارع غير منفصل عنه فلو انفصلت عنه لم تنصب عنه لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها
نحو اذن زيد يكرمك الثالث ان يكون الفعل المضارع مقصودا به الاستقبال فلو قصد به الحال
لم تنصبه نحو قولك اذن تصدق لمن قال انا احبك قياسا على ساير النواصب حيث لم يعمل الا في
المستقبل لان فعل الحال لم يتحقق في الوجود كالاسماء فلا يعمل فيه عوامل الافعال واذا استوفت
اذن هذه الشروط نصب المضارع وجوبا في الاشهر نحو قولك اذن اكرمك بالنصب لمن قال لك
ازورك والغاؤها ح لغة لبعض العرب حكاها عيسى بن عمر وتلقاه البصريون بالقبول ووافقهم ثعلب
وخالف ساير الكوفيين فلم يجز احد الرفع بعدها قال ابو حيان ورواية الثقة مقبولة ومن حفظ
حجة على من لم يحفظ الا انها لغة نادرة جدا ولذلك انكرها الكسائي والفراء على اتساع حفظهما
واخذهما بالشاذ والقليل قاله في الهمع وقال في التصريح الغاؤها هو القياس لانها غير مختصة فلما
اعملها الاكثرون حملا على الظن لانها مثلها في جواز تقديمها على الجملة وتاخيرها عنها وتوسطها
بين جزئيها كما حملت ما على ليس لانها مثلها في نفي الحال والمرجع في ذلك كله الى السماع انتهى ويجوز
الفصل بينها وبين المضارع بالقسم ولا يقدح في نصبها له كقوله اذن والله نرميهم بحرب تشيب
الطفل من قبل المشيب وانما اغتفر الفصل به لانه زايد جيء به للتاكيد فلا يمتنع النصب كما لا
يمتنع الجر في قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها واجاز ابن هشام في المغني والشذور الفصل

شروط

اذن

لا يمحض

بلا

بلا النافية ايضا نحو اذن لا اهينك لان النافي كالجزء من المنفي فكانه لا فاصل واجاز ابن عصفور والابذي و
غيرهما الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء او الدعاء والرضي باحد الثلثة والكسائي وهشام
الفصل بمعمول الفعل نحو اذن زيدا اكرم والارجح عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع وفي المصارع
بعد اذن التالية للواو والفاء وجهان الرفع والنصب باعتبارين فالرفع باعتبار كون العاطف من تمام
ما قبله بسبب ربطه بعض الكلام ببعض والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة والفعل فيها
بعد اذن ليس من تمام ما قبلها والرفع اجود واكثر في لسان العرب قال تعالى واذن لا يلبثون خلافك الا قليلا فاذا
لا يؤتون الناس نقيرا وقرء شاذا بالنصب فيهما قال ابن هشام في المغني والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني ازرك و
اذن احسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا او على الجملتين معا جاز الرفع
والنصب لتقدم العاطف فقط وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستانف او لان المعطوف على الاول اولى ومثل
ذلك زيد يقوم واذن احسن اليه ان عطفت على الفعلية رفعت او على الاسمية فالمذهبان تنبيهات الاول انما
اقتصر اكثر النحويين كالمصنف على ذكر الواو والفاء من حروف العطف لانهم لم يعثروا على وقوع اذن بعد غيرهما
صرح به ابن مالك في العمدة وشرحها ومن اطلق العاطف فقد قاس الثاني قال بعضهم ههنا صورة اخرى لم يذكرها
ابن مالك في شيء من كتبه سوى شرح العمدة قال وكذا لا يمتنع النصب اذا بدئ باذن بعد قول حكيت به نحو قيل
للقائل ازورك اذن اكرمك الثالث اختلف في اذن في حالة الوقف عليها فقيل تبدل الفا تشبيها لها بتنوين
المنصوب قال ابن هشام وهو الصحيح وقيل يوقف بالنون لانها كنون لن وان نقل عن المازني والمبرد ويبتني على
هذا الخلاف الخلاف في كتابتها فجزم ابن مالك في التسهيل بانها تكتب بالالف مراعاة للوقف عليها وهو قول
ابي علي والجمهور وقال المبرد تكتب بالنون وبالغ في الانكار على من يكتبها بالالف قال ابو حيان وجد بخط
الشيخ بهاء الدين بن النحاس ما نصه وجدت بخط علي بن عثمان بن جني حكى ابو جعفر النحاس قال سمعت علي
بن سليمان يقول سمعت ابا العباس محمد بن يزيد يقول اشتهي ان اكوي يد من يكتب اذن بالالف لانها مثل ان و
لن ولا يدخل التنوين في الحرف انتهى قال في الهمع وممن صحح كتابتها بالنون الزنجاني في شرح الهادي انتهى وصححه
ابن عصفور ايضا فقال الصحيح كتابتها بالنون فرقا بينها وبين اذا الظرف فيه لئلا يقع الالتباس قال ابو حيان
ولان الوقف عنده بالنون وفصل الفراء فقال اذا اعملتها فاكتبها بالالف واذا الغيتها فاكتبها بالنون لئلا
يلتبس باذا الزمانية واما اذا اعملتها فالعمل يميزها عنها وقال ابن هشام في حاشية التسهيل بعد حكايته لما
نقل عن المبرد ما لفظه الحق ان كتابتها بالالف وان الوقف عليها بالالف وكذا الوقف القراء وقول المبرد مردود

تكميل وينصب بان مضمرة جوازا بعد الحروف العاطفة له على اسم صريح نحو للبس عباءة وتقر عيني
وبعد لام كي نحو اسلمت لادخل الجنة اذا لم يقترن بلا

ينصب المضارع بان مضمرة جوازا

برسم الصحابة بالالف على حسب الوقف ويخشى عليه عاقبة ما قال ولا يعذب بالنار الا خالقها انتهى هذا
تكميل لنواصب المضارع وينصب المضارع بان مضمرة جوازا اي اضمارا جائزا في موضعين احدهما بعد
الحروف العاطفة له على اسم صريح ليس في تاويل الفعل وهذه الحروف هي الواو والفاء واو وثم اذ لم يسمع في
غيرها فهو بعد الواو نحو قول ميسون ابنة بحدل بالهاء المهملة وهي زوج معاوية للبس عباءة وتقر عيني
احب الي من لبس الشفوف بنصب تقر بان مضمرة جوازا بعد الواو وان والفعل في تاويل المصدر مرفوع بالعطف
على لبس والتقدير ولبس عباءة وقرة عيني والواقع في نسخ هذا المتن للبس عباءة باللام وهو تحريف والصواب
ولبس بالواو العاطفة على قولها قبله لبيت يخفق الارواح فيه احب الي من قصر منيف وبعد الفا نحو قوله
لولا توقع معتر فارضيه ما كنت اوثر اترابا على ترب بنصب فارضيه بان مضمرة جوازا بعد الفا لعطفه
على توقع وبعد او نحو قوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا بنصب
يرسل في قراءة غير نافع بان مضمرة لعطفه على وحيا وبعد ثم نحو قوله اني وقتلي سليكا ثم اعقله كالثور
يطرب لما عافت البقر بنصب اعقله بان مضمرة جوازا بعد ثم لعطفه على قتلي وسليكا بالتصغير اسم رجل
قال ابن هشام كانت العرب اذا رات البقر عافت ورود الماء تعمد الى الثور فتضربه فترد البقر ح ولا تمتنع منه
فرقا من الضرب ان تصيبها وانما امتنعوا من ضربها لضعفها عن حمله بخلاف الثور وقيل المراد بالثور ثور
الطحلب وهو الذي يعلو الماء فيصد البقر عن الشرب فيضربه صاحب البقر ليفحص عن الماء فتشربه والمناسب
للتشبيه الاول لان الغرض من وقوع الفعل به تخويف غيره فلو كان المراد بالثور الطحلب لم يكن لذكر البقر
خصوصية بل البقر وغيرها في ذلك شرع فتامل وخرج بقوله على اسم صريح نحو الطاير فيغضب
زيد الذباب فلا ينصب الفعل لان الاسم المعطوف عليه مأول بالفعل لوقوعه صلة لال اي الذي يطير و
الثاني بعد لام كي وهي لام السببية وانما اضيفت الى كي لانها بمعناها وذلك اذا لم يقترن الفعل بعدها
بلا النافية او الزائدة نحو اسلمت لادخل الجنة بنصب ادخل بان مقدرة بعد اللام فلو اقترن الفعل بلا
سواء كانت نافية نحو لئلا يكون على الناس للناس عليكم حجة او زائدة لئلا يعلم اهل الكتاب لم يجز اضمار
ان لئلا يحصل الثقل لبقاء المثلين تنبيهان الاول قال ابن هشام في شرح الشذور وغيره تضمر ان
جوازا بعد لام العاقبة وهي التي يكون ما بعدها نقيضا لمقتضى ما قبلها نحو فالتقطه ال فرعون ليكون
لهم عدوا وحزنا فان التقاطهم له انما كان لرافتهم عليه ولما القى الله عليه من المحبة فلا يراه احد الا احبه
فقصدوا ان يصير قرة عين لهم فصارت عاقبة الامر ان كان لهم عدوا وحزنا وبعد اللام الزائدة وهي الاتية

بعد

ووجوبا بعد خمسة لام الجحود وهي المسبوقة بكون منفي بما نحو ما كان الله ليعذبهم

بعد فعل متعد نحو يريد الله ليبين لكم انتهى ولا يرد شيء منهما على قضية كلام المصنف لان كلا منهما
داخل في لام التعليل اما لام العاقبة فقد مر ان البصريين ينكرونها قال الزمخشري التحقيق انها لام
العلة والتعليل فيها على طريق المجاز دون الحقيقة وبيانه انه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون
لهم عدوا وحزنا بل المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل
الفعل لاجله فاللام للاستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الاسد لمن يشبه الاسد انتهى فتكون
استعارة تبعية وتحقيقها هناك شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية
فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية وثانيها بتبعيته في اللام فصار حكم اللام حكم الاسد حيث
استعيرت لما يشبه العلة وصار معنى اللام هو العلية والغرضية لا المجرور كما ذكره صاحب صاحب
التلخيص قاله الدماميني في التحفة واما اللام الزائدة فقال ابن ام قاسم ذهب المحققون الى ان اللام في نحو
يريد الله ليبين لكم لام كي ولهم في ذلك قولان احدهما ان الفعل محذوف واللام للتعليل والمعنى يريد
الله ذلك ليبين والثاني ما حكي عن سيبويه واصحابه ان الفعل مقدر بالمصدر اي ارادة الله ليبين
لينعقد من ذلك مبتدء وخبر فان قلت ما حقيقة هذا القول قلت هو كالذي قبله ان اللام
للتعليل ولكن معمول الفعل على القول الاول حذف اختصارا فهو غير منوي لدليل وعلى هذا القول
حذف اقتصارا فهو غير منوي اذ لم يتعلق به قصد المتكلم فيصير الفعل على هذا كاللازم ولذلك انعقد من
ذلك مبتدأ وخبر انتهى الثاني ما ذكره من ان الناصب هو ان مضمرة بعد اللام هو مذهب جمهور البصريين
وذهب جمهور الكوفيين الى ان الناصب هو اللام وجوزوا اظهار ان بعدها توكيدا وقال ثعلب
الناصب اللام كما قالوا ولكن لنيابتها عن ان المحذوفة وقال ابن كيسان والسيرافي يجوز ان يكون
الناصب ان المقدرة بعدها وان يكون كي ولا تتعين ان لذلك ودليلهم صحة اظهار كي بعدها فيظهر لنا
قولان اذا قلنا ان اللام ناصبة وقولان اذا قلنا انها غير ناصبة قاله في التصريح وينصب بان مضمرة
وجوبا بعد خمسة احرف احدها لام الجحود وهي المسبوقة بكون ناقص ماض ولو معنى منفي بما او لم
مسند لما اسند اليه الفعل المقرون باللام نحو قوله تعالى ما كان الله ليعذبهم لم يكن الله ليغفر
لهم وانما سميت لام الجحود لملازمتها الجحد اي النفي قال النحاس والصواب تسميتها لام النفي لان
الجحد في اللغة انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار وقال في التصريح التعبير بالجحود هنا من باب تسمية
العام باسم الخاص انتهى وما قاله لبيان علاقة التجوز او النقل والثاني اقرب ويسميها البصريون مؤكدة

وينصب المضارع بان مضمرة وجوبا

لصحة

لصحة الكلام بدونها اذ يقال في ما كان زيد يفعل لا لانها زايدة اذ لو كانت زايدة لما كان لنصب
الفعل بعدها وجه صحيح وانما وجب اضمار ان بعدها لان ما كان ليفعل رد على ما قال سيفعل فاللام
في مقابلة السين فكما لا يجمع بين ان الناصبة والسين لا يجمع بين ان واللام في اللفظ مراعاة للمطابقة
بينهما لفظا واجاز بعض الكوفيين اظهارها تاكيدا كما جاز ذلك في كي نحو ما كان زيد لان يقوم قال ابو
حيان يحتاج الى سماع من العرب تنبيهات الاول ما ذكر من ضابط هذه اللام من خصوصية الفعل وحرف
النفي واتحاد المسند اليه هو المش قال ابن هشام في المغني وزعم كثير من الناس في قوله تع وان كان مكرهم
لتزول منه الجبال في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الاولى وفتح الثانية انها لام الجحود وفيه نظر لان النافي
على هذا غير ما ولم ولا اختلاف فاعلي كان وتزول والذي يظهر لي انها لام كي وان ان شرطية اي وعند
الله جزاء مكرهم وهو مكر اعظم منه وان كان مكرهم لشدته معدا لاجل زوال الامور العظائم المشبهة
في عظمها بالجبال كما تقول انا اشجع من فلان وان كان معدا للنوازل انتهى وذهب بعضهم الى انها
تكون في اخوات كان قياسا عليها نحو ما اصبح زيد ليضرب عمرا ولم يصبح زيد ليضرب عمرا وزعم بعضهم انها
تكون في ظننت واخواتها نحو ما ظننت زيدا ليضرب عمرا ولم اظن زيدا ليضرب عمرا قال بعضهم وهذا كله
تركيب لم يسمع من العرب فوجب منعه ووسع بعضهم الدائرة فذهب الى انها تدخل في كل فعل تقدم فعل
منفي نحو ما جاء زيد ليفعل والصواب ان هذه لام كي الثاني اختلف في الفعل الواقع بعد لام الجحود
فذهب الكوفيون الى انه في موضع نصب على انه خبر كان واللام زايدة للتاكيد والبصريون الى انه خبر
كان محذوف وان هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وان الفعل ليس بخبر بل المصدر المنسبك
من ان المضمرة والفعل المنصوب بها في موضع جر والتقدير ما كان مريدا لكذا والدليل على هذا التقدير
انه قد جاء مصرحا به في قول الش سموت ولم تكن اهلا لتسمو ولكن المضيع قد يصاب فصرح بالخبر
الذي هو اهلا مع وجود اللام والفعل بعدها الثالث قال في المغني قد يحذف كان قبل لام الجحود
كقوله فما جمع ليجمع جمع قومي مقاومة ولا فرد لفرد اي فما كان جمع وقول ابي الدرداء في الركعتين بعد
العصر ما انا لادعهما والثاني او العاطفة اذا كانت بمعنى الى بان كانت الفعل قبلها مما ينقضي شيئا
فشيئا او بمعنى الا الاستثنائية نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي او الا ان تعطيني
حقي وتتعين الغاية في نحو لا تنظرن او يجيء والاستثناء في نحو لاقتل الكافر او يسلم وقوله وكنت اذا غمزت
قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما اذ الاسلام لا يكون غاية للقتل والاستقامة لا تكون غاية للكسر واحترز

بقوله

بقوله بمعنى الى او الا عن التي لا تكون بمعنى احدهما فان المضارع اذا وجد بعدها منصوبا جاز اظهار
ان كقوله ولولا رجاك من رزام اعزة وال سميع او اشوك علقما تنبيهات الاول ما اقتضاه كلامه
عن مرادفة او للحرفين المذكورين هو قضية كلام كثيرين لكن قال بعضهم الاظهر انهم لم يريدوا ان او بمعنى
الى او الا حقيقة بل ارادوا انها لاجل الامرين وما بعدها حين التكلم به غير متحقق وما قبلها متحقق
فالحكم بان احد الامرين متحقق لا محالة يستلزم ان ما قبلها متحقق الى ان يتحقق ما بعدها وان ما قبلها
متحقق كل وقت الا وقت تحقق ما بعدها وما قيل ان الوقت محذوف على الثاني وان ما بعد او في
محل جر على الاول وفي محل نصب على الثاني من عدم التامل وكفى شاهدا على صدق ما قلنا انهم لم يعدوا
او من حروف الجر ولا من ادوات الاستثناء انتهى وهو رد لما قاله الرضي من ان او اذا فسرت بالى وما بعدها
بتاويل مصدر مجرور بها لانها بمعنى الى وان فسرت بالا فالمضاف بعدها محذوف وهو الظرف اي لالزمنك
الا وقت ان تعطيني فهو في محل نصب على انه ظرف لما قبل او انتهى وقال ابن مالك تقدير الى والا في موضع
او تقدير لحظ فيه المعنى دون الاعراب والتقدير الاعرابي المرتب على اللفظ او يقدر قبل او مصدر وبعدها
ان ناصبة للفعل وهما في تاويل مصدر معطوف باو على المقدر قبلها فتقدير لا ينظرنه او يقدم ليكونن
او قدوم انتظار وتقدير لاقتلن الكافر او يسلم ليكونن قتله او اسلامه وكذلك العمل في غيرهما انتهى
الثاني عبر ابن مالك في الكافية والخلاصة بدل الى بحتى قال غير واحد وهو اولى من الى لان لحتى معنيين
كلاهما يصح هنا الاول الغاية مثل الى والثاني التعليل مثل كي فتشتمل العبارة نحو لاطيعن الله او
يغفر لي فاو هنا لا تصلح لشيء من معنى الى او الا بل هي بمعنى كي الثالث ما ذكره من ان النصب بان مضمرة بعد
او هو مذهب الجمهور وذهب الكسائي الى ان او المذكورة ناصبة بنفسها وذهب الفراء ومن وافقه
من الكوفيين الى ان الفعل انتصب بالمخالفة والصحيح الاول لان او حرف عطف لا عمل لها ولكنها عطفت
مصدرا مقدرا على مصدر متوهم ومن ثم لزم اضمار ان بعدها والثالث فاء السببية اي التي قصد بها
السببية والجمهور على انها حينئذ عاطفة للمصدر المسبوك من ان المضمرة بعدها وصلتها على مصدر
متصل من الفعل المتقدم فتقدير فزرني فاكرمك لتكن زيارة منك فاكرام مني واستشكله الرضي بان
فاء العطف لا تكون للسببية الا اذا عطفت جملة على جملة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب و
واختار هو ان تكون الفاء للسببية دون العطف فان ما بعد الفاء مبتدء محذوف الخبر وجوبا والتقدير
زرني فاكرامك ثابت والرابع واو المعية اي التي تقع موقعها مع وهي ما يجتمع مضمون ما قبلها وما بعدها

في زمان

في زمان واحد ويسميها الكوفيون واو الصرف والجمهور على انها عاطفة وخالفهم الرضي فقال
انهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها فيكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا
من اول الامر الى انها ليست للعطف فهي اذن اما واو الحال واكثر دخولها على الاسمية فالمضارع
بعدها في تقدير مبتداء محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم واقوم قم وقيامي ثابت اي في حال ثبوت قيامي و
اما بمعنى مع اي قم مع قيامي كما قصدوا في مفعول مع مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو
ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة اي ليكن قيام منك
وقيام مني لم يكن فيه نصوصية على معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفاء معنى السببية بل كون واو
العطف للجمعية قليل نحو كل رجل وضيعته انتهى ورد عليه في الموضعين اعني في الواو والفا انه يلزم
حذف الخبر وجوبا من غير شيء يسد مسده وهو ممتنع واجيب بانه اشار الى جواب ذلك في الحروف المشبهة
بالفعل حيث قال والتزم حذف الخبر في ليت شعري اتاتيني ام لا فهذا الاستفهام مفعول شعري والخبر
محذوف وجوبا بلا شيء يسد مسده لكثرة الاستعمال انتهى وهو هنا كذلك وخرج بالسببية الفاء
الاستينافية بان يقدر ما بعدها مبنيا على مبتدأ محذوف كقوله الم تسئل الربع القواء فينطق اي
فهو ينطق كذا قيل قال ابن هشام والتحقيق ان الفاء في ذلك للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا
الفعل وحده وانما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف انتهى والعاطفة
نحو ما تاتينا فتحدثنا على معنى ما تاتينا فما تحدثنا فيجب الرفع وبالمعية الواو الاستينافية والعاطفة
نحو لا تاكل سمكا وتشرب لبنا فان جعلت الواو استينافية وجب الرفع فيكون الكلام نهيا عن اكل
السمك واخبارا باباحة شرب اللبن فكانك قلت لا تاكل السمك ولك شرب اللبن وان جعلتها عاطفة
وجب الجزم فيكون نهيا عن كل واحد منهما بخلاف ما اذا جعلتها بمعنى مع كما سياتي وقبل الواو والفا
بقوله مسبوقين بنفي محض او ما ول او طلب احترازا عن نحو زيد ياتينا فيحدثنا وينهى عن خلق وياتي
مثله فيمتنع النصب واما قوله سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا فضرورة ويشمل النفي
ما كان بحرف او فعل او اسم وما كان تقليلا من ادابه النفي فهو مع الفاء نحو لا يقضى عليهم فيموتوا و
ليس زيد حاضرا فيكلمك وانت غيرت فتحدثنا وقلما تاتينا فتحدثنا لان هذه الكلمة مستعملة
بمعنى النفي المحض ومع الواو نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين واحترزت بالمحض
من النفي التالي للتقرير نحو الم تاتيني فاحسن اليك اذا لم ترد الاستفهام الحقيقي لان ذلك لتضمن ثبوت الفعل

فيمتنع

فيمتنع نصب المضارع في جوابه لعدم تمحض النفي وما ورد منه منصوبا فلمراعاة صورة النفي وان كان
تقريرا او لانه جواب الاستفهام وعن النفي المتلو بنفي اخر نحو ما تزال تاتينا فتحدثنا او النفي المنتقض
بالا نحو ما تاتينا الا فتحدثنا فيمتنع النصب فيهما بخلاف ما لو كان الانتقاض بعد الفعل نحو ما تاتينا
فتحدثنا الا في الدار ويتفرع على ذلك ما اذا قلت ما جائني احد الا زيد فاكرمه فان جعلت الهاء
لاحد نصبت لتقدم الفعل على انتقاض النفي وان جعلتها لزيد رفعت لتاخره عنه ويشمل الطلب
الامر والنهي والدعاء والعرض والتحضيض والتمني والاستفهام فهو مع الفاء نحو زرني فاكرمك و
قوله تعالى لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي وقول الشاعر رب وفقني فلا اعدل عن سنن الساعين في
خير سنن وقوله يا ابن الكرام الا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا وقولك هلا اتقيت الله
فيغفر لك وقوله تعالى يا ليتني كنت معهم فافوز وقوله تعالى فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا مع الواو
نحو قوله فقلت ادعي وادعو ان اندى لصوت ان ينادي داعيان قولك لا تاكل السمك وتشرب
اللبن على معنى لا يكن منك اكل السمك مع شرب اللبن فيكون الكلام نهيا عن الجمع بينهما وقوله لا تنه
خلق فتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم وقس على ذلك في النهي عدم النقض بالا فلو نقض بما
لم يجز النصب نحو لا تضرب الا عمرا فيغضب فيجب في يغضب الرفع قاله ابن هشام في شرح الشذور
تبعا لسيبويه وفي الاستفهام ان لا تكون باداة تليها جملة اسمية خبرها جامد فيمتنع النصب في
نحو هل اخوك قائم فاكرمه تنبيهات الاول يلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعه نحو كانك وال
علينا فتشتمنا قاله في التسهيل قال ابو حيان وهذا شيء زعمه الكوفيون ولا يحفظه البصريون
ولا يكون كان ابدا الا للتشبيه وذكر ابن سيد وابن مالك انه ربما نفي بقد فتنصب الجواب بعدها وحكي
عن بعض الفصحاء قد كنت في خير فتعرفه بالنصب يريد ما كنت في خير فتعرفه الثاني يعتبر في الطلب ان
يكون بصريح الفعل فان دل عليه باسم فعل او خبر لم يجز النصب نحو صه فاكرمك ونحو حسبك
الحديث فينام الناس هذا مذهب الجمهور وجوزه الكسائي قياسا مطلقا وفصل ابن جني وابن
عصفور فاجازا النصب جدا بعد اسم الفعل اذا كان من لفظ الفعل نحو نزال فنحدثك ومنعاه
اذا لم يكن من لفظه فنكر نحو صه فنكرمك قال ابن هشام وما اجدر هذا القول بان يكون صوابا و
قال ابو حيان الصواب ان ذلك لا يجوز لانه غير مسموع من كلام العرب الثالث اختلف النحاة في
الرجاء هل له جواب فينصب الفعل بعد الفاء جوابا له فذهب البصريون الى ان الترجي في حكم الواجب و

يعني ما انت وال علينا فتشتمنا

وحتى بمعنى الى او كي اذا اريد الاستقبال واسير حتى تغرب الشمس واسلمت حتى ادخل الجنة فان اردت الحال كانت حرف ابتداء

وانه لا ينصب الفعل بعد الفاء جوابا له وذهب الكوفيون الى جواز ذلك قال ابن مالك وهو الصحيح قال
تعالى وما يدريك لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى وقال تعالى لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع
الى اله موسى في قراءة من نصب فيهما وقال ابو حيان يمكن تاويل الايتين بان النصب فيهما من العطف على التوهم
لان خبر لعل كثر في لسان العرب دخول ان عليه قاله في الهمع ويمكن تاويل الاية الثانية ايضا اما على انه جواب
وهو ابن لي صرحا او على العطف على الاسباب على حد قولها ولبس عباءة وتقر عيني ذكره في المغني الرابع الخلاف
في الفاء والواو كالخلاف في او من ان ما بعدهما منصوب بالمخالفة او بهما والصحيح ما ذكره المص كما تقدم والخامس
حتى اذا كانت بمعنى الى الغائية بان ما بعدها يكون غاية لما قبلها او بمعنى كي السببية بان يكون ما بعدها سببا
لما قبلها واحترز بذلك عن العاطفة والابتدائية ولا ينصب المضارع بان مضمرة بعدها الا اذا اريد به الاستقبال
تحقيقا نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى مستقبل الى تكلمهم بذلك او حكاية نحو وزلزلوا حتى
يقول الرسول بنصب يقول فان يقول مراد به الاستقبال حكاية لا تحقيقا لان قول الرسول ماض بالنسبة الى
زمن الاخبار وقصه علينا الا انه حكى استقباله بالنظر الى الزلزال واحترز بذلك عما اريد به الحال فانها ح
يكون ابتدائية ويجب رفع المضارع بعدها على ما سنبينه وقوله اسير حتى تغرب الشمس مثال لحتى بمعنى الى اي الى
ان تغرب الشمس واسلمت حتى ادخل الجنة مثال لها بمعنى كي اي اسلمت كي ادخل الجنة وهذان المعنيان هما اللذان
ذكرهما معظم النحاة لحتى هذه وزاد ابن مالك انها تكون بمعنى الا الاستثنائية في الانقطاع وعلى تقدير ثبوته
فهو قليل وانشد على ذلك قوله ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل وقوله والله لا
يذهب شيخي باطلا حتى اسد مالكا وكاهلا لان ما بعدهما ليس غاية لما قبلهما ولا مسببا عنه وانما لم يتعرض
المص في الاصل لهذا المعنى لقلته لذهابه الى ما هو المش فان اردت بالمضارع الداخل عليه حتى زمان الحال
تحقيقا نحو سرت حتى ادخل البلد اذا قلته بعد حصول السير والدخول مخبرا عن ذلك حاكيا لحالة الدخول
وقد يؤول الاستقبال بالحال بان يكون ما بعد حتى لم يقع لكنك متمكن من ايقاعه في الحال نحو سرت حتى
ادخلها اي فانا الان متمكن من دخولها لا امتنع من ذلك كانت حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء اي حرفا
تبتدء الجمل بعده وتستانف ويرفع المضارع بعدها بثلثة شروط احدها ان يكون حالا او ماولا به كما مر الثاني ان يكون
مسببا عما قبلها فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس لا يتسبب عن السير الثالث ان يكون فضلة فلا يجوز سيري حتى ادخلها
لئلا يبقى المبتدأ بدون الخبر ولا في كان سيري حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة فان قدرت تامة جاز الرفع قال
ابن هشام في حاشية التسهيل تلخيص مسئلة حتى باسهل طريق ان يقال ان صلح المضارع بعدها لوقوع الماضي موقعه

جاز

فصل والجوازم نوعان فالاول ما يجزم فعلا واحدا وهو اربعة احرف اللام ولاء الطلبيتان نحو ليقم زيد ولا تشرك بالله

جاز فيه الرفع والنصب نحو حتى يقول الرسول والا فان كان حاضرا فالرفع او مستقبلا فالنصب انتهى تنبيه
ما ذكره المص من ان النصب بان مضمرة بعد حتى هو مذهب البصريين وهو الصحيح وقال الكوفيون هو بحتى
نفسها وسيأتي الكلام على ذلك في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى فائدة من احكام حتى انها لا يفصل بينها وبين الفعل
بشيء وجوز الاخفش وابن السراج فصلها بالظرف نحو اقعد حتى عندك يجتمع الناس وبشرط ماض نحو اصحبك حتى
ان قدر الله تعلم العلم وجوزه هشام بالقسم والمفعول والجار والمجرور نحو اسير حتى اليك يجتمع الناس قاله في
الهمع قال الرضي ولا يجوز الفصل اتفاقا بين ان ولن وكي ومنصوباتها لانها الناصبة بانفسها لا يفصل بين
العامل الحرفي ومعموله كذا لا يفصل بين الواو والفاء واللام وبين ما انتصب بعدها لكونها على حرف واحد حتى
هذا فصل في الكلام على جوازم المضارع والجوازم نوعان فالنوع الاول ما يجزم فعلا واحدا وظاهر ان المراد
بقوله ما يجزم هنا وفي مقابلة الاتي ما يجزم بالاصالة والا فكل جازم يجزم بالتبعية ما لا ينحصر وهو اربعة
احرف لا غير بدليل الاستقراء احدها والثاني اللام ولاء الطلبيتان اي الدالتان على الطلب فدخل في ذلك لام الامر
نحو ليقم زيد ولام الدعاء نحو ليقض علينا ربك ولاء الناهية نحو لا تشرك بالله ولاء الدعائية نحو لا تؤاخذنا
وحركة اللام الطلبية الكسر وفتحها لغة سليم وتسكن غالبا بعد الواو والفاء وثم وجزمها فعل المتكلم مبنيا
للفاعل قليل سواء كان المتكلم مفردا كقوله تعالى قوموا فلاصل بكم او معه غيره نحو قوله تعالى ولنحمل خطاياكم لان المتكلم
لا يامر نفسه واقل منه جزمها فعل المخاطب كقراءة عثمان وابي وانس وزيد فبذلك فلتفرحوا وقوله عم لتاخذوا
مصافكم والاكثر الاستغناء عن هذا بفعل الامر نحو افرحوا وخذوا وقوموا واذا انتفت الفاعلية نحو ليقم زيد
لتغن بحاجتي او الخطاب نحو ليقم زيد او كلاهما نحو ليغن زيد بحاجتي وجبت اللام وقد تحذف في الشعر فقط على
الصحيح نحو قوله ولا تستطل مني بقائي ومدتي ولكن يكن للخير منك نصيب ولا تفصل عن معمولها بمعموله ولا
بغيره وليس اصل لا الطلبية لام الامر زيدت عليها الالف فانفتحت خلافا لبعضهم وليست لاء النافية والجزم
بعدها بلام الامر مقدرة قبلها حذفت كراهة اجتماع لامين خلافا للسهيلي لان ذلك دعوى لا يقوم على صحتها
دليل وجزمها فعل المتكلم مطلقا نادر مط كقوله لا اعرفن ربربا حورا مدامعها وقوله اذا ما خرجنا من
دمشق فلا نعد وقولك لا اخرج ولا نخرج وما وقع في الاوضح من التفصيل بين كونه مبنيا للفاعل فقليل او
مبنيا للمفعول فكثير فطريقة لبعضهم قاله بعض المحققين وجزمها فعل الغائب والمخاطب كثير قال الرضي
على السواء ولا يختص بالغائب كاللام وقال ابو حيان في الارتشاف الاكثر كونها للمخاطب ويضعف كونها
للغائب كالمتكلم ومن امثلته فلا يسرف في القتل لا يتخذ المؤمنون وهل فصلها عن معمولها قليل او ضرورة

فصل في جوازم المضارع

ولم ولما ويشتركان في النفي والقلب للمضي وتختص لم بمصاحبة اداة الشرط نحو ان لم تقم اقم وبجواز انقطاع نفيها نحو لم يكن ثم كان

خلاف حكاه في الارتشاف ومنه قوله وقالوا اخانا لا تخشع لظالم عزيز ولا ذا حق قومك تظلم اي ولا
تظلم ذا حق قومك قال في شرح الكافية وهذا ردي لانه شبيه بالفصل بين حرف الجر ومجروره وجوز ابن
عصفور والابدي حذف مجزومها وابقاؤها لدليل نحو اكرم زيدا ان جائك والا فلا وهو حسن والثالث
نحو لم يلد الاية والرابع لما نحو لما يقض والجمهور على انها مركبة من لم الجازمة وما الزايدة كما في
اما وقيل بسيطة ويشتركان اي لم ولما في امور الحرفية والاختصاص بالمضارع والجزم النفي والقلب
للمضي وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما وكل منهما حرف يختص بالمضارع ويجزمه وينفي معناه وتقلب
زمانه الى المضي وفاقا للمبرد واكثر المتاخرين وهو ظ مذهب سيبويه وذهب قوم منهم الجزولي الى انه
يدخل على لفظ الماضي فتقلبه الى المضارع ونسبه بعضهم الى سيبويه ووجهوه بان المحافظة على المعنى
اولى من المحافظة على اللفظ قال المرادي في الجنى الداني والاول هو الصحيح لان له نظيرا وهو المضارع
الواقع بعد لولا والقول الثاني لا نظير له وتختص لم بمصاحبة اداة الشرط نحو ان لم تقم اقم
بخلاف لما فلا تصاحبها فلا يجوز ان لما تقم قال الرضي كانه لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي او
شبهه ومعموله انتهى ويريد بشبه الحرف اسماء الشرط كمن تقول من لم يكرمني اهنه ولا تقول من لما
يكرمني قال الدماميني وهذا تصريح منه بان حرف الشرط هو العامل للجزم في المضارع المقترن بحرف
النفي مثل ان لم تقم وليس كذلك انتهى وعلل ذلك غير الرضي بان الشرطية يليه مثبت لم تقول ان قام زيد
قام عمرو ولا يليه مثبت لما لا تقول ان قد قام زيد فعودل بين النفي والاثبات وانما لم يقع قد بعد الشرط
لانها تقتضي تحقيق وقوعه وتقريبه من الحال والشرط يقتضي احتمال وقوعه وعدمه وقلبه الى الاستقبال
قاله في التصريح وتختص لم ايضا بجواز انقطاع نفيها عن الحال لانها لمطلق الانتفاء فيكون للمتصل
به نحو ولم اكن بدعائك رب شقيا ولغيره نحو هذا لم يكن ثم كان بخلاف لما لا يق لما يكن ثم كان
بل لما يكن وقد يكون وذلك لان امتداد النفي واستمراره الى زمن التكلم يمنع من الاخبار بان ذلك
المنفي المستمر نفيه وجد في الماضي نعم الاخبار بان سيكون فيما يستقبل صحيح ولا ينافي استمرار النفي الى
الحال قال الدماميني في التحفة ومنع الاندلسي اختصاص لم بذلك وقال لم ولما سيان في جواز الانقطاع
قاله الرضي والظ ما قاله النحاة وتختص لم ايضا بانها قد تهمل حملا على ما وقيل لا كقوله لولا
فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار وهل هي ضرورة او لغة خلاف بخلاف لما
ولا تهمل وبانها قد ينصب في لغة حكاها اللحياني كقراءة بعضهم الم نشرح بفتح الحاء وقوله في اي يوم من

لم ولما

الموت

وتختص لما بجواز مجزومها نحو قاربت المدينة ولما وبكونه متوقعا غالبا كقولك لما يركب الامير
للمتوقع ركوبه الثاني ما يجزم فعلين وهو ان واذما ومن وما ومتى واي وايان واين واني وحيثما

الموت افر ايوم لم يقدر ام يوم قدر بفتح الراء قال بعضهم وذلك بالحمل على لن قال ابن هشام وفيه
نظر لان لن لا تحل هنا وانما يصح حمل الشيء على ما يحل محله انتهى بخلاف لما فلا تنصب وتختص
لما بجواز حذف مجزومها لدليل اختيارا نحو قاربت المدينة ولما اي ولما ادخلها قال ابو حيان وهذا
احسن ما يخرج عليه قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم في قراءة ابن عامر وحمزة وحفص بتشديد نون
ان وميم لما اي لما ينقص من عمله وقد خرجه على ذلك ابن الحاجب ايضا لكنه قدره لما يهملوا او يتركوا
قال ابن هشام الاولى ان يقدر لما يوفوا اعمالهم لان ما بعده دليل على ان التوفية لم تقع وانما
ستقع ولان منفي لما متوقع الثبوت انتهى ولا يجوز حذف مجزوم لم الا في الضرورة كقوله احفظ
وديعتك التي استودعتها يوم الاعاريب ان وصلت وان لم اي وان لم تصل وانما جاز ذلك في لما
دونها لان لما تقوم بنفسها بسبب انها مركبة من لم وما فكان ما عوض عن المحذوف قاله ابو حيان
قال غيره لان مثبتها وهو قد فعل يجوز فيه ذلك بان يقتصر على قد كقوله وكان قد وتختص لما
ايضا بكونه اي مجزومها متوقعا ثبوته غالبا لا لازما كقولك لما يركب الامير للمتوقع ركوبه اي الى
الان لم يركب وسوف يركب بخلاف لم فلا يكون منفيها متوقعا ولهذا يقال لم تقض ما لا يكون دون لما
وهذا معنى قولهم لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل وقد يكون منفيها غير متوقع في غير الغالب نحو ندم
ابليس ولما ينفعه الندم واختصاص لما بذلك غالبا بالنسبة الى المستقبل واما بالنسبة الى الماضي فهي
ولم سيان في نفي المتوقع وغيره مثال المتوقع ان تقول ما لي قمت فلم تقم او فلما تقم ومثال غير المتوقع
ان تقول ابتداء لم يقم او لما يقم قاله في المغني النوع الثاني من الجوازم ما يجزم فعلين وهو احد عشر
كلمة وهي ان ام الباب ولذلك قدمها واذما وانكر الجزم القوم بها وخصوه بالضرورة وهما موضوعان
لمجرد تعليق الجواب بالشرط نحو وان تعودوا نعد واذما تقم اقم ومن وهي موضوعة للعاقل ثم ضمنت
معنى الشرط نحو من يعمل سوءا يجز به وما وهي موضوعة لغير العاقل ثم ضمنت معنى الشرط نحو و
ما تفعلوا من خير يعلمه الله ومتى وهي موضوعة للزمان ثم ضمنت معنى الشرط نحو متى تضع
العمامة تعرفوني واي وهي بحسب ما تضاف اليه فتكون للعاقل في نحو ايهم يقم اقم معه ولغيره في نحو اي
الدواب تركب اركب وللزمان في نحو اي يوم تصم اصم وللمكان نحو اي مكان تجلس اجلس وايان
وهي كمتى نحو قوله ايان تؤمنك تامن غيرنا واذا لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا واين واني و
حيثما وهي موضوعة للمكان ثم ضمنت معنى الشرط نحو اينما تكونوا يدرككم الموت وقوله خليلي

الكلم المجازيات

خليلي اني ناصباني ثانيا اخا عبر ما يرضيكما لا يحاول وقوله حيثما تستقم يقدر الله يجاحا في
غابر الازمان ومهما وهي بسيطة لا مركبة من مه وما الشرطية خلافا للاخفش ولا من ما الشرطية و
ما الزائدة ثم ابدلت الهاء من الالف الاولى دفعا للتكرار خلافا للخليل وعلى القول بالبساطة ينبغي ان يكتب
بالياء كحتى وعلى القولين الاخرين ينبغي ان يكتب بالالف وهي موضوعة لغير العاقل كما في نحو قوله ومهما
تكن عند امرئ من خليقة وان خالها تخفى على الناس تعلم فعلم ان هذه الادوات بالنظر لموضوعها استة
انواع ما وضع لمجرد التعليق وهي اذ واذا وما وضع للعاقل وهو من وما وضع لغير العاقل وهو ما ومهما و
ما وضع للزمان وهو متى وايان وما وضع للمكان وهو اين واني وحيثما وما هو بحسب ما يضاف اليه وهو اي

فالاولان ومهما ان زيدا ما تحرفان والبواقي اسما على الاشهر اي الشهر الاقوال من ان الاولين حرفان والبواقي اسما

اما القول بحرفيتهن فمجمع عليه واما اذ ما فقال سيبويه انها تجزم بمنزلة ان الشرطية فاذا قلت اذ ما تقم اقم
وقال المبرد وابن السراج والفارسي انها اسم ظرف زمان واصلها اذ التي هي ظرف لما مضى فزيد عليها ما وجوبا في
الشرط فجزم بها واجيبوا بانها قبل دخول ما كانت اسما والاصل عدم التغيير واجيب بان التغيير قد تحقق
بدليل انها كانت للماضي فصارت للمستقبل فدل على انه نوع ذلك المعنى تمها البتة واعترض عليه بانه لا يلزم من
تغيير زمانها تغيير ذاتها كالمضارع فانه موضوع لاحد الزمانين المحال والاستقبال واذا دخل عليه لم قلب
زمانه الى المضي مع بقاء ذاته على اصلها قال في الهمع واستدل سيبويه بانها لما ركبت مع ما صارت مع ما كالشيء
الواحد فيطل دلالتها على معناها الاول بالتركيب صارت حرفا قال وفظير ذلك انهم لما ركبوا حبذا مع ذا فقالوا
حبذا بطل معنى حب من الفعلية وصارت مع ذا جزء الكلمة وصارت حبذا كلها اسما بالتركيب وخرجت عن اصل
وضعها بالكلية واما البواقي غير مهما فالقول باسميتها مجمع عليه واما مهما فقال الجمهور انها اسم للدليل عليه
قوله تعمهما تا نا من ايه تكسر بانها فعاد الضمير المجرور به عليها ولا يعود الضمير الا على الاسم ورد هذا بانه يحتمل
وان يكون انها حرف تنبيه هات الاول فهم من كلام ان الجزم باذ وحيث مخصوص وا قران ما بهما كالفظ بهما
كذلك على الاصح خلافا للفراء في جواز الجزم بهما بدونها قياسا على اين واخواتها واما غيرها فقسمان قسم لا يلحقه
ما وهو من وما ومهما وانى واجازه الكوفيون في متى وانى وقسم يجوز فيه الامران وهو اين واني ومتى وايان وفي
بعضهم في ايان والصحيح الجواز الثاني قال ابن مالك قد تهمل ان حملا على لو كحديث اني لاتزاه فانه يراك ومتى
حملا على اذ كحديث البخاري وانه متى تقوم مقاما لا تسمع الناس قال ابو حيان وهذا شيء عزيب الثالث سقط
المصنف الجواز مما ذكره بعضهم هو وذاكيفما ولو لان الشرط اذا انها لا تجزم الا في الشعر خاصة كقوله واذا تصبك

كما لفظ به

خصاصة

وكل منها يقتضي شرطا وجزاء ماضيين او مضارعين فان كانا مضارعين او الاول فالجزم

خصلته فيحمل وفي كيفما عدم الجزم بها لعدم السماع بذلك واجاز الكوفيون الجزم بها مطلقا قياسا على غيرها
وخصه قوم بحالة اقترانها بما واما لو فالاصح انها لا تجزم اصلا ومن اجازه خصه بالشعر كقوله لو يشاء طار
بما ذو ميعة وقوله فامت فؤادك لم يحزنك ما صنعت اجدى تسابيني ذهل بن شيبانا وهذه الادوات
كل منها يقتضي فعلين يسمى اولهما شرطا وهو لغة العلامة سمي به الفعل الاول لكونه علامة على ترتب الثاني عليه
ويسمى الثاني جزاء وجوابا قال ابو حيان والتسمية ووجهه انه شابه الجزاء من حيث كونه فعلا مترتبا على فعل اخر
فاشبه حقيقة الجزاء الذي هو الفعل المترتب على فعل اخر ثوابا عليه او عقابا وشابه الجواب من حيث كونه لازما
عن القول الاول فصار كالجواب الاتي بعد كلام السائل انتهى تنبيه ما ذكره من ان هذه الادوات جازمة للشرط
والجزاء معا هو مذهب المحققين من البصريين وعزاه السيرافي لسيبويه واختاره الجزولي وابن عصفور والابدي
واعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وبانه ليس لنا ما يتعدد عمله الا ويختلف كرفع ونصب واجيب
بالفرق بان الجازم لما كان لتعليق حكم على اخر عمل فيهما بخلاف الجار ~~وبان تعدد~~ وبان تعدد العمل قد عهد
من غير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل اعلم وقيل الشرط مجزوم بالاداة والجزاء مجزوم بالشرط كما ان المبتدأ
مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ قاله الاخفش واختاره ابن مالك لان الشرط مستدع للجزاء بما احدثت
فيه الاداة من المعنى والاستلزام ورد بان النوع لا يعمل في نفسه اذ ليس احديهما اولى من الاخر وانما يعمل بمزية و
هو ان يضمن العامل من غير النوع او شبهه كعمل الاسماء في الاسماء وقيل الشرط والجزاء تجازما كما قال الكوفيون
في المبتدأ والخبر انهما ترافعا نقله ابن جني عن الاخفش وفيه اقوال اخر لا نطول بذكرها فانه خلاف لا ثمرة
له ولا يترتب عليه حكم نطقي وقوله ماضيين او مضارعين حالان من الشرط والجزاء وكان ينبغي ان يقول او
مختلفين فان كانا ماضيين فالجزم لمحلهما نحو وان عدتم عدنا وان كانا مضارعين او كان الاول فقط مضارعا
والثاني ماضيا فالجزم واجب للفظ المضارع فمثال كونهما مضارعين قوله تعالى وان تعودوا نعد ومن يتق الله
يجعل له مخرجا واما قوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع فضرورة على الاصح واختلف
في تخريج مثل ذلك فقال المبرد انه على حذف الفاء مطلقا وفصل سيبويه بين ان يكون قبله ما يطلبه نحو انك في
البيت فالاولى ان يكون على التقديم والتاخير وبين ان لا يكون فالاولى ان يكون على حذف الفاء وجوز العكس و
قيل ان كان الادات اسم شرط فعلى اضمار الفاء والا فعلى التقديم والتاخير ورد كل ذلك بان اضمار الفاء مع
غير القول مختص بالضرورة وان التقديم والتاخير يحوج الى جواب ودعوى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف
الاصل وخلاف فرض المسئلة لان الفرض انه الجواب ومثال كون الاول فقط مضارعا والثاني ماضيا قوله

من يقم

او ان كان الثاني وحده فالوجهان وكل جزاء يمتنع جعله شرطا فالفاء لازمة له كان يكون جملة اسمية او
فعلا جامدا او ماضيا مقرونا بقد نحو ان تقم فانا اقوم او فاكرمني وفعسى ان اقوم او

من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له وهذا النوع خصه سيبويه والجمهور بالضرورة قالوا لانا اذا
اعملنا الاداة في لفظ الرجاء ثم جئنا بالجواب ماضيا كنا قد هيأنا العامل للعمل ثم قطعناه عنه وهو غير
جائز واجازه الفراء في الاخبار وتبعه ابن مالك ورد على الجمهور محتجا بالحديث وبقوله تعالى ان نشأ ننزل عليهم
من السماء اية فظلت اعناقهم لها خاضعين فان قوله فظلت ماض وهو معطوف على الجواب وهو ننزل
فيكون جوابا واجيب عن الحديث بانه يجوز بالمعنى روايته فليس نصا في الدليل وعن الاية بانه يغتفر في
التابع ما لا يغتفر في المتبوع وان كان الفعل الثاني وحده مضارعا والاول ماضيا فالوجهان جائزان
الجزم والرفع فالجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط كقوله تعالى من كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه
والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو قوله وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول
لا غائب مالي ولا حرم والجزم هو الفصيح المختار والرفع كثير وقال بعضهم انه احسن من الجزم وقيل ليس المرفوع
هو الجواب وانما هو دليله وهو مؤخر من تقديم والجواب محذوف والاصل في قولك ان قام زيد اقوم ان
قام زيد اقم وهو مذهب سيبويه وقيل هو الجواب لكن على اضمار الفاء والتقدير فانا اقوم وهو مذهب
الكوفيين فعلى قول سيبويه لا محل له لانه مستانف وعلى قول الكوفيين محله الجزم ويظهر اثر ذلك في التابع
فتقول على الاول ان قام زيد اقوم ويقعد اخواك بالرفع لا غير وعلى الثاني يقعد اخواك بالرفع عطفا
على لفظ الفعل وبالجزم عطفا على محل الفاء المقدرة وما بعدها تنبيه حكم المضارع المنفي بلم اذا
كان شرطا حكم الماضي لان مجزوم لم لا عمل للاداة فيه فهو كالماضي فتقول ان لم تقم اقم واقوم بالوجهين
وكل جزاء يمتنع جعله شرطا فالفاء لازمة له ليحصل الربط بين الجزاء وشرطه وخصت الفاء بذلك
لما فيها من معنى السببية قيل ولمناسبتها للجزاء معنى من حيث ان معناها التعقيب من غير فصل كما ان
الجزاء يتعقب على الشرط كذلك وهذا ضابط حسن في ضبط ما يدخله الفاء وقد سبق اليه ابن مالك قال
ابو حيان وهو احسن واقرب مما ذهب اليه بعض اصحابنا من تعداد ما يدخله الفاء وهو ستة ذكر المص
منها اربعة فقال كان يكون جملة اسمية اي مبدوة باسم او يكون جملة انشائية غير محتملة للتصديق
والتكذيب او يكون فعلا جامدا كعسى وليس او يكون فعلا ماضيا مقرونا بقد لفظا او تقديرا ومثل لذلك
على طريقة اللف والنشر المرتب فقال ان تقم فانا اقوم قيل ومثله قوله تعالى وان يمسسك بخير فهو على
كل شيء قدير او ان تقم فاكرمني ومثله قوله فمن يؤمن بربه فلا يخفف فيمن قرء بالجزم على ان لا ناهية
او ان يقم فعسى ان اقوم ومثله قوله تعالى ان ترن انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي ان يؤتين من جنتك او ان

نحو

تقم

ان تقم فقد قمت ومثله قوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل ومثال المقرون بقد تقديرا قوله
تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت والذى لم يذكره المص ان يكون مقرونا بحرف
استقبال نحو من يرتد منكم عن دينه فسوف ياتى الله بقوم وما تفعلوا من خير فلن يكفروه او مقرونا بحرف
له الصدر كما النافية نحو وان توليتم فما سئلتكم من اجر ورب كقوله فان اهلك فذى لهب لظاه
على يكاد يلتهب التهابا لما عرفت من ان رب مقدرة وان لها الصدر فهذه ست مسائل يمتنع جعل
الجواب شرطا فيها وافهم كلامه انه اذا لم يمتنع جعل الجواب شرطا لم تكن الفاء لازمة له قال ابن مالك وان
اقترن بها فعلى خلاف الاصل وينبغى ان يكون خبر مبتداء محذوف ولولا ذلك حكم بزيادة الفاء وجزم الفعل
ان كان مضارعا لان الفاء على ذلك التقدير زايدة فى تقدير السقوط لكن العرب التزمت رفع المضارع
بعدها فعلم انها غير زايدة وانها داخلة على مبتداء مقدر كما تدخل على مبتدا مصرح به ومن ذلك قوله
تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا ومثله قرائة حمزة ان تضل احديهما الاخرى ووقع لابنه
فى شرح الخلاصة ان ما بعد الفاء هو الجواب والاول هو التحقيق تنبيهات الاول قضية اطلاق المص ان
ان الجواب الجزاء يكون ماضيا مقرونا بقد انه يكون ماضى اللفظ والمعنى وهو قول جماعة منهم الجزولى و
ابن مالك وابن هشام فى اكثر مصنفاته واستشكل بان هذا لا يتمشى مع القول بان الشرط سبب و
الجزاء مسبب اذ الشرط مستقبل بالفرض والجزاء محقق المضى فكيف يكون الماضى مسببا عن المستقبل
وهذا مما لا سبيل اليه واجاب ابن الحاجب مع التزام هذه القاعدة بان الجزاء على قسمين احدهما ان يكون
مضمونه مسببا عن مضمون الشرط كما فى قولك ان جئتنى اكرمك فان مضمون الجزاء هو الاكرام
مسبب عن مضمون الشرط وهو المجئ والثانى ان يكون مضمون الجزاء ليس مسببا عن مضمون الشرط
وانما يكون الاخبار به مسببا نحو ان تكرمنى فقد اكرمتك امس اى ان اكرامك لى سبب لان اخبر بانى قد
قد اكرمتك امس وليس الاكرام الواقع بالامس هو الجواب لاستحالة تسببه عن الاكرام الواقع فى اليوم
لكن الاخبار بذلك مسبب على معنى ان اعتددت على باكرامك اياى فانا ايضا اقول قد اكرمتك اى فانا
ايضا اعتد عليك باكرامى اياك وقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل فصدقت
من هذا القبيل وكذا قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله وبيانه ان الاية جئ بها الاخبار لقوم استقرت
بهم نعم جهلوا مطيعها او شكوا فيها فكان استقرارها مجهولة او مشكوكة سببا لاخبارهم بانها
من الله فكانه قيل اعلموا انها من عند الله فالسبب الاخبار بمضمون الجملة لا نفس مضمونها حتى يرد ان الاول

وهو استقرار النعمة ليس سببا للثاني وقال الرضي لا نسلم ان الشرط سبب والجزاء مسبب وانما الشرط عندهم ملزوم
والجزاء لازم سواء كان الشرط سببا نحو لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا او شرطا نحو لو كان لي مال
لحججت به او لا شرطا ولا سببا كقولك لو كان زيد ابي لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة وقال في موضع
اخر لا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في الشرط
والجزاء ففي قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة من الله لازما لحصولها معنى فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط
سبب للجزاء انتهى وهو تحقيق حقيق بالقبول الثاني قد تحذف الفاء في ندور كقوله عم لابي بن كعب لما سئله عن اللقطة
فان جاء صاحبها والا استمتع بها اخرجه البخاري او في ضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وزعم الاخفش
ان حذفها واقع في النثر الفصيح وان منه قوله تعالى ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقربين وعن المبرد اجازة حذفها
في الاختيار لكن قال ابو حيان في محفوظي قديما ان المبرد منع من حذفها في الضرورة وانه زعم في قوله من يفعل الحسنات
الله يشكرها ان الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره قال وهذا ليس بشيء لانه على تقدير صحة الرواية لا يطعن ذلك في
الرواية الاخرى الثالث يجوز ان تنوب اذا الفجائية عن الفاء في الربط لانها تشبهها في كونها لا يبتدأ بها ولا تقع
الا بعد ما هو معقب بما بعدها وذلك اذا كانت الاداة ان والجواب جملة اسمية غير انشائية ولا منفية ولا مصدرة
بان نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فلو كانت انشائية او منفية او مصدرة بان تعينت الفا
الفاء نحو ان اطاع زيد فسلام عليه وان قام زيد فما قائم عمرو وان قام زيد فان عمرا قائم الرابع اذا انقضت جملة
الشرط والجواب ثم جيء بمضارع مقرون بالفاء او بالواو جاز جزمه بالعطف على الجواب المجزوم لفظا او محلا و
رفعه على الاستيناف ونصبه بان مضمرة وجوبا وهو قليل كقوله تعالى ان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم
به الله فيغفر لمن يشاء قرء عاصم وابن عامر فيغفر بالرفع وباقيهم بالجزم وابن عباس بالنصب واذا توسط بين الجملتين
مضارع مقرون بالواو والفاء قال الكوفيون او ثم فالوجه الجزم بالعطف على الشرط المجزوم لفظا او محلا
ويجوز النصب بان مضمرة وجوبا كقوله ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ولا يخش ظلما ما اقام ولا هضما
الخامس يجوز حذف ما علم من شرط او جواب لكن يشترط في الشرط ان يكون بعد ان مقرونة بلا كقوله فطلقها
فلست لها بكفؤ والا يعل مفرقك الحسام اي والا تطلقها يعل وفي الجواب ان يكون شرطه بلفظ الماضي او المضارع
المقرون بلم نحو قوله تعالى فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض او سلما في السماء فتاتيهم باية اي فافعل ولا يجوز
ان يكون بصيغة المضارع الا في الشعر وهذا مذهب البصريين وجزم به في التسهيل وقد يحذف الشرط والجواب
معا بعد ان خاصة كقوله قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان اي وان كان كما تصفين فزوجنيه

مسئلة ويجزم بعد الطلب بان الشرطية مقدرة نحو زرني فاكرمك ولا تكفر تدخل الجنة ومن ثم امتنع لا تكفر
تدخل النار لفسد المعنى

٤٣٤ وخصه ابن مالك بالضرورة تبعا لابن عصفور قال ابو حيان ولم ينص غيرهما على ان ذلك ضرورة بل الظاهر
الجواز اذا فهم المعنى هذه مسئلة تعلق بهذا الباب ويجزم الفعل المضارع بعد الطلب بان الشرطية مقدرة
مرفوع الشرط مع قصد السببية اى سببية الطلب للفعل بان يقدر الفعل مسببا عن ذلك الطلب المتقدم
كما ان فعل الشرط سبب لجزاء الشرط ويشمل الطلب الامر نحو زرني اكرمك فاكرمك واقع بعد انصب او هو
زرني وقصد به السببية فجزم بان مقدرة والتقدير زرني ان تزرني اكرمك فالزيارة سبب للاكرام والنهي نحو
لا تكفر تدخل الجنة التقدير لا تكفرا لا تكفر تدخل الجنة والدعاء نحو اللهم اغفر لي ادخل الجنة والاستفهام
نحو هل تزورني احسن اليك والتمني نحو ليت لي مالا انفقه والعرض نحو الا تنزل عندنا تصب خيرا والتحضيض
نحو لولا اتانا تحدثنا والتقدير ان تغفر لي ادخل الجنة وان تزرني احسن اليك وان يكن لي مال انفقه وان تنزل
عندنا تصب خيرا وان اتانا تحدثنا قال ابو حيان في الامر تفاؤل وسمع الجزم بعد الترجي واستدلله في شرح
التسهيل بقولك لعل الله يرحمنا نحو ميمل بك من بعد الفاة للسر تنبيهات الاول الاولى في الامر
ان يكون صريحا كما مر او مدلولا عليه بخبر نحو اتق الله امرؤ وفعل خير يثب عليه اى ان يتوا واسم فعل كقولك
وكانك تحمدا وتستزيدا اى ان تنشأ تحمدا وبجملة اسمية نحو اين بيتك ازرك اى ان تخبرني ازرك قال
ابو حيان وقال بعض اصحابنا الفعل الخبري لفظا الامر معنى لا يقاس انما هو موقوف على السماع والمسموع
اتق الله امرؤ فعل خير يثب عليه الثاني ما ذكره من ان المضارع مجزوم بعد الطلب بان مقدرة هو مذهب الجمهور
وذهب الخليل وسيبويه وابن خروف الى انه مجزوم بنفس الطلب لما تضمنه من معنى ان الشرطية كما ان اسما الشرط
انما جزمت لذلك واختاره ابن مالك وحكي عليه ابن هشام في شرح القطر وذهب الفراء والفارسي الى انه بالطلب
لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر كما ان النصب بضربا في قولك ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لتضمنه
معناه وصحح بعضهم قال ابن هشام في المغني والاول ارجح من الثاني لان الحذف والتضمين وان اشتركا في انهما
خلاف الاصل لكن في التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف ويضاف ان تضمين الفعل معنى الحرف اما غير
واقع او غير كثير وارجح من الثاني لان نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط الثالث اذا لم تقصد
السببية بعد الطلب وجب رفع المضارع على انه حال نحو قوموا ندرس في حوضهم يلعبون او نعت نحو فهب لي ولدا
يرثني على قراءة الرفع والاستيناف نحو لا تذهب بي تغلب عليه ومن ثم اي ومن اجل انعدام قصد السببية
امتنع قوله لا تكفر تدخل النار بالجزم لفسد المعنى لان عدم الكفر لا يكون سببا لدخول النار اذ القياس
ان لا تكفر تدخل النار ولا يجوز ان يكون التقدير ان تكفر تدخل النار لان التقدير يجب ان يكون مثل الملفوظ نفيا

واثباتا

واثبانا هذا مذهب سيبويه واكثر البصريين وخالف الكسائي في ذلك فيل بل الكوفيون فاطبة فاجازوا
الجزم في نحو المثال المذكور بتقدير ان تكفر بغير نفي واحتجوا بالقياس على النصب نحو لا تكفر فتدخل النار وفي
التنزيل لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم وبقوله ص لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض وقوله ع
من اكل من هذه الشجرة فلا يقربنا ويؤذنا وقول ابي طلحة للنبي ص لا تشرف يصبك سهم ويروى لا
تطاول يصبك واجاب البصريون بانه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي قياسا على النصب وهو
مدغم ويؤذنا بدل من يقربنا ويصبك بدل من تشرف وتطاول قالوا في التصريح وفي رد القياس نظر فانهم
قائلون بجواز الجزم بعد النفي نحو ما تاتينا فتحدثنا انتهى تنبيهات الاول ظاهر كلامهم ان الخلاف بين الجماعة
والكسائي معنوي وقال بعض المحققين من شرح الكافية الاظهر ان الخلاف لفظي لا معنوي فالجمهور يقولون
صحة تقدير البيت بمجرد وقوعه بعد النهي والكسائي اثبتها عند قيام قرينة تقدير المثبت ولا نزاع للجمهور
في هذه الصحة وكيف ينازع في حذف الشرط المقرنة كما لا نزاع له في ان بعد النهي لا يستقيم تقدير المثبت
في المعنى لابن هشام قال الجمهور لا بد من نحو لا تدن من الاسد ياكلك بالجزم لان شرط المقدر ان قدر مثبتا او ان
تدن لم يناسب النهي الذي جعل ليلا عليه وان قدر منفيا اي فان لا تدن منه المعنى بخلاف لا تدن من الاسد
تسلم فان الشرط المقدر منفي وذلك صحيح في المعنى والصناعة وعن الكسائي في اجازته الجزم انه يقدر الشرط
مثبتا مدلولا عليه بالمعنى لا باللفظ ترجيحا للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية وهذا اوجه حسن اذا
كان المعنى مفهوما الثاني لانه لو تكفر تدخل الجنة نافيه كما جزم به المرادي وابن هشام وغيرهما قيل وظاهر
قول ابن مالك في الالفية وشرط جزم بعد نهي ان تضع ان فعل لا دون تخالف بقع ان المراد ان تضع ان
قبل لاء الناهية وعلى ذلك شرحه الشاطبي الثالث قضية اقتضاء المصنف على ما ذكره من الجواز دم لفعل
واحد لفعلين ان الجزم لا يكون بغيره وهو مذهب البصريين واجاز الكوفيون جزم المتبوع صلة الذي والنكرة
الموصوفة تشبيها بجواب الشرط نحو الذي ياتيني احسن اليه وكل رجل ياتيني اكرمه واختاره ابن مالك قال الشاطبي
لا تحضرني ثم اتردد اجابتها فانك فيها انت عرف وبقع كذلك الذي يبغي على الناس ظالما نصب على ذم
عواقب ما صنع وانشد الزمخشري وكل امرئ يبغي على الناس ظالما البيت وهذا عند البصريين من الضرورة
بحيث لا يقاس عليه فصل في افعال المدح والذم افعال وضعت لانشاء مدح او ذم فخرج ما يمدح به مما يجوز
نحو شرف زيد مقصودا به المدح وهو للاخبار عن المدح والذم نحو مدح وذم فان شيئا من ذلك ليس
موضوعا لانشاء مدح او ذم وفي قوله مدح وذم بالنكرة اشارة الى انها للمدح الذم العامين اي اللذين لا خصوصية

افعال المدح الذم

فيهما

فيهما فانك اذا قلت نعم الرجل زيد مثلا فقد مدحته مط من غير تعيين خصلة بجهة المدح وكذا بئس الرجل
وانما قال لانشاء مدح او ذم لانه اذا قيل نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو كان انشاء للمدح او الذم واحداثا
له بهذا اللفظ وليس المدح بموجود في الخارج في احد الازمنة مقصود مطابقة هذا الكلام له حتى يكون
خبرا بلى يقصد بهذا الكلام مدحه على جودته او ذمه على رداءته الموجودتين خارجا فقول الاعرابي لمن
بشره بمولودة فقال نعم الولد هي والله ما هي بنعم الولد ليس تكذيبا له في المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه و
انما هو اخبار بان الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو انشاء متضمن للاخبار
فالتكذيب والتصديق انما يتسلطان على ما تضمنه من الخبر لا عليه باعتبار كونه انشاء وكذا الانشاء
التعجبي والانشاء الذي في كم الخبرية ففي رب هذا معنى ما قرره ابن الحاجب واقره غيره قال الرضي وفيه نظر
اذ هذا الذي قرروه يطرد في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو فلا ريب في كونه خبرا ولا
يمكن ان يكذب في التفضيل او يقال لك انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا
قلت زيد قائم هو خبر بلا شك ولا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار بل يدخلانه من
حيث القيام فيقال ان القيام حاصل او ليس بحاصل وكذا قوله والله ما هي بنعم الولد بيان ان النعمة اي
الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست ثابتة وكذا في التعجب وفي كم ورب انتهى فمنها اي من افعال المدح
المدح والذم نعم وبئس بكسر الاول وسكون الثاني نحو وجدناه انا صابرا نعم العبد ونحو بئس
للظالمين بدلا واصلهما فعل بفتح الفاء وكسر العين وقد يردان به قال طرفة ما اقلت قدم انهم نعم الساعون
في الامر البر وقد يقال نعم وبئس بسكون العين وفتح الفاء تخفيفا قال ابو حيان ولم يذكروا له شاهدا
ونعم وبئس بكسر العين والفاء معا اتباعا قال تعالى ان الله نعما يعظكم به وبق في بئس بيس بفتح الباء وبياء
ساكنة مبدلة من الهمزة على غير قياس حكاه الاخفش والفارسي قال بعضهم والافصح نعم بكسر الفاء و
سكون العين وهي لغة القرآن ثم نعم بكسرهما وعليه فنعما هي ثم نعم بفتح الفاء وكسر العين والقول
بفعليتهما مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين بدليل اتصال التاء الساكنة بهما عند جميع العرب.
وفي الحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت وتقول بئست المرئة حمالة الحطب وذهب الكوفيون
سوى الكسائي الى انهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما كما في قول بعضهم وقد بشر ببنت والله ما هي
بنعم الولد وقول آخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطيء السير نعم السير على بئس السعير وهم الدماميني
في تفسير السير هنا بقوله شيء يقد من الجلد ويجعل في عنق البهيمة واجيب عن ذلك بانه مؤول بحذف

وهي الاصلية ثم نعم بفتح الفاء وسكون العين

الموصوف

الموصوف وصفته واقامة معمول الصفة مقامهما والتقدير ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على غير مقول فيه
بئس السير فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على اسم محذوف وفي حكاية الخلاف في حقيقتهما طريقة اخرى وهي التي حررها
ابن عصفور في تصانيفها المتاخرة فقال لم يختلف احد من البصريين في ان نعم وبئس فعلان وانما الخلاف بعد اسنادهما
الى الفاعل فالبصريون يقولون نعم الرجل وبئس الرجل جملتان فعليتان والكسائي يقول هما اسمان محكيان
بمنزلة تابط شرا فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل اسم للمذموم وهما في الاصل جملتان نقلتا عن اصلهما
وسمي بهما والفراء يقول الاصل في نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو رجل نعم الرجل زيد ورجل بئس الرجل عمرو
فحذفت الموصوف الذي هو رجل واقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبئس وفاعلهما مقامه فحكم لها بحكمه فنعم الرجل
وبئس الرجل واقعان لزيد وعمرو كما لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو وكذا في التصريح وقال ابن هشام في البهجة المرضية
الخلاف في فعلية نعم وبئس قد نقله الاصحاب في مسائل الخلاف انتهى والصحيح انهما فعلان جامدان للزومهما
انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة فنقلت عما وضعتا له من الدلالة على المضي وصارتا للانشاء فنعم منقولة
من قولك نعم الرجل اذا اصاب نعمة وبئس منقولة من قولك بئس الرجل اذا اصاب بؤسا وسا بالمد وهي ملحقة
ببئس فانها في الاصل سوء بالفتح فحولت الى فعل بالضم فصارت فعلا قاصرا ثم ضممت معنى بئس فمنعت من
التصرف وكل فعل ثلاثي صالح للتعجب منه فانه يجوز استعماله على فعل بضم العين اما بالاصالة كظرف ولؤم او
بالتحويل من مفتوح العين او مكسورها كضرب وفهم ثم يجري مجرى نعم وبئس في افادة المدح والذم وفي حكم الفاعل
وحكم المخصوص الاتي بيانه واستثنى الكسائي علم وجهل وسمع فلا يجوز تحويلها الى فعل بل تستعمل استعمالها باقية
على حالها وكل منها اي من نعم وبئس وسا ومثلها ما جرى مجريها يرفع فاعلا مظهرا معرفا بال نحو نعم المولى و
لبئس المهاد وسا الرجل ابو جهل وفهم الرجل زيد وخبث الرجل عمرو واختلف في ال هذه فقال الجمهور هي جنسية
ثم اختلفوا فقيل للجنس حقيقة فالجنس كله ممدوح او مذموم والمخصوص مندرج تحته لانه فرد من افراده ثم
نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره وهو المشهور ونقله ابن اياز في شرح الفصول عن ابي العلاء
عبد القاهر الجرجاني ونسب الى سيبويه ورد بانه يؤدي الى التكاذب في نحو قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو
وقيل للجنس مجازا لانه لم يقصد غير مدح معين او ذمه لكنه جعل جميع الجنس مبالغة وقال قوم هي عهدية ثم
اختلفوا وقيل عهدية ذهنية كما تقول اشتريت اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم واريد بذلك ان يقع
ابهام ثم ياتي التفسير بعده تفخيما للامر وقيل عهدية شخصية والمعهود هو الشخص المعهود الممدوح والمذموم فاذا
قلت نعم الرجل زيد فكانك قلت زيد نعم هو وهو قول ابن ملكون والجواليقي والشلوبين الصغير فاستدلوا عليه بتثنية

وجمعه

وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك او مضافا الى معرفة بها اى بال نحو ولنعم دار المتقين ولبئس دار
المتكبرين وساحطب النار ابو لهب او مضافا الى مضاف الى معرفة بها كقوله فنعم ابن لجت القوم غير مكذب قبل
او مضافا الى ضمير عايد الى معرف عايد بها كقوله فنعم خو الهيجاء ونعم شبابها والاصح انه لا يقاس عليه لقلته و
اجاز الفراء ان يكون مضافا لنكرة كقوله فنعم صاحبا قوم لا سلاح لهم ونقل اجازته عن الكوفيين وابن السراج وخصه
سايرا لبصريين بالضرورة وزعم صاحب البسيط انه لم يرد منكرة غير مضافا وليس كذلك بل ورد ولكنه اقل من المضاف
كقوله نيافا لفرط غراء الثنايا وريد للمتناء ونعم يسم تنبيهات الاول تقدير الفاعل اسم اشارة متبوعا بذي
اللام وعلما ومضافا الى اسم الجلالة كقوله بئس هذا الحي حيا ناصرا وقوله نعم ذو الصفح في شهدت صفين وبئس
صفون وقول بعض العباد له بئس عبد الله زكا كذا وقوله الله بئس قوم الله قوم طرفوا وكل ذلك من
الشذوذ بحيث لا يقاس عليه قال الجرمي باطراد المضاف الى اسم الجلالة وغيره بتاول ما ورد منه من العلم على انه
المخصوص والفاعل مضمر محذوف مفسره الثاني القول بان كلا من نعم وبئس يرفع فاعلا مبتدا على مذهب البصريين
والكسائي القائلين بفعليتهما واما جمهور الكوفيين القائلين باسميتهما فقال ابن العلج والبسيط ينبغي ان يكون
المرفوع بعدهما تابعا عندهم لنعم اما بدلا او عطف بيان ونعم اسم يراد به الممدوح فكانك قلت الممدوح الرجل
زيد الثالث الجمهور على انه لا يجوز الفصل بين نعم واخواتها وفاعلها بظرف ولا غيره وفي البسيط يجوز الفصل
لتصرف هذا الفعل في دون الظرف والمضمر وعدم التركيب قال الكسائي يجوز الفصل بمعمول الفاعل نحو نعم
فتيك زيدا رغبوا قال ابو حيان وفي الشعر ما يدل له قال وئبس المليحات البديل قال ووردا لفصل بالذم
بالقسم وقوله بئس اذا داعي المودة والوصل قوله بئس عمر الله قوم طرفوا او ضمير مستتر فيه وجوبا مفسر
بتمييز مؤخر عن الفعل مطابقا للمخصوص في الافراد والتذكير وفروعهما عام في الوجوب قابل الا فلا يقال نعم
شمسا هذه الشمس لان الشمس مفرد في الوجود ولا يفسر بمثل وغيرك وافعل التفضيل فلا يقال نعم افضل
منك لانه خلف عن فاعل مقرون بال فاشترط لصلاحيته لها وقد يحذف عند فهم المعنى كقوله اعن ترضيا
بوم الجمعة منها او نعمت اى فبالسنة اخذ ونعمت السنة سنة فاضمر الفاعل على شريطة التفسير حذف المميز للعلم
به ونص سيبويه على لزوم ذكره وتمم اجاز حذفه ابن عصفور وابن مالك تنبيهان الاول اختلفوا في الجمع بين
التمييز وبين الفاعل الظاهر على اقوال احدها المنع مطلقا لانهما مرفوعا التمييز وعليه سيبويه والشلوبين وجماعة
الثاني الجواز مطلقا وعليه المبرد وابن السراج والفارسي وهو مختار ابن مالك قال ولا يمنع منه وال لانهما لان
التمييز قد يؤتى به للتاكيد ومما ورد منه قوله والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحالوا تهم فلاء منطيق وقوله

ثم يذكر المخصوص مطابقا للفاعل ويجعل مبتدأ مقدم الخبر او خبرا محذوف المبتدأ نحو نعم المرئة
هند وبئس نساء الرجل الهندات وساء رجلا زيد

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت الثالث التفصيل وعليه ابن عصفور فان افاد التمييز ما لم يفده الفاعل جاز
الجمع بينهما كقوله فنعم المرء من رجل تهامي فالتمييز هنا افاد معنى لم يفده الفاعل وهو كونه تهاميا وان
لم يفد امتنع الجمع الثاني ما حكاه المص من ان الفاعل في نحو نعم رجلا زيد ضمير وان المنصوب تمييز هو مذهب سيبويه
والجمهور وذهب الكسائي والفراء الى انه لا ضمير في الفعل بل المرفوع بعد المنصوب هو الفاعل واختلفا
في المنصوب فقال الكسائي هو حال وقال الفراء تمييز محول عن الفاعل والاصل نعم الرجل زيد ويفتح عند
تاخره عن زيد واجازه الكسائي تاخيره عنه والصحيح راي الجمهور بدليل قولهم نعم رجلا كان زيد فادخلوا
عليه الناسخ وحق الفاعل ان يذكر بعد الفعل ثم يذكر المخصوص وهو المقصود بالمدح والذم بعد الفاعل مطابقا
للفاعل في الافراد والتذكير وفروعهما لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى وكذا يذكر المخصوص بعد التمييز لانه قائم
مقام الفاعل المضمر ولا يجوز تاخره عن المخصوص الا في ضرورة خلافا للكوفيين وعلى مذهبهم بنى الحريري قوله
في الملحة تقول منه نعم زيد رجلا وبئس عبد الله منه بدلا والسر في ذلك انه لما كان نعم وبئس للمدح العام
والذم العام الشايعين في كل خصلة محمودة او مذمومة المستعبد تحقيقها سلكوا بهما في الامر العام طريقي الاجمال
والتفصيل لقصد مزيد التقرير فجاؤا بعد الفعل بما يدل على المخصوص بالمدح والذم حتى يتوجه المدح والذم
الى المخصوص به ولا على سبيل الاجمال لكونه فردا من الجنس ثم عقبوه بذكر المخصوص حتى يتوجه المدح والذم اليه
ثانيا على سبيل التفصيل فيحصل من تقوي الحكم ومزيد التقرير ما يزيل ذلك الاستبعاد واختلف في رفع
المخصوص فقيل يجعل مبتدأ مقدم الخبر وهو الجملة قبله او يجعل خبرا محذوف المبتدأ وجوبا فتقدير نعم
الرجل زيد الممدوح زيد والوجهان جائزان عند الجمهور وقال سيبويه وابن الخروف وابن الباذش بتعين الاول و
قيل بتعين الثاني وقيل يجعل مبتدأ محذوف الخبر وجوبا واليه ذهب ابن عصفور قاله ابن مالك في شرح التسهيل
وليس بصحيح لان هذا الحذف لازم ولا تجد خبرا يلزم حذفه الا ومحله مشغول بشيء يسد مسده وقيل يجعل
بدلا من الفاعل واليه ذهب ابن كيسان ورد بانه لازم ولا شيء من البدل بلازم ومثل المص للاحكام المذكورة
بقوله نحو نعم المرئة هند وبئس نساء الرجل الهندات وساء رجلا زيد وتقول ايضا نعم الرجل زيد ونعم
رجلا زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم رجلين الزيدان ونعم المرئتان الهندان ونعم مرئتين الهندان و
نعم الرجال الزيدون ونعم رجالا الزيدون ونعم النساء الهندات ونعم نساء الهندات وقس على ذلك
تنبيهات الاول للمخصوص احكام لم يذكرها المص طلبا للاختصار ولا باس بذكرها فمنها انه يغلب ان
يختص بان يكون معرفة او مقاربا لها بالتخصيص نحو نعم الفتى رجل من قريش وان يصلح للاخبار به عن الفاعل

موصوفا بالممدوح بعد نعم وبالمذموم بعد بئس كقولك في نعم الرجل زيد وبئس الولد العاق اباه الرجل
الممدوح زيد والولد المذموم العاق اباه فان وقع غير مختص ولا صالح للاخبار عنه بل وقع مباينا له اول
كقوله تعالى بئس مثل القوم الذين فان الفاعل هو المثل والذين مباين له فلو وصفت المثل بالمذموم وجعلته
مبتدءا امتنع في الظاهر الاخبار عنه بالذين اذ لا يقال المثل المذموم الذين لان الذين ليس بمثل فيأول بحذف
مضاف والتقدير مثل القوم مثل الذين فيصح الاخبار به عن الفاعل ح ومنها انه قد يدخله ناسخ نحو نعم
الرجل كان زيدا وبئس الرجل ظننت عمرا فالجملة في الاول في موضع خبر كان وفي الثاني في موضع مفعولي
ظن ومنها انه قد يتقدم على الفعل نحو زيد نعم الرجل فتعين كونه مبتدءا على القول بفعليته نعم وبئس والجملة
بعده خبره وعلى القول باسميتها فجوزوا ان يكون مبتدءا والمخصوص الخبر وبالعكس ومنها انه قد يحذف لدليل
يدل عليه نحو نعم العبد اي ايوب فنعم الماهدون اي نحن وقيل انما يحذف اذا تقدم ذكره والاكثرون على عدم
اشتراطه وتخلفه اذا حذف صنفه وهي ان كانت اسما فوفاق نحو نعم الرجلين حليم كريم اي رجل حليم وان كانت
فعلا نحو نعم الصاحب تستعين به فيعينك اي رجل فممنوع عند الاكثر وجائز عند الكسائي وغالب ان كان الفاعل
ما نحو بئسما تشترون به وقليل دونها كالمثال المذكور عند ابن مالك واقل منه ان يحذف المخصوص وصفته
ويبقى متعلقها كقوله بئس مقام الشيخ امرس امرس اي مقام مقول فيه امرس امرس فحذف المخصوص وصفته وابقي
معمول القول الثاني اذا كان المخصوص مؤنثا جاز ان يقال نعمت وبئست مع تذكير الفاعل لانهما في المعنى
شيء واحد نحو نعمت الثواب الجنة وبئست المقام النار والاجود التذكير نحو نعم الثواب الجنة قاله في التسهيل
وشرحه واما اذا كان الفاعل مؤنثا فقد مر في باب الفاعل ان الاجود عدم الحاق علامة التانيث ايضا الثالث
يجوز في فاعل المجرى مجرى نعم وبئس الجر بالباء الزائدة والاستغناء عن ال واضماره على وفق ما قبله كقوله حب
بالزور الذي لا يرى منه الا صفحة او لماما ونحو فهم زيد والزيدون كرموا رجالا نظرا لما فيه من معنى التعجب
ومنها اي من افعال المدح والذم حب ولا حب وهما كنعم وبئس فحب كنعم ولا حب كبئس وتزيد حب على نعم بانها
تشعر بان الممدوح محبوب للقلب وقريب من النفس واصلها حبب بضم العين اي صار حبيبا محولا من حبب
بفتحهما ثم ادغم فصار حب والزم منع الصرف لما مر تنبيه دخول لا في الذم على حب لا يخلو من اشكال لان لا لا
تدخل على فعل ماض جامد ولا يعمل في اسم اذا لم يكن جنسا ولا يكون غير مكررة اذا لم تعمل في الاسم الذي دخلت
عليه الا على قول ابي الحسن وابي العباس وهو ضعيف قاله في التصريح والفاعل اي فاعل حب ولا حب ذا مطلقا
اي في حالة الافراد وضده والتذكير وضده فلا يتغير عن الافراد والتذكير وان كان المخصوص بخلاف ذلك بل يقال

حبذا زيد ولا حبذا هند وحبذا الزيدان ولا حبذا الهندان وحبذا الزيدون ولا حبذا الهندات قال الا
حبذا اهل الملا غير انه اذا ذكرت هند فلا حبذا هيا واختلف في علة التزام ذلك فقال ابن مالك لان
ذلك كلام جرى مجرى المثل والامثال لا تغير كما في قولهم في الصيف ضيعت اللبن يقال لكل بكسر التاء وافرادها
ونسب هذا القول وقال ابن كيسان لان المشار اليه مضاف محذوف والتقدير في حبذا هند مثلا حبذا حسن
هند وفي حبذا زيد حبذا امره او شانه فالمقدر المشار اليه مذكر مفرد حذف واقيم المضاف اليه مقامه ورده
ابن العلج بانه لم ينطق به في وقت قال الفارسي في البغداديات لان ذا جنس شايع فالتزم فيه الافراد كفاعل نعم
اذا كان ضميرا ولهذا يجامع التمييز فيقال حبذا زيد رجلا فائدة انما لم يتغير الامثال لان المثل من قبيل الاستعارة
والاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به فلو تطرق تغيير الى المثل لما كان لفظ المشبه بعينه فلا يكون استعارة
فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ الذي هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو
وقع فيه تغيير مما كان هذا هو اللفظ الذي يختص المشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت في المثل الى مضمر
تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك
تقول بالصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد في امرأة واما ما يقع في كلامهم من نحو
ضيعت اللبن بالصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل بل ماخوذ من المثل واشارة اليه قاله العلامة التفتازاني
في شرح التلخيص وقال بعض المحققين انما لم يفتح التاء من قولك الصيف ضيعت اللبن اذا كان المخاطب مذكرا
لان المذكر المخاطب الذي هو ضرب له المثل يشبه بالمخاطبة التي هي مورد المثل فهو مؤنث ادعاء تنبيه
ما ذكره المص من ان حب فعل وذا فاعلها وانهما باقيان على اصلهما هو المش وهو قول درستويه وابن برهان
وابن خروف وابن كيسان وابن مالك ونسب الى ظاهر مذهب سيبويه وقال ابن خروف بعد ان مثل بحبذا زيد
حب فعل وذا فاعله وزيد مبتداء وخبره حبذا هذا قول سيبويه واخطا عليه من زعم منهم الاخفش وخطاب
الى انهما ركبا وغلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل وذهب المبرد وابن السراج
ووافقهما ابن عصفور الى انهما ركبا وغلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبنيا وما بعده خبره
ونسب ابن عصفور هذا القول الى سيبويه قلت وقد مضى فيما نقلته عن الهمع من استدلال سيبويه على حرفيته
اذ ما التصريح منه باسمية حبذا والعهدة عليه واستدل القائلون ببقاء حبذا على اصلهما بان الاصل عدم
التغيير وباقتصارهم على حب اذا عطف على حبذا كقوله فحبذا ربا وحب دينا اي وحبذا دينا فحذف ولم يتغير
المعنى ولا يفعل ذلك بنحو اذ ما واخواته من المركبات التي تغير حكمها بالتركيب واستدل مدعي غلبة الفعلية بقولهم

باب الصيف ضيعت اللبن

فيما

وبعده المخصوص ولك ان تاتي قبله او بعده بتمييز او حال على وفقه نحو حبذا الزيدان وحبذا زيد راكبا وحبذا امرأة هند

فيما حكى لا يحبذه فجاؤا لها بمضارع ورد بجواز حذف المخصوص كقوله الا حبذا ولولا الحياء وربما
منحت الهوى من ليس بالمتقارب اي الا حبذا حالتي معك ولو كان فاعلا لم يجز لان الفاعل لا يجوز حذفه
واما يحبذه فمضارع حبذه اذا قال له حبذا لا مضارع حبذا واستدل مدعي الغلبة الاسمية باكثار العرب من دخول
يا عليها من غير استيحاش كقوله يا حبذا حبل الريان من جبل وحبذا ساكن الريان من كانا وقوله يا حبذا
القمراء والليل الساج وطرق مثل ملاء النساج وبعدم الفصل بين حبذا وبين حب وذا وبعدم تصرف ذا
بحسب المشار اليه وبعده اي بعد الفاعل المخصوص ولا يجوز تقدمه عليه اذ لا يفصل بين حب وفاعلها وان
جاز ذلك في نعم على قول كما تقدم لان نعم هي الاصل المعقود عليه الباب ويجوز في الاصول لقوتها ما لا يجوز
في غيرها قاله ابن بابشاذ في شرح الجمل ولا تقدمه على حبذا بجملتها وان جاز في نعم ايضا لما ذكر ولانها جارية
مجرى المثل كما مر ولئلا يتوهم من قولك مثلا زيد حبذا كون المراد الاخبار بان زيدا احب ذا وان كان توهما بعيدا
نعم يجوز فصله من حبذا بنداء كقول كثير الا حبذا يا عز ذاك التساير وتمييز وحال كما سياتي واختلف في اعرابه
فقيل هو مبتدا والجملة من الفعل والفاعل قبله خبره والرابط ذا والعموم ان قلنا اريد الجنس وقيل مبتدا
محذوف الخبر وقيل عكسه ويردهما انه يجوز حذف المخصوص فيلزم حذف الجملة باسرها من غير دليل وقيل عطف
بيان ورد بمجيئه نكرة واسم الاشارة معرفة كقوله وحبذا نفحات من يمانية تاتيك من قبل الريان احيانا
وقيل بدل من ذا ورد بانه على نية تكرار العامل وهو لا تلي حب واجيب بعدم اللزوم بدليل انك انت ولك ان تاتي
قبله اي المخصوص او بعده بتمييز او حال على وفقه اي المخصوص في الافراد والتذكير وفروعهما لاتحادها فيما
صدقا عليه ولكونه عبارة عن المخصوص فلا جرم يوافقه وذكر امثلة حبذا جملة فقال نحو حبذا الزيدان
مثال لحبذا اذا كان بعده المخصوص دون تمييز او حال ونحو حبذا زيد راكبا مثال لما كان بعده حال
على وفقه في التذكير والافراد ومثله حبذا الزيدان راكبين وكذا تاتي بالحال قبل المخصوص فتقول حبذا
راكبا زيد او راكبين الزيدان او راكبين الزيدون وذو الحال هو ذا لا المخصوص لان المخصوص لا يجيء الا
بعد تمام المدح او الذم لفظا او تقديرا فالركوب في نحو الامثلة المذكورة من تمام المدح نحو حبذا امرأة
هند مثال لما قبله تمييز على وفقه في التانيث والافراد ومثله حبذا امرأتين الهندان وحبذا نساء
الهندات وكذا اذا كان بعده تقول حبذا هند امرأة والهندان امرأتين والهندات نساء جاز هنا تاخير
التمييز عن المخصوص في السعة دون نعم وبئس كما مر لان التمييز هنا عن الظاهر وهو ذا وهناك عن الضمير المستكن
ففضل الظاهر على المضمر كما فضل عليه بجواز ترك التمييز هنا نحو حبذا زيد ووجب الاتيان به اختيارا في نعم

والعامل

والعامل في الحال والتمييز جب انفاقا وان كان غير متصرف لان الحال والتمييز تكفيهما رايحة الفعل هل تعمل فيهما قال ابو حيان لا ينبغي ان يقدم عليه الا السماع وقال غيره تعمل فيما عدا المصدر كالظرف والمفعول له ومعه نحو حبذا زيدا كراما له وحبذا وعمرا زيد بخلاف المصدر اذ هي غير متصرفة فلا مصدر لها بتينها ان الاولى ما ذكره المصنف وهو من ان المنصوب بعد المخصوص وبئسه يكون تمييزا او حالا وهو الحق وقال الاخفش والفارسي والربعي هو حال فقط وابو عمرو بن العلا تمييز فقط وابن عصفور الجامد تمييز والمشتق حال وابو حيان الجامد تمييز والمشتق ان اريد تقييد المدح به كقوله تعالى يا حبذا الماء مبذولا تعين به نحو اجبر اسرا واعلانا فحال والا فتمييز والمصرح جوز وقوعها ولم يفرق بينهما فيحتمل انه قائل بقول ابن عصفور وبقول ابي حيان الثاني اذا اختلف والاولى من تقديم الحال والتمييز على المخصوص وتاخيرهما عنه فقال الفارسي الاولى التاخير وقال ابن مالك الاولى التقديم وقال الجرجاني وابن الخروف هما سواء في الحال ثم قال الجرجاني تقديم التمييز قليل وقال ابن خروف احسن هذا افضل في الكلام على فعلى التعجب وهو انفعال يحدث في النفس عند الشعور بامر جهل سببه وخرج عن نظائره ومن ثم قيل اذا عظم الشيء بطل التعجب فلا يطلق على الله تعالى انه متعجب لانه سبحانه لا يخفى عليه خافية وما ورد منه من كلامه عز وجل كقوله فما اصبرهم على النار وصرف الى المخاطب اي يجب ان يتعجب العباد منه للتعجب صيغ كثيرة تدل عليه فمنها ما هو بالقرينة نحو قوله تعالى كيف تكفرون بالله وقوله سبحان الله ان المؤمن لا ينجس وقولهم ناهيك بزيد درة وواهاله ومنها ما هو بالوضع وهو صيغتان يقولها فعلا التعجب وحدها المصنف بقوله فعلان وضعا لانشاء التعجب فخرج نحو عجبت وتعجبت لانهما ليسا لانشاء التعجب بل للاخبار ونحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو لانهما وان كانا فعلين للانشاء فليسا لانشاء التعجب بل لانشاء غيره وهو المدح والذم ونحو قاتله الله من شاعر لانشاء عشره فانهما وان كانا فعلين لانشاء التعجب لكن لا يدلان عليه بالوضع بل بالقرينة ومنها اي فعلا التعجب ما افعله وافعل به نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يخفى ان فعلى التعجب صارا علمين على هاتين الصيغتين بجملتهما فالمفيد للتعجب هو الصيغة كلها لا الفعل فقط ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل وهو كل فعل ثلاثي تام متصرف مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل غير مصوغ منه افعل لغير تفضيل فلا يبنيان من غير فعل كجلب وحمار فلا يقال ما اجلبه ولا ما احمره وشذ فيما اقتنه وما اجلده بنوا الاول من قولهم هو قمن بكذا والثاني من قولهم هو جلد بكذا والمعنى فيهما ما احقه بكذا ولا من غير

فعلا التعجب

ثلاثي

ويتوصل الى الفاقد باشد واشد ولا يتصرفان

ثلاثي والمراد به ما كان حروفه ثلاثة كما هو اصطلاح النحويين وشذ ما اعطاه الدراهم وما اولاه للمعروف وما اتقاه وما املاه القربة لانه من اتقى يتقي بتشديد التاء واملات وان كان قد سمع بقي يبقى وحاه وملا يملأ بمعنى املاء لندور ذلك ولا من ناقص ولا من جامد وشذ ما اعشاه واعسر بهما احمقه واحقوه ولا من منفي ولا من غير قابل للتفاضل ولا من مبني للمفعول وشذ ما اخصره من جهين الزيادة على الثلاثة والبناء للمفعول لانه من اخصر بالبناء للمفعول ولا من مصوغ منه افعل لغير تفضيل وذلك لمشابهتهما افعل التفضيل من حيث ان كلا منهما للتأكيد وبناؤهما على وزن تعجب قال الرضي يريد فعل التعجب على اسم التفضيل بشرطه وهو انه لا يبنى الا مما وقع واستقر بخلاف التفضيل فانك تقول انا اضرب منك غدا ولا يتعجب الا مما حصل الماضي واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه لقا الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق التعجب منهما وينوصل الى الفاقد بعض الشروط المذكورة اذا اريد التعجب منه بصيغ اشد واشد وبخوهما تمام ويجعل مصدر الفاقد منصوبا بعدهما اشد وبخوه او مجرورا بالباء بعد اشد وبخوه فتقول في الاول ما اشد او اضعف دحرجته او انطلاقه او بياضه وعرجه في الثاني اشد بدحرجته او بانطلاقه او ببياضه او بعرجه وبنوا بصيغ المنفي والمبني للمفعول غير صريح بخوما اكثر ان لا يقوم وما اعظم ما ضرب ابنا للمفعول واكثر بان لا يقوم واعظم بما ضرب واما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر وهو الصحيح انبه بصريح بقولها اشد كونه جميلا واشد بكونه جميلا وان قلنا لا مصدر له ويصدق بخوما اكثر ما كان محسنا واشد بما كان محسنا واما الجامد كنعم وغير القابل للتفاضل كمات فلا يتعجب منه البتة تنبيه لا يختص الوصل بخو اشد واشد بالفاقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفاه بخوما اشد ضرب زيد بعمرو واشد بضرب زيد لعمرو ولا ينصرفان فيهما اي في فعلي التعجب المذكورين قال ابن مالك اتفاقا ولا يرد عليه بجوز هشام ان يؤتى بمضارع ما افعله فتقول ما يحسن زيدا لانه قياس لم يسمع فلا يقدح في الاجماع وعلة جمودها تضمنها معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع ولم يوضع لعدم تصرفها امتنع ان يتقدم عليها معمولها وان فاما بينها وبين معمولها الا تقول ما زيدا احسن ولا بزيد احسن مثل ان بزيد مفعول وكذلك لا تقول ما احسن ما عبد الله زيدا ولا احسن بزيد بعمرو ولا احسن لولا بخاله بزيد واختلفوا في الفصل بظرف او مجرور متعلقين بالفعل فذهب الاخفش والمبرد واكثر البصريين الى المنع وذهب الفراء والجرمي والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين الى الجواز والصحيح لقولهم ما احسن بالرجل ان يصدق وما اقبح بزيد ان يكذب وقوله ايقظ بدار يحزم ما دام حزمها واخواتها حالت بان النحو لا ولو تعلق الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب لم يجز الفصل به اتفاقا كما قال ابن مالك في شرح التسهيل لا يقال ما الحسن في البيت جالسا ولا احسن

عندا

وما مبتدأ اتفاقا وهل هي بمعنى شيء وما بعدها خبرها او موصولة وما بعدها صلتها والخبر محذوف خلاف
وما بعد الباء فاعل عند سيبويه والباء زائدة ومفعول عند الاخفش وهي للتعدية او زائدة

عندك بجالس وما في ما افعله مبتدأ اتفاقا اما كونه اسما فلان في افعل ضمير يعود عليها والضمير لا يعود الا
على الاسماء واما كونه مبتدأ فلانها مجردة عن العوامل اللفظية للاسناد اليها قيل وما روي عن الكسائي
من انها لا موضع لها من الاعراب فشاذ ولا يقدح في الاجماع وهل هي نكرة تامة بمعنى شيء وابتدأ بها لتضمنها معنى
التعجب او للابهام وما بعدها خبرها فموضعه رفع او هي موصولة بمعنى الذي فهي مبتدأ وما بعدها صلتها فلا
محل له من الاعراب والخبر محذوف وجوبا فتقدير ما احسن زيدا الذي احسن زيدا شيء عظيم فيه خلاف قال سيبويه
والجمهور بالاول والاخفش بالثاني وله قول آخر بانها نكرة موصوفة وما بعدها صفتها والخبر محذوف وجوبا و
التقدير شيء احسن زيدا عظيم ورد قولاه بان فيه التزام حذف الخبر دون شيء مسده ولا نظير له وقال الفراء وابن
درستويه هي اسمية استفهامية دخلها معنى التعجب وما بعدها خبرها ورد بان مثل ذلك لا يليه غالبا الا الاسماء
نحو واصحاب الميمنة ما اصحاب الميمنة ما اصحاب الميمنة وما ملازمة للفعل ونقل ابن مالك هذا القول في شرح
التسهيل عن الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية افعل والاصح ما ذهب اليه سيبويه والجمهور لان قصد المتعجب
الاعلام بان المتعجب منه ذو مزية ادراكها جلي وسبب الاختصاص بها خفي فاستحقت الجملة المعبر بها خفي فاستحقت
الجملة المعبر بها عن ذلك ان يفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك ابهام متلو بافهام ولا ريب ان الافهام حاصل
بايقاع افعل على التعجب منه اذ لا يكون لا مختصا فتعين كون الباقي وهو ما مقتضيا الابهام وما بعد الباء من افعل
به فاعل لافعل عند سيبويه وجمهور البصريين والباء زائدة قالوا ان افعل لفظه الامر ومعناه الخبر وهو في الاصل
فعل ماض على صيغة افعل بفتح العين بمعنى صار ذا كذا كما قالوا اورق الشجر وازهر النبات واغد البعير بمعنى صار ذا
ورق وذا زهر وذا غدة ثم غيرت الصيغة الماضوية الى صيغة الامر لاجل المبالغة يقولون كن ما شئت اذا
ارادوا المبالغة فقبح اسناد صيغة الامر الى الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل لاصلاح اللفظ بصيرورته على صورة
المفعول به المجرور بالباء كما مر بزيد ولذلك التزمت زيادتها بخلافها في نحو كفى بالله فيجوز كفى بالله فيجوز
تركها لعدم القبح وضعف هذا القول من وجه احدها استعمال افعل للصيرورة قياسا وليس بقياس الثاني وقوع
الظاهر فاعلا لصيغة الامر بغير لام ولم يسمع الثالث زيادة الباء في الفاعل وهو قليل وانما المطرد عكسه الرابع جعل
الامر بمعنى الماضي ولم يعهد وانما المعهود عكسه نحو اتقى الله امرء فعل خيرا يثب عليه اي ليتق وما بعد الباء مفعول
به عند الاخفش وجماعة من الكوفيين والبصريين وهي اي الباء للتعدية او زائدة في المفعول به كما في قوله تعالى ولا
تلقوا بايديكم الى التهلكة ومبنى هذا الوجهين على ان الهمزة في افعل للتعدية او للصيرورة فان كانت للتعدية وهو
الاولى لقلة همزة الصيرورة فالباء زائدة ولا يجوز ان يكون للتعدية والا اجتمعا حرفا تعدية فعلى هذا يكون احسن من

قولك احسن بزيد امرا من احسنت زيدا اى جعلته حسنا والاصل ان يق احسن زيدا اى اجعله حسنا ثم زيدت الباء
فقيل احسن بزيد وان كانت للصيرورة كما اجازه الزجاج فالباء للتعدية والاصل احسن زيد اى صار ذا حسن ثم
جيئ بباء الزائدة التعدية فقيل احسنت بزيد اى جعلته صائرا ذا حسن فمعنى الامر من ذلك صر زيدا صائرا ذا حسن
فالتصيير مستفاد من باء التعدية وكونه صائرا ذا كذا مستفاد من صيغة افعل التى همزتها بمعنى الصيرورة
وافعل على هذا القول اعنى كون ما بعد الباء مفعولا به امر حقيقة لا بمعنى الماضى كما قال سيبويه وفيه ضمير
كما فى كل مثال امر واختلف فى مرجعه فقال ابن كيسان من الكوفيين الضمير للحسن المدلول عليه باحسن كما قيل
احسن بزيد اى دم به والزمه ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال قال الرضى وفيه تكلف وسماجة وايضا نحن
نقول احسن بزيد يا عمرو ولا يخاطب شيئان فى حالة واحدة الا ان نقول معنى خطاب الحسن قد انمحى وقال الفراء
من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف والزمخشرى من المتاخرين الضمير للمخاطب اى امر لكل احد
بان يجعل زيدا حسنا اى يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه كل ما يمكن ان يكون فى
شخص كما قال وقد وجدت مكان القول ذا سعة فان وجدت لسانا قائلا فقل قال الرضى وهذا معنى مناسب
للتعجب بخلاف تقدير سيبويه وانما التزم افراد الضمير على هذا القول لانه كلام جرى مجرى المثل والامثال
لا يغير كما تقدم تنبيهات الاول ما ذكره المص من ان افعل بفتح العين وافعل بكسرها فعلان هو الصحيح اما
افعل بكسر العين فاجمعوا على فعليته وشذ ما ذهب اليه ابن الانبارى فقال انه اسم قال المرادى ولا وجه له واما
افعل بفتح العين فالقول بفعليته مذهب البصريين والكسائى من الكوفيين للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية
نحو ما افقرنى الى رحمة الله ففتحته فتحة بناء كالفتحة فى زيد ضرب عمرا وما بعده مفعول به وقال بقية
الكوفيين هو اسم لقول العرب ما احيسنه وما اميلحه والتصغير من خصايص الاسماء واجيب بانه شاذ و
قد مر الكلام على ذلك وعلى قولهم ففتحته اعراب كالفتحة فى زيد عندك وذلك لان مخالفة الخبر للانشاء
مقتض عندهم نصبه وافعل انما هو فى المعنى وصف لزيد لا لضمير ما وزيدا عندهم مشبه بالمفعول به ولان
افعل وصف قاصر فاشبه قولك زيد حسن الوجه بالنصب الثانى ربما يتوهم من قولهم وافعل به لزوم الاتيان
بالباء الزائدة مط وليس مرادا قال ابن هشام فى حواشى التسهيل يجوز حذف الباء ان كان المتعجب منه ان
الصدرية وصلتها كقوله واحبب الينا ان تكون المقدما اى بان تكون دون ان المشددة وصلتها لعدم السماع
فهذا حكم اختصت به عن ان ونظيره عسى ان يقوم انتهى وفى الارتشاف ان الباء زائدة لازمة الا مع ان وصلتها
فجاز حذفها وفى النهاية لا يجوز حذف الباء من ان وان للتعجب وفى شعر شريف الموسوى ره اسقاطها قال اهون

كانه صح

على

على اذا امتلأت من الكرى انى ابيت بليلة الملسوع انتهى وفى الهمع ويجاء بعد افعل بباء زايدة لازمة لا
يجوز حذفها وقيل يجوز حذفها مع ان وان المصدريتين فيحصل من هذه النقول فى المسئلة ثلثة اقوال
جواز حذف الباء مطلقا ومنعه مطلقا وعليه صاحب النهاية والهمع والمفصل وعليه الشيخان الثالث لا يتعجب
الا من معرفة او نكرة مختصة نحو ما احسن زيدا او ما اسعد رجلا اتقى الله لان التعجب منه مخبر عنه فى المعنى
فلا يقال ما اسعد رجلا من الناس لانه لا فائدة فى ذلك قاله فى التصريح وغيره الرابع لا يتعين ذكر المتعجب
منه بل يجوز حذفه فى مثل ما احسنه اذا دل عليه دليل كقول على ع جزى الله عنى والجزاء بفضله ربيعة
خيرا ما اعف واكرما اى ما اعفها واكرمها وفى مثل افعل به ان كان افعل معطوفا على اخر مذكور معه مثل
ذلك المحذوف نحو اسمع بهم وابصر وقوله اعفف بنا واكنف ان دعينا يوما الى نصرة من تلينا اى واكنف بنا
واما قوله وذلك ان يلق المنية يلقها حميدا وان يستغن فاجدر فشاذ وانما جاز حذفه مع كونه فاعلا عند
سيبويه والفاعل لا يحذف لانه بملازمته الجر ويكون الفعل الذى قبله فى صورة ما فاعله مضمر والجار
والمجرور بعده مفعوله اشبه الفضلة فجاز حذفه اكتفاء بما تقدم وذهب الفارسى وجماعة الى انه
لو يحذف ولكنه استتر فى الفعل حين حذفت الباء كما فى قولك زيد كفى كاتبا زيد كفى كاتبا ورده ابن مالك
بلزوم ابرازه ح فى التثنية والجمع وان من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كنا من اكرم بنا الخامس زاد بعضهم
فى التعجب صيغة ثالثة وهى فعل بضم العين نحو كبرت كلمة وزاد الكوفيون رابعة وهى افعل بغير ما
فاجازوا تحويل الثلاثى الى صيغة افعل فتقول احسنت رجلا واكرمت رجلا بمعنى ما احسنك رجلا وما
اكرمك وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكا بقول سيبويه ان افعل وما افعله وافعل به فى معنى واحد
قاله فى التصريح هذا فصل فى الكلام على افعال القلوب وسميت بذلك لان معانيها قائمة بالقلب
وتسمى ايضا افعال الشك واليقين وهو التصديق الجازم المطابق الثابت قال بعضهم وكانهم ارادوا
بالشك الظن والا فلا شئ منها بمعنى الشك المقتضى تساوى الطرفين ورد بانه من خلط اللغة باصطلاح
المنطقيين والا ففى اللغة الشك خلاف اليقين افعال تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما نشات تلك
الجملة عنه من ظن او يقين كما اذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك لبيان ان ما نشات الجملة عنه حين
تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو الظن واذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان
ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو العلم وكذلك بواقى الافعال والحاصل ان المقصود بالافادة
معانى هذه الافعال لا الجملة الداخلة عليها وتلك الجملة فضلة متعلقة بمعانى تلك الافعال

افعال القلوب

وتنصب المبتدأ والخبر ولا يجوز حذف احدهما وحده

بخلاف الافعال الناقصة فان المقصد بالافادة الجملة المدخولة لها وتنصب المبتداء والخبر مفعولين فما
كان مبتدأ يصير مفعولا اولا وما كان خبرا يصير مفعولا ثانيا نحو حسبت زيدا قائما هذا مذهب الجمهور وذهب
السهيلي الى ان المفعولين في باب ظن ليس اصلهما المبتدأ والخبر بل هما كمفعولي اعطى فان الفعل استعمل معهما ابتداء قال
والذي حمل النحويون على القول بدخول هذه الافعال على المبتداء والخبر انهم راوا انهم يجوز ان يكون من مفعوليها
مبتدء وخبر قال وهذا باطل بدليل انك تقول ظننت زيدا عمرا ولا تقول زيد وعمرو وقال ابو حيان والصحيح قول
النحويين وليس دليلهم ما يتوهمه بل دليلهم رجوع المفعولين الى المبتدأ والخبر اذا الغيت هذه الافعال انتهى فتدبر قال
بعضهم وقد يقال معنى قول النحاة انها تدخل على المبتدء والخبر انها تدخل عليهما في الجملة لا انها لا تدخل الا عليهما
فلا يرد ح ظننت زيدا عمرا وامثاله ثم ان ما نقل عن السهيلي مشكل كيف وشواهد الدخول عليهما اكثر من ان تحصر و
اشهر من ان تذكر وذهب الفراء الى ان الثاني منصوب على التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا وجارا ومجرورا
وعورض بوقوعه معرفة وضميرا وجامدا وبانه لا يتم الكلام بدونه ولا يجوز حذف احدهما اي المفعولين وحده اقتصارا
بالاتفاق لان اصلهما المبتدأ والخبر فكما لا يجوز ان يؤتى بمبتدأ دون خبر ولا بخبر دون مبتدأ قبل دخول الناسخ فكذلك
بعده واما حذفه اختصارا فاجازه الجمهور ومنعه طائفة منهم ابن الحاجب وصححه ابن عصفور وابو اسحق بن ملكون و
هو قضية اطلاق المص وحجتهم ان المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه ومن جهة كونه احد
جزئي الجملة فلما تكرر طلبه امتنع حذفه كذا قالوا وما قالوه منتقض بخبر كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف في
جواز حذفه اختصارا وقد ورد السماع هنا بالحذف قال تع ولا تحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو
خيرا لهم اي بخلهم فحذف المفعول الاول وكقوله ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم اي فلا تظني غيره
واقعا فحذف المفعول الثاني واما حذفهما معا اختصارا فجائز بالاجماع نحو اين شركائي الذين كنتم تزعمون من
دون الله وقوله باي كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب اي تزعمونهم شركاء وتحسبه عارا علي و
اما حذفهما اقتصارا فاختلفوا فيه على اقوال احدها المنع مط وعليه الاخفش والجرمي وابن خروف وشيخه بن طاهر
والشلوبين ونسبه ابن مالك لسيبويه لعدم الفائدة اذ لا يخ الانسان من ظن ما او علم ما فاشبه قولك النار حارة
الثاني الجواز مط وعليه اكثر النحويين منهم ابن السراج والسيرافي وصححه ابن عصفور لوروده قال تع والله يعلم
وانتم لا تعلمون وعنده علم الغيب فهو يرى اي يعلم وقال وظننتم ظن السوء وحكى سيبويه من يسمع يخل وما ذكر
من عدم الفائدة ممنوع لحصولها بالاسناد الى الفاعل الثالث الجواز في افعال الظن دون افعال العلم وعليه
الاعلم واستدل بحصول الفائدة في الاول دون الثاني فان الانسان قد يخلو من الظن فيفيد قوله ظننت انه وقع

انه ظ

الفرق بين الاقتصار والاختصار

منه

وهي وجد والفى وهما لتيقن الخبر نحو انهم الفوا ابائهم ضالين وجعل وزعم

منه ظن ولا يخ من علم اذ له اشياء يعلمها بالضرورة كعلمه ان الاثنين اكثر من الواحد فلم يفد قوله علمت شيئا
ورد بانه يفيد وقوع علم ما لم يكن يعلم الرابع المنع قياسا والجواز في بعضها سماعا وعليه ابو العلاء ادريس
فيجوز في ظن وخال وحسب لوروده فيها ويمنع في الباقي ونسبه لسيبويه تنبيه جرت عادة النحويين ان
يقولوا بحذف المفعول اختصارا واقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف لدليل وبالاقتصار الحذف من غير
دليل ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا اي اوقعوا هذين الامرين الفعلين وقول العرب من يسمع يخل اي يقع منه خيلة
والتحقيق ان يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من اوقعه او من اوقع عليه فيجاء
بمصدر مسند الى فعل كون عام فيقال حصل حريق او نهب وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد ايقاع الفاعل للفعل
فيقتصر عليهما ولا يذكر ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوي كالثابت ولا يسمى محذوفا لان الفعل ينزل بهذا
القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه ربي الذي يحيي ويميت اذ المعنى ربي الذي يفعل الاحياء والاماتة وتارة
يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكران نحو ما احسن زيدا وهذا النوع الذي اذا لم يذكر
مفعوله قبل محذوف وهي اي افعال القلوب وجد كوعد ومصدرها وجدان عن الاخفش ووجود عن السيرافي
والفى اثبتها الكوفيون وابن مالك احتجاجا بقوله قد جربوه فالفوه المغيث اذا وانكرها البصريون وابن
عصفور وقالوا المنصوب ثانيا حال وتاولوا البيت بزيادة اللام وليس بشيء اذ التاويل خلاف الاصل فالصحيح
قول الكوفيين وهما لتيقن الخبر اي يفيدان في الخبر يقينا نحو قوله تعالى وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وقوله انهم الفوا
الفوا ابائهم ضالين وعد غيره بمعناهما فعلين اخرين احدهما تعلم بمعنى اعلم كقوله تعلم شفاء النفس قهر
عدوها قال ابن مالك وهي جامدة لا يستعمل منها الا الامر قال ابو حيان وتابع فيه الاعلم وليس بصحيح لان
يعقوب حكى تعلمت فلانا خارجا بمعنى علمت وقد يجاب بانه نادر والغالب فيها وقوعها على ان وصلتها
كقوله تعلم رسول الله انك مدركي واما اذا كانت بمعنى تكلف العلم فانها تتعدى الى واحد نحو تعلم
المسئلة وهي متصرفة بلا خلاف الثاني درى في لغة كقوله دريت وفي العهد يا عمرو فاغتبط فان اغتباطا
بالوفاء حميد والغالب فيها ان تتعدى الى واحد بالباء نحو دريت بكذا فاذا دخلت عليها الهمزة تعدت لاخر
بنفسها نحو ولا ادريكم قال ابو حيان عد درى من افعال هذا الباب الكوفيون وابن مالك وانكرها البصريون
ولعل البيت من باب التضمين ضمن دريت معنى علمت والتضمين لا ينقاس ولا ينبغي ان يجعل اصلا حتى يكثر
ولا يثبت ذلك ببيت نادر محتمل للتضمين انتهى وجعل وزعم بفتح العين ومصدرها زعم مثلث الزاء وهما
لظنه يفيدان في الخبر ظنا نحو قوله تعالى وجعلوا الملئكة الذين هم عباد الرحمن اناثا وقال الشاعر زعمتني شيخا

ولست

لظنه نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا وعلم ورأى للامرين والغالب اليقين نحو انهم يرونه بعيدا و
نراه قريبا وظن وخال وحسب لهما والغالب منها الظن

ولست بشيخ انما الشيخ من يدب دبيبا والاكثر وقوعها على ان وان وصلتهما فتسد مسد مفعوليهما كما
قال سيبويه والجمهور خلافا للاخفش حيث زعم ان المفعول الثاني محذوف وقول بعضهم ان الخبر
محذوف سهو نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا وقول الشاعر وقد زعمت اني تغيرت بعدها ومن ذا الذي
يا عز لا يتغير وقد يستعمل لليقين نحو الله موف للناس ما زعموا ذكره الرضي وعبر عنه بالتحقيق قال
السيرافي والزعم قول يقترن به الاعتقاد صح او لم يصح وقال ابن دريد اكثر ما يقع على الباطل وفي الايضاح زعم
بمعنى علم في قول سيبويه وقال غيره يكون بمعنى اعتقد فقد يكون علما وقد يكون تقليدا ويكون ايضا ظنا
غالبا وقيل يكون بمعنى الكذب قاله في الهمع وعد جماعة بمعناهما ثلثة افعال اخر احدها حجا والمضارع
يحجو كقوله قد كنت احجو ابا عمرو اخا ثقة حتى المت بنا يوما ملمات الثاني عد اثبتها الكوفيون وبعض
البصرية ووافقهم ابن ابي الربيع وابن مالك كقوله فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكنما المولى شريكك في
العدم اي لا تظن وانكرها اكثرهم الثالث هب اثبتها الكوفيون وابن مالك كقوله فقلت اجرني ابا خالد
والا فهبني امرءا هالكا وهي جامدة ولم يستعمل فيما سوى الامر والغالب تعديتها الى صريح المفعولين كما في البيت
ووقوعها على ان وصلتها نادر حتى ان زعم الحريري ان قول الخواص هب ان زيدا قائم لحن قال ابن هشام وذهل
عن قول القائل هب ان ابانا كان حمارا ونحوه وانكر البصريون تعديها الى مفعولين واضطرب فيها ابن عصفور
فمرة قال يتعدى الى واحد بدليل تنكير الثاني ومرة قال يتعدى الى اثنين بدليل مجيئه معرفة ونكرة الا انه جعله
امرا من وهب التي بمعنى صير وعلم ورأى وهما للامرين اي الظن واليقين والغالب منهما اليقين نحو قوله تعالى
فاعلم انه لا اله الا الله فان علمتموهن فالاولى لليقين والثانية للظن وقوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا
الاولى للظن والثانية لليقين وظن وخال وحسب لهما اي للامرين الظن واليقين والغالب منها الظن وهو في
ظن نحو قوله تعالى ان نظن الا ظنا وما نحن بمستيقنين وقول الشاعر ظننتك ان شبت لظى الحرب صاليا فعردت
فيمن كان عنها معردا واليقين فيها نحو يظنون انهم ملاقوا ربهم وما احسن قول بعض الادباء يرثي المعظم
عيسى اظن قد مات الندى والظن قد ياتي بمعنى اليقين والظن في خال كقوله اخالك ان لم تغضض
الطرف ذا هوى يسومك ما لا يستطاع من الوجد واليقين فيها نحو قوله ما خلتني زلت بعدكم
ضمنا اشكو اليكم حموة الالم والظن في حسب نحو قولك حسبت زيدا قائما وقول الشاعر وكنا لقينا كل
بيضاء شحمة عشية لاقينا جذام وحميرا واليقين فيها نحو قوله حسبت التقى والجود خير تجارة رباحا اذا
ما المرء اصبح ثاقلا تنبيهان الاول تاتي وجد بمعنى حزن وحقد فلا يتعدى بنفسها نحو وجدت على الميت

اي حزنت

اى حزنت عليه ووجدت على الشئ اى حقدت عليه ويختلفان فى المصدر فمصدر الاولى وجد والثانية
موجدة وترد علم بمعنى عرف وراى بمعنى ذهب من الراى اى المذهب وظن بمعنى اتهم وجاء بمعنى قصد
وقصد فيتعدين الى واحد نحو والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا وتقول راى ابو حنيفة
حل كذا وراى الشافعى حرمته وفقدت مالى فظننت زيدا اى اتهمته ومنه وما هو على الغيب بظنين
اى بمتهم على الغيب واما من قرء بالضاد فالمعنى ما هو ببخيل وتقول حجوت بيت الله اى نويته و
قصدته وانما لم يجز المصر عن هذه الافعال وان كان يشملها قولنا افعال القلوب لان معانيها
قائمة بالقلب لعدم دخولها فى الحد المقدم ذكره وباقى هذه الافعال وبقية افعال الباب لتعان اخر
غير قلبية فلا تتعدى لمفعولين ولا حاجة الى الاحتراز عنها لانها لم يشملها قولنا افعال القلوب فان
قلت قولك ترد علم بمعنى عرف فتعدى الى واحد يفهم ان بين علم المتعدية وهذه فرقا فما الفرق بينهما
قلت فرق بينهما ابن الحاجب بان قولك علمت الشئ بمعنى عرفته لا يقتضى الا مفعولا واحدا لان معنى
عرفت الشئ فى نفسه معنى علمت زيدا قائما عرفته باعتبار كونه على صفة وخالفه الرضى فقال الا
ترى انك ان بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قائم وعرفت ان
زيدا قائم واحد الا ان عرفت لا تنصب جزئى الاسمية كما تنصبهما علمت لا لفرق معنوى بينهما بل هو
موكول الى الاختيار المعرفة فانهم قد يخصون احد المتعديين بحكم لفظى دون الاخر انتهى قال بعضهم
وهذا بناء على ان العلم والمعرفة مترادفان وهو قول بعض اهل الاصول والميزان وبعضهم عكسوا
اخر وهو ان العلم والمعرفة متغايران وهو قول بعض الاصوليين يتعلق بالكليات والمركبات والمعرفة
تتعلق بالجزئيات والبسائط قال فى شرح المطالع ومن هنا تسمع النحويين يقولون علم يتعدى الى
مفعولين وعرف يتعدى الى واحد فتامله انتهى الثانى الحق وراى الحلمية يراى العلمية والتعدى
لاثنين لجامع ادراك الحس الباطنى كقوله اراهم رفقتى حتى اذا ما تجافى الليل واخر الظلا
فهم مفعول اول ورفقتى بضم الراء المهملة وكسرها مفعول ثان ومصدرها الرؤيا نحو هذا
تاويل رؤياى من قبل قال ابن هشام فى التوضيح ولا يختص الرؤيا بمصدر الحلمية بل قد تقع مصدرا
للبصرية خلافا للجرجانى وابن مالك بدليل وما جعلنا الرؤيا التى اريناك الا فتنة للناس قال ابن
عباس هى رؤيا عين انتهى ثم القول بان راى الحلمية ملحقة براى العلمية هو المشهور كلامهم وقال
بعض المتاخرين الاحسن ان يقال راى الحلمية ملحقة براى الظنية لان ما يرى فى النوم اشبه بالظن منه
بالعلم

الفرق بين علم وعرف

واذا توسطت بين المبتدأ والخبر او تأخرت عنهما جاز ابطال عملها لفظا ومحلا نحو زيد علمت قائم وزيد قائم علمت واذا
دخلت على الاستفهام او النفي او اللام وجب ابطال عملها لفظا فقط ويسمى هذا التعليق

بالعلم انتهى فتدبر واذا توسطت افعال القلوب سوى هب وتعلم لعدم تصرفهما بين المبتدأ والخبر او
تأخرت عنهما جاز اي لا يمتنع ولا يجب ابطال عملها لفظا ومحلا لاستقلال الجزئين كلاما فيمتنعان عن التأثر
عند ضعف العامل بالتأخر عن كليهما او احدهما ويمكن ان يؤثر فيهما العامل لقوته ذاتا فيجوز الوجهان ويسمى
هذا الحكم وهو ابطال عملها لفظا ومحلا الغاء ووجه التسمية ظاهر نحو زيد علمت قائم مثال لتوسط الفعل
بين المبتدأ والخبر وزيد قائم علمت مثال لتأخره عنهما والغاء التأخر اقوى من اعماله بلا خلاف لضعفه بالتأخر
عن الجزئين والمتوسط بالعكس لان العامل اللفظي اقوى من الابتداء وقيل هما في التوسط سواء لان ضعف العامل
بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فلكل منهما مرجح وصححه المرادي تنبيهات الاول قال ابو حيان لجواز الوجهين مع
التوسط والتأخر شرطان احدهما ان لا يدخل لام الابتداء على الاسم نحو لزيد ظننت قائم ولزيد قائم ظننت فانه
ح لا يجوز الا الالغاء الثاني ان لا ينفى نحو زيدا منطلقا لم اظن وزيدا لم اظن منطلقا فانه لا يجوز الا الاعمال لانه
تعين بناء الكلام على الظن المنفي ولا يبطل هذا بقوله وما اخال لدينا منك تنويل لان النفي داخل في المعنى على ما
بعد اخال الثاني هذا الالغاء بالنسبة الى المفعولين اذا كانا اسمين واما اذا كان المفعول الثاني فعلا وقدم نحو
قام اظن زيدا فالالغاء باق على الجواز عند البصريين وهو الذي صححه في التسهيل واوجبه الكوفيون وقيل يؤيد
البصريين قوله شجاك اظن ربع الظاعنينا روي برفع ربع ونصبه واعترض بانا لا نسلم ان شجاك فعل بل مضاف
ومضاف اليه مبتدأ وربع الظاعنينا خبر عنه على تقدير رفعه ومفعول اول مقدم وربع الظاعنينا مفعول ثان
واظن عامل على تقدير نصبه وقال ابو حيان الذي يقتضيه القياس انه لا يجوز الا الالغاء لان الاعمال مترتب
على كون الجزئين كانا مبتدأ وخبرا وليسا هنا كذلك والا لادى الى تقديم الخبر الفعلي على المبتدأ انتهى قال بعضهم
وبهذه الصورة وصورة لام الابتداء يحصل موضعان يجب فيهما الالغاء فيستثنيان من قولهم الالغاء جائز
لا واجب الثالث قال بعض الشارحين في نظير عبارة المص ان كلامه قد يوهم وجوب الاعمال عند التقديم
على المفعولين مط حتى لو تقدم على الفعل شيء كمتى وما لم يجز الالغاء هو راي لبعضهم والجمهور على خلافه لكن
الارجح الاعمال ذكره المرادي والحكم منصوص في الكافية وفي التسهيل بدون حكاية خلاف انتهى هذا وخرج
بقوله اذا توسطت او تأخرت ما اذا تقدمت نحو ظننت زيدا قائما فلا تلغى خلافا للكوفيين والاخفش و
ابن الطراوة الا ان الاعمال احسن عندهم واذا دخلت افعال القلوب سوى الفعلين المذكورين لما مر على الاستفهام
او النفي بما او ان لا او على اللام او لام المبتدأ او القسم لفظا او تقديرا وجب ابطال عملها لفظا فقط دون المحل
للجائزة مراعاته لوجود المانع من العمل لفظا وهو اعتراض ما له صدر الكلام ويسمى هذا الحكم التعليق اخذا من قولهم

تنكيل

امرئة معلقة او مفقودة الزوج تكون كالشن المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده
فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق عن العمل ممنوع من العمل لفظا عامل محلا قال ابن الخشاب لقد اجاد اهل
هذه الصناعة في هذا اللقب لهذا المعنى ولا فرق في الاستفهام بين ان يكون بالحرف نحو وان ادري اقريب ام
بعيد ما توعدون او الاسم سواء كان الاسم عمدة مبتدأ نحو لنعلم اي الحزبين احصى فاي اسم استفهام مبتدأ
واحصى خبره وهو فعل ماض وقيل اسم تفضيل بحذف الزوايد وجملة المبتدأ والخبر معلق عنهما نعلم او
خبرا نحو علمت متى السفر او مضافا اليه المبتدأ نحو علمت ابو من زيدا او الخبر نحو علمت صبيحة اي يوم سفرك
او فضلة نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي منصوب على المصدرية بما بعده اي ينقلبون اي
انقلاب ولا يصح ان يكون منصوبا بما قبله لان الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله تنبيه قال بعضهم
استشكل تعليق الفعل بالاستفهام في نحو علمت ازيد عندك ام عمرو من ان العلم بالشيء ينافي ما يقتضيه الاستفهام
من الجهل به واجاب ابن هشام عنه في المغني بانه على تقدير مضاف اي جواب ازيد عندك ام عمرو والتحقيق ما قال
بعضهم ان متعلق العلم هو النسبة ومتعلق الجهل طرفها والعلم بالنسبة يجامع الجهل بطرفها ضرورة فلا
حاجة الى تقديره بل التحقيق ان متعلق العلم هو النسبة الى احدهما مبهما ومتعلق الجهل النسبة اليه معينا وفرق
ما بينهما انتهى والنفي بما نحو علمت ما زيد قائم وبان نحو علمت ان زيدا قائم وبلا نحو علمت لا زيد في الدار و
لا عمرو واما ما وان فللزوم وقوعهما في صدر الجمل وضعا واما لا النافية الداخلة على الجملة الاسمية فانها
لا التبرئة المشابهة لان المكسورة اللازم دخولها على الجمل قاله الرضي وذهب بعضهم الى نفي صدارة لا لان
وان النافيتين مط وعليه المغاربة ولذلك لم يذكروها في المعلقات وفصل بعضهم فقال ان وقعتا في جواب
القسم الملفوظ او المقدر نحو علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت والله ان زيد قائم وعلمت لا زيد قائم
في الدار ولا عمرو وعلمت ان زيد قائم كان لهما الصدر لحلولهما محل ادواته والا فلا وعليه جرى ابن هشام في المغني
والجامع والشذور والقطر وشرحيهما ولام الابتداء نحو علمت لزيد قائم وقوله تعالى ولقد علموا لمن اشتريه ما
له في الاخرة من خلاق واما نحو علمت ان زيدا لقائم فقال ابن هشام في شرح الشذور ذكر جماعة من المغاربة
ان من المعلقات ان التي في خبرها اللام والظ ان المعلق اللام الا ان ابن الخباز حكى في بعض كتبه انه يجوز علمت
ان زيدا قائم بالكسر مع عدم اللام وان ذلك مذهب سيبويه فعلى هذا المعلق ان انتهى والقسم الملفوظ نحو علمت
والله ليقومن زيد والمقدر نحو قوله ولقد علمت لتاتين منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها اي والله لتاتين
وذلك مذهب سيبويه اذا لم نقل بان قوله لتاتين جواب لقوله علمت بناء على ان افعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب

بما يجاب به القسم كما جزم به ابن هشام في المغني وغيره وفي تصوير التعليق هنا نظر لان الناسخ انما يدل على ما
كان في الاصل مبتدأ وخبرا وهو هنا منتف وذهب بعضهم الى ان القسم مقدر بعد هذه الافعال من
جميع المعلقات المذكورة وانه هو المعلق لا هي قال في الهمع تنبيهات الاول عد ابن مالك من المعلقات لو كقوله
وقد علم الاقوام لو ان حاتما اراد ثراء المال كان له وفر وابو العلى الفارسي لعل قال في الجامع وتختص
بدري نحو وما يدريك لعله يزكى ووافقه على ذلك ابو حيان لانهما مثل الاستفهام في انها غير خبر وان ما بعدها
منقطع عما قبلها ولا تعمل فيه وبعضهم كم الخبرية ونص عليه ابن هشام في شرح الشذور قال وحمل عليه قوله تعالى
الم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون وقدر كم خبرية منصوبة باهلكنا والجملة سادة
مسد مفعولي يروا وانهم بتقدير بانهم كانه قيل اهلكناهم بالاستيصال وهذا الاعراب والمعنى صحيحان
لكن لا يتعين خبرية كم بل يجوز ان تكون استفهامية ويؤيده قراءة ابن مسعود من اهلكنا انتهى الثاني قد
يتوهم من كلام المص اختصاص كل من الالغاء والتعليق بافعال القلوب وهو كذلك في الاول وكذا في
الثاني على ما قاله ابن عصفور قال لا يعلق فعل غير علم وظن حتى يضمن معناهما والارجح عندهم خلافه
قال ابن هشام في المغني لا يختص التعليق بباب ظن بل هو جار في كل فعل قلبي وقال في الجامع يشارك افعال
القلوب في التعليق بالاستفهام فقط نظر وابصر وتفكر وسئل وشبههن وفي الهمع الحق بالافعال
المذكورة في التعليق لكن مع الاستفهام خاصة ابصر نحو فستبصر ويبصرون بايكم المفتون وتفكر كقوله
تفكره اياه يعنون ام قردا وسئل نحو يسئلون ايان يوم الدين وزاد ابن خروف نظر ووافقه ابن عصفور
وابن مالك نحو افلا ينظرون الى الابل كيف خلقت قال ابن زبير ولم يذهب احد الى تعليقها سوى
المذكورين وزاد ابن مالك نسي كقوله ومن انتم انا نسينا من انتم ونازعه ابو حيان بان ما في البيت
يحتمل الموصولية وحذف العائد نحو من هم انتم وزاد ابن مالك ايضا ما قارب المذكورات من الافعال
التي لها تعلق بفعل القلب نحو اما ترى اي برق هنا على ان راى بصرية ويستنبئونك احق هو لان
استنبأ بمعنى استعلم فهو طلب للعلم ليبلوكم ايكم احسن عملا ونازعه ابو حيان بان راى في الاول علمية
وايكم في الاخير انشائية موصولة حذف صدر صلتها فبنيت وهي بدل بعض واجاز يونس تعليق كل
فعل غير ما ذكر وخرج عليه ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد والجمهور لم يوافقوه على ذلك الثالث اذا
تقدم على الاستفهام احد المفعولين نحو علمت زيدا من هو جاز نصبه بالاتفاق لان العامل مسلط
عليه ولا مانع من العمل واختلفوا في رفعه فاجازه سيبويه وان كان المختار عنده النصب ووجه بانه لو كان

زيد

زيد مستفهما عنه من حيث المعنى لان المعنى علمت من زيد عومل معاملة مباشرة الاستفهام لفظا او يقال
زيد في الواقع هو المعبر عنه بمن ومن لها الصدر لدلالتها على الاستفهام فعومل معاملتها وهذه صورة يجوز
فيها التعليق ولا يجب فينبغي ان يستثنى من قولهم التعليق واجب لا جائز تتمة تجيز بنو سليم اجراء القول
مجرى الظن فينتصب به المبتداء والخبر مفعولين مط من غير اعتبار شرط من الشروط الاتية فيقولون قلت
زيدا قائما وعليه روى قول امرئ القيس اذا ما جرى شاوين وابتل عطفه يقول هزبر الرمح مرت باثاب
واختلف هل يعملونه باقيا على معناه او لا يعملونه حتى يضمنوه معنى الظن على قولين الاول للاعلم وابن
خروف وصاحب البسيط واستدلوا بقوله قالت وكنت رجلا فطينا هذا ورب البيت اسرائينا اذ ليس
المعنى على ظننت والثاني للجمهور وقال المرادي وهو الظ وقال الرضي اعلم انه قد يجيء القول بمعنى الاعتقاد
ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا نحو كيف تقول في هذه المسئلة اي كيف تعتقد
فيلحق بالظن في نصب المفعولين وليس بمعنى الظن خلافا لظ كلام سيبويه وبعض المتاخرين قال المص
الاندلسي لو كان بمعنى الظن لم تستعمل في العلم وقد يقال لك كيف تقول زيدا قائما فتجيب اعلمه قائما
فهو اذن بمعنى الاعتقاد علما كان او ظنا انتهى وجمهور العرب لا يجوز هذا الالحاق الا بشروط تقدم
استفهام بالهمزة او غيرها وكونه فعلا مضارعا لمخاطب واتصال الاستفهام به كقوله متى تقول
القلص الرواسما يدنين ام قاسم وقاسما وقوله على م تقول الرمح يثقل عاتقي اذا انا لم اطعن اذا
الخيل كرت وحكى الكسائي اتقول للعميان عقلاء اي اتظن فان فقد شرط مما ذكر تعينت الحكاية
بان لا يتقدم استفهام او يكون القول فعلا غير مضارع او مضارعا لغير مخاطب او يفصل بينه وبين
الاستفهام واغتفر الفصل بالظرف والمعمول مفعولا او حالا كقوله ابعد بعد تقول الدار جامعة
شملي لهم ام تقول البعد محتوما ونحو افي الدار تقول زيدا جالسا وقوله اجهالا تقول بني لؤي لعمر
ابيك ام متجاهلينا ونحو امسرعا تقول زيدا منطلقا وعليه الكوفيون واكثر البصريين وقيل لا يضر
الفصل مط ولو باجنبي نحو ءانت تقول زيدا منطلقا وعليه الكوفيون واكثر البصريين ما عدا سيبويه
والاخفش وذهب السيرافي الى جواز اعمال الماضي بشروط المضارع والكوفيون الى جواز اعمال الامر
بشروطه ايض وزاد ابن مالك في التسهيل وشرحه لاعمال المضارع شرطا خامسا وهو ان يكون للحال
لا للاستقبال وانكره ابو حيان والمرادي وابن هشام في بعض كتبه وقالوا لا نعلمه لغيره وزاد ابن هشام
بل الظ من اشتراط الاستفهام ان يكون مستقبلا واذا اجتمعت الشروط فتجوز الحكاية ايضا مراعاتا

للاصل

للاصل نحو اتقول زيد منطلق تنبيهان الاول اذا جرى القول مجرى الظن في ذلك فهل يجوز فيه ما جاز في
الظن من الالغاء والتعليق وكون الفاعل والمفعول ضميرين قال في النهاية نعم واقره ابو حيان في الارتشاف
وقال الشاطبي لا قال في التصريح ولا يبعد تخريجه على القولين فمن قال انه يجري مجرى الظن في المعنى والعمل قال
بالجواز ومن قال في العمل فقط قال بالمنع انتهى الثاني قال بعض المحققين القول مع الاعمال بمعنى الاعتقاد و
مع عدمه بمعنى اللفظ اللساني هكذا ينبغي ان يفهم ويظهر اثر المعنيين في ان الاول لا يقتضي وجود لفظ البتة
والثاني يقتضي وجوده في الخارج في احد الازمنة الثلثة انتهى هذه خاتمة لمباحث الافعال في الكلام على التنازع
ويسميه الكوفيون الاعمال بكسر الهمزة اذا تنازع عاملان مثنى عامل بالمعنى الاعم او الاخص وقد عرفتهما
سواء اتفقا في العمل او اختلفا فيه ولم يقل فصاعدا اقتصارا على اقل مراتب التنازع واكثرها فافهم قاله المص في
حواشيه يعني ان التنازع قد يقع في اكثر من عاملين كما ستراه لكنه اقتصر على ذكر العاملين بيانا لاقل ما يقع في
التنازع ولانه اكثره استعمالا ولا يخفى ما في عبارته من الطباق بين الاقل والاكثر وتعبيره بالعاملين احسن
من تعبير ابن الحاجب بالفعلين لشموله الفعل وشبهه في العمل ظاهرا مفعول تنازع من باب تجاذبنا الثوب اي
اسما ظاهرا فخرج المضمر وتبع في ذلك ابن الحاجب ووجهه بان العاملين اذا وجها الى مضمر استويا في صحة الاضمار
فيهما فلا تنازع في ضربت واكرمت وتعقبه ابن مالك بان هذا منه تقرير بانه لا يتاتى في المضمر صورة تنازع فلا
وجه لهذا الاعتراض لان قولنا اذا تنازعا عاملان لا يمكن تناوله لذلك واجاب ابن هشام بانه قد يقال ان
هذا انما ذكر للاعلام من اول الامر بصورة التنازع لا للاحتراز عن صورة يتاتى فيها صورة التنازع في الضمير
ولا يحكم النحويون بانه من التنازع فان قلت الوجه الذي ذكره ابن الحاجب من ان التنازع لا يتاتى في المضمر انما
يستمر في المضمر المتصل فاما المنفصل فيمكن التجاذب بين العاملين فيه نحو ما قام وقعد الا انا قلت الصحيح ان هذا
ليس من باب التنازع بل محمول على الحذف وذلك ان المحققين على اشتراط ان لا يكون المعمول محصورا فلا تنازع في
ما قام وقعد الا زيد لامرين احدهما ان الواقع بعد الا اما ان يكون ظاهرا او مضمرا واياما كان فهو غير متات
فان كان ظاهرا فانه يقتضي ان نقول في نحو ما قام وقعد الا الزيدان والا الزيدون ما قاما او قاموا او قعدا
او قعدوا ولم يتكلم بمثل هذا وان كان مضمرا فانه ان كان حاضرا نحو ما قام وقعد الا انا والا انت لم يتات الاضمار
في احدهما اذا اعملت الاخر لانك اما ان تضمر ضميرا غائبا فيلزم اعادة ضمير غائب على حاضر او ضميرا حاضرا فتقول
ما قام وقعدت الا انا او قعدت الا انت او تقيس ذلك على اعمال الثاني فيلزم مخالفة قاعدة التنازع لانك
تعيد الضمير على غير المتنازع فيه لان ضميري المتكلم والمخاطب انما يفسرهما حضور من هما له لا لفظه والضمير في باب

تنازع العاملين

التنازع انما يعود على لفظ المتنازع فيه وان كان غالبا لزم ابرازه في التثنية والجمع وقد ذكروا انه لم يتكلم
الوجه الثاني ان الاضمار في احدهما يودي الى خلاء العامل الاخر من الايجاب لان الفعل المنفي انما يصير موجبا
بمقارنة الا لمعموله لفظا او معنى فاذا لم تقترن بها لفظا ولا معنى فهو باق على النفي والمقصد بخلاف ذلك
اذا امتنع التنازع فيما ذكرنا فاعلم انه محمول على الحذف وممن نص على ذلك ابن الحاجب ابن مالك فاصلا بما
قام وقعدا الا انا ما قام احد ولا قعد انا بحذف احد من الاول لفظا او كفى بقصده ودلالة النفي والاستثنا
عليه كما جاء وان من اهل الكتاب الا ليؤمنن به وما منا الا له مقام معلوم اي وما من اهل الكتاب احد الا ليؤمنن
وما منا احد الا له مقام وذهب بعضهم الان نحو ذلك من باب التنازع وليس بشئ كما شرحناه لكن يلزم
على القول بالحذف حذف الفاعل وليس مما نحن فيه كالآيتين المذكورتين لان المحذوف فيهما مبتدأ وهو جائز
الحذف بخلاف المثال فان المحذوف فيه الفاعل ومن قواعد البصريين انه لا يحذف بل زعم ابن عصفور
في شرح الايضاح ان حذف الفاعل لا يجوز عند احد من البصريين ولا عند الكوفيين في هذا التركيب مسموع
عن العرب قال فاصاب قلبي واضناه وتيمه الاكواعب من ذهل بن شيبانا وقال ما جاد بها وما لاجد
بخاوله الا امرؤ لم يضع دينا ولا دينا وتجرنجر على مذهب الفراء في قام وقعد ضعيف لضعف وتجرنجر
على حذف الا نيابة او انما من الاول لدلالة الثاني عليه وفيه ايضا حذف الفاعل فانتفت المسئلة عن اشكال
وقوله بعدهما صفة ظاهرا وظاهرا فاعلا بعدهما اي بعد العاملين واحتر بذلك عما اذا وقع قبلهما نحو زيدا ضربت
واكرمت فانه يتعين المعمول في الصورتين لان يكون للاول لانه طالب له من حيث المعنى ولم يجد معاضا فاذا
جاء الثاني لم يكن له ان يطلبه لانه انما جا بعد اخذ غيره له فلا يكون فيه مجال للتنازع وليس هذا بمتفق
عليه فقد ذهب بعض المغاربة الى وقوع التنازع في الاول وجرى عليه الرضي وعباته وقد تنازع العاملان
ما قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت واياك ضربت واكرمت وذهب الفارسي الى وقوعه
في الثاني واستظهره المرادي وقوعه فيهما واستغرب ابو حيان القولين فلك جواب اذا عملا فيهما اي العاملين شئت
فان شئت اعملت وان شئت اعملت الثاني بالاتفاق النحويين لان كلا مسموع وانما الخلاف في المختار كما ستأتي
بيانه تنبيهان الاول فهم من قوله اذا تنازع عاملان انه لا بد ان يكون كل منهما طالبا من حيث المعنى الماضي
التنازع فيه فلا تنازع بين مطلت ونحب في الواعدين من قول الشاعر عدينا فوعدنا فمطلت انا نحب لو
مطلت الواعدينا لعدم طلب كل منهما الآخر المطلوب موعودا واعدنا الواعدين مفعول نحب لا غير ومفعول
مطلت محذوف اي ولو مطلتنا او هو منزل لضعفه منزلة ما لا مفعول له اي ولو وقع مثل مطل قال ابن هشام في الاوجه

ولا تنازع بين فعلين او اسمين اكد احدهما بالاخر لان الطالب للمعمول انما هو الاول واما الثاني فلم يؤت به
للاسناد بل لمجرد التقوية للاول ولهذا قال الشاعر فاين الى اين النجاة ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس
احبس فاللاحقون فاعل اتاك الاول والثاني لمجرد التقوية ولا فاعل له ولو كان من التنازع لقال اياك
اتوك على اعمال الاول او اتوك اياك على اعمال الثاني انتهى وفيه بحث وما ذكره هو مختار ابن مالك ووافقه البهاء
الدين ابن النحاس وابن ابي الربيع قال ابو حيان ولم يصرح بالمنع في ذلك احد سواهم بل صرح الفارسي في قول
الشاعر فهيهات هيهات العقيق واهله وهيهات خل بالعقيق تواصله بانه من باب التنازع والاضمار
في احدهما انتهى وقيل المرفوع في البيتين فاعل بالعاملين لانهما بلفظ واحد ومعنى واحد فكانهما عامل واحد ففي
المسئلة اقوال ثلثة الثاني ظ كلامه انه لا يشترط في العاملين المتنازعين ان يكون من غير نوع الحروف و
الجمهور على اشتراطه لانه لا دلالة لهما على الحدث حتى تطلب المعمولات واجاز ابن العلج التنازع بين الحرفين
مستدلا بقوله فان لم تفعلوا فقال تنازع ان ولم في تفعلوا ورد بان ان تطلب مثبتا ولم تطلب منفيا
وشرط التنازع الاتحاد في المعنى ونقل ابن عصفور عن بعضهم انه جوز تنازع لعل وعسى نحو لعل و
عسى زيدا ان يخرج على اعمال الثاني ولعل وعسى زيدا خارج على اعمال الاول ورد بان منصوب عسى لا يحذف
الثالث ظ كلامه ايضا انه لا يشترط فيهما ان يكونا متصرفين والجمهور على اشتراطه لان التنازع يقع فيه
الفصل بين العامل ومعموله والجامد لا يفصل بينه وبين معموله وعن المبرد اجازته في فعلي التعجب نحو
ما احسن واجمل زيدا واحسن به واجمل بعمرو والمانع لا يجوز هذين التركيبين بل يجب عنده ان يقال
فيهما ما احسن زيدا واجمله واحسن بزيد واجمل به الرابع قال ابن هشام في المغني العاملان في باب التنازع
لا بد من ارتباطهما اما بعطف نحو قاما وقعد اخواك او عمل اولهما في ثانيهما نحو وانه كان يقول
سفيهنا على الله شططا او يكون ثانيهما جوابا للاول اما جوابية الشرط نحو تعالوا يستغفر لكم
رسول الله ونحو اتوني افرغ عليه قطرا او جوابية السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة
ونحو ذلك من جملة اوجه الارتباط ولا يجوز قام وقعد زيد الخامس ظ كلامه ان التنازع يجري في جميع
المعمولات وهو راي لبعضهم قال بعض الائمة والاصح انه لا يجري في المصدر والحال والتمييز انتهى وفي
الجمع وشرحه ان التنازع في كل معمول الا المفعول معه والتمييز وكذا الحال لانها لا تضمر خلافا لابن معط
انتهى وقلت وكان ابن معط رجع عن هذا القول فقال في شرح الجزولية تقول في الحال ان تزرني ضاحكا
انك في هذه الحالة ولا يجوز الكناية عنها لان الحال لا تضمر قال ابو حيان والاجود اعادة الحال كالاول

الا ان البصريين يختارون الثاني لقربه ولعدم استلزام اعماله الفصل بالاجنبي والعطف على الجملة قبل تمامها والكو
الاول لسبقه وعدم استلزامه الاضمار قبل الذكر وايهما اعملت اظهرت الفاعل في المهمل موافقا للظ

قال ابن معط وتقول في الظرف على اعمال الثاني سرت وذهبت فيه اليوم وفي المصدر على الثاني ان ضرب
بكرا اضربك ضربا شديدا وعلى الاول اضربكه ضربا شديدا وفي النهاية لابن الخباز ويجوز التنازع
في المفعول معه نحو قمت وسرت وزيدا ان اعملت الثاني وقمت وسرت وزيدا اياه ان اعملت الاول انتهى
الا ان نحاة البصريين نسبة الى البصرة بفتح الباء وكسرها وضمها ثلاث لغات حكاها الازهري و
افصحهن الفتح وهو المشهور والنسبة اليها بصري بكسر الباء وفتحها وجهان مشهوران ولم يقولوا
بالضم وان ضمت البصرة على لغة قاله النووي يختارون العامل الثاني لقربه من المعمول فالاولى ان
يستند به دون البعيد ولعدم استلزام اعماله الفصل بين العامل ومعموله بالاجنبي والعطف على الجملة
قبل تمامها في نحو قام وقعد زيد اذ اعمال الاول يستلزم الفصل بين العامل الذي هو قام والمعمول الذي
هو زيد بالاجنبي الذي هو الجملة المعطوفة والتيامل ثم العطف على الجملة التي هي قام زيد قبل تمامها الذي
هو زيد اذ التقدير قام زيد وقعد وكلا الامرين خلاف الاصل واعمال الثاني لا يستلزم شيئا منهما
قال الرضي ولا يجيء هذه العلة في غير العطف نحو جائني لاكرمه وكاد يخرج زيد والنحاة البصريون
الكوفيون يختارون اعمال العامل الاول لسبقه على غيره من العوامل وعدم استلزامه الاضمار قبل
الذكر وهو عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة واعمال الثاني يستلزم ذلك وهو ضعيف واجيب بان
بان الاضمار قبل الذكر قد جاء مصرحا به في غير هذا الباب كما في باب نعم وربه رجلا وضمير الشان فهو
شايع من غير ضعف وقدم المص نقل مختار البصريين اشارة الى انه المختار عنده ولا شك ان الاستقراء
شاهد بان استعمال الثاني اكثر وقيل هما سيان في العمل لان لكل مرجحا حكاه ابن العلج في البسيط واذا
تنازع ثلثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث قاله المرادي وسكتوا عن المتوسط فهل يلتحق
بالاول لسبقه على الثالث او بالثالث لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول او يستوي فيه الامران لم
ار ذلك نقلا قاله في التصريح تنبيه قال في السراج فانقله عن الكوفيين هو الذي تضافرت به نصوص
النحاة عنهم وقال ابن النحاس انه لم يجد ذلك على ما حكي عنهم وايهما اي العاملين اعملت الاول او الثاني
اظهرت الفاعل في العامل المهمل من العمل في الظ اذا اقتضى الفاعل فان اعملت الثاني اضمرت العامل في
الاول وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني موافقا للظ في الافراد والتذكير وفروعهما لانه مفسر
والموافقة بين المفسر والمفسر ملتزمة فتقول على اعمال الاول ضربني وضربتهم قومك وعلى اعمال الثاني
ضربوني وضربت قومك هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون من نحو المثال الثاني لاستلزامه الاضمار قبل

الذكر

الذكر فذهب الكسائي وهشام والسهيلي وابن مضاء الى وجوب حذف الفاعل من الاول للدلالة
عليه متمسكا بظاهر قوله تعفق بالارطى لها وارادها رجال فبدت نبلهم وكليب اذ لم يقل تعفقوا
ولا ارادوا قال في التصريح ويمكن ان يجاب عنه بانه اعمل الثاني ولم يقل تعفقوا على لفظ الجمع لانه
يجوز ان ينوى مفردا على مذهب البصريين باعتبار تاويله بالمذكور انتهى وذهب الفراء الى انه
يجب اعمال الاول فرارا من حذف الفاعل ومن الاضمار قبل الذكر وعنه قول اخر حكاه في البسيط انه
يقتصر في مثل ذلك على السماع ولا يكون قياسا قال الرضي والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان الثاني
ان طلب ايضا للفاعلية نحو ضرب واكرم زيد جاز ان يعمل العاملان في المتنازع فيكون الاسم الواحد
فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد مدلل على فساده في الاصول وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات
الحقيقية وجاز ان يؤتى بفاعل الاول ضميرا بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني الزيدان مما جئت بالمنفصل
لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني للمفعولية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية
نحو ضربني واكرمت زيدا هو تعين عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رايت كل هذا حذرا مما لزم
البصريون والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل انتهى وبالصحيح ما ذهب اليه البصريون لشهادة
السماع قال الشاعر جفوني ولم اجف الابتلاء انني لغير جميل من خليلي مهمل وقال هوينني وهويت الغانيات
الى ان شبت فانصرفت عنهن امالي واذا ثبت ذلك عن العرب وجب المصير اليه تنبيه ما عزوته الى
الكسائي ومن وافقه من وجوب حذف الفاعل هو المشهور وفي شرح الايضاح في الاستثناء حذف الفاعل
لا يجوز عند احد من البصريين ولا الكوفيين وما حكاه البصريون عن الكسائي انه يجيز حذف الفاعل في
قولك ضربني وضربت الزيدين باطل بل هو عنده ضمير مستتر في الفعل مفرد في الاحوال كلها انتهى اما المفعول
فتارة يحذف وتارة يضمر فالعامل المهمل من العمل في الظاهر ان كان هو الاول حذف اي المفعول ولا يضمر فيه
اذ لو اضمر والحال هذه لزم الاضمار قبل الذكر وذلك انما ارتكبناه للضرورة لاجل الفاعل اجتنابا لحذف
العمدة واما المفعول فهو فضلة مستغنى عنه فيجب حذفه قال تعالى اتوني افرغ عليه قطرا وقال هاؤم اقرؤا
كتابيه واجاز قوم اضماره وعليه ابن مالك كما لو كان المهمل الثاني ودفع بالفرق بين الاضمار قبل الذكر و
بعده ولا خلاف في جوازه ضرورة كقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكن في الغيب احفظ
للود تنبيهان الاول المجرور حكمه حكم المفعول فيما ذكر فيجب حذفه ما لم يلتبس نحو مررت ومر بي زيد فان
اوقع حذفه في لبس وجب اضماره مؤخرا نحو رغبت ورغب في زيد عنه اذ لو حذف لتوهم ان المراد رغبت فيه الثاني

او الثاني اضمر الا ان يمتنع وليس منه حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا كما قاله بعض المحققين

قضية اطلاقه حذف المفعول ولو كان العامل من باب ظن وهو الصحيح لما سيأتي وفيه ثلثة اقوال اخر
قيل يضمر قبل الذكر لانه عمدة وان كان منصوبا فهو كالفاعل فلا يحذف بل يقال ظننيه وظنني اياه
زيدا قائما وقيل يضمر مؤخرا ذهابا الى انه لا يحذف ولا يضمر قبل الذكر لانه منصوب فهو على صورة الفضلة
فيضمر مؤخرا نحو ظنني وظننت زيدا قائما اياه وقيل يظهر فيقال ظنني قائما وظننت زيدا قائما
واصحها الاول الذي اقتضته عبارة المص ره لانه حذف لدليل قال ابن عصفور وهو اسد المذاهب لان
الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم تدع ضرورة اليه وحذف الاختصار في باب ظن قد
تقدم الدليل على جوازه انتهى وشرط الحذف ان يكون المحذوف مثل المثبت افرادا وتذكيرا وفروعهما فان
لم يكن مثله لم يجز حذفه نحو علمت وعلمت الزيدين قائمين فلا بد ان يقال اياه متقدما او متاخرا ولا يجوز
حذفه قاله في التصريح نقلا عن ابي حيان في النكت الحسان او كان العامل المهمل الثاني هو اضمر اي
المفعول وفي حكمه المجرور في المهمل مطابقا للظ ولا محذور فيه لرجوع الضمير الى مقدم متقدم رتبة و
ان تاخر لفظا لانه معمول للاول فحقه ان يليه نحو قام وضربتهما اخواك وقام ومررت بهما اخواك و
بعضهم يجيز الحذف هنا ايضا كقول عاتكة بنت عبد المطلب بعكاظ يغشى الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه
هو ضرورة عند الجمهور لان في الحذف تهيئة العامل للعمل وقطعه بغير معارض فيضمر وجوبا الا ان يمتنع
الاضمار فيتعين الاضمار وذلك اذا كان المفعول خبرا عما يخالف المفسر وهو المتنازع فيه في الافراد وفرعيه
والتذكير وضده لكن المص لا يسلم ان تكون المسئلة ح من باب التنازع ولذلك قال وليس منه حسبني و
حسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا كما قاله بعض المحققين خلافا لمن قال انه منه وان حسبني وحسبتهما تنازع
منطلقا واعمل فيه حسبني فوجب اظهار المفعول الثاني لحسبتهما وهو منطلقين لامتناع اظهاره لانه ان
اضمر مفردا ليطابق مرجعه خالف المفعول الاول وان اضمر مثنى ليطابق المفعول الاول اذ هما مبتدأ وخبر
في الاصل خالف مرجعه ولا يجوز ارتكاب الحذف فيه لكون ثاني مفعولي حسبت وهو محذور كما عرفت و
اجازه الكوفيون لدلالة منطلقا عليه فيقولون حسبني وحسبتهما الزيدان منطلقا واجازوا اضمار مقدما
على وفق المخبر عنه فيقولون حسبني وحسبتهما اياه الزيدان منطلقا ووجه كونه ليس من التنازع كما ذهب
اليه المص تبعا لجماعة من المحققين منهم ابن هشام وصاحب الوافي ان العاملين لا يتوجهان الى امر واحد لان
الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فانتفى شرط التنازع وهو كون المتنازع مطلوبا
لكل من العاملين من حيث المعنى فينتفي التنازع ضرورة وما قيل من انهما تنازعا ذاتا متصفة بالانطلاق من

من غير نظر الى كونها مفردة او مثناة ليس بشيء لان التنازع لا يكون في مثلهم كذا قيل والاولى ان يقال ان التنازع فيه صحيح لكن باعتبار كون منطلقا مثلا في نحو المثال المذكور مفعولا ثانيا مع قطع النظر عن كونه مفردا او مثنى وانت لا تنطق به مفردا الا بعد الحكم به للاول ولا مثنى الا بعد الحكم به للثاني واذا نطقت به مفردا بطل كون الثاني يطلبه ومن هنا ظهر للمصنف فساد دعوى التنازع ولو نظر اليه من جهة كونه مفعولا ثانيا مع قطع النظر عما يقتضيه كل من العاملين المذكورين لما نازع في صحة التنازع الا شيء آخر العاملين اذا كان الاول منهما يطلب مرفوعا والثاني يطلب منصوبا فتنازعهما فيه صحيح لكن مع قطع النظر من الاعراب فانك اذا اعربته بالرفع بطل كون الثاني يطلبه لانه لا يطلب الا مرفوعا وذلك نحو اكرمني واكرمت زيدا وزيد وهذا مما لا خلاف في انه من التنازع هكذا قرره المالكي في حاشية الاوضح وهو جدير بالقبول ويرشد اليه قول الفاضل الهندي ان التنازع في القلب واما بعد التركيب فلا تنازع تنبيهان الاول اقتضت كلام المصنف عدم اشتراط كون المعمول غير سببي مرفوع واشترط بعضهم ليخرج نحو اكثر قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معزى غريمها لانه قصد فيه الى التنازع لاسند احد اسمي المفعول الى السببي الذي هو غريمها والاخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط المهمل بالمبتداء لانه لم يرفع ضميره ولا اسم التبس بضميره فيحمل مثل ذلك على ان المتأخر مبتدء مخبر عنه بالعاملين المتقدمين وفي كل منهما ضميره وما بعدها خبر عن الاول بخلاف السببي المرفوع نحو زيد اكرم وعظم اباه واعترض الاول بان عود الضمير من المهمل على الاسم المشتمل على ضمير المبتدا تحقق الالتباس والارتباط والثاني بان ما علل به امتناع التنازع في الاول يأتي ايضا في الثاني نحو زيد ضرب واكرمت اباه لان احد العاملين يعمل في السببي والمهمل يعمل في ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتداء فلا معنى لتقييد السببي بالمرفوع ولم يشترط اكثر من هذا الشرط كالمصنف ونص عليه ابن خروف والشلوبين وابن السيد وابن مالك الثاني قد يكون التنازع بين اكثر من عاملين كقوله ارجو واخشى وادعو الله مستغنيا عفوه وعافيته في الروح والجسد وقد يتعدد المتنازع فيه كقوله تسجنون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلوة ثلثه وثلثين فتنازعت ثلثة وهي تسجنون وتكبرون وتحمدون في اثنين ظرف وهو دبر ومفعول مطلق هو ثلثا واعمل الاخير منها واعمل الاولان في ضميرها وحذفا لانهما فضلتان ولا لبس والاصل فيه تسجنون الله فيه اتيا له وهنا انقضى كلام المصنف على ما يتعلق بالافعال فشرع في الكلام على ما يتعلق بالجمل فقال الحديقة الرابعة في الكلام على الجمل وما يتبعها من ذكر اقسامها واحكامها الجملة لغة مأخوذة من الشيء

قول متضمن كلمتين بإسناد وهي أعم من الكلام عندنا الأكثر

٣٥٣

كذا في القاموس واصطلاحا قول أي مقول استعمالا للمصدر بمعنى المفعول كاللفظ بمعنى الملفوظ وهو اللفظ الموضوع لمعنى مفرد كان أو مركبا مفيدا أو غير مفيد فهو أخص من اللفظ لاختصاصه بالموضوع بخلافه كما مر بيانه وصدر الشرح هذا هو المشهور وهو الصحيح وقيل إنه حقيقة في المفرد واطلاقه على المركب مجاز وعليه ابن مالك وقيل حقيقة في المركب سواء أفاد أم لا واطلاقه على المفرد مجاز وقيل حقيقة في المركب المفيد واطلاقه على المفرد والمركب الذي لا يفيد مجاز وبه جزم الجويني في تفسيره وقيل إنه يطلق على المهمل فيرادف اللفظ حكاه العلامة أبو حيان في شرح التسهيل في باب ظن وجزم به أبو البقاء العكبري في اللباب أما اطلاقه على غير اللفظ من الرأي والاعتقاد فمجاز إجماعا تضمن كلمتين حقيقة أو حكما أي يكون كل واحدة منهما في ضمنه إذ التثنية على ما اصطلحوا عليه اختصاص العطف فكأنه قال كلمة وكلمة فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول هو كل واحد من الكلمتين فزيد قائم مثلا بصورة المجموعية متضمن لزيد قائم بصورة الإفرادية فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن وخرج بهذا القيد المفردات بإسناد متعلق بتضمن أو صفة مصدر محذوف أي تضمنا متلبسا أو حاصلا أو ملصقا به أو صفة كلمتين أي كلمتين متلبستين بإسناد إحداهما إلى الأخرى فإن قيل التعريف غير جامع لأن الجملة الشرطية والجملة التي أحد جزئيها جملة نحو زيدا بوه قائم لا يصدق التعريف عليهما إذ الأولى متضمنة للجملتين والثانية لجملة وكلمة أجيب بأن تعريضه لكلمتين لبيان أقل ما لا بد منه لا لنفي الزيادة فاشتمال الصورتين على أكثر من كلمتين لا يضر واعلم أن المراد بالإسناد هنا هو ضم أحد الكلمتين إلى الأخرى سواء حصل مع ذلك فائدة أم لا وفي قوله بإسناد بالتنكير إشارة إلى ذلك فهي أي الجملة أعم من الكلام عموما مطلقا لصدقها عليه وعلى غيره إذ شرط الفائدة بخلافها فكل كلام جملة ولا عكس بالمعنى اللغوي والأعم هنا بمعنى العام فمن لمجرد الابتداء هذا بالنظر إلى المفهوم وأما بالنظر إلى موارد الاستعمال فهو على بابه قاله بعض المحققين قال شيخنا جمال الدين محمد الشامي بل هو بالنظر إلى المفهوم على بابه أيضا لأن الجملة أكثر عموما للأفراد من الكلام فتدبر انتهى وما ذكر من كون الجملة أعم من الكلام ليس إجماعا بل هو عند الأكثر وقد ذهب بعضهم إلى أنهما مترادفان وهو ظاهر كلام الزمخشري في المفصل فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال وتسمى الجملة وفي قول المصنف عند الأكثر دليل على أن الأكثر على أنهما مترادفان قال البدر الدماميني في التحفة ظاهر كلام الأندلسي في شرح المفصل أنه رأى الجميع لأنه قال في باب المبتدأ والخبر الكلام والجملة في اصطلاحهم مترادفان انتهى وفي الأشباه والنظائر قال الشيخ تقي الدين ناظر

الجيش

فان بدأت باسم فاسمية نحو زيد قام وان تصوموا خير لكم

الجيش الذي يقتضيه كلام النحاة تساوي الكلام والجملة في الدلالة يعني كلما صدق احدهما صدق الاخر
فليس بينهما عموم وخصوص انتهى فظهر ان الاكثر على الترادف نعم قال الشيخ جمال الدين بن هشام في المغني و
الكلام اخص من الجملة لا مرادف لها فان الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن
السكوت عليه والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدأ وخبره كزيد قائم وما كان بمنزلة احدهما نحو
ضرب اللص واقائم الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما وبهذا يظهر لك انهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من
الناس والصواب انها اعم اذ شرطه الافادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجزاء جملة الصلة كل
ذلك ليس مفيدا فليس كلاما انتهى قال العلامة السيوطي وقد نازعه بعضهم في ذلك وادعى ان الصواب ترادف
الكلام والجملة انتهى واجاب ناظر الجيش عما ذكره في جملة الشرط ونحوها بان اطلاق الجملة عليها اطلاقا مجازيا من
باب اطلاق الشيء على ما كان عليه واجاب غيره بان تخلف الحكم في جملتي الشرط والجزاء لا يقدح في كون كل جملة مركبة تفيد اذ
المراد في الاعم الاغلب وهذا كقولهم ان المبدل منه في نية الطرح اي في الاعم الاغلب فلا يقدح ما يعرض من المانع
المانع في بعض الصور نحو جاءني الذي مررت به زيد للاحتياج الى الضمير وله نظائر وكذا ذكر الدماميني في شرح
المغني ما محصله ان الخلاف في المسئلة اصطلاحي ولا مشاحة في الاصطلاح ونازعه الشمني في ذلك والحق ما قال
الدماميني تنبيهان الاول ما فسرت به الاسناد في حد الجملة هو قضية كلام جماعة في مثل هذا المقام اذ لو اريد
بالاسناد النسبة التامة كانت الجملة كالكلام في اعتبار الافادة فلا يتفرع عليه قوله فهي اعم من الكلام لكن قال بعضهم
تفسير الاسناد بالنسبة مط يلزم منه انتقاض التعريف بالمركب المشتمل على نسبة ناقصة كغلام زيد واختار بعض
المحققين تفسير الاسناد هنا بالنسبة التامة والمقصود كون المركب الذي هو الجملة مشتملا على الاسناد حالا
او اصلا فلا تكون الجملة كالكلام في اعتبار الافادة فتامل الثاني قال الشيخ شيوخنا الحرفوشي في شرح التسهيل
للمصنف ربما افهم كلام بعضهم ان الجملة اخص من الكلام وفيه نظر انتهى قال قال تلميذه شيخنا العلامة محمد الشامي و
ما افهمه كلام بعضهم نظرا الى ان القرآن يطلق عليه الكلام ولا يطلق عليه الجملة ووجه النظر ان المانع من اطلاق
الجملة على القرآن شرعي لايهامها معنى الاجمال واشعارها به لا لغوي انتهى فتامل فان بدئت اي صدرت الجملة باسم وصفا
كان او غيره فاسمها جملة اسمية اي فتسمى اسمية نسبة الى الاسم لتصديرها به ولا فرق بين ان يكون ذلك الاسم صريحا
نحو زيد قام وهيهات العقيق وقائم الزيدان عند من جوزه والتمثيل بنحو زيد قام للجملة الاسمية لا غير هو قول الجمهور
لعدم ما يطلب الفعل وجوز المبرد وابن العريف وابن مالك كونها فعلية على الاضمار والتفسير والكوفيون على التقديم
والتاخير او مؤولا نحو قوله تعالى وان تصوموا خير لكم اي صومكم خير لكم لان المؤول كالصريح في الحكم والمراد بالتصدر

شيخ

المسند

وان زيدا قائم الا عبرة بالحروف وبفعل ففعلية كقام زيد وهل قام زيد وهل زيد ضربته وبا عبد الله وان احد من المشركين استجارك والمقدر كالمذكور

المسند والمسند اليه فلا يضر في التسمية ما تقدم من الحروف لغرض ما نحو ما قائم الزيدان او زيد اخوك وهو خير الاعراب والمعنى ان زيدا قائم ولعل اباك منطلق وما زيد قائما اذ لا عبرة بالحروف في ذلك فالجملة المذكورة كلها اسمية لكونها صادقة بالاسم بالمعنى المذكور وبدات بفعل متصرف اكان ماضيا او مضارعا او امرا فعلية اي سميت فعلية نسبة الى الفعل لتصديرها به كقام زيد وضرب اللص وعسى زيد ان يقوم وكان زيد قائما وظننته قائما ويقوم زيد ويقم وهل قام زيد مما تقدم فيه الحروف اذ لا عبرة به كما تقدم والمعتبر في الصدارة ما هو صدر في الاصل فلا يضر ايضا تقدم المعمول الموجب ويجوز في نحو كيف جاء زيد واياك نعبد وفيما هنا كنتم اموات فاحياكم ان تكون جملة فعلية لان هذه الاسماء في نية التاخير وكذا نحو هلا ضربته وبا عبد الله وان احد من المشركين استجارك والانعام خلقها والليل اذا يغشى لان صدرها في الاصل افعال والتقدير هلا ضربت زيدا وادعو عبد الله وان استجارك احد وخلق الانعام واقسم بالليل والمقدر كالمذكور في الحكم بتينها ان الاولى اذا لم تصدر بما تقدم وهي المصدرة بظرف او جار ومجرور نحو عندك زيد وفي الدار زيد اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا باستقر المحذوف والا مبتدا مخبرا عنها وسيأتي تفصيل الاقوال في هذه المسئلة في محله ان شاء الله وزاد الزمخشري وغيره بالجملة الشرطية والصواب انها قبل الفعلية لما مر الثاني قال ابن هشام في المغني فما يجب على المسئول عنه ان يفصل فيه لاحتماله الاسمية والفعلية لاختلاف التقدير او لاختلاف النحويين ولذلك امثلة احدها اصدر الكلام من نحو اذا قام زيد فانا اكرمه هذا مبني على الخلاف في عامل اذا فان قلنا جوابها فصدر الكلام جملة اسمية واذا تقدمه من تاخير وما بعد اذا معمم لها لانها مقتضاة اليه نظير ذلك قولك يوم ليس فيه زيدا نائم فزيدا على عكس قوله فيما نحن بزيد انا ذاهب اذا قدرت الف بينا زائدة وبين اضافة المجملة الاسمية فان صدر الكلام جملة فعلية والظرف مضاف الى الجملة الاسمية وان قلنا العامل في اذا فعل الشرط واذا غير مضافة فصدر جملة فعلية قدم ظرفها كما هو في تقم فانا اقوم الثاني اذا في الدار زيد واعندك عمرو فانا ان قدرنا المرفوع مبتدا او مرفوعا بمبتدا محذوف كائن بتقديره او مستقر فالجملة اسمية وان خبر الاولى وذات فاعل مغن عن الخبر في الثانية وان قدرنا فاعلا باستقر ففعلية او بالظرف فظرفية الثالث نحو يوما ان في نحو ما مر يتيه مذيوما ان فان تقديره عند الاخفش والزجاج بيني وبين لقائه يوما ان وعند ابي بكر والي على امد انقضاء الزمن يوما ان وعليها فالجملة اسمية لا محل لها ومذ خبر على الاول ومبتدا على الثاني وقال الكسائي وجماعة مذ كان يوما ان مذ ظرف لما قبلها وما بعدها جملة فعلية حذف فعلها وفي نحو اخفصر قال الجوزي المضي في الزمان الذي هو يوما ان ومذ كم

من حروف الابتداء وذو الطائية واقعة على الزمان وما بعدها جملة اسمية حذف مبتدأها ولا محل
لها لانه صلته الرابع ماذا صنعت فانه يحتمل معنيين احدهما ما الذي صنعته فالجملة اسمية قدم
خبرها عند الاخفش ومبتدأها عند سيبويه والثاني اي شيء صنعت فهي فعلية قدم مفعولها فان قلت
ماذا صنعته فعلى التقدير الاول الجملة بحالها وعلى الثاني يحتمل الاسمية بان يقدر ماذا فعلية و
الفعلية بان تقدره مفعولا لفعل محذوف على شريطة التفسير ويكون تقديره بعد ماذا لان الاستفهام
له الصدر الخامس ابشر يهدوننا فالارجح تقدير بشر فاعلا بيهدي محذوفا والجملة فعلية ويجوز
تقديره مبتدأ وتقدير الاسمية في ءانتم تخلقونه ارجح منه في ابشر يهدوننا لمعادلتها للاسمية
وتقدير الفعلية في قوله فقلت اي سرت ام عادني حلم اكثر رجحانا من تقديرها في ابشر يهدوننا
لمعادلتها الفعلية السادس نحو قاما اخواك فان الالف ان قدرت حرف تثنية كما ان التاء حرف
تانيث في قامت هند او اسما واخواك بدل منها فالجملة فعلية وان قدرت اسما وما بعدها مبتدأ
فالجملة اسمية قدم خبرها السابع نعم الرجل زيد فان قدر نعم الرجل خبرا عن زيد فاسمية وان قدر
زيد خبر المحذوف فجملتان فعلية واسمية الثامن جملة البسملة قدر فان ابتدائي بسم الله فاسمية
وهو قول البصريين او ابدء ببسم الله ففعلية وهو قول الكوفيين وهو المشهور في التفاسير و
الاعاريب التاسع قولهم ما جائت حاجتك فانه يروى برفع حاجتك فالجملة فعلية وبنصبها
فالجملة اسمية وذلك لان جاء بمعنى صار فعلى الاول ما خبرها وحاجتك اسمها وعلى الثاني ما
مبتدأ واسمها ضمير ما وانث حملا على معنى ما وحاجتك خبرها ونظير ما هذه في قولك ما انت وموسى
فانها ايضا تحتمل الرفع والنصب الا ان الرفع على الابتدائية او الخبرية على خلاف سيبويه والاخفش
وذلك اذا قدرت موسى عطفا على انت والنصب على الخبرية او المفعولية وذلك اذا قدرته مفعولا
معه اذ لا بد من تقدير فعل ح اي ما يكون او ما تصنع ونظير ما هذه في الوجهين على اختلاف التقديرين
كيف انت وموسى الا انها لا تكون مبتدأ ولا مفعولا به فليس للرفع الا توجيه واحد واما النصب
فيجوز كونه على الخبرية او الحالية العاشر الجملة المعطوفة من نحو قعد عمرو وزيد قام والارجح الفعلية
للتناسب وذلك لازم عند من يوجب توافق الجملتين المتعاطفتين ومما يترجح فيه الفعلية نحو موسى
اكرمه ونحو زيد ليقم وعمرو لا يذهب بالجزم لان وقوع الجملة الطلبية خبرا قليل الى هنا كلام المغني
ثم الجملة بالنسبة الى الوصفية وعدمها قسمان لانها ان وقعت خبرا عن مبتدأ فاسمها جملة صغرى وان كان

خبر المبتداء فيها اسمية جملة فكبرى نحو زيد قام ابوه فقام ابوه صغرى والجميع كبرى وقد تكون صغرى وكبرى باعتبارين كما في نحو زيد ابوه غلامه منطلق وقد لا تكون صغرى ولا كبرى كقام زيد

خبر المبتدء فيها اي في الجملة جملة اسمية او فعلية فكبرى نحو قولك زيد قام ابوه وابوه قائم فقام ابوه او ابوه قائم جملة صغرى لانها وقعت خبرا عن مبتدء وهو زيد والجميع من المبتدء والجملة التي هي خبره جملة كبرى لان خبر المبتدء فيها جملة وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين كما في نحو زيد ابوه غلامه منطلق فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير وغلامه منطلق صغرى لا غير لانه خبر وابوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق وصغرى باعتبار جملة الكلام قال ابن هشام ومثله لكنا هو الله ربي اذ الاصل لكن انا هو الله ربي ففيها ايضا ثلث مبتدءات اذا لم يقدر هو ضميرا له سبحانه ولفظ الجلالة بدلا منه او عطف بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب بل قدر ضمير شان وهو الظ ثم حذفت همزة انا حذفا اعتباطيا وقيل حذفا قياسيا بان نقلت حركتها ثم حذفت ثم ادغمت نون لكن في نون انا تنبيهان الاول الجملة الكبرى كما تكون مصدرة بالمبتدا كما مر تكون مصدرة بالفعل نحو ظننت زيدا يقوم ابوه و تفسير المص شامل لذلك واما تفسير غيره بانها الاسمية التي خبرها جملة فغير مطرد لخروج المصدرة بالفعل الثاني قال ابن هشام في المغني قد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها ولهذا النوع امثلة احدها نحو انا اتيك به اذ يحتمل ان يكون فعلا مضارعا ومفعولا وان يكون اسم فاعل ومضافا اليه مثل وانهم اتيهم عذاب وكلهم اتيه يوم القيمة فردا ويؤيده ان اصل الخبر الافراد وان حمزة يميل الالف من اتيك وذلك ممتنع على تقدير انقلابها من همزة الثاني نحو زيد قائم ابوه اذ يحتمل ان يقدر ابوه مبتدء وان يقدر فاعلا بقائم الثالث نحو زيد في الدار اذ يحتمل تقدير استقر وتقدير مستقر الرابع نحو انما انت سيرا اذ يحتمل تقدير تسير وتقدير سائر وينبغي ان يجري هنا الخلاف الذي في المسئلة قبلها انتهى قال الدماميني يشير الى الخلاف الذي جرى فيما يتعلق به الظرف من نحو زيد في الدار هل هو فعل نظرا الى ان الاصل في العمل الافعال فعند الاحتمال يكون تقدير ما هو الاصل او هو اسم فاعل مثلا نظرا الى انه خبر واصل الخبر ان يكون مفردا فعند التردد يقدر ما هو الاصل وهذا الخلاف معروف ولم يذكره المص في المسئلة واحال عليه لشهرته وفي قوله وينبغي اشعار بانه لم يصرحوا باجراء الخلاف في عامل المصدر من نحو انما انت سيرا وهو مثل مسئلة الظرف من غير فرق فينبغي جريان الخلاف فيه ايضا وقد لا تكون الجملة صغرى ولا كبرى كقام زيد و زيد قائم وافي الدار زيد ولعندك زيد اذا لم يصدق عليها تعريفهما تنبيهان الاول قال ابن هشام في المغني

وقد عبر

تتمة الجمل التي لها محل سبع وهي الخبرية والحالية والمفعول بها والمضاف اليها والواقعة جوابا لشرط جازم او التابعة لمفرد والتابعة لجملة
لها محل والتي لا محل لها سبع ايضا المستانفة والمعترضة والتفسيرية والصلة والمجاب بها القسم والمجاب بها شرط غير جازم والتابعة لما لا محل له

وقد عبر بقوله صغرى وكبرى كما فعل المص انما قلت صغرى وكبرى موافقة لهم وانما الوجه استعمال فعلى
افعل بال او بالاضافة ولذلك لحن من قال كان صغرى وكبرى من فواقعها حصباء در على ارض من الذهب
وقول بعضهم ان من زايدة وانهما مضافان على حد قوله بين ذراعي وجبهة الاسد يرده ان الصحيح ان من
لا تقحم في الايجاب ولا مع تعريف المجرور ولكن ربما استعمل افعل التفضيل الذي لم يرد به المضافة المفاضلة
مطابقا مع كونه مجردا قال يهجو اذا غاب عنكم اسود العين كنتم كراما وانتم ما اقام الائم اي لئام فعلى ذلك
يتخرج البيت وقول النحويين وكذلك قول العروضيين فاصلة كبرى وفاصلة صغرى انتهى وفي هذا الجواب نظر قال
في الجامع لا يطرد تاويل اسم التفضيل بما لا مشاركة فيه نحو ربكم اعلم بما في نفوسكم وهو اهون عليه خلافا
للمبرد وقال ابن مالك في التسهيل استعماله عاريا دون من وال مجردا عن معنى التفضيل ما ولا باسم فاعل او صفة
مشبهة مطردا عند ابي العباس والاصح قصره على السماع انتهى لكن قال ابن عقيل في شرحه الوجه ان ذلك مطرد و
على ذلك المتاخرون الثاني تنقسم الجملة الى ذات وجه وذات وجهين فذات الوجهين هي اسمية الصدر فعلية العجز
نحو زيد يقوم ابوه وفعلية الصدر اسمية العجز نحو ظننت زيدا ابوه قائم وذات الوجه نحو زيد ابوه قائم وظننت
زيدا يقوم ابوه هذه تتمة في الكلام على تعداد الجمل التي لها محل منه الجمل التي لها محل من الاعراب سبع على ما
هو المشهور والحق انها تسع كما سياتي بيانه وبدا بالتي لها محل من الاعراب لكونها اشرف من التي لا محل لها منه والذي
عكس نظر الى الاصل هو كون الجملة لا محل لها من الاعراب وانما كان كذلك لانها اذا كان لها محل من الاعراب تقدرت
بالمفرد لان المعرب انما هو المفرد والاصل في الجملة ان لا تكون مقدرة بالمفرد وهي اي الجمل السبع التي لها محل
من الاعراب احديها الجملة الخبرية وهي الواقعة خبرا والثانية الجملة الحالية وهي الواقعة حالا والثالثة الجملة
المفعول بها والرابعة الجملة المضاف اليها والخامسة الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم والسادسة الجملة التابعة
لمفرد والسابعة الجملة التابعة لجملة لها محل من الاعراب سبع ايضا والجمل التي لا محل لها من الاعراب والجمل سبع
ايضا احديها المستانفة ويعبر عنها بالابتدائية وما عبر به المص اولى لما سياتي والثانية الجملة المعترضة والثالثة
الجملة التفسيرية وتسمى المفسرة والرابعة الجملة الصلة والخامسة الجملة المجاب بها القسم والسادسة الجملة المجاب
بها شرط غير جازم والسابعة الجملة التابعة لما لا محل له من الاعراب وعند وصولي الى هذا الموضع من الشرح عن لي
نظمها فقلت مستعينا بالله الجمل المعربة المحل سبع على المشهور فاستمل فخبرية وما قد وقعت حالا و
مفعولا بها قد اوقعت وما اليها قد اضيف وكذا جواب شرط جا بالفا او اذا وما اتت تابعة لمفرد او جملة
لها محل فاعدد اما التي ليس لها محل فسبع ايضا وهي ما ساتلو الابتدائية التي جرت معترضا بها وما قد فسرت

تفصيل الاولى مما له محل الخبرية وهي الواقعة خبر المبتداء او لاحد النواسخ ومحلها الرفع او النصب

وصلة الموصول والجواب القسم وما بها يجاب شرط اتى للفعل غير جازم وما اتت تابعة لعادم محل اعراب
فخذها كلها منظومة في نسق واشكر لها ونظمها الشيخ بدر الدين ابن ام قاسم المرادي فقال جمل اتت ولها
محل معرب سبع لان حلت محل المفرد خبرية حالية محكية وكذا المضاف لها بغير تردد ومعلق عنها وتابعة
لما هو معرب او ذو محل فاعدد وجواب شرط جازم بالفاء او باذا او بعض قال غير مقيد واتتك سبع
ما لها من موضع صلة وعارضة وجملة مبتدى وجواب اقسام وما قد فسرت في اشهر والخلف غير مبعد
وبعيد تخصيص وغير معلق لا جازم وجواب ذلك اورد وكذاك تابعة لشيء ما له من موضع فاحفظه غير
مفند هذا تفصيل للجمل التي لها محل من الاعراب وبيان مواضعها والجمل التي لا محل لها منه وبيان كل واحدة من
القسمين الجملة الاولى مما له محل من الاعراب الجملة الخبرية وهي الواقعة خبر المبتدا او لاحد النواسخ المقدم
ذكرها ومحلها من الاعراب الرفع في باب المبتداء نحو زيد ابوه قائم وباب ان نحو ان زيدا ابوه قائم وباب لا التي
لنفي الجنس نحو لا ربيبة قوم يجيء بخبر او النصب في باب كان نحو بما كانوا يظلمون وباب كاد نحو وما كادوا
يفعلون وباب ما ولا المشبهتان بليس نحو ما زيد ابوه قائم ولا رجل يصدق تنبيهان الاول قال ابن هشام
اختلف في نحو زيد اضرب وعمرو هل جاءك فقيل محل الجملة التي بعد المبتداء رفع على الخبرية وهو الصحيح وقيل
نصب بقول مضمر هو الخبر بناء على ان الجملة الانشائية لا تكون خبرا انتهى قال الدماميني واضمار القول لا
يعين النصب اذ يجوز ان يقدر مفعول فيه كذا فيكون المحكي في محل رفع على انه نائب عن الفاعل ولا يجوز ان
يقدر اقول فيه كذا فيكون في محل نصب انتهى قلت والخلاف في وقوع الجملة الانشائية خبرا مشهور وفي
المسئلة ثلثة اقوال احدها منع وقوع الانشائية خبرا وهو قول جماعة من الكوفيين منهم ابن الانباري نظرا
الى ان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب قال غير واحد من المحققين وهو وهم نشاء من اشتراك لفظ الخبر بين
ما يقابل الانشاء وبين خبر المبتداء قال ابن هشام لاتفاقهم على ان هذا اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب
انما هو من صفات الكلام وعلى جواز اين زيد وكيف عمرو وقال الرضي ليس الخبر عند النحاة ما يحتمل الصدق
والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا ففي قولك ازيد عندك يسمون الظرف خبرا مع انه لا يحتمل
الصدق والكذب قال ويدل على جواز كونها طلبية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا على جواز
الرفع في نحو قولهم اما زيد فاضربه انتهى قيل وفي هذا الاخير نظر فان اتفاق غيرهم لا يلزمهم واتفاقهم او
غيرهم ممنوع فانهم يمنعون ان يقال زيد اضربه انتهى الثاني جواز الوقوع بتاويل قول محذوف هو الخبر
فاذا قلت زيد اضربه فالتقدير زيد اقول لك اضربه او مقول فيه اضربه فالجملة محكية به وهو قول ابن السراج

الجملة الخبرية

وانما

٣٧٠

وانما التجأ الى ذلك هربا من الوهم المتقدم ذكره والثالث جواز الوقوع من غير تاويل وهو قول جماعة منهم ابن مالك والرضي والفنازاني وابن هشام قال ابن مالك في التسهيل لا يمتنع كونها طلبية خلافا لابن الانباري ولا يلزم تقدير قول قبلها خلافا لابن السراج لكن قال السيد الشريف في شرح المفتاح الراجح التاويل هو المشهور وقرره في حواشيه بان قال لا يخفى ان المبتدء انما وضع ليتنبه السامع خالي الذهن عن احواله فينبغي ان يلاحظ الخبر من هذه الحيثية ولنا ان لا نسلم ان الخبر يجب ان لا يكون قائما بها او محمولا عليه بالمواطاة ايجابا او سلبا حتى تنتقض بالامور الاعتبارية وبالجمل الواقعة خبرا وبصورة الاستفهام الداخل على المبتدا بل يكفي بالخبر بوجه ان يكون ملحوظا من حيث انه حال من احوال المبتدا فانه كان في اثبات ما نحن فيه وينتهد لذلك ما تجده من الفرق بين زيد ضربته وزيد ضربته فان زيدا في الاول مفعول به لانه لم يلاحظ الفعل معه على وجه يكون خاليا من احواله بل انما ذكر لتعيين محل الضرب وهو في الثاني مبتدء لانه لوحظ معه الفعل من حيث انه حال من احواله ولا شك ان نحو اضرب في قولك زيدا اضربه ليس من احوال زيد اذا جرى على ظاهره كما في قولك اضرب زيدا واما اذا اول بمقول في حقه اضربه على معنى انه يستحق ان يقوم يضربه فقد صار ملحوظا من حيث انه حال لزيد وفيه مبالغة يعرى عنها قولك اضرب زيدا لانك هناك امرت بضربه واشرت الى انه مستحق لذلك وقس عليه نحو قوله تقبل انت لا مرحبا بكم اي مقول في شانكم هذا الدعاء اي تستحقون لان يدعى عليكم به واما مثل اين زيد ومتى القتال فليس مما نحن فيه لان الاستفهام هناك داخل في الحقيقة على التنبيه بين المبتدء المذكور والخبر المقدر لا على الخبر وحده اذ المعنى اين زيد حصل في الدار والسوق فلا يتصور تقدير القول اذ لم يقع الانشائية خبرا للمبتدا وليس المعنى بين زيد احصل في الدار وفي السوق الا ترى انه لو قدر ما يسم الفاعل كان الاستفهام داخلا في المبتدء حقيقة ولولا هذا لوجب تقديم الكلمة المتضمنة للاستفهام على المبتدا هنا بخلاف زيد اين هو فانه لا يجب تقديم الاستفهام على زيد لانه وقع في صدر الجملة الواقعة خبرا فوجب تقدير القول واما في اين زيد فانما وجب التقديم لان الاستفهام متعلق بالنسبة التي هي بين زيد وخبر المقدر معنى كانه قيل لزيد اهو في الدار او في السوق كما تقدم فلا وجه لتقدير القول انتهى الثاني قال العلامة الكابنجي لا يسوغ الاخبار بجملة ندائية نحو زيدا ياخاه ولا مصدرة بلكن او بل او حتى بالاجماع في كل ذلك ولا بد فيها اني في الجملة الخبرية من ضمير يربطها بما هي خبر عنه لان الجملة من حيث انها جملة كلام مستقل فاذا قصد جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة يربطها بالجزء الاخر ليكون الجميع كلاما واحدا والا لم تحصل الفائدة لو قلت زيد قام عمرو مطابقا لما يعود اليه في الافراد والتذكير وفروعهما نحو زيد جاءا بوه هند

قام ابوها والزيدان والهندان قام ابوهما والزيدون قام ابوهم والهندات قام ابوهن او مذكور كزيد
ضربته او محذوف مقدر ان علم وجر بمن التبعيضية كالسمن منوان بدرهم اى منه او بفى الظرفية كقوله
فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر اى نساء فيه ونسر فيه او بمسبوق مماثل لفظا ومعمولا كقوله
اضح فالذى توصى به انت مفلح فلا تك الا فى الفلاح منافسا اى انت مفلح به او باضافة اسم فاعل كقوله
سبل المعالى بنو الاعلين سالكه والارث اجدر من يحظى به الولد اى سالكها ومنع ذلك بعضهم او نصب
بوصف نحو الدرهم انا معطيك اى معطيكه وهو قليل او نصب بفعل تام متصرف والمبتدا كل كقراءة
ابن عامر فى سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى وبيت الكتاب ثلث كلهن قتلت عمدا فاخزى الله رابعة
تعود وقول ابى النجم قد اصبحت ام الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع قالوا لان كل لو نصب للزم وقوعه
مفعولا وهو ممتنع لانها اذا اضيفت الى مضمر لم يستعمل الا مبتدء او تاكيدا كما قرئ بهما فى قوله تعالى ان
الامر كله لله ولا يجوز ان يكون توكيدا فى البيتين لان المؤكد بها نكرة قال ابن مالك وكذا ما اشبه كلا
فى العموم والافتقار نحو ايهم يسئلنى اعطى ورجل يدعو لى الخير اجيب اى اعطيه واجيبه الاول شرط ان جزمت
الفعلين وموصول ان رفعتهما والثانى مشبه بالشرط فيحتاج الى جملة تكون صفة له ليتم بها معناه كما
يتم بالشرط معنى اسم الشرط وكما يتم بالصلة الموصول قال ابو حيان لا اعلم له سلفا فى ذلك ويضعف
ان كان المبتداء غير ذلك كقراءة السلمى افحكم الجاهلية يبغون بالرفع اى لا يبغونه وقوله وخالد
يحمد ساداتنا بالحق لا يحمد بالباطل برفع خالد وساداتنا اى يحمده سادتنا واما المرفوع فقد
صرح غير واحد منهم ابن مالك وابو حيان والرضى بمنع حذفه لانه عمدة وانما حذف فى الصلة فى بعض
الاحوال لكونها اشد ارتباطا بالموصول من المبتدا واجاز بعضهم حذفه مبتدء كما فى قوله تعالى ان هذان
لساحران عند من قدر ان هذان لهما ساحران ونقل فى المغنى عن ابن عصفور اجازة حذفه فى نحو زيد هو
القائم قال مع قوله هو وغيره انه لا يحذف العايد فى نحو جاء الذى هو فى الدار لانه لا دليل على المحذوف
تنبيه قال ابن هشام قد يوجد الضمير فى اللفظ ولا يحصل الربط وذلك فى ثلاث مسائل احديها
ان يكون معطوفا بغير الواو نحو زيد قام عمرو فهو اهم والثانية ان يعاد العامل نحو زيد قام عمرو قام
قام هو الثالثة ان يكون بدلا نحو حسن الجارية اعجبتنى هو فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر العايد
على الجارية وهو فى التقدير كانه من جملة اخرى وقياس قول من جعل العامل فى البدل هو العامل فى
المبدل منه ان يصح المسئلة انتهى الا اذا اشتملت الجملة التى هى خبر على المبتدا لفظا ومعنى او معنى فقط فلا

يحتاج الى ضمير بل هذا الاشتمال كاف في ربط الجملة بما هي خبر عنه فالاول نحو الحاقة ما الحاقة فالحاقة
الاولى مبتداء وما اسم استفهام مبتدء ثان والحاقة الاخيرة خبرها والجملة خبر المبتدا الاول والرابط
بينهما اشتمالها عليه ومعنى لفظا والاصح ان ذلك ليس ضعيفا كما قال سيبويه ولا خاصا بالشعر كما قال الاعلم
ولا بمقام التهويل والتفخيم وان كان اكثر ما يقع في ذلك نحو القارعة ما القارعة واصحاب اليمين ما اصحاب
اليمين والثاني نحو زيد ضربته ابو عبد الله كنيه لخاله الاخفش وتبعه الزمخشري وصنيع سيبويه والجمهور
واستدل للجواز بقوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر المصلحين فالذين مبتدء وجملة
يمسكون بالكتاب صلة الذين وجملة واقاموا الصلوة معطوفة على الصلة وجملة انا لا نضيع اجر المصلحين
خبر المبتدء والرابط بينهما اشتمالها عليه معنى فان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب ورد بمنع كون الذين
مبتدء بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون ولئن سلم فالرابط العموم لان المصلحين اعم من المذكور
او الضمير المحذوف اي منهم والخبر محذوف والجملة قبله دليل والتقدير ما اجوزه قاله في المغني واشتمال
على شامل له اي للمبتداء فهذه الاشتمال ايضا مغن عن الضمير نحو زيد نعم الرجل فزيد مبتدء وجملة نعم الرجل
خبره والرابط بينهما اشتمال الجملة على الجنس الذي يشمل زيدا وغيره وهو الرجل اذ اللام في الجنس مستغرق
على ما هو الحق ويلزم عليه جواز زيد مات الناس وعمرو كل الناس يموتون لان الجملة مشتملة على شامل للمبتدا
ولا قائل به وقيل الرابط اشتمال الجملة على المبتدا معنى بناء على قول الاخفش في صحة تلك المسئلة وعلى القول
في ان ال في نعم وبئس للعهد لا للجنس او اشتملت على اشارة اليه اي المبتدا فيقوم هذه الاشارة مقام الضمير
في الربط نحو قوله تعالى والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها اولئك اصحاب النار ولباس التقوى ذلك خير اذا
قدرت ذلك مبتدءا ولباس التقوى خبره والجملة خبر الذين والمسئلة بكون المبتداء موصولا وموصوفا والاشارة
اشارة البعيد فيمنع عندهم زيد قام هذا المانع ويرد قام ذلك المانع والحجة قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد
كل اولئك كان عنه مسئولا كذا في المغني وعباة الاثر قشاني النقل عن ابن الحاجب اكثر ما ورد فيه ذلك اذا
كان المبتدا موصولا وموصوفا فيحتاج الى اعانة بلفظ الاشارة المستعمل لما بعد كذلك وذاك واولئك و
يكون له موضع ليس للضمير لانه ليس في الضمير دلالة على البعد ظاهر هذا انه لا يمتنع عنده في غير ذلك وان كان
قليلا بل مفهومه ان ذلك كثير او كانت الجملة نفس المبتداء في المعنى فلا تحتاج الى الضمير لارتباطها به بلا
ضمير لانها هو نحو قل هو الله احد فاذا شاخصة ايضا الذين كفروا على اظهر الوجهين ان هو ضمير الشان
وهي ضمير قصة وكما في قولك قولي حسبك الله والتحقيق ان هذا ليس الاخبار بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ

كما في عكسه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة نبه عليه المرادي وغيره تتمة ويغني عن الضمير
في الربط اربعة امور احدها العطف بفاء السببية لجملة ذات ضمير على جملة خالية منه هي الخبر او
بالعكس فالاول نحو زيد يطير الذباب فيغضب ففي يغضب ضمير عائد على زيد قال وانشاد غير بحر الماء
ثادة فيبدو وقارات بجم فيغرق كذا قالوا قال ابن هشام وهو محتمل لان يكون اصله بحر الماء عنه الى
ينكشف عنه قال الدماميني لكن ما قالوه اظهر لان الحذف خلاف الاصل والاصل عدم تقدم عوده اليه والثاني
كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فقد السببية نزلت الجملتين منزلة الجملة
الواحدة ولهذا اكتفى فيهما بضمير واحد وهو فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعين خبرا نحو
ان قام يغضب عمرو والمحل لذلك المجموع فالرابط في الموضعين في الحقيقة هو الضمير فمعنى زيد يطير
الذباب فيغضب بيد لما يطير الذباب فيغضب نص عليه في المغني قال وهو بديع وسبقه الى ذلك ابن ابي
الربيع وفي الارتشاف عن ابن الحاج وجدت في الاسئلة التي سئل عنها ابن ولاد ما استحق الزجاج قال
لا يجوز زيد يطير الذباب فيغضب عند البصريين ويجوز عند الكوفيين انتهى وفيه عن ابن عصفور ان الرابط
بالفاء متفق عليه الثاني العطف بالواو عند الهشام وحده نحو زيد قامت هند واكرمها ونحو زيد يقام
وقعدت هند بناء على ان الواو للجمع فالجملتان كالجملة كمسئلة الفاء وانما الواو للجمع في المفردات لا في الجمل
بدليل جواز هذا قائم وقاعدون هذان يقوم ويقعد قاله في المغني الثالث الشرط المشتمل على ضمير هو
الرابط في الحقيقة مدلول على جوابه بالخبر كزيد يقوم عمرو ان قام الرابع النائبة عن الضمير هو قول
الكوفيين وطائفة من البصريين ومنه واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي
المأوى اي مأواه ومن منع قدر المأوى له تنبيه اختلفوا في الرابط في قوله تعالى والذين يتوفون منكم
ويذرون ازواجا يتربصن على اقوال احدها انه النون والمقدر واذ زواج الذين على حذف المبتدأ المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه وهو الذين فالرابط النون العائد على المبتدأ المحذوف الثاني انه كلمتهم
محذوفة هي وما اضيف اليها على التدريج وتقديرها اما قبل يتربصن اي ازواجهم يتربصن وهو قول
الاخفش وقيل المبرد واما بعده اي يتربصن بعدهم وهو قول الفراء وقبل الاخفش الثالث انه الضمير
القائم مقام الظاهر المضاف للضمير والاصل يتربصن ازواجهم فجيء بالضمير مكان الازواج لتقدم ذكرهن
فامتنع ذكر الضمير الذي اضيف اليه الظرف لان النون لا تضاف لكونها ضميرا وحصل الربط بالضمير
المذكور وقيل التقدير مما يتلى عليكم حكم الذين فالظرف خبر مقدم والمبتدأ هو المضاف المحذوف اي حكم الذين

١٤٧٤ يتوفون منكم ثم ابتدأ بقوله تعالى بتصبر تفسير للمتلو فلا اخارج بالجملة حتى يحتاج لرابط ونقل الطيبي
حاشية الكشاف هذا القول عن سيبويه وضعف بما فيه من حذف خبر مقدم ومبتداء مؤخر و
تقديم وتاخير وهو تكلف الجملة الثانية من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة الحالية وهي الواقعة
حالا ومحلها من الاعراب النصب وشروطها ثلثة احدها ان تكون خبرية منسوبة الى الخبر بنسبة الفرد
الى الكلية لانها خبر لكن هذا باعتبار الاصل دون الحال كما سيأتي فالنسبة على هذا على بابها ولا يجوز
ان يكون انشائية لانها وان كانت كخبر المبتدأ في المعنى الا انها حكم خبري لانها مثل المقيود تكون ثابتة باقية
مع ما قيدت بها والانشاء لا خارج له بل يظهر له مع اللفظ ويزول بزواله فلا يظهر تقييد للقيد اذ الا يقع
الانشاء شرطا ولا ظرفا ولا صفة الا شاذا هكذا افرده الحديثي في شرح الحاجبية وقال الرضي انما وجب كونها
خبرية لان مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت ووقوع مضمون الحال والانشائية اما
طلبية او ايقاعية بالاستقراء والطلبية لا يتيقن حصول مضمونها فكيف يخصص مضمون العامل بوقت
حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت واشتريت وزوجت فغير منظور فيها الى وقت يحصل فيه
مضمونها بل المقصود بها مجرد الايقاع وهو من القصد قد يقع بل يعرف بالعقل لا مزيد لالة اللفظ
ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه انتهى وحكى ابن هشام الاجماع على ان الحالية لا تكون الا
خبرية قال واما قول الامين المحلي ولا تضجر فمطلب فاته الطالب ان يضجر ان لا ناهية والواو للحال فخطأ
والصواب انها عاطفة اما مضارع يسبك من ان والفعل على مصدر مفهوم من الامر السابق اي لكن منك طلب
وعدم ضجر او جملة على جملة وعلى الاول ففتحة تضجر اعراب ولا نافية للنصب مثله في قولك اسعى ولا اخيب
بالنصب على الثاني فالفتحة للتركيب والاصل لا تضجرن بنون التاكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ولا ناهية
والعطف مثله في ولا تعبدوا الا الله ولا تشركوا به شيئا انتهى قال الدماميني في المنهل يجوز ان يريد هذا
القائل ان جملة النهي خبر مبتدأ محذوف والاسمية حالية ووقوع الطلبية خبر المبتدأ بالتاويل
غير منكر فالمعنى اطلبها وانت منهي عن الضجر ولا خطأ اذن في كون الواو للحال ولا ناهية على انه
اقول اذا كانت الجملة الحالية في المعنى كخبر المبتدأ فلم لا يجوز وقوعها انشائية ما قوله بالخبر كما
يكون ذلك في خبر المبتدأ وكونها قيدا للعامل ولا ينافي ذلك وقد صرح الفنري في شرح التلخيص
في قول ابي النجم ميزت عنه قنزعا عن قنزع جذب الليالي ابطأ واسرعي حال الليالي على تقدير القول
او كون الامر بمعنى الخبر وهذا الاخير عين ما كان قلناه انتهى وقد صرح بذلك في شرح المفتاح ايضا وتبعه

في قوله الطلب

غير مصدرة بحرف الاستقبال ولا بد من رابط فالاسمية بالواو والضمير

الشريف الجرجاني في شرحه على الكتاب المذكور ثم دعوى الاجماع على ان الحالية لا يكون الا خبرا مقدح
فيها بما نقله صاحب البسيط وغيره عن الفراء من جواز وقوع الامر ونحوه حالا نحو وجدت الناس اخبر
نقله واجيب بانه على تقدير مقولا فيهم الشرط الثاني ان يكون غير مصدرة بحرف الاستقبال كالسين وسوف
ولن فلا يقال مررت بزيد سيقوم او سوف يقوم او لن يقوم وذلك لمنافاة الحال والاستقبال في الظ
وان لم يكن حقيقة اذ الحال الذي نحن فيه ليس هو الحال الذي يدل عليه المضارع حتى ينافي الاستقبال
اشار اليه الرضي واعترضه الشريف الجرجاني بان الحال الذي نحن بصدده يجامع كلا من الازمنة الثلثة
على السواء ولا يناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال على كل
منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضي امتناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال كما لا يخفى انتهى
وقرره بوجه اخر سيأتي ان شاء الله تعالى مع ما فيه تنبيهان الاول خرج بهذا الشرط الجملة الخبرية للشرطية
فلا تكون حالية كما قال المطرزي لا يقع جملة الشرط حالا لانها مستقبلة فلا تقول جاء زيد ان يسئل يعطي
فان اردت صحة ذلك جعلت الجملة خبرا لمن الحال له فقلت وهو ان يسئل يعط ويكون الحال هي الجملة
الاسمية يعني فتزول من تصدير الحال بدليل الاستقبال لان الحال ح اثبات اتصاف صاحبها بمضمون
الخبر الذي هو الجملة الشرطية له وهو مقارن لزمن العامل فلا اشكال وقال صاحب الوافي يجب
تصدير الشرطية بضمير ذي الحال الا عند انسلاخ معنى الشرط نحو انا اتيك ان اتيتني وان لم تاتك و
اكرمه ان شتمك واطلبه ولو بالصين انتهى قال شارحه اذ المعنى في المثال الاول اتيك على كل حال
والا فكيف يصح ان يكون الشيء مشروطا بامرين متناقضين وكلمة ان في هذا الموضع لا يكون لقصد
التعليق والاستقبال وكذا كلمة لو لا تكون لانتفاء الشيء لانتفاء غيره ولا للمضي بل المراد معهما
ثبوت الحكم البتة انتهى والواو في المثالين الاخرين قيل حالية والمعنى اكرمه وان كان الحال انه شتمك
واطلب العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين فهما كالمثال الاول وصوبه ابن هشام في شرح بانت
سعاد وقيل اعتراضية وفيه نظر وفي البسيط ان الشرطية تقع حالا نحو افعل هذا ان جاء زيد
فقيل تلزم الواو وقيل لا تلزم وهو قول ابن جني وفي البسيط من الخبرية الشرطية فيقع حالا
خلافا للمطرزي انتهى الثاني قال الهواري اذا نظرت الى قياس قولهم في الحال المقدرة انما هي
صفة مستقبلة يتقدر وقوعها انتهى فتدبر والشرط الثالث انه لا بد لها من رابط يربطها
بما هي حال منه لما مر فالجملة الاسمية تربط بالواو والضمير جميعا اعتناء بشان الربط من حيث عدم

دلالتها

او الجملة

والفعلية ان كانت مبدوءة بمضارع مثبت بدون قد بالضمير وحده نحو جاز يد يسرع

دلالتها على عدم ثبوت الذى هو من شان الحال وظهور الاستيناف فيها فحسن زيادة الرابط نحو قوله تعالى الم تر الى الذين خرجوا من ديارهم وهم الوف ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى او احدهما اى الواو فقط نحو لئن اكله الذئب ونحن عصبة وجاء زيد والشمس طالعة وانما جعلت الواو فى هذا الباب رابطة لانها تدل على الجمع والغرض احتمال جملة الحال مع عاملها قاله فى المغنى وزعم ابن جنى انه لا بد من تقدير الضمير فاذا قلت جاء زيد والشمس طالعة فالتقدير وقت بعثته ثم حذفت الضمير ودلت الواو عليه او الضمير فقط نحو ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة وزعم الزمخشرى انه نادر وصرح ابن الحاجب فى الكافية بضعفه قال ابن مالك واذا على الزمخشرى وهى من المسائل التى خرقته عن الصواب واعجزت ناصريه عن الجواب وقد تعقبه فى الكشاف فجعل قوله تعالى بعضكم لبعض عدو فى موضع نصب على الحال وكذا فى لا متعقب لحكمه قال ابن مالك وانفراد الضمير عندك فليس لان الحال شبيهة بالخبر والنعت ليس شئ منها يربط بالواو انتهى وقد حكى عن الفراء مثل ما ذهب اليه الزمخشرى وحكى ابو حيان ان الزمخشرى رجع عن قوله ولا شك فى ان الربط بالواو فقط اكثر من الربط بالضمير فقط صرح بذا ابن مالك فى شرح الكافية نكتة قال ابن هشام فى المغنى قلت يوهما ترد فى الجملة الاسمية الحالية بغير واو فى فصيح الكلام خلافا للزمخشرى كقوله تعالى ويوم القيمة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة فقال بعض من حضر هذا الواو فى اولها انتهى وقد تخلو الجملة من الواو والضمير معا فيقدر الضمير نحو مررت بالبر قفيز بدرهم او الواو كقوله يصف غائصا لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدرى ما خاله نصف النهار الماء غامرة ورفيقه بالغيب لا يدرى وانما قدرت الواو مع امكان تقدير الضمير حملا على الكثير فى هذا الباب كما مر تنبيه يمتنع الواو فى الجملة الاسمية الواقعة بعد عاطف نحو قوله تعالى فجاءها بأسنا بيانا او وهم قائلون فلا يقال او وهم قائلون كراهة اجتماع حرفى عطف صورة وفى الجملة الاسمية المؤكدة بمضمون جملة نحو انه ذلك الكتاب لا ريب فيه فكما لا يدخل الواو فى التوكيد فى نحو جاز يد نفسه لا تدخل هنا لان المؤكد نفس المؤكد فى المعنى ولو دخلت الواو لكان فى صورة عطف الشئ على نفسه قاله فى الاوضح وشرحه وهو وارد على قضية كلام المصرح والجملة الفعلية ان كانت مبدوءة بمضارع مثبت بدون قد فترتبط بالضمير وحده نحو جاز يد يسرع وقوله تعالى ولا تمنن تستكثر اى لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا ويمتنع الواو لانه منزل منزلة اسم الفاعل فى المعنى وجاز عليه فى الحركات والسكون فاجرى مجراه فى امتناع الواو واما ما جاء مع الواو من نحو قمت واصك وجهه وقوله نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدا والواو داخلة على جملة اسمية اى وانا اصك وانا ارهنهم وقال الشيخ عبد القاهر

مع الواو ومحولة تؤذن بنفي وقد يعلمون والا فكالاسمية ولا بد في الماضي المثبت من ثبوت قد لفظا او تقديرا

الواو فيها للعطف لا للحال والاصل مت وصككت ورهنت عدل عن لفظ الماضي الى لفظ المضارع حكاية للحال الماضية ومعناها ان هذا الضرب من الكلام كان من شأن الماضي واقع في هذا الزمان فيعبر بلفظ المضارع ومنها اي مع قد مقدرة بالضمير مع الواو وجوبا نحو قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم فجملة تعلمون حال من الواو في تؤذونني لا نكرة الجملة الفعلية مبدوءة بمضارع مثبت بل كانت مبدوءة بمضارع منفي او ماض مثبتا ومنفيا فكالاسمية في انها ترتبط بالواو والضمير معا او باحدهما وهذا يقتضي جواز الاقسام الثلثة في ذلك كله وليس على اطلاقه فلا بد من بيانه اما المبدوءة بالمضارع المنفي فان كان النافي لا فهو كالمثبت في لزوم الضمير والتجرد عن الواو نحو وما لنا لا نؤمن بالله فان ورد بالواو فقد ورد مبتدءا على الاصح كقوله ابن دكوان فاستقيما ولا تتبعان بتخفيف النون نص على ذلك في التسهيل وجعل بعضهم ترك الواو اكثر والظاهر عدم التاويل وان كان النافي غير لا فقد اجازت الاوجه الثلثة والمسموع من ذلك لم ولما وما والقياس يقتضي الحاق ان واما لن فمخرج لاستقبال الا مدخل له هنا وقال الاندلسي المضارع المنفي تلزمه لا بد من نفيه فلو الواو كان مع الضمير او لا قال الرضي ولعل ذلك لان تحوله يعبر بماض معنى كما ان ضرب ماض لفظا فكما ان ضرب الماضي لفظا للحال ظاهر احتاج الى قد المقربة له الى الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يضرب يحتاج الى الواو التي هي علامة الحالية لما لم يصح قد لان قد لتحقيق الحصول ولم للنفي انتهى وذكر في التسهيل ان المضارع المنفي بلا يغني فيه الواو عن الضمير في كلام غيره التمثيل بجاء زيد لما تطلع الشمس واما المبدوءة بالماضي المثبت فان كان ما ليا لا نحو ما بايتهم من رسول الا كانوا به يستهزؤن او متلوا بالو كقوله كن للخليل نصيرا جارا وعدلا ولا تشح عليه جارا وبخلا او صلة لشرط نحو لا ضربنه ان اطاع وان عصى لزم الضمير والخلو عن الواو كانت الحال مؤكدة نحو زيد اخوك قد علمت تركت الواو ايضا وان كان غير ذلك جازت الاوجه الثلثة و هذا التفصيل خلا عنه كثير من الكتب فاحفظه ولا بد في الماضي المثبت من ثبوت قد لفظا او تقديرا اي ولو كان ثبوتا مقدرا اما المذكورة كقوله تعالى فما فطمعون ان يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم وهو كثير وقد المقدرة كقوله تعالى هذه بضاعتنا ردت الينا ونحو جاؤكم حصرت صدورهم هذا مذهب الفراء والمبرد والفارسي وجماعة من محققي المتاخرين بل قيل جميع البصريين الا الاخفش وذهب الكوفيون والاخفش الى انه لا حاجة الى تقدير قد حيث تفقد لفظ الكثرة ووقوع الماضي حالا بدون قد والاصل عدم التقدير لا سيما فيما كثر استعماله واختاره ابو حيان ووجه بعضهم القول بان قد انما اشترطت لتقريب الماضي من الحال فيصلح اذ ذاك لوقوعه حالا وفيه بحث سيأتي في حديقة المفرد ان شاء الله تعالى نبه كلا في لزومه قد ليس

الثالثة الواقعة مفعولا وتقع محكية بالقول نحو قال اني عبد الله

على اطلاقه بل فيه تفصيل وذلك ان الماضي ان كان تاليا او متلوا باو كان ترك قد اكثر من ثبوتها
نحو ما لقيته الا اكرمني واضرب زيدا قام او قعد وقيل بل الترك واجب وان كان معه ضمير كان ثبوتها
اكثر واجتماع الواو وقد ح اكثر من انفراد احدهما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو فنحو جائني زيد وقد
خرج ابوه اكثر ثم قد خرج ابوه ثم وخرج ابوه فان عدم الضمير لزمت الواو وقد كقوله فجئت وقد
فضت لنوم ثيابها لدى الستر الا لبسة المتفضل ولا يقال جائني زيد قد خرج عمرو ولا وخرج عمرو
وقال الرضي واجاز الاندلسي على ضعف دخول قد في الماضي المنفي بما نحو ما قد ضربه ابوه وليس بوجه لعدم
السماع والقياس ايضا لكون قد لتحقيق وقوع الفعل وما لنفيه الجملة الثالثة من الجمل التي لها محل من الاعراب
الجملة الواقعة مفعولا ومحلها من الاعراب النصب ان لم تنب عن الفاعل كما سياتي وتقع مفعولا في ثلث صور
احدها ان تكون محكية بالقول ومعنى حكاية الجملة بالقول ان تحكى ومعها القول لان الجملة اذا حكي
بها القول فقد حكيت هي نفسها مع مصاحبة القول قاله البدر بن مالك نحو قوله تعالى قال اني عبد الله
فجملة اني عبد الله في محل نصب على المفعولية محكية بقال كسر ان بعد دخول قال وهل هي مفعول
به او مفعول مطلق نوعي كالقرفصاء في قعد القرفصاء اذ هي دالة على نوع خاص من القول فيه مذهبان
الاول للجمهور والثاني اختيار ابن حاجب قال والذي غر الاكثرين انهم ظنوا ان تعلق الجملة بالقول كتعلقها
بعلم في علمت لزيد منطلق وليس كذلك لان الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا انتهى قال
ابن هشام والصواب قول الجمهور اذ يصح ان يخبر عن الجملة بانها مقولة كما يخبر عن زيد من ضربت زيدا
بانه مضروب بخلاف القرفصاء في المثال فلا يصح ان يخبر عنها بانها مقعودة لانها نفس القعود واما
تسمية النحويين الكلام قولا فكتسميتهم اياه لفظا وانما الحقيقة انه مقول وملفوظ انتهى تنبيهات
الاول الاصل ان يحكى لفظ الجملة كما سمع ويجوز ان تحكى على المعنى باجماع فاذا قال زيد عمرو منطلق
فلك ان تقول قال زيد عمرو منطلق ~~فلك ان تقول قال زيد عمرو منطلق~~ او المنطلق عمرو فان كانت الجملة
ملحونة حكيت على المعنى باجماع فتقول في قول زيد عمرو قائم بالرفع بالجر قال زيد عمرو قائم وهل تجوز
الحكاية على اللفظ قولان صحح ابن عصفور المنع قال لانهم اذا جوزوا المعنى في المعربة فينبغي ان يلتزموه
في الملحونة الثاني اذا حكيت كلام متكلم عن نفسه نحو انطلقت فلك ان تحكيه بلفظه فتقول قال
فلان انطلق او انه انطلق وهو منطلق الثالث هل يلتحق بالقول في هذا الباب ما يرادفه كالدعاء
والنداء وكل ما في معنى القول فاذا وقع بعد نادى ودعا ووصى ونحوهما جملة كقوله ونادى نوح ابنه يا بني

اركب معنا دعوا الله مخلصين له الدين لئن انجيتنا ووصى بها ابرهيم بنيه ويعقوب يا بني فهل هي
محكية بما قبلها من الافعال اجراء لها مجرى القول ام نصبت بقول مقدر ذهب الكوفيون الى الاول
والبصريون الى الثاني ويشهد لهم التصريح بالقول في نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي و
نحو اذ نادى ربه نداء خفيا قال رب اني وهن العظم مني الرابع قال ابن بابشاذ في شرح الجمل من احكام
هذه الجملة المحكية انه لا يجوز نعت اسمائها ولا تاكيدها ولا العطف عليها لان هذا كله يخرجها
عن نفس الحكاية ويؤدي الى ايقاع النعت والتوكيد على غير معنى فيلبس ان ذلك داخل في الحكاية تقول
لمن قال زيد منطلق قال فلان زيد منطلق ولا يجوز ان تقول قال فلان زيد الظريف منطلق ولا زيد
وعمرو منطلقان لان ذلك كله لم يقله المحكي عنه انتهى واما العطف على الجملة نفسها فجائز سواء كان
المعطوف مفردا او جملة فاذا كان مفردا انتصب لفظا نحو قال اما زيد قائم او لفظا اخر واذا كان جملة
انتصب محلا كما سياتي الخامس قال ابن هشام من الجمل المحكية ما قد يخفى فمن ذلك بعد القول
فحق علينا قول ربنا انا لذائقون والاصل انكم لذائقون عذابي ثم عدل الى التكلم لانهم تكلموا عن
انفسهم كما قال الم تر اني يوم جر سويقة بكيت فنادتني هنيدة ماليا والاصل مالك ومنه في المحكية
بعد ما فيه معنى القول ام لكم كتاب فيه تدرسون ان لكم فيه لما تخيرون اي تدرسون فيه هذا اللفظ و
تدرسون قولنا هذا الكتاب الكلام وذلك اما ان يكونوا خوطبوا بذلك في الكتاب على زعمهم والاصل ان
لهم لما تخيرون ثم عدل الى الخطاب عند مواجهتهم السادس قد تقع الجملة بعد القول غير محكية وهي
نوعان محكية بقول اخر محذوف كقوله تعالى فماذا تامرون بعد قال الملاء من قوم فرعون ان هذا
لساحر عليم لان قولهم تم عند قوله من ارضكم ثم التقدير فقال فرعون بدليل قوله قالوا ارجه واخاه
وقول الشاعر قالت له وهو بعيش ضنك لا تكثري لومي وخلي عنك التقدير قالت له اتذكر
قولك لي اذا لومك في الاسراف في الانفاق لا تكثري لومي فحذف المحكية بالمذكور واثبت المحكية
بالمحذوف وغير محكية وهي نوعان دالة على المحكية كقولك قال زيد لعمرو في حاتم اتظن حاتما بخيلا
فحذف المقول وهو حاتم بخيل مدلولا عليه بجملة الانكار التي هي دونه وغير دالة عليها نحو ولا يحزنك
قولهم ان العزة لله جميعا والثانية ان تقع مفعولا في باب ظن فتقع مفعولا ثانيا لباب ظن نحو
ظننت زيدا يقرء فجملة يقرء من الفعل وفاعله المستتر فيه في موضع نصب على انها المفعول الثاني
لظن ووقوعها مفعولا في هذا الباب كوقوعها خبرا في باب كان وقد اجتمع وقوع الثاني من باب ظن وخبر كان

وان جملة

وان جملة في قول ابي ذؤيب فان تزعميني كنت اجهل بعدكم فاني شريت الحلم بعدك بالجهل ومفعولا ثالثا
لباب اعلم نحو اعلمت زيدا عمروا ابوه قائم فجملة ابوه قائم في موضع نصب على انها المفعول الثالث وانما لم يقع
مفعولا ثانيا في باب اعلم لان مفعوله الثاني مبتدأ في الاصل والمبتدأ لا يكون جملة والثالثة ان تقع معلقا عنها
العامل وقد مر معنى التعليق في باب افعال القلوب وانه لا يختص بها خلافا لابن عصفور بل هو جار في كل فعل قلبي
فهو اعني الجملة في موضع المفعولين ان تعدى العامل الى اثنين نحو قوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى وفي موضع مفعول
مقيد بالجار ان تعدى به نحو اولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة فلينظر ايها ازكى طعاما يسئلون ايان يوم الدين
لانه يقال فكرت فيه ونظرت فيه وسالت عنه ولكنها علقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ الى المفعول وهي
من حيث المعنى طالبة على معنى ذلك الحرف في موضع المفعول المصرح الى ان تعدى لواحد نحو عرفت من ابوك لانك
تقول عرفت زيدا ومنه على راي ابن مالك اما ترى اي برق هيهنا لان الرؤية فيه عنده بصرية كما تقدم وراي البصرية
وساير افعال الحواس انما يتعدى لواحد بلا خلاف الا سمع المعلقة باسم عين نحو سمعت زيدا يقرء فقيل متعدية
لاثنين ثانيهما الجملة وقيل متعدية لواحد والجملة حال اما متعلقة بمسموع فمتعدية لواحد اتفاقا نحو ويسمعون
الصيحة تنبيهات الاول اختلف في نحو عرفت زيدا من هو فذهب الفارسي الى ان الجملة في موضع المفعول الثاني لعرفت
على تضمنه معنى علمت واختاره ابو حيان ورد بان التضمين لا ينقاس وهذا التركيب مقيس وذهب المبرد والاعلم
وابن خروف وغيرهم الى ان الجملة في موضع نصب على الحال ورد بان الجمل الانشائية لا تقع حالا وذهب السيرافي
وابن عصفور وابن مالك وابن الصائغ وابن هشام الى ان الجملة بدل من المنصوب ثم قال ابن عصفور هي بدل كل من
كل على حذف مضاف والتقدير عرفت قصة زيد او امر زيد ابو من هو واحتيج الى هذا التقدير لتكون الجملة هي
المبدل منه في المعنى وقال ابن الصائغ هي بدل اشتمال ولا حاجة الى تقدير الثاني قال ابن هشام في المغني وقال جماعة
من المغاربة اذا قلت علمت زيدا لابوه قائم او ما ابوه قائم فالعامل معلق عن الجملة وهو فاعل في محلها النصب
على انها مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لان الجملة حكمها في مثل هذا ان يكون في موضع نصب وان لا يؤثر
العامل في لفظها وان لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا ابوه قائم واضطرب كلام الزمخشري في ذلك فحكم في
موضع من الكشاف بانه تعليق وقال في موضع اخر لا يسمى هذا تعليقا وانما التعليق ان يوقع بعد العامل ما يسد
مسد معموليه جميعا كعلمت ايهما عمرو الا ترى انه لا يفترق الحال بعد تقدم احد المنصوبين بين مجيء ما له الصدر و
غيره ولو كان معلقا لافترقا كما افترقا في علمت زيدا منطلقا وعلمت ازيد منطلق قال الدماميني فان قلت
ما الذي يترجح القولين المذكورين قلت كون العامل معلقا بدليل قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة

المصرح

وقد تنوب عن الفاعل ويختص ذلك بباب القول نحو يقال زيد عالم

الا ترى ان سل التي يراد بها طلب العلم لا المال انما يتعدى الى الثاني بالجار فلو كان وصول سل الى كم كوصول ظن
في نحو ظننت زيدا ابوه منطلق لزم تعديته الى اثنين بنفسه وذلك ممتنع واذا ثبت انه علق عن الثاني
بدليل عدم وجود الجار لم يكن نصب العامل لاحد المفعولين لفظا مانعا من كونه معلقا عن الاخر انتهى وفيه
نظر ظاهر الثالث فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب جواز ظهوره في التابع تقول علمت من زيد
وعلمت لزيد قائم وعمرا قاعدا بنصب جزئي الجملة المعطوفة كما نقله الرضي عن ابن الخشاب ومنه قول كثير وما كنت
ادري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت يروى بنصب الموجعات بالكسر عطفا على محل قوله
ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت يروى بنصب موجعات بالكسرة عطفا على محل قوله ما البكا قال ابن
هشام رايت بخط الامام بهاء الدين بن النحاس اقمت مدة اقول القياس جواز العطف على الجملة محل المعلقة عنها
بالنصب ثم رايته منصوصا انتهى وممن نص عليه ابن مالك ولا وجه للتوقف فيه مع قولهم ان المعلق عامل في المحل
انتهى وابن النحاس المذكور هو ابو عبد الله محمد بن ابرهيم بن النحاس الحلبي النحوي المشهور صاحب ابن مالك
واخذ منه جماعة من المشاهير منهم ابو حيان وابن نباتة وغيرهما الرابع انما يعطف على الجملة المعلق عنها
العامل مفرد فيه معنى الجملة كما مر من نحو علمت من زيد وغير ذلك من اموره ولا تقول علمت لزيد قائم
وعمرو الان مطلوب هذه الافعال انما هو مضمون الجملة فاذا كان الكلام مفردا يؤدي معنى الجملة
صح ان يتعلق به والا فلا قاله في التصريح وقد تنوب الجملة الواقعة مفعولا عن الفاعل فيكون محلها من
الاعراب الرفع ويختص ذلك بباب القول لان الجملة انما تقع نائبة اذا اريد بها لفظها كما سياتي وهو
غير متصور الا في باب القول نحو يقال زيد عالم فجملة زيد عالم في محل رفع على انها عن الفاعل وفي شرح
الجمل لابن بابشاذ اذا قلنا قد قيل زيد منطلق فموضع الجملة رفع لكونها مفسرة لقول مقدر كانه قد
قيل قول هو زيد منطلق ولم يجز زيد منطلق قيل لانه مفسر للفاعل اي نائبه وهو لا يتقدم على فعله
انتهى وكذا قال ابو البقاء في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا القائم مقام الفاعل مصدر وهو القول
اضمر لان الجملة بعد تفسره والتقدير واذا قيل لهم قول هو لا تفسدوا انتهى وزعم ابن عصفور ان ذلك
قول البصريين والصواب ما ذكره المص من ان النائب هي الجملة بعينها لانها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة
فكيف انقلبت مفسرة والمفعول به متعين للنيابة فان قلت اليس الصحيح ان الفاعل ونائبه لا يقعان جملة
فكيف صح وقوع نائب الفاعل هنا جملة قلت الجملة هنا في حكم المفرد لان المراد بها لفظها دون معناها
ولهذا يقع مبتدا نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وفي المثل زعموا مطية الكذب والجملة بل

قال

مطلقا بارادة اللفظ اسما وكل اسم مفرد فنائب الفاعل هنا في الحقيقة مفرد لا جملة وكذا المبتدأ
في المثالين المذكورين فتنبه مما ذكرته المصنف من خصائص النيابة بباب القول لما مر هو المشهور وقيل
تقع ايضا في الجملة المقرونة بمعلق نحو علم اقام زيد وقيل في الجملة مطلقا نحو علم قام زيد وهو مبني على
جواز وقوع الفاعل ونائبه جملة وفي المسئلة ثلثة اقوال احدها المنع مطلقا وعليه الاكثر وهو المشهور كما ذكرنا
الثاني الجواز مطلقا نحو يعجبني قام زيد وهو قول هشام وتغلب واحتجا بقوله ومما راعني الا يسير بشرطه
الثالث التفصيل وهو ان كان الفعل قلبيا ووجد معلق عن العمل نحو ظهر لي اقام زيد صح والا فلا وهو
قول الفراء وجماعة من الكوفيين ونسبوه الى سيبويه وحملوا عليه ثم بدا لهم من بعد فما راوا الا ياتي لا يسعنه
ومنعوا يعجبني يقوم زيد وعلى هذين القولين فراد بالجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلا او نائبا عنه
ومنع الاكثرون ذلك كله واولوا ما ورد مما يوهمه فقالوا في يسير ايه على اضمار ان وفي بدا ضمير البداء
المفهوم منه او ضمير التبين المفهوم من الفعل وقال الدماميني فاظن ان احدا من الكوفيين ولا غيرهم
ينازع في ان من خصائص الاسم كونه مسندا اليه فيحمل ما ذكروه من جواز وقوع الفاعل جملة على ان معنى
المصدر المفهوم من الجملة هو الفاعل المسند اليه معنى وغاية اذ التاويل هنا وقع بغير واسطة حرف
مصدري فهو كما يقول الكل في نحو عجبت حين قام زيد من ان الجملة وقعت مضافا اليها مع ان الاضافة
من خصائص الاسم كالاسناد اليه لكن الجملة هنا ماولة عندهم بمفرد اي حين قيام زيد ولا بدع فيهذا
لانه وجد مطردا في الاضافة في باب الدلالة نحو شواعلى اقتام قعدتاي وتايمك وقعودك وفي
لا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يكن منك اكل سمك مع شرب لبن فهشام مع من قال بقوله الحق قول
مثل يعجبني يقوم زيد بتلك الابواب الجملة الرابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة المضاف اليها
ومحلها الجر بغلبة كان اواسمية قال الدماميني لا ينبغي ان تنظم هذه في سلك الجمل التي لها محل من الاعراب
ضرورة ان المراد منها ما يكون جملة حقيقية ولا يكون في معنى المفرد بل واقعة موقعه والمضاف اليه لا يكون
جملة حقيقة وهو لا يكون الا اسما او ما هو في تاويل الاسم قال ابن الحاجب لان المضاف اليه في المعنى المحكوم
عليه لانه منسوب اليه او كان غلام زيد في معنى زيد له غلام او مال غلام هذا كلامه فاذا فلت قد حيل
قام زيد غلم تضف في الحقيقة الا الى المفرد دون الجملة انتهى وقال الشمني لا نسلم ان المراد من الجمل التي
لها محل من الاعراب لا يكون في معنى المفرد بل المراد منها ما هو اعم من ذلك وما ادعاه من الضرورة ليس
بصحيح وتقع الجملة المضاف اليها بعد ظروف الزمان مضافة اليها شواكانت منبنية او معربة منصوبة على

الظرفية

نحو والسلام علي يوم ولدت واذكروا اذ انتم قليل وبعد حيث ولا يضاف الى الجمل من ظروف المكان سواها والاكثر اضافتها الى الفعلية

الظرفية ام لا نحو قوله تعـ والسلام علي ولدت فجملة ولدت في محل جر باضافة يوم اليها ونحو قوله
تعـ هذا يوم ينفع الصادقين وانذر الناس يوم ياتيهم العذاب ونحو قوله تعـ واذكروا اذ انتم قليل
فجملة انتم قليل في محل جر باضافة اذ اليها ومثلها اذا عند الجمهور نحو قوله تعـ اذا جاء نصر الله ولما
عند من قال باسميتها نحو لما جاء زيد جاء عمرو وسياتي الكلام على ذلك في حديقة المفردات ان شاء الله
والاصل فيما يضاف من اسماء الزمان الى الجمل اذ واذا فلا يضاف اليها غيرهما الا اذا ساويهما في الابهام
او قاربهما في ما مضى او فيما ياتي وذلك ما لا يختص بوجه كوقت وحين ومدة وزمان وما يختص
بوجه دون كنهار وصباح ومساء وغداة وعشية فلو كان الزمان محدودا بالتثنية كيومين وليلتين
لم تجز اضافته خلافا لابن كيسان لعدم السماع فلو كان غير مثنى ودل على استحضار ما تحته من
العدد استحضارا اوليا كاسبوع وشهر وعام وجمعة فقد نص المغاربة على جواز الاضافة ونص
غيرهم على المنع والجمع غير محدود فيجوز اضافته قال ازمان قومي والجماعة كالذي منع الرحالة
ان يميل مميلا وقال الاخر ليالي اقتاد الهوى ويقودني وتقع الجملة المضاف اليها بعد حيث من
اسماء المكان مضافا اليها وجوبا نحو جلست حيث جلس زيد وجلست حيث زيد جالس ولا يضاف
الى الجمل من ظروف المكان سواها وقد مر وجه ذلك في باب الاضافة فليرجع اليه والاستعمال الاكثر
اضافتها الى الجملة الفعلية ومن ثم رجح النصب في نحو جلست حيث زيدا اراه تتمة ويضاف
الى الجملة سوى ما ذكر ستة اخر احدها اية بمعنى العلامة فانها تضاف جوازا الى الجملة الفعلية
المتصرف فعلها مجردا كقوله الكنى الى سلمى باية او مات بكف خضيب تحت زند مدرع وقوله
باية يقدمون الخيل شعثا كان على سنابكها مداما او مقرونا بما الزائدة عند سيبويه او المصدرية
عند ابن جني وابن مالك في قوله الا من مبلغ عني تميما باية ما يحبون الطعاما او النافية في قوله
الكنى الى قومي السلام رسالة باية ما كانوا ضعافا ولا عزلا هذا قول سيبويه وزعم ابن جني انها انما تضاف
الى المفرد نحو اية ملكه ان ياتيكم التابوت وان الجملة بعدها على تقدير ما المصدرية كانه راى ان الاضافة
الى الجملة انما ينبغي ان يكون في الظروف وما اشبهها بوجه وانه بعيدة من الظروف وانما قدر ما دون ان
المقدرة المعهودة التقدير لان الفعل لم ير منصوبا في وقت ما ولانه لا يختص بالمستقبل ورد ابن مالك عليه بقوله
باية ما كانوا ضعافا ولا عزلا قال لان تقدير ما المصدرية قبل ما المصدرية النافية ممتنع والذي راى انها تضاف
الى الجملة وجه ذلك بان الاية بمعنى العلامة مشابهة للوقت لان الوقت حادث صار علما لحادث اخر كقولك اتيتك

طلوع النجم فضار طلوعها آية الاتيان وعلامته فمن ثم عوملت معاملة اسماء الازمان في جواز الاضافة
الى الجملة واما اشتراط الفعلية وتقرن الفعل وكونها منفيا او منفيا بما فمحال على السماع الثاني ذهبت
اذ هب بدك تسلم والباقي ذلك ظرفية وذو وصفة اذ من تحذف ثم قال الاكثرون هي بمعنى صاحب فالموصوف نكرة
اي اذهب في وقت صحبتك سلامة اي في وقت هو مظنة السلامة وقيل انها موصولة بمعنى الذي على لغة طي واجريت
على لغة بعضهم فالموصوف معرفة والجملة صلة فلا محل لها والاصل اذهب في وقت الذي تسلم فيه ثم اتسع فيه
بحذف الجار فصار تسلمه ثم حذف الضمير فلا اضافة فيه الى الجملة قال المرادي في شرح التسهيل والى نحو
هذا كان يذهب ابن الطراوة قال ابن هشام ويضعفه ان استعمال الذي موصولة بطيء قلة بل يقل اختصاص هذا
الاستعمال بهم وان الغالب عليها في لغتهم البناء ولم يسمع هنا الا الاعراب بان حذف العائد المجرور وهو الموصوف
بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلق نحو ويشرب مما تشربون اي منه والمتعلق هنا مختلف وان هذا
العائد لم يذكر في وقت انتهى وقد قالوا لو ابدك تسلم فاكان كذا مقتضيا به ويختلف فاعلا اذهب وتسلم فيجب
المخاطب فيقال اذهبي بدك يسلمن واذهبا بدي تسلمان واذهبوا بدك تسلمون واذهبن بدك تسلمن والثالث و
الرابع لدن وديث فانهما يضافان جوازا الى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف وبشرط كونه مثبتا بخلافه
مع انه كقوله لدن سالتموناوفاتكم فلا يلتفت منكم للخلاف جموح وقوله خليلي قفا ربث افضي لبانة
من العرصات للذكرات عهودا وقد تضاف لدن الى الجملة الاسمية ايضا كقوله وتذكر نعماء لدن ثنائيا
قال ابن مالك في شرح التسهيل وسماعها احق من ذلك لقلة ما تدل عليه فانها تدل على مبتداء الغاية زمانا ومكانا
فاذا دلت على مبتدا الزمان فجريها مجرى الاسماء المبهمة ليس بابدا ما رايت فهو مصدر ربث اذا بطء فعول
في الاضافة الى الجملة معاملة اسما الزمان كما عوملت المصادر معاملة اسما الزمان في التوقيت انتهى فالاصل
في مثل قولك انظرني ربثا فعل انظرني مدة ربث ان افعل ثم ابنيت ربث عن المدة واضيفت الى الجملة كما يجوز
ذلك في المدة وذهب ابن مالك في الكافية وشرحها الى ان الفعل انما بعدها على اضمار ان ويؤيده اظهورها مع لدن
في قوله وليت ولم تقطع لدنا ولينا قرابة ذي قربى ولا حق مسلم والحامل الناس قول قائل كقوله قول
ما للرجال ليسرع منا مسرعين الكهولة والشبانا وقوله واجبت قائل كيف انت بصالح حتى ملكت ملكني عوده
تبينها ان الاولى يشترط في الجملة المضاف اليها خبريتها فان كانت الجملة انشائية وصدرت بلا النبرئية بقي اسمها
على ما كان عليه من بناء او نصب فقول ابي حنبل يوم لا حر ولا برد بالجر على اضافة يوم الى الاسم بعد لا وان
صدرت بلا وما العاملتين كليس لم يخالفا حكمها كقوله وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن غارب

الخامسة الواقعة جوابا لشرط جازم مقرونة بالفاء او باذا الفجائية ومحلها الجزم نحو من يضلل الله فلا هادي له وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون ونحو ان تقم اقم وان قمت قمت فالجزم للفعل وحده

الثاني لا يلحق الرابط الجملة المضاف اليها الا نادرا قال ابن مالك كل مضاف الى جملة الى مقدر الاضافة الى مصدر من معناها ومن اجل ذلك لا يعود منها ضمير الى المضاف اليها كما لا يعود من المصدر فان سمع ذلك عد نادرا كقوله مضت سنة لعام ولدت فيه وعشر بعد ذاك وحجتان والمعروف انه كان في الجملة تضمير فصلت عن الاضافة وجعلت صفة كقوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله الثالث ما يجب اضافته الى الجمل وقد مر ذكره في باب الاضافة يجب بناؤه وغير الواجب يجوز الاعراب فيه على الاصل والبناء حملا على اذ واذا فان كان ما وليه فعلا مبنيا ترجح البناء المناسب وان كان فعلا معربا او جملة ترجح الاعراب عند الكوفيين ووجب عند البصريين وقد مر ذلك مستوفى الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم وهو ان واخواتها حال كونها اعني الجملة الجوابية مقرونة بالفاء سواء كانت اسمية او فعلية خبرية ام انشائية او مقرونة باذا الفجائية ولا تكون الا اسمية والاداة ان خاصة كما مر ومحلها اي الجملة من الاعراب الجزم لانها لم تصدر بمفرد يقبل الجزم لفظا او محلا فالمقرونة بالفاء نحو قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم فجملة لا هادي له من لا واسمها وخبرها في محل جزم جوابا لشرط جازم وهو من ولهذا قرئ بجزم ويذرهم عطفا على الجملة والفاء المقدرة كالمذكورة نحو قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها والمقرونة باذا نحو قوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فجملة هم يقنطون في محل جزم لوقوعها جوابا لشرط جازم وهو ان واما اذا صدرت الجملة بمفرد يقبل الجزم لفظا نحو قولك ان تقم اقم او محلا نحو قولك ان قمت قمت فالجزم فيه محكوم به للفعل وحده لا للجملة باسرها وكذا القول في الشرط تنبيهان الاول قال الدماميني في شرح المغني الذي يظهر لي ان جملة الجزاء لا محل لها من الاعراب مطلقا سواء كان اقترنت بالفاء ام لا تقترن وسواء كانت جوابا لشرط جازم او جوابا لشرط غير جازم لان الجملة انما تكون ذات محل من الاعراب اذا صح وقوع المفرد في محلها والجزاء لا يكون الا جملة ولا يصح وقوعها مفردا اصلا ضرورة ان حرف الشرط لا يدخل الا على جملتين دالا على انعقاد السببية او اللزوم بينهما فيكون مضمون اوليهما سببا في وقوع مضمون الثانية لازما لمضمون الاولى على ما اختاره بعضهم وكان الداعي لهم الى جعل جملة الجواب فيما ذكر ذات محل هو المحافظة على توفير ما يقتضيه اداة الشرط اما لفظا او محلا وجوابه ان توفير ذلك انما يصح فيما يقبله والجملة ليست قابلة هنا لذلك لا بحسب اللفظ وهو ظ ولا بحسب المحل اذ ليست واقعة في موضع المفرد كما قدمناه انتهى وتاول الجزم في يذرهم ونحوه بتقدير شرط محذوف دل عليه ما قبله اي وان لم يفعلوا يذرهم قال بعضهم ولا حاجة الى ذلك مع امكان تخصيص الاعراب بغير الجزم في قولهم انما

الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم

يكون

السادسة التابعة لمفرد ومحلها بحسبه نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله ونحو اولم يروا الى الطير فوقهم صافات

يكون الجملة ذات محل من الاعراب اذا وقعت موقع المفرد وهذا اسهل من مخالفة كلامهم وتاول
بما ورد من ذلك بما لا حاجة اليه الثاني صريح كلام المص ان المحل في جواب الشرط الجازم محكوم به
لمجموع الفاء وما بعدها وصرح ابن هشام في المغني انه قول الجميع لكن وقع له عند الكلام على هذه
الجملة ان الجزم محكوم به لما بعد الفاء وتعقبه الش بانه لا وجه له فان المجزوم لا محل في هذا الموضع
وكيف وهذه الفاء مانعة من جزم ما بعدها قال واما الذي ذكره الجميع فربما يتخيل على ما فيه وذلك
لان الفاء وما بعدها قال واما الذي لو وقع موقعهما ما هو مصدر بمضارع لجزم فيحكم على المجموع بانه
في محل جزم بهذا الاعتبار وهو معترض فان المضارع المجزوم لم يقع وحده موقع الفاء وما بعدها و
انما الواقع مجموع الجملة التي هو صدرها ولو كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب غير ملاحظ فيه ما
يصحبه للزم الحكم على كثير من الجمل التي لا محل لها من الاعراب بانها ذات محل نظرا الى هذا المعنى الا ترى
ان الواقعة جوابا لشرط غير جازم لا محل لها بالاجماع مثل اذا قام زيد فهو مكرم في انها يمكن ان تصدر
بمضارع مرفوع فتقول اذا قام زيد اكرمه فلو اعتبر ما تقدم للزم كون هذه الجملة ذات محل وهو باطل
وعلى ذلك فقس انتهى وقال الشمني اذا كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب الذي يقتضيه العامل
السابق غير ملاحظ فيه ما يصحبه لم يرد عليه هذا الذي اورده الجملة السادسة من الجمل التي لها
محل من الاعراب الجملة التابعة لمفرد ومحلها من الاعراب بحسبه اي بحسب متبوعها منصوبا كان او مرفوعا
او مجرورا وهي عند الجمهور نوعان احدهما المنعوت بها وهي في محل رفع في نحو قوله تعالى من قبل ان ياتي
يوم لا بيع فيه وجملة لا بيع فيه من اسم لا وخبرها في محل رفع على انها نعت ليوم وفي محل نصب في نحو قوله تعالى
واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله فجملة ترجعون في محل نصب على انها نعت ليوم وفي محل جر في نحو
قوله تعالى ليوم لا ريب فيه في محل جر على انها نعت ليوم تنبيه للجملة المنعوت ما تليه شروط شرط في
المنعوت وهو ان يكون نكرة كما مر او معنى لا لفظا وهو المعرف بال الجنسية كقوله ع ولقد امر على اللئيم
يسبني فمضيت ثمة قلت لم لا يعنيني وشرطان في الجملة احدهما ان تكون مشتملة على ضمير يربطها
بالموصوف اما ملفوظ كما مر او مقدر كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها
شفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون فانه على تقدير فيه اربع مرات والثاني ان يكون خبرية فلا يجوز
مررت برجل اضربه والنوع الثاني المعطوفة بالحرف نحو قوله تعالى اولم يروا الى الطير فوقهم صافات
ويقبضن فجملة يقبضن في محل نصب عطفا على صافات وهو حال من الطير تنبيه زاد الزمخشري وابن

الجملة التابعة لمفرد

جنى وابن مالك وابن هشام الجملة المبدلة قال نعم واستروا النجوى الذين ظلموا ثم قال هل هذا الا بشر
مثلكم افتاتون السحر قال الزمخشري هذا في محل نصب بدلا من النجوى ومحمل التفسير وقال ابن جنى في
قوله الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان جملة الاستفهام بدل من حاجة اخرى
اى الى الله اشكو حاجتين تعدد التقائهما والجمهور لم يذكروا ذلك قال ابو حيان وليس كيف يلتقيان
بدلا بل استيناف للاستبعاد انتهى ولذلك لم يذكروا المصنف الجملة التابعة من الجمل التي لها محل
من الاعراب التابعة لجملة لها محل من الاعراب ومحلها الرفع التابعة بحسبها اى بحسب المتبوعة مرفوعة
كانت منصوبة او مجرورة وتقع لفظ التابعة معطوفة نحو زيد قام وقعدا بوه بالعطف على الجملة
الصغرى وهى قام التي هي خبر في محل رفع واحترز بذلك من تقديرها معطوفة على الكبرى لانها حينئذ لا محل
لها لعطفها على ما لا محل له ومن تقديرا الواو للحال لانها حينئذ لا تكون تابعة وتقع بدلا بشرط كونها اولى من
الجملة الاولى بتادية المراد المعنى نحو قول الشاعر اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر و
الجهر مسلما فجملة لا تقيمن عندنا في محل نصب بدل اشتمال من ارحل لما بينهما من الملابسة اللزومية
وهى ان في بتادية المعنى المراد من الجملة الاولى فان دلالتها على ما اراده من اظهار الكراهية لاقامته
بالمطابقة بخلاف الاولى فان قلت هي انما تدل على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما
اظهار كراهة المنهي فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم
ولكن ضاق الامر عندي بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة اقامته وخصوه والتاكيد بالنون دال
على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا والا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة
بخلاف الاولى قاله الفناري في شرح التلخيص ثم انما يصح التمثيل بهذا البيت الجملة التي لها
محل بناء على قول علماء البيان من تمثيلهم به لان الجملة الاولى والثانية محكية تابعة لها لكن قال
ابن هشام اذا قيل قال زيد عبد الله منطلق وعمرو منطلق مقيم فليست الجملة الاولى في محل نصب
والثانية تابعة لها بل الجملتان معا في موضع نصب لا محل لواحدة منهما لان القول يجموعهما
كل منهما جزء للمقول كما ان جزئي الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما باعتبار القول فما قاله
انتهى وهذا بعينه جار في البيت فان مجموع الجملتين فيه ومنها قوله ارحل لا تقيمن عندنا هو
المقول وكل واحد من الجملتين جزء فلا يكون لها محل على مقتضى كلامه تنبيه ما ذكره المصنف
من انحصار الجمل التي لها محل من الاعراب في سبع جاء على ما قرروا كما قال ابن هشام في المغني

الجملة التابعة لما لا محل له

تفصيل اخر الاولى مما لا محل له المستانفة وهي المفتتح بها الكلام والمنقطعة عما قبلها نحو فلا يحزنك
قولهم ان العزة لله جميعا

الحق انها تسع والذي اهملوه الجملة المستثناة قال الدماميني لم يتعرض للتنصيص عليها احد قبل ابن خروف
فيما اعلم فانه قال في قوله تعالى لست عليهم بمصيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله من مبتدأ ويعذبه
الخبر والجملة في محل نصب على الاستثناء المنقطع انتهى والجملة المسند اليها نحو سواء عليهم ءانذرتهم
الاية اذا اعرب سواء خبرا وانذرتهم مبتدأ ونحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه اذا لم يقدر الاصل ان تسمع
بل قدر تسمع غالبا قائما مقام السماع كما ان الجملة في نحو ويوم تسير الجبال ونحو ءانذرتهم في تاويل المصدر
وان لم يكن معهما حرف سابك وزاد الدماميني عاشرة وهي التي تقع صلة لال اما مع القول بان ذلك لا يكون
للضرورة مطلقا كما يقول الجمهور او مع القول بان ذلك يجوز في السعة قليلا ان كانت فعلية مصدرة بمضارع
كما يقوله الاخفش وابن مالك فان جملة الصلة في هذه الحالة تكون ذات محل من الاعراب لوقوعها موقع المفرد و
رده التقي الشمني بانا لا نسلم ان كل جملة واقعة موقع المفرد لها محل من الاعراب وانما ذلك للواقعة موقع المفرد
بطريق الاصالة والواقعة بعد ال الموصولة ليس للمفرد بطريق الاصالة لانهم قالوا ان صلة ال فعل في صورة
الاسم ولذا تعمل بمعنى الماضي ولو سلم فانما ذلك للواقع موقع المفرد الذي له محل والمفرد الذي هو صلة ال لا
محل له والاعراب الذي فيه بطريق العارية فانها لما كانت في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها بطريق
العارية فانها لما كانت في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها بطريق العارية كما في الا بمعنى غير وقد الغز
بذلك بعض الاندلسيين فقال حاجيتكم لتخبروا ما اسمان واول اعرابه في الثاني وذاك مبني بكل حال هاهنا
للناظر كالعيان وفي حاشية الكشاف للتفتازاني والجمهور على ان اللام التي هي من الموصولات اسم موضوع برأسه
الزم دخول الاسم لكونه في صورة حرف التعريف واظهر اعرابه في ذلك فهو اسم في صورة الحرف وصلته فعل
في صورة الاسم انتهى هذا تفصيل اخر للجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة الاولى مما لا محل له من الاعراب
الجملة المستانفة وتسمى الابتدائية ايضا والاول اوضح لان الابتدائية تطلق ايضا على الجملة المصدرة بالمبتدأ
ولو كان لها محل وهي اي الجملة المستانفة نوعان احدهما المفتتح بها الكلام اي الواقعة ابتداء لفظا ونية
كقولك ابتداء زيد قائم وقام زيد ومنه الجملة المفتتح بها السور او نية لا لفظا نحو راكبا جاء زيد والثاني المنقطعة
عما قبلها اي التي قطع تعلقها مما قبلها لفظا او معنى فالاول نحو قوله تعالى فلا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا
فجملة ان العزة لله جميعا مستانفة منقطعة عما قبلها لا محل لها من الاعراب وليست محكية بالقول لفساد المعنى اذ
قالوا ان العزة لله جميعا لم يحزنه وانما المحكي بالقول محذوف تقديره انه مجنون او شاعر او نحو ذلك ومثلها قوله
تعالى فلا يحزنك قولهم انا نعلم ما يسرون وما يعلنون وفي جمال القراء للسخاوي ان الوقف على قولهم في الاثنين

في الجمل التي لا محل لها من الاعراب

واجب

وكذلك جملة العامل الملغى لتاخره اما الملغى لتوسط فجملة معترضة الثانية المعترضة وهى المتوسطة بين شيئين
من شانها عدم توسط اجنبى بينهما وتقع غالبا بين الفعل ومعموله

٤٨٩

واجب والصواب انه ليس فى جميع القران وقف واجب بغير ان وصل وقصد بذلك تحريف المعنى انتهى وكذلك
اى كالمذكور من الجملة المنقطعة جملة العامل الملغى لتاخره نحو زيد قائم اظن اما جملة العامل الملغى
لتوسط نحو زيد اظن قائم فجملة لا محل لها من الاعراب الا انها جملة معترضة لا منقطعة والثانى اكثر
التى قطع تعلقها عما قبلها بمعنى نحو قوله تعالى الم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده منقطعة عما قبلها
لان الرابط المعنوى مفقود اذ اعادة المخلوق لم تقع بعد فيقرر ويبرهن عليها مع ان الرابط اللفظى موجود
وهو حرف العطف بثم لان الاول يخص الثانى بتوسط الاستيناف بها كان جوابا عن سؤال مقدر نحو قوله تعالى
هل اتيك حديث ضيف ابرهيم اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام فان الجملة القول الثانية جواب
لسؤال مقدر تقديره فما قال لهم ولهذا فصلت عن الاولى فلم تعطف عليها وفى قوله سلام قوم منكرون
ومنه قوله زعم العواذل انتى فى غمرة صدقوا ولكن غمرتى لا تنجلى فان قوله صدقوا جواب لسؤال تقديره
اصدقوا ام كذبوا ومثله يسمع لدنها بالغدو والاصال رجال فيمن نبى يتبع المفعول الثانى قال ابن هشام
قد يحتمل اللفظ الاستيناف وغيره ونوعان هو احدهما اذا حمل على الاستيناف احتيج الى تقدير جزء يكون معه
كلاما نحو زيد من قولك نعم الرجل زيد والثانى فلا يحتاج فيه الى ذلك لكونه جملة تامة وذلك كثير جدا
نحو الجملة المنفية فى قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يالونكم خبالا ودوا ما
عنتم قد بدت البغضاء من افواههم وما تخفى صدورهم اكبر قال الزمخشرى الاحسن والابلغ ان تكون
مستانفات على وجه التعليل للنهى عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين ويجوز ان يكون لا يالونكم وقد بعده
صفتين اى بطانة غيرها لغتكم فسادا بادية بغضاؤهم ومنع الواو الحكم هذا الوجه لعدم حرف العطف بين
الجملتين وزعم انه لا يوثق لاحد ضاحيا بوذيك احب مغار ثعلب والذى يظهر ان الصفة يتعدد بغير عاطف
وان كانت جملة كما فى الخبر نحو الرحمن علم القران خلق الانسان علمه البيان انتهى ملخصا الجملة الثانية
من الجمل التى لا محل لها من الاعراب الجملة المعترضة وتسمى الاعتراضية وهى الجملة المتوسطة بين شيئين
متلازمين من شانها عدم توسط اجنبى بينهما لافادة الكلام تقوية وتشديدا او تحسينا وفى البسيط
شرطها ان تكون مناسبة للجملة المقصود بحيث يكون كالتاكيد والتنبيه على خلل من اجزائها وان
لا تكون معمولة لشئ من اجزاء الجملة المقصود وان لا يكون الفصل بها الا بين اجزاء المتفصلة بذاتها
بخلاف المضاف والمضاف اليه لان الثانى كالتنوين منه على ان قد سمع بينهما نحو لا خافا علم لزيد انتهى
وتقع غالبا بين جزئى اسناد اما بين الفعل ومعموله سواء كان فاعله كقوله وقد ادركنى والحوادث جمة

استد

اسنة قوم لاضعاف ولاعزلا او مفعوله كقوله وبدلت والدهر ذو تبدل هيفا دبورا بالصبا والشمالا
وبين المبتداء وخبره كقوله وفيهن والايام يعثرن بالفتى نوادب لا يملسنه ونوائح ومنه الاعتراض
بجملة الفعل الملغى نحو زيد اظن قائم وبجملة الاختصاص نحو قوله نحن معاشر الانبياء لا نورث وقوله
هند بنت عتبة نحن بنات طارق نمشي على النمارق او بين ما اصله المبتداء والخبر كقوله ان
سليمى والله يكلؤها ضنت بشئ ما كان يرزؤها وقوله ياليت شعري والمنى لا ينفع هل اغدون
يوما ولعمري يجمع اذا مثل بان الجملة الاستفهام خبر على تاويل شعري بمشعور ليكون الجملة نفس المبتدء
فلا تحتاج الى رابط واما اذا مثل ان الخبر محذوف اى موجود او ان ليت لا خبر لها هاهنا اذ المعنى ليتني
اشعر فالاعتراض بين الشعر ومعموله الذي علق عنه بالاستفهام وبين خبر ان صلة اما بين الموصول و
صلته كقوله ذاك الذي وابيك يعرف مالكا والحق يدفع ترهات الباطل وقوله ماذا ولا عبت في
المقدور انما يخطئ بالنجم او حتف بتقليل وافهم كلام ابن مالك في شرح التسهيل ان الفصل
ليست من الاعتراضية وليس كذلك بل هي نوع منها وفي الارتشاف عن نص الفارسي في الايضاح انه لا يجوز
الفصل بالاعتراضية بين الصلة والموصول انتهى بين المبتدء والخبر والفصل بالاعتراض بينهما بالقسم
بالوقوف عليه من كلامهم او بين اجزاء الصلة نحو الذي جوده والكرم زين بلده وبين القسم وجوابه
كقوله لعمرك فالحق والحق اقول لاملئن جهنم الاصل اقسم بالحق لاملئن والحق اقول اعتراض وبين الموصوف
وصفته كقوله فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم انه لقرآن كريم فيها اعتراض
بين الموصوف وهو قسم وصفته وهو عظيم بجملة لو تعلمون وبين اقسم بمواقع النجوم وجوابه انه
لقرآن كريم بجملة وانه لقسم لو تعلمون عظيم تتمة ويقع ايضا بين الشرط وجوابه كقوله تعالى
فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار وبين المجرور وجاره اسما كان نحو هذا غلام والله وزيدا و
حرفا نحو اشتريته بوالله الف درهم وبين الحرف ومدخوله ليت وهل ينفع شيئا ليت
شبابا بوعت فاشتريت وقوله كان وقد اتى حولي جديد اثانيها حمامان مثول وقوله وما ادري
سوف يحال ادري اقوم آل حصن ام نساء وقوله اخالد قد والله اوطأت عشوة وقوله فلا والي دمنا
مزالت عزيزة فوقعت في الاول بين الحرف وتوكيده وفي الثاني بين الحرف الناسخ ومعموله وفي الثالث
بين حرف النفي والفعل وفي الرابع بين قد والفعل وفي الخامس بين الحرف ومنفيه وكذلك الشامل
قولنا بين الحرف ومدخوله تنبيهات الاول يجوز الاعتراض باكثر من جملة خلافا للفارسي كقوله تع

قالت رب انى وضعتها انثى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى وانى سميتها مريم فالجملة الاسمية وهي والله اعلم بما وضعت باسكان التاء والفعلية وهي ليس الذكر كالانثى معترضتان بين الجملتين المصدرتين بقال اى كثيرا ما تشبه المعترضة بالحالية وميزها منها الموجود انه يجوز اقتران الاولى بالفاء كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتى كل ما قدرا الثانى انه يجوز اقتران الثانية بالفاء كقوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعى الى ترجمان الثالث انه يجوز تصدير الاولى بدليل الاستقبال الكائن فى قولك لن يفعلوا وحرف التنفيس فى وسوف يأتى والحال لا يدخل عليها حرف التنفيس الرابع انه يجوز اقتران الثانية بالواو مع تصدير الاولى بالمضارع المثبت كقول المثقب العبدى ما ابالى انبت الدهر بيوتا حسنا او غنرها واحسنى او جدمينا فشل افقدها فقا فليلا بها على فلا اقل من نظرة او دعها قوله افقدها على اضمار ان وقوله اقل يروى بالرفع والنصب الثالث للبيانيين فى الاغراض اصطلاحا مخالفة لاصطلاح النحويين والزمخشرى يستعمل بعضها كقوله فى نخل له مسلوب يجوز ان يكون حالا من فاعل يعبد ومن مفعوله لاشتمالها على ضميرهما وان يكون معطوفة على يعبد وان تكون اعتراضية مؤكدة اى ومن حالنا انا له مخلصون للتوحيد ويرد عليه مثل ذلك فلم لا يعرف العلم كما فى حيان توهما منه انه لا اغراض الا ما يقوله النحوى وهو لا اغراض بهذين شيئين منطابقين قاله فى المغنى الجملة الثالثة من الجمل التى لا محل لها من الاعراب الجملة المفسرة وتسمى التفسيرية وهى كما قال ابن هشام فى المغنى الفضلة الكاشفة لحقيقة ما قبلها قال احترزت بالفضلة من الجملة المفسرة لضمير الشان فانها كاشفة لحقيقة المعنى المراد بها الموضع بالاجماع لانها خبر فى الحال او فى الاصل وعن الجملة المفسرة فى باب الاشتغال فقد قيل انها تكون ذات محل كما سيأتى وهذا التقييد اهملوه ولا بد منه انتهى قال الدماميني وهذا التعريف غير مانع لصدقه على الجملة الحالية فى قولك اسرت الى زيد النحوى وهى ما جزاء الاحسان الا الاحسان اذ هى فضلة كاشفة لحقيقة ما قبلها من النحوى ويلزم ان لا يكون لها محل من الاعراب وهو باطل ثم الجملة المفسرة فى باب الاشتغال لا تخرج بقيد الفضلة فى مثل قولنا قام زيد عمرا يضربه لانها هنا مفسرة للحال وهى فضلة واجاب الشمنى بان المراد بالفضلة الجملة التى لا محل لها من الاعراب وفيه نظر ويكون قوله ح الكاشفة لحقيقة ما قبلها فصل اخرج به ما عدا هذه الجملة من الجمل التى لا موضع لها فان قلت جملة الموصول كاشفة وموضحة للموصول قلت نعم لكنها لا توضح حقيقة بل تشير اليه فتجاذ

نحو ان مثل عيسى عند الله كمثل ادم خلقه من تراب والاصح انه لا محل لها وقيل بحسب ما يفسره

من احواله وبهذا ظهر ان ترك المص لفظ الحقيقة من الحد ليس بجيد بل كان الاولى ذكره كما
فعل ابن هشام وغيره نحو قوله تعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل ادم خلقه من تراب ثم قال له كن
فيكون قال في الكشاف قوله خلقه من تراب جملة مفسرة لما له شبه عيسى بادم اي خلق ادم من تراب ولم
يكن ثم اب ولا ام فكذلك حال عيسى فان قلت كيف شبه به وقد وجد هو لغير اب ووجد ادم لغير اب وام
قلت هو مثله في احد الطرفين فلا يمنع اختصاصه دونه بالطرف الاخر من تشبيهه به لان المماثلة مشاركة
في بعض الاوصاف ولانه شبه به في انه وجد وجودا خارجا عن العادة المستمرة وهما في ذلك نظيران ولان
الوجود من غير اب وام اغرب واخرق للعادة من الوجود من غير اب فشبه الغريب بالاغرب ليكون
اقطع للخصم واحسم لمادة شبهته اذا نظر فيما هو اغرب مما استغربه وعن بعض العلماء انه اسر بالروم
فقال لهم لم تصدقون عيسى قالوا لانه لا اب له قال فادم اولى لانه لا ابوين له قالوا كان يحيي الموتى قال
فحزقيل اولى لان عيسى احيا اربعة نفر وحزقيل احيى ثمانية الاف فقالوا كان يبرئ الاكمه والابرص
قال فجرجيس اولى لانه ذبح واحرق ثم قام سالما انتهى كلام الكشاف وما وقع لابن هشام في المغني
من ان خلقه وما بعده تفسير لمثل ادم لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قدر جسدا من
طين ثم كون بل باعتبار المعنى اي ان شان عيسى كشان ادم في الخروج عن مستمر العادة وهو
التولد بين الابوين ليس كما ينبغي بل خلقه وما بعده تفسير لمثل ادم قطعا باعتبار ما يعطيه
ظاهر اللفظ لا باعتبار المعنى الذي ذكره والظ انه اراد نقل كلام الزمخشري فلم يوف بالمقصود منه
كما ترى قال الزمخشري انما جعل الجملة مفسرة لوجه الشبه لا للمشبه به فيحتاج ح الى ان يقال
وجه الشبه المستفاد من هذه الجملة ليس هو ما يعطيه ظ لفظها من تقدير ادم جسدا من طين ثم
تكوينه فان هذا ليس مشتركا بين ادم وعيسى وانما وجه الشبه ما يعطيه معنى الجملة من الخروج عن
مستمر العادة من التولد بين ابوين وهذا قدر مشترك بينهما والاصح انه لا محل لها اي للجملة المفسرة
من الاعراب وهو مذهب الجمهور سواء كان ما يفسره له محل ام لا وقيل والقائل ابو علي الشلوبين
بفتح الشين المعجمة وسكون الواو وكسر الموحدة وسكون المثناة التحتانية وبعدها نون
هكذا ضبط ابن خلكان الا انه جعل بياء النسبة فقال ابو علي عمرو بن محمد بن عمر المعروف بالشلوبيني
الاشبيلي انتهى وهو خلاف المش في الالسن ثم قال وهذه النسبة الى شلوبين وهي بلغة اهل
الاندلس الابيض الاشقر قال ان الجملة المفسرة بحسب ما تفسره فان كان له محل من الاعراب فكذلك هي

والا فلا فالجملة في نحو زيد ضربته لا محل لها اذ المحذوف المفسرة مشافهة فتكون المفسرة لها كذلك وهي في نحو انا كل شئ خلقناه بقدر ويجوز زيد الخبز يأكله بنصب الخبز في محل رفع لان المحذوف في الاية خبر ان وفي المثال خبر المبتدا وكلاهما في محل رفع وكذلك مفسرتها ولهذا يظهر الرفع اذا قلت زيد الخبز يأكله وقولك من يخن نؤمنه يثب وهو من فظهر الجزم قال ابن هشام وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان او بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة وجملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح مفسرة وان حصل بها تفسير انتهى وفي الهمع وهذا الذي قاله الشلوبين وهو المختار عندي وعليه تكون الجملة عطف بيان او بدلا لا تبيين المفسرة ثلثة اقسام مجردة من حرف التفسير كالاية ومقرونة بأي كقوله وترميني بالطرف اي انت مذنب ومقرونة بان نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك وقولك كتبت اليه ان افعل ان لم تقدر البتة قبل ان فان قدرتها كانت مصدرية لا مفسرة انتهى الجملة الرابعة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب جملة صلة الموصول اسميا كان او حرفيا فالاول نحو جاء الذي قام ابوه فجملة قام ابوه لا محل لها لانها صلة الموصول والموصول وحده له محل بحسب ما يقتضيه العامل بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول ونحو ليقم ايهم في الدار وله اكرم ايهم عندك وامرر بايهم هو افضل وفي التنزيل ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد بالنصب وروي فسلم على ايهم افضل بالجر وذهب ابو البقاء الى ان المحل للموصول وصلته معا كما ان المحل للموصول الحرفي مع صلته معا كما ان وفرق الاول بان الاسم يستقل بالعامل والحرف لا يستقل والثاني نحو عجبت مما قمت اي من قيامك وفي هذا القسم يقال الموصول وصلته في موضع كذا لان الموصول حرف فلا اعراب له لفظا ولا محلا وكذا قيل وحده لا محل لها من الاعراب لانها صلة وتشترط كونها اي جملة صلة الموصول خبرية لان الموصول وضع صلة الى وصف المعارف بالجمل نحو الذي قام ابوه ومن شرط الجملة المنعوت بها ان تكون خبرية هذا مذهب الجمهور وجوز الكسائي الوصل بجملة الامر والنهي نحو الذي اضربه او لا تضربه وجوزه المبرد في جملة الدعاء اذا كانت بلفظ الخبر نحو الذي يرحمه الله زيد قال ابو حيان ومقتضى مذهب الكسائي موافقته على اولى لما فيها من صيغة الخبر وجوزه هشام بجملة مصدرة بليت ولعل وعسى نحو الذي ليته او لعله منطلق زيد والذي عسى ان يخرج زيد قال والذي لم ار نظيره قبل التي لعلى وان شطت نواها ازورها وقوله غيرهم على

اضمار القول اى اقول لعلى او الصلة ازورها وخبر لعلى مضمر والجملة اعتراض واما جملة التعجب
فان قلنا انها انشائية لم يوصل بها او خبرية فقولان الجواز وعليه ابن خروف نحو جاء الذى
ما احسنه والمنع لان التعجب انما يكون من خفاء السبب والصلة تكون موضحة فتنافيا والصحيح جوازه
بجملة القسم نحو جاء الذى اقسم بالله لقد قام ابوه وبجملة الشرط مع جزائه كما يخبر بها نحو
جاء الذى ان قام عمرو قام ابوه ومنع قوم المسئلتين لخلو احدى الجملتين فيهما من ضمير عايد على الموصول
واجيب بانهما قد صارتا بمنزلة جملة واحدة بدليل ان كل واحدة منهما لا يفيد الا باقترانها بالاخرى
فاكتفى بضمير واحد كما يكتفى فى الجملة الواحدة والصحيح ايضا جوازه بجملة صدرها كان وقيل
لا لانها غيرت الخبر عن مقتضاه ويشترط حيث تضمن الموصول معنى الشرط نحو الذى ان قام
قام ابوه منطلق وقيل لا لاجتماع الشرطين والشئ لا يكون تمام نفسه ورد بان الثانى غير
الاول لا نفسه قاله فى الهمع تنبيه اطلاقهم الخبرية على جملة الصلة مجاز من قبيل تسمية الشئ
باعتبار ما كان عليه لخلوها الان عن الافادة وكذا الكلام فى الجمل الخبرية الواقعة خبرا
للمبتداء او صفة للنكرة او حالا فانها جمل وليست خبرا اى كلاما مقابلا للطلب وذلك
لخروج نسبها عن كونها مقصودة بالذات فاذا قلت زيد ابوه منطلق كان القصد الى اثبات
انطلاق الاب لزيد لا الى اثبات الانطلاق لابيه فانه مقصود تبعا فليس كل جملة كلاما ولا
كل جملة غير انشائية خبرا قاله السيد فى شرح المفتاح معلومة للمخاطب لانك انما تاتى بالصلة
لتعرف الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الصلة الا فى مقام
التهويل والتعظيم فيحسن ابهامها فالمعلومة كالذى قام ابوه والمبهمة نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم
ولم يعتبر ابن مالك هذا الشرط قال فى شرح التسهيل المشهور عند النحويين تقييد الجملة
الموصول بها بكونها معهودة وذلك غير لازم لان الموصول قد يراد به معهود فتكون صلته
معهودة كقوله تعالى واذ تقول للذى انعم الله عليه وانعمت عليه وقد يراد به الجنس فيوافقه صلته
كقوله كمثل الذى ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم صلته كقوله قيل الذى
لاقيت يغلب صاحبه مشتملة غالبا على ضمير مطابق للموصول فى الافراد والتذكير وفروعهما كجاء الذى قام
ابوه والتى قام ابوها واللذان واللتان قام ابوهما والذين قام ابوهم والتى قام ابوهن ويسمى هذا الضمير
عايدا كما مر ولا اشكال فى مطابقته للموصول لفظا ومعنى ان طابق لفظ الموصول معناه كالامثلة المذكورة فان

خالف لفظه معناه بان كان مفردا اللفظ مذكرا واريد به غير ذلك كمن وما جاز في العايد وجهان مراعاة اللفظ
وهو الاكثر نحو ومنهم من يستمع اليك ومراعاة المعنى وهو دونه نحو ومنهم من يستمعون اليك فما لم يحصل
من مطابقة اللفظ لبس نحو اعط من سالتك ولا يق من سالك او قبح نحو من هي حمراء امك فيجب ح مراعاة المعنى
او يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته نحو قوله وان من النسوان من هي روضة يهيج الرياض قبلها وتضوح و
يجوز الغيبة والحضور في ضمير المخبر به او بموصوفه غير حاضر مقدم لم يقصد تشبيهه بالمخبر به والحاضر يشمل
المتكلم والمخاطب انا الذي فعلت وانا الذي فعل وانت الذي فعلت وانت الذي قال علي ع انا الذي سمتني
امي حيدرة وقال الاخر انا الرجل الضرب الذي تعرفونه وقال وانت التي حببت كل قصيرة الي ولم تشعر
بذاك القصائر وقال وانت الذي اشاره في عدوه ومن امثلة المخبر بموصوفه انت ادم الذي اخرجتنا من الجنة
وانت موسى الذي اصطفاك الله ونقول انت فلان الذي فعل كذا وانما جاز ذلك لان المخبر عنه والمخبر به
شيء واحد لكن اعتبار الخبر اكثر واتيسر وهل يختص ذلك بالذي والتي وتثنيتهما وجمعهما ويتعين في ما عدا ذلك
الغيبة اولا قال ابو حيان الصواب الاول وزاد بعض اصحابنا ذو وذات الطائية والالف واللام واجازه
بعضهم في جميع الموصولات قال وهو وهم منه فان تاخر المخبر عنه وتقدم الخبر تعينت الغيبة عند الجمهور
نحو الذي قام انا او الذي قام انت لان الحمل على المعنى قبل تمام الكلام ممنوع واجاز الكسائي ذلك مع
التاخير ايضا وان قصد تشبيهه بالمخبر به تعينت الغيبة اتفاقا نحو انا في الشجاعة الذي قتل مرحبا وانت
في الشجاعة الذي قتل مرحبا يعني امير المؤمنين عليا ع وذلك لان المعنى على تقدير مثل ولو صرح بها تعينت
الغيبة واوجب قوم الغيبة مط واوجبها قوم في السعة دون الضرورة وهما قولان واهيان يردهما السماع
وعلى الجواز بشرطه ان وجد ضميران جاز في احدهما مراعاة اللفظ وفي الاخر المعنى قال نحن الذين بايعوا محمدا
على الجهاد ما بقينا ابدا وقال ع انت الهلالي الذي كنت مرة سمعنا به والارحبي الملهب ومنع الكوفيون
بان الجملتين اذا لم يفصل بينهما نحو انا الذي قمت وخرجت فلا يجوز عندهم وخرج واطلق البصريون والسماع
مع الكوفيين اذا لم يرد الا مع الفصل تنبيهات الاول زاد بعضهم على ما ذكر من الشروط في جملة الصلة
ان لا تستدعي كلاما قبلها كجملة حتى التي للغاية فلا يجوز جاء الذي حتى ابوه قائم وجملة لكن الاستدراكية
فلا يق جاء الذي لكنه قائم فانها لا تقع صفة ولا خبرا ولا حالا الثاني قد تخلف الضمير المذكور اسم ظاهر
فيقوم مقامه كقوله سعاد الذي اضناك حب سعادا واعراضها عنك استمر ودادا حكى ابو سعيد الذي
رويت عن الخدري اي عنه وقال الاخر فيا رب ليلى انت في كل موطن وانت الذي في رحمة الله اطمع اي في رحمته

او رحمتك

او رحمتك قال الفارسي ومن الناس من لا يجيز هذا الثالث احتجاجا بان الصائغ خلو جملة الصلة من الضمير اذا
عطف عليها بالفاء جملة مشتملة عليه نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب لحصول الارتباط بالفاء و
صيرورتها جملة واحدة الرابع الضمير العايد المذكور ان كان بعض معمول الصلة جاز حذفه فقط كحذف
المعمول نحو ابن الرجل الذي قلت تريد قلت انه ياتي او نحوه وان لم يكن فاما ان يكون منفصلا او متصلا
فان كان منفصلا لم يجز حذفه نحو جا الذي اياه اكرمت وما اكرمت الا اياه وان كان متصلا فله احوال احدها
ان يكون منصوبا فان نصب بفعل او وصف جاز حذفه نحو اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه وقوله ما الله
مولیك فضل فاحمد انه به فالذي غير منفع ولا ضر اي مولیكه او بغيرنا لم يجز نحو جا الذي انه فاضل او كانه
قمر الثاني ان يكون مجرورا فيجوز حذفه في صور احديها ان يجر باضافة صفة واضافتها له تقدير نحو فاقض ما انت
قاض اي قاضيه فان جر باضافة غير صفة نحو جا الذي وجهه حسن او باضافة صفة غير ناصبة نحو جا الذي
انا ضاربه امس لم يجز حذفه خلافا للكسائي ثانيتها ان يجر بحرف جر ويجر الموصول والموصوف
بمثل ذلك الحرف لفظا ومعنى ومتعلقا ما لم يمنع منه مانع نحو مررت بالذي ومررت بالرجل الذي مررت اي به
وقوله تعالى ويشرب مما تشربون اي منه فان جر اما بغير حرف نحو جا غلام الذي انت غلامه او لم يجر الموصوف
نحو جا الذي مررت به او جر بحرف لا يماثل ما جر به العايد في اللفظ كحلت في الذي حلمت به او ماثله
لفظا لا معنى كمررت بالذي مررت به على زيد او لفظا ومعنى لا متعلقا كمررت بالذي مررت به ثم يجز
الحذف في الصور كلها وما سمع منه فيها فشاذ وقد يمتنع الحذف مع توفر الشروط المذكورة لمانع وذلك
اذا كان العايد المجرور محصورا نحو ومررت بالذي ما مررت الا به او انما مررت به او كان نائبا عن الفاعل نحو
مررت بالذي مر به او كان لا يستغنى للربط نحو مررت بالذي مررت به بزيد او كان حذفه ملتبسا نحو رغبت
فيما رغبت فيه لانه لا يعلم ان الاصل فيه او عنه والصحيح جواز هذا لان الحذف يدل على اتفاق الحرفين
ولو كانا متباينين لم يجز الحذف لانه مشروط فيه اتفاق الحرفين كما عرفت الحالة الثالثة ان يكون مرفوعا
فان كان فاعلا او نائبا عنه وخبر المبتدا ولم يسغ لم يجز الحذف نحو جائني الذي قام او ضرب وجاء
الذي الفاضل هو او ان الفاضل هو وان كان مبتدا جاز بشروط احدها ان لا يكون بعد حرف نفي
نحو جا الذي ما هو قائم الثاني ان لا يكون بعد اداة حصر نحو جا الذي ما في الدار الا هو او الذي انما
في الدار هو الثالث ان لا يكون معطوفا على غيره نحو جا الذي زيد وهو منطلق ان الرابع ان لا يكون
معطوفا عليه نحو جا الذي هو وزيد فاضلان ولم يعتبر الفراء هذا الشرط فاجاز حذفه وردبانه لم يسمع

بانه يؤدي الى وقوع حرف العطف صدر الخامس ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا مجرورا كقوله تعالى
الذين هم يراؤن وقولك جائني الذي هو في الدار لانه لو حذف لم يدر احذف من الكلام شيء ام لا لان ما
بعده من الجملة والظرف صالح لان تكون صلة السادس ان تطول الصلة شرط ذلك البصريون ولم يشترط
الكوفيون فاجازوا الحذف من قولك جاء الذي هو فاضل لوروده مقاما على الذي احسن بالرفع
اي هو احسن وقوله من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم اي بما هو سفه وجعل
البصريون ذلك نادرا ومحل الخلاف في غير اي اما في اي فلا يشترط فيها الطول اتفاقا لانها مفتقرة الى
الصلة والى الاضافة فكانت اطول فحسن معها تخفيف اللفظ ومثال ما اجتمعت فيه الشروط والطول
قوله تعالى وهو الذي في السماء او في الارض اله اي هو اله لطيفة قال ابو محمد الحريري في درة الغواص من
اوهام الخواص انهم يقولون الحمد لله الذي كان كذا وكذا فيحذفون الضمير العائد الى اسم الله تعالى الذي به تتم
الكلام وتنعقد الجملة وتنتظم الفائدة والصواب ان يقال الحمد لله اذا كان كذا وكذا بلطفه او بعونه او من
فضله او ما اشبه ذلك مما يتم به الكلام المبتور ويربط الصلة بالموصول وفي نوادر النحويين ان رجلا
قرع الباب على نحوي فقال له من انت فقال الذي اشتريتم الاجر فقال له امنه قال لا قال اله قال لا قال
اذهب فما لك في صلة الذي شيء انتهى الجملة الخامسة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة المجاب بها
القسم سواء ذكر فعل القسم وحرفه ام الحرف فقط ام لم يذكر فالاول نحو قولك اقسم بالله لافعلن
والثاني نحو قوله تعالى يس والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين والثالث نحو قوله تعالى ام لكم ايمان علينا
بالغة الى يوم القيمة ان لكم لما تحكمون فكل من جملة لافعلن وانك لمن المرسلين وان لكم لما تحكمون
لا محل لها من الاعراب لانها جملة يجاب بها القسم تنبيهان الاول مما يجعل الجواب وغيره قول الفرزدق
تعش فان عاهدتني لا تخونني تكن مثل من يا ذئب يصطحبان فجملة النفي اما جواب لعاهدتني كما قال
ارى محرزا عاهدته ليوافقن فكان كمن اغريته بخلاف فلا محل لها او حال من الفاعل والمفعول وكليهما
فمحلها النصب والاول ارجح لان المعنى على المعاهدة والخلف على ذلك لا على الخلف في هذه الحالة على شيء
اخر الثاني منع تغلب من وقوع الجملة القسمية خبرا فقيل في تعليله لان نحو لافعلن لا محل له فلو بني على
المبتدء فقيل زيد ليفعلن صار له محل قال ابن هشام وليس بشيء لانه انما وقع وقوع الخبر جملة قسمية لا جملة
هي جواب القسم ومراده ان القسم وجوابه لا يكونان خبرا اذ لا ينفك احدهما عن الاخرى وجملتا القسم و
الجواب يمكن ان يكون لهما محل كقولك قال زيد اقسم لافعلن وانما المانع عنده كون اما جملة القسم لا ضمير

الغواص

او يقال الحمد لله الذي كان كذا

الخامسة المجاب بها القسم

فيها

ومتى اجتمع شرط وقسم اكتفى بجواب المقدم منهما الا اذا تقدمهما ما يفتقر الى الخبر فيكتفى بجواب الشرط مطلقا

فيها فلا يكون خبرا لان الجملتين هنا ليستا كجملتي الشرط والجزاء لان الجملة الثانية ليست معمولة
لشيء من الجملة الاولى ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة واما كون جملة القسم انشائية والجملة
الواقعة خبرا لابد من احتمالها للصدق والكذب وعندي ان كلا من التعليلين ملغى اما الاول فلان
الجملتين مرتبطتان ارتباطا صارتا به كالجملة وان لم يكن بينهما عمل واما الثاني فلان الخبر الذي
شرطه احتمال الصدق والكذب من الخبر القسم الانشاء لا خبر المبتدء قال وزعم ابن مالك ان السماع
ورد بما منعه تغلب وهو قوله تعالى والذين امنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم في الصالحين والذين امنوا
وعملوا الصالحات لنبوئنهم والذين جاهدوا فينا لنهدينهم وعندي لما استدل به تاويل لطيف وهو
ان المبتدا في ذلك كله ضمن معنى الشرط وخبره منزل منزلة الجواب فاذا قدر قبله قسم كان الجواب له وكان
خبر المبتدء المشبه وجواب الشرط محذوفا للاستغناء عنه بجواب القسم المقدر قبله ونظيره في الاستغناء
بجواب القسم المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطئة قوله تعالى وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين
التقدير والله ليمسن الذين وان لم ينتهوا ليمسن انتهى ومتى اجتمع في الكلام شرط وقسم ملفوظ او
مقدر اكتفى بجواب المقدم منهما عن جواب المتاخر لشدة الاعتناء بالمتقدم فالشرط المتقدم نحو
ان جاء زيد والله اكرمه فالجواب المذكور للشرط وجواب القسم محذوف لدلالة جواب الشرط عليه و
القسم المقدم الملفوظ نحو والله ان جاء زيد لاكرمته والمقدر نحو قوله تعالى لئن لم يفعل ما امره ليسجنن
فالجواب المذكور للقسم الملفوظ به في المثال والمقدر في الاية وجواب الشرط فيهما محذوف وجوبا
لدلالة القسم وجوابه عليه وجوز الفراء وقيل الكوفيون وتبعهم ابن مالك جعل الجواب للشرط وان تاخر
محتجين بقوله لئن كنت ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس ضاحيا ومنعه البصريون
وحملوا البيت على الضرورة او زيادة اللام وجعل ابن مالك الجواب للقسم المؤخر ان اقترن بالفاء
لدلالته على الاستيناف كقوله فاما اعش حتى ادب على العصا فوالله انسى ليلتي بالمسالم ورده ابو
حيان بان القسم مع جوابه جواب الشرط ولهذا اقترن بالفاء الا انه محذوف دل عليه جواب القسم الا
اذا تقدمهما اي القسم والشرط ما يفتقر الى الخبر كالمبتدء والاسم في بابي كان وان والمفعول الاول في
باب ظن والثاني في باب علم فيكتفى بجواب الشرط عن جواب القسم مطلقا سواء تقدم او تاخر تفضيلا
له بلزوم الاستغناء بجوابه عن جواب القسم لان سقوطه مخل بالجملة بخلافه لانه لمجرد التاكيد نحو
زيد والله ان يقم اقم وزيد ان تقم والله اقم فالجملة الشرطية هي الخبر والقسم تاكيد وجوابه محذوف

وقضية

السادسة المجاب بما شرط غير جازم نحو اذا جئتني اكرمتك وحكمها المجاب بما شرط جازم وله تقترن بالفاء واذا نحو ان تقم اقم وان قمت قمت السابعة السابعة لا محل لها نحو جاءني زيد فاكرمته

وقضيته كلامه لزوم الاكتفاء بجواب الشرط والحالة هذه فلا يجوز اجابة القسم وحذف جواب الشرط وهو ما صرح به ابن مالك في التسهيل والكافية وذهب ابن عصفور وغيره الى ترجيح اجابة الشرط دون اللزوم وعليه جرى ابن مالك في الخلاصة حيث قال وان توالیا وقبل ذو خبر فالشرط رجح فقط بلا احتدا اذا تقدم القسم وحده وما يفتقر الى الخبر والصلة جاز البناء على اي منهما شئت وان بنيت على المفتقر الى الخبر والصلة فجواب القسم محذوف لدلالة الخبر والصلة عليه والا فهو جواب الخبر والصلة نحو زيد والله يقوم وجاءني الذي والله يقوم وزيد والله ليقومن وجاءني الذي والله ليقومن تنبيهات الاول قضية اطلاق المصنف ان الجواب المتقدم من الشرط والقسم مطرد وهو مذهب الجمهور وكان نقله ابو حيان وفرق ابن مالك في التسهيل بين الشرط الامتناعي وغيره فاوجب جعل الجواب للامتناعي وان تاخر كما في صورة تقدم ما يفتقر الى الخبر نحو والله لو قام زيد لقمت والله لو لا زيد لاتيتك وجواب القسم محذوف لدلالة جواب لو ولو لا عليه قال فاقسم ان لو التقيتا وانتم لكان لنا يوم من الشر مظلم وقال امرؤ من العرب فوالله لو لا الله تخشى عواقبه لزعزع من هذا السرير جوانبه وقال ابن هشام في حاشيته والحق ان لو ولو لا اذا وليتا بما جواب القسم لم يعترض شرط على قسم صلا الثاني الذي قرره ابن الحاجب لزوم الاكتفاء عن جوابه بجواب المتقدم اذا كان هو القسم فان كان المتقدم هو الشرط جاز الاكتفاء عن جوابه بجواب القسم وبالعكس قال بعض الائمة ولا اعلم له في ذلك موافقا بل القول في سائر الكتب انه يجب في هذه الحالة كون الجواب للشرط وجواب القسم محذوفا الثالث حيث اغنى جواب القسم عن جواب الشرط لزم كونه مستقبلا لانه مغنى عن مستقبل وذاك عليه ولزم كون فعل الشرط ماضيا لو معنى كالمضارع المنفي بلم لان جواب الشرط لا يحذف الا حيث كان فعله كذلك كما مر فلا يجوز ان يقال والله ان لا يقم لاقومن ولا والله ان قام زيد لقمت الا اذا وقع الماضي موقع المستقبل كقوله تعز ولئن ارسلنا ريحا فراوه مصفرا لظلوا اي ليظلن الجملة الثامنة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة المجاب بما شرط غير جازم وهو اذا ولو ولو لا ولما وكيف نحو اذا جئتني اكرمتك ولو جاءني زيد لاكرمتك ولو لا زيد لاكرمتك ولما جاءني زيد اكرمتك وكيف تصنع اصنع ففي حكمها اي الجملة المجاب بما شرط غير جازم المجاب بما شرط جازم ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية نحو ان تقم اقم وان قمت قمت اما الاول فلفظه ظاهر والجزم في لفظ الفعل واما الثاني فلان المحكوم له وضعه بالجزم الفعل لا الجملة بأسرها فان اقترنت باحدهما كانت في محل جزم كما تقدم الجملة الثامنة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة التاسعة لما لا محل لها لانه من الاعراب نحو جاءني زيد فاكرمته فجملة اكرمته لا محل لها لانها معطوفة على جملة جاءني زيد فجملة اكرمته لا محل لها لانها

معطوفة

وجائني زيد واكرمته اذا لم يقدر الواو للحال بتقدير قد تبصرة في ذكر احكام الجار والمجرور والظرف اذا وقع احدهما بعد المعرفة المحضة فحال

معطوفة على جملة جائني زيد وهي لا محل لها لانها مستانفة ومثلها نحو جائني زيد واكرمته اذا لم يقدر الواو الداخلة على اكرمته للحال بتقدير قد فان قدرت للحال بتقدير قد كانت الجملة في محل نصب على الحال من زيد تنبيه قال الدماميني في شرح المغني اطلاق التبعية على الجملة التي لا محل لها من الاعراب مشكل فان التابع هو الثاني باعراب سابقه من جهة واحدة فلا بد ان يكون لمتبوعه محل من الاعراب فان قلت لعله اراد من التبعية اللغوية قلت هذا مع كونه خروجا عن التكلم باصطلاح اهل الفن لا يجدي شيئا في مثل قولهم في قوله تعالى واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون ان الجملة الثانية لا محل لها لكونها بدلا من الصلة وكذا في قولهم جاء زيد وذهب عمرو ان الثانية لا محل لها لكونها معطوفة على المستانفة انتهى والاولى ان يقال في الجواب ان اطلاق التابعة هنا مجاز لعلاقة المشابهة قال الشمني وينبغي ان يعلم ان العطف بالواو في الجمل التي لا محل لها لافادة ثبوت مضمون الجملتين لان مثل قولنا ضرب زيد اكرم زيد بدون عطف يحتمل الاضراب والرجوع عن الاول بخلاف ما اذا عطفت نص على ذلك عبد القاهر تتمة يقول المعربون على سبيل التقريب الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف احوال وشرح المسئلة مستوفاة ان يقال ان الجملة الخبرية التي لم يطلبها العامل لزوما ويصح الاستغناء عنها ان وقعت بعد النكرة المحضة فهي صفة نحو قوله تعالى حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه فجملة نقرؤه صفة الكتاب لا غير او بعد المعرفة المحضة فهي حال عنها نحو قوله ولا تمنن تستكثر فجملة تستكثر حال من الضمير المستتر في تمنن المقدر بانت لا غير او بعد غير المحضة منهما فهي محتملة لهما فمثالها بعد النكرة قوله تعالى هذا ذكر مبارك انزلناه فلك ان تقدر جملة انزلناه صفة للنكرة وهو الظاهر ولك ان تقدرها حالا عنها لانها قد تخصصت بالوصف وذلك يقربها من المعرفة قال ابن هشام ولك ان تقدرها حالا عن المعرفة وهو الضمير في مبارك الا انه قد يضعف من حيث المعنى وجها الحال اما الاول فلان الاشارة اليه لم يقع في حالة الانزال كما وقعت الاشارة الى البعل في حال الشيخوخية في وهذا بعلي شيخا واما الثاني فلاقتضائه تقييد البركة بحالة الانزال انتهى ومثالها بعد المعرفة قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة فيصح تقدير يحمل حالا ووصفا وخرج بقيد الخبرية نحو هذا عبد بعتكه تريد بالجملة الانشاء وهذا عبدي بعتكه كذلك فان الجملتين مستانفتان لان الانشاء لا يكون نعتا ولا حالا وبقيد عدم طلب العامل لها لزوما جملة الخبر والمحكية بالقول وبصحة الاستغناء عنها جملة الصلة فلا يجري عليها الحكم المذكور وهذه تبصرة في ذكر احكام ما يشبه الجملة وهو الجار والمجرور والظرف وحكمها في التعلق حكمها بعد المعارف والنكرات حكم الجمل وذلك انه اذا وقع احدهما بعد المعرفة المحضة وهي الخالصة من شائبة التنكير فهو حال نحو رايت الهلال

احكام الجار والمجرور والظرف

في الافق

او النكرة المحضة فصفة او غير المحضة فمحتمل لهما ولا بد من تعلقهما بالفعل او بما فيه معنى الفعل رائحته

في الافق او بين السحاب حال لانه وقع بعد معرفة محضة او وقع بعد النكرة المحضة اي الخالصة مما يقربها من المعرفة
فهو صفة نحو رايت طائرا على غصن او فوق غصن فعلى غصن او فوق غصن صفة لوقوعه بعد النكرة المحضة او وقع
غير المحضة من المعرفة والنكرة فمحتمل لهما اي للحال والصفة فالواقع بعد غير المحضة من المعرفة نحو يعجبني الثمر
في الاغصان او فوق الاغصان لان المعرف الجنسي كالنكرة فيجوز في كل من الجار والمجرور والظرف ان
يكون حالا وان يكون صفة والواقع بعد غير المحضة من النكرة نحو هذا تمر يانع على اغصانه او فوق اغصانه
لان النكرة الموصوفة كالمعرفة فيجوز في كل من الجار والمجرور والظرف ان يكون حالا وان يكون صفة اخرى ولا بد
من تعلقهما اي الجار والمجرور والظرف بالفعل ماضيا كان او مضارعا او امرا او بما يشبهه او بما اول بما
يشبهه او بما فيه رائحته فمثال المتعلق بالفعل وبشبهه قوله تعالى انعمت عليهم غير المغضوب عليهم فعليهم الاول
متعلق بالفعل وهو انعمت وعليهم الثاني متعلق بشبهه وهو المغضوب ومثال التعلق بما اول بمشبه الفعل
قوله تعالى وهو الذي في السماء اله اي وهو الذي هو اله في السماء ففي السماء متعلق باله وهو اسم غير صفة
بدليل انه يوصف فيقال اله واحد ولا يوصف به لا يقال شيء اله وانما صح التعلق به لتاوله بمعبود ومثال
التعلق بما فيه رائحة الفعل قوله انا ابو المنهال بعض الاحيان وقوله انا ابن ماوية اذ جد النقر فتعلق
بعض واذ بالاسمين العلمين لا لتاولهما باسم يشبه الفعل بل لما فيهما من معنى قولك المشهور او الشجاع او
الجواد وتقول فلان حاتم في قومه فتعلق الظرف بما في حاتم من معنى الجود وانما لم يكن بد من تعلق الجار
والمجرور والظرف بما ذكر لان حرف الجر موضوع لايصال معنى الفعل الى الاسم فالذي وصل معناه هو
الذي يتعلق به الحرف كقولك سرت من البصرة فمن اوصلت معنى السير الى البصرة على معنى الابتداء و
هو متعلق به فاذا قال النحوي بم يتعلق هذا الحرف او ما العامل فيه فانما يعني ما الذي اوصل هذا
الحرف معناه والظرف لما كان مقدرا بحرف الجر كان حكمهما واحدا في ذلك فان قلت يقع في عبارة بعضهم
الجار يتعلق بكذا وفي عبارة اخرين الجار والمجرور وفي عبارة اخرين المجرور فما هو المحرر من هذه العبارات
قلت التحقيق ان العامل انما يعمل في الاسم الذي يلي الجار لا في حرف الجار واطلاق من قال العامل في الجار
كذا تسامح وقوله من قال الجار والمجرور يتعلق بكذا ملموح فيه ان الجار يتنزل منزلة الجزء من المجرور به فجعل
التعلق لهما معا والحق ما قدمناه اولا فاذا قلت مررت بزيد فزيد متعلق بالفعل بمعنى انه معمول له بحسب المحل
اذ هو في محل نصب على معنى ان الفعل يقتضي نصبه لو كان متعديا كما يقال بدل مررت بزيد جاوزت
زيدا هذا اذا لم يصر الجار والمجرور عوضا عن العامل اما اذا صار عوضا منه فيحكم على محلهما جميعا باعراب

هو

هو اعراب العامل فيقال محل من الكرام في قولك مررت برجل من الكرام جر وفي زيد من الكرام رفع وفي
جاء زيد بثيابه نصب كذا حرره الامام الحديثي في شرح الحاجبية تنبيهات الاول اذا لم يكن شيء من الاربعة
المذكورة يتعلقان بها موجودا قدر كقوله تعالى والى ثمود اخاهم صالحا بتقدير ارسلنا ولم يتقدم ذكر
الارسال ولكن ذكر النبي والمرسل اليهم يدل على ذلك ومثله في تسع ايات الى فرعون ففي والى متعلقان
باذهب مقدرا وبالوالدين احسانا اي واحسنوا بالوالدين احسانا مثل ووصينا الانسان بوالديه احسانا
حسنا ومنه باء البسملة كما تقدم الثاني هل يتعلقان بالفعل الناقص من زعم انه لا يدل على الحدث منع
من ذلك والصحيح انها كلها دالة عليه كما تقدم والمشهور منع تعلقهما باحرف المعاني مطلقا وقيل بجوازه
مطلقا وفصل بعضهم فقال ان كان نائبا عن فعل حذف جاز ذلك على طريق النيابة للاصالة والا فلا وهو
قول ابي علي وابي الفتح زعما في نحو يا لزيد ان اللام متعلقة بيا بل قالا يا عبد الله ان النصب بيا واما الذين
قالوا بالجواز مطلقا فقال بعضهم في قول كعب وما سعاد غداة البين اذ رحلوا الا اغن غضيض
الطرف مكحول غداة البين ظرف للنفي اي انتفى كونها في هذا الوقت الا كاغن وقال ابن حاجب في ولن
ينفعكم اليوم اذ ظلمتم اذ بدل من اليوم واليوم اما ظرف للنفع المنفي واما لما في لن معنى النفي اي انتفى في
هذا اليوم النفع فالمنفي نفع مطلق وعلى الاول نفي مقيد وقال ايضا اذا قلت ما ضربته للتاديب فان
قصدت نفي ضرب معلل فاللام متعلقة بالفعل والمنفي ضرب مخصوص وللتاديب تعليل للضرب المنفي
وان قصدت نفي الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالنفي والتعليل له اي انتفا والضرب كان لاجل
التاديب لانه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب ومثله في التعلق بحرف النفي ما اكرمت المسيء لتاديبه و
ما اهنت المحسن لمكافاته لو علق هنا بالفعل فسد المعنى المراد ومن ذلك قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون
لافاد نفي جنون خاص وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله تعالى وليس في الوجود جنون هو نعمة ولا المراد نفي
جنون خاص انتهى ملخصا وهو كلام بديع الا ان جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحروف فينبغي
على قولهم ان يقدر ان التعلق بفعل دل عليه النافي ان انتفى ذلك بنعمة ربك قاله في المغني الثالث يستثنى
من قولنا لا بد للجار من متعلق ستة امور احدها الزايد مطلقا لانه انما دخل في الكلام تقوية وتوكيدا
لايصال معنى الفعل الى الاسم واستثنى ابن هشام منه لام التقوية فحكم بانه يجوز القول بتعلقها لانها
ليست زايدة محضة كما انها ليست معدية محضة قال بعضهم والظاهر الجزم بالتعلق وفي كلامهم على لام
الجحود ما يؤيد ما قلته فتامله الثاني والثالث لعل في لغة عقيل ولولا في لولاي ولولاك ولولاه على قول

اللام متعلقة بالنفي اذ لو علقت بمجنون

سيبويه

سيبويه انها جارة للضمير لانهما لم يدخلا لايصال معنى عامل بل لافادة معنى الترجي والامتناع الرابع رب
كما ذهب اليه الرماني وابن طاهر خلافا للجمهور لانها لم تدخل لتعدية عامل ايضا بل لافادة التكثير والتقليل
قال ابن هشام والجمهور ان قالوا انها عدت العامل في نحو رب رجل صالح لقيته او لقيت فخطأ لانه يتعدى بنفسه
ولاستيفائه معموله في المثال الاول وان قالوا انها عدت محذوفا تقديره حصل او نحوه كما صرح به جماعة ففيه
تقدير ما الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به في وقت الخامس الجار المكفوف عن عمل الجر لانه لم يبق حرف جر بل يفيد
من جهة المعنى فقط فلا عامل له كما لا معمول له كما صرح به وممن صرح بذلك التفتازاني في حاشية الكشاف عند
قوله تعالى فاذكروه كما هديكم السادس حروف الاستثناء الثلثة وهي حاشا وخلا وعدا قال ابن هشام في المغني لانها
لتنحية الفعل عما دخلت عليه كما ان الا كذلك وهو عكس معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم ولو
صح ان يقال انها متعلقة لصح ان يقال ذلك في الا وانها خفض بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بالا لئلا يزول
الفرق بينهن افعالا وحروفا قال الدماميني وفيه نظر لانه ليس المراد من ايصال حرف الجر معنى الفعل الى الاسم ايصاله
اليه على وجه الثبوت بل المراد تعليقه به على وجه الذي يقتضيه الحرف وهو هنا مفيد لانتفاء معنى الفعل
فيتعلق به على هذا الوجه وقد افصح هو في كتابه المذكور بهذا المعنى حيث قال في على الاستدراكية وتعلق هذا بما
قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به لانها اوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج واما الاستدلال
بانها بمنزلة الا وهي غير متعلقة فساقط لانه لا يلزم من كون حرف بمعنى حرف اخر مساواته في جميع احكامه الا ترى ان
الا التي هذا الحرف بمعناها لا يعمل الجر وهذا الحرف يعمله انتهى وزاد الفارسي والاخفش سابعا وهو كاف التشبيه
فذهب الى انها لا يتعلق بشيء كحروف الجر الزائدة وتبعهما ابن عصفور مستدلين بانه اذا قيل زيد كعمرو فان كان
المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه بخلاف في من نحو زيد في الدار وان كان فعلا مناسبا للكاف نحو اشبه فهو
متعد بنفسه لا بالحرف قال ابن هشام والحق ان جميع حروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه يدل على الاستقرار
قال ابن الحاجب في شرح المفصل الكاف في قولك الذي كزيد اخوك اوصلت معنى استقرار هذا المبهم الى زيد على
سبيل التشبيه ويجب حذف المتعلق اذا كان احدهما اي الجار والمجرور والظرف صفة نحو او كصيب من السماء
او صلة نحو وله من في السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون او خبرا نحو زيد في الدار او عندك وربما ظهر في
الضرورة كقوله لك العز ان مولاك عز وان يهن فانت لدى بحبوحة الهون كائن وفي شرح المفصل لابن
يعيش الظرف الواقع خبرا صرح ابن جني بجواز اظهاره وعندي انه اذا حذف ونقل ضميره الى الظرف لم يجز اظهاره
لانه قد صار اصلا مرفوضا فاما ان ذكرته اولا فقلت زيد استقر عندك فلا يمنع منه مانع انتهى قال ابن هشام وهو

غريبا او حالا نحو فخرج على قومه في زينته او رفع الاسم الظ نحو اعندك احد في الله شك او استعمل مثلا
كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اي اعرست او حذف المتعلق على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت
فيه او كان الجار حرف قسم غير الباء نحو والليل اذا يغشى وتالله لاكيدن اصنامكم فلو صرح الفعل في
ذلك وجبت الفاء فهذه ثمانية مواضع يجب فيها حذف المتعلق تنبيهات الاول انكر الكوفيون وابن طاهر و
خروف تقدير المتعلق في الخبر من نحو زيد عندك وعمرو في الدار ثم اختلفوا فقال ابن طاهر وخروف الناصب المبتدا
وزعما انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه اذا كان غيره وان ذلك مذهب سيبويه قال الكوفيون
الناصب امر معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدا ولا معمول على هذين المذهبين الثاني قال ابن هشام في المغني
هل المتعلق الواجب الحذف فعل او وصف لا خلاف في تعيين الفعل في بابي القسم والصلة لانهما لا يكونان الا جملتين
وكذا يجب في الصفة في نحو رجل في الدار فله درهم واما قوله كل امر مباعد او مداني فمنوط بحكمة المتعالي
فنادر واختلف في الخبر والصفة والحال فمن قدر الفعل وهم الاكثرون فلانه الاصل في العمل ومن قدر الوصف
فلان الاصل في الخبر والنعت والحال الافراد لان الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف قالوا ولان تقدير
المقدر اولى وليس بشيء لان الحق انا لم نحذف الضمير بل نقلناه الى الظرف فالمحذوف فعل او وصف و
كلاهما مفرد قال والحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى وبيان التقدير بحسب المعنى
اما القسم فتقديره اقسم واما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به نحو يوم الجمعة صمت فيه واما في المثل
فيقدر بحسب المعنى واما في البواقي نحو زيد في الدار فيقدر كونا مط وهو كائن او مستقر او مضارعهما ان
اريد الحال او الاستقبال نحو الصوم اليوم او في اليوم والجزاء غدا او في الغد ويقدر كان او استقر ووصفهما
ان اريد المضي هذا هو الصواب وقد اغفلوه مع قولهم في نحو ضربي زيدا فانما التقدير اذ كان قائما ان اريد
المضي وان اريد الاستقبال ولا فرق واذا جهلت المعنى فقدر الوصف لانه صالح في الازمنة كلها وان كان
حقيقة في الحال انتهى ملخصا واعترضه الدماميني بانه كيف يقدر مع الجهل ما هو ظ في الحال الذي هو
من جملة الامور المجهولة وهل هذا الا تهافت قال وان قلت فماذا تصنع عند جهل المعنى قلت لا نقدم
على تقدير شيء معين بل يردد الامر ويقال ان اريد المضي قدر كذا وان اريد الاستقبال الحال قدر كذا وان
اريد الاستقبال قدر كذا فتخرج ح عن العهدة الثالث قال التفتازاني في حاشية الكشاف مما يجب التنبيه له
انه اذا قدر في اللفظ كان او كائن فهو من التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة و
الا كان الظرف في موضع الخبر بتقدير كان اخرى ويتسلسل التقديرات الرابع الظرف والمراد به ما يتناول الجار و

المجرور

المجرور قسمان مستقر بفتح القاف ولغو فالمستقر ما كان متعلقه خاصا عاما واجب الحذف كما مر واللغو
ما كان متعلقه خاصا سواء وجب حذفه كما في الاشتغال وغيره مما ذكر او جاز نحو يوم الجمعة جوابا لمن قال
متى قدمت ووجه تسمية الاول مستقرا والثاني لغوا انه لما كان المتعلق العام اذا حذف انتقل الضمير
الذي كان مستترا فيه الى الظرف سمي ذلك الظرف مستقرا لاستقرار الضمير فيه فهو في الاصل مستقر فيه ثم
حذفت الصلة اختصارا لكثرة دوره بينهم كقولهم في المشترك فيه مشترك ولما كان الاخر لم ينتقل اليه شيء
من متعلقه سمي لغوا او ملغى كانه الغي قال البدر الدماميني في التحفة بعد ذكره ذلك وهو الذي سمعته من
بعض اشياخنا ولا يخفى انه اولى مما قيل انه انما سمي مستقرا لان ناصبه هو استقر مقدرا قبله اما اولا فلان
الظرف المستقر لا يلزم تقدير عامله باستقر على الخصوص بل يجوز ان يقدر بحصل وثبت ونحو ذلك مما
يدل على كون عام فلم اشتق له الاسم من استقر دون غيره واما ثانيا فلان الظرف اللغو ايضا من قولنا صمت
يوم الجمعة يصدق عليه انه مستقر اذ قد استقر في اليوم المذكور الصوم وان لم يكن متعلقه لفظ استقر
واجاب الشمني بانه يكفي في تسميته مستقرا تعلقه بلفظ الاستقرار وما هو بمعناه لا بمعنى انه يلزمه معنى الاستقرار
لترد الصورة التي ذكرها ثم المناسبة التي ذكرها عن بعض شيوخه لا يتاتى على ما ذهب اليه السيرافي من ان
الضمير حذف مع المتعلق وانما تتاتى على ما ذهب ابو علي ومن تبعه ان الضمير انتقل عن المتعلق الى الظرف
الخامس قد تقوم قرينة على ان المراد بالاستقرار العام امر خاص ولا يقدح ذلك في الحكم بان الظرف مستقر
كما اذا قلت زيد على الفرس فالاصل مستقر لكن المراد منه بحسب القرينة راكب فلهذا يجعل مستقرا لا لغوا
نص عليه التفتازاني في حاشية الكشاف حيث قال الزمخشري على معنى متبركا باسم الله اقرء فقال هو يعني
ان التقدير متلبسا باسم الله ليكون المقدر من الافعال العامة لكن المعنى بحسب القرينة على هذا فلهذا يجعل
الظرف مستقرا لا لغوا هذا كلامه قال الدماميني اذا قامت القرينة على ان المراد كون خاص فلم لم يقدر
ابتداء ويكون الظرف لغوا واي فايدة في تقدير العام ثم الحكم بان المراد منه الخاص الذي دلت عليه
القرينة وقد قال هو قبل ذلك بنحو ورقة والنحويون انما يقدرون متعلق الظرف المستقر عاما اذا لم
توجد قرينة الخصوص السادس الاصل ان يقدر المتعلق المحذوف مقدما عليهما كساير العوامل مع
معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخرا وما يقتضي ايجابه فالاول نحو افي الدار زيد لان
المحذوف هو الخبر واصله ان يتاخر عن المبتدا والثاني نحو ان في الدار زيدا لان ان لا يليها مرفوعها و
يلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره مؤخرا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا

واذا كان احدهما كذلك او اعتمد على نفي او استفهام جاز ان يرفع الفاعل نحو جاء الذي في الدار ابوه وما عندي احد وافي الله شك الحديقة الخامسة في المفردات الهمزة

قاله ابن هشام في المغني وقال في موضع اخر يحتمل تقديره في نحو في الدار زيد مقدما لمعارضة اصل اخر وهو انه عامل في الظرف واصل العامل ان يتقدم على المعمول واذا كان احدهما اي الجار والمجرور والظرف كذلك اي صفة او صلة او خبرا او حالا او اعتمد على نفي بحرف او فعل او استفهام جاز ان يرفع الفاعل ظاهرا كان او مضمرا نحو مررت برجل في كمه او معه صقر جاء الذي في الدار او عندك ابوه وزيد في الدار او عندك ابوه وجاء زيد في كمه او معه صقر وما او ليس في الدار او عندي احد وافي الله شك او اعندك احد تنبيهات الاول في المرفوع بعد المجرور والظرف في المواضع المذكورة ثلثة مذاهب احدها ان الارجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف والمجرور ويجوز كونه فاعلا وكان وجهه استضعاف عمل الظرف في الظ والثاني ان الارجح ~~[illegible]~~ كونه فاعلا واختاره ابن مالك ووجهه ان الاصل عدم التقديم والتاخير والثالث انه يجب كونه فاعلا نقله ابن هشام الخضراوي عن الاكثرين قيل ولعل وجهه ما تقرر من ان الالباس محذور والتعلق عندهم بفعل فهو كقولك قام زيد فيتعين ان يكون زيد في مثل ذلك فاعلا لا مبتدأ الثاني قال في المغني حيث اعرب فاعلا فهل عامله الفعل او الظرف او المجرور لنيابتهما عن استقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما فيه خلاف والمذهب المختار الثاني لامتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع كقوله فان يك جثماني بارض سواكم فان فؤادي عندك الدهر اجمع فاكد الضمير المستتر في الظرف والضمير لا يستتر في عامله ولا يصح ان يكون توكيد الضمير محذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان ولا الاسم ان على محله من الرفع بالابتداء لان الطالب للمحل قد زال واختار ابن مالك المذهب الاول مع اعترافه بان الضمير مستتر في الظرف وهذا تناقض فان الضمير لا يستكن الا في عامله انتهى وقد جرى المص على مذهب المختار كما ترى وهو مذهب المحققين كما قاله غير واحد الثالث اذا لم يعتمد الظرف والمجرور على ما ذكر نحو في الدار او عندك زيد فالجمهور يوجبون الابتداء والاخفش والكوفيون يجيزون الوجهين لان الاعتماد عندهم ليس بشرط ويرده جواز دخول ان ونحو على مثل هذا التركيب فينتصب الاسم اذ يصح ان يقال ان في الدار زيدا فدل ذلك انه مبتدأ في الاصل لا فاعل والا لم يدخل الناسخ قال بعضهم وللاخفش ان يجيب باني لما وجدت العامل الاقوى اعملته وهو ان وقال ابن جني للجمهور ان يقولوا لم نجد عاملين اعمل اولهما البتة بل يجوز ان تعمل ايهما شئت الحديقة الخامسة في المفردات وهي منها حروف ومنها اسماء وظروف تضمنت معنى الحروف ومنها ما يرد اسما وحرفا والمص لم يستوف جميعها بل اقتصر منها على ادوات مهمة يكثر دورانها وتشتد الحاجة اليها وجملة ما اورده اربع وعشرون كلمة احديها الهمزة وهي اسم محدث للالف المتحرك واسمه الالف واسم الساكن لا والالف مشترك بينها وبين الالف كذا

لا

على

الحديقة الخامسة في المفردات

قال

قال بعض المحققين وفي كلام بعضهم ما يقتضي ان الالف مختص بالساكن والهمزة بالمتحرك والحق ان الالف اسم للمتحرك والساكن لغة لكنه خص في عرف اهل هذا الفن بالساكن وخصت الهمزة بالمتحرك فما وقع في كلام بعضهم من اطلاق الالف على المتحرك حقيقة مبني على اللغة وما وقع من كلام اخرين من انه مجاز مبني على العرف وهو حرف يرد على وجوه احدها ان يكون حرف نداء موضوع لنداء القريب كقول امرئ القيس افاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي فان قلت المعين لحمل النداء هنا على نداء القريب قلت القرائن الموجودة حوله في هذه الجملة مع هذه المرأة تقول وقد مال الغبيط بنا معا عقرت بعيري يا امرأ القيس فانزل فقلت لها سيري واخري زمامه ولا تبعدي عني فان مطلك الغبيط بالغين المعجمة والطاء المهملة كريف رحل يشد عليه هودج المرأة والجمل اذا ينخ او ينقطف من الثمرة عبر بها عن المدة التي بنا لها من هذه المرأة على طريق الاستعارة والمعلل بن شبيح والتعليل جنى الثمرة مرة بعد اخرى والمتوسط اي يرد لنداءه وهذا لم يقل به احد انما هو عندهم لنداء القريب فقط نعم نقل ابن الخباز في شرحه على الدرة الالفية لابن معط عن شيخه ان الهمزة للمتوسط وان الذي للقريب ياء والمصنف جمع بين القولين فجعلها للقريب والمتوسط معا قال ابن هشام وما نقله ابن الخباز خرق لاجماعهم قال ولو ذهب ذاهب الى ان الهمزة للمتوسط وانما هي عندهم لنداء القريب لكان قائلا ما يمكن لان القريب لم يوضع لنداء غير ياء وقول المصنف ايضا خرق للاجماع لكنه من وجه احد قال الدماميني والفلاح بخرق اجماع النحاة مبني على ان الجملة من الامور اللغوية معتبر معنى اتباعه ووقع فيه لبعض العلماء تردد وفي شرح مختصر ابن الحاجب الاصولي للشيخ بهاء الدين السبكي نقل بعض العلماء الاجماع في الامور اللغوية مثل كون الواو للجمع المطلق وهذا الاطلاق الاشكال فيه اذا صدر من المجتهدين اما اجماع النحاة الذين عليهم المعول في علم العربية ولم يبلغوا رتبة الاجتهاد فالقياس ان اجماعهم لا يعتبر وفيه نظر وقد رايت في الخصائص لابن جني اعلم ان اجماع اهل البلدين انما يكون حجة اذا لم يخالف المنصوص او المقيس على المنصوص والا فلا لانه لم يرد في كتاب ولا سنة انهم لا يجتمعون على الخطا كما جاء النص بذلك في كل الامة وانما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة فكل من فرق له عن علة صحيحة كان خليقا نفسه الا انا لا نفسح بمخالفة الجماعة التي طال بحثها انتهى ملخصا وفي الاقتراح بعد كلام ابن جني في الخصائص قال غيره اجماع النحاة على الامور اللغوية معتبر خلافا لمن تردد فيه وخرقه ثم ومن ثم تردد انتهى وذكر ابن هشام في شرح التسهيل ان النداء بالهمزة قليل في كلام العرب وتبعه ابن الصائغ في حواشي المغني قال في الهمع وما ذكراه مردود فقد وقف لذلك على اكثر من ثلثمائة شاهد وافردتها بالتاليف والثاني ان تكون للمصاقبة بفتح الراء المهملة مصدر صاقبه اي شابهه بخواتمه وآخره قبل وهمزة المصاقبة في الاصل الف قلبت همزة لتعذر الابتداء بالساكن ومعنى المصاقبة

وللتسوية وهي الداخلة على جملة في محل المصدر نحو سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم

لم يتبعه بجمعها قولك انيت وقد مر ذكرها في صدر هذا الشرح والثالث ان تكون للتسوية وهي الداخلة على جملة
واقعة في محل المصدر وهذا احسن من قولهم الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها لان الجملة هنا ماولة
بالمفرد تاويلا مطردا فهي واقعة في محل المفرد نحو قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون
اي سواء عليهم الانذار وعدمه فان قلت تاويل الجملة بالمفرد هنا مشكل لانه لا سابك في اللفظ فيلزم الشذوذ
على ما صرح به بعضهم مثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه برفع تسمع وعدم تقدير السابك وهو الحرف المصدري
وادعاء الشذوذ هنا باطل لان هذا تركيب فصيح كثير الاستعمال قلت سبك الجملة بالمفرد من غير حرف مصدري
انما يكون شاذا اذا لم يطرد في باب اما اذا اطرد في باب واستمر فيه فانه لا يكون شاذا مثل لا تاكل السمك وتشرب
اللبن فانك اذا نصبت تشرب نصبته بان مقدرة فيصير اسما معطوفا في الظ على فعل وهو ممتنع الا عند
التاويل فاحتجنا الى ان نتصيد من الفعل الاول مصدرا من غير سابك ولا يعد مثل هذا شاذا لاطراده في بابه و
كذا اضافة اسم الزمان مثلا الى الجملة نحو جئت حين جاء زيد اي حين مجيء زيد فاولت الجملة بالمفرد من غير ان
يكون هناك حرف مصدري وليس بشاذ لاطراده في بابه وهنا في باب التسوية اولت الجملة بالمفرد تاويلا مطردا
بدون اداة فلم يعد شاذا قاله الدماميني في التحفة وافهم كلامه ان الشذوذ ينافي الفصاحة وكثرة الاستعمال
وهو مم تنبيهات الاول اخبر في سواء في الاية المذكورة كونها خبرا عما قبلها او عما بعدها او مبتدء وما بعدها
فاعل على الاول ومبتدا على الثاني وخبر على الثالث قال في المغني وابطل ابن عمرون الاول بان الاستفهام لا
يعمل فيه ما قبله والثاني بان المبتداء المشتمل على الاستفهام واجب التقديم فيقال له وكذا الخبر فان اجاب بانه
مثل زيد اين هو منعناه وقلنا بل مثل كيف زيد لان ءانذرتهم ان لم يقدر بالمفرد لم يكن خبرا لعدم تحمله
ضمير سواء واما شبهته فجوابها ان الاستفهام هنا ليس على حقيقته فلا يجب التقديم فان اجاب بانه كذلك
في نحو علمت ازيد قائم وقد ابقى عليه استحقاق الصدرية بدليل التعليق قلنا بل الاستفهام مراد هنا اذ
المعنى علمت ما يجاب به قول المستفهم ازيد قائم واما في الاية ونحوها فلا استفهام البتة لا من قبل المتكلم و
لا غيره الثاني ربما توهم ان المراد بهمزة التسوية هي الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصها بتخيل ان التسوية
ماخوذة من كلمة سواء وليس كذلك بل كما يقع بعدها يقع بعد ما ابالي وما ادري وليت شعري ونحوهن نحو
ما ابالي اقمت ام قعدت وما ادري ارحت ام غدوت وليت شعري اسافر زيد ام اقام فان هذه الجمل كلها في
محل المصدر وهو الضابط الثالث قضية كلام المص ان الهمزة موضوعة لمعنى التسوية فيكون قسما برأسها
غير همزة الاستفهام وقال ابن هشام في المغني قد يخرج الهمزة من الاستفهام الحقيقي فترد لمعان وعد منها التسوية

وهذا

وللاستفهام فيطلب بها التصور والتصديق نحو أزيد في الدار أم عمرو وأفي الدار زيد أم في السوق

وهذا يقتضي استعمالها في التسوية فيخير فما وضعت له فتكون من قبيل المجاز وهو لا ولي وأولى أن تكون للاستفهام وحقيقة طلب المتكلم من مخاطبه أن يحصل في ذهنه ما لم يكن حاصلا عنده مما تسأله عنه قال بعضهم ينبغي أن يكون المطلوب أن يحصل ذلك في ذهن أعم من ذهن المتكلم وغيره كما أن الاستغفار الذي هو طلب المغفرة وهو السؤال أعم من أن يكون المطلوب له هو المتكلم أو غيره ويكون الاستفهام لغير المخاطب ليتكلم المجيب بالجواب فيسمعه من جهل فيستفيده ورده ابن هشام بأنه لو صح ذلك لم يطبق العلماء على أن ما ورد منه في كلامه سبحانه مصروف عن معناه إلى غير الاستفهام ولو كان كما ذكر لم يستحل حمله على الظاهر ويكون المراد منه أن يجيب بعض المخاطبين فيفهم الجواب من لم يكن غالبا انتهى واستحالة حمله على الظاهر محل بحث فقد قال الشيخ بهاء الدين السبكي قولهم الاستفهام لا يكون منه تعالى على حقيقته ليس على إطلاقه وإنما يستحيل إذا كان مصروفا إلى المتكلم بالكلام الاستفهامي وأما إذا كان مصروفا إلى غيره ممن يطلب فهمه فلا يستحيل كما في قوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين فهو استفهام حقيقي طلب به إقرار عيسى في ذلك المشهد العظيم بأنه لم يقل ليحصل فهم النصارى ذلك فيقرر عندهم كذبهم فيما ادعوه انتهى فتأمل ويراد من الاستفهام الاستخبار وقيل الاستخبار ما سبق له العلم والفهم حق الفهم فإذا سئلت عنه ثانيا كان استفهاما حكاه ابن فارس في فقه اللغة والهمزة أصل أدواته وما عداها نائب عنها قاله ابن مالك في المصباح فيطلب بها أي الهمزة التصور أي ادراك غير النسبة والتصديق أي ادراك وقوع النسبة ولا وقوعها والتصديق الايجابي أو لا وقوعها وهو التصديق السلبي فطلب تصور المسند اليه نحو أزيد في الدار أم عمرو وأدبس في الاناء أم عسل فإنك عالم بكون شخص في الدار وشيء في الاناء وإنما تطلب تعيينه وطلب تصور المسند نحو أفي الدار زيد أم في السوق وأفي الخابية دبس أم في الزق فإنك تعلم بأن زيدا محكوم عليه بالكينونة في الدار أو في السوق وأن الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية أو الزق وإنما المطلوب تعيين ذلك هذا قول الجمهور وقال السيد الشريف القول بأن الهمزة في مثل قولك أدبس في الاناء أم عسل لطلب تصور المسند اليه أو المسند وغيرها مبني على الظاهر توسعا في تحقيق أنها لطلب التصديق أيضا فإن السائل قد تصور الدبس والعسل بوجه وبعد الجواب لم يزدد في تصورهما شيئا أصلا بل بقي تصورهما على ما كان فإن قيل التصديق حاصل حال السؤال فكيف يطلب أجيب بأن الحاصل هو التصديق بأن أحدهما بعينه فيه وهذان التصديقان مختلفان بلا اشتباه إلا أنه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعين المسند اليه في أحدهما وعدم تعينه في الآخر وكان أصل التصديق حاصلا توسعوا فحكموا بأن التصديق حاصل أن الظاهر هو تصور

المسند

بخلاف هل لاختصاصها بطلب التصديق فقط ان بالفتح والتخفيف ترد حرفية واسمية فالاسمية
ضمير المخاطب كانت وانتما وانتم اذ ما بعدها حرف خطاب اتفاقا

المسند اليه او المسند او قيد من قيوده انتهى وطلب التصديق نحو اقام زيد وازيد قائم فانك عالم بان
بينهما نسبة اما بالايجاب او السلب وتطلب تعيينها ولعل المص انما لم يمثل للتصديق نظرا الى ذلك
التحقيق فتامل ومن العجيب ما وقع هنا لبعض المعاصرين من طلبة العجم من فهمه ان المثال الاول في كلام
المص للتصور والثاني للتصديق على طريقة اللف والنشر المرتب وشرح كلامه بالفارسية على ذلك
وهو وهم فاحش فاحذره تنبيه المستفهم عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا اذا كان الشك
في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فتكون لطلب
التصديق ويحتمل ان يكون لطلب تصور المسند بان يعلم انه قد تعلق فعل من المخاطب بزيد لكن لا تعرف انه ضرب
او اكرام وكالفاعل في ءانت ضربت اذا كان الشك في الضارب وكالمفعول في ازيدا ضربت اذا كان الشك
في المضروب وكذا قياس ساير المتعلقات قاله التفتازاني في مختصر المطول بخلاف هل لاختصاصها
بطلب التصديق فقط نحو هل قام زيد وزيد قائم وسياتي الكلام ان شاء الله وبقية الادوات
مختصة بطلب التصور نحو من جائك وما صنعت وكم مالك واين بيتك ومتى سفرك وكيف جئت الثانية
ان بالفتح والتخفيف اي بفتح الهمزة وتخفيف النون ترد على وجهين اسمية وحرفية فالاسمية ضمير المخاطب
كانت وانتما وانتم وانتن اذ ما بعدها هو التاء حرف خطاب اتفاقا يفتح في المذكر ويكسر في المؤنث
ويوصل بميم في الجمع المذكر وبميم والف في المثنى وبنون في جمع الاناث ويضم التاء في الثلاثة اجراء
للميم مجرى الواو لقربهما مخرجا وليس نقل الاتفاق على ذلك بصحيح بل هو مذهب الجمهور وقال الفراء ان
انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة كانت مرفوعة
متصلة فلما ارادوا انفصالها زعموها بمستقل لفظا كما هو مذهب الكوفيين وابن كيسان في اياك و
اخواتها وهو ان الكاف المتصرفة كانت متصلة فارادوا استقلالها لفظا لتصير منفصلة فجعلوا ايا
عمادا لها قال الرضي وما ارى هذا القول بعيدا في الموضعين وقال بعض المتقدمين ان انا مركب من الف
اقوم ونون نقوم وانت مركب من الف اقوم ونون نقوم وتاء تقوم ووهاه ابو حيان والعجب من المص كيف
ينقل الوفاق هنا واكثر كتب القوم ناطقة بالخلاف وقد سبقه على نقله صاحب الوافي ايضا واعترضه
الدماميني في شرحه بما ذكرناه ثم قال فان قلت لعل مراده اتفاق البصريين كما حمل عليه صاحب العباب
عبارة اللباب حيث قيل فيه وكذا اللواحق بايا اجماعا فقال المراد اجماع البصريين قلت هذا لا يدفع
الاعتراض فان ابن كيسان من البصريين وهو قائل بان التاء في انت هي الاسم وهي التي في نحو قمت ولكنها

كثرت

٥١١

كرت بان نقله جماعة من الثقاة عنه فلا اجماع من الكل ولا من البصريين تبعيه قضية انتصا المصنف على ان
الاسمية ضمير المخاطب انها لا تكون ضمير المتكلم فيكون اختيارا له انا ان الضمير هو المجموع وهو مذهب الكوفيين
واختاره ابن مالك بدليل اثبات الالف وصلا لغة ومذهب البصريين ان الضمير انما هو ان نفتح ونصلا ونقفا بالالف
ونقفا لبيان الحركة كما انك تقول انا فعلت ولذلك تعاقبها كقول حاتم هذا فردني انه وليست الالف من الضمير وقال الكوفيون
الهاء في انه بدل من الالف حكى قطرب ان بعض العرب يقول ان فعلت فيكون النون وصلا ووقفا اي انا فعلت في
الحرفية ترد على اربعة اوجه احدها ان تكون ناصبة للمضارع وقد مر ذكرها في الحديقة الثالثة فيما يتعلق بالافعال
والثاني ان تكون مخففة من ان المثقلة اي المفتوحة الهمزة المشددة النون فتقع بعد فعل اليقين او ما نزل منزلته من
الظن ان يكون غالبا ما انها للعلم لتدارك من ترك الامر بانها ليست ناصبة للمضارع لان اليقين وما نزل منزلته من
الظن الذي فائدتها التحقيق انبي نحو فلا يرون الا يرجع اليهم قولا علم ان سيكون منكم مرضى وحسبوا ان لا تكون فتنة فعمين وقع
تكون وقوله زعم الفرزدق ان سيقتل ربعا ان يطول سلامة باربع وحتى ثلثية الوضع وزعما انها مذاهب
احدها انها لا تعمل شيئا لا في ظاهر ولا في مضمر تكون حرفا مصدريا مهملا كسائر الحروف المصدرية وعليه سيبويه
والكوفيون الثاني انها تعمل في المضمر في الظاهر كاصلها نحو علمت ان زيدا قائم وقرئ ان غضب الله عليها وعليه
جماعة من المغاربة الثالث انها تعمل جوازا في مضمر لا ظاهر وعليه الجمهور قال ابن مالك فان قيل ما الذي دعا الى تقدير
اسم انها محذوف وجعل الجملة بعدها في موضع خبرها وهلا قيل انها ملغاة ولم يتكلف الحذف فالجواب ان سبب
عملها الاختصاص بالاسم فما دام الاختصاص ينبغي ان يعتقد انها عاملة وكون الخبر بحيث يستقبح وقوع الافعال بعدها
الا بفصل انتهى وقد تقدم لاغلبها تعليل اخر غير هذا في بحث المضمر ثم الجمهور على انه يلزم ان يكون ذلك الضمير
المحذوف ضمير شان واختاره ابن الحاجب وابن هشام في القطر والاصح عدم لزوم ذلك وهو مذهب سيبويه وجماعة
واختاره ابن مالك فمتى امكن عوده الى حاضر او غائب معلوم كان اولى ولذا قدر سيبويه في ان ابراهيم فصدقت
الرؤيا انك ولا يكون خبرها الا جملة اما اسمية مجردة ضدها المبتداء نحو واخر دعوهم ان الحمد لله رب العالمين
او الخبر كقوله ازهالك كل من يحفى وينتعل او مقرونة بلا نحو وان لا اله الا هو او باداة شرط نحو اذا سمعتم
اياب الله او برب كقوله تيقنت ان ركابا مر خل خائبا امين وخوان يخال امينا او فعلية فان كان فعلها جامدا او
دعاء لم يحتج الى اقتران بشئ نحو وان ليس للانسان الا ما سعى والخامسة ان غضب الله عليها وان كان متصرفا غير
دعاء قرن غالبا بنفي نحو فلا يرون الا يرجع اليهم قولا ان لن يجمع عظامه ان لم يره احد وبلو نحو لو شئنا لصنعنا
او بقد نحو وعلم ان قد صدقتنا او بحرف تنفيس نحو علم ان سيكون منكم مرضى وندر خلوها من جميع ما ذكر كقوله علموا ان يؤملون

فجادوا

فجادوا قبل ان يسئلوا باعظم سؤل وخرج عليه قراءة لمن اراد ان يتم الرضاعة بالرفع وقوله ان تقران على اسما
ويحكما مني السلام وان لا تخبرا احدا وربما عملت في ظاهر كقوله فلو انك في يوم الرخاء سئلتني طلاقك لم
ابخل وانت كريم وهو مختص بالضرورة على الاصح والثالث ان يكون مفسرة بمنزلة اي لكن تفارقها في انها لا تدخل
على مفرد لا يق مررت برجل ان صالح قال في الهمع وكانهم ابقوا عليها ما كان لها من الجملة وهي مع هذا غير مختصة بالفعل
بل تكون مفسرة للجملة الاسمية والفعلية نحو كتبت اليه ان قم وارسل اليه ان ما انت وهذا وشرطها التوسط بين
جملتين اولهما بمعنى القول وعدم دخول جار عليها ولو زايدا نحو قوله تعـ واوحينا اليه ان اصنع الفلك وتودوا
ان تلكم الجنة وباشتراط التوسط بين الجملتين غلط من جعل منها قوله تعـ واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين
لان المتقدمة عليها غير جملة وانما هي المخففة من الثقيلة وباشتراط كون اولها بمعنى القول رد ابو عبد الله
الرازي على الزمخشري حيث زعم ان التي في قوله تعـ واوحى ربك الى النحل ان اتخذي من الجبال مفسرة قال لان
قبله واوحى والوحي هنا الهام باتفاق وليس في الالهام معنى القول قال وانما هي مصدرية اي باتخاذ الجبال
بيوتا وتعقبه انتهى ابن الصائغ بان الهام الله تعـ لعباده بقوله وامره فلم يمتنع تفسيره بان اتخذي قال الشمني وفيه
نظر اما اولا فلان الالهام مفسر في الكتب الكلامية بالقاء معنى في القلب بطريق الفيض نعم قال القشيري انه
الخاطر الوارد على الضمير لالقاء الملك وانه من قبيل الملك واما ثانيا فلان الالهام هنا لمن لا يفهم القول ولا
الامر وهو النحل انتهى واذا قلت كتبت اليه بان افعل بادخال حرف الجر كانت ان مصدرية لانها معمولة بحرف
الجر وجعلها ابو حيان زايدة وهو وهم منه فان حروف الجر وان كان زايدة لا تدخل الا على الاسم تنبيهات
الاول زاد بعضهم اشتراط ان لا يكون في الجملة السابقة احرف القول فلا يق قلت له ان افعل وفي شرح الجمل
الصغير لابن عصفور انها قد تكون مفسرة بعد صريح القول وفي البسيط اختلف في تفسير صريح القول فاجازه
بعضهم وحمل عليه قوله تعـ ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله انه يجوز ان تكون مفسرة للقول على
تاويله بالامر اي ما امرتهم الا بما امرتني ان اعبدوا الله قال ابن هشام وهو حسن وعلى هذا فيقال في الضابط
ان لا يكون فيها حروف القول الا والقول مأول بغيره انتهى وقد انتقد ابو حيان وصوبه غيره تخريج الاية
على التفسيرية بان ما بعد الا مستثنى بها فلا بد ان يكون له موضع من الاعراب وان التفسيرية لا موضع لها
الثاني اذا ولي ان الصالحة للتفسير مضارع مثبت نحو اوحيت اليه ان يفعل كان فيه الرفع على انها حرف
تفسير والنصب على انها مصدرية او معه لا نحو اشرت اليه ان لا يفعل كان فيه الوجهان لما ذكر والجزم ايضا على
النهي ويكون ان فيه مفسرة الثالث انكر الكوفيون ان المفسرة البتة وهي عندهم الناصبة للفعل قال ابو

حيان وليس ذلك بصحيح لانها غير مفتقرة الى ما قبلها ولا يصح ان يكون المصدرية الا بتاويلات بعيدة انتهى
قال ابن هشام وقول الكوفيين عندي اوجه لانك اذا قلت كتبت اليه ان قم فليس قم نفس كتبت كما ان
الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد اذهب ولهذا لو جئت بان مكان اي لوجدت الطبع غير قابل
له انتهى واعترضه الدماميني بانه فهم الجماعة ارادوا ان قم في المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه فابطله
بتغايرهما وليس الامر كما فهم انما التفسير لمتعلق كتبت وهو الشيء المكتوب وقم هو نفس ذلك الشيء
قال الرضي وان لا يفسر الا مفعولا مقدرا للفظ دالا على معنى القول كقوله تعالى وناديناه ان يا ابرهيم و
كذلك قولك كتبت اليه ان قم اي كتبت اليه شيئا هو قم فان حرف دال على ان قم تفسير للمفعول المقدر
لكتبت وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه انتهى واجاب عنه السقمي
بما يطول ذكره والرابع ان تكون زائدة وهي حرف ثنائي بسيط مركب من الهمزة والنون فقط وذهب بعضهم
الى انها هي المثقلة خففت فصارت مؤكدة قال ابو حيان ولا تفيد عندنا غير التاكيد وزعم الزمخشري
انه ينجر مع افادة التوكيد معنى اخر فقال في قوله تعالى ولما ان جاءت رسلنا لوطا سيء بهم دخلت ان فيها
القصة ولم تدخل في قصة ابرهيم في قوله ولما جاءت رسلنا ابرهيم بالبشرى قالوا سلاما تنبيها وتاكيدا
في ان الاساءة كانت بعقب المجيء فهو مؤكدة للاتصال واللزوم ولا كذلك في قصة ابرهيم اذ ليس
الجواب فيه كالاول وقال الاستاذ ابو علي دخلت منبهة على السبب وان الاساءة كانت لاجل المجيء لانها قد
تكون للسبب في قولك جئت ان تعطي اي للاعطاء قال ابو حيان وهذا الذي ذهب اليه لا يعرفه كبراء
النحويين وتقع ان الزائدة غالبا بعد لما الوجودية نحو لما ان جاء البشير القاه على وجهه وبين لو
وفعل القسم مذكورا كان كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لنا يوما من الشر مظلم او متروكا كقوله
اما والله ان لو كنت حرا وما بالحر انت ولا العتيق وزعم ابن عصفور في المقرب انها في ذلك حرف يربط
جملة القسم بجملة المقسم عليه والذي نص عليه سيبويه انها زائدة ونص في موضع اخر من الكتاب على انها
بمنزلة القسم الموطئة وقال ابو حيان الذي ذهب اليه في ان هذه غير هذه المذاهب الثلثة وهو انها
المخففة من الثقيلة وهي التي وصلت بلو كقوله تعالى وان لو استقاموا وتقديره انه اذا قيل اقسم ان
لو كان كذا لكان كذا ويكون الفعل القسمي قد وصل اليها على اسقاط حرف الجر اي اقسم على انه لو كان فصلاحيته
ان المشددة تدل على انها مخففة انتهى وتقع في غير الغالب في مواضع احدها بين الكاف ومجرورها وهو نادر
كقوله كان ظبية تعطو الى وارق السلم في رواية من جر ظبية الثاني بعد اذا ذكره ابن مالك في شرح العمدة

فمعناه اقسم انه لو كان كذا لكان كذا

ان بالكسر والتخفيف ترد شرطية ونافية نحو ان الكافرون الا في غرور ومخففة من ان المثقلة نحو
وان كل لما جميع لدينا محضرون في قرائة التخفيف

دون ساير كتبه وتبعه ابن هشام في المغني والسيوطي في الهمع كقوله فامهله حتى اذا ان كانه معاطي يد في لجة
البحر غامر الثالث بعد حتى نحو قد كان ذلك حتى ان كان كذا جزم به ابو حيان في الارتشاف وقال انه مطرد
ولم يذكره غيره الرابع بعد كي نحو جئت لكي ان اكرمك وهو شاذ وقاسه الكوفيون تنبيه معنى كون
اللفظ زايدا ان اصل المعنى لا يختل بحذفه كذا قيل قال بعضهم وهذا البيان يوجب كون نحو ان ولام
الابتداء زايدا ولذا لم يكتف به الرضي وزاد مع انه لم يفد المعنى الذي وضعه الواضع له فكانه لم يفد شيئا
بخلاف ان واللام والفاظ التوكيد اسماء كانت او لا فانها باقية على ما وضعت له ويفهم من كلامه هذا
ان المعنى الذي تفهمه الحروف الزوايد من عوارض الاستعمال الثالثة ان بالكسر والتخفيف اي بكسر الهمزة
وتخفيف النون الساكنة ترد على اربعة اوجه احدها ان تكون شرطية وقد مر الكلام عليها في حديقة
الافعال فلا وجه لاعادته والثانية ان تكون نافية وتدخل على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى ان الكافرون
الا في غرور وعلى الجملة الفعلية الماضوية نحو ان اردنا الا الحسنى والمضارعية نحو ان يعد الظالمون
بعضهم بعضا الا غرورا وذهب بعضهم الى انها اذا دخلت على الاسم فلا بد ان يكون بعدها الا كهذه
الايات او لما المشددة التي بمعناها كقرائة بعض السبعة ان كل نفس لما عليها حافظ ورد بقوله بتشديد
لما اي ما كل نفس الا عليها حافظ ورد بقوله تعالى ان عندكم من سلطان بهذا قل ان ادري اقريب ام بعيد ما
توعدون وان ادري لعله فتنة لكم ومتاع الى حين واعمالها عمل ليس لغة اهل العالية حكى عنهم ان احد
خيرا من احد الا بالعافية وسمع الكسائي اعرابيا يقول ان قائما فانكرها عليه وظن انها ان المشددة وقعت
على قائم قال فاستثبته فاذا هو يريد ان انا قائما فترك الهمزة وادغم على حد لكنا هو الله ربي و
الاكثرون على اهمالها وقد تقدم نقل الخلاف في ذلك قال ابن هشام ومما يخرج على الاهمال ان قائم
واصله ان انا قائم فحذفت همزة انا اعتباطا وادغمت نون ان في نونها وحذفت الفها في الوصل
والثالث ان يكون مخففة من ان المثقلة اي المكسورة الهمزة المشددة النون فتدخل على الجملتين
فان دخلت على الاسمية الغيت غالبا لزوال اختصاصها بالاسماء نحو قوله تعالى وان كل لما جميع
لدينا محضرون في قرائة التخفيف اي في قرائة من خفف لما وهم من عدا ابن عامر وعاصم وحمزة وجاز اعمالها
في غير الضمير استصحابا للاصل خلافا للكوفيين نحو وان كلا لما ليوفينهم في قرائة نافع وابن كثير
بتخفيف ان ولما ولا يجوز انك قائم بالتخفيف الا في الضرورة وان دخلت على الفعلية وجب
اهمالها في الاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة وان كادوا ليفتنونك ودونه ان

يكون

ومتى اجتمعت ان وما فالمتأخرة منهما زايدة ان بالفتح والمشدد حرف تاكيد

٥١٥

يكون مصدرا فاسخا نحو وان يكاد الذين كفروا ويقاس على النوعين اجماعا وقول ابن مالك ان
الثانية سماعا لا يقاس عليه قال ابو حيان ليس بصحيح ولا اعلم له موافقا وقد ذكروه ماضيا غير ناسخ
كقولها ثلت يمينا ان قبلت لما حلت عليك عقوبة المتعمد واندر منه كونه مضارعا غير ناسخ
كقول بعضهم ان ين لك لفعل وان تشتك لهيه ولا يقاس على النوعين اجماعا الثانية وعلى الصحيح
في الاولى خلافا للاخفش واذا اهملها عمل لم يظهر المعنى لزم الخبر لئلا يتوهم كونها نافية ولذلك تسمى
الفارقة وهل هي لام الابتداء او لام اخرى اجتلبت للفرق خلاف قال ابو حيان وثمرة الخلاف يظهر
عند دخول عملت واخواتها فان كانت للفرق لم تعلق وان كانت لام الابتداء علقت ويجب تركها في موضع
لا يصلح للنفي كقوله انا ابن اباة الضيم من آل مالك وان مالك كانت كرام المعادن لانه للمدح ولو كانت
نافية كان هجوا ومع نفي الخبر كقوله ان المحل لا يخفى على ذي بصيرة وان هو لم يعدم خلاف المفاند وكذا
مع نفي غير الناسخ الداخلة عليه نحو ان كان زيد لم يقم ومنه قول معتمد بن عبا اهلا بكم صحبتكم نحو
الديم ان كان لم يتجلجل بكم حلم وقد خفي اعراب هذا البيت على بعض الفضلاء من المعاصرين فتوهم ان
ان فيه شرطية واستشكل بمعناه وتحير في تقدير جواب الشرط حتى نبهته على ان هذه هي المخففة من الثقيلة
لاشرطية الرابع ان تكون زايدة واكثر ما تزاد بعد ما اذا دخلت على جملة فعلية كقوله
ما ان اتيت بشيء انكرهه اذا فلا رفعت سوط الى يدي او اسمية كقوله فما ان طبنا جبن ولكن منايانا
ودولة احرينا وفي هذه الحالة تكف عملها الجازم كما في البيت وقد ترد بعدها الموصولة الاسمية
كقوله يرجي المرء ما ان لا تراه وتعرض دون ادناه الخطوب وبعدها المصدرية كقوله ورجع الفتى
للخير ما ان رايه على السن خير لا ينزال يزيد وبعد الا الاستفتاحية كقوله الا رسم لها فبكيت
احادين اني الهوى فقضوا واشار المصنف الى هذا الوجه بقوله وهو وهو ان زعم هو وهو زايدة بضابط
حسن هو قوله ومتى اجتمعت ان وما الخ فيه فالمتأخرة منهما زايدة فان في نحو قوله ما ان اتيت بشيء
هي الزايدة وما نافية وما في نحو قوله بقدر ما تخافن من قوم واما تخافن من قوم بينت بقدر هي الزايدة وان شرطية
وسيأتي الكلام على ما الزايدة مستوفى في محله انتهى الرابع ان بالفتح والتشديد اي بفتح الهمزة وتشديد
النون وهي حرف تاكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر كهاتين واستشكل بعضهم فائدتها للتوكيد بان لو صرحت
بالمصدر المنسبك منها لم يفد توكيدا فالتام قاسم وليس هذا الاستشكال قال ابن هشام والاصح انها
فرع عن ان المكسورة ومن هنا صح للزمخشري ان يدعي ان انما بالفتح يفيد الحصر كانما وقد جمعهما في قوله

ابن ه

قد

وتأول معموليها بمصدر من لفظ خبرها ان كان مشتقا وبالكون ان كان جامدا نحو بلغني انك منطلق وان
هذا زيد وان هذا زيد وبالكسر والتشديد حرف تأكيد تنصب الاسم وترفع الخبر ونصبهما لغة وقد تنصب ضمير شان محذوف

قل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد فالاولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس انتهى
قال الدماميني وفيه نظر اذ لا يلزم من كونها فرعا افادتها للحصر من حيث ان الفرع لا يلزم مساواته
للاصل في جميع احكامه نعم الموجب للحصر في انما بالكسر عند القائل به قائم في انما بالفتح واما ان السبب في
جعل انما بالفتح للحصر كون المفتوحة فرعا عن المكسورة فوجه مخدوش كما مر انتهى وكونها فرع المكسورة
هو مذهب سيبويه والفراء والمبرد وابن السراج وعليه الجمهور وقيل انها اصل المكسورة وقيل هما اصلان
وهو الظ من صنع المص هنا وفيما تقدم وتؤول اي تسبك وتفسر معموليها وهو الاسم والخبر اذ الاصح
انها موصول حرفي ايضا بمصدر من لفظ خبرها ان كان الخبر مشتقا وبالكون ان كان الخبر جامدا فالاول نحو
بلغني انك منطلق التقدير بلغني انطلاقك ومنه بلغني انك في الدار التقدير استقرارك في الدار لان الخبر
في الحقيقة هو المحذوف من استقر او مستقر والثاني نحو بلغني ان هذا زيد تقديره بلغني كونه زيدا لان
كل خبر جامد يصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت قلت هذا كائن زيدا ومعناهما
واحد قاله ابن هشام وغيره وقدره الرضي بقولك بلغني زيديته فان ياء النسبة اذا لحقت اخر الاسم وبعدها
التاء افادت معنى المصدر نحو الفرسية والضاربية والمضروبية ثم هذا التاويل اذا كان ما يأول مثبتا
اتيت بلفظ عدم بدل اداة النفي واضفته الى المصدر الذي تقدره فتقول في نحو بلغني انك لم تنطلق بلغني
عدم انطلاقك وفي نحو بلغني ان هذا ليس زيدا بلغني عدم كونه زيدا او عدم زيديته وزعم السهيلي ان الذي
يؤول بالمصدر انما هو ان الناصبة للفعل لانها ابدا مع الفعل المتصرف وان المشددة انما تأول بالحديث
فاذا قلت بلغني ان زيدا قائم فالمعنى بلغني هذا الحديث قال وهو قول سيبويه ويؤيده ان خبرها قد
يكون اسما محضا نحو علمت ان الليث الاسد وهذا لا يشعر بالمصدر انتهى وقد مضى ان هذا يقدر بالكون
فلا يخرج بذلك عن المصدرية ولك تقديره بالاسدية كما قاله الرضي فيفيد معنى المصدرية الخامسة ان
بالكسر والتشديد اي بكسر الهمزة وتشديد النون ترد على وجهين احدهما ان تكون حرف تأكيد وافادتها
للتأكيد بدليل تلقي الاسم القسم بها تنصب الاسم وترفع الخبر كما مر في الحديقة الثانية فيما يتعلق بالاسماء
ونصبهما اي نصبها للاسم والخبر لغة لبعض العرب كقوله اذا سود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك
خفافا ان حراسنا اسدا وفي الحديث ان قعر جهنم سبعين خريفا وهذه اللغة ليست مختصة بان عند
من اثبتها بل جارية في جميع الحروف المشبهة بالفعل نعم خصها الفراء بليت والجمهور على انكارها مطلقا و
تأويل شواهدها كما مر مستوفى وقد تنصب اي ان ضمير شان محذوف مقدر فتكون الجملة بعدها خبرها

كقوله

وحرف جواب نعم وجعل المبرد من ذلك قوله ان هذان لساحران ورد بامتناع اللام في خبر المبتداء

كقوله ع من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون الاصل انه اي الشان والجملة خبره وخرجه الكسائي
على زيادة من في اسم ان والبصريون غير الاخفش يابونه لان الكلام ايجاب والمجرور معرفة على الاصح
وهم يخالفون في الشقين ويشترطون كون المجرور نكرة وكونه بعد نفي او شبهه وصرح جماعة بان
حذف هذا الضمير ضعيف قال ابن الحاجب في شرح المفصل فلا يجوز في سعة الكلام ان زيدا قائم
فلا يجوز ان يستتر وليس الموضع موضع حذف فيحذف وقد جاء في الشعر محذوفا لا مستترا لان
الحرف لا يستتر فيه وفرق بين المحذوف والمستتر انتهى وانما قال وليس الموضع موضع حذف لما مر من
انه لا دليل عليه ولعدم ملائمته الاختصار اذ المقصود من الكلام المصدرية التعظيم والتفخيم فلو
حذف فات المقصود منه وخالف الاكثر فاجازوا حذفه في السعة من غير ضعف قال الرضي ره وانما
جاز حذف ضمير الشان من دون ضعف لبقاء تفسيره وهو الجملة ولانه ليس معتمد الكلام بل المراد به التفخيم
فقط فهو كالزايد وقال ابن مالك يجوز حذف اسم المفهوم معناه نظما ونثرا سواء كان ضمير شان
او غيره ووقوع ذلك في الشعر اكثر واقل ما يكون المحذوف الا ضمير شان انتهى وقضية عبارة
المصنف ان المحذوف لا يكون الا ضمير شان وهو مذهب لبعضهم ثم حذفه ليس مختصا بان بل يجوز في
ساير اخواتها كما تقدم والثاني ان تكون حرف جواب كنعم فيقع تصديقا للمخبر واعلاما للمستخبر و
وعدا للطالب فيقول ان في جواب من قال قام زيد ومن قال اذهب عمرو ومن قال اكرم خالدا هذا مذهب
سيبويه والجمهور وهو الصحيح وانكر ابو عبيدة وقوعها في الكلام كذلك وحكى الاندلسي عنه انه
قال في قولهم ان بمعنى نعم انهم يريدون به التاويل لا لانه في اللغة موضوع لذلك قال ابن هشام والشواهد
العربية قاطعة بثبوتها كقوله قالوا اخفت فقلت ان وخيفتي ما ان تزال منوطة برجائي وكقول
ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي نعم لعن الله راكبها وجعل المبرد والاخفش
من ذلك قوله تع ان هذان لساحران في قراءة من قرء بتشديد النون واثبات الالف في هذان وهم
من عدا ابن كثير وابا عمرو وحفصا وتبع المبرد والاخفش على ذلك جماعة ورد بامور احدها ان مجيء ان
بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت الثاني بامتناع اللام اي لام الابتداء في خبر المبتداء وقد دخلت هنا
لان قوله هذان مبتدا وساحران خبره وانما امتنعت لام الابتداء في خبر المبتداء وقد دخلت هنا
لان قوله هذان مبتداء وساحران خبره وانما امتنعت لام الابتداء في الخبر لان لها الصدر ووقوعها
في الخبر المفرد مناف لذلك لخروجها ح عن الصدر واجيب عن هذا بانها لام زايدة وليست للابتداء او بانها

اذ ترد ظرفا للماضي وتدخل على الجملتين وقد يضاف اليها زمان نحو حينئذ ويومئذ

داخلة على مبتدء محذوف اي لهما ساحران او بانها دخلت بعد ان هذه لشبهها بان المؤكدة لفظا
كما قال ورج الفتى للخير ما ان رايته فزادان بعد ما المصدرية لشبهها في اللفظ بما النافية قال
ابن هشام ويضعف الاول ان زيادة اللام في الخبر خاصة في الشعر والثاني ان الجمع بين لام التوكيد وحذف
المبتدء كالجمع بين المتنافيين الثالث من الامور ان ما قبل ان المذكورة لا يقتضي ان يكون جوابه نعم
اذ لا يصح ان يكون جوابا لقول موسى ويلكم لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب وقد خاب من
افترى ولا يكون جوابا لقوله فتنازعوا امرهم بينهم وهذا الرد حكاه بعضهم عن ابي علي الفارسي
قال الدماميني وهو حسن وتعقبه الشمني بانه لا حسن فيه فانه على هذا الحمل جواب لاخبار بعضهم
بعضا او لاستخبار بعضهم عند اسرارهم النجوى كما حكاه الله تعالى لنا فليتامل فانه من المحاسن
ويؤيده قول صاحب الكشاف والظ انهم تشاوروا في السر وتجاذبوا اهداب القول ثم قالوا ان
هذان لساحران فكانت نجويهم في تلفيق هذا الكلام وتزويره خوفا من غلبتهما وتثبيتا للناس
عن اتباعهما انتهى وقد مر لتاويل هذه القراءة وجوه اخر في باب اسماء الاشارة واستوفينا
الكلام عليها هناك فليرجع اليه السادسة اذ ترد ظرفا للزمن الماضي ولا تقع للاستقبال
عند الجمهور وقال جماعة منهم ابن مالك انها تخرج عن المضي الى الاستقبال واستدلوا بقوله تعالى
يومئذ تحدث اخبارها والجمهور يجعلون الاية ونحوها من باب ونفخ في الصور اعني من
تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما وقع وقد يحتج قال ابن هشام لغيرهم بقوله تعالى
فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم فان يعلمون مستقبل لفظا ومعنى لدخول حرف التنفيس
عليه وقد عمل في اذ فيلزم ان يكون بمنزلة اذا قال الدماميني وفيه نظر اذ لا مانع من ان يتاول به
تاول به الجمهور الاية السابقة فيقال هذا من باب ونفخ في الصور وحرف التنفيس ليس بصاد
عن ذلك وتدخل اذ على الجملتين الاسمية والفعلية لا معا بل على سبيل التناوب ودخولها
على احديهما واجب اذ لا تخلو عن الاضافة الى الجملة لفظا او تقديرا بتعويض التنوين عن الجملة
المحذوفة كما مر وقد تخرج عن الظرفية فتقع اسما يضاف اليها اسم زمان وهو نوعان
غير صالح للاستغناء عنه نحو ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا فالظرف هنا وهو بعد
لا يصلح للاستغناء عنه فيحذف لعدم ما يدل عليه لو ترك مع انه مقصود وصالح
للاستغناء عنه نحو حينئذ ويومئذ تقول اكرمتني فاثنيت عليك ح ويومئذ اليوم

ولحين

والحين صالحان للاستغناء عنهما اذ يجوز ان تقول فاثنيت عليك اذ اكرمتني والمعنى بحاله والاضافة
في مثل هذا التركيب قال ابن مالك من اضافة المؤكد الى التاكيد والظ انها من اضافة الاعم الى الاخص كشجر
اراك وذلك لان اذ مضاف الى جملة محذوفة فاذا قلت جاء زيد واكرمته ح فالمعنى حين اذ جاء والثاني
مخصص بالاضافة الى المجيء والاول عار من ذلك فهو اعم منه فلا يكون مؤكدا له نعم يكون مفسرا له ومبينا
للمراد به كما يبين الاعم بالاخص فالاضافة فيه بيانية اي واكرمته حينا وهو حين مجيئه فتامله تنبيه
الجمهور على ان اذ لا تكون الا ظرفا او مضافا اليها كما هو قضية افتقار المص على ذلك وذهب جماعة الى انها
قد تكون مفعولا به وهي المذكورة بعد فعل الامر في اوائل القصص مثل واذكروا اذ كنتم قليلا فكثركم وقد يكون
اذكر حيث لا يذكر نحو واذ قال ربك للملئكة واذ فرقنا بكم البحر قالوا ويقع بدلا من المفعول به نحو واذكر
في الكتاب مريم اذ انتبذت فاذ بدل اشتمال من مريم والجمهور يخرجون الاول على انه ظرف لمفعول محذوف
نحو واذكروا نعمة الله اذ كنتم قليلا والثاني على انه ظرف لمضاف الى مفعول محذوف اي واذكروا قصة
مريم ويؤيد هذا القول التصريح بالمفعول في واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء ووقع للزمخشري في
قراءة بعضهم لمن من الله على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا من انفسهم انه يجوز ان يكون التقدير منه اذ بعث
ويجوز كون اذ في محل رفع كاذا في قولك اخطب ما يكون الامير قائما اي لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه
قال ابن هشام فمقتضى هذا الوجه ان اذ مبتدء ولا نعلم بذلك قائلا وترد اذ للمفاجاة نص عليه سيبويه
وهي الواقعة بعد بينما وبينا كقوله استقدر الله خيرا وارضين به فبينما العسر اذ دارت مياسير وكقوله و
كنت كفي الغض بينا تطلبي ويعجبني اذ رعن عنه الاعاصر وانكر بعضهم وقوع اذ بعد بينا خاصة دون
بينما وجعله الحريري من الاوهام في درة الغواص وليس كذلك قال ابن مالك ترك اذ بعد بينا وبينما اقيس من
ذكرها وكلاهما عربي وقال الاصمعي وقوع اذ واذا في جواب بينا وبينما عربي قال الرضي وكان الاصمعي لا يستفصح
الا تركهما في جوابهما لكثرة مجيء جوابهما بدونهما والكثرة لا تدل على الكثور غير فصيح بل على ان الاكثر افصح
الا ترى الى قول امير المؤمنين علي وهو من الفصاحة بحيث هو بينا هو يستقبلها في حياته اذ عقدها
الاخر بعد وفاته انتهى تنبيه اصل بينا وبينما بين واصله ان يكون مصدرا بمعنى الفراق تقول بان عني زيد
بينا اي فارقني فراقا ومعنى جلست بينكما اي مكان فراقكما وفعلت بين خروجك ودخولك فعلت زمان فراق
خروجك ودخولك فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فبين كما تبين مستعمل في الزمان والمكان وهو اذ
زال لازم الاضافة الى المفرد فلما قصدا اضافته الى الجملة والاضافة اليها كلا اضافة لان الاضافة في المعنى

وهل هي ظرف او حرف خلاف اذا ترد ظرفا للمستقبل فتضاف الى شرطها وتنصب بجوابها

ليست اليها بل الى المصدر الذي تضمنته زادوا عليه ما الكافة لانها التي تكف المقتضي عن الاقتضاء واشبعوا
الفتحة فتولدت الف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه كان قد وقف عليه والالف قد يؤتى به للوقف كما
في انا والظنونا وتعين ح ان لا يكون الا للزمان لما تقرر من انه لا تضاف الى الجمل من المكان الا حيث وبين في الحقيقة
مضاف الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف لقيام القرينة عليه وهي غلبة اضافة ازمنة الى الجمل
دون الامكنة وغيرها فيتبادر الفهم في كل مضاف اليها الى الزمان فاذا قلت بينا زيد قائم اقبل عمرو
هكذا قرره الرضي وهو مذهب الفارسي وابن جني واختاره ابن الباذش والجمهور على ان الجملة بعد بينا وبينما
مضاف اليها نفسها دون حذف مضاف وانها في موضع جر ومقتضاه ان ما غير كافة عن الاضافة وكذا الالف
وذهب قوم الى ان ما والالف كافتان والجملة بعدهما لا موضع لها من الاعراب والاول هو التحقيق وليست
بينا محذوفة من بينما ولا الفها للتانيث خلافا لزاعمي ذلك وهل هي يعني اذ حينئذ اي حين اذ وردت للمفاجاة
بعد بينما وبينا ظرف مكان او زمان او حرف يدل على المفاجاة في غيره او مؤكدا اي زائدا فيه خلاف فاذا
قلت بينا او بينما انا قائم اذ اقبل عمرو فعلى القول بزيادة اذ يكون الفعل الواقع بعدها هو العامل في بينا او بينما
كما يكون ذلك لو كانت اذ غير موجودة وهو واضح وعلى القول بانها حرف مفاجاة فالعامل في بينا وبينما
فعل محذوف يفسره ما بعد اذ وهو اقبل في المثال المذكور وعلى القول بالظرفية فقال ابن جني عاملها
الفعل الذي بعدها لانها غير مضافة اليه وعامل بينما وبينا محذوف يفسره الفعل المذكور وقال
الشلوبين اذ مضافة للجملة ولا يعمل فيها الفعل ولا في بينا وبينما لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا فيما
قبله وانما عاملها محذوف يدل عليه الكلام واذ بدل منهما وقيل العامل ما يلي بين بناء على انها مكفوفة عن
الاضافة اليه كما يعمل تالي اسم الشرط فيه وقيل بين خبر لمبتدء محذوف والتقدير في المثال بين اوقات قيامي
اقبال عمرو ثم حذف المبتدء مدلولا عليه باقبل عمرو وقيل مبتدء واذ خبره والمعنى حين انا قائم حين اقبل
عمرو وتنبيه ترد اذ للتعليل كقوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون اي لن ينفعكم
اليوم اشتراككم في العذاب لاجل ما ظلمكم في الدنيا وهل هذه حرف بمنزلة لام العلة او ظرف والتعليل
مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ فانه اذا قيل ضربته اذ اساء واريد الوقت اقتضى ظاهر الحال ان الاساءة
سبب الضرب قولان والجمهور على الثاني السابعة اذا ترد ظرفا للزمن المستقبل وفيها معنى الشرط غالبا
فتضاف الى شرطها وهو الجملة التي بعدها لزوما وتنصب بجوابها عند الاكثرين وقيل بشرطها وعليه جماعة
من المحققين حملا لها على سائر ادوات الشرط ورد بان المضاف اليه لا يعمل في المضاف واجيب بانها عند هؤلاء غير

فالتقدير بين اوقات زيد قائم اي بين اوقات قيام زيد اقبل عمرو

وتختص بالفعلية ونحو اذا السماء انشقت مثل وان احد من المشركين استجارك

مضافة كما يقوله الجميع اذا جزمت كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل قال الدماميني ويلزم عليه ان يكون
اذا ظرفا مبهما لا مختصا وهي عند النحاة من الظروف المختصة فان قلت قد قال ابن الحاجب ان تعيين الفعل
في اذا يحصل بمجرد ذكر الفعل بعده وان لم يكن مضافا كما يحصل في قولنا زمانا طلعت فيه الشمس قلت رده
الرضي بانه انما يحصل التخصيص في المثال بما ذكر بعده لكونه صفة له لا بمجرد ذكر الفعل بعده ولو كان
مجرد ذكر الفعل بعد كلمة كافيا لتخصيصها لتخصصت متى في قولك متى قام زيد وهو غير مخصص اتفاقا
انتهى واما قول الاكثرين فاورد عليها امور منها ان الشرط والجزاء عبارة عن جملتين يربط بينهما الاداة و
على قولهم تصير الجملتان واحدة لان الشرط لما كان معمولا لاذا لكونها مضافة اليه واذا معمولا للجواب لزم
دخول جملة الشرط في جملة الجواب لان المعمول داخل في جملة عامله فيلزم ح دخول جملة الشرط في جملة الجواب
واجيب بان الاصل ذلك ولكنهما قد تضمنتا معنى الشرط وجعل الاول سببا للثاني ومنها انه يلزمهم في نحو
اذا جئتني اليوم اكرمتك غدا ان يعمل اكرمتك في ظرفين متضادين وذلك باطل عقلا اذ الحدث الواحد
المعين لا يقع بتمامه في زمنين وفصلا اذ المراد وقوع الاكرام في الغد لا في اليوم قال الرضي والجواب ان اذا هذه
بمعنى متى فالعامل شرطها او نقول المعنى اذا جئتني اليوم كان سببا لاكرامك غدا كما قيل في نحو ان جئتني
اليوم فقد جئتك امس ان جئتني اليوم يكون جزء المجيء اليك امس ومنها ان الجواب ورد مقرونا باذا
الفجائية نحو ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون وبالحرف الناسخ نحو اذا جئتني فاني
اكرمك وكل منهما لا يعمل ما بعده في ما قبله واجيب بانهم انما يقولون ان العامل فيها جوابها اذا كان
صالحا ولم يكن ثم مانع كاذا الفجائية وان ونحوها فالعامل فيها ح مقدر ويدل عليه الجواب وقال الرضي
الاولى ان نفصل ونقول ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من متى ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا
غربت الشمس جئتك بمعنى اجيئك وقت غروب الشمس فالعامل فيها هو الفعل الذي في محل الجزاء وان لم يكن
جزاء في الحقيقة دون الاول الذي في محل الشرط اذ هو مخصص للظرف وتختص اذا بالجملة الفعلية على
الاصح سواء كان صدرها مضارعا نحو اذا تتلى عليهم اياتنا او ماضيا نحو اذا جائك المنافقون وزعم الفراء اذا
كان فيها معنى الشرط لا يكون بعدها الا الماضي وقال ابن هشام ايلاؤها الماضي اكثر من المضارع وقد اجتمعا
في قوله والنفس راغبة اذا رغبتها واذا ترد الى قليل تقنع ولا تدخل على الجملة الاسمية واما نحو قوله تعالى
اذا السماء انشقت مما استند عليه الاخفش والكوفيون من جواز دخول اذا على الجملة الاسمية فمأول
مثل تأويل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فالسماء فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والاصل وان

استجارك

استجارك احد لا ان السماء مبتدأ والفعل بعده خبره كما زعموا وفي هذا القياس نظر لان شرط المقيس عليه
ان يكون متفقا عليه عند الخصمين وليس هو هنا كذلك لان الاخفش والكوفيين لم يوافقوا على ان احد في
الاية يتعين ان يكون فاعلا بفعل محذوف بل يجيزون ابتدائيته لان الشرطية لا تختص عندهم بالافعال كما
قاله غير واحد فلا فرق عندهم بين اذا وان في عدم الاختصاص بالجمل الفعلية قاله في التصريح فتامل واما
قول الشاعر اذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع فعلى اضمار كان وباهلي مرفوع بها
والجملة بعدها خبر والتقدير اذا كان باهلي تحته حنظلية وقيل حنظلية فاعل باستقر محذوفا وباهلي
فاعل بمحذوف يفسره العامل في حنظلية ويرده ان فيه حذف المفسر ومفسره جميعا ويسهله ان الظرف يدل
على المفسر فكانه لم يحذف تنبيهات الاول الجمهور على ان اذا لا تخرج عن الظرفية كما هو قضية اقتصار المص
وزعم قوم انها تخرج عنها فقال الاخفش وتبعه ابن مالك انها وقعت مجرورة بحتى في قوله تعالى حتى اذا جاؤها
وقال ابن جني في اذا وقعت الواقعة الاية فيمن نصب خافضة رافعة ان اذا الاولى مبتدأ واذا الثانية خبر
والمنصوبين حالين والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لاخرين هو وقت رج الارض و
تبعه ابن مالك على ذلك وقال ابن مالك انها وقعت مفعولا به في قوله عم لعائشة اني لاعلم اذا كنت علي راضية
واذا كنت علي غضبى والجمهور على ان حتى في تلك الاية حرف ابتداء داخلة على الجملة باسرها ولا عمل لها واما
اذا وقعت الواقعة فاذا الثانية بدل من الاولى والاولى ظرف وجوابها محذوف لفهم المعنى اي انقسمتم اقساما
وكنتم ازواجا ثلثة واما الحديث فاذا ظرف لمحذوف هو مفعول اعلم اي شانك معي ونحوه الثاني
قد تخرج اذا عن الاستقبال وذلك على وجهين احدهما ان يجيء للحال وذلك بعد القسم نحو والليل اذا
يغشى لان الليل مقارن للغشيان والثاني ان يجيء للماضي كما جاءت اذ للمستقبل عند بعضهم نحو ولا على
الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد نزلت بعد الاتيان واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها نزلت
بعد الاتيان واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها نزلت بعد الرؤية والانفضاض وقوله وندمان يزيد
الكاس طيبا سقيت اذا تغورت النجوم ويجوز ان يكون سقيت بمعنى اسقي وهو دليل جواب اذا اي اذا غربت
النجوم سقيته الثالث تختص اذا بما تيقن وجوده نحو اتيك اذا احمر البسر او رجح نحو اتيك اذا دعوتني
بخلاف ان فانها يكون للمحتمل والمشكوك فيه والمستحيل كقوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد ولا يدخل على
متيقن ولا راجح وقد تدخل على متيقن لكونه مبهم الزمان نحو افان مت فهم الخالدون ولكون اذا خاصا
للمتيقن والمظنون خالفت ادوات الشرط فلم يجزم الا في الضرورة وقد تخرج عن معنى الشرط نحو واذا

فاغضبوهم

ما غضبوا هم يغفرون والذين اذا اصابهم البغي ينتصرون فاذا في الايتين ظرف لخبر المبتداء بعدها ولو كانت
شرطية والجملة الاسمية جوابا لاقترنت بالفاء وقول بعضهم انه على اضمارها مردود بانها لا يحذف الا في
ضرورة او نادر من الكلام وقول الاخر ان الضمير توكيد لا مبتدأ وان ما بعده الجواب تعسف وقول اخر ان جوابها
محذوف مدلول عليه بالجملة تكلف من غير ضرورة ومن ذلك اذا التي بعد القسم نحو والليل اذا يغشى والنجم
اذا هوى اذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جوابا في المعنى كما في قولك اجيئك اذا جئتني فيكون التقدير اذا
يغشى الليل واذا هوى النجم اقسمت وهذا ممتنع لان القسم الانشائي لا يقبل التعليق لان الانشاء ثابت
والثابت لا يقبل التعليق الرابع قد يستعمل اذا مع جملتيها لاستمرار الزمان في الاحوال الماضية والحاضرة والمستقبلة
كما يستعمل الفعل المضارع لذلك ومنه واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا
واذا خلوا الى شياطينهم قالوا اي ان هذا عادتهم المستمرة وشانهم ابدا ومثله كثير ويرد اذا للمفاجاة فيختص
بالجملة الاسمية على الاصح كما مر للفرق اللفظي بينها وبين الشرطية المناسبة للفعل ولا تحتاج الى الجواب لعدم
تضمنها للشرط ولا يقع في صدر الكلام لان الغرض من الاتيان بها الدلالة على ان ما بعدها حصل بعد وجود ما
قبلها على سبيل المفاجاة فلا بد في حصول هذا الغرض من تقدم شيء عليها ومعناها الحال لا الاستقبال نحو
خرجت فاذا الاسد بالباب ومنه واذا هي حية تسعى اذا لهم مكر في اياتنا والخلاف فيها كاختها يعني اذ في كونها
حرفا او ظرفا وهل هو ظرف زمان او مكان فذهب الاخفش والكوفيون الى انها حرف واختاره ابن مالك قال
ابن هشام ويرجحه قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان لان ان لا يعمل ما بعدها في ما قبلها انتهى وتقريره
ان العامل هنا منحصر فيما بعد ان وان لا يعمل ما بعدها في ما قبلها ولا عامل سواه فتكون فلا تكون اذا معمولة
فلا تكون اسما لان الاسم يستلزم المعمولية وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم وليس فيها معنى الحدث فيكون
فعلا فتعين ان تكون حرفا وذهب الزجاج الرياشي الى انها ظرف زمان ونسب للمبرد وهو ظ كلام سيبويه واختاره
الزمخشري وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور والشلوبين ابقاء لها على ما ثبت لها وذهب الزمخشري ان عاملها فعل
مقدر مشتق من لفظ المفاجاة وقال التقدير في قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فاجاتم
الخروج في ذلك الوقت قال ابن هشام ولا يعرف هذا لغيره وانما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو خرجت فاذا
زيد جالس او المقدر نحو خرجت فاذا زيد جالس او المقدر نحو خرجت فاذا زيد اي حاضر قال ولم يقع الخبر معها
في التنزيل الا مصرحا به وذهب المبرد والفارسي وابو الفتح الى انها ظرف زمان وعزي الى سيبويه وتظهر فايدة
الخلاف اذا قلت خرجت فاذا الاسد فعلى الاول لا يصح كونها خبرا لان الحرف لا يخبر به ولا عنه وكذا على الثاني

لان الزمان لا يخبر به عن الجثة الا ان يقدر مضاف اي فاذا حضور الاسد ويصح على الثالث اي فبالحضرة الاسد
فان قلت فاذا القتال صحت خبريتها عند غير الاخفش والكوفيين وتقول خرجت فاذا زيد جالس او جالسا
فالرفع على الخبرية واذا نصب به والنصب على الحالية والخبر اذا ان قلنا انها مكان والا فهو محذوف فان قلت
الجالس او القائم امتنع النصب لامتناع كون الحال معرفة وهذا هو الوجه الذي انكره سيبويه على الكسائي
لما سئله في مجلس الذي جمعهما بين يدي خالد بن يحيى البرمكي في مناظرتهما المشهورة بالزنبورية وهي قولهم كنت
اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي او فاذا هو اياها وكان من خبر ذلك ان سيبويه لما قدم على
البرامكة احتفل له يحيى وعزم على الجمع بينه وبين الكسائي فجعل لذلك يوما فحضر سيبويه واحضر الفراء و
خلف وغيرهما من جماعة الكسائي وكاده القوم كيدا واول من تقدم اليه خلف فساله مسئلة فاجاب فيها فقال له
اخطات ثم سئله ثانية وهو يقول له كلما اجاب اخطات وبدون ذلك ينحرف مزاج الشاب الغريب ويذهب فكر الفطن
لا ريب فلم يزد سيبويه الى ان قال لخلف هذا سوء ادب فاقبل اليه الفراء مضمرا ما اظهره صاحبه مظهرا انه سينصف
فيما يقول ويستعمل الادب فيما يبديه ويعيده فقال ان في هذا الرجل حدة وعجلة ولكن ما تقول في كذا وسئله
مسئلة اخرى فاجابه فقال اعد النظر وهي كلمة تدانى كلمة صاحبه فادرك سيبويه ان مقصودهما اقحامه وان يرفعا
درجة شيخهما الكسائي عن مناظرته فان كانت الغلبة لهما قيل غلبه غلاماه والا فان يغلبا خير عندهما من ان يغلب
شيخهما فقال سيبويه لست اكلمكما او يحضر صاحبكما يعني الكسائي فحضر الكسائي فقال تسالني او اسئلك فقال
له سيبويه سل انت فسئله عن هذا المثال الزنبوري فقال سيبويه فاذا هو هي ولا يجوز النصب وسئله عن
امثال ذلك نحو خرجت فاذا عبد الله القائم والقائم فقال كل ذلك بالرفع ولا يجوز النصب فقال له الكسائي
العرب ترفع كل ذلك وتنصبه فقال يحيى قد اختلفتما وانتما رئيسا بلديكما فمن يحكم بينكما فقال له الكسائي
هذه العرب ببابك قد سمع منهم اهل البلدين فيحضرون ويسئلون فقال يحيى وولده جعفر انصفت فاحضروا
فوافقوا الكسائي واستكان سيبويه واقبل الكسائي على يحيى فقال اصلح الله الامير انه وفد اليك من بلده
مؤملا فان رايت ان لا ترده خائبا فامر له بعشرة الاف درهم فخرج الى فارس ويقال كانت سبب علته التي مات
فيها ويقال ان العرب ارشوا على ذلك وانهم علموا بمنزلة الكسائي عند الرشيد ويقال انهم انما قالوا القول
قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب وان سيبويه قال ليحيى مرهم ان ينطقوا بذلك فان السنتهم لا تطوع به
وهذه حكاية عجيبة وموعظة غريبة وللاديب ابي الحسن حازم بن محمد بن حازم قصيدة طنانة وهي
من افراد ادباء المغرب امتدح بها المنصور صاحب افريقية ابا عبد الله محمد بن الامير ابي زكريا يحيى بن عبد الواحد

مناظرة زنبورية

وضمنها

وضمنها مسائل من علم النحو لعله اني فيها على جميع ابوابه والموجود منها نحو مائتين وعشرين بيتا ولقد
لحاد فيها نظم حكاية هذه الواقعة اللطيفة واول القصيد هذا الحمد لله معلي قدر من علما وجاعل
العقل في سبل الهدى علما ثم الصلوة على الهادي نبيه محمد خير مبعوث براعتصما ثم الدعا لامير المؤمنين
ابي عبد الاله الذي فاق الخيا كرما خليفة خلقت انوار غرته شمس الضحى وندا يخلف الدهما سالت فواضله
للمعتفين نعما صالت نواصله بالمعتدى نقما مردى العداة بسهم من عزائمه كانه كوكب للقذف قد رجما
اذا م قول نعم حتى اذا اطردت نعماه من غير وعد لم يقل نعما يا ايها الملك المنصور ملكك قد شب الزمان به من
بعد ما هرما فكم رأى من مضى اتى في مكارمكم لم يذكروا بالندى معنى ولا سحا ان الليالي والايام مذ خلقت
بالسعد ملكك اصحت اعبدا واما بذلت تقفية من بيت ممتدح او رمت مثلا في وعيك الامما وكنت بالدهر
عينا غير غافلة من جود كفك ناسوا كل من كلما ومنها اما على اثر حمد الله ثم على اثر الصلوة على من بلغ
الحكما ومائلي ذاك من وصل الدعاء ومن نشر الثناء على من اسبغ النعما فاسمع لنظم بديع قد هدت
فكري له مفادة ملت اجزل النعما حديقة تبهج الاحداق بهجتها من نحوها ناسم للنحو قد نشما فاسمع
الا القول في طرق الكلام وما علم اللسان به قد حد او رسما النحو علم باحكام الكلام وما من العبارة يعرو
اللفظ والكلما والكلام كما في حقيقته فان تردد فاسمعه منظما ان الكلام هو القول الذي حصلت
به الافادة تما تم والتما ومنها في باب المتعدي لاثنين فباب اعطى كسى منه ومنه سعى كما تقول اسقى الله
صوبا سما ومنه ولى والى مثل قولهم اولاك ربي بغيم العيش والنعما ومن المتعدي الى الثلثة وفاس بالاولى
الفضل ابن سعدة في باب ظن وفي فيها خالف القدما من باب كان واخواتها فقول فاز ليث معضلا الا فما بحت
منك النجا بانوال الجود والكرما من باب الاستثناء والقول في باب الاستثناء منقطعا متسع وقد تحاكم
فيه جهلة الزمما وقد تبلد قوم فيه لاسيما من عد بيله في الاستثنا ولاسيما من نواصب الفعل واعدت لكيلا
وكيلا ثم كي ولكي وليس تمنع من نصب بإذه ما من باب اذا الفجائية وهو مقصورا والعرب قد تحذف
الاخبار بعد اذا اذا عنت فجاة الامر الذي دهما وربما نصبوا بالحال بعد اذا وبعد اذا وغوص من بعدها
رهما فان تنوالى ضمير ان كنى بهما وجد الحقيقة من اشكاله عصما لذاك اعيت على الافهام مسئلة اهدت
الى سيبويه الحتف والعدما قد كانت العقر ابوجا احبها قدما اشد من الزنبور وقعا وفي الجواب عليها
هل اذا هو هي او هل اذا هو اياها قد اختصما وخطا بن زياد ابن جزرة في ما قال فيها انا بشر بغد ظلما
وغاظ عمرا وعلى في حكومته ناليته لم يكن في امره حكما كغيظ عمر وعليا في حكومته ناليته لم يكن في امر محكما

وفجع ابن زياد كل منتحب من اهله اذ غدا منه يفيض دما فظل بالكرب مكظوما وقد كربت بالنفس
انفاسه ان تبلغ الكظما قضت عليه بغير الحق طائفة حتى قضى هدرا ما بينهم هدما من كل اجود
حكما من سدوم قضى عمرو بن عثمان مما قد قضى سدما حساده في الورى عمت فكلهم تلفيه منتقدا
للقول منتقما فما النهى ذمما فيهم معارفها ولا المعارف في اهل النهى ذمما فاصبحت بعده الانفاس
كامنة في كل صدر كان قد كظ او كظما واصبحت بعده الانفاس باكية في كل طرس كدمع سح وانسجما
وليس يخلو امرء من حاسد اضم لولا التنافس في الدنيا لما اضما والغبن في العلم اشجى محنة علمت وابرح
الناس شجوا عالم هضما قوله وربما نصبوا البيت اي ربما نصبوا على الحال بعد ان رفعوا ما بعد اذا على
الخبرية وقوله ربما في اخر البيت توكيد لربما في اوله بالتشديد وفي بعض النسخ وربما رفعوا من بعدها ربما
والمعنى انهم قد ينصبون ما بعد اذا قليلا ويرفعونه كثيرا فيكون ربما الاولى للتقليل والثانية للتكثير والثالثة
للتوكيد وغما في اخر البيت الثالثة من ابيات هذه المسئلة بفتح الغين المعجمة كناية عن الاشكال والخفا
وغمما في اخر البيت الرابع بضمها جمع غمة وابن زياد هو الفراء واسمه يحيى وابن حمزة هو الكسائي واسمه
علي وابا بو بشر سيبويه واسمه عمرو والف ظلما ضمير الاثنين ابن بنيته للفاعل وللاطلاق ان بنيته للمفعول
وعمرو الاولان سيبويه والكسائي والاخران عمرو بن العاص وامير المؤمنين ع علي وحكم الاول اسم والثاني
فعل وبالعكس دفعا للايطاء وزياد الاول والد الفراء والثاني زياد بن ابيه وابنه المشار اليه ابن مرجانة
لعنه المرسل في قتله الحسين ع واضم كغضب وزنا ومعنى والوصف منه اضم كفرح تنبيهان الاول ما اجاب
سيبويه سؤال الكسائي وهو فاذا هو هي هو الحق وهو وجه الكلام مثل فاذا هي بيضاء فاذا هي حية واما
فاذا هو اياها ان ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء كالجزم بلن والنصب بلم والجر بلعل وسيبويه
واصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك وان تكلم به بعض العرب وحكى الرضي ان الكسائي قال لا يجوز الا اياها
وكذلك حكاه الاندلسي في شرح المفصل والصواب ما حكيناه اولا من انه اجاز الوجهين فان الكسائي لو
انكر الرفع فكان لسيبويه سبيل من تخطئته في الحال بما ورد في القران من الرفع وهو شايع فيه ولم ينقل
ذلك فدل على ان الكسائي اجاز الرفع والنصب معا وقد ذكر في توجيه النصب امور احدها ان اذا
ظرف فيه معنى وجدت ورايت فجاز له ان ينصب المفعول وهو مع ذلك ظرف مخبر به عن الاسم بعده قال
ابو بكر بن الخياط وهو خطاء لان المعاني لا ينصب المفاعيل الصحيحة وانما تعمل في الظروف والاحوال
ولانها تحتاج على زعمه الى فاعل والى مفعول اخر الثاني ان الاصل فاذا هو موجود اياها فحذف الخبر لدلالة

وعلي

الكلام

الكلام عليه ومثل هذا لئن ضربته لتضربنه السيد الشريف او موجود اي لتضربنه كائنا السيد الشريف
او موجودا السيد باضمار كائن ونحوه فاذا حملت النصب في اياها على هذا تخرج ما له محمد بن بري ولا يخفى
عليه بطلانه وبعده عن المقيس عليه الثالث ان ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع قاله ابن مالك قال ابن
هشام ويشهد له قراءة الحسن البصري اياك يعبد بالياء المثناة من تحت مبنيا للمفعول ولكنه لا يتاتى
فيما اجازوه من قولهم فاذا عبد الله القائم بالنصب فينبغي ان يوجه هذا على نعت مقطوع او حال على زيادة
ال وليس ذلك مما ينقاس ومن جوز تعريف الحال او زعم ان اذا تعمل عمل وجدت وانها رفعت عبد الله بناء على
ان الظرف يعمل وان لم يعتمد فقد اخطأ لان وجد ينصب الفعلين ولان مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل وهو
قابل للتعريف للتاويل الرابع انه على اسقاط الخافض والاصل فاذا هو كها اي فاذا الزنبور كالعقرب والكوفيون
يجوزون ادخال الكاف على الضمير وسيبويه يخص ذلك بالضرورة فحذف كاف التشبيه وحذف انتصب الضمير
على نزع الخافض وليس بشيء لما مر في بابه الخامس انه مفعول به والاصل فاذا هو يسليها او يشبهها ثم حذف الفعل
وانفصل الضمير وهذا الوجه لابن مالك ايضا ونظيره قراءة علي لئن اكله الذئب ونحن عصبة بالنصب اي
نوجد او نرى عصبة السادس انه مفعول مطلق والاصل فاذا هو يلسع لسعتها ثم حذف الفعل كما تقول ما
زيد الا شرب الابل اي لا يشرب الا شرب الابل ثم حذف المضاف من لسعتها واقيم المضاف اليه مقامه وانتصب لنيابته
عن المنصوب وانفصل لفقد ما يتصل به نقله الشلوبين في حواشي المفصل عن الاعلم وقال هو اشبه ما وجه به النصب
السابع ان اياها كناية عن الجملة والتقدير فاذا هو لسعة كلسعتها فكنى عن الجملة بقوله اياها وانتصاب اياها
على الحال لكونها كناية عن نكرة قاله بعض النحويين وضعفه ظ الثامن انه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف
والاصل فاذا هو ثابت مثلها ثم حذف المضاف فانفصل الضمير فانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة
كما قالوا قضية ولا ابا حسن لها على اضمار مثل قاله ابن الحاجب في اماليه قاله ابن هشام وهو وجه غريب اعني انتصاب
الضمير على الحال وهو مبني على اجازة الخليل له صوت صوت الحمار بالرفع صفة لصوت بتقدير مثل واما سيبويه فقال
هذا قبيح ضعيف وممن قال بالجواز ابن مالك قال اذا كان المضاف الى معرفة كلمة مثل جاز ان تخلفها المعرفة في التنكير
فتقول مررت برجل زهير بالخفض صفة للنكرة وهذا زيد زهيرا بالنصب على الحال الثاني يلزم اذا الفجائية الفاء
داخلة عليها واختلف فيها فقال المازني وجماعة هي زائدة للتاكيد لان اذا الفجائية فيها معنى الاتباع ولذا وقعت
في جواب الشرط موقع الفاء وقال مبرمان هي عاطفة لجملة اذا ومدخولها على الجملة قبلها واختاره الشلوبين وايده ابو حيان
بوقوع ثم موقعها في قوله تعالى ثم اذا انتم بشر تنتشرون وقال الزجاج هي للسببية المحضة كفاء الجواب الثامنة ام ترد

الجملة والجملة نكرة واذا كانت كناية عن النكرة صارت في حكم النكرة كما صارت الهاء في قوله ربه رجلا نكرة في المعنى لكونها كناية

على وجهين

ثم للعطف متصلة ومنقطعة فالمتصلة المرتبط ما بعدها بما قبلها وتقع بعد همزتي التسوية والاستفهام

على وجهين احدهما ان تكون للعطف منقسمة الى قسمين متصلة ومنقطعة فالمتصلة هي المرتبط ما بعدها بما
قبلها بحيث لا يستغني باحدهما عن الاخر لانهما مفردان تحقيقا او تقديرا ونسبة الحكم عند المتكلم اليهما معا او الى احدهما
من غير تعيين ولذلك سميت متصلة قال الدماميني وعلى هذا فالاتصال بين السابق واللاحق فاطلق عليها انها
متصلة باعتبار متعاطفيها المتصلين فتسميتها بذلك انما هو لامر خارج عنها وبعضهم يقول سميت متصلة لانها
اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة الا ترى انهما جميعا بمعنى اي فيكون باعتبار
هذا المعنى في تسميتها اولى من الوجه الاول لان الاتصال على هذا الوجه راجع اليها نفسها لا الى امر خارج عنها
لكن هذا انما يتاتى في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فيرجح الوجه الاول لشموله للنوعين وتسمى ايضا
معادلة لمعادلتها الهمزة في افادة التسوية فيما اذا وقعت بعد همزة التسوية والاستفهام فيما اذا وقعت بعد همزة
الاستفهام وتقع بعد همزتي التسوية وقد مر معناها نحو سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم والاستفهام
نحو ازيد عندك ام عمرو وافي الدار زيد ام في السوق والمراد وقوعها بعدهما على سبيل التناوب لا معا كما هو الظاهر و
الفرق بين الواقعة بعد همزة الاستفهام من اربعة اوجه الاول والثاني ان الواقعة بعد همزة التسوية لا يستحق جوابا
لان المعنى معها ليس على الاستفهام وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وليست تلك كذلك لان
الاستفهام معها على حقيقته ويطلب بها وبها التعيين لاحد الشيئين بحكم معلوم الثبوت فاذا قيل ازيد عندك ام
عمرو قيل في الجواب زيد او قيل عمرو ولا يقال لا ولا نعم لعدم التعيين ولا تصديق ولا تكذيب مع وجود الاستفهام لانه
انشاء والثالث والرابع ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها الا في تاويل
المفردين وتكونان فعليتين كما مر واسميتين كقوله ولست ابالي بعد فقدي مالكا اموتي ناء ام هو الان واقع و
مختلفتين نحو سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون والاخرى تقع بين المفردين وذلك هو الغالب فيها كما
مر وبين جملتين في معنى المفردين وتكونان فعليتين كقوله وقمت للطيف مرتاعا فارقني فقلت اهي سرت ام
عادني حلم وذلك على الارجح في هي من انها فاعل محذوف تفسره سرت والتقدير اهي سارية ام عايد حلمها اي اي
هذين هي واسميتين كقوله لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث بن سهم ام شعيث بن منقر الاصل اشعيث بالهمزة
في اوله والتنوين في اخره فحذفهما للضرورة والمعنى ما ادري اي النسبتين هو الصحيح ومختلفتين نحو ءانتم
تخلقونه ام نحن الخالقون وذلك على الارجح في انتم من كونه فاعلا كانه قيل اينا خلقه تنبيهات الاول صرح
ابن الحاجب وجماعة منهم ابن هشام بانه يجب في المتصلة ان يليها احد الامرين المطلوب تعيين احدهما ويلي الهمزة المعادل
الاخر ليفهم السامع من اول الامر المطلوب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدا ازيد قائم ام عمرو وان شئت

ازيد

لزيد ام عمرو قائم والاول هو الاكثر وتقول اذا استفهمت عن تعيين الخبر قائم زيد ام قاعد وان شئت قائم
زيد في كتاب سيبويه ما نصه هذا ام اذا كان الكلام بها بمنزلة ايهما او ايهم وذلك قولك ازيد عندك
ام عمرو وازيدا لقيت ام بشرا ثم قال واعلم انك اذا اردت هذا المعنى فتقديم الاسم احسن لانك لا تسئل
عن اللقاء وانما تسئل عن احد الاسمين في هذه الحال فبدأت بالاسم لانك تقصد قصد ان تبين الاسم
وجعلت الاسم الاخير عديلا للاول لانه قضى الذي لا تسئل عنه بينهما او قلت لقيت زيدا ام عمرا وكان جائزا
حسنا هذا كلامه وهو نص في ان التقديم في مثله اولوي لا واجب كما قالوه ونص على ذلك ابن عصفور
في المقرب ايضا فقال والاحسن توسط الذي لا يسئل عنه ويجوز تقديمه ويجوز تاخيره وذكر ذلك الرضي
ايضا فقال اذا وليت المتصلة مفردا فالاولى ان يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها سواء ليكون ام مع الهمزة
بمنزلة اي والمفرد ان ما بعدها تاويل المضاف اي فيجوز نحو ازيد عندك ام عمرو بمعنى ايهما عندك وفي
التسوية زيدام في الدار ام في المسجد على الموضعين هو ويجوز المخالفة بينهما وليا ما نحو اعندك زيدام عمرو
ازيد عندك ام في الدار والقيت زيدا ام عمرا وجاز احسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن البتة
قال الرضي يجوز ان تاتي بعد سواء ونحوها با وبمجردا عن الهمزة نحو سواء على قمت وقعدت ومنع
ذلك الفارسي قال لانه تكون سواء على احدهما ولا يجوز ذلك يعني ان لاحد الشيئين او الاشياء و
التسوية تقتضي شيئين فصاعدا فما تقتضيه ام من ما تقتضيه التسوية وتبعه على ذلك ابن هشام
في المغني فقال لا يجوز العطف بعد همزة التسوية قياسا وقد اولع الفقهاء وغيرهم بان يقولوا سواء كان
كذا وكذا والصواب الاتيان بام قال وفي الصحاح تقول سواء علي قمت او قعدت وهو سهو في الكامل
للهذلي ان ابن بحيص قرء من طريق الرعفراني اولم ننذرهم وهو من الشذوذ بمكان انتهى قال الرضي ردا
على الفارسي ويرد عليه ان معنى ام احد الشيئين او الاشياء فيكون معنى سواء علي قمت ام قعدت
سواء على ايهما فعلت اي الذي فعلت المجردا عن معنى الاستفهام وهذا ايضا ظاهر الفساد وانما الرضي
ذلك في او وفي ام لانه جعل سواء خبرا مقدما وما بعده مبتداء والوجه ان يكون سواء خبر مبتدء محذوف
تقديره الامران سواء علي ثم بين الامرين بقوله اقمت ام قعدت والمعنى ان قمت وان قعدت والجملة
الاسمية المتقدمة دالة على جزاء الشرط اي ان قمت او قعدت فالامران سواء علي انتهى وفي قوله ان معنى
ام احد الشيئين او الاشياء ما تحته اذ هي موضوعة لعطف احد الشيئين او الاشياء مرادا به من حيث
هو احدهما او احدها وليس معناها نفس احد الشيئين او الاشياء وفي البديع قال سيبويه اذا كان بعد سواء همزة

الاستفهام

الاستفهام فلابد من ام اسمين كانا او فعلين تقول سواء على ازيد في الدار ام عمرو وسواء على ا
قمت ام قعدت واذا كان بعدها فعلان بغير الف الاستفهام عطف الثاني با وتقول سواء على
قمت او قعدت فتقديره ان قمت او قعدت فهما على سواء فعلى هذا سواء خبر مبتدء محذوف اى الامران
سواء والجملة دالة على جواب الشرط المقدر انتهى قال الدماميني وبذلك يتبين صحة قول الفقهاء
وكان ابن هشام توهم ان الهمزة لا دخلة بعد كلمة سواء في اول جملتها وليس كذلك انتهى ولا خلاف في
العطف با وبعد همزة الاستفهام فيما يكون الجواب عن الاستفهام بنعم او بلا وذلك انه اذا قيل
ازيد عندك او عمرو فالمعنى احدهما عندك ام لا فان اجبت بالتعيين صح لانه جواب وزيادة ويقال
الحسن او الحسين افضل ام ابن الحنيفة فعطف بلا وبا والثاني بام ويجاب عندنا بقولك احدهما وعند
الكيسانية بابن الحنيفة ولا يجوز ان يجيب بقولك الحسن او بقولك الحسين لانه لم يسئل عن الافضل الحسن
وابن الحنيفة ولا من الحسين والحسين وابن الحنيفة وانما جعل واحد منهما لا بعينه قرينا لابن الحنيفة فكانه
قال احدهما افضل ام ابن الحنيفة الثالث قد تحذف ام والمعطوف بها كقوله دعاني انها الفلب اتى
لامرها سميع فما ادري ارشد طلابها اى ام غى قال ابن هشام ولك ان تقول انا حاجة الى تقدير معادل في
البيت ليصح قولك هل طلابها رشد وامتناع ان يؤتى لهل بمعادل وقد يحذف المعطوف عليه بام
كقولهم اتمرهم ام من هو قائم اناء الليل التقدير الكافر خير ام هو قائم اناء الليل واجاز بعضهم حذف
معطوف بها بدونها فقال في قوله افلا تبصرون ام انا الوقف هنا وان التقدير ام تبصرون ثم تبتدئ
انا خير وهذا باطل اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه وانما المعطوف جملة انا خير وما قولهم
ائتفعل هذا ام لا فالحذف انما وقع بعد لا ولم يقع بعد العاطف واحرف الجواب تحذف الجمل بعدها
كثيرا وتقوم منى في اللفظ مقام تلك الجمل فكانت الجملة هنا مذكورة لوجود ما يغني عنها والمنقطعة
هي التي لم ترتبط ما بعدها بما قبلها بل كل منهما مستقل بفايدته لانهما جملتان ليستا في تقدير المفرد
ولذلك سميت منقطعة وقد تسمى منفصلة وهي ثلثة اقسام مسبوقة بالخبر المحض نحو تنزيل
الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون افتراه ومسبوقة بالهمزة لغير الاستفهام نحو
لهم ارجل يمشون بها ام لهم ايد يبطشون بها اذ الهمزة في ذلك للانكار فهي بمنزلة النفي
والمتصلة لا تقع بعده ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة نحو هل يستوي الاعمى والبصير
ام هل تستوي الظلمات والنور ومعنى ام المنقطعة الاضراب كبل نحو قوله تعالى هل تستوي

الظلمات

الظلمات والنور اي بل هل ولا يفارقها هذا المعنى والاكثر اقتصارها مع ذلك استفهاما
طلبيا كقولهم انها لابل ام شاء التقدير بل اهي شاء ومعناه انك رايت اشباحا من بعد فقلت
انها لابل على سبيل الجزم ثم حصل شك في ذلك فقلت ام شاء بقصد الاضراب واستيناف سؤال
عن الشاء او استفهاما انكاريا نحو ام له البنات ولكم البنون اي بل اله البنات اذ لو قدرت
للاضراب المحض لزم المحال وهو الاخبار بنسبة البنات اليه تعالى عن ذلك علوا كبيرا وقد لا تقتضيه البتة
فيكون للاضراب وحده كما مر ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين ان ام ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان
الكوفيين خالفوهم في ذلك قال والذي يظهر قولهم ان المعنى نحو ام جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام
ولانه يلزم البصريين دعوى التاكيد في نحو ام هل تستوي الظلمات والنور ام ماذا كنتم تعملون ام من هذا
الذي هو جند لكم ووقع للدماميني انه اجاب عن الثاني اخذا من كلام السعد التفتازاني في حاشية الكشاف
بان ام الداخلة على الاستفهام ليست متصلة ولا منقطعة ورده بعض الائمة فقال له انه لا سلف له في
ذلك وان النحاة مطبقون على ان ام لا تخرج عن القسمين البتة تنبيهات الاول قضية كلام المص ان بل
المنقطعة عاطفة ايض وهو قول ابن جني وبه جزم ابن هشام والجمهور على انها حرف ابتداء وقد مر بيانه الثاني
قد ترد ام محتملة للاتصال والانقطاع فمن ذلك قوله تعالى اتخذتم عند الله عهدا فلن يخلف الله عهده ام
تقولون على الله ما لا تعلمون قال الزمخشري يجوز في ام ان يكون بمعنى اي الامرين كاين على سبيل التقدير لحصول العلم
بكون احدهما ويجوز ان تكون منقطعة الثالث ذكر ابو زيد ان ام تقع زايدة وخرج عليه قوله افلا تبصرون
ام انا خير قال التقدير افلا تبصرون انا خير قال ابن هشام والزيادة ظاهرة في قول ساعد بن جوية يا ليت
شعري ولا منجا من الهرم ام هل على العيش بعد الشيب من ندم والثاني ان تكون حرف تعريف كال وهي لغة حمير
بكسر الحاء المهملة وسكون الميم وفتح الياء المثناة من تحت وبعدها راء مهملة ابو قبيلة من اليمن وهو حمير بن سبا
ابن يشجب بن يعرب واسم سبا عبد شمس وسبا لقب له وهو يجمع قبائل اليمن عامة والظ ان المراد بالحمير هنا
الجميع على سبيل التغليب ونقلت هذه اللغة عن طي وهو قبيلة اخرى من اليمن وهو طي بن ادد بن زيد
ابن كهلان بن سبا بن حمير ووقع لبعض الادباء الغر وهذه اللغة لتميم وهو سهو محض فاحذره قال ابن مالك
لما كانت اللام تدغم في اربعة عشر حرفا فيصير المعرف بها كانه من المضاعف العين الذي فاؤه همزة جعل
اهل اليمن ومن داناهم بدلها ميما لان الميم لا تدغم الا في ميم انتهى وانشدوا ميما لان الميم لا تدغم الا في ميم انتهى
وانشدوا على هذه اللغة دال خليلي وذو يواصلني يرمي ورايي بامسهم وامسيه وفي الحديث ليس من امبر امصيام في

امسفر

امسفر كذا رواه النمر بن تولب وقال بعضهم ان هذه اللغة مختصة بالاسماء التي لا تدغم لام التعريف في
اولها نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس ولباس قال ابن هشام وحكى لنا بعض طلبة اليمن انه سمع في
بلادهم من يقول خذام رمح واركب ام فرس ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم الا ترى الى البيت السابق و
انها في الحديث دخلت على النوعين انتهى قلت واقمت في اليمن اربعة عشر شهرا فلم ار من يفرق بين الاسماء
التي تدغم في اولها لام التعريف وبين غيرها بل كلهم يبدل اللام ميما في جميع الاسماء فيقول ام رجل كما يقول
ام غلام تنبيهات الاول قال الاندلسي وابن يعيش الرواية في البيت بالسهم بتشديد السين وادغام اللام
فيها وام سلمة بالميم الساكنة بعد الواو ونقله عنهما في الفتح القريب واقره الثاني قال الازهري الوجه ان لا تثبت
الالف في الكتابة لانها ميم وجعلت كالالف واللام ونقله عنه في الفتح ايضا وفيه مخالفة لظاهر كلامهم الثالث
ذكر ابن الحاجب في الشافية ان هذه اللغة ضعيفة وتعقبه بعض الائمة فقال قد تكلم بها سيد الفصحاء فالحكم
عليها بالضعف لا يوافق عليه التاسعة اما بالفتح والتشديد اي بفتح الهمزة وتشديد الميم وقد تبدل ميمها
الاولى ياء استثقالا للتضعيف كقول عمر بن ابي ربيعة رأت رجلا ايما اذا الشمس عارضت فيضحى وايما
بالعشي فيخصر وهي حرف تفصيل غالبا لا اسم على ما يتوهم من تفسيرها بمهما يكن من شيء وكونها للتفصيل
يدل عليه استقراء مواردها وعطف مثل عليها قال تعالى فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم
واما الذين كفروا فيقولون ماذا اراد الله بهذا مثلا فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر و
قد يترك تكرارها استغناء بذكر احد القسمين عن الاخر او بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم
الاخر فالاول نحو يا ايها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين امنوا
بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل وقسيمه في المعنى واما الذين كفروا به فلهم كذا و
كذا والثاني نحو هو الذي انزل عليك الكتاب منه ايات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات فاما الذين
في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تاويله وقسيمه في المعنى واما غيرهم فيؤمنون
به ويكلون معناه الى ربهم بدليل قوله تعالى والراسخون في العلم يقولون امنا به كل من عند ربنا اي كل
من المتشابه والحكم من عند الله والايمان بهما واجب فكانه قيل واما الراسخون في العلم فيقولون وفيها
اي في مفهوم اما معنى الشرط للزوم الفاء بعدها كما مر ولا جائز ان يكون الفاء للعطف لدخولها على
الخبر ولا يعطف الخبر على مبتدائه ولا زائدة اذ لا يصح الاستغناء عنها فتعين انها فاء الجزاء وقال ابو حيان
هذه الفاء جاءت في اللفظ خارجة عن قياسها لانها لم تجئ رابطة بين جملتين ولا عاطفة مفردا على مثله

والتعليل بكون اما في معنى الشرط ليس بجيد لان معنى ما كما قالوا مهما يكن من شئ وجوب بهما يكن من شئ لا يلزم فيه الفاء اذا كان صالحا لاداة الشرط والفاء لا ترفه بعد اما شواكان ما دخلت عليه صالحا لها ام لم يكن الا ترى انه يقال مهما يكن من شئ لم ابالبه ويمتنع ذلك في اما ويجب ذكر الفاء قال على ان لزوم الفاء ليس لاجل ذلك انتهى وقد تحذف الفاء للضرورة كقوله فاما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب ويجوز حذفها في سعة الكلام اذا كان هناك قول محذوف كقوله تع فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم الاصل فيقال لهم اكفرتم فحذف المفعول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف وقد يشئ يصح سبعا ولا يصح استقلالا هذا قول الجمهور وقال ابن هشام وزعم بعض المتاخرين ان فاء جواب اما لا تحذف في غير الضرورة اصلا وان الجواب في الاية فذوقوا العذاب والاصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول الذي بينهما اعتراض وكذا قال في الاية الجاثية واما الذين كفروا افلم تكن اياتي الاية قال اصله فيقال الم تكن اياتي ثم حذف القول واخرت الفاء عن الهمزة تنبيها لم يذكر المصنف معنى التوكيد لاما وقل من ذكره وقد اثبته جماعة من المتاخرين واحسن من قرره الزمخشري فانه قال اما في الكلام ان يعطيه فضل توكيد بقولك زيدا ذاهب فاذا قصد توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب وانه منه عزيمة قلت اما زيدا فذاهب لذلك قال سيبويه في تفسيره مهما يكن من شئ فزيدا ذاهب هذا اللفظ مدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وانه في معنى الشرط انتهى اما كونه في معنى الشرط فظاهر واما وجه التوكيد فانه بمنزلة التعليق بوجود شئ لان معنى مهما يكن من شئ ان يقع هذا او فالمعلق بما لا يحصل ما دامت الدنيا باقية فلا بد من وقوع شئ فيها فيكون المعلق عليه ذهاب زيد ثابتا البتة وعلى كل حال قال الرضي وليس مراد سيبويه من تفسيرها بمهما انها بمعناها وكيف واما حرف ومهما اسم بل قصد الى معنى البحث واما بمعنى مهما يكن واصل اما زيد فقائم اما يكن من شئ فزيد قائم اي ان يقع شئ فالذي يقع فيما زيد انتهى وقد تحذف الفاء فعل اما الذي هو الشرط لكثرة على طريق وحدة وهو يكن ونحوه كما التزم حذف متعلق الظرف اذا وقع خبرا مثلا وللتنبيه على ان المقصود بالحكم الاسم الواقع بعدها لا الفعل المحذوف عوض ما بينهما اي بين اما والفاء اللازمة لما بعدها عن فعلها المحذوف فلزمها جزء مما في حيزها اي جزء كان خيفة اكراهه دخول حرف الشرط على فاء الجواب ونبه بقوله جزء على انه لا يعوض اكثر من واحد تفاديا من الاستكراه بواحد وفيه اي في الجزاء المذكور اقوال ثلثة احدها انه جزء من جزائها الواقع بعد الفاء

وهو اما مبتداء نحو اما زيد فمنطلق واما معمول لما وقع بعد الفاء سواء كان ما بعدها مما يمتنع
التقديم مع قطع النظر عن الفاء نحو اما زيدا فاني ضارب او لم يكن نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق
وذلك لان لاما خاصة في تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه وهذا القول عزاه بعضهم لسيبويه وليس
بقوله وانما هو قول المبرد وابن درستويه والفراء واختاره ابن الحاجب وابن مالك قال ابو حيان
وقد رجع المبرد عن هذا القول الى قول سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه قال الزجاج رجوعه مكتوب
عندي بخطه فان قلت هذا القول لا تشمله عبارة المص لان ما وقع عوضا بين اما والفاء على
هذا القول جزء مما في حيز الجزاء لا مما في حيز اما نفسها قلت ما في حيز الجزاء في حيز اما ايض الثاني انه
معمول الفعل المحذوف مط اي سواء كان ما بعد الفاء ما يمتنع التقديم او لم يكن اذ العمل للمحذوف
المقدر في محله ولا عمل لما بعد الفاء فلا اثر لكونه مما يمتنع التقديم اولا فاذا قلت اما زيد فمنطلق
فالتقدير مهما يذكر زيد فهو منطلق واذا قلت اما يوم الجمعة فزيد منطلق فالتقدير مهما يذكر
يوم الجمعة فزيد منطلق ورد بانه لو كان كذلك لجاز النصب في الاول بتقدير تذكر بالبناء للفاعل
والرفع في الثاني بتقدير يحصل او يذكر بالبناء للمفعول ولم يجز اتفاقا واما ما سمع من قول بعضهم
اما العبيد فذو عبيد واما قريشا فانا افضلها بالنصب في الموضعين فقال سيبويه هي لغة خبيثة
قليلة قال ومع ذلك فلا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرف الا اذا كانت غير معين ليكون
في موضع الحال كما في الجماء الغفير واما اذا اردت بالعبيد عبيدا معينة فلا يجوز فيه الا الرفع
كما في قولك اما البصرة فلا بصرة لك وابوك اما فلا ابا لك وما وقع لابن هشام في المغني من قوله
وفي ذلك دليل على انه لا يلزم ان تقدر مهما يكن من شيء بل يقدر غيره مما يليق بالمحل اذ التقدير
ههنا مهما ذكرت فليس بشيء لان هذا المسموع الذي استند اليه لغة خبيثة بنص سيبويه
فكيف يبنى عليه جواز التراكيب العربية هذا مع انها محتملة للتخريج على ما ادعاه واستشكل
الرضي مذهب سيبويه في نصبه على الحال وقال بل هو مفعول به لما بعد الفاء لان معنى ذو عبيد
اي تملكهم وذلك كما روى الكسائي اما قريشا فانا افضلهم اي اغلبهم في الفضل القول الثالث
انه ان لم يكن ما بعد الفاء ما يمتنع التقديم فهو جزء مما في حيز جزائها نحو اما يوم الجمعة فانا
مسافر وان كان نحو اما اليوم فاني جالس فهو معمول للفعل المحذوف لان ان لا يعمل ما بعدها
فيما قبلها وهذا قول سيبويه والمازني والجمهور ورد بان الفاء للجزاء وهي مانعة من عمل ما بعدها

في ما قبلها

في ما قبلها فالباب كله من هذا القبيل فلا معنى للتفصيل ولا يخفى انهم لا يخالفون في ان ما بعد فاء
الجزاء لا يعمل فيما قبلها لكنهم اجازوه مع الفاء هنا دون غيرها من الموانع لما قاله سيبويه ان ما جاز
عمله بعد حذف اما والفاعل فيما قبل والا فلا الا ترى انك لو حذفت اما والفاء في قوله تعالى واما
اليتيم فلا تقهر وقلت اليتيم فلا تقهر لكان جائزا بخلاف نحو اما زيدا فاني ضارب اذ لو حذفت
اما والفاء وقلت زيدا اني ضارب لم يجز لانه لا يجوز تقديم معمول خبر ان عليها وكذا لا يجوز اما
درهما فعندي عشرون اذ المميز لا يعمل فيما قبله قال ابن الحاجب والصحيح من هذه الاقوال الثلثة هو
الاول وهو ان الواقع بعد اما والفاء جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها لغرض العوضية
وذلك لان وضعها لتفصيل الانواع وما ذكر بعدها احد الانواع المتعددة وذكره باعتبار ما يتعلق
به من الجملة الواقعة بعد الفاء والغرض من التقديم الدلالة على انه هو النوع المراد تفصيل جنسه وكان
قياسه ان يقع مرفوعا على الابتداء لان الغرض الحكم عليه بحسب ما بعد الفاء لكنهم خالفوا الابتداء ايذانا
من اول الامر بان تفصيله باعتبار الصفة التي هو عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء من كونه مفعولا
به او ظرفا او مصدرا او غير ذلك الا ترى انك تفرق بين يوم الجمعة من قولك يوم الجمعة ضربت فيه وقولك
ضربت في يوم الجمعة وان كان في الموضعين مضروبا فيه الا انه ذكر في الاول ليدل على انه حكم عليه و
لما كان الحكم بوقوع الضرب فيه علم ان الضرب واقع فيه وفي الثاني ليدل على انه الذي وقع الضرب فيه
من اول الامر على حسب ما هو عليه في جملته ولزم ان يكون على معناه واعرابه الذي كان له وبطل القول بكونه
معمول الفعل المحذوف مطلقا او بشرط ان لا يكون هناك مانع ويبين وجه ما قيل ان لاما خاصة في تصحيح
التقديم لما يمتنع تقديمه وحاصله التنبيه على ان الواقع بعدها هو المقصود بالتفصيل والتخصيص من بين ما
في الجملة الواقعة بعد الفاء تنبيه قد يقع بعد اما جملة شرطية بعدها جواب مقرون بالفاء كقوله تعالى
فاما ان كان من المقربين فروح وريحان واختلف في هذا الجواب لاي الاداتين هو قال ابو حيان والصحيح انه
جواب اما واداة الشرط جوابها محذوف لدلالة جواب اما عليه ولذلك لزم ان يكون فعل الشرط بعد ان ماضيا
ولا يلزم مضيه الا عند حذف الجواب كانه قيل مهما يكن من شيء فروح ان كان من المقربين فالفاء جواب الشرط
الذي تقدم وجواب ان محذوف وهذا مذهب سيبويه قال الرضي والدليل على انه ليس جواب ان عدم
جواز اما ان جئتني اكرمك بالجزم اكثر ووجوب اما ان اكثر من نحو ان ضربتني فاكرمك انتهى وزعم الاخفش
ان الجواب المذكور لاما وان معا فالاصل عنده مهما يكن من شيء فان كان من المقربين فروح ثم انيب اما مناب مهما

ولما كان كذلك قصد ان يكون الواقع بعد اما من اول الامر

جئتني فاكرمك مع ان نحو ان ضربتني اكرمك بالجزم

والفعل

والفعل الذي بعدها فصلا اما ان كان من المقترنين فروح ثم قدمت او الفعل الذي بعدها على الفاء فصلا
اما ان كان من المقترنين فالتقت الفاء او فاء فصلت احديهما عن الاخرى فصلا فروح وقال ابو حيان وهذه كلها
تقادير عجيبة ومع ذلك هي باطلة وقد ابطل ابو علي ظن كلام الاخفش بانا لم نجد الفاء تكون جوابا للشيئين
فاولت كلا على حدة بانها لما كانت لاحدهما واعتث عن الثاني صلات كانها جواب شرطين قال الراضي وتجيء الى
على ضربة قال ليفصل بين اما والفا الا ترى ان مفرد الجواب المذكور لان وجواب اما محذوف وهذا لا يصح لانه متى
اجتمع طالبا جواب الجواب للاول منهما وقيل بقول سيبويه وقال الجملة اذا لم تستقل صلات بمنزلة مفرد
قال وهذا هو الصحيح فاذا في المسئلة ثلثة مذاهب مذهب سيبويه ومذهب الاخفش ومذهب الجرمي على احد
قوليه وقد فارق اما التفصيل فانه تجردت عنه فكون للاستيناف وهذا غير الغالب الذي فهم من قوله انها جوز
تفصيل غالبا كاما الواقعة في اوائل الكتب والخطب هي المفصول بينها وبين فائها بعد مقطوعا عن الاضافة
غالبا بخوا اما بعد فكذا وخلف في اول من قالها فقيل داود على نبينا وعليه السلم وقيل يعرب بن قحطان وقيل
قيس بن ساعدة وقيل سحبان بن وائل وهو الميت وهو القائل وقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد
اني خطيبها قال الراضي وقد التزم بعضهم لزوم التفصيل بها وجواز السكوت على قولك اما زيد فقائم
يدفع دعوى لزوم التفصيل وفي حواشي التسهيل لابن هشام والظاهر ان اما زيد فقائم لا يقال الا اذا وقع
تردد في شخصين نسبنا اما احدهما الى ذلك منهو على هذا للتفصيل اي واما غيره فليس كذلك وهذا فهي
مقتضى طلاق المصنف يعني ابن مالك وغيره انها للتفصيل نعم الذي هو غير لازم التكرار انتهى والخوارزمي ذهب
اليه المصنف وعليه جماعة من المحققين انها للتفصيل غالبا وقد فارقه اذ لا معنى لتقدير تكرارها معها اما
الواقعة في اوائل الكتب تنبيه قد تحذف الفا لكثرة الاستعمال نحو قوله تعم وربك فكبر وثيابك فطهر
والرجز فاهجر وهذا فليذوقوه وبذلك فليفرحوا وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وفي ما قبلها
منصوبا به او مفسرا به فلا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما واما قولك وزيد فوجد فالفا
زايدة وانما جاز بتقدير اما بالقيد المذكور لان الامر لالزام الفعل الفاعل والنهي لالزام ترك الفعل الفاعل
فناسبا الزام الفعل تركه للمفعول وذلك بان يقدرا ما قبل المنصوب وتدخل فائها على الامر والنهي فان ما
قبل اما ملزوم لما بعدها قاله الراضي العاشرة اما بالكسر والتشديد اي بكسر الهمزة وتشديد الميم وفتح همزتها
لغة تميم وقيس واسد وانشد قطرب ساحمل نفسي على حالة فاما عليها واما لها بالفتح وقد تبدل ميمها
الاولى باء مع كسر الهمزة كقوله بأنيما اميتا ما شاءت نعامها اميا الى جنة اميا الى النار وميم فتحها كقول

حرف عطف على المش وترد للتفصيل نحو اما شاكرا واما كفورا

الاخر تلحقها ايما شمال عرية وايما صبا جنح الظلام هبوب رواه الفراء بالياء وفتح الهمزة وهي مركبة
عند سيبويه من ان وما وقد تحذف ما كقوله وقد كذبت نفسك فاكذبنها وان جزعا وان اجمال صبر اي
فاما جزعا واما اجمال صبر وقيل هي بسيطة واختاره ابو حيان لان الاصل البساطة لا التركيب ولا دليل في
البيت لجواز كون ان فيه شرطية والجواب محذوف والتقدير وان كنت ذا جزع فلا جزع وان كنت ذا جمال
صبر فاجمل وهي حرف عطف على القول المش والمراد اما الثانية في نحو قولك جائني اما زيد واما عمرو و
انكر يونس والفارسي وابن كيسان كونها عاطفة ووافقهم ابن مالك لملازمتها الواو العاطفة غالبا ولا يدخل
عاطف على عاطف قال ولان وقوعها بعد الواو ومسبوقة بمثلها شبيه بوقوع لا بعد الواو ومسبوقة بمثلها
في لا زيد ولا عمرو فيها ولا هذه غير عاطفة باجماع فليكن اما كذلك بل اولى وفي شرح المفصل لابن الحاجب ان
مجموع قولنا واما هو العاطف في جاء اما زيد واما عمرو قال ولا يبعد ان يكون صورة الحرف مستقلة حرفا في
موضع وبعض حرف في موضع اخر كيا مع ايا وعلى هذا فلا يرد شيء مما احتجوا به فتامل وزعم بعضهم ان
اما عطفت الاسم على الاسم والواو عطفت اما على اما حكاه ابن الحاجب وجوزه وقال انه لا يبعد قال ابن
هشام وعطف الحرف على الحرف غريب اي غير موجود واورد عليه ايضا ان اما الاولى اذا لم يكن للعطف فكيف يصح
عطف الثانية عليها بالواو المفيدة للجمع المستلزم لشركة المعطوف مع المعطوف عليه في الحكم انتهى ولا خلاف
في ان اما الاولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو قام اما زيد واما عمرو وبين احد معمولي
العامل ومعموله الاخر نحو رايت اما زيدا واما عمروا وبين المبدل منه وبدله نحو قوله تعالى حتى اذا راوا ما
يوعدون اما العذاب واما الساعة فان ما بعد الاولى بدل مما قبلها وادعى ابن عصفور الاجماع على ان
اما الثانية غير عاطفة ايضا كالاولى قال وانما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه انتهى ولم
يعدها المص في باب العطف من حروفه قال الجرجاني عدها من حروف العطف سهو ظاهر وترد اما للتفصيل
نحو قوله تعالى انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا والظ ان انتصابهما على الحال من الهاء في هديناه و
المعنى والله اعلم بينا له الطريق واوضحناه فالحال مقدرة لان المراد بالشكر العمل بما بين له وبالكفر عدم
العمل به والعمل بذلك وعدمه ليس مقارنا للتفصيل للتبيين فاحتيج الى الحكم بكون الحال مقدرة قال
الزمخشري ويجوز ان يكونا حالين من السبيل اي اما سبيلا شاكرا واما سبيلا كفورا كقوله تعالى وهديناه
النجدين فوصف السبيل بالشكر والكفر مجازا واجاز الكوفيون كون اما هذه ان الشرطية وما الزائدة قال
مكي ولا يجيز البصريون ان يلي الاسم اداة الشرط حتى يكون بعدها فعل يفسره نحو وان امرأة خافت ورد عليه ابن

الشجري

الشجري بان المضمر هنا كان بمنزلة قوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا وترد للابهام على السامع وهو الذي
يعبرون عنه بالتشكيك كقوله تعالى واخرون مرجون لامر الله اما يعذبهم واما يتوب عليهم فان الله
تعالى عالم بحقيقة الحال وما يؤول اليهم ولكن ابرز الكلام في قالب لا يجزم السامع معه باحد الامرين معينا
ولكنه يشك والشك كقولك جائني اما زيد واما عمرو اذا لم تعلم الجائي منهما والتخيير كقوله تعالى اما ان
يعذبهم واما ان تتخذ فيهم حسنا فيخير بين تعذيبهم بالقتل على كفرهم وبين اتخاذ الحسن فيهم بارشادهم
وتعليمهم الشرايع ويجوز ان يكون المراد بالتعذيب القتل وباتخاذ الحسن الاسر لانه بالنظر الى القتل احسان
لما فيه من بقاء الحيوة مدة والاول اولى والمشهور انه لا بد للتي للتخيير ان تكون واقعة بعد الطلب فيكون
التقدير في الاية والله اعلم قلنا يا ذا القرنين افعل اما ان تعذب واما ان تتخذ فان وصلتها بعد اما
الاولى في محل نصب على المفعولية بالفعل المحذوف وما بعد اما الثانية معطوف على الاول اي افعل
اما تعذيبهم واما اتخاذ الحسن فيهم والاباحة نحو تعلم اما فقها واما نحوا او جالس اما الحسن او ابن
سيرين قال ابن هشام ونازع في ثبوت هذا المعنى لاما جماعة مع اثباتهم اياه لا وتنبيهان الاول هذه المعاني
الخمسة ترد لا وايضا كما تقدم الا ان اما يبنى الكلام معها من اول الامر على ما جيء به لاجله من شك وغيره
ولذلك وجب تكرارها في غير ندور واو يفتتح الكلام معها على الجزم ثم يطرء الشك او غيره قاله في المغني
وفيه بحث قال الرضي مبنى الكلام مع اما على احد الشيئين او الاشياء واما او فان تقدم اما على المعطوف
عليه نحو جائني اما زيد او عمرو فالكلام مبني على ذلك وان لم يتقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى احد
الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه تقول مثلا قام زيد قاطعا بقيامه ثم يعرض الشك او يقصد الابهام
فتقول او عمرو ويجوز ان يكون شاكا او مبهما من اول الامر وان لم تات بحرف دال عليه او على الجزم و
قد يجاب بان معنى افتتاح الكلام معها على الجزم ان ذلك بحسب الصورة الظاهرة مع انه قد يكون
في الواقع كذلك وقد لا يكون ومعنى طرو الشك طرو الدال عليه لا ان يكون للمتكلم بها لا بد ان
يكون جازما ثم يشك فتامله الثاني التحقيق ان اما لاحد الشيئين او الاشياء والمعاني المذكورة
ليست مستفادة من نفس اما وانما يستفاد من غيرها باعتبار محل الكلام كما قالوا ذلك في او واما
لازمة قبل المعطوف عليه بها اي باما العاطفة اي يلزم ان يكون قبل المعطوف عليه بها اما اخرى
تقول قام اما زيد واما عمرو ايذانا من اول الامر بما يبنى عليه الكلام من شك او غيره وقد سمع ترك
اما الاولى كقوله تلم بدار قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها والفراء يقيسه فيجيز زيد يقوم

كما تقول مثلا جائني القوم وانت عازم من اول الامر على الاستثناء بقولك الا زيدا انتهى وهو صريح في عدم تعيين افتتاح الكلام معه

لا تنفك عن الواو غالبا اي بالفتح والتشديد ترد اسم شرط نحو ايا ما تدعوا فله اسماء الحسنى واسم استفهام

واما يقعد ويجريها مجرى او والبصريون لا يجيزون فيها الا التكرير وما سمع فيها بغير تكرير فنادر ولا
يقاس عليه ولا تنفك اما الثانية عن الواو غالبا والمش ان هذه الواو زايدة لتاكيد العطف ورفع
الالتباس بغير العاطفة على المش من ان اما عاطفة وقد علمت ان منهم من ذهب الى انها هي العاطفة
وقضية كلام ابن الحاجب في شرح المفصل انها من سنخ الكلمة لا زايدة ولا عاطفة ومن مجيئها بدون الواو
في غير الغالب قوله لا تفسدوا ابا لكم ايما لنا ايما لكم بفتح الهمزة وابدال الميم يا وقوله ايما الى جنة
ايما الى نار وقد يستغنى عن اما الثانية بوالا نحو اما ان تتكلم بخير والا فاسكت وقول المثقب العبدي
فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غثي من سمني والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك و
تتقيني وباو كقوله وقد شفني ان لا يزال يروعني خيالك اما طارقا او معاديا تنبيه ليس من اقسام اما
التي في قوله تعالى فاما ترين من البشر احدا بل هذه ان الشرطية وما الزايدة ولذلك اكد الفعل بالنون و
جوابها قوله تعالى فقولي اني نذرت للرحمن صوما وهو ظ الحادية عشر اي بالفتح والتشديد اي بفتح
الهمزة وتشديد الياء ترد على خمسة اوجه احدها ان تكون اسم شرط نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله
الاسماء الحسنى بدليل جزم تدعوا وادخال فاء الرابطة على الجملة الاسمية وهي الجواب وقول الش
اي حين تلم بي تلق ما شئت من الخير فاتخذني خليلا والثاني ان تكون اسم استفهام ويستفهم بها
عما يميز احد الشيئين المتشاركين او الاشياء المتشاركة في امر هو مضمون ما اضيف اليه نحو اي الرجلين
قام فالاستفهام هنا عما يميز احد المتشاركين في الرجلية قال صاحب المفتاح يقول القائل عندي ثياب
فتقول اي الثياب فتطلب منها وصفا يميزها عندك عما يشاركها في الثوبية انتهى وقد تخفف ياء اي هذه
كقوله تنظرت نصرا نسرا والسماكين ايهما علي من الغيث استهلت مواطره تنبيه اي الشرطية و
الاستفهامية بمنزلة كل مع النكرة وبمنزلة بعض مع المعرفة تقول اي غلام اتى واي غلامين اتيا واي
غلمان اتوا واي رجل تضرب اضربه واي رجلين تضرب اضربهما واي رجال تضرب اضربهم كما اذا صرح بلفظ
كل مضافا الى النكرة وتقول اي الغلامين اتى واي الغلمان اتى واي الرجلين تضرب اضربه واي الرجال تضرب
اضربه كما تقول ذلك عند التصريح بلفظ بعض ويضافان الى نكرة بلا شرط نحو اي رجل عندك واي
رجل تضرب اضربه والى المعرفة بشرط افهام تثنية او جمع او قصد اجزاء او تكررها معطوفة بالواو نحو
اي الرجلين عندك وايهما عندك واي الغلامين او ايهما جائك فاكرمه واي الرجال او ايهم عندك واي الرجال
جاءك فاكرمه واي زيد احسن اي اي اجزائه واي زيد رايت اعجبني تقديره اي اي اجزائه واي زيد واي عمرو جائك

واي بكر

دالة على معنى الكمال نحو مررت برجل اى رجل ووصله لنداء ذى اللام نحو يا ايها الرجل

اى بكر واى خالد جاءك فاكرمه لان المعنى حينئذ انهما جائتا كل ذلك ليصح فيهما معنى البعضية والثالث ان تكون دالة على معنى الكمال فيقع صفة لنكرة مذكورة غالبا ويلزم اضافتها لفظا ومعنى نحو مررت برجل اى رجل قال ابن مالك ومعنى لا لفظا نحو مررت برجل اى اشاف بخل وانما قاله بمحضر الفياض ولم يعلم فيه سماع قال الفاسى واذا قلت مررت برجل اى رجل فرجل الاول غير الثانى لان الاول واحد الثانى جنس لانا نايا بعض ما يضاف اليه انتهى ودلالته على معنى الكمال باعتبار ما تضاف اليه فان اضيفت الى مشتق من صفة يمكن المدح بها كفوله مررت بفارس اى فارس وهى للكمال فى الفروسية والثناء على الموصوف خاصة بهذه الجهة وان اضيفت الى غير مشتق كما فى قولك مررت برجل اى رجل وهى للكمال فى الرجولية وبناء على الموصوف بكل ما يمدح به الرجل وفى شرح الحاجبية لنجم الدين سعيد معنى قولك مررت برجل اى رجل وصف الرجل بكمال الرجولية قيل فيه معنى التعجب لان المتعجب انما يتعجب من شئ خارج عن حد اشكاله فاذا خرج عن حدها فقد استبهم امره فيؤتى بكلمة ايها ومعناه برجل قد انتهى فى كماله فى الرجولية الى حد يجب ان يفهم عنه لخفائه شبه قال وعبارتهم فى تقرير معناه تدل على ان اى استفهامية لكن لا استفهاما يجامع الوصف فالوجه فى يحمل على ان اصلها انها فى الاصل استفهامية لانها الان استفهامية ما شرط وتضاف الى مثل المنعوت لا فائدة لها بيان كماله فى الخصلة التى هو عليها من الرجولية ونحوها فلا يجوز جاءنى رجل اى عالم انتهى وانما لم يوصف بها المعرفة لانها لو اضيفت الى معرفة كانت بعضا مما تضاف اليه وذلك لا يتصور فى الصفة وقد يحذف موصوفها النكرة كقوله اذا حارب الحجاج اى منافق اى منافقا اى منافق وهذا فى غاية الندور لان المقصد بالوصف بابى التعظيم والحذف منافى لذلك وذكر ابن مالك ذا ايا عند لانها على الكمال تقع حالا بعد المعرفة كقوله فاوردات ايما خفيا الجرة فلقد عيا حيرا ايما فتى انشده بنصب ايما على الحال قال ابو حيان ولم يذكر النحاة انها وقعت حالا وانشد البيت برفع ايما على الابتداء والخبر محذوف والتقدير اى فتى هو ولجاز الاخفش وقوعها نكرة موصوفة قياسا على من ما نحو مررت باى ومحمود على منعه لعدم ورود السماع به والرابع ان تكون وصلة لنداء ذى اللام نحو يا ايها الرجل وذلك انهم استكرهوا الجمع بين التعريف وان كان فى احديهما من الفايدة ما ليس فى الاخرى كما تقدم فحاولوا ان يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاج الى ما يزيل ابهامه فيصير المنادى فى لفظ ذلك المبهم وفى الحقيقة ذلك المختص الذى يزيل الابهام ويعين الماهية فوجدوا ذلك الاسم ايا اذا قطع عن الاضافة واسم الاشارة حيث وضعا مبهمين عشر وطا ازالة ابهامها الا ان ايا

وموصولة ولا يعرب من الموصولات سواها نحو ايا اكرمك بل حرف عطف ويفيد بعد اثبات صرف
الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف

اقعد بهذا الغرض لانها احوج الى الوصف من اسم الاشارة لانها وضعت مبهمة وانما يزال ابهامها باسم
بعدها بخلاف اسم الاشارة فان ابهامه كما يزال بالوصف يزال بالاشارة الحسية ايضا فلهذا جاز يا
هذا ولم يجز يا اي والتزموا بعدها هاء التنبيه تنبيها على ان المنادى الحقيقي ما بعدها قيل وللتعويض
عن مضافها المحذوف وحكمها الفتح عند اكثر العرب ويجوز ضمها في لغة بني اسد وقرئ بالسبع يا ايها
الساحر وقيل ان هاء التنبيه في يا ايها الرجل ليست متصلة باي منقولة من اسم الاشارة والاصل يا
اي هذا الرجل فاي منادى ليس بموصوف وهذا الرجل استيناف بتقدير هو لبيان ابهامه وحذف ذا اكتفاء
بها منها لدلالة الرجل عليها وعليه الكوفيون وزعم الاخفش ان ايا لا يكون وصلة وان هذه موصولة حذف
صدر صلتها وهو العايد والمعنى يا من هو الرجل قال ابن هشام ويرده انه ليس لنا عايد يجب حذفه ولا موصول
التزم كون صلته جملة اسمية وله ان يجيب عنهما بان ما في قولهم لا سيما زيد بالرفع كذلك انتهى والخامس ان
تكون موصولة وقد مر الكلام عليها في باب الموصولات وان تغلبا زعم ان ايا لا تكون موصولة اصلا
فليرجع اليه ولا يعرب من اخواتها الموصولات سواها على اختلاف في اللذان واللتان وذو الطائية وانما
اعربت دون اخواتها لان شبهها بالحرف في الافتقار الى الجملة معارض بلزومها الاضافة في المعنى والاضافة
من خواص الاسماء فبقيت على مقتضى الاصل في الاسماء من الاعراب لسلامته من المعارض ولها اربع حالات
احديها ان لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها نحو اكرم ايا اكرمك الثانية ان تضاف وتذكر صلتها نحو يعجبني
ايهم هو قائم الثالثة ان لا تضاف ويذكر صدر صلتها نحو يعجبني اي هو قائم الرابع ان تضاف ولا يذكر
صدر صلتها نحو اعجبني ايهم قائم وفي ما عدا الحالة الرابعة معربة عند سيبويه وجمهور البصريين ومبنية
في الحالة الرابعة عندهم وطائفة من البصريين قالوا باعرابها مط وهو قضية اطلاق المص هنا لكن
يأباه عدها في المبنيات مع اخواتها فتم وقد اسلفنا الكلام على اعرابها وبنائها مستوفى هنالك تنبيه
لا يستعمل اي مقطوعة عن الاضافة لفظا ومعنى الا في النداء والحكاية يقال جائني رجل فتقول اي يا
هذا وجائني رجلان فتقول ايان وجائني رجال فتقول ايون وقطعها عن الاضافة في غير هذين البابين
انما هو بحسب اللفظ دون المعنى الثانية عشر بل وهو حرف عطف ويفيد بعد اثبات اي الايجاب صرف
الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو قام زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرو فانصرف الحكم بالقيام والامر
بالضرب عن زيد الى عمرو ويصير المعطوف عليه مسكوتا عنه فلا يحكم عليه بشيء كان المتكلم قال احكم على
الثاني ولا اتعرض للاول لا انه منفي عن الحكم عليه قطعا وفي كلام ابن الحاجب انها تقتضي في نحو جائني زيد

بل عمرو

وبعد النفي او النهي تقرير حكم الاول واثبات ضده للثاني او نقل حكمه اليه عند بعض

بل عمرو وعدم مجيء زيد قطعا اما اذا انضم اليها لا كجائني زيد لا بل عمرو فتفيد عدم مجيء زيد قطعا ويفيد
بعد النفي او النهي تقرير حكم الاول وهو المعطوف عليه واثبات ضده للثاني وهو المعطوف نحو ما جائني
زيد بل عمرو ولا تضرب زيدا بل عمرا فتقرر حكم النفي والنهي لزيد مثبتا ضده لعمرو كما لو قلت ما جائني
زيد لكن عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا فيستفاد تقرير عدم مجيء زيد والنهي عن الضرب له واثبات المجيء
له والامر بالضرب له ~~واثبات المجيء له والامر بالضرب له~~ وهذا ما ذكره الجمهور وقال الرضي ظ كلام
الاندلسي ان الاول مسكوت عنه كما في الايجاب ثم استظهره وبه جزم المولى سعد الدين او نقل حكمه
عطف على تقرير الحكم الاول اي تفيد بعد النفي او النهي نقل حكم الاول اليه اي الى الثاني عند بعض
اي بعض النحاة وهو المبرد وتبعه عبد الوارث فاجاز مع موافقتهما للجمهور فيما تقدم ان تكون
ناقلة حكم متلوها لتاليها كما اذا وقعت بعد الاثبات فعلى قولهما يجوز ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب
وما زيد قائما بل قاعد بالرفع ويختلف المعنى فمع النصب يكون القعود منفيا على معنى بل هو قاعدا
ومع الرفع يكون مثبتا اي بل هو قاعد قال غير واحد من الائمة وما اجازاه مخالف لاستعمال العرب تنبيهات
الاول صريح كلامه ان بل يعطف بها مط سواء كانت بعد الايجاب او غيره وهو مذهب البصريين ومنع
ذلك الكوفيون بعد غير النفي وشبهه قال هشام محال ضربت زيدا بل اياك قال ابو حيان وهذا من الكوفيين
مع كونهم اوسع من البصريين في اتباع شواذ العرب دليل على انه لم يسمع العطف بها في الايجاب او على قلته ولا
يعطف بها بعد الاستفهام وفاقا الثاني قضية اطلاقه ان بل تعطف الجمل كما تعطف المفردات والصحيح
ان الداخلة على الجملة حرف ابتداء لا عاطفة الا اذا تليها مفرد ومعناها الاضراب مط فان تلاها جملة
كان معنى الاضراب اما الابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون اي بل هم عباد ونحو
ام يقولون به جنة بل جاءهم بالحق واما الانتقال من غرض الى اخر نحو قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى
بل تؤثرون الحيوة الدنيا ونحو ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة من هذا
وذكر ابن مالك في شرح كافيته انها لا تقع في التنزيل الا على هذا الوجه ووهمه في ذلك جماعة بدليل
ورودها للابطال في الايتين السابقتين قال الدماميني ومجمل هذا الكلام عند ابن مالك انها لا تقع
بيقين في القران الا للتنبيه على انتفاء امر واستيناف غيره فلا يتم توهيمه بتينك الايتين الشريفتين
اذ ليس الاضراب على وجه الابطال متعينا في شيء منهما لاحتمال ان يكون الاضراب فيهما عن القول لا عن
المقول المحكي ولا شك ان الاخبار بصدور ذلك منهم ثابت لا يتطرق اليه الابطال بوجه فيكون الاضراب

وانها لا تكون عاطفة

فيهما

فيهما المجرد الانتقال من امر الى استيناف اخر انتهى وسيقه الى ذلك ابن الصائغ في حاشية المغني الثالث على
مما تقرر ان بل تكون للاستدراك كالاضراب قال ابن هشام في المغني والنحويون يقولون بل حرف اضراب
والصواب حرف استدراك واضراب فانها بعد النفي والنهي بمنزلة لكن سواء الرابع تزاد لا قبل بل التوكيد
الاضراب بعد الايجاب كقوله وجهل البدر لا بل الشمس لولم يقض للشمس كسفة وافول والتوكيد يقرر
ما قبلها بعد النفي والنهي ومنها ابن عصفور والنهي قال لانه لم يسمع مؤكدا بقوله ولا الهجر لا بل هو شيمة
هجر وبعد بل اجل وقوله لا تملل طاعة الله لا بل طاعة الله ما حييت استيناها قال في الهمع تبعا
لابن هشام في المغني ومما ذكره من انها زائدة قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب محل نظر وقد قال الرضي اذا
ضممت لا الى بل بعد الايجاب نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب بيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب
والامر المتقدم لا الى ما بعد فمعنى قولك لا بل عمرو ينفيت بلا القيام عن زيد واثبته لعمرو وانت لو نحيت بلا الكلام
قيام زيد في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في اضرب بيدا لا بل عمرا ولولا لا المذكورة لاحتمل
ان يكون امر بضرب بيد ان لا يكون مع الامر بضرب عمرو هذا كلامه وهو نص في ان لا الواقعة قبل بل فيما ذكر ليست
زائدة بل في نهاية التأسيس معنى لم يكن قبل وجودها فالقول بزيادتها ليس بشيء ومن حاول التفصي عن ذلك
يحمل الزيادة على معنى انها ليست للعطف فقد تحمل الثالثة عشر خلا شارت للاستثناء حرفا جارا ينجر
المستثنى بعدها كما مر في بابه او فعلا متعديا جامدا فاعل لفظ الماضي فلا يتصرف ويصاغ ولا اسم لتضمنه معنى
الا فينتصب المستثنى بعده كما مر وفاعلها حينئذ ضمير مستتر عاد الى المصدر يصاغ مما قبلها شوكان ما قبلها
فعلا نحو قام القوم خلا شارت زيدا المعنى جانب هوى قيامهم زيدا وكلما يتصيد منه مصدر يمكن عود الضمير عليه
نحو القوم اخوتك خلا شارت زيدا المعنى جانب هوى انتسابهم اليك بالاخوة زيدا فيفهم من ذلك ان زيدا ليس باخ و
هو المقصد بالاستثناء اذ لو كان اخا للمخاطب لم يتجاوزوه وغيره بانتساب الاخوة اليه وعبارة المصنف احسن
من عبارة غيره حيث قال عاد الى مصدر الفعل المتقدم عليها الشمولها ولذلك اورد تلك العبارة انه لا يطرد فيها
ذلك لانتقاضه بها اذا نقل فقد الفعل كالصورة الثانية او عاد الى اسم فاعل مفهوم من معنى ما قبلها شوكان
فعلا وكلاما كما تقدم فالمعنى على الاول في نحو قام القوم خلا شارت زيدا جانب القائم منهم زيدا وعلى الثاني في نحو
القوم اخوتك خلا شارت زيدا جانب انتساب اليك بالاخوة زيدا فهذان قولان في مرجع الضمير الاول للكوفيين و
الثاني لسيبويه ورد الاول بان فيه تقدير ما لم يلفظ به قط وذهب جمهور البصريين الى انه عاد على البعض
المفهوم من الكل السابق فالمعنى في نحو قام القوم خلا شارت زيدا جانب بعضهم زيدا واختاره ابن مالك في متن التسهيل

واكل

ونكل في شرحه عنه وضعفه بانه يلزم من تقدير البعض ان يراد بالبعض من سوى المستثنى فيلزم اطلاق
البعض على الكل الا واحدا هذا وان صح فلا يحسن لقلته في الاستعمال ثم اختار مذهب الكوفيين وذهب
الفراء الى ان حاشا فعل لا فاعل له كقلما اشربته من معنى الا قال ابو حيان ويمكن القول في خلا وعدا بذلك
تنبيه هذا الخلاف في مرجع الضمير المذكور جار في الضمير الذي هو فاعل عدا وخلا وما عدا وما خلا وليس
ولا يكون وقد تقدم الواعد في باب الاستثناء بذكره هنا واذا ولي حاشا مجرورا باللام نحو حاشا لله فليست
للاستثناء وخرجت عن كونها حرفا بالاجماع وانما هي تنزيهية وهل هي حينئذ اسم مصدر بمعنى برائة اي تنزيها
فيكون مرادفا له تنتصب انتصابا المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله فمن قال حاشا لله فكانه قال
تنزيها لله او فعل ماض بمعنى برئت والمعنى في نحو حاشا لله برئت لله اي لخوفه ومراقبته ومثل هذا التاويل
لا ياتي في نحو حاش لله ما هذا بشرا لانه مقام تعجب لا تبرئة او اسم فعل بمعنى ابرء فمعنى حاش لله ابرء لله كما
تقدم فيه خلاف فالاول قول جماعة من المحققين منهم ابن مالك وابن هشام والرضي واستدلوا عليه بجواز
تنوينها كقراءة ابي سماك حاشا لله بالتنوين فهذا مثل قولهم سقيا لزيد ورعيا لخالد وقرء ابن مسعود حاشا
الله بالاضافة فهذا مثل سبحان الله ومعاذ الله قال ابن هشام وليستا جارا ومجرورا كما توهم ابن عطية لانها
انما تجر في الاستثناء ولتنوينها في القراءة الاخرى او لدخولها على اللام في قراءة السبعة والجار لا يدخل على
الجار انتهى وانما ترك التنوين في قراءة الجماعة لبنائها من حيث اشبهت حاشا الحرفية لفظا ومعنى لان معنى
الحرفية الاستثناء ومعنى التنزيهية الابعاد عن السوء وهما متقاربان وانما نونت في تلك القراءة لالغاء
الشبه المذكور فهي معربة كما ان بني التميم اعربوا حذام كذلك وزعم النبيلي ان حرفية حاشا لا يتوقف على
الاستثناء ورد على ابن الحاجب تقييد حرفيتها في باب حروف الجر بقوله وعلى وعدا وحاشا للاستثناء وزعم
انه يقال حاشا زيد ان يقوم على الابتداء والخبر والتقديم والتاخير كما تقوم على زيد ان تقوم وهو خلاف المشهور
والثاني قول المبرد وابن جني والكوفيين لكنهم قالوا المعنى في الاية جانب يوسف المعصية لاجل الله تعالى و
لم يقولوا انها بمعنى برئت كما قال المص والمعنيان مختلفان فتدبر واستدلوا على فعليتها بادخالهم اياها
على الحرف وتصرفهم فيها بالحذف قال ابن هشام وغيره وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية
اي لان الاسم يشارك الفعل في كل منهما وقال الرضي استدل المبرد على فعليته بتصريفه بنحو حاشيت زيدا
احاشيه كقوله وما احاشي من الاقوام من احد وليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشا حرفا
او اسما كقولهم لوليت اي قلت لولا ولاليت اي قلت لالا وسبحت اي قلت سبحان الله ولبيت اي قلت لبيك و

هذا هو الظ لان المشتق الذي حاله بمعنى قول تلك اللفظة التي اشتق منها فالتسبيح قول سبحان الله و
التسليم قول سلام عليك والبسملة قول بسم الله وكذا غيره ومعنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيد واستدلاله
على فعليته بالتصريف فيه والحذف نحو حاش لله ليس بقوي لان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو
سوا فعل في سوف فعل انتهى والثالث قول لبعض النحويين قال ابن هشام وزعم بعضهم انها اسم فعل معناه
اتبرء او برئت وحامله على ذلك بناؤها ويرده اعرابها في بعض اللغات انتهى وفيه نظر اذ لا يلزم من كون
الكلمة مبنية كونها اسم فعل وقال ابن الحاجب هي اسم فعل بمعنى برء الله واللام زايدة في الفاعل كما في هيهات
هيهات لما توعدون تنبيه في حاشا التنزيهية ثلث لغات حاشا باثبات الالفين وحشا بحذف الاولى وحاش
بحذف الالف الثانية وهو الغالب قال المرادي وزاد في التسهيل حاش باسكان الشين وقد قرء بالاربع في
حاشا لله قرء ابو عمرو حاشا وقرء باقي السبعة حاش لله بحذفها وقرء بعضهم حشا لله بحذف الاولى و
الحسن حاش لله وفيه جمع بين ساكنين على غير حده وظ كلام ابن مالك في الالفية ان اللغات الثلث في حاشا
الاستثنائية وقال غيره ان حاش لم يستثن بها الرابعة عشرة حتى ترد على ثلث احدها ان تكون عاطفة
لجزء من المعطوف عليه او لما هو كجزئه فالاول نحو اكلت السمكة حتى رأسها والثاني نحو اعجبتني الجارية حتى
كلامها لان كلامها ليس جزء منها لكن لما كانت محل له نزلت منزلة الجزء فان عطفت ما يوهم انه ليس بجزء اول به
وجوبا كقوله القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها في رواية من نصب نعله بالعطف
على الصحيفة والزاد على تاويل القى ما يثقله حتى نعله فنعله بعض ما يثقله قال ابن هشام والذي يضبط ذلك
انها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء وتمتنع حيث يمتنع ولهذا لا يصح ضربت الرجلين الا افضلهما انتهى و
قيل يرد على الاستثناء من اسماء العدد قوله اقوى او اضعف صفتان لجزء اي اقوى من ساير اجزاء المعطوف
عليه نحو مات الناس حتى الانبياء او اضعف منه نحو قدم الحاج حتى المشاة وقد اجتمعا في قوله قهرناكم حتى
الكماة وانتم لتخشوننا حتى بنينا الاصاغر قال ابن يعيش اذا قلت ضربت القوم حتى زيدا فلا بد ان يكون زيدا
ارفعهم او ادناهم ليدل بذكره على ان الضرب قد انتهى الى الرفعاء او الرضعاء فان لم يكن زيد بهذه الصفة
لم يكن لذكره فايدة اذا كان قولك ضربت القوم يشتمل على زيد وعمرو وغيرهما فلما كان ذكر زيد يفيد
ما ذكرناه وجب ان يكون داخلا في حكم ما قبله وان يكون بعضا لما قبله فيستدل بذكره على ان الفعل قد
عم الجميع ولذلك لا تقول ضربت الرجال حتى النساء لان النساء لسن من الرجال ولا يتوهم دخولهن وانما يذكر
بعد حتى ما يشتمل عليه الاول ويجوز ان لا يقع عليه الفعل لرفعته او دنائته فبين بحتى ان الامر قد انتهى اليه

بمهلة ذهنية ومختص بالظاهر عند بعض حرف ابتداء فقد

بمهلة ذهنية متعلق بعاطفة اى بحسب الذهن لا بحسب الخارج كما في ثم اذ المناسب بحسب الذهن في نحو مات الناس حتى الانبيا ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد المتعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سايرالناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رحالهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة وظهر بذلك انه لا يعتبر فيها الترتيب الخارجي ايضا بل المعتبر فيها ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس وذهب جماعة منهم ابن الحلبي والزمخشري انها تفيد الترتيب والمهلة كثم قال ابن مالك وهي دعوى بلا دليل ففي الحديث كل شئ بقضا وقدر حتى العجز والكيس وليس في القضا ترتيب وانما الترتيب في ظهور المقضيات وقال الشلوبين لقوله حتى الاقدمون عطف الاقدمون وهم سابقون قال وانما هي لمطلق الجمع كالواو والحق انها تفيد الترتيب والمهلة لكن ذهنا لكن خارجا كما بيناه وعليه جماعة من المحققين وهو كالتوسط بين القولين ومختص حتى العاطفة بالظاهر عند بعض اى بعض النحويين فلا تعطف المضمر فلا يقال ضربت الناس حتى اياك ولا اماما حتى انت ذكره ابن هشام الانصاري في المغني ولم اقف عليه لغيره وقال في شرح اللمحة هو حق حتى يشهد بصحته الاستعمال والقياس وقد اسلفنا بعض احكام حتى هذه في باب عطف النسق فليرجع اليه فايدة ابن هشام جماعة الاول عبد الملك بن هشام صاحب السيرة والثاني محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي والثالث محمد بن احمد بن هشام اللخمي والرابع الشيخ جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري الحنبلي صاحب التصانيف المشهورة منها مغني اللبيب قال في المنهل ولابن هشام الخضراوي كتاب في النحو يسمى بالمغني ايضا وكثيرا ما يقول الرضي في شرح الكافية قال ابن هشام في المغني فيظن من لا علم له انه الانصاري وليس كذلك وانما هو الخضراوي اذ لا يصح نقل الرضي عن مغني ابن هشام الانصاري لان الرضي قدم منه زمانا فان الرضي توفي سنة ست وثمانين وستمائة وابن هشام الانصاري ولد سنة ثمان وسبعمائة وتوفي سنة احدى وستين وسبعمائة وانما نبهت على ذلك لان بعض الناس وقع في هذا الوهم فاجبت التنبيه عليه هنا بمناسبة ذكر الخضراوي والانصاري والثاني ان تكون حرف ابتداء اى حرف يبتدء بعده الجمل اى يستأنف لا يكون لها تعلق بما قبلها من حيث الاعراب وان وجب تعلقها به من حيث المعنى فتدخل على الجملة الاسمية كقوله فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل وعلى الفعلية التي فعلها مضارع نحو حتى يقول الرسول بالرفع في قراءة نافع والتي فعلها ماض نحو حتى عفوا قالوا حتى اذا فشلتم

فتامل

وجارة وتختص بالظ خلافا للمبرد وقد ينتصب المضارع بعدها بان مضمرة لا بها خلافا للكوفيين

وتنازعتم وادعى ابن مالك انها جارة لا ذ مضمرة في الاولى ولا ذا في الثانية والاكثرون على خلافه و
قد دخلت على الجملتين الاسمية والفعلية في قوله سريت بهم حتى تكل جيادهم مطيهم وحتى الجياد ما يقدن
بارسان فيمن رواه برفع تكل والمعنى حتى كلت لكنه جاء على حكاية الحال الماضية كقولك رايت امس وهو
راكب ويحتمل ان يكون للحال حقيقة بان يكون اخبر عن هذا في حال كلال المطية كما تقول سرت الى المدينة
حتى ادخلها وانت في حال الدخول واما من نصب تكل فهي حتى الجارة ولا بد على النصب من تقدير مضاف اي
الى زمان كلال مطيهم والثالث ان تكون جارة بمعنى الى وقد تقدم ذكرها في جملة حروف الجر فتختص بالظ كما
مر فلا تجر المضمر خلافا للمبرد والكوفيين واما قوله اتت حتاك تقصد كل فج ترجي منها انها لا تخيب فضرورة
قال ابن هشام واختلف في علة المنع فقيل هي ان مجرورها لا يكون الا بعضا لما قبلها او كبعض منه فلم يكن عود
ضمير البعض على الكل قال ويرده انه قد يكون ضميرا حاضرا كما في البيت فلا يعود على ما تقدم وانه قد يكون ضميرا
غائبا عائدا على ما تقدم غير الكل كقولك ضربت القوم حتاه وقيل العلة خشية التباسها بالعاطفة قال و
يرده انه لو دخلت عليه لقيل في العاطفة قاموا حتى انت واكرمتهم حتى اياك بالفصل لان الضمير لا يتصل
الا بعامله وفي الخافضة حتاك بالوصل كما في البيت وح فلا التباس ونظيره انهم يقولون في توكيد الضمير المنصوب
رايتك انت وفي البدل منه رايتك اياك فلم يحصل لبس وقيل لو دخلت عليه قلبت الفها ياء كما في الى وهي فرع عن
الى فلا تحتمل ذلك انتهى قال الدماميني ولم يرد هذا الوجه كما رد القولين الاخرين كان هذا من قبيل المرتضى عنده
وقد يقال غايته ان لا يرتكب التغيير بالقلب لاجل الفرعية ولا يلزم من ذلك امتناع دخولها على المضمر مع بقاء
الفها بدون قلب لكن قال ابن الحاجب حكمة ترك استعمال الضمير بعد حتى انها لو دخلت عليه فقيل حتاه لاثبتوا
مع المضمر الفا فيما غيرت الف امثاله الى الياء كقولك اليه وعليه ولديه وذلك كل الف اخر حرف او اسم غير
متمكن اتصل به مضمر ولو قلبوها ياء لخالفوا القاعدة الاصلية في ان المضمر لا يغير الكلمة من غير حاجة وههنا
لا حاجة لاستغنائهم عن حتى بالى انتهى وحاصله انه لما كان كل من قلب الالف وافرادها مع المضمر ملزوما
لمخالفة قاعدة اطرحوه فلم يدخلوه الا على الظ لكن في تمثيله للاسم غير المتمكن بلدى نظر لانه معرب وكل معرب
متمكن وقد ينتصب الفعل المضارع بعدها اي بعد الجارة بان مضمرة نحو سرت حتى ادخلها بتقدير حتى ان
ادخلها لا بها اي حتى نفسها خلافا للكوفيين لانها قد علمت في اسماء الجر نحو قوله تعالى حتى مطلع الفجر فلو عملت
في الاسماء النصب لزم ان يكون لنا عامل واحد يعمل تارة في الاسماء وتارة في الافعال ولا نظير له في العربية فان
قيل اذا قلت اي رجل تضرب اضرب عملت اي الجزم في الفعل والجر في الاسم فان خافض المضاف اليه هو المضاف على الصحيح اجيب

انها

بان

الفاء ترد رابطة للجواب بالشرط الممتنع جعله شرطا وحصر في ستة مواضع

بان المراد ما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال من جهة عمله في الاسماء وعمل اي الجر في الاسماء ليس من جهة عملها
الجزم في الافعال فان عملها الجر في الاسماء من جهة اضافتها وعملها الجزم في الافعال من جهة تضمنها معنى الشرط
ثم ما ذكر من التعليل في منع كون حتى هي الناصبة بنفسها لا يتوجه اعتراضا على جميع الكوفيين بل على القائل منهم
بانها ناصبة بنفسها كان وجارة بنفسها ايضا تشبيها بالى وهو مذهب لبعضهم لا جميعهم قال في الهمع وذهب
الفراء منهم الى انها ناصبة بنفسها وليست الجارة وعنده ان الجر بعدها انما هو لنيابتها مناب الى وذهب الكسائي
وهو امامهم الى انها ناصبة بنفسها ايضا وانها جارة باضمار الى وهذا عكس مذهب البصريين ثم انه جوز اظهار
الى بعدها فقال الجر بعد حتى يكون بالى مظهرة ومضمرة ومع قول الكوفيين انها ناصبة بنفسها اجازوا اظهار
ان بعدها قالوا لو قلت لاسيرن حتى ان اصبح القادسية جاز وكان النصب بحتى وان توكيد كما اجازوا ذلك في لام
الجحود وعلى قول البصريين لا تظهر وقد يظهر في المعطوف على منصوبها لان الثواني تحتمل ما لا يحتمله الاوايل
كقوله حتى يكون عزيزا من نفوسهم او ان يبين جميعا وهو مختار وفيه دال قولهم ان ان مضمرة بعدها تنبيه
قد يكون الموضوع صالحا لاقسام حتى كقولك اكلت السمكة حتى راسها فلك ان تنصب راسها على ان حتى عاطفة
وان ترفعه على ان حتى ابتدائية وان تجرها على انها جارة وقد روي بالاوجه الثلثة قوله غمتهم بالندى
حتى غواتهم فكنت مالك ذي غي وذي رشد وقوله حتى نعله القاها الا ان بينهما فرقا من وجهين احدهما
ان الرفع في البيت الاول شاذ لكون الخبر غير مذكور ففي الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه هذا قول
البصريين واوجبوا اذا قلت حتى راسها بالرفع ان تقول ماكول والثاني ان النصب في البيت الثاني من وجهين
احدهما العطف والثاني اضمار العامل على شريطة التفسير وفي البيت الاول من وجه واحد قاله في المغني
الخامسة عشر الفاء وهي حرف مهمل خلافا للكسائي في قوله انها ناصبة في نحو ما تاتينا فتحدثنا والمبرد في
قوله انها خافضة في نحو فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فيمن جر مثلا المعطوف والصحيح ان النصب بان و
ان الجر برب مضمرين ترد الفاء على وجهين احدهما ان تكون رابطة للجواب اي جواب الشرط بالشرط متعلق
برابطة الممتنع صفة للجواب جعله شرطا واما غير الممتنع جعله شرطا فلا حاجة فيه الى رابطة بينه وبين
الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه وحصر ذلك اي امتناع جعل الجواب
شرطا في ستة مواضع مر ذكرها في حديقة الافعال فليرجع اليه فان قلت هذا الضابط الذي ذكر المص
ينتقض بنحو ومن عاد فينتقم الله منه لدخول الفاء على الجواب مع صحة جعله شرطا وبالمضارع المقرون
بلا فقد جعلوه مما يجوز فيه الاتيان بالفاء وتركه كقوله تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعائكم وقوله تعالى ومن يؤمن

بربه

ولربط شبيه الجواب نحو الذي يأتيني فله درهم وعاطفة فتفيد التعقيب والترتيب بنوعيه فالحقيقي نحو قام زيد فعمرو والذكري

بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا قلت قد اجابوا عن الاول بان الفاء قد دخلت لتقدير الجملة الفعلية خبرا
المبتداء محذوف وح فالجواب جملة اسمية وهو احد المواضع التي يمتنع جعل الجواب فيها شرطا والجواب
عن الثاني بان لا تستعمل تارة لنفي المستقبل وتارة لمجرد النفي وعلى التقدير الاول لا يصح مجامعتها لحرف
الشرط فتجيء الفاء وعلى الثاني يمكن مجامعتها لحرف الشرط فتمتنع الفاء كذا قيل وقد تقدم ان ابن مالك
يقدر الجملة خبر المبتداء محذوف في كل ما لم يمتنع جعله شرطا واقترانه بالفاء ولم يفرق بين المضارع
المقرون بلا وغيره قال ومن قوله ذلك تعم فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا ومثله قراءة حمزة
ان تضل احديهما فتذكر احديهما الاخرى وكما ترد لربط جواب الشرط بالشرط ترد لربط شبيه الجواب وهو
ما كان مضمونه لازما لمذكور يشبه الشرط وهو ما كان مضمونه ملزوما لمذكور وذلك في المبتدأ اذا كان
موصولا بفعل نحو الذي يأتيني فله درهم او بظرف نحو الذي في الدار فله درهم او موصوفا باحدهما نحو
رجل يسعى في نجاته فلن يخيب ورجل عنده حزم فسعيد او بالموصول باحدهما نحو الرجل الذي يأتيني او
في الدار فله درهم فان الموصول والموصوف ح كاسم الشرط والصلة والصفة كالشرط والخبر كالجزاء الذي
تدخله الفاء وظ كلام جماعة ان دخول الفاء ح واجب وصرح ابن مالك في التسهيل بانه جائز ونص عليه
الرضي ايضا فقال كان حق الخبر ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء لكن لما لم يكن جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده
منها مع قصد السببية نحو الذي يأتيني له درهم انتهى فان قلت ما الذي يشعر بالسببية المقصودة عند
التجريد من الفاء قلت ترتب الحكم على الوصف قاله الدماميني في التحفة والثاني ان تكون عاطفة وقد تقدم
عدها من حروف العطف فتفيد التعقيب وهو وقوع المعطوف عليه من غير مهلة وتراخ لكنه في كل شيء
بحسبه تقول تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل مع لحظة الوطي ومقدمته ودخلت
البصرة فالكوفة اذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين واعترض بقوله تعم اخرج المرعى فجعله غثاء احوى
فان اخراج المرعى لا يعقبه جعله غثاء احوى اي يابسا اسود واجيب بوجهين احدهما ان جملة فجعله غثاء
معطوفة على جملة محذوفة والتقدير فمضت مدة فجعله غثاء احوى الثاني ان الفاء في ذلك نائب عن ثم
كما جاء عكسه كقوله جرى في الانابيب ثم اضطرب اي فاضطرب قال بعضهم والجواب الاول لا يدفع الاعتراض
فان مضي المدة لا تعقب ما قبله وتفيد الترتيب بنوعيه الحقيقي والذكري فالحقيقي هو وقوع المعطوف
بعد المعطوف عليه حقيقة في الوجود نحو قام زيد فعمرو وخلقك فسويك والذكري هو وقوع المعطوف
بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا لا ان معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الاول واكثر ما يكون ذلك في

عطف مفصل على مجمل هو هو في المعنى لان موضع ذكر التفصيل بعد ذكر الاجمال نحو قوله تعالى ونادى
نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي وان وعدك الحق وانت احكم الحاكمين وقوله تعالى فقد سالوا موسى
اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة ونحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح راسه ورجليه وتقول اجبته
فقلت لبيك وكان المص اشار باختيار الاولى الاية للتمثيل دون غيرها الى عدم الاحتياج الى ما ارتكبه
الزمخشري في الكشاف فانه قال اريد بالنداء ارادة النداء نفسه لجاء كما جاء قوله تعالى اذ نادى ربه نداء
خفيا قال رب بغير فاء فاشار المص الى انه لا داعي لما ادعاه من جعل نادى بمعنى اراد النداء فان هذا
من قبيل عطف المفصل على المجمل وقال صاحب الانتصاف ويجوز وجه اخر لطيف المأخذ رقيق الحاشية
وهو ان يكون النداء على بابه لكن المعطوف عليه مجموع النداء وما بعده فليس من عطف الشيء على
نفسه بل هو من عطف المجموع على احد اجزائه وهما متغايران انتهى وقد تكون للترتيب الذكري في غير
ذلك كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعالى واورثنا الارض
نتبوء من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكر ذم الشيء او مدحه يصح بعد جري ذكره وانكر
الفراء افادتها الترتيب مط قال غير واحد وهذا مع قوله ان الواو يفيد الترتيب غريب لكن قال العيني
وما نسب الى الفراء من ان الواو يدل على الترتيب غير صحيح انتهى وسبقه الى ذلك السيرافي وقال ولم ار
ذلك في كتاب الفراء واحتج الفراء بقوله تعالى اهلكناها فجاءها باسنا اذ مجيء الباس سابق على الاهلاك
واجيب بان المعنى اردنا اهلاكها او هو على القلب والاصل جاءها باسنا فاهلكناها وجعلها الرضي من
قبيل عطف المفصل على المجمل فالفاء للترتيب الذكري قال لان تبييت الباس تفصيل للاهلاك المجملي
وقال الجرمي لا يفيد الفاء الترتيب في البقاع ولا في الامطار الا مضطرا بدليل قوله بسقط اللوى بين الدخول
فحومل وقولهم مطرنا كذا فمكان كذا وان كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد وقيل الفاء هنا
بمعنى الى وذهب بعضهم الى ان الفاء تقع تارة بمعنى ثم ومنه قوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة
فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما فالفاءات في ذلك بمعنى ثم لتراخي
معطوفها وتارة بمعنى الواو كقوله بين الدخول فحومل وزعم الاصمعي ان الصواب روايته بالواو لانه
لا يجوز جلست بين زيد فعمرو واجيب بان التقدير بين مواضع الدخول فمواضع حومل كما يجوز جلست
بين العلماء فالزهاد وقال بعض البغداديين الاصل ما بين فحذف ما دون بين كما عكس ذلك من
قال يا احسن الناس ما قرنا الى قدم اصله ما بين قرن فحذف بينا واقام قرنا مقامها قال والفا نائبة

وقد تفيد ترتيب لاحقها على سابقها فتسمى فاء السببية نحو فتصبح الارض مخضرة وقد يختص باسم النتيجة والتفريع

عن الى وصحت اضافة ما بين الى الدخول لاشتماله على مواضع او لان التقدير بين مواضع الدخول قال
ابن هشام وكون الفاء للغاية بمنزلة الى غريب وقد يستانس له عندي بمجيء عكسه في نحو قوله وانت التي حببت
شغبا الى بدا الى واوطاني بلاد سويهما اذ المعنى شغبا فبدا وهما موضعان ويدل على ارادة الترتيب قوله بعد
حللت بهذا حلة ثم حلة بهذا فطاب الواديان وهذا معنى غريب لا الى لم ار من ذكره وقد تفيد اي الفاء العاطفة
ترتيب لاحقها وهو المعطوف على سابقها وهو المعطوف عليه اي تسببه عنه فتسمى فاء السببية ويغلب ذلك في العاطفة
جملة او صفة فالاول نحو قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان اصباح الارض مخضرة
مترتب على انزال الماء من السماء والثاني نحو قوله تعالى لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون مترتب
على الاكل وقيل الفاء في الاية الاولى بمعنى ثم لتراخي معطوفها والحق انها للسببية قال الحاجب وفاء السببية
لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك ان يسلم زيد فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة والتحقيق
انها مستلزمة للتحقيق وقد مر ان التعقيب في كل شيء بحسبه وهو بهذا المعنى متحقق في الاية نعم قد يأتي الفاء
لمجرد السببية والربط لا غير نحو ان جئتني فانا اكرمك وح لا يلزمها التعقيب وقول بعضهم وعلى هذا يحمل
قول ابن الحاجب ان الفاء السببية لا تستلزم التعقيب منظور فيه فانه انما قال ذلك جوابا عن الاية حيث نقض
بها قولهم ان الفاء العاطفة للتعقيب من غير مهلة فاجاب بان الفاء فيها للسببية وهي لا يستلزم التعقيب فكيف
يصح حمل اطلاقه على ذلك فتدبر وجعل صاحب البحر جملة فتصبح الارض مخضرة معطوفة على جملة محذوفة
قال واذا كان الاخضرار متاخرا فثم جمل محذوفة اي فتهتز وتربو يبين ذلك قوله تعالى فاذا انزلنا عليها الماء
اهتزت وربت وفي حاشية الشمني على المغني الظاهر ان تصح على حقيقته فيكون الاخضرار في وقت الصباح من
ليلة المطر ويحتمل ان يكون بمعنى تصير ولا يلزم ذلك والاول قول عكرمة وهو موجود في مكة وتهامة وقال
ابن عطية وقد شاهدت في السوس الاقصى نزل المطر ليلا بعد قحط فاصبحت تلك الارض الرملة نسفتها
الرياح قد اخضرت ببنات ضعيف انتهى وقد يختص الفاء المذكورة اي حين اذا افادت ترتب لاحقها على سابقها
باسم النتيجة والتفريع فتسمى فاء النتيجة وفاء التفريع ووجه التسمية ظ ولا يختص ذلك بالعاطفة بل فاء
السببية مط تسمى بذلك اذ لا تلزم بين السببية والعطف فقد تكون سببية وهي غير عاطفة كما في الجزاء و
قد تاتي العاطفة جملة او صفة لمجرد الترتيب نحو فراغ الى اهله فجاء بعجل سمين فقربه اليهم لقد كنت في غفلة
من هذا فكشفنا عنك غطائك ونحو فالزاجرات زجرا فالتاليات ذكرا وقال الزمخشري الفاء مع الصفات
ثلثة احوال احدها ان تدل على ترتيب معانيها في الوجود كقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآئب

اي الذي

وقد تبنئ عن محذوف فتسمى فصيحة عند بعض نحو اضرب بعصاك الحجر فانفجرت

اى الذى صيح فغنم فاب والثانى ان تدل على ترتيبها فى الثلاثة من بعض الوجوه نحو قولك خذ الاجمل فالافضل واعمل الاحسن فالاجمل والثالث ان تدل على ترتيب موصوفاتها نحو رحم الله المحلقين فالمقصرين وقد ينبئ اى الفاء السببية عن محذوف وهو السبب لما بعدها فتسمى فصيحة عند بعض اى بعض اهل العربية لافصاحها عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم تكن ذلك بذلك الحسن مع حسن موقع ذوقى لا يمكن التعبير عنه نحو قوله تعم فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت اى فلضرب فانفجرت هكذا قدره المصنف عين الحيوة واقتصر عليه تبعا للكاشف والمفتاح ثم قال وحذف المعطوف عليه للدلالة على سرعة تحقق الانفجار كانه حصل عقيب هذا الامر وهذا التقدير هو الذى يقتضيه سياق وكلامه هنا ايضا قدره صاحب الكشاف بتقديرين فقال اى فضرب فانفجرت وان ضرب فضرب فان ضرب فقد فانفجرت قال صاحب الكشف ويرجح الاول انه اقل تقديرا وان الثانى يحتاج الى اضمار قد وهو ضعيف انتهى وهل تسميتها فصيحة على التقدير الاول فقط وعليها معظم المتاخرين الى الاول اجماعة قالوا لانها على تقدير الشرط تكون جزائية لا فصيحة وعرفوها بانها الفاء التى دلت على محذوف غير شرط هو سبب لما بعد الفاء وهو ظاهر كلام صاحب المفتاح والمصنف عين الحيوة وكلامه هنا كالصريح فى ذلك لانه قيد فى قوله وقد تبنئ عن محذوف عايد على الفاء السببية العاطفة لاطلق السببية فتدبر وكلام الزمخشرى فى الكشاف ظاهر فى الثانى حيث قال الفاء فى فانفجرت متعلق بمحذوف اى فضرب فانفجرت وان ضرب فقد انفجرت كما قلنا فى فتاب عليكم وبنى على هذا فاء فصيحة ظاهره ان الفاء على التقدير الثانى فصيحة ثم قال ولا يبعد ان يقال ان المراد من قوله على هذا اى على انها بجملة لهذين المعنيين انتهى والاكثرون على الثانى وهو ان تسميتها فصيحة على الوجهين لافصاحها عن المحذوف او وصفها بوصف صاحبها كالكتاب الحكيم او لكونها فصيحة لما فيه من تقليل الحذف وتوهم بعضهم ان تسميتها فصيحة انما هى على التقدير الاول اذ على تقدير الشرط يكون جزائية لا فصيحة وذهب عليه ان كونها فصيحة بناء على افادة المعنى البديع ولو مع ذلك موقع الحسن لا ينافى كونها جزائية فى اصلها كما لا ينافى كونها عاطفة وان الفرق بينهم انما يقع هذا الموضع من الجزاء جعلوا العلم فى ذلك قولهم الشرط قالوا لخراسان اقصى طارادتم القفول فقد جئنا خراسانا اى ان كان اقصى المراد بنا خراسان فقد جئناها فلو ادعى ان الفصيحة انما هى هذه لم يبعد انتهى ولا يلزم تقدير ان مع الشرط المحذوف بل يجوز تقدير اذا الشرط ايضا بل هو الغالب تقول زيد فاضل فاكرمه اى اذا كان كذلك فاكرمه وفى التنزيل انا خير منه خلقتنى من نار وخلقته من طين قال فاخرج اى اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج وقال

فانظرني

رب فانظرني اي اذا كنت لعنتني وقال فانك من المنظرين اي اذا اخترت الدنيا على الاخرة فانك من المنظرين
قال فبعزتك لاغوينهم اي اذا اعطيتني هذا المراد فبعزتك لاغوينهم ومثله كثير في القران المجيد وغيره
تنبيه قد تكون فاء السببية بمعنى اللام السببية كقوله تعالى اخرج منها فانك رجيم وتقول اكرم زيدا فانه فاضل
وهذا تدخل على ما هو الشرط في المعنى كما ان الفصيحة دخلت على ما هو الجزاء في المعنى في نحو زيد فاضل فاكرمه
اذ المعنى كما مر اذا كان كذا فاكرمه وتعكسه هنا فتقول اكرم زيدا فانه فاضل تتمة ذهب بعضهم الى ان الفاء ترد
زايدة دخولها في الكلام كخروجه كقوله يموت اناس او يشيب فناهم ويحدث ناس والصغير فيكبر وقوله اراني
اذا ما بت بت على هدى فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا وهذا لم ينبه سيبويه واجاز الاخفش زيادة في الخبر مطلقا
وحكى اخوك فوجد وقيد الفراء والاعلم الجواز بكون الخبر امرا كقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم او نهيا
نحو زيد فلا تضربه والمانعون يأولون ذلك بتقدير هذه خولان في البيت وتقدير اما في المثال وما لا يحتمل
التاويل فضرورة قيل وترد الفاء للاستيناف كقوله الم تسئل الربع القواء فينطق اي فهو ينطق لانها
لو كانت عاطفة جزم ما بعدها او سببية نصب ومنه فانما يقول له كن فيكون بالرفع اي فهو يكون وقوله
يريد ان يعربه فيعجمه اي فهو يعجمه ولا يجوز نصبه بالعطف لانه لا يريد ان يعجمه وقد مر عن ابن هشام ان التحقيق ان
الفاء في ذلك كله للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وانما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا
ان الفعل ليس المعتمد بالعطف السادس عشرة قد ترد على وجهين اسمية وحرفية فالاسمية على وجهين
احدهما ان تكون اسما بمعنى حسب وتستعمل على وجهين مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية لفظا والكثير
من الحروف وضعا ويقال فيه قد زيد درهم بالسكون وقدني بالنون للمحافظة على بقاء البناء على اصله
الذي هو السكون خشية ان تزول عنه الى الحركة قال ابن ام قاسم وقد لا تلحقها النون ح فيقال قدي و
معربة وهو قليل يقال قد زيد درهم بالرفع كما يقال حسبه درهم وقدي بغير نون كما يقال حسبي ولم يثبت البصريون
اعرابها وانما هو مذهب كوفي قيل وهو مشكل لان الشبه الوضعي موجود وهو كاف في تحتم البناء فما وجه
الاعراب فان قيل وجهه ملازمتها الاضافة ورد بانه لو صح دافعا للبناء لم يبن في قد زيد درهم بالسكون وهي
حالتها الغالبة تنبيهان الاول الحسب في العربية استعمالان احدهما ان تكون بمعنى كاف فتستعمل استعمال الصفات
فتكون نعتا للنكرة كمررت برجل حسبك اي من رجل اي كاف لك عن غيره وحالا لمعرفة كهذا عبد الله حسبك
من رجل واستعمال الاسماء الجامدة فترفع على الابتداء نحو حسبهم جهنم وتنصب اسما لان نحو فان حسبك
الله وتجر بالحرف نحو بحسبك درهم وهذا يرد على من زعم انه اسم فعل لان العوامل اللفظية لا تدخل على اسماء

الافعال

وبمعنى يكفي نحو قدني درهم وحرف تقليل مع المضارع

الافعال باتفاق والثاني ان يكون بمعنى لا غير في المعنى فيستعمل مفردة وهذه هي حسب المتقدمة ولكنها عند
قطعها عن الاضافة تجدد لها اشرابها هذا المعنى وملازمتها للوصفية او الحالية او الابتداء وبناؤها
على الضم تقول في الوصفية رايت رجلا حسب قال الجوهري كانك قلت حسبي وحسبك فاضمرت ولم
تنون انتهى وتقول في الابتداء قبضت عشرة فحسب اي فحسبي ذلك فالمعنى في ذلك كله رايت رجلا لا غير ورايت
زيدا لا غير وقبضت عشرة لا غير قاله في التوضيح وشرحه الثاني توافق قد حسب في المعنى وفي الاستعمال
مبتدا والاضافة الى الضمير والظ كما رايت وتخالفها في انها مبنية غالبا وفي ان نون الوقاية تلحقها
وفي ان الباء والناسخ لا يدخلان عليها فيما يظهر قال ابن هشام ولم ار احدا ذكر ذلك قال واما انها تقطع
عن الاضافة فعندي فيه نظر والثاني ان يكون اسم فعل بمعنى يكفي وهي مبنية على السكون وتلزمها نون الوقاية
عند الاضافة الى ياء المتكلم نحو قدني درهم وقد زيد درهم اي يكفي زيدا درهم وقوله قدني من نصر الخبيبين
قدي يحتمل قد الاولى ان تكون مرادفة لحسب على لغة البناء وان يكون اسم فعل واما الثانية فتحتمل الاول
وهو واضح والثاني على ان يكون النون حذفت للضرورة كقوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي ويحتمل انه اسم
فعل لم يذكر مفعوله فالياء للاطلاق والكسرة للساكنين قاله في المغني تنبيه جعل المص قد بمعنى يكفي تبع فيه
ابن هشام في المغني قال شارحه ولا ادري لم جعلها بمعنى المضارع مع ان في مجيء اسم الفعل بمعناه كلاما وابن
الحاجب يأباه وقد صرح ابن ام قاسم انها بمعنى كفى انتهى قلت جعل اسم الفعل بمعنى المضارع وعدمه يبتني
على الخلاف في سبب بنائه فمن قال هو مشابهة الامر او الماضي في المعنى كما ذهب اليه ابن الحاجب لا يجيز
جعله بمعنى المضارع لانه لو كان بمعناه لعرب ومن قال هو مشابهته الحرف بلزوم النيابة عن الفعل وعدم
مصاحبته العوامل كما ذهب اليه ابن مالك اجاز كونه بمعنى المضارع كما فسروا اوه واف بمعنى اتضجر واتوجع
دون تضجرت وتوجعت ولعل ابن هشام انما جعل قد بمعنى يكفي اشارة الى الرد على من انكر مجيء اسم الفعل
بمعنى المضارع فانه قال في شرح الشذور بعد اثباته انكر بعضهم هذا النوع وفسر اوه واف بتوجعت و
تضجرت وقال غيره ردا على من انكر ذلك مجيء اسم الفعل بمعنى المضارع محقق لا شك فيه والحرفية ترد
حرف تقليل مع الفعل المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس وهو اعني التقليل ضربان تقليل وقوع
الفعل نحو قد يصدق الكذوب وقد يعثر الجواد وتقليل متعلقه نحو قد يعلم ما انتم عليه اي ان ما انتم عليه
هو اقل معلوماته سبحانه وزعم بعضهم انها في هذه الامثلة ونحوها للتحقيق وان التقليل في المثالين
الاولين لم يستفد من قد بل من قولك الجواد يعثر والكذوب يصدق فانه ان لم يحتمل على ان صدور ذلك منهما

مشابهته

قليل

وتحقيق مع الماضي غالبا قيل وقد تقرر من الحال ومن ثم الزمت الحالية المصدقة بها وفيه بحث مشهور

قليل كان فاسد الواخر الكلام بنا فض والله وحرف تحقيق مع الفعل الماضي غالبا نحو قد افلح من زكيها قد افلح المؤمنون
ومع المضارع قليلا كما مر ان بعضهم حمل عليه قوله تعم قد يعلم ما انتم عليه قال الزمخشري دخلت قد لتوكيد العلم بمعنى
ذلك الى توكيد الوعيد وصرح الرضي بان قد اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق فمن ثم
في بعض المواضع انها معان اخر اذا دخلت على الماضي او المضارع قيل وقد تقرر ان الماضي قد يقرن بالحال ان لم يكن حالا فلا
لا تدخل على نعم وبئس لانهما للحال ولا معنى لقربه تقول قام زيد فيحتمل الماضي القرب والبعد فاذا قلت قد قام اختص
بالقرب ومن ثم اي ومن اجل انها تفيد تقرب الماضي من الحال الزمت في الجملة الحالية المصدقة بها الماضي لفظا او
تقديرا عند جمهور البصريين خلافا للاخفش والكوفيين كما مر وذلك لان الحال يدل على حصول صفة ما فان لما
جعلت الحال قيدا له وهو العامل والماضي لا مقارنة فيه للحال فاذا كان مع قد قرب منها فحسن وقوعه حالا هكذا
قالوا وفيه بحث مر وهو ان قد انما تقرب الماضي من الحال بمعنى الزمان الحاضر الذي هو زمان التكلم لا بمعنى ما
يبين كيفية الفعل فان الحال بهذا المعنى الذي كلامنا فيه على حسب عاملها قد تكون ماضيا وقد تكون حالا وقد
تكون مستقبلا كما لا يخفى كما ذكروه غلط فاحش من اشتراك لفظ الحال قال السيد الشريف في شرح المفتاح و
الجواب ان الافعال اذا وقعت قيودا للاسماء اختصاص باحد الازمنة كان قضيتها واستقبالها وحاليتها بالنسبة الى ذلك
المقيد لا الى زمن التكلم كما اذا وقعت مطلقة مستعملة في معانيها الاصلية ولا استبعاد فيما ذكرنا لان فرضه هو ان
ما بعد حتى قد يكون مستقبلا بالقياس الى ما قبلها وان كان ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم وعلى هذا اذا قلت جاءني
زيد ركب فهم منه تقدم الركوب على المجيء فلا تقارن الحال عاملها واذا قلت قد ركب قربه الى زمان المجيء ففهم
مقارنته اياه كان ابتداء الركوب متقدما الا انه قارن المجيء في الاتمام واذا قلت جاءني يديرك بل على مقارنتهما
وح تظهر صحة كلام القوم في هذا المقام وفي وجوب تجريد الجملة الحالية عن علامة الاستقبال كالسين وسوف لان
اذ لو صدقت بها استبد ادعاء كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها واما ما يقال من انهم استبشعوا ان يقع الماضي
القرين حالا بهذا المعنى الذي نحن بصدده للتنافي بين الماضي والحال بمعنى اخر اعني زمان التكلم فاجتيح الى ادخال
قد المقرب الى الحال لتكسر سورة ذلك التنافي فيزول الاستبشاع فمما لا يلتفت اليه ذوق سليم الى هنا كلامه قال
الدماميني بعد نقل هذا الكلام اقول اشار بهذا القول الذي لا يلتفت اليه الى ما وقع للرضي في شرح الكافية قوله اما
ما قرره هو وارتضاه وان كان بعضه ماخوذا من كلام التفتازاني في حاشية الكشاف فلي فيه نظر وذلك لانه قال بعد
بعد اللتيا والتي ان قد قربت الماضي الواقع قيدا من زمان العامل ففهمت مقارنته له ولم يقم دليلا على فهم المقارنة
وهي المطلوب لا ما ذكره من التقريب المذكور وهو لا يدل عليه بوجه قال وقد يود عليه مثل جاء زيد ركب فيحتاج اذ مقتضى

يقرره

قط ترد اسم فعل بمعنى انته وكثيرا ما تجيء بالفاء نحو قام زيد فقط

تقريره ان مضي هذا الفعل الواقع قيدا بالنسبة الى المقيد وهو جاء ويفهم منه عدم تقدم الضحك على المجيء فلا
تقارن الحال عاملها وجوابه ان النافي في هذا المثال ونحوه وان دل على انتفاء متقدم لكن الاصل استمرار
ذلك الانتفاء حتى تظهر قرينة انقطاعه نحو لم يضحك امس لكنه ضحك اليوم والغرض عدم هذا القرينة فاذن
الاستمرار الذي هو الاصل سالم عن المعارض فيحصل الدلالة على المقارنة فجاز بهذا الاعتبار وقوعه حالا و
هذا بخلاف الماضي المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فلذلك قال من قال
يحتاج الى قد المقربة من الحال ليفهم المقارنة وقد عرفت ما عليه والظ ما ذهب اليه الاخفش والكوفيون في المسئلة
والمقارنة مفهومة بدلالة سياق الكلام على الحالية ولا حاجة الى تكلف شيء من التعليلات فان قلت لا شك في
جواز اقتران الماضي المثبت بقد اجماعا وعند وجودها يلزم ان يكون الماضي قريبا من الحال فيشكل كلام الكوفيين
ومن وافقهم لوجود التدافع في مثل جاء زيد وقد ركب اذ وقوعه حالا يقتضي مقارنته للعامل الماضي وقد يقتضي
قرب زمانه منه لاقترانه به قلت لا تدافع لانا لا نسلم ان قد ح للتقريب بل هي للتحقيق سلمنا كونها للتقريب لكن لا
نسلم التدافع اذ لا مانع من ان يكون زمان الركوب المفيد للمجيء الماضي كان قريبا منه بدليل قد ثم قارنه بدليل
به لوقوعه حالا والحاصل انه ان وجدت قرينتان لا تضاد بين مقتضيهما قربت على كل واحد ما يقتضيه فلا
اشكال انتهى قلت وفيه نظر فان قد في بعض الصور لازمة اجماعا فلا تخلو اما ان تكون للتحقيق او للتقريب اما
الاولى فلا وجه للزومها هنا واما الثانية فعلى مقتضى ما قرره ينبغي ان لا تكون لازمة والاجماع على لزومها
تنبيه كان المص انما اتى بصيغة التمريض في قوله قيل وقد تقربه من الحال نظرا الى البحث المذكور وليس في
محله فان قد تقرب الماضي من الحال بالاجماع والبحث انما يرد على تعليل التزامهم لها في الحالية المصدرة به فكان
الصواب ان يحكي بقيل قوله ومن ثم ليتجه التمريض الى البحث وقد ذكرنا في صدر الكتاب لقد ستة معان فلا
نطول بالاعادة السابعة عشرة قط ترد على ثلثة اوجه احدها ان تكون اسم فعل مبنيا على السكون واختلف
في معناها فقال الزمخشري في المفصل والتفتازاني في المطول وتبعهما المص هو بمعنى انته وقال الجمهور بمعنى يكفي
كما قالوه في قد حتى اختلفوا هل هما كلمتان مستقلتان او الدال في قد بدل من الطاء فذهب الى كل جماعة والاول
شهر ويقال فيها قطني بنون الوقاية وكثيرا ما تجيء بالفاء ترتيبا للفظ نحو قام زيد فقط قال التفتازاني وكانه
جزاء شرط محذوف وقدره في نحو اضرب زيدا فقط اذا ضربت زيدا فانته عن ضرب غيره قال وانما قدرنا الشرط
تصحيحا للفاء انتهى فالتقدير في نحو قام زيد فقط اذا علمت قيام زيد فانته عن طلب الحكم بقيام غيره وقضية
كلامه في شرح التلخيص وكلام المص هنا انما تجيء بدون الفاء لكنه قليل وصرح غير واحد من النحويين ان قط في

المثال

المثال المذكور بمعنى حسب المقطوعة عن الاضافة فالمعنى فيه قام زيد لا غير وهو الظ لقيام حسب مقامها من غير
تكلف ثم قال ابن هشام في حواشي التسهيل ولم يستمع يعني قط في نحو المثال المذكور الا مقرونا بالفاء وهي زائدة لازمة
عندي قال وكذا اقول في قولهم فحسب ان الفاء زائدة انتهى قال الدماميني ولا ينبغي ارتكاب الزيادة ما وجد عنه
مندرجة وقد قال ابن السيد في كتاب المسائل قط مفتوحة القاف ساكنة الطاء بمعنى الاكتفاء بالشيء والاجتزاء
به وهي عند البصريين مضافة الى ما بعدها كما تضاف حسب في قولك حسبك درهم وفيها معنى القطع كالتي هي
ظرف والكوفيون يجيزون ما بعدها النصب فيجيزون قط عبد الله درهم ويقولون معناه كفى عبد الله درهم
او يكفيه ولا يعرف ذلك البصريون وقط هذه تستعمل بعد الايجاب والنفي كقولك اخذت درهما فقط وما اخذت
درهما فقط وهذه هي التي تاتي معها الفاء لان معنى اخذت درهما فقط اخذت درهما فاكتفيت به انتهى قال فجعل
الفاء عاطفة لا زائدة كما قال ابن هشام ولا جزائية كما قال التفتازاني والظ انه خير من قوليهما جميعا انتهى
فتامل والثاني ان تكون ظرفا لاستغراق الماضي اي لاستغراق جميع ما مضى من الازمنة الماضية حال كون
الماضي منفيا نحو ما رايته قط اي في جميع الازمنة الماضية ونظر ابن مالك في التسهيل والرضي في شرح
الكافية على انه يستعمل دون نفي تارة معنى ولفظا وتارة لفظا لا معنى فالاول كقول بعض الصحابة رض
قصرنا الصلوة مع رسول الله ص ونحن اكثر ما كنا قط وامنه والثاني كما في الحديث ايضا ان ابيا قال
لعبد الله كاين تقرء سورة الاحزاب فقال عبد الله ثلثا وسبعين اية فقال فقط اي ما كانت كذا قط
قال في القاموس وفي مواضع من البخاري جاء بعد المثبت منها في الكسوف اطول صلوة صليتها قط وفي سنن
ابي داود توضا ثلثا قط واثبته ابن مالك في الشواهد لغة قال وهي مما خفي على كثير من النحويين انتهى و
الجمهور على ان كل ذلك نادر لا يقاس عليه وفيها اي وفي قط التي ترد ظرفا لاستغراق الماضي خمس لغات
احديها قط بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة وهي افصحها واشهرها قال ابن السيد واشتقاقها من
قولك قطعت الشيء اذا قطعته فاذا قال المتكلم ما رايته قط فقد قطع عن هذا وفصل فيه وقال في المغني
معنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري لان الماضي منقطع عن الحال والاستقبال الثانية قط
بفتح الفاء وتشديد الطاء مكسورة على اصل التقاء الساكنين الثالثة قط بضم القاف اتباعا لضمة
الطاء المشددة الرابعة قط بفتح القاف وتخفيف الطاء مضمومة حذفت الطاء الاولى الساكنة
فبقيت المضمومة الخامسة قط بفتح القاف وسكون الطاء مبالغة في التخفيف حذفت الثانية فبقيت
الاولى الساكنة وهي مبنية بجميع لغاتها قيل لتضمنها معنى مذ والى اذ معنى ما فعلته قط مذ ان خلقت الى

قطت ظ

الان

ولا تجامع مستقبلا كم خبرية واستفهامية ويشتركان في البناء

الآن وقيل لشبه الحرف في ابهامه لوقوعها على كل ما تقدم من الزمان وقيل لانها اشبهت الفعل الماضي
لانها لزمانه وبنيت على الاشهر على حركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت ضمة لشبهها بقبل وبعد او لانه لو
فتحت لتوهم النصب بمقتضى الظرفية ولو كسرت لتوهم الجر بمذ المضمنة معناها ولا تجامع فعلا
مستقبلا واما قول العامة لا افعله قط فلحن ولا يلتفت اليهم لان استعمالها مع نفي الفعل الماضي قد
ثبت عند اهل اللغة ولم يثبت مع نفي المضارع عندهم ويكفي في ذلك استقراء كلامهم وكتبهم ولا يقال لا
يلزم ان يكون خطاء لجواز ان يكون مجازا وعدم نقل هذا الاستعمال عن ائمة اللغة لا يمنعه لجواز ان
يوجد مع عدم نقله عنهم لانا نقول قد ثبت ان استعمالها الثاني قول العامة وهو يلحق باصوات
الحيوانات عند اهل البلاغة فلا يعتبر اصلا حقيقة او مجازا ولهذا لا يستدل باقوالهم والثالث من
وجوه قط ان يكون بمعنى حسب وهذه المفتوحة القاف مخففة الطاء والغالب بناؤها على السكون
لوضعها على حرفين وتضاف الى الاسم الظاهر والى ياء المتكلم وكاف الخطاب نحو قط زيد درهم وقطي
وقطك ثلثون وقد تعرب وهو قليل يقال قط زيد درهم بالرفع كما يقال حسبه درهم ويجوز ان تلحقها
نون الوقاية اذا اضيفت الى ياء المتكلم فيقال قطني كما يقال قدني محافظة للبناء على السكون فايدة
تقابل قط ظرفا لاستغراق الماضي منفيا عوض ظرفا لاستغراق المستقبل منفيا تقول في المستقبل
لا افعله عوض كما تقول في الماضي ما فعلته قط لكن عوض قد يرد للماضي ايضا كقوله فلم ار عاما
عوض اكثر هالكا وهو مبني لشبهه بالحرف في ابهامه لانه يقع على كل ما ياتي من الزمان وبناؤه
اما على الضم كقبل وبعد او على الفتح طلبا للخفة او على الكسر على اصل التقاء الساكنين فان اضيف
الى العائضين كقولهم لا افعله عوض العائضين اي دهر الداهرين والعائض الذي يبقى على وجه
الدهر فكان المعنى ما بقي في الدهر داهرا واضيف اليه كقوله ولولا نبل عوض في خصماتي واوصالي اعرب
في الحالين لمعارضة الشبه بالاضافة التي هي من خصائص الاسماء الثامنة عشرة كم على وجهين خبرية
بمعنى كثير واستفهامية بمعنى اي عدد وهي بسيطة بوجهيها خلافا للكسائي والفراء في زعمهما
انها بوجهيها مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية وحذف الفها كما تحذف مع ساير حروف
الجر نحو بم ولم وعم وكثر الاستعمال لها فاسكنت للتخفيف وحدث لها بالتركيب معنى غير الذي
كان لكل واحد من مفرديها كما قاله النحويون في لولا وهلا ويشتركان اي الخبرية والاستفهامية
في ثمانية امور احدها البناء اما بناء الاستفهامية فلتضمنها معنى همزة الاستفهام فان قولنا

كم رجلا

كم رجلا عندك معناه اعشرون رجلا عندك واما بناء الخبرية فلشبهها بالاستفهامية لفظا ومعنى اما
لفظا فظ واما معنى فمن جهة ان كلا منهما لعدد مبهم وان شئت قلت بنيت بوجهيها لشبههما بالحرف وضعا
وهو الاقرب والثاني لفظا ومعنى اما لفظا فظ الافتقار الى التمييز لمكان وضعهما على الابهام ولشدة افتقارهما
اليه لم يحذف الا لدليل كما اذا جرى ذكر العبيد فقلت كم عندك اي كم عبدا عندك بالنصب في الاستفهامية
وكم عبد عندك بالجر في الخبرية بحسب ما يقتضيه المقام بخلاف غيرهما من الاعداد فانها تدل على كمية معينة
فيجوز ان لا يؤتى بها بتمييز البتة لان فيها فايدة من جهة الدلالة على الكمية المعينة وان حمل جهل جنسها والثالث لزوم
التصدير على غير الجار حرفا كان او اسما لان ما قبلهما اذا كان مضافا او حرف جر يعمل فيهما واغتفر ذلك لان تاخر
الجار عن مجروره ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة
واحدة مستحقة للتصدير حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته تقول بكم رجل مررت وغلام كم رجل ملكت ويكون
اعراب المضاف كاعراب لو لم يكن مضافا اليه وانما الذي لا يعمل فيهما متقدما الفعل او شبهه لاستحقاقهما الصدر
لان كلتيهما للانشاء وكل ما تضمن معنى الانشاء لزم تصديره لانه يغير الكلام من نوع الى نوع فوجب تقديمه ليعلم
من اول الامر نوع الكلام ويتفرغ ذهن السامع لتفهمه والا فلو تاخر لم يعلم هل الانشاء راجع الى ما مضى او الى شيء
شيء ياتي فيتشوش فكره وكون كم الاستفهامية للانشاء ظ واما الخبرية فلتضمنها معنى انشاء التكثير والانشاء
انما يؤدى بالحروف غالبا فتكون متضمنة لحرف دال على التكثير اما محقق الوضع وهو من الاستغراقية او رب
ان قلنا بدلالتهما على التكثير واما مقدر الوضع ان سلم عدم دلالة هذين الحرفين على التكثير فمن هذه الحيثية لزمت
كم الخبرية فان قيل كيف يتاتى ان تكون في الخبرية معنى انشاء التكثير مع ما بين الخبر والانشاء من التنافي فالجواب
ان الانشاء في كم من جهة التكثير القائم بنفس المتكلم ولا وجود له في الخارج حتى يقال باعتباره ان طابق صدق
والا فكذب والاخبار في الكلام الذي هي فيه وهو الذي قيل له بسببه خبرية انما هو باعتبار الكثرة لا باعتبار
التكثير والكثرة امر له وجود في الخارج فان طابق الكلام ذلك الواقع في الامر الخارج كان صدقا وان لم يطابق كان
كذبا فاذا قلت كم رجال عندي فله جهتان احديهما التكثير الذي قام بذهنك ولا وجود له في الخارج وبهذا
الاعتبار تكون كم انشائية والاخرى كثرة الرجال المخبر عنها بالعندية ولها وجود في الخارج وبهذا الاعتبار تكون
خبرية هذا معنى ما قرره ابن الحاجب وقد تقدم نظيره في باب افعال المدح والذم ومر نزاع الرضي له في ذلك فليرجع
اليه والرابع من الامور التي تشترك فيه كم الخبرية والاستفهامية الاسمية خلافا لمن زعم ان الخبرية حرف للتكثير
والدليل على اسميتها دخول حرف الجر عليهما نحو بكم درهم اشتريت وبكم شيء احسنت اليك والاضافة اليهما نحو غلام

فارجع

كم رجل

كم رجل ملكت ووصل كم جيب ظفرت ووقوعها مسندا اليهما لفظا ومعنى في نحو كم رجلا اخاك وكم ملك
احسن اليك ومعنى لا لفظا نحو كم عبدا اعتقت وكم حر اجتقت فان المفعول به مسندا اليه بحسب المعنى اذ قولك
ضربت بدا في معنى زيد ضربته ولا معنى لاستبعادك انكاره مع انه قد يكون نائبا عن الفاعل نحو ضرب زيد
فيكون مسندا اليه لفظا ومعنى وذلك لا يخرجه عن كونه مفعولا به على ما صرح به ابن الحاجب والخامس لانهام
وهو لانهما وضعا كذلك والسادس جواز حذف تمييزهما بدليل كما مر خلافا لمن منع حذف تمييز الخبرية لفقد
الاختصاص بالنكرات كما صرح به الرضي قال اما الاستفهامية فلوجوب تنكير المميز المنصوب واما الخبرية فلانها
كناية عن عدد مبهم عند المخاطب ومعدود كذلك والغرض من اتيان المميز بيان جنس ذلك العدد المبهم فقط وذلك
يحصل بالنكرة فلو عرف بقي التعريف ضايعا الثامن امتناع كون ميزها منفيا لا يقال كم لا رجلا اخاك
ولا كم لا رجل صحبت خلافا لمن اجازه نص عليه سيبويه وتختص كم الخبرية بوجوب جر التمييز اي ميزها باضافتها
اليه كما في عشرة ومائة لانها من مقدرة خلافا للفراء وقيل الكوفيين قاطبة بدليل انه متى فصل كان منصوبا
حملا على كم الاستفهامية كقوله كم نالني منهم فضلا على عدم اذ لا اكاد من الاناء اجتمل مفردا كان ميزها
او مجموعا تقول كم عبد ملكت وكم عبد ملك فان قلوك نادملكهم ونعيم سوقه بادا وكونه مفردا اكثر في الاستعمال
وابلغ في المعنى حتى ادعى بعضهم ان الجمع على نية معنى الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال ودخل في المفرد
ما يؤدي معنى الجمع نحو كم قوم صدقوني قاله في التصريح وانما كان ميز الخبرية مجرورا مفردا لانها كانت للتكثير
صار ميزها كميز عدد الكثير وهو المائة والالف وجاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح لان في لفظ العدد
ما ينبئ عن كثيرة الكثرة صار مجازا وكم الخبرية ليست مثله في التصريح فجعل جمعه كانه نائب عن معنى التصريح في
مثله وحكى عن تميم نصبه مطلقا وهي قول الفرزدق كم عمة لك يا جرير وخالة فدعا قد حلبت علي عشاري
بالنصب فاحملا على هذه اللغة التميمية واما على تقديرها استفهامية استفهام توبيخ كم اي اخبرني عن
وخالاتك اللاتي كن يحلبن مني فعلا تسيئة وعليها فكم مبتدا خبره قد حلبت فافراد الضمير حملا على لفظ كم او
على انه عايد على مجموع من تقدم كما في قولك النساء فعلت فيروى بالجر على قياس تمييز الخبرية وبالرفع على
انه مبتدء وان كان نكرة لكونه وصف بذلك وبعد غاحذف وقد مدلولا عليها بالمذكورة اذ ليس المراد بتخصيص
الحالة بوصفها بالقدع كما حذف لك من صفة خالة استدلالا عليها بلك الاولى والخبر قد حلبت ولا بد من
تقدير قد حلبت اخرى لان المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى ونظيره زيد وهند قاما وكم على
هذا الوجه ظرف او مصدر والتمييز محذوف اي كم وقت وحلبة واذا نصب التمييز بفصل او بغير فصل جاز كونه نص

مفردا او جمعا كما اذا جر هذا مذهب الجمهور وذهب ابو علي والشلوبين وابن هشام الخضراوي الى التزام
الافراد لان العرب التزمته في كل تمييز منصوب عن عدد او كناية ككم الاستفهامية وكاين وكذا ورد
بان ذلك فيما يجب نصبه لا فيما يجوز نصبه وجره وهل يجوز جره مع الفصل بظرف او مجرور
مذاهب اصحها لا لما فيه من الفصل بين المتضايفين وذلك مم الا في ضرورة كقوله كم يجود مقرف
نال العلى وكريم بخله قد وضعه والثاني نعم وعليه يونس بناء على ان رايه من جواز الفصل بين المتضايفين
في السعة بذلك والكوفيون بناء على رايهم ان الجر بمن مقدرة وانما جوزوا عمل الجار المقدر ههنا وان
كان غير هذا الموضع نادر الكثرة دخول من على مميز الخبرية نحو كم من ملك وكم من قرية والشيء اذا عرف في
موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه والثالث الجواز ان كان الظرف او المجرور ناقصا وهو ما لا يفهم
بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق به نحو كم بك ماخوذا تاني وكم اليوم جايع جائني والمنع ان كان تاما
وعزى الاندلسي هذا القول الى يونس ورد بان العرب لم يفرق بين الظرف التام والناقص في الفصل
بل يجري بهما مجرى واحدا ومن الفصل بالمجرور التام قوله كم في بني سعد بن بكر سيد ضخم الدسيعة
ماجد نفاع فان كان الفصل بجملة لم يجز الجر في كلام ولا شعر عند البصريين لان الفصل بالجملة بين
المتضايفين لا يجوز البتة وجوزه الكوفيون بناء على ان الجر بمن لا بالاضافة وجوزه المبرد في الشعر
فقط وروي قوله كم نالني منهم فضل على عدم بالجر واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب
الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله كم تركوا من جنات وعيون وكم اهلكنا من قرية
وتختص كم الاستفهامية بوجوب نصبه اي نصب تمييزها وظاهره انه لا يجوز جره مط وهو قول
لبعضهم وذهب الفراء والزجاج وابن السراج واخرون الى جواز جره مط حملا لها على الخبرية وفصل قوم
فقالوا ان جرت هي بحرف جر نحو بكم درهم اشتريت جاز الجر والا فلا ومع ذلك فالنصب هو الكثير ثم
الجر بمن مقدرة حذفت تخفيفا وصار حرف الجر الداخل على كم عوضا منها هذا مذهب الخليل وسيبويه
والفراء والجماعة وخالف الزجاج فقال انه باضافة كم لا باضمار من ورده ابو الحسن بانهم حين خفضوا
بعدها لم يخفضوا الا بعد تقدم حرف جر فكونهم لم يتعدوا هذا دليل لقول الجماعة وتختص بوجوب لزوم
افراده اي افراد تمييزها خلافا للكوفيين في جواز جمعه وما اوهمه يحمل على الحال ويجعل التمييز محذوفا فاذا
قلت كم لك غلمانا فالتقدير كم نفسا استقر والك غلمانا فحذف المميز والجمع المنصوب حال من ضمير الظرف
المستقر والعامل فيه الظرف او عامله المحذوف فلو قلت كم غلمانا لك لم يتمش هذا التخريج الا على راي الاخفش

في تجويز

في تجويز تقديم الحال على عاملها المعنوي في مثل ذلك وذهب الاخفش الى جواز جمعه ان كان السؤال
عن الجماعات نحو كم غلمانا لك اذا اردت اصنافا من الغلمان قالوا وانما كان مميز الاستفهامية مفردا
منصوبا لانها لما كانت كناية عن العدد جعلت عبارة عن وسط العدد وهو من احد عشر الى مائة وجعل
مميزها كمميزه لانها لو جعلت كناية عن احد الطرفين كان تحكما وترجيحا من غير مرجح لتساويهما في الظرفية
بخلاف الوسطية اذ لا تساوي شيئا منهما التاسعة عشر كيف ويقال فيها كي كما يقال في سوف سو قال
كي تجنحون الى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم وهي اسم لدخول الجار عليها بلا تاويل وفي قولهم
على كيف تبيع الاحمرين اي اللحم والخمر ولابدال اسم الصريح منها كيف انت اصحيح ام سقيم والاخبار بها مع مباشرة
الفعل نحو كيف كنت فبالاخبار بها انتفت الحرفية وبمباشرة الفعل انتفت الفعلية وترد على وجهين
احدهما ان تكون شرطية فيقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى نحو كيف تصنع اصنع ولا تجوز كيف تجلس
اذهب باتفاق وتجزم فعلين عند النحاة الكوفيين وقطرب من البصريين مط وقيل بشرط اقترانها
بما نحو كيفما تكن اكن قالوا ومن ورودها شرطية قوله تع ينفق كيف يشاء يصوركم في الارحام كيف
يشاء فيبسطه في السماء كيف يشاء وجوابها في ذلك كله محذوف لدلالة ما قبلها قال ابن هشام و
هذا يشكل على اطلاقهم ان جوابها يجب مماثلته بشرطها انتهى قيل ولقائل ان يقول لا اشكال ان لا
نقدر الجواب فعلا مثل الذي قبلها والتقدير كيف يشاء الامور يشاء الاتفاق اي لا فرق بين الشيئين
الا بالتعلق فصدق ان شرطها مماثل لجوابها وان جوابها محذوف لدلالة ما قبلها لان ما قبلها فعل
اختياري والافعال الاختيارية لها دلالة على المشية واستلزام لها وكثيرا ما تطلق وتراد هي منها
كقوله تع اذا قمتم الى الصلوة اي اردتم القيام لها والثاني ان تكون استفهامية وهو الغالب فيها
ويستفهم بها عن حال الشيء لا عن ذاته قال الراغب وانما يسئل بها عما يصح ان يقال جاء زيد ثم ادخلت
كيف استفهاما عن هيئة مجيئه اي على حالة جاء زيد قال ابن هشام وعندي انها تاتي في هذا
النوع مفعولا مط ايض وان منه كيف فعل ربك ولا يتجه فيه ان يكون حالا من الفاعل انتهى اي
لان في ذلك وصفه تع بالكيفية وهو ممتنع تنبيهان الاول عن سيبويه ان كيف ظرف وانكره
الاخفش والسيرافي وقالا هي اسم غير ظرف ورتبوا على الخلاف امورا احدها ان موضعها عند
سيبويه نصب دائما وعندهما رفع مع المبتداء ونصب مع غيره الثاني ان تقديرها في نحو كيف
زيد اصحيح زيد وفي نحو كيف جاء زيد اراكبا جاء زيد الثالث الجواب المطابق عند سيبويه ان يقال

عند سيبويه في اي حال او على اي حال وعندهما تقديرها

على خبر ونحوه هذا ان اجيب على اللفظ وان اجيب على المعنى دون اللفظ قيل صحيح او سقيم او عندهما
على العكس وقال ابن مالك لم يقل احد ان كيف ظرف اذ ليست زمانا ولا مكانا ولكنها لما كانت تفسر بقولك
على اي حال لكونها سؤالا عن الاحوال العامة سميت ظرفا لانها في تاويل الجار والمجرور واسم الظرف يطلق
عليها مجازا انتهى قال ابن هشام وهو حسن ويؤيده الاجماع على انه يقال في البدل كيف انت اصحيح ام
سقيم بالرفع ولا يبدل المرفوع من المنصوب الثاني زعم قوم ان كيف تاتي عاطفة وممن زعم ذلك عيسى
ابن موهب في كتاب العلل وانشد عليه اذا قل مال المرء لانت قناته وهان على الادنى فكيف الاباعد
وخطاء هذا لاقترانها بالفاء وانما هي هنا اسم مرفوع المحل على الخبرية ثم يحتمل ان الاباعد مجرور باضافة مبتدأ
محذوف اي فكيف حال الاباعد على حد قراءة ابن جماز والله يريد الاخرة او بتقدير فكيف الهوان على الاباعد
فحذف المبتدأ والجار او هو مجرور بالعطف بالفاء وكيف مقحمة بين العاطف والمعطوف لافادة الاولوية بالحكم
فلا يكون لها محل العشرون لو ترد على اربعة اوجه احدها ان تكون شرطية امتناعية فتقتضي شرطا وجوابا
وتفيد في نحو لو جائني زيد لاكرمته ثلثة امور احدها الشرطية اعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين الثاني
تقييد الشرطية بالزمان الماضي وبهذا الوجه والذي بعده فارقت ان فان تلك العقد السببية والمسببية في المستقبل
لهذا قالوا الشرط بان سابق على الشرط بلو وذلك لان الزمان المستقبل سابق على الزمان الماضي الا ترى
انك تقول ان جئتني غدا اكرمتك فاذا انقضى الغد ولم يجئ قلت لو جئتني امس اكرمتك قال في التصريح وفي
الاسبق من الازمنة خلاف قال الرازي والحق قول الزجاج ان المقدم من المستقبل فاذا وجد صار حاضرا فاذا
انقضى صار ماضيا الثالث الامتناع واختلف النحاة في افادتها له وكيفية افادتها اياه على اقوال احدها
انه لا يفيده بوجه وهو قول الشلوبين وابن هشام الخضراوي زعما انها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع
الجواب بل على التعليق في الماضي كما دلت ان على التعليق في المستقبل ولم يدل بالاجماع على امتناع ولا ثبوت
قال ابن هشام الانصاري وهذا الذي قالاه كانكار الضروريات اذ فهم الامتناع منها كالبديهي فان كل
من سمع لو فعل فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد ولهذا جاز استدراكه فتقول لو جائني زيد لاكرمته لكنه
لم يجئ الثاني انها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا وهو القول المشهور الجاري على السنة المعربين و
عباراتهم لو حرف امتناع لامتناع اي امتناع الجواب لامتناع الشرط ورد بعدم امتناع الجواب في مواضع
كثيرة كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ربي و
قول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فان عدم النفاد محكوم به سواء وجد الشرط ام لا وعدم العصيان

محكوم

محكوم به سواء وجد الخوف ام لا واجيب بان امتناع انتفاء الشرط والجواب هو الاصل فيها فلا ينافيه انتفاء الجواب فيها مع انتفاء الشرط في بعض المواضع والثالث هو مختار المصنف وفاقا لابن مالك واختاره جماعة من محققي المتاخرين ايضا انها تفيد امتناع شرطها دائما مثبتا كان او منفيا واستلزامه اى شرطها لجوابها من غير تعرض لامتناع الجواب ولا ثبوته فاذا قلت لو قام زيد قام عمرو ففيام زيد محكوم بانتفائه فيما مضى ويكونه مستلزما لثبوت قيام من عمرو وهل لقيام عمرو قيام اخر غير اللازم عن قيام زيد وليس له لا تعرض في الكلام لذلك وعبارة ابن مالك في التسهيل لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه قال ابن هشام وهذه اجود العبارات ثم الجواب اذا لم يكن لسبب غير ذلك الشرط بحيث لم يخلفه غيره لزم امتناعه ايضا لامتناعه شرعا او عقلا او عادة فالاول كقوله تعالى في بلعم ابن باعور ولو شئنا لرفعناه بها فلو هنا دالة على ان مشيئة الله تعالى رفع هذا المنلخ منتفية ويلزم من نفيها ان يكون رفع المنلخ منتفيا اذ لا سبب للرفع الا المشيئة وقد انتفت فيكون منتفيا لان انتفاء السبب يستلزم انتفاء المسبب ضرورة كما ان ثبوت السبب يستلزم ثبوت المسبب كذلك لما بينهما من التلازم الشرعي والثاني كقولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فطلوع الشمس سبب لوجود النهار وقد انتفى بدخول لو عليه فينتفي وجود النهار لان وجود النهار ليس له سبب غير طلوع الشمس وقد انتفى فيكون منتفيا لان انتفاء السبب المساوي يستلزم انتفاء المسبب لما بينهما من التلازم العقلي والثالث كقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اى السموات والارض ففسادهما وهو خروجهما عن نظامهما المشاهد مناسب لتعدد الالهة للزومه لها على وفق العادة عند تعدد الحاكم من التمانع في الشيء وعدم الاتفاق عليه ولم يخلف التعدد غيره فينتفي الفساد بانتفاء التعدد المفاد بلو نظرا الى الاصل فيها وان كان القصد من الاية العكس لانها انما سيقت لاثبات الوحدانية ونفي التعدد فوجب ان يقال ان معناها انتفاء التعدد لانتفاء الفساد لما بينهما من التلازم العادي وان كان للجواب سبب غير الشرط لم يلزم امتناعه ولا ثبوته اذ لا تعرض لها الا امتناع الجواب او لا الى ثبوته تارة يكون ثبوته بالاولى كقول عمر لو لم يخف الله لم يعصه فانه لا يلزم من انتفاء لم يخف انتفاء لم يعص حتى يكون قد خاف وعصى لان انتفاء العصيان ليس بسبب الخوف فقط بل بسبب اخر وهو الحياء والمهابة والاجلال والاولى وظيفة العوام والثاني وظيفة الخواص والمراد ان تصهبا من فتم الخواص وانه لو قد خلوه من الخوف لم تقع منه معصية فكيف والخوف حاصل له وانما لم يدل لو على انتفاء

الجواب ههنا لان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة وفي هذا الامر دل مفهوم
الموافقة على عدم المعصية لانه اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف اولى واذا تعارض
هذا المفهومان قدم مفهوم الموافقة وتارة يكون بالمساوي كقوله ص في درة بنت ام سلمة لما بلغه
تحدث النساء انه يريد ان ينكحها انها لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت انها لابنة اخي من الرضاعة فان
حلها له ص منتف من وجهين لو انفرد كل منهما حرمت له ص كونها ربيبته وكونها ابنة اخيه من الرضاع
وهما متساويان في منع الحل وتارة يكون بالادون كقولك فيمن عرض عليك نكاحها لو انتفت
اخوة الرضاع ما حلت لي للنسب فان حلها منتف من وجهين لو انفرد كل منهما حرمت له اخوة
الرضاع والنسب الا ان حرمة الرضاع ادون من حرمة النسب تنبيه اشتهر في كتب العربية نسبة هذا
الكلام وهو نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه الى عمر بن الخطاب وقال القاضي بهاء الدين السبكي
في شرح التلخيص وقد نسب الخطيبي هذا الكلام الى النبي ص ولم اره في شيء من كتب الحديث لا مرفوعا ولا
موقوفا لا عن النبي ص ولا عن عمر مع شدة الفحص قال الدماميني في التحفة كذا نسبه القرافي في الفروق
الى النبي ص وقد سألت عن ذلك بعض حفاظ العصر فاخبرني انه بحث عن ذلك فلم يقف عليه ثم
وقفت في الحلية لابي نعيم الحافظ في ترجمة سالم مولى ابي حذيفة على حديث رفعه من طريق عمر بن الخطاب
قال سمعت رسول الله ص يقول ان سالما شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه وتختص
لو بالماضي لانها انما يفيد الشرط فيه فلا يكون الشرط والجزاء معها الا ماضيين فمن حقها ان لا تدخل
الا على الماضي ولو كان مؤولا كقوله تع ولو ترى اذ المجرمون لانه لصدوره عمن لا يكذب متحقق
الوقوع فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التاويل كانه قيل قد انقضى
هذا الامر لكنك ما رايته ولو رايته لرايت امرا فظيعا عجيبا تنبيه اختلف في عد لو المذكورة من حروف
الشرط قال الزمخشري وابن مالك لو حرف شرط وابى قوم تسميتها حرف شرط لان حقيقة الشرط انما
يكون في الاستقبال ولو انما هي للتحقيق في المضي فليست من ادوات الشرط قاله المرادي في الجنى
الداني والاول هو المش ولذا سماها المص شرطية والثاني من وجوه لو ان تكون حرف شرط في
المستقبل بمعنى ان الشرطية وليست جازمة الا انها لا تجزم على المش كقوله ولو يلتقي اصداؤنا بعد
موتنا ومن دون رمسينا من الارض سبسب لظل صدى صوتي وان كان رمة لصوت صدى ليلى
يهش ويطرب وقوله لا يلفك الراجيك الا مظهرا خلق الكرام ولو يكون عديما واذا وليها حينئذ ماض

اول بالمستقبل نحو وليخش الذين لو تركوا وقيل قول توبة ولو ان ليلى الاخيلية سلمت علي ودوني
جندل وصفائح لسلمت تسليم البشاشة او زقي اليها صدى من جانب القبر صائح زقا بزاء وقاف
صاح والصدى هنا طائر يخرج من رأس المقتول اذا بلي بزعم الجاهلية ويتصحف على كثير رقاء براء
مهملة والصواب ما ذكرناه ومن غريب ما يحكى ان ليلى الاخيلية هذه مرت بقبر توبة صاحب هذا
الشعر فرفقت عليه وسلمت وقالت لم اعهدك يا توبة كاذبا الست القائل ولو ان ليلى الاخيلية
البيتين وقد سلمت فاين ما قلت فبينا هي كذلك اذا طائر كان هناك فاحس بالبعير ففر طائرا يصيح فنفر البعير
وسقطت ليلى من عليه ميتة ودفنت الى جانبه وانكر ابن الحجاج مجيئها للتعليق في المستقبل قال في نقده
على المقرب والقاطع بذلك انك لا تقول لو يقوم زيد فعمرو منطلق كما تقول ان يقم زيد فعمرو منطلق وقال
بدر الدين بن مالك عندي انها لا يكون لغير الشرط في الماضي وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى وليخش الذين لو
تركوا وقول الشاعر ولو ان ليلى الاخيلية سلمت لا حجة فيه لصحة حمله على المضي ورد بان الحمل على المعنى ممكن في
بعض المواضع دون بعض فمما امكن فيه قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا الاية اذ لا يستحيل ان يقال لو شارفت
فيما مضى انك تخلف ذرية ضعافا فالحقت عليهم لكنك لم تشارف ذلك فيما مضى ومما لا يمكن فيه ذلك
قوله وما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين فيما مضى ما انت بمصدق لنا لكنا لم نصدق قال ابن هشام
وكون لو بمعنى ان قاله كثير من النحويين في نحو وما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين ليظهره على الدين كله و
لو كره المشركون قل لا يستوي الخبيث والطيب ولو اعجبك كثرة الخبيث ولو اعجبتكم ولو اعجبكم ولو
اعجبك حسنهن ونحو اعطوا السائل ولو جاء على فرس وقوله قوم اذا حاربوا شدوا مآزرهم دون النساء
ولو باتت باظهار واما نحو ولو ترى اذ وقفوا على النار ان لو نشاء اصبناهم وقول كعب ارى واسمع ما
لو يسمع الفيل فمن القسم الاول لا من هذا القسم لان المضارع في ذلك مراد به المضي وتحرير ذلك ان تعلم
ان خاصية لو فرض ما ليس بواقع واقعا ومن ثم انتهى شرطها في الماضي والحال لما ثبت من كون متعلقها
غير واقع وخاصية ان تعليق امر بامر مستقبل محتمل ولا دلالة لها على حكم شرطها في الماضي والحال وعلى
هذا قوله ولو باتت باظهار يتعين فيه معنى ان لانه خبر عن امر مستقبل محتمل اما استقباله فلان جوابه
محذوف دل عليه شدوا وشدوا مستقبل لانه جواب اذا واما احتماله فظ ولا يمكن جعلها امتناعية
للاستقبال والاحتمال ولان المقصود تحقيق ثبوت الظهر لا امتناعه واما قوله ولو تلتقي البيت و
قوله ولو ان ليلى البيت فيحتمل ان لو فيهما بمعنى ان على ان المراد مجرد الاخبار بوجود ذلك عند وجود هذه الاخبار

لاستحالة ان يراد ولو كنا صادقين

في المستقبل

في المستقبل ويحتمل انها على بابها وان المقصد فرض هذه الامور واقعة والحكم عليها مع العلم بعدم
وقوعها والحاصل ان الشرط متى كان مستقبلا محتملا وليس المقصد فرضه الان او فيما مضى فهي بمعنى ربما
كان ماضيا او حالا او مستقبلا لكن فقصد فرضه الان او في ما مضى فهي الامتناعية والثالث ان يكون للتمني
بمعنى ليت الا انها لا تنصب ولا ترفع نحو قوله تعم لو ان لنا كرة فنكون من المؤمنين اي فليت لنا كرة وقيل و
لهذا نصب فيكون في جوابها كما انتصب فافوز في جواب ليت في قوله تعم يا ليتني كنت معهم فافوز قال ابن
هشام ولا دليل في هذا الجواز ان يكون النصب في نحو ذلك الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا وقول
مجنون للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف يعني ان يكون منصوبا بان مضمرة والمصدر المسبوك
منها ومن صلتها اسم معطوف على الاسم المنصوب المتقدم وهو كرة اي ليت لنا مرجوعا فكوننا من المؤمنين
وهل لو هذه قسم برأسها لا يحتاج الى جواب كجواب الشرطية او هي الشرطية اشربت معنى التمني او انها المصدرية
اغنت عن متمنى فعل التمني لكونها لا تقع الا بعد مفهم التمني ثلثة اقوال اظهر كلام المصنف الاول قال ابو حيان
وهو الظاهر المنقول عن سيبويه ونص عليه شيخنا ابو الحسن الضائع وابو مروان عبيد بن عمر بن هشام
الحضرمي في شرح قصيدة ابن دريد واختار ابو حيان الثاني قال والذي يظهر انها لا بد لها من جواب لكنه
التزم حذفه لاشبهها بمعنى التمني لانه متى امكن بتقليل القواعد وجعل الشيء من باب المجاز كان اولى من تكثير
القواعد وادعاء الاشتراك لانه يحتاج الى وضعين والمجاز ليس فيه الا وضع واحد وهو الحقيقة انتهى والى
القول الاخير ذهب ابن مالك وذلك انه ورد قول الزمخشري وقد يجيء لو في معنى التمني نحو لو اتيتني فتحدثني
فقال ان اراد ان الاصل وددت لو اتيتني فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فاشبهت ليت في الاشعار بمعنى
التمني وكان لها جواب كجوابها فصحيح او انها حرف وضع للتمني كليت فممنوع لاستلزامه معنى الجمع بينها وبين
فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين ليت يعني واللازم باطل فانه يجمع بينها كما تقول اتمنى لو قام زيد غدا
الدماميني والظاهر ان هذا الوجه الذي ابطله هو مذهب الزمخشري فيكون مذهبا له لو قد ترد مفيدة
للتمني بحسب الوضع وما اورده من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني لا يرد عليه فانها عند مجامعتها
لفعل التمني تكون لمجرد المصدرية مسلوبة الدلالة على التمني فلا يمتنع الجمع اذ ذاك ولا اشكال لكن يحتاج هذا
الى ثبوت ان الزمخشري موافق على نحي لو مصدرية والظاهر ان تكون مصدرية بمعنى ان نحو ودوا لو تدهن فيدهنون
وقد مضت مشروحة في باب الموصول فليرجع اليه وان قضى قضاء ومضى على هذه الوجوه الاربعة انها
لا ترد لغير ذلك وذكرها للتسهيل انها قد تكون للعرض نحو لو تنزل بنا فنصيب خيرا وذكر ابن هشام اللخمي انها

تكون للتقليل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق وخرج عليه قوله تعالى ولو على انفسكم وفيه نظر لجواز ان
يكون في الموضعين ونحوهما بمعنى ان او يقال التقليل مستفاد من المقام لا من نفس لو تتمة تشتمل على
مسائل تتعلق بلو الشرطية احدها انها خاصة بالفعل كالمصدرية وقد يليها اسم مرفوع معمول
لمحذوف يفسره ما بعده او اسم منصوب كذلك او خبر لكان محذوفة او اسم هو في الظاهر مبتدء وما بعده
خبره فالاول كقولهم لو ذات سوار لطمتني والثاني نحو لو زيدا رايته اكرمته والثالث نحو التمس ولو
خاتما من حديد والرابع نحو قوله لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري واختلف فيه
فقيل هو على ظاهره وان الجملة الاسمية وليتها شذوذا كما قيل في قوله فهلا نفس ليلى شفيعها قيل
وهو مذهب الكوفيين وتاوله الفارسي من البصريين على ان حلقي فاعل فعل محذوف والاصل لو شرق
حلقي هو شرق فحذف الفعل اولا والمبتداء اخرا وفيه تكلف وتاوله ابن خروف على اضمار كان الثانية
واسمها وجملة ما بعد لو اسمية خبر كان وقال المتنبي فلو قلم القيت في شق راسه من السقم ما غيرت
من خط كاتب فقيل لحن لانه لا يمكن ان يقدر ولو القي قلم وقال ابن هشام روي بنصب قلم ورفعه وهما
صحيحان والتقدير اوجه بتقدير ولو لا يشب قلما كما يقدر في نحو زيدا جلست عليه والرفع بتقدير فعل
دل عليه المعنى اي ولو حصل قلم او ولو لو بس قلم وعلى الرفع فيكون القيت صفة القلم ومن الاولى تعليلية
على كل حال متعلقة بالقيت لا تغيرت لوقوعه في حيز ما النافية الثانية يجوز ان تليها ان كثيرا نحو
لو انهم صبروا ولو انهم امنوا وموضعها عند الجميع رفع ثم اختلف في رفعه فقال سيبويه وجمهور البصريين
بالابتداء ولا يحتاج الخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه واختصت ان من بين ساير ما يؤول
بالاسم بالوقوع بعد لو كما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن وقيل الخبر محذوف ثم قيل يقدر مقدما
على المبتداء اي ولو ثابت صبرهم على حد وآية لهم انا حملنا وقال ابن عصفور يقدر مؤخرا على الاصل
اي ولو صبرهم ثابت وذهب المبرد والكوفيون والزجاج والزمخشري الى انه على الفاعلية والفعل
مقدر بعدها يدل عليه ان لانها تعطي معنى الثبوت والتقدير ولو ثبت انهم صبروا كما قال الجميع في لا اكلمه ما
ان في السماء نجما ورجح هذا بان فيه ابقاء لو على اختصاصها بالفعل ويبعده ان الفعل لم يحذف بعد
لو وغيرها من ادوات الشرط الا مفسرا بفعل بعده الا كان والمقرون بلا بعد ان قاله ابن هشام في شرح
قصيدة كعب قال الزمخشري واذا وقعت ان بعدها وجب كون خبرها فعلا ليكون عوضا عن الفعل
المحذوف ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وقالوا انما ذاك في الخبر

الامتناعية

المشتق

المشتق لا الجامد كالذي في الاية وفي قوله ما اطيب العيش لو ان الفتى حجر تنبو الحوادث عنه وهو
ملموم ورد ابن مالك قول هؤلاء بانه قد جاء اسما مشتقا كقوله لو ان حيا مدرك الفلاح ادركه
ملاعب الرماح قال ابن هشام في المغني وقد وجدت اية في التنزيل وقع الخبر فيها اسما مشتقا ولم يتنبه
بها الزمخشري كما لم يتنبه لاية لقمن ولابن الحاجب والا لما منع من ذلك ولا ابن مالك والا لما استدل
بالشعر وهي قوله تعالى يودوا لو انهم بادون في الاعراب ووجدت اية الخبر فيها ظرف وهي لو ان عندنا
ذكرا من الاولين انتهى قال الدماميني في شرحه هول المص ولو ح بقصور نظر هؤلاء الائمة وتنجح
بالاهتداء الى ما لم يهتدوا اليه ثم بان ان ما اهتدى اليه دونهم ليس بشيء وذلك لان لو في هذه الاية
التي اوردها ليست مما الكلام فيه لانها مصدرية او للتمني والكلام انما هو في لو الشرطية قال الرضي
في شرح الحاجبية اما قوله تعالى تودوا لو انهم بادون في الاعراب فلان لو بمعنى ان المصدرية وليست بشرطية
لمجيئها بعد فعل دال على التمني وقال ابن الحاجب في منظومته لو انهم بادون في الاعراب لو للتمني ليس
من ذا الباب انتهى قال السيوطي في الاتقان واعجب من ذلك ان مقالة الزمخشري سبقه اليه السيرافي و
هذا الاستدراك وما استدرك به منقول قديما في شرح الايضاح لابن الخباز لكن في غير مظنته فقال
في باب ان واخواتها قال السيرافي تقول لو ان زيدا قام لاكرمته ولا يجوز لو ان زيدا حاضر لاكرمته لانك
لم تلفظ بفعل مسد سد ذلك الفعل هذا كلامه فقد قال الله تعالى وان يات الاحزاب يودوا لو انهم بادون
في الاعراب فاوقع خبرها صفة ولهم ان يفرقوا بان هذه للتمني فاجريت مجرى ليت كما تقول ليتهم بادون
الثالثة جوابها في الغالب اما مضارع منفي بلم نحو لو لم يخف الله لم يعصه وماض مثبت والغالب
اقترانه باللام نحو ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا ومن غير الغالب لو نشاء جعلناه
اجاجا او ماض منفي بما والغالب خلوه من اللام نحو ولو شاء ربك ما فعلوه ولو شاء الله ما اشركنا
ومن غير الغالب قوله ولو نعطى الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي وقد يقترن باذن نحو لو
جئتني اذن لاكرمتك وندر اقترانه بقد او الفاء كقوله لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة تدع الحوائم لا
يجدن غليلا وقوله لو كان قتل يا سلام فراحة لكن فررت مخافة ان اوسرا قيل وقد تكون جوابها جملة
اسمية مقرونة باللام كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وهو قول الزجاج و
قيل الجملة مستانفة وقيل جواب قسم محذوف مغن عن جوابها وليس بجوابها وهو الصحيح وجواب لو
محذوف لدلالة ما بعده عليه وتقديره لا تثيبوا وقوله لمثوبة تقديره والله لمثوبة الرابعة يحذف

لولا حرف ترد لربط امتناع جوابه لوجود شرطه وتختص بالاسمية ويغلب معها حذف الخبر ان كان كونا مطلقا

جوابها الدليل وهو كثير في القران المجيد وغيره قال تعـ ولو ان قرانا سيرت به الجبال الاية اي لكان
هذا القران قال ابو حيان ويحسن حذفه في طول الكلام الحادية والعشرون لولا حرف بسيط لا مركب كما اختاره
القواس في شرح الكافية قال لان الاصل عدم التركيب وقيل مركب من لو ولا ترد على ثلثة اوجه احدها ان
يكون لربط امتناع جوابه لوجود شرطه وتختص بالدخول على الجملة الاسمية على الصحيح كما سياتي نحو لولا
زيد لاكرمتك اي لولا زيد موجود فافادت لولا ربط امتناع الاكرام الذي هو الجواب بوجود زيد الذي هو
الشرط واما قوله ص لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلوة فالتقدير لولا مخافة ان اشق لامرتهم
امر ايجاب والا انعكس المعنى اذ الممتنع المشقة والموجود الامر كذا قال غير واحد قال بعضهم ولك ان تقول لولا
على معناها والممتنع هو الوجوب الذي يطلق عليه الامر والموجود الندب وهو لا يطلق على الامر حقيقة على الراجح
عند اهل الاصول انتهى فان قلت وما تصنع في قوله تعـ ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم
ان يضلوك فانه وجد الهم منهم قلت اجيب بان المعنى ولولا فضل الله عليك ورحمته لاضلوك اذ هموا
وانت غير مطلع على حقيقة الحال قال البيضاوي ليس القصد في جواب لولا هنا الى نفي همهم بل الى نفي تاثيره فيه
وليس المرفوع بعد لولا فاعل بفعل محذوف خلافا للكسائي ولا بلولا لنيابتها عنه خلافا لجماعة من المتقدمين و
لا بها اصالة خلافا للفراء بل هو مبتدا مرفوع بالابتداء وفاقا لسيبويه والجمهور ويغلب معها اي لولا
حذف الخبر ان كان كونا مطلقا هكذا وقع في غير نسخة هذا المتن والصواب ويجب معها اذ لا خلاف في وجوب
حذفه معها في هذه الصورة والمراد بالكون الوجود وبالاطلاق عدم التقييد بامر زايد على الوجود وايضاح
ذلك ان يقال ان كان امتناع الجواب لمجرد وجود المبتدا فالخبر كون مطلق نحو لولا زيد لاكرمتك فالاكرام
ممتنع لوجود زيد فزيد مبتدا وخبره محذوف وجوبا وهو كون مطلق اي لولا زيد موجود وان كان امتناع
الجواب لمعنى زايد على وجود المبتدا فالخبر كون مقيد كما اذا قيل هل زيد محسن اليك فتقول لولا زيد لهلكت
تريد لولا احسان زيد لهلكت فالهلاك ممتنع لاحسان زيد فالخبر كون مقيد بالاحسان وانما حذف الخبر
مع لولا اذا كان كونا مطلقا لانه معلوم بمقتضاها اذ هي دالة على امتناع الوجود والمدلول على وجوده
هو المبتدا فاذا قيل لولا زيد لاكرمتك لم يشك في ان وجود زيد منع من الاكرام فصح الحذف لتعيين المحذوف
وانما وجب لسد الجواب مسده وحلوله محله فلو كان الخبر كونا مقيدا بمعنى زايد على الوجود وجب ذكره
ان لم يعلم نحو لولا زيد سالما ما سلم ومنه الحديث لولا قومك حديثو عهد بكفر لاسست البيت على قواعد
ابرهيم ويجوز الامران علم نحو لولا انصار زيد حموه ما سلم فيجوز اثبات حموه الذي هو الخبر وحذفه لفهم

على امتناعه هو الجواب والمدلول

معناه

معناه من الكلام ومنه قول المعري يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا فلو قيل لو
لا الغمد لسالا لصح وهذا التفصيل مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك وقال الجمهور لا
يكون الخبر الا كونا محذوفا مطلقا فاذا اريد الكون المقيد وجب جعله مبتدأ فتقول في لولا زيد سالمنا ما سلم
لولا مسالمة زيد ايانا اي موجودة وكذا في لولا انصار زيد حموه وتاولوا ما ورد بخلافه وقالوا الحديث
مروي بالمعنى ولحنوا المعري قال ابن هشام وليس التلحين بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتماله على ان الاصل
ان يمسكه ثم حذفت ان وارتفع الفعل او يمسكه جملة معترضة وخرجه بعضهم على ان يمسكه حال من الضمير المستكن
في الخبر اي فلولا الغمد موجود في حال كونه يمسكه ورد بنقل الاخفش عن العرب انهم لا ياتون بالحال بعد
الاسم الواقع بعد لولا كما لا ياتون بالخبر وزعم ابن الطراوة ان جواب لولا ابدا هو خبر المبتدأ ويرده انه لا رابط
بينهما تنبيهات الاول اذا ولي لولا مضمر فحقه ان يكون ضمير رفع نحو لولا انتم لكنا مؤمنين وسمع قليلا لولاي
ولولاك ولولاه خلافا للمبرد قال الشلوبين اتفق ائمة البصريين على انهم يقولون ذلك فانكار المبرد هذيان
ثم قال سيبويه والجمهور جارة للضمير واختصت بجره وكما اختصت الكاف وحتى بجر الظاهر ولا جائز ان
يكون مرفوعا لانها ليست ضمائر رفع ولا منصوبا والا لجاز وصلها بنون الوقاية مع ياء التكلم كالياء
المتصلة بالحروف ولانه كان حقها ان تجر الاسم مطلقا لاختصاصها به لكن منع من ذلك تشبيهها بما اختص
بالفعل من ادوات الشرط لربط جملة بجملة فارادوا التنبيه على موجب العمل فجروا بها المضمر ولا تتعلق
بشيء وموضع المجرور بما رفع في الابتداء والخبر محذوف وقال الاخفش والكوفيون الضمير مبتدأ ولولا
غير جارة ولكنهم انابوا الضمير المجرور عن المرفوع كما عكسوا اذ قالوا ما انا كانت ولا انت كانا ورد بان انابة
ضمير عن ضمير انما وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها في استقلالها بالاسماء الظاهرة واذا عطف عليه
اسم ظاهر نحو لولاك وزيد تعين رفعه لانها لا تجر الظاهر الثاني يجوز ان يليها ان الثقيلة او المخففة
منها او الناصبة نحو فلولا انه كان من المسبحين للبث لولا ان من الله علينا لخسف بنا ولولا ان يكون
الناس امة واحدة لجعلنا قال في المغني وتصير وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوبا او مبتدأ لا خبر له او فاعلا
لثبت محذوفا على الخلاف السابق في لو الثالث جوابها كجواب لو اما مضارع منفي بلم كقوله ولولاك لم
يعرض لاحساننا حسن او ماض منفي بما ونحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من احد ابدا او ماض
مثبت ولم يجئ في القرآن بغير اللام نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته لمسكم فيما افضتم واختلف كلام
ابن عصفور في حذفها منه فمرة قال بانه ضرورة خاص بالشعر ومرة قال بانه جائز في قليل من الكلام كقوله

وللتوبيخ فتختص بالماضي للتحضيض والعرض فتختص بالمضارع ولو تاويلا

لولا الحياء وما في الدين عتبكما ببعض ما فيكما اذ عتبتما عوري هذا اذا لم يتقدم القسم فان تقدم فلا بد من
اللام كقول تلك المرءة فوالله لولا الله تخشى عواقبه لزعزع من هذا السرير جوانبه وجاء جوابها
مقرونا بقد مع اللام وبدونها كقوله لولا الامير ولولا حق طاعته لقد شربت دما احلى من العسل وقوله
كانوا ثمانين او زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت اولادي الرابع يجوز حذف جوابها لدليل كما
حذف جواب لو قال تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته وان الله تواب رحيم اي لو اخذكم وفي الديوان المنسوب
الى امير المؤمنين علي ع فلم ار كالدنيا بها اغتر اهلها ولا كاليقين استوحش الدهر صاحبه امر على رسم
الغريب كانما امر على قبر امرء ما اناسبه فوالله لولا انني كل ساعة اذا شئت لاقيت امرء مات صاحبه
قال المصنف ره في الكشكول جواب لولا محذوف تقديره لما خف حزني وقد وقع في شعر الحماسة التصريح بهذا
المحذوف في شعر قول فهشل وهون وجدي عن خليلي انني اذا شئت لاقيت امرء مات صاحبه قال وشارح
الديوان الفاضل الميبدي جعل لولا في هذا البيت للتحضيض فخبط خبط عشواء والثاني ان تكون للتوبيخ و
التنديم على الشيء فتختص بالدخول على الجملة الفعلية المبدوة بالماضي تقول لولا اكرمت زيدا على معنى
انك تلوم المخاطب على ترك الاكرام وتوبخه وتندمه عليه في الماضي ومثله قوله تعالى لولا جاؤا عليه باربعة
شهداء فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا الهة ومنه لولا اذ سمعتموه قلتم الا ان الفعل احق
والاصل لولا قلتم اذ سمعتموه وقد يكون الفعل مضمرا مدلولا عليه مما بعده نحو لولا زيدا اكرمته او بما قبله
كقوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا اي لولا عددتم قال ابن هشام
وقول النحويين لولا تعدون مردود اذ لم يرد ان تحضهم على ان يعدوا في المستقبل بل المراد توبيخهم على ترك
عده في الماضي وانما قال تعدون على حكاية الحال فان كان مراد النحويين مثل ذلك فحسن والثالث ان
تكون للتحضيض بمهملة ومعجمتين والعرض بفتح العين واسكان الراء المهملتين والفرق بينهما ان التحضيض
طلب بحث وازعاج والعرض طلب بلين وتادب فتختص بالدخول على الجملة الفعلية المبدوة بالمضارع
ولو تاويلا اي ماولا فالتحضيض نحو قوله تعالى لولا تستغفرون الله اي استغفروه ولا بد ومثله لولا انزل
عليه ملك فانزل ماول بالمضارع اي ينزل والعرض نحو لولا تنزل عندنا فتصيب خيرا ومثله لولا اخرتني
الى اجل قريب فاخرتني ماول بالمضارع اي تؤخرني وانما اختصت في ذلك بالفعلية لانها لطلب
الفعل وكذا اذا كانت للتوبيخ في الماضي اذ لا يوبخ على ترك شيء الا وهو مط فيكون للطلب مط فاشبهت
لام الامر فاختصت بالفعل كما اختصت لام الامر به لكونها للطلب فان قيل طلب الفعل بعد مضي وقته

كان

مستحيل

لما ترد لربط مضمون جملة بوجود مضمون اخرى نحو لما قمت قمت وهل هي ظرف او حرف خلاف

مستحيل فلا يكون فيها اذا وقع بعدها الماضي دلالة على الطلب فالجواب انها لا تنفك عن افادة معنى
الطلب في الوقت الذي كان صالحا وانما اوقع بعدها الماضي تنبيها على ان المطلوب منه ذلك قوته حتى انقضى
وقته فصار كالتوبيخ واللوم على ترك المطلوب واقتضى اقتصار المص في معاني لولا على هذه الوجوه الثلثة
انها لا ترد لغيره وقال الهروي انها ترد للاستفهام وحمل عليه قوله تع لولا اخرتني الى اجل قريب لولا انزل
عليه ملك ونافية بمنزلة لم وجعل منه فلولا كانت قرية امنت والجمهور لم يثبتوا ذلك والظ انها
في الاولى للعرض وفي الثانية للتحضيض كما تقدم وفي الثالثة للتوبيخ على ترك الايمان قبل مجيء
العذاب اي فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك وهو
تفسير الاخفش والكسائي والفراء وعلي بن عيسى والنحاس ويؤيده قراءة ابي فهلا ويلزم من هذا المعنى
النفي لان التوبيخ يقتضي عدم الوقوع تنبيه ليس من اقسام لولا الواقعة في نحو قوله الا زعمت اسماء ان
لا احبها فطبت بلى لولا ينازعني شغلي لان هذه كلمتان بمنزلة قولك لو لم والجواب محذوف اي لو لم
ينازعني شغلي وقيل بلهي الامتناعية والفعل بعدها على اضمار ان المصدرية على حد قولهم وتسمع
بالمعيدي خير من ان تراه قاله في المغني الثانية والعشرون لما ترد على ثلثة اوجه احدها ان تكون لربط
مضمون جملة بوجود مضمون اخرى فتقتضي جملتين نحو قولك لما قمت قمت فافادت لما ربط
قيام المتكلم الذي هو مضمون الجملة الثانية بقيام المخاطب الذي هو مضمون الجملة الاولى ويق
فيها حرف وجود لوجود ووجوب لوجوب والمعنى قريب والمقص انها تدل على تحقق شيء لتحقق غيره
فهو واجب اي ثابت او واقع اي موجود وهل هي ظرف بمعنى حين وعبارة ابن مالك بمعنى اذ قال ابن
هشام وهو حسن لانها مختصة بالماضي وبالاضافة الى الجملة او حرف ترد لربط ما مر فيه خلاف و
القول بالظرفية مذهب ابن السراج والفارسي وابن جني وجماعة ورد عليهم ابن خروف بجواز لما
اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانها اذا قدرت ظرفا كان عاملها الجواب الواقع في اليوم لا يكون في امس و
اجيب بان هذا مثل ان كنت قلته فقد علمته والشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان ثبت اني
كنت قلته وكذا هذا المعنى لما ثبت اليوم اكرامك امس اكرمتك والقول بالحرفية مذهب سيبويه
وقال بعضهم هو الصحيح ورجحوه بامور منها قوله تع فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته
وقوله تع فلما نجيهم الى البر اذا هم يشركون وما بعد ما النافية واذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها
ومنها اجماعهم على زيادة ان بعدها نحو ولما ان جاءت رسلنا لوطا فلما ان جاء البشير ولو كانت ظرفا

والجملة

والجملة بعدها في موضع خفض بسبب الاضافة لزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بان تنبيهات الاول
ظاهر كلام المص ان الخلاف انما هو في حقيقة لما لا في معناها وليس كذلك فانها عند القائل بالظرفية
انما تدل على مجرد الوقت وعند القائل بالحرفية تدل على الارتباط وايضاحه انا اذا قلنا لما جاء زيد جاء عمرو
ولم يقتض هذا اللفظ عند القائل بالظرفية ان وجود الاول سبب لوجود الثاني بل ان الثاني وجد عند
وجود الاول وهل ذلك لتسببه عنه او بطريق الاتفاق لا تعرض في اللفظ لذلك واما القائل بالحرفية فيقول
بالسببية الثاني يختص لما هذه بالماضي لفظا ومعنى ويكون جوابها كذلك اتفاقا نحو فلما نجيكم الى البر اعرضتم
وجوز ابن مالك كونه جملة اسمية مقرونة باذا الفجائية او بالفاء نحو فلما احسوا باسنا اذا هم منها يركضون فلما
نجيهم الى البر فمنهم مقتصد وابن عصفور كونه فعلا مضارعا نحو فلما ذهب عن ابرهيم الروع وجاءته البشرى
يجادلنا الثالث قال في المغني من مشكل لما هذه قول الش اقول لعبد الله لما سقاونا ونحن بوادي عبد شمس و
هاشم فقال اين فعلاها والجواب ان سقاونا فاعل بفعل محذوف يفسره وهي بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره
قلت بدليل قوله اقول وقوله شم امر من قولك شمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاونا قلت لعبد الله
شمه انتهى قال الدماميني ولا يخفى انه انما يحتاج الى الجواب على راي القائلين بان لما حرف شرط واما بانها ظرف بمعنى
حين فلا يحتاج عندهم الى التقدير بل يجعل متعلقة باقول الملفوظ به ولا حذف اي اقول لعبد الله حين وهي
سقاونا انتهى والاولى تفسيره هنا بمعنى تخرق وانشق قال في القاموس وهي كوعى وولى تخرق وانشق واسترخى
رباطه وكان حقه ان يكتب في البيت بالياء لانه فعل ثلاثي من ذوات الياء لكن كتب بالالف لاجل الالغاز وفي المزهر
معنى البيت اقول لعبد الله لما سقاونا وهي اي ضعف ونحن بهذا الوادي شم اي شم البرق عسى معقبة المطر وقرينة
هاشم لعبد شمس ابعدت فهم المراد والثاني ان تكون حرف استثناء بمنزلة الا الاستثنائية في لغة هذيل حكاه
الخليل وسيبويه والكسائي فتدخل على الجملة الاسمية نحو قوله تع ان كل نفس لما عليها حافظ في قراءة التشديد
وهي قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة وابي جعفر فان نافية ولما بمعنى الا والمعنى والله اعلم ما كل نفس الا عليها حافظ و
قرء ابن مسعود وان منا لما له مقام معلوم اي الا له وتدخل على الماضي لفظا لا معنى نحو نشدتك الله لما فعلت
كذا اي ما اسئلك الا فعلك وقد تحذف نحو نشدتك ونحوها فيقال بالله لما فعلت كذا اي سئلتك اي
نشدتك بالله الا فعلت قال الش قالت له بالله يا ذا البردين لما غنثت نفسا او اثنين غنثت بالغين
المعجمة وبعد النون ثاء مثلثة من الغنث وهو ان يشرب ثم يتنفس وفيه رد لقول الفراء وابي عبيدة والجوهري
ان لما بمعنى الا غير معروف في اللغة قال ابو حيان وهي قليلة الدور في لغة كلام العرب لا ينبغي ان لا يتسع فيها بل يقتصر

على التراكيب

وجازمة للمضارع ويفترقان في خمسة امور ما ترد اسمية وحرفية فالاسمية ترد موصولة ونكرة موصوفة نحو مررت
بما معجب لك

على التراكيب التي وقعت في كلامهم وزعم الزجاجي انه يقال لم يأت من القوم لما اخوك ولم ار من القوم لما
زيد او ينبغي ان يتوقف في اجازة هذه التراكيب ونحوها حتى يثبت سماعها او سماع نظائرها من لسان العرب
والثالث ان تكون جازمة للفعل المضارع الجازمة له كما تقدم في الجوازم ويفترقان في خمسة امور احدها ان لما
لا تقترن باداة لا يق ان لما تقم ولم تقترن به نحو وان لم تفعل الثاني ان منفي لما يتصل بالحال كقوله فان
كنت ماكولا فكن خير اكل والا فادركني ولما امزق ومنفي لم يحتمل الاتصال والانقطاع كما مر ولامتداد النفي
بعد لما لم يجز اقترانها بحرف التعقيب بخلاف لم تقول قمت ولم يقم لان معناه وما قمت عقيب قيامي ولا يجوز
قمت ولما تقم لان معناه وما قمت الى الان الثالث ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في
المنفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن الرابع ان منفي لما متوقع ثبوته غالبا الا
ترى ان معنا بل لما يذوقوا عذاب انهم لم يذوقوه الى الان وان ذوقهم له متوقع بخلاف منفي لم كما تقدم
الخامس ان منفي لما جائز الحذف لدليل قوله فجئت قبورهم قبورهم بدوا ولما وناديت القبور فلم تجبنه
اي ولما اكن قبل ذلك بدءا اي مبتدء ولا يجوز حذف منفي لم الا في الضرورة كما مر وقال ابن هشام علة هذه
الاحكام كلها ان لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل الثالثة والعشرون ما ترد على وجهين اسمية وحرفية
فالاسمية ترد على خمسة اوجه احدها ان تكون موصولة وقد مرت مشروحة في باب الموصولات والثاني
ان تكون نكرة وهي نوعان موصوفة وتسمى ناقصة وغير موصوفة وتسمى تامة فالموصوفة اما ان توصف
بمفرد نحو قولهم مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك وقول الشاعر لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن بشيء
بعيد نفعه الدهر ساعيا او بجملة كقوله ربما تكره النفوس من الامر وله فرجة كحل العقال اي رب
شيء تكرهه النفوس فحذف العايد هو الظ ويحتمل ان تكون ما كافة ومفعول تكره محذوفا اي شيئا وغير
الموصوفة تقع في ثلثة ابواب احدها التعجب في نحو ما احسن زيدا عند سيبويه وجمهور البصريين وهو الصحيح
كما مر الثاني في باب نعم وبئس على خلاف فيه قال المرادي في الجنى تلخيص القول فيما بعد نعم وبئس انه ان
جاء بعدها اسم نعم نعما زيد وبئسما تزويج ولا مهر ففي ما ثلثة مذاهب اولها ان ما نكرة موصوفة
نصبت على التميز والفاعل مضمر والمرفوع بعدها هو المخصوص قيل وهو مذهب البصريين قلت
ليس هو مذهب جميعهم وثانيها انها معرفة تامة وهي الفاعل وهو ظ قول سيبويه ونقل عن المبرد و
ابن السراج والفارسي وهو احد قولي الفراء وثالثها ان ما ركبت مع الفعل فلا موضع لها من الاعراب و
المرفوع بعدها هو الفاعل وقال به قوم منهم الفراء واذا جاء بعدها فعل نحو بئسما اشتروا ونعما صنعت

فعشرة

فعشرة مذاهب أولها أن ما نكرة منصوبة على التمييز والفعل صفتها والمخصوص محذوف وثانيها أن ما نكرة منصوبة على التمييز والمخصوص ما أخرى نكرة محذوفة والفعل صفتها وثالثها أن ما اسم تام وهي معرفة وهي فاعل نعم والمخصوص محذوف والفعل صفة له ورابعها أنها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف وخامسها أنها موصولة وهي المخصوص وما أخرى غير محذوف والأصل نعم ما أما صنعت وسادسها أن ما تمييز والمخصوص ما أخرى موصولة محذوفة والفعل صلة وسابعها أن ما مصدرية ولا حذف في الكلام وقاويله نعم صنعك كما تقول ظن أن تقوم ولا تقول ظن بما ك وثامنها أن ما فاعل وهي موصولة تكتفي بها وبصلتها عن المخصوص وتاسعها أن ما كافة لنعم كما كفت قد وضارت تدخل على الجملة الفعلية وعاشرها أن ما نكرة موصوفة مرفوعة بنعم والمشهور من هذه المذاهب الثلثة الأول انتهى الثالثة قولهم إذا أراد المبالغة في الإخبار عن واحد بالاكتفاء عن فعل كالكتابة مثلا إن زيدا ما أن كتب أي أنه من أمر كتابة أي أنه مخلوق من أمر ذلك الأمر هو الكتابة فما بمعنى شيء وأن وصلتها في موضع خفض بدلا منها والمعنى نزلته في خلق الإنسان من عجل جعل الكرة عجلة كأنه خلق منها وزعم السيرافي وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه أنها معرفة تامة بمعنى الشيء أو الأمر وأن وصلتها مبتدأ والظرف خبره والجملة خبر لأن قال ابن هشام في المغني ولا يتحصل للكلام معنى طائل على هذا التقدير والثالث أن تكون صفة لنكرة وتفيد الإبهام وتأكيد التنكير ويعبر عنها بالإبهامية ويتفرع على الإبهام التعظيم نحو قولهم لأمر ما جدع قصير أنفه أي لأمر عظيم وقصير هذا هو ابن سعد صاحب جذيمة قيل فيه هذا المثل لما جدع أنفه للحيلة في طلب دم جذيمة من الزباء والقصة مشهورة والتقليل كأعطه شيئا ما أي أي شيء كان والتحقير نحو أعطاني شيئا ما أي حقيرا والتوقيتية كاضربه ضربا ما أي نوعا من الضرب يختلف معناها بحسب المقامات وما ذهب إليه المصنف من أن ما هذه اسم هو رأي قوم من النحويين منهم ابن السيد وابن عصفور واختاره ابن الحاجب والمشهور أنها زائدة مؤكدة على وصف لا يقال بالمحل فيكون حرفا لا اسما واختاره ابن مالك وأبطله ابن عصفور بقلة زيادة ما في الأوائل والأواخر وبأنها لو كانت زائدة في الكلام لم تكن مما يفيد معنى التعظيم ونحوه وزيف ابن مالك القول بالاسمية بأن زيادة ما عوضا عن محذوف ثابت في كلامهم نحو إما أنت منطلقا انطلقت وحيثما تكن أكن فزيدوها في الأول عوضا عن كان وفي الثاني عوضا عن الإضافة وليس في كلامهم نكرة موصوفة بها جامدة جموما الأوهي معرفة بمثل الموصوف نحو مررت برجل أي رجل وطعمنا شاة كل شاة فالحكم على

ما المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية حكم بما لا نظير له فوجب اجتنابه والرابع ان تكون شرطية
وهي نوعان زمانية وغير زمانية فالزمانية نحو قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم اي استقيموا
لهم زمان استقاموا لكم وغير الزمانية نحو قوله تعالى وما تفعلوا من خير يعلمه الله ومجيئها للزمان اثبته
الفارسي وابو البقاء وابن شاذان وابن مالك واستدل عليه ابن مالك بقوله فما بك يا ابن عبد الله
فينا فما ظلما نخاف ولا افتقارا وقال ابن هشام وليس بقاطع لاحتماله للصدر اي المفعول المطلق
فالمعنى اي كون تكون فينا طويلا او قصيرا انتهى ومن لم يثبت الزمانية حمل الاية ايضا على المفعول المطلق
والمعنى اي استقامة استقاموا لكم فاستقيموا لهم والخامس ان تكون استفهامية بمعنى اي شيء ويسأل
بها عن اعيان ما لا يعقل واجناسه وصفاته واجناس العقلاء وانواعهم وصفاتهم نحو ما هي لونها واوليهم
ما تلك بيمينك وما الرحمن ولا يسأل بها عن اعيان اولي العلم خلافا لمن اجازه واما قول فرعون وما
رب العالمين فانه قال جهلا ولهذا اجابه موسى بالصفات قاله في الاتقان ويجب حذف الفها اذا جرت وابقاء
الفتحة دليلا عليها سواء كان الجار اسما نحو مجيء مه جئت وهذه الهاء لا ينطق بها وصلا وانما كتبت
لاجل انها يجلب عند الوقف وجوبا حيث يكون الجار لما الاستفهامية اسما كما هو مقرر في التصريف
قاله الدماميني في المنهل او كان الجار حرفا نحو فيم والى م وعلى م وقال فتلك ولاة السوء قد طال مكثهم
فحتام حتام العناء المطول وربما تبعت الفتحة الالف وهو مختص بالشعر كقوله يا ابا الاسود لم
خلفتني لهموم طارقات وفكر واختلف في علة حذف الالف فقال ابن عقيل او غيره التخفيف لكثرة
الاستعمال وقال جماعة علته الفرق بين الاستفهام والخبر فلهذا حذفت في نحو فيم انت من ذكريها فناظرة
بم يرجع المرسلون لم تقولون ما لا تفعلون وتثبت فيما لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم يؤمنون بما
انزل اليك ما منعك ان تسجد لما خلقت بيدي وانما لم يعكس لان ما الموصولة اكثر فاجري التكثير على
الاصل من الاثبات وقال الرضي ان علته ان لما الاستفهامية صدر الكلام ولم يكن تأخر الجار عليها فقدم
عليها وركب معها حتى يصير المجموع ككلمة موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة التصدر
وجعل حذف الالف دليل التركيب ولم يحذف اخر من وكم الاستفهاميتين مجرورتين لكونه صحيحا لا اخر
اي لجريه مجرى الصحيح في تحمل الحركات انتهى وثبوت الالف في هذه الحالة قليل شاذ كقراءة عكرمة وعيسى
عما يتسائلون واما قول حسان على ما قام تشتمني لئيم كخنزير تمرق في دمان فضرورة والدمان
كالرماد زنة ومعنى ولا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك لضعفه ولهذا رد الزمخشري على من زعم

٥٧٨

ان ما في قوله تعم فبما اعوذ بني اسنفها مية لكنه ناقص هذا حيث جوز هو كون ما في بما غفر لي وتبي
استفهامية وانما لم تحذف الالف في نحو لما ذا فعلت لان الالف هنا صارت حشوا بالتركيب فاشبهت
الموصولة والحرفية ترد على اربعة اوجه احدها ان تكون نافية مشبهة بليس وتعمل عملها في لغة الحجازيين
وقد مضت مشروحة في النواسخ والثاني ان تكون مصدرية وتسمى موصولا حرفيا وهي نوعان زمانية
وتسمى ظرفية ووقتية لنيابتها عن ظرف زمان نحو ما دمت حيا اي مدة دوامي حيا فحذف الظرف و
نابت عنه ما وصلها كما جاء في المصدر الصريح نحو جئتك صلوة العصر واتيتك قدوم الحاج وليس معنى كونها
زمانية انها تدل على الزمان بذاتها لانها لو كانت كذلك لكانت اسما ولم تكن مصدرية وقد زعم ذلك الرماني التبكيت
وتبعه ابن الشجري في قوله منا الذي هو ما ان طر شاربه والغانيون منا المرد والشيب فقال معناه حين طر شاربه
قال ابن هشام وزيدت ان بعدها لشبهها في اللفظ بما النافية كقوله وجع الفتى للخير ما ان رايته الا وفي تقديرا
في البيت نافية لان زيادة ان قياسية ولان فيه سلامة قول الاخفش الزمان عن الجثة ومن اثبات معنى و
استعمال العالم يثبتانها كونها للزمان مجردة وكونها مضافة انتهى وتبين بهذا الاول تعبير المصنف بالزمانية احسن
من تعبير غيره بالظرفية لشمولها نحو كلما اضاء لهم مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا محفوض او كل وقت اضاءة
والمحفوض لا يسمى ظرفا نبه عليه في المغني الثاني لا يشارك ما في النيابة عن الزمان ان خلافا لابن جني وحمل عليه
قوله وما الله ما ان تمهلهم ام وعد باوجد مني ان تمهلهم اي وقت ان تمهلهم صغيرها وتبعه على ذلك
الزمخشري وخرج عليه ازايته الله الملك الا ان يصيد قوا اي وقت ان رايته الله وحين ان يصيدقوا ومعنى التعليل
في البيت والايات ممكن وهو متفق عليه فلا تعدل عنه وغير زمانية نحو غرني عليه فاعتشم اي عنكم وقضا
عليكم الارض بما رحبت اي برحبها وتوصل الاولى في الغالب بفعل ماض اللفظ مثبت كما مر وقضاء منفي
بلم كقوله ولم يلبث الجهال ان تهضموا اخا العلم ما لم يستعن بجهول وندر قوله نطوف ما نطوفن ثم
باوى ذوو الاموال منا والعديم ولا يجوز كونها فيه غير زمانية لانه يلزم عليه ان يكون شيء مما بعدها
مفعولا مطلقا ولم يثبت ذلك وتوصل الثانية بفعل متصرف غير امر والاكثر كونه ماضيا وشذ قوله بما
لسنا اهل الخيانة والعذر والاصح وصلها مطلقا بجملة اسمية وفاقا للسيرافي والاعلم وابن خروف خلافا لابن مالك
كقوله واصل خليلك ما التواصل ممكن فلا انت اوهو عن قرب ترحل وقوله كما وما وكم تشفي الكلب و
جعل الجمهور ما في هذا كافة قال ابن مالك والحكم عليها بالمصدرية اولى لانها اذا كانت مصدرية كانت هي و
صلتها في موضع جر فلم يفرض شيء عما هو له ثابت بخلاف الحكم بان ما كافة وزعم السهيلي ان صلة ما لا بد ان يكون

فعلا غير خاص بل مبهما يحتمل التنويع نحو ما صنعت ولا تقول ما جلست ولا ما تجلس لان الجلوس نوع خاص ليس
مبهما فكانك قلت يعجبني الجلوس الذي جلست فيكون اخر الكلام مفسرا باوله رافعا للابهام فلا معنى ح لها
ورد بقوله تعالى امنوا كما امن الناس وضاقت عليهم الارض بما رحبت وقول الشاعر يسر المرء ما ذهب الليالي و
كان ذهابهن له ذهابا تنبيه القول بحرفية ما هو ما ذهب اليه الجمهور وادعى ابن خروف الاتفاق عليه
وليس كذلك بل ذهب الاخفش وابن السراج الى انها اسم موصول يفتقر الى ضمير عايد عليها اسوة امثالها من
الموصولات فاذا قلت اعجبني ما صنعت فالتقدير الصنع الذي صنعته ورد عليهما بقوله بما لستما اهل
الخيانة والغدر لانه لا يتاتى فيه تقدير ضمير يعود عليها والثالث ان تكون صلة اي زايدة قال السخاوي
من النحاة من قال في حروف الزيادة اذ جاءت صلة لانها قد وصل بها ما قبلها من الكلام ومنهم من يقول زايدة
ومنهم من يقول لغو ومنهم من يقول توكيد وابى بعضهم الا هذا ولم يجز فيها الا ان يقال صلة ولا لغو
لئلا يظن انها دخلت لا لمعنى البتة وقال ابن الحاجب في شرح المفصل حروف الزيادة سميت حروف الصلة
لانها يتوصل بها الى زنة او اعراب لم يكن عند حذفها وقال الاندلسي اكثر ما تقع الصلة في الفاظ الكوفيين
ومعناه انه يصل به كلامه وليس بركن في الجملة ولا في استقلال المعنى كذا في الاشباه والنظاير وقال صاحب
العباب تسمى حروف الزيادة الصلة لانها يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او استقامة وزن شعر او حسن
سجع او تزيين لفظ او غير ذلك من الفوايد اللفظية وما الزايدة نوعان عوض وغير عوض فالعوض في موضعين
احدهما في قولهم اما انت منطلقا انطلقت والثاني نحو قولهم افعل هذا اما لا فما فيهما عوض عن كان محذوفة
لزوما كما مر وغير العوض تقع بعد الواقع كقولك شتان ما بين زيد وعمرو وقول مهلهل لو بابانين جا يخطبها
رمل ما انف خاطب بدم وبعد الناصب الرافع نحو ليتما زيدا قائم على الاعمال وبعد الجازم نحو واما
ينزغنك اياما تدعوا اينما تكونوا وقول الاعشى متى تناجي عند باب ابن هاشم تراجي وتلقى من فواضله
ندى وبعد الخافض حرفا كان نحو فبما رحمة عما قليل وقوله ربما ضربة بسيف صيقل بين بصرى وطعنة
نجلاء او اسما كقوله تعالى اي الاجلين قضيت فلا عدوان علي وقول الشاعر نام الخلي وما احس رقادي و
الهم مختصر لدي وسادي من غير ما سقم ولكن شفني هم اراه قد اصاب فؤادي وقوله ولا سيما يوم بدارة
جلجل اي ولا مثل يوم وقوله تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون وقيل الخافض في قول بعضهم ما خلا زيد و
ما عدا عمرو بالخفض وهو نادر وبعد اداة الشرط جازمة نحو حتى اذا ما جاؤها شهد عليهم سمعهم وابصارهم
وبين المتبوع وتابعه في نحو مثلا ما بعوضة قال الزجاج ما حرف زايد للتوكيد عند جميع البصريين انتهى ويؤيده

كما مر وغير جازمة

قوائه

قرأته ابن مسعود وبعوضة بدل وقيل ما اسم نكرة صفة لمثلا او بدل منه وبعوضة عطف بيان على ما وزاها
الاعشى مرتين في قوله انا ترينا حفاة لا بغال لنا انا كذلك ما نحفى وننتعل وامية ابن ابي الصلت
ثلث مرات في قوله سلع ما ومثل عشر ما عامل ما وعالت البيقورا وهذا البيت قال عيسى بن عمر لا
ادري ما معناه ولا رايت احدا يعرفه وقال غيره كانوا اذا ارادوا الاستسقاء في سنة الجدب عقدوا
في اذناب البقر وبين عراقيها السلع بفتحتين والعشر بضمة ففتحة وهما ضربان من الشجر ثم اوقدوا فيها
النار وصعدوا بها الجبال ورفعوا اصواتهم بالدعاء قال اجاعل انت بيقورا مسعلة ذريعة لك بين الله
والمطر ومعنى عالت البيقور ان السنة اثقلت البقرة بما حملتها من السلع والعشر قاله في المغني والرابع ان
تكون كافة ولم يجعلها مندرجة تحت الزايدة وان لم يكن معنى لان لها كما قال الرضي تاثيرا قويا وهو منع
العامل من العمل وتهيئته لدخول ما لم يكن له ان يدخله وهي ثلثة انواع احدها الكافة عن عمل الرفع ولا
تتصل الا بثلثة افعال قل وكثر وطال وعلة ذلك شبههن برب ولا يدخل الا على الجملة الفعلية
جملة فعلية صرح بفعليتها كقوله فلما يبرح اللبيب الى ما يورث المجد داعيا ومجيبا واما صددت قوله
واطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم فضرورة وزعم المبرد ان ما زايدة وصال
فاعل لا مبتدء وزعم بعضهم ان ما مع هذه الافعال مصدرية لا كافة والثانية الكافة عن عمل النصب
والرفع وهي المتصلة بان واخواتها كما مر وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين ان ما مع هذه الاحرف اسم
نكرة مبهم بمنزلة ضمير الشان لما فيها من التفخيم والابهام والجملة التي بعدها في موضع الجر عنها مفسرة
لها كالتي بعد ضمير الشان ورد بانها لو كانت كذلك استعملت مع جميع النواسخ كضمير الشان والثانية
الكافة عن عمل الجر وتتصل باحرف وظروف فالاحرف احدها رب واكثر ما تدخل على الماضي
كقوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات لان التكثير والتقليل انما يكونان في ما عرف حده و
المستقبل مجهول وقد يليها المضارع نحو ربما يود وقيل هو ماول بالماضي وقد يليها الجملة الاسمية
خلافا للفارسي كقوله ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار والثاني الكاف نحو كن كما
انت وقوله اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه وقوله الم تر ان الفعل
تتبع الفه كما غامر واللؤم مؤتلفان وقيل لا تكف الكاف بما وان ما في ذلك مصدرية موصولة بالجملة
الاسمية الثالث الباء كقوله فلئن صرت لا تجير جوابا لبما قد ترى وانت خطيب ذكره ابن مالك وان
ما الكافة احدثت مع الباء معنى التقليل كما احدثت في معنى الكاف التعليل في نحو واذكروه كما هديكم قال

ابن هشام

كافه هل حرف استفهام ويفترق عن الهمزة بطلب التصديق وحده وعدم الدخول على العاطف

ابن هشام والظ ان الباء والكاف للتعليل وان ما معهما مصدرية وقد سلم ان كلا من الباء والكاف تاتي
للتعليل مع عدم ما نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات ويكانه لا يفلح الكافرون وان
التقدير اعجب لعدم فلاح الكافرين ثم المناسب معنى التكثير في البيت لا التقليل الرابع من كقوله وانا لمما
نضرب الكبش ضربة على راسه تلقى اللسان من الفم قاله ابن الشجري والظ ان ما مصدرية وان المعنى مثله في
خلق الانسان من عجل واما الظروف فاحدها بعد كقوله اعلاقة ام الوليد بعد ما افنان راسك كالثغام
المخلس وقيل ما مصدرية قال في المغني وهو الظ لان فيه ابقاء بعد على اصلها من الاضافة ولانها لو لم يكن
مضافة لنونت انتهى وما استظهره مبني على القول بجواز كون صلة جملة اسمية وهو الصحيح كما تقدم والجمهور
على خلافه والثاني بين كقوله بينما نحن بالاراك معا اذ اتى راكب على جمله وقيل في ما هذه غير ذلك
كما مر والثالث والرابع حيث واذ يضمنان ح معنى ان الشرطية فيجزمان فعلين كما مر في حديقة الافعال
الرابعة والعشرون هل ويقال فيها ال بابدال هائها همزة وهي حرف استفهام موضوع لطلب التصديق و
قيده ابن هشام في المغني بالايجابي قال فلا يكون في التصور ولا للتصديق السلبي وتبعه على ذلك النفي
السبكي في جمع الجوامع وهو كما قال المحلي سهو سرى اليه من ان هل لا تدخل على النفي فلا يقال هل لم يقم و
الصواب انها لطلب التصديق مط اي لطلب الحكم اهو نفي او اثبات كما قال اهل البيان يق في جواب هل
قام زيد او لا ويفترق هل عن الهمزة بعشرة اوجه احدها اختصاصها بطلب التصديق وحده دون التصور
والهمزة يطلب بها التصديق والتصور معا كما مر والثاني عدم الدخول على العاطف وانما يقع بعده
نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون وفي الحديث هل ترك لنا عقيل من رباع وقال الش وهل انا الا
من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد وقال ليت شعري هل ثم هل اتينهم بخلاف الهمزة
فانها تدخل على العاطف نحو افلم يسيروا افلا تعقلون اثم اذا ما وقع امنتم به الهمزة وهذا حكم اختصت
به الهمزة دون ساير اخواتها تنبيها على اصالتها وباقي الادوات كهل فلا تدخل على العاطف بل تتاخر عنه
كما هو قياس جميع اجزاء الجملة المعطوفة نحو وكيف تكفرون فاين تذهبون فانى تؤفكون فاي
الفريقين فما لكم في المنافقين فئتين هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالفهم جماعة اولهم الزمخشري
فزعموا ان الهمزة في المواضع المذكورة ونحوها في محلها الاصلي وان العطف على جملة مقدرة
بينها وبين العاطف محافظة على اقرار حرف العطف على حاله من غير تقديم ولا تاخير فيقدرون في
افلم يسيروا وفي افلا تعقلون امكثوا افلم يسيروا اتجهلون فلا تعقلون قال ابو حيان وهو تقدير ما

لا دليل

والشرط واسم بعده فعل والاختصاص بالايجاب فلا يق هل لم يقم زيد بخلاف الهمزة نحو الم نشرح لك صدرك

لا دليل عليه من غير حاجة اليه وقال ابن هشام بضعفه ما فيه من التكلف وانه غير مطرد والثالث
عدم الدخول على الشرط بخلاف الهمزة بدليل افان مت فهم الخالدون والرابع عدم الدخول على اسم
بعده فعل اختيارا ولذلك وجب النصب في نحو هل زيدا ضربته لان هل اذا كان في خبرها فعل وجب ايلاؤها
اياه فلا يقال هل زيد قام الا في ضرورة خلافا للكسائي في تجويزه اياه اختيارا قال الشاعر ام هل
كبير لكي لم تقض عبرته قال ابو حيان ويمتنع ان يكون مبتدء وخبرا بل يجب حمله على اسم وفعل قال الرضي و
غيره وسبب ذلك ان اصل هل ان يكون بمعنى قد فقيل اهل كقوله اهل عرفت الديار بالعرنين وكثر استعمالها
كذلك فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء بها عنها واقامة لها مقامها وقد جاءت على الاصل نحو قوله
تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى وقد مختصة بالفعل فكذلك هل لكنها لما تطفلت على همزة الاستفهام
انحطت رتبتها عن قد في اختصاصها بالفعل فاختصت به فيما اذا كان في حيزها لانه اذا رآها في حيزها تذكرت
عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته ولم ترض باعتراض الاسم بينهما واذا لم تره في حيزها تسلت
عنه ذاهلة انتهى بخلاف الهمزة فيدخل على اسم بعده فعل اختيارا بدليل قوله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه
وتقول ازيد قام على الابتداء والخبر والخامس تخصيص المضارع بالاستقبال نحو هل تسامر بخلاف الهمزة
نحو اتظنه قائما واما قول ابي بن سيدة في شرح الجمل لا يكون المستفهم عنه الا مستقبلا فسهو قال تعالى
فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا والسادس عدم الدخول على ان بخلاف الهمزة بدليل قوله تعالى ءانك لانت
يوسف والسابع وقوعها بعد ام قال تعالى هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور والثامن
ارادة النفي بها في الاستفهام ولذلك دخلت على الخبر بعدها الا نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان والباقي
قوله الا هل اخو عيش لذيذ بدائم بخلاف الهمزة والتاسع انها تكون بمعنى قد وذلك مع الفعل وبه فسر
جماعة منهم ابن عباس والكسائي والفراء والمبرد قوله تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر وانكره قوم
منهم ابو حيان قال ولم يقم على ذلك دليل واضح والعاشر الاختصاص بالايجاب فلا تدخل على نفي لا يقال
هل لم يقم زيد بل هل قام زيد بخلاف الهمزة فانها تدخل على الايجاب نحو اشهدوا خلقهم والنفي نحو قوله تعالى
الم نشرح لك صدرك الن يكفيكم والهمزة في ذلك للانكار الابطالي وهي التي تقتضي ان ما بعدها غير
واقع ومن ثم لزم ثبوته هنا لان نفي النفي اثبات والمعنى شرحنا وكفاكم الله والله سبحانه وتعالى اعلم وهنا
انتهى غرض المصنف من هذا التصنيف التاليف وبانتهائه انتهى غرضنا ايضا من الشرح وقد جاء بحمد الله سبحانه
شرحا حافلا وبابراز مخدرات المعاني والفوائد كافلا ولم آل جهدا في تحقيق مسائله وتحرير براهينه ودلائله

فاسبا

اللهم اشرح صدورنا بانوار المعارف ونور قلوبنا بحقايق اللطايف واجعل ما اوردناه في هذه الورقات خالصا لوجهك الكريم وتقبله
منا انك انت السميع العليم فانا نتوسل اليك بحبيبك محمد سيد المرسلين واله المعصومين صلواتك عليهم اجمعين والحمد لله رب العالمين

ناسبا كل قول الى قائله وعازيا كل نقل الى ناقله غير غامط ولا جاحد فضل احد فبئس المرء من غمط وجحد وقد
قيل من بركة العلم وشكره عزوه الى قائله واثبات ذكره وسلكت فيه النهج الذي يرتضيه الفضلاء وان
سخطه الجهلاء واتيت به على الوجه الذي يقصده الماهرون وان انحرف عنه القاصرون غير مبال باعراض
الحاسدين ولا عائبي بانكار المعاندين والمسئول ممن كرمت شيمته وغلت في سوق الانصاف قيمته ان يغتفر ما
يعثر عليه من زلل ويستر ما يراه فيه من خلل وان يمن باصلاح الفساد وترويج الكساد واجره على من لا يضيع
لديه عمل ولا يخيب فيه امل لا اله غيره ولا مرجو الا خيره وقد ختم المصنف كتابه هذا بدعاء وقع ان شاء الله تعالى
موقع الاجابة وقرنت سهامه المسددة بالاصابة فقال اللهم اشرح صدورنا بانوار المعارف ونور قلوبنا
بحقايق اللطايف واجعل ما اوردناه في هذه الورقات خالصا لوجهك الكريم وتقبله منا انك انت السميع
العليم فانا نتوسل اليك بحبيبك محمد سيد المرسلين واله المعصومين صلواتك عليهم اجمعين والحمد لله رب
العالمين قال المصنف ره وكان الفراغ من تسويد الاصل ضحوة يوم الاثنين سابع شهر شوال سنة خمس وسبعين
وتسع مائة ومن محاسن الاتفاقات ان سابع شهر شوال هو تاريخ الاتمام وقد نظمه رحمه الله فقال بسابع شهر
شوال جنينا وردا كمامه وسابع شهر شوال غدا تاريخ اتمامه والحمد لله على الاتمام والصلوة على خير الانام
محمد واله عليهم افضل الصلوة والسلم قال الشارح عفا الله تعالى عنه بمنه وكان الفراغ من تبييض هذا الشرح
المبارك مع تشويش البال وكثرة الهم والبلبال وكوني في زمان وبلاد قد كسدت فيها سوق الفضل و
طلابه وقامت دولة الجهل واخوانه فلم يعرف من العلم الا اسمه ولم يبق منه اثر ولولا ان خشيت المبالغة
قلت الا رسمه صبيحة يوم الاثنين لثلاث عشرة خلون من جمادى الاخرى احدى شهور سنة تسع وسبعين والف
احسن الله ختامها واكمل على احسن نسق نظامها وذلك بالديار الهندية وانا اسئل الله جل جلاله من فضله و
انعامه ان يتم النعمة بقبوله كما من باتمامه وان يجعله خالصا لوجهه عز وجل ورضوانه وان ينفع به طالبيه
بكرمه واحسانه وكتب مؤلفه الفقير الى ربه الغني علي صدر الدين المدني بن احمد نظام الدين الحسيني الحسني عفا
الله عنهما وبلغهما امنهما والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلم على سيدنا محمد واله الطيبين الطاهرين
ما ذر شارق ولمع بارق امين وقد تم على يد اقل العباد محمد هاشم بن الحسين المرحوم وطبع في دار طباعة
اشرف الحاج والمعتمرين وعمدة الطباعين حاجي ابرهيم اقاي التبريزي وقد بلغ قبالا كاملا بليغا
بامعان نظر شيخنا الاعظم وقبلتنا الاكرم جناب الفاضل الميرزا تقي
سلمهما الله تعالى في شهر جمادى الاولى سنة ١٣٠٥

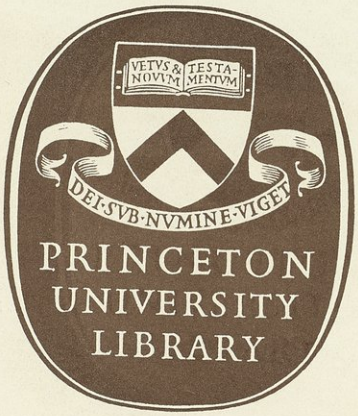
VETVS & NOVVM TESTA-MENTVM
DEI·SVB·NVMINE·VIGET
PRINCETON
UNIVERSITY
LIBRARY